

فهرست الجزء الثانى من مقدمات
ابن رشد المطبوعة مع
المدونة الكبرى

فهرست الجزء الثاني من مقدمات ابن رشد المطبوعة مع مدونة الامام مالك الكبرى

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢	كتاب الضحايا	٢٣٠	بقيا على قوله الخ
٣	في سبب شرع الضحايا	٢٣٠	فصل في الاختلاف في المسيس الخ
٨	كتاب الاثرية	٢٣٢	فصل وأمان دخل بها دخول اهتداء وهو
١٦	كتاب العقيقة		البناء الخ
١٦	في بيان حكم النكاح في الشرع الخ	٢٣٦	فصل في ايجاب اليمين عليها الخ
٢٤	في بيان ما يحرم نكاحه من النساء	٢٣٧	فصل في وجوب العدة على الزوج الخ
٤٠	في تفسير قوله والمحصنات من النساء	٢٣٨	فصل في الرجعة
	الامام ملكة ايمانكم الخ	٢٤١	فصل فالرجعة على كل من الزوج الخ
٤٢	في نكاح الحرة الامة المسلمة	٢٤٤	فصل وانما كانت له الرجعة مالم تنقض العدة الخ
٤٣	في أن النكاح لا يكون الا بصداق	٢٤٥	فصل والرجعة تكون بالنية مع القول
٤٤	في حد الصداق في النكاح		أو ما يقرم مقام القول
٤٦	في أن النكاح لا يكون الا بولي	٢٤٦	فصل في انفراد النية في ذلك دون القول
٥٤	فصل وأما تسمية الصداق الخ		أو ما يقرم مقامه الخ
٥٨	فيما يستحب في النكاح ويكره فيه	٢٤٨	فصل هل يجوز له الوطء اذا أزم الرجعة الخ
٥٩	في حكم الشروط في النكاح	٢٤٨	فصل وأما الوطء دون النية الخ
٦١	في حكم الانكحة الفاسدة	٢٤٩	فصل في دعواه بعد العدة انه راجعها في العدة
٦٣	فصل في اشتقاق لفظ الشغار		الخ
٦٣	كتاب الرضاع	٢٤٩	فصل فمن وطئ ولم يرد بوطئه الرجعة الخ
٦٥	فصل في أن سريان حرمه لرضاع	٢٤٩	فصل واختلف أن تزوجها هو ودخل بها قبل
٦٧	فصل في تحريم لبن لفعل		تمام الاستبراء الخ
٦٨	في رضاعة التكبير	٢٤٩	فصل واختلف في الاشهاد على الرجعة الخ
٦٥	في تنوع الحارمة به من الرضاع	٢٤٩	فصل في وجوب الاشهاد عند من يوجه
٧٣	كتاب غلات النساء		واستحبابه عند من لم يوجه الخ
٨٩	في مقرر فيه لعدم من الاحكام	٢٥٠	فصل في المتعة
٩٥	في بيان لا قرء	٢٥٠	فصل في انقسام المطلقات في المتعة على ثلاثة
٩٥	في تزويج في العدة		اقسام الخ
٩٥	فصل ومن زوجته من رخص ورجعها	٢٥٠	فصل في الملع
	فصل في ما يثبت	٢٥٤	فصل فيما اذا كان النشوز من قبله الخ
١٠٠	فصل في مقتود	٢٥٤	فصل فيما اذا كان النشوز من قبلها جميعا الخ
٢٢٢	كتاب رجس	٢٥٤	فصل فيما اذا ادعى في ذلك وتقام الامر بينهما
٢٢٢	كتاب رجس		الخ
٢٢٢	كتاب رجس	٢٥٤	فصل فان قال قائل ان الزوج لا يجوز له

صحيفة

صحيفة

- ياخذ من زوجته شيأ الخ
 ٢٥٥ فصل في حكم الحكمين بين الزوجين الخ
 ٢٥٥ فصل والخلع معاوضة عن البضع الخ
 ٢٥٦ فصل في الفرق بين العمد الذي فيه القصاص والعمد الذي لا قصاص فيه الخ
 ٢٥٦ فصل في اختلافهم في خلع المريضة والحامل المتقل الخ
 ٢٥٦ فصل والخلع مأخوذ من الاختلاع الخ
 ٢٥٦ فصل في جواز الخلع على جميع أعداد لطلاق
 ٢٥٧ فصل وان وقع الخلع دون تسمية طلاق فهي واحدة بانه الخ
 ٢٥٧ فصل ويجوز الخلع على ما أعطاها أو على أكثر من ذلك الخ
 ٢٥٧ فصل ويجوز الخلع بالفرار الخ
 ٢٥٨ فصل في الحضنة
 ٢٥٨ فصل في بيان السنة
 ٢٥٨ فصل في الإجماع
 ٢٥٩ فصل في الاختلاف في الأولى من الأولياء الخ
 ٢٥٩ فصل في أن قرابته من النساء تستوجب الحضنة بوجهين الخ
 ٢٥٩ فصل في أن الحضنة مرتبة الخ
 ٢٥٩ فصل وكما تنكح كون الأم أحق من الأب فان قرابتهما أحق من قرابات الأب الخ
 ٢٦٠ فصل فان انقطعت قرابات الأم فقبل أن الأب أحق الخ
 ٢٦٠ فصل في ترتيب قرابات الأب من النساء في الحضنة الخ
 ٢٦٠ فصل في أحق الناس بالحضنة من العصبه الخ
 ٢٦١ فصل في أحق الناس بالحضنة على مذهب ابن القاسم الخ
 ٢٦١ فصل في الحضنة إذا كان لها زوج أجني الخ
 ٢٦١ فصل واختلف بما إذا يسقط الزوج الاجنبي حضنة زوجته الخ
 ٢٦١ فصل واختلف أيضا فيما يسقط من حضنته بذلك الخ
 ٢٧٢ فصل وهذه الثلاثة الأقوال انما تأتي على مذهب من يرى أن الحضنة من حق الحاضن الخ
 ٢٦٢ فصل فيما إذا قلنا أن الحضنة من حق الحاضن الخ
 ٢٦٢ كتاب الإيمان بالطلاق
 ٢٦٢ ما جاء في الإيمان بالطلاق
 ٢٦٢ فصل في الإيمان بالله الخ
 ٢٦٣ فصل في سقوط الكفارة عن حلف بهذه اليمين الخ
 ٢٦٣ فصل وأما اليمين المكروهة الخ
 ٢٦٤ فصل ولا يكون لغوف اليمين بالطلاق الخ
 ٢٦٤ فصل وأما إذا كان استناده بعشيرة مخلوق الخ
 ٢٦٤ فصل وأما ما يلزمه بانفاق الخ
 ٢٦٤ فصل في الوجه الثالث المختلف فيه الخ
 ٢٦٤ فصل فيما إذا استتي بعشيرة مخلوق الخ
 ٢٦٤ فصل وأما المحظورة فهو أن يحلف بالطواغيت الخ
 ٢٦٥ فصل فيما ينقسم اليه الطلاق من الوجوه
 ٢٦٥ فصل فيما تنقسم اليه اليمين بالطلاق من الوجوه
 ٢٦٨ فصل فيما جاء في التخيير والتملك
 ٢٦٩ فصل في التخيير الذي أمر الله تعالى بنيه الخ
 ٢٧٠ فصل في اختلاف الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين فيما أمر أنه أوخيرها الخ
 ٢٧١ فصل ودعاه مالك إلى أن التملك يفتقر من التخيير الخ
 ٢٧٢ فصل في بيان أن الرجل إذا ملك امرأته أمرها أوخيرها فليس له أن يرجع عن ذلك عند مالك
 ٢٧٣ فصل في اختلاف قول مالك في هذا الخ
 ٢٧٤ فصل في أقسام التملك على ثلاثة أقسام
 ٢٧٥ فصل في أقسام التملك المتبدل بصفة على

وجهن

٢٧٦ فصل وأما إذا كان مشترطا في عقد النكاح الخ

٢٧٧ فصل فيما إذا خير الرجل امرأته أو ملكها الخ

٢٧٨ فصل فيما إذا أقصحت بالطلاق الخ

٢٩٥ كتاب الطهار

٢٩٦ فصل وكان الطهار في الجاهلية طلاقا الخ

٢٩٧ فصل في نزول سورة قد سمع الله قول التي الخ

٣٠٠ فصل فالطهار تحرير الخ

٣٠٠ فصل اختلقوا في العودة الموجبة على المظاهر

الكفارة الخ

٣٠٥ فصل وقد قيل إن الآية فيها تقديم وتأخير الخ

٣٠٨ فصل وأما الطهار بالاجنية فقد اختلف

فيه الخ

٣٠٩ فصل والطهار ينقسم على قسمين الخ

٣١٠ فصل وقد قلنا إن الطهار تحرير الخ

٣١١ فصل والطهار يكون من كل من يحل وطؤها

الخ

٣١٢ فصل فإن كان الوطء ممتعا الخ

٣١٢ فصل وقد اختلف فيما إذا أسلم الجوسى وله

زوجة مجوسية الخ

٣١٣ فصل وأظن على مذهب ابن القاسم أن ظاهر

منها يجوز إسلامه الخ

٣١٤ فصل وقرأيت لبعض القرويين أن الرجل

إذا ظاهره من مكاتبه فحجرت الخ

٣١٥ فصل فإذا وجب عليه الطهار بقول أو فعل

لم يسقط عنه زوال العصمة الخ

٣١٦ فصل وأما من ظاهره من أمته يمين ثم باعها الخ

٣٢٠ كتاب لا يلاء

٣٢٠ فصل في معرفة شقاق سم لا يلاء

٣٢٢ فصل في معنى قوله تعالى الذين يؤلون الخ

٣٢٥ فصل وأما الرجوع

٣٢٥ فصل ويختلف في قوله تعالى فإن فؤد خ

٣٢٧ فصل فإن وقف على المشهود عنه الخ

٣٢٨ فصل في معنى قوله تعالى فإن الله غفور رحيم

٣٣٠ فصل في اليمين على ترك الوطء

٣٣٠ فصل فيما إذا حلف بطلاق المولى منها الخ

٣٣١ فصل فيما إذا حلف بما ينقد عليه الحنث فيه

٣٣١ فصل ولا يكون الحالف بترك الوطء مولى الخ

٣٣٢ فصل فأما الوجه الأول فيمنع فيه من الوطء الخ

٣٣٣ فصل ويختلف ما يكون المولى به فأما

٣٣٤ فصل واختلف أهل العلم في حد المدة التي

يكون الحالف بترك الوطء فيها مولى الخ

٣٣٥ كتاب اللعان

٣٣٨ فصل فيما إذا امتعت المرأة عن اللعان الخ

٣٤٢ فصل في سبب نزول آية اللعان الخ

٣٥٠ فصل في أن الحكم باللعان واجب الخ

٣٥١ فصل في أن اللعان يكون بين كل زوجين الخ

٣٥١ فصل واللعان على ستة أوجه

٣٦٠ فصل فإن أصل اللعان أنما جعل لنفس

الولد الخ

٣٧٣ فصل وقد ذهب طائفة من أهل العلم إلى أن

الولد المولود على فراش الرجل إذا نشأ لا يتنى

منه بلعان الخ

٣٨٢ فصل في الاختلاف في الاستبراء الخ

٣٨٥ فصل ويجب تمام لعان الزوج ثلاثة أحكام

الخ

٣٩٣ فصل والفرقة في اللعان فسخ الخ

٣٩٥ فصل فيما إذا قلنا أنه فسخ وليس بطلاق الخ

٣٩٦ فصل وبتمام اللعان تنع الفرقة بين الزوجين

٣٩٩ فصل في وجوب اللعان في كل نكاح يلحق فيه

الولد الخ

٤٠٠ فصل ويستحب أن يكون اللعان في دبر

الصلاة الخ

٤٠١ فصل وفي صفة اللعان اختلاف كثير الخ

فهرست الجزء الثاني من مدونة الامام مالك الكبرى

صحيفة	صحيفة
وهو جوع ماله	٢ كتاب الانحيا
٢٥ في الرجل يحلف بصدقة ماله أو شيء يعينه هو	٩ ما جاء في الحقيقة بالعصفور
جميع ماله في سبيل الله أو المساكين	٩ كتاب النذور الاول
٢٦ في الرجل يقول مالي في رتاج الكعبة أو حطيم الكعبة	٩ في الرجل يحلف بالمشي الى بيت الله ثم يحنث
٢٧ الرجل يحلف أن ينحر ابنه عند مقام ابراهيم أو عند الصفا والمروة	١١ في الرجل يحلف بالمشي فيحنث من أين يحمر
٢٨ الرجل يحلف بالله كاذبا	ومن أين يمشي الخ
٢٨ في لغو اليمين واليمين التي تكون فيها الكفارة	١٣ في الذي يحلف بالمشي فيعجز عن المشي
٢٩ في الخالف بالله أو اسم من أسماء الله	١٤ في الرجل يحلف بالمشي حافيا فيحنث
٣٠ في الرجل يحلف بعهده الله وميثاقه	١٥ في الرجل يحلف بالمشي فيحنث فيمشي ليعرج
٣٠ الرجل يحلف يقول أقسم أو أحلف أو أشهد أو أعزم	فيقوته الحج
٣١ الرجل يحلف يقول على نذر أو يمين	١٥ في الرجل يحلف بالمشي فيحنث فيمشي في حرم
الذي يحلف بما لا يكون عينا	ثم يريد أن يمشي في حجة الاسلام من مكة أو
الاستثناء في اليمين	يجمعهما جميعا عند الاحرام
٣٢ النذور في معصية أو طاعة	١٦ في الرجل يقول أنا حج فسلان الى بيت الله ان
٣٦ الرجل يحلف على أمر أن لا يفعله أو ليفعله	فعلت كذا وكذا فحنث
٣٧ الرجل يحلف في الشيء الواحد رد فيه الايمان	١٧ الاستثناء في المشي الى بيت الله
الكفارة قبل الحنث	١٧ في الرجل يحلف بالمشي الى بيت الله وينوي
٣٩ الرجل يحلف أن لا يفعل شيئا حينا أو زمانا أو دهر	مسجدا
كفارة العبد عن يمينه	١٧ في الرجل يحلف بالمشي الى بيت المقدس أو
٣٩ كفارة اليمين أو اطعام كفارة اليمين	المدينة أو عسقلان
٤١ اعطاء الذبي والعني والعبد وذوي القرابة من الطعام	١٨ في الرجل يحلف بالمشي الى الصفا والمروة أو
تخير التكفير في كفارة اليمين	منى أو هرفة أو شيء من الحرم ثم يحنث
٤٣ الصيام في كفارة اليمين	١٩ في الرجل يحلف ان فعلت كذا وكذا فعلى أن
٤٤ كفارة المومس بالصيام	أسيرا أو اذهب أو أطلق الى مكة
٤٤ كفارة اليمين بالكسوة	١٩ في الرجل يقول للرجل أنا أهديت الى بيت الله
٤٥ كفارة اليمين بالعنق	في الرجل يحلف بهدي مال غيره
٤٧ تفريق كفارة اليمين	٢٠ في الرجل يحلف بالهدى أو يقل على بدنة
	٢١ في الرجل يحلف بالهدى أو ينحسر بدنة أو
	جزورا
	٢١ في الرجل يحلف بهدي الشيء من ماله بينه وهو
	مما يهدي أو لا يهدي
	٢٤ في الرجل يحلف بهدي جميع ماله أو بشيء يعينه

صحيفة	صحيفة
٤٧ الرجل يعطى المساكين قيمة كفارة يجنيه	٥٧ الرجل يحلف للرجل ان علم امره بالخبرنه فعلناه جميعا
٤٨ بيان المساجد وتكفين الاموات من كفارة اليقين	٥٧ الرجل يحلف أن لا يتكفل بعمال أو برجل
٤٨ الرجل يحلف أن لا يأكل طعاما وما ياكل بعضه أو يشتريه أو يحوله عن حاله تلك الى حال آخر فياكله	٥٨ الرجل يحلف ليضر بن عبده مائة
٤٩ الرجل يحلف أن لا يهدم البئر فيهدم منها حجرا أو يحلف أن لا يأكل طعاما من فياكل أحدهما الذي يحلف أن لا يأكل طعاما فذاقه أو أكل ما يخرج منه	٥٨ الرجل يحلف أن لا يشتري عبدا أو لا يضره أو لا يبيعه سلعة
٥٠ الرجل يحلف أن لا يكلم فلا نأفلم عليه في صلاة أو غير صلاة وهو لا يعلم أو علم	٥٩ الرجل يحلف أن لا يبيع سلعة رجل فأعطاه أياها غير الرجل
٥٠ الرجل يحلف أن لا يكلم فلانا فيرسل اليه رسولا أو يكتب اليه كتابا	٥٩ الرجل يحلف لغريمه ليقضيه حقه فيفضيه نقصا
٥١ الرجل يحلف أن لا يساكن رجلا	٦٠ الرجل يحلف أن لا يفارق غريمه حتى يقضيه فيقر منه
٥١ الرجل يحلف أن يسكن دار رجل	٦٠ الرجل يحلف لغريمه ليقضيه رأس الهلال حقه
٥٢ الرجل يحلف أن لا يدخل بيتا أو لا يسكن بيتا	٦١ الرجل يحلف ليقضين فلانا فيه له أو يتصدق به
٥٣ الرجل يحلف أن لا يدخل على رجل بيتا	٦١ الرجل يحلف أن لا يهب لرجل شيئا فيعبره أو يتصدق عليه
٥٣ الرجل يحلف أن لا يدخل دارا بعينها أو بغير عينها	٦٢ الرجل يحلف أن لا يكسو امرأته
٥٤ الرجل يحلف أن لا يأكل طعام رجل	٦٣ الرجل يحلف أن لا يفعل أمرا حتى يأذن له فلان
٥٤ الرجل يحلف أن لا يخرج امرأته إلا بأذنه أو لا يأذن لامرأته أن تخرج	٦٣ الرجل يحلف للسلطان أن لا يرى أمرا إلا رفعه اليه فيعزل السلطان أو يموت
٥٥ الرجل يحلف ليقضين فلانا حقه غدا أو لياكلن طعاما غدا	٦٤ الرجل يحلف ليقضين فلانا حقه الى أجل فيموت المحلوف له أو الحالف قبل الاجل
٥٥ الرجل يحلف أن لا يشتري ثوبا فاشتري ثوب وشي	٦٦ طلاق السنة
٥٥ الرجل يحلف أن لا يلبس ثوبا	٦٧ طلاق الحامض
٥٥ رجل يحلف أن لا يركب دابة رجل فيركب دابة عبده	٦٨ عدة الصبية والتي قد يئست من الحيض والمستحاضة
٥٥ رجل يحلف أنه مل منه دين وعروض	٦٩ طلاق الحامض والنفساء
٥٦ رجل يحلف أن لا يكسب رجلا ثيابا فيكلمه فيحت ثوبه أيضا	٧٠ طلاق النساء والحامض ورجعتها
	٧١ في المظنة واحدة هل تزني لزوجها وتشوف عدة النصرانية والامة والحرة التي قد بلغت

صحيفة

صحيفة

الحيض ولم تحض	٧٤	فاسدا ثم يقدم ابن عمه	٩١
في الرجل يشتري الامة فترفع حبيثها	٧٤	في عدة الامة تزوج بغيراذن سيدها وعدة	٩١
في المطلقة يتخلط عليها الدم	٧٥	النكاح القاسد	٩١
في المطلقة ثلاثا أو أربعة يموت زوجها وهي في	٧٥	المفقود تزوج امرأته ثم يقدم والتي تطلق	٩١
العدة	٧٥	فتعلم الطلاق ثم ترجع فلا تعلم	٩٢
في عدة المتوفى عنها زوجها	٧٦	ضرب أجل المفقود	٩٢
باب الاحداد وأحداد النصرانية	٧٦	الثقة على امرأة المفقود من مال المفقود	٩٣
أحداد الامة وما ينبغي لها أن تحتسبه من	٧٦	في العبد يفقد	٩٤
الثياب والطيب	٧٨	القضاء في مال المفقود وصيته وما يضع بحاله	٩٧
عدة الامة وأم الولد والمكاتبه والمدبرة من	٨٠	إذا كان في يد الورثة	٩٨
الوفاة وأحدادهن	٨٠	فيمن استحق شيئا من مال المفقود	٩٨
الأحداد في عدة النصرانية والاماء من الوفاة	٨١	الاسير يفقد والمرأة تزوجها الرجل في العدة	٩٨
وامرأة الذمي	٨١	فيقبلها أو يباشرها في العدة	٩٩
في عدة الاماء	٨١	فيمن لأعدة عليها من الطلاق وعليها العدة	٩٩
في عدة أم الولد	٨٢	من الوفاة	٩٩
في أم الولد يموت عنها سيدها أو وليعتها	٨٣	عدة المرأة تنكح نكاحا فاسدا	١٠٠
في أم الولد هل لها أن توأد أحدًا في العدة أو	٨٣	في عدة المطلقة والمتوفى عنهن أزواجهن في	١٠٠
تبيت عن بنتها	٨٣	يوتهن والانتقال من يوتهن إذا خفن على	١٠٠
في الامة يموت عنها سيدها فتأني بولد يشبه أن	٨٣	أنفسهن	١٠١
يكون منه قد دعي أنه من سيدها أيلزمه ذلك	٨٤	في المطلقة تنتقل من بيت زوجها الذي طلقها	١٠١
أم لا	٨٤	فيه فتطلب الكراه من زوجها	١٠١
في الرجل بواعده المرأة في عدتها	٨٤	في عدة الصبية الصغيرة من الطلاق والوفاة في	١٠٣
عدة المطلقة تزوج في عدتها	٨٧	يتها والبدوية تنتقل إلى أهلها	١٠٣
المطلقة تنقض عدتها ثم تأتي بولد بعد العدة	٨٨	في عدة الامة والنصرانية في يوتهن	١٠٣
وتقول هو من زوجي ما بينها وبين خمس سنين	٨٨	في خروج المطمعة بالثهار والمتوفى عنها زوجها	١٠٤
في امرأه العبي الذي لا يولد لمثله تأتي بالولد	٨٨	وسفرهما	١٠٤
في امرأه الخصى والمحجوب تأتي بالولد	٨٨	في ميتة المطلقة والمتوفى عنها زوجها وهل	١٠٥
في المرأة تزوج في عدتها ثم تأتي بولد والرجلين	٨٨	يجوز لها أن تبيت في الدار	١٠٥
يتزوجان المرأة قطاها في طهر واحد	٨٩	في رجوع المطلقة والمتوفى عنهن أزواجهن إلى	١٠٦
في إقرار الرجل بالطلاق بعد أشهر	٨٩	يوتهن يعتدون فيها	١٠٦
امرأة الذمي تسلم ثم يموت الذي ثم تنتقل إلى عدة	٨٩	في ثقة المطلقة وسكناها	١٠٨
الوفاة وفي تزويجها في العدة	٩٠	في سكني التي لم يبن بها وسكني النصرانية	١٠٩
في عدة المرأة يبنى لها زوجها فتزوج تزويجا	٩٠	في عدة الصبية التي لا يجامع مثلها وسكناها من	١٠٩

صحيفة	صحيفة
١١٧ فيمن قال لها اذا جلت ووضعت فانت طالق	الطلاق والوقاة
١١٧ فيمن قال أنت طالق اذ امت أو مات فلان أو	١٠٩ في سكتي الامة ونفقتها من الطلاق وقصة
كلما حضت أو كلباها يوم أو جاءت سنة	امراة العبد حرة كانت أو امة
١١٩ فيمن قال لها أنت طالق اذا حضت أو طهرت	١١٠ في خفة المختلعة والمبارئ والملاعنة والمولى
١١٩ فيمن قال أنت طالق ان دخلت دار فلان ودار	منها وسكنها
فلان فدخل احدهما	١١٠ في خفة المتوفى عنها زوجها وسكنها
١١٩ الشك في الطلاق	١١١ سكتي الامة وأم الولد
١٢٠ فيمن قال لها أنت طالق ان دخلت الدار فقالت	١١٢ في الرجل يطلق امرأته وهو معسر ثم يوسر قبل
قد دخلتها	أن تقضى عدتها أتبعه بالخفة والسكتي
١٢٠ في الشك في الطلاق أيضا	١١٢ سكتي المرتدة
١٢٠ فيمن قال لامرأته قد طلقك من قبل أن	١١٣ في سكتي امرأة العنين والذي يتزوج أخته من
أنزولك	الرضاعة والمستحاضة
١٢١ فيمن قال لها أنت طالق بعض تطليقة أو قال	١١٣ استبراء أم الولد والامة يعتقان ثم يردان
ينسكن تطليقة	التزويج
١٢١ فيمن قال احدي نسائي طالق أو قال واحدة	١١٣ في المكاتب يشتري امرأته فيموت عنها أو
فانسها	يعجز فيصير رقيا فيموت كم عدتها
١٢٢ من قال أنت طالق ان شاء الله أو ان شاء فلان	١١٤ في العبد المأذون له في التجارة يعتق وله أم ولد
أو ان شاء الحجر	قد ولدت منه قبل أن يعتق أو أعق وفي بطنها
١٢٢ فيمن قال كل امرأة أنزولها فهي طالق	ولدها
١٢٣ من قال كل امرأة أنزولها فهي طالق الا من	١١٥ فيمن قال لامرأته أنت طالق ان شئت أو
موضع كذا	لعبد أنت حر اذا قدم فلان
١٢٣ من قال كل امرأة أنزولها من موضع كذا أو	١١٥ فيمن قال لها ان فعلت كذا فانت طالق وقال
ما عاشت فلانة فهي طالق	لها ثانية
١٢٤ فيمن شرط أن لا يتزوج عليها فان فعل فأمرها	١١٥ فيمن قال لامرأته أنت طالق ان كنت تحبيني
يدها	أو كنت قلت كذا
١٢٦ من قال كل امرأة أنزولها من الفسقاط طالق	١١٦ فيمن قال لامرأته أنت طالق اذا حضت أو اذا
١٢٧ طلاق السكران والاخرس والمبرسم والمكره	حاضت فلانة
والسفيه والصبي والمعتوه	١١٦ فيمن قال أنت طالق ان لم تحبني أو ان أسكنت
١٢٧ من حلف بطلاق على شيء فوجده خلافاً أو ان	هد زرعيف دنت عاتق
لا يكلم فلانا فكلمه ناسيا	١١٧ فيمن قرأت طالق ن قدم فلان أو ان كان
١٢٨ من حلف لامرأته بالطلاق	كلمه فلان فلا ثم شئت في كلامه اياه
١٢٩ طلاق المكره والسكران	١١٧ فيمن قال لها دجيت طالق أو بعد قدوم
١٣٠ في الامة تحت المملوك تعتق	دار شهر

صفحة	صفحة
١٧٠ كتاب النكاح الثاني	١٣٢ طلاق المريض
١٧٠ في النكاح بصدائق لأجل	١٣٣ في طلاق المريض أيضا
١٧٠ في النكاح بصدائق مجهول	١٣٥ في الشهادات
١٧١ في الصداق بوجوده عيب أو يؤخذ به رهن	١٣٧ في السيد يشهد على عبده بطلاق امرأته
فيها	١٣٩ كتاب النكاح الأول
١٧١ في صداق السر	١٣٩ نكاح الشغار
١٧١ في صداق الغرر	١٤٠ انكاح الابن بأمته بغير رضاها
١٧٢ في الصداق بالعبد وبجده عيب	١٤١ في رضا البكر والثيب
١٧٢ في الرجل يزوج ابنته ويضمن صداقها	١٤٢ في وضع الاب بعض الصداق ودفع الصداق
١٧٣ في الرجل يزوج ابنته صغيرا في مرضه ويضمن	من الاب
عنه الصداق	١٤٣ في انكاح الاوليا
١٧٣ في النكاح بصدائق أقل من ربع دينار	١٤٥ في انكاح المولى
١٧٤ باب نصف الصداق	١٤٩ انكاح الرجل ابنه الكبير والصغير وفي انكاح
١٧٩ في صداق النصرانية واليهودية والمجوسية	الرجل الحاضر الرجل الغائب
يسلمن ويأبى أزواجهن الاسلام	١٥٠ العبد والنصراني والمرتب عقودون نكاح بناتهم
١٧٩ صداق الامة والمرتدة والعارة	١٥١ في التزويج غيرولى
١٨٠ في التفويض	١٥٣ النكاح الذى يفسخ بطلاق وغيره
١٨٢ الدعوى في الصداق	١٥٧ توكيل المرأة رجلا بزواجها
١٨٣ في النكاح الذى لا يجوز وسداقه وطلاقه	١٥٨ النكاح بعير بينة
وميراثه	١٥٩ النكاح بالخيار
١٨٥ في صداق امرأة المكاتب والعبد يتزوجان بغير	١٥٩ النكاح الى أجل
اذن سيدهما	١٦٠ في شروط النكاح
١٨٦ في نكاح المريض والمرضة	١٦١ جد النكاح وهزله
١٨٦ في الرجل يريد نكاح المرأة فيقول له أبوه قد	١٦١ شروط النكاح أيضا
وطئها فلا تطأها	١٦١ نكاح الحصى والعبد
١٨٦ في الرجل ينكح المرأة قد دخل عليه غير امرأته	١٦٣ في نكاح الحر الامة
١٨٧ الامة ينكحها الرجل فريده أن يوثقها سيدها	١٦٣ انكاح الرجل أمه عبده
معه والرجل يزنى بالمرأة وبقدرتها يتزوجها	١٦٤ نكاح الامة على الحرية ونكاح الحرية على الامة
١٨٨ في الدعوى في النكاح	١٦٥ استسرا العبد والمكاتب في أموالهما
١٨٨ في ملك الرجل امرأته وملك المرأة زوجها	ونكاحهما بغير اذن سيدهما
١٨٩ في الذى لا يقدر على مهر امرأته	١٦٥ الامة والحرية يفران من أنفسهما والعبد بغير
١٩١ في نفقة العبد على نساها	من نفسه
١٩٢ في فرض المهر النفقة للمرأة على زوجها	١٦٧ في عيوب النساء والرجال

صحيفة	صحيفة
٢٢٠ الارتداد	١٩٤ في العنين
٢٢١ حدود المرتد والمرتدة وفرائضهما	١٩٦ في ضرب الاجل لامرأة المجنون والمجنوم
٢٢٢ كتاب ارخاء السور	١٩٦ في اختلاف الزوجين في متاع البيت
٢٢٤ في الرجعة	١٩٧ في القسم بين الزوجات
٢٢٧ في دعوى المرأة انقضائها	١٩٩ كتاب النكاح الثالث
٢٢٩ المتعة	١٩٩ الرجل ينكح النسوة في عقدة واحدة
٢٣١ ما جاء في الخلع	٢٠٠ نكاح الام وابنتها في عقدة واحدة
٢٣٢ في حققة المختلعة الحامل وغير الحامل والمبتوتة الحامل وغير الحامل	٢٠٠ الرجل يتزوج المرأة ثم يتزوج ابنتها قبل أن يدخل بها
٢٣٣ ما جاء في خلع غير مدخول بها	٢٠٣ في الرجل يرثي بأم امرأته أو يتزوجها عمدا
٢٣٩ خلع الأب عن ابنه وابنته	٢٠٣ في نكاح الاختين
٢٤٠ في خلع الامه وأم الوالد والمكاتبة	٢٠٣ في الاختين من مثلث العيين
٢٤١ خلع المريض	٢٠٤ في وطء الاختين من الرضاغة على العيين
٢٤١ ما جاء في الصلح	٢٠٤ نكاح الاخت على الاخت في عدتها
٢٤٢ في مصالحة الأب على ابنه الصغير	٢٠٥ في الجمع بين النساء
٢٤٢ في اتباع الصلح بالطلاق	٢٠٥ وطء المرأة وابنتها من مثلث العيين
٢٤٣ جامع الصلح	٢٠٦ احصان النكاح بشروط
٢٤٤ ما جاء في حضنة الام	٢٠٦ احصان الصغيرة
٢٤٧ في حققة الوالد على ولده المالك امرأة	٢٠٦ احصان الصبي والنحسي
٢٤٨ في حققة الوالد على والديه وعياله	٢٠٧ احصان الامه واليهودية والنصرانية
٢٥٠ في حققة المسلم على ولده الكافر	٢٠٧ الدعوى في الاحصان
٢٥٠ في حققة الوالد على ولده الاصغر وليست الام حنדה	٢٠٨ احصان المرتدة
٢٥١ فيمن تلزم النفقة	٢٠٨ في الاحلال
٢٥٤ ما جاء في الحكمين	٢١١ في نكاح المنشركين وأهل الكتاب واسلام أحد الزوجين والسي والارتداد
٢٦٨ كتاب التخيير والتحكيل	٢١٥ نكاح ساء أهل الكتاب وامتهن
٢٧٨ في التحليل اذا شاءت المرأة أو وكلت لشاءت	٢١٨ المجوسي يسلم ونكحه امرأة وبنتها أو تحته عشر نسوة
٢٧٩ جامع التحليل	٢١٩ نكاح أهل الشرك وأهل الذمة رضلا عنهم
٢٨١ باب الحرام	٢٢٠ في وطء لمسية قد رطب
٢٨٢ في البائنة والبراءة والخلية والبرقة والميسة والدم ولحم الخنزير والموهوبة والمردودة	٢٢٠ في وطء لمسية والاستبراء
٢٨٨ كتاب الرضاع	٢٢٠ في عبد المسلم وامته النصرانيين زوج أحدهما صاحبه
٢٨٩ ما جاء في حرمة الرضاع	

صحيفة	صحيفة
٣٠٦ فيمن ظاهر وهو مصر ثم أيسر أو دخل في الصيام أو الطعام ثم أيسر	٢٨٩ ما جاء في رضاع الفعل
٣٠٧ في كفارة العبد في الطهار	٢٨٩ ما جاء في رضاع الكبير
٣٠٧ فيمن ظاهر من امرأته ثم طلقها ثم كف قبل أن يتزوجها	٢٩٠ في تحريم الرضاعة
٣٠٨ فيمن أكل أو جامع في صيام الطهار ناسيا أو عامدا	٢٩١ في حرمة لبن البكر والمرأة الملية
٣٠٩ فيمن أخذ في الصيام ثم مرض	٢٩١ في الشهادة على الرضاعة
٣٠٩ فيمن ظاهر وليس له الأخدام أو عرض قيمته قيمة رقبة	٢٩٢ في الرجل يتزوج الصبية فترضعها امرأته
٣٠٩ فيمن أطعم بعض المساكين وصام أو اعتق بعض رقبة وأطعم	٢٩٣ ما لا يحرم من الرضاعة
٣٠٩ في الأطعام في الطهار	٢٩٤ في رضاع النصرانية واليهودية والمجوسية والزانية
٣١٢ الكفارة بالعق في الطهار	٢٩٤ في رضاع المرأة ذات الزوج ولدها
٣١٦ فيمن صام شهر قبل رمضان وشهر رمضان في أكل المتظاهر ناسيا أو وطئه امرأته	٢٩٥ كتاب الطهار
٣١٦ في القي في صيام الطهار	٢٩٥ ما جاء في الطهار
٣١٦ في مرض المتظاهر من امرأته وهو صائم	٢٩٧ ظاهر الرجل من أمته وأم ولده ومدبرته
٣١٨ في كفارة المتظاهر	٢٩٧ ما لا يجب عليه الطهار
٣١٩ جامع الطهار	٢٩٩ قظاهر السكران
٣٢٠ كتاب الايلاء	٢٩٨ تحليل الرجل الطهار امرأته
٣٣٥ كتاب اللعان	٢٩٨ في الطهار إلى أجل
٣٤٢ في لعان الاعمى	٢٩٩ فيمن ظاهر من سائه في كلمة واحدة أو مرة بعد أخرى أو ظاهر من امرأته مرارا
٣٤٣ في لعان الاخرس	٣٠٠ فيمن قال ان تزوجت فلانة أو كل امرأة أنزوجهما
٣٤٣ ترك رفع اللعان إلى السلطان	٣٠١ الحلف بالطهار
٣٤٣ لعان امرأته بكر لم يدخلها جات بولد	٣٠٢ فيمن ظاهر من امرأته ثم اشتراها وفي الكفارة من اليهودية والنصرانية
٣٤٤ نفقة الملائعة وسكناها	٣٠٣ في الطهار من النصرانية والصبية والمجوسية
٣٤٤ ملاعنة الملائع	٣٠٣ فيمن قال ان تزوجتك فأنت على كل شيء
٣٤٤ متعة الملائعة	وأنت طالق
٣٤٥ كتاب الاستبراء	٣٠٤ في الرجل يظهر ويولي من امرأة في ادخال الايلاء على الطهار ومن أراد الوطء قبل الكفارة
٣٤٥ استبراء الامعة والمستعاضة	٣٠٦ في المظاهر بما قبل الكفارة ثم عوت لمراة أو طلقها
٣٤٥ استبراء الامعة والمكاتب	
٣٤٦ استبراء الامعة يسبها لعدو	

صحيفة

صحيفة

- ٣٤٦ استبراء الموهوبة والمرهونة
٣٤٦ استبراء الامه تباع فحيف عند البائع قبل ان يقبضها المبتاع
- ٣٤٧ في استبراء الجارية تباع ثم يستقلها البائع
٣٤٨ استبراء الجارية يباع شخص منها
٣٤٩ استبراء أم الولد المدبرة اذا بيعتا
٣٤٩ استبراء الجارية بشترها الرجل من عبده
٣٤٩ في استبراء الامه تباع بالجارية ثم ترد
٣٤٩ في استبراء الجارية ترد من العيب
٣٤٩ ما ينقص به الاستبراء
٣٤٩ مواضع الحامل
٣٥٠ مواضع الامه على يد المشتري
٣٥١ في الامه عتق أو تعطى في المواضع
٣٥١ في الرجل يتزوج الامه ثم يشتريها قبل أن يدخل بها ثم يبيعها قبل أن يطأها
٣٥٢ في استبراء الامه تزوج غيرها من سيدها فيفسخ لسيدها كما يحل
٣٥٢ في الاب بآجارية ابنة ابيه الاستبراء
٣٥٢ في رسل بآجارية فغيره بآجارية
٣٥٣ في رجل يشتري بآجارية فوطأها ولم يدخل بها فبطلت
٣٥٣ في الرجل يبيع جارية لرجل غير امره فيجوز لسيدها ان يبيع
٣٥٣ في رجل خضع امرأته على جارية ابيه
٣٥٤ في لامة تشتري وعقود
٣٥٤ في رجل يضارب جارية ثم يشتري احبها
٣٥٦ في استبراء لامة يبيعها سيدها وقد وطئها
٣٥٦ في استبراء لامة يبيعها سيدها وقد شترها
٣٥٦ في سائر لامة تشتري من امرأة أو صبي
- ٣٥٧ التقدي الاستبراء
٣٥٨ استبراء الصغيرة والكبيرة التي تحيض والتي لا تحيض من صغرها أو كبرها
٣٥٨ في استبراء المريضة
٣٥٩ في وطء الجارية أيام الاستبراء
٣٥٩ في وطء الجارية في أيام الاستبراء ثم تأتي بولد
٣٦٠ في العتق
٣٦٠ في الرجل يقول للعبدان اشترى بك فأنت حرمت بشري بعضه أو يشتريه بشرا فاسدا
٣٦٠ في الرجل يقول للعبدان بعتك فأنت حرمت ببيع
٣٦١ الذي يقول لعبده ان بعتك فأنت حرمت
٣٦١ في الرجل يتول كل مملوك لى حروله مكاتبون ومدبرون وانصاف ممالئك
٣٦١ في الرجل يقول لمملوك غيره أنت حر من مالي أو لآجارية غيره أنت حرة ان وطئت
٣٦١ في الرجل يقول كل مملوك أملكه فهو حر
٣٦٢ في الرجل يحلف بعتق كل مملوك يملكه من جنس من الاجناس أو يسيه الى أجل الآجال
٣٦٢ في الرجل يحلف بعتق عبده ان كلم رجلا ببيعته أو يكاتبه ثم يكلمه ثم يشاعه بعد ذلك
٣٦٤ في الرجل يحلف بحرية شخص له في عبدان لا يدخل الدار
٣٦٤ في رجل يحلف بعتق كل مملوك ان لا يكلم فلا يوليه يوم حلف ممالئك ثم أفاد ممالئك بعد ذلك ثم كله
٣٦٤ في رجل يحلف بحرية عبده ان لا يدخل الدار
٣٦٦ في رجل يحلف بحرية عبده ان لم يفعل كذا وكذا الى أجل مباح

صحيفة	صحيفة
٣٦٦ في الرجل يخلط بخرية عبده ان لم يفعل كذا وكذا فيموت قبل أن يفعل	٣٦٦ في الرجل يخلط بخرية عبده ان لم يفعل كذا وكذا فيموت قبل أن يفعل
٣٦٧ في الرجل يخلط بخرية عبده أن لا يفعل كذا وكذا فيبيع عبده ذلك ثم يشتريه	٣٦٧ في الرجل يخلط بخرية عبده أن لا يفعل كذا وكذا فيبيع عبده ذلك ثم يشتريه
٣٦٧ في الرجل يخلط بخرية أحد عبده ثم يحنث في العبد يخلط بخرية كل مملوك يملكه الى أجل ثم يعق ويملك ماله	٣٦٧ في الرجل يخلط بخرية أحد عبده ثم يحنث في العبد يخلط بخرية كل مملوك يملكه الى أجل ثم يعق ويملك ماله
٣٦٨ في الرجل يقول لامته أنت سره ان دخلت ها تين الدارين قد دخل احداهما	٣٦٨ في الرجل يقول لامته أنت سره ان دخلت ها تين الدارين قد دخل احداهما
٣٦٨ في الرجل يقول لامته أنت سره ان دخلت هذه الدارين يقول العبد قد دخلتها	٣٦٨ في الرجل يقول لامته أنت سره ان دخلت هذه الدارين يقول العبد قد دخلتها
٣٦٨ في الرجل يقول لامته أنت سره ان كنت تبغضيني فتقول أنا أحبك	٣٦٨ في الرجل يقول لامته أنت سره ان كنت تبغضيني فتقول أنا أحبك
٣٦٩ في الرجل يجعل عتق عبده في يده في مجلسهما ٣٧٠ ما يلزم من القول في العتق	٣٦٩ في الرجل يجعل عتق عبده في يده في مجلسهما ٣٧٠ ما يلزم من القول في العتق
٣٧٠ ما يلزم من القول في العتق	٣٧٠ ما يلزم من القول في العتق
٣٧١ في الرجل يقول لعبده قد وهبتك عتقتك أو نصفتك	٣٧١ في الرجل يقول لعبده قد وهبتك عتقتك أو نصفتك
٣٧٢ الاستثناء في العتق	٣٧٢ الاستثناء في العتق
٣٧٢ في الرجل يأمر رجلين يعقانه عليه عبده فيعتقه أحدهما	٣٧٢ في الرجل يأمر رجلين يعقانه عليه عبده فيعتقه أحدهما
٣٧٢ في الرجل يدعو عبدا له باسمه ليعتقه فيجيبه غيره فيقول له أنت حر	٣٧٢ في الرجل يدعو عبدا له باسمه ليعتقه فيجيبه غيره فيقول له أنت حر
٣٧٣ في العبد بين رجلين يقول أحدهما ان لم يكن دخل المسجد أمس فهو حر ويقول الآخر	٣٧٣ في العبد بين رجلين يقول أحدهما ان لم يكن دخل المسجد أمس فهو حر ويقول الآخر
ان كل دخل فهو حر ولا يوقان أن دخل أم لا في عتق السهام	٣٧٣ في العبد بين رجلين يقول أحدهما ان لم يكن دخل المسجد أمس فهو حر ولا يوقان أن دخل أم لا في عتق السهام
٣٧٤ في الرجل يعق ثلاث عبده وانصافهم ٣٧٤ في الرجل يخلط بعنق رقيقه فيحنث في مرضه	٣٧٤ في الرجل يعق ثلاث عبده وانصافهم ٣٧٤ في الرجل يخلط بعنق رقيقه فيحنث في مرضه
٣٧٥ في الرجل يعق العبد ثم يدين السيد بعد عتقه ٣٧٥ في المديان يعق عبده وعنده من العروض	٣٧٥ في الرجل يعق العبد ثم يدين السيد بعد عتقه ٣٧٥ في المديان يعق عبده وعنده من العروض
كفاف دينه أو نصفه	٣٧٥ في المديان يعق عبده وعنده من العروض كفاف دينه أو نصفه
٣٧٦ في عتق المديان ورد الغراما ذك	٣٧٦ في عتق المديان ورد الغراما ذك
٣٧٦ في الرجل يعق في مرضه رقيقا فيقتل عتقهم أو بعد موته وعليه دين	٣٧٦ في الرجل يعق في مرضه رقيقا فيقتل عتقهم أو بعد موته وعليه دين
٣٧٧ في الرجل يعق رقيقه وعليه دين فيقوم عليه الغرماء أن يكون لهم أن يبيعوه دون السلطان	٣٧٧ في الرجل يعق رقيقه وعليه دين فيقوم عليه الغرماء أن يكون لهم أن يبيعوه دون السلطان
٣٧٧ في الرجل يعق رقيقه في الصحة وعليه دين لا يحيط بهم أو يفرقهم ثم أفاذا لام ذهب	٣٧٧ في الرجل يعق رقيقه في الصحة وعليه دين لا يحيط بهم أو يفرقهم ثم أفاذا لام ذهب
٣٧٧ في الرجل يشتري من يعق عليه وعليه دين في الرجل يعق مافي طن أمته ثم يلحقه دين	٣٧٧ في الرجل يشتري من يعق عليه وعليه دين في الرجل يعق مافي طن أمته ثم يلحقه دين
٣٨١ في الرجل يعق نصف عبده أو أم ولده في الرجل يعق نصف عبده ثم فقد المعتق	٣٨١ في الرجل يعق نصف عبده أو أم ولده في الرجل يعق نصف عبده ثم فقد المعتق
٣٨١ في الرجل يعق شقصا من عبده يتلا في مرضه أو غير بتل وله مال مأمون أو غير مأمون	٣٨١ في الرجل يعق شقصا من عبده يتلا في مرضه أو غير بتل وله مال مأمون أو غير مأمون
٣٨٢ في الرجل يعق شقصا ثم يموت العبد قبل أن يقوم على مال	٣٨٢ في الرجل يعق شقصا ثم يموت العبد قبل أن يقوم على مال
٣٨٣ في العبد بين الرجلين يعق أحدهما نصيبه الى أجل	٣٨٣ في العبد بين الرجلين يعق أحدهما نصيبه الى أجل
٣٨٣ في الامه بين الرجلين يعق أحدهما مافي بطنها في الرجل يشتري نصف ابته أيقوم عليه ما بقي	٣٨٣ في الامه بين الرجلين يعق أحدهما مافي بطنها في الرجل يشتري نصف ابته أيقوم عليه ما بقي
منه أم لا	٣٨٣ في الرجل يشتري نصف ابته أيقوم عليه ما بقي منه أم لا
٣٨٤ الصغير يرث شقصا من يعق عليه أو يورثه له فيقبله وليه	٣٨٤ الصغير يرث شقصا من يعق عليه أو يورثه له فيقبله وليه
٣٨٤ في العبد المأذون له في التجارة يملك ذاقرا بته في المأذون له في التجارة يشتري أقارب سيده	٣٨٤ في العبد المأذون له في التجارة يملك ذاقرا بته في المأذون له في التجارة يشتري أقارب سيده
الذين يعقون عليه	٣٨٤ في العبد المأذون له في التجارة يشتري أقارب سيده الذين يعقون عليه
٣٨٥ الرجل يملك ذاقرا بته الذين يعقون عليه في العبد المأذون له وغير المأذون يشتريان ابن	٣٨٥ الرجل يملك ذاقرا بته الذين يعقون عليه في العبد المأذون له وغير المأذون يشتريان ابن
سيدا	٣٨٥ في العبد المأذون له وغير المأذون يشتريان ابن سيدا
٣٨٦ في الاب يشتري على ولده من يعق عليه في الرجل يدفع الى الرجل المال ليشترى به أباه	٣٨٦ في الاب يشتري على ولده من يعق عليه في الرجل يدفع الى الرجل المال ليشترى به أباه
بعينه به	٣٨٦ في الرجل يدفع الى الرجل المال ليشترى به أباه بعينه به
٣٨٦ في الرجل يقول لعبده أنت سر أو مذبذبا اقدم فلان	٣٨٦ في الرجل يقول لعبده أنت سر أو مذبذبا اقدم فلان
٣٨٧ في الرجل يقول لعبده ان جئتني بكذا وكذا فأنت حر	٣٨٧ في الرجل يقول لعبده ان جئتني بكذا وكذا فأنت حر

صحيفة

صحيفة

- ٣٨٨ في الرجل يقول لامته أول ولد تلدينه فهو حر
قتل ولدين الأول منها ميت
- ٣٨٨ في الرجل يقول لامته كل ولد تلدينه فهو حر
- ٣٨٩ في الرجل يعتق مافي بطن أمته ثم يريد أن يبيعها
قبل أن تضع
- ٣٩٠ في الرجل يهب عبده لرجل ثم يعتقه قبل أن
يقبضه الموهوب به أو تصدق به
- ٣٩٠ في الرجل يهب العبد للرجل فيقتل العبد لمن
قيمه
- ٣٩١ في الرجل يعتق أمته على أن تنكحه أو غيره
- ٣٩١ في عتق الصبي والسكران والمعره
- ٣٩١ في عتق المكره
- ٣٩١ في العبد يוכל من اشتريه ويبيع اليه مالا
فيشترى به يعتقه بغير علم السيد ثم يعلم بذلك سيده
- ٣٩٢ في العبد يشتري نفسه من سيده شراء فاسدا
أو الرجل يشتري العبد شراء فاسدا ثم يعتقه
- ٣٩٣ في الرجل يعتق عبده على مال يرضى العبد به
- ٣٩٣ في الرجل يعتق عبده على مل ويأبى ذلك العبد
- ٣٩٣ في الرجل يعتق عبده ثم يجعله فيستخذه
ويستغله
- ٣٩٤ في الرجل يعتق العبد من العتية قبل أن تقسم
العتائم
- ٣٩٤ في النصر في الحر في يعتق عبده لمسلم ثم
يريد أن يسترقه
- ٣٩٤ في نصر في يخلط بحرية عبده ثم يحنث بعد
- ٤٠٣ في اختلاف الشهادة في العتق سلامه
- ٣٩٥ في الرجل يخدم الرجل عبده سنين ويصنع عتقه
بعد الخدمة ولا يجوز له التخدم حتى يستدين
الخدم
- ٣٩٥ في العبد يعتق وله على سيده دين
- ٣٩٦ في العبد بين الرجلين أو المعتق بعضه يكون ماله
موقوفاً في يده
- ٣٩٦ في عتق العبد الممثل به على سيده
- ٣٩٧ في الرجل يوافق عبده سنة ثم يعتقه قبل السنة
- ٣٩٧ في الرجل يدعي الصبي الصغير في يديه أنه عبده
وينكر الصبي ويدعي الحرية
- ٣٩٨ في الرجل يدعي العبد في يدى غيره أنه عبده
- ٣٩٨ في اللقيط يقرأ بالعبدية أو الرجل يدعي اللقيط
عبد له
- ٣٩٩ في العبد يدعي أن سيده أعتقه
- ٣٩٩ في أقرار بعض الورثة أن الميت أعتق عبدا
وينكر بقية الورثة
- ٤٠٠ في الرجل يقر أنه أعتق عبده على مال ويدعي
العبد أنه أعتقه على غير مال
- ٤٠٠ في الرجل يقر في مرضه يعتق عبده
- ٤٠١ في الرجلين شهدان على الرجل يعتق عبده ثم
يرجحان عن شهادتهما
- ٤٠١ في الرجلين شهدان على الرجل يعتق عبده
فرد شهادتهما ثم يشترى به أحدهما
- ٤٠١ في الرجل الواحد يشهد للعبد أن سيده أعتقه
- ٤٠٢ في لامة يشهد لها زوجها ورجل أجنبي بالعتق
- ٤٠٣ في اختلاف الشهادة في العتق

الجزء الثاني

المبدؤنة الكبرى

للإمام مالك بن أنس الأصبحي

رواية الإمام سعدون بن سعيد التنوخي عن
الإمام عبد الرحمن بن القاسم عنه
رضوان الله عليهم أجمعين

ومعها كتاب المقدمات الممهدة ليان ما اقتضته رسوم المدونة
من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات لامهات مسائلها
المشكلات تأليف الفقيه الإمام الأجل الحافظ فاضل الجماعة
بقرطبة الأعدل أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد المتوفى سنة ٥٢٠
مفصولا بينهما بجدول خطين

الطبعة الأولى

بالمطبعة الحسبية

للكهوا ومديرها السيد عمر حسين الحشابي

سنة ١٣٢٤

١٣٢٤

رآه مرضا من الامراض (قلت) أرايت الامام أينبغي له أن يخرج أخيه إلى المصلى فإن أصلى ذبحها مكانه
 كما ذبح الناس (قال) قال مالك هذا أوجه الشأن أن يخرج أخيه إلى المصلى فيذبحها في المصلى (قلت)
 أرايت الجرباء هل تجزئ (قال) إنما قاله لك في المريضة البين مرضها أنها لا تجزئ (قال) وقال مالك في
 الحجرة أنها لا تجزئ (قلت) لابن القاسم ومالهجرة قال البشمة (قال) لأن ذلك قد صار مرضا فالجرب
 أن كان مرضا من الامراض لم تجز (قلت) أرايت الهدى التطوع أي تجزئ أن أسوقه عن أهل بيتي في قول
 مالك (قال) قال مالك لا يشترك في الهدى وإن كان نظرا (قلت) أرايت الرجل يشتري الاخية فبيده
 أن يدها أن يكون له ذلك في قول مالك (قال) قال مالك لا يدها إلا بغيرها (قلت) فإن باعها فاشترى
 دونها ما يصنع هاو ما يصنع بفضله الثمن (قال) قال مالك لا يجوز أن يستفضل من ثمنها شيئا وذكرته
 الحديث الذي جاء في مثل هذا فأفكره وقال يشتري بجميع الثمن شاة واحدة (قلت) فإن لم يجد بالثمن
 شاة مثلها كيف يصنع (قال) أرى أن يزيه من عنده حتى يشتري مثلها قال ولم أسمع من مالك
 (قلت) هل سألت مالكا عن الرجل يتصدق بثمن أخيه أحب إليه أم يشتري أخيه (قال) قال مالك
 لا أحب لمن كان يده على أن يضعي أن يترك ذلك (قال) قلت لما كنت أتجزي الشاة الواحدة عن أهل
 البيت قال نعم (قال) مالك ولكن إذا كان بقدر فأحب إلى أن يذبح عن كل نفس شاة وإن ذبح شاة واحدة
 عن جميعهم أجراه (قال) وسألته عن حديث أبي أيوب الأنصاري وحديث ابن عمر (قال) حديث ابن
 عمر أحب إلي من كان يقدر (قلت) هل على الرجل أن يضعي عن امرأته في قول مالك (قال) قال مالك
 ليس ذلك عليه (قال) ابن القاسم سمعت مالكا يقول ليس الاخية بمغزاة النفقة (قلت) أرايت
 الاخية إذا ولدت ما يصنع (قال) إذا هي في قول مالك (قال) كان مرة يقول أن ذبحه خسر وإن تركه لم يضره
 وأجبا لأن عليه بدل أمه إن هلك فلما علم ضته على مالك قال اعجزوا من ذبحه معها خسر (قال)
 ابن القاسم ولا أرى ذلك عليه بواجب (قلت) أرايت البدنة إذا اشترت ثم تبعت أذبح سخلها معها (قال)
 نعم وإنما فرق بين البدنة والضعفة أن البدنة لو أصابها عوار أو نقص لم يكن عليه بدلها وإن الشاة لو أصابها
 عوار أو نقص لم تجز أن يضعي هاو مع ذلك أيضا أن الشاة هو يدها يدها ويذبح غيرها وأن البدنة لم
 يجز له أن يبيعها ولا أن يجسسه ولا أن يدها أفذا فرق ما بينهما (قلت) أرايت الاخية أبلغ له أن يجز صوفها
 أي ولد أصلا قال الله تبارك وتعالى فبشرناه بسلام فلما بلغ معه السعي قال يا بني اني أرى في المنام أني
 أذبحك فاطمأنا ترى قال يا أبت افعل ما تؤمر ستجدني إن شاء الله من الصابر ين روى ابن ابراهيم صلى الله
 عليه وسلم لما بشرته بالملائكة يا بنه أسعدني فبشرته تعالى أن يجعله ذبيحة إذا ولدت سارة فلما ولدت مو بلغ معه
 السعي أي معرفته على العمل قيل له في المنام في ذلك ورؤيا الانبياء وحى فقال لا بنه أسعدني فبشرته باني اذهب بنا
 فبشرنا الله قال يا أبت افعل ما تؤمر ستجدني إن شاء الله من الصابر ين روى ابن ابراهيم صلى الله
 عليه وسلم لما بشرته بالملائكة يا بنه أسعدني فبشرته تعالى أن يجعله ذبيحة إذا ولدت سارة فلما ولدت مو بلغ معه
 السعي أي معرفته على العمل قيل له في المنام في ذلك ورؤيا الانبياء وحى فقال لا بنه أسعدني فبشرته باني اذهب بنا
 فبشرنا الله قال يا أبت افعل ما تؤمر ستجدني إن شاء الله من الصابر ين روى ابن ابراهيم صلى الله
 عليه وسلم لما بشرته بالملائكة يا بنه أسعدني فبشرته تعالى أن يجعله ذبيحة إذا ولدت سارة فلما ولدت مو بلغ معه
 السعي أي معرفته على العمل قيل له في المنام في ذلك ورؤيا الانبياء وحى فقال لا بنه أسعدني فبشرته باني اذهب بنا
 فبشرنا الله قال يا أبت افعل ما تؤمر ستجدني إن شاء الله من الصابر ين روى ابن ابراهيم صلى الله

فقبل أن يذبحها (قال) قال مالك لا (قلت) أرايت جلد الضعفة أو صوفها أو شعرها هل يشتري به متاعا
 لليت أو يبيعه في قول مالك (قال) قال مالك لا يشتري به شيئا ولا يبيعه ولكن يصدق به أو يتصدق به ولقد
 سأأناه عن الرجل يدل جلد أخصيته بجلد آخر أجود منه (قال) مالك لا خير فيه (قال) ولو أجزت له هذا
 لأجزت له أن يدل به بالنسبة أو ما أشبهها (قلت) أرايت ابن الأختية ما يصنع به (قال) سمعت من مالك فيه شيئا
 إلا أن مالك قد ذكره ابن البدن وقد جاء في الحديث ما علمت أنه لا بأس أن يشرب منها بعدرى فصليها (قال)
 ابن القاسم وأرى أن كانت الضحية ليس لها ولد أن لا يأكله إلا أن يكون ذلك مضرا بها فليحلبه وليصدق به
 ولو أكله لم أر عليه بأسا وأما رأيت أن يصدق به لأن مالك قال لا يجوز صرفها وصوفها ولا يجوز أن يتصدق به بعد
 ذبحها فلهذا يجوز له بخره قبل ذبحها ويتصدق به فكذلك لبنها عندى ما لم يذبحها لا يبيع له أن يتصدق به (قلت)
 أرايت العين إذا كان فيها حصص هل يجوز في الضعاب أو الهدايا (قال) قال مالك إذا كان البياض أو الشئ اليسير
 ليس على الناظر وأما هو على غيره فلا بأس بذلك (قلت) أرايت الأذن إذا قطع منها (قال) قال مالك إذا كان أظفار
 قطع منها الشئ اليسير أو أثر ميسر أو شق في الأذن يكون سيرا فلا بأس به وإن كان قد بذعها أو قطع جل
 أدنها فلا أرى ذلك (قلت) ولم يوقت لكم في الأذن نصفان قلت قال ما سمعته (قلت) أرايت العرجاء التي
 لا تجوز صفها لي في قول مالك (قال) العرجاء البين عرجها هذا الذي سمعت من مالك وكذلك جاء الحديث عن
 النبي صلى الله عليه وسلم في هذا ما يدل على ما يجوز منها (قال) قال مالك الآن يكون الشئ الخفيف الذي
 لا ينقص مشيها ولا تعب عليها فيه وهي تسير سيرا الغنم من غير تعب فأرى ذلك خفيفا كذلك بلغني عن مالك
 (قلت) أرايت أن اشترت أخصية وهي سميته فعبثت عندى أو أصابها حمى أو عور أو يجرثى أن أخصي
 بها في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز ذلك (وقال) مالك إذا اشترت أخصية فأصابها عنه عيب أو اشتراها
 بذلك العيب لم يجزعه فهي لا تجزئه إذا كان أصابها ذلك بعد الشراء (قلت) لم قال مالك هذا في الضعاب أو قال
 في الهدى لا يجزئه إذا اشتراها أصبحت ثم عيب أن ينحرها ولا شئ عليه في الهدى الواجب أن تطوق (قلت)
 فأفرق ما بين الضعاب أو الهدى (قال) لأن الأخصية لم تجب عليه كما وجب عليه الهدى ألا ترى أن الهدى إذا ضل
 عنه لم أبده غيره ثم وجدته هذ ذلك نحره ولم يكن ما أبدل مكانه يضع عنه نحره (قال) وإن الضعفة لو ضلت منه

أأخذ الكبش وحل ابنه وأقبل عليه قبله ويقول ليوم وهبت لي يا بني وروى أنه أرسل ابنه ثم أتبع الكبش
 ليأخذه فأمره جده الجرة الأولى فرمته بسبع حصيات فأقلت عندها فجاءه الجرة الوسطى فأمره جده عندها
 فرمته بسبع حصيات فأقلت فجاءه الجرة الكبرى فجاءه العقبه فرمته بسبع حصيات وأمره جده عندها وأخذه
 جده به لمخرف فنبهه روى ذلك عن ابن عباس وأنه قال والذي نفس ابن عباس بيده لقد كان أول الإسلام وإن
 رأس كعش لمعاق بقرته عند ميزب الكعبة فكان ذلك سبب ما شرعه الله تعالى من رمي الجمار عني والنحر
 في أيام النحر لأن الله تبارك وتعالى أمر نبي عليه السلام أن يتبع ملة إبراهيم فقال تعالى ثم أوحينا إليك أن
 تتبع ملة إبراهيم حنيفا وما كان من لمشر كين وقال تعالى ملة أيكم إبراهيم أي الزموا ملة أيكم إبراهيم وقال تعالى
 ن أولى الناس بإبراهيم ملة نذرين تبعوه وهدى نبي ولذين آمنوا والله ولي المؤمنين وقد استدلل برأية ابن
 عباس هذه من ذهب وأن نبي عليه السلام فرغ من قصة المذبوح من ابني إبراهيم وبشرناه
 بإسحاق نبيا من الصالحين يقول بشرنا بإسحاق ومن وراءه إسحاق يعقوب يقول باين وابن ابن فلم يكن ليأمره
 بذبحه ومنه من الله هذا لموسى وداود وجعفر الطبري ولذي ذهب إليه أكثر أهل العلم بالتأويل
 أن نبي عليه السلام هو إسحاق وهو لأظهر لأن لذبح ذاك كان هو العلام الحليم الذي بشره الله به لمسلته
 به نبي من نصابه بنو نوح فهو إسحاق وقد أعلم لاهم يكن له ولد الأمن الصالحين فيبعد

ثم أبدلها بشيرها ثم أصابها البركن عليه ذبحها وكانت عالما من ماله فهذا فرق ما بينهما (قلت) أرايت أن لم يبدل
أخيهته هذه التي ضاعت حتى مضت أيام النحر ثم أصابها بعد أيام النحر كيف يصنع بها في قول مالك (قال) لم
أسمع من مالك فيها شيئا ولكن أرى أن لا شيء عليه فيها لأن مالك قال إذا وجدها وقد ضحى ببدلها لانه لا شيء
عليه فيها فلو كانت واجبة عليه لكان عليه أن يذبحها إذا أصابها وان كان قد أبدلها وقد مضت أيام النحر
فليس على أحد أن يضحي بعد أيام النحر وهو بمنزلة رجل ترك الأخيه (قلت) وكذلك لو اشتراها فلم يضحي بها
حتى مضت أيام النحر ولم تضل منه (قال) هذا هو الأول سواء وهذا رجل قد أنتم حين لم يضحي بها (قلت) أرايت
أن سرقت أخيهته أو ماتت أعليه البدل (قال) قال مالك إذا ضل أو ماتت أو سرقت ضلته أن يشتري أخيهته
أخرى (قلت) أرايت أن أراد ذبح أخيهته فاضطربت فانتكسرت رجلها أو اضطربت فاصاب السكين عينها
فذهب عينها أيجزئ أن يذبحها أو أعياها أصابه ذلك بحضرة الذبح (قال) لم أسمع من مالك في هذا إلا ما أخبرتنا
وأرى أن لا يجزئ عنه (قلت) أرايت الشاة تخلق خلقا ناقصا (قال) قال مالك لا يجزئ إلا أن تكون جلعاء
أو سكا والساكاء التي لها أذنان صغيران (قال) ابن القاسم ونحن نسماها الصمحاء (قال) وأما إن خلقت
بغير أذنين خلقا ناقصا فلا خبر في ذلك (قلت) أرايت أن ذبح رجل أضحت حتى يغري أن يجزئ ذلك أم لا
(قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئا إلا أني أرى أن كل من مثل الولد وعياله الذين أعياهم حاله ليكفوه مؤثما
فأرى ذلك يجزئ عنه وإن كان على غير ذلك لم يجز (قلت) أرايت أن غلطنا فذبح صاحبي أخيهته وذبحت
أما أخيهته أيجزئ عني في قول مالك أم لا (قال) يلغى أن مالك لا يجزئ ويكون كل واحد منهما ما ضامنا
لأخيهته صاحبه (قلت) أرايت المسافر هل عليه أن يضحي في قول مالك (قال) قال مالك المسافر والحاضر
في الضحايا واحد (قلت) أفعل أهل منى أن يضحوا في قول مالك (قال) قال لي مالك ليس على الحاج أخيهته
وإن كان من ساكن منى بعد أن يكون حاجا (قلت) فالتاس كلهم عليهم إلا ضاحي في قول مالك إلا الحاج
قال نعم (قلت) فهل على العبد أضاحي في قول مالك (قال) سئل مالك عن الأضحية عن أمهات الأولاد
فقال ليس ذلك عليهم فالعبد آخرى أن لا يكون ذلك عليهم والعبد مما لا اختلاف فيه أنه ليس عليهم أخيهته
(قلت) أرايت ما في البطن هل يضحي عنه في قول مالك قال لا (قلت) أرايت أيام النحر كم هي (قال) ثلاثة
أيام يوم النحر ويومان بعده وليس اليوم الرابع من أيام الذبح وإن كان الناس عني فانه ليس من أيام الذبح
(قلت) أفضحى ليلا (قال) قال مالك لا يضحي ليلا ومن ضحى ليلا في ليالي أيام النحر أعاد أخيهته
(قلت) فإن نحر الهدايا ليلا أبعدها أم لا (قال) قال مالك من نحر هديه ليلة النحر أعادها ولم تجزه (قلت)
فإن نحرها في ليالي أيام النحر أيجزئ ذلك (قال) أرى عليه الاعادة وذلك أن مالك قال لا وأخيه هذه الآية
ليذكر واسم الله في أيام معاومات على ما رزقهم من حيمة الأنعام فاعاد ذكر الله لا أيام ولم يذكر الليالي (قال)

أن يسأل الله أن يهبه ما قد وهبه إياه وقد بين في كتابه أن الذي بشر به اسحاق فهو الذبيح والله أعلم وقد روى أن
إبراهيم أعيا أمر يذبح ابنه اسحاق بالشام وبها أراد ذبحه وغير مستحيل أن يكون حمل رأس الكبش من الشام
إلى مكة ولا جهة لمن ذهب إلى أن الذبيح اسما عييل في قوله وبشرناه باسحاق بنيا عقب القراع من قصة الذبيح
لانه إنما بشر بنوه حرا على صبره ورضاه لا محررا بما استسلمه له وكذلك لا جهة في وعد الله أن يكون له ولد
من اسحاق لانه إنما أمر يذبحه بعد أن باع معه السعي وتلك حال لا تنكر أن يكون له فيها أولاد فكيف يولدوا منه
أعلم وقال المفضل الصحيح الذي يدل عليه القرآن أنه اسم عييل وذلك أنه قص قصة الذبيح فلما قال في آخر
القصة وفديناه بذبح عظيم ثم قال سلام على إبراهيم كذلك تجزي المحسنين له من عبادنا المؤمنين وبشرناه
باسحاق بنيا من الصالحين وبأرضنا عليه أي على اسم عييل وعلى اسحاق كني عنه لانه قد تقدم ذكره ثم قال

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ الْكَرِيمِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ

﴿ مَا جَاءَ فِي الْعَقِيقَةِ بِالْعَصْفُورِ ﴾

(قال) وقال ابن القاسم سئل مالك عن العقيقة بالعصفور (فقال) ما يعجبني ذلك وما تكون الذبائح إلا من الأنعام (قال) والعقيقة مستحبة لم تزل من عمل المسلمين وليست بواجبة ولا سنة لازمة ولكن يستحب العمل بها وقد عرق عن حسن وحسين ابني فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس يجزئ فيها من الذبائح إلا ما يجزئ في الضحية لا يجزئ فيها عوراء ولا عرجاء ولا جرباء ولا مكسورة ولا ناقصة ولا يجزئ سوفها ولا يبيع جلد ها ولا شبا من لحمها أو تصدق منها وسيل العقيقة في جميع وجوهها وقت ذبحها وقت ذبح الضحية تخفى في اليوم السابع من مولد الصبي الذكر ولا تثنى فيه سوى يبق عن كل واحد بشاة شاة (وقد سئل) مالك عن الرجل يولده الولدان في بطن واحد يبق عنهما بشاة واحدة (فقال) بل شاة شاة عن كل واحد منهما

﴿ كُلُّ كِتَابِ الْعَقِيقَةِ مِنَ الْمَدُونَةِ الْكُبْرَى بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ ﴾

﴿ وَيُليهِ كِتَابُ التَّنْذِيرِ الْأَوَّلِ ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ الْكَرِيمِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ

﴿ كِتَابُ التَّنْذِيرِ الْأَوَّلِ ﴾

﴿ فِي الرَّجُلِ يَحْلِفُ بِالْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ ثُمَّ يَحْتِثُ ﴾

(قلت) لابن القاسم أ رأيت الرجل يقول على المشي إلى بيت الله أن كلفت فلا نافكلمه ما عليه في قول مالك (قال) قال مالك إذا كلمه فقد وجب عليه أن يمشي إلى مكة (قلت) ويجعلها في قول مالك أن شاءه وان شاء غيره قال نعم (قلت) فإن جعلها عمرة غنى متى عشى (قال) حتى يسبي بين الصفا والمروة (قلت) فإن ركب قبل أن يحلق بعد ما سعى في عمرته أتى حلف فيها أيكون عليه شيء في قول مالك (قال) لا وإنما عليه المشي حتى يفرغ من السبي بين الصفا والمروة عند مالك (قلت) فإن جعلها حجة فأي المواضع يمضي في قول مالك (قال) حتى يطوف طواف الأفاضة كذلك قال مالك (قلت) فإذا قضى طواف الأفاضة أركب رجلاً إلى منى في قول مالك قال نعم (قلت) أ رأيت أن فصل المشي الذي وجب عليه في حجة فشى حتى لم يبق عليه الاطواف الأفاضة

طعام وقيل أن السكر ما سدا الجوع فن ذهب إلى أن السكر الطعام أو ما سدا الجوع فالآية على مذهبه بينه في المعنى ذيره فتذرة إلى تأويل وتفسير وأما الذين ذهبوا إلى أن السكر ما سكر من كل شيء أو بما سدا العنب فانهم اختلفوا في معناها فمنهم من ذهب إلى أنها أخبار عما يصنعون ويتخذون من ذلك وهي تقتضي الإباحة وإن الله قد نسخ ذلك بما أزل من تحريم الخمر في المسألة وغدورها ومنهم من ذهب إلى أن الآية لا تقتضي الإباحة لأن الله لم يأمر فيها بتأخذ السكر ولا إباحة وإنما أخبر فيها بما يتخذون من الخمر المحرمة عليهم في سورة المسألة وعديها ولأول أظهر لأن الله اتخذ ذلك تعديداً للنعمة على عباده وتبليها على الاعتبار بآياته فيبعد أن يحرم الله على عباده مع عدم علمهم بآمره بإجتنابه في غير ما آتاه من كتابه وإضافاً إلى أن سورة النحل مكية وتحرى الجراء أ أزل بالمسألة في سورة المسألة وأجبت الأمة على أن الخمر محرمة في كتاب الله إلا أنهم اختلفوا أن كانت محرمة في الكتاب بنص أو بدليل والصحيح أنها محرمة فيه بالنص لأن المحرم هو المنهى عنه الذي توعد الله عباده على استباحته وقد نهي الله عن الخمر في كتابه وأمر بإجتنابها وعده على استباحتها فقال إنما الخمر والميسر والأنصاب والأرلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون وقال أنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متبهرون وهذا

فانظر طواف الافاضة حتى يرجع من منى أركب في رمي الجمار وفي حوائجه عني في قول مالك أم لا (قال) قال
مالك لا يركب في رمي الجمار (قال) مالك ولا بأس أن يركب في حوائجه (قال) ابن القاسم وأنا لا أرى به بأسا
وانما ذلك عندى بمنزلة ما لو مشى فيما قد وجب عليه من حج أو عمرة فأقضى المدينة فركب في حوائجه أو يرجع من
الطريق في حاجة له ذكرها فيما قدمشى قال فلا بأس أن يركب فيها وهذا قول مالك الذي نصبونا أخذه (قال)
وحدثني عبد الله بن لميعة عن عمارة بن غزيرة أنه سمع رجلا يسأل سالم بن عبد الله عن رجل جعل على نفسه
المشي مائة عمرة إلى الكعبة فقال سالم ليمش مائة عمرة (قال) ابن وهب عن يحيى بن سعيد أنه قال في رجل نذر أن
يمشي إلى بيت الله عشر مرات من أفرقيصة (قال) أرى أن يوفي بنذره وذلك الذي كان يقوله الصالحون
و يأمرهم به ويمجدون في أنفسهم إذا فعلوا غير ذلك لمن نذر نذرا أوجب عليه على نفسه غير وفاء الذي جعل على نفسه
(قال) ابن وهب وسئل مالك عن نذري يحلف بنذره مسماة إلى بيت الله أن لا يكلم أخاه أو أباه بكذا أو كذا إن ذرأ
لشي لا يقوى عليه ولو تكلف ذلك كل عام لعرف أنه لا يبلغ عمره مما جعل على نفسه من ذلك قبل له هل يجزئه
من ذلك نذروا حده أو نذر مسماة (فقال) ما أعلمه يجزئه من ذلك إلا الوفاء بما جعل على نفسه فليمش ما قدر
عليه من الزمان وابتعد ما استطاع من الخبر وقاله الليث بن سعد (قال) ابن وهب وقال مالك سمعت
أهل العلم يقولون في رجل نذر أن يحلفان بالمشي إلى بيت الله الحرام أنه من مشى لم يزل يمشى حتى يسعى بين
الصفا والمروة فإذا سعى فقد فرغ من نذر معتمرا وان كان حاجا لم يزل يمشى حتى يفرغ من المناسك كلها وذلك
الذي عليه فإذا فرغ من الافاضة فقد فرغ وتم نذره (قال) الليث ما رأيت الناس إلا على ذلك (قلت) ما قول
مالك فيه إذا خرج مشيا في منى وجب عليه أنه أن يركب في المناهل في حوائجه (قال) قال مالك نعم قال
وقال مالك لا بأس أن يركب في حوائجه (قال) ابن القاسم لا أرى بذلك بأسا وليس حوائجه في المناهل من مشيه
(قلت) له ما قول مالك في ذلك حاجة سبها أو سقط بعض مناعه أيرجع فيها ركبا قال لا بأس بذلك (قلت)
وهل يركب ذاتي صوف لا فاضة في رمي الجمار عني (قال) هو في رجوعه من مكة إذا تقضى طواف الافاضة
ومنى (قلت) زينت هو ركبي لا فاضة وحدها وقد مشى في حجه كله أوجب عليه لذلك في قول مالك
ثم لو تجب عليه العودة مرة حتى يمشى مراكب (قال) أرى أن يجزئه ويكف عنه الهدى قال لا ملك
ولكن لو أن رجلا مر في مشيه فركب لا مبل و يريد اليوم ما رأيت عليه الرجوع ثانية لركوبه ذلك
ورأيت أن يهدى هديا ويحرم عنه (قال) وقال مالك لو نذر رجلا دخل مكة حاجا في مشى عليه فلما فرغ
بلاغ في وعده وذهن لا يتنفس حتى لا يبقرة قوله يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير
وممنعت من ذلابة من قوله يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم سكارى حتى تعلموا ما تقولون لأن آية
البقرة تقضى به دون التحريم فكأن يشر ونهما فيهما من المنافع وأما آية النساء فقبل أنها تقضى بالإباحة
لأنهم هم الذين نهيهم عن ذلك في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم سكارى حتى تعلموا ما تقولون لأن آية
وسمى ذلك قيمته لا بد من نصه سكر نهي عن ذلك فحرم الخمر وأمر بالصلوة على كل حال
وقال في منعه من سكر في قوله لا تأكلوا أموالكم سكارى حتى تعلموا ما تقولون لأن آية
وذكر في سكر من سكر حتى لا يبقرة قوله لا تأكلوا أموالكم سكارى حتى تعلموا ما تقولون لأن آية
منع من سكر حتى لا يبقرة قوله لا تأكلوا أموالكم سكارى حتى تعلموا ما تقولون لأن آية
فقل يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم سكارى حتى تعلموا ما تقولون لأن آية
تحریم زحس فضل الله لا بد من سكر حتى لا يبقرة قوله لا تأكلوا أموالكم سكارى حتى تعلموا ما تقولون لأن آية
سكر فاعرف من أوقف على نفسه سبها أي ضايف موضع آخر إنما قبل يسألونك عن الخمر والميسر قل

من سبعة بين الصفا والمروة تخرج الى عرفات راكبا وشهد الناس وافاض راكبا (قال) مالك ارى ان
يحيى الثانية راكبا حتى اذا دخل مكة وطاف وسعى خرج ماشيا حتى يقبض فيكون قد ركب ماشيا ومشى
ما ركب قبل مالك اقرى عليه ان يهذى (قال) انى احب ذلك من خير ان اوجه عليه ولم اراه مثل الذى
ركب فى الطريق الاميال من مرض (قال) ابن وهب واخبرني يعقوب بن عبد الرحمن الزهرى وخلف
ابن ميسرة عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال اذا قال الانسان على المشى الى الكعبة فهذا نذر
فليجش الى الكعبة (قال) وقال الليث مثله قال واخبرني مالك عن عبد الله بن ابي حنيفة قال قلت لرجل
وانا يومئذ حديث السن ليس على الرجل يقول على المشى الى بيت الله ولا يسمى نذرا شي فقال لي رجل هل
لك ان اعطيك هذا الجرو لجرو قناه وهو في يده يقول على مشى الى بيت الله فقلت فقلت جئت حتى عقلت فقلت
لي ان عليك مشيا فغنت سعيد بن المسيب فسأته عن ذلك فقال عليا على شي فثبت (قال) ابن وهب قال
واخبرني ابن طيبة عن ابي الاسود ان اهل المدينة يقولون ذلك (قال) ابن وهب عن يونس عن ربيعة
مثله (قال) ابن مهدي عن عبد الله بن المبارك عن اسماعيل بن ابي خالد عن ابراهيم (قال) وسأته عن
رجل قال ان دخلت على ابي كذا وكذا اشهر افعلى المشى الى الكعبة فاحتمله امحابه فانخلوه على ابيه فقال
استماني امحابي قال ليس الى الكعبة (قال) سحنون وانما ذكرت لك هذا حجة على من زعم ان من
حلف على شيء بالمشى ان لا يفعله من طاعة او معصية ففعله انه لا شيء عليه واني لاقول ان فعل المكروه
ليس بشئ وانه ليس بحادث (قال) سحنون وقد ذكر سفيان بن عيينة عن اسماعيل بن ابي خالد قال سئل
ابراهيم عن رجل حلف بالمشى ان لا يدخل على رجل فاحتمل فادخل عليه قال عليه عني المشى (قال)
سحنون وانما كتبت هذا ايضا حجة ولا تأخذ به

وفي الرجل يحلف بالمشى فيعنت من ابن يحرم ومن ابن عيسى او يقول ان كلمته فانا محرم بحجة او بعمره

(قال) وقال مالك في الرجل يحلف بالمشى الى بيت الله فيعنت (قال) مالك عصى من حيث حلف الا ان
تكون له نية في شيء من حيث نوى (قال) ابن مهدي عن عبد الرحمن بن اسحاق قال سألت سالم بن عبد
الله عن امرأة نذرت ان تمشى الى بيت الله ومن ثم طاعرا ان تعول الى المدينة قال لترجع فتمش من حيث
حلفت (قال) ابن وهب عن الليث عن يحيى بن سعيد كذب اليه يقول ما ترى الاحرام على من نذر ان يمشى
من بلد اذا مشى من ذلك البلد حتى يبلغ المنزل لذى وقته (قالت) ارايت رجلا قال ان كلمت فلانا فانا
محرم بحجة او بعمره (قال) قال مالك اما الحجة فان حنت قبل أشهر الحليم لم تنزعه حتى تأتي أشهر الحج فيحرم

فهما اثم كبير ثم نص على محرم الاثم فقال قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم ولو لم يردق
المرآن في الجمر الا مجردا انتهى لك انت السنن الواردة عن النبي عليه السلام بتحريم اتخذه مينة لمعنى نهي الله
عنه وان مراده التحريم لا الكراهية لانه انما بعثه ليبين للناس ما نزل اليهم وقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله
سرموا واجعت الامة على تحريمها فتحريمها معلوم من دين النبي عليه السلام ضرورة فمن قال ان نحر ليس
بحرام فهو كافر باجماع يستتاب ويستتاب المرتد فان تاب والاقبل روي ان ساسم اهل انجب قدموا على
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم عليهم الصلاة والسلام فقرأوا في دوايا رسول الله انما ناسرا بصره من
القمح واشعر فقال العير عقالوا نعم فبلا لعموه ثم سألو عنه عبد وبنه من لا نعفو ثم لم ازل ان
ينظروا وسألو عنه فقال لا طعموه من فهم لا يدعون له من لم يدعه فاسر وعنه يريد مكدنا وتحريمه
والله اعلم ومن شربها وهو مقر بتحريمها جحد الحنفاين وشرب حمره اكبر الكبائر والاولى الواردة

(قلت) فان كان قد نفي ماركب من الطريق ماشيا أ يكون عليه الدم في قول مالك (قال) قل مالك لم عليه الدم لانه فرق مشيه (قلت) فان لم يتم المشي في المرة الثانية أعليه أن يعود في الثالثة في قول مالك (قال) ليس عليه أن يعود في المرة الثالثة وليرق دما ولا شيء عليه (قلت) فان كان حين مضى في مرته الأولى إلى مكة مشى وركب فعمل أنه ان عاد في الثانية لم يقدر على أن يتم ماركب ماشيا (قال) اذا علم أنه لا يقدر أن يمشي في المواضع التي ركب فيها في المرة الأولى فليس عليه أن يعود ويحزمه الذهاب في الأولى ان كانت حجة فحجة وان كانت عمرة فعمرة ويهرق لم يركب دما وليس عليه أن يعود (قلت) فان كان حين حلق بالمشي فحلت يعلم أنه لا يقدر على أن يمشي الطريق كله إلى مكة في ترواده إلى مكة مرتين أ يركب في أول مرة ويهدي ولا يكون عليه شيء غير ذلك في قول مالك (قال) نعم (قال) وقال مالك يمشي ما أطاق ولو شياً ثم يركب ويهدي ويكون بمنزلة الشيخ الكبير والمرأة الضعيفة (قلت) أ رأيت ان حلق بالمشي فحلت وهو شيخ كبير قد شمس من المشي ما قول مالك فيه (قال) قال مالك يمشي ما أطاق ولو انصف ميل ثم يركب ويهدي ولا شيء عليه بعد ذلك (قلت) فان كان هذا الخالف مريضاً فحلت كيف يصنع في قول مالك (قال) أرى ان كان مريضاً قد شمس من البره فسيده سبيل الشيخ الكبير وان كان مرضه مرضاً يطعم بالبره منه وهو ممن لو صح كان يجب عليه المشي ليس بشيخ كبير ولا امرأة ضعيفة فليخطرح حتى اذا صح وبرأ مشى الا ان يكون يعلم أنه ان برأ وصح لا يقدر على أن يمشي أصلاً الطريق كله فليمش ما أطاق ثم يركب ويهدي ولا شيء عليه وهذا رأيي (قلت) أ رأيت ان يحزم عن المشي فركب كيف يحصى ماركب في قول مالك أ عدد الايام أم يحصى ذلك في ساعات النهار والليل أم يحفظ المواضع التي ركب فيها من الأرض فاذا رجع ثانية مشى ماركب وركب ماشياً (قال) انما يأمره مالك بان يحفظ المواضع التي ركب فيها من الأرض ولا يلتفت إلى الايام والليالي فان عاد الثانية مشى تلك المواضع التي ركب فيها من الأرض (قلت) ولا يحزمه عند مالك أن يركب يوماً ويمشي يوماً ويمشي أياماً ويركب أياماً فاذا عاد الثانية قضى عدد الايام التي ركب فيها (قال) لا يحزمه عند مالك لان هذا اذا كان هكذا ونوشن أن يمشي في المكان الواحد المرتين جميعاً ويركب في المكان الواحد مرتين جميعاً فلاتم المشي إلى مكة فليس معنى قول مالك على عدد الايام وانما هو على عدد المواضع من الأرض (قلت) والرحال والنساء في المشي سواء في قول مالك (قال) نعم (قلت) أ رأيت ان هو مشى حين حلت فحزم عن المشي فركب ثم رجع من فابل ليقضي ماركب فيه ماشياً فتوى على مشي الطريق كله أ يجب عليه أن يمشي الطريق كله أم يمشي ماركب ويركب ماشياً (قال) ليس عليه أن يمشي الطريق كله ولكن عليه أن يمشي ماركب ويركب ماشياً (قال) وهذا قول مالك (قلت) أ رأيت ان حلت فلزمه المشي فخرج فمشى فحزم ماركب وجعلها عمرة ثم خرج فأبلى مشى ماركب

والأبد لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم من الكرم والنخلة وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد فكل مسكر مطرب من أي نوع كان من الأبدية والأشربة محرم العين نجس الذات لان الله تعالى سمي حجر رجساً كما سمي النجاسات من الميتة والدم المفسوح ولحم الخنزير رجساً فقال تعالى قل لا جد فيه أوحى إلى محمداً على طاعة طعمه الا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحماً خنزيراً فانه رجس وليس معنى قولنا نهر نجسة الذات ان ذاتها نجسة ادلو كانت ذاتها التي هي جسمها نجاسة لما قلت قبسدين ذاتها في طهارة وانما معنى قولنا انها نجسة الذات ان ذاتها نجست بحلول صفات نجس فيها كحرمات ذلك لا ترى انها قد كانت ظاهرة حلالاً حين كونهما عصير قبل حلول صفات نجس فيها فاما حلت فيها صفات نجس فحلت نجس وحرمت به فلما كان حلول صفات نجس في العصير علة في نجسه وتنجسه وجب ذارعت منها تلك الصفات التي هي العلة في شحريم ولتنجيس ان زول الحكم يزول لعلته وهذا ما لا خلاف فيه بين أحد من المتأخرين ان

ويركب مامشي فأراد أن يجعلها قابلا لوجهه أنه ذلك أم ليس له أن يجعلها الا عمرة أيضا في قول مالك لأنه جعل
 المشي الاول في عمرة (قال) قال لي مالك ثم جعل المشي الثاني أن شاء وجهه وان شاء عمرة ولا ياتي وان خائف
 المشي الاول الا أن يكون نذر المشي الاول في حج فليس له أن يجعل المشي الثاني في عمرة وان كان نذرا الاول في
 عمرة فليس له أن يجعل المشي الثاني في حج وهذا الذي قال لي مالك (قلت) وابس له أن يجعل في قول مالك المشي
 الثاني ولا المشي الاول في فريضة (قال) نعم ليس ذلك له (قال) ابن وهب عن مالك بن أنس عن عبادة بن أذينة
 (قال) خرجت مع جدتي كان عليها مشي حتى اذا كنا ببعض الطريق عجزت فأرسلت مولى لها الى ابن عمر
 يسأله وتخرجت معه فسأل ابن عمر فقال مرها فترك كعب كذا ثم لنش من حيث عجزت (قال) مالك وقله سعيد بن
 المسيب أبو سلمة بن عبد الرحمن (قال) ابن وهب عن سفيان الثوري عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي
 عن ابن عباس مثل قول ابن عمر (قال) ابن عباس وتعد بدنة (قال) ابن وهب عن سفيان الثوري عن
 المعبرة عن ابراهيم مثل قول ابن عباس (قال) وتعد قال سفيان والبيت وتعد مكان ما ركبت (قال) ابن
 مهدي عن سفيان عن منصور عن ابراهيم (قال) عشي فاذا عجز ركب فاذا كان عام قابل حج فشي ما ركب
 ويركب مامشي (قال) ابن مهدي عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن ابن عباس مثل ذلك (وذكر
 غيره عن اسمعيل عن ابن عباس قال اهدى بدنة (قال) ابن وهب عن سفيان عن المعبرة عن ابراهيم في رجل
 نذر أن يعشي الى بيت الله فشي ثم أعيا (قال) ليركب وليهد ذلك هديا حتى اذا كان قابلا فليركب مامشي وليس
 ما ركب فان أعيا في عامه الثاني ركب (وقال) سعيد بن جبير ركب مامشي ويعشي ما ركب قبله الشعبي قول
 سعيد فأعياه ذلك (وقال) علي بن أبي طالب يعشي ما ركب فاذا عجز ركبوا هدي بدنة (وقال) الحسن وعطاء
 مثل قول علي وإنما ذكرت قول علي والحسن وعطاء وجهه قول مالك لأنه لم ير أن يعزفي الثانية أن يعود في
 الثالثة مع قول ابراهيم أنه يعزفي الثانية ركبوا هدي بدنة أنه يعود في الثالثة وقد قال يعود في الثانية بقول
 مالك متى ذكرت ذلك ولم تقولوا يعزفي الثانية أن يعشي في الثالثة

وفي رجل يحلف بالمشي حاقبا فيحنت

(قلت) رأيت من قال على المشي اي بيت مقدما فزار جلا عليه أن يعشي وكيف ان فعل (قال) قال مالك
 يفعل وان اهدى الحسن ون لم يهد فلا شيء عليه وهو تخفيف (قال) ابن وهب عن عثمان بن عطاء الخراساني
 الحكيم الوابب امة شرعية يزول امة لم تخلفها امة أخرى موجهة لمثل حكمها فلا خلاف بين أحد من
 المسلمين أعمه في أن لا يخرجه ولا في أنها تخلت من ذاتها طهر وتخل الا ما ذهب اليه ابن لبابة من أن
 يجانسها تخلف فيها ون قول مالك فيمن كان كاهن حلالا تخلت وعالجها رجل حتى تخلت بدل أهما عنده
 يست محسنة ون حرم شرها ليس كل حرم محس من ذلك لم يروى بذهب للرجال وما لا يؤكل لحمه وغير
 ذلك وركبته محرم في نكاح باليت حتى يصير محررا خلاف ذلك وأنه على القول بانها نجسة تتجسس
 ما حدث به من سوء وفساد ونحوه وقوله من أخرج لا خلاف في أنها نجسة تتجسس الثياب
 والملابس وما لا يمس في ثم تخلت من ذاتها تحمل وتظهر ونما خنتها هل تؤكل أم لا
 على خلافه في قوله من نجس به شدة قيل من مع من نجسها عبادة لا لعله وقيل بل منع من ذلك لعله
 على أنه يهدى ونهيه في وقتها وهو من نجس في وقتها مقتضى أن لا يجعلها اذا نجس عليها فيحكم عليه
 رقبته ولا يمكن من نجسها على قول ابن ابي عمير من نجسها عبادة لا لعله لا يجوز نجسها في موضع من
 موضع وينخرج جو راكلها ذلك من نجس في قولين جريين على خلافهم في أنه هل يقتضي فساد النجس

عن أبيه ان امرأه من اسلم نذرت أن تحج حافية ناسرة شعر رأسها فلما رأها رسول الله صلى الله عليه وسلم استر يده منها وقال ما شأنها قالوا نذرت أن تحج حافية ناسرة رأسها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروها فلتختمر ولتتعل ولتمش (قال) و نظر النبي عليه الصلاة والسلام في وجه الوداع الى رجلين نذرا أن يمشيا في قرآن فقال لهما احلوا ثيابكما وامشيا الى الكعبة وأوقيا نذركما (قال) و نظر النبي عليه الصلاة والسلام الى رجل يمشي القهقري الى الكعبة فقال مروه فليمش لوجهه (وقال) ربيعة لو أن رجلا قال على المشي الى الكعبة حافيا لقليل له البس ثعابين وامش فليس لله حاجة بفضائك واذا امشيت متعلا فقد وفيت نذرك (وقال) يحيى بن سعيد

﴿في الرجل يحلف بالمشي فيحنت فيمشي ليعرج فيقوته الحج﴾

(قال) وقال مالك في رجل حلف بالمشي الى بيت الله فحنت فمشى في حج ففاته الحج (قال) مالك يجوز للمشي الذي مشى ويحمله امرأة ويمشي حتى يسي بين الصفا والمروة وعليه قضاء الحج عاملا بلارا كبا والمهدي لغوات الحج ولا شيء عليه غير ذلك

﴿في الرجل يحلف بالمشي فيحنت فيمشي في حج ثم يرد أن يمشي في حجة الاسلام من مكة أو يجمعهما جميعا عند الاحرام﴾

(قلت) هل يجوز لهذا الذي حلف بالمشي فحنت فمشى فجعله امرأة أن يحج حجة الاسلام من مكة (قال) مالك ممن يحج من مكة ويجزئته من حجة الاسلام (قلت) ويكون متمتعا ان كان اعتمر في أشهر الحج (قال) نعم (قلت) أرايت ان قرن الحج والعمرة يرد بالعمرة عن المشي الذي وجب عليه وبالحج حجة الفريضة

عنه أم لا يقتضيه وعلى القول بان المنع من تحليلها عليه يجوز تحليلها اذا ارتفعت العلة فمن رأى العلة في ذلك التعدي والعصيان في اقتنائها أجاز لمن تخمر له عصير لم يرد به الخمر أن يخله وقال انه ان خلل ما عصى في اقتنائها لم يأكله فهو بقوم من رأى العلة في ذلك التهمة لمقتنيها في أن لا يخلها اذا طاب عليها أجاز للرجل في خاصة نفسه أن يخل ما عنده من الخمر على أي وجه كان ويأكله وان كان الاختيار له أن لا يفعل وان يبادر الى ارتقاها كما فعل الصحابة رضي الله عنهم في حديث أسس فيتحصل في جواز تحليل الخمر ثلاثة أقوال أحدها ان ذلك لا يجوز دون تفصيل والثاني أن ذلك جائز دون تفصيل على كراهية والثالث الفرق بين أن يمشي الخمر أو يتخمر عنده عصير لم يرد به الخمر وفي جوارا كلها ان خلها على مذهب من لا يجوز التحليل في حال ثلاثة أقوال الجواز والمنع والفرق بين أن يخل من الخمر ما قتي أو ما يتخمر عنده مما لم يرد به الخمر وهذا أقول سحنون والقولان الأولان لمالك وقد علل بعض البغداديين وهو عبد الوهاب المنع من أكلها اذا خللت على مذهب الشافعي ببقائها على النجاسة وهو تعليل فاسد دللوا بقيت على النجاسة اذا خللت لكان أخرى أن تبقى عليها اذا خللت الآن لا يرد ببقائها على النجاسة بقاءها على حكمه النجاسة في المنع من الأكل مع زوال النجاسة فيكون لذلك وجه وهو أنه جعل ارتفاع صفات الخمر من احمر بالخليل كل ارتفاع النجاسة عن الثوب بالفصل عما سوى الماء من المائعات فتكون الخمر اذا خللت طاهرة ان وقع شيء منها بعد التخليل في ماء أو ثوب لم ينجسه كما يكون الثوب النجس اذا غسل بما سوى الماء من المائعات حتى زالت النجاسة عنه طاهرا ان حل في ماء صاهر لم ينجسه وبكبر حكم نجاسة الخمر اذا خللت باقيا على الخل في المنع من الأكل كما يكون حكم نجاسة ثوب اذا غسل بما سوى الماء من المائعات باقيا على الثوب في المنع من الصلاة فيه وهذا كله بين والحمد لله

أيجزئ ذلك عنهم جميعا (قال) لا يجزئ ذلك من جهة الاسلام (قلت) ويكون عليه دم القران (قال) نعم
 (قلت) ولم يجزئته من جهة الاسلام (قال) لان عمل العمرة والحج في هذا واحد فلا يجزئته من فريضة
 ولا من مشى أو جبه على نفسه (قال) ولقد سئل ملك عن رجل كان عليه مشى فشى في جهة وهو
 صرورة يريد بذلك وفاة نذريه واداء الفريضة عنه (قَالَ) لئنا ملك لا يجزئته من الفريضة وهو
 لنذر لذي كان عليه من المشى وعليه جهة الفريضة فأبلا وقالها غير مرة (قال) سمعنا قال الخزوي
 يجزئته من الفريضة وعليه لنذر

﴿في الرجل يقول أنا أحج فخلان إلى بيت الله أن فعلت كذا وكذا أخذت﴾

قلت) ما هو مالك في رجل يقول أنا أحج فخلان إلى بيت الله أن فعلت كذا وكذا أخذت (قال) قال مالك إذا قال
 الرجل أنا أحج فلا إلى بيت الله فأي أرى أن ينوي فإن كان أراد تعب نفسه وحمله على عنقه فأرى أن يحج
 ما يشا ويهدي ولا شيء له في الرجل ولا يحجه وإن لم ينو ذلك فليحج راكبا وليحج بالرجل معه ولا هدى
 عليه فإن أبي رجل أن يحج ثلاثي عليه في الرجل وليحج هرا كبا (قال) سمعنا وروى علي بن زياد
 عن مالك بن أنس أن يروي أن يحمله في مكة فيحجه من ماله فهو ما تولى ولا شيء عليه هو إلا حجاج الرجل إلا أن يأتى
 (قال) ابن المنذر وقوله أنا أحج فخلان إلى بيت الله عندي أوجب عليه من الذي يقول أنا أحج فلا إلى بيت
 الله لا يريد بذن على عنقه لأن حجاجه الرجل إلى بيت الله من طاعة الله فأرى ذلك عليه إلا أن يأتى الرجل
 فلا يكون عليه في الرجل شيء (قال) قال لنا مالك في الرجل يقول أنا أحج هذا العمود إلى بيت الله أو هذه
 الطنقة أو ما شبه هذا من الأشياء أنه يحج ما يشا ويهدي لموضع ما جعل على نفسه من حلال تلك الأشياء وطلب
 مشقة نفسه فليضع المشقة على نفسه ولا يحمل تلك الأشياء ويهدى (قال) ابن وهب عن الليث بن سعد عن
 يحيى بن سعيد أنه قال في من قال في جارية أنها من وطنها فأنا أحجها إلى بيت الله فوطئها أنها قال تحج وتحج بها
 وتخرج بها لا لها لا تستطيع حننها (قال) بن مهدي خلاف قول مالك عن أبي عوانة عن المعيرة عن
 رهم قال قال أنا هدى فلا داعي أشقار عبي (قال) يحجه ويهدي بدنة

ون قال في من كانت أتمر بحجة فكيف طهر إذا تخطت عند مالك ومن قال بقره ان المتجوسات لا يظهرها
 من النجاسات لأن الطاهر قبل له لثرق ونهما ان النجاسات أعيان قائمة بانفسها لا يستقل بقاؤها فإذا
 حلت لأحسام طاهرة تفتصل عنها عند مالك إلا بالماء لقول الله عز وجل وأرسلنا من السماء ماء طهورا
 وجمهور من أئمة اكبره فوجب أن يخص الماء بانطهير دون ما سواه من المائعات وأما صفات الخمر فليست
 ببيان فلعننا أنفسه لأن الله خلقه خفيا لا يبي فلا تصف بطهارة ولا نجاسة ومجملها تصف بالنجاسة بها من
 جهة شرع ودانته تصف بالنجاسة ولا حكم له بحكمها وحكم له بحكم ما تنقل إليه من المائعات
 ما هو دونه شوقي

﴿في من ساء له رجس الرحمة﴾

﴿كذب حقيقته﴾

حقيقة في أربعة أشياء هي: مكرود ومساء وقد خالف في وجه تسميتها حقيقة فحكى أبو عبيد عن
 لا سمعنا وعنه من حقيقة شعري يكون على رأس المولود وانما سميت الشاة التي تذبح عنه حقيقة لانه
 محاق عنه سائر ذنوبه في الحديث باماطته عنه ويشهد لقول بيت امرئ القيس
 نخذلا سكحي وهدى عليه عقيقته احسبا

﴿الاستثناء في المشي إلى بيت الله﴾

(قلت) أرأيت من قال على المشي إلى بيت الله إلا أن يبدو إلى أو لا أن أرى خيرا من ذلك ما عليه (قال) عليه المشي وليس استثناءه هذا بشئ لأن مالكاً قال لا استثناء في المشي إلى بيت الله وهو قول أشهب (قلت) أرأيت أن قال على المشي إلى بيت الله أن شاء فلان (قال) هذا لا يكون عليه المشي إلا أن شاء فلان وليس هذا باستثناء وإنما مثل ذلك مثل الطلاق أن يقول الرجل امرأتى طالق إن شاء فلان أو غلامى حر إن شاء فلان فلا يكون عليه شئ حتى يشاء فلان ولا استثناء في طلاق ولا في عتاق ولا في مشي ولا صدقة

﴿في الرجل يحلف بالمشي إلى بيت الله ينوي مسجداً﴾

(قلت) أرأيت أن قال على المشي إلى بيت الله ينوي مسجداً من المساجد أن تكون له نيته في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرأيت أن قال على المشي إلى بيت الله وليست له نية ما عليه في قول مالك (قال) عليه المشي إلى مكة إذا لم يكن له نية (قلت) أرأيت أن قال على المشي ولم يقل إلى بيت الله (قال) إن كان نوى مكة مشي وإن كان لم يتوذلك فلا شئ عليه (قلت) أرأيت أن قال على المشي إلى بيت الله ينوي مسجداً من المساجد كان له ذلك في قول مالك قال نعم (قال) ابن وهب عن يونس عن يزيد وقاله ربيعة بن أبي عبد الرحمن في الذي يحلف بالمشي إلى بيت الله ينوي مسجداً من المساجد أن له نيته وروى ابن وهب عن مالك مثل قول ربيعة وقال الليث مثله

﴿في الرجل يحلف بالمشي إلى بيت المقدس أو المدينة أو عسقلان﴾

(قال) ابن القاسم وقال مالك من قال على المشي إلى مسجد الرسول أو مسجد بيت المقدس (قال) فليأتها راكباً ولا مشي عليه ومن قال على المشي إلى بيت الله فهذا الذي عشى (قال) ومن قال على المشي إلى غير هذه الثلاثة مساجد فليس عليه أن يأتيه مثل قوله على المشي إلى مسجد البصرة أو مسجد الكوفة فأصلي فيها أربع ركعات (قال) فليس عليه أن يأتيها ويصل في موضعه حيث هو أربع ركعات (قال) ابن القاسم (قال) مالك فيمن قال على المشي إلى مسجد بيت المقدس فعليه أن يأتي مسجد بيت المقدس راكباً فيصل فيه (قال) ابن القاسم ومن قال على المشي إلى بيت المقدس أو إلى المدينة فلا يأتيها أصلاً إن يكون أراد

العقيقة والعقة الشعر الذي يولد به الطفل وقيل في معنى البيت أي أنه لم يعق عنه في صفه حتى كبر بما به بذلك وقال أحمد بن حنبل إنما العقيقة الذبح نفسه وهو قطع الأوداج والحلقوم ومنه قيل للقاطع رحمه في أبيه وأمه عاق وهو كلام غير محصل والتحقيق فيه على ما ذهب إليه أن العقيقة الذبيحة نفسها لأنها هي التي تقطع أوداجها وحلقومها فهي فبيعة من العق الذي هو القطع بمعنى مفعولة مثل قبيلة وورينة وما أشبه ذلك والعقيقة من الأشياء التي كانت في الجاهلية فأقرت في الإسلام وروى عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أنه قال كنا في الجاهلية إذا ولد لنا غلام فبحمنا عنه شاة ولطعنارأسه بهما ثم كنا في الإسلام إذا ولد لنا غلام فبحمنا عنه شاة ولطعنارأسه بهما ثم كنا في الإسلام وشرع من شرعه إلا بالبيت بواجبه عند مالك رحمه الله وجميع أصحابه وهي عندهم من السنن التي لا أخذ بها فبيلة وتركها غير خطيئة والدليل على ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن العقيقة فقال لا أحب العقوق وكانه أعاب كره الاسم وقال من ولده ولد فأحب أن ينسب عن ولده فليقبل وما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال العلامة مرتين سقيته تذبح عنه يوم سابعه ويحلق رأسه ويسمى يدل على وجوبها وتأويل ذلك عندنا على أن ذلك كان في أول الإسلام ثم نسخ ذلك بد قوله من أحب أن ينسب عن ولده فليقبل فقط الوجوب ومن أهل

الصلاة في مسجد هما قلياًهما أو كبا ومن قال من أهل المدينة أو من أهل مكة ومن أهل بيت المقدس لله على أن أسوم بعسقلان أو الاسكندر بشهرا فاعليه أن يأتي عسقلان أو الاسكندر بفتحهم هاشمرا كاندز (قال) وكل موضع يقرب فيه إلى الله بالصيام تأتي أرى أن يأتيه وإن كان من أهل المدينة أو مكة (قال) ابن القاسم ومن نذر أن يربط فذلك عليه وإن كان من أهل المدينة ومكة (قال) وهو قول مالك (قال) وقال مالك من قال لله على أن آتي المدينة أو بيت المقدس أو المشى إلى المدينة أو المشى إلى بيت المقدس فلا شيء عليه إلا أن يكون بوى فوله ذلك أن يصلي في مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس فإن كانت تلك يتسه وجب عليه الذهاب إلى المدينة أو إلى بيت المقدس راكبا ولا يجب عليه أن عشي وإن كان حلق بالمشى ولا دم عليه (قال) وقال مالك وإن قال لله على المشى إلى مسجد بيت المقدس أو مسجد المدينة وجب عليه الذهاب إليهما وأن يصلي فيهما (قال) وإذا قال على المشى إلى مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس فهذا مخالف لقوله على المشى إلى المدينة أو على المشى إلى بيت المقدس هذا إذا قال على المشى إلى بيت المقدس لا يجب عليه الذهاب إلا أن ينوي الصلاة فيه (و د) قال على المشى إلى مسجد المدينة أو إلى مسجد بيت المقدس وجب عليه الذهاب راكبا والصلاة فيهما وإن لم ينو الصلاة وهو إذا قال على المشى إلى هذين المسجدين فكانه قال لله على أن أصلي في هذين المسجدين

وفي الرجل يحلف بالمشى في الصفا والمروة أو منى أو عرفه أو شئ من الحرم ثم ينحط

(قلت) أريت أن قال على المشى إلى الصفا والمروة (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شئ ولا يلزمه المشى (قلت) أريت أن قال على المشى إلى منى أو إلى عرفات أو إلى ذي طوى (قال) إن قال على المشى إلى ذي طوى أو إلى منى أو إلى عرفات وغير ذلك من مواضع مكة أريت أن لا يكون عليه شئ (قلت) أريت الرجل يقول على المشى إلى بيت الله أو إلى الكعبة أو إلى الحرم أو إلى الصفا أو إلى المروة أو إلى الحطيم أو إلى الجعر أو إلى المسجد أو في قيعان أو إلى جبال الحرم أو في حصص مواضع مكة فحلفت أن لا يكون عليه شئ (قال) لا أدري ما هذا كله إنما سمعت من منى من قال على المشى إلى مكة أو على المشى إلى الكعبة أن هذا يجب عليه وما أرى أن من حلف بمشي في غير مكة أو الكعبة أو المسجد أو البيت أن ذلك لا يلزمه مثل قوله على المشى إلى الصفا أو إلى مروة أو غير ذلك من جبال مكة أو إلى الحرم ونحو هذا أو إلى منى أو إلى المزدلفة أو إلى عرفات فإن ذلك لا يلزمه (قلت) أريت أن قال على المشى إلى الحرم (قال) ما سمعت من مالك في

أهم من خلق بما يدل عليه الحديث لا كور وغيره من الوجوب فأوجب العقبة وقال إن من لم يعق عنه وهو صغير يرمه أن يعق عن نفسه وهو كبير على ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عاق عن نفسه بعد ما جئته نبوة ولم يجد عنده من ثمره لله فأنكره وقال آيت صحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين لم يعق عنهم في الجاهلية أعقر عن أنفسهم في الإسلام هذه لا باطل وأما ما تضمنه الحديث من تسمية المولود ومه فيه ذهب عنه وعن غيره في ذلك روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين ولد له ابنه محمد بن عبد الله بن عبد الله بن أبي طالب فسمي به ليلته التي ولد فيها فذكره ثم عقره وودعه في بئر منى حتى لا يسمع من المولود إلا يوم سابعه وقد روى شبيب عنه في منى لا يرمه يوم سابعه أن يعق عنه بعده إلا أن يكون قريبا وروى بن وهب عنه أنه لم يعق عنه يوم سابعه عاق عنه في الثالث فإن جاوز ذلك فقدوت مريم عقبة فحين يحبس سابع من غروب الشمس وقتل من طلع الفجر وقيل من زوال شمس وقيل يحبس ذلك من غيبته منه قبيل غروب على ما سنده كره بذلك إن شاء الله وحكم

هذا شيئا ولا أرى فيه عليه شيئا. (قلت) أرايت ان قال على المشي الى المسجد الحرام (قال) قال مالك عليه المشي الى بيت الله (قال) ابن القاسم ولا يكون المشي الا على من قال مكة أو بيت الله أو المسجد الحرام أو الكعبة فاعدا أن يقول الكعبة أو البيت أو المسجد أو مكة أو الحجر أو الركن أو الحجر فذلك كله لا شيء عليه فان سمي بعض ما سميت لك من هذا لزمه المشي

﴿في الرجل يحلف ان فعلت كذا او كذا فعلى ان أسير أو أذهب أو أطلق الى مكة﴾

(قلت) أرايت ان قال ان كلفت فعلى ان أسير الى مكة أو قال على الذهاب الى مكة أو على الاطلاق الى مكة أو على ان آتي مكة أو على الركوب الى مكة (قال) أرى ان لا شيء عليه الا أن يكون أراد بذلك أن يأتيها حاجا أو معتمرا فإما تباركبا الا أن يكون نوى أن يأتيها سببا والا فلا شيء عليه أصلا (قال) وقد كان ابن شهاب لا يرى بأسا أن يدخل مكة بغير حج ولا عمره ويذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلها غير محرم (قلت) أرايت ان قال على الركوب الى مكة (قال) أرى ذلك عليه (قال) سنعنون وقد اختلف في هذا القول وكان أشهب يرى عليه في هذا كله اتيان مكة حاجا أو معتمرا (قال) ابن القاسم في كتاب الحج في الذي قال على الركوب الى مكة خلاف هذا انه لا شيء عليه وهذا أحسن من ذلك

﴿في الرجل يقول للرجل أنا أهديك الى بيت الله﴾

(قال) وقال مالك من قال لرجل أنا أهديك الى بيت الله ان فعلت كذا او كذا اغتشت عليه أن يهدي عنه هدبا (قال) وقال مالك ان قال لرجل أنا أهديك الى بيت الله ان فعلت كذا او كذا اغتشت فانه يهدي عنه هدبا ولم يجعله مالك مثل يمينه اذا حلف بالهدى في مال غيره (قال) ابن القاسم فأخبرني بعض من أتق عن ابن شهاب أنه قال فيها مثل قول مالك (قال) ابن وهب عن سفيان الثوري عن منصور عن الحكم بن عيينة عن علي بن أبي طالب قال في رجل قال لرجل أنا أهديك الى بيت الله قال علي بن أبي طالب يهدي (قال) ابن وهب عن سفيان عن عبد الكريم الجزري عن عطاء قال يهدي شاة

﴿في الرجل يحلف يهدي مال غيره﴾

(قلت) أرايت الرجل يحلف بمال غيره فيقول دار فلان هذه هدى أو عبد فلان هدى أو يحلف بشئ من مال غيره من الأشياء أنه هدى فيجئت (قال) قال مالك لا شيء عليه (قال) ابن وهب عن نونس بن بزيع عن ابن شهاب أنه قال اذا قال لرجل لعبد أو لامة أو داره أنت هدى ثم حنت أنه يشتري بيمينه هديا ثم يهديه ولا يراه فإسوى ذلك فما لا يملك يبعه ولا يصلح أن يقول فيه ذلك القول (قال) ابن مهدي عن شربن منصور عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء قال سرق بل للذي صلى الله عليه وسلم وطردت وفيها امرأة

العتيقة حكم الضحايا لانه سئل فلا يباع جلدها ولا خنجرها ولا يحطى الجزار على جزائها من لحمها ويتقى فيها من العيوب ما يتقى في الضحايا أو وكل منها أو تصدق وتكسر عظامها ولا عس الصبي شئ من دمها لان ترك كسر عظامها وان بطخ الصبي شئ من دمها من أفعال الجاهلية وقد روى عن النبي عليه السلام أنه قال في في الهلام عقيقة فأمر قواءه دما وأميط عنه الأذى قيل ان اماطة الأذى عنه للأمور به في الحديث ترك ما كان أهل الجاهلية يفعلونه من طير رأسه بدمها أو قيل بل ذلت حلق شعر رأسه وهو لا يهرق الله هروا رجل فمن كن منكهم مضيا أو به ذى من رأسه ففدية من صباه أو صدقة أو سبأ فوجب نقدية على الهرم لاماطة لاذى عن نفسه بحق شعر رأسه فكان عقيقه فيها أيضا مع السبأ نقدية عن الملوذ لاماطة لاذى عنه

فجئت على ناقه منها حتى أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أنى جعلت على نفسي نذرا إن الله أنجاني على ناقه منها حتى أتيتك أن أتحرقها قال بس ما بزيتها لا نذرى معصية ولا فيا لا يملك ابن آدم (قول) ابن مهدي عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي غلابة عن أبي الهلب عن عمران بن الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وفاء لنذرى معصية ولا فيا لا يملك ابن آدم

في الرجل يحلف بالهدى أو يقول على بدنه

(قلت) أ رأيت أن قال على الهدى أن فلت كذا وكذا غثت (قال) قال مالك عليه الهدى (قلت) أم من الابل أم من البقر أم من النعم (قال) قال مالك إن نوى شيئا فهو ما نوى ولا يفدنه فان لم يجد بدنه فبقرة فان لم يجد وقرصت فثقة فارجو أن يجره شاة (قلت) لم أو ليس الشاة بهدي (قال) كان مالك يرنخ بالشاة كرها (قال) مالك والبقر أقرب شيء إلى الابل (قال) ابن مهدي عن حماد عن قتادة عن حلاس بن عمرو عن ابن عباس قال بدنه أو بقرة أو كبش (قال) ابن مهدي عن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس قال لا أقل من شاة (قال) وقال سعيد بن جبير البقر والنعم من الهدى (قلت) أ رأيت أن حلف فقال على بدنه غثت (قال) قال مالك البدن من الابل فان لم يجد فبقرة فان لم يجد فبيع من النعم (قال) وقال مالك من قال لله على أن أهدي بدنه فعليه أن يشتري بعيرا فيفدنه فان لم يجد بعيرا فبقرة فان لم يجد فبقرة فبيع من النعم (قلت) أ رأيت أن كان لم يجد الابل فاشتري بقرة ففدنها وقد كانت وجبت عليه بدنه أ يجره في قول مالك (قال) قال مالك فان لم يجد الابل اشترى البقر (قال) مالك والبقر أقرب شيء إلى الابل (قال) ابن القاسم وعنه ذلك عندي أن لم يجد بدنه أي إذا قصرت النفسه فان لم يبلغ ثقته بدنه وسع له أن يهدي من البقر فان لم يبلغ ثقته البقر اشترى النعم قال ولا يجره عند مالك أن يشتري البقر إذا كانت عليه بدنه إلا أن لا يبلغ ثقته بدنه لأنه قال فان لم يجد فهو إذا بلغت ثقته فهو يجد (قال) ابن القاسم وكذلك قال سعيد بن المسيب وخارجه بن زيد وقطيع من العلماء منهم أيضا سالم بن عبد الله (قال) وقاؤا فان لم يجد بدنه فبقرة (قلت) فان لم يجد النعم أ يجره الصيام قال لا أعرف الصيام فيما نرى على نفسه إلا أن يحب أن يصوم فان أيسر يوم ما كان عليه من نذر على نفسه فان أحب الصيام فشرة أيام (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يذرع رقبة أن فعل الله به كذا وكذا أو كذا فأراد أن يصوم أن لم يجد رقبة (قال) لي مالك ما الصيام

بحلق شعر راسه ولهذا المعنى والله أعلم قال عطاء يبدأ بالحلق قبل الذبح وسنها أن تذبح فحوة إلى زوال الشمس ويكره أن تذبح بالعشي بعد زوال الشمس أو بالضحى قبل طلوع الشمس وأما أن ذبحها بالليل فلا يجره بها وأفضل ما يقع به أضأن ثم لمعز ثم البقر ثم الابل وقد روى عن مالك أنه لا يبق إلا بالنعم والعقيقة عند مالك رحمه الله عن جريرة عن عطاء عن عطاء عن كل واحد منهم ما قد روى عن النبي عليه السلام أنه قال من أحب أن يذبح من ربه فليس من ذبحه حلاله شاتين مكافتين وعن الجار بن شاة والمكافئتان المائتان المشتبتان وذهب وهذا جعة من نعم الله بن عمرو عاتشه زوج النبي صلى الله عليه وسلم فن أخذ به فآ خطأ وقد ضابوه خفف من شيء فحسب سبع المولود إذا ولد على أربعة أفرال أحدها أنه يحسب له سبعة أيام يبيت من غروب شمس ويبيع ما قبل ذلك إن ولد في النهار أو في الليل بعد الغروب يبيع عنه في يومه أو يومه أو يومه بن فنجشون في يومه والثاني أنه إن ولد في النهار بعد الفجر إلى ذلك اليوم وحسب له سبعة أيام من يومه ويذوق الفجر وإن كان ذلك في الليل حسب له ذلك اليوم وهو قول من يفسر يومه عن مائة أو ثمانين في شباب النهار قبل الزوال حسب له ذلك اليوم وإن لم يولد إلا بعد زوال حتى ذبح يومه وهذا من حديث ابن الماشون أنه كان قول مالك أو لا ثم رجع عنه والرابع

عندي بعجزى إلا أن شاء أن يصوم فإن أيسر يوماً أعتق فهذا عندي مثله (قال) ابن وهب عن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال ليست البدن إلا من الأبل (وقال) طاوس والشعبي وعطاء ومالك بن أنس وخارجة بن زيد بن ثابت وسالم بن عبد الله وعبد الله بن محمد البدينة فعلى سبعا من النعم

﴿في الرجل يحلف بالهدى أو ينحر بدنة أو جزوراً﴾

(قلت) أرايت من قال لله على أن أنحر بدنة أو ينحرها قال بمكة (قلت) وكذلك إذا قال لله على هدى قال ينحره أيضاً بمكة (قلت) وهذا قول مالك قال ثم (قلت) فإن قال لله على أن أنحر جزوراً أو ينحرها أو قال لله على جزوراً أو ينحرها (قال) ينحرها في موضعه الذي هو فيه قال مالك ولو روى موضعاً لم يكن عليه أن ينحرها إليه ولنحرها موضع ذلك (قال) ابن القاسم كانت الجزور بعينها أو بغيرها فذلك سواء (قال) قلنا لما لك وإن نذرهما لكين أهل البصرة أو أهل مصر فلينحرها موضعها وليصدق بها على المساكين من عنده إذا كانت بعينها أو بغيرها أو نذر أن يشتريها من موضع فيسوقها إلى مصر (قال) وسوق البدن إلى غير مكة من الضلال (قال) ابن وهب عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال من نذر بدنة فليقلدها وليشعرها ولا يحمل له دون مكة (قال) ابن مهدي عن قيس بن الربيع عن جابر الجعفي عن عطاء عن ابن عباس في رجل جعل عليه بدنة (قال) لا أعلم مهراق الدماء إلا بمكة أو منى قال وقال الحسن والشعبي وعطاء مكة وقال سعيد بن المسيب البدن من الأبل ومحلها إلى البيت العتيق

﴿في الرجل يحلف بهدى الشيء من ماله بعينه وهو مما يهدى أو لا يهدى﴾

(قال) وقال مالك من حلف فقال داري هذه هدى أو بعيري هذا أو دأبتي هذه هدى فإن كان ذلك الذي حلف عليه مما يهدى أهده بعينه أن كان يبلغ وأن كان مما لا يهدى باعه واشترى شئنه هدياً (قال) وقال مالك وإن قال لأبل له هي هدى إن فعلت كذا وكذا غنث أهدها كلها وإن كانت ماله كله (قال) مالك وإن قال شيء مما يملك من عبد أو دابة أو فرس أو ثوب أو عرض من العروض هو يهديه فانه يديه ويشتري شئنه هدياً فيهديه وإن قال لما لا يملك من عبد غيره أو مال غيره فلا شيء عليه ولا هدى عليه فيه (قال) ابن القاسم وأخبرني من أتق به عن ابن شهاب أنه كان يقول في هذه الأشياء مثل قول مالك سواء (قلت) أرايت من قال على أن أهدي هذا الثوب أي شيء عليه في قول مالك (قال) يبيع ويشتري شئنه هدياً يهديه (قلت) له فما قول مالك في هذا الثوب إذا كان لا يبلغ أن يكون في ثمنه هدى (قال) لمغنى عن مالك ولم

أنه يصحب ذلك اليوم وإن ولد في بقية منه قبل الغروب وهو قول عبد العزيز ابن أبي سلمة واختار أصبغ أن يلي ذلك اليوم فإن حسب سبعة أيام من تلك الساعة التي ولد فيها استزى بذلك وبالله التوفيق

﴿سم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿في بيان حكم لشكاح في الشرع هل هو واجب أو مندوب إليه أو مباح﴾

قال الله عز وجل وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً وكان ربك بآلائه عازماً خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتكسوا اليها وجعل بينكم مودةً ورحمةً وقال تعالى يا أيها الناس خلقناكم من ذكروا نثي وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم لا ية وقال تعالى يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً وساء قال تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها رجالاً ونساء وجعلناهم قبائل لتعارفوا لا ية فالتكاح لذى هو العيشان جبل الله المخلق عليه بما ركب فيهم من الشهوات ليكون به لتسل حتى يكمل مددوره من المخلق وأباه في الشرع

أسمعه منه أنه قال يبعث بتمنه فيدفع إلى خزان مكة يتفقونه على الكعبة (قال) ابن القاسم وأحب إلى أن يتصدق بتمنه ويتصدق به حيث شاء ألا ترى أن ابن عمر كان يكسو بحلال بدنه الكعبة فلما كسيت الكعبة هذه الكسوة تصدق بها (قلت) فإن لم يبعوه وبعثوا بالثوب بعينه (قال) لا يعجبني ذلك لهم ويبيع هناك ويشترى بتمنه هدى قال ألا ترى أن مالكاً قال يبيع الثوب والحمار والعبد والقرس وكل ما جعل من العرض هكذا (قال) وقال مالك إذا قال نوبى هذا هدى فباعه واشترى بتمنه هدى بعته ففضل من عنه شيء يبعث بالفضل إلى خزان مكة إذا لم يبلغ الفضل أن يكون فيه هدى (قال) ابن القاسم وأحب إلى أن يتصدق به (قلت) أرأيت ما بعث به إلى البيت من الهدايا من الثياب والدراهم والدنانير والعروض أيدفع إلى الحجة في قول مالك (قال) بلفظي عن مالك فيمن قال شيء من ماله هو هدى قال يبعه ويشترى بتمنه هدى فإن فضل شيء لا يكون في مثله هدى ولا شاة أرأيت أن يدفع إلى خزان الكعبة فيعاونونه فيما يحتاج إليه الكعبة (قال) ولقد سمعت مالكا ذكر والله أنهم أرادوا أن يشركوا مع الحجة في الخزانة فاعظم ذلك (قال) وبلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي دفع المفاتيح إلى عثمان بن طلحة رجل من بني عبد الدار فكان يرى هذه ولاية من النبي صلى الله عليه وسلم فأدغم أن شركاً معهم (قلت) أرأيت لو أن رجلاً قال إن فضلت كذا وكذا فغضى أن أهدى دورى أو دوقى أو دواى أو غضى أو أراضى أو بقرى أو أبلى أو دراهمى أو دنانيرى أو ثيابى أو عروضى لعر وض عنده أو قحى أو شعيرى غنث كيف يصنع في قول مالك وهل هذا عند مالك كله سواء إذا حلف أم لا قال هذا عند مالك كله سواء إذا حلف غنث غنث أخرج عن ذلك كله فبعث به فاشترى به هدياً إلا الدراهم والدنانير فانها بمنزلة الثمن يبعث بذلك فيشتري به بدن كما وصفت لك والابل والبقر والغنم كان من موضع تبلغ والا فهي عندى تباع (قال) ابن مهدي عن سلام بن مسكين قال سألت جابر بن زيد عن امرأة عبيدة كانت تعولها امرأة تحسن إليها فآذنها بلسانها فجعلت على نفسها هدياً ونذراً أن لا تنفعها بصير ما طشت فندمت المرأة فقال مرها فلتهد مكان الهدى بقره ون كانت المرأة معصرة فلتهد عن شاة ومرها فلتصم مكان النذر (قال) ابن

على وجهين أحدهما عقد النكاح والثاني ملكة اليمين فلا يحل استباحة الفرج بما عدا هذين الوجهين قال الله عز وجل والذين هم لفر وجهم حافظون لا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون فلما النكاح فانه في الجملة مرغوب فيه ومن دونه إلى خلافه لاهل الطاهر في قولهم انه واجب والدليل على ذلك من كتاب الله عز وجل انه خير فيه بين النكاح وملك اليمين فقال فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم وملك اليمين ليس بواجب باجتماع ولا يصح التخيير بين واجب وما ليس بواجب لان ذلك يخرج للواجب عن الوجوب وقد تعالى والذين هم لفر وجهم حافظون لا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فنقل ذلك من قوله على ان النكاح غير واجب لان من حفظ فرجه عن الزنا عاك يمينه وباستثناءه عن النكاح توجهت مدحه له من الله عز وجل فاذا ثبت هذه الأدلة ان النكاح غير واجب علم ان الاوامر الواردة في القرآن بالنكاح في قوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقوله وانكحوا الايما منكم أو تصالحين من عبادكم وما لكم بعت على وجوب فهي على التنبه لا على الاباحة والدليل على ذلك حض رسول الله صلى الله عليه وسلم على نكاح ونهيه عن الثبيل وهو ترك النكاح فقال صلى الله عليه وسلم تزوجوا فأي مكان بكم لايوم بكم بقيامه وقال من أحب فطرتي فليست بسنتي وقال من تزوج فقد استكمل نصفين فليتق الله تعالى في نصف ثنائى ومعنى ذلك والله أعلم ان بالنكاح نصف المرأة عن الزنا والعفاف إحدى خصمتين لتبين ضمن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهما الجنة فقال من وقاه الله شر اثنتين ولج الجنة ما بين عليه وبين رجليه وقتن صلى الله عليه وسلم ما أحل الله شيئاً أحب إلى من نكاح وقال عليكم بالباء فانه أغض

مهدى عن حماد بن سلمة عن إبراهيم في رجل نثر أن يهدى داره (قال) يهدى بثمنها بدنا وقال عطاء يشترى به ذبايح فيدفعها بكمه فيتصدق بها (وقال) ابن جبير يهدى بدنا من حديث عبد الله بن المبارك (وقال) ابن العباس في امرأه جعلت دارها هديا يهدى عنها من حديث عبد الله بن المبارك عن مسعر عن ابن هبيرة (قال) ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد وغيره عن ابن شهاب أنه قال إذا قال الرجل لعبد أو لأمته أو داره أنت هدى ثم خشت أنه يشترى بثمنه هديا ثم يهدى لغيره فلا يراه فيما سوى ذلك فيا لا يملك بيعه ولا يبيع فيه ذلك القول (قلت) لا بن القاسم أرايت أن قال أنا أهدى هذه الشاة إن فعلت كذا وكذا اغتث أو يكون عليه أن يهدى في قول مالك (قال) نعم عليه أن يهدى بها عند مالك إذا خشت إلا أن يكون بموضع بعيد فيعدها يشترى بثمنها بكمه شاة يخرجهما إلى الحلال ثم يوقها إلى الحرم عند مالك إذا خشت (قلت) فان قال الله على أن أهدى بعيرى هذا وهو باقرية أو بعية أو يبعث بثمنه يشترى به هديا من المدينة أو من مكة في قول مالك (قال) قال مالك لا يبل يبعث بها إذا جعلها الرجل هديا قلدها أو شعرها أو لم يسل لنا من بلد من البلدان بعد ولا قرب ولكنه إذا قال بعيرى أو أبل هدى أو شعرها أو قلدها أو يبعث بها (قال) ابن القاسم فأنا أرى ذلك أنه لا زمام من كل بلد إلا من يلد يخاف بعده وطول السفر والتلف في ذلك فإذا كان هذا هكذا رجوت أن يجوز له أن يبيعها ويبيع بأثمانها فيشترى بها هدى من المدينة أو من مكة أو من حيث أحب (قلت) فان لم يصف على أبل بأثمانها ولكن قال لله على أن أهدى بدنة إن فعلت كذا وكذا اغتث (قال) يجوز له عند مالك أن يبعث بالثمن فيشترى به البدنة من المدينة أو من مكة فتوقف بغيره ثم يشرها في ما يشاء وان لم توقف بغيره أخرجهما إلى الحلال ان كنت اشتريت بكمه ونحرت بكمه إذا ردت من الحلال إلى الحرم (قال) مالك وذلك دين عليه وان كان لا يملك عنها (قلت) فلو قال لله على أن أهدى بعيرى هذه اغتث وهو بعير أو باقرية فباعه في قول مالك (قال) البقر لا تبلغ من هذا الموضع فعليه أن يبيع بقره هذه ويبعث بالثمن فيشترى بثمنها هدى من حيث يبلغ ويجزئه عند مالك أن يشترى له من المدينة أو من مكة أو من حيث أحب من البلدان إذا كان الهدى الذي يشترى يبلغ من حيث اشترى (قلت) أرايت أن قال لله على أن أهدى بعيرى هذه وهو باقرية فباعها وبعث بثمنها أيجزئه أن يشترى بثمنها بعير في قول مالك (قال) نعم يجوز له أن يشترى بها إلا في هديها قال لافي

للبر وأحسن للفرج ومن لم يكن له طول فعليه بالصوم فإنه له وجاء وقال صلى الله عليه وسلم مسكين مسكين رجل لا زوج له ومسكينة مسكينة امرأة لا زوج لها قيل وان كان ذاملا بارسل الله قال وان كان ذاملا وقال صلى الله عليه وسلم لا رهبانية في الاسلام ولن الله المتبتلين والمتبتلات ومعناه التاركين للنكاح استئنا وتشرعا فالتكاح للقادر عليه إذا لم تكن له حاجة إليه مستحب عند أهل العلم وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان يقول لاني لا تزوج المرأة وما لي فيها حاجة وأطرها وما أشتتها قيل له وما يصححك على ذلك قال حي في أن يخرج الله منى من يكاتبه النبي صلى الله عليه وسلم النبيين يوم القيامة فاني سمعته يقول عليكم بالابكار فانهم أعذب أفواها وأحسن أخلاقا وتلق أرحاما وإنى مكاتبكم يوم القيامة يعني بقوله اتقى أرحاما قبل تلوه فان كان حصوا أو عني أو عقيبا يعلم من نفسه أنه لا يولد له فان النكاح له مباح وأما من احتاج إلى النكاح ولم يقدر على الصبر دون النساء ولا كان عنده مال يشرربه ونشئ على نفسه لعنت ان لم يتزوج فالتكاح عليه واجب ومن لم يتزوج اليه ونشئ أن لا يقوم بما أوجبه الله عليه فيه فهو له مكروه في الناس من يجب عليه النكاح ومنهم من يستعبد له ومنهم من هو جائز له ومباح من غير استعاب ومنهم من يكره له على ما بيناه فالقول انه واجب على الإطلاق أو مندوب ليس عليه على الإطلاق ليس بصحيح وكذلك المرأة قد يكون عليها النكاح واجبا وقد يكون لها مستحبا وقد يكون لها مباحا أو قد يكون لها مكروها أو أمالوطا

ومجاهد وربيعة ويحيى بن سعيد ومكحول وقاله ابراهيم النخعي من حديث المعيرة (قال) سحنون وقاله الحسن
 البصري من حديث الربيع بن صبيح (قال) سحنون وثله عطاء بن أبي رباح من حديث أبي بوب بن أبي
 ثابت (وقال) قال مالك انما تكون الكفارة في الخين في هاتين الميئين فقط في قول الرجل والله لا فعلن كذا
 وكذا فيسجد له أن لا يفعل فيكفر ولا يفعل أو يقول والله لا أفعل كذا وكذا فيسجد له أن يفعل فيكفر بعينه
 ويضعله وأما مسوي هاتين الميئين من الإيمان كلها فلا كفارة فيها عند مالك وإنما الإيمان بالله عند مالك أربعة
 إيمان لعواصم وعين غموس وقوله والله لا أفعل والله لا فعلن وقد فسرت لك ذلك كله وما يجب فيه شيئاً
 (قل) ابن مهدي عن حماد بن زيد عن غيلان بن جريح عن أبي بردة عن أبي موسى قال أتيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في رهط من الأشعرين نستعمله فقال والله لا أحلحكم والله لا أحلكنم عندى ما أحلكنم عليه ثم أتى
 بابل فأمر اثنا ثلاث ذود فلما اطلقنا قال أتينا رسول الله عليه السلام نستعمله خلف لأن يحننا ثم جلت
 والله لا يبارك لنا رجراً بنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيناه فأنشأنا فقال - أنا حلكنم بل الله حلكنم
 أنى والله ان شاء الله لا أحلف على عين فأرى خيراً منها إلا أتيت الذى هو خير (قال) وكل أبو بكر لا يحلف
 على عين فحدث فيها حتى زلت وحصة الله فقال لا أحلف على عين فأرى خيراً منها إلا أتيت الذى
 هو خير وقول مالك ان الإيمان أربعة يمينان تكفران ويمينان لا تكفران (قال) ابراهيم النخعي
 من حديث سفيان الثوري عن أبي معشر وزكريا بن عبد العزيز بن مسلم عن أبي حصين عن أبي مالك (قال)
 مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على عين
 فرأى خيراً منها فيكفر بعينه وليفعل الذى هو خير (قال) ابن ذبيبة عن يزيد بن أبي حبيب عن سنان بن
 سعد الكندي عن أس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من حلف على عين فرأى خيراً منها
 فليفعل الذى هو خير وليكفر بعينه (قال) مالك والكفارة بعد الحلف أحب إلى (قال) ابن وهب عن
 عبد الله بن عمر عن أبيه قال كان عبد الله بن عمر رجلاً منكم ثم كفر ثم أقدم بالكفارة فمهرت

في الحلف بالله أو سمع من أسماء الله

(قلت) أريت ان حلف الرجل باسم من أسماء الله أن تكون يميناً على قول مالك مثل أن يقول والعزير والسبيح
 والعليور وخير والطيف هذه وأشباهها في قول مالك هي واحدة من يمين قال سم (قلت) أريت ان قال والله
 لا أفعل كذا وكذا هذه يمين قال سم هي يمين عند مالك (قلت) أريت ان قال والله لا أفعل كذا وكذا أو لا فعلن
 كذا وكذا (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً أرى - بن بكفرها قلت (أريت ان قال وعزة لله وكبرياء الله
 وقدره لله وأنت لله قال هذه عندى أربع كلمات أو ما أشبه أولم أسمع من مالك فيها شيئاً (قلت) أريت ان
 قال لعمره لا أفعل كذا وكذا أنكر هذه يميناً في قول مالك (قل) سم أراه يميناً ولم أسمع من مالك فيها شيئاً
 (قل) ابن مهدي عن حماد بن زيد عن غيلان بن جريح عن أبي بردة عن أبي موسى قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

في رهط من الأشعرين نستعمله فقال والله لا أحلكنم والله لا أحلحكم عندى ما أحلكنم عليه ثم أتى
 بابل فأمر اثنا ثلاث ذود فلما اطلقنا قال أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيناه فأنشأنا فقال - أنا حلكنم بل الله حلكنم
 أنى والله ان شاء الله لا أحلف على عين فأرى خيراً منها إلا أتيت الذى هو خير (قال) وكل أبو بكر لا يحلف
 على عين فحدث فيها حتى زلت وحصة الله فقال لا أحلف على عين فأرى خيراً منها إلا أتيت الذى
 هو خير وقول مالك ان الإيمان أربعة يمينان تكفران ويمينان لا تكفران (قال) ابراهيم النخعي
 من حديث سفيان الثوري عن أبي معشر وزكريا بن عبد العزيز بن مسلم عن أبي حصين عن أبي مالك (قال)
 مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على عين
 فرأى خيراً منها فيكفر بعينه وليفعل الذى هو خير (قال) ابن ذبيبة عن يزيد بن أبي حبيب عن سنان بن
 سعد الكندي عن أس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من حلف على عين فرأى خيراً منها
 فليفعل الذى هو خير وليكفر بعينه (قال) مالك والكفارة بعد الحلف أحب إلى (قال) ابن وهب عن
 عبد الله بن عمر عن أبيه قال كان عبد الله بن عمر رجلاً منكم ثم كفر ثم أقدم بالكفارة فمهرت

ولافى شئ من الاشياء الا ان يحرم امرأته فيلزمه الطلاق انما ذلك في امرأته وحدها (قلت) أرايت قوله
 لعمرى أتكون هذه بيننا (قال) قال مالك لا تكون بيننا (قلت) أرايت ان حلف الرجل بحد من حدود
 الله كقوله هو زان هوسا قن فعل كذا وكذا (قال) ليس عليه في هذا شئ عند مالك (قلت) أرايت ان
 حلف شئ من مرائع الاسلام كقوله والصبا والاهل والاهل لا اقبل كذا وكذا فافيه أنه أتكون هذه إجماعا
 في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيها شأ ولا أحيد كرهه ولا أرى شئ من هذه بيننا (قلت)
 أرايت ان قال الرجل أنا كافر بالله ان ضمت كذا وكذا أتكون هذه بيننا في قول مالك (قال) قاله لك لا تكون
 هناك بيننا ولا يكون كافر حتى يكون قلبه مضمرا على الكفر وبسما قال (قلت) أرايت ان قال هو يا كل
 الخنزير أو سلم الميتة أو شرب الدم أو الخمر ان فعل كذا وكذا أيكون شئ من هذا بيننا عند مالك أم لا (قال)
 لا يكون ذلك بيننا لان ما كافر من قول أنا كافر بآية فلا يكون بيننا فكذلك هذا (قال) ان ذهب عن
 سفیان بن عيينة عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق قال آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فغوت
 في التحريم فأمر بالكفارة في ليلين (قال) مالك عن زيد بن أسلم قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم أم
 إبراهيم فقال أنت على حرام والله ما أمك فأزل الله في ذلك ما أنزل (قال) ابن أبي عمير عن صدره عن
 سعيد عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حلف فأمره الله أن يكفر عن
 بينه (قال) ابن مهدي عن عبد الواحد بن زياد عن عبيد المكتب قال سألت أبا رهم النخعي عن رجل قال
 اخلل على حرام أن أكل من لحم هذه البقرة قال أنه امرأة قال قلت له نعم (قال) لولا مرأته لاكل من لحمها
 (قلت) أرايت لو ان رجلا قال عليه لعنة الله أو عليه غضب الله ان فعل كذا وكذا أيكون هذا بيننا في قول
 مالك أم لا (قال) مالك لا يكون بيننا (قلت) أرايت ان قال أحرمه الله الجنة فأذله النار ان فعل كذا
 وكذا أيكون هذا بيننا في قول مالك (قال) لا يكون بيننا (قلت) أرايت الرجل قال للرجل وأى وأى
 وحياي وحياي وبني وبني وعبدك (قال) مالك هذا مر كراهه وأهل الضم من الرجال فلا يعجبني
 هذا وكان يكروه لإيمان غير الله (قال) في كل من يكروه لرجل أن يحلف بهذا أن يقول والله لا
 لا أفعل كذا وكذا أو شيئا مما ذكرنا (قال) ذكر يكروه ذلك لانه كان يقول من حلف فليحلف بالله ولا فلا
 يحلف وكان يكروه ليلين غير الله (قال) وإذا سأنا مالك عن الرجل يقول ربحم أنى لله (قال) ما يعجبني ذلك
 (قال) ابن القاسم قال حدثني زهير بن عبد العزيز قال ربحم أنى لله الحمد لله الذي لم يمتني حتى قطع
 مدة الحاج بن يوسف (قال) ما يعجبني أن يقول أحذر غم أنى لله قال مالك من كل حالف فليحلف
 بالله (قال) ابن أبي عمير عن خالد بن زيد عن عطاء بن أوي رباح أنه قال في رجل قال عليه لعنة الله ان يفعل
 مبيها مبيها فأنوجه لا تزل وهو بن حنبل في ذلك قبل ان يدخل واحدة منهما على حكم فيه ان يفرق بينه
 وبين ثابته ويقي مع ثابته من كانت بيت لالا فون كانت لالا فون كان في اختلاف فان لم يعلم الأولى منهما
 فرق بينهما وبينه ويتزوج بثابته يكون حكم واحد منه حتى حد بينه يكون لكل واحدة منهما نصف صداقتها
 وويل ربع صدقتها ان يكون حكم واحد منهما لالا فون كان في اختلاف فان لم يعلم الأولى منهما
 من حاتم بن أبي ذؤيب روى عنه عن معمر بن راشد عن رجل قال حلف على ما حلف من حلف على ما حلف
 حلف من حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف
 لا أكثر من حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف
 حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف
 حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف على ما حلف

الخمر أو أن لم أقبل فلانا أو أن لم أزن بقلانه أو ما كان من معاصي الله فانه يكفر نذره في ذلك اذا قال ان لم أقبل
فالكفارة كفارة ليمين ان لم يعمل لانه مخرج باسمه ولا يركب معاصي الله وان كان جعل لنذره مخرج شيء
مسمى من مشي الى بيت الله أو صاها أو ما أشبه ذلك فانه يؤمر ان يقبل ماسمي من ذلك ولا يركب معاصي الله
فان اجتزا على الله عز وجل وفعل ما قبل من المعصية فان النذر يسقط عنه كان له مخرج أو لم يكن وقد ظلم نفسه
والله حسيبه (قال) وقوله لا تنز في معصية مثل أن يقول على نذر أن أشرب الخمر أو قال على نذر شرب
الخمر فهما بمنزلة واحدة فلا يشربها ولا كفارة عليه لانه لا تنز في معصية وقد كذب ليس شرب الخمر مما ينذر
لله ولا يتقرب به الى الله (قال) فان قال على نذر أن أشرب الخمر فلا يشربها ولا كفارة عليه وهو على بر إلا أن
يجزئ على الله فيشربها يكفر عينه بكفارة عين إلا أن يكون جعل له مخرج باسمه وأوجه على نفسه من عتق
أو صدقة أو صيام أو ما أشبه ذلك فيكون ذلك عليه مع ماسمي من ذلك ان كان شربها (قال) وان قال على
نذر أن أقبل كذا أو كذا بشي ليس لله طاعة ولا معصية مثل أن يقول لله على أن أمشي الى السوق أو الى بيت
فلان أو أن ادخل الدار أو ما أشبه ذلك من الاعمال التي ليست لله طاعة ولا لله في فعلها معصية فانه ان شاء
فعل وان شاء ترك فان فعل فلا وفاء فيه وان لم يفعل فلا نذره عليه ولا شيء لان الذي ترك من ذلك ليس لله فيه
طاعة فيكون ما ترك من ذلك حقا لله تركه فهذا كله قول مالك (قال) ابن وهب عن مالك عن طلحة بن
عبد الملك عن القاسم عن عائشة عن النبي عليه السلام أنه قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن
يعصيه فلا يعصيه (قال) ابن وهب قال واختر في رجال من أهل العلم وان عمرو بن العاصي وطاوس وزيد بن
أسلم ومصعب بن عبد الله الكنافي وعمرو بن الوليد بن عبدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد
يوم الجمعة فخطب فجاءت منه التفاتة فاذا هو بأبي اسرائيل رجل من بني عامر بن لؤي فالتفت الى الشمس فقال
ما شأن أبي اسرائيل فأخبروه فقال استظل وتكلم واقعد وصل واتم صومك (وقال) طاوس في الحديث
فنهاه عن البدع وأمره بالصيام والصلاة (قال) ابن وهب عن مالك بن أنس عن جابر بن قيس وفود بن زيد
الديلمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا فالتفت الى الشمس فقال ما بال هذا قالوا نذر أن لا يتكلم ولا
يستظل ولا يجلس وان يصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حرره فليتكلم وليجلس وليستظل وليتم
صيامه (قال) مالك ولم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بكفارة وقد أمره أن يتم ما كان لله طاعة
وأن يترك ما كان لله معصية (قلت) أرأيت الرجل يقول والله لا ضرب من فلانا أو لا قتل فلانا قال (يكفر)

الاستبراء ثلاث حيض ويكون لائق بدخل بهما منها صدقهما بالمبیس وان مات لزوجه فيكون على المدخول بها
منهما من العدة أقصا الاجلين ويكون لها جميع صداقها قال ابن جبر وعصف الميراث وقال ابن ماز
لا شيء لها من الميراث وهو الصواب وأما التي لم يدخل بهما منها فلا عدة عليها ولا شيء لها من صداق ولا ميراث
وأما الوجه السادس وهو ان لا يعتز على ذلك حتى يدخل بواحدة منهما غير معروفة فالحكم فيه ان يقرن بينهما
ولا تحل له واحدة منهما أبدا ويكون القول قوله مع عيشه في التي قرأه دخل بها منهما وبطريقها صدقها
ولا يكون للأخرى شيء فان نكل عن اثنتين حلفت كل واحدة منهما أنها هي التي دخل بها وتحتج بحلفها
جميع صدقها وان حلفت احدهما ونكلت الأخرى عن اثنتين ستحقت الحاقفة صدقها ونكلت الأخرى عن اثنتين
من مات لزوجه فقال سعدون يكون لكل واحدة منهما نصف صدقها وتقاسون في ان لا قتل من
الصادقين بينهما على قدر مهورهما عدايمهما ما وجد كل واحدة منهما أقصا الاجل ويكون نصف
لمرأتين بينهما عدايمهما ما وجد كل واحدة منهما أقصا الاجل ويكون نصف
لان المدخول بها ان كنت هي لا تخوفه ولا يكون ل واحدة منهما ميراث ولا يجب ميراث لاثنتين وبنته توفيق

﴿الرجل يحلف أن لا يفعل شيئاً حيناً وأزماً نادراً﴾

(قلت) أ رأيت أن قال والله لا قضيتك حقاً إلى حين كم الحين عند مالك (قال) قال مالك الحين سنة (قلت) وكم الزمان قال سنة (قلت) وكم الدهر (قال) بلغني عنه في الدهر ولم أسمع منه أنه قال أيضاً سنة (وقال) ربيعة الحين سنة والزمان سنة (قال) وذكر ابن وهب عن مالك أنه مثل في الدهر أن يكون سنة فأما الحين والزمان فقال سنة (وقال) ربيعة بن أبي عبد الرحمن ومالك قال الله تبارك وتعالى تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس فهو سنة (قال) ابن مهدي عن أبي الاحوص عن عطاء بن السائب عن رجل منهم قال قلت لابن عباس اني حلفت أن لا أكلهم رجلاً حيناً فقال ابن عباس تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها الحين سنة

﴿كفارة العبد عن عيبه﴾

(قلت) أ رأيت العبد اذا حنت في عيبه بالله أيجزئه أن يكسو عنه السيد أو يطعم (قال) قال مالك الصوم أحب إلى وإن أذن له سيده فأطعم أو كسا أجزأهما وعندى باليين وفي قلبي منه شيء والصيام أحب إلى (قال) ابن القاسم ورجو أن يجزئ عنه أن فعل وما هو عندى باليين وأما العتق فإنه لا يجزئه (قلت) كم يصوم العبد في كفارة اليمين (قال) مثل صيام الحر (قلت) والعبد في جميع الكفارات مثل الحر في قول مالك قال نعم (قلت) أ رأيت من حلف غث في اليمين بالله وهو عبد فأعتق فأيسر فأراد أن يعتق عن عيبه أيجزئه أم لا (قال) هو مجزئ عنه ولم أسمع من مالك وإنما منع العبد أن يعتق وهو عبد لأن الولاء كل الغيرة (قال) ابن مهدي عن سفيان الثوري عن ليث بن أبي أسلم عن مجاهد قال ليس على العبد إلا الصوم والصلاة

﴿كفارة ليمين أو اطعام كفارة ليمين﴾

(قال) ابن القاسم وسئل مالك عن الخطبة في كفارة ليمين أنقر بل (قال) إذا كنت تقيسه من التراب والطين فأراها تجزئ وإن كانت مغسولة بالطين فأنها لا تجزئ حتى يخرج ما فيها من التين والتراب (قلت) أ رأيت كم اطعام المساكين في كفارة اليمين (قال) قال مالك مدم لكل مسكين (قال) مالك وأما عندنا ههنا فليكفر عبد النبي عليه الصلاة والسلام في اليمين بالله مدمداً وأما أهل البلدان فإن لهم عيشاً غير عيشنا فأرى أن يكفروا بالوسط من عيشهم يقول الله من أوسط ما تنضعون أهليكم (قلت) ولا ينظر فيه في البلدان إلى مد النبي صلى الله عليه وسلم فيجعله مثل ما جعله في المدينة (قال) هكذا أفسرنا مالك كما أخبرتني وأنا أرى أن كفر بالمد

وسحنون وخصاصداً على قول ابن المواز أن كانت أكثر من واحدة فعلى قول ابن حبيب يكون لكل واحدة منهن ربع صداقها وعلى قول ابن الموزي يكون لكل واحدة خصاصداً على قول سحنون أن كانتا لئذان لم يدخلهما تاتين كان لهما ثلاثة أرباع صداق بينهما وإن كن لئاناً كلهن صدق وربع صدق بينهما وإن كن أربعا كلهن صدق وثلاثة أرباع صداق بينهما على السوء أما إن كن تزوجهن في عقد واحد ففرو بينهما وبينهن ولا يكون لواحدة منهن ميراث ولا صدق ولا عليها عدة لأن يدخل واحدة منهن فيكون لمن دخل بها منهن صداقها ويكون عليها العدة ثلاث حيض وأما المجوحى سلم وعدده عشرين فصمن كل من فله أن يختار منهن أربعا أو يشاركهن قبل طلاق وقيل غير طلاق فإن كان دخل بين كلهن واحدة منهن صداقها وأما إن كن لم يدخل واحدة منهن فعلى قول يافرق سائر الأرباع غير طلاق لا يكون لمن فارق منهن صدق ورمع معنى في المدونة وعلى القول بيه فارقهن طلاق يكون لكل واحدة منهن نصف صداقها

الرجل يهلك بالعين بالله في أشياء شتى فيحنت أبحرته أن يطعم عشرة مساكين من هذه الأيمان كلها في قول مالك (قال) سئل مالك وأنا أسمع عن رجل كان عليه كفارة يمينين فطعم عشرة مساكين عن عين واحدة ثم أراد من الغد أن يطعم عن الأخرى فلم يجد غيرهم فأطعمهم عن اليمين الأخرى (قال) ما يعجبني ذلك وليتمس غيرهم (قلت) فان لم يجد غيرهم حتى مضت أيام (قال) وان مضت لهم أيام فهو الذي سألتنا مالكا عنه فلا فعل (قال) ابن مهدي عن سفيان الثوري عن جابر قال سألت الشعبي عن الرجل يرد على المسكينين أو الثلاثة ففكره (ابن) مهدي عن محمد بن عبد الله عن يعقوب بن قيس الشعبي في رجل ظاهر من امرأته فسئل هل يعطى أهل البيت فقراءهم عشرة أطعام ستين مسكينا (قال) لا أطعام ستين مسكينا كما أمركم الله الله أعلم بهم وأرحم

﴿إطعام ذي النفي والعبد وذوي القرابة من الطعام﴾

(قلت) أرايت أهل الذمة أطعمهم من الكفارة (قال) لا يطعمهم منها ولا من شيء من الكفارات ولا العبيد وان أطعمهم لا يجزئ عنه (قلت) أرايت أن أكسى أو أطعم عبدا رجلا محتاج لا يجزئ عنه أم لا في قول مالك (قال) لا يجزئ عنه لأن مالكا ذل لا يجزئ أن يطعم عبدا (قلت) ويجزئ أن يطعم في الكفارات أم ولد - لـ فقير فقال لا يجزئ لأنها بمنزلة العبد (قلت) أرايت أن أطعم غنيا هو لا يعلم ثم علم (قال) لم أسمع من مالك شيء أبدا ولا يجزئ لأن الله تبارك وتعالى قال في كتابه عشرة مساكين وهذا النفي ليس بمسكين فقد تبين له أنه أعطاه غير أهل الذين فرض الله لهم الكفارة فهو لا يجزئ (قلت) أرايت من له المسكن والخادم أعطى من كفارة يمين أم لا (قال) سألت مالكا عن الرجل يعطى مناه من له المسكن والخادم فقال آدم من له المسكن الذي لأفضل في غنمه والخادم التي تكف وجه أهل البيت التي لأفضل في غنمها فأرى أن يعطى من الزكاة

بإمان ثم سبي الثاني فلا يهدم النكاح ونحوه إن كان هو الذي سبي هذا أن قدمت هي بإمان من أجل الرق الذي أصابه بالسبا وبعض عليها الإسلام أن كانت هي التي سبت بعد أن قدم هو بإمان فأسلم الآن يبقى إذا لم يجوز أن تكون زوجة لمسلم وهي أمة كافرة والثاني أن السبا يبيع فبيع نكاحهما سيما معا ومتفرقين الآن يقدم أحدهما قبل صاحبه بإمان وإلى هذا ذهب ابن حبيب في الواضحة لأنه قال ينفخ النكاح بالسبا لأن أسلم أو يسلم أحدهما أو يفر على نكاحهما وعليه تأني رواية عيسى عن ابن القاسم في كتاب التجارة إلى أرض الحرب في الإمام يبيع السبيين على أن هذا الزوج هذه وهذه امرأة هذا ليس المشتري أن يفرق بينهما والثالث قول ابن المواز أن السبا لا يهدم نكاحهما ولا يبيعه سيما معا ومتفرقين وإن سبت لامة على مذهبه ثم سبي زوجها أو قدم بإمان قبل أن توطأ بالملك فهو أحق بها ولزم الفرق بين أن سبي هي قبله أو يسبي هو فإنه أوقع ما هو طاهر وعوقوب إن كبر في لا كلام وقد دل جماعة من المفسرين على تخصيص هذه الآية بجميع النساء فهي حرم لا يخلل إلا بالتزوج أو ملك الثيم وإلى هذا ذهب سعيد بن المسيب في قوله ويرجع ذلك إلى أن الله حرم الزنا وقد قيل إن قوله في الآية إلا ما ملكت أيمانكم من الأماء ذوات الأزواج من أهل الحرب وغيرهن فيعملن بملك نعيم بالسبي وبالشراء في غير السبا فلو بذلت من ذهب لي أن يبيع لامة خلقتها وانما تخلل بش - تريها عليك يمينه ويحرم لوطا عليك يمين أو التلذذ بها يجرم لوطا بالنكاح ويحرم من وطئ نملوا كذا بالقرابة ورضاعه فيجرم نكاحه من حرث بالقرابة ورضاعه ولا يخلل و - نحو سيات بنكاح ولا ملك بين لقول الله عز وجل ولا تسكحو المشركت حتى يؤمنن ولا نكاح الامة من أهل الكتاب قول الله عز وجل من قبلناكم المؤمنين و - نكاح الحرث ممن لقوة حتى ولحصنات من الذين آمنوا وتروا لكتاب من قبلكم ويحل لوطا الامة من أهل الكتاب عليك يمين لقوة عز وجل لا ما ملكت أيمانكم

﴿ كفارة اليمين بالعتق ﴾

(قلت) أرأيت المولود الرضيع هل يجوز أن يفتق كفارة العيمين (قال) وقال مالك من صلى وصام أحب إلى وإن لم يجد غيره وكان ذلك من قصر النفقة أرأيت أن يجزئ (قال) مالك والاعمى الذي قد أجاب الإسلام عندي كذلك وغيره أحب إلى فإن لم يجد غيره أجزأ عنه (قلت) وما وصفت لي من الرقاب في كفارة الظهار هو يجزئ في العيمين بالله (قال) سألت مالكا عن العنق في الرقاب الواجبة وما أشبهها فعملها كلها عندى سواء كفارة العيمين وكفارة الظهار وغيرهما سواء يجزئ في هذه يجزئ في هذا (قلت) أرأيت قطع اليد والرجل أيجزه عند مالك (قال) سئل مالك عن الأعرج فكره مرة وأجازة مرة وآخر قوله أنه قال إذا كان عرجا خفيفا فإنه جائز وإن كان عرجا شديدا فلا يجزئ ولا يقطع اليد لاشفاقه أنه لا يجزئه (قلت) أرأيت المدبر والمكاتب وأم الولد والمعنى إلى ستين هل تجزئ في الكفارة (قال) لا يجزئ عند مالك في الكفارة شيء من هؤلاء (قلت) فإن اشتري أباه أو ولده أو ولدوله أو أحدا من أجداده أيجزئ أحد من هؤلاء في الكفارة (قال) سألت مالكا عنه فقال لا يجزئ في الكفارة أحد ممن يعاقب عليه إذ ملكه من ذوى القرابة لأنه إذا اشتراه لا يقع له عليه منك انما يبقى باشتراؤه أباه (قال) مالك ولا أحب له أن يعاقب على عقوبته إلا ما كان عليه بعد ابتاعه ولا يعاقب عليه (قلت) أرأيت الرجل يقول للرجل اعقل عني عبدا في كفارة العيمين أو كفر عني فيعقب عنه أو يلطم عنه أو يكسر قال ذلك يجزئه عنده (قلت) فإن هو كفر عنه من غير أن يأمره (قال) مسموع من مالك فيه شأن وأراه يجزئ الأثر إن الرجل يموت وعليه كفارة من ظهار أو غير ذلك فكفر عنه أهله أو غيرهم فيجوز ذلك (قلت) وهذا قول مالك أن دراهمه في الميت قال نعم في الميت هو قوله (قلت) أرأيت أن اشتري الرجل امرأته وهي حامل منه أتجرى عنه في شيء من الكفارات إذا اعتقا قبل أن تضع حملها في قول مالك (قال) لا تجزئ عنه لأن مالكا جعلها أم ولد بذنت الحمل ولذا نقى واقضيه من الشعر بما عدمه أحد ومعلوم أن الطهر هو المال في هذه الآية ولا يقع اسم مل على أقل من ثلاثندواهم فوجب أن يمنع من استباحة ما يخرج مما لا يكون طولا وليس هذا وإنما تقدمت ولي فاما أكثر الصدقات فلا حصة إنما يكون على حسب ما تراضى عليه الأزواج وزوجاتهن على الأقل والحدائق قال الله عز وجل وآتيتم أحداهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا والقطار الصديناروم ثادينار إلا أن المباصرة في الصداق عند أهل العلم أحب إليهم من المغالاة فيه وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تباسروني بالصداق وكانت صدقات أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم على عظمهن مرتبة على قدره وأقدرهن ثي عشر أوقية وغناوا الأوقية أربعون درهمًا ونحوها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزوجه بنته على مثل ذلك مع عظم مراتبهن وعلو قدرهن لمباصرة في صداقهن روي عنه صلى الله عليه وسلم أسأل رجلًا من الأنصار عن امرأة تزوجها فقال كم أصدقها ذهني درهم فقال صلى الله عليه وسلم لو كنتم تعرفون من البضع ما زادتموه روي عن عبد الله بن أبي ترقيج امرأة باربع أرباق فأخبر بمن نبي صلى الله عليه وسلم فقال زلكنتم تتحنون من جبل ما زدتموه ربيع أطبالا في يومور نسافون ذنب وكن ذكره فيكم قوي عند الله عز وجل كان وذكرها النبي عليه الصلاة والسلام في امرأة من نسائه أصدقت من بناته أكثر من اثني عشر أوقية لأن أحدكم أعلم بصدقه مني بصدقته في نفسه يتقرره بد كلفته حتى عاق لسبعة روي عنه رضي الله عنه رددت بصدقة أسدية في ثوبين بسبعة قماره أن الدنيا تبار وتعالى يقول ربعة أحد هن قصير فضل محمداً ستة منهن بعمر حسن امرأة روي شعبي عنه رضي الله عنه أنه خطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال يا أيها الذين آمنوا سمعتم ما تقولوا من صدقات

حبر اشترها (قال) ابن وهب عن بونس بن يزيد عن ابن شهاب انه قال في المدبر لا يجزئ (قال) ابن وهب وقال عبد الجبار عن ربيعة لا يجزئ المكاتب ولا أم الولد في شيء من الرقاب الواجبة وقاله الليث (وقال) ابن شهاب ويحيى بن سعيد وريسة بن أبي عبد الرحمن وعطاء في الموضع تجزئ في الكفارة (قال) ابن وهب عن مالك بن عيسى عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن رجلاً من الأنصار أتى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فولد له سوداء فقال يا رسول الله ان علي رقبة مؤمنة فان كنت ترى هذه مؤمنة أعتقها فقال لما أرسل الله صلى الله عليه وسلم أن تشهد بن أن لا اله الا الله قالت نعم قال أنشهد بن أن محمداً رسول الله قالت نعم قال فوثق بالبعث بعد الموت قالت نعم قال أعتقها (قال) ابن وهب عن مالك عن هلال بن أسامة عن عطاء بن يسار عن عمر بن الخطاب انه أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان لي جارية كانت ترى غنما قد قدت شاء من الغنم فأثناها فقال أكلها الذئب فاسقت وأنت من بني آدم فلم تمت وجهها وعلى رقبة أضعها فقال لما أرسل الله صلى الله عليه وسلم أن لا اله الا الله فقال هو في السماء ثم قال من أنا قالت أنت رسول الله قال فاعتقها (قال) ابن وهب وقال مالك أحسن ما سمعت في الرقبة الواجبة انه لا يشترها الذي يعتقها بشرط على أن يعتقها لأن تلك ليست برقبة تامة وفيها شرط يوضع عنه من يمنة للشرط (قال) ابن وهب قال مالك ولا بأس أن يشترط للتطوع (قال) ابن وهب قال مالك وبلغني أن عبد الله بن عمر سئل عن الرقبة الواجبة هل تشترط بشرط فقال لا (وقال) الحسن والشعبي لا يجزئ الا المسمى وقاله النخعي أيضاً (وقال) عطاء لا يجزئ أنثى ولا أعرج ولا سبي لم يولد في الاسلام من حديث بشر بن منصور عن جريح عن عطاء (قال) ابن مهدي وقال سفيان عن المغيرة عن ابراهيم وجابر عن الشعبي قال لا يجزئ أم ولد في الواجب (قال) ابن مهدي عن بن المبارك عن الاوزاعي قال سألت ابراهيم النخعي عن الموضع

فانه لا يبلغني عن أحد ساق أكثر من شيء ساقه رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سبق إليه الا جعلت فضل ذلك في بيت المال ثم زل فرضته مرة من قريش فقالت يا أمير المؤمنين كتاب الله أحق أن يبيع أو قولك فقال لي كتاب الله لم ذلك قالت لئن نيت لسأعن أن يتخلوا في صدقات الساء والله يقول في كتابه وآياتهم احداهن قطار فلا تأخذوا منه شيئاً تأخذونه بها فقال عمر كل أحد أهله من عمر مرتين أو ثلاثاً ثم رجع إلى المنبر فقال للناس اني كنت نهيتكم عن صدقات الساء فبعضي زجل في مناهم ما شاء فرجع رضى الله عنه عما كان رآه فيها اجتهد به طر الساء في مؤمن به عليه خفة فأباحتها الناس وستمع له بنفسه فأصدق أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب رضى الله عنه أن يزوج من ألفه وما يبدل على بأحة قليل لاصدقة وكثيرها ان النبي صلى الله عليه وسلم أصدق عنه ثجاشي أم حبيبة لما روجه ياها رمة آلاف وحزها له من عنده وبعث بها اليه مع شرحبيل بن حسنة فريشكر عليه ما معه ولم يعطها هوشاً من عذله على ما روى والله أعلم وزوج سعيد بن المسيب رضى الله عنه بنته بصرى من ربيعة فذلت له ثم وقيل بأحة قدره من عبد الله بن وداعة وقسمته في نكاحه إياها مشهورة وثوبه أن يزوج من أهل بيته شرفاً به آلافاً ضعافاً مراب لفضل لنفس الناس فيها

في نكاح إبراهيم لا يؤمن

وذكر نكاح امرأة لا يؤمنه فأنه عرو وحسن نكحو لا يبي منكرو فان ولا تسكحو المشركين حتى يؤمنوا وهذا الخطاب متوجه لا يبي فبما كل خطاب توجه في نكاحهن أو غيرهن ولم يكن اليهن بان يقول وتسكح لا يبي منكرو غير ولا تسكح مشرك حتى يؤمنوا على نهائس لاحد من الخطاب فيهن ان زوج الله وفن تارة وهي في ذلك فبعض منهن فلا تصالحهن أن يتكهنن أزواجهن والعصل ما به من به عقد نكاح وذلك على عهده وسلم لا يبي أحق بنفسها من وليها قتل على ان له معها حقاً

أنجزته في كفارة الدم قال نعم (قال) ابن وهب عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال لا يجزئ عنه الا مؤمنه
(وقال) عطاء المجزئ الا مؤمنه مجبحة (وقال) يحيى بن سعيد لا يجوز أشل ولا أعمى (وقال) ابن شهاب
لا يجوز أعمى ولا أبرص ولا مجنون

﴿تحرى بق كفارة العين﴾

(قلت) أرأيت ان كساو اعتق وأطعم عن ثلاثة أيمان ولم ينو الاطعام عن احده من الايمان ولا الكسوة
ولا اعتق الا أنه نوى بذلك الايمان كلها (قال) يجزئه عندماك لان هذه الكفارات كلها انما هي عن الايمان
التي كانت بالله فلذلك يجزئه (قلت) وكذلك اذا اعتق رقبة ولم ينو به عن أى أيمانه يعتقها الا أنه نوى يعتقها
عن احدى هذه الايمان وليست بعينها وقد كانت أيمانه تلك كلها بأشياء مختلفة الا أنها كلها بالله أنجزته في
قول مالك قال نعم (قلت) أرأيت ان أطعم خمسة مساكين وكسا خمسة أيجزئه (قال) ما سمعت من مالك فيه
شأ ولا يجزئه لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم
أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فلا يجزئ أن يكون بعض من هذا وبعض من هذا الا يجزئ الا
أن يكون نوا واحدا

﴿الرجل يعطى المساكين قيمة كفارة عينه﴾

(قلت) أرأيت ان أعطى المساكين قيمة الثياب أيجزئ أم لا قال لا يجزئ عندماك (قل) ابن مهدي
عن سفيان عن جابر قال سألت طاهر الشيبى عن رجل حلب على عين حث مل بجزئ عنه أن يعطى ثلاثة
مساكين أو عدة دراهم (قال) لا يجزئ عنه الا أن يطعم عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم

وقال لا نكاح الا بولي وسد راق وشهيدى عدل وقال عمر بن الخطاب لا تنكح المرأة الا باذن وليها أو ذى الرأى
من أهلها أو السلطان فعقد النكاح فتنقر الى ولى ورضاء المروجة الا أن تكون بكر ذات أب أو أمه لسيدها
اكرهاها على النكاح فلا يصح عقد النكاح الا بهذين الوجهين والولاية في النكاح تنقسم الى قسمين خاصة
وعامة فالأولى العامة فهي ولاية الاسلام قال الله عز وجل والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض وأما الخاصة
فانها تنقسم على خمسة أقسام أحدها ولاية نسب وهو على مراتب أعلاها الأب وأدناها الرجل من العشرة
على مذهب بن القاسم فيدخل فيه المولى الأسفل وقيل الرجل من التالين وقيل الزوج من العصب فلا يدخل
فيه على هذين القوانين المولى الأسفل والتالى من الولاية لعامة والثانى ولاية تقديم وهى على وجهين تقديم من
قبل أب وتقدم من قبل سلطان والثالث ولاية عامة وهى على وجهين مولى أعلى ومولى أسفل والرابع
ولاية سلطان والخامس ولاية حضنة فاذا روج على مذهب بن القاسم المولى من الولاية الخاصة فباعداء الأب
في أنه ليكر ولو صفي في قيمته البكر أيضا وتم أولى منه حاضر وقت النكاح لم يجزئ قيل ذلك له أن يزوج
ابتداء على مذهبه وهو الأقرب على مذهبه في المدونة وان روج المولى من الولاية العامة مع عدم الولاية
لخاصه أو وجودها جازى لندنية ورد في العلية أن شاء المولى إلا أن يكون بعد تدخل فيمضى على مذهب ابن
القاسم مراعاة لاختلاف ذلك يخرج العقد من أن يكون وليه على خلاف أو يلخص هذه الوجوه في
المدونة والى ثمانية شروط ستة منها متفق عليها في صحة الولاية وهى البلوغ والعقل والخربة والاسلام
وذكرية وأن يكون مالكا ثم نفسه ولا تان محضف فيهما أحدهما بقوله ولا يجوز لولى أن يزوج
وليه لا بعد أن "ذن له في ذلك فن أدت له أن يزوجها فر زوجها وليس له لزوج كان هذا أن تردا وتجب برما تم
كل الامر وقيل يرمها النكاح وعلى هذا القول تأتى مسألة المرأة تأذن لوليها أن يزوجها فتزوجها كل واحد
من رجل ولا يلزم الأول منهما ذلك بل من له أن يجزئى شكلا بين شأته وترد الا تحرى على قياس القول الا ترى

النخلة سراً وقال والله لا أكلت بسر هذه النخلة فأكل من بلعها أبحث أم لا قال لا بحث (قلت)
 أ رأيت أن قال والله لا أكل لحوا لانية له فأكل حيتانا (قال) بلغني عن مالك أنه قال هو حائث لأن الله تبارك
 وتعالى يقول في كتابه وهو الذي سخر لكم البحر تأكلوا منه لحاظا ربا (قال) مالك إلا أن يكون له ذية فله
 ما نوى (قلت) أ رأيت أن حلف أن لا يأكل رؤسا فأكل رؤس السمك أو حلف أن لا يأكل بيضا فأكل
 بيض السمك أو بيض الطير سوى الدجاج أبحث أم لا في قول مالك (قال) ابن القاسم أعيا نظري الذي
 جرت بينه ما هو في جملة عليه لأن الإيمان بساطا فيجعل الناس على ذلك فإن لم يكن ليمنه كلام يستدل به على
 ما أراد يمينه ولم تكن له ذية كزمه في كل ما يقع عليه ذلك الاسم الحث وقد أخبرتنا في اللحم أنه ان أكل الحيتان
 حثان لم تكن له ذية وإنما اللحم عند الناس ما قد علمت (قلت) أ رأيت أن حلف أن لا يأكل لحافا فأكل
 شعما أبحث أم لا في قول مالك (قال) بلغني عن مالك أنه قال من حلف أن لا يأكل لحافا فأكل شعما فابحث
 (قلت) فشحم الثوب وغيره من الشحوم سواء في هذا قال عند مالك من اللحم إلا أن يكون له ذية
 أن يقول إنما ردت اللحم بعينه (قال) مالك ومن حلف أن لا يأكل شعما فأكل لحافا شئ عليه ومن
 حلف أن لا يأكل اللحم فأكل الشحم حث فلا يأكل الشحم لأن الشحم من اللحم (قال) ابن مهدي عن
 أبي عوف عن معاوية عن إبراهيم قال من حلف أن لا يأكل الشحم فليأكل اللحم ومن حلف أن لا يأكل اللحم
 فلا يأكل الشحم لأن الشحم من اللحم

(الرجل يختلف ان لا يكلم فلا نأفلم عليه في صلاة او غير صلاة وهو لا يعلم او علم)

(قُتِلَ) أَرَأَيْتَ لَوِ ان رَجُلًا حَافٍ أَنْ لَا يَكْبَلَ فَلَا نَافِلَ الْحَافِ يَقُومُ وَالْمُخَافُ عَلَيْهِ فَيُهْمُ مِنْ صَلَاتِهِ عَلَيْهِمْ
أَيْحُثْ لَا (قَالَ) لَا يَحُثُّ قَالَ وَقَدْ بَلَغَنِي ذَلِكَ مِنْ مَالِكَ (قُلْتَ) أَرَأَيْتَ لَوْ صَلَّى الْحَافُ خَلْفَ الْمُخَافِ عَلَيْهِ وَقَدْ
عَلِمَ نَهْيَهُمْ فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ سَلِمَ مِنْ صَلَاتِهِ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ وَهَذَا الْأَحْثُ عَلَيْهِ وَيَسْ مِثْلَ هَذَا
كَلَامُهُ (قُلْتَ) أَرَأَيْتَ نَحْلِفُ أَنْ لَا يَكْبَلَ فَلَا نَقْرَ يَقُومُ وَهُوَ فَيُهْمُ عَلَيْهِمْ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ فَيُهْمُ أَوَّلُهُمْ (قَالَ)
قَالَ مَالِكٌ وَهَؤُلَاءِ أَنْ يَحْشِيَهُ (قُلْتَ) عَلِيمٌ أَوَّلُهُمْ قَالَ نَعَمْ (قُلْتَ) أَرَأَيْتَ لَوِ ان رَجُلًا حَافٍ أَنْ لَا يَكْبَلَ
فَلَا فَيُهْمُ عَلَى قَوْمٍ وَهَرَفِيهِمْ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ يَحُثُّ الْآنَ يَكُونُ حَاشَاءُ (قَالَ) مَالِكٌ وَأَنْ مَرَفِي جَوْفِ
تَسْلِي فَيُهْمُ عَلَيْهِ وَهَرَفِي حُثْ

﴿ لرجل يخلف أن لا يكلم فلا يرسل اليه رسولا او يكتب اليه كتابا ﴾

فت اريت لو ان ربنا لايكلم فلانا فرسل اليه رسولا او كتب اليه كتابا (قال) قال ملك ان
كتب اليه كتابا حث وارسل اليه رسولا لئلا يكون له نية على مشافهته (قلت) ارايت ان كان في
خبره على مشافهته قول قد من في حرمة نكاح نوى فله نية ثم رجع بعد ذلك فقال لا اري ان
فيه في خبره وفي خبره (قوله) ما من نكاح الاخذ للكتاب قبل ان يصل الى الحلو
فيه فلا يري عليه حث وهو كخبره

رحم ووجه قوته في الأب مضيق على كبحه خو كبر تنفسه وكنته بتزويج الأب قبله وأما ان عقد قبل
الموت رافض وقدر هذا من حكمي محمد بن لمون ذلك بمنزلة اذا عقد ودل قبل الموت او الطلاق يقر
بكله معها ولا يرثه من الأب ولا عدة عليها منه ولو لم ياب في الوفاة متزوج في عدة بمنزلة امرأة
مفقودة زوج هذا ضرب لأجل رخصته فله يدخل بها زوجها في عدة بمنزلة زوجة قبل وفاة
مفقودة ودخلت معه بعد ذلك بغيره في عدة ولا فرق بين ما أئتمن والحرائر من النساء
في شك على ضربين بذكر ومفارقة ذكره لا تخولمن أن تكن ذات أب أو ذات وصي أو مهملة ذات

الرجل يحلف ان لا يسكن دار رجل

(قلت) اريت الرجل يحلف ان لا يسكن دار فلان فكننا في دار فيها مقاصد فمكن هذا في مقصورة وهذا في مقصورة ابحت ام لا (قال) ان كان في دار واحدة وكل واحد منها في منزله والدار تجمعهما فأرهما حاتا في مسئلتك وكذلك سمعت مالك يقول ان كانا في بيت واحد وفيه بين حلفان لا يسكنه فانتقل عنه الى منزل في الدار يكون مدخله ومخرجه ومراقبه في حوالج ومناضه على حدة فلا حنت عليه الا ان يكون نوى الخروج من الدار لاني سمعت مالك يقول وسأله رجل عن امرأة له واخت له كانتا كنتين في منزل واحد وحجرة واحدة فوق بينهما ما يقع بين النساء من الشر فخلف الرجل بطلاق امرأته ان لا يسكن احدهما صاحبها فذكر لي منزلا سفلا علوا وكل منزل منهما مرقفه على حدة مرقاضه ومقتله وطبخه ومدخله ومخرجه على حدة الا أن سلم العلوى في الدار بجمعهما باب الدار يدخلان منه ويخرجان منه (قال) مالك لا يرى ذلك حنا اذا كانا كذا متزئين هكذا (قلت) اريت ان قال والله لا اسكنك فكننا في قرية ابحت ام لا (قال) ما سمعت من مالك شيئا ولا ارا ابحت الا ان كان كان معه في دار (قلت) وكذلك لو ساكنه في مدينة من المدائن (قال) نعم لا حنت عليه الا ان يسكنه في دار (قلت) اريت ان حلف ان لا يسكنه فزاره (قال) قال مالك لبست الزيارة سكني قال مالك وينظر في ذلك الى ما كنت عليه اول عينه فان كانا ذاك لما يدخل بين العيال والصبيان والنساء فذلك عندى اخف وان كانا اراد التنحي عنه فهو عندى اشد

الرجل يحلف ان لا يسكن دار رجل

(قلت) اريت ان حلف ان لا يسكن هذه الدار وهو فيها ساكن متى يؤمر بالخروج في قول مالك (قال) قال مالك يخرج ساءه يحلف فان كنت عينه في جوف الليل (قال) قال مالك فأرى أن يخرج تلك الساعة فراجع ابن كنانة فيها فقال له ألا ترى له أن يمكث حتى يصبح قال مالك ان كان نوى ذلك والانتقل تلك الساعة فراجع ابن كنانة فراجعها فيها امرأته فراجعها على هذا ولم يسأله ان أقام حتى يصبح فراجعها فراجعها حتى يصبح ان لم يكن له فيه أنه حانت وذلك رأيي (قلت) لما لك فان كنت له حتى يصبح أقيم بتمسكك بعد ما أصبح (قال) قال مالك يتعجل ما استطاع قبل له لا يجده سكا قال هو يجده ولكنه لعنه أن لا يجده الا بالافلا أو الموضع الذي لا يوافق فليتقل ولا يقيم وان كان في مثل هذه المواضع فليتقل اليه حتى يجد على ولي فاما ذات الاب فلا باب يزوجهما بغير امرها صغيرة كانت او كبيرة مالم تنس بقل من صدق مثلها وان برضى زوجها على أقل من صدق مثلها اذا نكحها فغيره فيجوز ذلك عليها ويلزمها ويكون ذلك صدقها فان فرض لها الزوج صدق مثلها فأكثروا في لو ندرى بذلك حكم به عليه السلطان بذلك وكان هو صدقها الذي يجب لها نصفه بالطلاق وجيعه بالمرت والدخل والخلف اذا عنست فقيل يعتبر تنيسها وقيل انها تخرج بالتعديس من ولاية أبيها ففي هذا القول لا يرجعها الا برضاها ويكون الرضا قبل بل لصديق أو بكثرة اليها دون أبيها ويكون اذا نسكتها في النكاح منه صفة بمنزلة اذا ارشدها أو ذات الوصي فلا يجوز الوصي أن يرجعها قبل بلوغها بحال ولا بعد بلوغها بأقل من صدق مثلها وان رضيت وله أن يرجعها بعد بلوغها عنست أو لم تنفس رضاها ولا يكون اذا نسكتها بعارض به من صدق مثلها فأكثروا ثم ترض ذلك ليس لها مع الوصي من رضا بلهر شيء له أن يرضى الزوج في نكاح لتفويض عن صدقها فانما أكثر فيجوز ذلك عليها ويلزمها ويكون هو صدقها الذي يجب لها نصفه بالطلاق وجيعه بنسب أو بشهر زينة أو لم ترض فان لم يرض هو بذلك ورضيت حتى لم يكن ذلك صدقها لا يحكم ساقط وليس له أن يرضى الزوج على أقل من صدق مثلها عند مثل خلاف مذهب بن لاسم في أن ذلك بئرته على وجه نص لا يشهد

الرجل يحلف أن لا يأكل طعام رجل

(قلت) رأيت ن قال والله لا آكل من طعام فلان فباع فلان طعامه ثم أكل من ذلك الطعام (قال) فانه لا يحث
 الا ان يحلف لا أكلت من هذا الطعام بعينه فانه لا يأكل منه وان خرج من ملك فلان ذلك الرجل فان أكل
 منه حث وان انتقل من ملك رجل الى ملك آخر الا ان يكون نوى مادام في يده (قلت) ارأيت ان قال والله
 لا آكل من طعام فلان ولا ألبس من ثياب فلان ولا أدخل دار فلان فاشتري هذا الخائف هذه الاشياء من
 فلان فأكلها أو لبسها أو أدخلها هذا الاشتراء (قال) ليس عليه شيء الا ان يكون نواه بعينه أن لا يأكل كله (قلت)
 فان رغب هذا الخائف عليه هذه الاشياء الخائف أو تصدق بها عليه قبلها أو أكلها أو لبسها أو أدخل الدار
 أي حث أم لا في قولك (قال) ما يعجبني وما سمعت من مالك في شيء ولكني انما كرهته لك لان هذا انما يكره
 لوجه لمن (قال) ابن القاسم الا ترى انه اذا وحببه المبة من الواهب عليه وان اشترى منه فلا منه للبائع
 عليه ولا يعجبني هذا وان كان نكاحا كرهته ان فعل (قال) ابن القاسم وبلغني عن مالك انه سئل
 عن رجل حلف أن لا يأكل كل رجل طعاما فدخل ابن الخائف على الخائف عليه فأطاه شبرا ثم خرج به الصبي
 الى منزل أبيه فتناوله أبوه منه فأكل منه وهو لا يعلم فسئل مالك عن ذلك فقال أراه حاتا (قلت) ارأيت ان
 حلف أن لا يأكل كل من طعام يشتره فلان فأكل من طعام اشتراه فلان وآخر معه أي حث أم لا في قول مالك
 قال اراه حاتا (قلت) ارأيت ان حلف أن لا يأكل كل هذا الرقيق فأكره عليه فأكله (قال) لا يحث في
 رأيي (قلت) فان أكره حلف أن لا يأكل كل هذا وكذا فأكله أي حث أم لا (قال) لا يحث عند مالك
 والمكره عند مالك على العين ليس بعينه يمين

الرجل يحلف أن لا يخرج امرأته الا باذنه أو لا يأذن لامرأته أن تخرج

(قلت) رأيت ان حلف ان لا يخرج امرأته من لدار لا يرأه فاذن لها حيث لا تسمع فخرجت بعد الاذن
 أي حث أم لا (قال) بلغني من مالك سئل عن رجل حلف ان لا يخرج امرأته الا باذنه فاسفر فخاف ان يخرج
 بعده فقال شهدوا في قد أذنت لها ان خرجت فهي على اذني فخرجت قبل ان يأذنها الخبر (قال) مالك ما أراه
 الا قد حث (وقال) مالك ليس لذى أو دونه أسامعه أنا من مالك ولكن بلغني ذلك عنه وهو رأي وكذلك
 مسئلتك (قلت) ارأيت ان حلف رجل ان لا يأذن امرأته ان تخرج لافي عيادة مريض فاذن لها فخرجت
 في عيادة مريض ثم عرضت لها حاجة غير العيادة وهي عند المريض فذهبت فيها أي حث أم لا قال
 لا يحث (قلت) ارأيت ان حلف لامرأته ان لا تخرج لافي عيادة مريض فخرجت من غير ان يأذن لها
 ان يخرج لاب وروى يمكن له في ذلك ولاية ومرة يحلف البكر وان كان الاب هو الذي ولي ذلك في المسئلة
 على هذا ثلاثة أقويين فصحها في صمد ذهب إليه ابن المنور وليس في عين البكر فيما يليه الاب نهيا لها ان
 جلي وهو جدي في صمد ذهب إليه ابن المنور وليس في عين البكر فيما يليه الاب نهيا لها ان
 بن قدامة في أن يكون صمد في صمد وبنه تفرق

فصل في تسمية الصديق فليس من شروط صحة عقد الكساح لان الله تعالى أباح نكاح الثغوي
 وهو نكاح بين تميمية وقرظية ولا يباح بينكم من عتمة النساء مسلمة وهن أو قرضوا من قرضه
 وعجب تسمية صديق عند من ذكروا ولا خلاف بين أهل العلم فيما علمت ان نكاح الثغوي باطل جائز وانما
 ينفق في كساح تميمية على تميمية قول من ذكروا من قضاة على نكاح الثغوي والثاني ان ذلك
 لا يجوز ويصح قبل من ذكروا وبطلان يكون فيه صدق لمثل الثالث في ذلك جائز ان الزوج هو
 صمد ولا يجوز ان يكون صمد غير زوج كانت زوجة أو غير زوجة قلنا ان نكاح جائز فان كان الزوج هو

لى الحجام اولى غير ذلك بحث أم لا (قال) لا بحث فى رأى لان الزوج لم يأذن لهما لى حيث خرجت الا ان يعلم بذلك فيتركها فان هو حين يعلم بذلك لم يتركها فانه لا بحث (قلت) وان لم يعلم حتى فرغت من ذلك ورجعت قال لا بحث عليه فى رأى (قال) سحون وقد ذكر عن ريمة شيئا مثل هذا انه حاث فى العيادة اذا اقرها لانه قد كان يقدر على ردّها فلما تركها كانه اذن لهما فى خروجها

§ الرجل يحلف ليقضين فلا ما حقه غدا اوليا كلن طعاما غدا §

(قلت) ارايت لو ان رجلا قال لرجل والله لا يقضينك حقا غدا فمجل له حقه اليوم أبحث أم لا فى قول مالك (قال) قال مالك لا بحث ان عمل له حقه قبل الاجل وانما بحث اذا أخرجه بعد الاجل (قلت) فان قال والله لا كلن هذا الطعام غدا فأكله اليوم أبحث أم لا قال نعم هو بحث (قلت) أمتخذه عن مالك قال لا (قلت) لم احثه فى هذا ولم تحثه فى الاول (قال) لان هذا حلف على الفعل فى ذلك اليوم والاول انما اراد القضاء ولم يرد ذلك اليوم بعينه انما اراد ان لا يتأخر ذلك اليوم وكذلك قال مالك فيه

§ لرجل يحلف ان لا يشتري ثوبا يشتري ثوبا §

(قلت) ارايت لو ان رجلا حلف ان لا يشتري ثوبا يشتري ثوبا وشى او غيره قال ان كانت له ثوبه فله ينه فيما بينه وبين الله وان كانت عليه وينه واشترى ثوبا بحث ان كان حلف بالطلاق او بالعناق او بشئ مما يقضى عليه لقاضيه (قال) ابن القاسم لو ان رجلا حلف ان لا يدخل دارا ساها فدخلها بعد ذلك وقال انما نويت زهرا قال ان كانت عليه ينه لم يقبل قوله وان كان فيما بينه وبين الله وجاءه مستغفيا فله ينه فسلئت مثل هذه

§ الرجل يحلف ان لا يلبس ثوبا §

(قلت) ارايت ان حلف ان لا يلبس هذا الثوب وهو لاه فتركه عليه هذا بين (قال) بلغنى عن مالك ولم اسمعه منه انه قال فى رجل حلف ان لا يركب هذه الدابة وهو عليها (قال) ارى ان كان نزل عنها مكانه ولا فهو حاث فمثل مثل هذا (قلت) ارايت لو ان رجلا حلف ان لا يلبس غزل فلانة فلبس ثوبا غزله فلانة واخرى معها ذل اراه حاثا فى رأى (قلت) ارايت ان حلف ان لا يلبس هذا الثوب فطه ثوبا وقصا او سراويل اوجبه (قال) هو حاث لان يكون انما حلف لضيق فيه كره ان يلبسه على ذلك الحال اولسوه عمله فمكره ليسه لذلك فله فله ذلة فان لم تكن له ذلة حث (قلت) ارايت لو ان رجلا حلف ان لا يلبس هذا الثوب وهو قيص او قباء او ملحة فارتز به او لبس برأسه او طرحه على منكبيه يكون حاثا فى قول مالك وهل يكون هذا ابسا عند مالك (قال) سأل رجل مالكا عن رجل حلف بطلاق امرأته البتة ان لا يلبس ثوبا باصا بته

الحكم فلا خلاف ان الحكم فى ذلك حكم نكاح التفويض ان فرض الزوج فيه لزوجته صدق المثل زمة النكاح وان أبان من ذلك فرق بينهما الا ان يدخل بها فيجب عليه المصداق المثل وأما ان كانت الزوجة هى المحكمة وحدها أو مع سواها أو الزوج مع غيره فاختلف فى ذلك على ثلاثة أقوال أحدها ان الحكم فى ذلك حكم نكاح التفويض ان فرض الزوج المصداق مثلها زمة النكاح ولم يكن له حكم من كان فى ذلك كلام وان رضى المحكمة المصداق المثل أو أقل لم يزم ذلك الزوج لان شاء هو ذلتا على ما حكى ابن حبيب فى توضحة عن ابن القاسم وابن عبد الحكم وأصبغ والثانى ان نكاح لا يزم لا يراضى الزوج والمحكم كانت زوجة أو غيرها على القرض ان فرض الزوج صدق المثل فكثرهم فرض بذلك زوجة كانت هى المحكمة أو الحكم من كان غيرها لم يزمها النكاح بذلك لان شاء وان فرضت هى ان كانت المحكمة أو الحكم من كان غيرها صدق المثل فأقل رضاه لم يزم ذلك الزوج لان شاء هو بذى على ما فى المدونة والثالث ان الحكم فى

هراقه الماء فقام من الليل فتناول ثوبا عند رأسه فاذا هو ثوب امرأته وهو لا يعلم فوضعه يديه على مقدم فرجه فقال مالك لا أرى هذا يا (فتيل) لما لك فلو أدركه عليه (فقال) مالك لو أدركه عليه لو أته لبسافاما سألتك فأراه لبسا وأراه حاتوا ومسمعت من مالك فيه شأ (قلت) أرايت أن حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا سزله فلانة وأخرى معه هال أراه حاتاني أبي

الرجل يخاف أن لا يركب دابة رجل فركب دابة عبده

(علب) أريد أن أرى لو أن رجلا حلف أن لا يركب دابة أو رجل فركب دابة لعبد أو يبحث أم لا (قال) سمعت مالكاً يقول في العبد يشتري أرقاه أو اشتراه مبيد لعقوب أخيه قال مالك يعقون على سيدهم فإن كان العبد هو الذي اشتراه نفسه فاهم أحرار على السيد إذا كانوا ممن يعقون على السيد لأن مثل هذا عندى أنه حاش أن يكون للعالم نية أن مافى يدى العبد ليس له الأثرى أن مافى يده ممن الأرقاء الذين يعقون على السيد أنهم أحرار قبل أن يأخذهم منه السيد وقال أنهب لاخت عليه في دابة عبده الأثرى أنه لو ركب دابة لانه كان يجوز له اعتصامها بالبحث فكذلك هذا

﴿الرَّحُلُ يَحْتَفِ مَالَهُ مَالٌ وَلَهُ دِينَ وَهُوَ رُضٌ﴾

(قلت) أ رأيت رجلا حلق ماله مل وله دين على الناس وعروض وشي ذلك ولا شيء له غير ذلك الدين أبحت أم لا في قول مالك (قال) بحث عندما ملك لا في سمعت مالكا وسئل عن رجل أعاد رجل ثوبا غلظ بطلان امرأته أنه لا يملك الاوبه وله ثوبان مرهونان أرى عليه حشا (قال) ان كان في ثوبه المرهونين كفافا فإنه فلا أرى عليه حشا وكانت تلك نيته مثل أن يقول ما أملك ما أقرر عليه يريد بقوله ما أملك ما أقرر الا على ثوبي هذين فان لم تكن له فيه مكدة أركان في الثوبين فضل رأيت أن يبحث فماثلك مثل هذا (قال) ابن القاسم وان لم تكن له فيه وليس في الثوبين وفاء فأرى أنه يبحث (قلت) أ رأيت ان حلق بالله ماله ماله ما لو است له ما دابر ولاداره ولا شيء من الاموال التي تجب فيها الصدقة وله شواربته وخادم وفرس أبحت أم لا في قول مالك (قال) سمعت من مالك في هذا شيئا وما أخذ أنه حاش لا في لأحصى ما سمعت من مالك يقول من قال مالي مال وله عروض ولا قرض له أبحت فقد يدك على أنه قد جعل العروض كلها أموالا الا أن يكون للعالم فيه فحكونه نيته لأرى في حديث نذري ذكره عن النبي عليه السلام يوم خير أن فيه لم غنم ذهبوا ولا ورقا لا الاموال لمعروا نرفق

الحكم عكس حكم في نفوس من نزل حكم في الحكم منزلة الزوج في النفوس ان فرضت الزوجه
صدق مثل ذلك ان كنت هي غايمة أو فرض ذلك الحكم برضاها لم ذلك الزوج ولم يكن له في ذلك
كلام وان فرض الزوج صدق مثل ذلك كونه زوجا لان رضى به كنت هي المحكمة أو غيرها
وهذا ثم ذهب به أبو الحسن بن تميم وهو لا يعلى في المدونة وهو تأويل بعيد عما ظهر
المدونة ذكره وذهب قوم من قريده من جهة أخرى وكذلك لا شاهد يجب عند الدخول ليس
من شروط عقد الفروج وذهب فكله صحيح ويشهدان فيها مستبطلان الآن يكرهان صدق
لا تسرد به عقد الزوجان في رضى رضى عن نفسه وسه عن كراه السرور وامن طلقها
عقده بمقتضى العقد في نفسين أو خواتم جميعا ففرق بينهما من حال الزمان طلاقا لا قرارهما
نكاحا وحده في قوله - لا يكون من دخل فشا أو يكون في العقد شاهد واحد فذرا لحديث الشهادة
في خلع في قوله - لا يكون من دخل فشا أو يكون في العقد شاهد واحد فذرا لحديث الشهادة
عده لا يكون من دخل فشا أو يكون في العقد شاهد واحد فذرا لحديث الشهادة

المشتري إنما اشترى لنفسه فباعه على ذلك فلما وجب البيع قال المشتري ادفع السلعة الى فلان المحلوف عليه
فاني إنما اشتريتها له (قال) قال مالك لزمه البيع (قلت) فان الحالف يقول فاني قد تقدمت اليه في ذلك
قال لا ينفعه ذلك (قال) قيل لمالك أترى عليه الحنث (قال) قال مالك ان كان المشتري من سبب
المحلوف عليه أو من ناحيته قد سدت ولم يما يقدم اليه بنفعه (قال) قلت لا ينال التمام مامعني قوله من
سبب المحلوف عليه أو من ناحيته (قال) الصديق الملائف أو من هو في عياله أو هو من ناحيته ولم يضره
لنا هكذا ولكننا علمنا أنه هو كذا

في الرجل يحلف لغيره ليقضيه حقه فيقضيه قصاصا

(قلت) أرايت الرجل يحلف ليدفن الى فلان حقه وهو ذراهم قضاء قصاصا (قال) قال مالك لو كان فيها
درهم واحد ناقص لكان حاتا (قال) وان كان فيها شيء يار لا يجز فانه حاث (قلت) أرايت ان حلف
رجل لغيره أن لا يماره حتى يستوفي منه حقه فأخذ منه حقه فلما اقترقا أصاب بعضهما نحاسا أو رصاصا أو
نقصا بين قصصهما أبحث في قول مالك أم لا (قال) هو حاث لا شيء سألت ما كان من الرجل يحلف بطلاق امرأته
ليقضيه حقه الى أجل فيقضيه حقه ثم يذهب صاحب الحق بالذهب فيجوز فيها زنا أو نقصا بين قصصهما في شيء
به بعد ذلك وقد ذهب الاجل (قال) مالك أراه حاتا لانه لم يقضه حقه حين وجد فيها قضى قصصا أو زنا
(قلت) وكذلك ان استحقها مستحق قل نعم يبحث في رأيي (قلت) أرايت ان أخذ بنصفه عرضا من
المرءوس (قال) مالك اذا كان عرضه ذلك يداوى ما داه به وهو قيمته لو أراد ان يبعه بابعه لم أراعه شيء
ثم استقله وقوله الاول أعجب الي ذاك يساوي

و لا أول أصح وأما لان النكاح يقع دون صدق فان فعل لم يفسخ نكاحه ووجب عليه ان يستعصر
الله تعالى ويشتغل صاحبه فيما فعل فان لم يحله فليخل سبيلها ان كان أمه لها عليه بعد ان كانت ربيته به فان
تزوجها الاول والا رجعا هو ان شاء وبذلك نكاح جديد وليس شيء بذلك عليه ونحوه على وجه التزويج
والبر والحلف لله تعالى وقيل ان النكاح يفسخ قبل الدخول وبعده اذا علم ذلك وثبت وهو قول نافع وروايته
عن مالك وما قبل ان يرضوا يتقارب الامر بينهما فلا بأس بالخطبة ولا بأس ان يجتمع لثان والثالثة وأكثر
على خطبة المرأة وقد روى ان جرير بن عبد الله البجلي سأله عن رجل خطب امرأة رضى الله عنه ان يخطب عليه
امرأة من دوس ثم سأل مروان بن الحكم بعد ذلك ان يخطبها عليه ثم سألته بعد ذلك ان يخطبها عليه
فدخل على أهلها والمرأة في قبتها عليها سترها فلم يعرفوا السلام وهشرا له وأجلوه فحمد الله تعالى وأثنى
عليه وصلى على نبيه عليه الصلاة والسلام ثم قال ان جرير بن عبد الله البجلي يحض بطلاة وهو سيد المشرق
ومروان بن عبد الحكم يخطبها وهو سيد شباب ويسر وعبد الله بن عمر يخطبها وهو من قديمهم وعمر بن
الخطاب يخطبها فكشفت المرأة عن سترها وقالت آجاء أمير المؤمنين قال نعم قالت قد زوجت بأمر المؤمنين
زوجوه فزوجوه اباهما فولدت له ولدين ومما يستحب في نكاح التسمية في الصداق ولا يكون فيه أجل
وروى عن النبي عليه الصلاة والسلام انه كان يستحب النكاح في رمضان وجاءه امر بركته وفيه تزوج رسول
الله صلى الله عليه وسلم عائشة وكان جماعة من أهل العلم يحبون نكاح في يوم الجمعة

في حكم الشرع في نكاح

وتكره الشرع في النكاح وقد قول ما ذكره الله تعالى أنكرت في من جهر أن يسيئ نسوان
بزوجوا في الشرع وان لا تزوجوا على دين الرجل ومنه وقد كنت تبذل كتابا صريح في لاسوق
وعاها عيا شديدا وهي تقسم على قسمين من شرع نفسه النكاح ولا حد في شرع ولا تقسده وهي تقسم

وجه الصدقة (قلت) أرايت ان خلقت أن لا أهب لرجل هبة فأعز مدابة أأخنت في قول مالك أم لا (قال) نعم في رأيي لأن تكون تلك نيتا لأن أصل عينك ههنا على المنفعة

الرجل يحلف أن لا يكسو امرأته

(قلت) أرايت لو أن رجلا - فأن لا يكسو امرأته فأعطاها دراهم اشترت بها ثوبا أباحت أم لا (قال) نعم بحث عند مالك وقد بلغني عن مالك أنه سئل عن رجل حلف أن لا يكسو امرأته فأخذ ثوبا بايا كانت وهما (قال) مالك أراه حاشا (قال) ابن القاسم وقد عرست هذه المسألة على مالك فأنكرها وقال امحها وأبى أن يجيب فيها شيء (قال) ابن القاسم ورأى فيها أنه بنوى فإن كانت له نية أن لا يلبس لها ثوبا ولا يتناعه لها فلا أرى عليه شيئا وإن لم يكن له نية رأيت حاشا وأصل هذا عند مالك إنما هو على وجه المنافع والمق (ولقد) قال مالك في الرجل يحلف أن لا يلبس لفلان دينارا أو لرجل أجني فكذلك أرى هذا حاشا لا نعين كساه فقد ذهب له الدينار (فتقبل) لمالك أفرأيت أن كانت له نية قال لا أنويه في هذا ولا أقبل له نيته (فتقبل) لمالك فلو حلف أن لا يلبس لامرأة دينارا فكساها (قال) قال مالك كنت أنويه فإن قال إنما أردت الدنانير بأعيانها رأيت ذلك له وإن لم تكن له نية خنت ورأيت محمل ذلك عندهم في كلف في ذلك لأن الرجل قد يكره أن يلبس لامرأة الدينار وهو يكسوها ولعله إنما يكره أن يطيها إياها من أجل الفساد ويخضع فيه فهذا يدل على محمل هذه الأشياء عند مالك على وجه النفع والمق (قلت) وهل لذي حلف أن لا يطي فلانا دنانير أن أعطاها فرسا أو عرضا من العروض أو بمقتلة الكسوة عند مالك يحسنه في ذلك قال نعم (قلت) أرايت محمل هذه الأعيان عند مالك على المق والنفع كيف تأويل المق (قال) لو أن رجلا وهب لرجل شاة وقال له لو هب ألم أفعل بك كذا وكذا فقال يأي زيدا امرأته طالق البتة أن شرت من لبنها أو أكلت من لحما (قال) قال مالك إن باعها فاشترى من غيرها أخرى أو طعما ما كثرنا ما كان ما كثره خنت (قلت) فإن اشترى بشين تلك الشاة كسوة أباحت أيضا في قول مالك (قال) نعم بحث لأن هذا على وجه المق فلا ينبغي له أن يتنفع من ثمن

وأما ما فسد بشرط الفاسدة المستتر به وهي كثيرة لا تحصر بعد دفعها ما يفسخ النكاح به قبل الدخول وبعده ومنها ما يفسخ به النكاح قبل الدخول ويثبت بعده ومن ذلك ما يفسخ بالصداق المسمى ومنها ما يرد إلى صديق المثل ومنها ما ينفق على وجه الحكم فيه ومنها ما يختلف فيه على ما أتى كل في موضعه إن شاء الله واختلف في لزوم الطلاق وكون الميراث في لا مكعة الفاسدة على ثلاثة أقوال في المذهب وهي ثابتة في المدونة أحدها أن كل نكاح كونه ملوثا على فسخه فالطلاق فيه ولا ميراث مثل نكاح الشعار ونكاح المحرم وما كان صدقه فاسدا فدرل قبل الدخول والثاني أن كل نكاح يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده ففيه الطلاق والميراث قبل الدخول وبعده وإن كان محتمة فيه فلا حلاق ولا ميراث وكل نكاح اختلف في تحريمه وإن ظهرا على فسخ فيه قبل الدخول وبعده ففيه الميراث قبل الدخول وبعده وهو الذي قاله ابن القاسم زوية بعته وأما منع فأنه في مذهب بن قيس تابع لطلاق وجار على الاختلاف فيه حيثما لم يزوج بغيره حيث لم يزوج بغيره فطلاقه طلع ووجب على المرأة الرجوع على الزوج بما دفع إليه فيه ومذهب بن حبان في أنه يثبت في كل نكاح صحيح لا خيار للمرأة فيه وإن كان الخيار فيه أزوج أو غيرها وإن كان نكاحا لم لا يقر على حل أو غيرة خيار فيه سقط طلع ووجب للمرأة الرجوع على الزوج بما دفع إليه فيه ومذهب بن مويس حلت في كل نكاح يكون لاحد الزوجين فيه الخيار يريه غيرها في نسخته والمشهور في مذهبنا أن المرأة تنقض كل نكاح لم ينفق على تحريمه وقد أجرى بن حبان طهر في طلاق والميراث وروى مثل ذلك عن ابن القاسم

الشاة قبليل ولا كثير لأن عينه انما وقعت جوا بالمال صاحبه فصارت على جميع الشاة ولم يرد اللبن وحده لأن عينه على أن لا يتفجع منها بشئ لأن عينه انما سمها من صاحبه عليه (قلت) فان أعطاه شاة أخرى أو عرضا من العروض من غير ثمن تلك الشاة (قال) لا بأس به اذا لم يكن ثمنها يبدلها به فلا بأس بذلك الا أن يكون نوى أن لا يتفجع منه بشئ أبدا (قلت) فان حلف أن لا يكسر فلا تاتوا بافعاطه دينارا أمحت أم لا (قال) قد أخبرتك عن مالك أنه اذا حلف أن لا يبطي فلا تدينارا فكساه أنه حانت فالذي سلف أن لا يكسر فلا تاتوا فأعطاه دينارا أبين أنه حانت وأقرب في الحنث وقوله بلغني ذلك عن مالك

﴿الرجل يحلف أن لا يفعل أمرا حتى يأذن له فلان﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلا حلف بأنه لا يدخل دار فلان رجل سماه الا أن يأذن له فلان لرجل سماه آخر أو حلف بالعتق أو بالطلاق فيموت فلان المحلوف عليه فيدخل الحالف دار فلان المحلوف عليه بأذن أبيحت أم لا قال يبحث (قلت) أينفع بأذن الورثة اذا أذنوا له (قال) لا لأن هذا ليس بحق بورث (قلت) أرايت لو أن رجلا حلف أن لا يبطي فلا يسمه الا أن يأذن له فلان فأت الذي اشتراط اذنه المحلوف عليه أبو رث هذا الاذن أم لا قال لا يورث (قلت) أقرام حاشا (قال) ان قضاء فهو حاشا (قلت) أتخفظه عن مالك (قال) لا انما الذي سمعت من مالك أنه يورث ما كان حقا للميت وحقا للماله فهذا يورث لأنه كان حقا للميت

﴿الرجل يحلف للسلطان أن لا يرى أمرا الارضه اليه فيعزل السلطان أو يموت﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلا حلف لا يرى من الامراء ما لا يرى كذا وكذا الارضه اليه تطوع باليمين فعزل ذلك الأمير أم مات كيف يصنع في عينه (قال) سئل مالك عن الوالي يأخذ على القوم الاجمان أن لا يجرجوا الا بأذنه فيعزل (قال) أرى لهم أن لا يجرجوا حتى يستأذنوا هذا الذي هذه فما كان من هذه الوحوه من الوالي على وجه النظر ولم يكن من الوالي على وجه الظلم فذلك عليهم أن يرفقوه الى من بعده اذا عزل

﴿فصل في شقاق لفظ الشمار﴾

والشمار مأخوذه من شفر الكلب اذا رفع إحدى رجليه ليبول لأن ذلك لا يكون كبار هو الا عند مفارقة حال الصغر الى حال بكمه فيها طلب الثوب على الاثني للثقل وهو عندهم علامة على ارادة تلذذ قبل منه للمرأة شفر المرأة تشفر شفر اذا رفعت رجليها للتكاح فلذلك قيل تكاح الشغار لأن كل واحد من المتكاحين يشفر اذا تكح وكان الرجل في الجاهلية يقول للرجل شاعرني أي زوجني ابنتك على أن أزوجك ابنتي بلا مهر لهذا المعنى وقيل انما قيل له شغار لأن كل واحد منهما رفع الصداق عن صاحبه وأصل الشفر للكلب وهو ان يرفع إحدى رجليه ليبول فكسب بهذا عن التكاح اذا كان على هذا الوجه وجعل له علما كما قيل للزنا سفاح لأن الزنا بين يتساخن بسفح هذا الماء أي بصبه وسفح هي النطفة والماء الذي يتسلل به فكسب بذلك عن الزنا وجعل له علما وكان الرجل يلقى المرأة في الجاهلية فيقول لها ساخني ويرى ذلك أحسن من أن يقول زائني وقيل الشغار اخلاء التكاح من الطلاق أخذ ذلك من قولهم بلدسا عرا أي خال من الناس وبالله التوفيق

﴿كتاب الرضاع﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

قال الله عز وجل حرمت عليكم أمهاتكم الآية في قوله تعالى وأمهاتكم يلاقى أرضنكم ونحوكم من الرضاغة وقال النبي عليه السلام يحرم من الرضاغة ما يحرم من الولادة فكان ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم يا مالم في كتاب الله عز وجل وريادة في معناه رد ليلاعلى ان جميع اقرباء لمحرمت بالنسب محرمات

ليوفين فلاناخه فيموت أنه يعطى ذلك ثورته (قلت) ولم لا يكون هذا على ريان، فضى الاجل ولم عرف الورثة
فلم لا يكون على تركته من ماله في الذي يحلف بالطلاق ليضر من عبده الى اجل يسبه فيموت العبد قبل
الاجل (قلت) هو على رولائي عليه من عبته فلم لا يكون هذا الذي حلف ليوفين فلاناخه هذه المنزلة (قل)
لان هذا أصل عبته على لوفاهو الورثة هم في الوفاة ام الميت الا ترى أنه اذا وكلوكيلا بقبض المال أو
غاب عنه الذي له الحق فدفع ذلك الى السلطان أن ذلك يخرج له والذي حلف ليضر من غلامه لا يخرج له أن
يصرب غيره عبده (قال) ابن القاسم واخرى بن ديار أن رجلا كان له يقيم وكان يلعن الجاهل وأن وليه
حلف بالطلاق ليذبحن حمامته وهو في المسجد أو في موضع من المواضع قام مكانه حين حلف ومعه جماعة
الى موضع الحمامات ليذبحها فوجد حمامته كلها كان العلاء قد سجنها فأتى وظن وليه حين حلف أنها حية
فأخبرني أنه لم يبق عالم بالمدينة الا رأى أنه لا حث عليه لانه لم يفرط وانما حلف على وجه ان ادر كها حية
ورأى أهل المدينة أن ذلك هو ما حلف عليه (قال) ابن القاسم وهو رأي (قلت) أرايت ان حلف ليضر من
فلانا حث رقبته فحسب عليه الرقيق ومنعه من البيع لير او بحث فأتى المحلوف عليه والخالف صحيح دل
ان ليضرب لذلك أجلا فالرقيق احرار في قول مالك حين مات المحلوف عليه من رأس المال ان كان المحلوف عليه
قد جسي قد رموا أو أراد أن يضرب بضر به (قلت) فان مات المحلوف عليه وقد كان حيا قد رموا أو أراد أن يضرب به
ضرب به فأتى المحلوف عليه والخالف مريض فأتى الخائف من مرضه ذلك (قال) أرى أنهم يستقون من ثلث
لان الحنث وقع والخائف مريض وكل حنث وقع في مرض ففه من الثلث من مات الخائف من ذلك المرض وكل
حنث وقع في الصحة عند مالك فهو من رأس المال (وقال مالك اذا مات الخائف قبل لاجل فلا حث عليه
لا يمكن على ر (قال) لي مالك وان حلف رجل بعتق رقيقه أو طلاق امرأته ليعتقن فذاع عنه في يوم رمضان
فأتى في ربح أو في شئ من الخائف (قال) مالك فلا حث عليه في رقيقه ولا في امرأته لا نعمت على ر (قل)

كان مالك يكره أن يطلق الرجل امرأته في طهر قديما معها فيه أم لا (قال) نعم كان يكرهه ويقول ان طلقها فيه
 فقد لزمه (قلت) وتعد بذلك الطهر الذي طلقها فيه قال نعم (قلت) وان لم يبق منه الا يوم واحد (قال) نعم اذا بقي
 من ذلك الطهر شيء ثم طلقها فيه وقد جامعها فيه اعتدت به في اقراها في العدة كذلك قال مالك يتا به ولا يؤمر
 برجعتها كما يؤمر الذي يطلق امرأته وهي حائض (قال) ربيعة ويحيى بن سعيد في امرأته طلقت ثم حاضت قال
 تعد بذلك الطهر وان لم تمكث الا ساعة او يوم حتى تحيض (قال) بونس وقال ابن شهاب نحوه (أشهب) عن بعض
 أهل العلم عن الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن أبي الاحرص عن عبد الله بن مسعود انه قال من أراد
 ان يطلق للسنة فليطلق امرأته طاهر في غير جاع فليطهقه ثم يدعها فان أراد أن يرتجعها فذلك له فان حاضت
 ثلاث حيض كانت بائنا وكان خاطبا من الخاطبات فان الله تبارك وتعالى يقول لا تدري هل الله يحدث بعد ذلك
 أمرا وقال ابن مسعود وان أراد أن يطلقها ثلاثا فليطلقها طاهر اطلاقه في غير جاع ثم يسد عيا حتى اذا
 حاضت وطهرت طلقها طليقة أخرى ثم يدعها حتى اذا حاضت وطهرت طلقها أخرى فهد ثلاث طليقات
 ويضتان وتحيض أخرى فتقضي عدتها (أشهب) عن القاسم بن عبد الله أن يحيى بن سعيد حدثه
 عن ابن شهاب انه قال اذا أراد الرجل أن يطلق امرأته لعدة كما أمر الله تعالى فليطلقها اذا طهرت
 من حيضها طليقة واحدة قبل ان يجامعها ثم تعد حتى تقضي عدتها تحيض ثلاث حيض فاذا هو فذلك
 فقد طلقها كما أمر الله فانه لا يدري هل الله يحدث بعد ذلك أمرا وهو يملك الرجعة ما لم تحض ثلاث حيض
 (أشهب) عن مالك بن أنس أن عبد الله بن دينار حدثه أنه سمع بن عمر قرأ بها النبي اذا طلقتم النساء
 فطلقوهن قبل عدتهن

﴿ طلاق الحامل ﴾

(قلت) أ رأيت الحامل اذا أراد زوجها أن يطلقها ثلاثا كيف يطلقها (قال) قال مالك لا يطلقها الا ثلاثا
 ولكن يطلقها واحدة متى شاء ويعملها حتى تضع جميع ما في بطنها (قال) مالك وان وضعت واحدا

﴿ فصل في تحريم ابن لفعل ﴾

وقد اختلف العلماء في ابن لفعل فطائفة أزلته منزل الآء أو جنت به التحريم وهو قول مالك وأصحابه
 والشافعي وأبي حنيفة وصحابهما والثروري وأحمد بن حنبل وأثر أهل العلم وصانعه كرهه هذه هي أقوالهم
 ابن محمود وعروة بن الزبير ومجاهد والنسعي وطائفة رخصت فيه وهو سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار
 وعطاء بن يسار والنخعي ودلي تحريمه العمل وأما اختلفوا فيه والله أعلم لا هم جملوا مختلفا في هذه
 الحديث الذي روي في ذلك فله فيه روي عنها رضى الله عنها أنها كانت لا ترى تحريم من قبل الفعل
 فكان يدخل عليها من أرضه بنت أخيها و بنت أخيها ولا يدخل عليها من أرضه ساء أخواتها وهي التي
 روت عن النبي عليه السلام التحريم بان لفعل وقالت به بعد ان وقعت على ذنبي عليه السلام فقلت
 يا رسول الله اعلم أرضعتي المرأة ولم يرضني الرجل وبلغني في السنة لا في خفتها ونخافتها روي لا
 قبل من خافتها لم يطل على الحمل بها ولا يمكن أن يروي روي الحديث ثم تركه لم يعمل لا والله لا يرويه
 فلو تركه وهو لا يعلم به موش كان ذلك حراما فيه وليس به ما عندنا صحيح لا حديث لا حديث لا حديث
 انما يرويه وله فيه فلا يرم غيره من العلماء تبعه على ما وجدنا من حديثه فثبت ان ذلك حرام في حديث
 شأن أبي حنيفة كما تأول بذلك أرواح النبي عليه السلام في رصاعه منهم فرجع لي خذروا قرآن فيه تحريم
 وأما الحكم الذي أرى منكم وخوكم من رخصته فلهذا اختلف العلماء في تحريمه من حديثي على ما
 ما ذكرناه والله أعلم وأحكم

طلاق النكاح والحائض ورجعتها

(قلت) أرايت الرجل يطلق امرأته وهي حائض أو قسا أو يحبيرة مالك قبل أن يراجعها (قال) فالحائض من طلق امرأته وهي قسا أو حائض أجبر على رجعتها إلا أن تكون غيره مدخول بها فلا بأس بطلاقها وإن كانت حائضا أو قسا (ابن وهب) وأشهب عن ابن طهية عن بكير عن سليمان بن يسار أنه قال إذا طلقت المرأة وهي قسا لم يعتد بدم نفاسها واستقبلت ثلاثة قروم وقاله ابن شهاب وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد وابن قسيط وأبو بكر بن حزم ومافع مولى ابن عمر (قلت) متى يطلقها إن أراد أن يطلقها بعدما أجبرته على رجعتها (قال) يملكها حتى تغضي حيضتها التي طلقها فيها ثم تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم يطلقها إن أراد كذلك قال النبي عليه الصلاة والسلام (قلت) والنفساء (قال) يجبر على رجعتها إن أراد أن يطلقها فإذا ظهرت من دم نفاسها أمهلها حتى تحيض أيضا ثم تطهر ثم يطلقها إن أراد ويجب عليها ما طلقها في دم النفاس أو في دم الحيض (قلت) وهذا قول مثل قولهم (قلت) فإن طلقها في دم النفاس أو في دم الحيض فلم يراجعها حتى انقضت العدة (قال) لا دليل له عليها وقد حدثت لأدروج (قلت) أرايت أن يطلقها في طهر قد جامعها فيه هل يأمره مالك براجعها كما يأمره براجعته في الحيض (قال) لا يؤمر براجعها وهو قروم واحد وإنما كان الصواب أن يطلق في طهر ليجمع فيه (قال) ولو أن رجلا طلق امرأته في دم حيضتها فاجبر على رجعتها فارتجعت فلما ظهرت جهل فطلقها الثانية في طهرها من بعد ما ظهرت قبل أن تحيض الثانية لم يجبر على رجعتها ولو طلقها وهي حائض فلم يعلمها حتى حاضت حيضتين وطهرت أجبر على رجعتها على ما أحب وأكره كما كان يجبران لو كنت في دم حيضتها يجبر على ذلك ما لم تنقض عدتها وهذا قول مالك (قلت) أرايت المرأة إذا هي طهرت من حيضتها ولم تغسل بعد الزوبها أن يطلقها قبل أن تغسل أم حتى تغسل في قول مالك (قال) لا يطلقها حتى تغسل وإن رأت القصة البيضاء (قال) وسألته عن تفسير قول ابن عمر فطلقوهن قبل عدتهن قال يطلقها في طهر لم عساه فيه (قال) ابن القاسم ولا ينبغي أن يطلقها إلا وهو يقدر على جماعها فهي وإن رأت القصة البيضاء قبل أن تغسل فهو لا يقدر على جماعها بعد ولو طلقها بعد ما رأت القصة قبل أن تغسل لم يجبر على رجعتها (قلت) أرايت أن كانت سافرة ورأت القصة البيضاء لم يحد الماء فتمت الزوبها أن يطلقها إلا أن في قول مالك قال نعم (قلت) ولم وهو لا يقدر على جماعها (قال) لأن الصلاة قد حدثت لها وهي قبل أن تغسل بعد ما رأت القصة البيضاء لم تحمل لها الصلاة فهي إذا حملت لها الصلاة جاز زوجه أن يطلقها أيضا

نسخن بحمس رضعات معلومت فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بما يقرأ في القرآن لا تصح به حجة لأهلها أحوال على القرآن في خمس رضعات فلم يوجد فيه ولذلك قال مالك رحمه الله تعالى وليس العمل على هذا وقال من ذهب إلى أن الاخذ بالخمس رضعات من هذا ما نسخ خطه وفي حكمه كآية لرجم وهذا لا يصح لأن نسخ القرآن لا يكون إلا بأمر الله تعالى ولا يصح إلا في حياة النبي عليه السلام وأما بعد موته فلا يجوز أن يذهب من صدور الناس حاطين من القرآن لأن الله تعالى قد أخبر أنه فقط كتابه العزيز فقال انسخن زنا المذكر وإن الله لما قتلون وقد أخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي والخمس رضعات تقرأ في القرآن ولو كان ذلك لما سقط من القرآن فنعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي وهو بما يقرأ في القرآن المنسوخ أي يعلم أن ذلك قرآن نسخ خطه وفي حكمه كآية لرجم وكما سائر ما نسخ خطه وحكمه وذهب من الصدور حفظه وهذا محتمل أذ لم يقل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي وهو قرآن وإنما قالت أنه توفي وهي بما يقرأ في القرآن فاحتمل أن يكون أرادت أنه كان يذكر في القرآن المنسوخ خطه والله أعلم. لرضاع يحرم بن المسلمات والمسنن الحرث والاماء الأحياء والاموات من قبل الأم ومن قبل الأب

في المطلقة واحدة هل تزين له وتشوف له

(قلت) أ رأيت أن يطلق امرأته تمليقه بمالك الرجعة هل تزين له وتشوف له (قال) كان قوله الأول لا بأس أن يدخل عليها أو يأكل معها إذا كان معها من يحفظ بها ثم يرجع عن ذلك فقال لا يدخل عليها ولا يرى شعرها ولا يأكل معها حتى راجعها (قلت) هل يسعه أن ينظر إليها أو ألى شيء من محاسنها تلذذ أو هو يرى درجتها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وليس له أن يلمذ بشئ منها وإن كان يرى درجتها حتى راجعها وهذا على الذي أخبرتنا أنه كره له أن يجامعها أو يرى شعرها أو يدخل عليها حتى راجعها (ابن وهب) عن عبد الله بن عمرو ومالك بن أنس عن نافع أن ابن عمر يطلق امرأته في مسكن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وكان طريقه في حجرتها فكان يسلك الطريق الأخرى من أدبار البيوت إلى المسجد كراهية أن يستأذن عليها حتى راجعها قال مالك وإن كان معها فليقتل عنها قال مالك قد اتفق عبد الله بن عمرو وعروة بن الزبير وقال عبد العزيز أن الرجل إذا طلق امرأته واحدة فقد حرم عليه فرجها وأرأسها أن يراها حاسرة أو يتلذذ بشئ منها حتى راجعها

عدة النصرانية والامة والحرة التي قد بلغت المحيض ولم تحض

(قلت) أ رأيت المرأة من أهل الكتاب إذا كانت تحت رجل مسلم فطلقها بعد ما بيها كم عدتها عند مالك وكيف يطلقها (قال) عدتها عند مالك مثل عدة الحرة المسلمة وطلاقها عند مالك كطلاق الحرة المسلمة وتجبر على العدة عند مالك (قلت) أ رأيت لو أن نصرانية تحت نصراني أسلمت المرأة ثم مات الزوج قبل أن يسلم وهي في عدتها أتنتقل إلى عدة الوفاة في قول مالك (قال) لا تنتقل إلى عدة الوفاة وهي على عدتها التي كانت عليها ثلاث حيض (قلت) كم عدة الامة المطلقة إذا كانت ممن لا حيض من صغرا وكبروا مثلها يوطأ وقد دخل بها في قول مالك قال ثلاثة أشهر (ابن وهب) وأشهب عن سفيان ابن عيينة أن صدقة بن أن كان لوطاء حلالاً أو يوجه شبهة يلحق به الولد واختلف إن كان الوطء مراماً لا شبهة فيه كوطء الزنا ومن تزوج من لا تحل له وهو عالم هل تقع الحرمة به من قبل الفعل أم لا على قولين فكان مالك رحمه الله يرى أن كل ووطء لا يلحق به الولد فلا يحرم بلبنه بريد من قبل غلظه ثم رجع إلى أنه يحرم وإلى هذا ذهب سحنون وقال ما علمت من قال من أصحابه أنه لا يحرم إلا عبد الملك وهو خطأ صراح وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بسودة أن تحجب من ولد الحقة بأبي المارأي من شبهة بعتة قال ابن المواز إذا أرضعت لبن الزنا صبياً فهو لها ابن ولا يكون ابناً للذي زناها ولو كانت صبية فترزقها الذي كان زناها لم أقض فسيخ نكاحه وأحب إلى أن يتجنبه من غير تحريم وأما بنته من الزنا فلا تزوجها وإن كان ابن المايحشون قد أجازوه وكرهه يثقه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لسودة في الولد الذي الحقة بأبي المارأي من شبهة بعتة فكيف يترزقها عتبه لو كانت جارية وقع الحرمة بابن البكر والعجو زالت لا تلد وإن كان من ذير ووطء إذا كان لبناً ولم يكن ماء أصفر لا يشبه اللبن وأما الرجل فلا تقع الحرمة برضاعه وإن كان له لبن وما أظنه يكون وقد ذكر ذلك مالك وقال إنما يحدث بهذا قوم فاق ويستحب للام أن ترضع ولدها فانه يرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس ابن رضع به الصبي أعظم ركة عليه من لبن أمه ولذلك كانت المطلقة أحق برضاع ولدها مما رضعه غيره واثكره ظاهرة مثل اليهوديات والنصرانيات لما ينشئ من أن تطعمهم الحرام وتسقيهم الخمر وقال ابن حبيب عن مالك فإذا من ذلك فلا بأس به يتي رضاع الحنقي وذوات الطباع المكرهه لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرضاع غير الطباع قال عبد الملك ولذلك كانت العرب تسترضع أولادها في أهل بيت السخاء أو بيت الوفاء أو بيت الشجاعة أو ما أشبه ذلك من الاخلاق الكريمة وبالله التوفيق

سارحدثه ان عمر بن عبد العزيز سأل في امرته على المدينة في كمينين الولد في البطن فاجتمع له على انه لا يقين حتى يأتي عليه ثلاثة أشهر فقال عمر لا يرى لامة اذ لم تحض ان كانت قد يست من الحيض لا لامة أشهر (البيت) بن سعد أن أيوب بن موسى حدثه عن ربيعة أنه قال تستبرأ الامة اذا طافت وقد تمت عن الحيض بثلاثة أشهر والتي تطلق ولم تحض تستبرأ بثلاثة أشهر والامة التي تباع ولم تحض تستبرأ منه بثلاثة أشهر اذا خشى منه الحمل أو كان مثله يحمل (ابن وهب) قال البيت حدثني يحيى بن سعيد ان التي لم تحض من الامة اذا طافت تعتد بثلاثة أشهر الا ان تعزل عن كمين يعلم الناس ان قد استبرأت زوجها قبل ذلك فان اعتدت بثلاثة أشهر الا سيرا ثم حاضت حيضة اعتدت بحيضة أخرى والتي تباع منهن تعتد بثلاثة أشهر الا ان تحيض حيضة قبل ذلك والمتوفى عنها زوجها من الامة الا التي لم تحض تعتد بعه أشهر وعشرا الا ان تحيض حيضة قبل شهرين وخمسة أيام فذلك يكفيها (قال) أشهر عن رشدين الا وزحى حدثه عن ابن شهاب انه قال عدة الامة البكر التي لم تحض ثلاثة أشهر وقال سليمان بن بلال سمعت ربيعة ويحيى بن سعيد يقولان عدة الحرة والامة اللتين لم يلبغا الحيض والتي قد يست من الحيض ثلاثة أشهر اذا طلقها زوجها أو باعها رجل كان صبيها (ول) ابن وهب وقال عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وبكر بن الأشج في عدة لامة التي يست من الحيض والتي لم تبلغ الحيض ثلاثة أشهر وقال مالك مثله (قلت) أرايت المرأة اذا بلغت ثلاثين سنة ولم تحض قط أو عشرين سنة ولم تحض قط فطلقها زوجها اعتد بالشهور أم لا وكم عتدي في قول مالك (قال) سألت مالكا عنها فقال تعتد بالشهور وهي ممن دخل في كتاب الله في هذه الآية والذي لم يحض فعدنهن لامة أم هو وان بلغت ثلاثين سنة اذا كانت لم تحض قط (قلت) أرايت ان بلغت عشرين سنة ولم تحض اعتد بالشهور قال نعم (قال) وكل من لم تحض قط فطلقها زوجها وهي بنت عشرين سنة أو أقل من ذلك أو أكثر فاعتد بالشهور وهي ممن دخل في كتاب الله في هذه الآية لم يخرج منها بعد قول الله تبارك وتعالى والتي لم يحضن فهي اذا كانت لم تحض قط فهي في هذه الآية حتى اذا حاضت خرجت من هذه الآية فان ارتفع عنها الدم وقد حاضت مرة أو أكثر من ذلك وهي في سن من تحيض فعملها ان تعتد سنه كما ذكرت لك وهذا قول مالك (قلت) أرايت لو كانت صغيرة لا تحيض فطلقها زوجها اعتدت شهرين ثم حاضت كيف تصنع في قول

كتاب طلاق السنة

بسم الله الرحمن الرحيم

في اشتقاق لفظ الطلاق الطلاق مأخوذ من قوله أطلقت الناقة فطلقت اذا أرسلتها من عقال وقيد فكان ذات الزوج موقفة عند زوجها اذا أارقها أطلقها من وثاق وكذلك على ذلك قول الناس هي في جبالك اذا كانت تحته يراد انها مبطنة عنده كارتباط الناقة في جبالها ثم فرقوا بين الحركات من فعل الناقة وفعل المرأة والاصل واحد فقالوا طلعت الناقة بفتح اللام وقالوا طلقت المرأة ضم اللام وذلكوا أطلعت الناقة وطلعت المرأة والطلاق حل لعصمة المتعقدة بين الزوجين وهو أمر به الله بيد الأزواج ومالكهم ياه دون الزوجات فقالوا اذا طلقت المرأة قبلن أجلهن فلا ضلوهن أن يسكنن أزواجهن وقالوا رار طلقتوهن من قبل أن تسوهن وقد فرضنهن فريضة نصف مفرضتهن وهذا يلزم باللفظ مع التبيه في الحكم أثره والباطن لان الطلاق يقتضي لفظ ونه وقد اختلف اذا انفرد أحد هما دون الآخر فاما اذا انفردت التبيه دون اللفظ فالصحيح أن الطلاق يلزم بذلك لان اللفظ بالطلاق عبارة عما نزل النفس منه فاذا أجمع الرجل في نفسه على انه قد طلق مرأته لزمه الطلاق ذبا بينه وبين الله وهو نص قول مالك في سماع أشهب من كتاب الامان الطلاق وان أظهر انظمه ما أجمع عليه من اطلاق في نفسه حكمه عليه وقد قيل ان الطلاق لا يلزم بالنيه

مالك (قال) ترجع الى الحيض وتلغى الشهور (قلت) أ رأيت ان كانت قد ربيست من الحيض فطلقتها زوجها
فاعتدت بالشهور فلما اعتدت شهرين حاضت (قال) مالك يسئل عنها النساء وينظر فان كان مثلها تحيض
رجعت الى الحيض وان كان مثلها لا تحيض لانها قد دخلت في سن من لا تحيض من النساء فرأت الدم (قال)
مالك ابس هذا الحيض وتخص على الشهور ألا ترى ان بنت سبعين سنة وبنت ثمانين سنة وتسعين اذا رأت الدم
لم يكن ذلك حيضا (قلت) أ رأيت الرجل اذا طلق امرأته ولم تخص قط وهي بنت ثلاثين سنة فكانت عدتها
عند مالك بالشهور كما وصفت لك (قلت) أ رأيت ان حاضت بعد ما اعتدت شهرين (قال) تنتقل الى عدة
الحيض (قلت) فان ارفع الحيض عنها (قال) تنتقل الى عدة السنة كما وصفت لك تسعة أشهر من يوم انقطع
الدم عنها ثم ثلاثة أشهر وعدتها من الطلاق انما هي الأشهر الثلاثة التي بعد التسعة والتسعة انما هي استبراء
(قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قلت) أ رأيت اذا طلق الرجل امرأته ومثلها تحيض فارفع حيضتها (قال) قال
مالك تجلس سنة من يوم طلقها زوجها فاذا مضت سنة قد حلت (قلت) فان حلت سنة فلما قدت عشرة
أشهر رأت الدم (قال) ترجع الى الحيض (قلت) فان انقطع الحيض عنها أيضا (قال) ترجع اذا انقطع الدم عنها
فتعد أيضا سنة من يوم انقطع الدم عنها من الحيضة التي قطعت عليها عدة السنة (قلت) فان اعتدت أيضا
بالسنة ثم رأت الدم (قال) تنتقل الى عدة الدم (قلت) فان انقطع عنها الدم (قال) تنتقل الى السنة (قلت) فان
رأت الدم (قال) اذا رأت الدم المرة الثالثة فقد اقطعت عدتها لانها قد حاضت ثلاث حيض وان لم تر الحيضة
الثالثة رقت السنة فقد انقضت عدتها بالسنة وهو قول مالك (قلت) لم قال مالك عدة المرأة التي طلقها
زوجها وهي ممن تحيض فرقتها حيضتها قال تعد سنة (قال) قال مالك تسعة أشهر للريية والثلاثة الأشهر هي
بعد الريية فالثلاثة لأشهر هي العدة التي تعد بعد التسعة التي كانت للريية (قال) قال مالك وكل عدة في طلاق
فانما العدة بعد الريية وكل عدة في وفاة هي قبل الريية والريية بعد العدة وذلك ان المرأة اذا هلك عنها زوجها
فاستدت أربعة أشهر وعشر افان استرايت نفسها انها تطرح حتى تذهب الى ريية عنها فاذا ذهبت الريية فقد
حلت والعدة هي الشهر الاول وعشرة أيام (قال) مالك بن أس عن يحيى بن سعيد بن يزيد بن قسيط
حدثه عن ابن المسيب انه قال قال عمر بن الخطاب أيعا امرأة طلقت فحاضت حيضه أو حيضتين ثم رقتها

حتى ياقط به وهو ظاهر قول مالك في رواية أشهب عنه من كتاب التخيير والتعليق لا يسبطلق الرجل قبله
ولا ينكح قبله وأما اذا انفرد اللفظ دون النية فالصحيح ان الطلاق لا يلزم بذلك الا في الحكم اظهر
اذ لا يصدق اذ اللفظ بالطلاق لاق أنه لم يرد ولا نواه وقد وقع في كتاب التخيير والتعليق من المدونة ما ظاهره ان
الطلاق يلزم باللفظ دون النية وهو خلاف المنصوص فيه وفي غيره بعيد في المعنى لقول النبي عليه السلام
انما الاعمال بالنيات فهو على وجهين مباح ومحظور فالباح منه ما كان على الصفة التي أمر الله بها والمحظور
منه ما وقع بخلافها والصفة التي أمر الله بها هي ما ذكر في كتابه حيث يقول يا أيها النبي اذا طلقت النساء
فطلقوهن لعدتهن وأحصر العدة واثمها الله بكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بأحشة
مبينه وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يتحدث بعد ذلك أمرا فاذا بلغن
أجلهن فاهسكنوهن معروفا أو فارقوهن معروفا قرأ ابن عمر فطلقوهن قبل عدتهن معناه في موضع
يعتدون فيه وهو ان يطلق في طهر لم يس فيه كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن عمر
اذ طلق امرأته وهي حائض فابصر عمر بن الخطاب بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مرة فليراجعها ثم
يسكنها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء طلقها قبل أن يس قلاك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء
مطلق السنة التي أمر الله به وعله عباده هو ان يطلق لرجل امرأته طاهر من غير جامع طلقه واحدة ثم

حيضها فانها تظفر تسعة أشهر فان بها حمل فذلك والا اعتدت بعد التسعة ثلاثة أشهر ثم حلت (ابن وهب) عن عمرو بن الحارث أن يحيى بن سعيد حدثه أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قفى عمر بن الخطاب بذلك قال عمرو فقلت ليحيى أتخصب في تلك السنة ما حل من حيضها قال لا ولكنها تأتف السنة حتى توفي الحيضة (ابن وهب) عن ابن طبيعة أن ابن هبيرة أخبره عن أبي عيم الجيثاني أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة تطلق فتعوض حيضه أو حيضتين ثم ترفع حيضتها أن تربع سنة تسعة أشهر استبراء للرحم وثلاثة أشهر كما قال الله تبارك وتعالى

﴿ في الرجل يشتري الامة فترفع حيضتها ﴾

(قلت) أرأيت لو أن رجلا اشترى جارية يفرقها من تحيض فرفعها حيضتها (قال) تعتد ثلاثة أشهر من يوم اشترىها فان استرأت (قال) ينظرها تسعة أشهر فان حاضت فيها والا فقد حلت (قلت) ولا يكون على سيدها أن يستبرئها بثلاثة أشهر بعد التسعة الأشهر التي جعلها استبراء من الرية (قال) ليس عليه أن يستبرئ بثلاثة أشهر بعد تسعة أشهر الرية لأن الثلاثة الأشهر قد دخلت في هذه التسعة ولا تشبه هذه الحرة لأن هذه لا عدة عليها وإنما عليها الاستبراء فإذا مضت التسعة فقد استرأت ألا ترى أنها ما على سيدها إذا كانت ممن تحيض حيضة واحدة فهذا إنما هو استبراء يعلم بما في رجحها ليس هذه عدة فالتسعة الأشهر إذا مضت فقد استبرئ رجحها فلا شيء عليه بعد ذلك (قلت) وهذا قول مالك قال نعم

﴿ في المطلقة يختلط عليها الدم ﴾

(قلت) أرأيت المطلقة إذا طلقها زوجها فزأت الدم يوماً أو يومين أو ثلاثاً وارت الطهر يومين أو ثلاثاً أو خمساً ثم رأت الدم بعد ذلك يوماً أو يومين فصار الدم والطهر يختلط عليها بحال ما وصفت لك (قال) قال مالك إذا اختلط عليها بحال ما وصفت كانت هذه مستحاضة إلا أن يقع ما بين الدمين من الطهر ما في مثله يكون طهر فإذا وقع بين الدمين ما في مثله يكون طهر اعتدت به قرأ وأن اختلط عليها الدم بحال ما وصفت لم يقع بين الدمين ما في مثله طهر فانها تعتد عدة المستحاضة سنة كاملة ثم قد حلت للأزواج (قال) فقلت وماعدة الأيام التي لا تكون بين الدمين طهر (فقال) سألت مالكا فقال الاربعة الأيام والخمسة وما قرب فلا أرى ذلك طهرًا وإن الدم بعضه من بعض إذا لم يكن بينهما من الطهر إلا الأيام السيرة الخمسة ونحوها (ابن وهب) عن ابن طبيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن الخطاب قال عدة المستحاضة سنة كاملة ثم قد حلت للأزواج (قال) ابن طبيعة وقال لي يزيد بن أبي حبيب عدة المستحاضة سنة (وحدثني) ابن المسيب أنه قال عدة المستحاضة سنة

لا يبهاطلانا فيكون أحق رجعتا شامت أو أبت ما لم تنقض عدتها المول لله عز وجل فإذا لمع أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وبلغوا أجل في هذه الآية المقاربة لا بالسواغ حقيقة بخلاف الآية التي في سورة البقرة قوله تعالى فاما لمعن أجلهن فلا جناح عليكم فيها فعلن في أقسهن بالمعروف فالباوغ في هذه الآية على وجهه وأما في الآية التي قد منازكرها فللمراد بكرا البوغ فيها المقاربة بتدليل اجاعهم على أنها تبين من زوجها بانفشاء عدتها ولا يكون له الياسيل وذلك كسيره مجرد في اسان العرب أن يسمى الشيء باسم ما قرب منه قال الله عز وجل فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم معناه إذا أردت قراءة القرآن وقال ذنا جثم الرسل فقهه وابن زيد بنحوكم صدقة وقال النبي عليه السلام إذا جاء أحدكم الجمعة فيمتمثل رقى الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بالحذبية على أتراماء كانت من الليل فسمى المنظر باسمها لما كان زوله منه ومعه قول الله عز وجل أوجاء أحد منكم من العائط فكفى بالجهي ممن السائط عن حدث ثم كثرت استعمال ذلك حتى سمي الحداث بعينه غائطاً اقرب ما بينهما وانما هي المطلق أن يطلق في

في المطلقة ثلاثاً أو بالبعث موت زوجها وهي في العدة

(قلت) أ رأيت أن يطلق امرأته ثلاثاً وهو في مرضه ثم ماتت وهي في العدة اتعدت عدة لوفاته تستكمل في ذلك ثلاث حيض أم لا (قال) قال مالك ليس عليها أن تعد عدة الوفاة وإنما عليها أن تعد عدة الطلاق ولها الميراث (قلت) فإن طلقها واحدة أو اثنتين وهو صحيح أو مريض ثم ماتت وهي في العدة أتتتلى إلى عدة الوفاة قال نعم ولها الميراث (ابن وهب) عن الليث بن سعد أن بكير بن عبد الله حدثه عن سليمان بن يسار أنه قال يقال إما آخر الأجلين أن يطلق الرجل المرأة تطليقة أو تطليقتين ثم يموت قبل أن تنقضي عدتهما من طلاق فتعد من وفاته فأما الرجل يطلق امرأته البتة ثم يموت وهي في عدتها فاعلم على عدة الطلاق (ابن وهب) عن عمرو ابن الحرث عن يحيى بن سعيد بذلك قال عمرو وقال يحيى على ذلك أمر الناس وهذه المطلقة واحدة أو اثنتين (ابن وهب) عن يزيد بن عياض عن عمر بن عبد العزيز مثله وقال ترث ما لم تحرم عليه بثلاث تطليقات أو فدية فإن كانت حرمت عليه فلا ميراث لها وهذا في طلاق الصحيح (ابن وهب) قال عمر بن عبد العزيز لأعدة عليها الأعدة الطلاق أو عدة الفدية قال بكير وقال مثل قول سليمان بن يسار في آخر الأجلين عبد الله ابن عباس وابن شهاب

في عدة المتوفى عنها زوجها

(قلت) أ رأيت المرأة إذا بلغها وفاة زوجها من أين تعد أم من يوم يبلغها أم من يوم مات الزوج (قال) قال مالك من يوم مات الزوج (قلت) فإن لم يبلغها حتى انقضت عدتها أي يكون عليها من الاحداث أم لا (قال) قال مالك لا احداث عليها إذا لم يبلغها إلا من بعد ما تنقضي عدتها (وقال) مالك فيمن طلق امرأته وهو غائب فلم يبلغها طلاقه حتى انقضت عدتها أنه ان ثبت على طلاقه أي أياها وبته كانت عدتها من يوم طلق وإن لم يكن الا قبله لم يصدق واستقبلت عدتها ولا رجعة عليها وما أفتت من ماله بعد ما طلقها قبل أن تعلم فلا غرم عليها لأنه فرط (ابن وهب) عن عبد الله بن عمر عن نافع أن عبد الله بن عمر قال تعد المطلقة والمتوفى عنها زوجها من يوم طلق ومن يوم توفي عنها زوجها (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب وسليمان ابن يسار وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وابن قسيط وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد مثله قال يحيى وعلى ذلك عظم أمر الناس (ابن وهب) عن ابن طبيعة عن عبد الله بن أبي جعفر عن بكير عن سليمان بن يسار أنه قال إذا قال الرجل لامرأته قد طلقك منذ كذا وكذا لم يقبل قوله واعتدت من يوم يعلمها بالطلاق إلا أن يقيم على ذلك ينة فإن أقام ينة كان من يوم طلقها وقاله ابن شهاب

الحيض لأنه إذا طلق فيه طول عليها العدة وأضر بها لأن ما في من تلك الحيضة لا تشد به في أقرانها فتكون في تلك المدة كالملقة لا معدة ولا ذات زوج ولا فارغة من زوج وقد نهى الله عن أضرار المرأة بطول العدة عليها بقوله وإذا طلقتم النساء فإيهن أجلن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تسكوهن سرا را لتعدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ولا تتحدوا آيات الله عز واولذلك أن الرجل في الجاهلية كان يطلق المرأة ثم يعلها فإذا شارفت إحصاء عدتها راجعها ولا حاجة له بها ثم طلقها فأمرها ما احتج إذا شارفت إحصاء عدتها راجعها تطول العدة عليها فنهى الله عن ذلك بهذه الآية وأما نهى أن يطلق في طور قد مسها فيه لأنه إذا فعل ذلك لبس عليها العدة فلم تدبر بما اعتدان كفت تعدد بالوضع أو بالاقراء لا - قال أن تكون قد حلت من ذلك لو طء فكره أن يدخل عليها اللبس في العدة وأمر أن لا يطلقها إلا في موضع تعرف عدتها ما هي تسميها فنهى له قول الله عز وجل فطعنوهن لعدتهن أي قبل عدتهن وقيل أنه إنساني عن ذلك لئلا تكون مستبراة فتكون على يمين من نفس الحمل أن أنت ولد فأراد أن ينقبه كما كره له أن يبيع الامه أو وطنه قبل الاستبراء

لا يلبسوها من الثياب المصبغة ولا من الخلي شياً ولا يطبوا شئاً من الطب وأما زيت فلابأس به ولا يصنعوا
 بهما إلا يجوز الأحاد أن تمسكه بنفسها (قلت) فلأن رجلاً باع أمة وهي في عدة من وفاة زوجها أو طلاقه ولم
 بين أن تراه عيباً فيها قلتم هو عيب يجب به الزد (قال) ولا بأس أن يلبسوها من الثياب ما أحبوا فيه
 وغلبه فقلنا مالك في الحاد هل تلبس الثياب المصبغة من هذه لذكرن والصفر والمصبغات بغير لورس
 والزعفران والعصفر (قال) لا تلبس شيئاً منه لا صوفاً ولا قطناً ولا كتاناً صبيغ شئاً من هذا إلا أن تضطر إلى
 ذلك من برد أو لاجتماع غيره وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن تسقى الأمة المتوفى عنها زوجها من الطب متى
 الحرة (سحون) عن ابن وهب عن الليث بن سعد وأسماء بن زيد عن باقر أن عبد الله بن عمر قال إذا توفى
 عن المرأة زوجها لم تكن حل ولم تطيب ولم تختضب ولم تلبس المصفر ولم تلبس ثوباً مصبوغاً إلا برداً ولا تنزع بحلي
 ولا تلبس شيئاً يزيد به الزينة حتى تحل وبعضهم يزيد على بعض رجال من أهل العلم عن ابن المسيب وعروة بن
 الزبير وعروة بنت عبد الرحمن وابن شهاب وربيعة وعطاء بن أبي رباح وبجى بن سعيد أن المتوفى عنها زوجها
 لا تلبس حلياً ولا ثوباً صبيغ شئاً من الصباغ وقال عروة لا أن تصبغ سواد وقال عطاء لا تمس يد هاتياً
 . سياساً وقال ربيعة تنهى الطب كله وتحذر من اللباس ما فيه طيب وتنتى شهرة الثياب ولا تختبط بالطيب ميتاً قال
 ربيعة ولا أعلم إلا أن على الصبية المتوفى عنها زوجها أن تختب ذلك (قلت) فهل كان مالك يرى عيباً لئيم بمنزلة
 هذا المصبوغ لذكرته والحرة والخضرة والصفرة أم يجعل عصب اللين مخالفاً لهذا (قال) رقيق عصب
 اللين بمنزلة هذه الثياب المصبغة وأما غليظ عصب اللين فإن ما كلس فيه ولم يره بمنزلة المصبوغ (سحون)
 عن ابن وهب عن ابن طيبة عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي عليه الصلاة
 والسلام أنها قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل لمؤمته تعدي ميت فوق ثلاثة أيام الأعلى زوج فأنه
 نعتاً أربعة أشهر وعشر لا تلبس مصفراً ولا تقرب طيباً ولا تكنحل ولا تلبس لمياً وتلبس ان شئت ثياب
 العصب (قلت) أرأيت الصبية الصغيرة هل عليها الأحاد في قول مالك قال هم

ولا كان ظالم لنفسه ولما أكرم رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمر الطليقة التي طلقها في الحيض
 فقال مرء فليراجعها ذلك أيضاً لي أن انطلق لسنة وأغير سنة وهو مذبح جميع الفقه ما عدا علماء العلماء
 ولا يشذ في ذلك عنهم إلا من لا يعتد بخلافه منهم وقد جاز الشافعي رحمه الله أن يطلق لرجل امرأته ثلاثاً في كلمة
 واحدة واحتج لذلك بتطبيقات المأعن زوجته بعد اللعان ثلاثاً بخضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوم كذبت
 عليه بارسل الله أن أمكنها فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله قال ذلك مسكراً لا نكرهه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولا حجة فيه لأنه ما يطلق أجنبية قد حرمت عليه باللعان ولعل النبي صلى الله عليه وسلم
 قد أنكر ذلك كراهة أن ينكر طلاق الأجنبية وليس كل شئ كراهة لواحج أيضاً بأشياء لا تقوم لها حجة منها
 طلاق عبد لرجل بن عوف رويته عنه ثلاثاً في مرة وطلاق أبي عمرو بن حفص زوجته فاطمة بنت قيس
 ثلاثاً ولا حجة له في شئ من ذلك لأنه المطلق ثلاثاً في كلمة واحدة وإنما طلاقهما واحدة وكانت آخر ما بقي لهما
 من الثلاث ومن حجه أيضاً قوله لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر مرء فليرجعها
 لئيم كراهة وأمره بخضرتهم طهرهم وشاء أمسكاً رويته عن أبي عبد الله بن مسعود واحدة من ثلاث ولا
 يكون مرء رجلاً رسول الله صلى الله عليه وسلم له منه من ثمسعين بن وهب عن ابن مسعود واحدة من ثلاث ولا
 عبد الله بن عمر رويته ثلاثاً من عتيق إلا أن قد عصى الله به من جهة أن الزوج تولى بضاعاً ما عليه إجماعه
 من الطلاق الرجعي وأوقع طلاقاً عليه بضاعه يبرمه على أن لا يجزئ طلاق امرأته أيضاً إذا أباحت له امرأته

﴿ عدة الامه وام الولد والمكاتبه والمدبره من الوفاة واحدا دهن ﴾

(ق) والامه وأم الولد والمكاتبه والمدره من الوفاة ادامات ضمنهن أزواجهن في الاحداد في العدة والحرة سواء (قال) نعم في قول مالك إلا أن أمد عدة الحرة مائة علمت وأمد عدة الامه ما قد علمت على النصف من عدة الحرائر وأم الولد والمكاتبه بمنزلة الامه في أمر عدتها في قول مالك (قلت) أرأيت الحاذل هل تلبس الخلي في قول مالك (قال) قال مالك لا ولا اختام ولا خلخال ولا سوار ولا قرطاً قال مالك ولا تلبس خزا ولا حريراً مصبوغاً ولا ثوباً مصبوغاً زعفران ولا عصفر ولا خضرة ولا غير ذلك (قال) فقلنا مالك فهذه الجباب التي يلبسها الناس للشتاء التي تصبغ بالذكى والخضر والصفر والحمر وغير ذلك هل تلبس الحاذل (قال) ما يجئني أن تلبس الحاذل شيئاً من هذه إلا أن تجد غير ذلك فتنظر اليه قال مالك ولا خير في العصب إلا الغليظ منه فلا بأس بذلك قال مالك ولا بأس أن تلبس من الحرير الأبيض (قال) فقلنا ندهن الحاذل أسها بالزيت أو بالبربر أو بالنفشج (قال) قال مالك لا ندهن الحاذل إلا بالخل الشيرج أو بالزيت ولا ندهن شيئاً من الادهان المزينة قال مالك ولا تختلط بشيء من الحناء ولا الكحل ولا شيء مما يجتمرفي رأسها مالك ان أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول تجمع الحاذل أسها بالسر (قال) وسئلت أم سلمة أن تختلط بالحناء فقالت لا ونهت عنه قال مالك ولا بأس أن تختلط بالسر وما أشبهه مما يجتمرفي رأسها (قلت) فقل تلبس الحاذل البياض الجيد الرقيق منه فقال نعم (قال) فقلنا مالك فقل تلبس الحاذل طوي والقصى والقرقي والرقيق من الثياب فلم يرد ذلك بأساً ووسع في البياض كله للحاذل بقمه وغليظه (قلت) أرأيت الحاذل أن يتكحل في قول مالك لغير زينة (قال) قال مالك لا يتكحل الحاذل إلا أن تضطر الى ذلك فان اضطرت فلا بأس بذلك وان كان فيه طيب ودين الله يسر (قلت) أرأيت الحاذل اذا لم يجد الاثواب مصبوغاً تلبسه ولا تتوى به الزينة أم لا تلبسه (قال) اذا كانت في موضع تقدر على بيعه والاستبدال به لم أرها أن تلبسه وان كانت في موضع لا تجد البديل فلا بأس أن تلبسه اذا اضطرت اليه لعري يصبها وهذا رأيي لان مالكا قال في المصبة غ كل الجباب والكنان والصوف الاخضر والاجر والاصفر انها لا تلبسه إلا أن تضطر له فعني الضرورة الى ذلك اذا لم تجد البديل فان كانت في موضع تجد البديل فليست مضطرة اليه (سبحون) عن ابن وهب عن عبد الله بن عمر ومالك بن أنس والليث ان ناعماً

ذلك لا بما يمنع الا يطول عليها العدة وهذا ما لا يقوله أحد فمن طلق ثلاثا في كلمة واحدة فقد عصي به
وتعدى حدوده وظلم نفسه وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخروجا وقد روي ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم أخبر عن رجل طلق امرأته ثلاثا جميعا فقال غضبان أنقلب بكتاب الله وأباين أنظهركم وكان على بن
أبي طالب وعمر بن الخطاب يهايتان الذي يطلق امرأته ثلاثا في كلمة واحدة وهو قول مالك وكذلك طلاق
البرأة نجري عندما يطلق الناس به نساءهم لا يلاق بعده لا يذني لا يدان بفسعه ولا يبيع زوجته
أما كان على وجه الطلع شيء تعطيه من ماله أو تركه له من حقه أو لزمه من مؤنة حمل أو رضاع أو ما أشبه ذلك
بما يجوز الخفا عليه في الموضوع الذي أبجازه الله تبارك وتعالى فيه وهو إذا كان الشوز من قبل المرأة ولم يكن
منه في ذلك ضرر إليها قال الله عز وجل فإن خفتم أن لا يقيا بدود الله فلا جناح عليهما في ما اقتدت به وقال فإن
طاب لكم من شيء فسا فكلوه هنيئا مريئا فلا يجزى الرجل إذا شرت عليه امرأته أو أحدى من رزأ أو غيره
أن يضارها حتى تقتدى منه ولا تعلق له في جواز ذلك بقول الله عز وجل ولا تفضلوهن لنسبهن أو بعض
ما آتيتوهن إلا أن يأتينها حاشية مبينة لأن الاستثناء فيها مفصل غير متصل ومعنى الآية ولا تفضلوهن
لنسبهن أو بعض ما آتيتوهن لكن أن يأتينها حاشية حل لكم أن تقبلوا منهن في الفداء ما طابت به أنفسهن
والفاحشة المبينة ههنا ان تشتم عرضه أو تبذوه عليه لمساها والمخالف أمره لأن كل فاحشة نعتت في القرآن

في الأحاديث في عدة النصرية والامانة من الوفاة وامرأة لدى

(قلت) أرايت النصرية تكون تحت المسلم فيموت عنها زوجها أيكون عليها الاحداد كما يكون على المسلمة قال سألتنا مالكا عنهما فقال نعم عليها الاحداد لان عليها العدة قال مالك وهي من الأزواج وهي تجبر على العدة (قلت) وكذلك المديرة والامانة والولد والصبي الصغيرة ذامات عنهن أزواجهن هل عليهن الاحداد مثل ما على المرأة المسلمة البالغة (قال) قال مالك عليهن الاحداد مثل ما على المسلمة الحرة البالغة (قلت) أرايت امرأة لذي اذامات عنها زوجها وقد دخل بها ولم يدخل بها عليها عدة أم لا (قال) قال مالك ان أراد المسلم أن يزوجه فان لم يكن دخل بها الذي فلا عدة عليها ولينزوجه ان أحب مكانه قال ولم ير مالك ان لها عدة في الوفاة ولا في الطلاق ان كان قد دخل عليها زوجها الا ان عليها الاستبراء المثلث حيض ثم تنكح (ابن وهب) عن ابن طيبة عن محمد بن عبد الرحمن انه سمع القاسم بن محمد يخبر عن زينب بنت أبي سلمة أخبرته بأن أمها لمسلمة زوج النبي أخبرتها ان ابنه تعين من عبد الله العدوي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت أن ابنتي توفي عنها زوجها وكانت تحت المغيرة المخزومي وهي محمد وهي تشتكي عنها أفتكحل (قال) لا ثم صممت ساعة ثم قالت ذلك أيضا وقالت انها تشتكي عنها ففرق ما تظن أفتكحل قال لا ثم قال لا يحل أسلمة أن تحذف ثلثة أيام الا على زوج ثم قال أو استنكتن في الجاهلية تحذف المرأة سنة تحفل في بيت وحدها على دينها ليس معها أحد لا تعلم وتسقي حتى اذا كن رأس السنة أخرجت ثم أتت بكلب أو دابة فاذا أهسكتها ماتت الدابة تغف الله ذلك عنكن وحل أربعة أشهر وعشر قال سحنون فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لمسلمة فالامة من المسلمات وهي ذات زوج

الندب هذا قول المحققين من أهل العلم واختلف اذا أجبر على الرجعة وألزم اياها ولم يرد ذلك ولا كنف له فيه في صراحته هل له الوطء أم لا على قولين أحدهما أن ذلك له وهو الصحيح لا ما ترجع اليه عصمته بالحكم شاء أو أب فيجوز له الوطء كالذي يجبر على النكاح ممن له الجبر عليه من أب أو وصي أو سيدي فيجوز له الوطء فان النكاح قد غلب عليه بغير رضاه والى هذا ذهب ابن عمر بن الخطاب والقطان وأبو بكر بن أبي عمير قالوا لا يجوز له وقال بعض البغداديين ليس له الاستمتاع بها الا أن ينوي رجعتها اذا أجبر على ذلك والصحيح من تقدم وهذا في التي دخل بها أو أتاها التي لم يدخل بها فطلاقها جائز وان كانت حائضا أو رفسا أو كره ذلك أشهب وليس الكراهية وجه لان العلة في منع إيقاع الطلاق في الحيض تطويل العدة على المرأة لان الحيضة التي طلقها فيها لا تعتد بها من أقرائها والله تعالى يقول فطلقوهن اعدتهن والتي لم يدخل بها لا عدة عليها فيطلقها متى شاء واختلف في الحائض اذا حاضت على حملها هل يجوز للزوج أن يطلقها في ذلك الحيض أم لا فذكر عن أبي عمران ان القياس ان طلاقها فيه جائز لان طلاقها في الحيض انما كره من أجل أنها لا تعتد بتلك الحيضة فتطول عليها العدة وعدة هذه رخص الحمل فارفعت العلة وسرى لان التقاليد في كتاب عون الادلة لما عورض بقول المخالف لو كانت الحامل تحيض لحرم الطلاق فيه فقال فكذلك نقول ان الطلاق فيه حرام وجه هذا القول أنه طلاق وقع في حال نهى عن إيقاعه فيه فلم يجز وان لم يوجد فيه علة الاضرار بالتطويل أصلا كما اذا أباحت له المرأة ذلك فيعتبر توجيه قول أشهب في كراهية الطلاق التي لم يدخل بها في الحيض بهذا والله أعلم وانما يجبر على الرجعة من طلق طلاقا رجعيا أو مامنا من طلق طلاقا بائنا خلع أو بغير خلع فلا يجبر على الارتجاع وكان أبو المطرف بن جريح يفتي بالاجبار على الرجعة في طلاق البراءة وكان غيره من شيوخ وقتهم يخالفونه في ذلك ويحفظونه فيه وقوله مخرج على قول مطرف ورواية ابن وهب عن مالك فيمن خالع واعطى أنها طلقه رجعية وطلاق المسدخول بها وان كان بائنا خلع أو غيره فانه لا يباح له إيقاعه في الحيض ولا في دم النفاس للعلة التي

﴿ في عدة لاماء ﴾

(قلت) أ رأيت الامة تكون تحت الرجل طلقها نطقية بملكها الرجعة أو طلاقاً بانسا فاعتدت حيضة واحدة ثم استنقت أو اعتدت بشهر ثم استنقت اختنقل الى عدة الحرائر في قول مالك أم تبني على عدتها (قال) قال مالك تبني على عدتها ولا تنقل الى عدة الحرائر (قلت) وسواء كان الطلاق بملك فيه الرجعة أم لا (قال) نعم ذلك سواء عند مالك تبني ولا تنقل الى عدة الحرائر (قلت) أ رأيت الامة اذا مات عنها زوجها فلما اعتدت شهراً أو شهرين - ثمها سبدها انتقل الى عدة الحرائر أم تبني على عدة الامام - ف هذا في قول مالك (قال) قال مالك تبني على عدتها ولا ترجع الى عدة الحرائر

﴿ في عدة أم الولد ﴾

(قلت) ما قول مالك في عدة أم الولد اذا مات عنها زوجها أو طلقها قال مالك حددتها اذا توفي عنها زوجها أو طلقها بمنزلة عدة الامة (قلت) أ رأيت ان كانت أم ولد لرجل زوجها من رجل فهلك الزوج والسيد ولا يعلم أيهما هلك أولاً (ول) لم أسمع من مالك في هذا شيء أو أرى ان تعد بأكثر المدة أربعة أشهر وعشرا مع - بيضة في ذلك لا بد منها (سحنون) وهذا اذا كان بين الموتين أكثر من شهرين وخمس ليال وان كان بين الموتين أقل من شهرين وخمس ليال اعتدت أربعة أشهر وعشرا (قلت) أ رأيت ان جهل ذلك فلم يعلم أيها مات أولاً الزوج أم السيد أم أوردتها من زوجها أم لا (قال) قال مالك لا ميراثا من زوجها حتى يعلم ان سيدها مات قبل زوجها (ابن وهب) عن ابن لحيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن ابن شهاب بن عتيان بن عفان وعبيد الله بن عمر وزيد بن ثابت قالوا طلاق العبد نطقيتان ان كانت امرأته أو أمه وعدة الامة فيضتان ان كان زوجها عبد أو حراً وقال ابن شهاب وابن المسيب وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيدة الامة فيضتان وقال سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعطاء بن أبي رباح وابن قسيط والسنن البصري عدة الامة اذا توفي عنها زوجها هاشم هران وخمس ليال (قلت) أ رأيت عدة أم الولد المكتوبة والمدة اذا طلقهن أزواجهن أم تتواءمن كم عدتهن في قول مالك (ول) بمنزلة عدة الامة في جميع ذلك

قد منها وهي الطويل في العدة ولا يطق الساطن على من به جنون أو برص أو غصه أو عجز عن النفقة أو ما أشبه ذلك مما يحكم فيه بالفرق في الحيض ولا في دم النفاس وكذلك لا يلا من الزوج لا في الحيض ولا في دم النفاس فان فعل ذلك فقد أخطأ ولا يجبر على شيء من ذلك على الرجعة لا مطلقاً بل ان الذي يطلق عليه لعدم الاتفاق فانه يجبر على الرجعة ان أسرى في العدة هذا الذي يلزم على أصولهم ولا أعرف فيها رواية أو أم المولى فاختص فيه قول مالك هل يطلق عليه في الحيض أم لا على قولين فاذا طلق عليه في الحيض على أحد قوليه فانه يجبر على الرجعة يطلق عليه بالقرآن ويجبر على الرجعة بالنسبة وذهب أبو اسحق الترمسي الى أن تطليق الامام على الجنون والمجذوم والمبرص أعاد طلقه رجعية وان الموارثة بينهما دعة مادامت العدة لم تنقض ولو شفوا في العدة من ادوهم لكانت لهم الرجعة وهو خلاف المعلوم من المذهب ان كل مطلق يحكم به الامام فهو بائن الا المولى والمطلق عليه لعدم الاتفاق في فعله قوله لو أخطأ الامام فطلق على واسد منهم في الحيض يجبر على الرجعة ان صح فيها من دأته وأما العين فلا لأن تطليق الامام عليه طلاقه بائنه لا به طلاق قبل الدخول انقاردها على عدم الميسر وأما كل مكاح فسخ هذا البناء اقتصاده وان فسخ طلاق فانه يفسخ متى ما عثر عليه وان كان ذلك في الحيض أو دم النفاس بخلاف ما كان في فسخه واجازته خياراً لاحد وكذلك الامة متى فسخت العقد لا تنقار في الحيض فان فعلت لم يجبر على الرجعة لاها طلقه بائنه وقد روى عيسى عن ابن القاسم في المستفرجة ما يدل على أنها طلقه رجعية وهي رواية ابن باقر عن مالك فيلى هذا يجبر على رجعة ان أعترف في العدة ولا يملك

﴿ في أم الولد يموت عنها سيدها أو يعتقها ﴾

(قالت) أ رأيت أم الولد إذا مات عنها سيدها كم عدتها (قال) قال مالك عدتها حيضة (قال) فقلت لما لك فان ذلك
وهي في دم حيضتها (قال) لا يجوز لها ذلك إلا بحيضة أخرى (قال) فقلت لما لك فلو كان غاب عنها زماناً واحضت
حيضاً كثيرة ثم هلكت في غيبته (قال) لا يجوز لها حتى تحيض حيضة بعد وفاته ولو كان يجوز ذلك أم الولد لا جزأ
الحره إذا حضت حيضاً كثيرة وزوجها عانس فطلقها وانما جاء الحديث عدة أم الولد حيضة إذا هلكت عنها
سيدها فانما تكون هذه الحيضة بعد الوفاة كان غائباً أو اعترفاً وهي عنده أموات وهي حائض فذلك كله
لا يجوز لها إلا أن تحيض حيضة بعد موته (قلت) ما فرق بين أم الولد في الاستبراء وبين الامة وقد قال مالك في
الامة إذا اشتراها الرجل في أول الدهر أحرأها تلك الحيضة في مال استبراء أمهات الاولاد إذا مات عنهن
ساداتهن وهن كذلك لا يجوزهن مثل ما تجزى هذه الامة التي اشترت (قال) لأن أم الولد قد اختلفوا فيها فقال
بعض العلماء عليها أربعة أشهر وعشر وقال بعضهم ثلاث حيض وليست الامة بهذه المنزلة لأن أم الولد ههنا
عليها العدة وعدتها هذه الحيضة بمنزلة ما تكون عدة الحر اثلاث حيض وكذلك هذا أيضاً (قالت) أ رأيت
أم الولد إذا كانت لا تحيض فاعتقها سيدها أموات عنها قال مالك عدتها ثلاثة أشهر (قلت) أ رأيت أم الولد إذا
زوجها سيدها هل مات عنها سيدها أو يكون في زوجها ان يستبرئ أو يصنع بها ما شاء في قول مالك قل لا (قالت)
أ يكون للسيد ان يزوجه أم ولده أو جارية كان طوطها قبل ان يستبرئها (قال) قال مالك لا يجوز له ان يزوجه
حتى يستبرئها قال مالك ولا يجوز النكاح الا نكاح يجوز فيه الوطء الا في الحيض أو ما أشبهه فان الحيض
يجوز النكاح فيه وليس له أن يطأها وكذلك دم النفاس (قلت) أ رأيت ان زوج أم ولده ثم مات الزوج عنها
(قال) قال مالك تعد عدة وفاة من زوجها شهرين وخمسة أيام ولا شيء عليها غير ذلك (قلت) فان انقضت عدتها
من زوجها فلم يصحها سيدها حتى مات السيد هل عليها حيضة أم لا وهل هي بمنزلة أمهات الاولاد إذا هلكت عنهن
ساداتهن أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع في هذا من قول مالك شيئاً الا في أرى ان عليها العدة بحيضة وان كان
سيدها بلسان غائب يعلم انه لا يعدم البلد الذي هي فيه فأرى العدة بحيضة عليها ومما بين ذلك عندى ن لو ان
زوجها هلكت عنها ثم انقضت عدتها ثم أتت بعد ذلك بولد ثم زعمت انه من سيدها أ رأيت أن يلحق به إلا أن يكون
يدعى السيد انه لم يطأها بعد الزوج فيبرأ فذلك بمنزلة ما لو كانت عنده غيبات بولدها فاتفق منه وادعى الاستبراء
ولو ان أم ولده رجع ذلك عنها زوجها فاستدت وانقضت عدتها واتفقت الى سيدها ثم مات سيدها هل عليها غيبات
بولد بعد ذلك لما يشبه أن يكون الولد من سيدها (قال) إذا ادعت انه منه لم يلق به لانها أم ولده ولة. اغلق عليها
بابه وغلابلها الآن يقول السيد لم أسها بعد موت زوجها فلا يلحق به الولد

أحد زوجته في الحيض فان فعل فلا تخاريفه وذلك يدها حتى تظهر من حيضتها وان اخصى المجلس ولا يدخل
في ذلك اختلاف قول مالك في مراعاة المجلس وان سبقت الى الخمار في الحيض أجبر زوجها على الرجعة فيها دون
الثلاث والامه عدة أو بهما لله وأمرهما بحفظ اللباس وبهوى تنقسم على قسمين عدة وفاة وعدة طلاق فان كانت
المرأة حاء لا فسدتها وضع الحمل في الوفاة والطلاق جميعاً لا اختلاف في ذلك بين أهل العلم لقول الله عز وجل
وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن حملهن عموماً الاميروى عن بعض السابق أن المتوفى عنها زوجها هل
حامل تعد أقصى الاجل فان لم تكن حاملاً فاهنا تنقضي عدة وفاة من عدة الطلاق فاما عدة وفاة فأربعة
أشهر وعشروهي لازمة في المدخل بها والتي لم يدخل بها العموم قوله عز وجل والذين يترفون منكم وينزفون
أروجايتن حصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فقيل انها في التي لم يدخل بها عبادة لامة وقيل انها العلة والعلة
في ذلك الاحتياط للزوج اذ قد زوج وانطوى بحجته فلعلمه لو كان حبالين أنه قد دخل بها من غير ذلك ان من

﴿ في أم الولد هل لها أن تواعد أحدًا في العدة أو تبت عن بيتها ﴾

(قلت) أ رأيت أم الولد إذا مات عنها سيدها ماذا عليها (قال) قال مالك حبيضة (قلت) لمالك فهل عليها أحد في وفاة سيدها (قال) مالك ليس عليها أحد قال مالك ولا أحب لها أن تواعد أحدًا يتركها حتى تحيض حبيضتها (قلت) فهل تبت عن بيتها قال بلغني عن مالك أنه قال لا تبت إلا في بيتها (قلت) أ رأيت أم الولد إذا مات عنها سيدها بغتًا بلا بعد موته لمثل ما تملكه النساء ألا يلزم ذلك الولد سيدها أم لا (قال) قال مالك يلزم ذلك الولد سيدها

﴿ في الأمة يموت عنها سيدها فتأني بولد يشبه أن يكون منه فتدعي أنه من سيدها ألا يلزمه ذلك أم لا ﴾

(قلت) وكل ولد جاءت به أم ولد لرجل أو أمة لرجل أقر بوطئها وهو حي لمعت فالولد لازم وليس له أن ينفي منه إلا أن يدعي الاستبراء فينتي منه (قلت) ولا يكون عليه اللعان في قول مالك قال نعم كذلك قال مالك (قلت) وكذلك لو أقر بوطئه أمته ثم مات بغتًا بولد لمثل ما تملكه النساء جعلته ابن الميت وجعلته أم ولد (قال) نعم وهو قول مالك (قلت) وكذلك أن أعنت جارية فذكرن وطئها أو أعنت أم ولده بغتًا بولد لمثل ما تملكه النساء من يوم استنقها ألا يلزمه ذلك لولد أم لا في قول مالك (قال) يلزمه الولد عند مالك إذا ولدت لمثل ما تملكه النساء إلا أن يدعي أنه استبرأ قبل أن تعتق فلا يلزمه الولد ولا يكرن بينهما اللعان وهو قول مالك (قلت) ولم دفع مالك اللعان فيما بينها وبين والد الصبي وهذه حرة (فقال) لأن هذا الحمل ليس من نكاح انما هذا حمل مملوك عين وليس في حبس مملوك اليمين لعان في قول مالك انما يلزمه أن ينفي منه بلا لعان وذلك إذا ادعى الاستبراء (مالك) عن يافع حدث عن ابن عمر أنه قال عدة أم الولد ذاهك عنها سيدها حبيضة (قال) مالك قال يحيى بن سعيد وقال القاسم بن محمد عدتها حبيضة إذا توفي عنها سيدها (أشوب) عن يحيى بن سليم أن هشام بن حسان حدث أنه سمع الحسن البصري يقول عدة السرية حبيضة إذا مات عنها سيدها وإن زيد بن ثابت قال تستبرئ الأمة رجها إذا مات عنها سيدها بحبيضة واحدة ولدت منه أو لم تلد (الليث) بن سعد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في عدة أمهات الأولاد من وفاة ساداتهن ما كن تعلم من عدة الاستبراء وقد بلغنا ما بلغنا ولا نعلم الجماعة الأعلى الاستبراء (أشوب) عن ابن أبي ليحة عن أبي الأسود قال نافع وقد أعنت ابن عمر أم ولد فلما حاضت حبيضة زوجها قال سليمان بن يسار عدة أم الولد من سيدها إذا مات عنها حبيضة إلا أن تكون حاملا فغني تضع وإن أعنتها فحبيضة

أثبت دينًا على ميت لا يحكم له لا بعد اليمين وإن لم تدع الوريثة عليه أنه قد قبض أو وهب بل لو أقر له الوريثة بالدين ولم يريدوا أن يدفعوا إليه لم يحكم له القاضي به إلا بعد اليمين مخافة أن يطرأ أو أدرث أو يطرأ عليه دين هذه عدة صحبة التي يوطأ مثلها ولماله يكن في قدر ذلك حديث يرجع إليه في الكتاب والسنة حل الباب بمجمل واحد أو واجب عليها العدة وإن كانت مهوره ولم يختلف في التي قد دخل بها أنها العلة وهي حفظ الأنساب لكن تحديد الأربعة الأشهر وعشر دون الإقتصار على ما يحصل به الاستبراء أو يعلم براءة الرحم عبادة ولا دليل على ذلك اختلاف قول مالك في الكتابة إذا مات عنها زوجها المسلم هل تعتد بأربعة أشهر وعشر أو ثلاث حيض لأنه مبني على الاختلاف في الكفار هل هم مخاطبون بالشرائع الإسلامية فإذا قلنا أنها غير مخاطبة بشرائع الإسلام فاعاد عليها الاستبراء بثلاث حيض هذا أيضا في مذهب من يرى أن الثلاث أخفض كلها استبراء أو ما من ذهب إلى أن الحيضة الواحدة استبراء والاثني عبادة فلا وجوب عليها في الوفاة ولا في الطلاق إلا استبراء بحيضة واحدة إن كنت مدخولًا بها وإن كنت غير مدخول بها فلا شيء عليها في الوفاة ولا في الطلاق فاما ساقط العدة عنها في الوفاة إذا لم يدخل بها فقد صحح في الرواية عن مالك ابن الجلاب وأما

﴿ في الرجل يواعد المرأة في عدتها ﴾

(قال) وسعت مالكا يقول اكره ان يواعد الرجل الرجل في وليته أو في أمته ان يزوجهامنه وهما في عدة من طلاق أو وفاة (وحدثني) سحنون عن ابن وهب عن بونس عن ابن شهاب قال لا يواعدها تسكحه ولا تعطيه شيئا ولا يعطيها حتى يبلغ الكتاب أجله فهو انقضاء عدتها والقول المعروف التعريض والتعريض انك لتأقده وانك لا في خير وانك بل للعجب وانك للحب وان يقدر أمر يكن قال فهذا التعريض لا بأس به (قاله) ابن شهاب وابن قسيط وعطاء ومجاهد وغيرهم وقال بعضهم لا بأس ان يهدي لها (سحنون) عن ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريج قال قلت لعطاء أبو اعدولها بفغير علمها فانها مالكة لا حرها قال اكرهه (قال) ابن جريج وقال عبدالله بن عباس في المرأة المتوفى عنها زوجها التي يواعدها الرجل في عدتها تم له قال خير له أن يفارقها (قال) ابن وهب قال مالك في الرجل يحطب المرأة في عدتها جاعلا بذلك ويسمى المصدق ويواعدها (قال) فراقها أحب الي من دخولها أولم يدخلها وتكرن تطليقة واحدة من غير أن يستتي فيها بينهما ثم يدعها حتى تحل ثم يحطبها مع الخطاب وقال أشهب عن مالك في الذي يواعد في العدة ثم تزوج بعد العدة انه يفارق بها إذا دخل بها لم يدخل بها

﴿ عدة المطلقة تزوج في عدتها ﴾

(قلت) أرأيت المرأة يطلقها زوجها طلاقا ثانيا بطلع فتزوج في عدتها فلم بذلك ففرق بينهما (قال) كان مالك يقول الثلاث حيض تجري من الزوجين جميعا من يوم دخل بها الآخر ويقول قد جاء من غيري قد جاء يريد ان عمرها قال تعتد بقية عدتها من الأول ثم تعتد عدتها من الآخر قال وأم في الحمل فان مالكا قال اذا كانت حاملا أبرأ منها الحمل من عدة لزوجة بينهما (قلت) هل يكون لزوجة لأولان يزوجهما في عدتهما من الآخر في قول مالك ان كانت قد انقضت عدتهما من الأول قال لا (قلت) أرأيت المرأة يطلقها زوجها طلاقا بثلث الرجعة فتزوج في عدتها فبرأ جها زوجها الأول في العدة من قبل أن يفرق بينهما وبين الآخر أو بعد ما فرق بينهما وبين الآخر (قال) قال مالك الرجعة الزوج اذا راجعها وهي في العدة رجعة وتزوج لا سحر باطل ليس شيء اذا كانت لم تنقض عدتها منه الا ان الزوج اذا راجعها لم يكن له ان يطأها حتى يستبرأ من الماء الفاسد ثلاث حيض ان كان قد دخل بها لا سحر (قال) سحنون قلت لغيره فهل يكون هذا متزوجا في العدة

استبرأوا بحبضة واحدة في الطلاق من المسلم فلا عرف لذلك نص رواية الا أن مالكا قد قاله في الطلاق من الدمين ولا فرق بين الموضعين فان كانت المتوفى عنها زوجها لم يدخلها أو كانت في سن من لا تحيض من صغر أو كبر أو من الحمل منها حلت تمام الاربعه اشهر والعشر وأما ان كان قد دخل بها زوجها وهي من ذوات الاقراء غاضت فيها حلت بقاءها وأما ان لم تحض فيها فلا يحلوا لامرئ من وجهين أحدهما ان يكون عمرها فيها أعين في العدة وقت يحضها فارقت معها من دبر دبر والثاني ان لا عمرها فيها وقت حاضتها من أن تكون لا تحيض الا من خمسة أشهر الى مثلها أو من ستة الى مثلها أو كل ارتخاها من حذر فأما ان لم تحض فيها ولم يكن لارتفاع حاضتها ردت وتول ملك واستبرأ بها من ثمة ثم وغیره انما ربية فلا تحل في تحيض أو يمر بها تسعة أشهر أم دخل في الاعاب فاذا مر بها تسعة أشهر حلت لأن تكون بها ربية لا ارتفاع في البطن فلا تحل حتى تذهب الرية أو يبلغ أقصى أم دخل قال أشهب وابن الماجشون وسحنون انها تحل بانقضاء العدة وان لم تحض او لم يكن لها من الرية ثم ان ارتفاع الحيض وكذلك المستحاضة تجري هذا الجري وقد روي عن مالك أن مدة المستحاضة في الوفاة أربعة أشهر وعشرا لحره وثلاثة أشهر للامه في المسألة على هذا ثلاثة أقول أحدها ان المرتبة أو المستحاضة في الوفاة تبرأ الى تمام تسعة أشهر والساني أنهم يحل ان تمام أربعة

قال نعم ألا ترى أنه يسبب في العدة وإن كان لزوجهما الرجعة أن لم تستحدث زوجهما لارجاعهما به
العدة بنت وص كانت يوم تبين قد حلت لعده من الرجال كتحلل المبتره سواء بعير طلاق استحدثه بعد
ما بان استحدث له عدة فهي مطلقة وهي زوجة بحري في عدة فن أمه أيها في العدة أو تزوجها كان متزوجا
في عدة تبين ونحوه للرجال وذلك الذي تقدم من المتزوج في عدة (قلت) لابن القاسم أ رأيت إذا تزوجت
المرأة في عدتها من وفاة زوجها ففرق بينها وبين زوجها (قال) أ رأيت أن تعتد أربع أشهر وعشرا من يوم
توفي زوجها تستكمل فيه ثلاث حيض إذا كان الذي زوجها قد دخل بها فإن لم تستكمل ثلاث حيض
انتظرت حتى تستكمل الثلاث حيض (قلت) فإن كنت متحاضة أو مرثاة أو تعتد أربع أشهر وعشرا
من يوم مات الزوج الأول وتعتد سنة من يوم فسخ النكاح بينها وبين زوجها الآخر (قلت) لابن القاسم
أ رأيت من تزوج في العدة فأصاب في غير العدة (قال) قال مالك وعبد العزيز هو بمنزلة من تزوج في العدة
ومس في العدة ألا ترى أن الوطء هذا العدة إنما حبسه له النكاح الذي نكحها به حيث نبى عنه (قال)
سعدون وقد كان الحزبي وغيره يقولون لا يكون أبدا ممتنعا إلا بالوطء في العدة (قلت) لابن القاسم فإن
كان زوجها قد غاب عنها ستين ثم نبى لها فزوجت فقدم زوجها الأول وقد دخل بها زوجها الآخر (قال) قال
مالك ترد إلى زوجها الأول ولا يقر بها زوجها الأول حتى تنقض عدتها من زوجها الآخر (قلت) فإن كانت
حامل من زوجها الآخر قال فلا يقر بها زوجها الأول حتى تضع ما في بطنها (قلت) فإن مات زوجها الأول
قبل أن تضع (قال) أن وضعت ما في بطنها بعد مضي الأربعة الأشهر وعشرين من يوم مات الزوج الأول فقد
حلت للأزواج واتفقت عدتها وإن وضعته قبل أن تستكمل أربع أشهر وعشرا من يوم مات
زوجها الأول فلا تنقض عدتها من زوجها الأول إذا وضعت ما في بطنها من زوجها الآخر إلا أن تكون
قد استكملت أربع أشهر وعشرا من يوم مات زوجها الأول قال وكذلك قال مالك في هذه المسائل كلها
وكذلك قضى عمر بن عبد العزيز (أخبرناه) الليث بن سعد في التي ردت إلى زوجها وهلك زوجها الأول
وهي حامل من زوجها الآخر (قال) ابن القاسم وهو قول مالك في أمر هذا الزوج العاشر وأمر الزوج
الذي تزوجها في العدة في الوفاة عنها وفي حملها على ما وصفت لك (قلت) لعده فرجل توفي عن
أم ولده ورجل أعتق أم ولده ورجل أعتق جارية كان بصيهاة تزوج قبل أن تنقض الحيضة
أشهر وعشرا والثالث اتفرقة بين المرتبة والمستحاضة فنحل المدة محاضة بتأمر أربع أشهر وعشرا وترى
المرتبة إلى تمام تسعة أشهر وأما من لم يربها فها وقت حيضتها أو كان لا ارتفاعا عدتها بملك أو محبة أمه
نحل باقتضاء العدة إذا لم يظهر بها حمل وروى ابن كنانة عن مالك في سماع أشهب أنها لا تحل حتى تحيض
أو يربها تسعة أشهر وحكي ابن الموار أن مالك رجع عن هذا القول والعذر الذي لا يكرن ارتفاع الحيض
معه ربه الرضا بافتقار المرض باختلاف قال أشهب إن المرض كل رضاع لا يكون ارتفاع الحيض معه
ربه لا في الوفاة ولا في الطلاق فنحل في الوفاة بأربع أشهر وعشروا بعد في الطلاق بالأقراء وإن تباعدت
وروى ابن القاسم عن مالك وثمان بن القاسم أن عبد الحكم وأصحابه أن ارتفاع المريض مع المرض ربه
كالصحيحة خلاف المرض فترى بص في الوفاة أي تسعة أشهر وفي الطلاق سنة تسعة أشهر استبراء وثلاثة عدة
والفرق بين المرض ولرضاع عدمهم أن الرضاع قد رضى زاته بدفع ولده عن المرض ولا يمنع طهارة وضاه
فإن لرضاع له أحد معلوم ومحدود والمرضى لا حمله قد يرضع من الإعراف الأكثرة نبي لا يلحق في منى لولده
فإذا لم يلد عدتها لأقراء وإن لم يلد عدتها أكثر من ما في يه لولده ذلك فله أمهدة الطلاق
فلا ينجبه قبل الدخول قال أبو عز وجل يأتيها الذين آمنوا إذا نكحتهم المؤمنات ثم طلقتهن من قبل أن

(المطلقة: قضى عدتها ثم أتى بالولد بعد العدة وهو رجل عومن زوجي ما بينها وبين خمس سنين)

(قلت) أرايت إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً أو طلاقاً عاكلاً الرجعة جاءت بالولد أكثر من سنتين أيلزمه الزوج الولد أم لا (قال) يلزمه الولد في قول مالك إذا جاءت بالولد في ثلاث سنين أو أربع سنين أو خمس سنين (قال) ابن القاسم وهو رأيي في الخمس سنين قال وكان مالك يقول ما يشبهه أن يلد له النساء إذا جاءت به يلزم الزوج (قلت) أرايت أن يطلقها فاضت ثلاث حبس قالت قد انقضت عدتي فجاءت بالولد بعد ذلك لتام أربع سنين من يوم طلقها فقالت المرأة قد طلقني فحضت ثلاث حبس وأنا حامل ولا أعلم لي بالجل وقد نهراني المرأة الدم على الحمل ففدأ صابني ذلك وقال الزوج قد انقضت عدتك وانما هذا الحمل حادث ليس مني أيلزم الولد الأب أم لا (قال) يلزمه الولد الآن بنفيه بل مان (قلت) أرايت أن جاءت به بعد الطلاق لأكثر من أربع سنين جاءت بالولد لسنتين وانما كان طلاقاً عاكلاً الرجعة أيلزم الولد الأب أم لا (قال) لا يلزم الولد الأب ههنا على حال لأننا لم أن عدتها قد انقضت وانما هذا حمل حادث (قلت) ولم يولد له حمل حادثاً أرايت أن كانت مستتراباً كم عدتها (قال) وقد قال مالك عدتها سنة أشهر ثم تعدت ثلاثة أشهر ثم قد حلت لأن تستراب بعد ذلك فتتظن حتى تذهب ربتها (قلت) أرايت أن استرابت بعد السنة فأنظرت ولم تذهب ربتها (قال) تنتظر إلى ما يقال إن النساء لا يلدن إلا بعد من ذلك الآن تنقطع ربتها قبل ذلك (قلت) فإن قصرت إلى أقصى ما تلد له النساء ثم جاءت بالولد بعد ذلك لسنة أشهر فصاعدت فقالت للمرأة هل ولد الزوج وقال الزوج ليس هذا بابني (قال) القول قول الزوج وليس هو له يابن لأننا علمنا أن عدتها قد انقضت وهذا الولد انما هو حمل حادث (قلت) ويقيم على المرأة الحد قال نعم (قلت) أتحنظ هذا كله عن مالك قال لا (قلت) أرايت أن جاءت بالولد بعد انقطاع هذه الرية لأقل من ستة أشهر أيلزم الولد الأب أم لا قال لا يلزمه (قلت) فإن جاءت به بعد الرية التي ذكرت بثلاثة أشهر أو أربعة (قال) نعم لا يلزمه ذلك (قلت) وهذا قول مالك (قال) قال مالك إذا جاءت بالولد لأكثر مما تلد له النساء لم يلحق الأب (قلت) أرايت إذا طلق رجل امرأته فاحدثت أربعة أشهر وعشرين ثم جاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر فيما بينها وبين ما تلد له النساء من يوم طلق زوجها (قال) الولد الزوج ويلزمه (قلت) ولم قد أقرت بانقضائه قال هذا هو الطلاق سواء يلزم الأب الولد أو أقرت بانقضائه العدة الآن للأب في الطلاق أن يلاعن إذا ادعى الاستبراء قبل الطلاق (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قلت) أرايت أن طلق امرأته فطلقه عاكلاً الرجعة فجاءت به لا أكثر مما تلد له النساء ولم تكن أقرت بانقضائه العدة أيلزم الزوج هذا الولد أم لا (قال) لا يلزمه الولد وهو قول مالك (قال) ابن القاسم والمطهرة الواحدة التي تحمل فيها الرجعة ههنا والثلاث في قول مالك سواء في هذا الولد إذا جاءت به لا أكثر مما تلد له النساء (سبحون) عن أشهب عن الليث بن سعد عن ابن جابر أن امرأة له وضعت له ولداً في أربع سنين وانما وضعت مرة أخرى في سبع سنين

فحاضت حبسه أربع سنين ثم رفته فحاضتها فأنظرت سنة أشهر فإن بان بها حمل والا اعتدت بعد التسعة الأشهر بثلاثة أشهر ثم لم تلد ولا تخاف له من الصحابة ومن ذلك أن الرية لو كانت في الحكم لكنت ماضية ولكن حقه أن تكون أن ارتبعت في الف من أن فأنظرت أن الرية التي أرجب الله عليها العدة ثلاثة أشهر هي التي تراب فلا تدري لم تحض فداي هذا أن لا يجب عدة على من يعلم أنها لا تحيض من صغر أو سكر ولا تراب في أمره إلا أنه لا يمكن في ذلك ما يرجع إليه جل الأب في ذلك فحمله واحداً وقد ذهب ابن لبابة في كتابه إلى أن الصغيرة التي يستفي سن من تحيض ويؤمن الحمل عليها أنها لا عدة عنها وإن كن بوطاً مثلها وذلك الكيفية التي انقطع عنها الحيض ويؤمن الحمل منها وقال أنه مذهب داود وأنه القياس لأن العدة

﴿ في امرأة الصبي الذي لا يرسله تأتي بالولد ﴾

(قلت) أرايت امرأة الصبي اذا كان مثله يجامع ولا يرسله قطهر بامر أمه هل يلزمه أم لا (قل) لا يلزمه اذا كان لا يحمل لثله وعرف ذلك (قلت) فان مات هذا الصبي عنها فلدت بعد مائة يوم أو بشهر هل تنقض مدتها بهذا الولد (قال) لا تنقض عدتها الا بعد أربعة أشهر وعشر من يوم مات زوجها ولا ينظر في هذا الى اولاده لان الولد ليس ولد زوجها (قلت) ويقيم عليها الحد قال نعم اذا كان لا يرسله هذا الزوج (قال) فاعا الحد الذي تنقض به العدة الحمل الذي يثبت نسبه من أبيه الا أن حمل الملائنة تنقض به عدة الملائنة وان مات زوجها في العدة ولا تنتقل الى عدة الوفاة وكذلك كل حامل طلقها زوجها مات في العدة فانها لا تنتقل الى عدة الوفاة اذا كان طالقها باثنا وقال في الصبي الذي لا يحمل من مثله ومثله يقوى على الجماع فيدخل بامر أمه ثم يصالح عنه أبوه أو وصيه أنه لا عدة على المرأة ولا يكرن لها نصف الصداق ولا يكرن عليها في وطنه ذلك الا أن تنتدب نكاحا يريد تنزل

﴿ في امرأة الخصى والمحبوب تأتي بالولد ﴾

(قلت) هل يلزم الخصى والمحبوب الولد اذا جاءت به امرأته قال سئل مالك عن الخصى هل يلزمه الولد (قال) قال مالك أرى أن يسئل أهل المعرفة بذلك ما كان يرسله لزمه الولد والام يلزمه

﴿ في المرأة تزوج في عدتها ثم تأتي برلد والرحلين يتزوجان المرأة في طهر واحد ﴾

(قلت) أرايت امرأة طلقها زوجها طلاقاً بائناً أو طلاقاً بملك الرجعة فلم تقربا بقاء عدها حتى مضى لها مائة مثله النساء الا خمسة أشهر فزوجت ولم تقربا بقاء عدها يجوز النكاح لها أم لا (قال) ان قالت انما تزوجت بعد انقضاء عدتي فالقول قولها ولكن ان كانت ستراية فلا تسبح حتى تذهب الريبة عنها أو عفى لها من الاجل أقصى ما تملكه النساء (قلت) فان مضى لها من الاجل أقصى ما تملكه النساء الا أربعة أشهر فزوجت فمات برلد بعد ما تزوجت لزوج الثاني بخمسة أشهر يلزمه الاول أم لا استخر قال أرى أن لا يلزم الولد أحد من الزوجين من قبل انها وضعت لا كتر جماع بل مثله النساء من يوم طلقها الاول ووضعته خمسة أشهر من يوم تزوجها الا استخر فلا يلزم الولد واحد منهم ما وخرق بينهما وبين زوجها الا استخر لانه تزوجها حاملاً ويقام عليها الحد وهذا رأيي (قلت) أرايت لو أن رجلا من وطئ امرأة بملك الجمين في طهر واحد أو تزوج رجلاً من امرأة في طهر واحد وطئها أحد من صاحبه ثم تزوجها الثاني وهو يجهل أن لها زوجاً فمات بولد

انما هي لحفظ الانساب فاذا أمن الحمل فلا معنى للعدة وهو شذوذ من القول وهو الذي ذهب اليه مالك في رواية أشهب عنه فالتى ترتفع حيضتها بعد ان حاضت وهي في سن من تحيض محمولة على ما بيناه من الاختلاف في لمرض لانها بمعنى الياسة ولا سنة الثانية في ذلك عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فلا تحل المرأة المطلقة ولا حملها اذا كانت في سن من تحيض أو دة حاضت مرة أو مرتين لا بلانته قروء أو سنة يضاهي سنة أمه لا يهر لادم فيها استبراء دون أن ترى فيها ما بمنزلة الياسة ثم ثلاثة أشهر عدة كذال الله زوجة فلما ارفع عن المرأة طهر واعتدت بالسنة ثم تزوجت فلما طلقها زوجها اعتدت بثلاثة أشهر كالياسة عن المرض وهذا كان شأنها لم تمتد بالاقراء فان ادعت بالاقراء ثم طلقت ثانية فارتفع عنها الحيض اعتدت بسنة أمه استبراء وثلاثة أشهر عدة فأما ان كانت من لا تحيض الا من سنة الى سنة أو الى أكثر من ذلك فماتت حرة في عدتها سنة فان جاء فيها وقت حيضتها فلم تحض حلت بتمامها وان لم يأتها فيها وقت حيضتها انتظرت الى ان يأتي وقتها فان أتت وقتها لم تحض فيها حلت مكانها وان حاضت على عدتها ربت سنة أخرى فان جاء فيها وقت حيضتها انتظرت

قال أما إذا كان ذلك في ملك اليمين فإن مالك قال يدعي لها القافصة قال وأما في النكاح فإذا اجتمع عليها في طهر واحد فالولد للاول لأنه بلغني عن مالك أنه سئل عن امرأه طلقها وزوجها فترجعت في صدها قبل أن تحيض فدخل بها زوجها الثاني فوطئها واستمر بها الحمل فوضعت (قال) قال مالك الولد للأول ولم أسمع من مالك ولكني إذا أخذته عنه من أثقبه قال مالك وإن كان زوجها بعد حيضه أو حيضتين من عدتها فالولد لآخر إن كانت ولده لتمام سنته أشهر من يوم دخل بها الآخر فإن كانت ولده لأقل من سنته أشهر فهو للاول وكذلك قال مالك

﴿فِي أَقْرَارِ الرَّجُلِ بِالطَّلَاقِ بَعْدَ أَشْهُرٍ﴾

(قال) عبد الرحمن بن القاسم قال مالك في الرجل يكون في سفر فيقدم فيدعي أنه طلق امرأته واحدة أو اثنتين منهن (قال) مالك لا يقبل قوله في العدة لأن يكون على أصل قوله عدول فإن لم يكن الا قوله لم يقبل قوله واستأنفت العدة من يوم أقر وان مات عورته وان مات لم يرهما إذا كانت قد حاضت في ذلك ثلاث حيض من يوم أقر على نفسه ولا رجعة لهما وان أقر بالبهة لم يصدق في العدة ولم يوارثا وقد بينا قول سليمان بن ساري في هذا

﴿أمرأة الذي تسلم ثم يموت الذي ثم تنتقل الى عدة الوفاة في تزويجها في العدة﴾

[illegible]

بما تفرق فيه العدة من الاحكام

[illegible]

والولد الأول الآخر (وقال) ابن القاسم قال مالك في امرأة تزوجت في عدتها (قال) ان كان دخل بها قبل ان تحيض حيضة أو حيضتين فالولد الأول وان كان بعد ما حاضت حيضة أو حيضتين فالولد الثاني خذا أنت به لتمام ستة أشهر من يوم دخل بها (قال) ابن القاسم وان جاءت به لاقل من ستة أشهر من يوم دخل بها الآخر كان الأول (سحنون) وقال غيره كان من تزوجها في العدة اذا فرق بينهما وقد دخل بها لم يفتا كما أبداً الا ترى انه لو أسلم وهي في العدة كانت زوجة له واذالم يسلم حتى تنقضي عدتها بات منه ولم يكن له اليها سبيل مثل الذي يطلق وله الرجعة فتزوج امرأته قبل ان ترجع فهي متزوجة في عدة

وفي عدة المرأة ينبي لها زوجها فتزوج زوجها فاسد اسم يخدم أين تعتد

(قلت) أرايت لو أن امرأة ينبي لها زوجها فتزوجت ودخل بها زوجها الآخر ثم قدم زوجها الأول (قال) قال مالك ترد إلى زوجها الأول ولا يكون للزوج الآخر خيار ولا غير ذلك ولا تترك مع زوجها الآخر (قال) مالك ولا يقر بها زوجها الأول حتى تحيض ثلاث حيض الا ان تكون حاملاً حتى تضع حملها وان كانت قد نبتت من الحيض فقلانة أشهر (وقال) مالك وليست هذه بمنزلة امرأة المفقود وذلك انها كذبت وبجملت ولم يكن اعدا من تربص ولا تفريق من امام (قلت) فهل يكون على هذه في البيوتة من ينما مثل ما يكون على المطلقة (قال) سألت مالك عن الرجل ينكح أخته من الرضاة أو أمه أو ذات محرم من الرضاة والنسب وبجمل ذلك ولم يكن يعلمه ثم علم بذلك بعد ما دخل بها ففسخ ذلك النكاح أين تعتد (قال) فقال لي مالك تعتد في بيتها التي كانت تسكن فيه كما تعتد المطلقة لان أصله كان نكاحاً يدعى ما به الحدو يلحق الولد فيه (قال) مالك فأرى ان يسلك بهاسبيل النكاح الحلال (قال) مالك وهو أحب ما فيه إلى (قال) ابن القاسم فاسألت عنه من هذه التي تزوجت وقدم زوجها انها تعتد في بيتها الذي كانت تسكن فيه مع زوجها الآخر ويحال بينهما وبين زوجها الآخر وبين الدخول عليها حتى تنقضي عدتها فترد إلى زوجها الأول (قال) ابن القاسم فان قال قائل هذه لها زوج ترد إليه وتلك لا زوج لها واذافسح نكاحها ففسخ بغير طلاق فهي لا تعتد من طلاق زوجها وبما تعتد من مسيس يلحق فيه الولد وكذلك هذه أيضاً انها تعتد من مسيس يلحق فيه الولد وان كانت ذات زوج ولا يلحق فيه الطلاق

هل وانما هي ميتة لها ومخصصة لعمومها وذهب ابن عباس إلى أن حل الآية على عمومها في الحامل وغير الحامل ولم يرف في ذلك نسخاً ولا تخصيصاً فأوجب على الحامل في العدة أقصى الاجلين باعتبار الآيتين وأما قول الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهن من أموالهم من أجل غير اخراج فانها آية منسوخة باجماع نسخها قول الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يرصنن بأهلهن أربع أشهر وعشرون ان كانت قبلها في التلاوة وهذا من الغريب لان حق التامخ أن يكون بعد المنسوخ فلا شئ أنما نزلت بعدها وان كانت التلاوة قبلها ولا يجب للمرأة فيها نفقة ويجب لها فيها نفقة السكنى ان كانت الدار للميت أو كانت بكراً وقد نفدت الكراهية يجب عليها المكث فيها وفي غيرها ان لم تكن الدار للميت فأخرجت عنها حق الله عز وجل لحفظ الاساب فليس لها أن تبيت في غيرها ولا أن تنقل عنها الا من أمره لا يستطيع القرار عليه وكذلك الاحداد لا يجوز لها أن تفعل ما ليس للعاد أن تفعله الا من ضرورة وقد اختلف في اذ على الاربعه الاشهر والعشر للاستبراء اذا حست من نفسها بافئاض أو تأخر عنها الحيض أو لم تأتها فيها وقت حيضتها على اختلاف وقد قيل بربا الاربعه الاشهر والعشر في الوجهين وقد قيل انها تر بص إلى تسعة أشهر في الوجهين جميعاً وقيل انها تر بص بالاربعة الاشهر والعشر اذ لم تأتها وقت حيضتها بخلاف التي تأخر عنها لم يجب عليها فيها الاحداد أم لا على قولين وهذا الاختلاف داخل في وجوب المقام عليها في بيتها ومن أهل العلم من جعل

في عدة الامة تزوج بغير اذن سيدها وعدة النكاح الفاسد

(قلت) كم عدة الامة اذا تزوجت بغير اذن مولاهما اذا فرقت بينهما (قال) لم اسمع من مالك فيه شيئا الا ان مالك قال كل نكاح فاسد لا يترك أهله عليه على حال فانه اذا فرق بينهما اعتدت عدة المطلقة فأرى هذه هذه المنزلتة تعتد عدة المطلقة ولما جاء فيها بما قد أجاز به بعض الناس اذا أجاز به السيد (قلت) فالكناح الفاسد اذا دخل بها زوجها الا أنه لم يطأها أو تصادقا على ذلك ثم فرقت بينهما كم تعتد المرأة (قال) كما تعتد المطلقة من النكاح الصحيح ولا يصدق على العدة للخلوة لا يملوكان ولد ثبت نسبه الا أن ينفيه بلعان وأرى أن لصادق لها الا أنهم طلبه ولم تعده وكذلك قال مالك وتعاوض من تلذذ بها ان كان تلذذ منها بشئ قال مالك ولا يكون في هذا صداق ولا نصف صداق

في المفقود تزوج امرأته ثم تقدم والتي تطلق فتعلم الطلاق ثم ترجع فلا تعلم

(قلت) أرايت المرأة التي لها زوجها فتقدمته ثم تزوج المرأة بطلقها زوجها فتعلم الطلاق ثم راجعها في العدة وقد غاب عنها فلم تعلم بالرجعة حتى تنقضي العدة فتزوج وامرأة المفقود تعتد أربع سنين بأمر السلطان ثم أربعة أشهر وعشرا فتسكن أهولا عند مالك مجملين ومحل واحد (قال) لا أما التي رضى لها هذه فترق بينهما وبين زوجها الثاني وتزوي زوجها الاول بعد الاستبراء وان ولدت منه أولادا وأما امرأة المفقود والتي طلقت ولم تعلم بالرجعة فانه قد كان مالك يقول مرة اذا تزوجت ولم يدخل بها زوجها فلا يسيل اليه ما ثم ان مالك وقف قبل موته بعام أو نحو في امرأة المطلق اذا أتى زوجها فقال مالك زوجها الاول أحق بها قال وسمعت أن أمانته في المفقود أنه قال هو أحق بها فلم يدخل بها زوجها الثاني وأرى أنا فيه ما جعلا ان زوجها اذا أدركها ما قبل أن يدخل بها زوجها ما هو لاء الا سحران فالاولان أحق وان دخلا فالأحران أحق (قال) سحران وقال أنه سب مثل قوله واختار مثل ما اختار هو وقال المغيرة وغيره يقول مالك الاول وقالوا لا توارث امرأه زوجين توارث زوجها ثم ترجع الى الزوج غيره وقال مالك وليس استعلال الفرج بعد الاعداد من السلطان بمنزلة عقد النكاح وقد جاء زوجها ولم يعت ولم يطلق (قلت) أرايت ان قدم زوجها الاول بعد الأربع سنين وبعد الأربعة أشهر والعشرا تزوجها اليه في قول مالك ويكون أحق بها قال نعم (قلت) أفتكون عنده على تطليقتين (قال) لا ولكنها عنده عنده على ثلاث تطليقات عند مالك وأما تكون عنده على تطليقتين اذا هي رجعت اليه بعد زوج (قلت)

السكنى حقها فأجاز لها الا تقال من غير ضرورة والميت في غيرها وأما العدة من الطلاق الرجعي فأمرها ثلاثة أقراء ان كانت من تحيض أو ثلاثة أشهر ان كانت يائسة من الحيض أو وضع حملها ان كانت حاملا ولو كانت النفقة فيها والسكنى حق الله عز وجل لحفظ النسب فليس لها أن تنقل عن بيتها ولا أن تخرج عنه الا ضرورة قال الله عز وجل لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة واختلف في الفاحشة المبينة ما هي فقيل هي الخروج من بيتها قبل اتمضاء عدتها وقيل هي البذاءة على زوجها وأحاثها وقيل أنما هي أن تأتي بفاحشة مبينة فتخرج لأقامه الخد عليها ولا احدا عليها فيها وأما العدة من الطلاق البائن فأمرها أمد العدة من الطلاق الرجعي وقد اختلف في وجوب النفقة لها فيها على ثلاثة أقوال أحدها أن لها السكنى ولا نفقة لها وهو قول مالك وجميع أصحابه والثاني أن لها النفقة والسكنى والثالث أن لا نفقة لها ولا سكنى والصحيح ما ذهب اليه مالك وأصحابه من أن لها السكنى ولا نفقة لها ودليلهم على سقوط النفقة ما قول الله عز وجل وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن لان في ذلك دليلا على أن غيرها لحامل لا نفقة لها هو نص النبي عليه الصلاة والسلام في حديث فاطمة بنت قيس ليس لها عليه نفقة اذا طلقها ثلاثا فأرسل

أرأت المفقود إذا ضرب السلطان لامرأته أربع سنين ثم اعتدت أربع أشهر وعشراً لا يكون هذا الفراق
تطبيقاً أم لا (قال) ان تزوجت ودخل بها فهي تطليقة (قلت) فان جاء زوجها أحيا قبل أن تنكح بعد الأربع
أشهر وعشراً اعتنعا من النكاح (قال) نعم وهي امرأته على حالها بعدما تنكحت قبل أن يدخل بها يفرق بينهما
وبين زوجها الثاني وتقيم على زوجها الأول (قال) سنعنون فان تزوجت بعد الأربع أشهر وعشراً ثم جاء
موتها أنه قد مات بعد أربع أشهر وعشراً أثرته أم لا (قال) ان انكشف ان موته بعد نكاحها وقيل دخوله بها
ورثت زوجها الأول لان مات وهو أحق بها فهو كجيشه أن لوجاه أو علم أنه حي وفرق بينهما وبين الآخر واعتدت
من الأول من يوم مات لان عصمة الأول لم تنسقط وانما تنسقط بدخول الآخر بها وكذلك لو مات الزوج
الآخر قبل دخوله بها فورثته ثم انكشف ان الزوج الأول مات بعده أو قبله بعد نكاحه أو جاء ان الزوج الأول
حي بطل ميراثها مع هذا الزوج وورثت الى الأول ان كان حياً أو أخذت ميراثه ان كان ميتاً فان انكشف ان
موتها بعد ما دخل بها الآخر فهي زوجة الآخر ولا يفرق بينهما لانه استعمل الفرج بعد الاعذار من السلطان
وضرب المدد والمفقود حين فقدت عصمة المفقود وانما موته في تلك الحال كجيشه لوجاه ولا ميراث لها
من الأول وان انكشف انها تزوجت بعد ضرب الأجل وبعد الأربع أشهر والعشرون بعد موت المفقود في
عدة وفاته ودخل بها الآخر في تلك العدة فرق بينهما وبين الآخر ولم ينكحاً أبداً وورث الأول وان لم يكن دخل بها
فرق بينهما وورث الأول وكان خاطباً من الخطاب ان كانت عدتها من الأول قد انقضت لان عمر بن الخطاب
فرق بين المتزوجين في العدة في العمد والجهل وقال لا ينكح أبداً وهذا المسلك يأخذ بالذي طاق وارتجع
فلم يعلم بالرجعة حتى انقضت العدة وتزوجت زوجها في موتها وفي ميراثها وفي فسخ النكاح وان انكشف ان
موت المفقود وانقضاء عدة موته قبل تزويج الآخر وورث المفقود وهي زوجة الآخر كما هي (قال) وقال
مالك في امرأة المفقود إذا ضرب لها أجل أربع سنين ثم تزوجت بعد أربع أشهر وعشرون ودخل بها ثم مات
زوجها هذا الذي تزوجها ودخل بها ثم قدم المفقود فأراد أن يتزوجها بعد ذلك أنها عنده على تطليقتين الا
أن يكون طلقها قبل ذلك

في ضرب أجل المفقود

(قلت) أرأت امرأته المفقود أن تعتد الأربع سنين في قول مالك بغير أمر السلطان (قال) قاله مالك لا قال
مالك وان أقامت عشرين سنة ثم رفضت أمرها الى السلطان فرفضها وكتب الى موضعه الذي خرج اليه فإذا نيس
منه ضرب لها من تلك الساعة أربع سنين (فقبل) لمالك هل تعتد بعد الأربع سنين عدة الوفاة أربع أشهر
اليها عبر افسخ طعنه فشكت ذلك الى النبي عليه السلام ودليلهم على وجوب السكنى ما قول الله عز وجل أسكنوهن
من حيث سكنتم من وجدكم لان المراد بذلك الثلاثي قد بين من أزواجهن بدليل قوله عز وجل وان كن أولات
جمل فأتفقوا عليهن حتى يرضعن جملهن لان غير البائن لها النفقة حاء الا كانت أو غير حاء لاذ لم يخرج من
العصمة بائناً فان قيل كيف يصح أن يكون المراد بذلك الثلاثي قد بين من أزواجهن وهن لم يتقدم لهن في
السورة ذكرهن وانما تقدم ذكر الثلاثي لهن من أزواجهن بدليل قوله عز وجل لا تدري لعل الله يبدل
ذلك امرأ قبل عن ذلك جواباً أن أحدهما انما لم يتقدم لهن ذكر في السورة فقد تقدم لهن ذكر في سورة
البقرة وهو قوله عز وجل فلا تحل لهن من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فيعاد قوله أسكنوهن من حيث سكنتم
وجدكم اليه لان القرآن كله كسورة واحدة في رد بعضه الى بعض وتفسير بعضه ببعض والاني أن قوله
تقدم لهن في السورة ذكر الثلاثي لهن من أزواجهن انما لم يتقدم لهن في السورة
بعد وفيمن طلق طلقه وفيمن طلق طلقه لا لأنها تبين بالطلقة الواحدة أنه سنة ثم يبرح

وعسرا من غير أن يأمرها السلطان بذلك (قال) نعم ما طوول للسلطان في الأربعة أشهر وعشر التي هي العدة (وحدثنا) سحنون عن ابن القاسم عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال أبحا امرأه ففقدت زوجها فلم تدرك أن يكون لها أربع سنين ثم تعدد أربعة أشهر وعشر ثم نحل (سحنون) عن ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب ضرب للمفقود من يوم جاء امرأته أربع سنين ثم أمرها أن تعد عدة المتوفى عنها زوجها ثم تصنع في نفسها ما شامت إذا انقضت عدتها وقال ربيعة ابن أبي عبد الرحمن المفقود الذي لا يبلغه السلطان ولا كتاب سلطان فيه قد أضل أهلها وامامه في الأرض فلا يدري أين هو وقد تلو موافى طلبه والمسألة عنه فلم يوجد فذلك الذي يضرب الامام فيها بلغنا الامر أنه الاجل ثم تجتهد بعد هذه الوفاة يقولون ان جاز زوجها في عدتها أو بعد العدة ما لم تنكح فهو أحق بها وان نكحت بعد العدة ودخل بها فلا سبيل له عليها (حدثني) سحنون عن ابن القاسم عن مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قال في المرأة يطلقها زوجها وتغيب ثم يرابعها فلا تباعها رجعت اياها وقد بلغها طلاقها فترجع انه ان دخل زوجها الا آخر قبل أن يدركها زوجها الاول فلا سبيل لزوجها الا للذي طلقها لها (قال) مالك وعلى هذا الامر عندنا في هذا وفي المفقود (قال) مالك وقد باقني أن عمر بن الخطاب قال فان تزوجت ولم يدخل بها الا آخر فلا سبيل لزوجها الاول اليها (قال) مالك وهذا أحب ما سمعت الى في هذا وفي المفقود مع هذا ان بل الاتار عن عمر ان انحافوت التي طلق في المدخول بها

في النفقة على امرأه المفقود من مال المفقود

(قلت) أ رأيت المفقود أن ينفق على امرأته من ماله في الأربع سنين (قال) قال مالك ينفق على امرأه المفقود في أربع سنين (قلت) في الأربع أشهر وعشر بعد الأربع سنين (قال) لا لأنها معتدة (قلت) أينفق على ولده انصاره وناته في الأربع سنين في قول مالك (قال) قال مالك نعم (قلت) أينفق على ولده الصغور به تنفي لأربعة أشهر وعشر التي جعلتها عدة لامرأته قال نعم (قلت) أ رأيت المفقود ان كان له وندصاره ولمسلم مال أينفق عليهم من مال أبيهم (قال) لا ينفق عليهم من مال أبيهم لأن مالها كمال اذا كان للصغير مال لم يجبر الاب على نفقته (قلت) أ رأيت ان أنفقت على ولد المفقود وعلى امرأته من مال المفقود أربع سنين أ يأخذ منهم كماله في ذلك في قول مالك قال لا (قلت) فان علم أنه قدمت قبل ذلك وقد أنفق على أهله وولده في الأربع سنين (قال) قال مالك في امرأه المفقود اذا أنفقت من ماله في الأربع سنين التي ضرب لها

أسكنهن من حيث سكنتم من وجدكم إهدون من سواها من عموم اللفظ واستدل من ذهب الى أنه لا نفقة لها ولا سكنى بما روى عن فاطمة بنت قيس أنها قالت لم يجعل لي رسول الله نفقة ولا سكنى وهذا الوجه فيه لأنها إنما قالت ذلك تأويل على النبي عليه السلام اذا أمرها أن تعد عند ابن أم مكتوم وفي أمر النبي عليه السلام إياها أن تعدد ابن أم مكتوم دليل على أنه قلها عن العدة الواجبة عليها في بيت زوجها الى حيث أمرها أن تعدد فيه بما ذكر من استطاعتها بلسانها على أحسنها فقد اوجب النبي عليه السلام لها السكنى وجعل حتمها عليها لله تعالى من حيث لم تدركه وجبه عليها لما أمرها به في موضع ما والاقال لها اعتدى حيث شئت فلا سكنى. ثم روي من ذهب الى أن لها السكنى والنفقة بما روى من أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال (يخرج) من كتابه يروى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول لها السكنى والنفقة قوله والله أن النبي عليه السلام إنما قال لها لا نفقة لك من اجل انها سخط ما رسل إليها ثم روي أنه روي نواجب سماعه يقول الله عز وجل ربه قد رزقناه نفقة فما آتاه الله لا يكلف الله شيئا من عسير ما روي أيضا أن النفقة التي أمر الله بها العوازل بقوله وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن

السلطان اجلها ثم آتى العلم بأنه قد مات قبل ذلك غرمت ما ثققت من يوم مات لانها قد صارت وارثا ولم يكن فيه تفریط ونقصتها من مالها (قلت) فان مات قبل السنين التي ضرب السلطان اجلها للمفقود أترد ما ثققت من يوم مات (قال) نعم وكذلك المتوفى عنها زوجها تردها ما ثققت بعد الوفاة (قلت) أرايت ما أثق على ولد المفقود ثم جاء عليه أنه مات قبل ذلك (قال) هو مثل ما قال مالك في المرأة أنهم يردون ما أثقوا بعد موته (سحنون) ومعناه اذا كان لهم أموال

في ميراث المفقود

(قال) وقال مالك لا يقسم ميراث المفقود حتى يأتى موته أو يبلغ من الزمان ما لا يبعث الى مثله فيقسم ميراثه من يوم يموت وذلك اليوم يقسم ميراثه (قلت) أرايت ان جاء موته بعد الاربعه أشهر وعشر من قبل أن تسكن أئورثها منه في قول مالك أم لا قال نعم ترده عند مالك (قلت) فان تزوجت بعد أربعه أشهر وعشر ثم جاء موته انه مات بعد الاربعه أشهر وعشر (قال) ان جاء ان موته بعد تسكاح الاخر وقيل أن يدخل بها هذا الثاني ورثته وقرق بينهما واستقبلت عدتها من يوم مات وان جاء ان موته بعد ما دخل بها زوجها الثاني لم يقرق بينهما ولا ميراث لها منه الا أن يكون يعلم أنها قد تزوجت بعد موته في عدته منه فانها ترثه ويقرق بينهما وان كان قد دخل بها لم تحل له أبدا وان تزوجت بعد انقضاء عدتها من موته لم يقرق بينهما وبين زوجها الثاني وورثت زوجها المفقود وهذا كله الذي سمعت من مالك (قلت) أرايت المفقود اذا هلك ابن له في السنين التي هو فيها مفقود أبورث المفقود من انته هذا في قول مالك (قال) لا يرثه عند مالك (قلت) فاذا بلغ هذا المفقود من السنين ما لا يعيش الى مثله فجعلته ميتا أتورث ابنه الذي مات في تلك السنين من هذا المفقود في قول مالك (قال) لا يرثه عند مالك وانما يرث المفقود ورثته الا حياء يوم جعلته ميتا (قال) وهذا قول مالك (قلت)

حتى يضعن جلهن ليست من أجل الحمل انما هي من أجل العدة اذ لو كانت من أجل الحمل لوجب له الرجوع بها عليه اذا ولد حي او قد مات أخ لامه فورته كالأول فحق عليه في حياته ثم انكشف أن له مالا واختلف الذين أوجبوا لها السكنى فيما يجب عليها فيه على ثلاثة أقوال أحدها ان لا يجب عليها المقام فيه وانما هو حق لها ان شاءت أخذت تعوان شأنته تركه والثاني أنه حق لله تعالى فيلزمها انما لا يبيت الا فيه وطأ ان تخرج في نهارها تنصرف في حوائجها وهو قول مالك وأصحابه والثالث انها ليس لها ان تبيت عنه ولا ان تخرج بالنار منه قال ذلك من ذهب الى ان النفقة لها فرائى انه لا حاجة بها الى الخروج وان المتوفى عنها زوجها انما كان لها الخروج بالنهار لتتبع من فضل الله اذ لا نفقة لها وهذا كله فيه نظر والصحيح ما ذهب اليه مالك وأصحابه وكذلك اختلفوا ايضا في المبتوتة هل عليها احداد في عدتها أم لا على قولين أحدهما قل مالك انه لا احداد عليها وهو الصحيح والثاني أن عليها الاحداد كما على عدة الوفاة وفي استبرائها وفي وجوب المبيت عليها في بيتها طول عدتها وبأنه التوفيق

في بيان الأقراء ما هي

والأقراء هي الامهات على مذهب أهل البخاري وهو مذهب مالك وأصحابه لا خلاف بينهم في ذلك وذهب أهل العراق الى انها الحبيص والدايل على صحة قول مالك قول الله عز وجل يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أي في مكان يتعددن فيه كما قرأ ابن عمر فطلقوهن لعدتهن وهي قراءة تساق على سبيل التفسير وبين النبي عليه السلام ان ذلك أن يطلقها في طهر لم يمسها فيه فدل ذلك ان الطهر الذي يطلقها فيه تعتبه وانته من قرائها ولو كانت لا أقراء لحبيص كما قال أهل العراق لكان المطلق في الطهر مطلقا لغير العدة ومن جهة المعنى أن القراء مأخوذ من قرب الماء في الخوض أي جمعه فيه والرحم يجمعه في مدة الطهر ثم يجمعه في مدة الحبيص وموضع الخذف انما هو حل تحل المرأة بدخولها في الدم الثالث أو باقتضاء آخره فمن قال ان الأقراء هي الاطهار يقول

أرأيت ان مات ابن المفقود أقسم ماله بين ورثته ساعتئذ ولا يورث المفقود منه ويوقف حظ الاب منه خوفا
من أن يكون المفقود حيا وما قول مالك في هذا (قال) يرتقب نصيب المفقود فان أتى كان أبق به وان بلغ
من السنين ما لا يجيأ الى مثلها رآى الذين ورثوا ابنة الميت يوم مات ويقسم بينهم على ما ورثهم قال مالك لا يرث
أحد أباً لثلاث

﴿في العبد ينفق﴾

(قلت) أرأيت لو أن عبداً نفق وله أولاد أحرار فأعتقه بعد ما فقد العبد أيجز ولا يولد له الأحرار من امرأه
حرة أم لا (قال) لا يجز ولا يولد له الأحرار من امرأه حرة لانا لا ندرى ان كان يوم أعتقه حيا أم لا ألا ترى ان
مالك قال في المفقود اذا مات بعض ولده انه لا يرث المفقود من مال ولده هذا الميت شيئاً اذ لم يعلم حياة المفقود يوم
يموت ولده هذا الا لا ندرى لعل المفقود يوم يموت ولده هذا كان ميتاً ولكن يوقف قدر ميراثه فكذلك
الولاء على ما قال في مالك في الميراث ان سيد العبد لا يجز الولاء حتى يعلم أن العبد يوم أعتقه السيد حي (قلت)
أرأيت العبد الذي فقد فأعتقه سيده اذا مات ابن له حر من امرأه حرة أيقف ميراثه أم لا في قول مالك (قال)
أحسن ما جاء فيه وما سمعت من مالك انه يؤخذ من الورث جيل بالمال ان جاء أبوهم دفعوا اظههم من
هذا المال بعد ما يتولم للاب ويطلب (قلت) فاذا فقد الرجل الحي فأت بعض ولده أيعطى ورثته الميت

انها تحمل بدخولها في الدم ومن قال انها الحيض يقول انها لا تحمل حتى يتم الحيض والطلاق للرجال والعدة للنساء
والعبد في الحدود وعلى النصف من الأحرار لقول الله عز وجل فان أتيتن بما حشة فعليه نصف ما على
المحصنات من العذاب والطلاق والعدة من الحدود لا من الحقوق فوجب بذلك أن يكون العبدية على
النصف من الأحرار فكان طلاق العبد ينفق اذ لم تنقسم الطلقة الثانية كانت زوجته حرة أو أمة وكانت عدة
الامة حيضتين اذ لم تنقسم الطهر الثاني حراً كان زوجها أو عبداً أو أمة ان كانت ممن لم تحض من صغرها أو كبر فقدرتها
ثلاثة أشهر كالخمر سواء اذ لا يتبين الحمل في أقل من ثلاثة أشهر وأما في الوفاة فقد تعدتها شهران وخمس ليل الا ان
تكون قد دخل بها وهي في سن من تحيض ويمكن أن تحمل فتربص حتى يمر بها ثلاثة أشهر مخافة أن يكون
بها حمل والحمل لا يتبين في أقل من ثلاثة أشهر وقال مالك حرة في المرأة المتوفى عنها زوجها وهي ممن قد يس من
الحيض انها تعد بشهرين وخمسة أيام وقال حرة انها تعد بثلاثة أشهر لان الحمل لا يتبين في أقل من ثلاثة أشهر
ولا ينبغي أن يحمل ذلك على انه اختلاف من قوله لانه انما تكلم في الرواية الاولى على انها ممن يؤمن بالحمل منها
وفي الثانية عن أن الحمل لا يؤمن منها ألا ترى انه علل قوله ان الحمل لا يتبين في أقل من ثلاثة أشهر ويبنى أن
تعدد الامة في الطلاق اذا كانت في سن من لا تحيض وأمن منها الحمل بشهر ونصف نصف عدة الحرة ولا
أعرف لاحد من أصحابنا في ذلك نصاً وانما اختلفت صحاب مالك باختلاف من قبلهم في استبراء الامة في
البيع اذا كانت ممن لا تحيض من صغرها أو كبر فقيل استبراء شهر ونصف وقيل شهران وقيل ثلاثة
أشهر وهو أصح الأقاويل لان الحمل لا يتبين في أقل من ثلاثة أشهر وهو مذهب مالك وبالله التوفيق

﴿في التزويج في العدة﴾

أوجب الله تعالى العدة حفظاً للأنساب وتحصيناً للفرج ونهى عن عقد النكاح فيها نهى تحريم لان العقد
لا يراد الا للوطء فكان ذلك ذريعة الى حفظ الأنساب فقال تعالى ولا تعزموا عقد النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله
وهو انقضاء العدة ونهى الله تعالى عن المواعدة فيها فقال لم الله أنكم ستكروهن ولكن لاتواعدوهن
سراً الا أن تقولوا قولاً معروفاً والقول المعروف هو التبريض بالمواعدة دون الإفصاح بها وذلك مثل أن يقول
انك على الكربة واني قبلت ان اغب وان يهدر امرئ بكن وما شبه ذلك فالفرق من جهة المعنى بين المواعدة والقول

المال بحصيل نصيب المفقود وأنصباهم (قال) لا ولكن بوقف نصيب المفقود (قلت) ما فرق ما بينهما
(قال) لأن مالكا قال لا يورث أحد بالشان والحر إذا فقد فهو وارث هذا الابن الميت لأن يعلم ان الاب
المفقود قدم قبل هذا الابن وما العبد الذي أعتق فاعا ورثة هذا الابن الحر من الحرمة وأمه
دون الاب لأنه عبد حتى يعلم أن العبد قد مسه العتق قبل موت الابن والعبد لما فقد لا يدري أمسه العتق
أم لا لأن لا يدري له له كان ميتا من يوم أعتقه سيده فلذلك رأيت أن يدفع المال الى ورثته ابن العبد ويؤخذ
بذلك منهم جيل ورأيت في ولد الحر ان بوقف نصيب المفقود ولا يعطى ورثة ابنته الميت نصيب المفقود بحالة
فسد الفرق ما بينهما وهو قول مالك أنه لا يورث أحد بالشان فلذلك رأيت أن يدفع المال الى ورثة ابن العبد
ويؤخذ منهم بذلك جيل ورأيت في ولد الحر ان بوقف نصيب المفقود لا ترى في مسئلتك في ابن العبدان ورثته
الاحرار كانوا ورثته اذا كان أبوهم في الرق فهم ورثته على حالتهم حتى يعلم أن الاب قد مسه العتق (قلت) رأيت
قول مالك لا يرث أحد بالشان أليس ينبغي أن يكون معناه أنه من جاء بأخذ المال بو رائته فيها فان شككت في
ورثته ونخفت أن يكون غيره وارثا دونك لم أعطه المال حتى لا أشك أنه ليس للميت من دفع هذا عن الميراث
الذي يريد أخذه (قال) انما معنى قول مالك لا يورث أحد بالشان انما هو في الرجلين يملكان جميعا ولا يدري
أيهما مات أولا وكل واحد منهما وارث صاحبه انه لا يرث واحد منهما صاحبه وانما يرث كل واحد منهما ورثته من
المعروف ان العدة يستحب الوفاء بها ويكره الخلف فيها فاذا لم يصح بالعدة وانما عرض به فلم تأت عليه تحب
له فله ولا يكره له تركه والكلام في هذا الباب من فصول ثلاثة أحدها ما يجوز في العدة من معنى الخطبة والثاني
ما يكره له فيها والحكم فيمن أتاه والثالث ما يحرم عليه فيها والحكم فيمن أتاه فأما الذي يجوز له فالتعريض بالعدة
والمواعدة وهو القول المعروف الذي ذكره الله تعالى في كتابه وصفته أن يقول لها أو يقول كل واحد منهما
لصاحبه ان يقدر امرئ يكن واني لا رجوان أن زوجك واني فلتحب وما أشبه ذلك وأما الذي يكره له فيها فوجوب ان
أحدهما العدة والثاني المواعدة فأما العدة فهي ان يعد احدهما صاحبه بالتزوج بغير دين أن يبدد الآخر بذلك
وهي تكره ابتداء باتفاق محقق أن يعد والمواعدة فيكون قد أخلف العدة فان وقع وزوجها بعد العدة
مضى النكاح ولم يفسخ ولا وقع به تحريم باجتماع وأما المواعدة فهي التي نهى الله عنها بقوله ولكن لانواعدها
سرا الا أن تقولوا قول معاودة هو ان يعد كل واحد منهما صاحبه لانها مفاعلة فلا تكون الا من اثنين وهي
تكره ابتداء باجتماع واختلف اذ وقع ثم تزوجها بعد العدة هل يفسخ النكاح أم لا على قولين احدهما رواية
أشهب عن مالك في المدونة أنه يفسخ الثاني رواية ابن وهب عنه فيها أنه لا يفسخ لانه استحب الفسخ فيها ولم
يوجب فإلعدة في العدة لا تؤثر في صحة العقد بعدها والمواعدة تؤثر فيه لانها تنسب العقد لدخول ما رآه من كراهة
الخلف في العدة واختلف ايضا على القول الذي يرى ان العقد يفسخ ان لم يهر عليه حتى وطئ هل يحرّم عليه
للإبداء لا على قولين فروى أشهب عن مالك أنها لا تحرم عليه وروى عيسى عن ابن القاسم ان التحريم عليه اذا
كان الوعد شيئا بالاجاب فان وعد وليها بغير علمها وهي مالكة امرق سبنا فهو وعد وليس به إعدة فلا يفسخ
النكاح ولا يقع به تحريم باجتماع وأما الذي يحرّم عليه فيها فالعقد والوطء فان عقد النكاح شيئا فمضى ما حتر
عليه دخل اوله بدخل وكان لها ان دخل الصداق المسمى واجزاؤها عدة واحدة عن الزيجتين فمضى
ماروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنها تعد بقية عدتها من الاول ثم تعد من الاخير زنا ختام
اذا فسخ النكاح هل تحرم عليه للإبداء لا على أربعة أقوال أحدها أنها لا تحرم عليه وطئ أهل طأ وروى
قول ابن نافع وروايته عن عبد العزيز بن أبي سلمة خلاف ظاهر ما حكى عنه سحنون في المأونة
من قوله قال مالك عبد العزيز هو بمنزلة من عقد في العدة ووطئ في العدة وقد نزل أو قول في المأونة

الاحياء (قلت) فانت تورث ورثته كل واحد منهما بالثالث لا توري لعل الميت هو الورث دون هذا الحي (قال) الميتان في هذا كنهما يساويان ورثتهما اللذان لا يورث مالهما بالثالث واما هؤلاء الاحياء فاقاوتناهم حيث طرحنا الميتين فلم يورث بعضهم من بعض فلم يكن يضمن أن يرث كل واحد منهما ورثته من الاحياء فالعبد عنده اذ لم يكن يدرى أمسه العتق أو لانه غير بمنزلة الميتين لا ورثته حتى استيقن ان العتق قد مره

في القضاء في مال المفقود ووصيته وما يصنع عاله اذا كان في يد الورثة

(قلت) أرايت ديون المفقود الى من يدفعونها (قال) بدو نوم الى السلطان (قلت) ولا يجوز ثم ان يدفعوها الى ورثته قال لان الورثة لم يرثوه بعد (قلت) أرايت المفقود اذا فقد مالاه في يدي ورثته أيزعه السلطان منهم ويوقفه (قال) مالك بوقف مال المفقود اذا فقد السلطان ينظر في ذلك بوقفه ولا يدع أحدا يشده ولا يئذره (قلت) أرايت المفقود اذا كان ماله في يد رجل قد كان المفقود دايه أو استودعه اياه أو قارضه به أو أعاره مناعا أو أسكنه في داره أو أجره اياها أو ما أشبه هذا أيزع السلطان هذه الاشياء من يضمن هي في يده أم لا يعرض لهم السلطان (قال) أما ما كان من اجارة فلا يعرض لها حتى يتم الاجارة وأما ما كان من عارية فأن كان لها أجل فلا يعرض لها حتى يتم الأجل وما كان من دار سكنها فلا يعرض لمن هي في يده حتى يتم سكناه وما استودعه أو دايه أو قارضه فأن السلطان ينظر في ذلك ويستوثق من مال المفقود ويجمعه له ويصحه حيث يرى لانه ناظر لكل غائب بوقفه وكذلك الاجارات والسكنى وغيرها اذا اقتضت آجالها صاع فيها السلطان مثل ما وصفت لك بوقفها ويجوزها على الغائب (قلت) وان كان قد قارض رجلا الى أجل ثم فقد (قال) القراض لا يصلح فيه الأجل عندما لك وهذا قراض لا يصلح فيه السلطان يرضخ هذا القراض ولا يقروه يصنع في ماله كله مثل ما وصفت لك بوقفها رجلا بالقيام في ذلك أو يكون في أهل المفقود رجل رضاه فوكفه فنظر في ذلك القاضي للغائب (قلت) ولم قلت في العارية اذا كان لها أجل ان السلطان يدفعها الى أجلها في يد المستعير (قال) لان المفقود نفسه لو كان حاضرا فأراد ان يأخذ عاريته قبل محل الأجل لم يكن له ذلك عندما لك لانه أمر أوجه على نفسه فليس له ان يرجع فيه فلذلك لا يعرض فيه السلطان لان المفقود نفسه لم يكن يستطيع رده ولانه لو مات لم يكن الورثة أن يأخذوها منه

خلاف قول مالك فيها مثل رواية ابن نافع عنه وهذا تأويل محتمل الاول أظهر والثاني أنها تحرم عليه اذا وطئ في العدة وهو قول الغصيرة وغيره في المدونة والثاني أنها تحرم عليه ان وطئ كان وطؤه في العدة أو بعد العدة وهو قول مالك في المدونة وظاهر قول عبدالعزيز فيها على ما بيناه والرابع أنها تحرم عليه بالعقد وان لم يطأ حتى هذا القول عبد الوهاب لم يسمع قاله واختلف في القيلة والمباشرة في العدة هل تكون كالوطء فيها أم لا على قولين في المدونة أنها كالوطء يقع التحريم المؤبد بها وروى عيسى عن ابن القاسم أنها لا تحرم لذلك قال لان الوطء نفسه فيه من الاختلاف ما فيه فكيف بالقيلة والمباشرة العدة من الطلاق والوفاء في ذلك سواء ان كان الطلاق بالتأجيل أو بتمام واختاف اذا كان الطلاق وجعافي المدونة تغصير ابن القاسم ان المتزوج فيها متزوج في عدة وقيل ان مذهبا بن القاسم أن المتزوج فيها كالمترج في العصمة لكون أسباب العصمة قائمة بينهما من الموارنة والثقة وما أشبه ذلك وأراه في أصل الاسديتيو محتمل أن يخالف في المسألة قول ثالث أنه ان راجعها لم يكن متزوجا في عدة وان لم يرجعها حتى تنقضي العدة كان متزوجا في عدة قياسا على قول أحمد بن ميسر في النمرانية تسلم تحت النمرانية فترجى في العدة أن النمرانية لم يسلم حتى تنقضي العدة كان متزوجا في عدة وان أسلم لم يكن متزوجا في عدة ولا يكون وان راجعها في بقية من عدتها بعد أن فرق بينها وبين الذي يتزوجها وقيل الاستبراء بسكناها في عدة والاستبراء بمنزلة العدة سواء في أن الوطء

﴿فمن استحق شيأ من مال المفقود﴾

(قلت) أ رأيت لو أن رجلا باع خادمه ثم قد فاعترف بالخادم في يد المشتري والمفقود عرض أ يعدى على العروض فيأخذ الثمن الذي دفعه الى المفقود من هذه العروض (قال) نعم عندما لك لأن مالكا يرى القضاء على الغائب (قلت) أ رأيت المفقود اذا اعترف منعه رجل فأراد أن يقيم اليه أ يجعل القاضي للمفقود وكلا (قال) لا أعرف ها من قول مالك انما يقال لهذا الذي اعترف هذه الاشياء أقم اليه عند القاضي فان استحققت أخذت والا ذهبت (قلت) أ رأيت لو أن رجلا أقام اليه أن المفقود أوصى له بوصية أ قبل بيته (قال) نعم عندما مالك فان جاء موت المفقود وهذا في أجزت له الوصية اذا جعلها الثلث وان بلغ المفقود من السنين ما لا يحيا الى مثله وهذا في أجزت له الوصية (قلت) وكذلك ان أقام رجل اليه أن المفقود أوصى اليه قبل ان يفقد (قال) أ قبل بيته واذا جعلت المفقود ميتا جعلت هذا وصيا (قلت) فكيف قبل بيته وهذا وهذا المصباح شيء بعدوا عما يجب لهما ذلك بعد الموت (قال) يقبله القاضي لأن هذا الرجل يقول أنا أف أن يموت ينسئ (قلت) فان قبل بيته ثم جاء موت المفقود بعد ذلك أ تأمرهما بأن يبعدا اليه أن قد أجزتهما تلك اليه قال قد أجزتهما تلك اليه (قلت) أ رأيت اذا ادعت امرأ أن هذا المفقود كان زوجها أ قبل بيته أم لا (قال) نعم قبل منها اليه لأن مالكا يرى القضاء على الغائب

﴿الاسير يفقد والمرأة يتزوجها الرجل في العدة فيقبلها أو يباشرها في العدة﴾

(قلت) ل رأيت الاسير يفقد في أرض العدو أو بمنزلة المفقود في قول مالك (قال) لا ولا اسير لا تزوج امرأته الا أن ينهى أو يموت قال فقيل مالك وان لم يعرفوا موضعه ولا موقعه بعدما أسر (قال) ليس هو بمنزلة المفقود ولا تزوج امرأته حتى يعلم موته أو ينهى (قلت) ولم قال مالك في الاسير اذا لم يعرفوا أين هو انه ليس بمنزلة المفقود (قال) لا في أرض العدو وقد عرف انه قد أسر ولا يستطيع الولي أن يستعبر عنه في أرض العدو فليس هو بمنزلة من فقد في أرض الاسلام (قلت) أ رأيت الاسير يكرهه بعض ملوك أهل الحرب أو يكرهه أهل الحرب على النصرانية أتبين منه امرأته أم لا (قال) قال لي مالك اذا نصر الاسير فان عرف انه نصر طائعا

لا يجوز فيها بالملك ولا بالنكاح لما يلزم من حفظ الاسباب أيضا يفتقر ذلك في وجوب التحريم المؤبد واقرأه على ثلاثة أوجه أحدها يقع به التحريم باتفاق أعني بين من رآه في حال من الأحوال والثاني لا يقع به التحريم باتفاق والثالث يختلف فيه على قولين فأما الذي يقع به التحريم باتفاق فالوطء بنكاح أو بشبهه نكاح أو عك أو بشبهه ملك في استبراء الاما خاصة أو في عدة من غير نكاح كعدة أم الولد يموت عنها سيدها أو يعقها كان استبراء من اغتصاب أو زنا أو يسع في الاماء أو به أو عتق أعني وقد وطئ البائع أو الوهاب أو الميت أو المعتق وأما أن لم يطأ واحد منهم فلا اختلاف أن متزوجها قبل الاستبراء متزوج في عدة إلا أن بعض هذه المواضع أخف من بعض والاختلاف فيها أقل فأخفها متزوج الامة في استبراء من الزنا ثم في استبراء من الاغتصاب ثم في استبراء من البسيع أو الهبة أو المهر ثم في استبراء من العتق لخروجها فيه الى الحرية ثم في استبراء أم الولد من العتق ثم في استبراء من الموت لانه لا عدة على مذهب مالك ثم في استبراء الحرة من الزنا ثم في استبراء من الاغتصاب وينبغي أن يكون تزوج الامة حاملا من الزنا أخف من تزويجها في الاستبراء منه لأن في تزويجها في الاستبراء منه اختلاط الانساب وليس ذلك في تزويجها حاملا الا ترى أنه بعد أجاز بعض أهل العلم لمن زنت زوجته وهي حامل منه ظاهرة الحمل أن يطأها قبل الوضع لا منه من خلط الانساب وقد جعل ابن القاسم في رواية أصبح عنه تزويجها حاملا أشد من تزويجها في الاستبراء لرواية رويها ابن وهب عن مالك مجردة في الحل أنه لا يتزوجها أبدا وكذلك متزوج النصرانية في عدة وفاة أو طلاق من النصراني

فرق بينه وبين امرأته ان لم يفرق بينهما وبين امرأته لم يعلم انه تنصركمها أو طائفاً فرق بينهما وبين امرأته ما له في ذلك كله يوقف عليه حتى يموت فيكون في بيت حال المسلمين أو يرجع الاسلام وقائد بيعة ابن شهاب ان تنصركم ولا يعلم أمكره أو غيره فرق بينه وبين امرأته أو قبالة الوان أكره على النصرة لم يفرق بينه وبين امرأته أو قبالة الوان يفرق على امرأته من ماله (قلت) أرأيت لو ان رجلاً تزوج امرأة في عهدتها لم يجامعها ولكنه قبل وبشر وجس ثم فرق بينهما أبطل له أن ينكحها بعد ذلك (قال) لم اسمع من مالك فيه شيئاً الا أني أرى ان النكاح في الأشياء كلها يحرم بالوطء كان نكاحاً حلالاً أو على وجه شبهه فإنه اذا قبل فيه أو بشر أو تلذذ لم يحل لانه ولا لايه والتلذذ هنا في التي تنكح في عهدتها بمنزلة الوطء لانه هو وقسه لو وطئها وقدر زوجها في عهدتها لم يحل له أبدأ فهو في تحريم الوطء ههنا بمنزلة الذي يتزوج امرأته أو ما هو وجه شبهة فالوطء فيه والجلس والقبلة تحرم على أباها وعلى أبنائه فكذلك هذا لان وطئاً تحريم على نفسه فالقبلة والجلسة والمباشرة تحمّل مجمل التحريم أيضاً لانه حين كان بطؤها فيحرم عليه وطؤها في المستقبل أبدأ فكذلك اذا قبلها فإفانها الله عنه من نكاحها في العدة تحرم عليه قبلتها فإيا مستقبل فأمرهما واحد وما يحهى الله تبارك وتعالى حيث حرم نكاحها في العدة للثأوطأ ولا تحبل ولا تلذذ بشئ منها حتى تنقضي عدها فنكح ركب شيئاً من ذلك فقد واقع التحريم (قال) ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يتزوج المرأة في عهدتها فلا يجامعها في العدة ولا يقرب بها في العدة ولكنه دخل بها بعد العدة (قال) وقال مالك فيفسخ هذا النكاح وما هو بالتحريم البين وقد بنا آثا وهذا وما أشبهه

﴿ فيمن لأعدة علمها من الطلاق وعلمها العدة من الوفاة ﴾

(قلت) هل تعتد امرأة الحصى أو المحبوب إذا طلقها زوجها (قال) أما امرأة الحصى فأرى عليها العدة في قول مالك قال أشهب لأنه يصيب ببقية ما بقي من ذكره وأما محسن امرأته ومحسن هو بذلك الوطء قال ابن القاسم وأما المحبوب فلا أحفظ الساعة عن مالك في عدة الطلاق شيئاً إلا أن كان من لا يجس امرأته فلا عدة عليها في الطلاق وأما في الوفاة فعلياً أربعة أشهر وعشر على كل حال (قلت) أ رأيت الصغيرة إذا كان مثلها

يختلف في إيجاب التحريم به لانه استبراء وليس بعده الأثرى أنه لا عدة عليها في الوفاة قبل الدخول وعليها فيه بعد الدخول ثلاث حيض كاطلاق سواء وقد كان مالك رحمه الله يقول قد يجتزئها حيضة واحدة وأما متزوج النصرانية في عدة وفاة أو طلاق من زوجها المسلم فهو ومتزوج في عدة الأثرى أنها تجب عليها في الوفاة قبل الدخول وقد روي عن مالك أنه لا عدة عليها في الوفاة قبل الدخول وعليها بعده ثلاث حيض فعلى هذه الرواية لم ير هادة وجعلها استبراء فيدخل الاختلاف في التحريم على خلاف هذه الرواية والله أعلم واختلف أيضا إذا كانت العدة منه فالذي يتزوج المرأة تزويجا راما لا يفر عليه فيفسخ نكاحه بعد الدخول فيتزوجها قبل الاستبراء وكذلك يطلق المرأة ثلاثا فيتزوجها في عدتها منه قبل زوج فن علل بالتعجيل قبل بلوغ الأجل مع اختلاط الأنساب لموجب التحريم عليه ومن علل بالتعجيل من غير أن يضم إلى ذلك اختلاط الأنساب أوجب التحريم ولا يكون من وطئ زانيا بغير شبهة نكاح ولا ملك في عدة أو استبراء وأطاف في عدة يصرم به عليه نكاحها فيها يستعمل باتفاق والله أعلم

فصل ۱۰۰ من زوج آمنه من جبل وهو بطو حاقبل أن یسبرها أو أم ولده قبل أن یسبرها فلا یكون مترجانی
عده وهو یکن تزوج زوجل فی حصته فان أنت الزوجه فی العده بولاد لا قل من سته أشهر فهو بلا ول وتصل
بالوضع منها حیة و كذلك ان أنت به لا اکثر من سته أشهر ما یبها و بین ما تلد لئله النساء و كان تزوجها قبل
حصته و اما ان كانت به لا اکثر من سته أشهر و كان قد تزوجها جد حصته قالوا لا لا خروا ختف هل

لا يوطأ قد دخل بها زوجها فطلقها هل عليها عدة من الطلاق وعليها في الوفاة العدة (قال) مالك لأعدة عليها من الطلاق قال مالك وعليها في الوفاة العدة لأنها من الأزواج وقد قال الله الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا

﴿ عدة المرأة تنكح نكاحا فاسدا ﴾

(قلت) أرايت المرأة يموت عنها زوجها ثم يعلم أن نكاحها كان فاسدا هل عليها الاحداد (قال) قال مالك الاحداد عليها ولا عدة وفاة وعليها ثلاث حيض استبراء لرحلها ولا ميراث لها ويلحق ولدها بأبيه ولها الصداق كله الذي سمي لها الزوج ما قدم اليها وما كان منه مؤخرًا جميعه لها

﴿ في عدة المطلقة والمتوفى عنهن أزواجهن في يوتهن والاتصال من يوتهن اذا خفن على أنفسهن ﴾ (قلت) أرايت المطلقة والمتوفى عنها زوجها ان خافت على نفسها ان يكون لها ان تحول في عدتها في قول مالك (قال) قال مالك اذا خافت سقوط البيت فلها ان تحول وان كانت في قربة ليس فيها مسلمون وهي تخاف عليها للصوم وأشباه ذلك ممن لا يؤمن عليها في نفسها فلها ان تحول أيضا وأما غير ذلك فليس لها ان تحول (قلت) أرايت ان كانت في مصر من الامصار فخافت من جارها على نفسها ولها جارس سوء ان يكون لها ان تحول أم لا في قول مالك (قال) الذي قال لنا مالك ان المتتمة والمتوفى عنها زوجها لا تنتقل الا من أمر لا تستطيع القرار عليه (قلت) فلهديته والقربة عنده مالك يترقان (قال) المدينية ترزع ذلك الى السلطان وانما سمعت من مالك ما أخبرتك قال وقال لي مالك لا تنتقل المتوفى عنها زوجها ولا المتتمة الا من شيء لا يستطيع القرار عليه (قلت) أفيكون عليها ان تعتدي في الموضع الذي تحولت اليه من الخوف في قول مالك قال نعم (قلت) أرايت امرأة طلقها زوجها وكانت تعتدي في منزله الذي طلقها فيه فانهم ذلك المسكن فقالت المرأة أنا ما تنقل الى موضع كذا وكذا اعتديه وقال الزوج لا بل اقلك الى موضع كذا وكذا فاعتدين فيه القول قول من (قال) ينظر في ذلك فان كان الذي قالت المرأة لا ضرر على الزوج فيه في كثرة كراءه ولا سكتي كان القول قولها وان كان

تحل من الاول بوضع الحمل أم لا ان كانت من أهل الاقراء وكانت العدة من طلاق والصواب انها لا تحل من الاول بوضع الحمل ولا بد لها من استئناف ثلاث حيض بعد الوضع كالحبسها عن الحيض مرض أو رضاع وهو اختيار محمد بن المواز وفي المدونة دليل على القولين جميعا قال في المدونة اذا تزوجها في عدة الطلاق فأتت بولد أن الوضع يحرمها من الزوجين ولم يفرق بين أن يكون الولد من الاول أو الثاني فاذا حلت الكلام على ظاهره من العموم استفدت منه أن الوضع يبرئها من الزوج الاول وان كان الولد من الثاني وقال في موضع آخر اذا تزوجها في عدة الوفاة بعد حيضه أو حيضتين فأتت بولد لسته أشهر فصاعدا ان عدتها وضع الحمل وهو آخر الاجلين في قوله وهو آخر الاجلين دليل على أنه اعتبر انقضاء العدة من الزوج الاول كما كان الحمل من الزوج الثاني فاذا اعتبر ذلك في عدة الوفاة وجب أن يعتبر في عدة الطلاق واذا اعتبره في عدة الطلاق لم يبرأ بوضع الحمل ووجب أن يستأنف ثلاث حيض بعد الوضع اذا الوضع ليس بآخر الاجلين لكون الاقراء غير داخلة في مدة الحمل والله أعلم قال في كتاب ابن المواز بعد أن ذكر الاختلاف المذكور ولو كان الحمل من زنا لم يبرأ ذلك بحال من عدة لانها بمعنى ذلك اذا تهازل الزوجان بالزنا وتوفي الولد بالعان أو أقرت المرأة بالزنا بعد العان أو كان الزوج خصيا قائم الذكر فجب العدة على زوجته ولا يلحقه الولد على الاختلاف في ذلك وانما قلنا ذلك لان الزوج ان توفي والولد اتعن انقضت العدة بوضع الحمل فان لم ينشط خلق به وانقضت العدة بوضعها أيضا لان فراشه قائم

﴿ فصل في المفقود ﴾

فقد الشيء تلفه بعد حضوره وعدمه بعد وجوده قال الله عز وجل وأقبوا عليهم ماذا تفقدون قالوا فقد

على غير ذلك كان القول قول الزوج (قال) ابن وهب قال مالك وسعيد بن عبد الرحمن وبجي بن عبد الله بن سالم بن سعيد بن اسحق بن كعب بن عجرة حدثهم عن حمته زيب ابنة كعب بن عجرة ان القرية بنت مالك ابن سنان وهي أخت أبي سعيد الخدري أخبرتها انها أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله أن ترجع الى أهلها في بني خندرة فان زوجها خرج في طلب أبعدها اقوا حتى اذا كان طرف القدم أدر كهم فقتلوه قالت سألته أن يأذن لي أن أرجع الى أهلي فان زوجي لم يتركني في مسكن بملكه ولا تحقه قالت فقاتل يارسول الله أئذني أن أنتقل الى أهلي قالت قال نعم فخرجت حتى اذا كنت في الجرة أو في المسجد دعاني أو امرئ فديعت له قال كيف قلت قالت فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي فقال امكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت القرية فاعتدت أربعة أشهر وعشرا قالت فلما كان عثمان بن عفان أرسل الى فسألتني فأخبرته فاتبع ذلك وقضى به (قلت) أ رأيت ان انهدم المسكن فقال الزوج أنا أسكنك في موضع كذا وكذا وليس ذلك بضرر وقالت المرأة أما أسكن في موضع آخر ولا يد منك الكراه (قال) ذلك لها (قلت) أتخفظه عن مالك قال لا وهو مثل الاول (قلت) أ رأيت ان انهدم المنزل الذي كنت تعتد فيه فانتقلت منه الى منزل آخر يكون لها أن تخرج من هذا المنزل الثاني قبل ان تستكمل بقية عدتها (قال) ابن القاسم ليس لها أن تخرج من المنزل الثاني حتى تستكمل عدتها الا من علة

في المطلقة تنقل من بيت زوجها الذي طلقها فيه فطلب الكراه من زوجها

(قلت) أ رأيت امرأة طلقها زوجها البتة فطلبت زوجها فخرجت فسكنت موضع غير بيتها الذي طلقها فيه ثم طلبت من زوجها كراه بيتها الذي سكنته وهي في حال عدتها (قال) لا كراه لها على الزوج لانها لم تعتد في بيتها الذي كانت تكون فيه (قلت) وهذا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك (قلت) أ رأيت ان أخرجهما أهل الدار في عدتها أن يكون ذلك لأهل الدار أم لا (قال) نعم ذلك لأهل الدار اذا اتفقت أهل الكراه (قلت) فاذا أخرجهما أهل الدار أن يكون على الزوج أن يتكاري لها موضع في قول مالك (قال) نعم على الزوج أن يتكاري لها موضعاً تسكن فيه حتى تقضى عدتها (قال) وقال مالك وليس لها أن تبيت الا في الموضع الذي يتكراه لها زوجها (قلت) فان قالت المرأة حين أخرجهما أنا أذهب أسكن حيث أو بدلا أسكن حيث يكثر لي زوجي أن يكون ذلك لها أم لا (قال) ابن القاسم نعم ذلك لها وانما كانت تلزم السكنى في منزلها الذي كانت

صواع الملك ولمن جاء به حل بغيره أو بغيره ولا يعلم خبره وهو على أربعة أوجه مفقود في بلاد المسلمين ومفقود في بلاد العدو ومفقود في صف المسلمين في قتال العدو ومفقود في حرب المسلمين في الفتن التي تكون بينهم فأما المفقود في بلاد المسلمين فالحكم فيه اذا رقت امرأة أو امرأته الى الامام ان يكلفها اثبات الزوجية والمغيبة فاذا أثبت ذلك عنده كتب الى والي البلد الذي يظن انه فيه أو الى البلد الجامع ان لم يظن به في بلد بعينه مستبجنا عنه ويعرفه في كتابه اليه باسمه ونسبه وصفته ومتجره ويكتب هو بذلك الى واعي بلده فاذا ورد على الامام جواب كتابه بأنه لم يعلم له خبر ولا وجد له أثر ضرب لآخر أنه أجل أو أربعة أعوام ان كان حراً أو عامين ان كان عبداً ينطق عليها من مالها في مختصر ابن عبد الحكم ان الاجل يصل يضرب من يوم الرفع وقال أبو بكر الهميري انما ضرب لأمرة المفقود أجل أربعة أعوام لأنه أقصى أمد الحمل وهو تعليل ضعيف لان العلة لو كانت في ذلك هذا الواجب ان يستري فيه الحر والعبد لاستوائهما في مدة لحوق النسب ولو يجب أن يسقط جله في الصغيرة التي لا يوطأ مثلها اذا قصد عنها زوجها فقام عنها أبوها في ذلك فقد قال أنها لو أقامت عشرين سنة ثم رقت أمرها لضرب لها أجل أربعة أعوام وهذا يظن تعليله ابطالا ظاهراً وقيل انما ضرب لها أجل أربعة أعوام لانها المدة التي تبلغها المكاتب في بلد الاسلاء مسير او رجوعاً وهذا يظن

تسكن فإذا أخرجت منه فأما هو حق لها على زوجها إذا تزكت ذلك فليس لزوجها حجة أن يملكها إلى منزل لم يكن لها سكنى وأما عدتها في المنزل الذي تريد أن تسكن فيه والمنزل الذي يريد أن يسكنها فيه زوجها في السنة سواء (ابن وهب) عن مالك عن نافع أن ابنة لسعيد بن زيد كانت تحت عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان فطلقها البتة فانطلقت فأنكر ذلك عليها عبد الله بن عمرو بن الخطاب (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن مروان سمع بذلك في امرأة فارس ليلها فردا إلى بيتها وقال سناخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها وقال يونس قال ابن شهاب كلن ابن عمرو عائشة بشددان فيها وينيان أن تخرج أو تبنت في غير بيتها (قال) ابن شهاب وكلن ابن المسيب بشدد فيها (مالك) قال عبد الله بن عمرو وسعيد بن المسيب وسليمان ابن يسار لا تبنت المبتوتة إلا في بيتها (قلت) أ رأيت كل من خرجت من بيتها في عدتها الذي تعتد فيه وغلبت زوجها أيصيرها السلطان على الرجوع إلى بيتها حتى تتم عدتها فيه في قول مالك قال نعم (قلت) أ رأيت الأمير إذا هلك عن امرأته أو طلقها وهي في دار الأمانة أن يخرج أم لا (قال) ملدار الأمانة في هذا أو غير دار الأمانة الأساوم بنعي للأمير القادمان أن لا يخرجها من بيتها حتى تنقضي عدتها (قلت) أتخفظ هذا عن مالك (قال) قال مالك في رجل حبس داره على رجل ما شئ فإذا أخرج من حبس على غيره مات في الدار هذا الحبس عليه أولا والمرأة في الدار فإذا الدار التي صارت الدار إليه الحبس عليه من بعد هذا الهلاك أن يضرخ المرأة من الدار (قال) قال مالك لا أرى أن يضرخها حتى تنقضي عدتها فالذي سألت عنه من دار الأمانة ليس من هذا (ابن وهب) عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه قال دخلت على مروان فقلت إن امرأته من أهل طلفت ففرت عليها آقا وهي تنقل فعبت ذلك عليها فأتوا أمرتنا فاطمة بنت قيس بذلك وأخبرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تنقل حين طلقها زوجها إلى أين أم مكتوم فقال مروان أجل هي أمرتهم بذلك فقال عروة قلت أما والله لقد مات ذلك عائشة أشد العيب قالت إن فاطمة كانت في مكان وحش خفيف على ناحيتها فلذلك أرنخص لها رسول الله صلى الله عليه وسلم (ابن وهب) عن ابن طيبة عن محمد بن عبد الرحمن أن سمع القاسم بن محمد يقول خرجت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم بأم مكتوم

على أن القول بالأجل أنما يضرب بعد الكشف والبحث أنما يشبه أن يقال على مذهب من يرى ضرب الأجل من يوم الرفع وفيه أيضا نظروا أنما أخذت بالأربعة الأعوام بالاجتهاد لأن الغالب أن من كان جالا حتى حياته مع البعث عنه أكثر من هذه العدة فوجب الاقتصار عليها لأن الزيادة فيها والنقصان منها خرق الإجماع لأن الأمانة في المفقود على قولين أحدهما أن زوجته لا تزوج حتى يعلم موته أو يأتي عليه من الزمان ما لا يبيح إلى مثله والثاني أنه يباح لها التزوج إذا اعتدت بعد نكاح أربعة أعوام فلا يجوز أحداث قول ثالث والذي ذكر أبو بكر الأجهري من أن أكثر الحمل أربعة أعوام هو ظاهر ما في كتاب العلق الثاني من المدونة ومذهب الشافعي وذهب ابن القاسم إلى أن أكثره خمسة أعوام وروى أشهب عن مالك سبعة أعوام على ما روى أن امرأة ابن عجلان ولدت ولدًا مرة لسبعة أعوام وذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري إلى أن أقصاه ما من واختاره الطحاوي استدل بقول الله عز وجل وجهه وفصله ثلاثون شهرا لأنه جمع الحمل والفصل في ثلاثين شهرا فلا يصح أن يخرج ما منه ولا واحد منها فلما خرجت عنها سائر الأقوال لم يبق إلا القول الذي لم يخرج قالوه عنها فكان هو أولى هذا هو الصواب فإن قال قائل إذا كان الحمل والفصل لا يخرجان عن الثلاثين شهرا وكان أكثر مدة الحمل عامين أو فيكون الفصل ستة أشهر وابدان الصبيان لا تقوم بها ويحتاجون في الرضاع إلى أكثر منها فالجواب عن ذلك أنه قد يحتمل أن تكون السنة الأشهر من مدة الفصل وأن يكون المولود إذا لطف له في الغذاء استغنى عن الرضاع بعد السنة الأشهر وهو الظاهر فخاروى عن ابن عباس من

من المدينة إلى مكة في عدتها وقتل زوجها بالعراق فقيل لعائشة في ذلك فقالت اني نخت عليها أهل القنعة وذلك ليالي قنعة أهل المدينة بعدما قتل عثمان بن عفان (قال) محمداً كانت عائشة تترك خروج المطلقة في عدتها حتى تحل (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن القاسم ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اتفقت بام كلثوم حين قتل طلحة وكانت قنعة من المدينة إلى مكة قال وذلك انها كانت قنعة

في عدة الصبية الصغيرة من الطلاق والوفاة في بيتها والبدوية تنتقل إلى أهلها

(قلت) أرايت الصبية الصغيرة اذا كانت معها يجمع في بيتها زوجها بما معها ثم طلقها البتة فاراد أبوها أن ينقلها لتعده عند حماتها قال لا بل تعتد في بيتها (قال) تعتد في بيتها في قول مالك ولا ينظر إلى قول الأبوين ولا إلى قول الزوج وقد نزل منها العدة في بيتها حيث كانت تكون يوم طلقها زوجها (قلت) فان كانت صبية صغيرة مات عنها زوجها فاراد أبوها الحالج أو النقلة إلى غير تلك البلاد ألهم أن يخرجوها (قال) ليس لهم أن يخرجوها لأن مالكاً قال لا تنتقل المتوفى عنها زوجها ولتعتد في بيتها إلا البدوية فان مالكاً قال فيها وحدها انها تتوى مع أهلها حيث أتت (وحدثني) سحنون عن ابن وهب عن مالك وسعيد بن المسيب واليثع بن هشام بن عروة عن أبيه انه كان يقول في المرأة البدوية توفى عنها زوجها انها تتوى مع أهلها حيث أتت (قال) (عبد الجبار) عن ربيعة مثله (قال) ربيعة واذا كانت في موضع خوف انها لا تقيم فيه (قال) مالك اذا كانت في قرار فأتت أهلها لم تتو معهم فان كانوا في بادية فأتت أهلها أتت معهم قبل أن تنقض عدتها وان تسدى زوجها فتوفى فانها ترجع ولا تنجم تعتد في البادية (قلت) وقال مالك في البدوية عوت ان امرأته تتوى مع أهلها وليس تتوى مع أهل زوجها (قلت) أرايت المرأة التي لم يدخل بها زوجها ومات عنها وهي بكر بيت أبوها أو ثيب مالكة أمها أين تعتد (قال) حيث كانت تكون يوم مات زوجها (قلت) وهذا قول مالك قال نعم

في عدة الامه والنصرانية في بيوتها

(قلت) أرايت الامه التي مات عنها زوجها التي ذكرت ان مالكاً قال تعتد حيث كانت تبيت ان اراد أهلها الخروج من تلك البلاد أو النقلة منها إلى غيرهما ألهم أن ينقلوها أو يخرجوها (قال) ابن القاسم نعم ذلك لهم قوله اذا وضعت المرأة أشهر كفاها من الرضاع أحد وعشرون شهراً واذا وضعت لسبعة أشهر كفاها من الرضاع ثلاث وعشرون شهراً واذا وضعت لسته أشهر فحولان كمالان لأن الله يقول وحمله وفضاله ثلاثون شهراً فعلى قياس قوله اذا وضعت لها من فرضاعه ستة أشهر ويحتمل أن يكون الله تعالى قد جعل مدة الفصال والحمل ثلاثين شهراً إلا أكثر منها على ما في الآية التي ناولناها مما قد يحتمل أن تكون مدة الفصال قد ترجع إلى ستة أشهر ثم زاد الله تعالى في مدة الرضاع عام الحولين بقوله تعالى وفضاله في عامين وبقوله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين ولو غا مدة الحمل على ما في الآية الأولى فلم يخرججه عن الثلاثين شهراً وأخرج منه مدة الفصال اذا كان الحمل أكثر من ستة أشهر والجواب الأول عندى أظهر لأنه يعضده ما روى عن ابن عباس فتقول على قياسه ان أقل مدة الفصال ستة أشهر وأكثرها عامان كأن أقل مدة الحمل ستة أشهر وأكثرها عامان وان للمرأة أن تنقص من الحولين في رضاع ولدها ما بينها وبين ستة أشهر اذا لم تنقص من الثلاثين شهراً بين الحمل والرضاع شيئاً وقد قيل انه ضرب له أربعة أعوام لأنه جهل إلى أي جهة سار من الأربع جهات هذا المعنى له فان لم يأت حتى انقضت اعتدت عدة الوفاة قبل باحداد وقبل بغير احداد ثم تزوجت ان شامت على ما روى في ذلك عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس ولا يخالف لهم من الصحابة إلا رواية أخرى جاءت عن علي بن أبي طالب انها لا تخرج حتى يعلم موته أو يأتي عليه من الزمان ما لا يجيء إلى مثله تعلق بها أهل المشرق والشام في أحد قوابله والصحيح عن علي

ونستكمل بقية عدتها في الموضع الذي يتقاون اليه وهي بمنزلة البدوية إذا اتجمعت أهلها (قال) وهذا قول مالك قال يونس قال ابن شهاب في أمه طلقته على تعدد في بيتها الذي طلقت فيه (وقال) أبو الزناد أن تحمل أمها التحمل معهم (قلت) أرايت المشركة اليهودية والنصرانية إذا كن زوجهما مسلمات عنهما فأرادت أن تنقل في عدتها أي يكون ذلك طاق في قول مالك أم لا (قال) قال لنا مالك فنجبر على العدة فإن أرادت أن تنكح قبل انقضاء عدتها منعت من ذلك وأجبرت على العدة (قال) قال مالك وعليها الاحداد أيضا فإني أن تجبر على أن لا تنقل حتى تنقضي عدتها لأنه قد أجبرها على العدة وعلى الاحداد (قال) ابن القاسم سئلها في كل شيء من أمرها في العدة مثل الحرمة المسماة تجبر على ذلك (وحدثني) سعدون عن ابن وهب عن يونس ابن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في رجل طلق امرأته فأراد أن يعزلها في بيت من داره أو طلقها عند أهلها (قال) ترجع إلى بيتها فتعد فيه (وحدثني) سعدون عن ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال ترجع إلى بيتها فتعد فيه وتلك السنة (وقال) وبلغني عن عثمان بن عفان مثله

في خروج المطلقة بالثهار والمتوفى عنها زوجها وسفرهما

(قلت) هل كان مالك يوقت لهم في المتوفى عنها زوجها إلى أي حين من الليل لا يسعها أن تقيم خارجا من هجرتها أو يبيتها أو يبيتها ما تغيب الشمس أم ذلك واسع طاق في قول مالك حتى يزيد النوم أن تتخذ عند جيرانها أو تكون في حوالجها وهل ذكر لكم مالك متى تخرج في حاجتها أي يسعها أن تخرج في حاجتها أو تخرج في السحر أو في نصف الليل إلى حاجتها (قال) قول مالك والذي بلغني عنه أنها تخرج سحر قرب الفجر وتأتي بعد المغرب ما بينها وبين العشاء (وحدثني) سعدون عن ابن القاسم عن مالك عن يحيى بن سعيد قال بلغني أن السائب بن يزيد ابن خباب توفي وأن أمه مسلمة أتت ابن عمر فذكرت لهما أنها قتلتها فذكرت له وفاة زوجها أي صلح لها أن تبيت فيه فقاما فكانت تخرج من بيتها سحر فتصيح في حرمها وتظل فيه يومها ثم ترجع إذا أمست (حدثني) سعدون عن ابن وهب عن أسامة بن زيد واليثة عن نافع أن ابنه عبد الله بن عباس حين توفي عنها وأقعد ابن عبد الله بن عمر كانت تخرج بالليل فتزور أباه وتقر على عبد الله بن عمر وهي معه في الدار فلا ينكر مالك

ابن أبي طالب مثل ما روي عن عمر بن الخطاب من ذكر نامعه وهو الصواب الذي ذهب إليه مالك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار لقوله عليكم سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ فهذا هو الأصل في الحكم قطع العصمة بين المرأة وزوجها إذا فقدت وإباحة النكاح لها مع جواز حياته من طريق الأثر وأما من طريق النظر فإذا وجب أن يفرق بين الزوج وامرأته من أجل العنة والإبلا، وهي لم تفقد إلا الوط، فهي في المفقود أو وجب لفقدها الوط والعشرة والنفقة فإذا ضرب الإمام لامرأة المفقود الأجل بعد البحث عن خبره وأهضى فاعتدت فقد بانت منه في الحكم الظاهر وكان لها أن تترجع إن شاءت مالم ينكشف خلاف ذلك الحكم عجيبه أو علم حياته وليس لها أن تبقى على عصمة الزوج لأنها لا يجب للزوج واجب الفراق بينها وبين زوجها في الحكم فهو ماض لا ينتقض إلا بالنكاح في خطئه ألا ترى أنها لو ماتت بعد العدة لم يوقف له ميراث منها وإن كان لو أتى في هذه الحالة كان أحق بها ولو بلغ هو من الأجل ما لا يجيء إلى مثله من السنين وهي حية لم توث منه وأما يكون لها الرضا بالمقام على العصمة مالم ينقض الأجل المفروض وأما إذا انقضت واعتدت فليس ذلك لها وكذلك إن مضت بعد العدة فإن رضىت بالمقام على العصمة قبل تمام الأجل ثم بدا لها فرفضت أمرها استوفت لها الأجل من أول وحكي ابن حبيب في الواحمة أنه إذا اعتدت بعد ضرب الأجل ثم لم تترجع حتى بلغ من السنين ما لا يجيء إلى مثلها فبانت أنها تراه وهو بعد فإن انكشف أمر المفقود بانياته أو علم حياته أو موته قبل انقضاء الأجل والعدة انتقض ذلك الحكم

عليها ولا تبيت الا في بيتها (قلت) أ رأيت المطلقة تطليقة يعلّز وجهها الرجعة أو مبتوتة أ يكون لها ان تخرج بالنهار (قال) قال مالك ثم تخرج بالنهار وتذهب وتجيء ولا تبيت الا في بيتها الذي كانت تسكنه حين طلقت (قلت) فالمطلقات المبتوتات وغير المبتوتات والمتوفى عنهن أزواجهن في الخروج بالنهار والمبيت بالليل عند مالك سواء قال نعم (وحدثني) سحنون عن ابن وهب عن الليث بن سعد وأسماء عن نافع عن ابن عمر انه كان يقول اذا طلقت المرأة البتة فانها تاتي المسجد والحق هو لها ولا تبيت الا في بيتها حتى تنقض عدتها (حدثني) سحنون عن ابن وهب عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله ان خالته أخبرتها انها طلقت فأرادت أن تخرجها فخرجها رجل عن أن تخرج فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال فلا تجزئ نصفك فانك عسى أن تصدق وتقعلى معروفا (وقالت عائشة) تخرج ولا تبيت الا في بيتها (وقال) القاسم تخرج الى المسجد (قلت) أ رأيت الرجل يطلق امرأته تطليقة تلك الرجعة أ يكون له أن يسافر بها (قال) قال مالك لا اذن له في خروجها حتى يراجعها فاذا لم يكن له اذن في خروجها فلا يكون له أن يسافر بها الا أن يراجعها (قلت) أ رأيت المتوفى عنها وهي صرورة أو المطلقة وهي صرورة فأرادت أن تنجح في عدتها مع ذي محرم (قال) قال مالك ليس لها أن تنجح الفرصة في عدتها من طلاق أو وفاة (حدثني) سحنون عن ابن وهب عن عمر بن الحارث بن بكير بن عبد الله الأشج حديثه ان ابنه هبار بن الاسود توفي عنها فأرادت أن تنجح وهي في عدتها فأسأت سعيد بن المسيب فنهاهم أمرها غيره بالحج فخرجت فلما كانت على اليلداء صرعت فأنكرت

﴿ في مبيت المطلقة والمتوفى عنها زوجها هل يجوز لها أن تبيت في الدار ﴾

(قلت) أ رأيت اذا طلقت المرأة تطليقة تلك الرجعة هل تبيت عن بيتها (قال) قال مالك لا تبيت عن بيتها (قال) فقلت لما لك فان استأذنت زوجها في ذلك (قال) لا اذن لزوجها في ذلك حتى يراجعها ولا تبيت الا في بيتها (حدثني) سحنون عن ابن وهب عن ابن طيبة عن خالد بن أبي عمر ان أنسأل القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله عن المطلقة واحدة أو اثنتين أو تعود مريضا أو تبيت في زيارة فذكرها لها المبيت وقال لا نرى عليها بأسا ان تعود كما كانت تصنع قبل تطليقها (قلت) أ رأيت المطلقة واحدة أو زوج الرجعة أو المبتوتة هل تبيت واحدة منهما في عدة من طلاق أو وفاة في الدار في الصيف من الحر (قال) قول مالك والذي يعرف من قوله ان لها ان تبيت في بيتها وفي أسطوانتها في الصيف من الحر وفي حجرها وما كان من حوزها الذي يعلق عليه باب حجرتها (قلت) فان كان في حجرتها بيوت وانما كانت تسكن معها بيتا منها ومتاعها في بيت من ذلك البيوت وفيه كانت تسكن أ يكون لها أن تبيت في غير ذلك البيت الذي كانت تسكن فيه (قال) لا تبيت الا في بيتها واسطوانتها وحجرتها الذي كانت تصيف فيه في صيفها وتبيت فيه في شتائها ولم ينع هذا القول تبيت في بيتها المتوفى عنها المطلقة أنها لا تبيت الا في بيتها الذي فيه متاعها انما هو وجه قول مالك ان جميع المسكن الذي هي فيه من حجرتها واسطوانتها وبيتها التي تكون فيه لها ان تبيت حيث شئت في ذلك (قلت) فلو كانت مقصورة هي فيها في الدار وفي الدار مقاصير لقوم آخرين والدار تجمعهم كلهم أ يكون لها أن تبيت في حجرها ولا تترك حجرتها والدار تجمع جميعهم في قول مالك (قال) ليس لها ذلك ولا تبيت الا في حجرتها وفي الذي فيها من الذي وصف لك وليس لها ان تبيت في حجرها ولا تبيت الا في حجرها يوم طلقها زوجها وهذه الحجر في غيرها وايسر في غيرها (حدثني) سحنون عن ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريح عن اسماعيل بن كبر عن مجاهد قال استشهد رجل يوم أحد فأقيم منهم نسأوهم وهن متجاورات في دار فغن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلن اننا نستر حش بالليل فبيت عند احدنا حتى اذا أصبحنا تابنا دارنا الى بيتنا فقال رسول الله صلى الله

باتفاق وطف على ما ينكشف من أمره فاعتدت من يوم وفاته ان علم مروتها بقيت على عصمته ان علمت

عليه وسلم تحدث عن عند واحد اكن ما بدا لكن حتى اذا اردت ان التزم فلتؤب على امر اة الى بيتها (قلت) ارايت المطلقة ثلاثا أو واحدة بائنا أو واحدة عليك الربعة وليس لها ولزوجها الا بيت واحد البيت الذي كما يكونان فيه (قال) قال مالك يخرج عن هذا ولا يكون معها في حجرها تغلق الحجر عليه وعليها والميتونة والتي عليك الربعة في هذا سواء (قال) وقال مالك واذا كانت دار جامعة فلا بأس ان يكون معها في الدار تكون هي في بيت وهو في بيت آخر (قال) مالك وقد اتفق عبد الله بن عمرو وعروة بن الزبير (سحنون) عن ابن وهب عن ابن طيبة ان يزيد ابن أبي حبيب حدثه ان عمر بن الخطاب كان يعث الى المرأة بطلاقها ثم لا يدخل عليها حتى يراجعها وقال ربيعة يخرج عنها ويقرها في بيتها لا يضي ان يأخذها ما غلق ولا يدخل عليها الا باذن في حاجة ان كان له فملكته له عليها في العدة واستبأه اياها فهرأحق بالحر وجعها

في رجوع المطلقة والمتوفى عنهن أزواجهن الى بيوتهم يعتدن فيها

(قلت) ما قول مالك في المرأة يخرج جهازا اثر الى مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة فيهلك جهازها ترجع الى منزلها تعتد فيه أم تعتد في موضعها الذي مات فيه زوجها (قال) قال مالك ترجع الى موضعها تعتد فيه (قلت) فان كان سافرا به مسيرة أكثر من ذلك (قال) سألت مالكا كغير مرة عن المرأة يخرج بها زوجها الى السواحل من القسطاط يربط بها ومن يته ان يقيم بها خمسة أشهر أو ستة ثم يريد ان يرجع أو يخرج الى الريف أيام الحصاد وهو ير يد الر جوع اذا فرغ ولم يكن خروجه الى الموضع خروج انقطاع للسكنى أو يكون مسكنه بالريف فيدخل بالقسطاط بأهله في حاجة يقيم بها أشهر ثم يريد ان يرجع الى مسكنه بالريف (قال) قال مالك ان مات رجعت الى مسكنها حيث كانت تسكن في هذا كله ولا تقيم حيث توفي (قيل) لما لك فلان رجلا انتقل الى بلد فخرج بأهله ثم هلك (قال) هذه تغفل ان شأت الى الموضع الذي انتقلت اليه تعتد فيه وان شأت رجعت فقيل له فالرجل يخرج الى الحج فيموت في الطريق (قال) ان كان موته قريبا من بلده ليس عليها في الرجوع كبير مؤنة رجعت وان كان قد بعدت وتباعد فلتعتد فاذا رجعت الى منزلها فلتعتد بقية عدتها فيه (قلت) ارايت ان خرج بها الى موضع من المواضع انتقل بها اليه فهل زوجها في بعض الطريق وهي الى الموضع الذي خرجت اليه أقرب أو الى الموضع الذي خرجت منه أقرب فأت زوجها تكون مخيرة في ان ترجع الى الموضع الذي انتقلت منه أو في ان تمضي الى الموضع الذي انتقلت اليه أم لا في قول مالك (قال) نعم اري ان تكون بالخيار ان أحببت أن تمضي مضت وان أحببت ان ترجع رجعت وسكنت وكذلك بلغني عن مالك (قلت) ارايت ان خرج بها الى منزلة في بعض القرى والقرية منزلة فهل هناك (قال) ان كان خرج بها على ما وصفت لك من جدا يصحده أو حصاد يصحده أو لحاجة فانها ترجع الى بيتها الذي خرج بها الزوج منه تعتد فيه ولا تمسك في هذا الموضع فان كان منزلا زوجها فلا تقيم فيه الا أن يكون خرج بها حين خرج جابر بدسكها والمقام فيه تعتد فيه ولا ترجع وقال ربيعة ان كان بمنزلة السر أو بمنزلة الطعن فالرجوع الى مسكنها أمثل (سحنون) عن ابن وهب عن حيرة بن شرحان أبا أمية حسان حدثه ان سهل بن عبد العزيز توفي وهو عند عمر بن عبد العزيز بالشام ومعه امرأته فأمر عمر بن عبد العزيز امرأته سهل أن ترحل الى مصر قبل أن يصل أهلها فاعتقد في داره بمصر (ابن وهب) عن عمر بن الحارث عن كبير بن الأشج قال سألت سالم بن عبد الله عن المرأة يخرج جهازا اثر رجعت الى بلد فتوفي عنها أثر جمع الى بيتها أو الى بيت أهلها فقال سالم تعتد حيث ترفى عنها زوجها أو ترجع الى بيت زوجها حتى تنقضي عدتها (ابن وهب) عن ابن طيبة عن يزيد بن أبي حبيب عن يزيد بن محمد عن القاسم بن محمد بهذا قال يونس وقال ربيعة ترجع الى منزلها حياته وكذلك ان انكسب بعدا نقضاء الاجل والعدة انه مات قبل ذلك ينقض ذلك الحكم وتعتد من يوم وفاته

الآن يكون المنزل الذي توفي فيه زوجها منزل قلة أو منزل ضيعة لا تصلح ضيعتها الامكانها (قلت) فان سافر
 بها فطلقتها واحدة أو اثنين أو ثلاثا وقسا فربما أو انتقل بها الى موضع سوى موضعه فطلقتها في الطريق
 (قال) الطلاق لا أقوم على اني سمعته من مالك ولكنه مثل قوله في الموت وكذلك أقول لان الطلاق فيه العدة
 مثل ما في الموت (قلت) والثلاث والواحدة في ذلك سواء قال نعم (قلت) أرايت ان سافر فطلقتها فطلقتها
 بمالك الرجعة أو صالحها أو طلقها ثلاثا أو كان انتقل بها من موضع الى موضع وقد بلغت الموضع الذي أراد
 الامسية اليوم أو اليومين أو أقل من ذلك فأرادت المرأة أن ترجع الى الموضع الذي خرجت منه وبينها وبين
 الموضع الذي خرجت منه شهر وليس معها ولي ولا ذو محرم أيكون ذلك لها في قول مالك أم لا (قال) ان كان
 الموضع الذي خرج اليه موضعاً لا يرسكها مثل الحج أو الواجيز وما وصفت لك من غيره إلى منزله في
 الريف ان كانت قريبة من موضعها الذي خرجت منه رجعت الى موضعها وان كانت قد تباعدت لم ترجع الا
 مع نفقة وان كانت انما انتقل بها فكان الموضع الذي خرجت اليه على وجه السكنى والافاء فان أحببت أن تغد
 الى الموضع الذي خرجت اليه فذلك لها وان أحببت أن ترجع فذلك لها ان أصابت نفقة ترجع معه لان الموضع
 الذي انتقلت اليه مات قبل ان يتخذ مسكناً (قلت) فان كان مات قبل ان يتخذ مسكناً فلم تجل المرأة
 بالخيار في ان تمضي اليه فتعديه أو أنت تجعله حين مات الميت قبل ان يسكنه غيره ممكن فلم لا تأمرها أن ترجع
 الى موضعها الذي خرجت منه وتجعلها بمنزلة المسافرة (قال) لا تكون بمنزلة التي خرج بها سافراً لئلا يخرج
 بها منتقلاً فقد رفض سكناً في الموضع الذي خرج منه وصار الموضع الذي خرج منه ليس بسكن ولم يبلغ الموضع
 الذي خرج اليه فيكون مسكناً فصارت المرأة ليس وراءها لها مسكن ولم تبلغ امامها المسكن الذي أرادت فهذه
 امرأة مات زوجها وليس في مسكن فلها أن ترجع ان أرادت اذا أصابت نفقة أو تمضي الى الموضع الذي أرادت
 ان كان قريباً وان كان بعيداً فلا تمضي الا مع نفقة (قلت) أرايت ان قالت المرأة لا أقدم ولا أرجع ولكن
 اعتدت في موضع الذي أنا فيه أو انصرف الى بعض المدائن أو القرى فاعتدت فيها أيكون ذلك لها (قال) ما سمعت
 من مالك فيه شيئاً ويكون ذلك لها في لانها امرأة ليس لها منزل فهي بمنزلة امرأة مات زوجها وأطلقها ولما لم
 وهي في منزل قوم فخرجوها فنها ان تعتديت أحببت أو بمنزلة رجل خرج من منزل كان فيه فنقل المرأة الى
 أهلها فتكاري منزل يسكنه فلم يسكنه حتى مات فلها ان تعتد حيث شاءت لانها لا منزل لها الا ان تريد ان تتج
 من ذلك انتجاعاً بعيداً فلا أرى ذلك لها (قلت) أرايت المرأة تنخرج مع زوجها حاجة من مصر فلما بلغت
 المدينة طلقها زوجها ومات عنها أتفقد زوجها أو ترجع الى مصر وهذا كله قبل ان تحرم أو بعدما أحرم
 (قال) سئل مالك عن المرأة تنخرج من الاندلس تريد الحج فلما بلغت افرقية توفي زوجها (قال) قال مالك
 اذا كان مثل هذا فأرى ان تغد للحج لانها قد تباعدت من بلادها فاذني سألت عنه هو مثل هذا (قلت) له
 فالطلاق والموت في مثل هذا سواء (قال) نعم سواء عندي (سحنون) عن ابن لميعة عن عمران بن سليم
 قال سمعت معاً امرأة توفي عنها زوجها قبل ان توفي عندها فلما بلغت المدينة انطلقت الى عبد الله بن عمر فقالت
 اني سمعت قبل أن أقضي عندي فقال لها لا تاتك قد بلغت هذا المكان لا حرمتك أن ترجعي (قلت) أرايت ان
 لم تكن بمضي في المسير في جهها الامسية يوم أو يومين أو ثلاثة ففعلت زوجها وأطلقها أرى أن ترجع عن
 جهها وتعتد في بيتها أم لا (قال) قال مالك اذا كان أمراً قريباً وهي تجد نفقات ترجع معهم رأيت أن ترجع الى
 منزلها وتعتد فيه فان تباعدت ذلك وسارت مضت على جهها (سحنون) عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن
 ابن شهاب انه قال في امرأة طلقته وهي حاجة (قال) تعتد وهي في سفرها (قال) ابن القاسم في تفسير
 وان كانت قد تزوجت فيها كان متزوجاً بها تزوجاً في عدة وأما ان انكشف أنه مات بعد انقضاء الاجل والعدة

قول مالك في اللاتي ردهن عسر بن الخطاب من البيداء انما هن من اهل المدينة وما قرب منها (قال) قللت لما لك فكيف ترى في ردهن (قال) مالك ما لم يحرم فأرى أن يردن فإذا حرم فأرى أن يعضين لوجههن وبش ما صنعن وأما التي يخرج من مصر فهلك زوجها بالمدينة ولم يحرم (قال) قال مالك هذه تغذ بطبها وان كانت لم يحرم (قلت) أرايت ان سافر باهر أمها للحاجة لا امرأته الى الموضوع الذي تريد اليه المرأة والزوج لمصومة طافى تلك البلدة أو دعوى قبل رجل أو مورث لها أرادت قبضه فلما كان بينهما وبين الموضوع الذي تريد اليه مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة هلك زوجها عنها ومعتها ثم أترجع معه الى بلدها أم تحضى للحاجة لوجهها التي خرجت اليها أو ترجع الى بلادها وتترك حاجتها (قال) قال مالك ان هي وجدت ثم رجعت الى بيتها وان لم تجد ثم تغتسل الى موضوعها حتى تجد ثم تترجع معه الى موضوعها فتعديه بغيره ان كان موضوعها الذي يخرج اليه تترك قبل ان تصد عنها (قلت) فلان خرج باهر أمه من موضع الى موضع بعيد فافترسها مسيرة الاربعه الأشهر والخمسة الأشهر ثم انه هلك وبيتها وبين بلادها الاربعه الأشهر والخمسة الأشهر (قال) انه اذا كان بينهما وبين بلادها التي خرجت منها ما ان هي رجعت اقتضت عدتها قبل ان تبلغ بلادها فانها تعتد حيث هي أو جئنا أحب ولا ترجع الى بلادها (قلت) أرايت المرأة من اهل المدينة اذا كثرت الى مكة تريد الحج مع زوجها فلما كانت بذى الحليفة أو بعل أو الواء لم يحرم بعد هلك زوجها أو طلقها ثلاثا فأرادت الرجوع كيف يصنع الكرى بكراتها يلزم المرأة جميع الكراوى يكون لها أن تكري الابل في مثل ما كثرتها أم يكون لها أن تهاضج الجبال ويلزمها من الكراوى قدر ما ركبت في قول مالك أم ماذا يكون عليها (قال) قال مالك أرى الكراوى قدر زعمها فان كانت قد أحرمت فحدثت وان كانت لم تحرم وكانت قريبة رجعت واكثرت ما كثرت في مثل ما كثرته وترجع (قلت) أرايت ان هلك زوجها بذى الحليفة وقد أحرمت وهي من اهل المدينة أترجع أم لا (قال) قال مالك اذا أحرمت لم ترجع

في نفقة المطلقة وسكاتها

(قلت) أرايت المطلقة واحدة أو اثنين أو ثلاثا يلزمها السكنى والنفقة في قول مالك أم لا (قال) قال مالك السكنى تلزمه لمن كلهن فأما النفقة فلا تلزم الزوج في المبتوتة ثلاثا كان طلاقه إياها أو صلحا إلا أن تكون حاملا فتلزمه النفقة والنفقة لازمة للزوج في كل طلاق علق فيه الزوج الرجعة حاملا كانت امرأته أو غير حامل لأنها تعد امرأته على حالها حتى تقضى عدتها وكذلك قال مالك وقال مالك وكل نكاح كان حراما نكح بوجه شبهة مثل اخته من الرضاة أو غيرها مما حرم الله عليه اذا كان على وجه شبهة ففرق بينهما فان عليه نفقتها اذا كانت حاملا فان لم تكن حاملا فلا نفقة عليه ونفسد حيث كانت تسكن (قلت) فهل يكون لها في الزوج السكنى وان أفي الزوج ذلك (قال) قال مالك تعتد حيث كانت تسكن في قول مالك هذا ان طاع الى الزوج السكنى لان ما لها قال تعتد حيث كانت تسكن لانه نكاح يلحق فيه الولد فيسبيلها في العدة سبيل النكاح الصحيح وهذا قول مالك (قلت) ولم جعلتم السكنى للمبتوتة وأبطلتم النفقة في العدة (قال) كذلك جاء الاثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا ذلك مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المبتوتة لا نفقة لها (سحنون) عن ابن القاسم عن مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن طائفة بنت قيس ان أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب فارسل اليها وكيله بشعر فسخطته فقال والله مالك علينا من شئ فجات رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة

أو أنه سفي في ذلك ثلاثة أقوال أحدها ان الحكم ماض لا يتقض فلا يكون له سبيل ولا يكون لها من ميراث سكنى هذا القول في مختصره ابن عيشوم (١) عن ابن نافع وهو بعيد لان الحكم اذا حكم باجتهاد ثم بان له أو لغيره

﴿ في سكي التي لم يبن بها وسكي النصرانية ﴾

(قلت) أ رأيت النصرانية تحت السلم لها على زوجها اذا طلقها السكي مثل ما يكون عليه في المسلمة الحرة (قال) نعم وهذا قول مالك (قلت) أ رأيت الصبية التي قد دخل بها ومثلها يجمع غامعها أولم يجمعها حتى طلقها فابت طلاقها يلزمه السكي لها في قول مالك أم لا (قال) اذا أزممت الجارية عدة لمكان الخلوة بها فعلى الزوج السكي عند مالك (قلت) فان خلاها في بيت أهلها ولم يبن بها الا انهم أدخلوها واباءهم طلقها قبل البناء (قال) لم أجمعها وقالت الجارية ما معنى أن يجعل عليها عدة أم لا (قال) عليها عدة لهذه الخلوة (قلت) فهل على الزوج سكي (قال) لا (قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي انه لا سكي عليه لان الجارية قد أقرت بأنه لا سكي لها على الزوج (قلت) أ رأيت ان خلاها هذه الخلوة في بيت أهلها فادعت الجارية انه قد جامعها وأسكر الزوج ذلك (قال) القول قول الزوج ولا سكي عليه وانما عليه نصف الصداق فلذلك لا يكون عليه السكي وانما يكون عليه السكي اذا وجب عليه الصداق كاملا فحينما وجب الصداق كاملا وجب السكي (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) فان أقر الزوج بوطئها وحدثت الجارية ولم يحل بها أو خلا (قال) قد أقر الزوج بالوطء فعليه الصداق كاملا ان أحببت أن تأخذه أخذته وان أحببت أن تدعي النصف فهي أعلم (قال) وان كان لم يحل بها وادعى ان غشيها أو أنكرت ذلك ولم يعرف دخوله لم يكن عليها عدة (قال ابن القاسم) وانما طرحت عنها عدة لانه اتهم حيث لم يعرف لها دخول وطلقها أن يكون مضاربا يوجبها فلا عدة عليها ولا تكون عدة البخلوة تعرف أو اهدأ في البناء بها (قال) وهذا قول مالك

﴿ في عدة الصبية التي لا يجمع مثلها وسكاها من الطلاق والوفاة ﴾

(قلت) أ رأيت الصبية التي لا يجمع مثلها وهي صغيرة ودخل بها زوجها فطلقها البتة أن تكون لها السكي في قول مالك (قال) قال مالك لا عدة عليها ولذلك لا سكي لها (قلت) فان مات عنها زوجها وقد دخل بها وهي صبية صغيرة (قال) لها السكي لانه قد دخل بها وان كان لم يكن مثلها يجمع لان عليها عدة فلا بد ان تعتد في موضعها حيث مات عنها زوجها فان كان لم يدخل بها وهي في بيت أهلها ومات عنها فلا سكي لها على زوجها الا أن يكون الزوج أكثرى لها منزلا تكون فيه وادى الكراءات وهي في ذلك الموضع فهي أحق بذلك السكي وكذلك الكبيرة اذا مات عنها قبل أن يبن بها زوجها ولم يسكنها الزوج مسكنا ولم يكثر لها مسكنا سكن فيه فأدى الكراء ثم مات عنها فلا سكي لها على الزوج تعتد في موضعها عدة الوفاة وان كان قد فعل ما وصفت لك فهي أحق بذلك السكي حتى تنقضي عدتها وان كانت في مسكنها حين مات عنها ولم يكن دخل بها فعليه أن تعتد في بيتها عدة الوفاة ولا سكي لها على الزوج وكذلك الصغيرة عليها أن تعتد في موضعها ولا سكي لها على الزوج اذا لم يكن الزوج قد فعل مثل ما وصفت لك (قال) وهذا قول مالك (قلت) أ رأيت الصبية الصغيرة التي لا يجمع مثلها اذا دخل بها ثم طلقها أي يكون لها السكي على الزوج أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا عدة عليها فاذا قال مالك لا عدة عليها فلا سكي لها (قال) مالك ليس لها الا نصف الصداق

﴿ في سكي الامه وتفقها من الطلاق وثقة امرأة العبدسة كانت أو أمة ﴾

(قلت) أ رأيت الامه اذا طلقها زوجها بات طلاقها أي يكون لها السكي على زوجها أم لا (قال) قال مالك تعتد في بيت زوجها اذا كانت تبيت عنده فان كانت أمة كانت لا تبيت عنده قبل ذلك فعليه السكي أنه أخطأ في حكمه خطأ متفقا عليه نقض ذلك الحكم باجتماع قلوب على قياس أن المفقود أحق برزوجه أبدا

(قلت) أ رأيت ان كانت تيت عند أهلها قبل أن يطلقها البتة يكون لها عليه السكني (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا إلا أنه قال تعدد عند أهلها حيث كانت تيت ولم أسمعه يذكر السكني ان على الزوج في هذه شيئا بعينها ولا أرى أنا على زوج هذه السكني لأنها اذا كانت تحت زوجها لم يسكنوها معه ولم يزوجها معه بيتا فتكون فيه مع الزوج فلا سكني لها على الزوج ولا سكني على الزوج في هذه لأنها اذا كانت تحتها لم يزوجها ولا أدوا أن يفرموا السكني لم يكن ذلك لهم إلا ان يزوجها معه مسكنا يتناولها معه فيه وأما حالها اليوم بعد ما طلقها كما لها قبل أن يطلقها في ذلك ولم اسمع هذا من مالك (قال) وسئل مالك عن العبد يطلق زوجته وهي حرة أو أمه وهي حامل عليه لها نفقة أم لا (قال) قال مالك لا نفقة لها عليه إلا أن يبتق وهي حامل فينفق على الحرة ولا ينفق على الأمه إلا أن تنفق الأمه بعدما عتق وهي حامل فينفق عليها في حملها إلا ان الولد له (وقال) ربيعة في الحرة تحت الأمه أو الحرة تحت العبد فيطلقها وهي حامل (قال) ليس لها عليه نفقة (وقال) بجي بن سعيد ان الأمه اذا طلقها وهي حامل انها ما في بطنها السيدها وانما تكون النفقة على الذي يكون له الولد وهي من المطلقات ولها امتناع بالمعروف على قدر هيبة زوجها (سحنون) عن ابن القاسم عن مالك عن بجي بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه سأل عن المرأة يطلقها زوجها وهي في بيت بكراء على من الكراء (قال) سعيد على زوجها قال فان لم يكن عنده قال فعلها (قال) فان لم يكن عندها (قال) فعلى الامير

في نفقة المختلعة والمباراة والملاعنة والمولى منها وسكناها

(قلت) أ رأيت الملاعنة أو المولى منها اذا طلق السلطان على المولى أو لا عن يمينه وبين امرأته وقوع الطلاق بينهما يكون على الزوج السكني والنفقة ان كانت المرأة حاملا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك عليه السكني فيهما جميعا (وقال) في النفقة ان كانت هاته التي آلى منها ففرق بينهما السلطان حاملا كانت أو غير حامل كانت لها النفقة على الزوج ما كانت حاملا أو حتى تنقضي عدتها ان لم تكن حاملا لان فرقة الامام فيها غير بائن وهما يتوارثان ما لم تنقض العدة وأما الملاعنة فلا نفقة لها على الزوج وان كانت حاملا لان ما في بطنها ليس يلحق الزوج ولهما جميعا السكني (قلت) أ رأيت المختلعة والمباراة يكون لهما السكني أم لا في قول مالك (قال) نعم لهما السكني في قول مالك ولا نفقة لهما إلا أن يكونا حاملين (سحنون) عن ابن وهب عن ابن طيعة عن ابن بكير عن سليمان بن يسار انه قال ان المفتدي من زوجها لا يخرج من بيتها حتى تنقضي عدتها ولا نفقة لها إلا أن تكون حاملا (قال) مالك الامر عندنا انما مثل المبذورة لا نفقة لها (سحنون) عن ابن وهب عن موسى بن علي انه قال قال ابن شهاب عن المختلعة والمباراة والموهوبة لاهلها ابن يعتد دن قال يعتد دن في بيوتهم حتى يحلن (قال) خالد بن أبي عمران وقال القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار (قلت) أ رأيت المختلعة والمباراة يكون لهما السكني والنفقة في قول مالك (قال) ان كانتا حاملين فلهما النفقة والسكني في قول مالك وان كانتا غير حاملين فلهما السكني ولا نفقة لهما (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة انه قال المبارقة مثل المطلقة في المكث لهما لها وعليها ما عليها

في نفقة المتوفى عنها زوجها وسكناها

(قلت) أ رأيت المتوفى عنها زوجها يكون لها النفقة والسكني في العدة في قول مالك في مال الميت أم لا (قال) قال مالك لا نفقة لها في مال الميت ولها السكني ان كانت الدار للميت وان كان عليه دين والدار دار الميت كانت أحق بالسكني من الغرماء وتباع للغرماء بشرط السكني على المشتري وهذا قول مالك وان كانت دارا بكر افتقد الزوج الكراء فهي أحق بالسكني وان كان لم ينفق الكراء وان كان موصرا فلا سكني لها في مال الميت اذا كانت في وان تزوجت ودخل بها زوجها كالنهي لها لكان له وجه في القياس ولكنهم لم يقولوا بذلك فابن هذامن قول

دار بكره على حال إلا أن يكون الزوج قد تعدد الكراء (قلت) أ رأيت أن كان الزوج قد تعدد الكراء فأت
وعليه دين من أولى بالسكنى المرأة والغرماء (قال) إذا تعدد الكراء فالمرأة أولى بالسكنى من الغرماء (قال)
هذا قول مالك (قلت) أ رأيت هذه المتوفى عنها زوجها إذا لم تجعل لها السكنى على الزوج إذا كان موسراً وكانت
في دار بكره ولم يكن قد تعدد الكراء أ يكون للمرأة أن تخرج حيث أحببت أم تعتد في ذلك البيت وتؤدى كراهه
(قال) لا يكون لها أن تخرج منه (قال) مالك تعتد في ذلك البيت ويكون عليها الكراء وليس لها أن تخرج إذا
رضى أهل الدار بالكراء إلا أن يكرهوا كراه لا يشبه كراه ذلك المسكن فلها أن تخرج إذا أخرجها أهل ذلك المسكن
(قال) قال مالك إذا خرجت فتكثر مسكناً ولا تبنت إلا في هذا المسكن الذي أكثرته حتى تنقضى عهدها (قال)
سحنون) ألا ترى أن سعداً قال فلم تكن عند الزوج في الطلاق فعلها (قلت) فإذا خرجت من المسكن الثاني
فاكثرت مسكناً ثالثاً يكون عليها أيضاً لا تبنت عنده وأن تعتديه (قال) لم أسمع هذا من مالك وأرى أن
يكون ذلك عليها (قلت) أ رأيت أن طلقها تطليقة بائنة أو ثلاث تطليقات فكانت في سكنى الزوج ثم توفي الزوج
(قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً إلا أن الحالم عندى يخالف لحال المتوفى عنها زوجها لا ينسحق قد وجب لها على
الزوج في حياته وليس موته بالذي يضع عنه حقا قد كان وجب عليه وإن المتوفى عنها أعتابها لعلها الحلق في مال
زوجها بعد وفاته وهي وارث والمطلقة البتة ليست بوارث (قال) ابن القاسم وهذا الذي بلغني من أنق بن
مالك أنه قاله (قال سحنون) وقد قال ابن نافع عن مالك أنهم أساءوا إذا طلق ثم مات أو مات ولم يطلق وهي أعدل
(قال) ابن القاسم والمتوفى عنها لم يجب لها على الميت سكنى إلا بعد موته فوجب السكنى لها ووجب الميراث لها
معاقب بطل سكناها (قال) ابن القاسم وهذه التي طلقها زوجها ثم توفي وهي في عدة نها فلزم الزوج سكناها في
حال حياته فصارت ذلك ديناً في ماله قال ألا ترى أن المتوفى عنها زوجها إذا كانت في منزل الميت أو كانت في دار بكره
وقد تعدد الميت كراه تلك الدار كانت أولى بذلك من ورثة الميت ومن الغرماء عند مالك فهذا يدل على أن مالكاً
يطلب سكناها الذي وجب لها من الميراث مع سكناها معا وبذلك على أنه ليس يدين على الميت ولا مال له تركه
الميت ولو كان لا تركه الميت لكان الورثة يدخلون معها في السكنى ولكن أهل الدين يحاصونها وبما يملك
على ذلك لو أن رجلاً طلق امرأته البتة وهي في بيت بكره فأفلس قبل أن تنقضى عدتها كان أهل ذلك الدار
أحق بمسكنهم وأخرجت المرأة منه ولم يكن سكناها حوزاً على أهل الدار فليس السكنى مالا (ابن طيبة) عن أبي
الزبير عن جابر بن عبد الله أنه سئل عن المرأة الحامل تتوفى عنها زوجها هل لها من نفقة (قال) جابر لا حسبها
ميراثها (سحنون) عن ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف وسليمان بن يسار
وابن المسيب وعمر بن عبد الرحمن وعبد الله بن أبي سلمة وربيعة مثله (قال) ابن وهب قال ابن المسيب لا
أن تكون مريضاً فأن أرضعت أثق عليها بذلك مضت السنة (وقال) ربيعة يكون في حبسها من مالها (وقال)
ابن شهاب مثله نفقتها على نفسها في ميراثها كانت حاملاً أو غير حامل (قلت) أ رأيت المطلقة والمتوفى عنها
زوجها حاتم تنقطع السكنى عنها إذا قالت لم تنقض عدي (قال) حتى تنقضى الرية وتنقضى العدة وهذا قول
مالك (ابن وهب) عن صالح بن أبي حسان عن ابن المسيب أنه كان يقول في المرأة الحامل بطلها زوجها
واحدة أو اثنتين ثم عكث أربعة أشهر أو خمسة أو أدنى أو أكثر لم تنقض ثم عوت زوجها فكان يقول قد
انقطع عنها النفقة حين مات وهي وارث معتدة

سكنى الامة وأم الولد

(قلت) أ رأيت الامة إذا اعتقت تحت العبد فاختارت فراقه أ يكون لها السكنى على زوجها أم لا في قول مالك
ابن نافع ألا أنه يشبه ما روى عن مالك فيمن خرس عليه الخارص من نخلة أو بعه أو سبق فجاء منها خمسة أو سبق

(قال) ان كانت قد بونت مع زوجها موضعاً فالسكى على الزوج لازم مادام متى في عدتها وان كانت غير مبروءة معه وكانت في بيت ساداتها اعتدت هناك ولا شيء لها على الزوج من السكى (قلت) أ رأيت ان أخرجهما ساداتها فسكنت موضعاً أنزى لها السكى مع زوجها أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا ان مالك قال ان تعتد حيث كانت تسكن اذا طلقت فهذا طلاق ولا يلزم العبد شيء عند مالك اذا لم تكن تبيت عنده وان أخرجهما أهلها بعد ذلك نهوا عن ذلك وأمروا أن يقرروها حتى تنقضى عدتها (قلت) فهل يجبرون على أن لا يخرجوها قال نعم (قلت) فان انهدم المسكن فتعولت فسكنت في موضع آخر بكرة أ يكون على زوجها شيء من السكى أم لا (قال) قال مالك اذا كانت لا تبيت عند زوجها فانها تعتد حيث كانت تبيت ولا شيء عليه من سكاها وانما يلزم الزوج ما كان يلزمه حين طلقها فمأخذ بعد ذلك لم يلزم الزوج منه شيء (قلت) وان أعتق الزوج وهي في العدة (قال) اذا أعتق وهي في العدة لم أرا السكى عليه (قال) قال مالك في العبد تكون نعمة المرأة فيطلقها وهي حامل قال لا نفقة لها عليه (قلت) فان أعتق قبل أن تضع حملها (قال) عليه نفقتها لانه ولده (قال) مالك ولو ان عبد اطلق امرأته وهي حامل وقد كانت تسكن معه كان لها السكى ولا نفقة لها العمل الذي بها (سحون) وهذا في الطلاق البائن (قلت) أ رأيت ان كانت في مسكن بكرة هي أكثرته فطلقها زوجها فلم تطلب زوجها بالكرام حتى انقضت عدتها لم يطلبه بالكرام بعد انقضائها العدة قال ذلك لها (قلت) وكذلك ان كانت تحت زوجها لم يارقها فطلبته منه كراء المسكن الذي أكثرته بعد انقضائها الكراء أوالسكى (قال) نعم ذلك لها يتبعه بذلك ان كان موسراً أيام سكنته وان كان في ثلاث الايام عدتها فلا شيء لها عليه

﴿في الرجل يطلق امرأته وهو معسر ثم يوسر قبل أن تنقضى عدتها يتبعه بالنفقة والسكى﴾

(قلت) أ رأيت ان طلقها وكان عدتها لا يكون لها أن تلزمه بكرة السكى (قال) لا يكون ذلك لها لان مالك اسئل عن المرأة بطلقها زوجها وهي حامل وهو معسر أ عليه نفقتها قال لا الا ان يوسر في حملها تتأخذ به بما بقي وان وضعت قبل أن يوسر فلا نفقة لها في شيء من حملها (قلت) أ رأيت السكى ان أسر شيء من بقية السكى (قال) هو مثل الحمل ان أسر في بقية منه أخذ بكرام السكى فيها يستقبل (قلت) أ رأيت أم الولد اذا أعتقها سيدها أو مات عنها سيدها قال عدتها حية (قلت) وهل يكون لها في هذه الحية السكى أم لا (قال) نعم وهو قول مالك (قال) قال مالك اذا أعتق الرجل أم ولد له وهي حامل منه فعليه نفقتها وكل شيء كانت فيه تحبس له فعليه سكاها اذا كان من العدد والاستبراء رية وليس شبه السكى النفقة لان الميت وتوف المصالحه لها السكى ولا نفقة لها فكذلك أم الولد لها السكى ولا نفقة لها الا أن تكون حاملاً (قلت) أ رأيت أم الولد اذا أعتقها سيدها وهي حامل أ يكون لها النفقة في قول مالك (قال) قال مالك نعم قال مالك لو كذلك الحر تكون تحتها الامه فطلقها البتة وهي حامل فلا يكون عليه نفقتها نعم تعتق قبل أن تضع فعليه أن ينفق عليها بعد ما عتقت حتى تضع حملها لانه انما ينفق على ولده منها

﴿سكى المرتدة﴾

(قلت) أ رأيت المرتدة أن تكون لها النفقة والسكى ان كانت حاملاً مادامت حاملاً (قال) نعم لان الولد يلحق بأبيه فمن هناك لزمته النفقة وان كانت غير حامل يعرف ذلك ثم تؤخر واستتبت فان ثابت والاضرب عنقه فلا أرى لها عليه نفقة بهذه الاستتابة لانها قد بانت منه فان رجعت الى الاسلام كانت تطليقة بآئته وطأ السكى أنه يعمل على ما حرص عليه لاعل ما وجد والصحيح أن عليه الزكاة لانه قد انكشف خطأ الخارص فوجه الرجوع الى الحق القول الثاني ان الحكم ينقض ما تمترج فيكون أحق بها ما لم تترج ان انكشف أنه

﴿ في سكتى امرأه العنين والذي يتزوج أخته من الرضاة والمستحاضة ﴾

(قلت) أرايت الذي لم يستطع أن يطأ امرأته ففرق السلطان بينهما؟ يكون لها على زوجها السكتى مادامت في عدتها قال نعم (قلت) أرايت من تزوج أخته من الرضاة ففرقت بينهما؟ يكون لها السكتى أم لا (قال) قال مالك تعتد حديث كانت تسكن فلما قال لي مالك ذلك علمت أن لها النفقة على زوجها ولها السكتى لأنها محبوسة عليه لأجل ما نهوان كان ولد لخلق به (قلت) أرايت المستحاضة إذا طلقها فزوجها لأثنا أو خالها؟ يكون لها السكتى في قول مالك في التسعة الأشهر الاستبراء أو أعادتها ثلاثة أشهر بعد التسعة (قال) قال مالك لها السكتى في الاستبراء في العدة وهذا أيضا مما يملك على تقوية ما أخبرتك أن على الزوجين إذا أسلم أحدهما ففرق ما بينهما أن لها السكتى (سبحون) ولقد قال عبد الملك أعاودة المستحاضة سنة سنة وليست مثل المراجعة لأن عدة المستحاضة سنة سنة

﴿ استبراء أم الولد والامة يعتقان ثم يردان التزويج ﴾

(قلت) أرايت أمة كان بطؤها سيدها فلم تلد منه فأتى عنها أو أعتقها هل عليها في قول مالك شيء أم لا (قال) قال مالك نعم عليها حيضة إلا أن يكون أعتقها وقد استبرأها فلا يكون عليها حيضة في ذلك فتسكن مكانها إن أحببت وهذا قول مالك لأنها لو كانت أمة كان لسيدها أن يزوجها بعد أن يستبرئها وهي أمة له ويجوز للزوج أن يطأها ما كانه ويجوز للزوج أن يطأها باستبراء السيد وهذا قول مالك (قال) ابن القاسم والعق عند مالك بمنزلة هذا والبيع ليس كذلك إن باعها وقد استبرأها فلا بد للمشتري من الاستبراء لأنها خرجت من ملك إلى ملك وكذلك لو مات عنها وهي أمة وقد استبرأها قبل أن يموت لم تجزها تلك الحيضة لأنها تخرج من ملك إلى ملك (وقال) لي مالك وأم الولد لو استبرأها سيدها ثم أعتقها لم يجز لها أن تسكن حتى تحيض حيضة وليست كالامة يكون السيد يطؤها ثم يستبرئها ويعتقها بعد الاستبراء أنه يجوز لها أن تتزوج بغير حيضة والعق أعيا يخرج من ملك إلى حرة فلا يكون عليها الاستبراء لأنها قد استبرئت بمنزلة السيد حين استبرأ فزوجها بعد ما استبرأ فأعيا جاز للزوج أن يطأها بالاستبراء أو أجزأ ما استبرأ السيد لأنها لم تنصر للزوج ملكا فإذا اعتق بعد الاستبراء جاز لها أن تتزوج وإن كانت حرة كما كان يجوز للسيد أن يزوجها وهي أمة قبل أن يعتقها إلا أنها حين استبرأها السيد كان له أن يزوجها فإذا أعتقها لم يعتق من التزويج ويجزئها ذلك الاستبراء

﴿ في المكاتب يشترى امرأته فيموت عنها أو يعجز فيصبر رقيقا فيموت كم عدتها ﴾

(قلت) أرايت مكاتباً اشترى امرأته فموت عنها أو لم تلد فعجز فرجع رقيقاً ومات عنها ماذا عليها من العدة أو من الاستبراء (قال) إن كان لم يطأها بعد اشتراكها باها فان مالكا قال في مرة بعد مرة عدتها حيضة ثم رجع فقال أحب إلى أن تكون حبيبتين وتفسير ما قال لي مالك في ذلك أن كل فسخ يكون في النكاح فلي المرأة عدتها التي تكون في الطلاق إلا أن يطأها بعد الاستبراء فان وطئها بعدما اشتراكها فقد انتهت عدة النكاح وصارت إلى الاستبراء استبراء الاماء لأنها وطئت بعك النكاح (قال) ابن القاسم وقوله لا تنحسب ما فيه إلى أنها تعتد حبيبتين إذا لم يطأها حتى أعتقها أو توفي عنها فان وطئها فعليها الاستبراء بحيضة (قلت) من أي وقت يكون عليها حيضتان إذا هو لم يطأها من يوم استبرأها أم من يوم مات عنها أو أعتق قال لا بل من يوم اشتراكها (قلت) اعتدوها في ملكه (قال) نعم ألا ترى أن هذه العدة إنما جعلت مثل العدة في الطلاق وقد اعتد الامة ويكون لها منه ميراثا إن انكشف أنها ماتت واعتد من يوم وفاته والقول الثالث أن الحكم يشترط وإن

من زوجها وهي في ملك سيدها (قلت) أرايت أذمت عنها هذا المكاتب أو عجز بعد ما اشتراها وحاضرت عنده حيث تدين فصار له الأمة السيد المكاتب أيكون عليه أن يستبرئ في هذه الأمة وقد قال المكاتب إن لم يطأها من بعد الشراء (قال) نعم على سيدها أن يستبرئها بحبضة وإن هي خرجت حرة ولم يطأها المكاتب بعد الشراء فلا استبراء عليها ولا بأس أن تتكلم مكاتبها لأنها خرجت من ملك إلى حرة ولم يخرج من ملك إلى ملك وقد قال مالك في رجل تزوج أمة فلم يدخل بها حتى اشتراها أنه يطؤها بملك يمينه ولا استبراء عليها

﴿ في العبد المأذون له في التجارة يعق وله أم وولد قد ولدت منه قبل أن يعق أو أعتق وفي بطنها واد منه ﴾

(قلت) أرايت العبد المأذون له في التجارة إذا اشترى جارية فوطئها بملك يمينه باذن السيد أو بفراذن السيد فولدت منه ثم أعتق العبد بعد ذلك فتبعه كأمه ماله أو تكون بذلك المولود أم ولد (قال) قال مالك لا تكون به أم ولد وله أن يبيعها وكل ولد ولدت له قبل أن يعق أو أعتقه سيده وأمه حامل منه لم تضعه فإن ما ولدته قبل أن يعق سيده ومافي بطن أمته رقيق كلهم السيد ولا تكون بشئ منهم أم ولد لأنهم عبيد وأما هم بمنزلة ماله لأنه إذا اعتقد سيده تبعه ماله (قال) ابن القاسم إلا أن يملك العبد ذلك الحمل الذي في بطن جاريته منه بعد حريته قبل أن تضعه فتكون به أم ولد (قال) قلت مالك قل أن العبد يملك سيده أعتق جاريته وهي حامل منه (قال) قال مالك لا يعق له في جاريته وحدودها وحرماتها وجراحها جراح أمه حتى تضع مافي بطنها يأخذ سيده وتعق الأمة إذا وضعت مافي بطنها بالعق الذي أعتقها به العبد المعق ولا يحتاج الجارية ههنا إلى أن يحدد لها عقا (قال) مالك ونزل هذا ببلدنا وكلمه (قال) ابن القاسم وسأله بعض أصحابه ابن كنانة بعد ما قال لي هذا القول بأعوام أرايت المدبر إذا اشترى جارية فوطئها ثم جعل سيده حقه وقد علم أن ماله يبعه أترى ولده يبيع المدبر (قال) لا ولكنها إذا وضعت كان مدرأ على حال ما كان عليه إلا قبل أن يعق السيد والجارية للعبد تبع لانهما ماله (قلت) ونصير ملكا له ولا تكون بهذا الولد أم ولد (قال) قد اختلف قول مالك في هذا بمنزلة ما اختلف في المكاتب وجعله في هذه الجارية بمنزلة المكاتب في جاريته (قال ابن القاسم) والذي سمعت من مالك أنه قال تكون أم ولد إذا ولدت في التسدير أو في الكتابة (قلت) لمالك وإن لم يكن لها يوم تعق ولدحى (قال) وإن لم يكن لها يوم تعق ولدحى (قلت) ما جعة مالك في التي في بطنها ولدت من هذا العبد الذي أعتقه سيده فقال المعق هي حرة لم جعلها في جراحها وحدودها بمنزلة الأمة وأما في بطنها ولد السيد وهي إذا وضعت مافي بطنها كانت حرة باللفظ الذي أعتقها به العبد المعق (قال) لأن مافي بطنها ملك السيد فلا يصلح أن تكون حرة ومافي بطنها رقيق فلما لم يحز هذا وقت ولم تنفذ لما حريتها حتى تضع مافي بطنها وبما بين ذلك أن العبد إذا كاتبه سيده وله أمة حامل منه أن مافي بطنها رقيق ولا يدخل في كتابة المكاتب إلا أن يشترطه المكاتب

﴿ ثم وكل كتاب طلاق السنة من المدونة الكبرى ويليها كتاب الإيمان بالطلاق وطلاق المريض ﴾

﴿ كتاب الإيمان بالطلاق ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد نبيه الكريم ﴾

(قلت لابن القاسم) أرايت أن يطلق رجل امرأته فقال له رجل ما صنعت قال هي طالق هل ينوي أن قال إنما أردت أن أخبره أنها طالق بالتلبية التي كنت أطلقها قال نعم ينوي ويكون القول قوله (قلت) أرايت أن قال رجل لا امرأته أن دخلت الدار فأنت طالق أو أن أكلت أو شربت أو لبست أو ركبت أو وقت أو وعدت تزوجت ما لم يدخل عليها لزوج فقد دلى الزوج الأول أن كان حيا أو ينفسخ النكاح ويكون لها ميراثها أن كان

فأنت طالق ونحو هذه الأشياء أن تكون هذه أيماناً كلها قال نعم (قلت) أ رأيت أن قال لها إذا حضت أو أن
حضت فأنت طالق قال ليس هذه بينما لأن هذا يلزم الطلاق الزوج مكانه حين تكلم به من ذلك وكذلك
قال مالك

﴿ فيمن قال لامرأته أنت طالق إن شئت أو لعبدك أنت حر إذا قدم فلان ﴾

(قلت) أ رأيت لو قال رجل لامرأته أنت طالق إذا شئت (قال) قال مالك إن المشيئة لها وإن قامت من مجلسها
ذلك توقف فتقضى أو تركت فإن هي تركته بخامعها قبل أن توقف أو تقضى فلا شيء طاعة بطل ما كان في
يدها من ذلك (قال ابن القاسم) وإنما قلنا ذلك في الرجل الذي يقول لامرأته أنت طالق إن شئت إن ذلك
يدعها حتى توقف وإن تفرقا من مجلسهما لأن مالكا قد ترك قوله الأول في التملك ورجع إلى أن قال ذلك بيدها
حتى توقف فهو أشكل من التملك لأن مالكا كان يقول مرة إذا قال الرجل لفلانة أنت حر إذا قدم أبي أو
أنت حر إن قدم أبي كان يقول هما مفرقان قوله إذا قدم أبي أشد وأقوى عندى من قوله إن قدم أبي ثم رجع
وقال هما سواء إذا وان فعل هذا رأيت قوله إذا شئت فأنت طالق أو إن شئت فأنت طالق على قوله إذا قدم أبي
فأنت حر وإن قدم أبي فأنت حر (قلت) أ رأيت أن قبلته أ يكون هذا ترك كل ما كان جعل لها من ذلك قال نعم
وهو رأيي ولم أسمع من مالك (قلت) وكذلك إن قال امرأته يدك فهو مثل هذا قال نعم وإنما الذي سمعت
من مالك في أمرك يدك

﴿ فيمن قال لها إن فعلت كذا فأنت طالق وقال لها ثانية ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن رجلا قال لامرأته إذا دخلت الدار فأنت طالق ثم قال لها بعد ذلك إذا دخلت الدار فأنت
طالق والدار التي حلف عليها هي دار واحدة قد دخلت الدار كم يقع عليها (قال) يقع عليها تطبيقاً لأن يكون
نوى بقوله في المرة الثانية إذا دخلت الدار فأنت طالق يريد بذلك الكلام الأول ولم يرد به تطبيقاً ثانية لأن مالكا
قال لو أن رجلا قال لامرأته إن كنت فلانا فأنت طالق ثم قال لها بعد ذلك إن كنت فلانا فأنت طالق إن أمان أراد
بالكلام الثاني اليمين الأولى فكلمه فأما تزمه تطبيقاً وإن كان لم يرد بالكلام الثاني اليمين الأولى فكلمه فهما
تطبيقاً ولا يشبه هذا عند مالك الإيمان بالله مثل الذي يقول والله لا أفعل كذا وكذا ثم يقول بعد ذلك والله
لا أفعل كذا وكذا ذلك الشيء بعينه إنما تعجب عليه كفارة واحدة ولا يشبه هذا الطلاق في قول مالك (قال)
ابن القاسم وفرق ما بين ذلك لو أن رجلاً قال والله والله والله لا أفعل فلانا فكلمه إنما تعجب عليه كفارة واحدة
وإذا قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق إن كنت فلانا أو طالق ثلاثاً إن كلفه إلا أن يكون نوى بقوله أنت
طالق أنت طالق أنت طالق واحدة وإنما أراد بالبقية أن يسمعها فهذا فرق ما بينهما

﴿ فيمن قال لامرأته أنت طالق إن كنت تحبيني أو إن كنت تفتني ﴾

(قلت) أ رأيت أن قال الرجل لامرأته أنت طالق إن كنت تحبيني أو قال أنت طالق إن كنت تبغضيني (قال)
قال مالك وسأله رجل عن امرأته وقع بينهما وبين زوجها كلام فقالت فارقني فقال الزوج إن كنت تحبيني فراقني
فأنت طالق ثلاثاً فقالت المرأة فاني أحب فراقك فقالت بعد ذلك ما كنت إلا لعيه وما أحب فراقك (قال) قال
مالك أرى أن يفارقها ويترطها ولا يقيم عليها بصدها مرة ويكذبها مرة هذا لا يكون ولا يقيم عليها (قلت)
ليس هذه مسئلتى إنما مسئلتى أنه قال إن كنت تبغضيني فأنت طالق فقالت لا أغضلك وأنا أجبت (قال) ابن
القاسم أنه لا يجبر على فراقها يؤمر فيما بينه وبين الله أن يفارقها لأنه لا يدري أ صدقته أم كذبه فاحسن ذلك
ميتاً ثم نظر في النكاح فن كان قد وقع بعد موتهوا قضاء عدتها منه ثبت ولم يفسخ وإن كان وقع في العدة أو

أن لا يقيم على امرأته لا يدري كيف هي تحته أحلال أم حرام (قلت) أرايت الرجلين يقول أحدهما لصاحبه امرأته طالق إن لم تكن قلت كذا وكذا ويقول الآخر امرأته طالق إن كنت قلت كذا وكذا (قال) قال مالك يدينان جميعا

﴿ فيمن قال لامرأته أنت طالق إذا حاضت أو إذا حاضت فلانة ﴾

(قلت) أرايت إن قال رجل لامرأته أنت طالق إذا حاضت فلانة لامرأته أخرى أو أجنبية إذا كانت بمن تحبض (قال) أرى أنها طالق ساعة تكلم بذلك لأن هذا أجل من الأجل في قول مالك (قلت) فإن قال أنت طالق إذا حاضت فأوقعت عليه الطلاق في قول مالك مكانه فاحضت المرأة فلم تر حياض في عدتها فاعتدت اثني عشر شهرا ثم تزوجها بعد اقضاء عدتها وزوجها الحالف فحاضت عنده أيقع عليها هذه الحيضة طلاق أم لا في قول مالك (قال) لا يقع عليها في قول مالك هذه الحيضة طلاق لأن الطلاق الذي أوقعه مالك عليها حين حلف انما هو هذه الحيضة وقد أحضته في عيبه هذه الحيضة ولا تحته بها مرة أخرى

﴿ فيمن قال أنت طالق إن لم أطلقك أو إن أكلت هذا الرغيف فأنت طالق ﴾

(قلت) فإن قال لما أنت طالق إن لم أطلقك (قال) يقع الطلاق عليها حين تكلم بذلك وقد قال مالك لا يطلق إلا أن ترفعه إلى السلطان وتوقعه (قلت) أرايت لو أن رجلا قال لامرأته إن أكلت هذا الرغيف فأنت طالق فطلقها واحدة فتزوجت زوجها غيره فأكلت نصف الرغيف في ملك الزوج الثاني ثم طلقها الزوج الثاني فتزوجها الزوج الأول الحالف فأكلت نصف الرغيف الباقي عنده أيقع عليها الطلاق في قول مالك (قال) يقع عليه الطلاق في قول مالك إذا أكلت من ذلك الرغيف ما بقي من طلاق ذلك الملك الذي حلف فيه شيء فإذا انقضى طلاق ذلك الملك الذي حلف فيه لم يقع عليه إن أكلت الرغيف في ملك الحالف أو بعض الرغيف طلاق لأنه إنما كان حالفا بطلاق ذلك الملك فإذا ذهب طلاقه فقد ذهب ما قد كان به حالفا وصار بمنزلة من لا يمين عليه (قال) وسئل مالك عن رجل كان بينه وبين رجل شر وكن لاحد الرجلين أخ فلقى أخوه الرجل الذي نازع أخاه (فقال) قد بلغني الذي كن يفتنوني بين أخى أمسر امرأته طالق البتة إن لم يكن لو كنت حاضر الفقا عينك (قال) مالك أراهما تالان حلف على شيء لا يبريه ولا في مثله

﴿ فيمن قال أنت طالق إن قدم فلان أو إن كان كلم فلان فلانة ثم شئت كلامه أباه ﴾

(قلت) أرايت إن قال لها أنت طالق إن قدم فلان أو إذا قدم فلان (قال) لا يطلق عليه حتى يقدم فلان فيما أخبرتك من قول مالك (قلت) ولم لا تطلقون عليه وأتم لا تدرون لعل فلانا يقدم فيكون هذا قد طلق امرأته وقد وطئها بعد الطلاق وأتم تطلقون بالثب (قال) ليس هذا من الشك وليس هذا وقت هوأت على كل حال وإنما تطلق المرأة على الرجل الذي يشك في عيبه فلا يدري أرفها أم حش وهذا يصح بعد انما يصح تقدم فلان وإنما ذلك لو أن رجلا قال امرأته طالق إن كان كلم فلانا ثم شك بعد ذلك فلا يدري أكله أم لا فهذا الذي تطلق عليه امرأته عند مالك لما شك في عيبه الذي حلف بها فلا يدري لعله في عيبه حاش فلما وقع الشك تطلقت عليه امرأته لأن عيبه قد خرجت منه وهو لا يتيقن أنه فيها بار فكل عين لا يعلم صاحبها أنه فيها بار وعيبه بالطلاق فهو حاش وهذا لا يشبه الذي قال أنت طالق إن قدم فلان لأنه على بر وهو متيقن أنه لم يصح بعد وإنما يكون حشته بتقدم فلان ولم يطلق إلى أجل من الآجال

قبل الوفاة فسخ وهذا القولان للمالك ومرويان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد روى عنه أيضا أن زوجها أن جاء وقد تزوجت خيرة في زوجته أوفى صداقها وذلك والله أعلم ما يدخل بها الزوج كمن استنق

﴿ فيمن قال لها اذا حملت فأنت طالق أو بعد قدوم فلان شهر ﴾

(قلت) أرايت ان قال لامرأته اذا حملت فأنت طالق هل لا يمنع من وطئها فاذا وطئها مرة واحدة فأرى ان الطلاق قد وقع عليها لانه بعد وطئه أول مرة قد صارت بمنزلة امرأة قال لها زوجها ان كنت حاملا فأنت طالق ولا يدري أجهل أم لا وقد قال مالك في هذه هي طالق لانه لا يدري أجهل أم لا وكذلك قال مالك في امرأة قال لها زوجها ان لم تنكحني حاملا فأنت طالق ثلاثا انها تطلق مكانها لانه لا يدري أحامل هي أم لا فأرى مسئلتك على مثل هذا من قول مالك (قلت) أرايت ان قال لها أنت طالق بعد قدوم فلان بشهر (قال) مالك اذا قدم فلان وقع الطلاق عليها مكانه ولا ينظر بها الاجل الذي قال

﴿ فيمن قال لها اذا حملت ووضعت فأنت طالق ﴾

(قلت) أرايت ان قال لامرأته وهي غير حامل اذا حملت فوضعت فأنت طالق (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأنا أرى ان كان وطئها في ذلك الظهر انها طالق مكانها ولا ينظر بها ان تضع ولا ان تحبل (قال) وقال مالك لا تحبس ألف امرأة لامرأة واحدة ويكون أمرها في الحمل غير أمرهن ولا يسمع مالك يقول في الرجل يقول لامرأته ان لم يكن بك حمل فأنت طالق (قال) قال مالك هي طالق حين تكلم ولا يستأى بها للنظر والذي يقول لامرأته اذا وضعت فأنت طالق بمنزلة ما يستأى بها للنظر ان كان بها حمل أم لا لانها لو حملت قبل ان يستبين ان بها حمل أو ليس بها حمل لم ينبغ له أن يرثها وكذلك كانت حجة مالك في الذي يقول لامرأته ان لم يكن بك حمل فأنت طالق فقال ابن أبي خزيمة أبا عبد الله لم يستأى حتى يعلم أحامل هي أم لا فقال أرايت ان استؤي بها فماتت قبل ان يبين حملها يرثها أم لا قال قال فكيف أوقف امرأة على زوج لو ماتت لم يرثها فالتفتي سألت عنه عندي مثل هذا

﴿ فيمن قال أنت طالق اذا مات أو مات فلان أو كلما جاء يوم أو جاءت سنة ﴾

(قلت) أرايت رجلا قال لامرأته أنت طالق اذا مات (قال) مالك لا تطلق عليه لانه انما يطلقها بعده وموته (قلت) فان قال اذا مات فلان فأنت طالق (قال) مالك تطلق عليه حين تكلم بذلك (قلت) أرايت ان قال لامرأته أنت طالق كلما حضت حيضة (قال) قال مالك في الذي يقول لامرأته كلما حضت حيضة فأنت طالق انها طالق الساعة فأرى مسئلتك انها طالق الساعة ثلاث تطليقات (قلت) أرايت ان قال لها أنت طالق كلما جاء يوم أو كلما جاء شهر أو كلما جاء سنة (قال) أرى انها طالق ثلاثا حين تكلم بذلك لان مالك قال من طلق امرأته الى أجل هو أتت انما هو طلاق حين تكلم بذلك (قلت) أرايت ان طلقها عليه ثلاثا بهذا القول ثم تزوجها بعد زوج أيقع عليه من عينة تلك شئ أم لا (قال) لا شئ عليه من عينة تلك عند مالك لان عينة التي كانت بالطلاق في ذلك الملاءة رذهب ذلك الملك فذهب طلاقه كله وانما كان حاقفا بطلاق ذلك الملك الذي قد ذهب وذهب طلاقه (قلت) أرايت ان قال لها أنت طالق قبل موتك بشهر متى يقع الطلاق (قال) يقع الطلاق مكانه حين تكلم بذلك (قلت) فان قال لامرأته وهي حامل اذا وضعت فأنت طالق (قال) قال مالك أراها حائضا حين تكلم به (قلت) أرايت ان قال لامرأة أجنبية أنت طالق غدا ثم تزوجها قبل غدا يقع الطلاق عليها أم لا (قال) لا يقع الطلاق عليها لان يكون أراد بقوله ذلك أن تزوجها قبل غدا فأن أراد بقوله ذلك ان تزوجها فزوجها فهي طالق مكانها (قال ابن القاسم) قتلت ملكا فربل قال ٧ أمرته وزنت هذه المسئلة بالمدينة وكان بين رجل وامرأته منازعة فأنشأت لطلاق فقال لم يكن من أجل فأنت طالق اجترى ن يستأى سلمة وهي قائمه يد المشتري انه مخير ان شاء أن يأخذ نسلمته وان شاء أن يأخذ من غيرها وهو في قياس بعيد لان

بها حتى يتبين أنها حامل أم لا (قال) مالك بل أراها طالقاً حين تكلم بذلك ولا يستأني بها (قال ابن القاسم)
أخبرني بعض جاسمائك أنه قيل له لم طلقت عليه حين تكلم قبل أن يعلم أنها حامل (قال) أرايت لو استأنت
بها حتى أصلم أنها حامل فأت أكل الزوج ربتها فقيل له لا قال فكيف أتزلزل رجلا مع امرأته لو مات لم ربتها
(وأخبرني) محمد بن دينار أن مالكاً سئل عن رجل قال لامرأته لو كانت تلد منه جواري فحملت فقال لها إن لم
يكن في بطنك غلام فأنت طالق البتة فأنك قد أكثرت من ولادة الجواري (قال) أراها طالقاً الساعة ولا ينظر
بها أن تضع (قلت) لابن القاسم فإن ولدت غلاماً لم ترد إليه (قال) لا لأن الطلاق قد وقع وإنما ذلك عند مالك
بمنزلة قوله إن لم يطر الساع في شهر كذا وكذا في يوم كذا وكذا فأن طالق البتة (قال) مالك تطلق عليه
الساعة لأن هذا من الغيب فإن مطر في ذلك اليوم الذي سمي لم ترد إليه (قال) مالك ولا يضرب له في ذلك
أجل إلى ذلك اليوم لينظر أيكون فيه المطر أم لا (قال ابن القاسم) وأخبرني بعض جلسائه أنه قيل لمالك
ما تقول في رجل يقول إن لم يقدم أبي إلى يوم كذا وكذا فامرأتي طالق البتة (قال) مالك لا يشبه هذا المطر لأن
هذا يدعي أن الخبر قد جاءه أو الكلب بان والده سيقدّم وليس هذا كمن حلف على الغيب ولم أسمع من مالك
ولكن قد أخبرني بمن أتني بمن أصحابه بالمدينة (قلت) أرايت أن قال لها أنت طالق إن لم أدخل
هذه الدار وإن لم أعتق عبدي فلا يقع الطلاق عليه ساعة تكلم بذلك (قال) لا يقع عليها في قول مالك الطلاق
حين تكلم بذلك ولكن بحال ينسه وبين وطئها ويقال له أفعلم ما حلفت عليه فإن لم يفعل ورفعت أمرها إلى
السلطان ضرب لها السلطان أجل الأيلاء أربعة أشهر من يوم ترفع أمرها إلى السلطان ولا ينظر إلى ما مضى
من الشهر والسنين من يوم حلف ما لم ترفعه إلى السلطان وليس يضرب السلطان لها أجل الأيلاء في قول
مالك إلا في هذا الوجه وحده لأن كل الأيلاء وقع في غير هذا الوجه من غير أن يقول إن لم أفعلم كذا وكذا حلف
بأنه أن لا يبطأها أو يعشي أو يندرم صياح أو عتاقة أو طلاق امرأته أخرى أو يعق رقبة عبده أو حلف لغريم
له أن لا يبطأ امرأته حتى قضيه (قال) مالك فهذا كله وما أشبهه هو مولى منها من يوم حلف وليس من يوم
ترفعه إلى السلطان وليس يحتاج في هذا إلى أن ترفعه إلى السلطان لأن هذا إذا وطئ قبل أن ترفعه إلى السلطان
ولا يلاء عليه فقد روي الوجه الآخر وهو وإن وطئ فيه قبل أن ترفعه إلى السلطان فإن ذلك لا تسقط عنه العيمين
إلا التي حلف عليها إذا كان لم يفعلها فهذا فرق ما بينها (قلت) وما يجتنب حين قلت في الرجل الذي قال لامرأته
إن لم أطلقك فأنت طالق أنها طالق ساعة سئذ وقد قلت عن مالك في الذي يقول لامرأته إن لم أدخل هذه الدار
فأنت طالق أن يحال ينسه وينها يضرب له أجل الأيلاء من يوم ترفعه إلى السلطان فلم لا يجعل الذي قال إن لم
أطلقك فأنت طالق مثل هذا الذي قال إن لم أدخل الدار فأنت طالق وما فرق بينهما (قال) لأن الذي حلف على
دخول الدار أن يدخل سقط عنه الطلاق ولأن الذي حلف بالطلاق ليطلق ليس ربه إلا في أن يطلق في كل وجه
يصرفه إليه ولا بد أن يطلق عليه مكانه حين تكلم بذلك (قلت) أرايت أن قال إن كنت فلاناً فأنت طالق ثم
قال إن كنت فلاناً لا تخرف أنت طالق فكلمهما جميعاً كم يقع عليه من الطلاق أو واحدة أو اثنتان قال يقع عليه
اثنتان ولا ينوي وإنما ينوي في قول مالك لو أنه قال إن كنت فلاناً فأنت طالق ثم قال إن كنت فلاناً فأنت طالق
لفلان ذلك بعينه ومثله لثانيه هذه (قلت) أرايت جوابك هذا هو قول مالك قال نعم هو قول مالك (قال)
مالك ولو أن رجلاً حلف بعق عبده أن لا يكلم رجلاً فباعه فكلم الرجل ثم اشتراه أو وهب له أو تصدق به
عليه قبله أنه أن كالم الرجل حث لأن العيمين لازمة له لم تسقط عنه حين كالم الرجل والعبد في غير ملكه (قال)
مالك ولو وردته هذا الحالف ثم كالم الرجل الذي حلف بعق هذا العبد أن لا يكلمه لم أر عليه حثاً لأنه
أسلعه له أن يبيعها فكان له أن يبيعها أو يأخذ الثمن والزوجة ليس له أن يزوجه فلا يجوز له أن يبيعهه ويأخذ

لم يدخله على نفسه وأتم له الميراث (قال) قتل مالك فلو فلس هذا الحالف فباعه السلطان عليه
ثم كلم فلانا ثم أيسر يومنا فاشترناه (قال) مالك ان كلمه خنت عا رى بيع السلطان العبد في التفليس بمنزلة
بيع السيد اباه طائعا (وسئل) مالك عن امرأه من آل الزبير هلقت بعثت جارية طائعا ان تسلم فلانا ثم
ان الجارية وقعت الى أيها ثم مات أبوها فو رتها ابتدعه الحالفه واخوة لها فباعوا الجارية فاشترتها في حصنها
أنرى ان تسلم فلانا ولا تحت (قال) أرى ان كانت الجارية هي قدر ميراثها من أيها أو الجارية أقل من ذلك
فلا أرى عليها حثنا واشترأوها اباه عندى في هذا الموضع بمنزلة مقاسمتها اخوتها وان كانت الجارية
أكثر من ميراثها فانها ان كلمته خنت (قلت) أرى ان قال رجل لامرأته أنت طالق ان دخلت
هذه الدار فطلقها تطليقتين ثم تزوجت زوجها ثم مات عنها فرجعت الى زوجها الحالف فدخلت الدار كم تطلق
أو واحدة أم ثلاثا في قول مالك (قال) قال مالك تطلق واحدة ولا تحل له الا بعد زوج لانها رجعت اليه على
بقية طلاق ذلك الملك وانما كان حالفها بالتليقتين اللتين تطلق وبهذه التي بقيت له فيها يحسن ولا يحسن بغيرها
وليس عليه شيء مما يحسن به في عينه الا هذه التطليقة الباقية

﴿ فيمن قال لها أنت طالق اذا حضرت أو طهرت ﴾

(قلت) أرى ان قال لامرأته أنت طالق اذا حضرت (قال) هي طالق الساعة وتعد بطهرها الذي هي فيه من
عدتها وهذا قول مالك (قلت) فان قال لها وهي حائض اذا طهرت فأنت طالق (قال) قال مالك هي طالق
للساعة ويجبر على رجعتها (قال) مالك واذا قال لها وهي حامل اذا وضعت فأنت طالق فهي طالق الساعة
(قلت) أرى ان قال لامرأته أنت طالق يوم ادخل دار فلان فدخلها ليلا يقع عليها الطلاق في قول مالك
(قال) أرى ان الطلاق واقع عليه ان دخلها ليلا أو نهارا إلا ان يكون أراد بقوله يوم ادخل النهار دون الليل فان
كان أراد النهار دون الليل فالقول قوله وينوي في ذلك لان النهار من الليل والليل من النهار في هذا النحو من
قول مالك اذا لم تكن له نية (قال) وكذلك ان قال ليلة ادخل دار فلان فأنت طالق فدخلها نهارا (قال) هو مثل
ما وصفت لك إلا ان يكون أراد الليل دون النهار قال مالك وقد قال الله تبارك وتعالى في كتابه العجبر وليال
عشر فقد جعل الله الايام مع الليالي

﴿ فيمن قال أنت طالق ان دخلت دار فلان ودار فلان فدخل احدهما ﴾

(قلت) أرى ان لو ان رجلا قال امرأتي طالق ان دخلت دار فلان ودار فلان فدخل احدهما أنطلق عليه
امرأته في قول مالك (قال) تطلق عليه امرأته اذا دخل في احدي الدارين (قلت) فان دخل الدار الاخرى
بعد ذلك أنطلق عليه في قول مالك أم لا (قال) لا تطلق عليه في قول مالك لانه قد خنت في عينه بالذي حلف به
فلا يقع عليه شيء بعد ذلك

﴿ الشك في الطلاق ﴾

(قلت) أرى ان لو ان رجلا طلق امرأته فلم يدرك مطلقها أطلقة واحدة أم اثنتين أم ثلاثا كما يكون هذا في قول
مالك (قال) قال مالك لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره (قال ابن القاسم) وأرى ان ذكر كرهى في العدة انه لم
يطلق الا واحدة أو اثنتين انه يكون أملا بها فان اقصت العدة قبل ان يدرك فلا سبيل له اليها وان ذكر بعد
انقضاء العدة انه انما كانت تطليقة أو تطليقتين فهو مخاطب من الخطاب وهو مصدق في ذلك (قلت) ان حفظه
عن مالك (قال) لا (قلت) أرى ان لم يدرك كم طلقها فصرقت بينهما ثم تزوج جهازا وج بعد انقضاء عدتها
الصداق وقد ذكر مالك في موطنه أنه أدرك الناس يشكرون الذي روى عن عمر بن الخطاب في ذلك ولم

ثم طلقها هذا الزوج الثاني أو مات عنها أو تحمل للزوج الذي لم يدركم طلقها (قال) تحمل له بعد هذا الزوج لأنه ن
كان أنما طلقها واحدة وجعت عنده على اثنين وإن كان أنما طلقها هذا الزوج اثنين رجعت إليه على واحدة
وإن كان أنما طلقها ثلاثاً فقد أحلها هذا الزوج فإن طلقها هذا الزوج أيضاً طليقة فأتت عدتها أو لم تنقض
عدتها لم يحل له أن ينكحها إلا بعد زوج لأنه لا يدري لعل طلاقها باها كان طليقتين فقد طلق أخرى فهذا
لا يدري لعل الثلاث أنما وقعت بهذه الطليقة التي طلق فإن تزوجت بعد ذلك زوجاً آخر فأتت أو طلقها
فانقضت عدتها فترجها الزوج الأول فطلقها أيضاً طليقة أنه لا يحل له أن ينكحها إلا بعد زوج أيضاً لأنه
لا يدري لعل الطلاق الأول أنما كان طليقة واحدة والطلاق الثاني أنما كان طليقة ثانية وإن هذه الثالثة
فهو لا يدري لعل هذه هي الطليقة الثالثة فلا يصلح له أن ينكحها حتى تسكن زوجاً غيره (قلت) فإن نكحت
زوجاً غيره ثم طلقها أو مات عنها هذا الزوج الثالث ثم تزوجها الزوج الأول أيضاً قال فلم يرجع إليه أيضاً
على طليقة أيضاً بعد الثلاثة إلا رواج إلا أن بيت طلاقها وهي محنة في أي النكاح كان فإن بيت طلاقها فيه ثم
تزوجت بعد زوجها ثم رجعت إليه رجعت على طلاق مبتداً

فمن قال لها أنت طالق إن دخلت الدار فماتت قد دخلتها

(ق) أرأيت إذا قال الرجل لامرأته إن دخلت الدار فماتت طالق ثلاثاً فماتت المرأة قد دخلت الدار وكنها
الزوج قال ما في انقضائه فلا يقضى عليه بطلاقها ويستحب للزوج أن لا يقيم عليها لأنه لا يدري لعلها قد
دخلت (قال) وكذلك قال مالك في رجل قال لامرأته موساً طالق ثم قال طالق لم تصدقيني أو أن كنتي
فماتت طالق فأخبرته (قال) مالك أرى أن يبارقها ولا يقيم عليها قال مالك وما يدريه أم صدقت أم لا (قال ابن
القاسم) وسبعت الليث يقول مثل قول مالك فيها (قلت) أرأيت إن قالت قد دخلت الدار فصدقتها الزوج
ثم قالت المرأة بعد ذلك كنت كاذبة (قال) إذا صدقتها الزوج فقد لزمت ذلك في رأيي (قلت) أرأيت إن لم يصدقها
وقالت قد دخلت ثم قالت بعد ذلك كنت كاذبة (قال) أرى أنه ينبغي له أن يجنبها فيما بينه وبين الله ولا يقيم عليها
وأما في القضاء فلا يلزمه ذلك

في الشئ في الطلاق أيضاً

(قلت) أرأيت إذا شئت الرجل في عينة فلا يدري بطلاق حلف أم بعق أم بصدقة (قال) إن يبلغنا من مالك
أنه قال في رجل حلف ببحث فلا يدري بأي ذلك كانت عينة بصدقة أم بطلاق أم بعق أم بعش (قال) مالك
أنه يطلق امرأته بعق عبيده ويتصدق بثلاث ماله وعش إلى بيت الله (قلت) ويجبر على الطلاق والعق
والصدقة في قول مالك (قال) لا يجبر على شيء من هذا لأعلى الطلاق ولا على العق ولا على الصدقة ولا على
المشي ولا في شيء من هذا أنما يؤمر فيما بينه وبين الله في التقي (قلت) وكذلك لو حلف بطلاق امرأته فلا
يدري أحنت أم لم يحنأ كان مالك أمره أن يبارقها قال سم (قلت) أرأيت إن كان هذا الرجل موسوساً
في هذا الوجه (قال) ابن القاسم فلا أرى عليه شيئاً

فمن قال لامرأته عد طلقك من قبل أن تزوجك

(قلت) أرأيت لو أن رجلاً قال لامرأته قد طلقك من قبل أن تزوجك أيقع عليه شيء من الطلاق أم لا
(قال) أرى أنه لا شيء عليه (قلت) وكذلك لو قال قد طلقك أو ما يجنون أو أو أناسي (قال) إن كان يعرف
ما يجنون فلا شيء عليه وكذلك قوله قد طلقك أناسي أنه لا يقيم عليه الطلاق (قلت) أرأيت إن طلق
ببحث أو أنه إن أباها وقد دخل بها زوجها فلا سبيل له إليها وإن كشف أنه مات بعد دخول الزوج بها أنها

ومن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق الامن موضع كذا

(قلت) رأيت ان قال كل امرأة أتزوجها الامن القسطا فهي طالق قال يلزمه في قول مالك أن لا يتزوج من غير القسطا (قلت) رأيت ان قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق الامن قسرة كذا وكذا وبذكر قسرة صغيرة (قال) أرى ان ذلك لا يلزمه اذا كانت تلك القسرة ليس فيها من يتزوج (قلت) رأيت ان قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق الا فلانة تسمى امرأة بعينها ذات زوج أو لا زوج لها (قال) بلغني انه قال لا أرى عليه شيئا قال وهو بمنزلة رجل قال ان لم أتزوج فلانة فكل امرأة أتزوجها فهي طالق وهو رآي (قلت) رأيت ان قال ان لم أتزوج من القسطا فكل امرأة أتزوجها فهي طالق (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن لا يتزوج الامن القسطا والالزमे الحنث (قلت) رأيت ان قال كل امرأة أتزوجها أو بعين سنة أو ثلاثين سنة فهي طالق (قال) سألت مالكا عن غلام ابن عشرين سنة أو نحو ذلك حلف في سنة ستين ومائة ان كل امرأة يتكهنها الى سنة مائتين فهي طالق (قال) مالك ذلك عليه ان تزوج طالقت عايه (قال) ابن القاسم وهذا قد حلف على أقل من أربعين سنة ورأى والذي بلغني عن مالك انه لا يتزوج الا ان يخاف على نفسه العنت وذلك أن يكون لا يقدر على مال فيفسد منه فيخاف على نفسه العنت فيتزوج (قلت) رأيت ان قال وهو شيخ كبير ان تزوجت الى خمسين سنة فكل امرأة أتزوجها فهي طالق وقد علم انه لا يعبس الى ذلك الاجل (قال) ماسمعت من مالك ولكن سمعت من أثق بمحكى عن مالك انه قال اذا ضرب من الآجال أجلا يعلم انه لا يعبس الى ذلك الاجل فهو كمن عم النساء فقال كل امرأة أتزوجها فهي طالق وفيضرب أجلا فلا يكون بينه شيئا ولا يلزمه من يبينه طلاق هذا القول ان تزوج (وقال) في الذي يحلف فيقول كل امرأة أتزوجها الى مائتي سنة فيبينه باطل وله أن يتزوج متى ما شاء

ومن قال كل امرأة أتزوجها من موضع كذا أو ما عانت فلانة فهي طالق

(قلت) رأيت ان قال كل امرأة أتزوجها من القسطا أو قال كل امرأة أتزوجها من همدان أو من همدان أو من بنى زهرة أو من الموالي فهي طالق فتزوج امرأة من القسطا أو من همدان (قال) تطلق عايه في قول مالك (قلت) رأيت ان تزوجها بعد ما طلقت عليه قال ترجع اليه عليه ويقع عليه الطلاق ان تزوجها مائة (قلت) فان تزوجها ثلاث مرات فبانت منه ثلاث تطليقات ثم تزوجها بعد زوج أربع عليه الطلاق أيضا في قول مالك (قال) نعم يقع الطلاق عليها كلما تزوجها وان بعد ثلاث تطليقات كذلك قال مالك (قال) والله سنسئلك عن رجل من العرب كانت تحته امرأة من الموالي فعاتبه شوعمه في تزويجه الموالي (فقال) كل امرأة أتزوجها من الموالي فهي طالق ثلاثا نقضى انه طلق المرأة التي كانت تحته ثم أراد أن يتزوجها فسال عن ذلك مالكا فقال مالك لا يتزوجها وأراها قد دخلت في البين وان كانت تحته يوم حلف لانها من الموالي فلا يتزوجها (ات) ولأبي عليه ما لم يطلقها في قول مالك قال نعم لائس عليه ما لم يطلقها (قلت) رأيت لو أن رجلا دل كل امرأة أتزوجها ما عانت فلانة فهي طالق (قال) قال مالك كل امرأة يتزوجها ما عانت الا في حقها (قال) نعم حتى حلف عليها في حياتها هي امرأته (قال) قال مالك ان كانت بنته أو غلاما أو ابها عانت فلانة أي مكنه عندى فكل امرأة أتزوجها فهي طالق أنه يدين ذلك وتكون له بنته وليس له أن يزوج كانه بنته فذوقه كونه أن يتزوج وان لم تكن له بنته فلا يتزوج حتى تموت امرأته التي حلف أن لا يتزوج ما عانت سقرا أو كونه بحسبها من وجهه ما فسرته لك أنه ليس له أن يتزوج الا أن يخاف العنت فان خاف العنت تزوج (قلت) رأيت لو أن

وعلم من حياته واما اذا لم ترد اليه بقواتها واما مضاء الحكم الظاهر لما بقضاء العدة وما بارتجاع وما بدخول على

أو تمام الطلاق (قال) اذا طلقت نفسها واحدة بعد ما تزوج عليها وان لم توقف على حلفها فليس لها أن تطلق بعد ذلك غيرها لانها قد تركت ما بعد الواحدة وقضت هي بالذي كل لها بالطلاق الذي طلقت نفسها به وانع توقفت حتى تنقض أو ترد اذ اهي لم تقض شيئا فاما اذا فعلت وطلعت نفسها واحدة فهي بمنزلة من وقفت فطلعت نفسها فليس لها أن تطلق بعد ذلك (قلت) أرأيت ان تزوج عليها امرأة فلم تقض ثم تزوج عليها بعد ذلك أخرى أي يكون لها أن تطلق نفسها أم لا (قال) قال مالك لها أن تطلق نفسها ثلاثا ان أحببت أو واحدة أو اثنتين وتحلف بالله ما كانت تركت الذي كل من ذلك حين تزوج عليها وانما عارضيت بشكاح تلك الواحدة ولم ترض أن يتزوج عليها أخرى قال مالك ويكون لها أن تقول انما تركته أن يتزوج هذه الواحدة ولم أقض لصله يعتب فيا بفي فلذلك لم أقض (قال) فيكون لها اذا حلفت على ذلك أن تقضي اذا هو تزوج عليها ثانية (قلت) أرأيت ان تزوج عليها فلم تقض ثم تطلق التي تزوج عليها ثم تزوجها بعينها فقضت امرأته بالطلاق على نفسها أي يكون ذلك لها والزوج يقول انما تزوجت عليك من قدر رضىت بها مرة (قال) بلغني عن مالك أنه قال لها أن تطلق نفسها لانه ان كانت رضىت بها مرة فلم ترض بها بعد ذلك (قلت) أرأيت لو أن رجلا قال لامرأته ان لم تزوج عيسى اليوم فأنت طالق ثلاثا فترى تزوج عليها نكاحا فاسدا (قال) أرى أن تطلق عليه امرأته لان مالك قال في جارية قال لم يسيدوها ان لم أبع فأنت حرة فوجه الله فباعها فاذا هي حامل منه (قال) مالك تعق عليه لانه لا يسع له فيه حين كانت حاملا فهذا يشبه مسئلتك في النكاح (قلت) فان تزوج عليها مرة (قال) آخر ما فرقنا عليه مالكا أنه قال نكاح الامة على الحرة جائز الا أن للحرة الخيار اذا تزوج عليها الامة ان شاءت أن تقيم أقامت وان شاءت أن تفرق فارقه ونزلت هذه بالمدينة فقال مالك فيها مثل ما وصفت لك (قلت) وتكون الفرقة تطليقة (قال) نعم قال مالك وان رضىت أن تقيم فليت بينهما بالسوية يساوي بينهما في القسم ولا يكون للحرة الثلثان والامة الثلث

فيمن قال كل امرأة أن تزوجها من القسطاط طالق

(قلت) أرأيت ان قال كل امرأة أن تزوجها من أهل القسطاط فهي طالق ثلاثا تزوج امرأة من أهل القسطاط فبني بها أي يكون عليه مهر ونصف مهرام مهر واحد قال عليه مهر واحد في قول مالك (قلت) فما حجة مالك حين لم يجعل لها الامهر واحدا (قال) قال مالك هي عندي بمنزلة رجل حلف بالطلاق فحلفت فلم يعلم فوطئ أهله بعد سنته ثم علم أنه لا شيء عليه الا المهر الاوّل الذي سمي لها (قلت) أي يكون عليها عدة الوفاة ان دخل بها ثم مات عنها في قول مالك قال لا وانما عليها ثلاث حبص (قلت) أرأيت لو أن رجلا قال كل امرأة أن تزوجها من القسطاط طالق فوكل رجلا بزوجه فزوجه امرأة من القسطاط أطلق عليه أم لا قال نعم (قلت) فان وكله فزوجه بعد يومه ولم يسم له موضعاً فزوجه من القسطاط فقال الزوج اني قد حلفت في كل امرأة أن تزوجها من القسطاط بالطلاق وانى انما وكلت أن تزوجني من لا تطلق علي (قال) ينظر في ذلك الى قول الزوج والتمسح له لا يزم الا أن يكون قد نذاه عن نساء أهل القسطاط (قال) وقال مالك في الرجل يحلف أن لا يسع سلعته كذا وكذا فيقول كل غيره يبيعها انما حث (قال) ابن القاسم وهذا عندي منله (قلت) أرأيت رجلا قال لرجل اخبر امرأتى بطلاقها متى يقع عليه الطلاق أي يوم أخبرها أم يوم قال له أخبرها (قال) يقع الطلاق في قول مالك يوم قال له أخبرها في قول مالك (قلت) فان لم يخبر بها (قال) فالطلاق واقع في قول مالك وان لم يخبرها لان مالكا قال في رجل أرسل رسولا الى امرأة يعلمها انه قد طلقها فاكتمها الرسول ذلك قال لا ينفعه وقد زمه الطلاق (قال) وسمعت لكاو سئل عن رجل يكتب الى امرأة بطلاقها فيبذل له فيجيب الكتاب بعد في ذلك وقبل بل انها اتخعت عليه يوم ايعت للزوج ويكشف بذلك العهد أو الدخول الاحلال فائمة هذا

ما كتب (قال) مالك ان كل من كتب حين كبت يستشير وينظر ويختار فذلك له والطلاق ساقط عنه ولو كان حين كتب مجمعا على الطلاق فقد لزمه الحنث وان لم يبعث بالكتاب فكذلك الرسول حين يبعثه بالطلاق (قلت) أرايت ان كان حين كتب الكتاب غير عازم على طلاقها فخرج الكتاب من يده أتجعله عازم على الطلاق لخروج الكتاب من يده أم لا (قال) لا أحفظ من مالك في هذا شيئا وأرى حين أخرج الكتاب من يده أنها طالق إلا أن يكون انما أخرج الكتاب من يده الى الرسول وهو غير عازم فذلك له يرده ان أحسب ما لم يبلغها الكتاب

في طلاق السكران والآخرس والمبرسم والمكره والسفيه والصبي والمعتوه

(قلت) أرايت الآخرس هل يجوز طلاقه وكأحه وشراؤه وبعه وتعهده اذا قذف وتعهده فأنه يقتص له في الجراحات وتقتص منه (قال) نعم هذا جائز فيها سمعت من مالك وبلغني عنه اذا كان هذا كله يعرف من الآخرس بالاشارة وبالكتاب يستيقن ذلك منه فان ذلك لازم للآخرس (قلت) أرايت الآخرس اذا أعتق أو طلق أيجوز ذلك في قول مالك (قال) أرى ان ما أوقف على ذلك وأشير اليه فقره ان ذلك لازم له يقضى به عليه (قلت) وكذلك ان كتب يده الطلاق والحرية (قال) قد أخبرتنا ان مالك قال يلزمه ذلك في الاشارة فكيف لا يلزمه في الكتاب (قلت) أرايت المبرسم أو المجنون الذي يذوق اذا طلق أيجوز طلاقه (قال) سمعت مالكا وسئل عن رجل مبرسم طلق امرأته بالمدنية فقال مالك ان لم يكن معه عقله حين طلق فلا يلزمه من ذلك شيء (قلت) أيجوز طلاق السكران قال نعم طلاق السكران جائز (قلت) لابن القاسم ومخالفة السكران جائزة (قال) نعم ومخالفة (قلت) أرايت طلاق المكره ومخالفة (قال) مالك لا يجوز طلاق المكره ومخالفة مثل ذلك عندى (قلت) وكذلك نكاح المكره وعق المكره لا يجوز في قول مالك قال نعم كذلك قال مالك (قلت) أرايت المجنون هل يجوز طلاقه (قال) اذا طلق في حال يفتق فيه فطلاقه غير جائز واذا طلق اذا انكشف عنه فطلاقه جائز وهو قول مالك (قلت) أرايت المعتوه هل يجوز طلاقه (قال) لا يجوز طلاقه في قول مالك على حال لان المعتوه انما هو مطبق عليه ذاهب العقل (قلت) والمجنون عند مالك الذي يفتق أحيانا ويرضي أحيانا ويحتق مرة ويشتك عنه مرة قال نعم (قلت) والمعتوه والمجنون والمطبق في قول مالك واحد قال نعم (قلت) والسفيه (قال) السفيه الضعيف العقل في مصلحة نفسه المطالب في دينه فهذا السفيه (قلت) فهل يجوز طلاق السفيه في قول مالك قال نعم (قلت) أيجوز طلاق الصبي في قول مالك (قال) قال لي مالك لا يجوز طلاق الصبي حتى يحتلم (قلت) أرايت لو أن نصرانية تحت نصراني أسلمت المرأة فطلقها زوجها بعد ما أسلمت وهي في عتتها وزوجها على نصرانية أيقع طلاقه عليها في قول مالك (قال) لا يقع طلاقه عليها في قول مالك ولا يقع طلاق المشرک على امرأته في قول مالك (قال) مالك وطلاق المشرک ليس شيء (قلت) أرايت طلاق المشرکين هل يكون طلاقا اذا أسلموا في قول مالك (قال) مالك ليس طلاق

من حلف بطلاق على شيء فوجده خلافا أو أن لا يكلم فلا نكاحه ناسيا

(سحنون) عن عبد الله عن ابن وهب عن يونس بن يزيد انه سأل ابن شهاب عن رجل قال هذا فلان فقال رجل ليس به قال امرأته طالق ثلاثا ان لم يكن فلانا أو قال ان كلم فلا نكاحا امرأته طالق ثلاثا فكلمه ناسيا قال نرى أن يقع عليه الطلاق (ابن وهب) عن يونس انه سأل ربيعة عن رجل ابتاع سلعة فقال للرجل بكم أخذتها فأنشبهه فقال لم تصدقني فطلق امرأته ان لم يخبره فقال بكم فقال بدينا ودرهمين ثم انه ذكر فقال أخذتها الخلاف اذا كان الزوج قد طلق قبل ان يفقد طلقين ثم فقد فأجل واعتدت ثم تزوجت وقد تزوجها الاول بعد ان دخل بها هل يخلعها هذا الزوج لزوجها القادم فن قال ان الطلقة الثالثة وقعت عليه بدخول الزوج الثاني

بدينار وثلاثة دراهم قال ربيعة أرى أن خطأ بما نقص أو زاد سواء قد طلق امرأته البتة (قال) سحنون
وحدث عمر بن عبد العزيز في البدوي الذي حلف على ناقة له فاقبلت أخرى وله امرأتان أن عمر قال إن لم
يكن نوى واحدة منهما فمالا لقنان وقال جابر بن زيد في رجل قال إن كان هذا الشيء كذا وكذا وهو علمه
أنه كذلك فكان على غير ما قال يلزمه ذلك في الطلاق إن كان حلف بالطلاق (ابن وهب) عن يونس بن يزيد أنه
سأل ابن شهاب عن رجل اتهم امرأته على مال ثم سأله المال فحجده فقال إن لم أكن دفعت إليك المال فأنت
طالق البتة قال نرى هذا حلف على سريرة لم يطلع عليها أحد من الناس غيره وغيرها فأرى أن يوكلا إلى الله
ويحكما ما يحكما وقال ربيعة ويحيى بن سعيد على ذلك (واخبرني) محمد بن عمرو وعن ابن جريح عن عطاء أنه
قال إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إن شاء الله فذلك عليه وقال سعيد بن المسيب مثله وقال الليث لا استثناء
في الطلاق (ابن طيبة) عن عبد ربه بن سعيد عن أبياس بن معاوية المزني أنه قال في الرجل يقول لامرأته أنت
طالق أو لعبدك أنت سران فعلت كذا وكذا فبذلك بالطلاق أو العتق فقال هي عين أن برقيها وإن لم يفعل
فلا شيء عليه ولا نرى ذلك على ما أصر (ابن وهب) عن السري بن يحيى عن الحسن البصري بذلك (ابن
وهب) عن يحيى بن أيوب أنه سأل ربيعة عن رجل قال لجارية امرأته أن ضربتها فأنت طالق البتة ثم رماها
بحجر فشحها فقال ربيعة أما أنا فأراها قد طلقت وقال يحيى بن سعيد مثله (ابن وهب) عن يونس أنه سأل
ربيعة عن الذي يقول إن لم أضرب فلا تفعل كذا وكذا وأنت طالق البتة قال ربيعة ينزل بمنزلة الإيلاء إلا أن
يكون حلف بطلاقها البتة ليضرب بن مسلما وليس له على ذلك الرجل وثر ولا أدب وإن ضرب به أباه أو ضربه
خديعة ممن ظلم فإن حلف على ضرب رجل بهذه المنزلة فرق بينه وبين امرأته لا ينتظر به ولا نعمة عين (قال)
ربيعة وإن حلف بالبتة ليشرب بن خرا أو بعض ما حرم الله عليه ثم رفع ذلك إلى الإمام رأيت أن يفرق بينهما
(ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل قال إن لم أقبل كذا وكذا فامرأته طالق ثلاثا قال ابن
شهاب إن سمي أجلا رآه أو عقد عليه قلبه جل ذلك في دينه وأما ته واستحلف إن اتهم وإن لم يحصل
لعيته أجلا ضربه أجل الإيلاء فإن أقدمنا حلف عليه فسيول ذلك وإن لم يتقدمنا حلف عليه فرق بينه وبين
امرأته صاغرا قايما فإنه فتح ذلك على نفسه في العين الخاطئة التي كانت من زرع الشيطان (ابن وهب) عن
الليث عن ربيعة أنه قال في رجل قال لامرأته إن لم أخرج إلى أقر بيفة فأنت طالق ثلاثا قال ربيعة يكف عن
امرأته ولا يكون منها سبيل فإن مرت به أربعة أشهر نزل بمنزلة المولى وعسى أن لا يزال موليا حتى يأتي
أقر بيقه وبني في أربعة أشهر

من حلف لامرأته بالطلاق

وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن في الذي يحلف بطلاق امرأته البتة ليتزوجن عليها أنه يرفق عنها حتى
لا يطأها أو يضرب له أجل المولى أربعة أشهر قال الليث نحن نرى ذلك أيضا (ابن وهب) وأخبرني من اتفق به
أن عطاء بن أبي رباح قال في رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا إن لم أنكح عبيدك قال إن لم ينكح
عليها حتى يموت أو تموت نوارثا قال وأحب إلى أن يرفق بعينه قبل ذلك (ابن وهب) عن الليث بن سعد عن
يحيى بن سعيد أنه قال إن مات لم ينقطع عنه ميراثه (ابن وهب) عن يحيى بن عبد الله بن سالم عن ٤٠ من
الخطاب قال من طلق امرأته أن هو نكحها أو سمي قبيلة أو نخدا أو قرية أو امرأة بعينه فهي طالق
إذا نكحها (ابن وهب) عن مالك بن أنس قال كان ابن عمر يرى أن الرجل إذا حلف بطلاق امرأته قبل أن
ينكحها ثم أتى أن ذلك عليه إذا نكحها (قال) مالك بلغني أن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن م عود
بهما لم أن يحلها للأول الأزواج ثان وإلى هذا ذهب ابن حبيب وهو قال إن الطلقة الثالثة وقت عليها يوم

والقاسم وابن شهاب وسليمان بن يسار كانوا يقولون اذا حلف الرجل بطلاق امرأه قبل أن ينكحها ثم قال
 ذلك لازم له (ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن عمر بن عبد العزيز وسليمان بن حبيب الخاربي وربيعة بن
 أبي عبد الرحمن ومكحول وزيد بن أسلم ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح وأبي بكر بن خزم مشله وان ابن
 حزم فرق بين رجل وامرأة قال طامثل ذلك قال مالك وبلغني أن عبد الله بن مسعود كان يقول اذا نص
 القيلة بعينها أو المرأة بعينها فذلك عليه واذا عم فليس عليه شيء وأخبرني عيسى بن أبي عيسى الخطاط أنه سمع
 حامرا الشعبي يقول ليس بشيء هذه عين لا يخرج فيها إلا أن يسمى امرأه بعينها أو يضرب أجلا (ابن وهب)
 وأخبرني يونس بن يزيد عن ربيعة بن عوف ذلك في الطلاق والعاقبة (قال) ربيعة وان ناسا يرون ذلك بمنزلة
 التحريم اذا جع تحريم النساء والافاق ولم يجعل الله الطلاق الارحمة والعاقبة إلا أحرافا كان في هذا اهلكة لمن
 أخذ به (قال) ابن وهب وأخبرني رجال من أهل العلم عن عروة بن الزبير وعبد الله بن خارجة بن يزيد ربيعة
 أنه لا بأس أن ينكح اذا قال كل امرأة أنكحها فهي طالق قال ربيعة أما ذلك تحريم لما أحل الله (ابن وهب)
 وأخبرني الليث بن سعد وغيره عن يحيى بن سعيد أن رجلا من آل عمر بن الخطاب كانت عنده امرأة فزوج
 عليها وشرط للمرأة التي تزوج على امرأته أن امرأته طالق إلى أجل سماه لها وانهم استفتوا سعيد بن المسيب
 فقال لهم هي طالق حين تكلم به وتعد من يومها ذلك ولا تنظر الاجل الذي سمى طلاقها عنده (ابن وهب)
 وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن شهاب ويحيى بن سعيد ربيعة بذلك (وقال) ابن شهاب وليس بينهما
 ميراث وليس لها نفقة إلا أن تكون حاملا ولا يخرج من بينهما حتى تنقضي عدتها (ابن وهب) وأخبرني
 عبد الجبار بن عمر عن ابن شهاب وربيعة عن ابن المسيب بنحو ذلك (ابن وهب) وحديثي عطاء بن
 خالد المخزومي عن أبيه أنه سأل ابن المسيب عن ذلك فقال له هذا القول وقال لومس امرأته بعد أن تزوج
 ثم أنبت به وكان لي من الامر شيء لرجسه بالجماعة (ابن وهب) عن مسلمة بن علق عن زيد بن واقد عن
 مكحول أنه قال في رجل قال لامرأته ان نكحت عليك امرأه فهي طالق قال فكلما تزوج عليها فهي طالق
 قبل أن يدخل بها فان ماتت امرأته أو طلقها فإنه يحط من طلق مثن مع الخطاب (وأخبرني) شيب بن سعيد
 التميمي عن يحيى بن أبي أنيسة الجزري يحدث عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب عن عبد الرحمن بن
 جابر عن جابر بن عبد الله عن عمر بن الخطاب وجاءه رجل من بني جهم بن معاوية فقال يا أمير المؤمنين اني
 دأمت امرأتني في الجاهلية فثنتين ثم طلقتهما منذ أسأمت نطقا فما أترى قد عر ما سمعت في ذلك شيئا
 وسيدخل عليك رجلان فأسألهما فدخل عبد الرحمن بن عوف فقال عمر قص عليه قصصك عليه فقال
 عبد الرحمن هذه الاسلام ما كان قبله في الجاهلية هي عندك على طلقين فماتت فدخل على ن أبي طالب
 فقال له عمر قص عليه قصصك فقال فقال على ن أبي طالب لهدم الاسلام ما كان قبله في الجاهلية وهي عندك
 على طلقين بقيتا وبلغني عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه سئل عن نصرتي طاق امرأته وفي حكمهم أن
 الطلاق بات سم أسأما فأراد أن ينكحها قال ربيعة ثم فذلك طاموا يرجع على دلاق ثلاث بنكاح الاسلام
 مبتدئا (ابن وهب) وقال لي مالك في طلاق المشر كين نساءهم ثم تنكحون بعد سلامه قول لا يعد طلاقهم شيئا

في طلاق المكره والمكران

(قال) وأخبرني ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب وان عباس
 وعطاء بن أبي رباح وعبد الله بن زيد بن عمار ومجاهد وطاوس وغيرهم من أهل العلم أنهم كثر الإيرون
 طلاق المكره شيئا وقال ذلك عبد الرحمن بن القاسم وزيد بن قيس (رقق عطاء) قال لله بارئ وتعالى
 أيعت الذروراج وكشف ذلك دخول عد الزوج ثم وقع عليه راحا أنه يخلو راحا ذهب أنهب ورقم

الأن تقوا منهم ثقاة وقال ابن عبيد الليثي أنهم قوم قنانون (ابن وهب) عن حيوة عن محمد بن العجلان أن عبد الله بن مسعود قال ما من كلام يدرأ عنى سوطين من سلطان إلا كنت منكلما به (وقال) عمرو ابن عبد الله بن الزبير وعمر بن عبد العزيز في طلاق المكره أنه لا يجوز قال مالك وبلغني عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار أنهما سئلا عن طلاق السكران إذا طلق امرأته أو قتل فقالا لا تطلق جاز طلاقه وإن قتل قتل (ابن وهب) عن مخزومة بن كبر عن أبيه قال عبد الله بن مقسم سمعت سليمان بن يسار يقول طلق رجل من آل البحتري امرأته قال حسب أنه قال عبد الرحمن وقد قيل لي أنه هو المطلب بن أبي البحتري طلق امرأته وهو سكران بخلافه عمر بن الخطاب الحسد وأجاز طلاقه (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن القاسم بن محمد وسالم وابن شهاب ودطاء بن أبي رباح ومكحول ونافع وغير واحد من التابعين مثل ذلك يجوزون طلاق السكران وقال بعضهم وعنه (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال لا يرى طلاق الصبي يجوز قبل أن يحتلم قالوا ن طاق امرأته قبل أن يدخل بها فإنه قد بلغنا أن في السنة أن لا تقام الحدود الأعلى من احتلم أو بلغ الحلم والطلاق حدم من حدود الله قال الله تبارك وتعالى فلا تعدوها فلا ترى أمرا أوثق من الاعتصام بالسنة (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عباس وربيعة مثله وأن عقبة بن عامر الجهني كان يقول لا يجوز طلاق الموسوس (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن شهاب وربيعة ومكحول أنه لا يجوز طلاق المجنون ولا عاقبه قال ابن شهاب إذا كان لا يسهل فلا يجوز طلاق المجنون ولا المعتوه وقال ربيعة المجنون لما تبس عقله لذى لا مكرن له عاقبه يعمل فيها برأى وقال يحيى بن سعيد ما تعلم على مجنون طلاقا في جنونه ولا مريض معه ولا يسهل إلا أن المجنون إذا كان يصح من ذلك ويرد إليه عقله فإنه إذا عاقل وصح جاز عليه أمره كله كما يجوز على الصحيح وقال ذلك مكحول في المجنون

في الامة تحت المملوك تعق

(قلت) لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت لو أن أمه أعتقت وهي تحت مملوك أو حر (قال) قال مالك إذا عتقت تحت حر فلا خيار لها إذا كنت تحت عبد فإياها خيار (ابن طيبة) عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد أن عائشة أخبرته أن بريرة كانت تحت مملوك قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت أملك نفسك إن شئت أعتقك وروحت وإن شئت فارقتك فلم يسمع (ابن طيبة) عن عبيد الله بن أبي جعفر عن الفضل بن حسن الزهرى قال سمعت رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا عتقت الامة وهي تحت السيد فأمرها يدها فإن هي قرت حتى يطأها فهي أترأه لا تطيع فرقته ولا يزوجها غيره وان سبيد وان سها ولم تعلم بعقوباتها بالخيار حتى يبلغوا (قلت) فإن اختارت نفسها فليزوجها أم طارفا (قال) قال مالك بكون مملوكا وقال مالك إن دعت نفسها واحدة فهي راحدة بغير زواج فليس فيها فئتان بآثان وهي في الطليقتين تحرم عليه حتى تتكح زوجا غيره لأن ذلك جميع بطلاق السيد (قال) وذكر مالك عن ابن شهاب أن زبيرا طلق نفسه ثلاثا (قلت) ولم جعل مائة شاة فليطيقه بآثان (قال) لأن كل فرقته من قبل السلطان فهي طليقة بآثان عند مالك وإن لم يأخذ عليه أمالا ترى أن تزيج إذا لم يستطع مرأته فصر به له أجل سنة ففرق بينهما أطلاقه بآثان يرنس عن ابن شهاب أنه قال إن خيرت ثلث قد فارتقه أو طاقته فهي أملك بأمرها وقد بات منه وأخبر في رجال من أهل العلم عن ربيعة بن يحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح مثله (وقال) يحيى ودطاء وعق زوجا قبل تزويجها في السنة وهو صواب أن الطلاق الماله لو وقعت عليها بدخل الزوجها أو بعته عليها لو جب

أن يحمل أهلها لم تكن له عليها رجة إلا أن تشاء المرأة أو يحفظها مع الخطاب (قلت) أ رأيت إذا قالت
 هذه الامة حين أعتقت قد اختارت نفسي أتجعل هذا الخيار واحدة أم اثنتين أم ثلاثا إذا لم تكن لها نية (قال)
 أما إذا لم تكن لها نية فهي واحدة بانه لان ملكا كان مرة يقول ليس لها أن يطلق نفسها أكثر من واحدة وكان
 يقول خيارها واحدة ثم رجع الى القول الذي قد أخبرتك فأرى إذا لم يكن لها نية انها واحدة بانه إلا أن تتوى
 اثنتين أو ثلاثا فيكون لها ذلك (قال) ابن القاسم وقد سألت مالك عن الامة يطلقها العبد تطليقة ثم تعتق
 فتختار نفسها قال هما تطليقتان ولا يحمل لمحتى تنكح زوجها غيره (قلت) أ رأيت الامة إذا عتقت وهي تحت
 عبدا فتختار فراقه عند غير السلطان أ يجوز ذلك في قول مالك (قال) سم (قلت) ويكون فراقها تطليقة (قال)
 ذلك اني الجارية فان فارقته بالنيات فذلك لها وان فارقته تطليقة فذلك لها (قلت) لم قال مالك ان فارقته بالنيات
 (قال) لحدث زبراه حين عتقت وهي تحت عبدا فقالت لما خصه أن لك الخيار ففارقته ثلاثا (قلت) أ رأيت
 إذا عتقت الامة وهي تحت عبدا فلم تخبر حتى أعتق زوجها أي يكون لها خيار في قول مالك (قال) قال مالك
 لا خيار لها إذا أعتق زوجها قبل أن يختار (يونس) بن يزيد عن ربيعة أنه قال في الامة تكون تحت العبد
 فيعتقان جميعا (قال) لا يرى لها شي من أضرارها وقاله مجاهد وقاله ابن شهاب في المكاتب والمكاتبه يعتقان جميعا
 بكلمة واحدة قال ليس لها خيار ان أعتقه ما بكلمة واحدة معا (بن وهب) عن يحيى بن أرب عن يحيى بن
 سعيد انه قال ما تعلم الامة تخير وهي تحت الحر أم تخير الامة فيما لمعنا إذا كانت تحت عبدا لم يحسبها (وأخبرني)
 رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وسعيد بن أسيب وسايان بن يسار وعطاء بن أبي
 رباح والاوزاعي وغيرهم من أهل العلم أنه (قلت) أ رأيت الامة إذا عتقت وهي حائض فاختارت نفسها
 أيكره لها ذلك أم لا (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك فيها أو أكره ذلك إلا أن تحار نفسها فيجوز ذلك لها
 (قلت) أ رأيت الامة تكون تحت العبد فأعتقت فمها غيرها لا بد من أن يكون العبد يطؤها بعد العتق ولم
 تعلم بالعتق أي يكون لها الخيار في قول مالك (قال) سم كذلك قال مالك (فت) والخيار لها عما هو في مجلس الذي
 علمت فيه بالعتق في قول مالك قال نعم لها الخيار والمطأها من بعد ما علمت (فت) وان مضى يوم أو يومان أو
 شهر أو شهران فلها الخيار في هذا كله إذا لمطأها من بعد العلم في قول مالك (قال) سم ذ وفت في هذا الذي
 ذكرت لك وقول الخبر فيه ومنعته نفسها وكذلك قال مالك (قال) ابن القاسم وان كان وقفا بذلك وهو في رضاء
 بالزوج كانت قدر نيت به فلا خيار لها بعد ان قتل رضى بالزوج (قلت) أ رأيت ان وقفت سنة فلم تمل قد
 رضى ولم تمل اعلمت للخيار ولمطأها الزوج في هذا كله أي يكون لها أن تختار (قال) يسئل عن وقوفها
 لما ذوقفت فان قالت وقفت لا تختار كان القول قولها وان كانت وقفت وقرف رضاء بالزوج لا خيار لها (فت)
 وتختلف انها لم تقف لرضاها لوجهها قال لان مالك قال في في اساء لا يحضن في تخليصك (قلت) أ رأيت
 ان كانت أمة جاهلة لم تعلم ان لها خيارا إذا عتقت فأعتقت وهي تحت عبدا فكان المطأ وقد أعلمت بالعق الا
 انها تجهل ان لها خيارا إذا عتقت أي يكون لها أن تختار في قول مالك (قال) قال مالك لا خيار لها دع مت فوصفا
 بعد علمها بالعق جاهلة كانت أو عالة وقال مالك في الامة تحت العبد متى بقى من خيارها (يونس) بن
 الزناد في الامة تكون تحت العبد فيعتق به ضها قول لا خيار لها (حريفة) بن بكير عن سعد بن عبد الله عن
 القاسم وابن قسيط انها قالوا ان أمة أعتقت تحت عبدا لم يشره حتى تمتق لغيره من غير رضاء
 وأخبرني يونس أسأل ابن شهاب عن الامة متى تحت عبدا لم يشره حتى تمتق لغيره من غير رضاء
 (قال) لا أرى لها الصديق والله أعلم من أجل أن تركته ولم يتركها أو غدت من قبل من قبل
 علما ان تعتد من حيث ذوقها لا يقول أحدا ومن ذهب في نه لا ردى وزج لأول دنه صدم حتى

ان تمسوهن فليس هو مفارقا ولكن هي فارقه بحق خلق فاخوات نفسها عليه فليس عليها عدة ولا نرى لها شأ ولا نرى لها متاعا وكان الامر الهافي السمة . وقال ربهو يحيى بن سعيد مثله

(طلاق المريض)

(قلت) أرأيت إذا طلق رجل امرأته وهو مريض قبل البناءها (قال) قال مالك لما نصف الصداق ولها الميراث ان مات من مرضه ذلك (قلت) فهل يكن على هذه عدة الوفاة أو عدة الطلاق (قال) قال مالك لا عدة عليها لا عدة وفاة ولا عدة طلاق (قال) مالك وان طلقها طلاقاً بائناً وهو مريض وقد دخل بها كان عليها عدة الطلاق ولها الميراث وان كان طلاقاً بغير رجعتها فماتت وهي في عدها من الطلاق انتقلت الى عدة الوفاة وان اقتضت عدها من الطلاق قبل أن يهلك فبذلك بعد ذلك فلها الميراث ولا عدة عليها من الوفاة (قلت) هل ترث امرأة أزواجاً كلهم يطلقها في مرضه ثم تزوج بها والذين يطلقوها كلهم أحياء هم ماتوا من قبل أن يصحوا من مرضهم ذلك وهي تحت زوج أنور منها من جميعهم أم لا في قول مالك (قال) لها الميراث من جميعهم (قال) مالك وكذلك لو طلقها واحدة البتة وهو مريض وتزوجت أزواجاً بعد ذلك كلهم يطلقها وورث الأول اذا مات من مرضه ذلك (قلت) أرأيت لو ان رجلاً طلق امرأته وهو مريض ثلاثاً أو واحدة بملك الرجعة فيها ثم برأوصح من مرضه ذلك ثم مرض بعد ذلك فمات من مرضه الثاني (قال) قال مالك ان كان يطلقها واحدة ورثته ان ماتت وهي في عدها وان كان طلاقها اباحاً البتة لم ترثه ان مات في عدها اذا صح فيها بين ذلك صحة بينة معروفة (قال) وان طلقها واحدة وهو مريض ثم صح ثم مرض ثم يطلقها وهو مريض في مرضه الثاني طلقه أخرى أو البتة لم ترثه الا ان يموت وهي في عدها من الطلاق الأول (قال) قال مالك لانه في الطلاق ليس بفار (قال) مالك الا ان يترجعها ثم يطلقها وهو مريض فترثه ان ماتت عدها لانها قد صار بالطلاق الاستفراغاً من الميراث لان حين اترجها صارت بمنزلة سائر أزواجه الثلاث لم يطلق (قلت) أرأيت ان يطلقها في مرضه ثلاثاً ثم ماتت المرأة والزوج مريض بحالهم مات الزوج بعد موت المرأة من مرضه ذلك أي يكون للمرأة من الميراث شيء أم لا في قول مالك (قال) لا شيء للمرأة من الميراث في قول مالك لانها هلكت قبله فلا ميراث للاموات من الاحياء ولا يرثها ان كان يطلقها البتة أو واحدة فانتقضت عدها (قلت) أرأيت اذا قال لامرأته وهو صحيح أنت طالق اذا قدم فلان وقدم فلان والزوج مريض فمات من مرضه ذلك أترثه أم لا (قال) ترثه لاني سألت مالك عن الرجل يخلف بطلاق امرأته ان دخلت بيتاً قد دخله هي وهو مريض فطلق ثم يموت من مرضه ذلك أترثه (قال) مالك سمعته ترثه (قال) فقالت مالك انما هي التي دخلت قال وان كان كل طلاق يقع والزوج مريض فيموت من مرضه ذلك انما ترثه (قلت) أرأيت ان مرض رجل (فقال) قد كنت طلق امرأتني في حقني (قال) قال مالك نهاره وهو فار وعليها العدة عدة الطلاق من يوم أقر بالطلاق اذا أقر بالطلاق بائناً وان أقر بطلاق بملك فيه الرجعة فماتت قبل قضاء العدة انتقلت الى عدة الوفاة وورثت وان نقضت عدها من يوم قر بآقر به ذهاب الرجعة ولا عدة عليها (قلت) أرأيت اذا قرب الرجل لضرب الحدود أو لقطع يد أو رجل أو لجلد القرية أو لجلد حتى الزنا فطلق امرأته فمضرب أو قطعت يده فماتت من ذلك أترثه في قول مالك (قول) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالك قال في الرجل يحضر الزنا فمضرب أو يجلد للقتل ان ما صنع في تلك الاصل في ملكه بمنزلة مريض (قول) ابن القاسم فاما ما سألت عنه من قطع اليد الرجل وضرب الحدود فم أسمع من مالك فيه شيئاً الا في أرى انه ما كان من ذلك يخاف منه الموت في الرجل كما يخيف على الذي حضر تحت يده بمنزلة المريض (قلت) أرأيت ان مرض رجل امرأته وهو في سفينة نسي البتة ولم يترج فمري ان هذا الزوج يحمله لانه ترقت عده بعد وجوب الطلقة الثالثة عليه

ابن عوف وكان اهلهم بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عبد الرحمن طلق امرأته وهو
مرض فزرها عثمان بعد ان تضاع عدتها (مالك) عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن انها كانت آخر ما بقي له من
الطلاق (عمرو) بن الحارث عن يحيى بن سعيد بذلك قال قيل لعثمان انهم ابا محمد قال لا ولكن أخاف ان يستن به
(رحال) من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وأبي بن كعب وربيعة وابن شهاب بذلك قال وربيعة وان تكحت
بعده عشرة أزواج ورتتهم جميعا ورتته أيضا (سفيان) بن سعيد عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم بن يزيد
ان عمر بن الخطاب قال في الرجل يطلق امرأته وهو مريض قال ترثه ولا يرثها وقال وربيعة مثله واليث أيضا مثله
(يزيد) بن عياض عن عبد الكرم بن أبي المخارق عن مجاهد بن جبر انه كان يقول اذا طلق الرجل امرأته
وهو مريض قبل ان يدخل بها فلها ميراثها منه وليس لها الا نصف الصداق (مخرمة) بن بكير عن أبيه قال
يقال اذا طلق الرجل امرأته ثلاث تطليقات قبل ان يمسا وقد فرض لها فطلقها وهو وجع انها تأخذ نصف
صداقها وترثه (قال) قال وربيعة اذا طلق وهو مريض ثم صح صحته بشك فيها قال ان صح صحته حتى يملك ماله انقطع
ميراثها وان غمائل ونكس من مرضه ورتته امرأته (يونس) بن يزيد ان سأل ابن شهاب عن رجل يكون
به مرض لا يعاد منه رمد أو جرب أو ربح أو لقوة أو فقي أجوز طلاقه (قال) ابن شهاب ان بطلاق فيما
ذكرت من الوجع فانها لا ترثه قال يونس ثم قال وربيعة انها ميراثها اذا كان مرض مخوف (يونس)
عن ربيعة انه قال في رجل طلق امرأته انه اعتد وهو صحيح ثم مرض وهي في عدتها ثم مات قبل ان صح وقد
انقضت عدتها قبل ان يموت وكيف ان أحدث لها طلاقا في مرضه أو لم يحدث أثره واعتد منه (قال) لا ميراث
لها الا ان يكون راجعها ثم طلقها فان راجعها ثم طلقها في مرضه فلها الميراث وان انقضت عدتها اذا مات من
ذلك المرض وليس عليها عدة الا ما حلت منه من الطلاق وقال عبد الرحمن بن القاسم بلغني عن بعض أهل العلم
في رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم تزوج أخرى فلم يدخل بها فطلق احدهما تطليقة ثم طلق الرجل قبل ان
تنقض عدتها ولم يعلم أيهما المطلقة المدخول بها أم التي لم يدخل بها (قال) اما التي قد دخل بها فصداقها لها كاملا
ولها ثلاثة أرباع الميراث واما التي لم يدخل بها فلها ثلاثة أرباع الصداق وربع الميراث لانها ان كانت التي لم يدخل
بها هي المطلقة فلها نصف الصداق ثم تقاسم الورثة النصف الصداق الا آخرها الثلث لانها تقول صاحبتي
المطلقة ويقول الورثة بل أنت المطلقة فتسارعا النصف الباقي فلا بد من ان يقسما بينهما واما الميراث فان التي
قد دخل بها تقول لصاحبتي أرايت لو كنت أنا المطلقة حقا واحدة ألم يكن لي نصف الميراث فاسلمه الي فيسلم
اليها ثم يكون النصف الباقي بينهما نصفين لانه لا يدري أيتهما طلق ولا بينهما تنازعانه بينهما فلا بد من ان يقسم
بينهما وان كان طلقها البتة فانه يكن للتي قد دخل بها الصداق كاملا ونصف الميراث ويكون للآخرى التي لم
يدخل بها ثلاثة أرباع الصداق ونصف الميراث لان الميراث اعم او يقع بطلاق البتة وقالت كل واحدة منهما هولي
وأنت المطلقة ولم تكن للورثة بالحجة عليها لان الميراث أيتهما حلت به فهو لها كله وكانت أحق به من الورثة فلا بد
من ان يقسم بينهما واما الصداق فان التي قد دخل بها قد استوجبت صداقها كله واما التي لم يدخل بها فلها
النصف ان كانت هي المطلقة لثلاث فيه وتقاسم الورثة الباقي بالثلث فكما يريد عليك من هذا الوجه فقهه على
هذا وهو كله رأي وان طلقها واحدة فانقضت عدتها التي دخل بها قبل ان يموت فهو مثل ما وصفت لك في البتة
(قلت) أرايت ان تزوج امرأة وأمها في عقدة مفترقة ولا يعلم أيهما أول وقد دخل بها أو لم يدخل بها
حتى مات ولا يعلم أيهما أول (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن ان كان قد دخل بها فلا بد من الصداق
الذي سمي لكل واحدة منهما ولا ميراث لهما وان كان لم يدخل بها فلا بد من صداق واحدة فيما بينهما توازعا
فاقر لزوج انه لم يطأ لم تحل لواحد منهما لانها قد حرمت على الاول بما ظهر من دخوله على الثاني باقراره

بينهما والميراث فيما بينهما وان كان صداقهما الذي سمي مختلفا صداق واحدة أكثر من صداق أخرى لم يعط النسا.
أقل من الصداقين ولا أكثر الصداقين ولكن النصف من صداق كل واحدة الذي سمي طالان المنازعة
في الأقل من الصداقين أو الأكثر من الصداقين صار بين النساء وبين الورثة (قلت) وكذلك ان مات وترك
خمس نسوة ولا يعلم أيهن الخامسة قال نعم

في الشهادات

(قلت) لابن القاسم أرأيت لو أن رجلين شهدا على رجل انه طلق إحدى نسائه هؤلاء الأربع وقالوا نبيناها
(قال) أرى شهادتهما لا يجوز اذا كان منكرا ويحلف بالله ما طلق واحدة منه (قلت) أرأيت ان قالوا نشهد
انه قال إحدى نسائي طالق (قال) يقال للزوج ان كنت فومت واحدة بعينها فذلك لك والاطلاق عليك ككهن
(قال) ولم أسمع هذا من مالك ولكنه رأي (قلت) أرأيت أن تشهد شاهد على رجل بتطبيقه وشهد آخر على
ثلاث (قال) قال مالك يحلف على البتة فان حلف لزمته تطليقه وان لم يحلف سجن حتى يحلف وكان مرة
يقول اذا لم يحلف طلقت عليه البتة وسمعت منه ثم رجع الى ان قال بسجن حتى يحلف (قلت) واحدة لازمة
في قول مالك ان حلف وان لم يحلف (قال) نعم (قلت) أرأيت أن تشهد أحدهما على رجل انه قال لا امرأته أنت
طالق ان دخلت الدار وانه قد دخل الدار وشهد الآخر انه قال لا امرأته أنت طالق ان كنت فلا نأونه قد كلفه
أنطلق عليه لا (قال) قال مالك لا تطابق عليه وفي قول مالك يلزم الزوج اليمين انه لم يطلق ويكفون بحال
ما وصفت لك ان أبي اليمين سجن وفي قوله الاول ان أبي اليمين طلقت عليه (قال) مالك وكذلك هذا في الحرية
مثل ما وصفت لك في الطلاق وإيمانه اليمين في الحرية وفي الطلاق سواء بسجن (قال) مالك وان شهد عليه واحد
انه طلقها يوم الخميس بمصر في رمضان وشهد الآخر انه طلقها يوم الجمعة بمكة في ذي الحجة انها طالق وكذلك
هذا في الحرية قال واذا شهد عليه أحدهما انه قال في رمضان ان دخلت دار عمرو بن العاص فامر أبي طالق
وشهد الآخر انه قال في ذي الحجة ان دخلت دار عمرو بن العاص فامر أبي طالق وشهد عليه انه قد دخلها من
بعد ذي الحجة فهي طالق ولا تبطل شهادتهما لاختلاف المواضع التي شهدا فيها بعينه وتطلق عليه امرأته
اذا شهد عليه بالدخول أو شهد عليه بالدخول غيرهما اذا كان دخوله بعد ذي الحجة لان اليمين انما زمت
بشهادتهما جميعا (قلت) فان شهدا عليه جميعا في مجلس واحد أو قال ان دخلت دار عمرو بن العاص فامر أبي
طالق وشهد أحدهما انه دخلها في رمضان وشهد الآخر انه دخلها في ذي الحجة (قال) لم أسمع في هذا من مالك
شيأ وأرى ان تطلق عليه لانهما قد شهدا على دخوله وانما احتشه بدخوله فقد شهدا على الدخول فهو حاث
وانما مثل ذلك عذري مثل ما لو أن رجلا حلف بطلاق امرأته ان لا يكلم انسانا فاستأدت عليه امرأته
فزعمت انه كلف ذلك الرجل فقامت عليه شاهدتين فشهد أحدهما انه رآه يكلمه في السوق وشهد الآخر انه رآه
يكلمه في المسجد فشهادتهما جائزة عليه وكذلك هذا في العتاقة وانما الطلاق حق من الحقوق وليس هو حثا
من الحدود (قلت) أرأيت أن تشهد عليه أحدهما انه قال لا امرأته أنت طالق البتة وشهد الآخر انه قال
لا امرأته أنت على حرام (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيأ وأرى شهادتهما جائزة وأراها طالق لانهما جميعا
شهدا على الزوج كلام هو طلاق كله وانما مثل ذلك مثل رجل شهد فقال اشهد انه قال لا امرأته أنت طالق
ثلاثا وقال الشاهد الآخر اشهد انه قال لا امرأته أنت طالق اليه فذلك لازم للزوج وشهادتهما جائزة (قلت)
أرأيت أن تشهد أحدهما بخفية وشهد الآخر بربته أو بآث قال ذلك جائز على الزوج وتطلق عليه (قال) ودل
مالك وقد تخفف الشهادة في اللفظ ويكون المعنى واحد فاذا كان المعنى واحدا رأيتها شهادة جائزة (قلت)
ان الاول أحق بها وانهار وجهه وأما له فمرفوع لا يرث عنه حتى يعلم موته أو يأتي عليه من الزمان

أرأيت لو أن شاهدًا شهد فقال أشهد أنه أطلق ثلاثًا البتة وقال ألا تخشأ شهد أنه قال إن دخلت الدار فمسي طالق وأنه قد دخلها وشهد معه على الدخول رجل آخر (فقال) لا أطلق هذه عليه هذا شاهد في فعل وهذا شاهد على اقرار (ابن طبري) عن خالد بن أبي عمران أنه سأل سليمان بن يسار عن رجل شهد عليه رجل أنه أطلق امرأته باقرية ثلاثًا وشهد آخر أنه أطلقها بمصر ثلاثًا وشهد آخر أنه أطلقها بالمدينة ثلاثًا لا يشهد رجل منهم على شهادة صاحبه هل يفعل بهم شيئًا قال لا (قلت) فويل تتزعزع منه امرأته قال نعم (يونس) عن ربيعة أنه قال في نفر ثلاثة شهدوا على رجل ثلاث تطليقات يشهد كل رجل منهم على واحدة ليس معه صاحبه فأمر الرجل أن يحلف أو يخارق فإن أبي أن يحلف وقال إن كنت على شهادة تقطع حقًا فخذها (قال) أرى إن يفرق بينه وبينها وإن تعدد عدتها من يوم يفرق بينهما وذلك لا يلى لأدري عن أى شهادات انفرد نكل فعدتها من اليوم الذى نكل فيه (يونس) عن أبي الزناد وابن شهاب في رجل شهد عليه رجلان فمترقن على طلاق واحد ثلاثًا وآخر اثنين وآخر واحدة (قالا) ذهبت منه بتطليقتين (قلت) أتجوز الشهادة على الشهادة في الطلاق في قول مالك (قال) نعم (قلت) وتجوز شهادة الشاهد على الشاهد في قول مالك (قال) لا تجوز إلا إذا شهدا على شاهد (قلت) ولا يجوز أن يشهد شاهد على شاهد ويحلف المدعى مع الشاهد على شهادة ذلك الشاهد الذى أشهده (قال) لا يحلف في قول مالك لأنها ليست بشهادة رجل تامه أعماهي بعض شهادة فلا يحلف معها المدعى (قلت) وتجوز الشهادة على الشهادة في قول مالك في الحدود والقريبة (قال) قال لى مالك الشهادة على الشهادة جائزة في الحدود والطلاق والقريبة وفى كل شئ من الأشياء لك شهادة على الشهادة فيه جائزة في قول مالك وكذلك قال لى مالك (قلت) فهل تجوز شهادة الأعمى في الطلاق (قال) نعم إذا عرف الصوت (قال) ابن القاسم قال رجل يسمع جاره من وراء حائط ولا يراه يسمعه يطلق امرأته فيشهد عليه وقد عرف صوته (قال) قال مالك شهادة جائزة (قال) وقال ذلك على من أبى طالب والقاسم بن محمد وشريح الكندي والشعبي وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد وربيعة وأبراهيم النخعي ومالك والليث (قلت) أرأيت المحمدي في القذف أتجوز شهادته في الطلاق (قال) قال مالك نعم تجوز شهادته إذا ظهرت قوبته وحسن حاله قال وأخبرني بعض أخواننا قبل مالك في الرجل الصالح الذى هو من أهل الخير يهذف في جلد فبا يهذف أتجوز شهادته بذلك وعدائه وقد كان من أهل الخير قبل ذلك (قال) إذا ازداد درجة إلى درجته التى كان فيها قال ولقد كان عمر بن عبد العزيز عندهنا ههنا رجلًا صالحًا عدلًا فامانوا بالخلافة أزداد ارتفع وزمى في الدين وأرتفع إلى فوق ما كان فيه فكذلك هذا (يونس) بن يزيد عن ابن شهاب قال أجاز عمر بن الخطاب شهادة من تاب من الذين جلدوا في المخيرة بن شعبه وأجازها عبد الله بن سعيد وعمر بن عبد العزيز والشعبي وسليمان بن يسار وابن قسيط وابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد وسعيد بن المسيب وشريح وعطاء بن أبي رباح (قلت) أرأيت أهل الذمة هل تجوز شهادة بعضهم على بعض في شئ من الأشياء في قول مالك (قال) لا قال عبد الله بن عمرو ابن العاص وعطاء بن أبي رباح والشعبي لا تجوز شهادة مسلمة على مسلمة وقال عبد الله بن عمرو لا تجوز شهادة أهل الملل بعضهم على بعض وتجوز شهادة المسلمين عليهم (قلت) أتجوز شهادة نساء أهل الذمة في الولادة في قول مالك قال لا (قلت) أرأيت لو أن رجلين شهدا على رجل أنه أمرهما أن يزوجه فلانة وأنهما قد تزوجا وهو يبعده (قال) قال مالك لا تجوز شهادتهما عليه لأنهما خصمان في قول مالك (قلت) وكذلك إن شهدا أنه أمرهما أن يبيعهما ليعاوتهما قد فعلا والرجل ينكر ذلك (قال) نعم لا تجوز شهادتهما عليه في قول مالك لأنهما خصمان (قلت) أرأيت إن قال قد أمرتهما أن يتاعا عبد فلان وأنهما قد فعلا وقال قد فعلنا قد اتعنا ملك (قال) مالا يجيء إلى مثله واختلف في حد ذلك فروى عن ابن القاسم سبعين سنة وقاله مالك واليه ذهب عبد

لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن القول قولها انتهى ما قد ابتاع العبد لأنه قد أقر أنه أمرهما بذلك فاقول قولها (قلت) أرايت أن تشهد أحدهما أنه قالت له امرأته مطلقى على ألف درهم وأنه قد طلقها وشهد الآخر أنها قالت له مطلقى على عبدى فلان وأنه قد طلقها (قال) قد اختلفا فلا يجوز شهادتهما فى قول مالك (قلت) أرايت شهادة النساء فى الطلاق (قال) قال مالك لا يجوز شهادة النساء فى شئ من الأشياء الا فى حقوق الناس الذين والاموال كلها حيث كانت وفى القسامة اذا كانت خطأ لانها مال وفى الوصايا اذا سكن انما يشهدن على وصية مال (قال) ولا يجوز على العتق ولا على شئ الا ما ذكرت لك مما هو مال مما يوجب عليه النساء من الولادة والاستمالة والعيوب وانما هذا مكتوب فى كتاب الشهادات (قلت) أرايت الاستمالة أن تجوز فيه شهادة النساء أم لا فى قول مالك (قال) قال مالك شهادة امرأتين فى الاستمالة جائزة (قلت) كم قبل فى الشهادة على الولادة من النساء (قال) قال مالك شهادة امرأتين (قلت) ولا تقبل شهادة المرأة الواحدة على الولادة (قال) قال مالك لا تقبل امرأة واحدة فى شئ من الأشياء مما يجوز فيه شهادة النساء وحدهن (قلت) أرايت لو أن قوماً شهدوا على رجل أنه أعقق عبده هذا والعبد ينكر والسيد ينكر (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك وأراهم إلا أنه ليس له أن يرق نفسه

فى السيد يشهد على عبده طلاق امرأته

(قال) عبد الرحمن بن القاسم فى الرجل يشهد على عبده أنه طلق امرأته أيجوز شهادة سيده والعبد ينكر (قال) لا يجوز شهادته لأنه يفرغ عبده ويصدق عنه وهو منهم ولم أسعه من مالك (قلت) وسواء كانت الامه للسيد أو لغير السيد (قال) نعم سواء (قال) وقال مالك فى رجل يشهد على عبده أنه طلق امرأته وهو ورجل آخر والعبد ينكر ان شهادته لا يجوز لأنه زيدى عنه فهو منهم فلا يجوز شهادتهما ولم أسعه من مالك (قلت) وسواء كانت الامه له أو لغيره أو كانت حرة (قلت) أرايت رجلاً قال لامرأته أنت طالق ان كنت دخلت دار فلان ثم أقرب بعد ذلك عند شهر دانه قد دخل دار فلان ثم قال قد كنت كاذباً تشهد عند القاضى عليه به الشهود قال يطقها عليه بذلك السلطان (قلت) ولا ينفعه انكاره بعد الاقرار (قال) نعم لا ينفعه انكاره بعد الاقرار (قال) وقال مالك لو أن رجلاً أقر بأنه قد فعل شيئاً أو فعل به ثم حلف بعد ذلك بطلاق امرأته اليتة أنه ما فعل ذلك ولا فعل به ثم قال كنت كاذباً وما أقرت بشئ فعلته صدق وحلف ولم يكن عليه شئ ولو أقرب بعد ما شهد عليه الشهود بانه فعله لزمه الحنث (قلت) أرايت أن لم يشهد عليه الشهود وكفوا عن الشهادة عليه أسعه فيها بينه وبين الله ان تقيم معه امرأته وقد كان كاذباً فى مقالته قد دخلت دار فلان (قال) نعم يسعه أن يقيم عليها فيما بينه وبين خالقه (قلت) وهذا كله قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت أن لم يسمع هذا الاقرار منه أحد الا امرأته ثم قال ما كنت كاذباً يسعها ان تقيم معه (قال) لا أرى ان تقيم معه الا ان لا تجدينه ولا سلطاناً يفرق بينهما وهى بمنزلة امرأة قال لها زوجها أنت طالق ثلاثا وليس لها عليه شاهد فجدها (قلت) أرايت اذا قال لها أنت طالق ثلاثا فجدها (قال) قال مالك لا تزين له ولا يرى لها شعرا ولا صدرا ولا وجهها ان قدرت على ذلك ولا يأتها الا وهى كراهة ولا تطاوعه (قلت) فهل ترفعه الى السلطان (قال) قال مالك اذا لم يكن لها بينة ما ينفعها ان ترفعه الى السلطان (قلت) لا ينفعها ان ترفعه الى السلطان وليس لها ان تستحلفه (قال) قال مالك لا يستحلف الرجل اذا ادعت المرأة الطلاق عليه الا ان تقيم شاهد واحد اذا قامت شاهد احف الزوج على دعواها وكانت امرأته (وقال) مالك فى الرجل يطلق امرأته فى السفر ثم يشهد عليه بذلك رجال ثم يقدم قبل قدوم القوم فيدخل على امرأته فيصيبها ثم يقدم الشهود فيسألون عنه فيخبرون بتدومته ودخوله الوهاب واخبره بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أعمار أمتي من بين الستين الى السبعين اذا لمعنى لقوله

على امرأته فيرفعون ذلك الى الامام ويشهدون عليه فينكر ذلك وهم عدول وبقرب الوطء بعد قدومه (قال)
قال مالك يفرق بينهما ولا شيء عليه (الثبت) عن يحيى بن سعيد مثله قال يحيى ولا ضرب (بحرر) بن حازم عن
عيسى بن حاصم الأزدي عن شريح الكندي مثله ولم يحد هما (يونس) عن ربيعة مثله (قلت) لابن القاسم
ولم يحلفه مالك اذ لم يكن لها شاهد (قال) لان ذلك لو جاز للنساء على أزواجهن لم تشأ امرأة ان تتعلق بزوجها
بشهرة في الناس الا فعلت ذلك (قلت) واذا أقامت شاهد او احدا لم يحلف المرأة مع شاهد هاو يكون طلاقا
في قول مالك (قال) لا ولا تحلف المرأة في الطلاق مع شاهد ها (قال) قال مالك لا يحلف من له شاهد فيستحق
يمينه مع الشاهد في الطلاق ولا في الحدود ولا في النكاح ولا في الحرية ولكن في حقوق الناس يحلف مع شاهده
وكذلك في الجراحات كلها خطها ومعداها يحلف مع شاهده يمين واحد فيستحق ذلك ان كان عبدا اقتص
وان كان خطأ أخذ الدية وفي النفس تكون القسامة مع شاهده خطأ كان القتل أو معدا يستحق مع ذلك
القتل أو الدية ولا يقسم في العمد الا الاثنان فصاعدا من الرجال (يونس) عن ابن شهاب أنه قال في رجل
طلق امرأته الشبهة عند رجلين وامرأته حاضرة ثم أقبل فوجداه عندها فأتى السلطان فأخبره وهما عدلان
فأنكر الرجل وامرأته ما قال قال ابن شهاب نرى ان يفرق بينهما بشهادة الرجلين ثم تعتق حتى تحل ثم لا تحل له
حتى تتكح زوجا غيره (عقبه) بن نافع قال سئل يحيى بن سعيد عن الرجل يطلق امرأته ويشهد على طلاقه
ثم يركم هو والشهود ذلك حتى تنقضي عدتها ثم تحضره الوفاة فيذكر الشهاداء طلاقه اياها (قال) يعاقبون
ولا تجوز شهادتهم اذا كانوا حضورا ولا امرأته الميراث (قلت) أرأيت ان ادعى رجل قبل امرأة النكاح
وأنكرت المرأة أن يكون له عليها العيين وان أبت اليمين جعلته زوجها (قال) لا أرى اباها والعيين مما يوجب له
النكاح عليها ولا يكون النكاح الا بينه لان مالك قال في المرأة تدعى على زوجها انه قد طلقها قال لا أرى ان
يحلف الا ان تأتي بشاهد واحد (قلت) فان أنت بشاهد واحد فأبى أن يحلف أطلاق عليه أم لا (قال) لا ولكن
أرى أن يسجن حتى يحلف أو يطلق فقلنا مالك فان أبى أن يحلف قال فأرى ان يجبس أبدا حتى يحلف أو
يطلق ورددناها عليه في ان غفى عليه الطلاق فأبى (قال) ابن القاسم وقد بلغني عنه أنه قال اذا طال ذلك من
سجنه خلى بينه وبينها وهورأى وان لم يحلف فلما أبى مالك أن يحلف الزوج اذا ادعت المرأة قبله الطلاق
الا ان تأتي المرأة بشاهد واحد فكذلك النكاح عندى اذا ادعى قبلها نكاحا لم يملكها العيين (قلت) أرأيت
أن أقام الزوج على المرأة شاهدا واحدا انها امرأته وأنكرت المرأة ذلك أيستحلفها له مالك ويحبسها كما صنع
بالزوج في الطلاق (قال) لا أخفها عن مالك ولا أرى ان يجبس ولا أرى اباها والعيين وان أقام الزوج شاهدا
واحدا انه يوجب له النكاح عليها ولا يوجب له النكاح عليها الا بشاهدين (قلت) أرأيت ان ادعت المرأة على
زوجها أنه طلقها وقالت استحلفنى (قال) مالك لا تحلفها الا ان تقيم المرأة شاهدا واحدا (قلت) أرأيت
اذا لم يكن لها شاهد أتخلفها واياه في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرأيت المرأة تدعى طلاق زوجها فتقيم
عليه امرأتين أيحلف لها أم لا (قال) قال مالك ان كانتا من تجوز شهادتهما عليه أى في الحقوق وأبى أن
يحلف الزوج والا لم يحلف (قلت) أرأيت ان أقامت شاهد او احدا على الطلاق (قال) قال مالك يحال
بينه وبينها حتى يحلف (قلت) فالتى وجبت عليه العيين في الطلاق يحال بينه وبين امرأته حتى يحلف في قول
مالك أم لا (قال) نعم في قول مالك ثم وكمل كتاب الأيمان بالطلاق والطلاق المريض من المدونة
الكبرى وبله كتاب النكاح الأوّل

الاخبار بما يتعلق بالحكم والله أعلم وروى عن مالك ثمانون سنة وتسعون سنة وقال أشهر مائة سنة
وحكى الداودى عن محمد بن عبد الحكم مائة وعشرون سنة وهو مذهب أبى حنيفة فان قدس هو ابن سبعين

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

كتاب النكاح الأول

﴿ نكاح الشغار ﴾

(قلت) لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت أن قال زوجي مولا ثلثوا زوجك مولا في ولا مهر بينهما أهذا من الشغار عند مالك (قال) نعم (قلت) أ رأيت أن قال زوجي ابتك بمائة دينار على أن أزوجه ابنتي بمائة دينار (قال) سئل مالك عن رجل قال زوجي ابتك بخمسين ديناراً على أن أزوجه ابنتي بمائة دينار فكفره مالك ورآه من وجه الشغار (قلت) أ رأيت أن قلت لرجل زوجي أمتك بلامهروا أنا أزوجه أمتي بلامه (قال) قال مالك الشغار بين العبد مثل الشغار بين الأحرار وأرى أن يفسخ وإن دخل بها فهذا ابتك على أن مسئلتك شغار ألا ترى أنه لو قال زوجي أمتك بلامهروا أنا أزوجه أمتي بلامهروا أو قال زوج عبدي أمتك بلامهروا على أن أزوجه عبدي بلامهروا هذا كله سواء وهو شغار كله (قلت) أ رأيت نكاح الشغار إذا وقع فدخل بالنساء وأقاما معهما حتى ولدنا ولداً أ يـكـون ذلك جائزاً أم يفسخ (قال) قال مالك يفسخ على كل حال (قلت) وإن رضى النساء بذلك فهو شغار عند مالك قال نعم (قلت) أ رأيت نكاح الشغار يقع عليها طلاق قبل أن يفرق بينهما أم يكون بينهما الميراث أم يكون فسخ السلطان نكاحهما طلاقاً (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وقد أخبرت أن كل ما اختلف الناس فيه من النكاح حتى أبازه قوم وكرهه قوم فإن أحب ما فيه إلى أن يلحق فيه الطلاق ويكون فيه الميراث وقد روى القاسم وابن وهب عن ابن زياد عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته الرجل على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق (ابن وهب) عن عبد الله بن عمر بن حفص عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام (ابن وهب) عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال كان يكتب في عهد السعاة أن ينهوا أهل عملهم عن الشغار والشغار أن يتكح الرجل امرأة ويتكحه الآخر أو يضع أحدهما بيضع الآخر غير صداق وما يشبه ذلك (قال) ابن وهب وسبعت مالكا يقول في الرجل يتكح الرجل المرأة على أن يتكحه الآخر أو لا مهر لواحدة منهما ثم يدخلها على ذلك (قال) مالك يفرق بينهما قال وقال مالك وشغار العبد مثل شغار الحرين لا يبيني ولا يجوز (قال) سحنون والذي عليه أكثر رواة مالك أن كل عقد كانا مغلوبين على فسحه ليس لاحدا جازته فالفسخ فيه ليس بطلاق ولا ميراث فيه وقد ثبت من نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار ما لا يحتاج فيه إلى حجة (قلت) أ رأيت لو قال زوجي ابتك بمائة دينار على أن أزوجه ابنتي بمائة دينار أن دخلاً يفرق بينهما (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً أرى أن لا يفرق بينهما أن دخلاً وأرى أن يفرض لكل واحدة صداق مثلاً لأن هذين قد فرضا والشغار الذي نهى عنه هو الذي لا صداق فيه (قلت) أ رأيت أن كان صداق كل واحدة أقل مما سميها قال يكون لهما الصداق الذي سميها أن كان الصداق أقل مما سميها (قلت) ولم أجزته حين دخل كل واحد منهما امرأته (قال) لأن كل واحد منهما تزوج امرأته بما سميها من الدنانير ويضع الأخرى والبضع لا يكون صداقاً فلما اجتمع في الصداق ما يكرن مهر أو ما لا يكون مهرأ بطلنا ذلك كله وجعلنا لها صداق مثلاً ألا ترى أنه لو تزوجها بمائة دينار وعمر لم يبدو صلاحه أن أدركه قبل أن يدخل بها ففسخت هذا لنكاح فإن دخل بها قبل أن يفسخ كن لها مهر مثلاً ولم يلتفت أو ما سميها من الدنانير ولثمة التي لم يبدو صلاحها وجعل لها مهر مثلاً لأن يكون مهر مثلاً أقل مما زادها فلا ينقص منه شيئاً ألا ترى أنه على مذهب من يرى السبعين صرباً له عشرة أعوام وكذلك أن فقدوه وابن ثمانين أو تسعين على مذهب

لو أن رجلا تزوج امرأة بمائة دينار فقد أوجبت له دينارا إلى موت أو فراق ثم كان صدق مثلها أقل من المائة لم ينقص من المائة فهذا مثله عندى الأثرى أن الرجل إذا خلع امرأته على حلال وحرام أبطل الحرام وأجبر منه الحلال ولم يكن للزوج غير ذلك فإن كان انخاعا لها على حرام كله مثل الخمر والتخزير والربا فاطلع جائز ولا يكون للزوج منه شيء ولا يتبع المرأة منه شيء وإن كان خالعا لها على غير لم يبد صلاحه أو عيبها أبقي أو جنبين في بطن أمه أو البعير الشارد جاز ذلك وكان له أخذ الجنين إذا وضعت أمه وأخذ الثمر وطلب البعير إلا بقي والبعير الشارد وكذلك بلغى عن مالك وهو رأيي (قلت) أرايت أن قال زوجتي ابتلى بمائة دينار على أن أزوجه ابنتي بلامهر ففعلا ووقع النكاح على هذا ودخل كل واحد منهما بامرأته (قال) أرى أن يجاز نكاح الذى سمي لها المهر ويكون لها مهر مثلها ويضخ نكاح الذى لم يسم لها صدق دخل بها أولم يدخل بها (قال) وقال مالك والشغار إذا دخل بها فسخ النكاح ولا يقيم على النكاح على حال دخل بها أولم يدخل ويغرض لها صدق مثلها ويغرض بينهما (قال) مالك وشغار العيب كشغار الأحرار (قال) فقلنا مالك فلا وإن رجلا تزوج ابنته رجلا بصدق مائة دينار على أن زوجته إلا خواتمه بصدق خمسين دينارا (قال) مالك لا خير في ذلك ورأى من وجه الشغار (قال) ابن القاسم ويضخ هذا النكاح ما لم يدخلها فإن دخلها لم يفسخ وكان للمراة من صدق مثلها (قلت) أرايت هاتين المراتين أن يجعل لها الصدق الذى سمي أم يجعل لها صدق مثلها لكل واحدة منهما صدق مثلها (قال) قال مالك في الشغار يغرض لكل واحدة منهما صدق مثلها إذا وطئ فأرى هذا أيضا من الوجه الذى يغرض لها صدق مثلها ولا يفت إلى ما سمي (قال) سخون إلا أن يكون ما سمي أكثر فلا ينقص من التسمية

في نكاح الأب ابنته بغير رضاها

(قلت) أرايت أن ردت الرجل رجلا بعد رجل التحير على النكاح أم لا (قال) لا تحير على النكاح ولا يحير أحد أحد على النكاح عند مالك إلا الأب في ابنته البكر وفي ابنته الصغيرة وفي أمته وعبدته والولى في بتمه (قال) ولقد سأل رجل مالكا أو أبا عنده فقال له إن ابنته أخت وهى بكروهى سقيها وقد أردت أن أزوجه من يسمونها ويكفلها فابت (قال) مالك لا تزوج الأبرضاها قال ابنها سقيها في حالها قال مالك وإن كانت سقيها فليس لك أن تزوجه الأبرضاها (قلت) أرايت إذا تزوج الصغيرة أبوها أقل من مهر مثلها يجوز ذلك عليها في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول يجوز عليها النكاح الأب فأرى أنه أن تزوجه الأب بأقل من مهر مثلها أو أكثر فإن ذلك جائز إذا كان انخاعا زوجها على وجه النظر لها (قال) ولقد سألت مالكا امرأة لها ابنة في حجرها وقد طلق الأم زوجها عن ابنته له منها فأراد الأب أن يزوجه من ابن أخت له فابت فأنفت الأم إلى مالك فقالت له إن ابنته وهى موسرة مرغوب فيها وقد أصدقت صداقا كثيرا فأراد أبوها أن يزوجه من ابن أخت له مع عدم الماشي له اقترى أن أنكحهم قال نعم إنى لا أرى لك في ذلك مشكلا (قال) ابن القاسم فأرى أن النكاح الأب أباها جائز عليها الآن يأتي من ذلك ضرر فيمنع من ذلك (قلت) أرايت لو أن رجلا تزوج ابنته بكرا فطلقها زوجها قبل أن يبنى بها أو مات عنها أيكون للاب أن يزوجه كما يزوج البكر في قول مالك قال نعم (قلت) وإن بنى بها فطلقها أو مات عنها (قال) قال مالك إذا بنى بها فبنى بنفسها (قال) ابن القاسم ولما أن تسكن حيث شئت إلا أن يخاف عليها الضيعة والمواضع السوء أو يخاف عليها من نفسها وهوها فيكون للاب أولولى أن يمنعها من ذلك (قلت) أرايت أن زنت فحدث أولم تصدأ يكون للاب أن يزوجه كما يزوج البكر في قول مالك قال نعم في رأيي (قلت) فإن زوجها تزوجها بغير رضاها فليزوجه بغير رضاها

من يرى ذلك أو مادونه حسد المفقود وأما من يصدده وهو ابن مائة عام على مدبه من يرى ذلك أو مادونه حسد

ثم طلقها أو مات عنها ولم يتباعد ذلك أبكون للاب أن يزوجه كما يزوج البكر في قول مالك (قال) أرى أنه ليس له أن يزوجه كما يزوج البكر لأنها إنما اقتضها زوج وان كان نكاحا فاسدا لا ترى أنه نكاح يلحق فيه الولد ويدرك به الحد (قال) مالك وتقدمته في بيت زوجها الذي كانت تسكن فيه وجعل العدة فيه كالعدة في النكاح الحلال فهذا يدل على خلاف الزنا في تزويج الأب اباه (قلت) أرايت الجارية يزوجه أبوها وهي بكر فيموت منها زوجها أو يطلقها بعد ما دخل بها قتلت الجارية ما جاء معنى وكان الزوج أقرب بصيغتها أبكون للاب أن يزوجه كما يزوج البكر ثانية أم لا في قول مالك (قال) سألت مالكا عن الرجل يتزوج المرأة ويدخل بها ويقيم معها ثم يفرقها قبل أن يمسا فترجع إلى أبيها هي في حال البكر في تزويجها اباه ثانية أم لا يزوجه أبوها الأبرضاها (قال) قال مالك أما التي قد طالت أقامت مع زوجها وشهدت مشاهد النساء فان تلك لا يزوجه الأبرضاها وان لم يصبر زوجها وأما إذا كان الشيء القريب فأرى أنه أن يزوجه (قال) قلت لمالك فإلانة (قال) لا أرى له أن يزوجه وأرى أن السنة طول أقامة فسئت لك هكذا إذا أقرت أنه لم يطأها وكان أمرا قريبا جازا نكاح الأب عليها لأنها تقول أنا بكر وتقر بان صنيع الأب جائز عليها ولا يضرهما قال الزوج من وطئها وان كان قد طالت أقامت فلا يزوجه إلا برضاها أقرت بالوطء أو لم تقر (قلت) أرايت المرأة التي قد ملكت أمراها إذا خاف الأب عليها الفضيحة من نفسها أو الولي أبكون له أن يضمها إليه وان أبى أن يضم إليه (قال) نعم تجبر على ذلك وللولي أو الأب أن يضمها إليهما وهذا رأي (قلت) أرايت إذا احتلم العلام أن يكون للوالدان بمنعه أن يذهب حيث شاء (قال) قال مالك إذا احتلم العلام فله أن يذهب حيث شاء وليس للوالدان بمنعه (قال) ابن القاسم إلا أن يخاف من ناحيته سفها فله أن يمنعه

في رضا البكر والثيب

(قلت) أرايت البكر أن قال لها أنا زوجك من فلان فسكتت فزوجها وليها أبكون هذا رضا منها بما صنع الولي (قال) قال مالك نعم هذا من البكر رضا وكذلك سمعت من مالك (قال) سحنون وقال غيره من رواة مالك وذلك إذا كانت تعلم أن سكوتها رضا (قلت) فالثيب أبكون إذا سكوتها (قال) لا إلا أن تسكنم وتستخلف الولي على نكاحها (قلت) تحفظه عن مالك قال نعم هذا قول مالك (قلت) أرايت الثيب إذا قال لها والله اني مزوجك من فلان فسكتت فذهب الأب فزوجها من ذلك الرجل أبكون سكوتها ذلك فهو رضا منها إلى الأب في نكاحها من ذلك الرجل أم لا (قال) تأويل الحديث لا يم أحق بنفسها أن يسكنها لا يكون رضا والبكر تستشار في نفسها وأذنهامتها وان السكوت إنما يكون جائزا في البكر أن قال الولي اني مزوجك من فلان فسكتت ثم ذهب فزوجها منه فأكرت أن التزوج لها ولا ينفعها انكارها بعد سكوتها وكذلك قال مالك في البكر على ما أخبرتك (ابن وهب) قال أخبرني السري بن يحيى عن الحسن البصري أنه حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج عثمان بن عفان ابنته ولم يستشرهما (ابن وهب) وأخبرني يحيى بن أرب عن يحيى بن سعيد أنه قال لا يكره على النكاح إلا الولد فإنه يزوج ابنته إذا كانت بكرا (قال) ابن القاسم وقد سمعت أن مالكا كان يقول في الرجل يزوجه أخته الثيب أو البكر ولا يستأمرها ثم تعلم بذلك تقرض فيلغى أن مالكا مرة كان يقول ان كانت المرأة عبيدة من موضعه فرضيت إذا بلغها لم أر أن يجوز ان كانت معه في الباد فيلغى ذلك فرضيت جاز ذلك فساأنا ما لكوا زلت بالدينه في رجل يزوجه أخته ثم لمعه أخته ما وكت ولا أرضى ثم كملت في ذلك فرضيت قال مالك لا أراه كالحاجز أو لا إمام عليه حتى يسهأ نكاحا جديدا أن أحبت المفقود فليل أنه يضرب به عشرة أعوام وقيل أنه يتلوم له العام والعامين فاما ان قد وعوا بن مائة وعشرين

(قال) وسأنا مالكا من الرجل يزوج ابنته الكبيرة المنقطع عنه أو الابنة التي بهي غائبة عنه أو هو غائب عنها
 فيرضان بما فصل أبوهما (قال) مالك لا يقيم على ذلك النكاح ولو رضى لانهما لو ماتا لم يكن بينهما ميراث
 (قلت) أرايت الجارية البالغة التي حاضت وهي بكر لا أب لها زوجها وليها بغير أمرها قبلها فوضعت أو
 سكنت فيكون سكوتها رضا (قال) لا يكون سكوتها رضا ولا يزوجها حتى يستشيرها فان فعل وزوجها بغير مشورتها
 وكان حاضرا معها في البلد فاعلمها حين زوجها فوضعت رأيت ذلك جائزا وان كان على غير ذلك من تأخير
 اعلامها بما فصل من تزويجها أياها أو بعد الموضع عنه فلا يجوز ذلك وان أجازته (قال) سحنون فهذا قول
 مالك الذي عليه أصحابه (ابن القاسم) وابن وهب وعلى بن زياد عن مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع
 ابن جبير عن عبد الله بن عياض أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يم أحق بنفسها من وليها والبكر
 تستأذن في نفسها وإذنها صابغتها قال مالك ذلك الأمر عندنا في البكر النيمة وقالوا عن مالك أنه بلغه أن
 القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار كانوا يقولون في البكر يزوجها أبوها بغير إذنها
 ذلك لازم لها وقالوا عن مالك أنه بلغه أن القاسم وسالم كانا يتكلمان بنتهما الإبكار ولا يستأمران من قال
 مالك ذلك الأمر عندنا في الإبكار (ابن نافع) عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبي الزناد عن السبعة
 أنهم كانوا يقولون الرجل أحق بالنكاح ابنته البكر بغير أمرها وان كانت ثيبا فلا جواز ليهيها في نكاحها إلا
 بإذنها وهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن شهاب وعروة بن الزبير
 ونخاعة بن زيد بن ثابت وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار مع مشيخة سواهم من
 نظرائهم أهل فقه وفضل (ابن وهب) عن شبيب بن سعيد التيمي عن محمد بن عمرو بن علقمة يحدث
 عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال النيمة تستأمر
 في نفسها فان سكنت فهو إذنها وان أبت فلا جواز عليها (قال) ابن وهب وأخبرني رجال من أهل العلم عن
 عمر بن عبد العزيز وابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل نيمة تستأمر في نفسها فأما أنكرت
 لم يجز عليها وما صمتت عليه وأقرت جاز عليها وذلك إذنها وقال مالك لا تزوج النيمة التي بولي عليها حتى تبلغ
 ولا يقطع عنها ما جعل لها من الخيار وأمر نفسها أنه لا جواز عليها حتى تأذن للحديث الذي جاء عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وكيع عن الفراري عن الأشعث بن سوار عن ابن سيرين عن شريح قال
 تستأمر النيمة في نفسها فان معصمت تتكلم وان سكنت فهو إذنها (قال) سحنون ويدل على أن النيمة
 إذا شوورت في نفسها أنها لا تكون إلا بالاعلان التي لم تبلغ لا إذن لها فكيف يشاور من ليس له إذن

وفي وضع الأب بعض الصداق ودفع الصداق إلى الأب

(قلت) أرايت ان زوج ابنته وهي بكر ثم حط من الصداق أيجوز ذلك على ابنته في قول مالك (قال) قال
 مالك لا يجوز للأب أن يضع من صداق ابنته البكر شيئا إذا لم يطلقها زوجها (قال) ابن القاسم وأرى أن ينظر في
 ذلك فان كان ما صنع الأب على وجه النظر مثل أن يكون الزوج معسر بالمهر فيخفف عنه وينظره فذلك جائز
 على البنت لانه لو طلقها ثم وضع الأب النصف الذي وجب لابنته من الصداق ان ذلك جائز على البنت فلما أن
 يضع من غير طلاق ولا وجه النظر لها فلا أرى أن يجوز ذلك له (ابن وهب) عن مالك ويونس وغيرهما
 عن ربيعة أنه كان يقول الذي يده عقدة النكاح هو السيد في أمته والأب في ابنته البكر (ابن وهب) قال
 مالك وسعت زيد بن أسلم يقول ذلك (ابن وهب) عن مالك ويونس قال ابن شهاب الذي يده عقدة
 لنكاح فهي البكر التي يعفو وليها فيجوز ذلك ولا يجوز عفوها هي (قال) ابن شهاب وقوله تبارك وتعالى إلا أن
 سنة فتتولم له العام ونحوه ولا خلاف في ذلك واختلف ان فقد قبل أن يدخل بزوجه هل لها نفقة الاربع

يعفون فالعقوباء إذا كانت امرأة ثيبا فهي أولى بذلك ولا يملك ذلك عليها أولى لانها قد ملكت أمرها فان أرادت أن تعفو فتضع له من نصفها الذي وجب لها عليه من حقها جاز ذلك لها وان أرادت أخذه فهي أملاك بذلك (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن ابن عباس ومحمد بن كعب القرظي مثل قول ابن شهاب في المرأة الثيب (قال) ابن وهب وقال ابن عباس مثل قول ابن شهاب في البكر وقال مالك لا أراه جائزا لأبي البكر أن يجوز وضيعته الا اذا وقع الطلاق وكان لها نصف الصداق ففي ذلك تكون الوضعية فلما قبل الطلاق فان ذلك لا يجوز لها وكذلك فيما يرى موقعه من القرآن (قلت) أرأيت الثيب اذا زوجها أبوها رضاه فدفعت الزوج الصداق الى أبيها يجوز ذلك أم لا (قال) سئل مالك عن رجل زوج امرأته وهي ثيب فدفعت الزوج الصداق الى أبيها ولم ترض فزعم الأب ان الصداق قد تلف من عنده (قال) قال مالك يضمن الأب الصداق (قلت) أرأيت ان كانت بكر الا أب لها زوجها أخوها أو جدتها أو عمها أو ولها رضاه فقبض الصداق أيجوز ذلك على الجارية أم لا (قال) لا يجوز ذلك على الجارية الا أن يكون وصيا فان كان وصيا فانه يجوز قبضه على الجارية لانه انما نظر لها وما لها في يده الا ترى انها لا تأخذ ما لها من الوصي وانما هو في يده وان كانت قد طمئت وبلغت فذلك في بدل الوصي عند مالك حتى تزوج ويؤنس منها الرشد والاصلاح لنفسها في مالها (قلت) وما سألتك عنه من أمر البكر أم هو قول مالك (قال) نعم قال ابن القاسم وانما أرأيت مالك يضمن الصداق الأب الذي قبض في ابنته الثيب لانها لم توكله قبض الصداق وانه كان متعديا حين قبض ولم يدفعه اليها حين قبضه فيبرأ منه بمنزلة مال كان لها على رجل قبضه الأب بغير أمرها فلا يبرأ الا بغيره والأب ضامن ولا امرأة أن تتبع الغريم

في نكاح الاولياء

(قلت) أكان مالك يقول اذا اجتمع الاولياء في نكاح المرأة ان بعضهم أولى من بعض (قال) قال مالك ان اختلف الاولياء وهم في القعد سواء نظر السلطان في ذلك قال وان كان بعضهم اقعد من بعض فالاقعد أولى بانكاحها عند مالك (قلت) فالأخ أولى أم الجد قال الأخ أولى من الجد عند مالك (قلت) فان الأخ أولى أم الجد في قول مالك قال ابن الأخ أولى (قلت) فمن أولى بانكاحها الابن أم الأب (قال) قال مالك الابن أولى بانكاحها وبالصلاة عليها (ابن وهب) عن ابن شهاب ان سألته عن المرأة لها أخ وموالات فخطبت فقال أخوها أولى بهما من موالاتها (قلت) فمن أولى بانكاحها وبالصلاة عليها ابن ابنها أم الأب قال ابن الابن أولى (قلت) أرأيت ما ذكر من قول مالك في الاولياء ان الاقعد أولى بانكاحها أليس هذا اذا فوضت اليهم فقال تزوجوني أو خطبت فرضيت فاختلف الاولياء في انكاحها وتشاحوا على ذلك (قال) نعم انما هذا اذا خطبت ورضيت وتشاح الاولياء في انكاحها فان لا اقرب فالاقرب أن ينكحها دونهم (قلت) أرأيت المرأة يكون أولياؤها حضورا كلهم وبعضهم اقعد بهما من بعض منهم العلم والأخ والجد وولد الولد والولد نفسه فزوجها العلم فانكر ولدها وسائر الاولياء تزوجها وقدرت المرأة قال ذلك جائز على الاولياء عند مالك (قال) وقال مالك في المرأة الثيب لها الأب والأخ فزوجها الأخ برضاها وأنكر الأب ذلك أذلك له (قال) مالك ليس للأب ههنا قول اذا زوجها الأخ برضاها لانها قد ملكت أمرها (قال) وقال لي مالك أرأيت المرأة لو قال الأب لا أزوجهما لا يكون ذلك له (قلت) أرأيت البكر اذا لم يكن لها أب وكان لها من الاولياء من ذكرت لك من الاخوة الاعمام والاجداد وبنى الاخوة فزوجها بعض الاعوام أم لا على قولين أحدهما أنه لا ثقة لها وهو قول المغيرة في كتابه قال لا في لأدري ما عنده وماله في غيبته الا أن يكون قد فرض لها قبل ذلك ثقة فيكون سبيلها في الثقة سبيل المدخول بها والصواب أن لها

الاولياء وانكروا تزويج سائر الاولياء. ويجوز هذا النكاح في قول مالك (قال) سألت مالكا عن قول عمر بن الخطاب اؤذي الرأي من أهلها من ذوال رأي من أهلها (قال) مالك الرجل من العشيبة أو ابن العم والمولى وان كانت المرأة من العرب فان نكاحها اياها جائز (قال) مالك وان كان ثم من هو أقدم منه فانكاحه اياها جائز اذا كان له الصلاح والفضل اذا أصاب وجه النكاح فكذلك مسئلتك (قال) سحنون وقال ابن نافع عن مالك ان ذوال رأي من أهل الرجل من العشيبة (قال) سحنون وأكثروا رواية يقولون لا يزوجهوا وليا وثم أولى منه حاضر فان فصل وزوج نظر السلطان في ذلك وقال آخرون للاقرب ان يرد أو يجيز إلا أن يتناول مكنتها عند الزوج وتقدمه أولاد لاله لم يخرج العقد من أن يكون وليه وفي هذا في ذات المنصب والقدر والولاية وقال بعض الرواة ويدل على ذلك من الكتاب ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف فالفضل من الولي وان النكاح يتم برضا الولي المزوج ولا يتم لاله ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذنهما صامتا وقال أيضا رسول الله صلى الله عليه وسلم واليثة تستأذن في نفسها وقال عليه السلام في الحديث المحفوظ عنه أي امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فان اشتجره فالسلطان ولي من لا ولي له فكان معناه من لا ولي له ويكون أيضا أن يكون لها ولي فيمنعها اعضالها فاذا منعها فقد أخرج نفسه من الولاية بالفضل وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فاذا كان ضرر حكم السلطان ان ينفي الضرر ويزوج فكان وليا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) أرأيت ان كان في أولياء هذه الجارية يهوى بكر أخ وجد وابن أخ يجوز تزويج ذوال رأي من أهلها اياها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأراه جائزا اذا أصاب وجه النكاح (قلت) أرأيت البكر أيجوز لذی الرأي ان يزوجه اذا لم يكن الاب (ذال) قال مالك في تأويل حديث عمر ما أخبرت أن قائل حديث عمر يجمع البكر واليبس ولم يذكر لنا مالك بكر من ييبس ولم نذكر ان البكر واليبس اذا لم يكن للبكر والد ولا وصى سواء (قلت) أرأيت الرجل يغيب عن ابنته البكر أ يكون للأولياء ان يزوجهها (قال) قال مالك اذا غاب غيبة منقطعة مثل هؤلاء الذين يخرجون في المعازي فيقيمون في البلاد التي خرجوا اليها مثل الاندلس أو إفريقية أو طنجية قال فأرى ان يرفع أمرها إلى السلطان فينظر لها ويرزقها ورواه علي بن زياد عن مالك (قلت) أفكرن للأولياء ان يزوجهها بغير أمر السلطان (قال) هكذا سمعت مالكا يقول يرفع أمرها إلى السلطان (قلت) أرأيت ان خرج تاجر إلى إفريقية أو إلى نحوها من البلدان وخلف ناتا بكارا فأردن النكاح ورفع ذلك إلى السلطان أنظر السلطان في ذلك أم لا (قال) انما سمعت مالكا يقول في الذي يغيب غيبة منقطعة فأما من خرج تاجرا وليس يريد المقام تلك البلاد فلا يجمع السلطان على ابتسه البكر فيزوجها وليس لاحد من الاولياء ان يزوجهها قال وهو رأي لان مالكا لم يوسع في انه تزوج ابنة الرجل الا ان يغيب غيبة منقطعة (قلت) أرأيت ان كانت ثيبا تخطب لخطيب اليها نفسها فأبى والدها أو وليها ان يزوجهها فرفعت ذلك إلى السلطان وهو دونها في الحسب والشرف الا انه كف في الدين فرضبت به أو ابى الولي (قال) يزوجهها السلطان ولا ينظر إلى قول الاب والولي اذا رضيت به وكان كفوا في دينه قال وهذا قول مالك (قلت) أرأيت ان كان كفوا في الدين ولم يكن كفوا في المال فرضبت به أو ابى الولي أن يرضى أن يزوجهها منه السلطان أم لا (قال) لم أسمع منه في ذلك شيئا إلا أن سألت مالكا عن نكاح الموال في العرب فقال لا بأس بذلك إلا أن ترى إلى ما في كتاب الله تبارك وتعالى يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم

عند الله أتماكم (قلت) أرايت ان رضىت بعبد هوى امرأه من العرب وأبى الاب أو الولي ان يزوجهام هوى تب
أب زوجها منه السلطان أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيأ إلا ما أخبرتك قال ولقد قيل لمالك ان بعض هؤلاء
القوم فرقوا بين عريته ومولى فاعظم ذلك اعظاما شديدا وقل أهل الاسلام كلهم بعضهم بعض أكفاء لقول
الله في التزويج يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله
أتماكم وقال غيره ليس العبد ومثله اذا دعت اليه اذا كانت ذات المنصب والموضع والقدر مما يكون الولي
في مخالفتها عاجلا لان الناس منا كج قد عرفت لهم وعرفوا بها (قلت) أرايت البكر اذا خطبت اليها فامتنع
الاب من انكاحها أول ما خطبت اليه وقالت الجارية هوى بالغة تزوجني فأنا أحب الرجال ورغبت أمر هالي
السلطان أ يكون رد الاب للخاطب الأول اعضا لا لها ترى للسلطان ان يزوجهام اذا أبى الاب (قال) لم أسمع
من مالك فيه شيأ إلا اني أرى ان عرف عضل الاب اياها وضرورتها اياها بذلك ولم يكن منعه ذلك نظر اليها
أرايت السلطان ان قامت الجارية بذلك وطلبت نكاحه ان يزوجهام السلطان اذا علم ان الاب اعما هو مضار
في رده وليس يناظر لها لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار وان لم يعرف فيه ضرر اليه هجم
السلطان على ابنته في انكاحها حتى يتبين له الضرر (قلت) أرايت البكر اذا رد الاب عنها خاطبا واحدا أو
خاطبين وقالت الجارية بقى أول من خطبها للاب تزوجني فأني أريد الرجال وأبى الاب أ يكون الاب في أول
خاطب رد عنها معضلاها (قال) أرى انه ليس يكره الاماء على انكاح ناتهمم الابكار إلا ان يكون مضارا أو
معضلاها فان عرف ذلك منه وأرادت الجارية انكاح فان السلطان يقول له اما ان تزوج وامازوجتها
عليك (قلت) واپس في هذا عندك حدى قول مالك في رد الاب عنها الخاطب الواحد أو لاثنتين مال لانعرف
من قول مالك في هذا احد إلا ان تعرف ضرورتها وعضلها

في انكاح المولى

(قلت) أرايت مولى النعمة أيجوز ان يزوج قال نعم فقل مالك (قال) وقال مالك ووجهام نفسه
على عقد نكاح نفسه اذا رضىت (قلت) فان كان أتما لم على يديه والداها أو جداه أ أسلمت هي على يديه
أيجوز له ان يزوجهام (قال) اما التي أسلمت على يديه فانها تنحل فيما فسرت لك في قول مالك في انكاح الدنيئة
فيجوز انكاحه اياها قال وأما اذا أسلم أو دأ وتقدم ذلك حتى يكون لها من القدر ولغنى والآباء والاسلام
وتنافس الناس فيها فلا يزوجهام وهو والاجنبى سواء (قلت) أرايت مولى النعمة يزوج مولاته ولها ذورحم
أعمام أو بنواخوة أو اخوة إلا انه لا يب لها فزوجها هو كبر رضاها أو تب رضاها فقل هذا عندى من ذى
الرأى من أهلنا أنه ان يزوجهام اذا كان له الصلاح والحال ان ما يكافى مال الذي له حال في العشرة
ان يزوجه العربية من قومه اذا كان له الموضع والرأى (قال) مالك وأردن ذوى الرأى من أهلنا ان لم يكن
طاب أو لاوصى (قال) سخون وقد ينقل الرواة في مثل هذا قبل رد من قول مالك (ذل) ابن وهب واخبرني
الضحاك بن عثمان عن عبد الجبار عن الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل نكاح المرأة إلا
بإمر وصداق وشاهد عدل (ابن وهب) عن سفيان الثوري عن أبي سحق لمعداني عن أبي بردة عن
أبي موسى الأشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح لأمرأة غير ذولي (ابن رجب) عن عمرو
ابن قيس عن عطاء بن أجي رباح عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تزني (ابن
رجب) عن أبي جريح عن سليمان بن مرث عن ابنه أب عن عذرة بن زبردة عن عائشة أنه لما مضى
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسبح امرأة غير ذرية قال تسبح فتكحها بذل الاب مرتان
أما إذا فامهر جابت أو ب مناذن تتجر وذ سلطان على من لا دى له (ابن رجب) عن ابن جريح ان
في مدائن سألت دلت رثما تتلف في لعيه القريبه رط عمر في كلامه بن اسمع من كتاب علق لسنة

عبد الحميد بن جبير بن شيبه حدثه ان عكرمة بن خالد حدثه قال جمع الطريق ركباً فقلت امرأة امرأه غير
ولى فانكحها رجلاً منهم ففرق عمر بن الخطاب بينهما وعاقب الناكح والمنكح (ابن وهب) عن عمرو بن
الحارث ان يزيد بن حبيب حدثه ان عمر بن عبد العزيز كتب الى ابيوب بن شرجيل اعمارجل تنكح امرأة
بغير اذن وليها فأتزع منه المرأة وعاقب الذي أنكحه (ابن وهب) عن ابن طيبة عن محمد بن زيد بن المهاجر
التميمي ان رجلاً من قريش أنكح امرأة من قومه ووليها عاتب فبنيهاز وجهاثم قدم وليها فخاصم في ذلك الى
عمر بن عبد العزيز فرفرد النكاح ونزعها منه (ابن وهب) عن ابن طيبة وعمر بن الحارث عن بكير بن
الاشج انه سمع سعيد بن المسيب يقول قال عمر بن الخطاب لا تنكح المرأة الا باذن وليها وأذى الراى من
أهلها أو السلطان ويدكر مالك عن حدثه عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب مثله (قال ابن وهب)
قال مالك في المرأة يفرض فيها ويزن و جهاد دخل بها أو لم يدخل اذا تزوجها بغير ولى الا ان يجيز ذلك الولى أو
السلطان ان لم يكن لها ولى فان فرق بينهما ففى طلاقه وأما المرأة الوضعية مثل المقتقة والسوداء والمسألة فاذا
كان نكاحها ظاهراً معروفاً فذلك أخف عندى من المرأة لها الموضع (قلت) أرأيت الوصى أوصى أيجوز
ان يزوج البكر اذا بلغت والاولياء ينكرن والجارية راضية (قال) قال مالك لا نكاح للاولياء مع الوصى
والوصى ووصى الوصى أولى من الاولياء (قلت) أرأيت ان رضيت الجارية بتورضى الاولياء والوصى ينكر
(فقال) قال مالك لا نكاح لها ولا لهم الا بالوصى فان اختلفوا في ذلك نظر السلطان فيما بينهم (قلت) أرأيت المرأة
التيب ان تزوجها الاولياء برضاها والوصى ينكر (قال) ذلك جائز عند مالك الا ترى ان مالك قال في الاخ
يزوج أخته الاب برضاها والاب ينكر ان ذلك جائز على الاب قال مالك ومالك والاب وما له ولى مالكة أمرها
والوصى أيضاً في التيب ان أنكح برضاها والاولياء ينكرن و جاز انكاحه اياها وليس الوصى أووصى الوصى
فبها بمنزلة الاجنبى قال مالك ووصى الوصى أولى بضغ الا بكرا ان يزوجهن برضاها اذا بلغن من الاولياء
(قلت) أرأيت ان كان وصى وصى وصى أيجوز ضعه بمنزلة الوصى (قال) نعم في رأيي وبما سألتك ما لك من
وصى الوصى ولم نشك ان الثالث مثلهما والرابع وأكثر من ذلك (قلت) فان تزوجه ولى لها وصى زوجها
أخ أو عم برضاها وقد حاضت ولها وصى أووصى وصى (قال) نكاح العم والاخ لا يجوز وليس للاولياء في
انكاحها مع الاولياء قضاء وان لم يكن لها وصى ولا ولى فحاضت واستخلفت وليها فزوجها فذلك جائز وهذا كله
قول مالك وما لم تبلغ المحيض فلا يجوز لاحد ان يزوجه الا بالاب وهذا قول مالك (ابن وهب) عن بنو نيس
عن ربيعة انه قال لا ينبغي للسولى ان ينكح دون الوصى فان أنكحها الوصى اذ رضيت دون الولى جاز وان
أنكحها الولى دون الوصى ورضيت لم يجز دون الاما وليس للولى مع الوصى قضاء (ابن وهب) عن معاوية
ابن صالح اننا سمع يحيى بن سعيد يقول الوصى أولى من الولى ويشاور الولى في ذلك قال فالوصى العدل مثل الوالد
(ابن وهب) عن أشبل بن حاتم عن شعبه عن سمال بن حرب ان شريحاً أجاز انكاح وصى والاولياء ينكرن
وقال لايت من سعد من الوصى أرلى من الولى (قلت) أرأيت الصغار أن ينكحهم أحد من الاولياء (قال)
قال مالك اما لعلام في تزوجه الاب والوصى ولا يجوز ان يزوجه أحد الا بالاب أو الوصى ولا يجوز ان يزوجه أحد
من الاولياء غير احدى أو الاب ووصى الوصى أيضاً قال مالك انكاحه لعلام الصغير جائز وأما الجارية فلا يجوز
ان يزوجه الا برها ولا يزوجه أحد من الاولياء ولا الاوصياء حتى تبلغ المحيض فاذا بلغت المحيض فزوجها
الوصى برضاها جاز ذلك وكذلك ان تزوجه وصى الوصى برضاها فذلك جائز وهذا قول مالك وقال مالك لا يجوز
الاتاضي لا لاحد ان يزوجه مشيرة لم تحصى الا بالاب فاما لعلام فلوصى ان تزوجه قبل ان يحتمل (ابن وهب)
ان لها النفقة ثم فرق فيه بن قرب العيبة من عدها واختلف اذا اتضى الاجل واعتدت ان يقضى لها

عن مخزومة عن أبيه قال سمعت ابن قسيط واستق في غلام كان في حجر رجل فانكحه ابنته أيجوز انكاحه
وليته قال نعم وهما توارثان (ابن وهب) وقال ذلك ما فع مولى ابن عمر انه جائز وهما توارثان (ابن وهب) عن
يونس عن ابن شهاب قال أرى هذا جائزا وان كره العلامة اذا احتلم قلت أرايت الولي أو الوالد اذا استخلف
من يزوج أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم قلت هل يجوز للإمام ان يستخلف من يزوج ابنتها وقد
حاضت ابنتها ولا باليبت (قال) قال مالك لا يجوز إلا أن تكون وصية فان كانت وصية جاز لها ان تستخلف
من يزوجها ولا يجوز لها ان تعقد نكاحها (قلت) وكذلك لو أوصى إلى امرأة أجنبية كانت غزاة الإمام
في النكاح هذه الجارية في قول مالك قال نعم (قلت) ولا يجوز للإمام ان كانت وصية ان تستخلف من يزوج
ابنتها قبل ان تبلغ الابنة اليحص في قول مالك قال نعم لا يجوز ذلك في قول مالك (قلت) أرايت لو ان امرأة
زوجه الأولياء برضاها فزوجه هذا الا من رجل وزوجه هذا الا من رجل ولم يعلم أيهما أولى (قال) قال
مالك ان كانت وكلت ما فان علم أيهما كان أولى فهو أحق بها وان دخل بها أحد هما فاذن دخل بها أحق بها وان
كان آخرهما نكحها أو ما اذ لم يعلم أيهما أولى ولم يدخل بها واحد منهما لم أسمع من مالك فيه شي الا ان أرى أن
يفسخ نكاحهما جميعا ثم يتدنى نكاح من أحبته منهما أو من غيرها (قلت) أرايت ان نالت المرأة هذا هو
الأولى ولم يعلم ذلك الا بقولها (قال) لا أرى أن يثبت النكاح وأرى ان يفسخ (ابن وهب) عن معاوية بن صالح
عن يحيى بن سعيد انه قال ان عمر بن الخطاب قضى في الوليين يسكنان المرأة ولا يعلم أحدهما بصاحبه انها
للذي دخل بها وان لم يكن دخل بها أحد هما فلاول (ابن وهب) عن يونس انه سأل ابن شهاب عن رجل
أمرأته أن ينكح ابنة وسافرا فدخل فخطبها اليه فانكحها ثم انهما انكحها فذلك نكاحها لا نكاح
منهما ثم ان الأب قدم والذي زوج معه قال ابن شهاب نرى انهما ما كان لم يشعر أحد هما بالآخر نرى أولاهما
بها الذي أفضى إليها حتى استوجب مهرها ما واستوجب ما استوجب المصنف من نكاح طلال ولو ان خصما
قبل ان يدخل بها كان أحد هما أحق فيا نرى النكاح الأول ولكنهما ان خصما هما ما استحل الفرج بنكاح
حلل لا يعلم قبله نكاح (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن يحيى بن سعيد بن ربيعة وعطاء ومكحول
بذلك قال يحيى فان لم يعلم أيهما كان قبل فسخ النكاح الا ان يدخل بها فان دخل بها لم يفسخ بينهما (قلت) أرايت
أمة اعتقها رجلان من وليها منهما في النكاح (قال) قال مالك كلاهما لو قال فقد نكحت فأن زوجها
أحد هما بغير وكلة لا تخرف في الاخر بعد ان زوجها هذا (قال) قال مالك نكاحها جائز رضى لا خرا لم
يرض (قلت) أرايت الاخيرين اذا زوج أحد هما أخته ورد لا نكاحها أيا كان رد (قال) لا يكون
ذلك له عند مالك وقد أخبرتك من قول مالك ان الرجل من الفخذين زوج من كذا ثم من هرا أقرب منه فكيف
بالاخر وهما في القعد وسواء قال وسمعت مالكا يقول في الأمة يعتقها الرجلان فزوجها بغير مهر صاحبها
ان النكاح جائز (قلت) أرايت ان لم يرض أحد هما (قال) ذلك جائز عليه على ما أحب أو كرهه قال عني زباد
قال مالك في الاخير زوج أخته لا يسهوم أخوها لا مهوا أيها ان نكاحه جائز الا ان يكون أوصى إلى
أخيها لا يهاو أمها فان كان ذلك فلا نكاح لها الا برضاها وما الذي لا ينبغي بعض الأولياء ان ينكح من هو
أولى منه اذ لم يكونوا أخوة وكان أخا وعمه وابن عم ونحو هذا ذكره راضور (قلت) أرايت أولى ذ
رضى برجل ليس لها بكف فصاح ذلك الرجل امرأته ثبات منه ثم ردت ثم نكحها بعد ذلك ثبات
الولي وقال است لها بكف (قال) قال مالك اذا رضى به مرة ثبات من نكاحه مرة واحدة
ابن القاسم الا ان يأتي منه حدث من فسق ظاهر أو لصم صميه أو غير ذلك مما يكره فيه رجعة لا يرد لهما
بصدقا أم لا على ثلاثة أقول قول ابن الماجشون انه لا يقضى لها بشئ منه حتى تأتي بعت وقد علم يكن له

الاول فأرى ذلك للولى (قلت) وكذلك ان كان عبدا (قال) نعم ولم أسمع العبد من مالك وهو رأيي (قلت)
 أرايت الثيب اذا استخلفت على نفسها رجلا فزوجها (قال) قال مالك اما المعققة والمسللة والمرأة المسكينة
 تكون في القرية التي لاسطان فيها فانه رب قري ليس فيها سلطان تقض أمرها الى رجل لاس بها أو
 يكون في الموضع الذي يكون فيه السلطان فتكون دينته لا خبط لها كما وصفت لك قال مالك فلا بأس
 ان تستخلف على نفسها من يزوجه ويجوز ذلك (قال) فقلت لمالك فربما من الموالى يأخذون صيانا من
 صيان العرب من الاعراب تصيبهم السنة فيكفلون لهم صيانتهم ويربونهم حتى يكبروا فتكون فيهم الجارية
 فيريدان يزوجه (قال) أرى ان تزوجه عليها جائز قال مالك ومن اظفرها منه فلما كل امرأه لهما مال وغنى
 وقدر فان تلك لا ينبغي ان يزوجه الا الاولياء والسلطان (قال) فقيل لمالك فلان امرأه لها قدر تزوجت به
 ولى فوضت أمرها الى رجل قرضى الولي به وذلك أنى ان يشتاعلى ذلك النكاح فوق فيه قال ابن القاسم
 وأما أراءه جائز اذا كان قريبا (قلت) أرايت ان كان دخل بها (قال) ابن القاسم دخوله وغير دخوله سواء اذا
 أجاز ذلك الولي جاز كما أخبرتموه ان أراد فسخره وكان بعد ثمان دخوله رأيت ذلك له ما تطل اقامته معها وتلد
 منه أولاد فاذا كان ذلك وكان ذلك صوابا جاز ذلك ولم يفسخ وكذلك قال سعدون وقد قال غير
 عبد الرحمن وان أحازه الولي لم يفسخ لانه عقدة غير ولى وقد قال غير واحد من الرواة مثل ما قال عبد الرحمن
 ان أجازة الولي جاز (قلت) أرايت ان استخلفت امرأه على نفسها رجلا فزوجهها ولىا يان أحدهما
 أقعد بهما من الآخر فلما علما أجاز النكاح أبعدهما أو طله أهدهما (قال) لا يجوز أجازة الأبعد وأما ينظر
 الى الأقعد والى قوله لانه هو الحصر دون الأبعد (قلت) أسمعت من مالك قال لا (قلت) لم أبطل هذا
 النكاح وقد أجازة الولي الأبعد وأنت تدكر ان مالك قال في عقدة النكاح ان عقدها الولي الأبعد مكره ذلك
 الولي الأبعد ان العقدة جائزة (قال) لا ينسب هذا ذلك لان ذلك كان نكاحا عده الولي فكانت العقدة جائزة
 وهذا نكاح عقده غير ولى فأما يكرن فسخره بيد أقعد الاولياء بها لا ينظر في هذا الى الأولياء وأما ينظر
 السلطان الى قول أقعد هما ان أجازة أو فسخره وهو قول مالك (قلت) أرايت ان تزوجت بغير ولى
 استخلفت على نفسها ولى غائب ولى حاضر والغائب أقعد بهما من الحاضر فمما يفسخ نكاحها هذا
 الحاضر وهو أهداها من الغائب (قال) ينظر السلطان في ذلك فان كان غيبة الأبعد قريبة انظره ولم يجعل
 وبعث اليه وان كانت غيبته بعيدة ظرفيا دعى هذا فان كان من الأمور التي كان يميز بها الولي ان لو كان ذلك
 الغائب حاضرا أجازة وان كان من الأمور التي لو كان الغائب حاضرا لم يميزه أبطله السلطان (قلت)
 وجعلت السلطان مكان ذلك الغائب وجعلته أولى من هذا الولي الحاضر قال نعم (قلت) وهذه المسائل قول
 مالك قال منها قول مالك وهو رأيي كنه (ق) أرايت لو أن وليا ذات له وليته زوجتي فقد وكلت ان تزوجني من
 أحببت فزوجها من نفسه يجوز ذلك قول مالك (قال) قال مالك لا يزوجهما من نفسه ولا من غيره حتى
 يسمى لها من تريد أن يزوجهما من رضى رجلا أو نكاحا قبل أن يسميه لها أو أنكرت كان ذلك لها وان لم يكن بينها
 أن يزوجهما من نفسه ولا من غيره لا إلهاءات له زوجتي من أحببت ولم تذكر له نفسه ولم تذكر لها نفسه فزوجها
 من نفسه أو من غيره فلا يجوز ذلك وهو قول مالك اذا لم تجز ما صنع (قال سعدون) وقد قال ابن القاسم انه
 اذا زوجها من غيره ولم يسم لها فهو جائز (قلت) فان زوجها من نفسه قبله فافرضت بذلك (قال) أرى
 ذلك جائزا لانها قد وكلته بتفويضها (قلت) أرايت المرأة اذا لم يكن لها ولى فزوجها القاضي من نفسه أو ابنه
 رضاها يجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم يجوز في رأيي لان النكاح من الأول له يجوز أمره كمن يجزى أمر

الولى (قلت) أرايت اذا كن لها ولى فزوجها القاضي من نفسه أو ابنه ففسخ الولى نكاحه أ يكون ذلك له أم لا (قال) لا يكون ذلك الولى فى رأى لان الحديث الذى جاء عن عمر بن الخطاب أنه قال لا ينكح المرأة الا لوليها أو ذى الرأى من أهلها أو السلطان فهذا السلطان فاذا كن أصاب وجهه النكاح ولم يكن ذلك منه جوراً أو آية جائرة (قلت) أغلبس الحديث انما يزوجه السلطان اذا لم يكن لها ولى (قال) لا الا ترى فى الحديث وليها أو ذى الرأى من أهلها أو السلطان فقد جعل اليهم النكاح بينهم فى هذا الحديث (قال) ابن القاسم ولقد سألت مالكا عن المرأة التى يزوجه أخوها ثم أبوها فأنكر أبوها (قال) مالك ما لا ينها وما لها اذا كانت ثيباً وأرى ان النكاح جائز (ابن وهب) عن أبي ذؤيب قال أرسلت أم قارظ بنت شيبه الى عبد الرحمن بن عوف وقد خطبت فقال لها عبد الرحمن أقد جعلت لى أمرى قالت نعم فزوجها عبد الرحمن مكانه وكانت ثيباً بخار ذلك (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة أنه قال ولى المرأة اذا ولىته بضعها فأنكح نفسه وأخضر الشهداء اذا ذنت له فى ذلك فلا بأس به (قال) مالك وذلك جائز من عمل الناس

في انكاح الرجل ابنه الكبير والصغير وفى انكاح الرجل الحاضر الرجل الغائب

(قلت) أرايت ان زوج رجل ابنه ابنه رجل والابن ما كت حتى فرغ الابن من النكاح ثم أنكر الابن بعد ذلك وقال لم آمره أن يزوجه ولا أرضى ما صنع وما حصلت لى علمت ان ذلك لا يلزمنى (قال) أرى أن يحلف ويكون القول قوله وقد قال مالك فى الرجل الذى يزوجه ابنه الذى قد بلغ فينكر اذا بلغه (قال) يسقط عنه النكاح ولا يلزمه من الصداق شئ ولا يكون على الابن من الصداق شئ فهذا عندى مثل هذا وان كان حاضراً رأيت أنه أو أجاب من الناس فى هذا سواء اذا كان الابن قد ملك أمره فى هذا (قلت) أرايت العبي الصغرى اذا أعتقه الرجل فرزجه وهو صغير أ يجوز عليه ما عتده عليه مولاه من النكاح وهو صغير أم لا (قال) لا يجوز ذلك رأى (فات) وكذلك ان أعتق صبية فزوجها (قال) نعم لا يجوز عند مالك أو الجارية التى ائتمن فيها لان الوصى لا يزوجه ان كنت صغيرة حتى تبلغ وأما العلام فان الوصى يزوجه وان كان صغيراً قبل أن يبلغ فيجوز ذلك عليه عند مالك على وجه النظر له لانه يبيع له ويشتري له فيجوز ذلك له (قلت) فالصغيرة قد يجوز بيع الوصى وشراؤه عليها فلم لا يجوز ذلك انكاحها أباه (قال) لان النبى صلى الله عليه وسلم قال لا يمحق بنفسها وال بكر تستأمر فى نفسها واذن صاحبها فاذا كن لها المشورة لم يجوز الوصى أن يقطع عنها المشورة التى جهلت لها فى نفسها (قال) وكذلك قال لى مالك (قلت) أرايت الوصى أ يجوز له أن ينكح امه الصبيان وعبيدهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى انكاحه أباهم جائز على وجه النظر لى التام وطلب الفضل لهم (قلت) أرايت الرجل هل يجوز له أن ينكح عبيد صبيانهم وامتهم بعضهم من بعض أو من الاجنبين فى قول مالك (قال) قال مالك يجوز أن ينكحهم انفسهم وهم صغار ويكون ذلك جائزاً عليهم فارى انكاحه جائزاً على عبيدهم واماتهم اذا كان ذلك يجوز فى ساداتهم فى عبيدهم وامتهم يجوز اذا كان على من وصف ذلك من طلب الفضل لهم (قلت) هل يكره الرجل عبده على انكاح (قال) قال مالك نعم يكره الرجل عبده على النكاح ويجوز ذلك على العبد وكذلك الامه (قلت) أرايت لو أن رجلاً ألى الى امرأة فقال ان فلاناً أرسلنى يتخطب لى أمرى ان أعتد نكاحه ان رضيت ففانت قد رضيت ورضى وأنها فأنكحه وضمن له الرسول الصداق ثم قدّم فلان فقال ما أمرته (قال) قال مالك لا يثبت انكاحه و لا يكون على الرسول شئ من الضمان الذى ضمن وقال غيره يضمن الرسول وهو على بن زياد (قلت) أرايت ان امرئ رجل رجلاً أن يوجه دلاء قاتلهم درهم فذهب اما مور فزوج به بالى درهم ففعل بذلك قبل أن يبيعها (قال) فله ما يملك من مخرج رضى بالى غير ولا فلا نكاح ينسكا لان رضى بالى فثبت انكاح (قلت) فتكون مرقها تصدقة أم لا (قال) نعم يكون طلاقاً (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم هو ما لا يبيح اى ماله اذ قضى له جميعه ون كانت قد تزوجت قاله ابن المباشون وقال ابن وهب لا يفتى لها

قوله الامساك عنه من الطلاق فأمروني وقال غيره لا يكون طلاقاً (قلت) فإن لم يعلم الزوج بما زاد المأمور من المهر ولم يعلم المرأة أن الزوج لم يأمره إلا بألف وقد دخل بها (قال) بلغني أن مالكا قال لها الألف على الزوج ولا يلزم المأمور شيء لأنها صدقته والنكاح ثابت فيما بينهما وإنما جحدوها الزوج تلك الألف الزائدة (قلت) أرايت أن قال الرسول لا والله ما أمرني الزوج إلا بالألف وأنا زدت الألف الأخرى (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى ذلك لازماً للمأمور والنكاح ثابت فيما بينهما إذا كان قد دخل بها (قلت) لم جعلت الألف الزائدة على المأمور حين قال لم يأمرني بهذه الزيادة الزوج (قال) لأنه أُلِّفَ بضعها عالم بأمره بالزوج فزاد على ما أمر به الزوج فهو ضامن لما زاد (قلت) فلم لا يلزم الزوج الألف الأخرى التي زعم المأمور أنه قد أمر به وأنكرها الزوج (قال) لأن المرأة التي هي تركت أن تبين للزوج المهر قبل أن يدخل بها ولو أنه جحد ذلك قبل أن يدخل بها لم يلزمه الألف إن رضيت أقامت على الألف وإن سخطت فرق بينهما ولا شيء عليها وكذلك قال مالك (قلت) أرايت أن علم الزوج بان المأمور زوجه على ألفين قد دخل على ذلك وقد علمت المرأة أن الزوج إنما أمر المأمور على الألف فدخلت عليه وهي تعلم (قال) علم المرأة وغير علمها سواء أرى أن يلزم الزوج في رأي إذا علم قد دخل بها إلا أن جحد الألف لا ترى لو أن رجلاً يشتري جارية فلان بألف درهم فاشترىها بألف درهم فعلم بذلك فأخبرها ووطئها وغلّاها ثم أراد أن لا يتقدم فيها إلا ألفاً لم يكن له ذلك وكانت عليه الألفان جميعاً وإن كان قد علم سيدها بما زاد المأمور وأولم يعلم فهو وسواه في الأمر إلا أن جحد الألفان جميعاً (قلت) أرايت الرسول لم لا يلزمه مالك إذا دخل بها الألف الذي يزعم الزوج أنه زاد على ما أمر به (قال) لأنها أدخلت نفسها عليه ولو شاء تبنت على الزوج قبل أن يدخل بها والرسول ههنا لا يلزمه شيء وإنما هو شيء بجحد الزوج المأمور ورضيت المرأة بأمانة المأمور وقوله في ذلك (قلت) وسواء قال زوجي فلا نه بألف أو قال زوجي ولم يقل زوجي فلا نه بألف قال هذا كله سواي رأيي (قلت) أرايت أن قال الرسول أنا أعطى الألف التي زدت عليك أيها الزوج وقال الزوج لا أرضي إنما أمرت أن تزوجني أنف (قال) لا يلزم الزوج النكاح في رأيي لأنه يقول إنما أمرت أن تزوجني بألف درهم فلا أرضى أن يكون نكاحي بألفين

العبد والنصراني والمردة يعقدون نكاح بناتهم

(قلت) أرايت العبيد والمكاتبين هل يجوز لهم أن يزوجوا بناتهم أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز ذلك لهم قال مالك ولا يجوز للعبيد ولا للمكاتبين أن يعقدوا نكاح بناتهم ولا أخواتهم ولا أمهاتهم قال مالك ولا يجوز أن يعقد النصراني نكاح المسلمة (قال) وسألت مالكا عن النصرانية يكون لها أخ مسلم فخطبها رجل من المسلمين أيعقد نكاحها هذا الأخ (قال) قال مالك أم نساء أهل الجزية هي قلتنا سم (قال) مالك لا يجوز له أن يعقد نكاحها وماله وما لها قال الله تبارك وتعالى ما لكم من ولايتهم من شيء (قلت) فمن يعقد نكاحها عليها أهل دينها أم غيرهم (قال) ابن القاسم أرى أن يعقد النصراني نكاح وليته النصرانية لمسلم إن شاء (قال) مالك ولا تعقد المرأة النكاح على أحد من الناس ولا تعقد النكاح لآنها ولكن تستخلف رجلاً فليزوجها ويجوز أن تستخلف أجنبياً وإن كان أولياً الجارية حضوراً إذا كانت وصيهاً لها (قلت) أرايت العبد والنصراني والمكاتب والمدبر والمعتق بضعه إذا تزوج من أحد من هؤلاء البكر برضاها وابنة النصراني مسلمة (قال) قال مالك لا يجوز هذا النكاح لأن هؤلاء ليسوا بمن يعقدون عقدة النكاح قال مالك وإن دخل بها فضع النكاح على كل حال وكان المهر بالميسر (قلت) أرايت المردة هل يعقد النكاح على ناته إلا كافي قول مالك (قال) لا يعقد في رأيي ألا ترى أن ذبيحته لا تؤكل وأنه على غير الإسلام ولو كان إن كانت تزوجت إلا بنصفه ولكلا القولين وجه من النظر والثاني أن يقضى لها بنصفه فإن بلغ من السنين

أبوها ذميا وهي مسلمة لم يجوز أن يعقد نكاحها فالمرء لا يجوز أيضا ألا ترى أن المرء لا يرتد بغير موافقة من المسلمين ولا من غيرهم عند مالك فهذا يدل على أن ولايته قد انقطعت حين قال لا يرتد موافقة من المسلمين ولا يرتد منهم (قلت) رأيت المصنف أيجوز أن يأمر من يعقد له تزوج ما شاء من قول مالك (قال) قال مالك إن كان ذلك منه على ابتغاء الفضل جاز ذلك ولا يجوز إذا رد ذلك السيد (قال) وقال مالك لا يزوج المصنف إلا بإذن سيده (قال سحنون) وقال بعض الرواة عن مالك ألا ترى أن جميع ما سميت لك ليس وليا ولا يجوز عقد إلا بولي ولا نكاح لم يكن عاقده الذي له العقد من الأولياء هو أنه لم يجوز وإنما يجوز إذا كانت المرأة والعبد مستخلفين على النكاح من يجوز له الاستخلاف على من استخلف عليه مثل الولي بأمر المرأة والعبد بتزويج وليته فيجوز لهما الاستخلاف على من يعقد ذلك بذلك مضي الأمر وجاءت به إلا أن قالوا السنة (وذكر) ابن وهب عن ابن طرفة عن محمد بن عبد الرحمن القرشي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث إلى ميمنة يخطبها فجعلت ذلك إلى أم الفضل فولت أم الفضل عياسا ذلك فأنكحها أباها العباس (ابن وهب) عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن المرأة هل تلي عقدة مولانها أو أمتها (قال) ليس للمرأة أن تلي عقدة النكاح إلا أن تأمر بذلك رجلا (قال ابن شهاب) يجوز للمرأة ما وليت عليه غير أنه ليس من السنة أن تنكح المرأة المرأة ولكن تأمر رجلا فينكحها فإن أنكحت امرأة امرأة أو رد ذلك النكاح (ابن وهب) عن مسلمة بن علي أن هشام بن حسن حدثه عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها فإن الزانية هي التي تزوج نفسها (قال) ابن وهب قال مالك في العبد تزوج ابنته الحرة ثم يرد أولياءها إجازة ذلك (قال) لا يجوز نكاح بولي عقده عبد وأراه مفسوخا وهو خاطب وذلك أن المرأة أعظم حرمة من أن يلى عقدة نكاحها غير بولي فإن نكحت فسخ ورد نكاحها والعبد يستخلفه الحر على البضع فيستخلف العبد من يعقد النكاح والمرأة إذا أمرت رجلا تزوج اشتها جاز

في التزويج بغير بولي

(قلت) رأيت إذا تزوج الرجل المرأة بغير أمر بولي يشهد أيضرب في قول مالك الزوج والمرأة والشهود والذي زوجها أم لا (قال) سمعت مالك يستل عنها فقال ادخل بها فقالوا لا وأنكر الشهود أن يكونوا حضروا فقالوا لم يدخل بها فقال لعقوبة عليهم إلا أن رأيت منه أن لو دخل عليها لعقوبوا المرأة والزوج والذي أنكح (قلت) والشهود قال ابن القاسم نعم والشهود أن علموا (قلت) رأيت رجلا تزوج امرأة بغير بولي أبكره مالك أن يطأ حتى يعلم الولي بنكاحه فلما أجاز وأما رد (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا إلا أن مالكاً في هذا يكرهه أن يقدم على هذا النكاح فكيف لا يكرهه الوطاء (قلت) رأيت أن كانت امرأة من الموالي ذات شرف تزوجت رجلا من قريش ذات شرف وغنى ودين بغير بولي إلا أنها استخلفت على نفسها رجلا فزوجها أيضخ نكاحه أم لا (قال) أرى أن نكاحه يفسخ إن شاء الولي ثم إن أراد تمزوجها منه السلطان أن أبي ولها أن يزوجه أباها إذا كان الذي دعت إليه صوابا (قلت) حديث عائشة حين زوجت حفصة بنت عبد الرحمن من المنذر بن الزبير أليس قد عقدت عائشة النكاح (قال) لا عرف من تفسيره إلا أنا نظن أنها قد وكلت من عقد نكاحها (قلت) أليس وإن هي وكلت ينبغي أن يكون النكاح في قول مالك فاسدا وإن أجازوه ولد الجارية قال قد جاء هذا وهذا حديث لو كان محبة عمل حتى يصل ذلك إلى من عنه حملنا أو ذكرنا وعن أدركو والكان الأخذ حقا ولكنه كبيره من الأحاديث مما لا يصح به عمل فقد روى عن النبي عليه الصلاة والسلام في الطيب في الأحرام وفيما جاء عنه عليه الصلاة والسلام لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق وقد أنزل ما لا يجيئني منها تزوجت أو لم تزوج على أصل ابن الماجشون أو ثبت وفاته ما بينه وبين أن تبين منه

الله حده على الايمان وقطعه على الايمان وروى عن غيره من أصحابه أشياء ثم لم يستند ولم يقر وعمل بغيرها
 وأخذ عامة الناس والصحابة بغيرها فبقي غير مكذب بمولا معمول به وعمل بغيره مما صحبته الاعمال وأخذ به
 تابعوا النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة أو أخذ من التابعين على مثل ذلك من غير تكذيب ولا رد لما جاء
 وروى فيترك ما ترك العمل به ولا يكذب به ويعمل بما عمل به ويصدق به العمل الذي ثبت وصحبه
 الاعمال قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تزوج المرأة الابولى وقرل عمر لا تزوج المرأة الابولى وان عمر فرق
 بين رجل وامرأة زوجها غيرولى (قلت) أرايت اذا تزوجت المرأة بغيرولى ففرق السلطان بينهما فطلبت
 المرأة من السلطان ان يزوجهامنه مكانها أليس يزوجهامنه مكانها في قول مالك (قال) نعم اذا كان ذلك
 النكاح صوابا ولا يكون سفيها أو من لا يرضى حاله (سحنون) وهذا اذا لم يكن دخل بها (قلت) فان لم يكن مثلها
 في الغنى والبسار (قال) يزوجهاولا ينظر في هذا وهذا قول مالك (قلت) وكذلك ان كان دونها في الحسب
 (قال) يزوجهاولا ينظر في هذا اذا كان مرضيا في دينه وحاله وعقله وهذا رأي (قلت) أرايت ان تزوجت بغير
 أمرولى فرفعت أمرها هي نفسها الى السلطان قبل ان يحضر الولي أ يكون لها ما يكون للولى من التفرقة أم لا
 وقد كانت ولدت رجلا أمرها (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى ان ينظر السلطان في ذلك فان كان من لولاه
 الولي ان يفرق بينهما ففرق وان شاء ان يترك تركه وبث اليه ان كان قريبا فيفرق أو يترك وان كان بعيدا انظر
 السلطان في ذلك على قدر ما يرى من اجتهاد أهل العلم في ذلك فان رأى الترك خيرا لم تركها وان رأى الفرفة
 خيرا لم افرق بينهما وبينه (سحنون) وقد قيل ان الولي ان كان بعيدا لا ينظر في المرأة بالنكاح اذا أرادت النكاح
 قدومه فالسلطان المولى وينبغي للسلطان ان يفرق بينهما ويصدق نكاحها اذا أرادت عقد ما ابتدا ولا ينبغي
 ان يثبت على نكاح عقده غيرولى في ذات التدبر والحال (قلت) أرايت التي تزوج غير أمرولى فابى الولي ففرق
 بينهما ان تكون الفرفة بينهما عند غير السلطان أم لا (قال) أرى ان الفرفة في مثل هذا لا تكون الا عند
 السلطان الا ان يرضى الزوج بالفرفة (قلت) أرايت لو ان امرأة تزوجت نفسها ولم تستخلف عليها من
 يزوجهافزوجت نفسها بغير امر الا ولاء هو من لا خطب لها وهي ممن الخطب لها (قال) قال مالك لا يقر
 هذا النكاح أبدا على حال وان ظاول ولدت منه أولادا لانها هي عقدت عقدة النكاح فلا يجوز ذلك على
 حال (قال) ابن القاسم وبدر ألدعهما (قلت) أرايت لو ان امرأة تزوجهاولها من رجل فطلعت ذلك الرجل
 ثم خطبها بعد ان طلقها فزوجته بغير أمر الولي أن تستخلف على نفسها رجلا يزوجهاف (قال) لا يجوز الا بأمر الولي
 مو النكاح الاول والاخر سواء (قلت) أرايت أم الولد اذا اعتقها سيدها ولها منه أولاد رجال فاستخلفت على
 نفسها مولى لها يزوجهافاراد أولادها منه ان يفرقوا بينها وبينه وقالوا لا يجيز النكاح (قال) ليس لهم ذلك في رأيي
 لان المولى ههنا ولي ولان ما اكاد أجاز نكاح الرجل يزوج المرأة وهو من نخذهان العرب وان كان ثم من
 هو أقرب اليها واقدها منه والمولى الذي له الصلاح تزليه أمرها وان كانت من العرب ولها أولاد من العرب
 (قال) مالك وهو لا عندى تفسير قول عمر بن الخطاب أودو الرأى من أهلها وهم هؤلاء المولى يزوجهاف
 وان كان لها ولد فيجوز على الاولاد وان أنكر وافهوان يزوجهافمن نفسه أو من غيره فذلك جائز فبا خبرتك
 من قول مالك (قال سحنون) وقد بينا من قوله وقرل راة ما دل على أصل مذهب مالك (قلت) أرايت الامة
 اذا تزوجت بغير ان مولاها (قال) قال مالك لا يترك هذا النكاح على حال دخل بها أولي يدخل بها وان رضى
 السيد بذلك لم يجز ايضا الا ان يتدنى نكاحا من ذى الولاء بعد قضاء العدة ان كان قد وطئها وزوجهاف

بالدخول أو التزوج على الاختلاف المعلوم قضى لها ببقية حتى هذا القول ابن الجلاب في كتاب التنويع
 وحكاه ابن سحنون ايضا في كتابه والثالث انه يقضى لها بحبسها وهو قول مالك في سماع عيسى واختلف

﴿ النكاح الذي يفسخ طلاق وغيره ﴾

(قلت) أ رأيت كل نكاح يكون لواحد من الزوجين أو لولي أن يفرق بينهما وإن وصى ثبت النكاح ففرق بينهما الذي له الفرقة في ذلك أي يكون فسخا أو طلاقا في قول مالك (قال) هذا يكون طلاقا وكذلك قال مالك إذا كان إلى أحد من الناس أن يقرأ النكاح أن أحب فثبت أو يفرق ففسخ الفرقة أنه إن فرق كانت طلاقه بائنة (قلت) وكل نكاح لا يقر عليه أهله على حال أي يكون فسخا بغير طلاق في قول مالك (قال) نعم قال سحنون وهو قول أكثر الرواة أن كل نكاح كانا مغلوبين على فسخه مثل نكاح الشغار ونكاح المحرم ونكاح المريض وما كان صداقه فاسدا فأدرك قبل الدخول والذي عقد بغير صداق فكأنما مغلوبين على فسخه فالفسخ في جميع ما وصفتنا بغير طلاق وهو قول عبد الرحمن بن غير مرة ثم رأى غير ذلك لرواية لغته والذي كان يقول به عليه أكثر الرواة وما كان فسخه بغير طلاق فلا ميراث فيه وأما ما عقده المرأة على نفسها وعلى غيرها وما عقد العبد على غيره فإن هذا يفسخ دخل أولم يدخل بغير طلاق ولا ميراث فيه (قلت) أ رأيت النكاح الذي لا يقر عليه صاحبه على حال لأنه فاسد فدخل بها أي يكون لها المهر الذي سمي أم يكون لها مهر مثلها (قال) لها المهر الذي سمي إذا كان مثل نكاح الاخت والام من الرضاغة أو النسب فإن لها سمي من الصداق ولا يثبت إلى مهر مثلها (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قلت) أ رأيت الذي تزوجها بغير ولي أي يقع طلاقه عليها قبل أن يبيح الولي النكاح دخل بها أولم يدخل بها (قال) نعم قال وهذا يستدل على الميراث في هذا النكاح لأن مالك قال كل نكاح إذا أراد الأولياء وغيرهم أن يبيحوا جاز فالفسخ فيه تطليقة فإذا طلق هو جاز الطلاق والميراث بينهما في ذلك (قلت) أ رأيت هذه التي تزوجت بغير ولي أن هي اختلفت عنه قبل أن يبيح الولي النكاح على مال دفعته إلى الزوج أي يجوز للزوج هذا المال الذي أخذ منها أن أي الولي أن يبيح عده (فقال) نعم أراه جائزا لأن طلاقه وقع عليها بما أعطته فالجائز (قلت) أ رأيت المرأة أن تزوجت بغير ولي فطلقة ما بعد الدخول أو قبل الدخول أي يقع طلاقه عليها في قول مالك أم لا (قال) ابن القاسم أرى أن يقع عليها الطلاق ما طلقها لأن مالك قال كل نكاح كان لو أجازاه الأولياء أو غيره جاز فإن ذلك يكون إذا فسخ طلاقا ورأى مالك في هذا بعبه أنها تطليقة فكذلك أرى أن يلزمه كلما طلق قبل أن يفسخ (قلت) لم جعل مالك الفسخ ههنا تطليقة وهو لا بدعها على هذا النكاح أن أراد الولي رده إلا أن يتناول ذلك وتلد منه أولادا (قال) ابن القاسم فسخ هذا النكاح عند مالك لم يكن على وجه يحرم النكاح ولم يكن عنده بالأمريين قال ولقد سمعت مالكا يقول ما فسخه بالبين ولكنه أحب إلى (قال) فقلت لما لك اقترى أن يفسخ وإن أجازاه الولي فوقه عنه ولم يرض عنه ففرقت أنه عنده ضعيف (قال) ابن القاسم وأرى فيه أنه جائز إذا أجازاه الولي قال وأصل هذا وهو الذي سمعته من قول من أرضى من أهل العلم أن كل نكاح اختلف الناس فيه ليس بهرام من الله ولا من رسوله أجازاه قوم وكرهه قوم ما طلق فيه يلزمه مثل المرأة تزوج بغير ولي أو المرأة تزوج نفسها أو الأمة تزوج بغير إذن سيدها أنه إن طلق في ذلك البتة لزمه الطلاق ولم تحل له إلا بعد زوج وكل نكاح كان حراما من الله ورسوله فإن ما طلق فيه ليس بطلاق وفسخه ليس فيه طلاق لأنني إن مما بين ذلك أن لو أن امرأة تزوجت نفسها فوقع ذلك إلى قاض يبيح ذلك وهو رأي بعض أهل المشرق فقصي به رأيه حين أجازاه الولي ثم أتى قاض من لا يبيح به أكل فسخه ولو فسخه لا خطأ في قضاءه فكذلك يكون الطلاق يلزمه فيه وهذا الذي سمعت من أتق به من أهل العلم وهو رأيي (قال سحنون) وهو الذي قاله رواية لغته عن مالك قال فقلت لما لك فاعبدت تزوج بغير إذن سيده أن أجاز سيده النكاح أيحوز (قال) قال مالك نعم (قال) فقلت لما لك فإن فسخه سيده بالبتة أي يكون على هذا القول أن قدم بعد أن تزوجت ودخل بها الزوج هل ترد صفه أم لا في سماع عيسى أنها لا ترد شيئا

ذلك لسيدته أم يكون واحدة ولا يكون بتاتا (قال) قال مالك بل هي على ماطلقها السيد على البتات ولا تحل له حتى تزوج زوجا غيره (قلت) ولم يجعل مالك يد السيد جميع طلاق العبد اذا تزوج بغير اذن السيد والسيد لو شاء ان يفرق بينهما تطبيقه وتكون بائنه في قول مالك (قال) لانه لما نكح نكح بغير اذن الولي السيد صار الطلاق يد السيد فلذلك جاز للسيد ان يبينه منه بجميع الطلاق وكذلك الامة اذا اعتقت وهي تحت العبد قال مالك قلها ان تخار نفسها بالبتات (قلت) لم يجعل مالك لها ايضا ان تخار نفسها بالبتات (قال) لانه ذكر عن ابن شهاب في زبرائها قالت فقارقه ثلاثا فهذا الاثر اخذ مالك فكان مالك مرة يقول ليس لها ان تختار نفسها اذا اعتقت وهي تحت العبد الا واحدة وتكون تلك الواحدة بائنه (قال سحنون) وهو قول أكثر الرواة انه ليس لها ان تطلق نفسها الا واحدة والعبد اذا تزوج بغير اذن سيده فزال نكاحه مثل الامة ليس يطلق عليه الا واحدة لان الواحدة تبيينها وتفرغ له عبده (قلت) ارايت في قوله هذا الا واحدة ان يكون للامة ان تطلق نفسها واحدة ان شاءت وان شاءت بالبتات قال نعم (قلت) فان طلقت نفسها واحدة اتكون بائنه في قول مالك قال نعم (قال) وقال مالك فكل نكاح فسخ على كل حال لا يقر على حال ان يفسخ فان ذلك لا يكون طلاقا (قلت) فان طلق قبل ان يفسخ نكاحه ايقع طلاقه عليها وهو انما هو نكاح لا يقر على حال (قال) لم اسمع من مالك فيه شيئا وارى انه لا يقع طلاقه لان الفسخ فيه لا يكون طلاقا قال وذلك ان كان ذلك النكاح حراما ليس مما اختلف الناس فيه فلما ما اختلف الناس فيه حتى يأخذ به قوم ويكرهه قوم فان المطلق يلزمه ما طلق فيه وقد فسرت هذا قبل ذلك ويكون الفسخ فيه عندى تطبيقه (قلت) ارايت ان قدف امراته هذا الذي يزوجهاتزويها لا يقر على حال ايتن أم لا (قال) نعم يبتن في رأيي لانه يخاف الحمل لان النسب يثبت فيه (قلت) فان كان تظاهرها منه فانه لا يكون تظاهرها الا ان يريد بقوله ان تزوجت من ذي قبل فهذا يكون مظاهرا ان تزوجهاتزويها صحيحا وهذا رأيي (قلت) ارايت ان آلى منها ان يكون موليا منها عند مالك (قال) هو لو قال لا جنبيه والله لا اجامعك ثم تزوجهاتزويها لا يكون كان موليا منها عند مالك لان مالكا قال كل من لم يستطع ان يجامع الابكتارة فهو مول وامام سئلك فلا يكون فيها ايلاء لانه امر يفسخ فلا يقر عليه ولكن ان تزوجهاتزويها بعد هذا النكاح المفسوخ لزمه اليمين بالايلاء وكان موليا منها لقول مالك كل عين منعه من جماع فهو بها مول قال وانما الظاهر بعزلة الطلاق ولو ان رجلا قال لامرأة اجنبيه انت طالق فلا يكون طلاقا الا ان يريد بقوله ان تزوجت من ذي قبل فانت طالق ينوي ذلك فهذا اذا تزوجهاتزويها طالق وكذلك الظاهر (قلت) ارايت العبد اذا تزوج بغير اذن مولاه أو الامة التي اعتقت تحت العبد فطلقة قبل ان تختار او تطلق امراته قبل ان يبيح السيد نكاحه ايقع الطلاق أم لا في قول مالك (قال) نعم يقع الطلاق عليهما جميعا في رأيي واحدة طلق أو البتات (قلت) فان تزوجت أمة بغير اذن سيدها فطلقة تزوجهاتزويها (قال) لا يكون هذا طلاقا في رأيي قال ابن القاسم وأما ارى ان الطلاق جائز يلزمه لان كل ما اختلف الناس فيه من نكاح أجاز به بعض العلماء وكرهه بعضهم فان الطلاق يلزمه فيه مثل الامة تزوج بغير اذن سيدها أو المرأة تزوج نفسها فهذا قد اختلف خلق كثير ان أجاز له الولي جاز فلذلك ارى ان يلزمه فيه الطلاق اذا طلق قبل ان يفرق بينهما وما يبين لك ذلك نكاح المحرم انه قد اختلف فيه فاحب ما فيه الى ان يكون الفسخ فيه تطبيقه وكذلك هو لا يكون الفسخ فيه تطبيقه وأما الذي لا يكون فسخه طلاقا ولا يلحق فيه طلاق ان طلق قبل الفسخ انما ذلك النكاح الحرام الذي لا اختلاف فيه مثل المرأة تزوج في عدتها أو المرأة تزوج على عمتها أو على خالتها وفي سماع سحنون انها ترد نصفه وأما ان لم يقدم ولا علمت حياته ولا موتته حتى يبلغ من السنين ما لا يبيح الى مثله فلا ترد من الصداق شيئا وان كانت قد تزوجت ودخل بها الزوج وهذا مما لا اختلاف فيه أعلمه واجامعهم

أوعلى أمها قبل أن يدخل بها فهذا وما أشبهه لأنه نكاح لا اختلاف في تحريره ولا تحريره بالمرأة إذا لم يكن فيه
 ميسر على ولد ولا والد ولا يتوارثان فيه إذا هات أحدهما ولا يكونان به إذا مسها فيه محصنين وأما ما اختلف
 الناس فيه فالفسخ فيه تطليقه وإن طلق الزوج فيه فهو طلاق لازم على ما طلق ومما يمين ذلك أنه لو رفع إلى قاض
 غيره لم يكن له أن يرضه فيه وأخذ لأن قاضيا قبله أجازوه وحكم به وهو مما اختلف فيه ومما يمين ذلك أيضا
 أن لو تزوج رجل شيئا مما اختلف فيه ثم فسخ قبل أن يدخل بها لم يخل لابنه ولا لأبيه أن يتزوجها فهذا يدل
 على أن الطلاق يلزمه فيها (قلت) أرايت أن تزوج امرأة في عدتها ففرق بينهما قبل أن يبنى بها يصلح
 لابنه أو لأبيه أن يتزوجها في قول مالك (قال) قال مالك نعم (قلت) أرايت العبد يتزوج الأمة بغير إذن
 سيده ففرق السيد بينهما قبل أن يدخل العبد بها يصلح له أن يتزوج ابنتها أو أمها (قال) كل نكاح لم يكن حراما
 في كتاب الله ولا حرمه رسول الله وقد اختلفت الناس فيه فهو عدى يحرم كإحرام النكاح الصحيح الذي
 لا اختلاف فيه والطلاق فيه جائز وما طلق عليه فيه ثبت عليه والميراث بينهما حتى يفسخ وهذا الذي سمعت عن
 أروى (قال) سحنون وقد أعلمت بقوله في مثل هذا قبل هذا ويقول غيره من الرواة وقد روى عن مالك في
 الرجل يزوج ابنته البالغ المالك لامره وهو غائب بغير أمره ثم يأتي الابن فيكره ما صنع الأب (قال) مالك
 لا يبنى للاب أن يتزوج تلك المرأة وقد قال بعض أصحاب مالك في الرجل يزوج المرأة ولم يدخل بها حتى تزوج
 ابنتها فعلم بذلك ففسخ نكاح الابنة لأنه لا يجوز لابنه أن يتزوج الابنة المفسوخ نكاحها لموضع شبهة عقدة
 النكاح لأن أباه نكحها فهو يمنع لأن الله نهى أن ينكح ما نكح أبوه من الحلال فلما كانت الشبهة من الحلال
 منع من النكاح أن يشدها ابنه لموضع ما علمت من الشبهة ولما علمت من قول مالك في الأب الذي يزوج
 ابنته أنه يكره للاب أن يتزوجها ابتداء ولم يجز له وليس هو مثل أن يتزوج المرأة ثم يتزوج ابنتها ولم يكن دخل
 بالأم ولا بالابنة فإنه يفسخ نكاح الابنة ولا يحرم ذلك الأم لأن نكاح الأم كان صحيحا فلا يفسده ما وقع بعده
 من نكاح شبهة الحرام إذا لم تصب الابنة فلا يفسخ العقد للحلال القوي المستقيم (قلت) أرايت ما لكاهل
 كان يميزا نكاح أمهات الأولاد (قال) كان مالك يكره نكاح أمهات الأولاد (قلت) فإن نزل أيضا ففسخه أو يبيحه
 (قال) كان يرضه وقوله أنه كان يكرهه (قلت) فهل كان يفسخه أن نزل (قال) ابن القاسم أرى أنه إن
 نزل أن لا يفسخ ولم أسمع أن مالكا يقول في الفسخ شيئا (قلت) أرايت أن تزوج رجل أمة رجل بغير أمره
 فأجازمها لهما النكاح (قال) قال مالك نكاحه باطل وإن أجازها المولى (قلت) أرايت أن أعتقها المولى قبل
 أن يعلم بالنكاح (قال) فلا يصلح أن يثبت على ذلك النكاح وإن أعتقت في رأي حتى يثبت نكاحا جديدا
 (قلت) أرايت أن فرقت بينهما فأراد أن ينكحها قبل أن تنقضى عدتها أيجوز له ذلك أم لا في قول مالك
 (قال) إذا دخل بها ففرق بينهما لم يكن له أن ينكحها كذلك قال مالك حتى تنقضى عدتها (قلت) ولم وهذا
 الماء الذي يخاف منه النسب ثابت من هذا الرجل (قال) قال مالك كل وطء كان فاسدا يلحق فيه الولد
 ففرق بين المرأة وبين الرجل فلا يتزوجها حتى تنقضى عدتها وإن كان يثبت نسبة منه فلا يوطئها في تلك العدة
 (قال) ابن القاسم وأرى في هذا الذي يتزوج الأمة بغير إذن سيدها أنه إن اشتراها في عدتها فلا يوطئها حتى
 تنقضى عدتها لا يوطئها على ولا بنكاح حتى يستبرئ رجها إن كان نسب ما في بطنها يثبت منه فلا يوطئها في
 رأي على حال في تلك الحال (قلت) أرايت نكاح الأمة إذا تزوجت بغير إذن سيدها لم يبيحه إذا أجاز السيد
 (أرايت) لو باع رجل أمة بغير أمرى فبلغني وأجزت ذلك فلا يجوز (قلت) فإن قال المشتري لا تبيل
 البيع أنا كان الذي باعني باع متعبدا (قال) ليس ذلك لم يجز البيع (قلت) فإن باع الأمة نفسها
 على هذا يقضى بصحة قول ابن الماجشون المتقدم وهذا إذا كان المصدق حالا وأما إن كان مؤجلا فاختلف في

بغير إذن سيدها فأجاز سيدها قال وهذا ما قبله من مسئلتك سواء في رأيي (قلت) فقد أجزته في البيع إذا
 باعت نفسها فأجاز السيد فلم لا يجيزه في النكاح (قال) لا يشبه النكاح هنا البيع لأن النكاح انما يجزى العقد التي
 وقعت فاسدة فلا يجوز على حال والشراء في العقد لم يكن فاسدا انما كانت عقدة بيع بغير امر اربابها فاذا رضى
 الارباب جاز قال والنكاح انما يجيزون العقد التي كانت فاسدة فلا يجوز حتى يرضع (قلت) أرايت الامة
 بين الرجلين ايجوز ان ينكحها أحدهما بغير إذن صاحبه في قول مالك قال لا (قلت) فان أنكحها بغير إذن
 شريكه بغير قدسها ودخل بها زوجها قدم شريكه فأجاز النكاح (قال) لا يجوز في رأيي لأن مالك قال في
 الرجل لو أنكح أمه رجلا بغير أمره فأجاز ذلك السيد لم يجز ذلك النكاح وان أجازوه انما يجوز نكاحها إذا
 أنكحها جميعا (قلت) أرايت ان كان قد أنكحها أحدهما بغير إذن صاحبه بصدق سعى ودخل بها الزوج
 ثم قدم الغائب أي يكون له نصف الصداق المسمى أم يكون للغائب مثل صداق مثلها والذي زوجها انصف
 الصداق المسمى (قال) أرى الصداق المسمى بينهما الآن يكون نصف الصداق المسمى أقل من نصف
 صداق مثلها (قلت) أرايت لو أن أمه بين رجلين زوجها أحدهما بغير إذن صاحبه يجوز هذا في قول مالك قال
 لا يجوز (قلت) فان أجازها صاحبه حين بلغه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى أن يجوز (قلت) أرايت
 العبد اذا تزوج بغير إذن مولاه فان أجاز ذلك المولى ايجوز ذلك أم لا (قال) ذلك جائز كذلك قال مالك (قلت)
 ما فرق بين الامة والعبد في قول مالك (قال) لأن العبد بعد نكاح نفسه وهو رجل والعاقدة امرأته مولى فالامة
 لا يجوز ان تعقد نكاح نفسها فقد هنا نكاح نفسها باطل لا يجوز وان أجازها السيد (قلت) أرايت ان طلق
 العبد امرأته قبل احازة المولى ايجوز طلاقه فقال نعم في رأيي (قلت) ان فسخ السيد نكاحه أي يكون طلاقا
 (قال) مالك ان طلق عليه السيد واحدة أو ثنتين أو ثلاثا فذلك جائز (قلت) انما طلاق العبد اثنتين فما
 يصنع مالك بقوله لا (قال) كذلك قال انها تلزم الاثنان الا ترى ان في حديث زبراء قالت فقارقه ثلاثا وانما
 كان طلاقه اثنتين (قلت) أرايت ان تزوج عبده من غير إذنه قال السيد لا يجوز ثم قال قد أجزت ايجوز
 أم لا (قال) قال مالك ان كان قوله ذلك لا يجوز مثل قوله لا أرى اني لست أفعل ثم كلم في ذلك فأجاز فذلك
 جائز اذا كان ذلك قريبا وان كان أراد بذلك فسخ النكاح مثل ما يقرى الرجل قد ردت ذلك وقد فسخته فلا
 يجوز وان أجازها لا يشكح مستقبل (قلت) أرايت اذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فاعتقه المولى أي يكون
 النكاح صحيحا (قال) نعم في رأيي ولا يكون للسيد أن يؤذيه بعد عتقه اياه (قلت) أرايت العبد ينكح بغير إذن
 سيده في بيعه سيده قبل أن يعلم أي يكون له شئ من الاجازة والرد شئ أم لا (قال) قد سمعت عن مالك شيئا
 ولست أحقه وأرى أن هذا السيد الذي اشترى بلس له أن يفرق فان كره المشتري العبد رد العبد وكان للبايع اذا
 رجع اليه العبد أن يجيز أو يفرق وهو رأيي (قلت) أرايت ان لم يبعه سيده ولم يعلم بنكاحه حتى مات السيد
 أي يكون لمن ورث العبد ان يرد النكاح أو يجيز (قال) نعم له أن يرد أو يجيز في رأيي قال ومما بين ذلك اني سألت
 مالك عن الرجل يحلف بطلاق امرأته لغريمه فيقضيه حقه الى أجل الا أن شاء أن يؤخره فيموت
 لذى له الحق ويرثه ورثته فيريدون أن يؤخروه أي يكون ذلك للورثة بفحال ما كان للميت لذى استخفه (قال)
 قال مالك نعم هم بمنزلة طهر أن يؤخروه كما كان لصاحبهم أن يؤخره (قال) ابن القاسم وزلت بالمدينة فأقضى
 بها مالك وفاها غير مرة (قلت) أرايت رجلا تزوج أخته وهي بكر في حجبها بغير أمر الاب فأجاز
 لاب ايجوز لنكاح أم لا (قال) بلغني أن مالك قال لا يجوز ذلك الا أن يكون ابنه قد فوض اليه أبوه أمره
 فهو الناظر له والقائم بأمره في ماله ومصلحته وتدير شأنه في عدا اذا كن هكذا ورضي الاب بنكاحه اذا بلغ
 ذلك كالاختلاف في قضاء ما يحل من ديونه وأما المفقود في بلاد الحرب حكمه حكم الاسير لا تزوج امرأته

الاب ذلك فذلك جائز وان كان على غير ذلك لم يجوز ان أجازة الاب وكذلك هذا في أمه الاب (قلت) فالأخ قال لا أعرف من قول مالك ان فعل الأخ في هذا كفعل الولد وأرى ان ان كان هذا الأخ من أخيه مثل ما وصفت لك من الولد أجازة نكاحه اذا أجازة الأخ ان كان الناظر لأخيه في ماله مدبراً بعلمه القائم له في أمره (قلت) أرايت ان كان الجد هو الناظر لابنه فزوج ابنة ابنه على وجه النظر له أيجوز هذا في قول مالك (قال) أراه مثل قول مالك في الولد ان هذا جائز (قلت) أرايت الصغير اذا تزوج بغير إذن الاب فأجازة الاب نكاحه أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع ذلك من مالك وأرى ذلك جائز وهو عندى كسبيته وعمره اذا أجاز فذلك له من يلبه على وجه النظر له والرغبة فيما يرى له في ذلك (قلت) أرايت الصبي اذا تزوج بغير أمر الاب ومثله يقوى على الجماع فدخل بها وجامها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى ان أجازة الاب جاز وهو عندى بمنزلة العبد والعبد لا يقد نكاحاً على أحد وهو اذا عقد نكاح نفسه فأجازة السيد جاز فكذلك الصبي هو لا يعقد نكاح أحد وهو اذا عقد نكاح نفسه فأجازة الولي على وجه النظر له والاصابة والرغبة جاز (قلت) فان جامها ففرق الولي بينهما ما يكون عليه من الصداق شيء أم لا قال لا شيء عليه من الصداق (قال) ولقد سئل مالك عن رجل يفتي بطلب عبده لأبق الى المدينة فأخذ من المدينة فباعه فقدم صاحب العبد فأصاب العبد وأصاب الغلام فبدا الغلام يفتي بطلب عبده لأبق الى المدينة فأخذ من المدينة فباعه فقدم صاحب الغلام من المال الذي أطلب ولا يكون ذلك عليه ديناً فكذلك مسئلتك قبل المال لا يكون هذا مثل ما أفقد أو كسر قال لا (قلت) أرايت لو ان رجلاً تزوج رجلاً بغير أمره فبلغ ذلك الرجل فأجاز (قال) قال مالك لا يجوز هذا النكاح وان رضى اذا طال ذلك (قلت) أفيتزوجها به أو أبوه (قال) قال مالك لا يتزوجها ابنه ولا أبوه (قلت) أفيتزوج الذي كان تزوجها وهو غائب عنها أو أمها (قال) لما يتها فلا يأم أن يتزوجها اذا لم يكن دخل بالأم وأما الأب فلا يتزوجها لان مالكا كره ليه ولا يه أن يتزوجها (قلت) وكذلك أبداه وولد ولده (قال) نعم الاجد وولد الولد هم آباء وأبناء فلا يصلح ذلك عندهما

في توكيل المرأة رجلاً بزواجها

(قلت) أرايت امرأه وكلت ولياً بزواجها من رجل فقال الوكيل قد تزوجت وادعى الزوج أيضاً ان الوكيل قد زوجه وأتكرت المرأة ما زوجتني وهي مقرة بالوكالة (قال) اذا أقرت بالوكالة لزعمها النكاح (قلت) فان أمرت رجلاً أن يبيع عبداً الى فذهب فأتاني برجل فقال قد بيعت عبداً الذي أمرتني ببيعته من هذا الرجل فقال سيد العبد قد أمرتني ببيعته ولم تبعه وأنت في قولك قد بيعته كاذب (قال) القول قول الوكيل ويؤزم الأمر البيع لانه قد أقر بالوكالة (قلت) فلو أنه قال لرجل قد وكلتني على أن قبض حقي الذي لي على فلان فأتاني الوكيل فقال قد قبضته وضاع مني وقال الأمر قد أمرتني وكلتني قبض ذلك ولكنك لم تقبضه أبصديق الوكيل أم لا (قال) قال مالك يقال للفرم أقم البينة أن قد دفعت الى الوكيل والأفاغرم فان أقام البينة أنه قد دفع ذلك الى الوكيل كان القول قول الوكيل على التلق فان لم يقم الفرع لبيته عزم ولم يكن له على الوكيل غرم لانه أقر أنه قبض ما أمر به (قلت) ولم لا يصدق الوكيل في هذا الموضوع وقد أقره الأمر بالوكالة وقد صدقته في المسائل الاولى (قال) لانه هنا نكاحه قبض ماله ولا يصدق الوكيل على قوله انه قد قبض المال الابينة لانه انما وكل قبض ماله على التوثيق لبيته ونكاحه ذكوه قبض المال عن أن يشهد على قبض المال فان لم يشهد فادعى أي قبض لم يصدق الا ان يصدق لا تسمع قوله مخدع بلدى أمر رجلا ولا يقسم ماله حتى يعلم موته أو باي عليه من الزمان لا يجيئ له صلى قول أصحابنا كاهم حاشا سبب فانه

أن يبيع عبده لأن هذا لم يلق إلا مرسياً (قلت) فإن كانت المرأة قد وكلته أن يزوجه أو يفض سدأها فقال قدز وجئت وقبضت صدأه وقد ضاع الصداق متى (قال) هذا مصدق على التزويج ولا يصدق على قبض الصداق ولا يشبه هذا البيع ألا ترى لو أن رجلاً يبيع سلعة كان له أن يقبض الثمن وإن لم يقبل أقبض الثمن وليس للمشتري أن يأخذ ذلك عليه وإن الذي وكل بالتزويج وكلته امرأته أن يزوجها أو رجل وكله في وليته أن يزوجه فزوج ثم أراد قبض الصداق لم يكن ذلك له ولا يلزم الزوج دفع ذلك إليه كان ضامناً فهذا فرق ما بين الوكالة بقبض الصداق وبين البيع إنما الوكالة في قبض الصداق كالوكالة بقبض الدين فلا أرى أن يخرجها إذا ادعى تلقاها ابينته تقوم له على قبض الصداق (قلت) أرايت لو أن رجلاً هلك وترك أولاداً أو أوصى إلى امرأته واستغلفها على بضع بناته أيحوز هذا في قول مالك (قال) نعم يجوزو تكون أحق من الأولياء ولكن لا تعقد النكاح وتستغلف هي من الرجال من بعد النكاح

النكاح بغير بينة

(قلت) أرايت أن تزوج رجل بغير بينة وأقر المزوج بذلك أنه تزوجه بغير بينة أيحوز أن يشهد في المستقبل وتكون العقدة صحيحة في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك (قال) وقال مالك في رجل تزوج امرأة فلما أراد أبوها أن يقبض الصداق قالت زوجتي بغير شهود فأنكح فأسد (قال مالك إذا أقر أنه تزوج فأنكح له لازم ويشهدان فيما يستقبلان (قلت) وسواء أقر جميعاً أنه تزوجه بغير بينة أو أقر أحدهما (قال) نعم ذلك سواء عند مالك إذا تزوج بغير بينة فأنكح جائز ويشهدان فيما يستقبلان وإنما الذي أخبرتك مما سمعت من مالك أنهم ألقاها ولا بينة بينهما (قلت) أرايت الرجل إذا تزوج عبده أمته بغير شهود ولا مهر (قال) قال مالك لا يزوجه الرجل عبده أمته إلا بشهود وصدق (قلت) فإن تزوجه بغير شهود (قال) أخبرتك أن مالكا قال في رجل تزوج بغير شهود فقال الرجل بعد ذلك أنكحتني بغير شهود فنفو نكاح مفسوخ فقال مالك إذا أقر أنه تزوجه قال فليشهدان فيما يستقبل وهذا إذا لم يكن دخل بها (قلت) فإن تزوجه بغير صداق قال إن زوجه على أنه لا صدق عليه فهذا النكاح مفسوخ ما لم يدخل بها فإن دخل بها كان لها صدق مثلها وبينان على نكاحهما (قلت) فإن زوجه ولم يذكر الصداق ولم يقل أنه لا صدق عليك قال هذا التفويض وهذا النكاح جائز يفرض للامة صدق مثلها وهذا رأي لأن مالكا قال في النساء والنساء يجتمع في الحررات والأماء (قلت) أرايت الرجل ينكح بينته ويأمرهم أن يكتبوا ذلك أيحوز هذا النكاح في قول مالك قال لا (قلت) فإن تزوج بغير بينة على غير استسار (قال) ذلك جائز عند مالك وليشهدان فيما يستقبلان (قلت) لم أظن الأول (قال) لأن أصل هذا الاستسار فهو وإن كثرت البينة إذا أمر بكتان ذلك أو كان ذلك على الكتمان فأنكح فأسد (قلت) أرايت أن تزوج الرجل ابنته وهي ثيب فأنكرت البنت ذلك فشهد عليها الأب ورجل آخر أنها قد فوضت ذلك إلى أبيها فزوجها من هذا الرجل (قال) لا يجوز نكاحه لأنه إنما شهد على فعل نفسه وهو خصم ولقد سمعت أن مالكا سئل عن رجل وجد مع امرأته بيت فشهد أبوها وأخوها أن الأب زوجها أباه فقال لا يقبل قولهما ولا يجوز نكاحه وأرى أن يعاقبا (قلت) أرايت أن تزوج رجل مسلم نصرانية بغير نكاحه (قال) لا أرى أن يجوز نكاحه بشهادة النصارى فإن كان لم يدخل أشهد على النكاح ولزم الزوج النكاح (ابن وهب) عن يزيد بن عياض عن اسماعيل بن إبراهيم عن عباد بن سنان عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا أنكحوا أمية بنت ربيعة بن الحارث (قال) بلى قال قد أنكحتموها ولم شهد (ابن وهب) عن أبي ذؤانب أن حمزة بن عبد الله طبع على ابنته حكم له بحكم المفقود في المال والزوجة جميعاً واختلف فيمن ذهب في البحر إلى بلاد الحرب ثم فقد قيل أنه

الى سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ابنته فلما أراد أن يزوجه قال له حجة أرسل الى أهلك (قال) سالم
 فزوجته وليس معها غيرهما (ابن وهب) عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال يجوز شهادة الابداد
 في النكاح والعنافة (يونس) أنه سأل ابن شهاب عن رجل تكلم سرا وشهد رجلين قال ان مسافر في بينهما
 واعتدت حتى تقضى عدتها وعقب الشاهدان بما كتبا من ذلك والمرأة مهرها ثم ان شامت تكعته
 حين تقضى عدتها نكاح علانية (قال) يونس وقال ابن وهب مثله (قال) يونس قال ابن شهاب وان
 لم يكن مسافرا فربما ولا صدق لمؤثرى أن يشكهما الامام يعقوب بنو الشاهدين يعقوب فانه لا يصلح
 نكاح السر (وقال) يحيى بن عبد الله بن سالم مثله (ابن طه) عن يعقوب بن ابراهيم المدني عن
 الضحاك بن عثمان أن أبابكر الصديق قال لا يجوز نكاح السرحى يعلن به ويشهد عليه (ابن وهب)
 عن شعير بن غبر الاموي عن حسين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مرهوا أصحابه في زريق فسمعوا غناهم ولعبا فقالوا ما هذا فقالوا نكح فلان يا رسول الله فقال
 كل دينه هذا النكاح لا السفاح ولا نكاح السرحى يسمع دف أو يرى دخان قال حسين وحديثي
 عمرو بن يحيى المازني عن جده أبي حسين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كره نكاح السرحى يضرب
 بالدف (ابن) طه عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز كتب الى أيوب بن شرحبيل
 ان مر من قبلك ان يظهر واعقده النكاح بالدف حتى يفرق بين النكاح والسفاح وامنع الذين يضربون
 بالرباط والبرابطة الاعداء

﴿ النكاح بالخيار ﴾

(قلت) أ رأيت ان تزوج رجل امرأة باذن الولي وشرطوا الخيار للمرأة أو للزوج أو للولي أو لهم كله يوم أو
 يومين يجوز هذا النكاح عند مالك وهل يكون في النكاح خيار (قال) أرى انه لا خيار فيه وأرى اذا وقع في
 النكاح الخيار فسخ النكاح ما لم يدخل بها الا نعمه لو ماتا قبل الخيار لم يتوارثا (قلت) أ رأيت ان ينيها قبل أن
 يفسخ هذا النكاح أ يفسخ أم لا (قال) لا يفسخ ويكون لها الصداق الذي سمي لها ولا ترد الى صداق مثلها
 (قلت) أ رأيت الرجل يتزوج المرأة على أم بالخيار يوم أو يومين أو ثلاثا أو على ان المرأة بالخيار مثل ذلك
 يجوز هذا النكاح في قول مالك (قال) قال مالك في الذي يتزوج المرأة بصداق كذا وكذا على انهما لم يأتها
 بصداقها الى أجل كذا وكذا فلا نكاح بينهما (قال) مالك هذا نكاح فاسد ويفرق بينهما (قلت) دخل أولم
 يدخل (قال) لم يقل لي مالك دخل بها ولم يدخل وان دخل لم أفسخه وجاز النكاح وكذا ما سألني تزوج بالخيار
 (قلت) أ رأيت ان قال أنزول على أحد عبدي هذين أيهما شئت أنت وأيها شئت أنا (قال) أما اذا قال
 أيهما شئت المرأة فذلك جائز وأما ان قال أيهما شاء الرجل فلا خيار فيه الا ترى ان لو باع أحد هماما من رجل بعشرة
 دنانير يختار المشتري أيهما شاء لم يكن بذلك بأس ولو قال أعطيتك أنا أيهما شئت لم يكن في ذلك خير وهو قول مالك
 والنكاح عندى مثله (قال) ابن القاسم وقال الليث قال ربيعة الصداق ما وقع به النكاح وكذلك قال مالك

﴿ النكاح الى أجل ﴾

(قلت) أ رأيت اذا تزوج امرأة باذن ولي بصداق قد سماه تزوجها الى أشهر أو سنة أو سنتين يصلح هذا النكاح
 (قال) قال مالك هذا النكاح باطل اذا تزوجها الى أجل من الاجال فهذا النكاح باطل (قال) وقال مالك
 وان تزوجها بصداق قد سماه فشرطوا على الزوج ان يأتي بصداقها الى أجل كذا وكذا من الاجال والا فلا نكاح
 كالمقود في بلاد المسلمين لا مكان أن تكون الرجم قدرته الى بلاد المسلمين الا أن يعلم انه جازي به من جهات

بينهما (قال) ملك هذا النكاح باطل (قلت) دخل بها أولم يدخل (قال) قال مالك هو مفسوخ على كل حال
 دخل بها أولم يدخل بها (قال) مالك وانما رأيت فسخه لاني رأيت تكاحا لا يتوارثون عليه أهله (قال) سحنون
 هذه المسئلة قوله كانت له في تزويج الخياراته يسخه دخل بها أولم يدخل وكان يقول لان فساده من قبل عقده
 ثم رجع فقال اذا دخل جاز ويسخه قبل الدخول (قلت) أرايت ان قال أنزول شهر يبطل النكاح أم يحصل
 النكاح صحيحا وبطل الشرط (قال) قال مالك النكاح باطل يسخه وهذه المنعة وقد ثبت عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم تحريمها (قلت) أرايت ان قال لما ان مضى هذا الشهر فأبأنزول رضى بذلك ولها ورضى
 (قال) هذا النكاح باطل ولا يقام عليه (قلت) أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة بثلاثين دينارا انسد او ثلاثين
 نسيئة الى سنة (قال) قال مالك لا يصح هذا النكاح ولم يقل لنافه أكثر من هذا (قال) مالك ايس هذا من
 نكاح من أدركت (قلت) فإي يصح من هذا النكاح ان نزل (قال) أبينه وأجل للزوج اذا أتى بالمعجل ان
 يدخل عليها وليس لما ان منعه فسهار تكون الثلاثون المؤخرة الى أجلها (قلت) فان طال الاجل أو قال في
 الثلاثين المؤخرة انها الى موت أو فراق (قال) أما اذا كان الى موت أو فراق فهو مفسوخ ما لم يدخل بها وكذلك
 قال مالك وأما اذا كان الى أجل بعيد فأراه جائزا ما لم يتفاحش بعد ذلك

في شروط النكاح

(قلت) أرايت ان تزوج امرأة على ان لا يترج عليها ولا يسر رأ يسخه هذا النكاح وفيه هذا الشرط ان
 أدرك قبل البناء في قول مالك (قال) قال مالك الكاح جائز والشرط باطل (قلت) لم أجاز مالك هذا النكاح
 وفيه هذا الشرط (قال) قال مالك قد أجاز سعيد بن المسيب وغير واحد من أهل العلم وليس هذا من
 الشروط التي يفسدها النكاح (اليث) بن سعد وعمر بن الحارث عن كثير بن فرقة عن سعيد بن عبيد الله بن
 السباق أن رجلا تزوج امرأة الى عهد عمر بن الخطاب فشرط لما ان لا يخرجها من أرضها فوضع عنه عمر
 الشرط وقال المرأة مع زوجها (رجال) من أهل العلم وليس هذا من الشروط التي يفسدها النكاح عن ابن
 المسيب وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وابن ربيعة وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد مثله
 (ابن وهب) عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال قد نزل ذلك في زمان عبد الملك بن مروان مع شروط سوى ذلك
 فقضى بذلك فرأى الفقهاء يومئذ ان قد أصاب القضاء في ذلك ما لم يكن فيه طلاق (قلت) فأى شئ الشروط
 التي يفسدها النكاح في قول مالك (قال) ليس لها حد قال ابن القاسم وقال مالك من تزوج امرأة على
 شروط تلزمه ثم انه صالحها أو طلقها انطليقة فأنقضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك بنكاح جديد (قال) قال مالك
 يلزمه تلك الشروط ما بقى من طلاق ذلك المالك شئ (قال) وان شرط في نكاحه الثاني انه انما ينكح على ان لا يلزمه
 من تلك الشروط شئ (قال) وان شرط في نكاحه الثاني فان ذلك لا ينفعه وتلك الشروط له لازمه ما بقى من طلاق
 ذلك المالك شئ (فات) أرايت ان قال أنزول بجماعة دينار على ان انقضى خمسين وخمسون على ظهري (قال)
 ان كان هذا الذي على ظهره يحل بدخول الزوج عندهم فأراه جائزا وان كانت لا تحل الا الى الموت أو فراق
 فأراه غير جائز فان أدرك النكاح فسخه وان دخل بها ثبت النكاح وكان لها صداق منها (قلت) أرايت هذا
 الذي تزوج على مهر معجل ومنه مؤجل الى موت أو طلاق قد دخل بها أيسخه هذا النكاح أم يقره اذا دخل
 بها (قال) قال مالك اذا دخل بها أجزت النكاح وجعلت لها صداق مثلها ولم أنظر الى الذي سمي من الصداق
 الا ان يكن صداق منها أقل مما جعل لها فلا ينقص منه شئ

الروم ثم فقد بعد ذلك وقيل انه كالمفقود في بلاد الحرب وأما المفقود في صف المسلمين في قتال العدو ففي

في جلد النكاح وهزله

(قلت) أرايت ان خطب رجل امرأة ووليها حاضر فقال زوجها بما تدينار فقال الولي قد فعلت وقد كانت فوضت الى الولي في ذلك الرجل الخطيب وهي بكر والمخطوب اليه والدها فقال الخطيب لا ارضى بعد قول الاب أو الولي قد تزوجتك (قال) أرى ذلك يلزمه ولا يشبه هذا البيع لان سعيد بن المسيب قال ثلاث ليس فيهن لعب هزن جلد النكاح والطلاق والعناق فأرى ذلك يلزمه

في شروط النكاح أيضا

(قلت) أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة وشرطت عليه شروطا وضحت من مهرها تلك الشروط أي يكون لها ما طعت من ذلك أم لا (قال) ما طعت من ذلك في عقدة النكاح فلا يكون لها على الزوج شيء من ذلك وما شرطت على الزوج فهو باطل إلا أن يكون فيه عتق أو طلاق وهذا قول مالك (قلت) أرايت ان كنت انما طعت عنه بعد عقدة النكاح على ان شرطت عليه هذه الشروط (قال) يلزمه ذلك ويكون له المال قال فان أتى شيئا مما شرطت عليه رجعت في المال فأخذته مثل ما يشترط أن لا يخرجها من مصرها ولا يترسر عليها ولا يتزوج (فت) فان كانت أعطته المال على ان لا يتزوج عليها فان تزوج عليها فهي طالق ثلاثا (قال) فان فعل وقع الطلاق ولم يرجع في المال لانها اشترت طلاقها بما وضعت عنه

في نكاح الخصى والعبد

(قلت) يجوز نكاح الخصى وطلاقة في قول مالك (قال) قال مالك نكاحه جائز وطلاقه جائز قال ولقد كان في زمن عمر بن الخطاب خصى كان جارا لعمر بن الخطاب قال فكان عمر يسمع صوت امرأته وضغاءها من زوجها هذا الخصى (ابن وهب) عن عمر بن الخطاب عن بكير بن عبد الله عن سليمان بن يسار ان ابن سندر تزوج امرأة وكان خصيا ولم تعلم فزعمانه عمر بن الخطاب (قلت) فالجنون يجوز نكاحه أيضا في قول مالك (قال) قال مالك نعم نكاحه جائز لانه يحتاج الى أشياء من أمر النساء (ابن لهيعة) عن عطاء بن أبي رباح انه قال اذا دخلت عليه وهي تعلم انه لا يأتي النساء فلا خصومة لها بعد ذلك (قلت) فالعبد كم يتزوج في قول مالك (قال) قال مالك أحسن ما سمعت ان العبد يتزوج أو بها وهو قول مالك ان العبد يتزوج أو بها (قلت) كم ينكح العبد في قول مالك قال أو بها (قلت) ان شاء ما دون شاء حر أو (قال) كذلك قال مالك (قلت) أرايت العبد اذا تزوج بغير إذن سيده فنفقه نهرا أي كن للسيد أن يأخذ جميع ذلك في قول مالك قال نعم (قلت) أرايت العبد بين الرجلين ينكح باذن أحدهما في قول مالك (قال) قال مالك نه لا يجوز إلا ان يأذبا جميعا (ابن وهب) عن مخزومة بن كبر عن أبيه قال سمعت ابن قسيط واستفتي في عبد استطاع طر لا أن ينكح حرة فلم ير أسان ينكح أمة ولم ير عليه ما على الحر في ذلك قال بكير وسمعت عمرو بن شعيب يقول ذلك (ابن وهب) عن يونس بن يزيد وغيره عن ابن شهاب انه قال لو كن له رثاب الاموال ثم نكح الاما عتزل الحرائر لجاز له ذلك وهو مع ذلك يصلح له نكاح الحر في السنة قال فبذلك يرى انه لا يحرم على المملوك ان ينكح الامة على الحرية قال يونس وقال ربيعة بنحو انه لا ينكح أمة على حرة (رجال من أهل العلم) عن قاسم وسامو بن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد ومجاهد وابن جبير وكثير من العلماء انهم قالوا ينكح العبد أو بها (ابن أبي ذئب) عن ابن شهاب انه قال ينكح العبد أربع صرايات (جرر) ان حازمه سمع يحيى بن سعيد عندنا في مدينته في العبد يتزوج بغير إذن سيده ان ذلك أراه اقول أحدها روية بن لقاسم عن مديني سمع عيسى بن حكيم بن حكيم لا سير ولا تزوج امرأته

سيده بالخيار شاء أمضاه وإن شاء رده فإن أمضاه فلا بأس به (قلت) لا بين القاسم أي شيء يكون الحرفيه والعبد سواء في هذه الأشياء الكفارات والحدود (قال) أما الكفارات كلها فإن العبد والحرفيه سواء وأما حد الفجر فبأن على العبد فيه أربعين جلدًا وأما الطلاق فهو ما قد علمت وأما الظهار فكفارته في الظهار مثل كفارة الحر لأن هذا كفارة وكذلك لليمين بالله ويلاؤه مثل إيلاء الحر وكفارته في الإيلاء نصف مثل كفارة الحر إلا أنه لا يقدر على أن يعق قول مالك بالصيام في كفارة اليمين للعبد أحب إلى فإن أطعم فأرجو أن يعجز ثم وكذلك الكسوة ويضرب العبد إذا فقد عن امرأته ستين نصف أجل الحر وإذا اعترض عن امرأته فليقدر على أن يطأها نصف أجل الحر ستة أشهر (قلت) أرايت المكاتب يتزوج ابنة مولاة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك قال ابن القاسم وأرايت أنه جائز (قلت) وكذلك العبد يتزوج ابنة مولاة برضا مولاة ورضاها (قال) هو بمنزلة المكاتب أيضا وقد كان مالك يستقله ولست أراي به بأسا (قلت) أرايت المكاتب يشتري امرأته هل يفسد عليه النكاح في قول مالك (قال) نعم ويطؤها عكف اليمين ويفسد النكاح في قول مالك قال نعم (قلت) أرايت إذا تزوج الرجل عبده على من المهر (قال) على العبد إلا أن يشترطه السيد على نفسه (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة أنه قال في العبد ينكح (قال) أما الذي خطب عليه سيده وأنكحه وسمى صداقا فالصداق على سيده وأما رجل أذن في نكاح عبده لقوم خطب اليهم العبد مولاتهم أو جاراتهم فإن الصداق على العبد بمنزلة لدين عليه أن كانت وليدة فلا يجوز صداقها إلا فيما بلغ ثلث ثمنها وإن كانت حرة فيسمى لها لأن السيد فرط حين أذن في النكاح فخرمتها أعظم مما عسى أن يصدق العبد (قلت) أرايت أن أذن السيد لعبده في النكاح أن يكون المهر في ذمته أو فرقته (قال) قال مالك المهر في ذمته (قلت) أرايت أن تزوج العبد بغير إذن سيده أن يكون المهر في رقة العبد أم لا (قال) لا يكون في رقبته ويأخذ السيد المهر الذي دفعه العبد إليها كذلك قال مالك إلا أنه قد يترك لها قدر ربع دينار (قلت) أرايت أن أعتق هذا العبد وما من لدهر هل تتبعه هذه المرأة بالمهر الذي سمي لها (قال) نعم في رأيي أن كان دخل إلا أن يكون السلطان أبطله عنه وإن أبطله العبد أيضا فهو باطل (قلت) ولم قلت إذا أبطله السلطان عنه ثم عتق بعد ذلك أنه لا يلزمه في رأيي وعلى ما قلته (قال) بلغني عن مالك أنه قال في العبد إذا أذن بغير إذن سيده أن ذلك دين عليه إلا أن يفسخه السلطان (قلت) فإذا فسخه السلطان ثم عتق العبد بعد ذلك أي بطل الدين عنه بفسخ السلطان ذاك الدين عنه قال كذلك بلغني عن مالك (قلت) أرايت كلما لم ذمة العبد أن يكون للغرماء أن يأخذوا ذلك من العبد بعد أن يأخذ السيد خراجا من العبد أن كان عليه خراج (قال) قال مالك ليس لهم من خراج العبد شيء (قال ابن القاسم) ولا من الذي يبقى في يدي العبد بعد خراج قليل ولا كثير قال مالك وإنما يكون ذلك لهم في مالان وعبد العبد أو تصدق به عليه أو وصى له به فبطل العبد فأما عمله فليس لهم منه قليل ولا كثير وإنما يكون دينهم الذي صار في ذمة العبد في مال العبد أن طرأ للعبد مال برأما بحال ما وصفت لك وإن أعتق العبد بومأما كان ذلك الدين عليه يتبع به وهذا قول مالك وكل دين لحق العبد وهو مأثور له في التجارة فهذا الذي يكون في المال الذي في يديه أو كسبه من تجارة بحال ما وصفت لك وليس لهم من عمل يديه وخراجه قليل ولا كثير وإن كان للسيد عليه دين ضرب دينه مع الغرماء (قلت) أرايت العبد إذا اشتراه امرأته أو قنيتها بها كيف عمرها وعلى من يكون مهرها قال على العبد (قلت) ولا يبطل قال لا يبطل وهذا رأيي لأن مالك قال في امرأة داينة عبد أو رجل داين عبيدا ثم اشتراها وعليه دينه ذلك أن دينه لا يبطل فكذلك مهر تلك المرأة إذا اشترت زوجها لم يبطل دينها وإن كان لم يدخل بها فلا مهر لها ولا يقسم ماله حتى يعلم مرته أو يأتي عليه من الزمان ما لا يجبي إلى مثله والثاني رواية أنه سب عن مالك أنه يحكم

الأتري أنها وسيدته اغتربا ففسخ النكاح فلا يجوز ذلك لأن الطلاق يبدد العبد فلا يجوز له أن يخرج مافي يديه ولا ما هو أملاك به من سيده بالانصرار (قلت) أرايت المرأة تكاتب عبدها أيجوز أن ينكحها في قول مالك (قال) لا يجوز لأن المكاتب عبدها الأتري أنه ان عجز رجع وقفا أو لا تری أنه في حال الاداء فلا بأس ان يرى شعرها اذا كان وغدا ينثالا لخطبه فان كان له منظر وخطب فلا يرى شعرها وكذلك عبدها (قال) فقلنا مالک أرايت المرأة يكون لها في العبد شرك أیصلح أن يرى شعرها (قال) لا یصلح له ان يرى شعرها وغدا كان أو غير وغدا (قلت) وما الوغد قال الذي لا منظر له ولا خطب فذلك الوغد

﴿ في نكاح الحر الامه ﴾

(قلت) أرايت كم يتزوج الحر من الامه في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى أنه ان خشي على نفسه العنت فإنه يتزوج ما بينه وبين أربع (قلت) والعبد يتزوج من الامه ما بينه وبين الاربع في قول مالك وان لم يخش العنت على نفسه قال نعم (قلت) أفيجوز ان يتزوج الرجل أمه ووالده قال نعم في رأيي ان ذلك جائز (قلت) فان كان والده عبدا وهو حر فيتزوج والده أمته (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى ذلك (قلت) أرايت الرجل أيجوز له أن ينكح أمه ابته (قال) لا يجوز له ذلك (قلت) ولم لا يجوز ان يتزوج الرجل أمه ابته (قال) لانها كانت له فحق هينا كره ذلك ولا حد عليه فيها (قلت) أرايت الرجل أيجوز له ان يتزوج أمه امرأته (قال) نعم في رأيي لان مالكا قال من زنى بأمة امرأته رجع (قلت) ويجوز ان يتزوج أمه أخيه قال نعم (قلت) وهذا قول مالك قال هذا رأيي (قلت) أرايت ان تزوج الرجل أمه وولده فولدت ثم اشتراها أن تكون أم وولده بذلك الولد أم لافي قول مالك (قال) قال مالك كل من تزوج أمه ثم اشتراها وقد كانت ولدت قبل ان يشتريها أنها لا تكون أم وولده بذلك الولد إلا ان يشتريها وهي حامل فتكون بذلك الولد أم ولد الأتري ان الولد الذي ولده قبل ان يشتريه انه لسيده الذي باعها فالذي اشتراها وهي حامل به فتصير بهذا أم ولد ولا تصير بالذي ولد قبل الشراء أم ولد لانه يورق واماماسألت عنه من اشتراء الوالد امرأته ابنه وهي حامل فأي لأراها أم ولد وان اشتراها وهي منه لان الولد قد عتق على جسده وهو في بطنها ولا تكون أم ولد اذا اشتراها وهي حامل منه بمن يعتق عليه وهو في بطنها فاماماسألت فيه الحرية فتعق على من ملكه فاشترىها وهي حامل به فلا تكون به أم ولد الأتري ان سيدها لو أراد بيعها لم يكن ذلك له لانه قد عتق عليه مافي بطنها وقال غيره لا يجوز له شراءها لان مافي بطنها قد عتق على ابيه فهو والاجنبون سواء وان الاخرى التي لغير ابيه لو أراد بيعها وهي تحت زوجها باعها وكن مافي بطنها رقيقا فهاذا فرق ما بينهما (قلت) أرايت الحر أیصلح له ان يتزوج مكاتبته (قال) لا یصلح له ذان لان مالكا قال لا یصلح ان يتزوج الرجل أمته ومكاتبته بمنزلة أمته والله أعلم

﴿ انكاح الرجل عبده أمته ﴾

(قلت) أرايت أأذن له في التجارة أو الحج وعليه اذا كانت له أمه فزوجه سيدا من عبده وذلك والعبد هو لسيده الامه أيجوز هذا التزوج في قول مالك (قال) وجهه ان ينزعها بمهر زوجها ياه صدق (قلت) فان زوجها ياه قبل ان ينزعها (قال) اراه ان اعاد اری ان تزوج جائز ولكن أحب اني ان ينزعها ثم تزوجها ولذا قلت ان أراد أن يطأ أمه عبده فإنه ينبغي له ان ينزعها منه ثم يطأها فان وطئها قبل ان ينزعها قال هذا شرع ولكن ينزعها قبل ان يطأها أحب اني (قلت) اتحفظ هذا عن من قبل من قوله ذر دان بها خبر قوله له بحكم المقتول بعد أن يتلوم له سنة من يوم رفع أمره الى السلطان ثم اعتصم أمره أنه يتزوج و قسم ماله وان كان

(ابن وهب) عن محمد بن عمر عن ابن جريج عن عطاء انه قال لا يزوج الرجل عبده أمته بغير مهر (قال ابن وهب) وقال ذلك مالك

في نكاح الامه على الحره ونكاح الحره على الامه

(قلت) هل تنكح الامه على الحره في قول مالك (قال) قال مالك لا تنكح الامه على الحره فان فعل ذلك جاز النكاح وكانت الحره بالخيار ان اُجبت أن تقيم معه أقامت وان أُجبت ان تختار نفسها اختارت (قال) مالك فان أقامت كلن القسم من نفسه بينهما بالسواء (قلت) فلها ان تختار فراقه بالثلاث (قلت) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى ان تختار الا تطليه وتكون أمك بنفسها ولا أرى ان تشبه هذه الامه بتعتق تحت العبد فتختار الطلاق لان الامه انما جاء فيها الاثر والناس على غير ذلك (قال) مالك والحر يتزوج الحره على الامه لا بأس بذلك الا ان تكون لم تعلم ان تحتها أمه فتختار اذا تزوجها على أمه ولم تعلم كذلك قال مالك (ابن لهيعة) والليث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله انه قال لا تنكح الامه على الحره وتنكح الحره على الامه (ابن أبي ذئب) عن ابن شهاب عن ابن المسيب انه قال اذا تزوج الرجل الحره على الامه ولم تعلم الحره ان تحتها أمه كانت الحره بالخيار ان شاءت فارقته وان شاءت قسرت معها وكان لها ان قسرت معها اللسان قال يونس وقال ذلك ابن شهاب (قلت) أريت ان كان تحتها أمتان علمت الحره بواحدة ولم تعلم الاخرى أ يكون لها الخيار أم لا في قول مالك (قال ابن القاسم) نعم لها الخيار الا ترى لو ان حرة تزوج عليها أمه فرضيت ثم تزوج عليها أخرى فأنتكرت كان ذلك لها وكذلك هذا اذا لم تعلم بالاثنتين وعلمت بالواحدة (قلت) لم جعل مالك الخيار للحره في هذه المسائل (قال) قال مالك انما جعلنا لها الخيار لما قالت العلماء قبلي يرد سعيد بن المسيب وغيره ولو لا ما قالوا رأيت حلالا لا نه حلال في كتاب الله تعالى (ابن وهب) عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال أخبرني سليمان ابن يسار ان السنة اذا تزوج الرجل الامه وعنده حرة قبلها ان الحره بالخيار ان شاءت فارت زوجها وان شاءت أقرت على صرامه فلها يومان وللأمة يوم (قلت) لم جعنا الخيار للحره اذا تزوج الحره الامه عليها أو زوجها على الامه والحره لا تعلم (قال) لان الحر ليس من نكاحه الاماء الا ان يخشى العنت فان خشي العنت وتزوج الامه كانت الحره بالخيار وللذي جاء فيه من الاحاديث (ابن وهب) قال مالك يجوز زوال الحر ان ينكح أمه بما هو مكنت اذا كان على ما ذكر الله في كتاب الله ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما لم تكن أبا نكح من قياتكم المؤمنات قال والطول عندنا المال فمن لم يستطع الطول وخشى العنت فقد أرنص الله له في نكاح الامه المؤمنة (وقال) ابن القاسم وابن وهب وعلى قال لا ينبغي للرجل الحر أن يتزوج الامه وهو يجحد طول الحره ولا يتزوج أمه اذا لم يجحد طول الحره الا ان يخشى العنت وكذلك قال الله تبارك وتعالى (وقال ابن نافع) عن مالك لا تنكح الامه على الحره الا ان شاء الحره وهو لا ينكحها على حرة ولا على أمه وليس عنده شيء ولا على حال الا أن يكون ممن لا يجحد طول وخشى العنت (قال سحنون) وعلى هذا جميع الروايات وهو أحسن (قال) مالك والحره تكرن عنده ليست بطول يمنع به من نكاح أمه اذا خشى العنت لانها لا تصرف تصرف المال فينكحها (مالك) ان عبد الله بن عباس وابن عمر سئلا عن رجل كانت تحتها امرأة فآراد أن ينكح عليها أمه ففكرها أن يجمع بينهما (مالك) عن يحيى بن سعيد بن المسيب انه كان يقول لا تنكح الحره على الامه الا ان شاء الحره فان شاءت فلها اللسان (قلت) أ رأيت اذا لم يخش على نفسه العنت وتزوج أمه فقال كن مائله حرة فيرأس له ان يتزوجها اذا لم يخش العنت وكان يقول اذا كانت تحتها حرة فليس له ان يتزوج أمه فان تزوجها على حرة فربما بين الامه ثم رجع فقال ان تزوجها خسرته اخرى ينكح في الرواية على قسمه ما فهو لم يخش فيها والله أعلم وسواء كانت المعروفة ببلاد الحرب أو في بلاد المسلمين

(قال) مالك ولولا ما جاء فيه من الاحاديث لرأيت حلالا (قلت) أرايت العبد اذا تزوج الحرة على الامه وهى لانه لم يكون لها الخيار اذا عدلت (قال) قال مالك لا خيار لها اذا تزوج امه على حرة فلا خيار للحرة وكذلك قال لى مالك فى هذه لان الامه من نسائه (قال) يونس وقال ربه يجوز له أن يتكهن امه على حرة قال يونس كذلك وقال ذلك ابن شهاب (قلت) أرايت العبد كيف يقسم من نفسه بين الحرة وبين الامه (قال) يعدل بينهما فى القسم من نفسه (قال) وهو قول مالك

﴿ استسار العبد والمكاتب فى أموالهما ونكاحهما بغير إذن سيدهما ﴾

(قلت) أرايت المكاتب أيسر فى ماله فى قول مالك (قال) نعم ولقد سألتنا مالكا عن العبد يسرى فى ماله ولا يستأذن سيده (قال) نعم ذلك له واخبرنى عبد الله بن عمر عن نافع عن عبيد الله بن عمر كانوا يسرون فى أموالهم ولا يسه أذنون فسألت مالكا عن ذلك فقال لا بأس به (قلت) أرايت المكاتب والمكاتبه أيجوز لهما أن يتكحما بغير إذن السيد فى قول مالك قال لا (قلت) ولم قال لان له فيهما الرق بعد ولا يجوز لمن عليه رق لغيره أن يتكهن الابن من له الرق فيه فان تكهن فليسيد أن يفسخ ذلك (قلت) أرايت ان تزوج المكاتب امرأة بغير إذن سيده رجاء الفضل أن ترى التكاح جائزا (قال) لا يجوز لانه ان يجزى رجوع الى السيد معييا لان تزويج العبد عيب (قال) وقال لى مالك لا يتزوج المكاتب الابن سيده (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب ويحيى بن سعيد وغير واحد من أهل العلم من التابعين انه لا بأس ان يتسر والمالوك فى ماله وان لم يذكر ذلك السيد

﴿ الامه والحرة يخران من أنفسهما والعبد يخر من نفسه ﴾

(قلت) أرايت الرجل يتزوج المرأة وتخره انها حرة فاذا هى امه قد كان سيدها أدن لها فى أن تستخلف على نفسها رجلا يزوجهما يكون له الخيار فى قول مالك (قال) ان لم يكن دخل بها لم يكن له أن يخرها ولا يكون عليه من الصداق شئ وان هو دخل بها أخذ منها الصداق الذى دفعه اليها وكان لها صداق مثلها وان شاء ثبت على نكاحه وكان الصداق الذى سمي (قلت) أرايت لو ان امه غرت من نفسها رجلا وزعمت انها حرة فظهر انها امه (قال) قال مالك لا يؤخذ منها المهر (قال) ابن القاسم وأنا أرى ان كان ذلك أكثر من صداق مثلها ترك لها صداق مثلها وأخذ منها الفضل (قلت) أرايت الاولاد ان كانوا أخذوا أو أخذت الاب ديتهم ثم استحققت الام (قال) قال مالك على الاب قيمتهم يوم قبلا والدية للاب (قال ابن القاسم) واعمالى الاب قيمتهم اذا كان قيمة كل واحد منهم مثل الدية فأدى وان كانت قيمة كل واحد منهم أكثر من الدية لم يكن على الاب الا الدية التى أخذت على الاب أن يعطى أكثر مما أخذ (قلت) أرايت ان استحق السيد هذه الامه وفى بطنها جنين (قال) الجنين حر وعلى الاب قيمته يوم تلده (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم لان مالكا قال عليه قيمتهم يوم يستحقهم سيد الامه ومن مات منهم قبل ذلك فلا شئ على الاب من قيمتهم (قلت) فان ضرب رجل بطنها بعد ما استحقها سيدها وقبل ان يستحقها فالتقت جنينها ميتا (قال) قال مالك أخذ الاب فيه غرة عبدا أو وليدة من الضارب عند ما هو يكون على الاب السيد لانه عشر قيمة امه يوم ضربت لان يكون أكثر من قيمة الغرة فلا يكون على الاب الا قيمة الغرة حتى أخذ لانه لا يهرم أكثر مما أخذ ولا يجعل فيه على الضارب أكثر من الغرة لانه حر ولا يكون على ضاربه أكثر من غرة وكذلك ولد هام قتل منهم واعدا فيه دين حران كانت قيمة أضعاف لدية يقتل من قتلهم من لحرار عدا أو تحصيل العادلة لخطاياهم وعلى العاقلة ما جنوا بينهم اذا أمكن أن يؤسر فيخفى عمره فعملها ابن ساسمى رواية عيسى عنه على أنه أسير ووجهه ميت فى رواية أشهب

النصاص و بين الاحرار الذين جنوا عليهم أو جنوا هم عليهم وهذا قول مالك (قلت) أرايت ان غرت أمه من
 نفسها رجلا فتزوجها فولدت له أولاد اغتات الرجل ولم يدع مالا ثم استحقها سيدها وولدها أحياء أي يكون للذي
 استحق الامه على الولد شي (قال) بلى ان مالك قال ان كانوا أمليا والاب حي وهو عديم اتباعهم ولم أسجعه
 من مالك وكذلك الموت عندى بهذه المنزلة وقد قيل ان ليس على الولد شي (قلت) فلو كان الولد عدما يكون
 ذلك دينا عليهم أم لا (قال) ان أسروا رأيت ذلك عليهم كما كان يأخذ ذلك منهم ان وجدهم أمليا (قلت) ولم
 جعل مالك لسيد الامه أن يبيعهم اذا كانوا أمليا (قال) لان الغرم انما كان على أبيهم لمكان رقابهم فان لم
 يوجد عند الاب شي كان ذلك عليهم ان كانوا أمليا والموت ان كان مات الاب ولم يدع مالا تبعهم اذا كانوا
 أمليا في رأي (قلت) أرايت ان كان الذي استحق الجارية صم الصبيان (قال) يأخذ قيمتهم (قلت) لم قال
 لان مالك قال اذا ملك الرجل ابن أخيه أو ابن أخته لم يعتق عليه (قال) مالك وانما يعتق على الرجل اذا ملك
 آباءه أو أمهاته أو أجداده أو جداته أو ولده أو ولده أو أخوته وانما يعتق عليه الاجداد والجدات والآباء
 والأمهات والأولاد والأولاد والأخوة والأخوات ذرية والأخوة للاب والام والأخوة للام والأخوة
 للاب من ملك فيه شيأ من هؤلاء عتق عليه وهم أهل الفرائض ولا يعتق عليه بنواخيه ولا أحد من
 ذوى المحارم والفرايات سوى من ذكرت لك (قلت) أرايت ان كان الذي استحق الجارية جده الصبيان قال
 لاشي له من قيمتهم (قلت) أي يكون له ولاؤهم (قال) لاشي له من الولاء عندما ملك (قلت) ولم لا يحصل
 له الولاء وغيره لو استحق الجارية أخذ قيمتهم فهذا الجد اذا لم يأخذ قيمتهم لاشي لا يكون له ولاؤهم (قال)
 لانهم أحرار وانما أخذت القيمة بالسنة فلا يكون له ولاؤهم (قلت) واذا غرت أمه الاب أو أمه الابن من نفسها
 والده أو ولده فتزوجها فولدت له أولاد فاستحقها الاب أو ولده فقال لاشي له من قيمتهم لان مالك قال اذا ملك
 الرجل أخاه أو أباؤه أو ولده أو ولده فهرح (وقال) مالك في أم ولد غرت من نفسها رجلا فتزوجها فولدت
 له أولاد ثم أقام سيدها البينة انها أم ولده ولم يقض له بقيمة الولد حتى مات السيد (قال) قال مالك فلا شي
 للورثة من قيمة أولاده لانهم عتقوا بعتق أمهم قبل أن يقضى على الاب بقيمة الولد حين مات السيد فكذلك
 الذي استحق الجارية التي غرت أباه أو ابنه انه لاشي له من قيمة الأولاد لانهم اذا ملكهم هم عتقوا عليه
 فكما قال لي مالك في أم الولد اذا مات عنها سيدها قبل أن يقضى على الذي غرت به قيمة الأولاد ان الأولاد
 يعتقون بعتقها فكذلك هذا الذي ملك ابن ابنه أو أخاه في رأي انه يعتق بملكه الاب اذا ملكه عتق عليه
 (قلت) أرايت أم الولد اذا غرت من نفسها رجلا فولدت أولاد فاستحقها سيدها انها أم ولده (قال)
 قال مالك أرى لسيد الولد قيمتهم على أبيهم (قال) قلت لمالك كيف قيمتهم (قال) على قدر الرجاء فيهم
 والخوف لانهم يعتقون الى موت سيد أمهم وليس قيمتهم على انهم عبيد (قال) فقالت مالك فلو ان
 سيدهم استحقهم ورفع ذلك الى السلطان فلم يرد موأخى مات سيدهم (قال) مالك لاشي عليه لورثة السيد على
 أبيهم لانهم قد عتقوا حين مات سيدهم بعتق أمهم قبل أن يقضى بالقيمة (قال) قلنا لمالك فلو ان رجلا
 منهم قتل (قال) دية لايه دية وهو يكون لسيد الامه على أبيهم قيمته يوم قتل (قال) ابن القاسم وذلك
 اذا كانت القيمة أدنى من الدية فان كانت أكثر لم يضمن الاب أكثر مما أخذ من الدية (قلت) أرايت
 ان كانت مدبرة غرت من نفسها رجلا فولدت أولاد (قال) يقوم أولادها على الرجاء والخوف على انهم
 يرقون أو يعتقون ليس هم بمنزلة ولده أم الولد وهذا رأي (قلت) فان كانت مكاتبه غرت من نفسها فعتقت قبل
 أن يقوى سيدها على وطئها (قال) لاشي لمولاه على أبي الولد الا أن يعجز ف يرجع رقيقا قال فيكون على الولد
 عنه على أنه قبيل وأمان كان بموضع لا يحنق أسره ان أمر حكمه حكم المقة ودفى سرب المسلمين في الفتن

قيمة الولد لانهم ان عتقت أمهم عتقوا بعتهم لانهم في كتابتها لا ترى ان مالك قال في ولد أم الولد التي غرت من نفسها اذ امانت سيدها قبل أن تقوموا فلا شيء على أبيهم من قيمتهم فكذلك ولد المكاتبه اذا عتقت (قال) وأرى أن تؤخذ منه قيمتهم فيوضع على يدي رجل فان عجزت دفع الى سيدها وان أدت كتابتها رد المال الى أبيهم (قلت) أرايت ان غرت من نفسها عبد افزعمت انها حرة فاستخلفت أياكون أولادها أحرار أم رقيقا (قال) الولد رقيق (قلت) أسمعت من مالك (قال) لا (قلت) ولم جعلتهم رقيقا وانما عتقت أولاد الحر منها اذا غرت هو هي أمه بطن الحر انها حرة فلم لا يعتق الأولاد أيضا بطن العبد انها حرة (قال) لا في لابل من أن أجعل الأولاد تبعاً لاحد الابوين فانا قد جعلتهم تبعاً للام لان العبد لا يفرم قيمتهم وهذا رأيي (قلت) أرايت لو أن رجلاً أخبرني ان فلانة حرة ثم خطبها فزوجها بغيره فولدت لي أولاداً ثم استعنت أمه أياكون لي على الذي أخبرني انها حرة شيء أم لا في قول مالك (قال) لا شيء لك عليه الا أن يكون علم انها أمه فقال لك هي حرة وزوجكها فاذا علم انها أمه وقال لك هي حرة وزوجكها فاردت لك أولاداً فاستحق رجل رقبته فانه بائع جاريسه وبأخذ منك قيمة الأولاد ولا ترجع أنت بقيمة الأولاد على الذي غرتك وزوجك وأخبرك انها حرة وهو يعلم انها أمه لانه لم يفرك من الأولاد قال وأما الصداق فيكون على الزوج ويرجع به الزوج على الذي غره (قلت) أقتحفظ عن مالك انه لا يرجع عليها بقيمة الأولاد (قال) لا أقوم على حفظه الساعة (قلت) والمهر الذي قلت يرجع به على الذي غره أتحفظه عن مالك قال لا وهو رأيي (قلت) ولا يكون الرجل غار منها الا بعد ما يعلم انها أمه وزوجها اياه هو نفسه فهو الذي يكون قد غر منها وأمان ان أخبرنا حرة وقد علم انها أمه فزوجهها غيره فان هذا لا يكون غار ولا يكون عليه شيء (قال) نعم (قلت) أرايت ان زوجني وقال هي حرة وقد علم انها أمه وأخبرني انه ليس بوليها أهو غار (قال) اذا علمه انه ليس بوليها ثم وجدها على غير ما أخبره فلا شيء عليه من غرم الصداق في رأيي (قلت) أرايت الرجل يتزوج المرأة ويخبرها انه سرفيظهر انه عبد ويخبر سيده نكاحه أياكون لها أن تختار فراقه ما لم تتركه بطؤها بعد معرفتها به عبد (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب انه قال في عبد انطلق الى حمى المسلمين فخذتهم انه حر فزوجه امرأة حرة وهو عبد ولم تعلم المرأة بذلك (قال) السنة في ذلك أن يحرق بينهما حين تعلم بذلك ثم تعد عدة الحرة المسلمة ويحصد العبد نكاحاً لا كذبها وخليها وأحدث في الدين (قلت) أياكون فراق هذه عند غير السلطان (قال) ان رضى بذلك الزوج وهي فقم والافرق السلطان بينهما ان أيا الزوج اذا اختارت فراقه (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب انه قال قضى عمر بن الخطاب في فداء الرجل ولده من أمه قوم وذلك ان رجلاً من بني عذرة نكح وليدة أتمت له الى بعض العرب فجاء سيدها ليأخذها وقد ولدت العذراء أولاداً فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب ففضى له في ذلك بالفرم مكان كل انسان من ولده جارية يتجار به وغلاماً بعلام (قال) مالك وبلغني ذلك عن عمر بن الخطاب أو عن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنهما

﴿ في عيوب النساء والرجال ﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلاً زوج ابنته بهداء قد علمه الاب بما يرد منه الحر اذا دخل بها زوجها فرجع لزوج على الاب أياكون للاب أن يرجع على الانثى بشيء مما رجع به بالزوج عليه اذا رد بها الزوج وقد مسها (قال) لم أسمع من مالك ذلك ولا أرى ذلك له (قلت) أرايت ان زوج رجل امرأة فأصابها معيبة من أي العيوب يرد بها في قول مالك (قال) قال مالك يرد بها من الخنثى والجذام والبرص والعيوب التي في الفرج (قلت) أرايت ان زوجها هو لا يعرفها فاذا هي عيابه أو عوراء أو قطعاء أو شلاء أو مقعدة أو ولدت من الزنا أيا تكون بينهم فيحتمل ان يحمل قول ابن القاسم على ان المعركة كانت بموضع يخفى فيه أسره ان أسره وقول

(قال) قال مالك لا ترد ولا ترد من عيوب النساء في النكاح الا من الذي أخبرتك به (قلت) أرايت ان كان العيب الذي يفرجها انما هو قرن أو سرق نارا أو عيب خفيف بقدر معه على الجماع أو عقل بقدر معه على الجماع أو يكون هذا من عيوب الفرج الذي يرد منه في النكاح في قول مالك أم انما ذلك العيب عند مالك اذا كانت قد خلطت أو نحو ذلك العيوب من عيوب الفرج الذي لا يستطيع الزوج معه الجماع مثل العقل الكثير ونحوه من العيوب التي تكون في الفرج (قال) قال مالك قال عمر بن الخطاب ترد المرأة في النكاح من الجنون والجذام والبرص (قال) قال مالك وأنا أرى ان داء الفرج بمنزلة ذلك فما كان مما هو عند أهل المعرفة من داء الفرج ردت به في رأيي وقد يكون من داء الفرج ما يجمع معه الرجل ولكنها ترد منه وكذلك عيوب الفرج (قلت) أرايت الرجل يتزوج المرأة بشرط أيها صحيحة فيجسد هاء ياء أو يكون له أن يزوجه بشرط الذي شرطه أو شلا أو مقعدة (قال) نعم ان كان اشترط ذلك على من أنكحها فله أن ردوا لشيء لم عليه من صداقها اذا لم يكن بها وان بنى بها فله مهر مثلها بالميسر ويتبع هو الولي الذي أنكحها اذا كان قد اشترط ذلك عليه أنه ليست هي عيابه ولا قطعاه ولا ما أشبه ذلك فزوجها على ذلك الشرط لان مالك سئل عن رجل تزوج امرأه فاذا هي بغيه (قال) مالك ان كانوا زوجوه على نسب فله أن ردوا ان كانوا لم يزوجه على نسب فالنكاح لازم له ورواه ابن وهب أيضا عن مالك (قال) مالك ومن تزوج سوداء أو عجماء أو عوراء لم يردها ولا يرد من النساء في النكاح الا من العيوب الاربع الجنون والجذام والبرص والعيوب التي في الفرج وانما كان على الزوج أن يستخير لنفسه فان اطمأن الى رجل وكذبه فليس على الذي كذبه شيء الا ان يكون ضمن ذلك له ان كانت الجارية على خلاف ما أنكحه عليه وراه حينئذ مثل النسب الذي يزوجه عليه وراه ضامنان كانت على خلاف ما ضمن اذا فارقتها الزوج فزوجه (قلت) أرايت ان تزوجت امرأة رجلا في عتدها ولم تعلم انها في عتدها (قال) بلغني ان مالك قال في رجل غرم من وليته فزوجها في عتدها ودخل بها زوجها ثم علم بذلك الزوج (قال) قال مالك أرى النكاح مفسوخا ويكون المهر على من غره فكذلك هذه اذا غرت من نفسها الا انه يترك لها قدر ما استعلت به (قلت) أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة فأنسب لهم الى غيرها ونسبهم لغير اسمها (قال) أخبرني من أتق به ان مالك سئل عن رجل تزوج امرأة فأصابها بغيه (قال) قال مالك ان كانوا زوجوها منه على نسب فأرى له الخيار وان كانوا لم يزوجه هامة على نسب فلا خيار له (قال) ابن القاسم وأرى لها المهر عليه ان دخل بها ويكون ذلك له على من غره الا ان لا يكون غره منها أحد وهي التي غرت من نفسها فيكون ذلك عليها وكذلك التي تزوجت على نسب ففرقها فهي بالخيار (قلت) أرايت ان كان الرجل لقيه وتزوجها على نسب ثم علمت بعد انه لقيه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكني أرى في المرأة ان لها ان رده ولا يقبله اذا كان أتم تزوجه على نسب فكان لقيه مثل ما قال مالك في المرأة (قلت) أرايت ان تزوجه وهو محبوب أو خصي وهي لا تعلم بذلك ثم علمت به أيكون لها خيار (قال) قال مالك ان تزوجه وهو خصي ولم تعلم بذلك كانت بالخيار اذا علمت ان شامت أقامت معه وان شامت فارقت ما لمحبوب أشد (قلت) أرايت المحبوب اذا تزوجه والخصي وهي لا تعلم فعلمت فاختارت الفراق أن تكون عليها العدة أم لا (قال) ان كان يطاف عليها العدة وان كان لا يطاف إلا عدة عليها (قلت) أرايت ان اختارت ثلاثا (قال) ليس ذلك لها وانما الخيار لها في واحدة وتكون بائنة (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت ان تزوجت محبوبا الذي كرقاهم لخصي فاختارت فراقه وقد دخل بها أتجعل عليها العدة (قال) ان كان مثله يولد له فعليها العدة (قال) ابن القاسم ويسئل عن ذلك فان كان يحمل مثله لرأيت الولد لازماله وان كان يعلم انه لا يحمل مثله لم أر أن يلزمه مالك على أنها كانت بموضع لا يخفى فيه أسره أن أسره فلا تكون على هذا التأويل رواية عيسى بخلافه رواه أنسب

ولا يلحق به الولد (قلت) أرايت ان تزوجت مجبوا أو خصيا وهي تعلم (قال) فلا خيار لها كذلك قال مالك (قال) قال مالك اذا تزوجت خصيا وهي لا تعلم فلها الخيار اذا علمت فقول مالك انها اذا علمت فلا خيار لها (قال) ولم أسمع من مالك فيه شيئا (قال) ولم أسمع من مالك في العنين اذا تزوجها وهي تعلم انه عنين شيئا ولكن هذا رأي ان كانت علمت انه عنين لا يقدر على الجماع رأسا أو أخبرها بذلك فتزوجها على ذلك على انه لا بطلان فلا خيار لها (قلت) أرايت امرأة العنين والخصي والمجبوب اذا علمت به ثم تركته فلم ترفعه الى السلطان وأمكنته من نفسها ثم بدا لها فرفعتها الى السلطان (قال) أما امرأة الخصي والمجبوب فلا خيار لها اذا آثمت معه ورضيت بذلك فلا خيار لها عند مالك وأما العنين فان طأ أن تقول امرؤا له أجلاسته لان الرجل رجعا تزوج المرأة فاعترض له دونها ثم فرق بينهما ثم تزوج أخرى فيصيبها قلده منه فنقول هذه تركته وانما أرجو لان الرجال بحال ما وصفتك فذلك لها الآن لا يكون قد أخبرها انه لا يجامع وتقدمت على ذلك فلا قول لها بعد ذلك (قلت) ويكون فراقه تطليقة (قال) نعم (ابن وهب) عن مالك والليث أن يحيى بن سعيد حدثهما أن ابن المسيب قال قال عمر بن الخطاب أيعارجل نكح امرأته بها جنون أو جذام أو برص فسمها فلها صداقها بما استحل منها من فرجها وكان ذلك لزوجهما غرم على وليها (قال) مالك وانما يكون ذلك لزوجهما غرم على وليها اذا كان وليها أنكحها أبوها أو أخوها أو من يرى انه يعلم ذلك منها فاما ان كان الذي أنكحها ابن عم أو مولى أو من العشرة أو السلطان ممن يرى انه لا يعلم ذلك منها فليس عليه فيها غرم وترد المرأة ما أخذت من صداقها ويترك لها قدر ما يستحل به (قال) الليث قال يحيى وأشك في الجنون والعقل غير انه ذكر أحدهما (ابن وهب) عن عامر بن مرة عن ربيعة انه قال ما هو اذا علم بها ثم طأها بعد ذلك فقد وجبت له وأما ما ورد به المرأة على الزوج فما قطع عن الزوج منها اللذة مما يكون من داء النساء في إرحامهن والوجع المفضل من الجنون والجذام والبرص وكل ذلك جائز عليه اذا بلغت المسألة توبلغ عنه الخبر وكان ظاهرا إلا أن يرد من ذلك الا الشئ الخفي الذي لا يعلمه الا المرأة وأولياؤها وترد على المفروء الذي تزوجها صداقها الا ان تعاض المرأة من ذلك بشئ (قال ابن وهب) وأخبرني الثقة ان علي بن أبي طالب قال يرد من النكاح الجنون والجذام والبرص والقرن (قال) ابن وهب وقال عمر بن دينار عن عبد الله بن عباس مثله (ابن وهب) عن عبد الاعلى بن سعيد الجيثاني أن محمدا بن عكرمة المهدي حدثه انه تزوج امرأته فدخل بها يوما وعليها ملحفة فزعمها عنها فاذا هو يرى بياطن فخذها وضعا من ياض فقال خذي عليك ملحفتك ثم كلم عبد الله بن يزيد بن حرام فكتب له الى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر أن استعطفه بالله في المسجد انه ما تلد منها شيئا منذ رأى ذلك بها وأحلف اخوتها انهم لا يعلمون الذي كان بها قبل أن يزوجه فان حلفوا فاعط المرأة من صداقها ربه (مالك) بن أنس قال بلغني عن ابن المسيب انه قال أيعارجل تزوج امرأة وبه جنون أو ضرر فانها تخير فان شاءت فرت وان شاءت فارت (ابن وهب) عن مخمرة عن أبيه عن ابن المسيب وابن شهاب مثله (قال) مالك فإني الضر الذي أراد ابن المسيب هذه الاشياء التي ترد المرأة منها (ابن وهب) عن عميرة ابن أبي ناجة ويحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد مثل قول ابن المسيب وابن شهاب انها تخير ان شاءت والله تعالى أعلم بالحال واليه المرجع والمآل

﴿ تم كتاب النكاح الاول من المدونة الكبرى ﴾

﴿ ويليه كتاب النكاح الثاني ﴾

والقول الثالث انه يحكم له بحكم المفقود في جميع الاحوال فيضرب له أجل أربعة أعوام ثم تعد امرأته وتزوج

﴿ كتاب النكاح الثاني ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ في النكاح بصدائق لا يحل ﴾

(قلت) لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة وجعل مهرها عبد الله على أن زادت المرأة دارها أو زادته مائة درهم (قال) لا يجوز هذا النكاح عند مالك وهو مفسوخ (قال) وسمعت مالكا يقول في رجل تزوج امرأة على أن أعطته خادمها يكذا وكذا درهما (قال) مالك لا يجوز هذا النكاح (وقال) مالك لا يجتمع في صفقة واحدة نكاح وبيع (قال) سحنون وقال بعض الرواة في هذه المسئلة إذا كان يبيع بما يعطى الزوج ربع دينار فصاعداً فالنكاح جائز (قلت) أرأيت أن كان هذا الذي تزوج هذه المرأة في صفقة واحدة مع البيع أن كان قد دخل بها أي بطل نكاحه أي ضافى قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا بعينه شيئاً إلا أن مالكا قال في الرجل يتزوج المرأة على الصداق المجهول على غرة فخل قبل أن يبدو صلاحها أو على بعير شارد أو على عبد آبق أو على مافي بطن أمته أنه ان لم يدخل بها فارق بينهما وإن دخل بها لم يفسخ نكاحهما وثبت وكان لها صداق مثلها وكان الذي سمي لها من الغرر لزوجها إلا أن قبض الجنين بعد ما ولد أو العبد إلا أن قبض بعد ما رجع أو البعير الشارد بعدما أخذ ويحول في نفسها باختلاف أسواق أو نعاء أو نقصان فيكون لها وتفرم قيمته يوم قبضته لزوجها وأما الثمرة فليها مكيلة ما جدت من الغرة أو حصدت من الحب وملمات من هذا كله قبل أن قبضته فهو من الزوج وملمات من هذا بعدما قبضته وإن لم يحل باختلاف أسواق ولا نعاء ولا نقصان فهو من المرأة أي إذا حتى تزده لأنه في ضمانها يوم قبضته ألا ترى أن زيارته لها وقصانه عليها وهذا في غير الثمرة التي لم يبدأ صلاحها (قلت) أرأيت لو أن رجلاً من المسلمين تزوج امرأة على خرف قد نسل بها أو لم يدخل بها أو تناول زمانه معها حتى ولدت له أولاداً أتجيز هذا النكاح وتجعل للمرأة صداق مثلها أم لا تجيزه (قال) إذا دخل بها كان لها صداق مثلها وهو بمنزلة الجنين في بطن أمه أو البعير الشارد أو الثمرة التي لم يبدأ صلاحها وإن لم يدخل بها ففسخ نكاحها ولم يتابعه (قلت) أرأيت أن تزوجها على ما تلد غنمه (قال) قال مالك في المرأة تزوج على الجنين أنه ان دخل بها كان لها صداق مثلها وإن لم يدخل بها ففسخ نكاحها فأرى ما تلد غنمه بمنزلة الثمرة (قلت) أرأيت أن تزوج رجل امرأة على عبد على أن زادت المرأة ألف درهم (قال) مالك لا يجوز هذا النكاح (قلت) ما يقول مالك في رجل نكح امرأة على دراهم باعياها (قال) قال مالك من باع سلعة بدراهم باعها ناعاً لم يصلح ذلك إلا أن يشترط عليه أنها ان تلفت فعليه بدوها وإن لم يشترط ذلك عليه فلا خير في هذا البيع (قال) والنكاح مثل هذا في رأيي إلا أن يقول أن تزوجت بهذه الدنانير باعياها وهي في يده ويدفعها إليها فلا بأس بذلك وكذلك البيع (قلت) فإن وجب النكاح والبيع بها ثم استعق رجل تلك الدنانير في يد المرأة أو البائع (قال) البيع والنكاح جائز ويكون على المشتري والزوج دنائير مثلها

﴿ في النكاح بصدائق مجهول ﴾

(قلت) أرأيت رجلاً تزوج امرأة على شوارب بيت وخادم أي جوز في قول مالك قال نعم (قال) مالك لو طاعها وسط والبيت الناس فيه مختلفون أن كانت من الأعراب فيبوت قدر عرفها ولم شوادة قدر عرفها وشورة الحضر لا تشبه شورة البادية (قلت) فإن تزوجها على بيت من بيوت الحضر (قال) ذلك جائز إذا كان معرفاً مثل ما وصفت لك في البادية وكذلك قال مالك (قلت) أفيجوز أن يتزوجها على شوارب بيت (قال) نعم إذا كان ولا يقسم ماله حتى يأتي عليه من الزمان ما لا يبيح ماله حتى هذا القول ابن المواز وعابه والقول الرابع

الشوارأمرامعروفا عند أهل البادية (قلت) أتحفظه عن مالك (قال) نعم ولكل قدره من الشورة (قلت) أرأيت أن تزوجها على عشرة من الأبل ومائة من الفتم أو مائة من البقر أرى الاستئناس يجعل لها في قول مالك (قال) وسط من ذلك لأن مالك قال ذلك في الرقيق (قلت) أرأيت أن تزوجها على عبد ولم يصفه وليس بعينه فأراد أن يدفع إليها الزوج قيمة ذلك دنائير أو دراهم (قال) قال مالك عليه عبد وسط فأرى على الزوج عبدا وسطا وليس له أن يدفع دنائير ولا دراهم إلا أن تشاء المرأة ذلك (قلت) فإن تزوجها على عرض من العروض موصوف ليس بعينه ولم يضرب لذلك أجلا يجوز في قول مالك هذا النكاح أم لا (قال) نعم هو جائز ألا ترى أنه يتزوج على عبد ولا يصفه ولا يضرب له أجلا وليس بعينه يمكن عليه عبد وسط حال فكذلك هذا إذا وصفه فذلك جائز وهذا لا يحمل على البيوع وهو على التقدير ألا ترى أنه يتزوج المرأة بمائة دينار ولا يسمى أجلا فتكون قدما (قلت) أرأيت أن تزوج رجل على عبد ولم يصفه أي يجوز هذا النكاح (قال) قال مالك نعم النكاح جائز ويكون عليه عبد وسط (قلت) وكذلك إذا اختلعت منه امرأة على عبد ولم تسمه ولم يصفه أي يكون عليها عبد وسط (قال) نعم

﴿ في الصداق يؤخذ به عيب أو يؤخذ به رهن فبهك ﴾

(قلت) أرأيت أن تزوجها على قلال من خيل باعيناها فأصابها خيرا (قال) أراها بمنزلة التي تزوجت على مهر فأصابت بمهرها عيبا لها ترده وتأخذ منه إن كان مما يوجد مثله أو قيمته إن كان مما لا يوجد مثله (قلت) أرأيت أن تزوجت امرأة على صداق مسمى وأخذت به رهنها وقيمة الرهن الذي أخذت مثل صداقها الذي سموا سواء فهل الرهن عندها (قال) قال مالك إن كان حيوانا فلا شيء عليها والمصيبة من زوجها وإن كان مما تغيب عليه المرأة فهل عندها فهو منها (قلت) أرأيت أن تزوجها ولم يرض لها صداقا فأخذت منه رهنها بصداق مثلها فهل عندها (قال) إذا أخذت منه رهنها مثل صداقها فضع فهذا والذي سألت عنه سواء (قلت) أرأيت أن تزوجها على غير مهر مسمى فترض لها نصف دار له ورضيت بذلك أي يكون فيه الشفعة في قول مالك (قال) نعم

﴿ في صداق السر ﴾

(قلت) أرأيت أن يسمى في السر مهرا وأعلن في العلانية مهرا (قال) قال مالك يؤخذ بالسرا إن كانوا قد أشهدوا على ذلك عدولا

﴿ في صداق الغرر ﴾

(قلت) أرأيت أن تزوج رجل امرأة بألف درهم فإن كانت له امرأة فصداقها ألفان (قال) هذا من الغرر وهو مثل البعير الشارد فباقتصر لك لأن هذا لا يجوز في البيوع عند مالك (قلت) أرأيت أن تزوجها على ألف درهم فإن أخرجها من القسطا فمهرها ألفان (قال) قال مالك في الرجل يتزوج المرأة ألفين فضع له ألفا على أن لا يخرجها من بلد ها ولا يتزوج عليها فيريد أن يخرج بها أو يتزوج عليها (قال) ذلك له ولا شيء عليه أن يخرج بها أو تزوج عليها وسبعة منه غير عام (قال) ابن القاسم وأخبرني الليث بن سعد أن ربيعة قال الصداق ما وقع به النكاح ولم ير لها شيئا ومثل ذلك عندي مثله ولأنه يخاف من صداقها ألف درهم ثم قال لها إن خرجت بك من القسطا زدني ألفا أخرى فله أن يخرجها ولا شيء عليه ألا ترى لو أن رجلا قال لامرأة إن خرجت منك هذه الدار فلك ألف درهم فله أن يخرجها ولا شيء عليه (قال) لم ذلك ولو فضل ذلك بعد وجوب العقد ولها

أن يحكم له بحكم المقتول في الزوجه فتعذب بعد التلوم وتزوج وبحكم المفقود في ماله فلا يقسم حتى يعلم موته أو يأتي

عليه ألف درهم من صداقها فوضعت ذلك له على أن لا يخرج بها ولا يتزوج عليها أو لا يسرق قبل ذلك (قال) مالك له أن يتزوج وأن يخرجها وأن يسرق عليها فإن فعل شيء من ذلك فلها أن ترجع عليه بما وضعت من ذلك (قال) لي مالك ولا يشبه هذا الأول وإنما ذلك شيء زادوه في الصداق وليس شيء وإنما وجب النكاح بما سمى لها من الصداق (سحنون) وقال علي بن زياد إذا سمت صداق مثلها ثم حطت منه في عقدة نكاحها على ما شرطت عليه فإن ذلك إذا فعله الزوج لا يسقط ما وضعت عنه وأما إذا زادت على صداق مثلها فوضعت الزيادة على ما شرطت عليه فذلك الزيادة التي وضعت للشرط باطل (قال سحنون) وكذلك أخبرنا ابن نافع عن مالك بمثل ما قال علي بن زياد ورواه أشهب عن مالك

﴿ في الصداق بالعبد ويحبده عيب ﴾

(قلت) أ رأيت أن تزوج رجل امرأة على عبد بعينه فدفعه الهائم أصابت المرأة بالعبد عيبا (قال) قال مالك تردده وطأ قيمته وهذا مثل البيوع سواء فإن كان قد فأت العبد عند ما بعته أو بشيء يكون فوتاً فلها على الزوج قيمة العيب وإن كان قد دخله عيب مفسد فالمرأة بالخيار أن شاءت حبست العبد ورجعت بقيمة العيب وإن أحببت ردت العبد وما قصه العيب عند ما ورجعت بالقيمة والخلع عندي به مثل التزويج سواء للزوج أن يرجع بقيمة العيب إن كان قد دخله استهلاكاً عنده أو برده إن كان بحاله وإن كان دخله عيب مفسد كان بالخيار أن شاء رده وما قصه العيب وإن شاء حبسه ورجع بقيمة العيب (قلت) أ رأيت أن تزوجها على أمه لها زوج ولم يخبرها بذلك أيكون لها أن تردها وتأخذ قيمتها (قال) نعم لأن مالكاً قال في هذا ترد بالعيب فالأمة إذا كان لها زوج فذلك عيب من العيوب فالتنكاح في هذا والبيوع سواء وكذلك الخلع في هذا سواء

﴿ في الرجل يزوج ابنته ويضمن صداقها لها ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن رجلاً تزوج ابنته ويضمن الصداق لها أيكون للبنت أن تأخذ الأب بذلك الصداق في قول مالك (قال) نعم (قلت) ويرجع به الأب على الزوج (قال) لا يرجع به الأب على الزوج لأن ضمانه الصداق عنه في هذا الموضوع صلة منه له وإنما التزويج في هذا على وجه الصلة والصداقة فلا يرجع عليه بشيء مما ضمن عنه (قلت) أ رأيت أن مات الأب قبل أن يقبض الصداق (قال) مالك تستوفيه من مال أبيها إذا كانت عقدة النكاح أعم أو قبضت بالضم إن وأما مثل ذلك مثل الرجل يقول للرجل بع فلان فسرسل أو دابة إن والتمن لك على فباعه فهو إن هلك الضامن ولم يقبض البائع الثمن فإن ذلك الثمن مضمر في مال الضامن يستوفيه منه إن كان له مال (قلت) فإن لم يكن له مال أ يرجع على مشتري الدابة بشيء أم لا (قال) لا يرجع عليه بشيء عند مالك (قال) وقال مالك وكذلك المرأة لو دخل بها ثم مات الضامن للصداق وليس له مال ولم يقبض شيئاً من صداقها أنه لا شيء لها على الزوج (قلت) فإن لم يكن دخل المرأة ولم يدع الميث مالاً (قال) فلا سبيل للزوج إلى الدخول حتى يعطيها مهرها (قال) ولقد سألت مالكاً عن الرجل يزوج ابنته الصغيرة في حجره ولا مال إلا في قيموت الأب ولم يقبض المرأة صداقها فيقول الوتر فلان لم يقبض عطيتك فتحن نقاصك بما قبضت المرأة بمورثك مما ضمن أبوك عنك (قال) مالك تأخذ المرأة صداقها من مال الأب ويدفع إلى الابن ميراثه كاملاً مما بقي ولا يخصه أخوته بشيء مما قبضت المرأة (قلت) ونحاص الفرمان (قل) نعم نحاص الفرمان عند مالك (قال) ابن القاسم وليس هذه الوجوه فيما جلتنا عن مالك وسمعنا منه على وجه حالة الذين مما يتحمل به ويرجع المتحمل على الذي يحمل عنه (قال) وقال لي مالك وكذلك الرجل الذي له الشرف يزوج الرجل ويضمن الصداق عنه فهذا لا ينبغي شيء عليه من الزمان ما لا ينبغي إلى مثله ذهب إلى هذا أحد بن خالد وحكي أنه قول الأوزاعي وتأول رواية أشهب عن

(قال) فقلت لما لك فالرجل يزوج ابنه ويضمن عنه الصداق والابن قد باع فيدفع الاب الصداق الى المرأة فطلقتها الابن قبل ان يدخل بها لمن ترى نصف الصداق (قال) مالك للاب ان يأخذه وليس للابن منه شيء (قال) مالك ولو لم ينقدها شيئا أخذت المرأة نصف الصداق من الاب ولم يقبض الاب الابن شيء مما أدى عنه (قال) ابن القاسم وانما هذا مثل الذي زوج ابنه وضمن عنه أو زوج أختها وضمن عنه مثل ما لو أن رجلا وهب لرجل ذهباً ثم قال لرجل به فرسلنا الذي وهبت له من الذهب وذلك قبل أن يقبض الموهوب له هبته وهو ضامن لك على حتى أدفعها اليك فيقبض الرجل القرس وأشهد على الواهب بالذهب فان هذا الوجه ثبت للبائع على الواهب وان هب الواهب قبل أن يقبض البائع الذهب ولم يحد له مالا فلا يرجع على الموهوب له شيء ممن عن القرس وانما وجب عن القرس للبائع على الواهب فكذلك الصداق على هذا بنى وهذا عمله (ابن وهب) عن يونس انه سأل ربيعة عن صداق الولد اذا زوجه أبوه (قال) ان كان ابنه غنيا فقل ابنه وان لم يكن له مال فقل أبيه (قال) ابن وهب قال أبو الزناد حيث وضعه الاب فهو جائز ان جعله على ابنه لزمه فانما هو وليه (ابن وهب) عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال اذا نكح الرجل ابنة صغيرا أو كبيراً وليس له مال فالصداق على الاب ان عاش أو ملكت وان كان لواحد منهما مال فالصداق عليه في ماله الا أن يكون الوالد شرط على نفسه الصداق في ماله (قال) مالك ان زوج ابنه صغيراً لماله فالصداق على الاب في ماله ثابت لا يكون على ابنه وان أسير فلا يكون لايه أن يأخذ من ماله شيئاً بعد ان ينكحه فانما ذلك بمنزلة مال أخفه عليه (قال) مالك وان زوجه بنقداً أو بجل وهو صغير لا مال له فدفق التقدّم يحدث لابنه مال فيريد أبوه أن يجعل بقية الصداق المؤجل على ابنه فقال لا يكون ذلك له وهو عليه كله

في الرجل يزوج ابنه صغيراً في مرضه ويضمن عنه الصداق

(قلت) أرأيت لو أن رجلاً زوج ابنه صغيراً في مرضه وضمن الصداق أي يجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز أن يضمن عن ابنه وهو مريض لأن ذلك وصية توارث فلا يجوز (قلت) أف يكون نكاح الابن جائزاً أم لا في قول مالك (قال) ذلك جائز عن مالك ويكفون الصداق على الابن ان أحب أن يدفع الصداق ويدخل على امرأته والا لم يلزمه الصداق ويصح النكاح (قلت) أرأيت ان كان صغيراً لا يعرب عن نفسه فأبطلت ما ضمن الاب عنه فقامت المرأة تطالبه بحقوقها وقالت قد أبطلت مهرى الذي ضمن لي الاب فأين تجعل مهرى (قال) ابن القاسم ان كان له ولي أو وصى نظري في ذلك للصبي بعد موت الاب ان كان للصبي مال فان رأى أن يجير ذلك ورأى ذلك وجه غبطة فرأى أن يدفع من ماله دفع وثبت النكاح وان رأى غير ذلك ففسخه (قلت) فان طلبت المرأة ما ذكرت لك في مرض الاب قبل موته (قال) ليس لها في مال الاب شيء وقد قال مالك فيما يضمن الاب عن ابنه في مرضه لا يعجزني هذا النكاح اذا صح (قلت) أرأيت ان صح الاب الذي زوج ابنه في مرضه وضمن عنه الصداق أي يجوز ما ضمن عنه اذا صح في قول مالك (قال) اذا صح فذلك جائز وذلك الضمان عليه لازم له وان مرض بعد ما صح فان الضمان قد ثبت عليه

في النكاح صدق أقل من ربع دينار

(قلت) أرأيت ان تزوجها على عرض قيمته أقل من ثلاثة دراهم أو على درهمين (قال) أرى النكاح جائزاً ويبلغ به ربع دينار وان رضى بذلك الزوج وان أبى ففسخ النكاح ان لم يكن دخل بها وان دخل بها أكل لها ربع دينار وليس هذا النكاح عندى من نكاح تنفويض (قلت) لم أجزه قال لا اختلاف الناس في هذا مالك على ذلك وهو بعيد وأما المفقود في حرب المسلمين في الفتن التي تكون بينهم ففي ذلك قولان أحدهما انه

الصدّاق لان منهم من قال ذلك الصدّاق جائز ومنهم من قال لا يجوز وقد قال بعض الرواة لا يجوز قبل الدخول
 بدرهمين وان أم الزوج ربع دينار (قلت) فان قامت بالدخول (قال) فلها صدّاق مثلها لان الصدّاق
 الاول لم يكن يصلح العقده (قلت) لا ابن القاسم أرايت ان يطلقها قبل البناء ما يجعل لها نصف الدرهمين أم
 المتعة أم نصف ربع دينار (قال) لها نصف الدرهمين (قلت) لم (قال) لانه صدّاق قد اختلف فيه وان
 الزوج لو لم يرض أن يطلقها ربع دينار لم أجبره على ذلك الا أن يكون قد دخل بها فهو اذا اطلق فليس لها
 الا نصف الدرهمين لاختلاف الناس في أنه صدّاق قال ولا أرى لاحد أن يزوجه باقل من ربع دينار (قلت)
 أرايت ان تزوجه على درهمين ولم يرض بها أيسخ هذا النكاح أم يقر ويرفع بها إلى صدّاق مثلها أو يرفع بها إلى
 أدنى ما يستعمل به النساء في قول مالك وكيف ان كان قد بنى بها ما اذا يكون لها من الصدّاق وهل يترك هذا
 النكاح بينهما أيسخ اذا كان قد بنى بها (قال) بلغني عن مالك أنه قال ان أمهر ثلاثة دراهم قبل أن يدخل
 بها أقر النكاح ولم يسخ (قال) ابن القاسم ورأيت ان كان قد دخل بها أن يجبر على ثلاثة دراهم ولا يفرق
 بينهما (قلت) أرايت ان تزوجه ولم يرض لها ولم يرض بها حتى يطلقها زوجها ونصف مهر مثلها أقل من
 المتعة أم يكون لها نصف مهر مثلها أم المتعة (قال) لم أسمع من مالك في هذا شي إلا أن مالك قال كل طلاق
 لم يرض لها ولم يرض بها زوجها حتى يطلقها فلها المتاع ولا شيء لها من الصدّاق وكذلك السنة

باب نصف الصدّاق

(قلت) أرايت الرجل اذا تزوج المرأة ولم يسم لها صدّاقاً ثم سمي لها بعد ذلك برمان الصدّاق وذلك قبل البناء بها
 فرضيت بما سمي لها أو رضى به الولي فطلقها قبل البناء بها وبعد ما سمي لها الا أن التسمية لم تكن في أصل النكاح
 أم يكون لها نصف هذه التسمية أم يكون لها المتعة ولا يكون لها من هذه التسمية شيء لانها لم تكن في أصل
 النكاح (قال) قال مالك يكون لها نصف هذه التسمية اذا رضيت بذلك أو رضى به الولي اذا كانت بكر أو ولي من
 يجوز أمره عليها وهو الأب في ابنته البكر (قلت) فان كانت بكر اختلفت قدر ضمت وقال الولي لا أرضى والفرس
 أقل من صدّاق مثلها (قال) الرضائي الولي وليس اليها لان أمرها ليس يجوز في نفسها (قال) ابن القاسم ولو كان
 الذي فرض الزوج لها هو صدّاق مثلها اختلفت قدر ضمت وقال الولي لا أرضى كان القول قولها ولم يكن للولي ههنا
 قول ومما يبدل على ذلك ان الرجل اذا نكح على نفويض ففرض للمرأة صدّاق مثلها لم ذلك لم أره الولي ولم
 يكن للمرأة ولا الولي أن يأيا ذلك (قلت) فان قالت لا أرضى وقال الولي قدر ضمت (قال) القول قول الولي اذا
 كان ذلك صدّاق مثلها (قلت) وان كانت إماء (قال) الرضاها ولا يلتفت الى رضا الولي معها وان كانت بكر
 وكان ولها لا يجوز أمره عليها لم يجز ما فرض لها الزوج وان رضيت بذلك الجارية الا أن يكون أمرها سدا يعلم أنه
 يكون مهر مثلها ولا يجوز ما وضعت له اذا طلقها من النصف الذي وجب لها لان الوضعية لا تجوز الا للاب ولا
 يجوز لها في نفسها ما وضعت له اذا طلقها من النصف الذي وجب لها لان الوضعية لا تجوز الا للاب وحده (قال)
 سحنون) وقد قبل انها اذا رضيت باقل من صدّاق مثلها انه جائز ألا ترى أن ولها لا يزوجه الا برضاها فاذا
 رضيت بصدّاق وان كان أقل من صدّاق مثلها فعلى الولي أن يزوجه وهي اذا طلقت فوضعت ما وجب لها جاز
 أيضا لانها لا يولي عليها وانما التي لا يجوز لها أن ترضى بأقل من صدّاق مثلها التي يولي عليها بوصي ولا يجوز
 وضعتها اذا طلقت (قلت) أرايت ان تزوجه الرجل المرأة فوهبته صدّاقها قبل البناء ثم طلقها الزوج أم يكون
 له عليها من الصدّاق شيء أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا شيء للزوج عليها من قبل انها قد ردت عليه
 الذي كان له ولها (قلت) فان كانت إماء وهبته نصف صدّاقها ثم طلقها قبل البناء وقد قبضت النصف الا سخر
 بحكم له بحكم المقتول في روجه وماله فتعذر أمره أنه يقسم ماله قبل من يوم المعركة فريه كانت أو بعيدة وهو

أولم تقبضه (قال) قال مالك يكون له أن يرجع عليها إن كانت قبضت منه هذا النصف نصف ذلك النصف وإن كانت لم تقبض ذلك من الزوج رجعت على الزوج نصف ذلك النصف (قلت) أرأيت إن كانت قبضت منه المهر كله فوهبت ذلك للزوج بعدما قبضته أو وهبت قبل القبض ثم طلقها الزوج قبل البناء بها أو يكون للزوج عليها شيء أم لا (قال) قال مالك ذلك سواء ولا شيء للزوج عليها قبضته ثم وهبت أو وهبت للزوج قبل أن تقبضه لأن ذلك قد يرجع إلى الزوج (قلت) أرأيت إن كان مهرها مائة دينار فقبضت منه أربعين دينارا وهبت له ستين دينارا قبل أن تقبض الستين أو بعدما قبضت الستين أو قبضت ستين وهبت أربعين بحال ما وصفت لك ثم طلقها قبل البناء بها (قال) قال مالك يرجع عليها الزوج نصف ما قبضت منه فأخذ منها ولا يكون له عليها في الذي وهبت له قليل ولا كثير قبضته أو لم تقبضه (قلت) أرأيت رجل تزوج امرأة على مائة دينار وهي ممن يجوز قضاؤها في مالها فوهبت مهرها لرجل أجنبي قبل أن تقبضه من الزوج وقبل أن ينييها الزوج أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في هبة المرأة ذات الزوج أنه يجوز ما صنعت في ثلث مالها إن كان ثلث مالها يحمل ذلك جازت هبتها هذه وإن كان ثلث مالها لا يحمل ذلك لم يجز من ذلك قليل ولا كثير كذلك قال مالك في كل شيء صنعت المرأة ذات الزوج في مالها (قلت) فإن كان ثلث مالها يحمل ذلك (قال) ذلك جائز عند مالك إذا كانت ممن يجوز أمرها (قلت) فإن طلقها قبل البناء بها ولم يكن دفع الهبة زوجها إلى هذا الأجنبي يكون للزوج أن يجبس نصف ذلك الصداق إن كانت المرأة معسرة يوم طلقها وإن كانت موسرة يوم طلقها لم يكن للزوج أن يجبس من الصداق شيئا عن الموهوب له ولكن يدفع جميع الصداق إلى الموهوب له ويرجع نصف ذلك على المرأة لأنها مبسرة يوم طلقها وإنما كان أولى بنصف الصداق من الموهوب له إذا كانت المرأة معسرة لأنه لم يخرج ذلك من يده (قلت) أرأيت لو أن رجلا تزوج امرأة فوهبت المرأة مهرها لرجل أجنبي فدفعه الزوج إلى ذلك الأجنبي والمرأة ممن تجوز هبتها وثلاثها يحمل ذلك فطلقها الزوج قبل البناء بها أيرجع على الموهوب له شيء أم لا في قول مالك (قال) لا يرجع على الموهوب له في رأيي شيء ولكن يرجع على المرأة لأنه قد دفع ذلك إلى الأجنبي وكان ذلك جائزا للأجنبي يوم دفعه إليه لأن الزوج في هذه الهبة حين دفعها إلى الموهوب له على أحد أمرين إما أن تكون المرأة مبسرة يوم وهبت هذا الصداق فذلك جائز على الزوج على ما أحب أو كره أو تكون معسرة فأنفذ ذلك الزوج حين دفعه إلى هذا الموهوب له ولو شاء لم يجزه فلا شيء له في هذا الأجنبي قليل ولا كثير (وإنما) أجازته هبتها مهرها إذا كانت معسرة بمنزلة ما لو تصدقت بمالها كله فأجازها (وقال) بعض الرواة أنها إذا تصدقت وهي مبسرة ثبتت الصدقة على الزوج وصارت صدقة مقبوضة لأنه لا قول للزوج فيها وإن هو طلقها قبل القبض وهي معسرة أو مبسرة فهو سواء والمال على الزوج ويقعها الزوج بالنصف (وقال سحنون) في العبد إذا أصدقته المرأة لأعهدته فيه وقال ربيعة أن فيه العهدة وهل مثل البيوع وقول ربيعة أحب إلي وكذلك العبد المصالح به من دم عمد والعبد المقرض مثله لأعهدته ثلاث ولا سنة فيهم (قلت) فالعبد المصالح به من كتابة مكاتب أو قطاعة عبد مثل ذلك (قال) ثم وهذا كله على نحو من قول ابن القاسم وكذلك العبد المسلم فيه والعبد العائيب يشتري على صفة (قلت) لابن القاسم أرأيت الذي يتزوج المرأة على الجارية فيقذف إليها الجارية أو لم يدفع إليها الجارية حتى حالت أسواق الجارية أو غت في بدنها أو قصت أو ولدت أولادا (قال) قال مالك ما أصدق الرجل المرأة من الحيوان ببينه تعرفه المرأة قبضته أو لم تقبضه فحال أسواق أو مات أو نقص أو غا أو نوالها فالمرأة والزوج في جميع ذلك قول سحنون وقيل بعد التلوم له على قدر ما يعرف من هرب أو انهزام فإن كانت المعركة على بعد من بلاده

ثم يكان في الناء والتقصان والولادة وما وهبت المرأة من ذلك أو اعتقت أو تصدقت فأما لمزنها نصف
 قيمته للزوج يوم وهبت أو تصدقت أو اعتقت إذا هو طلقها قبل البناء فإن نعت هذه الاشياء في يدي
 الموهوب له أو المتصدق عليه ثم طلقها بعد ما نعت هذه الاشياء في يدي المتصدق عليه أو الموهوب له لم يكن
 للزوج عليها الا نصف قيمة هذه الاشياء يوم وهبتها ولا يلتفت الى نعتها ولا الى تقصانها في يدي الموهوب
 له والمتصدق عليه ولا يكون على المرأة من الناء شيء ولا بوضع عنها التقصان شيء (قال سحنون) وقد
 قال بعض الرواة انما على المرأة قيمتها يوم قبضتها ليس يوم فاتها لان العمل يوم القبض ولا نها ملك بما
 اخذت من زوجها الا ترى انها لو ماتت كان للزوج ان يدخل بها ولا يكون عليه شيء لانها ماتت وهي
 ملك لها ليس للزوج فيها ملك يضمن به شيء (قلت) ارايت ان تزوجها على حائط بعينه فأعمر الحائط
 عند الزوج أو عند المرأة ثم طلقها الزوج والنمر قائم أو قد استهلكته المرأة والزوج (قال) قال
 مالك ولم اسمعه منه ان للزوج نصف ذلك كله والمرأة نصف ذلك كله (قال ابن القاسم) وأنا اؤري ان
 ما استهلك أحد هما من الثمرة فذلك عليه هو ضامن لحصة صاحبه من ذلك وما سقى أحد هما في ذلك كان له
 بقدر علاجه وعمله ولم اسمع من مالك هذا وقد قيل ان الغلة للمرأة كانت في يديها أو في يدي الزوج لان الملك
 ما كسها قد استوفته وانه لو تلف كان منها (قلت) ارايت ان تزوجها على عبد بعينه فلم يدفع اليها العبد حتى
 اغتله السيد أو تكون الغلة بينهما ان هو طلقها قبل البناء بحال ما وصفت لي من الثمرة في قول مالك (قال) نعم
 في رأيي (قلت) ارايت ان تزوجها على عبد بعينه أو حيوان بآعيانها فهل ذلك العبد أو الحيوان في يدي
 الزوج قبل ان يدفع ذلك الى المرأة فأراد ان يدخل بها من مصيبة العبد والحيوان (قال) قال مالك مصيبة
 الحيوان والعبد من المرأة فإذا كانت المصيبة منها كان له ان يدخل عليها لانها قد استوفت مهرها بما كانت
 المصيبة منها (قلت) ارايت ان تزوجها على عبد بعينه فدفعه اليها فأعتقه ثم طلقها قبل البناء بها (قال)
 قال مالك عليها نصف قيمة العبد يوم أعتقته (قلت) ميسرة كانت أو معسرة فهو عند مالك في عتق هذا العبد
 سواء (قال) لا أدري ما قول مالك فيه الساعة ولكن هو عندى حرا سبيل عليه وللزوج عليها نصف قيمته
 يوم أعتقته لانها ان كانت يوم أعتقته ميسرة لم يكن للزوج ههنا كلام وان كانت معسرة يرم أعتقته وقد علم
 بعثتها فلم يغير ذلك فالعتق جائز (قلت) فان علم الزوج فأكره العتق وهي معسرة (قال) يكره للزوج أن يشكر
 عتقها (قلت) يجوز من العبد ثلثه أم لا (قال) لا يجوز زه عتقها العبد قليل ولا كثير لان مالك قال أيا
 حر أم أعتقت عبدا وثلث ما لها لا يحمله ان تزوجها ان يرد ذلك ولا يعتق منه قليل ولا كبير (قال) ابن القاسم
 وأنا اؤري ان رد الزوج عتقها ثم طلقها قبل البناء فأخذت نصف العبد انه يعتق عليها نصف العبد الذي
 صار لها (قلت) وكذلك لو ان امرأته زوجت ولها عبد وليس لها مال سواء فأعتقته فردا للزوج عتقها ثم
 مات عنها أو طلقها أيعتق عليها في قول مالك حين مات الزوج أو طلقها (قال) سمعت مالك يقول في المفسر اذا
 رد الغرماء عتقه ثم أقام مالان العبد يعتق عليه فأرى هذا العبد الذي أعتقته هذه المرأة فردا للزوج عتقها ثم
 مات عنها أو طلقها باعتزلة المفسر في عتق عبده الذي وصفت لك وقد بلغني من أثق به ان مالك كان يرى ان
 يعتق ذلك عليها ان مات أو طلقها ولا أدري ان كان يرى ان يجبر على ذلك ولا كنهه رأي ان لا تستخدمه ولا
 تجبسه وذلك كله رأيي ان يعتق بغير قضاء ولا تجبسه (قلت) ارايت ان تزوجها على عبد بعينه فلم تقبضه
 المرأة حتى مات العبد (قال) المصيبة من المرأة أو كذلك قال في البيوع ان المصيبة في الحيوان قبل
 القبض من المشتري اذا كان حاضرا (قلت) فان كان تزوجه على عرض بآعيانها ولم تقبضها من الزوج
 يغزل أفر يقبض من الحيوان فغيره لا امرأته أجل سنه ثم تعدو تزوج ويقسم ماله وقيل ان العدة داخلة في

حتى ضاعت عند الزوج قال المصيبة من الزوج (قلت) وهو قول مالك (قال) هذا رأي لان مالك قال ذلك في اليسوع الا ان يعلم هلاك بين فيكون من المرأة (قلت) أ رأيت لو ان رجلا تزوج امرأة على خادمه فيها فولدت عند الزوج أولاد قبل ان يقبضها المرأة أو قبضتها المرأة فولدت عندها أولاد أو وهب للخادم مالا أو تصدق عليها بصدقات أو اكتسب الخادم مالا أو أغلت على المرأة غلة فاستهلكها المرأة أو أغلت على الزوج قبل ان يقبضها المرأة غلة فأتلفها الزوج ثم طلقها الزوج قبل البناء بها يكون للزوج نصف جميع ذلك أم لا (قال) نعم للزوج نصف جميع ذلك قال وما أتلفت المرأة من غلة الخادم فعليها نصف ذلك وما أتلف الزوج من غلة الخادم أو ما أخذ من مال وهب لها أو تصدق به عليها فكل من أخذ شيئا مما كان الخادم قبل البناء بها فهو ضامن وانما ضمنت المرأة ذلك لان الزوج كان ضامنا لنصف الخادم ان لو هلك في يديها ان لو طلقها قبل البناء بها فكانت تكون المصيبة منه اذا طلقها فكذلك تكون نصف العلة وكذلك هو ايضا اذا أخذ من ذلك شيئا أداه اليها لان نصفها في ضمان المرأة أن لو هلك في يديها أو طلقها لان مالك قال لو ملك الخادم في يديها قبل ان يطلقها ثم طلقها لم يقبضها بشئ وما ولدت من شئ فله نصفه ولها نصفه اذا طلقها (قلت) وهذا كله قول مالك (قال) ثم كله قول مالك الا ما فسرت لك من الغلة فانه رأي لان مالك قال المصيبة منها فلما قال مالك المصيبة منها جعلت العلة لهما بضمائمهما فلما جعلهما مالك شريكين في الجارية في التما والنقصان فكذلك هي في الغلة (قلت) أ رأيت الا بال وبالقر والغنم وجميع الحيوان والنخل والشجر والكر وم وجميع الاشجار اذا تزوجها عليها فاستهلك العلة المرأة أو الزوج ثم طلقها قبل البناء بها هو بمنزلة ما ذكرت في الخادم في قول مالك (قال) ثم في رأيي الا انه يقضى لمن أتفق منهما بنفقة التي أتفقها فيه ثم يكون له نصف ما بقي (قلت) أ رأيت ان تزوجها على عبد بخي العبد جناية أو جنى على العبد ثم طلقها قبل البناء بها (قال) اما ما جنى على العبد فذلك بينهما نصفان واما ما جنى العبد فان كان في يد المرأة فدفعته بالجناية ثم طلقها بصد ذلك فليس للزوج في العبد شئ ولا له على المرأة شئ (قلت) فان كانت قد جابت في الدفع (قال) لا أرى محاباتها تجوز على الزوج في نصفه الا ان يرضى وبما يصبر اذا دفعته على وجه النظر فيه (قال) واذا جنى العبد وهو عند الزوج فليس للزوج الدفع وانما الدفع الى المرأة فان طلقها قبل ان تدفعه وهو في يديها أو في يدي الزوج فالزوج في صفه بمنزلة ما (قال) فان كانت المرأة قد دفعته ولم تدفعه قال فلا يكون للزوج على العبد سبيل الا ان يدفع اليها نصف ما دفعته المرأة في الجناية (قلت) وهذه المسائل كلها قول مالك (قال) الذي سمعت من مالك فيه ان كل ما صدق الرجل المرأة من عرض أو حيوان أو خادم أو دار أو غير ذلك فبما أوتيه من ثم طلقها قبل البناء فله نصف بماله وعليه نصف نقصانه فمسائل في العلات والجنايات مثل هذا (قلت) أ رأيت ان تزوجها على خادم فطلقها قبل البناء أي يكون له نصف الخادم حين طلقها أم حين يرد هاهنا القاضي في قول مالك (قال) قال مالك انما له نصف ما أدرك منها (قال ابن القاسم) ولا يظفر في هذا الى قضاء قاض لانه كان شريكها الا ترى انه كان ضامنا لنصفها (قلت) أ رأيت ان تزوجها ألف درهم فاشتريت منه بالالف درهم داره أو عبده ثم طلقها قبل البناء بها ثم يرجع عليها في قول مالك (قال) قال مالك يرجع عليها بنصف الدار أو العبد (قلت) فلو أخذت منه الف الف فاشتريت به دارا من غيره أو عبدا من غيره ثم طلقها قبل البناء بها (قال) قال مالك يرجع عليها نصف الف (قلت) وشراؤها من الزوج بالالف عبدا أو دارا مختلف لشراؤها من غير الزوج اذا طلقها قبل البناء (قال) ثم كذلك قال مالك الا ان يكون ما اشتريت من غير الزوج شيئا مما يصلحها في حمارها ندماء أو عطر أو ثيابا أو فرشاً أو أسرة أو وسائد فاما ما اشتريت لغير جهازها التلوم اختلف في ذلك قول ابن القاسم والصواب ان العدة داخلة في التلوم لانه انما تلوم له مخدفة أن يكون حيا

فلما نجاؤه وعليها نقصانها ومنها مصيبتها وهذا قول مالك وما أخذت من زوجها من دار أو عرض من غير ما يصلحه أو يصلحها في جهازها فلا مصيبة عليها في تلقه وهو بمنزلة ما أصدقها إياه له نصف بماله وعليه نصف نقصانها وكذلك قال مالك (قال ابن وهب) وقال يريعه في رجل تزوج امرأة بمائتي دينار فتصدق عليها بمائة دينار ثم طلقها قبل أن يبنى بها (قال) لما نصف ما بقي (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في الرجل ينكح المرأة أو يصدقها ثم يطلقها قبل أن يبنى بها (قال) لما نصف صداقها ويأخذ نصف ما أعطها وما أدرك من متاعها بما طبعته فله نصفه ولا غرم على المرأة فيه (ابن وهب) قال يونس قال ابن موهب يأخذ منها نصف ما دفع إليها إلا أن تكون صرفت ذلك في متاع أو حلى فيأخذ نصفه وإن لبسته (وقال) مالك في المرأة تريد أن تحبس الطيب والحلى وديارها وتوافقها إذا طلقها قبل أن يدخل بها وتعطيه عدة ما تقدرها (قال) مالك ليس ذلك لها لأنه كان ضامنا ولا يصبر من فعل ذلك به أن يباع عليه ماله وهو كاره (قلت) أرأيت أن تزوجها على عبد بعينه أو على دار بعينها فاستحق نصف العبد أو نصف الدار أو يكون للمرأة أن ترد النصف الذي بقي في يديها وتأخذ من الزوج قيمة الدار وقيمة العبد أم يكون لها النصف الذي بقي في يديها وقيمة النصف الذي استحق من يديها (قال) قال مالك في البيوع إذا كان أعمى استحق من الدار البيت أو الشئ التافه الذي لا ضرر فيه على مشتريه أنه يرجع بقيمة ذلك على بائعه وإن كان استحق أكثر من ذلك مما يكون ضررا كان المشتري بالخيار أن شاء أن يحبس ما بقي في يده ويرجع قيمة ما استحق منها فذلك له وإن أحب أن يرجع جميع ذلك ويأخذ الثمن فذلك له أو أmaal العبد فهو غنم إذا استحق منه قليل أو كثير أن يرد ما بقي ويأخذ ثمنه ذلك إن أحب فإن أحب أن يحبس ما بقي ويأخذ ثمن ما استحق منه فذلك له فالمرأة عندى بمنزلة ما وصفت لك من قول مالك في البيوع في الدار والعبد (قال) ابن القاسم قال مالك في العبد والجارية ليسا بمنزلة الدار لأنه يحتاج إلى العبد أن يظعن به في سفره ويرسله في حوائجه ويأطأ الجارية والدار والنخل والأرضون ليست كذلك إذا استحق منها الشئ التافه الذي لا ضرر عليه فيه لزمه البيع ويرجع بما استحق بقدر ذلك من الثمن (قال ابن القاسم) والمرأة عندى بمنزلة الذي يفسرلى مالك من الدور والرقيق (قلت) وكذلك العروض كلها (قال) نعم إن كانت عروضا لعدد أو رقيقا لعدد فاستحق منها شئ فحق له محمل البيوع لأن مالك قال أشبه شئ بالبيوع النكاح (قلت) أرأيت أن تزوجها على صداق مسمى ثم زادها بعد ذلك من قبل نفسه في صداقاتهم طلقها قبل البناء أو مات عنها (قال) ابن القاسم فله نصف ما زادها وهو بمنزلة ماله ووجه لها تقوم به عليه وإن مات عنها قبل أن يقبضه فلا شئ لها منه لأنها عطية لم يقبض (قلت) أرأيت أن تزوج رجل امرأة على أيها أو على ذى رحم محرم منها أن يعق عليها ساعة وقع النكاح في قول مالك (قال) قال مالك يعق عليها (قلت) فإن طلقها قبل البناء (قال) فلزوج نصف قيمته (قلت) فإن كانت المرأة معسرة (قال) لم أسمع من مالك فيه شئ وأرى أن لا يرجع الزوج على العبد شئ ولا يرد في الرق من قبل أنه بمنزلة رجل كان له على رجل دين ولا مال للغير لم يعبد عنده فأعتق الغريم عبده ذلك فعلم الرجل الذي له الدين فسكت فأراد أن يرجع بعد ذلك في العبد يرد في الرق لمكان دينه فليس ذلك له وهذا في الدين هو قول مالك وهو حين أصدقها إياه قد علم أنه يعق عليها فلذلك لم يرد على العبد شئ وليس هذا بمنزلة رجل أعتق عبدا له وعليه دين ولم يعلم بذلك الذي له الدين فيرد عتق العبد فإن هذا إن يرد عتق العبد وكذلك قال مالك وقد أخبرني بعض جلساء مالك أن مالك استحسن أن لا يرجع الزوج على المرأة بشئ وأحب قوله إلى الأول أنه يرجع عليها بنصف قيمته

فإذا لم يوجد له خبر رجل أمره على أنه قتل في المعركة فاعتدت امرأته من ذلك اليوم وقسم ماله على ورثته يومئذ

﴿ في صدق النصرانية واليهودية والجوسية يسلم ويأبى أزواجهن الاسلام ﴾

(قال) وقال مالك في اليهودية والنصرانية والجوسية تسلم ويأبى زوجها الاسلام وقد أصدقها صداقاً بعضه مقدم وبعضه مؤخر وقد دخل بها ان صدقها يدفع إليها جميعه مقدمه ومؤخره وان لم يكن دخل بها فلا صدق لها لا مقدم ولا مؤخر وان كانت أخذته منه ردها إليه لان الفرقه جاءت من قبلها (قال) مالك وهو فسخ بغير طلاق (قال) وكذلك الامه تعتق تحت العبد وقد أصدقها صداقاً مقدماً ومؤخراً فاختار قسمها انها ان كانت قد دخل بها دفع إليها جميع الصداق مقدمه ومؤخره وان كان لم يدخل بها فلا شيء لها من الصداق وان كانت أخذت شيئاً ردها إليه وفرقه هذه تطبيقه (قال) فقلت لما لك فلان رجلاً تزوج أمة مملوكة ثم ابتاعها من سيدها قبل ان يدخل بها لمن ترى الصداق (قال) لا أرى لسيدها الذي باعها من صداقها الذي سمي لها قليلاً ولا كثيراً اذ لم يكن دخل بها وهي في ملك البائع لان البائع فسخ نكاحها يبعها اياها فلا صدق للبائع على زوجها المتباع لان البائع هو الذي رضى بفسخ النكاح حين رضى بالبيع الا ان يكون زوجها قد دخل بها في ملك انبائع فيكون ذلك الصداق لسيدها الذي باعها الا ان يشترطه المتباع بمنزلة ما لها (قال) فقلت لما لك فلان جارية نصفها حر ونصفها مملوك زوجها من له الرق فيها باذنها كيف ترى في صداقها (قال) يوقف بيدها وليس لسيدها ان يأخذ منها وهو بمنزلة ما لها (ابن وهب) عن يونس انه سأل ابن شهاب عن الامه تعتق تحت العبد قبل ان يدخل بها وقد فرض لها فختار قسمها (قال) لا ترى لها صداقاً والله أعلم من أجل انها تركته ولم يتركها وانما قال الله وان طلقتموهن من قبل من ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فليس هو فارقها ولكن هي فارقته بحق لحق فاختارت قسمها عليه فلا ترى لها من الصداق شيئاً ولا ترى لها متاعاً وكان الامر إليها في السنة (ابن وهب) وأخبرني يونس عن ربيعة مثله (ابن وهب) عن الليث عن يحيى بن سعيد مثله (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب أنه سئل عن النصرانية تسلم ولم يدخل بها زوجها وقد فرض لها (قال) نرى والله أعلم ان الإجماع برأها منه ولا ترى لها صداقاً ولها أنشاء في سنن الذين لا يكون للمرأة فيه صداق منهن الاخت من الرضاة ونكاح المرأة على المرأة لا يحصل أن يجمع بينهما (قال) ابن وهب قال يونس وقال ربيعة لا صدق لها في الامه والنصرانية

﴿ صدق الامه والمرتدة والغارة ﴾

(قلت) أرأيت العبد يتزوج الامه باذن سيدها ثم يعتقها سيدها قبل ان يبنى بها وقد فرض لها الزوج (قال) قال مالك اذا اعتقها بعد البناء فمهرها للامه مثل ما لها الا ان يشترطه السيد فيكون له وان اعتقها قبل البناء بها فهو كذلك أيضاً الا ان يختار قسمها فلا يكون لها من الصداق شيء وان كان السيد قد كان قد أخذ من مهرها شيئاً رده لان فسخ النكاح جاء من قبل السيد حين اعتقها فلا شيء للسيد مما قبض من الصداق اذا اختارت هي الفرقه وعلى السيد ان يرده وهذا قول مالك (قال) وقال مالك ولو تزوجها حر فباعها منه سيدها قبل ان يدخل بها لم يكن للسيد الذي باعها من الصداق شيء لانه فسخ النكاح فأرى ان كان قد قبض من صداقها شيئاً رده (قال) مالك وان كان باعها من غير زوجها فمهرها لسيدها في ما زوجها أولم يبن بها بمنزلة ما لها الا ان يشترطه المتباع (ابن وهب) عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد انه قال في العبد يتزوج الامه فيسبى لها صداقاً ثم يدخل عليها ويمسها ثم تعتق فتختار قسمها فلها ما في من صداقها عليه (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب انه قال ان كان دخل بها فليس لها المتاع ولها صداقها كله لا (قلت) أرأيت الامه اذا زوجها وان كانت بموضع حيث لا يظن أن له بقاء لغيره وادباض أمره اعتدت امرأته من ذلك اليوم وقيل ان

سيد ها ولم يفرض لها زوجها مهر فاعتقها سيد ها أهى في مهر ها والى قد فرض لها قبل العتق سواء في قول مالك
 (قال) لالان التى فرض لها قبل العتق لو ان السيد أخذ ذلك قبل العتق كان له وان اشترطه كان له وان لم يأخذه
 فهو مال من مالها بنبهها اذا اعتقت وأما التى لم يفرض لها حتى اعتقت فهذه كل شئ يفرض لها فاعلمها هو لها لاسيلا
 للسيد على شئ منه لانه لم يكن ديناً للسيد على الزوج لو هلك أو طلق قبل البناء ولم يكن مالا للجار به على أحد
 لو طلقها أو مات عنها وانما يجب بعد الفريضة والنكاح فاعلمها شئ يطوع به الزوج لم يكن يلزمه إلا ترى انه لو
 طلق لم يجب عليه شئ ولو مات كذلك أيضاً فاعلمها رضى بالدخول بالفريضة قبل الدخول كان هذا شياً يطوع
 به الزوج لم يكن وجب عليه في أصل النكاح (قلت) أرايت ان أعتق السيد أمته وهى تحت عبده وقد كان
 السيد قبض صداقها أو اشترطه فاختارت الأمة نفسها (قال) برد السيد ما قبض من المهر وان كان اشترطه
 بطل شرطه في رأي لان الأمة اذا اختارت نفسها قبل البناء اذا هى عتقت وهى تحت عبده فلا شئ لها من
 الصداق كذلك قال مالك لان فسخ هذا النكاح جاء من قبل السيد حين أعتقها فأرى ان برد السيد الى
 زوجها ما قبض منه (ابن وهب) عن عفرمة عن أبيه انه قال يقال لو ان رجلاً أنكح وليدته ثم أصدقت صداقاً
 كان له صداقها الأما يستحل به فرجها فان أحب أن يضع لزوجها غير أمرها من صداقها كان له ذلك جائزاً (يحيى
 ابن ابوب) عن يحيى بن سعيد قال ليس بذلك بأس (موسى) بن على عن ابن شهاب انه قال نرى والله أعلم انه
 مهرها وانما أحق به إلا ان يحتاج اليه ساداتها فمن احتاج الى مال مما لو كره فلا نرى عليه حر جاني أخذه بالمعروف
 وفي غير ظلم وليس أحد يقاتل ان من المملوك حرام على سيده بعد الذى بلغنا في ذلك من قضاء رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فانه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من باع عبداً وله مال فماله للذى باعه إلا
 ان يشترطه المبتاع (قلت) أرايت السيد الهان يمنع الزوج أن يبنى بأمته حتى يقبض صداقها (قال) نعم
 وهو قول مالك (قلت) أرايت المرتدة عن الاسلام اذا كان قد دخل بها زوجها قبل أن تستأبأ يكون
 لها الصداق الذى سمي كاملاً (قال) سمعت مالكا يقول في المجرى اذا أسلم أحد الزوجين ففرق بينهما
 أو انصرفا اذا أسلمت المرأة ولم يسلم الزوج وقد كان دخل المجرى أو انصرفا في بصر أن لها الصداق
 الذى سمي لها كاملاً وكذلك المرتدة (قال) مالك والمرأة تتزوج في عدتها والأمة تغرم نفسها فتزوج
 والرجل يزوج أمته بشرط ان ما ولدت فهو حر (قال) مالك فهذا النكاح لا يقر على حال وان دخل
 الزوج بالمرأة أو يكون لها المهر الذى سمي لها الا في الأمة التى غرت من نفسها (قال) ابن القاسم فأرى أن
 يكون لها صداق مثلها وترد ما فضل ويؤخذ منها (قال) ابن القاسم والجدة في الأمة التى تغرم نفسها ان لها
 صداق مثلها وذلك ان المال لسيد ها فليس الذى صنعت بالذى يبطل ما وجب على الزوج للسيد سيدا الأمة من
 حقه في وطنها وان الحرة التى تغرم نفسها انما قلنا ان لها قدر ما يستحل به فرجها لانها غرت من نفسها
 فليس لها أن تجبر الى نفسها هذا الصداق لما غرت من نفسها وكذلك سمعت من مالك

في الفريض

(قلت) أرايت ان تزوج امرأة ولم يفرض لها ودخل بها فأرادت أن يفرض لها مهر مثلها من مثلها من النساء
 أمهاتها أو أخواتها أو عمتها أو أخالاتها أو جداتها (قال) ربما كنت الاختان مختلفى الصداق (قال)
 وقال مالك لا يظفر في هذا الى نساء قومها ولكن ينظر في هذا الى نساها في قدرها وجالها وموضعها وغناها
 (قال) ابن القاسم والاختان فقرتان فهنا في الصداق قد تكون الاخت لها المال والجمال والشطاط والاخرى
 لا غنى لها ولا جمال فليس مما عند الناس في صداقها وتناح الناس فيها مساواة (قال) مالك وقد يظفر في هذا الى
 الانداس كلها كبدة واحدة فلا يتلوم له وتسد امرأته من ذلك اليوم وتتزوج ان شئت ويقسم ماله وانما

الرجال أيضا ليس الرجل يزوج لقرايته و يقتقر قلة ذات يده والا خراجنبي مبسر يعلم انه انما رغب فيه لئلا
 فلا يكون صداقها عند هذين سواء (قلت) أ رأيت ان تزوج امرأه فلم يفرض لها فادارت المرأة أن يفرض
 لها قبل البناء وقال الزوج لا أفرض لك الا بعد البناء (قال) قال مالك ليس له أن يفتي بها حتى يفرض لها صداق
 مثلها الا ان ترضى منه بدون ذلك فان لم ترض الا بصداق مثلها كان ذلك لها عليه (قلت) أ رأيت ان يفرض
 لها بعد العقد ففرضه تراضيها عليها فطلقتها قبل البناء بها وتلك الفرضه أقل من صداق مثلها أو أكثر أيكون لها
 نصف ذلك أو نصف صداق مثلها (قال) قال مالك اذا رضى بنت فليس لها الا نصف ما سمي اذا كانت قد رضى بنت
 بعوان مات كان الذي سمي لها من الصداق جميعه لها وان ماتت كان ذلك عليه (قال) فقلت لما لك فالرجل المفوض
 اليه يفرض ففرض وهو مرضى (فقال) لا يفرضه لها ان ماتت من مرضه لانه لا وصيه لوارثه لان يصيبها
 في مرضه فان أصابها في مرضه فلهنا صداقها الذي سمي لها من رأس ماله الا أن يكون أكثر من صداق مثلها
 فتدري ان صداق مثلها (قلت) وأبي مالك أن يجبر ففرضه الزوج في المرض اذا كان قد تزوجها بغير فريضة
 (قال) نعم أبي أن يجبره الا أن يدخل بها (قلت) أ رأيت الشيب الذي زوجها لولي ولم يفرض لها ان رضى بنت
 باقل من صداق مثلها أ يجبر هذا الولي لا يرضى (قال) قال مالك ذلك جائز وان لم يرض الولي (قلت) والبكر
 اذا زوجها أبوها أو وليها ففرضت باقل من صداق مثلها (قال) قال مالك لا يكون ذلك لها الا أن يرضى الاب
 بذلك فان رضى بذلك جاز عليها ولا ينظر الى رضاها مع الاب وان كان زوجها غير الاب ففرضت باقل من صداق
 مثلها فلا أرى ذلك يجوز لها ولا للزوج لانه لا قضاء لها في ما لم يرضى بها وتعرف من حالها انها مصلحه في
 ما لها ولا يجوز لاحد أن يعفو عن شيء من صداقها الا الاب وحده لا وصيه ولا غيره (قال) ابن القاسم الا أن
 يكون ذلك منه على وجه الظاهر لها ويكون ذلك خيرا لها فيجوز اذا رضى بنت مثل ما يفسر بالمهر ويسأل لتخفيف
 ويخاف الولي القرائن ويرى ان مثله رغبة لها فاذا كان ذلك جائزا ومما كان على غيره هذا ولم يكن على وجهه
 النظر فلا يجوز ان أجازة الولي (قلت) أ رأيت اذا عقد النكاح ولم يفرض لها هل وجب لها في قول مالك
 حين عقد النكاح صداق مثلها أم لا (قال) قال مالك انما يجب لها صداق مثلها اذا بنى بها فاما قبل البناء فلم يجب
 لها صداق مثلها الا ان لها الوما تزوجها قبل أن يفرض لها وقبل البناء بها لم يكن لها عليه صداق وكذلك ان طلقها
 قبل البناء بها أو مات لم يكن لها عليه من الصداق قليل ولا كثير فهذا يدل على ان ليس لها صداق مثلها الا بعد
 المسيس اذا هو لم يفرض لها (قلت) فان تراضيها قبل البناء بها أو بعد ما بنى بها على صداق مسمى (قال) اذا
 كان الولي من يجزوا امره أو المرأة من يجزوا امرها بحال ملو صفت لك فتراضيها على صداق بعد عقد النكاح
 قبل المسيس أو بعد المسيس فذلك جائز عند مالك ويكون صداقها هذا الذي تراضيها عليه ولا يكون صداقها
 صداق مثلها وقال غيره الا أن يدخل بها فلا تنقص المولى عنها بأب أو وصي من صداق مثلها (قلت) أ رأيت
 لو أن رجلا تزوج امرأه ولم يفرض لها صداقا (قال) النكاح جائز عند مالك وفرض لها صداق مثلها ان
 دخل بها وان طلقها قبل أن يراضيا على صداق فلها المنة وان مات قبل أن يراضيا على صداق فلا منة لها ولا
 صداق ولها الميراث (قلت) ولم تجز هذا ولم تجز الهبة ذلم يكونوا سمو الهبة صداقا (قال) أما الهبة
 عندنا كانه قال قد زوجتكمها فلا صداق ولها الميراث فهذا لا يصح ولا يفرض هذا النكاح ما لم يدخل بها فان دخل
 بها فله صداق مثلها و ثبت النكاح سمحون وقد كان قال يفسخ وان دخل (بن وهب) عن يونس انه سأل ابن
 شهاب عن امرأه توهبت نفسها للرجل (قال) لا تحل هذه الهبة فان الله خص بها نبيه دون المؤمنين فان أصابها
 فلهما العتق به و أراها قد أصابها بالاحل لهما فدرى ما الصداق من أجل ما يرى بهما من الجلالة ويفرق بينهما
 يضرب له أجل سنة اذا كانت المعركة بعيدة مل فريقيه من مصر ومصره من المدينة فله عيسى بن دينار

(ابن وهب) قال بنوس وقال ربيعة يفرق بينهما وتعاشر وهبت نفسها أو وهبها أهلها نفسها (قلت) فإن قالوا قد أنكحنا فلا تفرق صدق فدخل بها أو لم يدخل بها (قال) ان دخل بها ثبت النكاح وكان لها صدق مثلها وان لم يدخل بها فرق بينهما فكذا رأي والذي استحسن وقد بلغني ذلك أيضا عن مالك وقد قيل أنه مقسوخ قبل الدخول وبعد الدخول (ابن وهب) عن عبد الله بن عمر ومالك بن أنس وغير واحد ان نافعا حدثهم عن ابن عمر وزيد بن ثابت انهما قال في الذي يموت ولم يفرس لأمه ان لها الميراث من زوجها ولا صدق لها أو خبرني ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عباس وعمر بن عبد العزيز والقاسم وسالم وابن شهاب وسليمان بن يسار وزيد بن قسيط وربيعة وصطاء بمثل ذلك غير ان بعضهم قال عن زيد بن ثابت وابن شهاب وربيعة وغيرهم وعليها العدة أربعة أشهر وعشر (ابن وهب) ذكر حديث القاسم وسالم عن ابن طيبة عن خالد بن أبي عمران (ابن وهب) عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت سليمان بن يسار واستفتي في رجل تزوج امرأة ففوض اليه ولم يشترط عليه شيئا فأتى وقد دخل بها وهبها (قال) لها الصدق مثل المرأة من ناسها (ابن وهب) عن بنوس عن ربيعة قال ان دخل بها فلهما مثل صدق بعض نساء وعليها العدة ولها الميراث (ابن وهب) عن بنوس عن ربيعة انه قال اذا دخل بها فقد وجبت عليه الفريضة (قال) فإن طلقها وقد بنى بها (قال) يجتهد عليه الامام بقدر منزلته وحالته فيما فوض اليه

في الدعوى في الصداق

(قلت) أرأيت لو ان رجلا تزوج امرأة فطلقها قبل البناء أو اختلفا في الصداق فقال الزوج تزوجتك يا ف درهم وقالت المرأة بل تزوجتني بعشرة آلاف (قال) القول قول الزوج ويحلف فان حلف المرأة وكان القول قولها لان مالك اسئل عن الزوج يتزوج المرأة فهلك قبل أن يدخل بها فجاء أولياؤها يطالبون الزوج بالصدق وقال الزوج لم أصدقها شيئا ولم تثبت البينة ما تزوجها عليه لا يدرون تزوجها بصدق أو بتفويض (قال) يحلف الزوج ويكون القول قوله وله الميراث وعلى أهل المرأة البينة على ما دعوها من الصداق فأرى في مسائل ان ابن القول قول الزوج فيما دعي ويحلفه فان نكل عن البين حلفت وكان القول قولها (قلت) أرأيت ان اختلفا ولم يطلقها وذلك قبل البناء فقلت تزوجتني على ألفين وقال الزوج تزوجتك على ألف (قال) القول قول المرأة والزوج بالخيار ان شاء أن يعطى ما قالت المرأة أو لا تحالفوا ففسخ النكاح ولا شيء على الزوج من الصداق (قال) وهذا قول مالك (قلت) فان اختلفا بعد ما دخل عليها ولم يطلقها فادعت ألفين وقال الزوج تزوجتك على ألف (قال) قال مالك القول قول الزوج (قال) ابن القاسم لانه قد أمكنته من نفسها (قلت) أرأيت اذا تزوج الرجل المرأة فدخل بها فادعت انها لم تقبض من المهر شيئا وقال الزوج قد دفعت اليك جميع الصداق (قال) قال مالك القول قول الزوج (قال) مالك وليس يكتب الناس في الصداق البراوات (قلت) أرأيت ان كانوا شرطوا على الزوج في الصداق بمضه معجل أو بمضه مؤجل فدخل بها الزوج فادعي انه قد دفع اليها المعجل والمؤجل وقالت المرأة قبضت المعجل ولم أقبض المؤجل (قال) سئل مالك عن رجل تزوج امرأة بنقد مائة دينار وخدم اثنى سنة فنقدتها لما تمة فشفغت في جهازها وبطأ الزوج عن دخولها فدخل بها بعد السنة من يوم تزوجها ثم ادعت المرأة بعد ذلك ان الزوج لم يعطها خادما وقال الزوج قد أعطيتها الخادم (قال) مالك ان كان قد دخل بها بعد مضي السنة فالقول قول الزوج وان كان قد دخل بها قبل مضي السنة فالقول قول المرأة فكذلك مسائل في الصداق المعجل والمؤجل (قلت) أرأيت ان مات الزوج فادعت المرأة به دموته انها لم تقبض الصداق (قال) مالك لا شيء لها اذا كان قد دخل بها (قلت) فان لم يكن قد دخل بها (قال) والثاني رواية أشهب عن مالك انه يضرب له أجل سنة ثم تعد امرأته وتزوج ولا يقسم ماله حتى يأتى عليه من

فالمصدق لها والقول قولها (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قلت) أرايت ان ماتا جميعا الزوج والمرأة ولم يدخل الزوج بالمرأة فادعى ورثة الزوج ان الزوج قد دفع الصداق وقال ورثة المرأة ان أمننا لم يقبض شيئا (قال) أرى ان القول قول ورثة المرأة ان لم يكن دخل بها وان كان قد دخل بها فالقول قول ورثة الزوج (قلت) فان قال ورثة الزوج قد دفع صداقها أو قالوا لا علم لنا وقد كان الزوج دخل بالمرأة وقال ورثة المرأة لم يقبض صداقها (قال) لا شيء على ورثة الزوج فان ادعى ورثة المرأة ان ورثة الزوج قد علموا وان الزوج لم يدفع الصداق أحلفوا على أنهم لا يعلمون ان الزوج لم يدفع الصداق وليس عليهم البين الا في هذا الوجه الذي أخبرتك من كان منهم غائب أو أحديهم أنه لا يعلم ذلك لم يكن عليه بين وهذا رأيي (قلت) أرايت ان طلق الرجل امرأته قبل أن يبنى بها فاختلفا في الصداق فقال الزوج فرضت لك ألفا وقالت المرأة لى فرضت ألفي درهم (قال) القول قول الزوج وعليه البين لان مالك قال اذا اختلف الزوج والمرأة في الصداق قبل أن يدخل بها ونسب الشهود تسمية الصداق قبل أن يدخل بها كان القول قول المرأة فان أحب الزوج أن يدفع اليها ما قالت والا حلف وسقط عنه ما قالت وفسخ النكاح وان كان قد بنى فاختلفا بعد البناء لم يكن لها الا ما أقصر به الزوج ويحلف الزوج على ما دعت المرأة من ذلك (قال) ابن القاسم وأما قبل البناء وبعد البناء اذا اختلفا في الصداق فقول مالك هو الذي فسرته لك (سحنون) وأصل حديثنا كله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اختلف البيعان والسلعة قائمة (فالقول) قول البائع والمبتاع بالخيار (وقال) أيضا اذا اختلف البائع والمبتاع والسلعة قائمة (فالقول) قول البائع ويتحالفان ويتفاسخان فهكذا المرأة وزوجها اذا اختلفا قبل الدخول (فالقول) قول المرأة لانها بائعة لنفسها والزوج المبتاع وان فات امرها بالدخول (فالقول) قول الزوج لانه فات امرها بقبضه لها فهي مدعية وهو مقر لها بدين (فالقول) قوله وان طلقها قبل الدخول فاختلفا فهي الطالبة له عليها البيته وهو المدعى عليه (فالقول) قوله فيما يقر به ويحلف

في النكاح الذي لا يجوز صداقه وطلاقه وميراثه

(قلت) أرايت ان تزوجها على أن يشتري لها دار فلان أو تزوجها على دار فلان (قال) لا يعجبني هذا النكاح ولا أراه جائزا وأرى أن يفسخ النكاح ان لم يكن دخل بها وان كان دخل بها فرض لها صداق مثلها و جاز النكاح وذلك ان سمعت مالك واسئل عن المرأة تزوج بالدار أو الأرض الغائبة أو العبد الغائب (قال) ان كان وصف لها ذلك فالنكاح جائز وان كان لم يوصف لها ذلك ففسخ النكاح ان كان لم يدخل بها فان كان دخل بها أعطيت صداق مثلها ولم يفسخ النكاح فمثلت عندى مثل هذا وأرى أيضا هذا بمنزلة من تزوج على بعير شاردا وكذلك قال مالك في البعير الشارد أو الفرة قبل أن يبدو صلاحها ان تزوج عليها فان لم يكن دخل بها فالنكاح مفسوخ وان كان قد دخل بها فالنكاح جائز ولها صداق مثلها فإلهذا رأتى أن يفسخ النكاح من الفرر لا يدرى ما يبلغ منها ولا يدرى امتناع منه أم لا وقد وقعت العقدة على الفرر فتجعل محمل ما وصفت لك من قول مالك في البعير والفرة وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الفرر وعن بيع ما ليس عندك (قلت) أرايت ان وهب رجل بنته لرجل وهي صغيرة أتبعه نكاحا في قول مالك (قال) قال مالك الهبة لا تحل لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وان كانت هبة أياها ليس على نكاح انما وهبها له ليحضنها أو ليكفلها فلا أرى بذلك بأسا قال مالك ولا أرى لامهاني ذلك فلا اذا كان انما فعل ذلك على وجه النظر مثل الرجل الفقير المحتاج (قلت) أرايت ان وهب اخته لرجل صداق كذا وكذا أبطل هذا أم تجعله نكاحا في قول مالك (قال) الزمان ما لا ينجي الى مثله وهو قول الاوزاعي تأويل أحمد بن خالد على رواية أنسب والتأويل الصحيح فيها أن

ما سمعت من مالك في هذا شيئاً ولكنه اذا كان يصدق فهذا نكاح اذا كان انما اراد باهله وجهه النكاح وسوا
 الصداق (ابن وهب) عن الثابت ان عبد الله بن زيد مولى الاسود بن سفيان حدثه انه سأل ابن المسيب عن
 رجل بشر بجارية ففكرها فقتل رجل من القوم هبالي فوهبها له قال سعيد لم يحل الهبة لاحد بعد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فلو اصدقها حات له قال وقد قال مالك في الذي يهب السلعة للرجل على ان يعطيه كذا وكذا
 (قال) مالك فهذا بيع فأرى الهبة بالصدق مثل البيع وانما كرهه من ذلك الهبة بالصدق (قلت) أرايت
 ان تزوجها على حكمه أو على حكمها أو على حكم فلان (قال) أرى ان يثبت النكاح فان رضى بما حكمت أو
 رضى بما حكم أو رضى بما حكم فلان جاز النكاح والافرق بينهما ولم يكن لها عليه شيء بمنزلة التفويض اذا
 لم يفرض لها صداق مثلها وأيت ان تقبله فرق بينهما ولم يكن لها عليه شيء (قال) ابن القاسم وقد كنت أكرهه
 حتى سمعت من أنق به ذكره عن مالك فأخذت به وترك رأيي فيه (قلت) أي شيء التفويض أو أي شيء الحكم
 قال التفويض ما ذكرنا في كتابه الاجناس عليكم ان طلقتم النساء ما لم تسوهن أو فترضواهن فريضة فهد
 نكاح غير صدق وهذا التفويض فيما قال لنا مالك (قلت) واذا تزوجها بغير صداق أيكون للزوج ان يفرض
 لها أدنى من راق مثلها قال لا (قلت) فلا أرى هذا اذا تزوجها (قال) انما التفويض عند مالك أن يقولوا
 قد انكحناك ولا يسيرا الصداق فيكون لها صداق مثلها ان ينيها الا ان يتراضوا على غير ذلك فيكون
 صداقها ما تراضوا عليه بحال ما وصفت لك وأما على حكمه أو على حكمها أو حكم فلان فقد أخبرتك فيه برأيي وما
 بلغني عن مالك واستأرى به أساساً (قال) سحنون وقال غيره ما قال عبد الرحمن أول قوله لا يجوز ويفسخ ما لم
 يثبت بدخل لانها مخرج من حد التفويض والرضا من المرأة بما فوضت الى الزوج وهو الذي جوزه القرآن
 لان الزوج هو الحاكم المفروض فاذا زال عن الوجه لذي أجيز به صار الى انه عقد النكاح بالصدق الغرر
 فيفسخ قبل الدخول فان فات بالدخول اعطيت صداق مثلها (قلت) أرايت ان تزوجها على حكمها فدخل
 بها انقرهما على نكاحهما ونجى لها صداق مثلها في قول مالك (قال) نعم انقرهما على نكاحهما ويكون لها
 صداق مثلها اذا ينيها وان كان لم يكن دخل بها فقد أخبرتك فيها برأيي وما بلغني عن مالك (قلت) أرايت ان
 تزوجها على حكم فلان أو على حكمها أو عن رضى حكمه أو على حكم أيها (قال) ما سمعت فيه من مالك شيئاً
 وأرى هذا يجوز ويثبت النكاح وتوقف المرأة فيما حكمت أو عن رضى حكمه فان رضى بذلك الزوج جاز
 النكاح وان لم يرض فرق بينهما ولم يلزمه شيء من الصداق وهو بمنزلة المفوض اليه الا ترى أن المفوض اليه ان لم
 يعط صداق مثلها لم يلزمه النكاح فهو حرمة يلزمها ان اعطاها صداق مثلها وحرمة لا يلزمها ان قصر عنه وهذا
 ما له عندي وقد سمعت بعض من اتفق به يأمره عن مالك انه أجاز له على ما فسر لك (قال) سحنون وهذا مما
 وصفت لك في أول الكتاب (قلت) أرايت كل نكاح كان المهر فيه غرراً الاصلح ان أدرك قبل ان ينيها
 فرقت بينهما ولم يكن على الزوج من صداق لذي يسمى ولا من المنعة شيء وان دخل بها جعلت النكاح ثابتاً
 وجعلت لها مهر من قبل (قال) نعم ان كان انما جاء الفساده قبل الصداق الذي سموا (قلت) أرايت ان
 تزوجها على ما لا يحل مثل البعير الشارد ونحوه فطلقه قبل البناء ما يقع الطلاق عليها في قول مالك (قال) قال
 مالك في ذلك ما لا يحل من البعير الشارد ونحوه فطلقه قبل البناء ما يقع الطلاق عليها فدخل أو لم يدخل
 لانه نكاح قد خلت فيه النكاح (قال سحنون) وهذا قد رويته في الكتاب الاول ان كل نكاح يفسخ بالغلبة فهو
 ففسخ غير طلاق فلا يبرأ فيه (قلت) فان طلقها قبل البناء ما تكون عليه المنعة (قال) لا المنعة عليه في رأيي
 لانها لم يفسخ ففسخ (قلت) أرايت من تزوج غير ذن الولى فأت أحدهما قبل ان يعلم الولى بذلك النكاح
 ففسخ (قلت) نعم سمعت في المسألة وهذا كله قد شهدت اليه العادلة أنه شهد المعركة وأما ان كان

أيتوارثان في قول مالك (قال) لا أقرم على حفظه الساعة إلا أن مالكة دكان يستحب أن لا يقام عليه حتى يتدنا نكاحا جديدا ولم يكن يحقق فسادها فإرى الميراث بينهما (قلت) وكذلك الذي تزوج بشمر لم يبد صلاحه أن ماتا قبل أن يدخل بها أيتوارثان قال نعم كذلك قال مالك لأنه إذا دخل بها ثبت نكاحها بعقد النكاح التي تزوج بها لأنه نكاح حتى يفسخ إن أدرك قبل البناء وكذلك لم ينفى عن أثق به من أهل العلم وكذلك أيضا لو طلقها ثلاثا قبل أن يفسخ نكاحه لم يعمل له حتى تنكح زوجا غيره (قال) ابن القاسم وأحسن ما سمعت من مالك وبلغني عنه من أثق أن انظر إلى كل نكاح إذا دخل بها فيه لم يفسخ فإن الميراث والطلاق يكون بينهما وان لم يكن دخل بها وكل نكاح لا يقر وان دخل بها تحريره فانه لا يطلق فيه ولا ميراث بينهما دخل بها أول مرة يدخل وكذلك سمعت (قال) وقال مالك في التي تزوج بشمرة لم يبد صلاحها أن دخل بها أعطيت صداق مثلها وان لم يفسخ النكاح والتي تزوج بغيرولي كل مالك يغفر وان دخل بها ويحب أن يتدنا فيه النكاح فإذا قيل له أرى أن يفرق بينهما إذا وصى الولي فوقف عن ذلك ولا يجيب عنه ولا يعضي في فراقه (في هنالك) رأيت لها الميراث ألا ترى أن التي لم يدخل بها أن أجازه الولي جاز النكاح وان التي تزوجت بشمرة لم يبد صلاحها انما رأيت لها الميراث من قبل أنه نكاح أن دخل بها ثبت وهو أمر قد اختلف فيه أهل العلم في الفسخ والتباعد فأراه نكاحا أبدا أيتوارثان حتى يفسخ لما جاء فيه من الاختلاف وكل ما كان فيه اختلاف من هذه الوجوه مما اختلف الناس فيه فإن الميراث فيه حتى يفسخه من رأى ففسخه ألا ترى لو أن فاضيا من يرى رأى أهل الشتر أجازه قبل أن يدخل بها وفرض عليه صداق مثلها ثم جاء فاض من يرى ففسخه ولم يكن دخل بها لم يفسخه لما حكم فيه من رأى خلافه فلو كان حراما لجاز لمن جاء بعده ففسخه فمن هنالك رأيت الميراث بينهما وكذلك لم ينفى عن مالك (قلت) أرايت التي تزوجت بشمر لم يبد صلاحه أن اختلفت منه قبل البناء على مال أيجوز للزوج ما أخذ منها أم يكون مردودا (قال) أرى ذلك جائزا لله ولا أرى أن رد ما أخذت لو قد أخبرتك أن كل ما اختلف الناس فيه إذا كان الميراث بينهما فيه والطلاق يلزمه فيه فأرى فيه الخلع جائزا ولو رأيت الخلع فيه جائزا لم أجزئ الطلاق فيه (قال سحنون) وقد كان قال ابن القاسم كل نكاح كان مغلوبا بين علي ففسخه فالخلع فيه مردود ويرد عليها ما أخذ منها لأنه لا يأخذ ما لها إلا بما يجوز له إرساله من يده وهو لم يرسل من يده إلا ما عاى أملاكه منه

في صداق امرأة المكاتب والعبد تزوجان غير أن سبدها

(قلت) أرايت لو أن مكاتب تزوج بعبد سبده فدخل بها أم أنه أبو أخذ المهر منها (قال) قال مالك في لعبد يترك لأمه أنه قد رماستحل به أن تزوجها غير أن سبده فكذلك المكاتب عذري (قلت) ويكون للعبد أن يفسخ نكاح المكاتب إذا تزوج بغير ذن سبده في قول مالك (قال) نعم (قلت) فإن أعنت المكاتب بغير ما ترجع المرأة عليه بذلك المهر أم لا (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئا وإن كان غيرها ن تبعه إذا عنت وإن كان لم يقرها وأخبرها أنه عبد فلا يرى لها شيئا وقد قيل إذا أبطله السيد عنه ثم عنت فز تبعه به (قلت) فإن لم يسلم السيد تزويجه حتى أدى كتابته (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن أرى أنه ليس له أن يفسخ نكاحه ونكاحه بمنزلة صدقة وهبته والعبد منه المنزلة في النكاح وبلغني عن مالك أنه سئل عن مكاتب يزوج أمته فقيل إذا كان ذلك منه على وجه ابتداء التضرر رأيت ذلك وإن كان له السيد وانما يجوز للمكاتب في تزويج ما شاء ما كان على وجه النظر والقبض لنفسه ويمنع من ذلك أن يكون ضررا ليه ويكره أن يقد تنكح غيره ويعقد رجل أمره

نكاحه أو خارجي به بحكمه لم يرد في انعكس حكمه حكم لم يرد في ربحه رساله يتدفق وسه لم

﴿ في نكاح المريض والمريضة ﴾

(قلت) أرأيت المرأة تزوج وهي مريضة أيجوز تزويجها أم لا (قال) لا يجوز تزويجها عند مالك قال فان تزوجها ودخل بها الزوج وهي مريضة (قال) ان مات كان لها الصداق ان كان مسهولاً واميراثاً له منها وان مات هو وقدم سها فلها الصداق ولا ميراث لها وان كان لم يسها فلها صداق لها ولا ميراث (قلت) فان صحّت أثبت النكاح (قال) قد اختلف فيه وأحب قوله الى ان يقيم على نكاحه وقد كان مالك مرة يقول يفسخ ثم عرضته عليه فقال امحه والذي أخذ به في نكاح المريض والمريضة ان ما اذا صحّا أقرأ على نكاحهما (قلت) أرأيت ان تزوج في مرضه ودخل بها ففرقت بينهما فجعل صداقها في جميع ماله أم في ثلثه في قول مالك (قال) قال مالك يكون صداقها في ثلثه مبدأ على الوصايا والعق ولا ميراث لها وان لم يدخل بها فلا صداق لها ولا ميراث (قلت) فان صح قبل أن يدخل أيفرق بينهما (قال) لا يفرق بينهما دخل أو لم يدخل ويكون عليه الصداق الذي سمي لها وان كانت المرأة مريضة فترجعت في مرضها فانه لا يجوز هذا النكاح (قلت) وان صحّت فانه جائز دخل بها أو لم يدخل ولها الصداق الذي سمي (قال) وان ماتت من مرضها لم يرثها (ابن وهب) عن ابن أبي ذئب وغيره عن ابن شهاب أنه قال في الرجل يتزوج المرأة وقد يس له من الحياة ان صداقها في الثلث ولا ميراث لها (ابن وهب) عن يونس عن أبي شهاب أنه قال لا ترى لنكاحه جوازا من أجل أنه أدخل الصداق في حق الورثة وليس له الا الثلث بوصى فيه ولا يدخل ميراث المرأة التي تزوج في ميراث ورثته (وقال) ربيعة في صداقها اذا نكحها في مرضه انه في ثلثه وليس لها ميراث لانه قد وقف عن ماله فليس له من ماله الا ما أخذ من ثلثه ولا يقع الميراث الا بعد وفاته (ابن وهب) عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال نرى ان لا يجوز لمن تزوج في مرضه صداق الا في ثلث المال

﴿ في الرجل يريد نكاح المرأة فيقول له أبوه قد وطئها فلا تطأها ﴾

(قلت) أرأيت لو أن رجلاً خطب امرأة فقال له والده اني قد كنت تزوجتها أو كانت عندنا به جارية اشتراها فقال له والده لا تطأها اني قد كنت وطئتها شرأ أو أراد الابن شراءها فقال له الاب اني قد وطئتها بشرأ فان اشتريتها فلا تطأها أو لم يرد الابن شيأ من هذا الا انه قد سمع ذلك من أبيه وكذب الولد الوالد في جميع ذلك (وقال) لم فعل شيأ من هذا وانما أردت بقولك ان تحرمها على فأردت تزويجها أو شرأها أو وطئها أو تحول بينه وبين النكاح وبين ان يطأها في قول مالك اذا اشتراها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيأ الا أن مالكاً قال لي في الرضاغة في شهادة المرأة لو احدة ان ذلك لا يجوز ولا تقطع شيأ الا أن يكون قد فشا وعرف (قال) مالك وأحب الى ان لا ينكح وان يترعرع وشهادة المرأة ان في الرضاغة لا تجوز أيضاً الا أن يكون شيأ قد فشا وعرف في الاهلين والمعارف والجيران فاذا كان كذلك رأيتها جائزة وشهادة الوالد في مسائل التي ذكرت بمنزلة شهادة المرأة في الرضاغة لا أراها جائزة على تولد اذا تزوج أو اشترى جارية الا أن يكون شيأ قد فشا من قوله قبل ذلك وعرف وسمع وأرى أنه يزور عن ذلك ثم فصل لم تنص عليه (قلت) وكذلك أي اذا لم تزل يسمعونها تقول قد أرضت هامة وما كبرت ردت تزويجها (قال) قال مالك لا يزوجها

﴿ في رجل ينكح المرأة قد دخل عايه غير امرأته ﴾

(قلت) أرأيت وان زوج لارواح امرأة ذات دخلت عليه غير امرأته فوطئها (قال) لمعنى من ماله انه قال في تنبيه وجهها خزاناً فأنشئ بها فأدخل على هذا امرأة مد وعلى هذا امرأته (قال) قال مالك ترد المرأة جزواً وهذا امرأته رجبها أو لا يحاو حدة منها ووجهها حتى ينفى الاستبراء والاستبراء ثلاث حيض ويكرن بكل واحدة منهما قد تمها على بدى وطئها فذلك مستثان (قلت) أرأيت المرأة دا

لزمته النفقة (قلت) أ رأيت ان كانت صغيرة لا يجامع مثلها الصغر هافقا لواله ادخل على أهله أو اتفق عليها (قال) قال مالك لا يتفق عليها ولا يلزمه ان يدفع الصداق حتى يبلغ حد الجماع (قال) مالك وكذلك الصبي اذا تزوج المرأة البالغة فدعته الى ان يدخل بها فلا نفقة لها عليه وليس لها ان تقبض الصداق حتى يبلغ العلام حد الجماع (قلت) أ رأيت ان كانت لا يستطيع جماعها وهي رتداء وكان زوجها رجلا قد بلغ أو يكون لها النفقة اذا دعته الى الدخول ويكون لها ان تقبض المهر أم لا (قال) لا وزوجها بالخيار ان شاء ففرق بينهما ولا مهر لها الا ان تعالج نفسها أمر يصل الزوج الى وطنها ولا يجبر على ذلك قال فان فعلت فهو زوجها ويلزمه الصداق والنفقة اذا دعته الى الدخول فان أبت أن تعالج نفسها لم تكره على ذلك وكان زوجها بالخيار ان شاء ففرق بينهما ولا مهر لها وان شاء أقام عليها (قال) وقال مالك في المريضة اذا دعوه الى الدخول بها وكان مرضها مرضا يقدر على الجماع فيه فان النفقة له لازمة (قلت) أ رأيت التي لم يدخل بها أو يكون لها النفقة على زوجها (قال) قال مالك ما منعته الدخول فلا نفقة لها واذا دعي الى الدخول فكان المنع منه أنفق على ما أحب أو كره (قلت) أ رأيت ان مرضت مرضا لا يقدر الزوج فيه على جماعها فدعته الى البناء بها وطلبت النفقة (قال) ذلك لها ولم أسعه من مالك الا انه بلغني ذلك عن مالك ممن أنفق به انه قال ذلك لها اذا كانت مريضة فلا بد له من ان يضمها ويتفق عليها وهو رأيي (قلت) أ رأيت ان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فدعته الى الدخول بها (قال) قال مالك لا يلزمه النفقة ولا يلزمه ان يدفع الصداق حتى يبلغ حد الدخول بها وكذلك الصبي لا يلزمه النفقة على امرأته اذا كانت كبيرة ولا يلزمه دفع المهر اليها حتى يبلغ حد الجماع وهو الاحتلام وكذلك قال مالك (قلت) أ رأيت ان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فأراد الزوج ان يني بها وقال أولياء الصبي لا تمكنك منها لان لا تقدر على جماعها (قال) قال مالك في رجل تزوج امرأة وشرطوا عليه ان لا يني بها سنة (قال) ان كان انحسر طوله ذلك من صغره وكان الزوج غريبا فهو يربدان يلعن بها وهم يربدون ان يستمتعوا منها فذلك لهم والشرط لازم والافا شرط باطل فهذا يدل على مسئلتك ان ذلك لم انعموه حتى يبلغ (ابن وهب) عن مخزومه بن بكير عن أبيه قال يقال أجماع رجل تزوج جارية صغيرة فليس عليه من نفقتها شيء حتى تنزل وتطبق الرجل فاذا أدركت فعليه نفقتها ان شاء أهلها حتى يني بها (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب قال ليس للمرأة النكاح عند أبو يها نفقة الا ان يكون وليها خا صم زوجها في الاتناء بها فامر بذلك السلطان ومرض لها نفقة فتكون من حينئذ ولا شيء لها قبل ذلك (قال) يونس وقال ابن وهب لا نفقة لها الا ان يطلبوا ذلك (ابن وهب) عن ابن أبي الزناد عن أبيه انه قال اذا تزوج الرجل المرأة فتركها عشرين سنة أو أكثر لم يدعه أهلها الى البناء بها والنفقة عليها فلا نفقة لها حتى يدخل بها أو يدعي الى النفقة عليها ولبنا بها (قلت) أ رأيت ان تزوج صبي امرأة بالغة وزوجه أبره فلما بلغ حد الجماع وذلك قبل ان يحتلم دعته المرأة الى الدخول بها والنفقة عليها (قال) لا شيء لها حتى يحتلم كذلك قال مالك حتى يبلغ الدخول والبلوغ عنده الاحتلام (قلت) رأيت عرض الزوج هل يباع ذلك في النفقة على المرأة في قول مالك (قال) قال مالك يلزم الزوج النفقة فاذا كان ذلك يلزمه فلا بد من ان يباع فيه ماله (قلت) أ رأيت ان بعد ان لم يقدر على نفقة امرأة حرة كانت أو أمة (قال) قال مالك تلزمه نفقة امرأة حرة كانت أو أمة (قال) قلنا له وان كانت بيت عند أهلها (قال) نعم هي من الزواج ولها الصداق وعليها العدة ولها النفقة وقول لنا مالك وكل من لم يقو على نفقة امرأة ففرق بينهما ولم يقل لنا مال حرة ولا أمة (قال) وقال مالك في رجل تزوج امرأة وهو صحيح ثم مرض بعد ذلك فقالت المرأة أعطني نفقتي أو ادخل على وائز وج لا يدعروني الجماع لمرضه (قول) مالك ذلك للمرأة ان تأخذ نفقتها ويدخل بها ولا يشبه هذا الصبي

والاصيبة (قلت) وكذلك ان تزوجها وهي حيصة ثم مرضت مرضا لا يستطيع الجماع معه فقالت المرأة ادخل علي أو اعطني شققي (قال) الزوج لا أقدم على الجماع (قال) مالك ذلك لما يلزم الزوج أن يعطيها نفقتها أو يدخل عليها في رأيي وإنما ينظر في هذا إلى الصحة إذا وقع النكاح وهو ما يجيء بقدران على الوطء حين وقع النكاح فلو لم تأت في مالها أصابها بعد ذلك إلا أن يكون مرضا قد وقعت المرأة منه في السابق فهذا الذي لا يدخل عليها ان دعت له لان دخول هذا وغيره ليسوا سواء (قلت) والصدقات في هذا مثل النفقة لما ان تأخذ صدقاتها من زوجها في هذه المسائل التي سألتك عنها في قول مالك (قال) الصدقات أو يجسم النفقة فلها ان تأخذ بالصدقات إذا كانا بالغين في قول مالك (قال) والصدقات يلزمه حين تزوجها داخل بها أو لم يدخل ولما ان تمنعه نفسها حتى تأخذ الصدقات منه ومرضها هذا الذي مرضته ليس يمنع بعد الصحة في رأيي ألا ترى أنها لو جازمت بعد تزويجه ثم دعت إلى الدخول وجذاها ما ذلك لا يستطيع منه الجماع انه يقال له ادفع الصدقات واغني وادخل أو طلق

في نفقة العبد على سائبه

(قلت) أرايت العبد الذي تكون نفقة امرأته عليه أن يجعل نفقتها في ذمته في قول مالك (قال) نعم (قلت) فيبدأ بنفقة المرأة أم بخراج سيده (قال) ليس للمرأة من نفقتها في خراج السيد قليل ولا كثير وعمل العبد للسيد وإنما ينفق عليها العبد من ماله ان كان له والافرق بينهما إلا ان رضى السيد ان ينفق عبده على امرأته من مال السيد أو من كسبه الذي يكسبه للسيد أو من عمله الذي يعمل له للسيد وهذا رأيي (قلت) ولا يباع العبد في نفقة امرأته ان وجب لها عليه نفقة في قول مالك قال لا (قلت) أرايت العبد والمكاتب والمدر وأم الولد اهل يجيرون على نفقة أولادهم الاحرار في قول مالك (قال) قال مالك لا يجبر العبد على نفقة ولده لم يولد له ولا عبد أو أم الولد فلا يجبر على نفقة ولدها لان الحرية أيضا لا يجبر على نفقة ولدها (قلت) أرايت المكاتبه اذا كان زوجها عبدا هل يجبر على نفقة ولدها الصغار الذين ولدتهم في الكفاة أم لا (قال) أما اذا أخذت في كتابتها فنفقتهم على أهمهم لانهم كانوا عبيدا ألا ترى ان الرجل يجبر على نفقة عبيده فاذا كانت هي لا يلزم سيدها نفقتهم فهم عندي بمنزلة ما لم أسمع فيها شيئا (قلت) ولا تشبه هذه الحرية قال لا (قلت) أرايت المكاتب اذا كانت كاتبة على حدة وكاتبه امرأته على حدة فحدث بينهما أولاد على من نفقة الولد قال على الام (قلت) نفقة الام على من (قال) على الزوج (قلت) لم جعلت نفقة الام على الزوج وجعلت نفقة الولد على الام ولم تجعل نفقة الولد مثل نفقة الام (قال) لان الولد في كفاة الام وليس على المكاتب ان ينفق على ولده العبد وهم لا يرقون برقه ولا يعقون بنفقه وإنما يعقون في عتق أهمهم وورقة هم في رقها فنقتهم عليها أو اما أهمهم فزوجه فلا بد للعبد والمكاتب من ان ينفقا على أزواجهما والافرق بينهما (قلت) أذ جعل نفقة هؤلاء الصغار على الام (قال) نعم (قلت) أرايت ان كانت كاتبة لاب والام واحدة فحدث بينهما ولد على من نفقة (قال) على الاب ماداموا في كتابتهم (قلت) لم (قال) لانهم تبع لا يهيم في الكفاة ونفقة أهمهم عليه و برقه و برق أهمهم يرقون و بنفقه ما يعتقون وانه لا عتق لواحد من الولد الا بعتق الوالدين جميعا (قلت) سمعت هذه المسائل من مالك قال لا (قلت) أرايت ان يجز هذا المكاتب عن النفقة على ولده الصغار اذا لم يجد شيئا شبه عجزه عن الكفاة والجنانية قال لا (قلت) أرايت المكاتب اذا كان له ولد صغار حدثوا في الكفاة أو كاتب عليهم أيجبر المكاتب على نفقة هم (قال) نعم في قول مالك (قال) ابن وهب قال البث كتب اني يجبي بن سعيد يقول ان الامه اذا طلقت وهي حامل انها وما في طنها السيدها وإنما تكون النفقة على الذي له الولد وهي من المطلقات ولها المتاع المعروف على قدر هيئته زوجها (قال ابن وهب) وقال ربعه في الحرية تحت

العبداً لحررتهم الامه فطلعتا وهى حامل قال ايس لها عليه نفقة (قال) مالك وليس على عبدان ينفق من ماله على من لا يملك سيده الا باذن سيده وذلك الا امر عندنا

في فرض السلطان النفقة للمرأة على زوجها

(قلت) ارايت المرأة اذا خاصمت زوجها في النفقة كم يفرض لها نفقة سنة او نفقة شهر بشهر (قال) لم اسمع من مالك فيه شيئاً ولكنى ارى ذلك على اجتهاد الوالى في عسر الرجل ويسره وليس كل الناس في ذلك سواء (قلت) ارايت النفقة على الموسر وعلى المعسر كيف هي في قول مالك (قال) ارى ان يفرض لها على الرجل على قدر يساره وقدر شأن المرأة وعلى المعسر ايضاً نظير السلطان في ذلك على قدر حاله وعلى قدر حالها (قلت) فان كان لا يقدر على نفقتها (قال) يتولم له السلطان فان قدر على نفقتها والافرق بينهما (قال) مالك والناس في هذا مختلفون منهم من يطمع له قوته ومنهم من لا يطمع له بقوته (قلت) ارايت ان فرق السلطان بينهما ثم ايسر في العدة (قال) مالك هو املك برجعتها ان يسر في العدة وان هو لم يسر في العدة فلا رجعة له ورجعته باطله اذا هو لم يسر في العدة (قلت) هل يؤخذ من الرجل كفيلاً بنفقة المرأة في قول مالك (قال) لا يؤخذ منه كفيلاً لان مالكاً قال في رجل طلق امرأته ورادها لزوج الى سفر فثابت انا اخاف الحمل فأقمى لي جيلاً بنفقتي ان كنت حاملاً (قال) مالك لا يكون على الرجل ان يعطيها جيلاً وانما لها ان كان الحمل ظاهراً ان تأخذه بالنفقة وان كان الحمل غير ظاهر فلا جيل لها عليه فان خرج زوجها وظهر رجلها بعبده فأشقت على نفسها فلها ان تطلبه بالنفقة اذا قدم ان كان موسراً في حال حملها وانما ينظر الى يساره في حال ما كان يجب عليه النفقة وان كان غير ثائب فأشقت على نفسها ولم تطلبه بذلك حتى وضعت حملها فلها ان تتبعه بما آتته (قلت) ارايت ان أراد الزوج سفراً فطلبته امرأته بالنفقة كم يفرض لها أشهر او اكثر من ذلك (قال) لم اسمع من مالك فيه شيئاً ولكنى ارى ان ينظر الى سفره الذي يربى بدق يفرض لها على قدر ذلك (قلت) ويؤخذ منه في هذا جيل أو لا (قال) يدفع النفقة اليها وياً بها تحصيل يجر بها لها (قلت) فان كان الزوج حاضر افرض عليه السلطان نفقة شهر اشهر فأرادت منه جيلاً (قال) لا يكون لها ان تأخذ منه جيلاً (قلت) لم قال لانه حاضر يقول ما وجب لك على فانا أعطينك ولا أعطينك جيلاً (قلت) وهذا قول مالك قال هذا راى (قلت) ارايت امرأته رجل هو معها مقبض فأقامت معه سنين وقدمت بها فأدعت انه لم ينفق عليها وقال الزوج قد أشقت عليها (قال) قال مالك القول قول الزوج ويحلف (قلت) عد بما كان الزوج أو موسراً (قال) نعم اذا كان مقبضاً معها وكان موسراً (قلت) ارايت ان كان غائباً فأقام سنين ثم قدم فقال قد كنت أبيت اليها بالنفقة وأجرها عليها (قال) القول قول الزوج الا ان تكون المرأة رفعت ذلك الى السلطان فاستعدت في مغيبه فان ذلك يلزم الزوج من يوم رفعت ولا يبرئه الا ان يأتى بمخرج من ذلك وان قال بنت اليك لنفقه ذلك وهذا قول مالك (قلت) ارايت ان كانت موسرة وكان الزوج موسراً معسر فكانت تنفق من مالها على نفسها وعلى زوجها ثم جاءت تطلب النفقة (قال) لا شيء لها في رأي فيما أنفقت على نفسها اذا كان الزوج في حال ما أشقت معسراً وان كان الزوج موسراً فذلك دين عليه واسماً أشقت على زوجها فذلك دين عليه موسراً او معسراً الا ان يرى انه كان منها زوجها على وجه الصلة (قلت) وكذلك لو ان اجنبياً افتق على سنة ثم طلب ما افتق ا يكون ذلك له (قال) نعم في رأيي الا ان يكون رجلاً يعرف انه إنما اراده ناحية الصلة والضيافة فلا يكون ذلك له (قلت) فان كان امراً كان ينفق الخرفان ولحم الدجاج والحمام فكنت كله وانما لو كنت أفتق من مالى لم أفتق هذا (قال) لا ينظر في هذا الامر الى لاه رافى يرجع عليه غير المرف الا ان يكون الذى أفتق عليه صغيراً فجعل ينفق عليه فانه

لا يرجع عليه بشئ إلا أن يكون له مال يوم كان ينفق عليه فانه يرجع عليه فانه ذلك (قلت) فان تلف
المال وكبر الصبي فأعدمالا (قال) لا يكون له أن يرجع عليه في شئ في رأيي لأن ما كاسل عن رجل هلك
وزك صيا صغيرا وصى الى رجل فأخذناه وأحق عليه سنة أو سنتين ثم أتى على الميت دين استغرق ماله كله
افترى على الوصي شيئا فيما أحق على الصبي وهو لا يعلم بالدين أو عمل يكون على الصبي ان كبر (قال) مالك
في الصبي لاشئ عليه وان كبروا فأعدمالا فأتق عليه لانه لم يل ذلك (وقال) في الوصي كذلك لانما عليه
فهذا مثله عندى (قال سعدون) وكان المحزوى يقول ذلك على الصبي دين لأن صاحب الدين لم ينفقه على
اليتيم فيرى ان ذلك منه حسيبة (قلت) أرايت ان أنفقت المرأة وزوجها غائب وهو معسر في حال ما أنفقت
أ يكون ذلك دينها لم لا في قول مالك (قال) لا يكون ذلك دينها عليه كذلك قال مالك (قلت) ولم (قال) لأن
الرجل اذا كان معسرا لا يقدر على النفقة فليس لها عليه النفقة انما لها أن تيم معه أو يطلقها كذلك الحكم
فيها (قلت) أرايت ان أنفقت وهو غائب ومرسرا تضرب بنفقتها مع العرما (قال) نعم (قلت) أرايت
ان أنفقت على نفسه أو على ولدها أو زوج غائب ثم طلبت النفقة (قال) ذلك طاهر ان كان مرسرا يوم أنفقت
على نفسها وعلى ولدها ان كانوا أصغارا أو جوارى أنكارا حاضن أو لم يحضن وهذا رأيي (قلت) فهل تضرب
بما أنفقت على الولد مع العرما (قال) لا (قلت) أرايت الرجل إذا قوى على نفقة امرأته ولم يتزوج نفقة
ولدها منه الا صاعرا يكون هذا عاجزا عن نفقة امرأته ويقرق بها أو ينسه في قول مالك أم لا (قال) لا يكون
عاجزا إذا قوى على نفقة امرأته وان لم يقو على نفقة ولدها منه لأن ما كانا في الولد ناعما تزمنه النفقة على
الولد اذا كان الاب يدر على غنى أو رسة والأفهم من فقراء المسلمين لا يزنه من ذلك شئ وأما المرأة فليست
كذلك لان يحد ما ينفق فرق بينهما هو اذا وجد نفقة لها لم يحد نفقة ولدها لم يزنه نفقتهم كانت المرأة أمهم أو
لم تكن أمهم (قلت) أرايت ان كان لي في امرأتين دين وهى معسرة فخاصمتني في نفقة فاقضى على نفقتها
فقلت احسب الى نفقتها في ديني الذي عليها (قال) ما سمعت في هذا شأنا وأرى ان كتب عدة ان ينفق عليها
ويتبعها بدينه ولا يحسب نفقتها من الدين لانها لا تقدر على شئ (قلت) أرايت ان كانت غنية (قال) ان
كانت غنية قبل الزوج خذ دينك وادفع اليها نفقتها وان شئت فخاصمها بنفقتها (قلت) أرايت ان اختلف
الزوج والمرأة في فريضة القاضي في نفقةها وقد مات القاضي أو عزل فقال الزوج فزوجك كل شهر عشرة
دراهم وقالت المرأة بل فرض لي كل شهر عشرين درهما (قال) اقول في قول الزوج ان كان يشبه
نفقة مثلهما والا كان القول قولها اذا كان يشبه نفقة مثلهما فان كان لا يشبه نفقة مثلهما يقول واحد منهما
وأعطيت نفقة مثلهما فاستقبل فرضها القاضي نفقة مثلهما وما سمعت من مالك في هذا شأنا (قلت) أرايت
ان دفع الزوج الى المرأة ثوبا كساه باله قال المرأة أهديته الي وقال الزوج ل هو مما فرض للقاضي
على (قال) القول قول الزوج في رأيي لأن يكون الثوب من الثياب التي يهذبها القاضي لثامها فيكون القول
قولها (قلت) أرايت ان فرض لها القاضي نفقة شهر شهر فكانت تأخذ نفقة شهر فترفضه قبل الشهر
أ يكون لها على الزوج شئ أم لا (قال) لاشئ لها على الزوج لان ما كانا قل لي كل من دفع اليه نفقة
كانت لازمة له على غيره مثل الابن يدفع عنه ولده نفقة الى أمه وكان طاعة المرأة يقيم نفقتها في دفع
ليها نفقة سنة فهاك لابن أو المرأة قبل ذلك (قال) قال مالك بن أنس ان نفقة جافق
من الشهر وفضل ذلك وذلك ضامن على من قبضه فمستدعيها ان أنشئت أوضاعا فلا شئ عليه
(قلت) أرايت ان كساه نفقته قبل الوقت الذي فرضه لسطن ذلك لاشئ عليه انشأ وكره
من فرقت كسوتها (قال) نعم في رأيي لاشئ لها لانها ضامنه فقلت أرايت امرأة ذكنا زوجها

غائبا وله مال حاضر عرض أو قرض فطلبت المرأة نفقتها أي عرض لها نفقتها في مال زوجها وهل تكسر عروضة
في ذلك في قول مالك فقال نعم (قلت) فهل يأخذ السلطان من المرأة جلا بعد دفع إليها حذر من أن
يدي الزوج عليها جهة (قال) لا يؤخذ منها كقيل لانه كل من أثبت ديناً على غائب بينه وله مال حاضر عدى
على ماله الحاضر ولم يؤخذ بعد دفع اليه من ذلك جيل وهو قول مالك وكذلك المرأة إذا قدم الزوج وله جهة
طلبها بجهته فكذلك أعرس (قلت) ويكون الزوج وهذا العرس إذا قدم على جهتها في قول مالك قال نعم
في رأيي (قلت) أرايت أن كل للزوج ودائع ودون على الناس أي عرض للمرأة في ذلك نفقتها أم لا (قال) قال
مالك نعم يرض لها نعمة في ذلك ولم أسعه من مالك ولكنه رأيي (قلت) أرايت أن يجد الذي عليه الدين
فتألت المرأة أأقيم البيعة في الزوجي على هذا إذا أعكنتها من ذلك (قال) نعم عكن من ذلك وكذلك لو كان
رجل له على رجل دين وعاب المديان فقال لذي له دين أأقيم البيعة ن أعرس هذا لعاب على هذا الرجل
ديننا فاقضوني منه حتى أنه يمكن من ذلك وعمر رأيي (قلت) أرايت أن أنت والزوج غائب ولا مال في
موضعه الذي هي فيه فتألت أفرض لي نفقي على زوجي حتى إذا قدم اتبعته بما فرضت لي (قال) لا يرض لها
ويترك الزوج حتى يقدم وإن كان في معية سنها عديا لم يكن عليه شيء من نفقتها وإن كان موسراً فرض عليه
نفقة مثله لئلا هو رأيي (قلت) أرايت للمجوسية إذا أسلم زوجها أن يكون لها النفقة قبل أن يرض عليها
السلطان الاسلام (قال) ليس لها سله نفقة لانها لا تترك انما يرض عليها الاسلام فان أسلمت كانت امرأته
والافرق بينهما (ابن وهب) عن عبد الرحمن بن أبي الزناد وعبد الجبار عن أبي الزناد قال خاصمت امرأة
زوجها إلى عمر بن عبد العزيز وأما حاضر في امرته على المدينة فذكرت له أنه لا نفق عليها فاده عمر فقال
أفقي عليها ولا فرق بينهما قال أبو الزناد وقال عمر حاضر بواله أجلسا ثم اوشهرين فان لم ينفق عليها
ال ذلك فرقت بينهما قال أبو الزناد قال عمر سألني سعيد بن المسيب عن امرأة قال سأله فقال يضرب له
أجل فوق من لا جل نحوهم ما رقت! عمر قال سعيد فان لم ينفق عليها ال ذلك الاجل فرق بينهما قال فأحييت
أن أرجع لي عمر من ذلك بانه نقضت يا أبا جهم سنة فله قال سعيد وأقبل بوجهه كالغضب سنة سنة
سنة قال فأنخبت عمر بالذي قال فوجع عمر زوج المرأة فأقام لها من ماله ديناراً في كل شهر وأقرها عند
زوجها وحدهما يزيدي على صاحبها (مالك) رعبه عن سعيد بن المسيب انه قال يقول ال لم ينفق الرجل على
امرأته فرق بينهما ما سمعت مالكا يقول كل من أدركت يقولون ال لم ينفق الرجل على امرأته فرق بينهما
(ابن وهب) عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد انه قال إذا تزوج الرجل المرأة وهو عني فاحتاج حتى لا يجد
ما ينفق فرق بينهما وإن وجد ما بينهما من الحر والزيت وغذيط الثياب لم ينفق بينهما (قال) الليث وقال ربيعة
أما العبد والشمار فمسي أن لا يؤمر بكسرتها ومخلط الثياب من خشنى والاتريش وشباه ذلك فذلك جائز
للمعسر ولا يمس منه سيده ومعه مخصر أو دفع لحوج عنها فليس لها غيره وأما الخادم فان لم تكن عنده
قوة على أن يخدمها فأنما يما تعاوس على خدمة عماحق المرأة على زوجها ما كفاها من الثياب والمطعم
فلم يخدمه يكسرها عند اليسر وتعين قروا عند العسر (قال) سحنون يحجزه عن الخدمة كعجزه عن
النفقة والفرقة تحب ذلك بينهما إذا انفردا

في الحنين

(قلت) أرايت حنين حتى يهربه لاجر من يوم ترونها أم من يوم ترفعه إلى السلطان (قال) من يوم
ترفعه إلى سلطان وسلك قسار (قلت) أرايت الحنين إذا فرق السلطان بينهما أي يكون أملاكها في العدة
قال مالك لا يكون أملاكها في العدة وإنما في العدة (قلت) أرايت أن قال الزوج العدة قد جاعتها

وقالت المرأة ما جاعني (قال) سألت مالكا عنها فقال قد نزلت هذه بلدنا وأرسل إلى فيها لأمير فادرت
 ما أقول له ناس يقولون يجعل معها النساء ناس يقولون يجعل في قلبها الصفرة فما أدرى ما أقول (قال) ابن
 القاسم الانى رأيت وجه قوله أن يدين الزوج ذلك ويحلف وسمعت منه غير مرة وهو رأى (قلت) أرايت
 العنين إذا لم يجامع امرأته في السنة وفرق بينهما بعد السنة أ يكون لها الصداق كاملا أم يكون لها نصف الصداق
 (قال) قال لي مالك لها الصداق كله كاملا إذا أقام معها سنة لا بد قدره وله وقد خلى بها فطال زمانه معها وتغير
 صبغها وخلق ثيابها وتغير بهازها عن حاله فلا أرى له عليها شيئا وإن كان فرقها ياها فرياء من دخوله رأيت
 عليه نصف الصداق (قل) قال مالك وإن سأل يقولون ليس لها الا نصف الصداق (قال) مالك ولكن الذي
 أرى أن كان قد طل ذلك وتبا عدو تلذذه بها وخالجها أن الصداق لها كاملا (ابن وهب) عن عمر بن قيس
 عن عطاء بن أبي رباح عن ابن المسيب عن عمر بن الخطاب قضى في الرجل يتي بالمرأة فلا يستطيع أن يعسها
 انه يضر به أجل سنة من يوم يأتيه ان السلطان قال فان استقرت فهي أولى بنفسها قال عطاء اذا ذكر انه
 يصيبها وتدعى انه لا يأنيها فليس عليه الا يمينه بالله الذي لا اله الا هو ثم وطئها ثم لا شيء عليه (ابن وهب) عن
 محمد بن عمر وعن ابن جريح قال أخبرني أبو أمية عبد الكريم عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود
 انهما قال لا ينظر به من يوم تخصمه سنة فاذا مضت سنة اعتدت عدة لمطلق وكانت في العدة أملاك بأمرها
 (ابن وهب) قال ابن جريح وسألت عطاء فقال ط الصداق حين أعلق عليها وينظر به من يوم تخصمه سنة
 فاما ما قبل ذلك فلا هو عقوبته ولكن ينظر به من يوم تخصمه فاذا مضت سنة اعتدت وكانت طليقة
 وان لم يطلقها وكانت في العدة أملاك بأمرها (ابن وهب) عن عبد الجبار بن عمر عن عمر بن خنيدة عن ابن
 المسيب بذلك قال يضر به السلطان أجل سنة من يوم ترفع ذلك في السلطان فان استغناها او لا فرق بينهما
 قال عبد الجبار وقال ذلك ربيعة (ابن وهب) قال مالك وبلغني عن سليمان بن سارانه قال أجل المعتز على
 أهله سنة (مالك) عن ابن شهاب عن ابن المسيب انه قال اذا دخل لرجل بامرأة فاعترض عنها فانه يضر
 له أجل سنة فان استطاع أن يعسها او لا فرق بينهما (ابن وهب) قال موسى بن علي قال ابن شهاب ان القضاة
 يقضون في الذي لا يستطيع امرأته بربص سنة يتي فيها لنفسه فان أبى ذلك بأدله فهي امرأته ونقضت
 سنة ولم يعسها فرق بينه وبينها وقضى القضاة بذلك من حين تناكره امرأته أو ينكره أهلها (قال) ابن شهاب
 وان كانت تحته امرأته فولدت له ثم اترصر عنها فربط طالع لم أسمع بأحد عرق بين رجل وبين امرأته بعد
 أن يعسها فهذا الامر عندنا (قلت) أرايت العنين اذا تكل عن اليمين (قال) يتر لمرة أعلق فان حلفت فرق
 بينهما وإن أبى كانت امرأته وهذا رأي (قلت) أرايت فرق لساكن بين العنين وعرأته بعد سنة
 أيكون عليها احدى الطلاق في قول مالك قال نعم (قلت) أرايت ان كنت عنده جوار وحراث وهو يصل اليهن
 ولا يصل الى هذه التي تزوج أ يضر به أجل سنة في قول مالك (قل) نعم يضر به فيما أجل سنة وإن كان يوصله
 من غيرها كذلك قال مالك (قلت) أرايت ان وطئها مرة ثم أسلمت عنها أ يضر به أجل سنة في قول مالك (قل)
 لا يضر به أجل سنة ذوطئها ثم اعترض عنها عند مالك (قل) أرايت ان يمين بعد سنة ذ فرق بينهما أيكون
 طليقة أو يكون فسخا غير صلاص (قال) قيل ما تكره فبقية (قلت) رخصي أيضا ذ حلفت ففرقه
 أن تكون طليقة في قول مالك قل هم (قلت) ثم قل لا يلوث أن يمسها أو تمت ركن سكح بحبيبه فما
 اختارت ففرقه كانت طليقة ألا ترى انهما كما يتوارثن قول رخصي رخصي (قلت) أرايت مرة
 العنين والنكحي والمحجوب اذا علمت به ثم تركته فمترعه في السان رأته كسنة من نسائها ثم مدهرعه في
 السلطان (قال) اما امرأه نحصى والمحجوب فلا خالها ذ أومت معه ورضيت به ثم مدهرعه واما

امرأة العنين فها أن تقول اضربوه له أجل سنة لأن الرجل وعما تزوج المرأة فيعرض له دونها ثم يفرق بينهما
ثم يتزوج أخرى فيصيرها وتلد منه أولاداً فتقول هذه تركته وأما الرحو لان الرجال بحال ما وصفت لك فذلك
لهما إلا أن يكون قد أخبرها به لا يجامع وتقدمت على ذلك فلا قول لها بعد ذلك (قالت) ويكون فراقه طليقة
قال نعم (قالت) أرايت العنين أن يكون له أن يؤجله صاحب الشرط أو لا يكون ذلك الا عند قاض أو أمير بولي
القضاة (قال) قال مالك أرى أن يجاز قضاة أهل هذه المياه (قال) ابن القاسم وأما هم امرأه على تلك المياه
وليسوا بقضاة فأرى أن صاحب الشرط أن يضرب العنين أحلاً جاز وكان ذلك جائزاً قال ولقد بلغني عن مالك
في امرأه فندز وجهها فضرب لها صاحب المياه الأجل فأنطأ في ضربه الأجل (قال) ابن القاسم أظنه ضرب لها
الأجل من يوم قدرته أربع سنين (قال) مالك تستكمل ذلك من يوم يش من خبره أربع سنين ولم يظن
في أنه لا يجوز له ما صنع فهاذا لك أيضاً على مسئلتك (قلت) أرايت أن تزوج امرأه فوصل إليها مرة ثم
طلقها ثم تزوجها بعد ذلك فلم يصل إليها يضرب له أجل سنة في قول مالك قال نعم

في ضرب الأجل لامرأة المخنونة والمخدوم

(قلت) فالمخنون المطبق (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً قال وقال لي مالك في المخنونة إذا أصابه الجنون بعد
تزوجها المرأة أنه يعزل عنها ويضرب له أجل سنة في علاجه فإن برأ أو لاقى بينهما (قال) ابن القاسم وبلغني
عن مالك أنه قال يضرب له أجل سنة (قال) ولم أسمع من مالك (قال) وقال لي مالك والمخدوم البين الجذام
يفرق بينهما بين امرأته إذا طلبت ذلك (قلت) فهل يضرب لهذا الجذام أجل مثل أجل المخنونة للعلاج
(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى أن كان ممن يرضى برؤيه في العلاج وقدر على العلاج فأرى أن
يضرب له الأجل ولم أسمع هذا من مالك (ابن وهب) عن مسلمة عن حذيفة عن عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده قال كتب عمرو بن العاص إلى عمر بن الخطاب في رجل مسلسل بقيود يخافه على امرأته فقال
أجلوه سنة فتدأوى فإن برأ أو لاقى بينهما وبين امرأته (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة أنه قال إن كانت
امرأته يؤذيها ولا يعقها من نفسه لم ترق عليه ولم تحبس عنده وإن كان يعقها من نفسه ولا يرقها بسوء
محبة ثم يجزئ طلاقها أباحا

في اختلاف الزوجين في منافع البيت

(قلت) أرايت إذا تنازع في منافع بيت لرجل والمرأة جميعاً وقد طلقها أو ماتت أو ماتت (قال)
قال مالك ما كان يعرف أنه من منافع الرجال فهو للرجل وما كان يعرف أنه من منافع النساء فهو للنساء وما كان
يعرف أنه من منافع الرجال والنساء فهو للرجل لأن البيت هو من الرجال وما كان من منافع النساء ولى شراؤه
رجل وله بنت بنته قد يبيع ويشتري بنته إلى لاله الأهل وما اشتراه لها وما اشتراه لنفسه ويكون أحق به إلا
أن تكون لها بنتة أو ولدانها من شتره لها (قلت) أرايت ما كان في البيت من منافع الرجال فأقامت المرأة
البيتة اشتريتها (قال) قال مالك هو (قلت) وورثتها في البيتة واليمين غزلتها (قال) نعم إلا أنهم إنما
يخلفون على علمهم منه لا لحملهم أن زوج شترى هذا المتاع الذي يدي من منافع النساء ولو كانت المرأة
أحقة حلفت على يد (قلت) وورثة لرجل بهذه المنزلة قال نعم (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم
(قلت) صف من منافع النساء من منافع الرجال في قول مالك (قال) سألت مالكا عن شيء يملك على ما بعده
(قلت) لملك بضت وتورثه امرأة (قال) هذا من منافع المرأة وأما القباب والجلال والأسرة والفرش
والماء والمرفق والبسط من منافع المرأة عند مالك (قلت) أرايت الحلي هل تعلم للرجل فيه شيئاً (قال)
لا لا منطقة والسيف والشمع (قلت) أرايت خديم والعلمان (قال) في رأي أن لا شيء للمرأة من الرقيق

ذَكَوْرًا كَانُوا أَوْ أَمَّا الْإِنْسَانُ الَّذِي كُوْنُهُمَا يَكُوْنُ لِلرَّجَالِ وَإِنَّ الْإِنْثَى كَوْنُهَا لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فَالرَّجَالُ أَوْلَى
بِالرِّقِّقِ وَلَا شَيْءَ لِلْمَرْأَةِ فِيهِمْ لِأَنَّ الْبَيْتَ يَتَرَجَّلُ (قُلْتُ) أَرَأَيْتَ الْإِبِلَ وَالنَّعْمَ وَالْبَقَرَ وَلَدَوْبَ (قَالَ) ابْنُ
الْقَاسِمِ هَذَا مِمَّا يَتَكَلَّمُ النَّاسُ فِيهِ لِأَنَّ هَذَا الْبَيْتَ فِي الْبَيْتِ وَلَيْسَ مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ لِأَنَّ هَذَا نَعْمًا هُوَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ
النَّاسِ نَعْمًا اخْتَلَفُوا فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ وَفِي مَا يَكُوْنُ عَنْدهُمْ فِي بَيْتِهِمْ وَدَوْرَهُمْ فَأَمَّا مَا كَانَ مِمَّا هُوَ فِي الرِّجَى فَهَذَا الْمَنْ
حَازَهُ (قُلْتُ) وَالدَّوَابُّ الَّتِي فِي الْمَرَاطِ وَالْبَرَاذِينِ وَالْبُقَالِ وَالْخَيْرِ (قَالَ) هَذَا أَيْضًا لَمْ يَخْرُجْ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ
مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ (قُلْتُ) وَالْعَبْدُ وَالْخَادِمُ مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ (قَالَ) أَمَّا الْخَادِمُ فَنَعْمَ لِأَنَّهُمَا مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ لِأَنَّهُمَا
يَخْدُمَانِ فِي الْبَيْتِ وَالْعَبْدُ لِلرَّجُلِ إِلَّا أَنْ تَكُوْنَنَّ الْمَرْأَةُ بَيْنَهُ عَلَى حِيَاةٍ تَعْرِفُ لَهَا فَيَكُوْنُ لَهَا (قُلْتُ) أَرَأَيْتَ إِنْ
كَانَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ عَدُوًّا لِآخَرِهِمَا فَخْتَلَفَا فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَكْتَابًا وَالْآخَرُ عَبْدًا أَوْ أَحَدُهُمَا
مَكْتَابًا وَالْآخَرُ حُرًّا (قَالَ) هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ وَالْحُرُّ إِنْ سَوَاءٌ إِذَا اخْتَلَفُوا صَنَعَ فِيمَا بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ (قُلْتُ)
وَهَذَا أَقُولُ مَالِكٌ (قَالَ) هَذَا رَأْيِي (قُلْتُ) وَكَذَلِكَ الزَّوْجَانِ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مُسْلِمًا وَالْآخَرُ كَافِرًا
فَخْتَلَفَا فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ أَمْ هُوَ وَالْحُرُّ الْمُسْلِمَانِ سَوَاءٌ فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) نَعَمْ فِي رَأْيِي وَمَا سَأَلْنَا مَالِكَ عَنْ حُرٍّ وَلَا
عَبْدٍ وَلَا أَمْرَةٍ وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ يَقُولُ مَا كُنْتُ سَمِعْتُكَ (قُلْتُ) أَرَأَيْتَ الْخَتْلَةَ وَالْمُبَارِقَةَ وَالْمَلَاغِصَةَ وَالَّتِي تَبْنِي
مِنْ زَوْجِهَا بِالْأَيْلَاءِ هُنَّ وَالْمُطَلَقَةُ فِي الْمَتَاعِ فِي اخْتِلَافِهَا وَالزَّوْجُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ سَوَاءٌ قَالَ هُمْ (قُلْتُ) أَرَأَيْتَ
إِنْ كَانَ مَلِكٌ رَقِيقَةً أَلَدَارَ الْمَرْأَةِ فَخْتَلَفَا فِي الْمَتَاعِ لَمْ يَجْعَلْ مَالِكٌ يَكُوْنُ لِلرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ مِنْ ذَلِكَ (قَالَ) لَا يَنْظُرُ
فِي هَذَا إِلَى مَلِكِ الْمَرْأَةِ أَلَدَارَ وَمَا يَنْظُرُ فِي هَذَا إِلَى الرِّجُلِ لِأَنَّ الْبَيْتَ يَتَهَوَّنُ إِنْ كَانَ مَلِكُ الْبَيْتِ لِنَفْسِهِ (قُلْتُ)
أَرَأَيْتَ إِنْ اخْتَلَفَا فِي الدَّارِ بَيْنَهُمَا (قَالَ) الدَّارُ دَارُ الرِّجُلِ لِأَنَّ الرِّجُلَ أَنْ يَسْكُنَ الْمَرْأَةُ فَالَّذِي دَارُهُ (قُلْتُ)
أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الزَّوْجَانِ عَبْدَيْنِ فَخْتَلَفَا فِي الْمَتَاعِ قَالَ يَجْعَلُهُمَا عِنْدِي يَجْعَلُ الْحَرِّ إِنْ اخْتَلَفَا (قُلْتُ) أَرَأَيْتَ
الْمَرْأَةَ هَلْ عَلَيْهَا مِنْ خِدْمَةٍ تَقْضِيهَا أَوْ خِدْمَةٍ بَيْنَهُمَا أَمْ لَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) لَيْسَ عَلَيْهَا مِنْ خِدْمَتِهَا وَلَا مِنْ
خِدْمَةِ بَيْنَهُمَا

فِي الْقِسْمِ مِنَ الزَّوْجَاتِ

(قُلْتُ) أَرَأَيْتَ الْمَرْأَتَيْنِ إِذَا كَانَتَا تَحْتَ الرِّجُلِ أَبْصَحَ أَنْ يَقْسِمَ يَوْمَيْنِ لِهَذِهِ يَوْمَيْنِ لِهَذِهِ أَوْ شَهْرًا لِهَذِهِ وَشَهْرًا
لِهَذِهِ (قَالَ) لَمْ أَسْمَعْ مَالِكَ يَقُولُ إِلَّا بِوَمَا لِهَذِهِ يَوْمًا لِهَذِهِ (قَالَ) ابْنُ الْقَاسِمِ وَبِكَيْفِ مَا مَضَى مِنْ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا وَأَوْحَاكُمْ وَلَمْ يَخْلُفَا عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ قَسَمَ الْيَوْمَ هَهُنَا وَيَوْمًا هَهُنَا (قَالَ) إِنْ الْقَاسِمُ
وَقَدْ أَخْبَرَنِي مَالِكٌ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَانَ رَجُلًا مَعَ أَصْحَابِ بَعْضِ سَائِهِ فَيَأْتِيهَا فِي يَوْمٍ مَا فَيَنَامُ فِي جِوْفِهَا فَكَانَ
ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَقْسِمَ يَوْمَيْنِ هَهُنَا وَيَوْمَيْنِ هَهُنَا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَمْرٍو عِنْدَ النَّبِيِّ هُوَ عِنْدَ نَارِضٍ حَتَّى إِذَا رَضِيَ
عَنِ الْآخَرِ وَقَاها أَبَاها فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَا أَخْبَرْتُكَ (قُلْتُ) أَرَأَيْتَ الرِّجُلَ يَتَزَوَّجُ الْبِكْرَ كَمَا يَكُونُ لَهَا مِنْ الْخَلْقِ
أَنْ يَقِيمَ عَنْدهَا وَلَيَجْسِبَ عَلَيْهَا فِي الْقِسْمِ بَيْنَ سَائِهِ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ سَبْعَةَ أَيَّامٍ (قُلْتُ) وَذَلِكَ يَدُّهَا أَوْ يَدُ
الزَّوْجِ إِنْ شَاءَ فَعَلَّوْنَ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ (قَالَ) ذَلِكَ لَهَا حَقٌّ لَا زِمَ وَلَا يَسْ ذَلِكَ يَدُ الزَّوْجِ (قَالَ) وَلَقَدْ كَانَ بَعْضُ
أَصْحَابِنَا ذَكَرَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ نَعْمَ ذَلِكَ يَدُ الزَّوْجِ فَكَشَفْتُ عَنْ ذَلِكَ فَلَمْ أَجِدْهُ إِلَّا حَقًّا لِلْمَرْأَةِ وَمِمَّا بَدَلَتْ
عَلَى ذَلِكَ قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا مَسْلَمَةَ رَقُولَ أَنْسٍ مِنْ مَالِكٍ لِبَكْرٍ سَبْعَ وَنِصْبَ ثَلَاثَ
أَفْخِرُونَ فِي حَدِيثِ أَنْسٍ مِنْ مَالِكٍ أَنَّ هَذِهِ النِّسَاءُ لَيْسَ لِرَجُلٍ وَهِيَ صَنَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ خِيَرَامُ
سَلِمَةُ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْحَقِّ هَاوُلَوْلَا ذَلِكَ مَخِيرَهَا (قُلْتُ) أَرَأَيْتَ لَتَبِّبَ كَمَا يَكُونُ لَهَا (قَالَ) ثَلَاثَ (قُلْتُ)
وَهُوَ هَؤُلَاءِ مَا رُفِصَتْ فِي قَوْلِ مَالِكٍ قَالَ نَعَمْ (سَمِعْتُهُ) عَنْ أَنْسٍ بْنِ عِيَّاضٍ أَنَّ عَبْدَ رَجُلَيْنِ مِنْ حَبَشَةٍ
عَبْدَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ عَوْفٍ خَدَمَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ (قَالَ) مَنْ تَزَوَّجَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وسلم أم سلمة بنت أبي أمية أقام عندها ثلاثاً ثم أراد أن يدور فأخذت بثوبه فقال عاشت إن شئت زدتك ثم
فأصصت به بعد اليوم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث للثيب وسبع للبكر (مالك) عن جدي الطويل
عن أس بن مالك بذلك (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعطاء وزيان
ابن عبد العزيز عنهما وقال عطاء وزيان هي السنة (قلت) أ رأيت أن سافرا باحداهن في ضيعته وحاجته أوج
باحداهن أو اعتمرها أو غزاها ثم قدم على الأخرى فطلبت منه أن يقيم عندها عدد الأيام التي سافرا مع
صاحبتها (قال) قال مالك ليس ذلك لها ولكن يتدى القسم بينهما و يلقى الأيام التي كان فيها سافرا مع امرأته
التي الغزو (قال) لم أسمع ما سكا يقول فيه شيأ إلا أنه قد ذكر مالك وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يسهم بينهم فأنخاف في الغزو أن يكون عليه أن يسهم بينهم وأما رأي فذلك كله عندى سواء الغزو وغيره
يخرج بايهم شاء الآن أن يكون نحوه باحداهن على وجه ليس لها على من معها من نسائه الأثرى أن الرجل
قد تكون له المرأة ذات الولد وذات الشرف وهي صاحبة ماله ومدره ضيعته فان خرج بها فأصام السهم ضاع
ذلك من ماله وولده ودخل عليه في ذلك ضرر ولعل معها من ليس لها ذلك القدر ولأنك التفتة وانما يسافرها
نصفه مؤتمها ولقلة منفعتهما فيا يتخلفاها من ضيعته وأمره وحاجته إليها في قيامها عليه فما كان من ذلك على غير
ضرر ولا ميل فلا أرى بذلك بأسا (قلت) أ رأيت أن سافرت هي التي حج أو عمرة أو ضيعه لها أقام زوجها مع
صاحبتها ثم قدمت فافتت أن يقسم لها عدد الأيام التي أقام مع صاحبتها (قال) قال مالك لاشئ لها (قلت)
أ رأيت أن جارا متعدها أقام عندا أحدهما شهر أفرقتة الأخرى إلى السلطان وطلبت منه أن يقيم عندها بقدر
ما جاره عند صاحبتها أن يكون ذلك لها أم لا وهل يجبره السلطان على أن يقيم عندها عدد الأيام التي جارفها
(قال) لم أسمع من مالك فيه شيأ إلا أنى أرى أن يزجر عن ذلك ويستقبل العدل فيها بهما فان عاد نكل (ولقد)
سألت مالكا عن العبد يكون نصفه حرا ونصفه مملوكا فأق من سيده إلى بلاد فينقطع عنه عمله لئلا كان للسيد
فيه ثم بقدر عليه فبريد السيد أن يحاسبه في أيام التي غيب نفسه فيها واستأثر بها لنفسه (قال) مالك ليس ذلك
عليه وانما يستقبل الخدمة بينه وبين سيده من يوم يجده فهذا بينك أمر المراءتين وهذا كن أخرى أن يؤخذ
منه تلك الأيام التي غيب نفسه فيها لانه حق للسيد (قلت) وماعلة مالك ههنا حين لم يحصب ذلك على العبد
(قال) قال مالك هو اذا عبد كله (قلت) أ رأيت لو أن ربلا كانت عنده امرأة فكرها فأراد فراقها فقالت
لا تخارقي واجعل أباي كلها صاحبتي ولا تقسم لي شيأ أو تزوج على واجعل أباي كلها التي تزوج (قال) قال
مالك لا بأس بذلك ولا يقسم لها شيأ (قلت) أ رأيت أن أعطته هذا ثم تحت عليه بعد ذلك فقالت أفرضى
(قال) ذلك لها متى ما شئت تحت عليه قسم لها أو يفارقها لم يكن لها حاجة وهذا رأي (قال) فقلنا لما لك
فالمرأة تزوجها لرجل ويشترط عليها أنه يؤثر من عنده عليها يقر لها على هذا الزوج ولا شرط لك على
في ميتة (قال) لا خير في هذا نكاح وانما يكون هذا الشرط بدو جرب النكاح في أن يؤثر عليها فيخيرها في أن
تقيم أو يفارقها فيجوزها فلما من شرط ذن في عقدة نكاح فلا خير في ذلك (قلت) أ رأيت أن وقع النكاح
على هذا (قال) أفسخه قبل البه بياؤن فيهما أبزت النكاح وأطلت الشرط وجعلت لها ليتها (قلت)
أ رأيت أن كانت عنده زوجتان فكان ينشط في ربه هذه لجماع ولا ينشط في ربه هذه أن يكون عليه في هذا
شيأ أم لا في قول مالك (قال) أرى مائز من جماع أحدهما وجامع الأخرى على وجه الضرر والميل أن
يكف عن هذه لمكانه من زوجته في أخرى فذل الذي لا ينبغي له ولا يحل فلما كان من ذلك فيا لا ينشط
لرجل ولا يتعمده الميل إلى أحدهما ولا يضر فلا بأس بذلك (ثالث) ففي قول مالك هذا أن الرجل لا يلزمه
أن يعدل بينهما في الجماع قال نعم (قلت) أ رأيت أن يسهم بين لحرار المسلمين وألأما المسلمين وأهل الكتاب

سواء في قول مالك قال نعم (قلت) أو يقسم العبد بين الأمة والحرة والذمية من نفسه بالسوية في قول مالك قال نعم (قلت) أ رأيت رجلا صام النهار وقام الليل من ممد العبادَة نفاصته امرأته في ذلك أو يكون لها عليه شيء أم لا في قول مالك (قال) أرى أنه لا يحال بين الرجل وبين ما أراد من العبادَة ويقال له ليس لك أن تدع امرأتك بغير جاع فأما إن جاءت وما فرقا بينك وبينها (قال) ابن القاسم الأتني سألت مالكا عن الرجل يكف عن جاع امرأته من غير ضرورة ولا علة (قال) مالك لا يترك لذلك حتى يجامع أو يخالق على ما أحب أو كره لأنه مضار فهذا الذي يدل على الذي سرمد العبادَة إذا طلبت المرأة منه ذلك أن عبادته لا يقطع عنها حتى تزوجهما عليه من حقها في الجاع (قلت) أ رأيت الصغيرة التي قد جوعت والكبيرة البالغة أو يكون القسم بينهما سواء في قول مالك قال نعم (قلت) أ رأيت من كانت تحته رتقاء أو من هاداه لا يقدر على جاعهما مع ذلك الداء وعنده أخرى صحيحة أو يكون القسم بينهما سواء في قول مالك (قال) قال مالك في الحائض والمريضة التي لا يقدر على جاعها أنه يقسم لها ولا بدع يومها وكذلك سألت (قلت) أ رأيت أن كان الرجل هو المريض أو يقسم في مرضه بينهما بالسوية (قال) سألت مالكا عن المريض يعرض له امرأته أن يبيت عنده هذه ليلة وعند هذه ليلة (قال) مالك إن كان مرضه مرضا يقوى على أن يختلف فيها بينهما رأيت ذلك عليه وإن كان مرضه مرضا قد غلبه أو يشق عليه ذلك فلا أرى بأسا أن يقيم حيث شاء ما لم يكن ذلك منه ميلا (قال) فقلت لما سألت فان صح أبعاد (قال) يعدل فيما بينهما القسم يندفع ولا يجب للتي لم يقيم عندها ما أقام عند صاحبها (قال) نعم (قلت) أ رأيت المجنون والصبيحة في قول مالك في القسم بينهما سواء (قال) نعم سواء (قال) ابن القاسم وقال مالك ليس للحر أرفع أمهات الأولاد من القسم شيء من الأشياء (قال) ولا بأس أن يقيم الرجل عند أم ولده اليومين والثلاثة ولا يقيم عند الحرة إلا يوما من غير أن يكون مضارا (قال) مالك ولقد كان ههنا رجل يبلدنا وكان قاضيا وكان قضاها وكان له أمهات وأولاد وحرة فكان رجلا أقام عند أمهات وأولاده الأيام (قال) مالك ولقد أصابه مرض فانتقل إلى أمهات وأولاده وترك حرة فلم ير أحد من أهل بلده ما صنع بأسا (قلت) أ رأيت المحبوب ومن لا يقدر على الجاع تكون تحته الحرة أو يقسم من نفسه وبينه بالسوية في قول مالك (قال) نعم في رأيي لأن مالكا قال له أن يتزوج فإذا كان له أن يتزوج فليبه أن يقسم بالسوية

﴿ كل كتاب النكاح الثاني من المدونة الكبرى ﴾

﴿ ويليه كتاب النكاح الثالث ﴾

﴿ كتاب النكاح الثالث ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ الرجل ينكح النسوة في عقد واحدة ﴾

(قلت) لعبد لرجن بن القاسم أيجوز في قول مالك أن يتزوج الرجل امرأتين في عقد واحدة (قال) لا أحفظ عن مالك في هذا شيئا ولا يعجبني ذلك الآن يكون سمي لكل واحدة منهما صدقها على حدة (قلت) أ رأيت أن يطلق أحدهما أو مات عنها قبل الدخول كما يكون صدقها أي قوم المهر الذي سمي أم يقسم بينهما على قدر مهرهما (قال) لا أرى أن يجوز لأن يكون سمي لكل واحدة صدقها (قلت) أ رأيت أن يتزوج أربع نسوة في عقد واحدة وسمى مهر كل واحدة منهن أو يكون نكاح جهن في قول مالك أم لا (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك فيه الساعة وأراه جائزا لأن الذي أحبرته به يعني من قول مالك إنما كرهه لأنه لا يدرى صدق هذه من صدق هذه (قلت) أ رأيت أن يتزوج حرة وأمة في عقد واحدة وسمى لكل واحدة صدقها

(قال) كان مالك مرة يقول يفسخ نكاح الامة ويثبت نكاح الحر ثم رجع فقال ان كانت الحرمة علمت بالامة فالتكاح ثابت نكاحها ونكاح الامة ولا خيار لها وان كانت لم تعلم فلها الخيار ان شاءت آفادت وان شاءت فارقت (قال) سحنون وقد بينا هذا الاصل في الكتاب الاول .

﴿ نكاح الامة وابتها في عقدة واحدة ﴾

(قلت) ارايت الرجل يتزوج المرأة وابتها في عقدة واحدة ويسمى النكاح واحدة منهما صداقها ولم يدخل بواحدة منهما (قال) قال مالك ولم اسمعه انا منه ولكن لمعني انه قال يفسخ هذا النكاح ولا يفر على واحد منهما فان قال انا فارق واحدة وامسك الاخرى قال ليس ذلك له لانه لم يعقد نكاح كل واحدة منهما قبل صاحبها (قلت) فاذا فرقت بينهما يكون له ان يتزوج الام منهما (قال) نعم (قلت) اتحفظه عن مالك (قال) اسمعه من مالك ولكن هذا رأيي ان له ان يتزوج الام (قلت) ويتزوج البنت (قال) لا بأس بذلك (قال) سحنون وقد قيل لا يتزوج الا الشبهة التي في البنت (قلت) ارايت ان تزوج امرأة وابتها في عقدة واحدة ولا دم زوج ولا يعلم بذلك فسلم بذلك ا يكون نكاح البنت جائزا ام لا في قول مالك (قال) ذلك لا يجوز لان من قول مالك كل صفقة وضعت بصلح وحرما فلا يجوز ذلك عنده في البيوع (قال) وقال مالك واشبهه شي بالبيوع النكاح (ابن وهب) عن يحيى بن ابيوب عن المتني بن الصباح عن عمر بن شعيب عن ابيه رفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اعمارجل نكح امرأة فدخل بها فلا يصلح له نكاح ابنتها وان لم يدخل فليتكحها (رجال من أهل العلم عن زيد بن ثابت وابن شهاب والقاسم وسالم وروبعة مثله الا ان زيدا قال الام مبهمة ليس فيها شرط وانما الشرط في الراتب

﴿ الرجل يتزوج المرأة ثم يتزوج ابنتها قبل ان يدخل بها ﴾

(قلت) ارايت ان تزوج رجلا امرأة فلم يدخل بها ثم تزوج ابنتها بعد ذلك وهو لا يعلم فدخل بالبنت (قال) يحرم عليه الام والبنت جميعا (قال) وقال مالك ولا يكون للام صداق ويفرق بينهما ثم يخطب البنت ان احب فالام قد حرمت عليه ابدا لانها قد صارت من امهات نسائه وان كان نكاح البنت حراما فانه يحصل النكاح الصحيح الا ترى ان النسيب ثبت فيه وان الصداق يجب فيه وان الحدود تدفع فيه فلا بد للحرمة ان تقع كما تقع في النكاح الصحيح (قلت) ارايت ان تزوج بنتا وتزوج امها بعد هافني بالام ولم يكن بالابنية (قال) يفرق بينه وبينهما عند مالك ولا تحل له واحدة منهما ابدا لان الام قد دخل بها فصارت الربيبة محرمة عليه ابدا اذا لام هي من امهات نسائه ولا تحل له ابدا (ابن وهب) عن يونس انه سأل ابن شهاب عن رجل تزوج امرأة فلم يدخل بها ثم تزوج أخرى فاذا هي ابنتها (قال) نرى ان يفرق بينه وبين ابنتها فانه نكحها على امها فان لم يكن مس ابنتها اقرت عنده امها فان كان مسها فرق بينه وبين امها لجمعه بينهما وقد نهي الله عن ذلك ولها مهرها بما استحل منها (قال) يونس وقال ربيعة بمسك الاولى فان دخل بابتها فارقها بما جعلا لانها بن لا تصلح احدا معها الاخرى (قلت) ويجعل الحداد وبنات البنات وبنات البنين هذا النكاح في قول مالك قال نعم (قال) وقال مالك كل امرأتين لا يصلح لرجل أن يتزوج منهما واحدة بعد واحدة في النكاح الصحيح اذا دخل بالاولى فانظر اذا تزوج واحدة بعد واحدة فاجتمع في ملكه فوطئ الاولى منهما ففرق بينه وبين الاخرى جميعا وان وطئ الاخرى منهما فرق بينه وبين الاولى والاخرى جميعا ثم ان اراد ان يخطب احدا منهما فانظر الى ما وصفت لك من امر الام والبنت فاحلهم على ذلك النكاح فان كان وطئ الام حرمت البنت ابدا وان كان وطئ البنت ولم يطأ الام لم تحرم عليه الام فان كان نكاح البنت اولاً ثبت معها وفرق بينه وبين الام فان كان نكاح البنت آخر فرق بينه وبينها جميعا ثم يخطبها بعد ثلاث حيض أو بعد ان تضع حملها كان بها حلال (قلت) ارايت الرجل يتزوج المرأة فينظر الى شعرها أو الى صدرها أو الى شيء من محاسنها أو نظر إليها تاذن أو قبل أو

بأمرهم تطلق أو ماتت إلا أنه لم يجامعها أتصل له ابنتها وقد قال الله عز وجل ووراثكم الذي في جواركم من
 نسائكم الذي دخلتم من فان لم تكونوا دخلتم من فلا جناح عليكم (قال) قال مالك إذا نظر إلى شيء منها تلذذا
 لم يصلح له أن يتزوج ابنتها (قال) مالك وكذلك الخادم إذا نظر إلى ساقها أو معصمها تلذذا لم يتصل له بنت الخادم
 أبدا ولا يتصل الخادم لآبائه ولا لبنته أبدا (ابن وهب) عن يحيى بن أيوب عن ابن جريح رفع الحديث إلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في النسي يتزوج المرأة فيغمرها ولا يزيد على ذلك لا يتزوج ابنتها قال
 وكان ابن مسعود يقول إذا قبلها فلا يتصل له الابنة أبدا (قال ابن وهب) وكان عطاء يقول إذا جلس بين
 غنمها فلا يتزوج ابنتها (مخرمة) عن أبيه عن عبد الله بن أبي سلمة وزيد بن قسيط وابن شهاب في رجل
 تزوج امرأة فوضع يده عليها فكشفها ولم عساه أنه لا يعلل له ابنتها (قلت) أرايت أن تزوج الأم قد دخل بها
 ثم تزوج البنت ودخل بها (قال) قال مالك يحرمان عليه جميعا وكذلك الجدات وبنات بنتها وبنات
 بناتها من بهذه المنزلة بمنزلة الأم والابنة في الحرمة (قلت) فان تزوج الأم ودخل بها أو لم يدخل بها ثم تزوج
 البنت بعد ذلك ولم يدخل بالبنت (قال) قال مالك يفرق بينهما وبين البنت ويثبت على الأم لأن نكاح الأم
 لا يفسد الأبوة الابنة إذا كان وطئ الابنة بنكاح فاسد وكذلك ان كان نكاح الزوج البنت أو لأوطئها
 أو لم يطأها ثم تزوج الأم بعد ذلك لم يفسد نكاح البنت إلا أن يطأ الأم (قلت) أرايت أن تزوج امرأة في
 عدتها فلم يبين بها حتى تزوج أمها أو أختها أبقران على النكاح الثاني في قول مالك (قال) لا يثبت على
 النكاح الثاني في رأيي لأن العقد الأولي كانت باطلا لأنها لا تلحق لابنه وأبيه أن ينكحها (قلت) أرايت
 أن تزوج امرأة في عدتها فلم يبين بها حتى تزوج أمها أو أختها أبقران على النكاح الثاني في قول مالك (قال)
 يثبت على النكاح الثاني في رأيي لأن العقد الأولي عقد المرأة التي تزوجها في عدتها ليست بعقد وليس
 ذلك بنكاح ألا ترى أنه إذا لم يبين بها أو يتلذذ منها بشيء حتى يفرق بينهما أن مالك قال لا بأس أن يتزوجها
 والده أو ابنته فهذا يدل على مسئلتنا على قول مالك فيها (قلت) أرايت أن تزوج الأم وابنتها في عقد
 واحدة قد دخل بهما جميعا (قال) يفرق بينهما ولا ينكح واحدة منهما أبدا وهذا قول مالك (قلت) فان كان
 انعادهن بالأم أو بالابنة أو لم يدخل بهما جميعا (قال) سمعت من مالك أنه قال ان كانت عقدتاهما واحدة
 قد دخل بالبنت حرمت عليه الأم ولم يتزوجها أبدا وفسخ نكاح البنت أيضا حتى يستبرئ رجها ثم يتزوجها بعد
 ذلك ان أحب بعد ذلك نكاحا مستقبلا قال وان كان دخل بالأم ولم يدخل بالبنت فرق بينهما ويستبرئ رحم
 الأم ثم ينكحها بعد ذلك ولا ينكح البنت أبدا وان كان لم يدخل واحدة منهما وكانت عقدتاهما واحدة فرق
 بينهما ويتزوج بعد ذلك أياهما شاء وهو رأيي لأن عقدتاهما كانت حراما فلا يحرمان بعد ذلك حين لم يصيبها
 ألا ترى أنه لا يرث واحدة منهما ان ماتت ولو طلق واحدة منهما لم يكن ذلك طلاقا (قال) سمعنا وقد بينا هذا
 الأصل في أول الكتاب (قلت) أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة فلم يبين بها حتى تزوج أمها وهو لا يعلم فبني
 بالأم أفرق بينهما وبين الابنة في قول مالك قال نعم (قلت) ويكون عليه للابنة نصف الصداق في قول مالك
 أم لا (قال) لا يكون لها عليه من الصداق قليل ولا كبير (قلت) لها وانما عجايب هذه التفرقة والتحرير من قبل
 الزوج (قال) لأن هذا التحريم لم يعمده الزوج وصار نكاح البنت لا يجر على حال فلما فسخ قبل المنة صارت
 لأمه مطلقا لا نصف ولا غيره (ابن وهب) عن مخرمة عن أبيه قال سمعت سعيد بن عمار يقول سألت سعيد
 ابن المسيب وعروة بن عثمان عن رجل كانت له وليدة بطوها ثم اتبعها من رجل فولدت له أولاد فأراد سيد
 الجارية الأولى أن ينكح انتها من هذا الرجل قال فكلهم نهاه عن ذلك ورأوا أنه لا يصلح وقوله مالك ان

بلغه ذلك الا انه قال فأراد الذي باعها أن يشتري بثمنها فبسطها فأسفل عن ذلك أبان وابن المسيب وسليمان بن يسار فتهود عن ذلك قالوا أخبرني الشئ عن يحيى بن سعد مثله

﴿ في الرجل يزني بأمرأته أو يتزوجها عمدا ﴾

(قلت) أ رأيت أن زنى أم امرأته أو ابنتها أتصرم عليه امرأته في قول مالك (قال) قال لنا مالك يفارقها ولا يقيم عليها وهذا خلاف ما قال لنا مالك في موطنه وأصحابه على ما في الموطأ ليس بينهم فيه اختلاف وهو الأمر عندهم (ابن أبي ذئب) عن الحارث بن عبد الرحمن أنه سأل بن المسيب عن رجل كان يبيع امرأته حراما فأراد أن يتكح أبنتها أو أمها قال فسئل ابن المسيب فقال لا يصوم المحرام الحلال قال ثم سألت عروة بن الزبير فقال نعم مثل ما قال ابن المسيب قال ابن أبي ذئب وقال ذلك ابن شهاب وأخبرني رجال من أهل العلم من معاذ بن جبل وربيعة وابن شهاب قالوا ليس لحرام حرمة في الحلال (قلت) فإن تزوج أم امرأته أم محمد وهو يعلم أنها أمها أتحرم عليه الابنة في قول مالك (قال) أخبرتك أنه كره أن يقيم عليها بعد الزنا فكيف بهذه التي اغتاتر زوجها والتزوج في هذا الزنا في أم امرأته التي تحته سواء لأن الذي يزوج أن عذر بالجهالة فلا حد عليه وهو أحرم من الذي زنا لأنه نكاح ويبرأ عنه فيه الحد ويلحق به النسب (قلت) أرأيت الصبي إذا تزوج المرأة ولم يجامعها أو جامعها وهو صبي هل يحل لأبائه أو لأجداده أو لأولاد أولاده في قول مالك (قال) لا لأن الله يقول في كتابه وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم فلا تحل زوجة الابن على حال من الحالات تدخل بها ابن أولم يدخل بها واما تقع الحرمة عند عقد الابن نكاحها قال وكذلك امرأة الاب إذا عقد الاب نكاحها حرمت على أولاده وإن لم يدخل بها العقد لنكاح تقع الحرمة ههنا ليس بالجماع اغتاتلك المرأة التي لا تقع الحرمة إلا بجماع أمها ولا تقع الحرمة بعقد نكاح أمها (قلت) أ رأيت الرجل يفسق بأمرأة يزني بها التحل لابنه أو لأبيه (قال) سمعت مالكاً عمره وسئل عن الرجل الذي يزني بأمرأته أو بتلذذها فيأدون الفرج فقال أرى أن ينفق امرأته فكذلك الرجل عندى إذا زنى بأمرأته لم ينبغ لابنه ولا لأبيه أن يتزوجها أبدوا وهو رأي الذي أخذ به (قلت) أفتزوج الرجل المرأة التي قد زنى بها هو نفسه في قول مالك (قال) نعم بعد الاستبراء من الماء الفاسد (قلت) ويحل للذي فسق بهذه المرأة أن يتزوج أمهاتها ونسبتها (قال) سمعت مالكا وسئل عن الذي يزني بختته أو بعت عليها فافارق فرجها فرأى أن يفارق امرأته فكيف يتزوج من ليس تحته فالذى أمره مالك أن يفارق امرأته من أجلها أيسر من الذي قد زنى بها أن يتزوج أمها أو ابنتها وهو رأي الذي أخذ به (قلت) أ رأيت مالكا هل كان يكره أن يتزوج الرجل المرأة قد قبلها أبوه لشهوة أو أنه أو لامسها أو باشرها حراما (قال) سمعت منه في الذي يبعث على خنته فيأدون الفرج أ مالكا أمره أن يفارق امرأته فهذا مثله وهذا رأي الذي أخذ به أن لا يتزوجها وإن ما تلذذ به الرجل من امرأته على وجه الحرم فلا أحب لأبيه ولا لابنه أن يتزوجها ولا أحب له أن يتزوج أمها ولا ابنتها وقد أمره مالك أن يفارق من عنده لما أحدث في أمه فكيف يكون لمن ليست عنده أن يتزوجها (قلت) فإن جامعها أ كان ملك يكره لابنه أو لأبيه أن يتكحها قال نعم (قلت) أ رأيت أن زنى الرجل بأمرأة ابنة أو بأمرأة أبيه أتحرم على ابنه أو أبيه في قول مالك (قال) ندى أخذ به أنه لا ينبغي لرجل أن يبيع امرأته أو واحدة كما كره مالك أن يتكح الرجل الواحد المرأة أو ابنتها (قال) وسعته وسأته عن رجل زنى بأم امرأته (قال) أرى أن يفارقها والذي سأله عنها سأله سؤال الرجل زنى بأم امرأته نزلت به وأنا أرى إذا زنى الرجل بأمرأة ابنة أن يفارقها الابن لا يقيم عليها (مخرمة) بن بكير عن أبيه قال سمعت سليمان بن يسار واستفتى في رجل تكح امرأته ثم توفي ولم يسها هل تصلى له (قال) لا تصلى له قال بكير وقال ذلك ابن قسيط وابن طبيعة عن أبي أنس بن جابر بن

عبدالله بذلك (يونس) قال اين شهاب لايحل لايهوان طلقها (قال) يونس وقال ربيعه لايحل امرأة ملك بضعها رجل لو ادولاد دخل بها أولم يدخل بها

في نكاح الاختين

(قلت) أ رأيت ان تزوج امرأة فلم ين بها حق تزوج أختها فبني بها أيتها امرأته في قول مالك (قال) الأولى ويفرق بينهما وبين الثانية (قلت) ويكون للأخت المدخول بها مهر مثلها أو المهر الذي سمي (قال) قال مالك المهر الذي سمي لها قال مالك وكذلك ان تزوج أخته من الرضاة ففرق بينهما بعد البناء فان لها المهر الذي سمي (قلت) أ رأيت لو أن رجلا تزوج في عقدة واحدة أختين لم يعلم بذلك ولاهما علمتا بذلك فعلم قبل البناء بهما أو بعد البناء بهما أ يكون للزوج الخيار في أن يحبس أيتها مشاء في قول مالك (قال) لا خيار للزوج في أن يحبس واحدة منهما ولكن يفرق بينهما وبينهما قال وكل امرأتين يجوز له أن ينكح أحدهما بعد صاحبتها ولا يجوز له أن يجتمع بهما جميعا تحته وأنه ان كان تزوجهما في عقدة واحدة فبنيهما أولم ين بهما فبني نكاحه منهما جميعا ولا خيار له في أن يحبس واحدة منهما وينكح أيتها مشاء بعد ذلك بعد أن تستبرأ ان كان قد دخل بهما أو بواحدة منهما وهذا قول مالك (ابن) وهب عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها ثم تزوج أخرى بالشام فدخل بها فاذا هي أختها ثم قال لها أنت طالق ثلاثا (قال) ابن شهاب لا ترى عليه بأسا أن يمسك الأولى منها فان نكاحها كان أول نكاح وللتى طلق مهرها كاملا وعليها العدة فان كانت حاملا فعليه نفقتها حتى تضع حملها (قال) يونس قال ربيعة أما هو فتكون الأولى بيده فهي امرأته وقد غارق الأثر وأما هو فطلق الأولى فالأثر مغارقة على كل حال (قلت) أ رأيت ان تزوج أختين واحدة بعد واحدة وقد دخل بهما جميعا (قال) قال مالك يفرق بينهما وبين الأثر وثبت مع الأولى وكذلك العمة والحالة مما يحصل للزوج أن يتزوج واحدة بعد هلاك الأخرى أو طلاقها

في الاختين من ملك الجين

(قلت) أ رأيت الرجل يتزوج المرأة وعنده أختها ملك يمينه وقد كان بطؤها بصلح له هذا النكاح (قال) لم أسمع من مالك فيه شيأ إلا أن مالك قال لي لا ينبغي لرجل أن يتزوج امرأة إلا امرأته يجوز له أن يوطأها إذا نكحها فأرى هذه عندى لا يستطيع اذا تزوجها أن يوطأها ولا يقبلها ولا يباشرها حتى يحرم عليه فرج أختها فلا يعجبني أن ينكح الرجل امرأة ينهى عن وطئها وقبلتها تحريم أخرى على نفسه ولا يجوز له أن ينكح الأفي الموضع الذي يجوز له فيه الوطء ولو نكح لم أفرق بينهما وبين امرأته وموقفته عنها حتى يحرم أيتها مشاء ولم أسمع مستثناة هذه من مالك ولكنه رأي (قال) سحنون وقد قال عبد الرحمن ان النكاح لا ينعقد وهو أحسن قوله وقد بينا هذا الاصل في كتاب الاستبراء (قلت) أ رأيت لو أن رجلا كان يوطأ أمة له فباعها من رجل ثم تزوج أختها ولم ين بها حتى استبرأ أختها التي كان يوطأ أ يكون له أن يوطأ امرأته وقد عادت اليه الأمة التي كان يوطأ أم لا يكون له ان يوطأ امرأته حتى يحرم عليه فرج الأمة (قال) نعم انه ان يوطأ امرأته وليس عليه ان يحرم فرج أمته (قال ابن القاسم) وقد قال مالك في الرجل تكون له الاختان من ملك الجين فيطأ أحدهما (قال) قال مالك لا يوطأ الأخرى حتى يحرم عليه فرج التي وطئ فان هو باع التي وطئ ثم وطئ التي عنده ثم اشتري التي باع (قال) قال مالك لا بأس ان يقيم على التي وطئ لانه حين باع التي كان وطئها حل له ان يوطأ أختها فلما وطئ أختها بعد البيع ثم شترى أختها شترها واتي عنده حلال له فلا يضره شراء أختها في وطئ التي عنده (قلت) لابن القاسم ان هذا حين باع أختها وطئ هذه التي بقيت في ملكه وليس هكذا مسئلتى

أخا مسكتي أنه عقد نكاح اختها التي باعها فلم يوطأ اختها التي نكح حتى اشترى اختها التي كان يوطأ
وقول مالك أنه ووطئ التي كانت في ملكه بمديع الأخرى (قال) الوطء ههنا والعقد سواء لأن التحريم قد وقع
بالبيع (قلت) أوقع التحريم بالبيع في التي باع وأوقع التحليل في التي بقيت عنده في ملكه فلا يضره ووطئها
أولاً يوطأها إن هو اشترى التي باع فله أن يوطأ التي بقيت في ملكه ويمسك عن التي اشترى (قال) نعم (قلت)
ويمسك عنهما كأنهما اشترى باعدهما ووطئهما جميعاً (قال) نعم (قلت) ولو أن رجلاً كان يوطأ جارية قبضها
وعنده اختها لم يكن ووطئها ثم اشترى التي كان يوطأ قبل أن يوطأ التي عنده كان يحرم أن يوطأ أيتهما شاء لأن التحليل
وقع فيما قبل أن يوطأ التي عنده فله أن يوطأ أيتهما شاء (قال) نعم هاتان قد اجتمع له التحليل في أيتهما شاء فإذا
وطئ واحدة أمسك عن الأخرى حتى يحرم عليه فرج التي كان ووطئ وهذا رأيي ولو أن رجلاً كان يوطأ
اختان فوطئ أحدهما ثم وثب على الأخرى فوطئها قبل أن يحرم عليه فرج التي ووطئ أولاً وقف عنهما جميعاً
حتى يحرم عليه أيتهما شاء (قلت) أرايت أن تزوج امرأة فلم يوطأها حتى اشترى اختها أ يكون له أن يوطأ
امرأة قبل أن يحرم عليه فرج التي اشترى (قال) نعم لا بأس بذلك إلا ترى لو أن رجلاً اشترى أختاً بعد
أخت كان له أن يوطأ الأولى منهما وإن شاء إلا أن هذه في النكاح لا يجوز له أن يوطأ أختها التي اشترى
إلا أن يضارح امرأته فهذا في هذه المسئلة بخلاف الشراء فكذلك النكاح (قلت) أرايت أن تزوج امرأة
فأشترى أختها قبل أن يوطأ امرأته فوطئ أختها أمحرم من امرأته حتى يحرم عليه فرج أمته أم لا (قال) بئس
القاسم يخال له كعب عن امرأته حتى يحرم عليه فرج أمته (قلت) ولا يفسد هذا نكاحه قال لا (قلت)
لم (قال) لأن العقد وقت صحيح فلا يفسد معلق بعد هذا من أمر أختها إلا ترى لو أنه تزوج امرأة ثم تزوج
أختها فدخل بالثانية أنه يفرق بينهما وبين الثانية عندهما لثبوته على نكاح الأولى فكذلك مستلثان تزوج
أختين في عقد واحد وإن سمي لكل واحدة مهر أو كان نكاحه فاسداً عند مالك فكذلك الذي كان عقد
أمة يوطأها تزوج أختها بعد ذلك فأرى أن يوقف عنها حتى يحرم عليه فرج أختها التي ووطئ ولا أرى أن
يضخ النكاح (قلت) أرايت الرجل يكون عنده أم ولد ثم تزوجها ثم اشترى أختها فوطأها ثم يرجع إليه
أم ولده أ يكف عن أختها التي ووطئها أم يقيم على ووطئها ويمسك عن أم ولده قال بل يقيم على ووطء هذه التي
عنده ويمسك عن أم ولده (قلت) فإن ولدته منه الثانية فزوجها ثم رجعت إليه جميعاً أ يكون له أن يوطأ أيتهما
شامو ويمسك عن الأخرى (قال) نعم لم يوطأ التي رجعت إليه أولاً قبل أن يرجع إليه الأخرى

﴿ في وطء الأختين من الرضاة بملك المهر ﴾

(قلت) أرايت الرجل بملك الأختين من الرضاة أبصر له أن يوطأهما في قول مالك (قال) قال مالك إذا ووطئ
أحدهما فلبس عن الأخرى حتى يحرم عليه فرج التي ووطئ ثم إن شاء ووطئ الأخرى وإن شاء أمسك عنها
(قلت) والرضا في هذا والتسبي في قول مالك سواء قال م

﴿ نكاح الأخت على الأخت في عدتها ﴾

(قلت) أبصر الرجل أن يتزوج امرأة في عدة أختها منه من طلاق بائن في قول مالك (قال) نعم وكذلك
لو كن تحتها أربع نسوة فطلق أحدهن طلاقاً بائناً تزوج أخرى في عدتها (قال) مالك ذلك جائز (قلت)
أرايت أن يطلق امرأته فطلق (فقال) الزوج قد أخبرتني أن عدتها قد انقضت وذلك في مثل ما تنقض فيه
العدة أ يصدق الرجل على إبطال السكنى إن كان أبت طلاقها وإن كان لم يبت طلاقها أ يصدق على قطع النفقة
والسكنى عن نفسه على تزوج أختها فقال لا يصدق لأن مالكاً قال في العدة القول قول المرأة (قلت)
أرايت أن كان قد تزوج أختها فقالت المرأة لم تنقض عدتي وقال الزوج قد أخبرتني أن عدتك قد انقضت

(قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا وقد أخبرتك بقول مالك ان القول قول المرأة في انضاء عدتها وأرى ان يفرق بينهما ولا يصدق الا ان يشهد على قولها أو يأتي بأمر يعرف ان عدتها قد انقضت (مخرمة) بن بكير عن أبيه قال سمعت يزيد بن عبد الله بن قسيط واستغنى في رجل طلق امرأته فبتها هل يصلح له ان يتزوج أختها وهذه في عدتها لم تنقض بعد (قال) نعم وقال ذلك عبد الله بن أبي سلمة وأخبرني غير واحد عن ابن شهاب مثله وقال من أجل انه لا رجعة له عليها وأنه لا يرث بينهما (وقال) عبد العزيز بن أبي سلمة مثله (مالك) عن ربيعة عن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير انهما سئلا عن رجل تحت أربع نسوة فطلق واحدة البتة أينسكح ان أراد قبل ان تنقض عدتها (فقالا) نعم فلينسكح ان أحب (وأخبرني) رجال من أهل العلم عن عثمان ابن عفان وزيد بن ثابت وسالم بن عبد الله وابن شهاب وربيعة وعطاء ويحيى بن سعيد وسعيد بن المسيب مثله وقال عثمان اذا طلقت ثلاثا فاتها لا تراث ولا ترثها انكح ان شئت وقال عطاء لينسكح قبل ان تنقض العدة وهو أبعد الناس عنها

﴿ في الجمع بين النساء ﴾

(قال) ابن القاسم وقال مالك فيمن يخل من النساء أن ينسكح واحدة بعد واحدة فلا يخل له أن يجمع في ملك واحد مثل العمة وبنت الاخ وأختها وبنت الاخت والاختين فهو اذا تزوج واحدة بعد واحدة هو لا يعلم بدخل بالآخر منهما قبل ان يدخل بالاولى أو تدخل بهما جميعا فانه في هذا كله يفرق بينه وبين الآخر وبشئت مع الاولى لان نكاحها كان جميعا فلا يفسد نكاحها مادخل ههنا من نكاح عمتها ولا أختها وان كان قد دخل بالآخر فعليه صداقها الذي سمي لها وان لم يكن سمي لها صداقا فعليه صداق مناتها والفرقة بينهما بغير طلاق لانه لا يقر معهما على حال وهذا أقول مالك كله (قال) ابن القاسم العمة وبنات أخيه وبنات أختها وبنات بناتها وبنات بناتها وبنات سفلن بنات الذكور ومنهن وبنات الاناث فلا يصلح لرجل ان يجمع بينهن بين اثنين منهن لانهن ذوات محارم وقد نهى أن يجمع بين ذوات المحارم وكذلك هذا في الرضاع سواء يخل بهذا المحمل وكذلك هذا في الملك عند مالك لان مالك قال يحرم من الرضاع في الملك ما يحرم من النسب (قلت) أرايت الخالعة وبنت الاخت من الرضاة أيجمع بينهما الرجل في نكاح أو ملك بين يده في قول مالك (قال) قال مالك الولادة والرضاة والملك سواء التحريم فيها سواء في النكاح وفي ملك الجبين سواء لا يصلح له ان يتزوج الخالعة وبنت أختها من الرضاة ولا بأس ان يجمعهم ما في الملك ولا يجمعهما في الوطء وان وطئ واحدة لم يبطأ الاخرى حتى يحرم عليه فرج التي وطئ (ابن أبيه) عن الأعرج عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن جمع الرجل بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها (ابن أبيه) عن ابن هيرة عبد الله ابن زيد عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله (يونس) عن ابن شهاب قال نرى خالة أبيها وعمه أمها تلك المنزلة وان كان ذلك من الرضاع (يونس) عن ابن شهاب قال لا يجمع بين المرأة وخالة أبيها ولا خالة أمها ولا عمه أبيها ولا عمه أمها

﴿ وطء المرأة وبنتها من ملك الجبين ﴾

(قلت) أرايت لو ان رجلا وطئ جاريته أو جارية ابنه وعنده أمها أمه فولدت الامه أتحرم عليه امرأته وهل تكون الامه أم ولد له في قول مالك (قال) أرى أن يفارق امرأته وأرى ان يعق الجارية لانه لا ينفى له وطؤها بوجه من الوجوه وليس له نكاحها في الخدمة وإنما كان له فيها المتاع بالوصف لاني سمعت مالك يقول فيمن زنى بأمرأته أنه يفارق امرأته فكيف بمن وطئ بملكته وهو لا يملكه فانه لا حد عليه فيها أشد في التحريم ممن عليه فيها الحد ألحق في أنها تنسكح لان مالك سئل عن الذي يوطأ أخذ من الرضاع وهو يملكها (قال)

لا أحد عليه وأرى أن تغلق عليه أن حلت لأنه لا يصل إلى وطئها ولا منفعة له فيها من خدمة وكل من وطئ من ذوات المحارم فحلت فأتفق عليه ولا يؤخر فالتى وطئ ابنه امرأته مما يملكه بمنزلة أخته من الرضاة ممن عاكسوا ولم تحصل حرمت عليه امرأته لأنه من لا أحد عليه فيها وهذا مما لا اختلاف فيه ولقد سمعت مالكاً وغيره يقول يشارك امرأته إذا زنى بأمرها أو بآبائها فكيف بهذا (اللبث) عن يحيى بن سعيد أنه قال لا يصلح لرجل أن ينكح ابنة ابن امرأته ولا ابنة ابنتها ولا شيء من أولادها وإن بعدن منه قال وبلغنى عن عمر ابن عبد العزيز أنه كتب إلى أبي بكر بن حازم يقول تسألنى عن الرجل يجمع بين المرأة وآبائها من ملك النجسين فلا تقرن ذلك لأحد فعله فقد نزل في القرآن النهى يعنى عنه وإنما استعمل من ذلك من استعمله لقول الله تبارك وتعالى لا ما ملكك أيمانكم وقد كان بلغنا أن رجلاً من أسلم سأل عثمان عن ذلك فقال لا يصلح لك ودخل عليه على بن أبى طالب وعبد الرحمن بن عوف في رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهوه عن ذلك وقالوا أما أحل الله لك ما سمى لك سوى هؤلاء ما ملكك أيمانكم

﴿ احسان النكاح بغير ولي ﴾

قلت) لابن القاسم أ رأيت أن تزوج امرأة بغير ولي استخلفت على نفسها رجلاً فزوجهادخل بها يكون هذا نكاح احسان في قول مالك قال لا يكون احساناً

﴿ احسان الصغيرة ﴾

قلت) أ رأيت الصبية الصغيرة التي لم تحصن ومثلها يجمع إذا تزوجهادخل بها وجامعها يكون ذلك احساناً في قول مالك أم لا (قال) نعم تحصنه ولا يحصنها (قلت) أ رأيت المجنون أو المغسوبة على عقلها إذا تزوجهادخل بها وجامعها هل تحصنه في قول مالك (قال) نعم في رأيي ولا يحصنها هو وقال بعض الرواة يحصنها لأنها بالغ وهي من الحرائر المسلمات ولأن نكاحها حلال

﴿ احسان الصبي والخصى ﴾

قلت) أ رأيت الصبي إذا لم يحتمل تزوج المرأة فيدخل بها وجامعها ومثله يجمع أي يحصنها (قال) لا (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) أ رأيت هذا الصبي إذا زنى بأمرأة وجامعها هل يجب بجماعها المهر أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك لها ولا عدة عليها أن صالحتها أبوه أو وصيه (قلت) أ رأيت الخصى القائم الذكروهل يحصن (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن قال مالك هو نكاح وهو يقتل منه ويقام فيه الحد وإذا تزوج وجامع فذلك احسان (قلت) أ رأيت المحبوب والخصى هل يحصن المرأة (قال) نعم في رأيي لأن المرأة إذا رضيت بأن تزوج مجبوراً أو خصباً قائم الذكروهو وطء يجب فيه الصداق ويجب بوطء المحبوب والخصى الحد فإذا كان هكذا فجماعه في النكاح احسان وهو نكاح صحيح إلا أن لها أن تختار أن لم تعلم وإن علمت فرفضت فوطئها بعد علمها فهو نكاح (قلت) أ رأيت المحبوب هل يحصنها (قال) لا يحصنها إلا الوطء عند مالك والمحبوب لا يوطأ (قلت) أ رأيت العبد هل يحصن المرأة الحرة قال نعم (قلت) أ رأيت امرأة تزوجت خصباً وهي لا تعلم أنه خصى فكان يطؤها ثم علمت أنه خصى فاختارت فراقه أ يكون وطؤه ذلك احساناً في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أراه احساناً له ولا لها ولا يكون الاحسان عند مالك إلا ما قام عليه ولا خيار فيه (قال) ابن القاسم وإن أصابها بعد علمها بانه خصى أخطع خيارها ووجب عليها الاحسان بذلك الوطء (يونس) بن يزيد عن ابن شهاب أنه سمع عبد الملك بن مروان يسأل عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود هل يحصن الأمة الحر (فقال) نعم (فقال) لعبد الملك عن تروى هذا (فقال) أدرنا أصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون ذلك (يونس) عن ربيعة أنه قال يحصن الحر بالملوكة وتحصن الحررة بالعبد لان الله تبارك وتعالى جعل ذلك تزويجا تجري فيه العدة والردة والصداق وعدة ما أحل الله من النساء (يونس) عن ابن شهاب قال ان الامة تحصن الحر لان الله قالوا أنكمعوا الايبي منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ان يكونوا قراء فينهم الله في ذلك كل يرى أهل العلم انه احصان (ابن طيعة) عن محمد بن عبد الرحمن ويكير بن الاشج عن سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار مثله (ابن طيعة) عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد وعبد الرحمن بن الهدير وكان شيخا قديما حرم ضيا وابي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وابن قسيط انهم كانوا يقولون الحر يحصنه نكاح الامة والعبد يحصن بنكاحه الحررة (مخرمة) عن أبيه عن القاسم بن محمد وسالم وسليمان بن يسار مثله (ابن وهب) عن شمر ابن غمر عن حصين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب بذلك (مالك) قال بلغني عن القاسم ابن محمد انه كان يقول اذا نكح الحر الامة فأصابها فقد أحصنته (قال) مالك وقال ذلك ابن شهاب (قال ابن وهب) وقال مالك والامر عندنا ان الحررة يحصنها العبد اذا ماسها

﴿ احصان الامة واليهودية والنصرانية ﴾

(قلت) هل تحصن الامة واليهودية والنصرانية الحر في قول مالك (قال) نعم اذا كان نكاحهن محصيا (قلت) فان كان النكاح فاسداً يكونان به محصنين اذا كانا حرين مسلمين أو محرماً مسلم على نصرانية أو أمة والنكاح فاسد (قال) لا يحصن هذا النكاح وانما يحصن من النكاح عند مالك ما كان منه قيام عليه (قال) أرايت المسلم يتزوج النصرانية فيطو هائم بطلتها أو يموت عنها ثم تزني قبل ان تسلم وهي تحت زوج فيجاء معها من بعد الاسلام (قال) فان جامعها من بعد الاسلام أحصنها والام يحصنها (قال) مالك وكذلك الامة لا يحصنها وزوجها فيجتمع كان منه وهي في رقها وانما يحصنها اذا جامعها بعد ما عتقت (يونس) عن ربيعة انه قال لا يحصن نصرانية بمسلم ان جاز له نكاحها ولا يحصن من كان على غير الاسلام بنكاحه وان كانوا من أهل الذمة بين ظهراني المسلمين حتى يخرجوا من دينهم الى الاسلام ثم يحصنون في الاسلام قد أقروا بالذمة على ما هو أعظم من نكاح الامهات والبنات على قول البهتان وعبادة غير الرحمن (يونس) عن ربيعة انه قال لا يحصن العبد ولا الامة بنكاح كان في رق فاذا أعتقهما فكا نهما لم يتزوجا قبل ذلك فاذا تزوجا بعد العتاق وابنيا قد حصنا (يونس) عن ابن شهاب انه قال في مملوك تحت أمة فعتقا فمهرنا بعد ذلك (قال) يجعل كل واحدة منهما مائة جلدة فانهما عتقا وهما متان كان بنكاح الرق (يونس) عن ابن شهاب انه قال لم أسمع أحدا من علمائنا يشك في انه قد أحصن وانه قد وجب عليه الرجم اذا نكح المسلم الحر النصرانية (مخرمة) عن أبيه قال سمعت عبد الله بن أبي سلمة يقول في رجل تزوج نصرانية ثم زني عليه من رجم قال نعم رجم (يونس) عن ربيعة انه قال ان جاز للمسلم الحر أن ينكح النصرانية أحصن بها

﴿ الدعوى في الاحصان ﴾

(قلت) أرايت الرجل يتزوج المرأة فيدخلها ثم يطلقها فيقول ما جامعها ويقول المرأة قد جامعني (قال) القول قول المرأة في ذلك (قلت) فان طلقها واحدة قال القول قول المرأة في الصدق وعليها العدة ولا جلاء الرجعة وهذا قول مالك قال وبلغني ان ما كان قبله أفتك هذا زوجها كان طلقها البتة اذا طلقها زوجها فقال الزوج لم أطأها وقالت المرأة قد وطئني (قال) قال مالك لا أرى ذلك الا باجتماع منسما على الوطء (قال ابن اسم) وأرى ان تدن في ذلك وتنبئ بنهاو بين نكاحه وأنكاف أن يكون هذا من الذي طلقها

ضروامنه في نكاحها (قلت) فهل يكون الرجل محصناً أم لا (قال) لا يكون محصناً ولا تصدق عليه المرأة في الاحصان (سحنون) وقال بعض الرواة وان أخذ منه الصداق لانه إنما أخذ منه الصداق لما مضى من الحكم ظاهر وهو لم يقر بانه أصابها (قلت) أرايت المرأة أن تكون محصنة في قول مالك وقد أقرت بالجماع قال لا تكون محصنة وكذلك بلغني عن مالك وقال بعض الرواة لها ان نكح ما أقرت به من الاحصان قبل ان تؤخذ في زنا بعد ما حدثت لادعائها الصداق وانها لو لم تدعه اذ لم يقر به الزوج لم يكن لها فلما كان اقرارها بالوطء الذي تزعم انها إنما أقرت به بالصداق كان لها أن تلحق بالاحصان الذي أقرت به (قلت) لابن القاسم أرايت العنين أو الرجل الذي ليس بعننين يدخل بامرأة فيدعي انه قد جامعها وأنكرت هي الجماع وقالت ما جامعني ثم طلقها البتة (قال) قد أثر لها بالصداق فيقال لها خذي ان شئت وان شئت فدعي (قلت) فان زنت المرأة بعد ذلك لا تكون محصنة (قال) لا تكون محصنة الا بأمر صرف به الميسر بعد النكاح (قلت) أرايت المرأة تقيم مع زوجها عشرين سنة ثم وجدوا تزني فقال الزوج قد كنت أجامعها وقالت المرأة ما جامعني أن تكون محصنة أم لا في قول مالك (ول) ان القاسم أراها محصنة (قال) سحنون وكذلك يقول غيره انها محصنة وليس لها انكار لانها إنما تدفع حد اوجب عليها لم يكن منها فيه قبل ذلك دعوى (قلت) أرايت لو أن امرأة طلقها زوجها البتة قبل البناء بها فزوجت غيره فلم يدخل بها حتى مات فادعت المرأة انه قد جامعها ولم يكن بها قالت طرقتي ليلاً فجامعني أيصلها زوجها الاول أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى ان تصدق في الجماع ان أرادت الرجوع الى زوجها الا بدخول يعرف (قلت) فان زنت أن تكون عنده محصنة بقوله ذلك أم لا قال لا تكون محصنة (قال) سحنون وهذا مثل الاولى لها طرح ما دعت

❦ احصان المرتدة ❦

(قلت) أرايت المسلم يتزوج المرأة ويدخل بها ثم ترد عن الاسلام ثم رجع الى الاسلام فزني قبل أن تزوج من بعد الردة أن رجم أم لا ترجم (قال) لا أرى ان ترجم ولم أسمع من مالك الا ان مالكا سئل عنها اذا اردت وقد رجعت ثم رجعت الى الاسلام أيجزئها ذلك الحج (قال) لا حتى تنج حجة مستأنفة فاذا كان عليها حجة الاسلام حتى يكون اسلامها ذلك كأنه معتد أمثل من أسلم كان من زنا قبله موضوعاً وما كان لله وانما تؤخذ في ذلك بما كان للناس من القرقة والسرقة مما لو علمته وهي كافرة كان ذلك عليها وكل ما كان لله مما تركه قبل ارتدادها من صلاة تركتها أو صيام أو فطرته في رمضان أو زكاة تركتها أو زنا رتبته فذلك كله عنها موضوع ولتسأنف بعد ان رجعت الى الاسلام ما كان يستأنف الكافر اذا أسلم (قال) ابن القاسم وهو أحسن ما سمعت وهو رأي (قال) ابن القاسم والمرئ اذا ارتد وعليه إيمان بالعق أو عليه ظهار أو عليه إيمان بالله فدخل بها ان الردة تسقط ذلك عنه (سحنون) وقد قال بعض الرواة ان ردت لا طرح احسانه في الاسلام ولا إيمانه بالطلاق الا ترى انه لو طلق امرأته ثلاثاً في الاسلام ثم ارتد ثم رجع الى الاسلام أكان يكون له تزويجها غير زوج ولو نكح امرأته قد طلقها زوجها ثلاثاً ثم ارتد ثم رجع الى الاسلام ما كانت الزوجة تحل لزواجها الذي طلقها ثلاثاً نكاحه قبل أن يرتد ووطئه اياها (قلت) أرايت العبد اذا اعتقا وهما زوجان فلم يجامعا بعد العتق حتى زنيا أ يكونان محصنين أم لا يكونان محصنين (قال) لا يكونان محصنين الا بجماع من عدا العتق وكذلك قال ابن شهاب وريفة

❦ في الاحلال ❦

(قلت) أرايت أن تزوج رجل امرأة ميراثاً استخلفت على نفسها رجلاً فزواجها ودخل بها أ يكون هذا

النكاح احصا في قول مالك أم لا قال لا يكون احصا (قلت) فهل يجعلها وطء هذا الزوج وزوج كان قبله
 طلقها ثلاثا في قول مالك (قال) لا إذا فرق بينهما ولا يكون الاحصان الا في نكاح لا يفرق فيه الولي مع وطء يحل
 الا ان يجيزه الولي أو السلطان فطؤها بعد اجازته فيكون احصانا بمنزلة العبد أو وطئ قبل اجازة السيد فليس
 ذلك باحصان ولا تحل زوج كان قبله الا ان يجيز السيد فطؤها بعد ذلك فيكون احصانا وتحل بذلك لزواج كان
 قبله فكذلك التي تتكح نسيروا وهو ما لو اراد السلطان أن يفسخه ففسخه أو الولي لم يكن احصانا ولم تحل
 لزواج كان قبله هذا النكاح وهذا الذي سمعت من قول مالك من أتق به (قلت) فهل يجعلها وطء الصبي
 لزواج كان قبله اذا جامعها (قال) قال مالك لا يجعلها وطء الصبي لزواج كان قبله اذا جامعها لان وطء الصبي
 ليس بوطء ولا نكاحا قالوا أيضا لو أن كسيرة زنت صبي لم يكن عليها الحد ولا يكون وطؤها احصانا وانما
 يحصن من الوطء ما يجب فيه الحد (قلت) أرايت المحنون والمحصى القائم الذي كرهل تحل المرأة بجماعهما
 لزواج كان طلقها قبلهما ثلاثا في قول مالك قل نعم في رأيي لان هذا وطء كبير (قات) أرايت المحبوب هل
 يجعلها لزواج كان طلقها ثلاثا قال لا لانه لا يجمع (قلت) أرايت الصبية اذا تزوج بها رجل نطقها ثلاثا ثم
 تزوجت آخر من بعده ومثلها بوطء وذلك قبل أن تحيض فوطئها الثانية فطلتها أيضا ومات عنها اتحل لزوجها
 الاول الذي طلقها ثلاثا بوطء هذا الثاني وانما وطئها قبل أن تحيض قال نعم وهذا قول مالك (قلت) أرايت
 ما لا تجعلها به محصنة هل يجعلها بذلك الوطء وذلك النكاح زوج كان قد طلقها ثلاثا في قول مالك (قال) لا
 وكذلك بغيره عن مالك في الاحصان (قال) ان القاسم وقال مالك في نكاح العبد وكل نكاح كان حراما فسخ
 ولا يترك عليه أهله مثل المرأة تزوج نفسها والامة تزوج نفسها ورجل تزوج اخته من الرضاة
 أو من ذوات المحارم وهو لا يعلم أو تزوج أخت امرأته وهو لا يعلم فيدخل بها وصحتها أو خالتها أو ما شبهه
 ذلك فانه لا يجعلها بذلك الوطء لزواج كان قد طلقها قبله ثلاثا ولا يكرن ذلك الوطء لذلك النكاح احصانا وهو
 رأيي (قلت) أرايت كل نكاح يكون لادوية ان شاء أو بغيره وان شاء أو بدوه والى المرأة ان شاءت رضيت
 وان شاءت فسخت النكاح مثل المرأة تزوج لرجل وهو لا يعلم به والرجل تزوج لمرأة وهي جهناه
 أو برصا لا يعلم بذلك حتى وطئها فاخترت المرأة ذراق العبد واختار الرجل فرق هذه المرأة أو يكون هذا
 النكاح والوطء مما يجعلها لزواج كان قبله (قال) قال مالك في المرأة سكح الرجل وهو عسدا لا يعلم به ثم
 علمت به بعد ما وطئها فاخترت فراقه ان ذلك لوطء لا يجعلها لزواج كان قبله فكذلك مسائل كلها (قلت)
 وهل تكون بذلك لوطء محصنة هذه المرأة (قال) لا تكرن محصنة به في رأيي وقد أخذت ان مالك كان يقول
 لا تكون محصنة الا بالنكاح الذي ليس الى أحد ففسخه فهذا يجوز ان لا يكون مالك قال لو تزوج رجل امرأة قد كان
 طلقها زوجها ثلاثا فوطئها وهي حائض ثم فارقها لم تحل لزواجه الاول (قال) ان قاسم ولا تكون بمثل
 هذا محصنة وذلك الذي تزوج امرأة في رمضان فوطئها نهارا أو يتر وجها رهي محرمة أو وهو محرم فوطئها
 فهذا كله لا يحل لزواج كان طلقها ولا يكرن به محصنين وكذلك كل وطء نسي لله مثل وطء فمعتكة زخيرة ذلك
 (قال) سحنون وقد قول بعض الرواة وهو مخزومي قال الله عز وجل لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وقسمى به
 عن وطء الحائض فلا يكرن ما نسي الله عنه يحرم ما نسي به (ابن عباس) بن عباس عن ربيعة بن عبد الله بن عباس عن ربيعة بن عبد الله بن عباس
 احصان حتى يتزوج ويدخل بامرأته ولا بد من المرأة حتى يدخل بها زوجها (قال) ربيعة لا حصان لسلامة تحرة
 والامة لان الاسلام احصنهن الا بعد ما نكح به ولا حصان من تحرة زهدها وضعها لا تحل الا به
 والاحصان ان يملك يضعها عليه زوجها ان نكحها بذلك متى استحل ذلك فانه نكحها ان كانت عند زوج أو
 تأتت منه وذلك ان نكح وترى ان نكح من شاب سأل يسأل في يد نكح لانه حبيز في فاحشة

ضربت عنقه (قلت) أرايت لو أن مجوسيين أسلم الزوج أتم طلع العصمة فباينه وبين امرأته أم لا تنقطع
العصمة حتى توفت المرأة فأما أن تسلم وأما أن تأتي فتقطع العصمة بابائهما الإسلام في قول مالك أم كيف
يصنع في أمرها (قال) قال مالك إذا أسلم الزوج قبل المرأة وهما مجوسيان وقعت الفرقة بينهما وذلك إذا
عرض عليها الإسلام فلم تسلم (قال) ابن القاسم وأرى إذا طال ذلك فلا تكون امرأته وان أسلمت وتقطع
فيما بينهما إذا طاول ذلك (قلت) كم يجعل ذلك (قال) لا أدري (قلت) أشهرين (قال) قال لا أحذيقه حدا
وأرى الشهر أو أكثر من ذلك قليلا وليس بكثير (قلت) أرايت الزوجين المجوسيين إذا أسلمت المرأة أو
التصراذين أو اليهوديين إذا أسلمت المرأة أهم سواء (قال) نعم سواء عند مالك (قال) وقال مالك والزوج أم لك
بالمرأة إذا أسلم وهي في عدتها فإذا اقتضت عدتها فلا سيل له عليها وإن أسلم بعد ذلك (قلت) وهل يكون إسلام
أحد الزوجين طلاقا فإبانت منه في قول مالك (قال) قال لا يكون إسلام أحد الزوجين طلاقا إنما هو فسخ بلا
طلاق (ابن وهب) عن مالك وعبد الجبار ويونس عن ابن شهاب قال بلغنا أن نساء في عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم كن يسلمن بأرضهن غير مهاجرات وأزواجهن حين يسلمن كفار منهن ابنة الوليد بن المغيرة
وكانت تحت صفوان بن أمية فأسلمت يوم افتتح مكة وهرب صفوان من الإسلام فركب البحر فبحث إليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عمه وهب بن عمرو بن خثعم فبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لصفوان فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن يقدم عليه فان أحب أن يسلم أسلم والاسيرة شهر بن قيس
عبد الجبار في الحديث فأدركه وقد ركب في البحر فصاح به بأبوهب فقال ما عندك وماذا تريد فقال هذا رداء
رسول الله صلى الله عليه وسلم أمانا لك قال فأتى فقيم شهر بن قيس فزيت أمره قبلته والراجعت إلى ما سئلت قالوا في
الحديث فلما قدم صفوان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رداؤه وبالطبع بمكة فاداء على رؤس الناس
وهو على فرسه راكب فسلم عليه ثم قال يا محمد إن هذا وهب بن عمرو أتاني فزعم أنك تدعوني إلى
القدم عليك إن رضيت أمر قبيلته والاسيرة حتى شهر بن قيس فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل بأبوهب
(قال) والله لا أنزل حتى تبين لي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بل لك تسير أو بعه أشهر فخرج
رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هو أذن بخمسين وسار صفوان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يفرق بينه
وبين امرأته حتى أسلم صفوان فاستقرت امرأته عنده بذلك النكاح (قال) مالك قال إن شهاب وكان بين الإسلام
امرأة صفوان وبين الإسلام صفوان نحو من شهر قالوا عن ابن شهاب وأسلمت أم حكيم فتا طارت بن هشام
يوم افتتح مكة وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الإسلام حتى قدم اليمن فارتخت أم حكيم بنت الحارث
ابن هشام وهي سامة حتى قدمت عليه فبقيت معه إلى الإسلام فأسلم فقدمت به على رسول الله صلى الله
عليه وسلم فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم وثب إليه فحمله عليه وداخ حتى يابسه قال فلم يبلغنا أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقه عنه وبها احتوت عنده بذلك النكاح (ابن لميعة) عن يزيد بن أبي
حبيب عن عطاء بن أبي رباح أن زبيب بن رسل الله صلى الله عليه وسلم كانت تحت أبي العاصي بن الربيع
فأسلمت ومهاجرت وكره زوجها إسلام ثم أن أبا العاصي خرج إلى الشام تابعا فأسر رجال من الأنصار
فقدموه المدينة فقتل زبيب أن ينجيهم على المسلمين أدناهم (قال) ومن ذلك قالت أبا العاصي قال قد
أجرنا من أجارت زبيب فأسلمت وهي في عدتها ثم كان على نكاحه (مالك) ويونس وقرعة عن ابن شهاب أنه قال لم
يلغنا أن امرأته شاجرت في الله ورسوله وزوجها كافر مقيم بأرض الكفر الا فرقت هجرتها بينهما وبين
زوجها المكفر الا أن قدم زوجها مهاجرا قبل أن تنقضي العدة وأنه لم يلغنا أن أحدا فرقه بينه وبين زوجته بعد
أن قدم عليها مهاجرا وهي في عدتها (قال) يونس قال ابن شهاب ولكن السنة قد مضت في المهاجرات

اللّٰه قال الله تبارك وتعالى يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله اعلم بايمانهن
 فان علمتوهن مؤمنات فلا ترجوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن قال فكانت السنة اذا
 هاجرت المرأة ان يرا من عصمتها لكافروته عند فاذ انقضت عدتها تكفحت من يد الهامن المسلمين (قلت)
 ارايت لو ان رجلا تزوج امرأة في دار الحرب وهو من اهل الحرب ثم خرج اليها بامان فاسلم انتقطع العصمة
 فيما بينه وبين امرأته أم لا (قال) ارى انهما على نكاحهما ولا يكون افتراقهما في الدارين قطعا لنكاح
 (قلت) ارايت لو ان نصرانيين في دار الحرب زوجين أسلم لزوج ولم تسلم المرأة (قال) هما على نكاحهما
 في رأي الا ترى قد أخبرتك ان مالك كره نكاح نساء اهل الحرب الولد وهذا كره له ان يطأها بعد
 الاسلام في دار الحرب بنو قاطن ان تلد ولدا فيكون دلي دين الام (قلت) ارايت ان خرجا اليها بامان
 الرجل والمرأة فاسلم أحدهما عندنا (قال) سيلهما في الفرقة والاجتماع كسبل للذمين اذ أسلم أحد
 الذمين (قلت) ارايت الحربى يخرج اليها بامان فيسلم وقد خلفت زوجته نصرانية في دار الحرب فطلقها
 أيقع الطلاق علم في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيأ وأرى أن الطلاق واقع عليها لان افتراق
 الدارين ليس بشئ وهى زوجته فلما كانت زوجته وقع الطلاق عليها (قلت) ارايت النصراني يكون على
 النصرانية فيسلم الزوج أسكن امرأته على حالها (قال) نعم (قال) قال مالك هو بمنزلة مسلم تزوج
 نصرانية أو يهودية (قلت) ارايت اذا كان نصراني تحته يهودية أسلم الزوج أيعرض على اليهودية
 الاسلام في قول مالك أم لا (قال) ارى انه يعرض على المرأة لاسلام اذ أسلم زوجها فأرى قبل أن يتناول
 (قلت) ولم تعرض عليها الاسلام وانت لا تحب نكاح اليهودية على حال (قال) الا ترى ان المسلمة لا يجرأ أن
 ينكحها النصراني ولا يهودى على حال وهى اذا كانت نصرانية تحته نصراني فاسلمت ان الزوج أم لك بها
 مادامت في عدتها ولو ان نصرانيا ابتداء نكاح مسلمة كان النكاح باطلا فهذا يدل على ان اليهودية يعرض عليها
 الاسلام أيضا اذا أسلم الزوج ما لم يتناول ذلك (قلت) وهذا أيضا لم يمتنع وان النصراني اذا أسلمت امرأته انه
 أم لك بها مادامت في عدتها وهو لا يجل نكاح مسلمة ابتداء وقد قال الله عز وجل ولا تحسروا بعصم الكوافر
 قال جاءت الاتار انه أم لك بها مادامت في عدتها ان هرأسلم وقامت به السن عن النبي عليه السلام فليس لها
 قامت به السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم قياس ولا خطر (قلت) ارايت لو ان نصرانيا تزوج سبية نصرانية
 زوجها أبوها فاسلم الزوج (قال) هما على النكاح في رأي (قلت) فان بقت السبية أ يكون لها الخيار أم لا
 في قول مالك (قال) لا خيار لها في قول مالك لان الاب هو زوجها (قلت) ارايت الصبي الذي يرزقه أبوه
 ذميه أو يهودية فيسلم الصبي أ يكون اسلام الصبي سلا متقع فيه الفرقة بينه وبين امرأته في قول مالك (قال)
 لم أسمع من قول مالك فيه شيأ ولا أرى الفرقة تقع بينهما لأن ثبت على اسلامه حتى يحتلم وهو مسلم فتقع
 الفرقة بينهما لأن تسلم عند ذلك لانه لو ارتد عن الاسلام قبل أن يحتلم لم أقتله بارتداده ذلك (قلت) ارايت
 اليهوديين اذ أسلم الزوج قبل البناء ففرقت بينهما أ يكون نصف الصداق على الزوج أم لا (قال) قال مالك
 لا يكون عليه شيأ الا ترى ان هذا فسخ وليس بطلاق (قلت) ارايت اذا وقعت الفرقة بين الزوجين باسلام
 أحدهما وذلك قبل البناء بامرأته لانه لا شيء له من الصداق وان كان قد سمي لها صداقها ولا متعة لها قل نعم
 لا صداق لها ولا متعة لها وهذا قول مالك (قلت) ارايت ان كان قد دخل بها وهما ذميان فاسلمت المرأة
 ووقعت امرئته وقد دخل بها أو كانا يهوديين فاسلم لزوج ووقعت لفرقة زفرقتها بحيثها أ يكون لها السكنى في
 قوله ذلك (قال) نعم لان المرأة حين أسلمت كان زوجها عليها لرجعة ان أسلم في عدتها ولو ان اليهودى اذ أسلم
 اتبعه ولده منها فأرى السكنى عليه لها لانها ان كانت حرة فلا يبعه ما في غيرها وانما حست من أبيه فأرى ذلك

[illegible]

شهاب قال قد أحل الله نساء أهل الكتاب وطعامهم غير أنه لا يحل للمسلم أن يقدم على أهل الحرب من المشركين لكي يتزوج فيهم أو يلبس بين أظهرهم (قلت) أمكان مالك بكره نكاح نساء أهل الذمة (قال) قال مالك أكره نكاح نساء أهل الكتاب اليهودية والنصرانية قال وما أكرهه وذلك أنها تأكل الخنزير وتشرب الخمر ويضاجعوا وقبلها وذلك في فها وتلد منه أولاد اقتعدى ولدها على دينها وتطعمه الحرام وتسقيه الخمر (قلت) ولكن مالك يحرم نكاح اماء أهل الكتاب نصرانيه أو يهوديه وان كان ملكها المسلم أن يتزوجها حر أو عبد (قال) نعم كان مالك يقول إذا كانت أمة يهودية أو نصرانية وملكها المسلم أو نصراني فلا يحل للمسلم أن يتزوجها حرًا كان هذا المسلم أو عبداً (قال) وقال مالك ولا يزوجه أسيد هاهنا غلام له مسلم لأن هذه الأمة اليهودية والنصرانية لا يحل لمسلم أن يطأها إلا بالملك سرا كان أو عبداً (ابن وهب) عن الليث عن يحيى بن سعيد انه قال لا ينبغي لاحد من المسلمين أن يتزوج أمة محلو كمن أهل الكتاب لان الله قال من قياتكم المؤمنات وقال المحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم وليست الا بهم حصنة (ابن وهب) وقال مالك لا يحل نكاح أمة يهودية أو نصرانية لان الله تبارك وتعالى يقول والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم وهي الحررة من أهل الكتاب وقال فمن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من قياتكم المؤمنات فهن الاماء المؤمنات فان الله أحل نكاح الاماء المؤمنات ولم يحل نكاح الاماء من أهل الكتاب والامة اليهودية والنصرانية تحل لسيدها عتق عنه (قلت) أرأت الاماء من أهل الكتاب هل يصل وطئن في قول مالك أم لا (قال) لا يصل وطئن في قول مالك بنكاح ولا عتق الجنين (قال) وقال مالك ليس للرجل أن يمنع امرأته النصرانية من أكل الخنزير وشرب الخمر والذهاب الى الكنائس اذا كانت نصرانية (قلت) لابن القاسم أكان مالك بكره نكاح النصرانيات واليهوديات (قال) نعم لهذا الذي ذكرت لك (ابن وهب) عن ابن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب عن حمزة بن عبد العزيز كتب ان لابطال الرجل مشركة ولا مجوسية وان كانت أمة ولكن ليوطأ اليهودية والنصرانية (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن مسعود وابن المسيب وسليمان بن يسار وابن شهاب وعطاء الخراساني وغير واحد من الاشياخ أهل مصر انهم كانوا يقولون لا يصلح لرجل مسلم أن يطأ المجوسية حتى تسلم (ابن وهب) عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب مثله وقال ابن شهاب ولا يباشرها ولا يقبلها (قال ابن وهب) وقال مالك لا يطأ الرجل الامة المجوسية لانه لا ينكح الحررة المجوسية قال الله تبارك وتعالى ولا تتكهنوا المشركين حتى يؤمنوا ولا مة مؤمنة خير من مشركة فسأرحم الله بالنكاح حرم بالملك (قال ابن وهب) ولو لعني من أثوبه بن عمار بن ياسر صاحب النبي صلى الله عليه وسلم قال ما حرم الله من الحرائر شيئا الا حرم مثله من الامام (قلت) أرأت لو ان مجوسية تزوج نصرانية أكان مالك يكره هذا المكان الاول والان الله أحل لنا نكاح نساء أهل الكتاب (قال) ابن القاسم لا أرى له أساو ولا أرى ان منعنا من ذلك (قلت) فان تزوج هذا المجوسية نصرانية قلن يكون الولد الابن لام ويكون عليه جزية النصرانية أم جزية المجوس (قال) يكون لولد الاب في رأيي لان مالكا قال ولد الاحرار من حرة تبع للاباء (قلت) أرأت نصرانية تنكح نصرانية فأسلمت لام وهل اولاد صغار لمن يكون الاولاد وعلى دين من هم (قال) قال ماتهم على دين آبائهم ويتروكون مع الامم ماداموا صغار تعصتهم (وقال) مالك وكذلك المرأة ان كنت حرة لا فأسلمت ثم ولدت بعد ما أسلمت ان لولد الاب وهم على دين الابويترك في حضنة الام (قلت) أرأت لمرأة تسلم وتولد لصغار والزواج كفر ذبي الزوج أن يسلم أو يكون ولد كافرا أو مسلما في قول مالك (قال) ول مالك لو دعى من اب لاب... زير؟ سأل جابر بن عبد الله عن نكاح يهودية ونصرانية فقال جابر تزوجها من زوجه - زواجي وليس زوجي - فكذلك

كثيرا فلهما رجنا طلقناهن وقال جابر نساؤهم لنا حلال ونساؤنا عليهم حرام (ابن لحيعة) عن رجل من أهل العلم أن طلحة بن عبيد الله تزوج يهودية بالشام وإن عثمان بن عفان تزوج في خلافته نائلة بنت الفراء صفة الكلبية وهي نصرانية قال وأقام عليها حتى قتل عنها (يونس) عن ابن شهاب قال لمقتان حذيفة بن اليمان تزوج في خلافته عمر بن الخطاب امرأة من أهل الكلب فولدت له خالد بن عبد الله بن قارظ (قال) ابن شهاب فكلح كل مشركه سوى نساء أهل الكلب حرام ونكاح المسلمين للمشركين حرام (قلت) أرايت لو أن صبية بين أبوها نصرانيين وزوجها نصرانيا ثم أسلم الأبوان والصبية صغيرة أ يكون هذا فسخ لشكاح الصبية ويجعل اسلام أبوها اسلاما لها في قول مالك قال نعم في رأيي (قلت) وكذلك لو أن صبا صغيرا بين أبو به مجوسيين وزوجاه مجوسية فأسلم الأبوان والصبية صغير (قال) نعم هذا يعرض على امرأته أن الإسلام فإن أسلمت والافرق بينهما ما لم يتطاول في ذلك (قلت) فإن كان العلام مرأها والجارية مرأها فتم أسلم أبوها والزواج نصراني (قال) إذا كانت مرأها فكلوصفت لم يعرض لها وترك حتى تبيض فإن اختارت دينها كانت عليه وكان النكاح جائزا كذلك قال مالك وإذا أسلم أبوها وقد رافقت لم يجبر على الإسلام إذا حاضن اختارت دينها التي كانت عليه (قات) وكذلك الغلام (قال) نعم إذا كان مرأها أو عقل دينه ابن ثلاث عشرة سنة إذا أسلم أبوه فلا يعرض له وإذا احتلم كان على دينه الذي كان عليه إلا أن يسلم (قال) ولقد سئل مالك عن الرجل يسلم وله ولد قد ناهز والحلم ولم يحتلموا وثلاث عشرة سنة وما أشبههم ثم هلكت كيف ترى في ولده كتب إلى مالك بهذا عامل من الاجناد فكتب إليه مالك أن أرحب ما له فإن احتلم الاولاد ناسلوا فأعطهم الميراث وإن أبو أن يسلموا إذا احتلموا وعثموا على دينهم فلا تعرض لهم ودعهم على دينهم واجعل ميراث أيهم للمسلمين وكتب إلى مالك أيضا وأما عنده فاعمد من لد آخر في رجل أسلم وله ولد صغير فأقرهم أبوه حتى لغوا اثني عشر سنة أو شبه ذلك فأبوا أن يسلموا أن ترى أن يجبروا على الإسلام فكتب إليه مالك لا تجبرهم وقد قال بعض الرواة يجبروا وهم مسامون وهو أكثر مذاهب المذنبين (قلت) أرايت هؤلاء الذين هلك والدهم وقد أسلم وقد عقلوا دينهم أو راهقوا فقالوا حين مات أبوه هم مسلمون لا نوقفوا علينا هذا المال إلى احتلامنا ولكن نسلم الساعة وادفعوا اثنا أموالنا وورثونا (قال) إذا أسلموا وكان ذلك قبل أن يحتلموا فلا يقبل قولهم حتى يحتلموا وإن أسلموا أو أجابوا وكان لهم الميراث وإن أبوا تركوا ألا ترى أن مالك قال في لذي مات وترك نسبا حرة وبقي المال ولم يقبل يعرض عليهم الإسلام فلو كان يرى لهم الميراث بذلك الإسلام لعرضه عليهم ويجعل الميراث لهم ولم يؤخر المال ويوقفه عليهم ولكنه لم ير ذلك سلا ما أولا ترى أنه قال لو أنهم أسلموا ثم رجعوا إلى النصرانية فرأى أنهم يستكروا على الإسلام ولم ير أن يقبلوا فإن كان ذلك اسلاما قبلهم (قلت) فإن قالوا وقد عقلوا دينهم وراهقوا وقالوا حين مات أبوه هم مسلمون لا نسلم ونحن على نصرانية أي يكونوا نصارى أو يكون المال فينا لاهل الإسلام (قال) لا ينظر في قولهم أن قالوا قد قبل أن يحتلموا فإنه لا يقطع ميراثهم إذا احتلموا أو أسلموا ولا بد أن يوقف المال حتى يحتلموا أو قالوا هذا القول لأن مالك رأى أن تركه قبل أن يحتلموا نحن نصارى يقطع ميراثهم لم يوقفه - - - حتى يحتلموا وتقال عرض عليهم الإسلام فكانهم قبل أن يحتلموا (قال) ابن لقاسم وكل من هذا النصراني إذا أسلم وبه صغار من خمس سنين أو نحو ذلك لم يسهلوا دينهم النصرانية فهم مسامون وهم نصيرت وكذلك يقول أكثر هؤلاء فهم مسلمون بإسلام أبيهم

﴿الجوهري يسلم وتحتة امرأه وابنتها أو تحتة عشر نسوة﴾

(قلت) أ رأيت الحربى يتزوج عشر نسوة فى عقدة واحدة أو فى عقد متفرقة فىسلم وهن عنده (قال) قال مالك يحبس أربعاً أى ذلك شاء منهن ويغارق سائرهن ولا يأبى جنس الاوخر منهن أو الاوائل فتكاهن ههنا فى عقدة واحدة أو فى عقد متفرقة سواء (قلت) أ رأيت الحربى أو الذى يسلم وقد تزوج الام والابنت فى عقدة واحدة أو فى عقد متفرقة ولم يكن بهما إله ان يحبس أيتهما شاء ويغارق الاخرى (قال) نعم (قلت) وهذا قول مالك (قال) رأى (قال) وقال مالك الا أن يكون مسهما فان مسهما جميعاً فارقهما جميعاً (قال) ابن القاسم وان مس الواحدة ولم مس الاخرى لم يكن له أن يختار التى لم مس وامرأته ههنا التى مس (قال) ابن القاسم وأخبرنى من أتى به أن ابن شهاب قال فى الجوهري يسلم وتحتة الام وابنتا انه ان لم يكن أسباب واحدة منهما اختار أيتهما شاء وان وطئ احداها أقام على التى وطئ وفارق الاخرى وان مسهما جميعاً فارقهما جميعاً ولا يخلان له أبداً وهو رأى (قلت) أ رأيت النضرى اذا تزوج المرأة فانت قبل أن يبنى بها فترزج أمهاتهما أسلماً جميعاً أيفرقهما على هذا النكاح أم لا وكيف ان كان هذا ربل من أهل الحرب ثم أسلم (قال) سمعت مالكاً سئل عن الجوهري يسلم وعند امرأته أم وابنتها وقد أسلمتا جميعاً (قال) ان كان قد دخل بها جميعاً فارقهما ولم يخل له واحدة منهما أبداً (قال) وان كان دخل باحداهما فإنه يقيم على التى دخل بها ويغارق التى لم يدخل بها (قلت) فان كان لم يدخل بواحدة منهما (قال) ابن القاسم يحبس أيتهما شاء وذاك رأى (قلت) فان حبس الام وأرسل الابنة فأراد ابن الزوج ان يتزوج الابنة التى أرسلها أبوه أيتزوجها أم لا (قال) لا يعجبني ذلك (سحنون) وقـ قال بعض الرواة اذا أسلم وعنده أم وابنتها ولم يدخل بهما لم يحز له أن يحبس واحدة منهما (ابن) وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عثمان بن محمد بن سويد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) لقتلان بن سلمة الثقفى حين أسلم وتحتة عشر نسوة خذ منهن أربعاً وفارق سائرهن (مالك) أن ابن شهاب أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك لرجل من ثقيف (أنه) عن ابن أبيه أنه أقر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى أسلمت وتحتى أختان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق أيتهما شئت

﴿نكاح أهل الشرك وأهل الذمة وطلاقهم﴾

(قلت) أ رأيت نكاح أهل الشرك وطلاقهم اذا أسلموا أتحبزه فيما بينهم فى قول مالك (قال) كل نكاح يكون فى الشرك جائزاً فيما بينهم فهو جائز اذا أسلموا وعليه وكان قد دخل بها ولا يفرق بينهما لان نكاح أهل الشرك ليس كنكاح أهل الاسلام (قلت) فان كانا أسلماً قبل أن يدخل بها اتحللها على سنة المسلمين فى الصداق فان كان ذلك مما لا يخل له أخذه مثل الخنزير ونحوه رأت النكاح تابنا وكان ذلك كالمسلمة تزوجت بالتقويض وكانها فى نصرانيتها لم يسلم لها من الصداق فى أصل النكاح شيئاً (قال) يقال للزوج أعطها صداق مثلها ان أحبيت والا فرق بينهما ولم يكن عليه أن يلزم ذلك وما كان فى شروطها من أمر مكروه فإنه يثبت من ذلك ما كان يثبت فى الاسلام فيفسخ من ذلك ما كان يفسخ فى الاسلام وما كان من شروطها من طلاق ان تزوج عليها أو شرط فى عتق فان ذلك لا يلزمه كان ذلك فى طلاقها أو فى غيرها وما كان من شروطها من طلاق ان تزوج عليها أو شرط فى أهلها أو أخرجهما أو بلدهما صاق فهذا كله يقطع عنه ولا يثبت عليه ومثل ما نوافرطان لانفق عليه أو عذبه من قوتها كذا وكذا أو فساد فى صداق فان هذا وما أشبهه يردان فيه الى ما يثبت فى الاسلام وليست تشبه

المسلمة اذالم ين بها لان المسلمة اذالم بين بها فرق بينهم لشر وطهم التي لا تحل لان العدة وقعت بما لا يصل
 فتكاح أهل الشرك اذ اوقع بما لا يصل من الشر وطهم أسلما لم يكن ذلك فساد النكاحهم (قلت) أرايت لو
 أن ذميا تزوج امرأته ذمى ولم يارقها الزوج الاول عندهم فرفعها ورضعها زوجها الاول الى حكم المسلمين أرى
 أن ينظر فيها بينهم في قول مالك (قال) قال مالك اذا انطلم أهل الذمة فباينهم متعهم من ذلك حكم
 المسلمين وهذا من الظلم فباينهم فأرى أن يحكم بينهم ويدفع الظلم عن ظلم منهم ذمى ظلمه أو غير ذمى
 (قلت) أرايت الذميين الصغيرين اذا تزوجا بخير اذن الابهاء ووجهها غير الاثماء فأسلما بعد ما اكبرا أيضا فرق
 بينهما أم يقرهما على نكاحهما (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى نكاحهما جائزا ولا ينبغي أن يعرض
 لأهل الذمة اذا أسلما وفي نكاحهم لأن في نكاح أهل الشرك أنسر من هذا نكاحهم ليس كنكاح أهل الاسلام
 فاذا أسلما لم يعرض لهم في نكاحهم إلا أن يكون تزوج من لا تحل له فيفرق بينهما (قلت) أرايت ان يطلق
 الذمى امرأته ثلاثا وبأن يارقها أو مسكها فرفضت أمرها الى السلطان أرى أن ينظر فيها بينهما أم لا (قال)
 قال مالك لا يعرض لها في شيء من ذلك (قال) وقال مالك ولا يحكم بينهما إلا أن يرصيا جميعا (قال) مالك فاذا رصيا
 فاقاضي غير ان شاء حكم وان شاء ترك فان حكم حكم يحكم أهل الاسلام قال مالك وأحب الي أن لا يحكم بينهم
 (قال) مالك وطلاق أهل الشرك ليس بطلاق وقال مالك في النصارى يطلق امرأته ثلاثا ثم تزوجها ثم أسلمان أنه
 يقيم عليها على نكاحهما (قال) مالك ليس بطلاق (قلت) أرايت أهل الذمة اذا كانوا يستحلون في
 دينهم نكاح الامهات والاخوات وبنات الاخ أو تخطيهم وذلك (قال) أرى أنه لا يعرض لهم في دينهم وهم على
 ما عوهدوا عليه فلا ينعصوا من ذلك اذا كان ذلك مما يستحلون في دينهم (قلت) وينعصوا من الزنا في قول مالك
 (قال) قال مالك يؤدبوا عليه ان أعلنوا به (يونس) عن ربيعة أنه قال لا تحصن نصرانية عسل وان جازله
 نكاحها ولا تحصن من كان على غير الاسلام بنكاحه وان كانوا من أهل الذمة بين ظهراني المسلمين حتى
 يخرجوا من دينهم الى الاسلام ثم يحصنون في الاسلام قد أقروا بالذمة على ما هو أعظم من نكاح الامهات
 والبنات على قول البهتان وعبادة غير الرحمن (قلت) أرايت النساء هل يهدم نكاح الزوجين في قول مالك
 (قال) سمعت مالكا يقول في هذه الآية المحصنات من النساء الا ما ملكت أيما نكحهن النساء والسبا باللاق
 لمن أزواج بارض الشرك قد أحلن الله لنا (قال ابن القاسم) فالسبي قد هدم النكاح ألا ترى ان السبي لو لم
 يهدم النكاح لم يحل لسيدها أن يطلقها بعد الاستبراء اذ لم تسلم وكانت من أهل الكتاب وكذلك قال أنسب أيضا
 ان السبي يهدم النكاح (قلت) أرايت لو قدم زوجها بأمان أو سبي وهي في استبرائها أن تكون زوجة الاول أم
 قد انقطع العقد بالسبي (قال) قد انقطع العقد بالسبي وليس لاستبراء ههنا بعدة إنما الاستبراء ههنا من
 الماء الفاسد الذي في رجها بمنزلة رجل ابتاع جارية فهو يستبرئها بحيضة ولو كانت عدة لكانت ثلاث حيض
 فليس لزوجه عليها سبيل (قلت) له سمعت هذا من مالك قال لا وهو رأي (قلت) فلو كانت خرجت اليها
 مسلمة ثم أسلم زوجها بعد ما هو في عدتها كنت تردّها اليه على النكاح (قال) نعم هذا الذي بلغنا عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في الثلاثي ردهن على أزواجهن وهو قول مالك وذلك لان هذه في عدة ولم تن من زوجها
 وانما تبين منه باقتضاء عدتها ولم تصرف فيا فيكون فرجها حلالا لسيدها وهذه حرة وفرجها لم يحل لاحد وانما
 تنقطع عدة زوجها باقتضاء العدة (قلت) أرايت لو أن حرة خرجت اليها مسلمة أتتكم مكانها (قال) لا
 (قلت) فيصنع ماذا (قال) تنتظر ثلاث حيض فان أسلم زوجها في الحيض ثلاثا كن أمك ولا تفديا منه
 وكذلك جاءت الآثار والسنة في أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام وكذلك ذكر مالك ان من أسلم منهم قبل
 أن تنقضي عدة امرأته وقد أسلمت فهاجرت فأسلم زوجها في عدتها كان أحق بها

﴿ في وطء المسبية في دار الحرب ﴾

(قلت) أ رأيت إذا قسم المغنم في بلاد الحرب فصار لرجل في سهامه جارية فاستبرأها في بلاد الحرب بحضه أبطوها أم لا في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قوله ولا أرى به بأسا وفي حديث أبي سعيد الخدري ما يدل على ذلك حين استأذنا النبي عليه السلام في سبي العرب (قلت) أ رأيت الرجل يكون عنده ثلاث نسوة في دار الاسلام فخرج إلى دار الحرب فاجتمعوا فخرج امرأة من أهل الحرب فخرج وتركها في دار الحرب فأراد أن يتزوج في دار الاسلام الخامسة (قال) لا يتزوج الخامسة لأنه لو أن خرج وتركها لم تنقطع العصمة فباينهما

﴿ في وطء السبية والاستبراء ﴾

(قلت) أ رأيت السبي إذا كان من غير أهل الكتاب أن يكون لرجل أن يطأ الجارية منهن إذا استبرأها قبل أن تجيب إلى الاسلام إذا صارت في سهامه (قال) قال مالك لا يطأها إلا بعد الاستبراء وبعد أن تجيب إلى الاسلام (قلت) أ رأيت أن حاضت ثم أجابت إلى الاسلام بعد الحيضة أ يجزئ السيد تلك الحيضة من الاستبراء في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك وذلك يجزئ لأن مالك قال لو أن رجلا ابتاع جارية وهو فيها بالتيار واستبرئت فوضعت على يده فحاضت عنده حضه قبل أن يختار أو حاضت عند هذا الذي وضعت على يده فقبلوا هاهنا من اشتراها أو استبرأها منه بغير تولى وهي في يده وقد حاضت قبل ذلك أن تلك الحيضة تجزئ من الاستبراء فهذا يدل على ما أخبرنا ذلك الأئمة في الاستبراء لأنها قد حاضت في ملكه إلا أنه يمنعها من الوطء دينها الذي هي عليه (قلت) أ رأيت أن اشتري صبية مثلها يجمع أو لا يجمع مثلها وهي في هذا كله لم تحض وهي من غير أهل الكتاب أو صارت في سهامه أ طؤها قبل أن تجيب إلى الاسلام (قال) أ ما من عرفت الاسلام منهن فأتى أرى أن لا يطأها حتى يجبرها على الاسلام وتدخل فيه إذا كانت قد عقلت ما يقال لها (قلت) وكيف اسلامها الذي إذا أجابت إليه حل وطؤها والصلاة عليها (قال) قال مالك إذا شهدت أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله أو صلت فقد أجابت أو أجابت أمر يعرف أنها قد دخلت في الاسلام

﴿ في عبد المسلم وأمه النصرانية زوج أحدهما صاحب ﴾

(قلت) أ رأيت العبد والامه يكونان للرجل المسلم وهما نصرانيان أو يهوديان فزوج السيد الامه من العبد أ يجوز هذا النكاح في قول مالك أم لا (قال) قال مالك يجوز (قلت) فإن أسلم العبد وأمر أنه نصرانية أو يهودية أو هي أمه للسيد أو لغير السيد (قال) يحرم على العبد في رأي كنت يهودية أو نصرانية إلا أن تسلم مكانها مثل المجوسية يسلم زوجها أنها إذا أسلمت مكانها كانت على النكاح لأنه لا ينسب للعبد المسلم أن ينكح أمه يهودية ولا نصرانية وكذلك الحر المسلم أنه لا ينسب له أن ينكح أمه يهودية أو نصرانية (قلت) فإن أسلمت الامه وزوجها عبد كافر (قال) هو أحق بها أن أسلم وهي في عتقها

﴿ الارتداد ﴾

(قلت) أ رأيت المرتد إذا ارتد أ تنقطع العصمة فباينهما إذا ارتد مكانه أم لا (قال) قال مالك تنقطع العصمة فباينهما ساعة ارتد (قلت) فإن ارتدت المرأة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أني أرى إذا ارتدت المرأة أيضا أن تنقطع العصمة فباينهما ساعة ارتدت (قلت) أ رأيت إذا ارتد أ يجعله مالك طلاقا أم لا (قال) قال مالك إذا ارتد الزوج كانت طلاقه بانه لا يكون للزوج رجعة أن أسلم في عتقها (قلت) لم قال مالك في هذا أنها بانه وهو لا يعرف البانة (قال) لأنه قد تر كها حين ارتد ولم يكن بقدر حين ارتداده على رجعتها (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في الاسيران بلغهم أنه تنصروا لم تقم بنته على أنه أكره فيرى أن نعتد أمر أمتولا

نرى له عليها رجعة ونرى أن رجاء المومنين فيه مالم يقين فان أسلم قبل أن يموت كان المال ماله وان مات قبل أن
يسلم كان في ماله حكم الامام المجتهد وان أقامت يمينه على أنه أكره فلا نرى أن يفرق بينه وبين امرأته ولا نرى أن
حدث به حدث وهو بطلان المنة إلا أن يورث وارثه الاسلام فان الله قال لا امن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان
وقال إلا أن تتقوا منهم فتاة (ابن وهب) قال بنون وقال ربيعة في رجل أسرف فنصر (قال) ماله موقوف على
أهله إذا بلغهم أنه تنصرو ويقارن امرأته (قلت) أرايت المرتد إذا تزوج يهودية أو نصرانية وهو مرتد ثم
رجع الى الاسلام أقيم على هذا النكاح أم لا (قال) قال مالك إذا ارتد وقت الفرة بينه وبين أزواجه إذا كن
مسلمات (قال) ابن القاسم وتقع الفرة بينه وبين أزواجه إذا كن من غير أهل الكتاب فهذا يدل على أن
نكاحه إياهن في حال ارتداده لا يجوز رجوع الى الاسلام أو لم يرجع ألا ترى أنه لا يقر على امرأته اليهودية أو
النصرانية حين ارتدو كذلك لا يجوز نكاحه إياهن في حال ارتداده (قلت) أرايت المسلم يكون تحت اليهودية
فيرتد المسلم الى اليهودية أم لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شي إلا أنه قال في المرتد تنحرم عليه
امرأته وأنا أرى في هذا أن تنحرم عليه امرأته يهودية كانت أو نصرانية أو ما كانت

حدود المرتد والمردة وفرائضهما

(قلت) أرايت من ارتد عن الاسلام أسقط عنه ما كان قد وجب عليه من النذور وما كان ضيع من القراض
الواجبة التي وجبت عليه قضاءها والحدود التي هي لله والناس إذا رجع الى الاسلام أو مرض في رمضان
فوجب عليه قضاؤه أسقط عنه شيء من هذه الاشياء (قال) نعم يسقط عنه كل ما وجب لله عليه الحدود
والفرقة والسرقه وحقوق الناس وما كان عمله كافر في حال كفره ثم أسلم لم يوضع عنه ومما يبين لك ذلك أنه
يوضع عنه ما ضيع من القراض التي هي لله أنه لو حججه الاسلام قبل ارتداده ثم ارتد ثم رجع الى الاسلام ان
عليه أن يحج بعد رجوعه الى الاسلام حج آخر حج الاسلام (قال) مالك لأن الله يقول في كتابه ان اشركت
ليحطن عملك وتكونن من الخاسرين فحججه من عمله وعليه حج آخر فهذا يخبرك أن ما فعل من القراض
قبل ارتداده لم ينفعه فكذلك ما صنع قبل ارتداده لا يكون عليه وهو ساقط عنه (قلت) فان ثبت على ارتداده
أي القتل على جميع الحدود التي عليه الا الفرية فإنه يجلد ثم يقتل قال نعم (قلت) وبأي القتل على القصاص
لأنه هو للناس قال نعم (قلت) أتخفظ هذا عن مالك قال نعم (قلت) أرايت الرجل المسلم تزوج المرأة
وبدخل بها ثم رددت الاسلام ثم رجع الى الاسلام فيرتد قبل أن يتزوج من بعد الردة أيرجم أم لا يرحم (قال)
لا أرى أن يرحم ولم أسمع من مالك ولكن مالك سئل عنه إذا ارتد وقد حج ثم رجع الى الاسلام أيجزئه ذلك
الحج (قال) لا يحج حجعة مستأنفة فإذا كان عليه حج الاسلام حتى يكون اسلامه ذلك كأنه مبتدأ منسل
من أسلم كن ما كان من زمان قبله موضوعا عنه وأما ما كان لله وانما أخذ في ذلك بما كان للناس من الفرية
والسرقه فعمله وهو كافر كان ذلك عليه وكل ما كان لله مما تركه قبل ارتداده من صلاة تركها أو صيام
أنظره من رمضان أو زكاة تركها أو زياره فذلك كله عنه موضوع ويستأنف بعد أن يرجع الى الاسلام
ما كان يستأنفه الكافر إذا أسلم (قال) ابن القاسم وهذا لما سمعت وهو رأي (قال) ابن القاسم والمرتد إذا
ارتد وعليه نذر بالعق أو عليه ظهار وعليه أيمان بالله قد حلف بها أن الردة تسقط عنه (قلت) أرايت
الرجل المرتد يوصى بوصايا فيقتل على الكفر أكون على الأهل الوصايا أم لا (قال) قال مالك لا يرتد ثم
فأرى أنه لا شيء لأهل الوصايا ولا تجوز وصية رجل الا في ماله وهذا المال ليس هو لمرتد قد صار جماعة المسلمين
ووصاياهم قبل الردة بمنزلة وصيته بعد الردة ألا ترى أنه لو أوصى بعد الردة بوصية لم تجز وصيته وماله محجوب عنه
إذا ارتد (قلت) أرايت أن مرض فارتد فقتل على ردة فقامت امرأته فقالت فربما عيرته مني (قال) بائني

عن مالك أنه قال لا يتم ههنا أن يرتد عن الإسلام في مرضه ثلاثاً يرتدته قال ميراثه للمسلمين (قلت) أ رأيت المرتد إذا مات ابن له على الإسلام وهو على حال ارتداده ثم أسلم أ يكون له في ميراث ابنه شيء (قال) سمعت مالكا يقول والنصراني والعبد إذا مات ابنهما حراما مسلما لهما لا يرثانه ولا يحجبان فإن أسلم النصراني بعد موت ابنه أو عتق العبد بعد ما مات ابنه فإن كان ذلك قبل أن يقسم ميراث الابن فلا شيء لهما من الميراث وأما الميراث لمن وجب له يوم مات الميت وكذا المرتد عندي

(وقد تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه كتاب النكاح الثالث من المدونة الكبرى)

ويليه كتاب أرشاء السور

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب أرشاء السور

(قلت) لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت أن تزوج امرأة وخلاها بها وأرخصي المستور ثم طلقها فقال لم أمسهم وصدقة المرأة (قال) قال مالك لها نصف الصداق لأنها صدقة على أنه لم يمسها وعليها العدة كاملة ولا يملك زوجها رجعتها لأنه قد أقر أنه لم يمسها (قلت) فإن قال قد جردتها وقبلتها ولم أجامعها وصدقة المرأة (قال) قال مالك لا يكون عليه إلا نصف الصداق إلا أن يكون قد طال مكته معها يتلذذ بها فيكون عليه الصداق كاملا قال مالك وهذا رأي وقد خالفني ناس فقالوا وإن تطاول فليس لها إلا نصف الصداق (قال) مالك وكذلك الذي لا يقدر على أهله فيضرب له أجل سنة أن عليه الصداق كاملا إذا فرق بينهما (قلت) أ رأيت أن قال قد جامعها بين نخذيها ولم أجامعها في الفرج وصدقة المرأة (قال) لا يكون عليه إلا نصف الصداق إلا أن يكون مكته معها كما قال مالك في الوطء ألا ترى أن مالكا قال إلا أن تطول أقامته معها فإذ لم تطول أقامته معها قد جامع وتلذذ معها وطلب ذلك منها (قلت) أ رأيت أن قال الزوج بعد ما دخل بها وأرخصي المستور لم أجامعها وقالت المرأة قد جامعني أ يكون عليه المهر كاملا أو نصف المهر في قول مالك (قال) مالك عليه المهر كاملا والقول قولها (قلت) فإن كان أخلها في بيت أهلها وخلها فطلقها قبل البناء فقال الزوج لم أمسها وقالت المرأة قد مسني (قال) مالك القول قول الزوج أنه لم يمسها إلا أن يكون دخل بها في بيت أهلها قد دخل أو لا اعتداء هو البناء بها (قلت) فإن كان دخل عليها في بيت أهلها غير دخول البناء فطلقها وقال لم أمسها وقالت المرأة قد مسني فجعلت القول قوله في قول مالك أ يكون على المرأة العدة في قول مالك أم لا (قال) عليها العدة أن كان قد دخل بها وليس معها أحد (قلت) أ رأيت أن دخل بها في بيت أهلها غير دخول البناء فقال الزوج قد جامعها وقالت المرأة ما جامعني (قال) أن كان خلاها أو أمكن منها وإن لم تكن الخلوة خلوته بناء أيت العدة عليها وعليه الصداق كاملا فإن شأت المرأة أخذته كله وإن شأت أخذت نصف الصداق وأما إذا دخل عليها ومعها النساء فيقع

كتاب أرشاء السور

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جامعني أرشاء السور

أرشاء السور كتابه عن تخليته الرجل مع امرأته وخلوته بها وإن لم يكن ثم غلق باب ولا أرشاء مستور أصل هذا الباب قول الله عز وجل الآن يعرفون أو يغفون الذي يده عقدة النكاح فإذا طلق الرجل امرأته قبل أن

فيقبل ثم ينصرف فانه لا عدة عليها ولما تصف الصداق (قلت) أرايت ان وجبت عليها العدة بهذه الخلوة وهي تكذب الزوج في الجماع وهو يدعي الجماع يجعل له عليها العدة الرجعية أم لا (قال) لا رجعة له عليها عند مالك وان جازت عليه العدة لانه لم يبرأ منها خلعا في بيت أهلها وهي أيضا ان خلعا في بيت أهلها بهذه الخلوة التي وصفت لك اذ البركن معها أحد من النساء فتناكر الجماع الزوج والمرأة جعلت عليه العدة ولم أسدقها على ابطال العدة وكان لما تصف الصداق اذا أمكن منها خلعا بها (قلت) أرايت ان عقد نكاحها فخر بخل لم يملكها حتى طلقها فقال الزوج قد وطئتها من بعد عقدة النكاح وقالت المرأة ما وطئني أكون عليها العدة أم لا (قال) لا عدة عليها (قلت) ويكون عليه الصداق كاملا (قال) قد أقولها بالصداق فان شئت أخذت وان شئت تركت (قلت) أرايت ان خلعا ومعها نسوة فطلقها وقال قد جامعته وقالت المرأة كذب ما جامعني (قال) اقول قولها ولا عدة عليها (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) فما قول مالك في الرجل يترجى المرأة وهي صائفة في رمضان أو صيام تطوع أو صيام نذر أو جنته على نفسها أو صيام كفارة فبني بها زوجها ثم طلقها من يومه أو خلعا هو هي محرمة أو وهي حائض فطلقها قبل أن تحل من أحرامها وقبل أن تغسل من حیضها فادعت المرأة في هذا كله أنه قد مسها وانكر الزوج ذلك وطلبت المرأة الصداق كله (وقال) الزوج انها على نصف الصداق (قال) سئل مالك عن الرجل يدخل بامرأته وهي حائض فتدعي المرأة أنه قد مسها وانكر الزوج ذلك أن القول قولها وبغيرم الزوج الصداق اذا أرغبت عليها السور فكل من خلعا بامرأته لا ينبغي له أن يجامعها في تلك الحال فادعت أنه قد مسها فيه كان القول قولها اذا كانت خلوة بناء (قلت) ولم قال مالك القول قول المرأة (قال) لانه قد خلعا بها وأمکن منها وغسل يسهو بينهما القول في الجماع قولها (قلت) وكذلك قال مالك في الرجل يقتصب امرأته نفسها فيحملها فيدخل بها يتناول الشهود ينظرون اليه ثم خرجت المرأة فقالت قد غصبني نفسي وانكر الزوج ذلك ان الصداق لازم للرجل (قلت) ويكون عليه الحد (قال) لا يكون عليه الحد (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت الرجل يترجى المرأة فيدخلها ثم يطلقها فيقوم ما جامعتهما وقول المرأة قد جامعني (قال) القول قول المرأة في ذلك (قلت) فان طلقها واحدة (قال) القول قول المرأة في الصداق وعليها العدة ولا تملك الرجعة وهذا قول مالك (قال) وقد بلغني أن مالكا قال له أفتسكن بهذا زوجا كان قد طلقها البتة اذا طلقها زوجها فقال الزوج لم أطأها وقالت المرأة قد وطئني (قال) قال مالك لا أرى ذلك الا باجماع منهم ما على الوطاء (قال) ابن القاسم وأرى أن يدين في ذلك ويحلى بينها وبين نكاحه وأخاف أن يكون هذا من الذي طلقها ضرر امة في نكاحها (قلت) أرايت الرجل يترجى المرأة المطلقة ثلاثا فيدخل بها فيبيت معهما ثم يموت من الغد فتقول المرأة قد جامعني أيحل للزوج الا ازل أن يترجىها أو يصدقها في قول مالك أم لا (قال) أرى أن المرأة تدفن في ذلك فان أحب أن يترجىها فهو أعلم ولا يحل يسهو بين ذلك واليوم في ذلك وما زاد على اليوم سواء اذا كان رجل بطا فاقول قول المرأة اذا مات الزوج ولا يعلم منه انكار لو طئها ولقد استحسن مالك الذي أخبرتك اذا قال لم أطأها وقالت قد وطئني أن ذلك لا يحلها الزوجها الا باجماع منهم ما على الوطاء وهذا الا شبه يدخل بها وقد سمي لها صداقا فلس لها الا عصفه نصف العاجل ونصف الاجل ان كان فيه أجل ولا تستوجب جميعه الا بالموت أو الدخول أو ما يقوم مقام الدخول بها عند مالك من طول لمقام معها أو الاثناذ بها فالصداق يسمى بحب للمرأة بعد نكاح وجوبا غير مستقر ويستقر لها نصفه بالطلاق وجميعه بالموت أو الدخول هذا الذي يصح أن يعبر به عن وجوب الصداق وأما من قال ان الصداق يجب جميعه بالعقد ويسقط عنه نصفه بالطلاق قبل الدخول فلا يستقيم لان الحق هو اذا تهرت لاربابها لا تسقط

مسئلك لان الزوج ههنا قد أنكر الوط عوفي مسئلك لم ينكر الوط حتى مات والذي استحسن من ذلك مالك ليس بحمل القياس ولولا أن مالك قاله لكان غيره أعجب إلى ورأي على ما أخبرتك قبل هذا (ابن طيعة) عن يزيد بن أبي حبيب أن شرح الكندي قضى في امرأة بنى بها زوجها ثم أصبح فطلقها فقاتلها مامستها حتى وقال مامستها قضى عليه شرح بنصف الصداق وقال هو خفل وأمرها أن تعتد منه (يونس) بن يزيد وغيره عن ربيعة مثله (قال) ربيعة والستر بينهما شاهد على ما يدعيان وله عليها الرجعة أن قال قد وطئها وذكر يونس عن ربيعة أنه كان يقول إن دخل عليها عذراً أهلها فقال لم أمسها وقالت المرأة مثل ذلك لم يكن لها الأنصف الصداق ولم يكن له عليها رجعة وإن قال لم أدخلها وقالت قد دخل بي صدقت عليه وكان لها الصداق كاملاً واعتدت عااة المطلقة (محمد بن عمرو) عن ابن جريح عن عمرو بن دينار عن سليمان ابن يسار أن امرأة في إمارة مروان ابن الحكم أو أمير قبله أغشق عليها زوجها قال ولا أراه إلا قال في بيت أهلها ثم طلقها وقال لم أمسها وقالت لي قد وطئني ثلاث مرات فلم يصدق عليها (ابن أبي الزناد) عن أبيه قال أخبرني سليمان بن يسار بن الحارث بن الحكم تزوج امرأة أعرابية قد دخل عليها فإذا هي حاضرة يسوداء فكرها فلم يكشفها واستعيا أن يخرج مكانه فقال عندها عجائبها ثم خرج فطلقها فقال لها نصف الصداق ولم أكشفها وهي تردد ذلك عليه فرغم ذلك إلى مروان فأرسل إلى يزيد بن ثابت فقال يا أبا سعيد رجل كان من شأنه كذا وكذا وهو عدل هل عليه الأنصف الصداق فقال له يزيد بن ثابت أرايت لو أن المرأة الآن حلت فقالت هو منه أكنت مقبياً عليها الحد فدل مروان لا فقال زيد لها صداقها كاملاً (رجال من أهل العلم) عن علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وأنس بن مالك وسعيد بن المسيب وربيعة وابن شهاب أن لها الصداق وعليها العدة ولا رجعة له عليها (قال) مالك كان ابن المسيب يقول إذا دخل الرجل على امرأة في بيتها صدق عليها وإذا دخلت عليه في بيته صدقت عليه (قال) مالك وذلك في المسيس

في الرجعة

(قلت) أرايت أن طلق رجل امرأة تطليقة بمالك الرجعة ثم قبلها في عدتها الشهوة أو لامسها الشهوة أو جامعها في الفرج أو فجمادون الفرج أو بردها فجعل ينظر إليها وإلى فرجها هل يكون ذلك رجعة أم لا في قول مالك (قال) قال مالك إذا وطئها في العدة وهو يريد بذلك الرجعة وجعل أن يشهد فسمى رجعة والأفليست رجعة له (عبد العزيز) بن أبي سلمة (قلت) أرايت من قال لامرأة قد راجعتك ولم يشهد إلا أنه قد نكحك بالرجعة (قال) فهي رجعة وليشهد وهذا قول مالك وقد قال مالك في امرأة طلقها زوجها ثم راجعها ولم يشهد فأراد أن يدخل بها فقالت المرأة لا تدخل بي - حتى تشهد على رجعتي (قال) قال مالك قد أحسنت وأصابت حين منعتك - نسأحتي تشهد على رجعتي (قلت) أرايت أن قال قد راجعتك ثم قال بعد ذلك لم أرد رجعتك بذلك القول إنما كنت لأعاباً قولي قد راجعتك وعليه بذلك ينسأ قولي قد راجعتك أولاً ينسأ عليه والمرأة والزوج يتصافيان على قوله قد راجعتك فأدعى الزوج أنه لم يردم راجعتها بذلك القول (قال) الرجعة عليه نائمة إذا كان قبل انقضاء عدتها وإن انقضت العدة فلا يكون قوله رجعة إلا أن تقوم على ذلك فإنه لا يصح به إسقاطها من بيع أو عبة أو صدقة أو دينه ذلك فهو وجب للمرأة الصداق بعد النكاح لماسقطه جميعه - التمسخ والارتداد ولا يصح به إطلاق أصله إذا وقع الطلاق أو القسح أو الارتداد بعد الدخول وكذلك قول من قال إن الصداق يجب بصفه بالعقد وبعقه الثاني بالدخول والاستمتاع لا يصح لأنه لو وجب نصفه بالعدو لم يطل بالفسخ أو الارتداد ولو لم يجب النصف الثاني إلا بالدخول والاستمتاع لما وجب إذا مات أحدهما قبل الدخول لأن الموت لا يوجب في الذمة حقاً لم يكن واجباً

قد سطلتها في قرة وتعد فيه فاذا حاضت حيضة فقدم قروها فاذا ظهرت فهو قرة ثان فاذا حاضت الحيضة
 الثانية فقدم قروها الثاني فاذا ظهرت فهو قرة ثالث ولز وجهها عليها الرجعة حتى ترى أول قطرة من الحيضة
 الثالثة فقدم قروها ثالث واقضى آخره فاقضت الرجعة عنها وحلت للزواج (قال) أشهب غسباني
 استحباب أن لا يعجل بالزوج حتى يتبين أن الدم الذي رأت في آخر الحيضة دم حيضة بما يدها فيها لا نبرما
 رأت المرأة الدم الساعة والساعتين واليوم ثم ينقطع ذلك عنها فيعلم أن ذلك ليس بحيض فإن رأت هذا امرأة في
 الحيضة الثالثة فإن لز وجهها عليها الرجعة وعليها الرجوع إلى بيتها الذي طلقت فيه حتى تعود إليها الحيضة
 بجميعه مستقيمة وقد ذكر ابن أبي ذئب عن ابن شهاب قال قضى زيد بن ثابت أن تنكح في دمها (قال ابن
 شهاب) وأخبرني بذلك عروة بن الزبير عن عائشة قال ربيعة وعدهن من الاقراء الاطهار فاذا مزت بها
 ثلاثة اقراء فقد حلت تمام الحيض علم الاطهار فاذا استكملت الاطهار فقد حلت (مالك) وسليمان بن بلال
 ان زيدا بن أسلم حدثهما عن سليمان بن يسار عن الليث بن سعد ومالك عن نافع عن سليمان بن يسار ان ابن
 الاوصى هلك بالشام حتى دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة فقالت لثبات منه وحلت وقد كان طلقها
 طليقة أو طليقتين فكذب معاوية لزيد يسأله عن ذلك فكذب اليه اذ دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد
 برئت منه وبرئ منها ولا تزني ولا يرثها (مالك) عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت
 انتقلت خصمة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة (فقال) ابن شهاب
 فذكرت ذلك لأميرة فقالت صدق عروة وقد بدا لها فيه ناس فقالوا ان الله يقول ثلاثة قروء فقالت صدقتم ولا
 يدرون ما الاقراء اعلم الاقراء الاطهار (قال) ابن شهاب وسمعت أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث يقول
 ما أدركت أحد من قهاتنا الا هو يقول هذا ربي يقول عائشة (قال) مالك وحديثي الفضل بن أبي عبد
 الله مولى المهر بين لسأل اناسهم وسأله عن المرأة اذا طلقته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقالت لثبات
 منه وحلت (أشهب) قال مالك وقاله سليمان بن يسار وأبو بكر بن عبد الرحمن وقالوا كلهم ولا ميراث بينهما
 ولا رجعة نه عليها قال مالك وقوله ابن شهاب (ابن وهب) عن ابن طيبة ان ابن أبي جعفر حدثه عن نافع
 عن ابن عمرو بن زيد بن ثابت مثله (أشهب) عن ابن الدرادوردي ان ثور بن زيد الديلمى حدثه عن ابن
 عباس انه كان يقول اذا حاضت المطلقة الحيضة لثالثه فقد بادت من زوجها (أشهب) عن القاسم بن عبد الله
 ان عبد الله بن دينار حدثه عن عائشة وابن عمرو بن زيد بن ثابت انهم كانوا يقولون اذا طلق الرجل امرأته وقد
 حاضت الحيضة الثالثة لم يكن لها عليه رجعة ولا يتوارثان ولم يكن بينهما شيء (قلت) أرايت ان قال الرجل
 لامرأته انه قد كان طلقها وقد احتل فقالا بحجبه له قد انقضت عدتي وكذا الزوج (قال) ينظر في ذلك فان
 كان قد مضى من زمان منتهى في السنة صدقت وكان القول قرأا (قلت) فان سكنت حتى أشهر
 على رجعتها ثم مات بعد ذلك يراها من ذلك فما أشهدت على رجعتي ون عدتي قد كانت انقضت قبل
 ان شهدي على رجعتي هل لا تصدق (قلت) رد صدقته في قول الأول (قال) لانها في القول الاول بحجبه له
 فردت عليه لرجعة وأخبرته من أمره - سائس - وفي مسندك - أسخنة قد سكنت وأمكنه من رجعتها

أو ظهر بها حل كتمه لرجعة ريق رومان من أحد ماى العدة وان لم يعرف لها حلة ولا بهرجا حل
 لم يكن لرجعتها الا انها قد باتت في فدا من فتمه ان دلى تخرج هيرى ولا صداق ولا توارثان وان أنسكرا
 الميسر ومنه يدعه أحد ساله من م - هفت - ح - ق رجب لم يعمده لأن علم بينهما خاوة فوجب إياها
 لعدة وه يكون زوجهم رجعتي ولا حد من رجعتي ميراث وان اشتغافه ولم يعلم بينهما خاوة فادعته
 المرأة في زوج - مكرز لثمة الثمين ان - به - نهته فان حذبت يرى من نصف النصف ان وان نكح

راجعها وقد نظر النساء اليها فوجدنها غير حائض فقال لا يخطر الى نظر النساء اليها وقد بان منه حين قالت
 قد دخلت في الحيضة الثالثة ذاك ان في مقدار ما تحيض له النساء ولا أرى أن راجعها إلا بشكاح جسد
 (أشهب) عن ابن طيبة أن أبا الاسود حدثه أن جدي بن نافع ان علي بن حسين طلق امرأته من أهل العراق
 فركبها خمسة وأربعين ليلة ثم أراد أن يجامعها فقالت قد حضت ثلاث حيض وأنا اليوم حائض لم أظهر من
 الثالثة فاختصم الى أبيان بن عثمان ولم يرجعها اليه وليس العمل على أن تستحلف إذا كان ما دعت تحيض في
 مثله (قلت) أرايت ان طلق رجل امرأته فلما كان بعد يوم أو يومين أو شهر أو شهرين قالت المرأة قد
 أسقطت وقد اغضت عدي ما قول مالك في ذلك (قال) قال مالك في وجه ذلك ان يصدق النساء في ذلك
 (قال) مالك وقل من امرأته تسقط الا وجهها يعلمون ذلك ولكن لا ينظر في ذلك الى قول الجبيران وهي
 مصدقة فيما قالت من ذلك (قلت) أرايت ان أكلها الزوج أ يكون عليها الجمين في انها قد أسقطت أم لا
 (قال) ليس في مثل ذلك للزوج عليها عین وهي مصدقة فيما قالت من ذلك لانهن ما مونات على فروجهن ولو
 رجعت وصدقت الزوج عما قال لم تصدق ولم يكن له عليها رجعة لانه قد ظهر انها قد بان منه فهايد عيان
 ما بردها اليه بلا صداق ولا عقد جديد ونولي فكبرن ذلك داعية الى ان تزوج المرأة نفسها غير صداق ولا ولي
 (قلت) أرايت ان أسقطت سقط لم يبين شي من خلته أسقطته علقه أو مضغه أو عظمها أو دما تنقضي به العدة
 أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ما أتت به النساء من مضغه أو علقه أو شيء يستيقن انه ولد فانه تنقضي به
 العدة وتكرن به الامه أم ولد (قلت) أرايت ان طلقها فقالت قد أسقطت وقال الزوج لم تسقطي ولي عليك
 الرجعة قال مالك القرل قول المرأة وهذا السقط لا يكاد يخفى على النساء ولا جيرانها ولكن قد جعل مالك
 في هذا القرل قولها (قال) وسألت ما كان عن المرأة طلقها زوجها فترجم انها قد حاضت ثلاث حيض في شهر
 واحد قال بسئل النساء عن ذلك فان كن يحضن لذلك ويظهرن له كانت فيه مصدقة (قلت) لغيره أرايت
 ان طلق الرجل امرأته فقالت قد اغضت عدي وحضت ثلاث حيض في شهرين وقال الزوج قد أخبرتني
 أمس بانك لم تحيض شيأ فصدقته المرأة هل يقرها معه ويصدقها بالقول الثاني قال لا وهو محمول وصفت لك انه
 داعية الى ان تزوج نفسها غير ولي ولا صداق لا يظهر انها قد بان منه ولكن لو أقام الزوج بنه على
 ما ادعى من انها قالت بالامس أو قبل ذلك من الايام على ما لا تحيض فيه ثلاث حيض الى هذا اليوم لم تصدق
 المرأة عما دعت من ان حبضها قد اقضين عنها وكان زوجها عليها الرجعة فما ينهاو بين ان يحض بها من
 الايام من اليوم الذي قالت الى ان أحض شيأ قامت زوجها عليها بذلك البينة فان لم يرجع الى ان يحض من ذلك
 اليوم عدداً يام يحاض في مناهم ثلاث حيض فلا رجعة له عليها ان رجعت عن قولها في قد حضت ثلاث حيض
 (قلت) لأشهب أرايت ان لم يعلم انه علق عليها بالار لا أرخى عليها ستر حتى فارقتها ثم أراد أن يجامعها فأنكرت
 ذلك وكذبها دعي من صام ياد فقامت لبينة على انه قد تزنى كقول فراقه اياها انه قد أصابها فقال
 لا ينفع بذلك ولا رجعة عليه لا بد منهم حتى تنقضي عمن هذا نقول اعداد المصنف ان من فروته بطلاقها
 قبل البناء عليها بعد ثلث رجعات فلا يتقبل في ذلك قوله ولا رجعة له عليها وان صدقته لانها تهم في ذلك على مثل
 الفصل ونحوه ان ترجع الى صدقها مادام باقيا على قوله ولو أهرجعت الى تصديقها قبل أن ترجع الى
 تصديقها لم يكن لها شيء من رجعت الى قوله ودرجعه الى قولها لم يجب عليه عین وكذلك لا عین عليها ان رجعت
 الى قولها ودرجوعها في قوله وتأخذ جميع اصدق منه دون عین فتحصل هذا أن السابق بالرجوع الى قول
 صاحب صدق ونحوه التي سبقت بالرجوع الى قوله وجب لها الصداق دون عین أقام على قوله أو تزوج
 عنه وان كان هو الذي سبق بالرجوع الى قولها سقط عنه نصف الصداق ولم يجب عليه عین أقامت الى قولها

ما لهم عليه ولما عليه النفقة والكسوة ولما العدة إذا صدقته ولو لم تصدق لم يكن لها عليه كسوة ولا نفقة ولا عليها عدة فلو أقام البينة بعد طلاقها ماها على أنه قد كان يقول وتزول هي أنه قد خلاها وأصلها (فقال) لا يصح فإن بذلك ولا يقبل قولها في العدة ولا في الرجعة وعليها العدة ولا رجعة عليها الوعد عليه لها النفقة والكسوة حتى تنقض عتها ولا يتوارثان ألا ترى أن رجعة قال أرخاء السور شاه عليها ما فيا بدعيان فليس من أرخى السور ثم ادعى أن لا يرخيه ولا يعلم ذلك

﴿ المتعة ﴾

(قلت) أرايت المطلقة إذا كان زوجها قد دخل بها أو كان قد سمى طامهرا في أصل النكاح أي يكون لها عليه المتعة في قول مالك (قال) نعم عليه المتعة (قلت) فهل يجبر على المتعة أم لا (قال) لا يجبر على المتعة في قول مالك (قال) وقال لي مالك ليس للتي طلقت ولم يدخل بها إذا كان قد سمى طامهرا متعة ولا أجابته ولا للمفتدية ولا للمصاحلة ولا للملاعة متعة قد دخل بها أم لا (قال) مالك وأرى على العبد أن يطبق امرأته المتاع ولا نفقة عليه طامهرا ولا يجبر على المتاع في قول مالك أحد (قلت) أرايت المطلقة المدخول بها قد سمى طامهرا أم لا (قال) لا (قال) مالك المتاع (قال) لأن الله تبارك وتعالى قال والمطلقات متاع بالمعروف حق على المتقين فجعل المتاع للمطلقات كلهن المدخول بهن وغير المدخول بهن في هذه الآية ثم استثنى في موضع آخر فقال تبارك وتعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وليجعلهن من المتاع وزعم زيد بن أسلم إنهم منسوخة ورأى أهل العلم في المفتدية والمصاحلة والمبارقة حين يطبقه الأعلى أن أعطته شيئا أرايت أنه فكأنها اشترت منه الطلاق ونجرت منه بالذي أعطته فلا يكون لها عليه متاع بينهما تعضيته وتغرم له فكيف ترجع وتأخذ منه ولقد سئل مالك عن رجل تزوج امرأة وأصدقها صدق فافترقا بينهما اختلاف قبل إتمامها فتداعيا إلى الصلح فأدلت منه مجال دونه إليه على أن لا يسأل له عليها ففعلت ثم قامت عليه مد ذلك طلبه بنصف الصداق فقال مالك لا شيء لها هي لم يخرج من حباله لأمر غرمته فكيف طلبه بنصف الصداق وكأنه رأى وجهه ما دعت إليه أن يتركها من النكاح على أن تعطي شيئا فتدعي به منه ثم في قدمت المدية فسألت عنها الليث بن سعد فقال لي مثل قول مالك فيها كل أحد ما يسمع صاحبه (قال ابن القاسم) وأما أراه حسنا (قلت) أرايت المتعة في قول مالك أم هي لكل مطلقة (قال) نعم إلا أن سمى طامهرا فافلت بها قبل أن يدخل بها فلا متعة لها وكذلك قال لي مالك وهذه التي استثبت في القرآن كما ذكرت لك (قلت) أرايت هذه التي طامهرا زوجها قبل أن يدخل بها ولم يفرض لها صداقا لم لا يجبر مالك على المتعة وقول الله تبارك وتعالى في هذه بينهما وجعل لها المصاحلة فقال ومتهوهن على المهر قدره وعنى لمقتدره (قال) قال مالك إنما خفف عندني في المتعة ولم يجبر عليا المطلقة في القضاء في رأي لا يسمع شديدا لحقا على المحسنين وحقا على المتقين فلذلك خففت ولم تقض بها وقال غيره لأن الزوج إذا كان غير متقي فليس عليه شيء ولا محسن فمما قبل على المتقي وعلى المحسن متاع به معروف حتى بالمعروف ويكن عساه غير محسن ربه غير متقي علم أنه مخفف وقال ابن أبي سلمة متاع أمر غشبه به فيه وأسر به وبه ينزل بدمية فمعرض من نفقة

ونزعت عنه فقد قيل إن لها أن تخافه أو تفر منه بدت كمنه يمدعي كبره و... قرى من...
في ربه من كتاب الاستحقاق رقيقين...
... أن يدفع ذلك إليها...
... من كتاب...
... لا فرق

والكسوة وليس تعدى عليه الاثمة كما تعدى على الحقوق وهي على الموسع قدره وعلى القتر قدره (قال ابن القاسم والتي سألت عنها في كتاب الله فلم يقض بها هي غزلة هذه الاخرى المدخول بها التي قد سمي لها الا ترى انهما جميعا في كتاب الله كما لا يقضى عليه في المدخول بها بالمتاع وكذلك لا يقضى عليه في التي لم يدخل بها وكيف يكون احدهما أو يجب من الاخرى وانما للفظ فيهما واحد قال الله تعالى المتقين وقال حقا على الحسين (قلت) أرايت المرأة التي لم يسم لها زوجها صداقها في أصل النكاح فدخل بها ثم فارقها بعد البناء بها (قال) قال مالك لها صداق مثلها ولها المتعة (قلت) أرايت ان أغلق بابها عليها وأرخى سترة عليها وخلها بها وقد سمي لها صداقها قبل النكاح فطلقها وقال لم اسمها وقالت المرأة قد سمي (قال) اما الصداق فالقول قول المرأة في قول مالك لانه قد دخل واما المتاع فالقول قوله لانه لم يدخل بها ولان المتاع لا يقضى عليه به فالقول فيه قوله لانه يقول انا ممن طلق قبل ان يمسي وقد فرضت فليس على الانصف الصداق ولا تصدق هي على في الصداق وتصدق في المتاع (قلت) أرايت الامة اذا عتقت فاختارت نفسها وقد دخل بها أو لم يدخل بها وقد سمي لها الصداق أو لم يسم لها صداق فادخل بها حتى اعتقت واختارت نفسها أي كرون لها المتاع في قول مالك (قال) لا (قلت) أرايت الصغيرة اذا طلقت واليهودية والنصرانية والامة والمسدرة والمكاتبه وأمهات الاولاد اذا طلقن أي يكون هن من المتاع مثل مال الحرة المسلمة البالغة (قال) قال مالك سيبلهن في الطلاق والمتعة ان طلقن واحدة منهن قبل أن يدخل بها وقد فرض لها فرض كسبل الحرة المسلمة وان لم يفرض لها فكذلك ان دخل بها وكذلك في أمرهن كهن سيبلهن كسبل الحرة المسلمة البالغة في المتاع والطلاق (قلت) أرايت المختلعة أي يكون لها المتعة اذا اختلعت قبل البناء بها وقد فرض لها أو لم يفرض لها اذا اختلعت قبل البناء بها أي يكون لها المتعة في قول مالك (قال) قال مالك لا متعة للمختلعة ولا البارة (قال) ابن القاسم ولم يختلف هذا عندنا دخل بها أو لم يدخل بها سمي لها صداق أو لم يسم لها صداق (ابن وهب) عن عبد الله بن عمرو ومالك بن أنس والليث بن سعد وغيرهم ان نافتاحهم أن عبد الله بن عمرو كان يقول لكل مطلقة متعة التي تطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا الا أن تكون امرأه اطلقها زوجها قبل أن يمسها وقد فرض لها نفسها نصف ما فرض لها وان لم يكن فرض فليس لها المتعة وقاله ابن شهاب والقاسم بن محمد وعبد الله بن أبي سلمة مثله (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن ربيعة انه قال انما يزوم بالمتاع لمن لارده له عليها قال ولا تخص الغرماء ليست على من ليس له شيء (ابن وهب) عن ابن طيبة عن بكير بن الأشج ان عبد الله بن عمر قال ليس من النساء شيء الا وله متعة الا الملاحنة والمختلعة والباردة والتي تطلق ولم يبن بها وقد فرض لها نفسها فريضتها قال عمرو بن الحارث قال كبير أدركت الناس وهم لا يرون للمختلعة متعة وقال يحيى بن سعيد ما علم للمختلعة متعة (يونس بن يزيد) أنه سأل ابن شهاب عن الامة تحت الحر والعبد طلقها أم لا المتاع (فقال) لكل مطلقة في الارض لها متاع قال الله تبارك وتعالى ولم يطلقات متاع بالمعروف حة على المتقين وقد قال ابن عباس في المتعة أعلاها خادم أو ثقة وأدناها كسوة وقال ابن المسيب مثله وقال ابن يسار وعمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وابن شهاب وقد منع في فصل في وأما اذا اختلفا في المسيس ولين بها الا أنه قد دخل بها وأرخت السر عليها فاختلف قول مالك في ذلك مرة قال القزل قولها في المسيس حين أخذ الزوجان العلق كان في بينهما أو يتي على ظاهر قول عمر ابن الخطاب اذا أرخت السر وقد وجب الصداق وبذلك قال مطرف وابن الماجشون وابن وهب وابن عبد الحكم وأصبغ ومرة قال ان كن دخوله عليها وخلوه بها في بيته صدقت عليه وان كان في بينها صدق عليها على قول سعيد بن المسيب وبذلك قال ابن القاسم وفي المسألة قول ثالث لعيسى بن دينار ان القول قول الزوج اذا

ابن عمر امر أنه خادما حين طلقها وعبد الرحمن بن عوف منع امرأته حين طلقها خادما سودا ووفعل ذلك عروفة بن الزبير وكان حجة يقول على صاحب الدين ان متعة ثلاثة ثمانية (وقال) مالك ليس لها خاد لا قليل ولا في كثير ولا أرى ان يقضى بها وهي من الحق عليه ولا يصدى فيها السلطان وأما هو شي ان طاع به أداء فان أي لم يصح على ذلك

(ما جاء في الملح)

(قلت) أ رأيت النشوز إذا كان من قبل المرأة أبجل للزوج أن يأخذ منها ما أعطته على الخلع (قال) نعم إذا رضى بذلك ولم يكن منه في ذلك ضررها (قلت) ويكون الخلع ههنا تطبيقه بأشء في قول مالك (قال) نعم (قلت) أ رأيت إذا كان الخلع على متخاف المرأة من نشوز الزوج (قال) لا يجوز الزوج أن يأخذ منها شيأ على طلاقها وانما يجوز له الأخذ على جسها أو تطيّلها أو صلحها من عنده من ماله ما ترضى به وتقيم معه على ذلك الأثرة في القسم من نفسه وماله وذلك الصلح الذي قال الله تعالى ولا جناح عليهما أن بصالحا بينهما صلحا والصلح خير وأ حضرت الأقرع الشعمي (سحنون) ألا ترى أن يونس بن يزيد ذكر عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب وسليمان بن يسار أن السنة في الآية التي ذكر الله فيها نشوز المرأة وأعراضه عن المرأة أن المراء إذا نشز عن امرأته أو أ عرض عنها فإن عليه من الحق أن يعرض عليها أن يطلقها أو تستقر عنده على ما رأت من الأثرة في القسم من نفسه وماله فإن استقرت عنده على ذلك وكوكرهت أن يطلقها فلا جناح عليه فيما أثار عليها به من ذلك وان لم يعرض عليها الطلاق فصالحها على أن يعطيها من ماله ما ترضى به وقرع عنده على ذلك الأثرة في القسم من ماله ونفسه صلح ذلك وجاز صلحهما عليه وذلك الصلح الذي قال الله ولا جناح عليهما أن بصالحا بينهما صلحا والصلح خير وأ حضرت الأقرع الشعمي قال ابن شهاب وذكر لي أن رافع بن خديج تزوج بنت محمد بن سلمة فكانت عنده حتى إذا كبرت تزوج عليها ثابة غافر الشاب عليها فأنشده الطلاق فطلقها واحدة ثم أمهلها حتى إذا كادت تصل راجعها ثم عاد فآثر الشاب عليها فأنشده الطلاق فطلقها آخر ثم راجعها ثم عاد فآثر الشاب أيضا عليها ثم سأله الطلاق فقل ما شئت إنما قبضت عليك طليقة واحدة فان شئت استقرت على ما تزين من الأثرة وان شئت فأرقت (قالت) لا بل استقر على الأثرة فأمسكها على ذلك فكان صلحهما ذلك ولم يبرأ رافع عليه أنها حين رضى بان تستقر عنده على الأثرة فيما أثرب عليها (ابن وهب) عن عبد الجبار بن عمر عن ابن شهاب أن رافع بن خديج تزوج جاريته شابة وعنده بنت محمد بن سلمة وكانت خلعت فآثر الشاب فأشارت عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رافع اعد لي بينهما ولا تفارقها فقل لها رافع في آخر ذلك إن أحببت أن تقرى على ما أنت عليه من الأثرة ففررت وإن أحببت أن أفارقك فارقك قال ففررت القرآن وإن امرأ تخافت من بعلها نشوزا أو أعراضا قل فرضيت بذلك الصلح وقرت معه (ابن وهب) عن يونس عن أبي الزناد قال بلغنا أن أم المؤمنين سوداء بنت زمعة كانت امرأة قد أسنت وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستكثر منها فعرفت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمت من حبه من عائشة فتعوفت أن يفارقها بك أنها قد نزلت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أ رأيت بوي الذي بيني منك فهو

[illegible]

لعائشة وأنت متى في حل فقبل ذلك (ابن حبيب) وقد كره يحيى بن عبد الله بن سالم بن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة بذلك (يونس) أنه سأل ربيعة عن التي تخاف من عليها أن يملح لها من صلحها أن رضىت غير حققة ولا كسوة ولا قسم قال ربيعة مرضيت به من ذلك جاز عليها (قال) ابن القاسم وأخبرني البلب بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر عن عثمان بن عفان أنه قال الخلع مع الطلاق تطليقتان إلا أن يكون لم يطلق قبله شيئاً فالخلع تطليقة (قلت) أ رأيت أن رجل امرأته على مثل هذا أيجوزها (قال) سمعت مالكاً يقول في النكاح أن النكاح مفسوخ أن لم يكن دخل بها وإن كان دخل بها فالحل صدق ما رواه ويقرأن على نكاحهما (قلت) فالخلع كيف يكون في هذا (قال) الخلع جائز يأخذ ما خالها عليه من العبد مثل الثمر الذي لم يبد صلاحه والعبد لا يبق والبعر الشارد إذا صالحها على ذلك كله أن ذلك له ويرث الخلع بينهما (قال) ابن نافع وقد قاله مالك فمن خالع بشهر لم يبد صلاحه أو بعد أبق أو بعد شارد وقال غيره لأنه فسخ طلاق يخرج به من يده ليس يؤخذ به شيئاً ولا يستعمله فرجها فهو رسل من يده بالعرو ولا يؤخذ بالعرو ذلك النكاح لا ينكح بها خالع به (قلت) أ رأيت أن قالت خاتني في ما تشرى العام أو على ما تلد غنمي العام ففضل (فقال) أرى ذلك جائزاً لأن مالكاً أجاز للرجل أن يخالع زوجته على غرم لم يبد صلاحه من ذلك جائز ويكون له الثمرة (قلت) أ رأيت أن اختلعت منه ثوب هروري ولم تصفه أيجوز (قال) ذلك جائز ويكون له ثوب بوسط مثل ما قلت لك في العبد (قلت) أ رأيت أن اختلعت امرأة من زوجها ديناراً أو بدراهم أو عروض موصوفة إلى أجل من الأجل مجهول أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم (قلت) أ رأيت أن خالها على مال إلى أجل مجهول أو يكون ذلك حلالاً في قول مالك (قال) أرى أن ذلك حلال لأن مالكاً قال في البيوع من باع إلى أجل مجهول فالقيمة فيه حالة أن كانت فانت (قلت) أ رأيت أن خالها على أن اعطته عبداً على أن زادها هذا الزوج ألف درهم (قال) لم أسمع من مالك في الخلع شيئاً ولكني أرى ذلك جائز ولا يشبه الخلع في هذا النكاح لأنه أن كان في العبد فضل على قيمة ألف درهم فقد أعطته شيئاً من ما طبع على أن أخذت منه بضعا وإن كان كفاً فهي مبارأة لأن مالكاً قال لا بأس أن ينار على أن لا يعطها شيئاً ولا تطيعه هي شيئاً (وقول) مالك هي طليقة بائنة وإن كانت ألفاً أكثر من قيمة العبد لأن مالكاً سئل عن الرجل يخاص امرأته على أن يعطها من ماله عشرة دنانير (قال) أراه صلحاً لا ينفذ له بضاً عشرة ثمرة حتى دفع إليها أ رجوع بها على امرأته (قال) مالك لا يرجع بها وهي للمرأة أو الصغيات (قلت) أ رأيت أن اختلعت منه على دراهم أذهبها إليه فوجد هازي بواً يكون له أن يردّها إليها لا قال أنه يردّها عليه في قول مالك وهذا مثل البيوع (قلت) أ رأيت أن خالها على عبد اعطته ياه ثم سحق به (قال) فممن ذلك زوج لرجل المرأة على عبد فاستحق العبدان للمرأة على زوجة فوجه لصوابك من سنة في دفع شيء هذا

في هذه الحالة، وخير سائل، والمبتوتة الحامل وغير الحامل

(قلت) إرأيت لمرة فتتبع من رجب إلى ردى حامل زعر حار لم يعلمها أرمي علم هل عليه نقمة (قال) ان
فصل في أمان دخول البيت وهو أيسر ان ذكر الزوج لا توجب الخلوة وإن كانت خلوة بناء على مذهب مالك وجب أصحابه
المدة في لامع دعوى السبب ان ذكر الزوج لا توجب الخلوة وإن كانت خلوة بناء على مذهب مالك وجب أصحابه
والوكلاء وشبه ذلك وعلى ذلك حال من حبيب قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا أرخت الستور فقد وجب
عصدي في ظاهره خلاف دين رضاء سائر زوج الصديق ان لم يكن ثم ميس وهو قول أي حنفية

كانت غير حامل فلا ثقة لها وان كانت حاملا فلم يشتر أن ثقة جعلها فليبه ثقة الحبل (قلت) فان كانت مبتوتة وهي حامل فليبه ثقتها (قال) ابن نافع قال مالك في قول الله تبارك وتعالى استكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقوا عليهن قال يعني المطلقات الثلاثي قد بن من أزواجهن فلا رجعة لهم عليهن فكل بائن من زوجها وليست حاملا فلها السكنى ولا ثقة لها ولا كسوة لانها بائن منه ولا يتوارثان ولا رجعة له عليها قال وان كانت حاملا فلها الثقة والكسوة والسكنى حتى تنقضي عدتها (قال) مالك فأما من لم ين منهن فانهن نساؤهم يتوارثون ولا يخرجن ما كن في عدتهن ولم يؤمروا بالسكنى لمن لان ذلك لازم لأزواجهن مع حقتهن وكسوتهن كن حوامل أو غير حوامل وانما أمر الله للحوامل الثلاثي قد بن من أزواجهن بالسكنى والثقة ألا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمبتوتة التي لا حمل بها لقاطعة بنت قيس لا ثقة لك (قال) مالك ليس عندنا في ثقة الحامل المطلقة شيء معلوم على غنى ولا مسكين في الآفاق ولا في القرى ولا في المدائن لئلا يسعر ولا لخصه انما ذلك على قدر يسره وعسره (قال) مالك وان كان زوجها يتبع بخدمة أحدهما (وقال) مالك الثقة على كل من طلق امرأته أو اختلعت منه وهي حامل ولم تبتأ منه حتى تضع حملها فان مات زوجها قبل أن تضع حملها انقضت الثقة عنها وقد قال سليمان بن يسار في المفتدية لا ثقة لها إلا أن تكون حاملا وقد قال جابر بن عبد الله وأبو امامة بن سهل بن حنيف وسليمان بن يسار وابن المسيب وعروة بنت عبد الرحمن وعبد الله بن أبي سلمة وربيعة وغيرهم من أهل العلم في المرأة الحامل توفي عنها زوجها لا ثقة لها حسبها ميراثها وقال عبد الرحمن بن القاسم سمعت مالكا وسئل عن رجل تزوج بمكة ثم خرج منها فركل وكبلا ان يصلح عنه امرأته فصالحها الوكيل ثم قدم الزوج (قال) قال مالك الصلح جائز عليه (قلت) أرايت ان وكل رجلين على ان يتخلا امرأته فخلها احدهما (قال) لا يجوز ذلك لانه لو وكلهما جميعا يشتركان له سلعة من السلع أو يبيعان له سلعة من السلع ففعل ذلك احدهما دون صاحبه ان ذلك غير جائز

﴿ ما جاء في خلع غير مدخول ﴾

(قلت) أرايت لو ان رجلا تزوج امرأة على مهر مائة دينار فدفق اليها المائة فخلعته قبل الباء بها على ان دفعت اليه غلاما هل يرجع اليها بنصف المائة أم لا (قال) ابن القاسم أرى ان ترد المائة كلها وذلك اني سمعت مالكا وسئل عن رجل تزوج امرأة بمهر مسمى فاقدت منه بعشرة دينار تدفعها اليه قبل أن يدخل بها على ان يخلى سبيلها ففعل ثم أرادت ان تتبعه بنصف المهر قال ذلك ليس لها (قال) مالك هو لم يوص ان يخلى سبيلها حتى يأخذ منها فكيف تبعه (قال) وسمعت الليث يقول ذلك (قال) ابن القاسم ولم يسأل ان كان ينقدها أو لم ينقدها (قال) ابن القاسم وسواء عندى نقدها أو لم ينقدها ومما يبين ان لو كان نقدها ثم دعت الى مآثرها ومباراتها ففعل لوجب عليها ان كانت أخذت الصداق ان ترده كله فهي حين زاده آخران لا يسلن من المهر شيئا ان كانت قبضته ولو كان يكون لها ان تبعه اذا أعطته لكان يكون لها ان تبعه اذا لم تعطه ومما اذا اصطالحا قبل أن يدخل بها أو يفرقا على وجه المباشرة من أحدهما صاحبه مما لا شذ فيه انها لا تحبس وأصحها بان الحلو الصحيحه توجب الصداق وطى أو لم يطأ أدعت المرأة أو لم تدعه اذا لم يكن ثم مانع منع من الوطء حيض أو أحرام أو صوم أو ما أشبه ذلك واذا وجب أن يكرن القول قول المرأة في دعوى المسبس قيل تخلف أو تصدق دون بين واختلف في ذلك في كتاب ابن المواز ان لقول قولها معيها وكذلك في كتاب ابن الجهم وهي رواية عيسى عن ابن القاسم في كتاب الحدود في الذي بنى على المرأة غصبا وبث ذلك عليه وهو قد روى على المسبس وذهب بعض المتأخرين الى أنه لا يمين عليها قياسا على رواية أشمب عن مالك في كتاب الغصب في

شيئا كان قد حاول تتبعه بشئ ان كان لم ينقدها فهو حين انه لم ير ضرر ان يتركها أو يبارئها حتى أخذ منها
 أخرى ان لا تتبعه في الوجهين جميعا ولكن لو ان رجلا قد تزوج امرأته وسمى لها صداقها فساكنه قبل ان يدخل
 ان يطلقها على ان تعطيه شيئا من صداقها كان له ما أعطته من صداقها ورجعت عليه فيما بقي بنصف ما بقي من
 صداقها ان كان لم ينقدها وان كان قد نقدها رجعت عليها بنصف ما بقي في يديها بعد الذي أعطته من صداقها
 وان كانت انما قالت طلقني فطلقته وبلغ عشرة دنانير فانه ان كان لم يستن ذلك من صداقها فأتبعه بنصف
 المهر ان كان لم ينقدها اياه و يتبعها بنصف المهر ان كان قد نقدها اياه سواء الذي أخذ منها أو أخذته منه وانما
 اشترت منه طلاقها وما بين ذلك ان لو قالت له طلقني قبل ان يدخل بها ولم تأخذ منه شيئا أتبعه بنصف
 الصداق ان كان لم ينقده اياها و يتبعها بنصف الصداق وان كان قد نقده اياها وانما اشترت منه طلاقها بالذي
 أعطته فكما كان في الخلع ان لم تعط شيئا أو اءطحا على ان يفرق أو على ان يتاركا فلم يكن لها شيء من صداقها
 أعطته أو لم تعطه فكذلك اذا أعطته شيئا سوى ذلك أجزأ الا ان يكون لها من صداقها شيء لا نه لم يكن يرص ان
 بخالها الا بالذي زادته من ذلك وكما كان يكون لو طلقها كان له نصف الصداق قبضته أو لم قبضه فكذلك
 يكون لها نصف الصداق عليه اذا اشترت منه طلاقها فهما وجهان يبين الله والله أعلم (قلت) هل يصل للزوج
 أن يأخذ من امرأته أكثر مما أعطاه في الخلع (قال) قال مالك نعم (قال) وقال مالك لم أزل أسمع من أهل
 العلم وهو الامر المجمع عليه عندنا ان الرجل اذا لم يصل للمرأة أو لم يأت إليها ولم تؤت المرأة من قبله وحببت
 فراقه فانه يصل له أن يقبل منها ما اقتدت به وقد فعل ذلك النبي بامرأة ثابت بن قيس بن شماس حين جاءت
 فقالت لا أبوا لا ثابت لزوجها وقالت يا رسول الله كلما أعطاني عندي وافر فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذ
 منها فأخذ منها وترك وفي حديث آخر ذكره ابن نهان حين تحاكم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 أتزدين إليه حديثه قالت نعم وأزیده فأعاد ذلك ثلاث مرات فقال عند الرابعة ردني عليه حديثه وزيدته
 وذكر أشهل بن حاتم عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين قال جاءت امرأة إلى عمر بن الخطاب تشتكي
 زوجها فحبست في بيت فيه زيل فباتت فلما أصبحت بعث إليها فقال كيف بت الليلة فقالت جات ليلة أكون فيها
 أفرغت من الليلة فلما عن زوجها فانت عليه خيرا وقالت انه وان لم يكن لا أملك خير هذا فاذن لها عمر
 في القداء (سفيان) الثوري والحارث عن أبي بوب بن أبي تيمية عن كثير مولى سيرة فوهذا الحديث
 وقال قال عمر لزوجها اخذها ولو من قرطها (قال) مالك ولم أر أحدا من يقتدي به بكرة ان تقتدي المرأة
 بأكثر من صداقها وقد قال الله ولا جناح عليهما فيما اقتدت به (قال) مالك وان مولاة لصفية اختلعت من
 زوجها بكل شيء لم يشكر ذلك عبد الله بن عمر (وقال) ربيعة وأبو الزناد لا جناح عليه أن يأخذ منها
 أكثر مما أعطاه (وقال) مالك في التي تقتدي من زوجها انه اذا علم ان زوجها أضر بها أو ضيق عليها وانه
 لها ظالم مضى عليه الطلاق ورد عليها ما لها وهذا الذي كتبت أسمع والذي عليه الامر عندنا (يونس) عن ابن
 شهاب انه قال ان كانت الاساءة من قبلها فله شرطه وان كانت من قبله فقد فارقها ولا شرط له (مالك) عن
 هشام بن عروة عن أبيه انه كان يقول ان لم تؤت المرأة من قبل زوجها حمل له ان يقبل منها القداء (عمرو)

ابن الحارث عن ابن شهاب انه قال نرى ان من الحدود التي قال الله أن يكون في العشرة بين المرأة وزوجها اذا استخفت بحق زوجها فقتلته عليه وأساعت عشرته وأختت قسمه أو خرجت بشراذمه أو أذنت في بيته لمن يكرمه أو أظهرت له اليغض فترى ان ذلك مما يحل به الخلع ولا يصلح لزوجها خلعها حتى يوفى من قبلها فإذا كانت هي توفى من قبله فلا نرى خلعها يجوز (ابن طيعة) عن ابن الأثير أنه قال لا بأس بما صالحت عليه المرأة اذا كانت ناشزا (قال) بكبر ولا أرى امرأة أبت ان تخرج مع زوجها الى بلد الا ناشزة (قلت) أرايت ان قال لها أنت طالق على عبدك هذا فقامت من مجلسها ذلك قبل ان يقبل ثم قالت بعد ذلك خذ العبد أو اطلق (قال) هذا في قول مالك لا شيء لها الا ان تقول قد قبلت قبل ان يتفرقا (قلت) أرايت ان قال لها اذا أعطيتني ألف درهم فانت طالق ثلاثا أن يكون ذلك لها متى ما أعطته ألف درهم فهي طالق ثلاثا (قال) قال مالك من قال لامرأة أنه امرأك يسد متى ما شئت أو الى شهر فأمرها يسدها الى ذلك الاجل الا ان توفى قبل ذلك فتقضى أو ترد أو بطأها قبل ذلك فيبطل الذي كان فيدها من ذلك بالوطء اذا أمكنته ولا يكون لها أن تقضى بعد ذلك (قلت) أرايت لو أنها أعطته شيأ على أن يطلق وبشرط رجعه (قال) اذا غضى عليه الخلع وتكون الرجعة باطلا لان شروطه لا تحل لان سنة الخلع ان كل من طلق بشي ولم بشرط شيأ ولم يسمه من الطلاق كان خلعاً والخلع واحدة بانه لا رجعة له فيها وهي تعد عدة المطلقه فان أراد اودارت نكاحه ان لم تكن مضت منه قبل ذلك ان كان عبداً تطليقه أو حراً تطليقتان وهي في عدة منه فصالان الماسأوه بوجه الماء المستقيم بالوطء الحلال للسوط الشبهة (قلت) فان لم يسميا طلاقاً وقد أخذ منها الفداء وانقلب الى أهلها ولا ذاك بذلك فقال هو طلاق الخلع (قلت) فإذا سمي طلاقاً قال اذا غضى ماسمي من الطلاق (قلت) فان اشترط أنها ان طلبت شيأ رجعت زوجها (قال) لا مردودة لطلاقها اياها ولا يرجع الا بطلاق جديد كما ينبغي النكاح من الولي والصدائق والامراء المتدق وقد قال مالك شروطه باطله والطلاق لازم وقد قال مالك أيضاً فيما يشترط عليها في الخلع ان خالها واشترط رجعتها أن يكون له أن الخلع ماض ولا رجعة له عليها (قال) الليث قال يحيى بن سعيد كان عثمان بن عفان يقول كل فرقة كانت بين زوج وامرأة بخلع فارقتها ولم يسم لها صدقاً فان فرقتهما واحدة بانه يخلعها ان شاء فان أخذ منها شيأ على أن يسمى فسمى فهو على ماسمي ان سمي واحدة فواحدة وان سمي اثنتين فاثنتين وان سمي أكثر من ذلك فهو على ماسمي (قال) ابن شهاب ولا ميراث بينهما وقال ذلك عثمان بن عفان وسليمان بن يسار ورجعة وابن شهاب وابن قسيط (قال) ابن المسيب ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت بن قيس وذكر له شأن حبيبه وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ردين اليه حديثه فقالت نعم فقال ثابت وطيب ذلك لي فقال نعم (قال) قد فعلت فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتدى ثم اتفت اليه فقال هي واحدة (قلت) أرايت ان خالها الزوج وهو ينوي بالخلع ثلاثا (قال) يلزمه الثلاث في قول مالك (قلت) أرايت ان قالت أنا حرة على أن أكون طالفاً تطليقتين وفعل أتزيمه التطليقتان في قول مالك قال نعم (قلت) أرايت لو لم يكن للمرأة على الزوج دين ولا مهر فقال الزوج أنا حرة على أن أعطي مائة

بلغت مبلغاً يوطأ مثلها لا يوجب لها الصدق الا بدعواها في دعواها المسيس فان أقرت انه لم يصحها جاز عليها قولها ولم يكن لها الا نصف الصدق الا أن يقر الزوج بالمصاب ونكحه هي وهي أمة أو مولى عليها فان مطرأ وسعخن قال لا يقبل قولها في طرح نصف الصدق وللولي أو السيد أن يأخذ ذلك منه لا قراؤه فان كانت صغيرة لم يبلغ الحيف على تأمل شهادة الشاهد الواحد الصغير الذي لم يبلغ سنه على الصحيح من الاقول أنها لا تستحق الصدق دون يمين فان أدعت المسيس حلف الزوج وأدى نصف الصدق الى أن تبلغ فإذا بلغت

درهم فقبلت أ يكون هذا خلعا وتكون تطليقة بائه لا يملك رجعتها (قال) قال مالك نعم تكون تطليقة بائه لا يملك رجعتها (قال) قال مالك لو لم يسطها الزوج شيئا فخلعها فهي بذلك أيضا بان (وقال) غيره فقبل له فاطلق طلاق الخلع أو واحدة بائه هي أم واحدة وله عليها الرجعة أو البتة (قال) بل البتة لانه لا تكون واحدة بائه أبدا لا يخلع ولا يقصد طلقها طلاق البتة لانه ليس له دون البتة طلاق غير البتة يخلع وصار كن قال لزوجه التي دخل بها أنت طالق طلاق الخلع ومن قال ذلك فقد أدخل نفسه في الطلاق البائن ولا تنفع في الطلاق البائن الا بخلع أو يبلغ به القرض الا قضاء وهي البتة وقد روى ابن وهب عن مالك وابن القاسم في رجل طلق امرأته وأعطاها وهو أبو ضمرة أنه قال انها طلقته تلك الرجعة وليس بخلع وروى غيره عنه أنه قال تبين بواحدة وأكثر الروايات أنه غير بائن لانه انما يخلع بما أخذ منها فيلزمه بذلك سنة الخلع فأما من لم يأخذ منها فليس بخلع وانما هو رجل طلق وأعطى فليس بخلع (قلت) أ رأيت الخلع والمباراة عند السلطان أو غير السلطان في قول مالك جائز أم لا (قال) لا يعرف مالك السلطان (قال) فقلنا لمالك أ يجوز الخلع عند غير السلطان قال نعم جائز (قلت) أ رأيت ان اختلعت المرأة من زوجها على أن يكون الولد عند أبيهم أ يكون ذلك للاب أم لا يجوز هذا الشرط في قول مالك (قال) قال مالك ذلك للاب والشرط جائز الآن يكون ذلك يضرب بالصبي مثل أن يكون رضع وقد علق أمه فيخاف عليه ان نزع منها أن يكون ذلك مضرا به فليس ذلك له (قال) ابن القاسم وأرى له أخذه إياه منها بشرطه اذا خرج من حد الاضرار به والخوف عليه (قلت) أ رأيت ان اختلعت من زوجها على أن لا تسكن لها على الزوج (قال) ان كان انما شرط عليها أن عليها كراء المسكن الذي تعتد فيه وهي في مسكن بكرهه فذلك جائز وان كان شرط عليها ان كانت في مسكن الزوج أن عليها كراء المسكن وهو كذا وكذا ودرهما كل شهر فذلك جائز وان كان انما شرط عليها حين قال ذلك على أنه لا تسكن لك على أن تخرج من منزله الذي تعتد فيه وهو مسكنه فهذا لا يجوز ولا يصلح في قول مالك وتسكن بغير شيء والخلع ماض (قلت) أ رأيت ان وقع الشرط فخلعها أن لا تسكن لها عليه على أن تخرج من منزله (قال) قال مالك كل خلع وقع بصيغة حلال وحرام كان الخلع جائزا ودرمته الحرام (قلت) فهل يكون للزوج على المرأة شيء فيأردت من ذلك في قول مالك (قال) لا قال ابن القاسم قال مالك في الرجل يكون له على امرأته دين إلى أجل أو يكون للمرأة على الزوج دين إلى أجل فخلعها على أن يعجل الذي عليه الدين للذي له الدين دينه قبل محل أجل الدين (قال) مالك الخلع جائز والدين إلى أجله ولا يعجل وقد قيل ان الدين اذا كان عليه إلى أجل فليس بخلع وانما هو رجل أعطى وطلق فالطلاق فيه واحدة وهو ملك الرجعة وهذا اذا كان الدين عينا وهو مما يجوز للزوج أن يعجله قبل محله وأما ان كان الدين عرضا أو طعاما أو مما لا يجوز للزوج أن يعجله الا برضا المرأة ولا يستطيع المرأة قبضه الا برضا الزوج فهذا الذي يكون بتعجيله خلعا ويرد إلى أجله وانما طلاقه إياها على أن يعجل ذلك لها كهلوا زادهاد رهما وأعرضا سواء على أن يعجل ذلك لها ليعجل وكان ذلك حراما ويرد الدين إلى أجله وأخذ منها ما أعطاه لانه يقدر على رده وأن الطلاق قد مضى فلا يقدر على رده ويرد الدين إلى أجله لانه انما طلق على أن يحيط عنه الضمان الذي كان حلفت وأخذت النصف الثاني فان نكلت عن العيب لم يخلع الزوج ثانية وان نكل الزوج أولا عن العيب أدى جميع الصداق ولم يكن له أن يخلعها ذابلفت حكم الصغير يقوم له بحقه شاهد وقد قيل انه لا يمين عليها اذا كانت صغيرة بخلاف الكبيرة وهو بعيد لا فرق بين الكبيرة والصغيرة الا فيأذ كرناه من أن الصغيرة تؤخذ باليمين حتى تبلغ والله التوفيق

فصل في إيجاب اليمين عليها أظهر لما قدمناه من ان الخلوة دليل على صداقها كالثاها واليد ومعرفة

عليه إلى أجل فأعطاها الطلاق لا خذنا لا يجوز له أخذه فأزيم الطلاق ومنع الحرام ألا ترى لو أنه طلقها على أن تسلفه سلفاً ففعل أن الطلاق يلزم ويرد السلف لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن سلف جر منفعة (قلت) أرايت أن خالع رجل امرأته على أن أعطته خيراً (قال) الخلع جائز ولا شيء له من الخيراً عليها فإن كان قد أخذ الخمر منها كسرت في يده ولا شيء له عليها (قال) وسعت مالكا يقول في رجل خالع امرأته على أن أسلفته مائة دينار سنة فقال مالك يرد السلف إليها وقد ثبت الخلع ولا شيء له عليها (قلت) أرايت أن اختلعت امرأته من زوجها على أن تسلفه أزواج عليها أو تسلفه الولد (قال) سمعت مالكا يقول إذا خلعت امرأته من زوجها على أن ترضع ولدها منه سنتين وتنفق عليه إلى فطامه فذلك جائز وإن مات كان الرضاع في مالها والنفقة عليها في مالها وإن اشترط عليها نفقة الولد بعد الحولين وضرب مالكا أجلاً أربع سنين أو ثلاث سنين فذلك باطل وإنما النفقة على الأم والرضاع في الحمل وفي الحولين فأما ما بعد الحولين والحولين فذلك موضوع عن المرأة وإن اشترطه عليها الزوج (قال) وأفتى مالك بذلك وقضى به وقد قال الخزومي وغيره إن الرجل يخالع بالفرء ويجوز له أخذه وأما بعد الحولين غرد ونفقة الزوج غرد فالطلاق يلزم والفرء له يأخذها به ألا ترى أنه يخالع على الأبق والجنين والفرء الذي لم يد صلحه (قلت) فهل يكون للزوج عليها ما بشرط عليها من نفقة ولده سنتين بعد الرضاع شيء إذا أبطل شرطه (قال) ما رأيت مالكا يجعل له عليها ذلك شيئاً (قال) وقلت لمالك فإن مات الولد قبل الحولين أيكون للزوج على المرأة شيء (قال) قال مالك ما رأيت أحداً طلب ذلك فرددناها عليه فقال ما رأيت أحداً طلب ذلك (قال) ورأيت مالكا يذهب إلى أنها إنما أبرأته من مؤناتها في الرضاع حتى تقطعه فإذا هلك قبل ذلك فلا شيء للزوج عليها قال فاستلنا التي سألت عنها حين خالعها على شرط أن تنفق على زوجها سنة أو سنتين أرى أن لا شيء له (قلت) ما الخلع وما المبرأة وما المقدية (قال) قال مالك المبرأة التي تبارى زوجها قبل أن يدخل بها فتقول خذ الذي لك فإن كنتي ففعل فهي طليقة وقد قال ربعة ينكحها من لم يكن زاد على المبرأة ولم يسم مطلقاً ولا البتة في المبرأة قال مالك وإنما تخلعه التي تتخلع من كل الذي لها والمقدية التي تعطيه بعض الذي لها وتسلم بعضه قال مالك وهذا كله سواء (قلت) أرايت أن قالت المرأة للزوج اخلفني على ألف درهم أو بارثني على ألف درهم أو طلقني على ألف درهم أو بائف درهم (فقال) أمقول على ألف أو بألف فهو عندنا سواء ولم يسئل عن ذلك مالك ولم يكسبه عن مالكا يقول في رجل خالع امرأته على أن تعطيه ألف درهم فأصابها فرمه مقلسة (قال) مالك الخلع جائز والدرهم دين على المرأة يتبعها الزوج وإنما ذلك إذا صالحها بكذا وكذا ويثبت الصلح (قال) ابن القاسم والذي سمعت من قول مالك في الرجل يخالع امرأته أنه إذا ثبت الخلع ورضي بالذي تعطيه له يتبعها به فذلك الذي يلزمه الخلع فيكون ذلك ديناً عليها فأما من قال لا امرأته إنما أصالحت على أن أعطيني كذا وكذا ثم الصلح بيني وبينك فلم تعطه فلا يلزمه الصلح (قلت) لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً قال لرجل طلق امرأتك ولك على ألف درهم فطلقها أتجب له الألف درهم على الرجل في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا وأجبه الزوج على الرجل (قلت) أرايت أن قالت بعتي خلاقي بألف درهم ففعل أيجوز ذلك في قول مالك قال

العفاص والوكاه وليس كاليئنة التامة ومن صدقها في دعواها الميسر جعل الخلوة كاليئنة ثمانية وهو قول أحمد بن المعدل فيأحكي عنه عبد الحق في كتابه الكبير وهو قول جبريل له عندى بوجه لا مراءة قول من قال يوجب لها جميع الصداق بالخلوة وإن تمار على عدم لميسر

فصل في العدة تجب على الزوجة بأحد وجهين ما بخلوته تعرف وأما بقرارهما على أنفسهما بالميسر وإن تعرف له خلوة بها ويجب الزوج لرجعة بأحد وجهين إما بتقاررها على لوط مع خنوة تعرف أو بإدعاء لوط

نم (قلت) أرايت لو أن امرأة قالت لزوجها اخلعني ولك ألف درهم فقال قدما العتق أ يكون له الألف عليها
وان لم يقتل المرأة بعد قولها الأول شيأ قل نم (قلت) وهذا قول مالك (قال) نم (قلت) اذا اتبع الخلع
طلاقا فقال لها بعد فراقها من الصلح أنت طالق (قال) قال مالك اذا اتبع الخلع بالطلاق ولم يكن بين
ذلك سكوت أو كلام يكون قطعا بين الصلح وبين الطلاق الذي تكلم به فالطلاق لازم للزوج فان كان
بينهما سكوت أو كلام يكون قطعا لذلك فطلقة فلا يقع طلاقه عليها وقد قال عثمان الخلع مع الطلاق اثنتين
وقد قال ابن أبي سلمة أذا لم يكن بينهما صامت من فصل ذلك فقد أخطأ السنة وأما الخلع واحدة اذا لم يسم
طلاقا (وقال) عبد الرحمن بن القاسم وابن قسيط وأبو الزناد في رجل خالع امرأته ثم طلقها في مجلسه
ذلك تطليقتين فقالوا تطليقتاه باطل قال ابن قسيط طلق ما لا يملك (قال) ابن بكير وقاله ابن عبد الله بن أبي
سلمة وقال ابن عباس وابن عبد الله بن الزبير والقاسم وسالم وربيعة ويحيى بن سعيد طلق ما لا يملك (قال)
ربيعة طلاقه كطلاق امرأته أخرى فليس له طلاق بعد الخلع ولا بعده عليه (وقال) يحيى وليس يرى الناس ذلك
شيأ (قلت) أرايت لو أن امرأة اخلعت من زوجها ألف درهم دفعتها إليه ثم ان المرأة أقامت البينة أن
زوجها قد كان طلقها قبل ذلك ثلاثا البتة أ ترجع عليه فتأخذ الألف منه أم لا في قول مالك (قال) ترجع عليه
فتأخذ منه الألف وذلك أن ما لك اسئل فيما بلغني عن امرأته دعت زوجها إلى أن يصالحها فخلع بطلاقها البتة
ان صالحها فصالحها بعد ذلك (قال) قديانته منه ويرد إليها ما أخذ منها وكذلك لو خالعها بمال أخذه منها ثم
انكشف أنه تزوجها وهو محرم أو أخته من الرضاة أو مثل ذلك مما لا يثبت فان هذا كله لا شيء فيه لأنه لم
يرسل من يده شيأ بما أخذ الأثرى أنه لم يكن يقدر على أن يثبت على حال (قلت) فلما انكشف أن بها
جنونا أوجدنا ما أوبرسا (قال) هذا ان شاء أن يقيم على النكاح أقام عليه الأثرى انه اذا كان ان شاء
أن يقيم على النكاح أقام كان خلعه ماضيا الأثرى انه تركه من المقام على انها زوجة ما لو شاء أقام عليه
الأثرى انه اذا تركها بغيب الخلع لما أغسرتة كان فسغا بالطلاق (قلت) فان انكشف ان بالزوج جنونا
أوجدنا ما أوبرسا (قال) قال لا يكون له من الخلع شيء (قلت) ومن أين وهو فسغ بطلاق قال الأثرى
انها أعطته شيأ على نحو وجهها من يده ولها ان تخرج من يده بغير شيء أو الأثرى انه لم يرسل من يده شيأ بما
أخذ الا وهي أمك بما في يده منه (قلت) أرايت لو ان رجلا قال له امرأته قد كنت طلقتي أمس
على ألف درهم وقد كنت قبلت قبل ذلك وقال الزوج قد كنت طلقتك على ألف درهم ولم تقبلي (قال)
القول قول المرأة لان مالك قال في رجل ملك امرأته مخليا في بيته وذلك في المدينة فخرج الرجل عنها ثم أتى
ليدخل عليها فأغلقت الباب دونه وقالت قد ملكني واخترت نفسي وقال الزوج ملكك كنك ولم يختارني
فأختلف فيها بالمدينة فسأل الرجل مالك عن ذلك فقال أرى ان القول قولها لانك قد أقريت بالتخليت وأنت
ترحم انهما لم تفضي فأرى القول قولها قلت أعا جعل مالك القول قولها لانه يرى أن لها ان تفضي وان
يفرق في مجلسهما قال لا ليس لماذا قال وقد أفتى مالك هذا الرجل بما أخبرت من قتياء قبل ان يقول في
التخليك بقوله لا تسروا عاتاه وهو يقول في التخليك بقوله الأول اذا كان يقول ان لها ان تفضي ما قامت

اذا أنكرت في كل موضع تصدق فيه المرأة عليه في دعوى الوطء اذا أنكروا وهذا أصل حينما كان القول قول
المرأة في دعوى الوطء كان القول قول الزوج في الرجعة وفي دعواه دفع الصداق اليها فهذا تلخيص هذا الباب
فصل في الرجعة الأصل في الرجعة قول الله عز وجل لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا أي يحدث
في النفوس التدمع على الفرقة واردة الرجعة فاذا لم يكن أجلهن فأمسكون بمعروف أو فارقهن بمعروف
وبلوغ الأجل ههنا المقابلة لا البلوغ على الحقيقة وكذا قوله تعالى فاذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكون

في مجلسها قالوا عار جمع الى هذا القول ان لما ان قضى وان اقامت من مجلسها في آخر عام فارقناه وكان قوله قبل ذلك اذا تفرقا فلا قضاء لها اذا كان قد امكثها القضاء في ذلك قبل قيام زوجها (قلت) ارايت ان تصادقا في الخلع واختلفا في الجعل الذي كان به الخلع فقالت المرأة خلعتي بهذه الجارية وقال الزوج بل خلعتك بهذه الدار وهذه الجارية وهذا العبد (قال) اما في قول مالك الخلع جائز ولا يكون للزوج الا ما اقترت به المرأة من ذلك وتختلف الا ان يكون له ينسب على ما ادعيها من ذلك لان مالك قال في رجل صالحته امرأتها فبقيت بها وبه ووجبت ذلك بينهما على شيء اعطته ثم انخرج ليا في اليهود فيشهدوا فبقيت بينهما فحدثت المرأة الصلح وان تكون اعطته على ذلك شيئا (قال) مالك تختلف المرأة ويثبت الخلع ولا يكون له من المال الذي ادعى شيء ويزرع بينهما لانه قد اقر بفرأها (قلت) ارايت لو ان رجلا ادعى على امرأته الخلع امرأته على ألف درهم والمرأة تنكر الخلع فأقام الرجل شاهدا واحدا انه خلعهما على ألف درهم أيختلف مع شاهده ويستحق هذه الألف (قال) قول مالك ان ذلك له

❦ خلع الأب عن ابنته وابنته ❦

(قلت) ارايت ما حجة مالك حين قال يجوز خلع الأب والوصى على الصبي ويكون ذلك تطليقة قال جوز ذلك مالك من وجه النظر للصبي ألا ترى ان تكاحهما اياه عليه جائز فكذلك خلعهما (قال ابن القاسم) وانه ممن لو طلقها لم يجز طلاقه فلما لم يجز طلاقه كان النظر في ذلك يذهب عنه وانما ادخل جواز طلاق الأب والوصى بالخلع على الصبي حين صار عليه مطلقين وهو لا يقع على الصبي انه يكون ممن تنكره لشيء ولا يجب له ما رأى الأب أو الوصي من الحظ في أخذ المال له كما يقعدان عليه وهو ممن لم يرغب ولم يكره لما يرى ان له فيه من الحظ من التكاح في المال من المرأة الموصرة والذي له فيها من تكاحها من الرغبة فيتكاحها فهو كاره لما دخل ذلك من سبب المال فكذلك يطلقان عليه بالمال وسببه (قلت) فان كبر اليتيم واحتلم وهو سفيه أو كان عبدًا زوجته سيده بغير أمره وذلك جائز عليه أو بلغ الابن المزوج وهو صغير بلغ الحلم وهو سفيه أو زوج الوصي اليتيم وهو بالغ سفيه أمره (قال) ان بالفا عدا أو قريبا أو آتيا بالطلاق ويكرهه ويكون ممن لو طلق ووليه أو سيده أو أبوه كرها لمضى طلاقه ويلزمه فسخه منه لم يكن للسيد في العبد ولا الأب في الابن ولا الوصي في اليتيم ان يتخالف عنه لان الخلع إنما يكون بطلاق وهو ليس اليه طلاق (ابن وهب) وقد قال مالك في الرجل يزوج بغيره وهو في حجره انه يجوز له ان يادي عليه ما يبلغ الحلم ان رأى ذلك خيرا لان الوصي يظهر لغيره ويجوز أمره عليه وانما ذلك شعبة اليتيم وتطرله ألا ترى ان مالك قال لما صار الطلاق بيد اليتيم لم يجز له صلحه عليه كما ان الطلاق بيد العبد ليس بيد السيد وان كان قد كان جائزا للسيد ان يزوجه بلامباراة فكل من ليس يده طلاق فطره وله له نظر ويجوز فعله عليه لما يرى له من النبطة في المال (قلت) فعبد الصغير هل يزوجه قال ليس ممن له اذن وله ان يرتزجه واذا تزوجه لم يكن له ان يطلق عليه الا بشئ خلع يأخذه ألا ترى ان مالك يقول لا يجوز للأب ان يطلق على ابنته الصغير وانما يجوز له ان يصلح عنه ويكون تطليقة بآثته وانما لم يجز طلاقه لانه ليس بموضع ططره في أخذ شيء وقد تزوج الابن بالتفويض فلا يكون عليه شيء فانما يدخل الطلاق بالمعنى الذي منه دخل التكاح بالنبطة فبما يصير اليه وبصير له وان كان قد روى عن مالك في الرجل يزوج وصيفه وصيفته بمعروف أو سرهوه بمعروف بخلاف قوله تعالى ولا تعزوا عدة التكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ويخلاف قوله تعالى فاذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف فهي الاولياء اذا انقضت العدة وأرادت الرجوع الى زوجها ان لا يعضلوها عن الرجوع اليه لان باوع الاجل هو انقضت العدة فاذا انقضت العدة لم يكن للزوج رجعة باجتماع قسمي المقاربة بلوغا على عادة العرب في تسمية

ولم يلبغا جميعا ان ذلك جائز وان فرق السيد بينهما على وجه النظر والاجتهاد ما لم يبلغا ذلك جائزا لان الفارقة
والاجتماع اليه ما كانا صغيرين (وقال ابن نافع) ولا يجوز زمن ذلك الا ما كان على وجه الطلوع (قلت) لا يجوز
للأب أن يخالع عن ابنته الصغيرة في قول مالك (قال) قال مالك ذلك جائز ولا يجوز لاحد ان يزوج صبية
صغيرة أو يتخذها من زوجها ولا يجوز له أن ينكحها اذا كانت صغيرة فان بلغت فأنكحها الوصي من الرجل
برضاها فذلك جائز قال مالك والوصي أولى بانكحها اذا هي بلغت من الأولياء اذا رضى وليس له أن يجبرها
على النكاح كما يجبرها الأب وليس لاحد من الأولياء أن يجبرها على النكاح الا الأب وحده اذا كانت بكرا
(قال) مالك وقد فرق ما بين مبارأة الوصي عن يمينه ويمينته أن الوصي لا يزوج يمينته الا باذنها بعد بلوغها
فلذلك يارئ عن يمينه ولا يارئ عن يمينته الا برضاها (وقال ابن نافع) قال مالك لا أرى بأسا أن يارئ
الخليفة عن الصبية زوجها اذا كان أبوها هو الذي أنكحها اذا كان ذلك منه على وجه الاجتهاد والنظر لها
على وجه المبارأة فيمضي ذلك وابس للصغيرة اذا كبرت ان يزوج عن ذلك وكذلك يمينه ما لم يبلغ يمينه الحلم
(قلت) أرايت ان خالها الأب وهو صبية صغيرة على ان يترك زوجها هو كله أو يكون ذلك جائزا على
الصبية في قول مالك (قال) نعم (وقال ابن القاسم) قال مالك اذا زوج الرجل ابنته وهي ثيب من رجل
فخلعها الأب من زوجها على ان ضمن الصداق للزوج وذلك بعد البناء فمريض الثيب ان تتبع الأب (قال)
مالك لها ان تتبع الزوج وتأخذ صداقها من الزوج ويكون ذلك للزوج على الأب ديناً يأخذه من الأب
(قال) مالك وكذلك الاخ في هذا وجه بمنزلة الأب (قلت) لان القاسم وكذلك الاجبي (قال) نعم (ابن
وهب) عن يونس بن يزيد انه سأل ربيعة عن بنت الرجل تكون عذراء أو ثيباً أو يارئ أبوها عنها وهي
كارهة (قال) اما هي تكون في حجر أبيها فتم واما هي تكون يافلاً (وقال أبو الزناد) ان كانت بكرا في حجر
أبيها فيكون أمره فيها جائز يأخذها ويعطي عليها وقاله يحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح قال يحيى بن
سعيد ولا يجوز لأمر الاخ على أخته البكر الا برضاها قال يحيى وتلك السنة (ابن وهب) عن مخمرة بن بكير
عن أبيه عن ابن قسيط وعبد الله بن أبي سلمة وعمر بن بن شعيب بنحو ذلك

في خلع الامه وأم الولد والمكاتبة

(قلت) أرايت ان اختلعت الامه من زوجها على مال (قال) قال مالك الطلوع جائز والمال مردود اذا لم يرض
السيد (قلت) أرايت ان أعتقت الامه بعد ذلك هل يلزمها ذلك المال قال لا يلزمها شيء من ذلك (قلت)
أرايت أم الولد اذا اختلعت من زوجها عيال من غير ان يسدها لا يجوز ذلك في قول مالك (قال ابن القاسم)
لا يجوز ذلك قال وهو عندى بمنزلة لامة التي قال مالك فيها انه لا يجوز خلعها اذا رد ذلك سيدها لا يجوز
(قال) وقال مالك أكره أن ينكح الرجل أم ولده (قال) مالك وسعت ربيعة يقول ذلك (قلت) أرايت
ان أنكحها وهو جاهل أو يفسد نكاحه قال لم أو قب مالك على هذا الحسد (قال ابن القاسم) ولا أرى ان
يفسخ نكاحهما لان يكون من ذلك أمر بين ضررها بما فارق ان يفسخ (قلت) أرايت المكاتبة اذا أذن
لها سيدها ان تختلع من زوجها عيال تعطيه ياه لا يجوز هذا وأذن لها ان تصدق بشئ من مالها لا يجوز هذا (قال)
لشئ باسم ما قرب منه قال الله عز وجل فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم أي اذا أردت
أن تترا القرآن وقال صلى الله عليه وسلم ان لا ينادى لميل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم كان
بن أم مكتوم رجلاً أعرج لا ينادى حتى يقال له أصبحت أصبحت أي قاربت العصباح وفي الحديث صلى بنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح على أترساء كانت من الليل فسمي المطر سماء لما كان نزوله من
السموهذا كثير في شأن العرب

قول مالك انه جائز اذا اذن لها وقال ربيعه تختلع الحرمة من العبد ولا تختلع الامة من العبد الا باذن أهلها (ابن وهب) عن معاوية بن صالح انه سمع يحيى بن سعيد يقول اذا اكدت الامة من زوجها غير اذن سيدها رد القدا ومضى الصلح

في خلع المريض

(قلت) أ رأيت ان اختلعت منه في مرضه فمات من مرضه ذلك آثرته في قول مالك أم لا (قال) قال مالك نعم تزنه (قلت) وكذلك ان جعل أمرها يدها أو غيرها فطلقت نفسها وهو مريض آثرته في قول مالك (قال) قال مالك نعم ترته (قلت) ولم وهو لم يضر منها انما جعل ذلك اليها فترت بنفسها (قال) قال مالك كل طلاق وقع في مرض فالمبارأة للمرأة اذا مات من ذلك المرض وبسببه كان ذلك لها (قلت) أ رأيت ان اختلعت المريضة من زوجها في مرضها من جميع ما لها أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يجوز ذلك (قلت) أ برئها (قال) قال مالك لا يرثها (قال ابن القاسم) وابن نافع وأنا أرى ان كان صالحتها على أكثر من ميراثه منها ان ذلك غير جائز وان كان صالحتها على أكثر من ميراثها أو مثله أو أقل من ميراثه فان ذلك جائز (قلت) ولا يتوارثان (قال لا) (قلت) أ رأيت ان اختلعت المرأة بما لها من زوجها والزوج مريض أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز ولها الميراث ان مات ولا ميراث له منها ان ماتت هي (قلت) لم (قال) لان من طلق امرأته في مرضه فهو فاروان ماتت المرأة لم يرثها الزوج وان مات الزوج ورثته المرأة فلذلك كان ذلك في الصلح أيضا وما اختلعت به منه فهو له وهو لم من ماله لا يرجع شيء منه (ابن وهب) عن يونس انه سأل ربيعه عن المرأة هل يجوز لها ان تختلع من زوجها وهي مريضة (قال) لا يجوز زخلها ولو جاز ذلك لم تزل امرأة ترضى زوجها حين تستيقن بالموت الا فعات (قال ابن نافع) ان الطلاق عصى عليه ولا يجوز له من ذلك لا قدر ميراثه مثل ما فسر ابن القاسم (قال) وقال ابن نافع قال مالك ويكون المال موقوفاً حتى يصح أو يموت (قلت) أ رأيت ان جعل أمرها يدها في مرضه فاختارت نفسها فماتت آثرته في قول مالك (قال) قال مالك لا يرثها (قلت) فان مات هو آثرته (قال) قال مالك ترته (قال) مالك وكل طلاق كان في المرض بأي وجه ما كان فان الزوج لا يرث فيه امرأته ان ماتت وهي ترته لان مات (قال) مالك لان الطلاق جاء من قبله (قلت) فاذن حالها عاها لم يجعل مالك لها الميراث (قال) لان ما كان قال واذ جعل أمرها يدها فاختارت نفسها فانها الميراث (قلت) لم يجعل مالك لها الميراث (قال) لان ما كان اذا كان السبب من قبل الزوج فلها الميراث

ما جاء في الصلح

(قلت) أ رأيت ان صالحتها على ان أنكرت الزوج بدين لها عليه في أجل من الآجل (قال) قال مالك الصلح جائز وان تأخذ بمال المال حالاً ولا تؤثره الى الابل لذي آخرته اليه عند الصلح (قلت) أ رأيت ان صالحتها على محرم يبدل صلاحه (قال) لم سمع من مالك فيه شيئاً لاما أخرته من السامع ولم يذكرته ان من كان قال

في الفصل في أربعة بطلان الزوج في كل طلاق نص عدده من ثلاث مائة يمكن معه فداء له ولكن عني وجه مبارأة واخذية ونم يكن معه فداء على مذهب بن القاسم ذكفت زوجة مسدس ولا يهادمت في عدتها واحدة ثلاثة أقراء لا أقراء مذهب من أهل المدينة ذكرا أو أن المرأة قول قطرة من دم الحيضة ثلاثة فقد انقضت عدتها وباتت من زوجها وحلت لها الزواج قال أشهب لا في استحب ان لا يجعل حتى علم بها حيضة مستقيمة ثم دى بها في الأهر بما رأته المرأة امة الساعة والساعتين واليوم ثم ينقطع فيجب

كل صفقة وقعت بصلح حرام فالصلح جائز ويرد الحرام فأرى إذا أعطته بمهر قبل أن يبدوس للاحه على أن خالها فالصلح جائز والثمر للزوج (قال ابن القاسم) وقد بلغني أن مالكا أجاز أن صالحها بشهر لم يبدس للاحه أو بعد آق أو يجنين في بطن أمه فأجازه مالك وجعل له الجنين يأخذ به بعد الوضع ولا يبق بضعه والثمرة يأخذها وأما أراء جائز (قال ابن القاسم) ولا يكون للزوج في المرأة إذا أريد إليها ما لها الذي أخرته على الزوج حين صالحته أو أسلفته إلى أجل على أن صالحها فرد ذلك عليها كأنه لم يترك إلى أجله (قال ابن القاسم) ولا يكون للزوج عليها صدق مثله أو لا غير ذلك (قال ابن القاسم) فكذلك عندى أنه لا يكون للزوج على المرأة صدق مثله في شيء من ذلك مما لا يجوز في الصلح مما يرد على المرأة ويغضى عليه الخلع

في مصالحه الأب على ابنه الصغير

قلت أرى أن الصبي أيجوز عليه طلاق الأب (قال مالك لا يجوز زعله طلاق الأب ويجوز صلح الأب عنه ويكرن طليقة (قال مالك وكذلك الوصي إذا زوج بنيه عنده صغيرا جاز نكاحه ويجوز أن يصالح امرأته عنه ويجوز أن يكون هذا الصلح من الأب أو الصلح طليقة على الصبي وإن طلق الوصي امرأته بنيه لم يجز (قلت) أيجوز أن ينكح الصبي أو يطلق عليه أحد من الأولاء سوى الأب قال لم يقل في مالك أنه يجوز زعله الصبي في النكاح والصلح عنه إلا الأب أو الوصي (قال ابن القاسم) وأما أرى أن كان هذا التيم لا وصى له يجعل القاضي له خليفة يقوم أمره فزوج أمه أو صالح عليه أرى أن يجوز كما يجوز لوصي الأب (قلت) فإن كان الأب هو الذي زوج الابن فمات وانته صغير ثم صالح عنه الوصي امرأته الصبي أيجوز هذا الصلح على الصبي ويكون طليقة (قال نعم (قلت) وهذا قول مالك أن الأب إذا صالح على الصبي امرأته الصبي أو الوصي فذلك طليقة ثابتة على الصبي إن كبر بعد اليوم فتزوجها وهو صغير ثم كبر فطلقها فطليقتين لم يفعل له حتى تنكح زوجها غيره (قال نعم (قلت) أرايت لجارية تزوجها أبوها لم تحض ومثلها يجامع بغيرها معها زوجها ثم صالح الأب زوجها على أن يكون ذلك جائزا على الجارية أم لا في قول مالك (قال سمعت ما كذا يقول في لبس الصغيرة التي لم تحض وقد دخل بها زوجها أن لا يها أن يزوجهها كإبنت زوج أمه بكرهت ذلك في الأب أن صالح عنها زوجها ولم تحض وهي بنت صغيرة بعد أن ذلك جائز عليها وإن كانت قد سجدت له لا يجوز له أن ينكحها ويجوز أن ينكحها فكذاك مسئلتك أرى أن يجوز صلحه عليها وهو رأي

في اتباع الصلح بالطلاق

قلت أرايت - صالحه ثم طلقها أو جلسه من بعد الصلح يقع الطلاق عليها في قول مالك أم لا (قال قال مالك أن كان طلاق مع بضع هو فذلك جائز لا يرد للزوج وإن كان انقطع الكلام الذي كان به الصلح ثم طلق بعد ذلك بزمانه (قلت) وكذلك من صالحه ثم طلقها من بعد ما كان بها (قال) يلزمه ذلك في الأيلاء ولا يبرمه في غيرها لأن قرن تزوجت فماتت على كفه أي فماتت بغيره فماتت عنده مالك أن تزوجها الطاهر عليها الرجوع إلى بيتها يكون تزوجها عليها بزمانه ومثل ذلك في سماعه عن مالك من كتاب طلاق السنة وكان يفتي لبعنه من شفتيها من الشيوخ أن قول أشهب تفسير لقرا ابن القاسم والصحيح أنه خلافه لأن أقل الحيض لاحده عند ابن القاسم وقد يكون يوم أو ساعة ولحظة إذا كان قبله طهر فاصل فأذارت المرأة أول قطرة من الحيض ثلثة قدس قضت عدتها وحلت للأزواج ولم يكن للزوج عليها رجعة ولا معنى لاستحباب ترصدها على مذهبه حتى يتأدى به ثم إذا ما ذلت أو تطعم بعد ساعة أو ساعتين لما كان للزوج

وان كان الكلام قبل ذلك استدلل به على انه أراد ان تزوجها فهو ظاهر فهذا يكون ان تزوجها طاهر الان
 مالكا قال في رجل له امرأتان صالح احداهما فقال له الثانية انك ستراجع فلانة قال هي طالق ابدأ فردد مالك
 مرارا فقال له ما نويت قال له الرجل لم يكن لي نية وانما خرجت مني مسجلة (قال) اري ان تزوجتها فهي
 طالق منك مرة واحدة وتكون خاطبا من الخطاب لان مالكا جعله حين كان جوابا للكلام امرأته على انه ان
 تزوجها فهي طالق فكذلك ما أخبرني به من الطهار اذا كان قبله كلام يدل على انه اراد ذلك بمنزلة ما ذكر
 لك في مسئلة الرجل (قلت) ارايت الرجل اذا قال لامرأته اذا دخلت الدار فانت طالق فصالحها ثم دخلت
 الدار بعد الصلح مكانها أيقع الطلاق عليها أم لا (قال) اذا وقع الصلح ثم دخلت بعد ذلك فلا يقع الطلاق بدخولها
 ذلك (قلت) ارايت ان قال ان لم أقض فلانا حقته الى يوم كذا وكذا فامرأته طالق فله تدخل ذلك الوقت
 وخاف ان يقع عليه الطلاق دعاها الى ان يصلحها فرار من ان يقع الطلاق فصالحته بذلك وهو يريد رجعتها
 بعد مضي الوقت أيجوز له هذا الصلح ولا يكون حاشا ان لم يقض فلا حاشه قال نعم لا يكون حاشا ويبيح ما صنع
 كذلك قال مالك (قلت) لم يكون بشا ما صنع من فر من الحنث قال سمعت مالكا يقول بشا ما صنع
 وقال مالك ولا يعجبني ان يفعل ذلك قال فان فصل لم أره حاشا لانه مضى الوقت وليست له امرأة (قلت)
 ارايت ان تزوجها بعد ما مضى الوقت فلم يقض فلا حاشه أيقع عليه الطلاق ويحنث أم لا قال لا يكون عليه
 شيء ولا يقع عليها الطلاق

جامع الصلح

(قلت) ارايت ان صالحها على طعام أو دراهم أو عرض من العرض موصوف لي أحل من الآجال
 أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم (قلت) ويجوز ان يأخذ منها بذك رهنا أو كفلا قال نعم (قلت)
 ويجوز ان يبيع ذلك الطعام قبل ان يقبضه قال أكره لانه عدى محمل ليعود (قلت) ارايت ان يصلح على
 دين فباعه منها بعرض في أجل من الآجال أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك لان هذين دينين
 فلا يجوز وهذا البيع سواء ويرجع فيكون له الدين (قلت) ارايت ان صالحها على ان أعطته عبدا بعينه
 فأعطته ذلك العبد الى أجل من الآجال أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) مالك ذاصالحها على دين له
 عليها الى أجل من الآجال على ان أعطته ذلك الدين قبل الاجل (قال) مالك فدين الى أجله والخلع
 جائز فكذلك العبد الذي صالحها عليه الى أجل من الآجال على ان لا تدفع اليه العبد الا الى أجل من الآجال
 فهو حلال والخلع جائز والاجل فيه باطل لان مالكا قال في كل صفقة وقعت بالصلح فيها لعل وحرام ان يخلع
 جائز والحلال منها يثبت والحرام باطل والشرط في مستأنف في تخير العبد لا يصلح ونصم على العبد جائز
 فطر حرام هذا ما لا يصلح وجوزناه ما يصلح (قلت) ارايت ان صالح على عرض موصوف الى أجل
 من الآجال يصلح له ان يبيعها منها بدين الى أجل (قال) لا يجوز ذلك في قول مالك لان هذا مثل البيرع
 وهذا يصير دينين

عليها الرجعة ولا يجب عليها الرجوع الى بيتها فلا يجوز ذلك تخضع المرأة في قرب وبعدها على
 قرب قبل أن يمضي من الايام ما يكون مهر فاصلا كان مضافا في يوم اوله من الايام ما روي
 أن الدم الاول هو أول الحيضة الثالثة وأن اعدة قدر ثمانين يوما بعد عدان يمضي من الايام ما يكون
 مهر فاصلا كان هذا ثم حيضة رابعة ثم هذا ثم أول من حيضة وأن اعدة قدر ثمانين يوما
 يزمنها لترى من التكاح على مذهب من يوقت لاقول لحض وولا يرى من ثمانين يوما حيضة عتبه امرأة
 في قرائها كان لها حيضون ثم يقرأ في حيض خمسة أيام ويحذر من مساجدة نساء في ثمانين يوما حيض ثلاثة

وان كانوا سفارا في التملك (قال) مالك وانما ذلك في الام وحدها (ابن وهب) عن يحيى بن ايوب عن ابن الصباح عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة قالت له ان ابني هذا ~~كان~~ طئي لمواعه وجرى له حواء ومدي لمساء فزعم ابوه انه ينتزعه مني فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم انا انت احق به عالم تسكني قال عمرو بن شعيب وقضى ابو بكر الصديق في عاصم على عمر بن الخطاب ان امه احق به عالم تسكن (ابن وهب) واخبرني ابن طيبة عن غير واحد من الانصار وغيرهم من اهل المدينة ان عمر بن الخطاب طلق امرأته الانصاريه وله منها ابن يقال له عاصم فتزوجت من بعد عمر يزيد بن مجمع الانصاري فولدت له عبد الرحمن بن يزيد وكان لها ام فقبضت عاصم اليها وهي جدته ام امه وكن صغيرا فخاصها عمر الى ابي بكر الصديق فقضى لجدته ام امه بحضنته لانه كان صغيرا (ابن طيبة) عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد نحو ذلك ووات البحدة في حضنته وعندي خبره وارفق به من امرأته غيرة (قال) صدقت حننك خيرة فقضى لها به (قال) عمر سمعت واظمت (مالك) وعمر بن الخطاب عن يحيى بن سعيد عن العاصم بن محمد بنحو ذلك الا ان مالك قال كان لعلام عند جدته قبا واخبرني من سمع عطاء الخرساني ذكر مثل ذلك وقال ابو بكر ويحيى وراشها خير له منك حتى يكبر (قال) عمر بن الخطاب في الحديث ركن وصيفا (ابن وهب) عن الليث بن سعد ان يحيى بن سعيد حدثه (قال) المرأة اذا طلقت اولي بالولد لذكر والاثني عالم تزوج فان خرج الولد الى ارض سري ارضه به ~~كان~~ كن اولى بالولد ان كن صغيرا وان هو خرج غاريا او تاجر كانت المرأة اولى بولدها الا ان يكون غري غرة اقطاع (قال) يحيى واخلى بمنزلة لولد (قلت) ارايت ام الولد اذا عتقت ولها اولاد صغار هي في ولدها بمنزلة المرأة الحرة التي تطلق ولها اولاد صغار في قول مالك قال نعم (قلت) ارايت ان تزوجت الام فاخذتهم الجدة او الخالة ان تكون النفقة والكسوة والسكنى على الاب في قول مالك قال نعم (قلت) ارايت ان لم يكن عند الاب ما ينفق عليهم (قال) فبه في قول مالك من فقراء المسلمين ولا يجبر احد على فقنتهم الا الاب وحده اذا كان يدر على ذلك (قلت) ارايت الاب اذا كان معسرا والام مرسرة تجبر الام على نفقة ولدها وهه صغار (قال) ما لا يجبر الام على نفقة ولدها (قلت) ارايت ان يطلقها وولدها صغارا يكرن على الاب امر رضاع في قول مالك (قال) نعم

في نفقة الوالد على واده لمات امرأه

(قلت) ارايت المرأة ان تب ان يطلقها زوجها او موب عنها وهي لا تدبر على شيء وهي عديعة يجبر الوالد على فقنتها في قول مالك قال لا (قلت) ارايت الزماني رها من ولده لذكور المختارين الذين قد لمعوا الحليم وصاروا رجالا هل يلزم الاب فقنتهم (قال) لم اسمع من مال فيه شيء او رى ان يلزم الاب بدليل لان لولدها انما اسقط عن الاب فيه النفقة حين احتلم وبلغ التكسب وقوى على ذلك الا ترى انه قبل الاحتلام بما يلزم الاب نفقة اضعفه وضعفه وعقله وضعف عمله فهو لا الذين ذكرت عنى اضعف من ايمان الا ترى ان الصبيان من هو قبل الاحتلام قرى على الكسب لانه على كل حال على الاب نفقة منهم يحتمل الا ان

في نفسه انه قد راجع واعتقد ذلك في ضميره فقد صحت رجته فيما يذو بينه تعالى ان امورنا انظفه ما قد اضر من ذلك في نفسه حكمتا عليه به ويجري هذا على الاختلاف في لزوم الطلاق بمجرد التوبة دون اللفظ ولو اضر الفظ دون التوبة صححت في نفسه وبينه تعذر ونسكتنا عليه بما يصاهر من قوله ولم صدقه فيما دعاه من عدم توبة لانه على مذهب من رأى ان المعلق لا يتم المستقضى بمجرد التزل دون توبة وهو قائم من المدونة لانه عديق للمعنى

يكون للصبي كسب يستغنى به عن الآباء أو يكون له مال ينفق عليه من ماله فكذلك الزمى والمجانين بمنزلة الصبيان في ذلك كله أو لا ترى النساء قد تحضن المرأة وتكبروهي في بيت أيتها فقته على الأب وهي في هذه الحال أقوى من هذا الزمن أو المحتون وإنما ألزم الأب فقته الحال ضعفها في ذلك فمن كان أشد منها ضعفاً فذلك أحرى أن يلزم الأب فقته إذا كانت زمانية تلك قدمته من أن يعود على نفسه مثل المعلوب على عقله والاعمى والزمن الضعيف الذي لا حراك له (قلت) أرأيت أن كانوا قد لغوا أصحابهم ثم أزمنا أو جونا بعد ذلك وقد كانوا أحراراً من ولاية الأب (قال) فلا تنس لهم على الأب ولم أسمع من مالك فيه شيئاً وإنما قلته على البنت التي

في فقته الولد على والديه وعيالهما

(قلت) أرأيت الصبي الصغير إذا كان له مال وأبواه معسران أينفق عليهما من مال هذا الابن في قول مالك (قال) قال مالك نعم ينفق عليهما من مال الولد صغير كان أو كبيراً إذا كان له مال وأبواه معسران ذكرنا كان أو أنثى متزوجة كانت البكر أو غير متزوجة (قلت) وكذلك إن لم تكن أمها تحت أيها ولكنه تزوج غيرها ماها أينفق على أيها وعلى امرأته أيها من مالها (قال) نعم (قلت) أرأيت أن كان تحت أيها حرائر أربع ليس فيهن أمها أينفق على أمها وعلى نسائها من مالها (قال) نعم سمعت مالكا يقول ينفق على الأب من مال الولد ذكرنا كان أو أنثى متزوجة أو غير متزوجة وينفق على أهل الأب أيضاً ولم أسأله عن أربع حرائر (قال) ابن القاسم ولست أرى أن ينفق على أربع حرائر ولا على ثلاث حرائر ولا على أكثر من واحدة (قلت) أرأيت أن كان لي والد معسر وأنا موسر ولدي أولاد صفار أفتق عليه وعلى أخوتي الصغار الذين في حجره من مالي وعلى كل جارية من ولد أبي في حجره بكر (قال) قال مالك ينفق على الأب من مال الولد وعلى امرأته ولا يرى أن تلزمه النفقة على أخوته إلا أن يشاء (قال) فقلت لما لك فالمرأة يكون لها الزوج وهو معسر ولها ابن موسر أيلزم الابن النفقة على أمه وهو يقر لا أفتق عليها لأن لها زوجاً (قال) مالك ينفق عليها ولا حجة له في أن يقول انتهت زوج ولا حجة له في أن قال فليفارقه هذا الزوج حتى أفتق عليها فلها أن تنضم مع زوجها ويلزم ولداها فقتهما (قلت) هل يلزم الولد مع النفقة على أبيه والنفقة على زوجته أيها والنفقة على خادم امرأته أيه في قول مالك (قال) يلزم الولد النفقة على خادم يكون لايه إذا كان الأب معسر والولد موسر لذلك فأرى خادم امرأته أيضاً يلزم الولد نفقته لأن خادم امرأته أيه بخدمة الأب ولا يلزم له لو لم يكن لها خادم كنت الخادمة من النفقة التي تلزمه (قلت) وكلما أفتق على الوالدين من مال الولد إذا أيسر الولدان من بعد ذلك لم يكن ما أفتق من مال الولد ديناً عليهما في قول مالك (قال) نعم لا يكون ديناً عليهما (قلت) أرأيت الولد هل يجبر على فقته الوالدين إذا كان معسر في قول مالك (قال) قال مالك لا يجبر الولد على فقته ولده ولا ولد على فقته والدين إذا كانا معسرين (قلت) أرأيت من ذن له من الآباء خادم ومسكن أيخسر فقته على الولد أم لا في قول مالك (قال) قال مالك فرض عليه فقته أيه وروجه (قال) ابن القاسم وخادمه تدخل في فقته أيه فيكون ذلك على الولد فالمرأة فرقة أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى أن كانت دار ليس فيها أفضل في قيمتها على مسكن بعينه

فصل وقد اختلف هل يجوز له الوطء إذا ألزم الرجعة على القول الذي يرى أهل الأصح لها فيه وبين الله وكذلك اختلف أيضاً في جواز الوطء لمن طلق في الحيض فأبى الارتجاع فحكم عليه بالرجعة وألزم إياها وقد ذكرت ذلك في موضعه

فصل وأما الوطء دون التبة فلا يكون رجعة في الباطن ولا في الحكم لظاهر وقال الليث بن سعد الوطء رجعة وإن لم ينوبه الرجعة يريد الله أعلم في الحكم لظاهر ولا يصح أن له مرد بذلك لرجعة وهو لا يظهر

عطاب بن أبي رباح (ابن وهب) عن ابن أبي طيبة عن ابن الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال لا يأخذ الابن ولا الابنة من مال أبيهما إلا بإذنها وقال عطاب بن أبي رباح مثله

﴿ في ثقة المسلم على ولده الكافر ﴾

(قلت) أ رأيت أن أسلم الابن وفي حجرهما جوارى أولاد لهما قد حصن فاختزن الكفر على الإسلام أ يجبر الابن على ثقتهن أم لا (قال) نعم (قلت) ويجبر الكافر على ثقة المسلم والمسلم على ثقة الكافر (قال) إذا كانوا آباء وأولاداً فانا نجبرهم (قلت) أنعطفه عن مالك (قال) بلغني عن مالك ولم أسمع منه أنه سئل عن الابن الكافر إذا كان محتاجاً أو الأم ولها بنون مسلمون هل يلزم الولد ثقة الأبوين وهما كافران قال نعم

﴿ في ثقة الولد على ولده الأصغر وليست الأم عنده ﴾

(قلت) أ رأيت ثقة الأب على ولده الأصغر أ يجبر الابن يدفع ذلك إلى أمهم (قال) لم أسمع من مالك بهذا لا فقرت الربعة إليه ولما صحت دونها بالله التوفيق

﴿ فصل في المتعة ﴾ المتعة أمة أمر المطلق بها تطيبا لنفس المرأة عما يرد عليها من ألم الطلاق وتسلية لها من الفراق

﴿ فصل ﴾ والمطلقات في المتاع ينقسمن على ثلاثة أقسام مطلقة قبل الدخول وقبل التسمية ومطلقة قبل الدخول وبعد التسمية ومطلقة بعد الدخول وقبل التسمية أو بعد التسمية فاما المطلقة قبل الدخول وقبل التسمية فإن الله تبارك وتعالى قد نص في كتابه على امتناعها فقال لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفضوا لهن فريضة معناه ولم تفضوا لهن فريضة وتمتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين فقوله تعالى وتمتعوهن أمر بالممتاع والامر على الوجوب ما لم يقترب به فريضة تصرفه عن الوجوب إلى التذب وقد اقترن بهذا الامر فراغ تدل على أن المراد به التذب من ذلك تخصيصه بها المحسنين من غير المحسنين بقوله تعالى حقا على المحسنين ولا يعلم المحسنين من غير المحسنين غير الله تعالى لأن الاحسان فيما بين العبد وناله فلهذا علق تعالى المتعة بصفة لا يعلمها غيره دل أن الله لم يوجب الحكم بها على الحكام أذ لم يحصل لهم طريقا إلى تغيير المأمور بها وقيل للمطلق متع أن كنت من المحسنين فكان حقا عليه أن يتع ولا يخرج نفسه من جلة المحسنين وأيضا فانها غير مقدرة ولا معلومة والقرائن لا بد أن تكون مقدرة ومعلومه وأيضا فان الله تبارك وتعالى لما خص المطلق قبل الدخول وقبل التسمية برفع الحرج عنه دون غيره من طلق بعد الدخول أو قبل الدخول وبعد التسمية لقوله لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفضوا لهن فريضة دل ذلك على أنها أخصصها بالذم من أجل أنها تطلق ولا يجب لها بالطلاق شيء فثبت من تخرج عن الطلاق في هذا الحال بهذا الوجه والله أعلم

فالوجوب لها المتاع إذا طلقت في هذا الحال كما يجب للمطلقة قبل الدخول وبعد التسمية نصف الصداق وكما يجب للمطلقة بعد الدخول جميعه لما تخرج أحد عن طلاقها في هذه الحالة كما لم تخرج عن طلاقها في سائر الأحوال ولما كان يتخصص بها برفع الحرج عن المطلق لها في هذه الحال دون غيرها من الأحوال فائدة والله أعلم فان قيل يحتمل أن يكون تخرج من طلاقها في هذه الحال ما لم يعلم وجوب المتعة لها قيل له لو كان الأمر على ذلك لكانت التلاوة ولا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفضوا لهن فريضة ولهن المتاع كما قال في الآية التي بعدها وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ومن أهل العلم من أوجب المتاع لها وقال الآية عامة فؤاؤها وآثرها لأن كل مؤمن محسن فكان له قال متاعا بالمعروف

في هذا إذا كان المرأة إذا كان معها ولداً أعطيت نفقة ولداً إذا كانت مطلقة مصلحة بولدها عندها وتأخذ نفقتهم (قلت) أرايت أن دعاها إلى أن تتحول معه من بلد إلى بلد وهي عنده غير مطلقة ومن موضع إلى موضع فأبت أن يكون لها عليه النفقة في قول مالك (قال) نعم وتخرج معه (قلت) فإن كان لها صلبه مهر فقالت لا أتبعك حتى تعطى مهرى (قال) مالك إن كان قد دخل بها خرج بها على ما أحببت أو كرهت وتبعه مهرها ديناً وليس لها أن تمتنع منه من الخروج من أجل دينها

﴿ فيمن تترك النفقة ﴾

(قلت) أرايت فيمن تترك نفقة في قول مالك فقال الولد الصلب: لا تتركه نفقة في الذكور حتى يحتلموا فإذا احتلموا لم تترك نفقتهم والنساء حتى يترجحن ويدخل بهن أزواجهن فإذا دخل بها زوجها فلا نفقة لها عليه فإن طلقها بعد البناء أو مات عنها فلا نفقة لها على أيها (قلت) فإن طلقها قبل البناء (قال) فهي على نفقتها ألا ترى أن النفقة واجبة على الأب حتى يدخل بها لأن نكاحها في يد الأب لم يدخل بها زوجها (ابن

حقا على المحسنين المطلقين لأن الإيعان الأحسان قال الله عز وجل ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال اتقوا من المسلمين وهذا بعيد لأن الأحسان التفضل وفعل المعروف فلا ينطلق اسم الأحسان على كل مؤمن لأن منهم المسيء في أفعاله وإن كان محسناً في إيمانه وأما المطلقة قبل الدخول وبعد التسمية فإن الله تبارك وتعالى ذكرها عقب المطلقة قبل الدخول وقبل التسمية فأوجب لها نصف القريضة ولم يأمر لها بالمنازع فدل على أنه لم يجعل لها متاعاً واجباً ولا مندوباً إليه وهو مذهب النجاشية وأوجب العلم من أوجب لها المتاع لعموم قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فتعوهن وسرحوهن مرساجه لا ذل ففرق بين أن يكون سمي لها صداقاً أو لم يسم وله موم قوله عز وجل وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين وقال هي من المطلقات فلهما المتاع مع نصف الصداق كما للدخول بها المتاع مع جميع الصداق ولولم يكن لها المتاع من أجل أن لها نصف الصداق لوجب أن لا يكون للدخول بها متاع من أجل أن لها جميع الصداق لأن نصف الصداق التي لم يدخل بها يجمعه التي دخل بها وهذا غير صحيح لأن المدخول بها قد وجب لها الصداق بالوطء وجوباً مستقراً لا يسقطه فسق ولا ارتداد والتي لم يدخل بها لم يجب لها شيء من الصداق وجوباً مستقراً ولو وجب لها نصفه وجوباً مستقراً لما سقط بالفسق أو الارتداد فلما أوجب الله تعالى بالعقد لها لم يكن واجباً قبل ولا أمر لها بالمنازع دل على أن لا شيء لها سواء وهذا بين والحمد لله فمن أهل العلم من استحسنت للزوج المتاع في هذه الآية ولم وجبه لها لاحتال فهذه ثلاثة أقوال وأما المطلقة بعد الدخول وقد سمي لها صداق أو لم يسم لها فلا هل العلم فيها قولان أحدهما أن المتعة لها واجبة على الزوج يؤخذ بها ويجبر عليها لقوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين وقيل كل مؤمن متق ولا تخصيص في الآية والثاني أنه يؤمر بها وينسحب الأول لا يجبر عليها فيقال له متع إن كنت من المتقين على ما بيناه من قبل في قوله إن كنت من المحسنين وهو قول مالك وجميع أصحابه وقد اختلف في متعة هذه وفي التي طلقت قبل الدخول ولم يسم لها صداقاً أيها أوجب على أربعة أقوال أحدها أنها سواء في إسقاط الوجوب وهو مذهب مالك وجميع أصحابه والثاني أنها سواء في ثبوت الوجوب لها وجوب الحكم بها والثالث أن المتعة للدخول بها أوجب من التي لم تدخل بها لأن الله أوجب لها المتاع بغير لفظ الأمر المحتل لأوجب وللدخول بغير لفظه فدل على أن المتعة بالمعروف حقا على متقين واستدل أيضاً من ذهب إلى هذا بقول الله عز وجل يا أيها النبي قل لأزواجك من كن تردين حياةً لديناوزيتناتها قلن إن أمعن وأسر كن سراحاً جلا فنص على متاعهن وهن مدخول بهن وزوجهن متعة التي لم يدخل بها ولم يسم لها

وهب) عن يونس بن يزيد انه سأل ربيعة عن الوالد هل يضمن مؤنة ولده والى متى يضمنهم قال يضمن نفقة آية حتى يحتلم وابنته حتى تسكح (قالت) فولد الولد (قال) لا نفقة لهم على جدهم وكذلك لا تنزم نفقتهم على جدهم ولا ينزم المرأة النفقة على ولدها وتنزم النفقة على أبيها وان كانت ذات زوج وان كره ذلك زوجها كذلك قال مالك قال الزوج ينزم نفقة امرأته وخادم واحدة لأمه ولا ينزمه من نفقة خدامها أكثر من نفقة خادم واحد ولا ينزم نفقة أخ ولا أخت ولا ذى قرابة ولا ذى رحم محرم منه (قال) مالك وعلى الوارث مثل ذلك ان لا يضار (قلت) أ رأيت الجارية التي لا بد لها من خادم للخدمة وعندها خادم قد ورثها من أمها أ ينزم الأب نفقة خدامها وهي بكر في حجر أبيها (فقال) لا أرى ان ينزم الأب نفقة خدامها ولا ينزمه نفقتها في نفسها (قالت) وهذا قول مالك (قال) نعم وهو رأي يوقال للأب اما نفقت على الخادم واما بناتها ولا ينزك بغير نفقة (وقال) ربيعة في امرأة توفي عنها زوجها وطاول وصغير فأرادت ان تترج وترى به على عمه أو وصى آية وليس للعلام مال (قال) فقال ربيعة يسكون ذلك لها ولدها من أيتام المسلمين بحمله لمصلحة لهم وبسعه

أوجب لان الله تعالى نص على المتعة لها بالامر فيها ولم ينص على المتعة للمدخل بها الا في تخيير النبي عليه السلام أزواجه وذلك حكم خاص النبي به دون المؤمنين بدليل اجاعهم على انه لا يجب على أحد ان يغير زوجته وانما جعل الله المتعة بظاهر عموم اللفظ في قوله للمطلقات وليس ماوجب بالظاهر والعموم كائن عليه بالامر الذي يقتضي لها الوجوب ولكل قول منها حظ من النظر وأبناها وأضحها ما ذهب اليه مالك رحمه الله فجميع أصحابه فان قلنا ان المتعة تسلي المرأة عن فراق زوجها فلا متعة في كل فراق تتخار المرأة من غير سبب يكون للزوج في ذلك كامرأة العنين والمجنون والمجنون تتخار فراق زوجها وكالامة تعتف تحت العبد فتختار نفسها ولا في كل نكاح مفسوخ قاله ابن القاسم وقال ابن المواز اذا فسح بغير طلاق ونظاهر قول ابن القاسم انه لا متعة فيه فسح قبل الدخول بطلاق أو بغير طلاق أو طلق هو قبل الفسخ وقد اختلف في المملكة والحرة فقال ابن خزيمة مندد لا متعة لها في الطلاق ومعلوم أن من اختارت فراق زوجها فلم تشفق اذ ذلك ولا حرنت له فلا يحتاج الزوج الى تسليتها وتطييب نفسها وروى ابن وهب عن مالك ان لها المتعة ووجه ذلك أن الطلاق فيهما انما هو من الزوج الذي جعل ذلك البهاول عليها فحشم من اختاره وهو قد عرضها للفراق فتختار نفسها وهي كارهة لذلك فريضة البقاء مع زوجها واما المختلعة والمطلقة والمباراة فلا متعة لمن باتفاق لانهم قد رغبوا في فراق أزواجهم واشترى به مجازان عليه فلا يحتاج الى تسليته وكذلك الملائنة لا متعة لها والمتعة سواء في الطلاق البائن والرجعي ان لم يرجع حتى تبين منه باقضاء العدة فلا يجب عليه المتاع حتى تنقضي العدة وقد اختلف اذا لم يمتع حتى ماتت المرأة هل يجب عليه لو رثها على قولين أحدهما انه لا يجب ذلك عليه لورثتها لان المراد بذلك تسليتها عن الفراق وأما ان مات الزوج قبل أن يمتع فالتناع ساقط عنه ولا يؤخذ ذلك لما من ماله لانه ليس بدين ثابت عليه وللعبد أن يمتع امرأته وليس لسيده ان يمنعه من ذلك لانه من حقوق النكاح الذي اذن له فيه ولا حد له متعة وانما هي على قدر حال الزوجين وقد قال ابن عمر اعلاها رقة وادناها كسوة أو نفقة

فصل في الخلع اباح الله تبارك وتعالى لعباده المؤمنين النكاح فقال فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وقال وانكحوا الايبي منكم والصالحين من عبادكم وامانتكم وامر عز وجل بحسن العشرة فيه فقال وعامسوهن بالمعروف وقال لمن سأل نذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ذلك الا الزواج امر الزوجات بما جعل لهن من الطلاق ونهاهم ان لا يعتسوا فيما جعل اليهن من ذلك فقال ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا وقال فامسنا بمعروف وتسريح باحسن فان احب الرجل المرأة امسكها وان كرهها فارقتها ولا يخل

ما يسعهم وولى الارحام أولى من الام بالولد الا ان تحب الام الحضانة فيقتضى لها بحضانتها ولدها لان حجرها خير
 له من حجر غيره ها ولا يضمن أحد نفقة اليتيم الا ان يطول متطول فيصل ما بدله لا ما قسم الله لا يتام المسلمين
 من الحق في الصدقة والنفقة قال وقال ربعة في قول الله تبارك وتعالى وعلى الوارث مثل ذلك قال الوارث
 الولي اليتيم ولما له مثل ذلك من المعروف يقول في صحبة الوالدة لا تضارو الدة برلدها ولا مولود له برلده يقول
 وعلى الوارث مثل ذلك يقول في الولي ان آقره عند أمه آقره بالمعروف في الولي من اليتيم وماله وان تعاسرا
 وراضيا على ان يترك ذلك يسترضه حيث أراه الله ايسر على الولي في ماله شيء مفروض الا من احتسب (الليت)
 عن خالد بن يزيد بن أسلم انه قال في قول الله تبارك وتعالى والولدت يرضعن أولادهن حولين
 كاملين لمن أراد ان يتم الرضاعة انما يطلق أو يموت عنها زوجهما فقال وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن
 بالمعروف لا تضارو الدة بولدها ولا مولود له برلده وعلى الوارث مثل ذلك يقول ايسر لها ان تلقى ولدها عليه
 له اذا كرهها ان يحكمها ويضيق عليها حتى تقتدى منه وان أتت بفاحشه من ربا أو شورا أو بذا لقول الله
 عز وجل وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيت احداهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا تأخذونه
 بهما نوا واعمينا وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا هدا مذهب مالك
 رحمه الله وجميع أصحابه لا اختلاف بينهم فيه ومن أهل العلم من أباح للرجل اذا اطلع على زوجته برأ أن يحكمها
 ويضيق عليها حتى تقتدى منه لقول الله عز وجل ولا تضاروهن لتذهبوا ببعض ما آتبوهن لأن يأتيهن
 بفاحشه مبينة وتأول أن الفاحشة المبينة هو ان زناها وجعل الاستثناء متصلا ومنهم من تأول أن الفاحشة
 المبينة البغض والنشوز والبداء باللسان فأباح للزوج اذا أبغضته زوجته وشذت عنه وبنت لسانها
 عليه أن يحكمها ويضيق عليها حتى تقتدى منه ومنهم من جعل الفاحشة على العموم فأباح ذلك للزوج كانت
 الفاحشة التي أتت بها زنا أو نشوزا أو بداء باللسان أو ما كانت والصحيح ما ذهب اليه مالك رحمه الله لأنه اذا
 ضيق عليها حتى تقتدى منه فقد أخذها لها غير طيب نفس ولم يبح بذلك الا عن طيب نفسها قال فان ما بينكم
 من شيء منه فساد فكلوه هنيئا مريئا والآية التي احتجوا بها لاجل طيب نفسها لان الفاحشة مبينة من جهة
 النطق أن تبذره عليه ونشتم عرضه وتخالق أمره لان كل فاحشة أتت في القرآن منعوتة بمبينة فهي من
 جهة النطق وكل فاحشة أتت فيه مطلقة فهي الزنا والاستثناء المذكور فيها منقصل عن الآية لكن
 ان نشزت عليكم وحالفت أمركم حمل لكم ما ذهبتم به من أمسوا من معاصيها كان ذلك عن طيب أنفسهن
 ولا يكون ذلك عن طيب أنفسهن الا اذا لم يكن منهم اليهن ضرر ولا تضيق فعلى هذا التأويل تتفق آي
 القرآن ولا تعارض وقد قيل في تأويل الآية غير هذا وهذا أحسن وذهب اسمعيل لقاضي إلى أن
 الخلع يجوز ويسوغ للزوج ما أخذ منه على الطلاق اذا كانت انشروا الكراهة منها واذا كان لا يقب
 حدود الله فلا جناح عليهم فيها فقد ثبت بوليس قرله مخالفا لما حكينا عن مالك وأصحابه من أن الخلع لا يجوز
 للزوج وان كرهته المرأة ونشزت عليه وأضرت به اذا قررها على بعض ذلك لأنه تعالى جعل محبة على بينها
 فأباح الفدية قبل وقوع ما فاحشه أن يقع ما ذكر كل واحد منهم صاحبه ونفى هو أن يحكمها أن لا يبر
 حدود الله فيما من أجل كراهته باهاون فتبطل لا تهرم بمبرمها من حقها فاحشه محبة لا تهرم خروج
 فقد أعطته ما لماعى فلا طيبه به نفسها فبضره ودينه باصر ركان منه به وأما بن كبريت
 جعل الخوف المذكور في الآية على نعم الله على من خطب فيها فخره ولا كراهية تحكيمه
 سواء فقال تقدير الكلام من خفيته ولا من لا يقيم زوجه حذر حذر منه به به بنح تميك
 أخذتم من الممازفة فتمها فاختلاف بينه وبين كبريت عرفت ولا يبيد الآية التي موضع ثنى

ولا يجرد من روضه وليس له ان يضارها في تزوج منها ولدها وهي تحب ان ترضعه وعلى الوارث مثل ذلك فهو ولي اليتيم

﴿ ما جاء في الحكمين ﴾

(قلت) رأيت الحكمين اذا حكم من هما ولي يجوز ان يكون في الحكمين المرأة والعبد والصبي والرجل المحدود ومن هو على غير الاسلام (قال) قال مالك ليست المرأة من الحكماء فالصبي والعبد ومن هو على غير الاسلام أبعدان لا يجوز تحكمهم الا بالرضا من الرجل والمرأة والا بالبعثه من السلطان (قلت) فالحكمان هل يكونان من غير أهل المرأة وأهل الرجل وكيف ان لم يكن لهما أهل وكيف ان كانا لهما أهل وكانوا الاموضع فيهم لا يهيم ليسوا من أهل النظر والعدل (قال) قال مالك الامر الذي يكون فيه الحكمان انما ذلك اذا قنع ما بين الرجل وامرأته حتى لا يشته بينهما بینه ولا يستطيع ان يتخلص الى امرهما فاذا بلغا ذلك بعثت الى رجل من اهلها ورجل من اهلها عدلين فنظر في امرهما واجتهدا فان استطاعا الصلح أصلعا بينهما والافراق بينهما ثم يجوز

يجوز فيه الخلع من الذي لا يجوز فيه لا اختلاف في المذهب ان الزوج يجوز له ان يأخذ من زوجته شيأ على طلاقها اذا كان النشوز من قبلها ولم يكن منه في ذلك ضرر اليها اذ ليس له ان يقارضاها على نشوزها عليه بالاضرار لها والضيق عليها حتى تقتدى منه لقول الله عز وجل ولا تعضلوهن لتندبوا ببعض ما آتيتوهن وأعماله ان يعطلها فان اعطلت والا هجرها في المضاجع فان اعطلت والاضر بها ضررا غير مبرح فان اطاعته فلا يسنى عليها سبيل لقول الله عز وجل والا في تخافون نشوزهن فعظوهن واحجروهن في المضاجع واضربوهن فان اطعنكم فلا تغوا عليهن سبيلا فان هي بذلت له على الفحل له ان يقبله اذ لم تعد امر فيها الله

﴿فصل﴾ ولما كان النشوز من قبله ولم ترض ذلك من فصله فالواجب عليه ان يفارقها الا ان يصطلحا على الرضا بالعشرة والبقاء معه عليها أو بطعية على ان لا يطلقها وتبقى معه على الاثرة أو على ترك الاثرة وذلك الصلح الذي قال الله عز وجل فيه وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير وأحضرت الانفس الشح

﴿فصل﴾ وأما اذا كان النشوز من قبلهما جميعا وأخذ كل واحد منهما بصاحبه فلا يجوز للزوج ان يأخذ منهما شيأ على الطلاق على ما بيناه

﴿فصل﴾ وان تداعيا في ذلك وتقاوم الامر بينهما وارفعها الى الحاكم حكم بينهما حكمين حكما من أهلها وحكما من أهلها قال الله عز وجل في كتابه حيث يقول وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهلها وحكما من أهلها الآية معناه عند أهل العلم علمتم ذلك وخفتم تزايد فان تبين لهما أن الضرر من قبل الزوج فراق بينهما بغير غرم نقرمه المرأة أو يكون لها نصف صداقها ان كان ذلك قبل الدخول وبجميعه ان كان بعد الدخول لان حكم نصف الصداق قبل الدخول بجميعه بعد الدخول وان تبين لهما أن الضرر من قبل المرأة أقرها تحتها وأتمناه على غيبتها وأذنا له في تأديها كما أمر الله تعالى وان تبين لهما أن كل واحد منهما مضر بصاحبه فراق بينهما بغير غرم بعض الصداق نصفه ان كان اضرار كل واحد منهما بصاحبه متساويا أو أكثر ان كان الاضرار منه أكثر أو أقل من النصف ان كان الاضرار منها أقل هذا قول ربيعة في المدونة ومثله في كتاب ابن المواد وهذا مذهب مالك ومجما به وقال ابن زيد وابن الماجشون في المبسوط ظاهرا اذا أحببت أو كرهت اذا أحب هو افراق ومعنى ذلك عندى على ما في المدونة ان أطاعت بمر الله أعلم

﴿فصل﴾ فان قال قائل ان الزوج لا يجوز له ان يأخذ من زوجته شيأ على فراقه اياها اذا أضر كل واحد منهما

فراقهم مادون الامام وان رأيا بان يأخذ من مالها حتى يكون خلعاً فاعلاً قال فإذا كان في الاهل موضع كانوا هم
أولى لعلمهم بالامر وتنصيصهم به وانهم لم يردهم قرابتهم منهم إذا كان فيهم من الحال التي وصفت لك من الظلم
والعدالة الاقوة على ذلك وعلمابه وأما الذي يمكن في الاهل أحد يوصف بما يستحق به التحكيم أو كانا من لاهل
لهما فاعلم معنى ذلك الذي هو عدل من المسلمين (قلت) فالاهلون إذا اجتمعوا على رجل واحد لم يحكم وهل
يكون الاهلون في ولادة العصبية أو ولادة المال أو والى اليتيم إذا كان من غير عصبية أو والى اليتيمة إذا كان
كذلك وهل يكون الى غير من يلى نفسه من الأزواج والزوجات أو هل يكون لاحد مع الذي يلى نفسه من
الأزواج شرك (فقال) لا شرك للذين أمرهما اليهما من أحد في أمرهما الا شرك المشورة التي المرء فيها يخبر في
قبولها وردها فأما شرك يمنع به صاحبه شيئاً أو يسطيه شيئاً فلا وكذلك الاموال من يلى اليتامى من الرجال
والمرأة وهو لا يكون اليهم من ذلك الاما اليهم من الطلاق والمخالعة (قلت) فإن كان من يلى نفسه من الرجل
والمرأة أو من الولادة الذين يجوز أمورهم على من يلوأجلوا ذلك الى من لا يجوز أن يكون حكماً (قال) لا يجوز

صاحبه فكيف يأخذ ما حكم به الحكماء من صدقاتها اذا تبين لهما أن كل واحد منهما مفسر بصاحبه وقد نص
الله تعالى في كتابه على أن حكم الحاكم لا يعمل مال أحد لحد فقال ولانما كلوا أموالكم بشكم بالباطل وتدلوا
بها الى الحكماء لتأكلوا من أموال الناس بالانهم أتم تعلمون وسأل عن الفرق بين الموضوعين فالجواب
عن ذلك أن الزوج في الخلع قد اختار الطلاق وخير الزوجة على أخذ مالها بما كان ضرره اليها وذلك لا يجوز له
القول الله عز وجل ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتينكموهن وفي حكم الحكمين لم يختار الطلاق بل جبره عليه
الحكماء كجبر الزوجة على إعطاء المال فاعلأخذته عوضاً عن إخراج الزوجة عن ملكه - حكم من الله
عز وجل

فصل وحكم الحكمين بين الزوجين لا عذاريه الى أحد هما لانهما لا يمكن بالشهادة القطعية وإنما
بحكمين بما خلاص اليهما من علم أحوالهما بعد النظر والكشف

فصل والخلع معاوضة عن البضع تخلف به المرأة نفسها وبعك الزوج به العوض عليها ملكاً تاماً لا ينقصر
الى حيازة لانه يخرج على عوض بخلاف الهبة والصدقة وما أشبه ذلك مما يخرج على غير عوض هذا هو
المشهور في المذهب وقد وقع في كتاب محمد بن المواز ما يدل على خلافه وذلك أنه قال إذا كان على الزوج دين
فأحال به على الزوجة فيما خالها به فانت قبل أن يقبض المحال دينه أن له أن يرجع على الزوج بدينه فلم يحكم به
بحكم الدين الثابتة في الذمة إذا جعل له الرجوع على الزوج ولم يجعلها حادثة كالحالة على الدين الآن
العوض الذي تأخذه المرأة بليس بمال وإنما هو راحة في نفسها وتخليصها من ملك الزوج فلا يحكم له بالامع
سلامة الحال فإن كان في ذلك حق لا آخرين ظفر في ذلك بحسب قوته وضعفه فانه ما يقدم على الخلع
غنى السيد في مال أمته المأذون لما في التجارة وفي مال المكاتبه لا اختلاف في المذهب أن الامه المأذون لها
في التجارة والمكاتبه إذا اختلعت من زوجها أن خلعه لا يجوز الا باذن السيد لقوة حقها واختلف في المدانة
إذا اختلعت هل يجوز خلعه دون اذن امرأته أم لا على قولين أحدهما أن ذلك لا يجوز لانها أعطته مالها
بملاحظة فيه بخلاف النكاح والثاني أن ذلك جائز كالنكاح وجه القول الأول في الفرق بين الخلع
بالنكاح أن النكاح مما تمس الحاجة اليه كالصغار والشراب فقد دخل الغراء معه على ذلك ولم يلح ليس
بمتمس الحاجة اليه وإنما يقع ذلك لعرض تعرضت له المرأة أن تخلص نفسها من الزوج بسببه فلم يدخل
امرأته معه على ذلك كالجنت جناية فيها قصاص فصالح على نفسها لم أعطته وعليها دين فقد قال
في كتاب الصلح من المدونة ليس لمن أحاط لدين بعباده دجى جناية فيها لتصاص أن يصالح فيسقط التصاص

(قلت) ولم وانما جعل ذلك الهم وولاية الامر أو الزوج والزوجة المال كين لامرهما (قال) لان ذلك يجري
 اذا حكم غير أهل الحكومة والرأى من وصفت لك وغيرهم من يخالف الاسلام كان على غيره وجه الاصلاح
 وانما أراد الله بالحكمين واردة ولاية العلم الاصلاح بين الزوج وزوجته وبين الزوجة وزوجها وان ذلك يأتي
 بخاطر أمنها بما لا ينبغي أن يكون فيه الغرر (قلت) فاذا كان ذلك منهم الى رجل واحد اجتمعوا عليه هل
 يكون عنزلة الحكمين لهما جميعا (قال) نعم انما هي من أمورهما التي لو أخذها دون من يحكم فيها كان ذلك
 لهما جميعا فكذلك هي الى من جلاها اليه اذا كان يستأهل أن يكون ممن يجعل ذلك اليه ليس بنصراني ولا بعد
 ولا صبي ولا امرأة ولا سفيه فهو لاء لا يجوز منهما اثنان فكيف واحد (قلت) فلوان بعض من لا يكون ذلك اليه
 جعل عن ملامتهم ما رضى ففرق بينهم ما لم يرضى ذلك أو يكون مردودا (قال) اذا لا يعنى ولا يكون ذلك
 طلاقا لانهم ليسوا من أهل الحكم واجتهاد الرأى ولان ذلك لم يكن على وجه التعليل تعلق الطلاق وبذلك على
 ذلك دخول الزوجة فيه بتحكيمها ولا مدخل للزوجة في تعليق الطلاق (قلت) فلو قضى الحكم بغيرهم على

عن نفسه بأموال غرمائه وقد قيل ان معنى قوله ليس له ذلك ابتداء فاذا وقع فمضى فعلى هذا التأويل اذا
 خالعت المديونية فقد فعلها ومضى الا أنه تأويل بعيد والصواب أنه لا يجوز إلا أن يجيز الغرماء وانما وقع
 في هذا التأويل من تأوله لان ظاهره معارض لما وقع في كتاب الرهون لان المترهن أحق بما رهنه
 في جناية العمد والخطأ من الغرماء ومعنى ما وقع فيه من ذلك أن العمد الذي لا قصاص فيه والخطأ الذي
 لا يحمله العاقلة فاذا جاز على هذا هتكت المسائل وسلمت من التعارض ولم يتجئ الى التأويل البعيد

فصل في الفرق بين العمد الذي فيه القصاص والعمد الذي لا قصاص فيه هو ان العمد الذي لا قصاص
 فيه دين أوجه الحق عليه لم يدخله هو على نفسه باختياره فكان المجرع محاسبة الغرماء كسائر الديون
 والعمد الذي فيه القصاص ليس بمال وانما المجرع القصاص فان بذل له فيه مالا كان قد استهلك
 أموال غرمائه باستنقاذ نفسه من القصاص وذلك لا يجوز له الا باذن غرمائه

فصل في ذلك اختلف في خلع المريضة والحامل المتصل فقبل ان خلعهما جاز على ورثتها اذا خالعت
 بخلع مثلها وروى ذلك ابن وهب عن مالك فعلى هذه الرواية غلب الخلع على حق الورثة وقيل ان خلعهما
 لا يجوز من غير تفصيل وهذا ظاهر قول مالك في المدونة وكاتب ابن المواز وقيل ان ذلك لا يجوز ان كانت
 حائضا أكثر من ميراثه منها ويجوز ان كانت خالعت بميراثه منها فأقل وهو قول ابن القاسم واختلف
 أيضا متى يظفر فيه ان كان يوم الخلع أو يوم الموت فقال ابن القاسم يوم الخلع وقال ابن باقر واصبغ يوم الموت
 على ما يأتي في مسائلهم فعلى هذين القولين غلب حق الورثة على الخلع

فصل في الخلع ما خوذ من الاختلاع وهو نزع الشيء عن الشيء من ذلك الحديث ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لم يرد عروءه معاذ على أن خلع طم في ماله يريد اخراجه عن جبهه وله عبارات هي الخلع والصلم
 ر لبارأه القدية كما يؤزل الى معنى واحد وهو بذل العوض على الطلاق الا أن اختلافها يرجع الى
 اختلاف فئات وقوعها فالخلع بذل جميع المال على الطلاق والصلم بذل بعضه والاقتداء بذل جميع الصداق
 الذي أعطاه والمبارأة ركن ما لها من الحق على الطلاق أو ترك كل واحد منهما ماله على صاحبه على الطلاق
 ر حكمها كما يسرا في انها طلاق واحدة بانه اذا لم يسميا شيئا من الطلاق

فصل في ويجوز الخلع على جميع اعداد طلاق الا أن يكون فيا زاد على الواحدة فان وقع فمضى ومضى وان
 دعه عن ان يطلق لانه طلاق واحد لم يكن لها جبهه لانها دالت بالواحدة ما كانت تمال بالثلاث من
 ساكنها أمر نفسها

وأخرجها إلا غير ضررم (قال) إذا لا يكون ذلك منهما اجتماعا لأنه ليس عليهما أن يخرج شيئا بغير اجتماعهما ولا أنه ليس عليه أن يارق عليه بغير الذي لم يجتمع عليه من المال فإن شئت أن تعضيه من المال طوعا منها إلا يحكمهما ما سمي عليهما أحد الحكمين فقد اجتمعا ذامضت المال للزوج على الطلاق لا اجتماعهما على الفسقة إذا أبت إعطاء المال لهما هو تبع في رد ذلك على الزوج بأن يقر لم يجتمع على المال فيلزمها لي ولم يصل إلى ما حكم به منه أحد كما قنطه طع مة التي فإذا أمضت هي ذلك فليس مما يشك أحدان مما اجتماعا عليه القراق قد سقط مقال الزوج إذا قبض الذي حكم به أحد الحكمين بطوعها (قلت) فلو حكم واحد بواحدة وحكم الآخر بآنتين (قال) إذا يكرنان مجتمعين من ذلك على الواحدة (قلت) فلو طلق واحد تثبت والاخر ثلاثا (قال) قد اجتمعا على الواحدة فإزاد فهو خطأ لأنهما لم يدخلابا زاد على الواحدة أمر ابدا لأن به صلاحا للزوجة وزوجها الأول الواحدة تحجز من ذلك وكذلك الحكم واحد بواحدة والاخر بالثلاثة لانهما مجتمعان على الواحدة واظهر كلا حكم به أحدهما هو الآخر مما حكم به صاحبه

فصل في الحضنة

الأصل في الحضنة كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه السلام واجماع الأمة فأما الكتاب فبما آية نها قوله تعالى وقل رب ارجعها كبريائي صغيرا وفي الأمهات قوله تعالى والوالدات رضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فالأم أحق برضاعها ثم أو كفالته إلى أن يستغنى عنها نفسه وقال تعالى حاكما عن أخت موسى صلى الله عليه وسلم إنا قلنا لآسية امرأة فرعون هل أدلكم على أهل بيت يكفلونه لكم وهم له ناصحون فرددناه إلى أمه حتى ترضعها ولا تحزن وقال في مريم بنت عمران وكفلها زكريا وكفلها التي أتت ربك عذرا وكفلها زكريا فقال معناه كفلها الله أي أو جب له كفالته بالقرعة التي أخرجها له الآية التي أظهرها خصومه فيها وذلك أن زكريا وخصومه فيها لما تنازعوا أيهم يكفلها تساموا بقداهم فرموا بها في نهر فقام قدح زكريا تافا الماء يجر كأنه في طين وجرت قدح الآخر فجعل الله ذلك علما بأنه أحق المتنازعين فيها وقيل جرى قدح زكريا في النهر مصعدا وانحدرت قدح الآخر فو كانت قدحهم التي استهموا بها أقلامهم التي كانوا يكتبون بها النول له فذلك قوله وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أي يكفل مريم وما كنت لديهم إذ يختصمون وكان زكريا باقدا قال له أنا أحق منكم لأن عندي أختها أرثا لثما على اختلاف في ذلك لأنه قيل أن زوجه أنه يحيى كانت له مريم وقيل بل كانت أختها حكم الله بها زكريا بالرضع أختها أو خالها وعلى هذا في شرعنا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بأبنة حزة بن عبد المطاب لجعفر بن أبي طالب إذ قد تنازع فيها على بن أبي طالب وجعفر زيدا بن حارثة فقال على هي أخته عبي وعندي رسول الله صلى الله عليه وسلم فانا أحق بها وقال جعفر هي أخته عبي وعندي خالها فانا أحق بها وقال زكريا أنه أختي ونجست لها السمع وكان قد خرج عنها حين أصيب حزة فافقدها وعلى هذا مذهبان إلا خاصة إذا كان زوجهما رايان أولياء المحضونة فهي أحق بها من سائر الأولياء وإن كان زوجها أعمد منها راعيا كفلها زكريا بالآسية كانت يتيمة تربت أمها بعد موت أبيها وهي صغيرة

فصل في وأما سنة قد قبل صلى الله عليه وسلم للمرأة المطلقة من أبي الطيفيل حين قالت له إن ابني هذا كان طئي له وعادني ولموار جري له حرام له لأنه قد ساء له من أمه يترده مني فقال أسأحق به ما لم تنكحني وقضاؤه لا نه حرة لجعفر لموضع خالتها أسماء أمه عيسى

فصل في وأما لاجماع فذكر زكريا بن أحد من الأمة في إيجاب كفالته لأطفال الصغار لأن الإنسان خلق ضعيفا مفتقر إلى غيره وبور به حتى ينشأ نفسه ويستغنى بذاته فهو من فروض الكفاية لا ليجل أن لا يصعب

على انهما قد اجتمعا منه على ما اصطلاحهما هو صلاح المرأة وزوجها فافرق ذلك من الطلاق باطل (قلت)
وكذلك لو حكى جميعا واجتمعا على اثنين أو ثلاث (قال) هو كالأصناف من انهما لا يدخلان بما زاد على الواحدة
لها صلاحا بل قد اذ خلا مضرة وقد اجتمع على الواحدة فلا يلزم الزوج الا واحدة (قلت) فلو كانت المرأة
من لم يدخل بها هل يجري أمرها مع الحكمين مجرى المدخول بها وكيف يكون أمرها في الصدق ان كان
دون كفالة ولا توفية حق حتى يمكث ويضيع وإذا قام به فأنهم سقط عن الناس ولا يتعين ذلك على أحد سوى
الأب وحده ويتعين على الأم في حولى رضاعه اذ لم يكن له أب ولا مال تستأجره منه فإن كان لا يقبل ندى
سواها تجبر على رضاعه

فصل وانما اختلف الناس في الأولى من الأولياء اذ اختلفوا في كفالته وتنازعوا في ذلك والأولياء الذين
لهم الحضنة عصبة من الرجال وقرباؤه من النساء من قبل الأم ومن قبل الأب وأوصيائه من الرجال أو النساء
فصل فقرباؤه من النساء يستوجبون الحضنة وجهين أحدهما ان يكن ذوات رحم منه والثاني ان يكن
محرمات عليه فإن كن ذوات رحم منه ولم يكن محرمات عليه كبنات الخالوات اعمه وما أشبههما لم يكن لهن
حق في الحضنة وكذلك ان كن محرمات عليه ولم يكن ذوات رحم منه كعمرات عليه بالصهر والرضاع وما
أشبههن لم يكن لهن في الحضنة حق وأما عصبة من الرجال فانهم يستوجبون الحضنة بمجرد التعصيب كما و
من ذوى رحمه المحرم كجدو العمة والابن لاخ أو من ذوى رحمه الذين ليس بمحرم كابن الأم وان سفل أو لم
يكونوا من ذوى رحمه كالولم المقتول وأما أوصيائه من الرجال والنساء فانهم يستوجبون الحضنة بمجرد الولاية
كما هو مقدمين من قبل القاضي أو من قبل السلطان

فصل وهي أعنى الحضنة مرتبة فيه بحسب المكان والرق لا يراعى في ذلك قوة ولاية كالكساح ووزن
المواثيق والصلاة على الجنائز وولاء الميراث قد يحضن من لا يرث كوصي والعمة والخت وتوالت الاخوات
الاخت وقد يرث من لا يحضن مثل الزوج وزوجة أعنى زوج محضنة وزوجته ان كان رجلا والمولاة بمقتضى
المقدم منهم في الحضنة أن يعلموا واستقر العادة أنه أشفق على المحضون وأثر فيهم أقوى شافعه وهي لام
الاختلاف بين أحد من أهل العلم ان الأم أحق بالحضنة من الأب ومن سائر الأولياء من الرجال والنساء يقول
النبي عليه السلام أنت أحق بهما لم تكحى إلا مرة ذروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه أسهم بينهما ويحى عنه
انه خير الابن بين أبيه فقضى بملن اخاره منهما وفي بعض الآثار أن النبي عليه السلام قل لهما شهما عليه
فأبى الأب من ذلك فخير النبي عليه السلام العلام بينهما وفي بعض الآثار أن النبي صلى الله عليه وسلم قل لهما شهما
خيرتاهما وذهب أبو جعفر الطحاوى إلى أن لا يحمل شيء من هذه الآثار على ما روى وأن تستعمل جميعها
فيدعو الامام الاو بنى الاستسقام عليه فان أجابا في ذلك أسهم بينهما وإن لم يوافقا فادعوا لهما فاما شهما
خيرتاهما فان أيا ذلك أو أحدهما حكم به لادم وهو وجه حسن يصح به استعمال الآثار كلها ويستعمل جميعها
أولى من صرح بعضه

فصل وكما يكون الأدق من الأب فلزهرتها أحق من غيرها من ذوات الألف في ذلك
واختلفوا هل تكرر قرباتها أى لأم أحق من الأب على تولى من يرى من رغبته من أن الأب
أحق من الخاتمة المشهورة في ذهب أن أقربها لأم أحق من الأب على هذا لا يمكن لأم أن تكون رغبة
أجنبي فأمها وهي الجدة فان تكرر فأم ثم ودة ثم من جسدتها فأم ثم من أم الأب ودة لا يكون
واحدة منهم فأم أم أمها أو أم أمها ثم من جسدتها فأم ثم من أم الأب ودة لا يكون
متممة سواء ثم أقربها الأب وعلى هذا ترتيب أمهات من مدعواته من جسدتها ثم من أم الأب ودة لا يكون

قد وصل اليها أول يصل أن رأى الحكيمان أن يطلا ما لهما من نصف الصداق إذا طلقاها وقد كان أوصل الصداق اليها أو حكا علم إرد الصداق كله إليه أو زيادة (قال) يجري مجرى المدخول بها قال وليس لهما أن يطلا ما يرجع اليه من نصف الصداق ألا ترى أن مالك لا يرى أن يؤخذ منه للمدخل بها ويطلقاها عليه وأن حكا عليه رد الصداق كله فهو حائز ألا ترى أن مالك يقول في المدخل بها وأن رأيا بأن يأخذ منها ويكون

فإن اجتمع أخت الأم وأبها وأختها لا يها وأختها الأمها فالشقيقة أولى ثم التي للام ثم التي للاب لأن الأم أمس رحما فإن لم تكن منهن واحدة فأخت الجدة وهي خالة الأم وخالة الخالة فإن اجتمع أيضا أخت الجدة لا يها وأبها وأختها الأمها وأختها لا يها فالشقيقة أولى ثم التي للام ثم التي للاب لأن الأم أمس رحما من الأب على ما بيناه فإن لم تكن واحدة منهن فأخت الجد للام وهي عمه الأم وعمه الخالة فإن اجتمع أيضا أخت الجد للام كإيه وأمه وأخته لأمه وأخته لا يه فالشقيقة أولى ثم التي للام ثم التي للاب على هذا الترتيب بما بعد من النسب من الأم وارفع

فصل في إقصاء قرابات الأم وقيل أن الأب أحق من جميع قراباته لأنهم إنما يدلون به فهو أحق منهن وقيل إنهن أحق منه وإن كن يدلن به لأنه لا يخصص ويستتبع في الحضنة غيره من النساء فقراباته أحق حتى هذين القولين عبد الوهاب وجعل في المدونة بعض قراباته أحق منه وهو أحق من بعض فجعل الجدات من قبله أحق منه وجعله هو أحق من سائر قراباته

فصل في ترتيب قرابات الأب من النساء في الحضنة كترتيب قرابات الأم على ما بيناه فأحق الناس بالحضنة من قراباته أمه فإن لم تكن أمه أو كان لها زوج فأم أمه أو أم أبيه فإن اجتمعا فأم أمه أحق من أم أبيه فإن لم تكن واحدة منهما فأم أمه أو أم أبيه أو أم أبي أمه أو أم أبي أمه فإن اجتمع جميعهن فأم أمه أولى ثم أم أبي أمه أو أم أبيه بمنزلة سواء ثم أم أبي أمه أو أم أبيه وعلى هذا الترتيب يكون أمهاتهن ماعلون وإن لم تكن واحدة منهن فينت الأبوين أو بنت أحدهما وهي الأخت فإن اجتمع الأخوات فالشقيقة أحق ثم التي للام ثم التي للاب فإن لم تكن فأخوات الأب وهن العمات للاب وللأم دون الأب وللأب دون الأم فإن اجتمعن فالشقيقة أولى ثم التي للام ثم التي للاب لأن الأم أمس رحما من الأب على ما بيناه في الحالات فإن لم تكن واحدة منهن فأخوات الجد وهن عمات الأب وعمات الأم وللأم دون الأب وللأب دون الأم فإن اجتمعن أيضا فالشقيقة أولى ثم التي للام ثم التي للاب فإن لم تكن واحدة منهن فأخوات الجد وللأم دون الأب وللأب دون الأم ومن حالات الأب فإن اجتمعن فالشقيقة أولى ثم التي للام ثم التي للاب وهي على هذا الرتبة بما بعد النسب من الأب وارفع فإن لم تكن منهن واحدة فبنات الأخوة وبنات الأخوات للاب وللأم وللأم دون الأب وللأب دون الأم وإن سفلوا لأقرب فالأقرب وذوهم ابن حبيب في الواضحة لأحضنة لبنات الأخوات وهو بعيد خارج على ما سئلناه لأن ذوات رحم محرمات عليه فلا فرق بينهما وبين سائر قراباته في وجوب الحضنة فهن فإن اجتمعت جميعا بنت الأخ وبنت الأخت قدمت بنت الأخ عليهما في الحضنة مراعاة للخلاف الذي حكيناه ومحامى القياس سواء في المدة ينظر للأم في ذلك فيقتضى به لا حرزهما أو كفلهما فإن لم تكن منهن واحدة أو كانت ولها زوج أجنبي رجعت الحضنة إلى العصبية ولا شيء فيها لبنات العمات وبنات الخالات لأنهم غير محرمات

فصل في وأحق الناس بالحضنة من العصبية لأخت ثم الجد ثم ابن الأخ ثم الأم كذا في كتاب إن المواضع متعل أن يريدان الجد دون علا أحق من بن الأخ ومن العم ويختصم أن يريدان أحق الناس بالحضنة من العصبية لأخت ثم الجد ثم ابن الأخ ثم ابن عم ثم بن عم ومن سفل الأقرب فالأقرب ثم أم الجد ثم عم الأم ثم ابن عم الأم

خلعاً ففلا (قلت) فإن قال أحدهما حين حكي بارتف منك وقال لا تخوي خلية (قَالَ) أما المدخول بها فكا فنهما فالأبنة أو ثلاثاً لأن هذين الأسمين وإن اختلفا ثلاث وهما إذا حكي ثلاث كانت واحدة لما أعلمت من أنه ليس الزوج ولا الزوجة سلاح في أن يكون الطلاق أكثر مما يجوز جاته من يده لقول مالك فما زاد فهو خطأ وإنهما أذخلا مضرة بما زاد على الواحدة والواحدة بينهما (قال) مالك وأما التي لم يدخل بها فهي

وان سفل الاقرب فالاقرب ثم جد الجد ثم والده ثم الجد الجد ثم والده على هذا الترتيب أبدأ فترتبت الحضنة
في العصبه لايجرى على ميراث المال ولا على ميراث الولاء ولا الصلاة على الجنائز لان الجدوان علا رافع
مرتبة في الميراث من الاخ اذ ينقص مهم من الثلث خياً ولان بنى الاخوة والاعمام وبنهم لاشئ لهم مع
الجدوان علا في ميراث المال وابن الاخ في ميراث الولاء أحق من الجد

فصل فأحق الناس بالحضنة على مذهب ابن القاسم في المدونة بعد الام الجدة للام وان علت فان اجتمع الجدات فعلى الترتيب الذي وضعناه ثم الخالة فان اجتمع الخالات فعلى الترتيب الذي وضعناه ثم خالة الام فان اجتمع فعلى الترتيب الذي وضعناه ثم عممة الام فان اجتمع عماتها فعلى الترتيب الذي وضعناه ثم الجدة للاب وان علت فان اجتمع الجدات فعلى الترتيب الذي وضعناه ثم الاخت فان اجتمع الاخوات فعلى الترتيب الذي وضعناه ثم العمه ثم عممة الاب ثم خالة الاب ثم بنات الاخوة ثم بنات الاخوات وقيل لاحضنة لبنات الاخوات وقيل انهن أحق من بنات الاثرة وقيل انهن بمنزلة سراء ينظر الامام في أمرهن وأكفهن

فصل في قد تقدم أن الحاضنة إذا كان لها زوج أجنبى سقطت حضانتها فان كان زوجها ذارحاً من المحضونة فلا يتخلو من وجهين أحدهما أن يكون محرماً عليه والثاني أن لا يكون محرماً عليه فان كان محرماً عليه فواء كان بمن له الحضانة كالعم والجد لأب أو بمن لا حضانت له كخال والجد للأُم لا تأثيره في إسقاط الحضانة وأما ان كان غير محرر عليه فلا يتخلو إما أن يكون بمن له الحضانة كابن العم أو بمن لا حضانت له كابن الخال فان كان بمن له الحضانة فهي أحق بالم يكن المحضون حاضنة أقرب له منها فارعة من زوج وان كان زوجها أبعد من الولي الآخر وان كان بمن لا حضانت له فإنه يسقط حضانتها بكل حال كالأجنبي سواء وذهب ابن وهب إلى أن الزوج يسقط حضانة الحاضنة وان كان ذارحاً من المحضون

(فصل) واختلف بماذا يسقط لزواج الاجنبي حضانه زوجته قليل بالدخول وقيل بالحكم عليه بأخذ الولد منه وعلى هذا أي باختلافهم فيمن طلق امرأه وله منها ولد فتزوجت ولم يعلم تزويجها حتى طلقها الزوج ومات عنها أو علم بذلك ولم تطل المدة له أن يأخذ ولدها منها دخلوها من الزوج أم لا فاما نعلم بتزويجها ولم يعلم بأخذ الولد منها حتى ماتت المدة ثم طلقها الزوج أو مات ولدها فليس له أن يأخذ ولدها لانها بعد ذلك توارك لحقه ومعه على الاختلاف في السكوت هل هو بمنزلة الافرا أم لا

فصل في واختار أيضا في باسطة من حضائه بذلك خفي له يسبقه حضائه جوده هو هذا هو ما في المدونة
وقيل غائصة حضائه في جهة من حضائه المضمون في حال تزويجه وقيل له عابطة حضائه في حال
تزوجيه ناس عابدة أو زوجة من رجعت في بيته وقيل له عابدة حضائه لا قول له أني ما أله من قول أن
حضائه تسقط جملته في أي حال من هذه أن الحضائه لا ترد له أبداً ومن مات لحضائه لم يولد وحى فارغة من
الزوج بمرت أو سلاق ومن دل له حضائه عابدة في حال تزويجه ناس عابدة أو زوجة من رجعت في بيته وقيل له
من سبب أن الحضائه لا ترد له أبداً ومن مات لحضائه لم يولد وحى فارغة من الزوج بمرت أو سلاق ومن دل له
حضائه بمرت أو سبب أن الحضائه لا ترد له أبداً ومن مات لحضائه لم يولد وحى فارغة من الزوج بمرت أو سلاق ومن دل له
حضائه أنسائه في حال تزويجه بمرت أو سبب أن الحضائه لا ترد له أبداً ومن مات لحضائه لم يولد وحى فارغة من الزوج بمرت أو سلاق ومن دل له

واحدة لان الواحدة تخلّيها وتبينها وان هما تو يابلك البتة فهي أيضا واحدة أو لا ترى ان مالك يقول في
الامه تعتق تحت العبد وهي مدخل بها فاختار نفسها أكثر من واحدة ان ذلك ليس لها لان الواحدة تبين بها
فليس لها ان تدخل مضرة اذا كنت الواحدة تلك نفسها دونها وان حمل قوله الذي كان يتمد عليه وهو موطن
كتبه (وقال) ربيعة بن عبد الرحمن في المرأة والرجل يتبارآن وكل واحد منهما مؤد لحق صاحبه (قال) هو
الاول ان تزويجها رضامها باسقاط حقها فيه ووجه القول الثاني أن تزويجها رضا باسلام الولد الى الذي
يحصنه في حال تزويجها وليس رضامها باسقاط حقها فيه جملته ووجه القول الثالث أن تزويجها ليس رضامها
بترك الولد لان النكاح مما عس الحاجة اليه كالطعام والشراب فأشبهه اذا مرضت وضعت عن الحضانه أن
الولد يؤخذ منها لهذه العلة فاذا ارتفعت العلة عادت الحضانه اليها وأخذت تولدها

﴿فصل﴾ وهذه الثلاثة الاقوال انما اتى على مذهب من يرى أن الحضانه من حق الحاضن وأما على
مذهب من يرى انها من حق المحضون وهو مذهب ابن الماجشون فلها أن تأخذ الولد متى ما نخلت من الزوج
وعلى هذا الاختلاف يأتي اختلافهم في السكينة وأمر الحضانه فهن رأى أن الحضانه من حق الحاضن لم ير له أجره
ولا تراعى سكناه معه لانه لا يستقيم أن يكون من حقه أن يكفله ويؤويه الى نفسه ويحب به ذلك حق ومن
رأى أن الحضانه من حق المحضون أو جبال الحاضن أجره على حضائه اياه وكراسه كنهه معه وهذا بين
ولا اختلاف في أنه على الاب النفقة والكسوة وأمر الرضاع ان كان رضيعا واختلف قول مالك اذا وجد الاب من
يرضعه له باطلا أو يدون ما يساوى رضاعه فله في المدونة أن من حق الام أن ترضعه باجرة مثلها فقبل ان ذلك
من أجل حقها في حضائه وقيل ان ذلك من أجل رفقها به في الرضاعة وان لبنها أضع له على ما روى أن ما من
لبن يرضع به العبي أعظم ركة عليه من لبن أمه فمن علل ذلك بحقها في الحضانه يقول ان الابان وجد من
يرضعه له عند أمه باطلا لم يكن لها حقه ومن علل بالعله الاخرى فحبها باقية وروى ابن وهب عن مالك أن الام
ان لم تزدان رضعة باطلا أو بما وجد كان له أن يدفعه الى من يرضعه باطلا أو بما وجد ومعنى ذلك اذا أرضعته
عند أمه ولم يخرج من الحضانه وهذا لقول أشبه بظاهر قوله تعالى وان تعامستم فسترضع له أخرى وأما ان
أبت الام أن ترضعه فبسنأجره الاب من يرضعه وليس عليه أن يكون في ذلك عند أمه فلي هذا فجعل الرواية
العالية في هذا ان شاء الله

﴿فصل﴾ واذ قلنا ان الحضانه من حق الحاضن فهل يملك الحاضن اسلامه الى من شاء من الاولياء أم لا في
ذلك اختلاف قيل ان الحاضن ان يعلم الولد الى من شاء من الاولياء وان كان غيره أحق به منه وهو ظاهر ما في
المدونة لانه قال ان للمرأة اذا املت زوجها على أن يكون الولد عنده جاز ذلك وكن أحق بالولد قطا هره وان
كان له جده أو خالة ذلم بشرط ذلك وقيل انه لا يملك ذلك وانما هو حقه فان شاء أخذه وان شاء تركه فان تركه
كان لمن يجنبه بعده كسفه في النفقة ليس لمن كان منهم أحق بها أن يسلمها لمن شاء وانما هو حقه ان شاء
أخذه وان شاء تركه فان كان لمن يجنبه بعده واختلف في حد الحضانه فقيل الى البلوغ وقيل الى الانتار
وهي رواية ابن وهب عن مالك وبالله التوفيق

﴿كتاب الايمان بالطلاق﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿ما جاء في الايمان بالطلاق﴾

الاصل في وجوب الايمان بالطلاق قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود أحلت لكم بر يدعقد
اليمين وعقد النذر وسائر العقود اللازمة في الشرع والايمن تنقسم على ثلاثة أقسام مباحة ومكروهة

كلام منكر الحق صاحبه بسىء الدعة فيما أمره الله من محبته فراقينهما على ناحية من بعض ما كان أصدقها
 بعبادته إياه وان كرهت ولكنه يقال لا يؤتمن أحدك على صاحبه وليس تعطى إياهما الزوج الصديق وقيل ناحية
 من العلم وقد استجعت بها وليس كباها أمران فخرق بينك وبينه قد هيين بنفسك وماله وعندك من العلم مثل
 الذى عنده فيعمل الحكما في القذا برأهما ومشاورته أهال الله تبارك وتعالى لا نختم ان لا يتيسر لهود الله
 وجدت الصفة التى علق بها مطلق امرأته لزمه ذلك الاماروى عن أشهب فى الخالف على امرأته طلاقها أن
 لا يفعل فعلا ففعله فاسدة لتحثيته أنه لا شيء عليه وهو شذوذ وانما الاختلاف المعلوم فيمن قال أحسده أنت
 حران فعلت كذا وكذا ففعله

فصل ولا يكون نفوق اليمين بالطلاق لان الله تعالى لم يذكره الا فى اليمين بالله عز وجل فأما الاستثناء فيه
 بمشبهه الله فان رده الى الطلاق لم ينفع وان رده الى الفعل نفع عند ابن الماجشون وأشهب ولم ينفعه عند ابن
 القاسم وقول ابن الماجشون وأشهب أظهر قياسا على الاستثناء فى اليمين بالله انه ان رده الى اسم الله تعالى لم ينفعه
 وان رده الى الفعل الذى حلف عليه نفعه

فصل وأما ان كان استثناءه بمشبهه محض فله استثناءه باتفاق لان ذلك من تمام الصفة التى علق
 عليها الطلاق

فصل وأما ما لا يلزمه باتفاق فأيوجه على نفسه يشترط أن يفعل فعلا أو أن لا يفعله بما ليس لله بطاعة
 ولا يتقرب به اليه كان مباحا أو معصية كقوله فى المعصية على ضرب فلان ان لم أفعل كذا وكذا وفى المباح
 على المشى الى السوق ان لم أفعل كذا وكذا وما أشبه ذلك ما عدا الطلاق فان اليمين به تلزمه كأن كان
 من المباح الذى ليس لله فيه طاعة ولا معصية للمعنى الذى قدمت ذكره وهو أن الخالف به مطلق
 على صفة ما

فصل وأما الوجه الثالث المختلف فيه فهو يمينه بكل ما فيه طاعة وفرة بأن يفعل فعلا وان لا يفعله من صلاة
 أو صيام أو مشى الى بيت الله أو نذر أو حج أو ما أشبه ذلك فقد ذهب مالك وأصحابه الى ان اليمين تلزم اذا حث
 فيها كإلزامه النذر هذا أصل مذهب مالك رحمه الله تعالى وقد شذت له مسائل يسيرة عنه وخافه فى هذا
 الاصل جماعة من العلماء على اختلاف كثير فى ذلك منهم

فصل فإذا استثنى فى ذلك بمشبهه محض فله الاستثناء وان استثنى فيه بمشبهه الخالق جاز ذلك على
 الاختلاف المذكور ولا نفوق بين فى ذلك أيضا وأما الوجه الثانى من وجوه اليمين بغير الله وهو ان يحلف بحق
 شئ من الاشياء أن يفعل فعلا أو أن لا يفعله كقوله والله لا أفعلن كذا وكذا أو والنبي ومكة والصلاة والزكاة
 والطلاق لا أفعله وما أشبه ذلك فهذا كله ليس بيمين ولا كفارة فيه على من حلف بشئ من الاشياء فحث فيه
 الا انه يكره ذلك انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اليمين بغير الله ولان الخالف بالشئ قاصد الى تنظيم
 المحلوف به والله أحق من قصد الى تنظيمه وقد اختلف فى قول الله عز وجل والطور والسماء والطارق والنجم
 والذين والزيتون وما أشبه ذلك من الابعان الواردة فى القرآن فقتل ان ذلك من المجاز وان المعنى فيه ورب
 الطور ورب السماء والطارق ورب النجم وما أشبه ذلك فحث المضاف وأتم المضاف اليه قمامه كقوله تعالى
 وأسأل القرى يقول ان ذلك على الحقيقة لا مجاز فيه وهو أصح ان شاء الله لان الله تعالى هو المقسم بهذه الاشياء
 وله ان يقسم بما شاء من مخلوقاته فربما لماعلى ما سواها وتبينها على آثار الصنعة فيها فلا حجة لمخالف هذا فى
 اجازة الحلف بغير الله تعالى

فصل وأما المحظورة فهو أن يحلف بالطرائع غير باللات والعزى ونحو من الارثان التى يعبدون من

والمسقوط (قال) ابن شهاب ان أراد ابراهيم بيعت الحكمين الخلع فتعاضيا عليه دون الحكمين فانه يجوز ذلك اذا آى ذلك من قبل المرأة (قال ابن وهب) قال ربيعة وقد بعث عثمان بن عفان عبد الله بن عباس ومعاوية ابن أبي سفيان يحكمان بين عقيل بن أبي طالب وبين امرأته فاطمة بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس وكان قد تقامم الذي بينهما فلما اقتربا من مسكن عقيل بن أبي طالب اذ ارائحة طيب وهو من الصوت فقال معاوية ارجع

تفصيلا وفيها اختلاف هو مذكور في الامهات وسياق تحصيل القول عليه في كتاب الايلاء. وأما اذا كان مما لا يمكن تركه ففعل عليه الطلاق وهو قول سحنون وقيل انه لا طلاق عليه حتى يفعل ذلك الفعل كلوجه الاول وهو ظاهر قول ابن القاسم في المدونة مثال ذلك ان يقول امرأتي طالق ان أكلت أو شربت أو صمت أو صليت وما أشبه ذلك لليمين بالطلاق مما لا بد من فعله. وأما اذا كان مما لا يمكن فعله ففعل عليه لا شيء عليه وهو قول ابن القاسم في المدونة وقيل ان الطلاق يعجل عليه لانه بعد نادما وهو قول سحنون وروى مثله عن ابن القاسم مثال ذلك ان يقول امرأتي طالق أن مسست السماء أو ولجت في سم الحيات وما أشبه ذلك. وأما الوجه الثاني وهو ان يحلف بالطلاق أن يفعل فعلا فلا يخلو من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون ذلك لفعل مما يمكن فعله وتركه. والثاني أن يكون مما لا يمكن فعله في الحال. والثالث أن يكون مما لا يمكن فعله على حال. فلما اذا كان مما يمكن فعله وتركه مثل قوله أنت طالق ان لم تدخل دارا أو ان لم تضرب عبدي وما أشبه ذلك فانه يمنع من الوطء لانه على حث ولا بد من الاضطرار لذلك الشيء فان رفعت امرأته أمرها ضرب له أجل المولى وطلق عليه عند انقضائه الا أن يبر فعل ذلك الفعل الذي حلف عليه ليفعله أو تجب البقاء معه بغير وطء فان اجترأ وطئ سقط أجل الايلاء واستؤنف لما ضرب به ان رفعت ذلك ولا يقع عليه طلاق تنوي ذلك الفعل الذي حلف عليه ليفعله لانه طلاق لا يكسفه الا المرات وان أراد أن ينقض نفسه بالطلاق دون أن يطلق عليه الامام بالايلاء كان ذلك له الا أن يضرب أجلًا فيقول امرأتي طالق ان لم أفعل كذا وكذا فلا يكون له أن ينقض نفسه بالطلاق ويطلق على الاجل على اختلاف من قول ابن القاسم ويضرب له أجل الايلاء على القول بأنه لا يطلق اذا كان الاجل أكثر من أربعة أشهر فهذا حكم هذا القسم الا في مسكتين احدهما ان يقل امرأتي طالق ان لم أطلقها والثانية أن يقل امرأتي طالق ان لم أحجبها فأما اذا قال امرأتي طالق ان لم أطلقها في ذلك ثلاثة أقوال أحدها أن الطلاق يعجل عليه ساعة حلف ووجه ذلك أنه حله على التعجيل والفرقة كما أنه قال أنت طالق ان لم أطلقك ساعة والثاني ان الطلاق لا يعجل عليه الا أن زوجه امرأته الى السلطان وتوقفه على لوطء. والثالث أنه لا يطلق عليه ان رفعت امرأته ويضرب له أجل الايلاء فان طلق والاطلاق عليه بالايلاء عند انقضائه أجله ولم يمكن من الوطء لانه لا يجوز زله من أجل أنه على حث وان اجترأ فوطئ سقط عنه الايلاء واستؤنف ضربه له ثمانية ان رفعت امرأته أمرها الى السلطان وفائمة ضرب أجل الايلاء على هذا لقول وان لم يمكن من التي بالوطء رجاء أن ترضى في خلال الاجل بالبقاء معه على الصفة دون رصداً. والثاني طالق ان لم أحجبها فانه طاقاً ابداحتى بحجبها وان بره في احبائها وكذلك ان قل لرجل لامرأته أنت طالق ان لم أطلقك له أن يطالبها في وطئها فان وقف عن وطئها كان مراً عند ما نذروا لث فبارى عنهما وقال ابن لامم لا ايلاء عليه وهو الصواب. وأما اذا كان ذلك الفعل مما لا يمكن فعله في الحال مثل أن يقل امرأتي طالق ان لم آخ وهو في أول العام في ذلك أربعة أقوال أحدها ان يمنع من لوطء لأن وهو ظاهر قول ابن التميمي في كتاب الايلاء من المدونة ورواية عيسى عنه في الايمان بطلاق من التوبة. والثاني أنه لا يمنع من لوطء حتى يمكنه فعل ذلك الفعل والمالك انه لا يمنع من الوطء حتى يخشى فوات ذلك الفعل. والثالث أنه لا يمنع منه حتى يفوت فعل ذلك لفعل فاذ قلنا انه يطأ حتى يمكنه فعل

بنافاني أرجو أن يكون أقدا صليحا قال ابن عباس أطلاعتني فتنطرق في أمرهما فقال معاوية ففعل ماذا فقال
ابن عباس أقسم بالله لن تدخلت عليهما فآيت الذي أخاف عليهما منهما لا يحكم عليهما بالخلع ثم لا فرق
بينهما (قال) ذلك بلغني أن علي بن أبي طالب قال في الحكمين لا بين قال الله يحكم من أهله ويحكم من أهله
أنه قال لهما إن ضرر فإينهما وإن جمعا (قال) مذهب أحسن ما سمعت من أهل العلم أنه يجوز أمر الحكمين
عليهما والله أعلم

ثم وكل كتاب أرواح السطور من المدونة الكبرى

وبله كتاب التفسير والتأنيذ

ذلك الفعل فأمسك عن الوطء ما كان ذلك الفعل له ثم فلت الوقت في ذلك ثلاثة أقوال أحدها أنه لا يرجع إلى
الوطء أبدا والثاني أنها تطلق عليه والثالث أنه يرجع إلى الوطء حتى يمكنه الفعل مرة أخرى وقد زناه
الأوجه ينافي كتاب الأيلاء وأما إذا كان الفعل مما لا يمكنه فعله على حال أحد القدرة عليه مثل أن يقول
امرأتي طالق لم أمس السماء وإن لم يلج في سم الحياض وما أشبه ذلك أو منع الشرع منه مثل أن يقول امرأتي
طالق إن لم أقفل فلان وإن لم أشرب الخمر وما أشبه ذلك فإنه يجعل عليه الطلاق إلا أن يجترأ على الفعل الذي
منعه منه الشرع فيفعله قبل أن يجعل عليه الطلاق فإنه يبرئ عيته وشم في فعله ولا اختلاف في هذا الوجه
وأما القسم الثاني وهو أن يحلف بالطلاق على غيره فإنه ينقسم أيضا على وجهين أحدهما أن يحلف عليه أن
لا يفعل فعلا والثاني أن يحلف عليه ليفعله فاما إذا حلف عليه أن لا يفعل فعلا مثل أن يقول امرأتي طالق
إن فعل فلان كذا وكذا فهو كالحالف على فعل نفسه سواء في جميع أحواله وقد تقدم تفسير ذلك وأما إذا
حلف أن يفعل فعلا مثل أن يقول امرأتي طالق إن لم يفعل فلان كذا وكذا ففي ذلك لابن القاسم ثلاثة أقوال
أحدها أنه كالحالف على فعل نفسه أن يفعل فعلا يمنع من نومه بدخول عياله وجبة من غير تفصيل
والثاني أنه يأولم له على قدر ما يرى أنه أراد يجنبه واختلاف هل يطأ في ذلك أو لا على قوين جري على
الاختلاف إذا ضرب أجل لأن التأولم كضرب الأجل فإن منع التأولم على مذهب من يمنعه من نومه أكثر من
أربعة أشهر دخل عليه الأيلاء والثالث الفرق بين أن يحلف على حاضر أو ناسو ولا شيء على معنى
سباع عيسى من كتاب الإيمان بالطلاق وأما القسم الثالث وهو أن يحلف بالطلاق على معي من لا مودف
كان من له طريق إلى معرفته لم يجعل عليه بالطلاق حتى يعلم صدقه من كذبه فتونه مرأتي طالق إن لم يجني
فلان غدا فإن مضى الأجل ولم يعلم صدقه من كذبه جعل من ذم مباحل وإن كان من لا سرق له في معرفته
جعل عليه الطلاق ولم يستأنفاه واختلاف في حلف عن الطلاق عليه حتى جاء الأمر عليه فيخرج ذلك على
ثلاثة أقوال أحدها أنه يطلق عليه والثاني أنه لا يطلق عليه وثالث أنه إن كان حلف على غائب عنه لا مر
نوسمه مما يجوز له في الشرع لم يطلق عليه وإن كان حلف على ما ظهر عيبه من كنهة وتجب وعلى نشأ أو
على عمد لكن بطلق عليه وأما الوجه الثاني وهو أن قيد صدقه بأصفا فقط لوجب وهو أن يقول
امرأتي طالق إن كان كذا وكذا فإنه يسم على أربعة أقوال أحدها أن يكون حلفا على كذب
والثاني أن تكون أصفه غير آية على كذب وثالث أن يكون مترددا بين نفي وإثبات في شيء من غير
أن يرغب أحد الوجهين على الآخر أو يكون لأغلب منهما لا شيء ورابع أن يكون مترددا بين نفي
ثاني وبين أن لا شيء والغالب أنه تأني فأن جعل عليه حلفا في شيء من غير أن يخرج على نومه
وثالث لا يجعل عليه الطلاق بالتأني ولو جع يحلف فيه على قوين منه مبرين وبه ترفيق

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ أَجْعِبْ ﴾
 ﴿ كِتَابُ التَّخْيِيرِ وَالتَّمْلِيكِ ﴾

(قلت) لعبد الرحمن بن القاسم أريت إذا قال الرجل لامرأته وهي مدخل بها اختاري نفسك فقالت اخترت نفسي فنها الزوج (قال) قال مالك لا تنفعه المناكرة وهي ثلاث تطلقات (قلت) أريت أن قال لها اختاري نفسك فقالت قد قبلت أمرى (قال) تسئل عما أرادت بقولها قد قبلت أمرى فان قالت قد قبلت أمرى أردت بذلك أني قد قبلت ما جعل لي من الخيار وإن لم أطلق بعد قيل لها طلقي أردت أن أوردى فان طلقت لا تالم يكن للزوج أن يناكرها وان طلقت نفسها واحدة أو اثنتين لم يكن ذا لها ولم يلزم الزوج من ذلك شيء وإنما يلزم الزوج إذا طلقت نفسها ثلاثا لان الزوج إنما خيرها فإذا خيرها فاعلمها أن تطلق نفسها ثلاثا أو ترد ذلك وليس لها أن تطلق واحدة ولا اثنتين وهذا قول مالك (قلت) فان قال لها اختاري فقالت قد قبلت أمرى وقالت أردت بذلك الطلاق (قال) تسئل عما أرادت من الطلاق فان قالت إنما أردت طليقة واحدة فليس ذلك الطلاق لازم للزوج وان كانت أرادت اثنتين فليس ذلك أيضا لازما للزوج وان كانت أرادت بذلك ثلاثا لم يلزم الزوج ولم يكن للزوج أن يناكرها وإنما ينظر في الخيار وفي التملك إلى ما قال الزوج فان قال اختاري فهذا خيار وان قال أمرك بذلك فهذا تملك وتسئل المرأة عما وصفت لك في التملك وفي الخيار كما وصفت لك أيضا ولا يكون في الخيار للزوج أن يناكرها ويكون له في التملك أن يناكرها (قلت) فما فرق ما بين التملك والخيار في قول مالك (قال) لا الخيار قد جعل لها أن تقيم عنده أو تبين منه وهي لا تبين منه بالواحدة فلما كانت الواحدة لا تبينها علمنا أنها إذا خيرها وأراد أن تبين منه فاعلمنا جعل ذلك اليها في الثلاث وأما التملك فلهذا لم يجعل لها الخيار في أن تبين منه أو تقيم عنده إنما جعل لها أن تطلق نفسها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا إلا أن يناكرها فاعلم أنه لم يجعل لها الخيار قال مع يمينه ويكرن أمهات بها ألا ترى أنه لو ملكها فطلعت نفسها واحدة وقال الزوج كذلك أردت واحدة كان أملاكها فهو في التملك قد جعل لها أن تطلق نفسها طلاقا فاعلم الزوج فيه الرجعة وفي الخيار لم يجعل لها أن تطلق نفسها طلاقا فاعلم الزوج فيه الرجعة ألا ترى أنه إذا ناكرها في الخيار لم يكن ذلك له (قلت) أريت أن قال الرجل لامرأته اختاري في أن تطلق نفسك طليقة واحدة وفي أن تقيمي فقالت قد اخترت نفسي أيكون ذلك ثلاثا أم لا (قال) زلت بالمدينة وتسئل مالك عنها فقال لزوجهما تحلف بالله ما أردت بقولك ذلك حين قلت اختاري في واحدة إلا واحدة قال الزوج نعم والله ما أردت إلا واحدة (قال) مالك أرى

﴿ فصل فيما جاء في التخيير والتملك ﴾

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

قال الله عز وجل ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتكن وأسرحكن سراحا جيلا وان كنتن ترضين بالله وسوله فإن الله أعد للمحسنات منكم أجرا عظيما وكان سبب نزول هذه الآية فيما روى أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم سألت شيئا من متاع الدنيا ما زاد في التفقه وأما غير ذلك من عرض الدنيا فاعتزل رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاده شهرا فأمره الله أن يخبرهن بهذه الآيات بين الصبر عليه والرضا بما قسم لهن والعمل طاعة الله وبين أن يعتنهن ويخارقهن أن لم يرضين بالذي يقسم لهن وقيل ان ذلك كان من أجل غيرة دنت عائشة رضي الله عنها عارتها فبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعائشة وكانت أحسن إليه فقال لها في ذاكر لأمور أولاءك إن لا يجلي حتى تستأمرى أوبك قالت وقد علم أن أبري لم يكونا ليأمراني بفراقه فخيرته وقرأ عليها آقران فقالت له هل بدأت بأحد من نسائك قبلي قال لا قالت في أي هذا أسأمر

أرأيت أن قدم فلان ولم تعلم المرأة بقدمه إلا بعد زمان وقد كان زوجها بطوقها بعدة يوم فلان (قال) لها الخيار
 اذ لم تعلم بقدم فلان حين قدم فلان ولا يكون جعاع زوجها أياها قطعاً لما كان لها من الخيار اذ لم تعلم بقدمه يوم
 فلان (قلت) أرأيت أن رجلاً خيراً امرأته فلما خيراً خاف أن تختار نفسها فقال لها خدي مني ألف
 درهم على أن تختاريني فقالت قد فعلت فاختارت زوجها على تلك الألف درهم أم يلزم الزوج تلك الألف
 درهم أم لا (قال) يلزم الزوج الألف لأن من تزوج امرأة وشروطها أن لا يزوج عليها ولا يتسر عليها
 فإن فعل فامرأته ما فعل فأرادت أن تطلق نفسها فقال لها زوجها لا تفعلين ولك ألف درهم فرضيت بذلك
 أن ذلك لازم للزوج لأنها تركت له شرطها بهذه الألف فكذلك مسئلتك (قلت) أرأيت أن قال لها اختاري
 فقالت اخترت نفسي أن دخلت على ضارتي يكون هذا قطعاً للخيار أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً
 ولكنها توقفت فاختارت وأتت (قلت) أرأيت أن قال لها وهي مدخل بها اختاري فقالت قد خليت سبيلك ولا
 نية لها (قال) هي ثلاث البتة وذلك في جعلتها ههنا بمنزلة الزوج أن لو كان قال لها ابتداء منه قد خليت سبيلك
 ولا نية لها ثلاث البتة وهذا قول مالك (قلت) أرأيت المرأة التي لم يدخل بها زوجها زوجها فاختارت
 لها اختاري فقالت قد اخترت نفسي فدل الزوج لم أرد إلا واحدة وقالت المرأة قد اخترت نفسي فأنا طالق
 ثلاثاً (قال) قال مالك في هذا أنها واحدة والعول فيها في الخيار قول الزوج لأن الزوج لم يبين لها الواحدة
 بينهما فاما كنت الواحدة بينهما كان الخيار والتعليق في هذه التي لم يدخل بها سواء إذا ما كرها في الخيار ونوى
 حين خيرها واحدة وإن لم ينوش حين خيرها فهي ثلاث البتة في التعليق وفي الخيار وكذلك قال مالك في الذي
 عليك امرأته أمرها ولا نية لها في واحدة ولا في اثنين ولا في ثلاثة فطلقت نفسها ثلاثاً فأنكرها أنها طالقت ثلاثاً
 ولا تنفعه منكرتها إياها لأنه لم يكن له نية في واحدة ولا في اثنين حين ملكها (قلت) والمدخول بها وغير
 المدخول بها إذا ملكها أمرها ولا نية لها فطلقت نفسها ثلاثاً لم يكن له أن ينكرها (قال) سمعت مالك يقول
 ذلك إذا ملكها أمرها ولا نية لها فأنقض ما قضت وليس له أن ينكرها ولم يسأله عن التي دخل بها والتي لم يدخل
 بها وهي اعتدى سواء وليس له أن ينكرها إذا دخل بها أو لم يدخل (قلت) أرأيت إذا خيرها قبل البناء بها
 ولا نية لها في واحدة ولا في اثنين ولا في ثلاث فاختارت نفسها أو طلقت نفسها ثلاثاً لم يكن له أن ينكرها (قال)
 قال مالك إذا خير الرجل امرأته ولا نية له حين خيرها وذلك قبل البناء بها إن طلقت ثلاثاً وأختارت نفسها
 فليس للزوج أن ينكرها فكذلك التعليق عندى في التي لم يدخل بها (قال) وقال مالك ألا ترى إلى حديث
 ابن عمر قال القضاء ما قضت الآن بنوى فيحلف على ما نوى ألا ترى أنه إذا كانت له نية كان ذلك له

الطلاق ولا جعل الأمر اليهن في الفراق وأما خيرهن بين أن يختزنه والدار الآخرة فيمكنهن أو يختزن الحياة
 الدنيا فيمتعن وبسرهن كن قال الأمر أنه ان كنت راضية بالمقام معي على ما أنت عليه فأبقى وإن كنت
 لا ترضين بذلك فأعلميني أطلقك الآن من النبي صلى الله عليه وسلم أخبار لا خلف فيه لأن الله تبارك وتعالى
 أمره به فأشبهه في وجوب الطلاق للمغيرة باختيارها نفسها وأما من غير النبي صلى الله عليه وسلم فليس
 ذلك تجليلاً ولا تخيير ولا فيه شبه منه وما هو عدة بالطلاق إن اختارته

فصل في وقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم من التابعين وقتها المسلمين فيمن ملك امرأته
 أو خيرها اختلافاً كثيراً اذ لم يرد في ذلك نص في القرآن يرجع إليه ولا روى عن النبي عليه الصلاة والسلام
 أن في ذلك يعول عليه فهم من جعل قضاء الزوج من واحدة أو ثلاث ومنهم من جعله على ما شاء الزوج مع
 يمينه ومنهم من قال ليس طلاق شيء وإن خيرها زوجها أو ملكها أو منهم من فرق بين قولها أنا منك طالق
 أو أنت مني طالق ومنهم من رأى الخيار فزادوا التعليق طلاقاً قالت أوردت وروى ذلك عن جماعة من

ويختلف على ذلك في التمثيل واذ لم يكن له فيه كان التمثيل والخيار سوا ما ليس له أن بناكرها ذاقضت والتي
لم يدخل بها له أن بناكرها في الخيار اذا خيرها اذا كانت بنته حين خيرها في واحدة أو اثنتين (قلت) أرايت ان
قال لها اختاري وهي غير مدخول بها فقالت قد خليت سبيلك (قال) تسئل عن بينهما ما ارادت بقوله ما قد خليت
سبيلك فان ارادت الثلاث فهي الثلاث الا أن بناكرها لا نها غير مدخول بها لان ما لك قال في الذي يخير
مرأته قبل الدخول بها فتقضي بالثبات ان له أن بناكرها وان خيرها ولا يه له فقالت قد خليت سبيلك وهي غير
مدخول بها قال هي ثلاث لان الزوج قد جعل اليها ما كان في يديه من ذلك حين خيرها ولا يه له فلما قالت قد
خلت سبيلك كانت نزلة ان لو ابد ذلك الزوجها من غير أن يملكها فقال لها وهي غير مدخول بها قد خليت
سبيلك ولا يه له أنها ثلاث فهذا يدلك على مسئلتك (قلت) أرايت ان قال لها أنت طالق ان شئت أو اختاري
أو أمرتك يسدك أن يكون ذلك لها ان قامت من مجلسها في قول مالك أم لا (قال) كان مالك مرة يقول ذلك لها
مادامت في مجلسها فان تفرقا فزشي لها (قال) فقيل لملك فلوان رجلا قال لامرأته أمرتك يسدك ثم وثب
فأزيريد أن يقطع بذلك عنها ما جعل لها من التمثيل (قال) لا يقطع ذلك عنها الذي جعل لها من التمثيل فقيل
لمالك ما حده عندك قال قد قدم معها فقدر ما يرى الناس أنها محتار في مثله وأن فراده منها لم يرد بذلك فرار الا أنه
قام على وجه ما يقام له فلا خيار للمرأة به وذلك فكان هذا قوله وقد عاين رجعا فقال أرى ذلك يدها حتى توقف
(قال) فتعيل لملك كأن شرايته مثل التي تقول قد قبلت وتفرقا ولم تنص شيئا (قال) نعم ذلك في يديها ان
قالت في مجلسها ذلك قد قبلت أولم تزل قد قبلت فذلك في يديها حتى توقف أو ترطأ قبل أن تفضي فلا شيء لها بعد
ذلك بقوله اختاري ان ذلك لها في قول مالك مثل ما يكون له في قوله لها أمرتك يسدك وكذلك قال مالك في الخيار
وأمرتك يسدك انه سواء في الذي يجعل منه الى المرأة وقوله الاول أحبائي اذا تفرقا فلا شيء لها وهو الذي عليه
جماعة الناس (قال) ابن القاسم واذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان شئت ان ذلك في يديها وان قامت
من مجلسها ولم أسمع من مالك فيه شيئا لأن يمكنه من نفسها قبل أن تقضي وارى أن توقف فاما أن تقضي
واما أن تبطل ما كان في يديها من ذلك وانما قلت ذلك لانه حين قالها أنت طالق ان شئت كأنه تفرق فوضه
اليها (قلت) أرايت اذا خير الرجل امرأته حتى متى يكون لها أن تقضي في قول مالك قال يكون لها أن تقضي
في مثل ما أخبرني في التمثيل أن يفرقا فان تفرقا فلا شيء لها سددك (قلت) أرايت ان قال لها اختاري
فماتت قد اخترت نفسها فقال في لم أرد الطلاق وانما أردت أن تختاري أي تربي أشتريك من لسوق
(قال) هل كان كلام قبل ذلك يدل على قول الزوج قالت لا قال فهي طالق ثلاثا لان مالك قال في رجل يقول

السلف وعن ربيعة انه قال في التمثيل وهذا القول أضعف الأقاويل لان السنة ترد ذلك ولا جاع على أن
أرواح النبي عليه السلام اخترته اذ خيرهن فلو كان ذلك فرائد ومنهم من فرق بين التغيير والتبديل فلو كان التغيير
شيا ورأي التمثيل واحدا بانه وهو مذهب أبي حنيفة ولا جاع لاحد منهم على مذهبه من جهة الرأي
الاو يعارضه امثله اذا ليس من ذلك في الكتاب والسنة من يجب التسليم له

فصل في ذهب مالك رحمه الله إلى أن التمثيل يفتقر من التغيير بما رو عن عبد الله بن عمر في مرطته
وحدث عن نافع بن عبد الله بن عمر قول ذلك لرجل امرأته ذاقضه امرأته فقست لا أن ينكر عليها فيقول لم أرد
لا رجدة فيطلب على ذلك تركن أمهات بما روي في عتارهم بين مدخل في ذلك لان بنته يارسو تعاق
جعل أمر الزوجية في زوجها كما سيعدهم من ذلك في قول لرجل لامرأته أمرتك يسدك فقد
جعل يدها ما كان يده من ذلك بعدد غير خطير ويحتمل أن يربيه حدة بينه وبينها فان كانت له فيه
في ذلك قلت منه مع ينار لم يكن له فيه قد قضاه من حيث من حدة وحدث له ظاهرا من لفظ ذلك

لامرأته أنت متى به ولا يكون قبل ذلك كلام كان هذا القول من الزوج جواباً لذلك الكلام أنها طالق ثلاثاً ولا يدين الزوج في ذلك فكذلك مسئلتك (قلت) أ رأيت أن خير رجل امرأته فقالت قد طلقت نفسي أن تكون واحدة أم ثلاثاً في قول مالك (قال) تسئل المرأة عما طلقت نفسها أو واحدة أم ثلاثاً فإن قالت نعماً طلقت نفسي واحدة أن تكون واحدة أم لا تكون شيئاً (قال) لم يكن ذلك شيئاً في قول مالك (قلت) وكذلك إن قالت طلعت نفسي اثنتين لا يكون ذلك طلاقاً قال نعم لا يكون ذلك طلاقاً في قول مالك (قلت) فإن قالت أردت بقولي طلعت نفسي ثلاثاً أ يكون القول قولها ولا يجوز منكرة الزوج أباحاً في قول مالك قال نعم (قلت) أ رأيت أن قال لها اختاري ولم يقل نفسك أو قال لها اختاري نفسك فنضت بالوجهين جميعاً أمهما سواء في قول مالك أم لا (قال) إمامي قوله لها اختاري نفسك فقد أخبرته بقول مالك أن كان قبل ذلك كلامه يكون قول الزوج اختاري جراً بالذلك فالقول قول الزوج والافاقضاء ما قضت المرأة (قلت) فإن قال لها اختاري نفسك وقد كان قبل ذلك كلام يعلم أن قول الزوج اختاري نفسك جواب لذلك الكلام أي يدين الزوج في ذلك أم لا (قال) نعم يدين (قلت) أ رأيت أن قال لها اختاري نفسك فقالت قد قبلت أو قالت قد قبلت أمري أو قالت قد رضيت أو قالت قد شئت (قال) قال مالك في الذي يقول لامرأته اختاري فقالت قد قبلت أمري أو قالت قد رضيت أو قالت قد شئت لم يقل أمري أم تسئل عن ذلك فيكون القول قولها أنها طلعت نفسها ثلاثاً أو واحدة أو اثنتين فإن كانت واحدة أو اثنتين فلا يقع عليها شيء وإن أردت بذلك ثلاثاً فهي ثلاث (وسألت) مالكا عن هذا غير مرة فقال مثل ما أخبرتك في قولها قد قبلت ولم يقل أمري أرفأت قد قبلت أمري قال وكذلك قال في مالك في الذي يقول لامرأته اختاري فتقول قد اخترت ولا تنزل أمري أرفأت اخترت أمري أنها تسئل عما أردت فإن قالت لم أرد الطلاق كان القول قولها وإن قالت أردت واحدة أو اثنتين لم يكن ذلك شيئاً وإن قالت أردت ثلاثاً فالقول قولها وليس للزوج أن ينكرها (قال) ابن القاسم وكل شيء يكون من قبل المرأة لا يستدل به على البتة إلا قولها لأن له وجراً في تصاريص الكلام فذلك التي تسئل عما أردت بذلك القول قال في مالك فالتعليق به هذه المنة إلا أن له أن يكرها فيه إذ قضت بالبات ويحلف على نيته أن كانت له نية فإن لم تكن له نية حين ملكها ثم قدم وأراد أن ينكرها حين قضت بالثلاث فليس له أن ينكرها إلا في سأل مالكا عن الرجل يقول لامرأته أمركي بيدك فتقول قد طلقت نفسي البتة وينكرها فيقال له أنوبت شيئاً فيقول لا ولكن أريد أن أكرها لأن قال ليس ذلك له إلا أن يكون نوى حين ملكها في كلامه الذي ملكها ألا ترى أن ابن عمر قال القضاء ما قضت إلا أن ينكرها في يحلف على ما نوى فهذا في

وذهب في التخير إلى أنه لا يكون إلا ثلاثاً في المدخول بها فإن خارت ثلاثاً فإن اختارت واحدة أو اثنتين فلا يكون شيئاً إلا أنه إذا أخبرها فاعاخيرها في أن تعيمده في العصمة أو تخرج عنها لا تخرج عن العصمة إلا بالثلاث وهذا مفهوم عنده من قصد المخير وإن كانت غير مدخول بها كان حكمها حكم المملوكة في المنكرة إذا زادت على واحدة لأنها تبين منه وتخرج عن عصمته بما دون الثلاث وتابع مالك على ذلك جميع أصحابه إلا ابن الماجشون فقال إن المخيرة إذا قضت واحدة أو ثلاث فهي ثلاث

وفصل وعنده مالك رحمه الله أن الرجل إذا ملك امرأته أمراً وأخبرها فليس له أن يرجع عن ذلك واختلف قوله في الحد الذي يكون إليه أمر المملوكة والمخيرة يدها فكان أول زمانه يقول ذلك يدها ما لم ينقض المجلس الذي ملكها أو أخبرها فيه فإن تفرق فامتنع سقط ما كان يدها من ذلك إلا أن يقبضه بالتقبول في المجلس وهو قول أهل العلم وجهه أن هذا إنما يثبت في أمره قضى الجواب فوجب أن يكون ذلك يسدها مادام في المجلس كالبياضة إذا قال الرجل إن شئت سلعتي فهي لك بكذا وكذا فهذا الاختلاف فيه أن ذلك إنما يكون له

قول ابن عمر له بنته (قلت) فممكن به المرأة بانه من زوجها اذا خيرا فقصت بأى كلام تكون بانه
ولا تسئل عما أريدت (قال) قال مالك اذا قالت قد اخترت نفسي أو قد قبلت نفسي أو قد طلق نفسي ثلاثا
أو قد بنت منك أو قد حرمت عليك أو قد برئت منك أو قد بنت منك فهذا كله في الخيار والميلك سواء (قال)
مالك لا تسئل المرأة عن ذنبا وهو البتات إلا للزوج أن يناكرها في الميلك بحال ما وصفت لك (قلت)
أرأيت في هذا كله اذا خيرا فقالت لزوجها قد طلقك ثلاثا أو قد بنت مني أو قد حرمت علي أو قالت قد برئت
مني أو نحو هذا قال هذا كله في قول مالك ثلاث ثلاث (قلت) أرأيت ان قال اختارى نفسك فقالت قد فعلت
أنسا لها عن نيتها في قول مالك ما أريدت بقوله قد فعلت والزوج قد قال لها اختارى نفسك (قال) نعم في قول مالك
انها تسئل عن نيتها وسواء ان قال لها هي اختارى أو اختارى نفسك فقد فعلت فانها تسئل عما أريدت
بقوله قد فعلت (قلت) أرأيت اذا قال الزوج لامرأته اختارى أباك أو أمك قال تسئل منك عن رجل كانت
له امرأة تكثر عليه مما تذهب به إلى الحمام والحروج إلى الحمام وأخرى كانت في سفلى زوجها فكانت تخرج
منه إلى غرفة في الدار لغير ان لها تغزل فيها فقال أسد الزوجين لامرأته امان تختارى بيني واما ان تختارى الحمام
وقال الاخر امان تختارى بيني واما ان تختارى الغرفة فانك قد أكثرت علي (قال) قال مالك ان لم يكن أراد
بذلك طلاقا فلا يرى عليه طلاقا فالتى سألت عنه في الذى قال اختارى أباك أو أمك قال مالك ان أراد به الطلاق
فهو الطلاق وان لم يرد به الطلاق فلا شيء عليه (قال) ابن القاسم ومعنى قوله ان أراد به الطلاق فهو طلاق
أي ما يكون طلاقا ان اختارت الشيء الذى غيرها فيه بمنزلة ما لو غيرها نفسها من لم تحتقره فلا شيء لها (قال) وسئل
مالك عن رجل قال لامرأته قد استرت للذهاب إلى الحمام فاختارى الحمام أو اختارى بيني فقالت قد اخترت الحمام
(دل) قال مالك يسئل رجل عن نية فان أراد طلاقا فهو طلاق وان لم يرد الطلاق فلا شيء عليه (قلت)
أرأيت ان قال رجل لرجل خيرا امرأتى و امرأته تسمع فقالت المرأة قد اخترت نفسي قبل ان يقول لها لرجل
اختارى (قال) القضاء ما قصت إلا ان يكون الزوج انما أراد أن يجعل ذلك لى هذا رجل يقول خيرا فان
ثبت أو يكون قبل ذلك كلام يستدل به على ان الزوج انما أراد به أن يجعل ذلك لى ذلك لرجل ان أحب
أن يخبرها خيرا ولا فلا خيار للمرأة فان كان كلام يستدل به على هذا فلا خيار للمرأة لأن يخبرها لرجل
وان كان انما أرسله رسولا فاعلمها بمنزلة رجل قبل لرجل أعلم امرأتى لى قد خيرا ففعلت بذلك فاختارت
فالقضاء ما قصت (قلت) تحفظه عن مالك قال لا هو راوى (قال سحنون) أخبرني ابن وهب عن
موسى بن علي وبونس بن زيد عن ابن شهاب قال أخبرني أوسلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عائشة

ماداماني المجلس لم يفرق عنه ثم قال مالك في آخر مدانه أن امرأته ملكة وخيرة يهره ون تفرق في مجلس مالم
يرفعها مال السلطان أو تركه بطؤها ووجه هذا القول أن هذا امر خطير يحتاج فيه إلى الاستشارة والاستشارة
فانقرض إلى الملهة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأسه عند تخيره إياها ولا عيسن أن لا مجلى حتى
تستأمرى أبو بن وهب يل على أن لا يرد بها ذأجبت لاستئنه

(فصل في اختلاف قول مالك في هذا نعم هو ذأجها للزوج ثم يرد ريبه من فوس زوج
ذلك ليه لا قضاء ذلك منهما لغيره وأذ كسب إياها كذا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يدها ان
زوج عليها أو غاب عنها في جهرة ما أو غسرها أو تسب ذلك في حبس من ذلك يدها ونم
نقص فيه ساعة وجب لها ثم يرد ريبه من ريبه يرد ريبه من ريبه يرد ريبه من ريبه يرد ريبه من ريبه
والطريق في ذلك أكثر من شهرين على مائة سنة ابن القاسم في كتاب تخيير ثم يرد ريبه من ريبه يرد ريبه من ريبه
مضر حسين وحدها ثم يرد ريبه من ريبه يرد ريبه من ريبه يرد ريبه من ريبه يرد ريبه من ريبه يرد ريبه من ريبه

زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته قالت لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخير أزواجه بدأني
فقال لي إذا كرك أمر أفاض عليك أن لا تعجلي حتى تستأذني أبو بك قالت وقد علم أن أوي لم يكونا لأمراني
فمراقه قالت ثم نلى هذه الآية يا أيها النبي قل لأزواجك أن كنن تردن الحياة الدنيا وزينتها فقعالين
أمتكن وأسركن سرأاجيلا وإن كنن تردن الله ورسوله والدار الآخرة الآية (قالت) فقلت فني
أي هذا استأمر أرى فاني أريد الله ورسوله والدار الآخرة قالت عائشه ثم فعل أزواج النبي صلى الله عليه
وسلم مثل ما فعلت فلم يكن ذلك حين قاله لمن رسل الله صلى الله عليه وسلم فاخترته تطلاقا من أجل أنهن
اخترته (قال) قال مالك قال ابن شهاب قد خير رسول الله صلى الله عليه وسلم ساء حين أمره الله بذلك فاخترته
فلم يكن تحبيره ملافا (قال) وذكر ابن وهب عن زيد بن ثابت وعمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس
وابن مسعود وعائشه وابن شهاب وربيعة وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار وعطاء بن أبي رباح كلهم
يقول إذا اختارت نفسها فليس شيء (قال) وأخبرني ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة بن
أبي عبد الرحمن أنه قال خير رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه فقرررن تحته واخترن الله ورسوله فلم يكن
ذلك تطلاقا واختارت واحدة منهن نفسها فذهبت قال ربيعة فكانت البتة (قالت) أرايت أن قال رجل
في المسجد لرجل أشهدوا اني قد خيرت امرأتى ثم مضى الى البيت فوطئها قبل أن تعلم ما كان يقضى إذا
علمت رقد ووطئها (قال) نعم لما كان يقضى إذا علمت وبعا قبل فافضل من وطئها ياها قبل أن يعلمها لأن
مالك قال في الرجل يتزوج المرأة ويشترط لما أن تزوج عليها أو تسرف أمرها يسدها فتزوج أو تسرد
وهي لا تعلم قال قال مالك لا ينبغي له أن يطأها حتى يعلمها فتقضى أو تترك (قال) ابن القاسم وأرى أن
وطئ قبل أن تعلم كان ذلك يسدها إذا علمت قضى أو تترك (قال) وقال مالك وكذلك الامه تحت العبد إذا
أعتقت فتوطأ قبل أن تعلم فإنها الحيار إذا علمت ولا تطعم ووطئها خيارها إلا أن يطأها بعد علمها (قالت)
ربحول مالك بين وطئ العبد والامه إذا أعتقت وهى تحته حتى تختار أو تترك (قال) نعم (قال) مالك لما كان عنعه
حتى تختار وتشتري فإن أمكنته بعد العلم فلا خيار لها (قال سحنون) حدثني ابن وهب عن عبد الجبار عن
ابن شهاب أن امرأه منهن اختارت نفسها فذهبت وكانت بدوية (قال) وقال ابن وهب سمعت يحيى بن عبد
الله بن سالم يحدث عن ربيعة وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خير أزواجه اختارت امرأه منهن
نفسها فكانت البتة (قال) وحدثني ابن وهب عن ابن جبيعة عن خالد بن زيد ويزيد بن أبي حبيب
وسعيد بن أبي هلال عن عمرو بن شعيب نحو ذلك قال واختارت الرجسه الى أهلها وهى انسه الصحاء
يقطع خيارها طرل المرأة ما منعت نفسها لأن احتناعها منه دليل على أنها باقية على حقها وروى يحيى عن
ابن وهب أن حنيفة بن عصفه قال سمعت في ساحة حبيل التليل حتى أصى المجلس الذي وجب لها فيه قيا
على التليل الذي واحه به الملكة وهرقل شهبى مباع عبد الملك بن الحسن في الكتاب المذكور وطاهر
ما في مباع عيسى من كتاب الشكاح في رسم شاه

فصل في تليل ينقسم على ثلاثة أصناف عيب مطلق وعيب مقصور وعيب مقيد فأما المطلق وهو أن
يقول أمر يسده فانه يقسم على وجيب أحد هما أن يواجهها لزوج بذلك أو من ملكه ذلك والثاني أن
لا يواجهها به بل لا من فرص ذلك اليه واما كتب بذلك اليها كتابا أو أرسل بذلك رسولا لها وقد قدم الكلام
على هذا وأما تليل المقصور فهو أن يقول لها أمرتك بذلك أن شئت أو أداشت أو حتى شئت فلا يختص ان
لا يريدها منه وقصر عما يختص به من شرط لوطئه أو لا يقطعه على قراب ويقطعه على مذهب ابن القاسم
ولا يقطعه على مذهب الأصح وأما أن شئت أو د شئت فيختلف فيه على ثلاثة أقوال أحدها قول أن ذلك

العامري (قال) وقال ابن وهب أخبرني رجال من أهل العلم عن زيد بن ثابت وربيعة بن أبي عبد الرحمن
أنهما قالان اختارت نفسها فهي البتة (قال) قال وربيعة لم يلقنا أثبت من أنها لا تنقض إلا البتة أو
الاقامة على غير طليقة ليس من أن تغرق أو تقيم غير طلاق شيء (قال) وأخبرني ابن وهب عن أبيس
ابن زيد عن ابن شهاب أن قال اختاري ثم قال قد رجعت في أمري وقال ذلك قبل أن يثبت طلاقها وقبل أن
يقرر قبل أن يتكلم بشيء فقال ليس ذلك إليه ولا له حتى تبين هي قال فان ملك ذلك غير ما فهمي تلك المنة
وقال الليث مثل قول ربيعة ومالك في الخيار (قلت) أ رأيت إذا قال أمرك يسدك فطلقت نفسها واحدة
أعتك الزوج الرجعة في قول مالك (قال) ثم لا أن يكون معه فداء فان كان معه فداء فاطلاق بائن (قلت)
أ رأيت إذا قل رجل لامرأته أمرك يسدك فطلقت وقد اختارت نفسي (قال) فهي ثلاث طليقات إلا أن يرد
عليها مكانه فيحلف أنه لم يرد إلا ما قال واحدة أو ثنتين (قلت) فأى شيء يجعل هذا تمليكاً أو خياراً قال هذا
تمليك (قلت) وهذا قول مالك قال ثم (قلت) وكيف تجعله تمليكاً وأنت تجعلها حين قالت قد اختارت
نفسى طالقاً ثلاثاً وهي إذا ملكها الزوج فطلقت نفسها واحدة كانت واحدة (قال) ألا ترى إذا ملكها
الزوج أمرها فطلقت نفسها أو قالت قد قبلت أمري أو قالت قد قبلت لم نقل أمري قبل طلاقها أردت قولك
قد قبلت أو قد طلقت نفسي أو واحدة أم ثلاثة أم اثنتين فان قالت أردت واحدة أو ثنتين أو ثلاثاً كن القول
قولها إلا أن يكرها الزوج (قلت) فان جهلوا أن يسألوه في مجلسهم فثبت عن بنتها ما سألوها بهذا
يوم أو أكثر من ذلك عن بنتها فقلت بويت ثلاثاً يكون زوج بنينا كره ذلك عدو له فذهب وقول
ما ملكك لواحدة (قال) ثم (قلت) وهذا قول مالك (قال) ثم (قلت) أ رأيت أن ما ملكها أمرها فماتت قد
قبلت نفسي (قال) قال مالك هي الثلاث البتة لأن بنا كرهاً زوج (قال) ما كنت قطع طليقة واحدة
ويكون الزوج أملاكها (قلت) أ رأيت أن قل لها أمرك يسدك في نكاحي فسلت ثلاثاً فطلعت نفسها طليقة
قال لا يجوز لها ذلك لأن ما ملكها قال إذا قال لها طلق فسلت ثلاثاً فطلعت نفسها واحدة نكاحي عيرجتر (قلت)
وما فرق بين هذا وبين قوله أمرك يسدك ونوى الزوج ثلاثاً فطلعت نفسها واحدة نكاحي لا فرق لأن
الذي ملك امرأته إنما ملكها في واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً فليما ن تنص في واحدة وفي اثنين وفي ثلاث لأن
بنا كرهاً كانت له فيه حين ملكها فيحلف وليس الذي قل لها طلق فسلت ثلاثاً بده مرة لأن الذي قل
لامرأته طلق فسلت ثلاثاً فطلعت واحدة لم يملكها في واحدة وإنما ملكها في ثلاث قطع فلا يكون لها تنص
في الواحدة لأنها لم تملك في الواحدة وإنما ملكك ثلاث (قلت) أ رأيت أن ملك امرأتي فطلعت نفسها فماتت

كأنتم المطلق سواء (والثاني) قول بن قاسم إن امرئ يكون يده مأموم وقب يده ذهبه في تسليم
المطلق والثالث قول أصبغ أنه إن قال نكحتك لا امرئ يسدك في المجلس وقل نكحتك كان لا امرئ
يده حتى وقب ولا ينقطع ذلك طوطه عنده في اختلاف قوله ولا يخلف بن قاسم ذلك ما في ن
شئت فله في المدونة أن ذلك تفويض ولا امرئ يهاجتي وقب يده في وضعة نه قصاصه في مجلس خلاف
قوله أمرك يسدك إن شئت ليس تفويض خلاف قوله أنت ما في نكحتك رجة واحدة وبوجهه لا والله
حكى ذلك أبو النجاشي كتابه

(فصل في) وأما تمكين المتيعة بصفة فله ينقسم على وسين أحدهما أن يكون مشترطاً بغيره أصل عقد
النكاح والثاني أن يكون مشترطاً بغيره في عقد النكاح فلا يكون مشترطاً بغيره في عقد النكاح
فانه ينقسم على أقسام التي قسمتها لثلاثة مقاييس أحدها أن يكون في كتاب لا في غيره ويجوز
حكم فيه على ذلك في أقسام كل واحد كان منافي في ذلك عيناً فلا يكون في تمكين بغيره ولا يمكن

بتطبيقه قال تلزمه تطبيقه الآن يكون قال لما قدم ملكك في تطبيقه حين يريد بذلك ان يطلق تطبيقه في أو كني ولم
 يملكها في الواحدة (قلت) أرأيت ان قال لها أمرك بيدك يريد تطبيقه ثم قال لها أمرك بيدك يريد تطبيقه أخرى
 ثم قال لها أمرك بيدك يريد تطبيقه أخرى فقالت المرأة قد طلعت نفسي واحدة قال هي واحدة لان مالك قال
 في الرجل يملك امرأته ينوي ثلاث تطبيقات أو لا تنكرن له نية حين يملكها فقصت بتطبيقه انها تطبيقه ولا
 تكون ثلاثا ويكون الزوج أملك بها وكذلك مسئلتك (قلت) أرأيت ان ملكها الزوج ولا نية له فقالت
 قد حوت نفسي أو بنت نفسي قال قال مالك هي ثلاث (قلت) أرأيت ان قال لامرأته أمرك بيدك ثم قال لها
 أيضا أمرك بيدك قبل ان تفضي شيأ على ألف درهم فقالت المرأة قد ملكني أمرى بغير شيء فأنا أفضي في
 ملكتي أولا ولا يكون علي ان قضيت من الألف شيء (قال) القول قولها وقول الزوج قد ملكك علي ألف
 درهم بد قوله قد ملكك باطل لان هذا ندم منه لان مالك قال في رجل قال لامرأته ان أذنت لك ان تذهبي
 الى أهلك فأت طالق البتة ثم قال بعد ذلك آرين في أحت ان أذنت لك ان تذهبي الى أهلك الآن يقضي به
 على سلطان فأت طالق ثلاثا قال مالك قد نزل منه اليمين الاولى وقوله الآن يقضي به على سلطان في اليمين
 الثانية ندم منه واليمين الاولى له لازمة فكذلك مسئلتك في التملك (قلت) أرأيت لو ملكها فطلعت نفسها
 ثلاثا فكرها أتكرن طالقا تطبيقه قال نعم كذلك قال مالك (قال) وقال مالك في رجل قال لامرأته قد ملكك
 أمرك فقالت قد اخترت نفسي فخرها أكون قولها قد اخترت نفسي واحدة في قول مالك قال نعم كذلك
 قال مالك (قلت) أرأيت اذا ملك الرجل امرأته قبل ان يدخل بها ولا نية له فطلعت نفسها واحدة ثم طلعت
 نفسها أخرى ثم طلعت نفسها أخرى أكون ذلك لها أو تسين بالاولى ولا يقع عليها من الاثنين شيء في قول مالك
 (قال) اذا كان ذلك نسقمتا بما فان ذلك يلزم الزوج لان مالك قال اذا طلق الرجل امرأته قبل البناء فقال لها
 أنت طالق أنت طالق أنت طالق وكل ذلك نسقمتا بما فان كل ذلك يلزمه ثلاث تطبيقات الآن يقول انما نوت
 واحدة فكذلك هي الآن نقول انما أردت واحدة (قلت) أرأيت ان قال لرجل لامرأته قد ملكك أمرك
 وهي غير مدخول بها فقالت قد خليت سيديك قال أرى ان تسئل عن نيتها فان نوت واحدة بقوله قد خليت
 سيديك فهي واحدة وان أرادت بقوله قد خليت سيديك اثنتين أو ثلاثا فالقول قولها الآن بناكرها اذا كانت له
 نية فيحلف لان مالك قال في الذي يقول لامرأته قد خليت سيديك انه يسئل عما نوي بقوله قد خليت سيديك
 فان لم تكن له نية فهي ثلاث فهي حين قالت اذا ملكها قد خليت سيديك بصيغة قرط في ذلك بمنزلة قول الزوج
 اذا قال قد خليت سيديك اشداء منه (قلت) أرأيت امرأته مدخول بها قال لها زوجها قد ملكك أمرك فقالت

منها في الطلاق عينا فلا يكرن في التملك عينا وما وجب منها تعجيل الطلاق فيه وجب تعجيل التملك فيه وكان
 للمرأة القضاء بما ملكك فيه من ساعتها وما لم يجب فيه تعجيل الطلاق لم يجب فيه تعجيل التملك وما دخل
 فيه على الخالف بالطلاق الايلاء دخل فيه على الخالف بالتملك الايلاء أيضا حاشا عينه بالتملك على زوجته
 ان يفعل فعلا أولا ففعله فان الحكم في ذلك ان نكح من ساعتها فاما ان يفعل ذلك الفعل ان كان قال لها أمرك
 بيدك ان فعلت كذا أو يقول لا إله ان كان قال لها أمرك بيدك ان لم يفعل كذا أو كذا فيجب لها التملك
 أو يخالف ذلك فيسقط ما جعل لمانه قيا على قوله في الكتاب أمرك بيدك ان أعطيتني كذا رد أو لا لزرج
 ان بناكر الزوجه في جميع ما يجب لها التملك من ذلك ان قصت بأكثر من طلبة نية يدعيها

فصل في ما اذا كان ذلك مشروطا في عقد النكاح فينقسم ذلك ايضا الى اقسام لان كونه ويكرن
 الحكم فيه اسر الا في وجهين أحدهما ان الزوج لا يناكرها والثاني ان التملك لا يلزم اذا قيدته بشرط يعلم
 انه لا يكون أسرا باتفاق وذات مثل ان تشترط ان تزوج عايبا فامرأها يسدها أو ان من الدماء وما أشبه ذلك

طلق نفسي فقال قد حرمت نفسي أو أبت نفسي أو برئت نفسي منك أو أنا بائة منك إنما ثلاث أن لم ينكرها الزوج في مجلسها وذلك أن مالك قال في الرجل يقول لامرأته طلاق في يده فتقضي بالثبات فينكرها (قال) مالك هذا عندى مثل التخليل أنه ينكرها أو لا فتقضاء ما قضت ويحلف على نيته مثل التخليل (ابن وهب) عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول إذا ملك الرجل امرأته أمرها فالتقضاء ما قضت إلا أن ينكر عليها فيقول لم أرد إلا تطليقة واحدة ويحلف على ذلك فيكون أملاك بها في عدها (ابن وهب) عن مالك والليث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلا من ثقيف ملك امرأته نفسها فقالت قد فارقتك فسكت ثم قالت قد فارقتك فقال بئس الجرم فقال قد فارقتك فقال بئس الجرم فاختصا إلى حران فاستحلها فماتت مملوكة الواحدة وردها إليه (قال) مالك قال عبد الرحمن فكان القاسم بن محمد يعجبه هذا القضاء وبراءة أحسن ما سمع في ذلك وقال مثله عبد الله بن عمر وابن العاص والليث بن سعد

❦ في التخليل إذا شأت المرأة أو كلاً شأت ❦

(قلت) أ رأيت أن قال رجل لامرأته أنت طالق ثلاثا إن شئت فقالت قد شئت واحدة (قال) لا يقع عليها شيء من الطلاق عند مالك لأن مالكاً قال في امرأته خيرها زوجها فقالت قد اخترت تطليقة أن ذلك ليس بشيء ولا يقع عليها تطليقة (قلت) أ رأيت أن لو قال لها أنت طالق واحدة إن شئت فقالت قد شئت ثلاثا (قال) أراها واحدة لأن مالكاً قال في رجل ملك امرأته أمرها فقتضت بالثلاث فقال إنما أردت واحدة إنما واحدة فكذلك مسائل هذه (قلت) أ رأيت أن قال لها أنت طالق كلاً شئت (قال) قول مالك أن لها أن تقضي مرة بعد مرة ما لم يجامعها أو توف فان جامعها أو وفت فلا قضاء لها بذلك وإنما يكون لها أن تقضي قبل أن يجامعها (قلت) أ رأيت أن قال لها الزوج أنت طالق كلاً شئت فردت ذلك أ يكون لها أن تقضي بعد ما ردت (قال) إذا تركت ذلك فليس لها أن تقضي بعد ذلك في قول مالك لأن مالكاً قال في امرأته قال لها زوجها أمرك يدك إلى سنة فترت ذلك أنه لا قضاء لها بعد ذلك (قلت) وتركتها ذلك عند الساطن أو عند غير الساطن سواء قال نعم (قلت) أ رأيت أن قال لها أنت طالق غدا إن شئت فقالت أنا طالق الساعة أ تكون طالق الساعة أم لا في قول مالك (قال) مالك هي طالق الساعة وقال مالك من ملك امرأته إلى أجل فلها أن تقضي مكانها (قلت) فإن قال لها أنت طالق الساعة إن شئت فقالت أنا طالق غدا (قال) هي طالق الساعة لأن مالكاً قال من ملك امرأته فقتضت بالطلاق إلى أجل فهي طالق مكانها (قلت) أ رأيت أن قال لها إن دخلت الدار فأت طالق فردت ذلك أ يكون ردها ردا (قال) لا وهذه بين في قول مالك فهي ما دخلت وقع الطلاق (قلت) وقر له أنت كلاً شئت طالق ليست هذه

❦ فصل ❦ وأما إذا فصحت بالطلاق فهو على ما أفصحت به فإن أفصحت بالثلاث مثل أن تقول قد طلقت نفسي ثلاثا أو قبلت نفسي أو اخترت نفسي أو حرمت عليك أو برئت منك أو بئت منك أو بئت منك فهذا تكون به مطلقه ثلاثا في التخيير وفي التخليل قبل الدخول وبعده إلا أن ينكرها في الخبر قبل الدخول وفي التخليل قبل الدخول وبعده فيكون ذلك إذا ادعى نية ولا تصدق أن ادعت أنها لم ترد الطلاق وإنما لم ترد بذلك الثلاث وكذلك إذا قالت قد طلقت نفسي واحدة أو اثنتين لا تصدق أنها لم ترد الطلاق إن ادعت ذلك ويكون كقالت في التخليل إلا أن ينكر عليها فبازدت على الواحدة ولا يكون في التخيير شيء وأما إذا جاءت بشيء من كنايةات الطلاق مثل أن تقول قد خلعت سيديك أو سرحتك أو فارقتك أو رددتك إلى أهلك وما أشبه ذلك فيحمل قولها في ذلك على ما يحتمل عليه قول الزوج ابتداء فيما يكرن من الطلاق وما ينرى فيه مما لا ينرى وأما إذا أجابت بما يحتمل أن ترد به الطلاق وأن لا ترد به الطلاق مثل أن تقول قد قبلت أمري أو اخترت أو قد شئت أو قد رضيت فهذا تسئل عما أردت بذلك فما قالت قبل منه أو جرى الحكم في التخيير والتخليل على حسب ذلك وأما

قول مالك الا تخوتي بوقف هذا الرجل فيقضي (قال) ان كان هذا الرجل الذي جعل الزوج امرها في يده قد خلى بينه وبينها وخلاها فاذا كان هذا هكذا كان قطعاً لما كان في يده هذا الاجنبى من امرها لانه امكنه منها (قلت) ارايت الرجل يحول امر امرأته بدير رجل اذا شاء ان يطلقها طلقها (قال) ان لم يطلقها حتى يطلقها الزوج فليس له ان يطلق بعد ذلك (قلت) ارايت ان لم يطلقها الزوج حتى مرض فطلقها الرجل من بعد ما مرض الزوج ايلزم الزوج الطلاق ام لا قال نعم (قلت) فهل ترثه (قال) نعم لان مالك قال في الرجل يقول لامرأته هو صحيح ان دخلت دار فلان فانت طالق البتة قد دخلها وهو مريض (قال) مالك ترثه (قال) فقلت لما لك انما هي التي فعلت ذلك (قال) اذا وقع الطلاق وهو مريض ورثته الا ترى ان التي تقتدى من زوجها في مرضه ان لها الميراث فكذلك هذا وهو قول مالك (قلت) ارايت اذا قال لها امرك يديك ان تزوجت عليك ولم يشترطوا ذلك عليه انما تبرع به من عند نفسه ولم يكن ذلك في أصل النكاح فتزوج عليها فطلقت نفسها البتة فقال الزوج انما أردت مرة واحدة ولم أرد ثلاثاً (قال) مالك ذلك فهو بحلف (قال) ولا يشبه هذا الذي اشترطوا عليه ذلك في أصل النكاح (قلت) وما فرق ما بينهما في قول مالك (قال) لان هذا تبرع به والا تخشعوا عليه فلا يشبهها اذا ما شرطوا لها لانها لم تقدر على ان تطلق نفسها الا واحدة كان له ان راجعها والذي تبرع بذلك من غير شرط القول فيه قوله (قلت) ارايت ان قال لها امرك يديك الى سنة هل توقف حين قال لها امرك يديك الى سنة مكانها ام لا يرضى لها (قال) قال مالك نعم توقف متى علم بذلك ولا تترك امرأته امرها يديها حتى توقف فاما ان تنفي واما ان ترد فكذلك مسائل التي ذكرت حين قال لها اذا اعطيتي ألف درهم فانت طالق انها توقف فاما ان تقضي واما ان ترد الا ان يكون وطئاً فلا توقف ووطؤه اياها رد لما كان في يديها من ذلك وأصل هذا انما ينفي على ان من طلق الى أجل فهي الساعة طالق فكذلك اذا جعل امرها يديها الى أجل انها توقف الساعة فتقضي أو ترد الا ان تمكنه من الوطء فيكون ذلك رد لما جعل اليها من ذلك لانه لا ينبغي للرجل أن يكون تحت امرأة يكون امرها يديها وان ماتت أو اوترا (قال) سحنون قال ابن وهب أخبرني الليث وابن طه عن عبيد الله بن أبي جعفر عن رجل من أهل حصن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ملك امرأته امرها فلم يبل نفسها فليس هو شئ وقاله عبد الله بن عمرو بن علقمة عن أبي طالب بن أبي هريرة وعمر بن عبد العزيز وابن المسيب وعطاء ابن أبي رباح (قال) وقال ابن وهب أخبرني يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن عروة ابن الزبير وسعيد بن المسيب ان عمرو بن الخطاب قال اجماع رجل ملك امرأته أو غيرها فغفر قماره قبل أن تحدث اليه شيئاً فامرها الى زوجها (ابن) وهب عن المثني عن عمرو بن شعيب وان عثمان بن عفان قال ذلك في أم

أولم تكن لي نية أو اقترافي المجلس قبل أن تستل سقط خيارها وأما ان قالت انا طالق فلا تستل في تخيير ولا تخليط وتكون واحدة تلزم في التخليط وتسقط في الخيار الا ان تقول في المجلس نويت ثلاثاً فيلزم في الخيار ويكون في التخليط للزوج أن يناكرها ولا يحفظ في هذا نص خلاف وأما اذا قالت قد اخترت الطلاق فأنذرت ارى فيه على أصولهم انها تستل في التخليط والتخيير لان هذه الالف واللام قد براد بها الجنس فتكون ثلاثاً وبرادها العهد وهو الطلاق السني المشروع فتكون واحدة فاذا احتمل اللفظ الوجهين وجب أن تستل أيهما أرادت فان قالت لم تكن لي نية كانت ثلاثاً على قول أصبغ في الواضحة ومذهب ابن القاسم في المدونة التي تقول قد طلقت نفسي ولا نية لها أنها ثلاث واحدة على قول ابن القاسم في الواضحة في التي تقول قد طلقت نفسي ولا نية لها أنها واحدة ويحتمل أن تكون الالف واللام للعهد وهو الطلاق الذي ملكك اياه فيكون ثلاثاً وقد كان ابن زرب يترقب عن الجواب في هذه المسألة اذ لم يجد منها في المدونة والعديد شيئاً الى أن وجد في زعمه في العتية شيئاً له على أنها تكون واحدة الا أن يرى بذلك ثلاثاً وهذا الاختلاف الواقع بين ابن القاسم

لا ينوي في واحدة منهما (قال) مالك من قال البتة فقد دعي بالثلاث وإن لم يستحل بها (قلت) أرايت ان قال لامرأته أنت على حرام ثم قال لم أرد بذلك الطلاق إنما أردت بذلك الكذب أردت أن أخبرها أنها حرام وليست بحرام (قال) قد سئل مالك عما يشبه هذا فلم يجعل له نية ولم أسمعه من مالك إلا أنه أخبرني بعض من أتق به أن مالك سئل عن رجل لأصاب امرأته وأنها أخذت بفرجه على وجه التلذذ فقال لما حلل فقلت لا فقال هو عليك حرام وقال الرجل إنما أردت بذلك مثل ما يقول الرجل أحرم عليك أن تمسسه وقال لم أرد بذلك تحريم امرأتي فوقف مالك فيها وتخوف أن يكون قد حث فيها قال لي من أخبرني بهذا عنه وقال هذا عندى أخف من الذي سألت عنه فالذي سألت عنه عندى أشد وأبين أن لا ينوي لأنه ابتداء التحريم من قبل نفسه وهذا الذي سئل مالك عنه فذلك له سبب ينوي به فقد وقف فيه وقد رأى غير مالك من أهل العلم بالمدنية أن التحريم يلزمه بهذا القول ولم أقبل لك في صاحب الفرج أن ذلك يلزمه في رأي ولكن في مسئلتك في التحريم أرى أن يلزمه التحريم ولا ينوي كمال مالك في برئت من أن لم يكن لذلك سبب كان هذا التحريم جواباً لذلك الكلام (قلت) أرايت ان قال كل حل على حرام نوى بذلك الميكن (قال) ابن القاسم ليس فيه عيب وإن أكل ولبس وشرب لم يكن عليه كفارة عيبن (قال) ابن القاسم أخبرني مالك عن زيد بن أسلم في تفسير هذه الآية يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبني حرثات أزواجك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في أم إبراهيم جارية لله لا أطول ثم قال به سد ذلك هي على حرام فأزل الله يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبني حرثات أزواجك أن الذي حرمت ليس بحرام قال قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم في قوله والله لا أطوها أن كفر عن عيمين طوطأ جارية ثلث وليس في التحريم كانت الكفارة (قال) وهذا تفسير هذه الآية (قال) ابن وهب عن أنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول في الحرام ثلاث تطبيقات (قال) عبد الجبار عن ربيعة عن علي بن أبي طالب مثله وقال أبو هريرة مثله وقال ربيعة مثله (قال) وقال عمر بن الخطاب أنه أتى بامرأة قد فارقت زوجها اثنتين ثم قال لها أنت على حرام فقال عمر لا أردّها اليثوق قال ربيعة في رجل قال الحلال على حرام قال هي عيبن إذا حلف أنه لم يرد امرأته ولو أفردها كانت طالقاً البتة وقال ابن شهاب مثل قول ربيعة إلا أنه لم يجعل فيها عيبن وقال يشكل على أيمان اللبس

﴿ في الباتمة والبتة والحلية والبرية والميتة والدم والحلم والخيزرو والموهوب والمردودة ﴾

(قلت) أرايت ان قال لامرأته أنت على كلميته أو كالم أو كلعنم الخيزرو لم ينويه الطلاق (قال) قال مالك هي البتة وإن لم ينويه الطلاق (قلت) أرايت اذا قال حبلك على غار بن (قال) قال مالك قد قال عمر ما قد بلغك أنه قد نواه (قال) مالك لا أرى أن ينوي أحلف في حبلك على غار بن لأن هذا لا يقوله أحد وقد أتى من الطلاق شيئاً (قلت) فإن كانت له نية أو لم تكن له نية هو عند مالك سواء ثلاث البتة قال نعم (قلت)

قالت قد اخترت الطلاق لم توشأ أن لا خيار لها إلا في الثلاث قيل له يلزم أن تقول هذا في قولها في الخيار قد طلقت نفس ولا نية لها أنها ثلاث إذ لا خيار لها إلا في الثلاث وهذا محال أن يجعل قولها قد طلقت نفس ولا نية لها ثلاثاً نقلت ما هو بمحال وأصبح يرى أنها ثلاث في التخليل فكيف في الخيار وهو مذهب ابن القاسم في المدونة وما إذا أجبته بما ليس من معنى الطلاق مثل أن تقول أنا أشرب الماء وأنا أضرب عبدي وما أشبه ذلك فهذا يسقط خيارها ولا صدق دعواها إن ادعت أنها أرادت الطلاق بذلك وأما إذا لم تجب بشئ وطلعت فلا يشبه الجواب مثل أن تنقل ماء أو تخمر دسها ما أشبه ذلك فأنه سئل عما أرادت بذلك فإن قالت لم أرد بذلك الفرق صدقت وان قالت أردت بذلك الطلاق صدقت فيما قالت منه فإن قالت أردت الثلاث كان له في الخيار ثلاث وكان له في التحليل أن ينكرها إن ادعى نية وإن قالت أردت بذلك الفرق ولم تكن لى نية في عدد

أرأيت إذا قال قد وهبتك لاهق (قال) قال مالك هي ثلاث البتة أن كان قد دخل بها (قلت) قبلها أهلها أولم يقبلوها فهي ثلاث (قال) نعم قبلوها أولم يقبلوها فهي ثلاث كذلك قال مالك (قال) وقال مالك في الذي يقول لاهم أنه قد وردت لى أهلك هي ثلاث أن كان دخل بها (قلت) أرأيت أن كان أراد بقوله ادخلي واخرجي والحق واستتري واحدة بآته وقد دخل بها أن تكون بآته (قال) هي ثلاث لأن مالكاً لى الذي يقول لاهم أنه أنت طالق واحدة بآته أنم ثلاث البتة (قلت) أرأيت أن قال لها أنا منك لى أوبرى أوبائن أوبأت يكون هذا طلاقاً في قول مالك أم لا ولم يكون ذلك في قول مالك أم واحدة أم ثلاث (قال) هي ثلاث فى التى قد دخل بها وينوى فى التى لم يدخل بها فان أرادوا واحدة فواحدة وان أرادوا ثنتين فثنتان وان أرادوا ثلاث وان لم ير دسباً فثلاث ولا ينوى فى التى قال لها أنا منك بث دخل بها أولم يدخل بها وهى ثلاث (قلت) أرأيت أن قالت لزوجهما قد والله ضقت من صحبتك فلوددت أن الله فرج لى منذ فقال لها أنت بائن أو خلية أو برة أو بآته أو قال أنا منك لى أوبرى أوبائن أوبأت ثم قال لم أرد به الطلاق وأردت أنها بائن بنى وبينها فرجة وليس أنابلاصق بها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً أقوم على حفظه وأراه طائفة فى هذا كله ولا ينوى لانها لم تكلمت كانت فى كلامها كمن طلبت الطلاق فقال لها الزوج أنت بائن فلا ينوى (قال) ابن وهب الأثرى لو أنها قالت له طلقنى قال أنت بائن ثم قال الزوج بعد ذلك لم أرد الطلاق بقولى أنت بائن لم يصدق فكذلك مسئلتك وهذه الحروف عند مالك أنت بائن بورية وبآته وخليفه أو أنما تبرى وبأت وبائن كلها عند مالك سواء وسواء أن تبرى أو قال أنا منك لى كل هذا عند مالك للمدخل بها ثلاث ثلاث ثلاث وفى التى لم يدخل بها ينوى معنى الالباب فانه لا ينوى فيها دخل أولم يدخل بحال ما وصفت (قلت) أرأيت رجلاً قال لاهم أنه أنت طالق فليطه بآته أن تكون بآته أم على الرجعة (قال) قال لى مالك هي ثلاث البتة بقوله بآته (قلت) أرأيت إذا قال الرجل لاهم أنه أنت خلية ولم يقل لى أو قال بائن ولم يقل لى أو قال برة ولم يقل لى وليس هذا جواباً لكلام كان قبله لأنه لا يتمد من الزوج أن يكون طلاقاً ولم يقل لى فى قول مالك قال نعم (قلت) أرأيت إذا قال أنا لى أو أنا بى أو أنا بائن أو أنا بى منذ أنطلق عليه مر أنه أم يجعل له بية (قال) لم أسمع من مالك فى هذا شيئاً إلا أنى أرى أن يكون بمنزلة قوله لاهم أنه أنت خلية أو برة أو بائن ولم يقل لى ولوديته فى قول مالك أنا بى أو أنا لى لى لى فإذا قال أنت خلية أو برة لأن يكون قبل ذلك كلام يستدل به أنه أراد به ويخرج إليه فلا شئ عليه وبين (قلت) أرأيت أن لم يدخل بها فقال قد وهبتك لاهق أو قد رددت لى أهلك (قال) سألتنا مالك عن قوله قد رددت لى أهلك وذلك قبل البناء فقال ينوى فيكون مرد من الطلاق (قال) ابن القاسم فان لم يكن له بية فهي ثلاث البتة لأن ما كان عندك فى هذا نعم يدنيه فبلى أن يدخل بها مثل الخلية والبرية والحرام واختار فى هذا كله ثلاث ذمى لى بية (قال) كذلك قاله قد رددت لى ولو كانت تكون واحدة إلا أن ينوى ما قال مالك سأل عباوى وثمانى واحدة إلا أن ينوى أكثر من ذلك مثل

[illegible]

الذي يقول لامرأته أنت طالق فلا ينوي شيئا (قلت) أرايت ان قال لها قد خليت سيديك (قال) قال مالك اذا كان قد دخل بها نوى فان نوى واحدة أو اثنتين فالقول قوله ويختلف والافهى ثلاث ولم أسمع من مالك في التي لم يدخل بها شيئا وأنا أرى ان لم ينو بها شيئا أنها ثلاث دخل أولم يدخل (قلت) أرايت ان قال لامرأته اعدي اعدي اعدي ولم يكن له نية إلا أنه قال لها اعدي اعدي ولم يكن له نية (قال) هي ثلاث عند مالك (قال) مالك وهذا مثل قوله لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق في نوى في هذا فان قال أردت أسمعها ولم أرد به الثلاث كان القول قوله فان لم يكن له نية فهي ثلاث لا تحل له إلا بعد زوج (قلت) وان لم تكن امرأته مدخولا بها فهي ثلاث أيضا (قال) قال مالك اذا كان قوله لها أنت طالق أنت طالق أنت طالق نسقا واحدا ولم يدخل بها ولم يكن له نية فهي ثلاث لا تحل له إلا بعد زوج (قال) ابن القاسم وقوله اعدي اعدي اعدي عندى عندي مثله (قلت) أرايت ان قال رجل لامرأته اعدي اعدي أنسأله أنوى به الطلاق أم تطلق عليه ولا تسأله عن نيته في قول مالك (قال) الطلاق لازم له إلا أنه يسئل عن نيته كم رى أو واحدة أم اثنتين أم ثلاثا فان لم تكن نية فهي واحدة (قات) أرايت ان قال اعدي اعدي ثم قال لم أرد إلا واحدة وإنما أردت أن أسمعها (قال) أرى القول قوله انها واحدة (قلت) أرايت ان قال لها أنت طالق اعدي (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا وأرى ان لم يكن له نية فهي اثنتان وان كانت له نية في قوله اعدي ثم اعدي أراد أن يعلمها أن عليها العدة أمرها بالعدة فالقول قوله ولا يقع به الطلاق (قلت) أرايت ان قال لاهله الحق بأهلك (قال) قال مالك ينوي فان لم يكن أراد به الطلاق فلا تكون طالقا وان أراد الطلاق فهو ما نوى من الطلاق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا (قلت) أرايت لو أن رجلا قال لامرأته يا فلانة يرد بقوله يا فلانة الطلاق تكون بقوله هذا يا فلانة طالقا (قال) قال مالك ولم أسمع منه اذا أراد بقوله يا فلانة الطلاق فهي طالق وان كان إنما أراد أن يقول أنت طالق فأخطأ فقال يا فلانة بنيه الطلاق إلا أنه لم يرد بقوله يا فلانة بلفظ يا فلانة الطلاق فليس بطلاق وإنما تكون طالقا اذا أراد بلفظه أنت بما أقول لك من لفظ فلانة طالق فهو طلاق وان كان أراد الطلاق فأخطأ فلفظ بحرف ليس من حروف الطلاق فلا تكون به طالقا وإنما تكون به طالقا اذا نوى بما يخرج من فيه من الكلام طالقا فهي طالق وان كان ذلك الحرف ليس من حروف الطلاق وان كان أراد الطلاق فقال يا فلانة ما أحسن وتعالى فالحزك الله وما أشبه هذا ولم يرد بهذا اللفظ أنه بطلاق فلا طلاق عليه وكذلك سمعت من بعضهم من أصحاب مالك ولم أسمع منه وهو رأيي (قلت) أرايت ان قال لامرأته اخرجي أو تمنعي أو استري يرد بذلك الطلاق (قال) قال مالك اذا أراد به الطلاق فهو طلاق وان لم يرد به الطلاق لم يكن طالقا (قلت) أرايت ان قال أنت حرة فقال أردت الطلاق فأخطأت فقات أنت حرة أنت حرة أنت حرة طالقا أم لا في قول مالك (قال) هذا مثل الكلام الاول الذي أخبرتك به أنه ان أراد بلفظه أنت حرة طالق فهي طالق

لا يكون والثاني أن يكون محتملا أيضا والعائب أنه يكون والثالث أن يكون مما يعلم أنه لا بد أن يكون في المدة التي يمكن أن يبلغها إليها والرابع أن يكون مما يعلم أنه لا يكون فأما الوجه الاول وهو مثل أن تقول قد اخترت نفسي ان دخلت محل كذا أو ان قدم فلان وما أشبه ذلك ففيه قولان أحدهما قول ابن القاسم في المدونة أن الامر يرجع اليها فقصي أو زرد والثاني قول سحنون أن ذلك رد لما جعل لها ولا قضاء لها وأما الوجه الثاني وهو مثل أن تقول قد اخترت نفسي اذا حاضت فلانة فككون طالقا مكاتبا على مذهب ابن القاسم وعلى مذهب أشهب يرجع الامر اليها فقصي أو زرد وأما الوجه الثالث وهو مثل أن تقول قد اخترت نفسي اذا جاء العبد وأهل الهلال وما أشبه ذلك فتم ككون طالقا مكاتبا وأما الوجه الرابع وهو أن تكون قد اخترت نفسي ان مسست السماء فانه يكون رد لما جعل اليها ولا يكون لها أن تقضي ولا يتخلف أصحابنا في جهة هذه الاقسام

من ذلك (وقال) في رجل قال لامرأته أنت طالق البتة فقال والله ما أردت بقولي البتة طلاقها وإنما أردت الواحدة إلا أن لساني زل فقلت البتة (قال) مالك هي ثلاث البتة (قال) مالك واجتمع رأي فيها ورأي غيري من فقهاء المدينة أنها ثلاث البتة (قلت) لابن القاسم ليس هذا بما يشبه مسئلتك لأن هذا لم تكن له نية في البتة والذي سألتك عنه في الذي قال لها أنت طالق له نية أنها طالق من وثاق (قال) نعم ولكن مسئلتك تشبه البرية التي أخبرتك بها (قلت) وهذا أيضا الذي قال البتة في قيامك قد كان عليه الشهود فلهذا لم ينوه مالك والذي سألت عنه من أمر الطلاق ليس على الرجل شهادة وإنما جاء مستفتيا ولم تكن عليه نية (قلت) وسمعت مالكاً قال يؤخذ الناس في الطلاق بلفظهم ولا تنفعهم نياتهم في ذلك إلا أن يكون جواباً لكلام كان قبله فيكون كما وصفتك ومسلتك في الطلاق وهو هذا بعينه والذي أخبرتك عنه أن مالكاً قال يؤخذ الناس في الطلاق بألفاظهم ولا تنفعهم نياتهم وأراه طالقاً (قال) وسمعت مالكاً سئل عن رجل قال لامرأته أنت طالق تطبيقاً لبرية نوى لأرجعة في عليك فيها (قال) مالك أن لم يكن أراد بقوله لأرجعة في عليك البتة يعني الثلاث فهي واحدة ويحك رجعتها وقوله لأرجعة في عليك فبنته باطل (قلت) أرأيت لو أن رجلاً قال لامرأته أنت طالق ينوي ثلاثاً تكون واحدة أو ثلاثاً في قول مالك قال نعم ثلاث قال كذلك قال مالك هي ثلاث إذا نوى بقوله أنت طالق ثلاثاً (قلت) أرأيت أن أراد أن يطلقها ثلاثاً فلما قال لها أنت طالق سكنت عن الثلاث وبدأ له وترك الثلاث فجعلها ثلاثاً أم واحدة (قال) هي واحدة لأن مالكاً قال في الرجل يحلف بالطلاق على أمر أن لا يفعله أراد يحلف بالطلاق البتة فقال أنت طالق ثلاثاً البتة وترك اليمين لم يحلف بها لأنه بدله أن لا يفعله (قال) مالك لا تكون طالقاً ولا يكون عليه من عينه شيء لأنه لم يرد بقوله الطلاق ثلاثاً وإنما أراد اليمين فقطع اليمين من نفسه فلا تكون طالقاً ولا يكون عليه عيب وكذلك لو قال أنت طالق وكان أراد أن يحلف بالطلاق ثلاثاً فقال أنت طالق أن كملت فلا نوترك الثلاث فلم ينكحها إن عينه لا تكون المطلقة ولا تكون ثلاثاً وإنما تكون عينه ثلاثاً لو أنه أراد بقوله أنت طالق بلفظة طالق أراد به ثلاثاً فكون اليمين بالثلاث وكذلك مسئلتك في الأول هي مثل هذا (قلت) أرأيت أن قال لها أنت طالق ينوي اثنتين يكون اثنتين في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرأيت أن قال لها أنت طالق الطلاق كله (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أنها قد بان بالثلاث (قلت) أرأيت أن قال لها أمنت طالق أنتكون امرأته طالقاً في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرأيت الرجل يقول لامرأته لست لي بامرأة أو ما أنت لي بامرأة أي يكون هذا طلاقاً في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يكون هذا طلاقاً إلا أن يكون نوى به الطلاق (قلت) أرأيت أن قال له رجل لك امرأه فقال ليس لي امرأه ينوي بذلك الطلاق أو لا ينوي (قال) قال مالك إن نوى بذلك الطلاق فهي طالق وإن لم ينو بذلك الطلاق فليست بطالق (قلت) وكذلك لو قال لامرأته لم أزوجك (قال) لا شيء عليه أن لم يرد بذلك الطلاق (قلت)

عليه لادعائه خلاف ظاهر لفظه وذلك ينقسم على قسمين أحدهما أن يأتي بلفظ ظاهره الطلاق فيقول لم أرد به الطلاق والثاني أن يأتي بلفظ ظاهره الثلاث فيقول لم أرد به الثلاث فأما إذا أتى بلفظ ظاهره الطلاق فيقول لم أرد به الطلاق وقد حضرته البينة فلا يصدق قبل الدخول ولا بعده وذلك مثل أن يقول امرأتي طالق ثم يقول لم أرد به الطلاق وإنما أردت أنها طالق من وثاق وما أشبه ذلك فإنه لا يصدق إلا أن يأتي أمره بدل على صدقه فيما ادعى من البينة وذلك مثل أن يكون الكلام خرج على سؤال طلاقه أياها من وثاق كانت فيه واختلف أن علم أنها كانت في وثاق هل يكون ذلك دليلاً على صدقه أم لا على قولين وإن أتى مستفتياً صدق على كل حال الأعلى مذهب من يريد أن مجرد اللفظ دون النية بوجوب الطلاق والقولان قائمان من المدونة فإن أتى بلفظ ظاهره الثلاث فيقول لم أرد به الثلاث فإنه يكون على وجهين أحدهما لا يصدق

والخلفاء مثل ذلك (ابن وهب) عن ابن طبيعة واللبث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك بن مالك ان
 عمر بن الخطاب فرق بين رجل وامرأته قال لها أنت طالق البتة وأخبرني ابن يحيى الخزاعي عن عبد الرحمن بن
 زيد بن أسلم عن عمر بن الخطاب قال لشرع بالشرع اذا قال لها البتة فقد ردى الفرض الاقصى (مالك) وغيره
 عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن خرم ان عمر بن عبد العزيز قال له لو كان الطلاق ألقا ما بقى البتة منه
 شيأ من قال البتة فقد ردى الفاية القصوى (رجال) من أهل العلم عن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس
 والقاسم بن محمد وابن شهاب بن يعة ومكحول انهم كانوا يقولون من قال لامرأته أنت طالق البتة فقد بانت
 منه وهي بمنزلة الثلاث وقال يعة وقد خالف السنة وذهب منه امرأته (ابن وهب) عن حرملة بن
 عمران ان كعب بن علقمة حدثه ان علي بن أبي طالب كان يعاقب الذي يطلق امرأته البتة

﴿ ثم كذب التحيرو التحليل من المدونة الكبرى ﴾

ويليه كتاب الرضاع

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم ﴾

﴿ ماجاء في حرمة الرضاع ﴾

(قال) سحنون بن سعيد (قلت) لعبد الرحمن بن القاسم أتحمم المصصة والمصتان في قول مالك (قال) نعم (قلت)
 أرايت الوجور والسقوط من اللبن أيجرم في قول مالك (قال) أما الوجور فأراه يحرم وأما السقوط فأراي ان
 كان قد وصل الى جوف الصبي فهو يحرم (قلت) أرايت الرضاع في الشرك والاسلام أهو سواء في قول مالك
 تقع به الحرمة (قال) نعم (قلت) ولبن المشركت والمسلمات يقع به التحريم سواء في قول مالك (قال) نعم (قلت)
 أرايت الصبي اذا حقن لبن امرأته هل تقع الحرمة بينهما بهذا اللبن الذي حقن به في قول مالك (قال) قال مالك
 في الصائم يحتقن ان عليه القضاء اذا وصل ذلك الى جوفه ولم أسمع من مالك في الصبي شيأ وأراي ان كان له غذا
 رأيت ان يحرم والا فلا يحرم الا ان يكون له غذا في اللبن (ابن وهب) عن مسلمة بن علي عن رجال من أهل
 العلم عن عبد الرحمن بن الحارث بن نوفل عن أم الفضل بنت الحارث قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما يحرم من الرضاع قال المصصة والمصتان (ابن وهب) وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعلى
 ابن أبي طالب وابن عباس والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وطاوس وقيصة بن ذؤيب وسعيد بن
 المسيب وعروة بن الزبير بن يعة وابن شهاب وعطاء بن أبي رباح ومكحول وابن مسعود وجابر بن عبد الله
 صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ان قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد قال ابن شهاب انتهى أمر المسلمين
 الى ذلك (ابن وهب) عن مالك بن أنس عن ثور بن زيد الدؤلي عن ابن عباس أنه سئل كم يحرم من الرضاة
 فقال اذا كان في الحولين فحصة واحدة تحرم وما كان بعد الحولين من الرضاة لا يحرم (مالك) عن ابراهيم بن
 عفيفه عن ابن المسيب فقال ما كان في الحولين وان كانت مصصة واحدة فهي تحرم وما كان بعد الحولين فأما
 هرطاعا ما كله قال ابراهيم وسألت عروة بن زبير فقال كما قال ابن المسيب (ابن وهب) عن اسماعيل بن
 عياش عن عطاء الخراساني أنه سئل عن سحوط اللبن للصغير وكله أيجرم قال لا يحرم شيأ (قال ابن وهب) وكان
 ربيعة زولي في وقت الرضاع في السن وخروج الموضع من الرضاة كل صبي كان في المهد حتى يخرج منه أو في
 رضاة حتى يستغنى عنها بغيرها فما أدخل طئه من اللبن فهو يحرم حتى يلقظه الجبر ويقبضه الولاء
 وأما اذا كان كبرافا قد أنشأه وربي معاه غير اللبن من الطعام والشراب فلا نرى الا ان حرمة الرضاة قد انقطعت
 لم تكن له فيه حكمة على أظهر محتملاته وذلك ينقسم على خمسة أقسام أحدها لفظي يحتمل أن يراد به الطلاق
 ويحتمل أن يراد به الطلاق والامهارة لا يراد به لطلاق فيعمل عليه ان لم تكن له نية والثالث ان يمحتمل

وان حياة اللبن عنه قد وقعت فلا ترضى الكبير رضاعاً (قال ابن وهب) وقال لي مالك على هذا جماعة من قبلنا
لابن وهب هذه الآثار

﴿ ما جاء في رضاع الفحل ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن امرأة رجل ولدت منه فأرضعت ابنه عامين ثم قطعت ثم أرضعت بلبنها بعد الفصال صبياً
أ يكون هذا الصبي ابن الزوج وحتى متى يكون اللبن للفحل بعد الفصال (قال) أ رأيت لو أن امرأة أرضعت بلبنها الفحل الذي دوت
لولده (قلت) أ تحفظه عن مالك (قال) قد بلغني ذلك عنه (قلت) أ رأيت أن كانت ترضع ولدها من زوجها
فقطها فاحضت عدتها فترجعت غيره ثم حلت من الثاني فأرضعت صبياً للبن الزوج الأول أم لك الثاني الذي
حلت منه قال ما سمعت من مالك فيه شيئاً أ رأيت اللبن لها جميعاً أن كان لم ينقطع من الأول (قال) سمعنا
وقاله ابن نافع عن مالك (قلت) أ رأيت لو أن امرأة تزوجها رجل فحلت منه فأرضعت وهي حامل صبياً
أ يكون اللبن للفحل قال نعم (قلت) ويجعل اللبن للفحل قبل أن تلد قال نعم (قلت) من حين حلت قال
نعم (قلت) أ رأيت الرجل يتزوج المرأة ترضع صبياً قبل أن تحبل دوت له فأرضعته ولم تلد قط وهي تحت
زوج أ يكون اللبن للزوج أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً أ رأيت أنه للفحل وكذلك
سمعت من مالك والماء يغيب اللبن ويكون فيه غذاء وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت أن
أهسي عن الغيبة والغيلة أن يطأ رجل امرأته وهي ترضع لأن الماء يغيب اللبن ويكرن فيه غذاء وكذلك
بلغني عن مالك وهو رأي وقد بلغني عن مالك أن لوطاً يدر اللبن ويكرن منه استزل اللبن فهو يحرم (قال)
وقال مالك في العيلة وذلك أنه قبل لهوا العيلة قال ذلك أن يطأ رجل امرأته وهي ترضع وباستبحار
لأن الناس قالوا أعمال الغيلة أن يعتال الصبي بلبن قد حلت به أمه عليه فيكون إذا أرضعته بذلك اللبن قد اختاله
(قال) مالك ليس هذا هو اعتاصب حديث النبي عليه السلام أن ترضعه وزوجها بطؤها ولا جليل بها لأن
لوطاً يغيب اللبن (قلت) أفكرهه مالك (قال) لا ألتزم أن النبي عليه السلام قال لقد هممت أن أهسي
عنه ثم ذكرت الروم وفارس فعله فلم ينه عنه النبي عليه السلام

﴿ ما جاء في رضاع الكبير ﴾

(قلت) هل يرى مالك رضاع الكبير بحرم شيئاً أم لا قال لا (قلت) أ رأيت الصبي إذا فصل فأرضعت امرأة
لبنها بدم ففصل أ يكون هذا رضاعاً أم لا في قول مالك (قال) قال مالك رضاع حولان وشهر أو شهرين
بعد ذلك (قلت) فإن لم يفصله أمه وأرضعته ثلاث سنين فأرضعت امرأة بعد ثلاث سنين والام ترضعه لم
تفصله بعد (قال) مالك لا يكون ذلك رضاعاً ولا يلتفت في هذا إلى رضاع أمه عما ينظر في هذا إلى الحواين وشهر
أو شهرين بعدهما (قال) ابن القاسم ولو أن أمه أرضعته ثلاث سنين أو أربع سنين أ كان يكون ما كان
من رضاع غيره هذا الصبي بعد ثلاث سنين أو أربع سنين رضاعاً ليس هذا بشئ (قال) ولكن لو أرضعته
امرأة في الحواين والتمرو شهرين لحرم بذلك كالأرضعته أمه (قلت) أ رأيت أن فصته قبل الحواين
أرضعته سنة ثم فصلته فأرضعت امرأة أخيه قبل تمام الحواين وهو ضميم أ يكون ذلك رضاعاً أم لا (قال)
لا يكون ذلك رضاعاً إذ فصته قبل الحواين واقطع رضاعه واستعفى عن رضاعه وذكرنا ما رضع بعد ذلك
رضاعاً (قلت) أ رأيت إذا فصته أمه من تمام الحواين فأرضعت امرأة بعد فصال يوم أو يومين أ يكون ذلك
أن يرثيه أم لا ويحتمل أن يرثيه أو حدة أو لا يرثيه منه في ربه وحدة قبل دخول هذه
فيحتمل عليه أن لم تكن ربه أمه وربع الخطب يحتمل أن يرثيه ثلاثاً ويحتمل أن يرثيه رجة ولأدهر

رضاعاً لم لا في قول مالك (قال) ابن القاسم ما كان من رضاع بعد الحولين باليوم واليومين وما أشبهه مما لم يستغن فيه بالطعام عن الرضاع حتى جاءت امرأة فارضته فأراه رضاعاً لأن مالكاً قد رأى الشهر والشهرين بعد الحولين رضاعاً لأن يكون قد أقام بعد الحولين أياماً كثيرة مقطوعاً واستغنى عن اللبن وعاش بالطعام والشراب فأخذته امرأة فارضته فلا يكون هذا رضاعاً لأن عيشه قد تحول عن اللبن وصار عيشه في الطعام (قلت) أليس قد قال مالك ما كان بعد الحولين شهر أو شهرين فهو رضاع (قال) إنما قال ذلك في الصبي إذا وصل رضاعه بعد الحولين بالشهر والشهرين ولم يفصل (قال) ابن القاسم وأرى إذا فصل اليوم واليومين ثم أعيد إلى اللبن فهو رضاع (قلت) فإن لم يعد إلى اللبن ولكن امرأة أنت فارضته مصبة أو مصتين وهو عند أمه على فصالة لم تعد إلى اللبن (قال) مالك المصبة والمصتان تحرم لأن الصبي لم يشغل عن عيش اللبن بعد وأنت تعلم أنه لو أعيد إلى اللبن كان له قوة في غذائه وعيش له فكل صبي كان بهذه الميزة إذا شرب اللبن كان ذلك عيشاله في الحولين وقرب الحولين فهو رضاع وإنما الذي قال مالك الشهر والشهرين ذلك إذا لم ينقطع الرضاع عنه (ابن وهب) عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا رضاع بعد الفطام (وأخبرني) رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وأم سلمة وابن المسيب وعروة وربيعة مثله (ابن وهب) وأخبرني مالك وغيره أن رجلاً أتى بأبوموسى الأشعري فقال إني مصصت من امرأة من نديها فذهبني طغي فقال أبو موسى لا أراها إلا وقد حرمت عليك فقال له ابن مسعود انظر ما تفتي به الرجل فقال أبو موسى ما تقول أنت فقال ابن مسعود لا رضاع إلا ما كان في الحولين فقال أبو موسى لا سألو في مدام هذا الخبر بين أظهركم (قال) ابن وهب وقال غير مالك أن ابن مسعود قال له إنما أنت رجل مداوى لا يحرم من الرضاعة إلا ما كان في الحولين ما أنتب العم والعظم (وأخبرني) مالك عن ابن دينار قال جاء رجل إلى ابن عمر وأما معه عند دار القضاء بسأله عن رضاعة الكبير فقال ابن عمر جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال كانت لي جارية وكنت أطؤها فمضت امرأة أتت فارضتها فدخلت عليها فقالت لي دونك فقد والله أرضعتها (قال) فقال عمر أربحها وأت جاريته فأما الرضاع رضاع الصغير

وفي تحريم الرضاعة

(قلت) أرايت المرأة ونحلتها من الرضاعة أجميع بينهما في قول مالك قال لا (قلت) وهل المالك والرضاع والتزويج سواء الحرمة فيها واحدة قال نعم (قلت) والاحرار والعبيد في حرمة الرضاع سواء في قول مالك قال نعم (قلت) أرايت امرأة أبيه من الرضاعة أو امرأة ولده من الرضاعة أمهما في التحريم بمنزلة امرأة الأب من النساء أمهات لأن من النسب في قول مالك قال نعم (ابن وهب) عن مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن أنس عن عائشة زوج النبي عليه السلام أخبرته أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة (ابن وهب) عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة زوج النبي عليه السلام فقالت عائشة فقالت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيت حفصة (قال) أراه فلا ما له حفصة من الرضاعة فقالت عائشة يا رسول الله لو كان فلان لعلم لها من الرضاعة جاد دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم أن الرضاعة تحرم من الولادة (ابن وهب) عن الليث وابن أنه يراد به اللاب قبل الدخول وهذه فيحمل عليه أن لم تكن له ذمة والحامس لفظ يحتمل أن يراد به الثلاث ويحتمل أن يراد به الواحدة والأظهر منه قبل الدخول الواحدة وبعد الدخول الثلاث فيحمل على ذلك أن لم

طبعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عزالدين مالك بن مالك عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن عهما من الرضاة يسمى أفح استأذن عليها فحجته فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها لا تتحجبي منه فامحرم من الرضاة ما يحرم من النسب (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاصي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله في حرمة الرضاة

﴿في حرمة لبن البكر والمرأة الميتة﴾

(قلت) أرأيت لبن الجارية البكر التي لم تسكن قط أن أرضعت به صبيا أتقع الحرمة أم لا في قول مالك قال نعم تقع به الحرمة (قال) وقال مالك في المرأة التي قد كبرت وأسنت أنها إن درت فأرضعت فهي أم فكذلك البكر (قال) وبلغني أن مالك سأل عن رجل أرضع صبية ودر عليها (قال) مائل ويكفون ذلك قالوا نعم قد كان (قال) مالك لا أراه يحرم وإنما أسمع الله تبارك وتعالى يقول وأمهاتكم للإقراض عنكم فلا أرى هذا ما (قلت) أرأيت لبن الجارية البكر التي لا زوج لها يكون رضاعها رضاعا إذا أرضعت صبيا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك إن ذلك رضاع وتقع به الحرمة لأن ابن النسا يحرم على كل حال (قلت) أرأيت المرأة تحلب من ثديها لبنا تموت فيؤجر بذلك ابن صبي أتقع به الحرمة في قول مالك (قال) نعم تقع به الحرمة ولم أسمع من مالك لأنه ابن ولبنها في حياتها وموتها سواء تقع به الحرمة ولم أسمع من مالك والابن لا يموت (قلت) وكذلك لو ماتت امرأة تحلب من ثديها ابن وهي ميتة فأوجر به صبي أتقع به الحرمة (قال) نعم ولم أسمع من مالك ولبنها في حياتها وموتها سواء تقع به الحرمة وابن لا يموت (قلت) وكذلك ن دس صبي امرأة وهي ميتة فوضعها وقتت به الحرمة (قال) هم إذا علم أن في ثديها ابن وأنه قد رضعها (قلت) أرأيت لبن في ضروع الميتة أيجل في قول مالك أم لا (قال) لا يجل (قلت) فكيف أوقعت الحرمة بلبن هذه المرأة الميتة ولبنها لا يجل ألا ترى أنه لو حلب من ثديها وهي ميتة لم يصلح لكبير أن يشرب ولا يجعله في دود فكيف تقع الحرمة بالحرام (قال) الذين يحرم على كل حال ألا ترى وأن رجلا حلف أن لا يأكل لبناء كل لبناء كل لبناء وقتت فيه فأرثت أنما عانت أو شرب ابن شاة ميتة أنه حانت عندي الآن بكرن وي ابن الحلال (قلت) أرأيت رجلا وطئ امرأة ميتة أجد أم لا ونكاح الاموات لا يجل والحل على من فعل ذلك فكذلك اللبن

﴿في الشهادة على رضاة﴾

(قلت) أرأيت امرأة شهدت أنها أرضعت رجلا أو امرأة أخرى في قول مالك (قال) قال مالك لا (قال) مالك ويقال للزوج أنه عنتا أن كنت تتق ساجدا ولا أرى أن يقيم عليها ولا يفرق انقاص بينهما بشهادتهما وإن كانت عدلة (قلت) أرأيت لو أن امرأتين شهدتا على رضيع رجل وامرأته يفرق بينهما في قول مالك (قال) قال مالك نعم يفرق بينهما إذا كان ذلك قد فشا وعرف من قولهما قبل هذا (قلت) أرأيت أن كان لم يشك ذلك من قولهما (قال) قل سنت لا أرى أن يقبل قولهما إذا يشك ذلك من قولهما قبل النكاح عند الأهلين والجيران (قلت) أرأيت أن كانت المرأة من سن تهتد على رضيع أم زوج وأم المرأة (قال) لا يقبل قولهما لأن يكون قد عرف ذلك في قوله وقتت نكاح (قلت) فهو لا والاجنبيات سواء في قول مالك (قال) نعم في ربي (قلت) أرأيت أن شرب امرأة واحدة ثم رضعته جميعا الزوج والمرأة وقد عرف ذلك من قول مالك (قال) لا يفرق صبي به فتوهى ربي

تكن له نية قالوا مل أن يقول لامرأته ستين امرأة وما ستين امرأة وشي منهن يقرب لامرأته لانكاح بنتي وبنك أو لامرأته عيب وشاة مل أن يقول لامرأته قد عنتت رأيت في وما أشبه

وأنما يفرق بالمسألتين لأنهما حيث كانتا امرأتين تمت الشهادة فأما المرأة الواحدة فلا يفرق بشهادتها ولكن يقال للزوج نذره عنها فباينك وبين خالقتك (قلت) أرايت لو أن رجلاً خطب امرأة فقالت امرأة قد أمرتكم أن ينسئ عنها في قول مالك وإن تزوجها ففرق بينهما (قال) قال مالك ينسئ عنها على وجه الاتقاء لأعلى وجه التحريم فإن تزوجها لم يفرق القاضي بينهما (قلت) أرايت لو أن رجلاً قال في امرأة هذه أختي من الرضاة أو غير ذلك من النساء اللاتي يحرمن عليه ثم قال بعد ذلك أو حمت أو كنت كاذبا أو لا عباً ناراد أن يتزوجها (قال) سئل مالك عما يشبهه من الرضاع إذا أقر به الرجل أو الأب في ابنه الصغير أو في ابنته ثم قال بعد ذلك إنما أردت أن أمنعه أو قال كنت كاذبا (قال) مالك لا أرى أن يتزوجها ولا أرى الوالدان يتزوجها (قال) ابن القاسم قال مالك ذلك في الأب في ولده (قلت) فإن تزوجها أفرق السلطان بينهما (قال) نعم أرى أن يفرق بينهما ويؤخذ بما قرره الأول (قلت) أرايت أن أقرت امرأة أن هذا الرجل أختي من الرضاة وشهد عليها بذلك شهود ثم أنكرت بعد تزوجته والزواج لا يعلم أنها كانت أقرت به (قال) لا أرى أن يقر هذا النكاح بينهما وما سمعت من مالك فيه شيئاً إلا أن مالك أسأله رجل من أصحابنا عن امرأة كانت لها بنت وكان لها ابن عم فطلب بنت عمه أن يتزوجها فقالت أمها قد أرضعته ثم أنها بعد ذلك قالت والله ما كنت إلا كاذبة وما أرضعته ولكني أردت بياقني القرار منه (قال) مالك لا أرى أن يقبل قولها هذا إلا أن يحلها له أن يتزوجها وليس قول المرأة هذا أختي وقول الزوج هذه أختي كقول الأجنبي فيهما إلا أن أقرهما على أنفسهما بمنزلة البينة الفاطمة والمرأة الواحدة ليس يقطع شهادتهما (ابن وهب) عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب بأمرأة فقال يا أمير المؤمنين إن هذه تزعم أنها أرضعتني وأرضعت امرأتى فأما الرضاة امرأتى فعلم وأما الرضاة أياي فلا يعرف ذلك فقال عمر كيف أرضعته فقالت مرت وهو ملتي بيكي وأمه تعالج خبزها فأخذته إلى فأرضعته وسكنه فأمر بها عمر ففرضت أسواطاً وأمره أن يرجع إلى امرأته (ابن وهب) عن مسلمة بن علي عن حداثه عن عكرمة ابن خالد أن عمر بن الخطاب كان إذا ادعت امرأة مثل هذا سأله البينة (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه سأله عن شهادة المرأة في الرضاة أراها جائزة (فقال) لا لأن الرضاة لا تكون فيها يعلم إلا باجتماع رأي أهل الصبي والمرضة أنما هي حرمه من الحرم بشيء أن يكون لها أصل كاصل المحارم

❦ في الرجل يتزوج الصبية فرضعها امرأة له أخرى أو أجنبية أو أمه أو أخته ❦

(قلت) أرايت لو أن رجلاً تزوج صبيتين فأرضعتهما امرأة أجنبية واحدة بعد واحدة أتقع الفرق فيما بينه وبينهما جميعاً أم لا (قال) يقال للزوج اختراهما شئت فاجسها وخل الأخرى وهذا رأيي (قلت) ولم جعلت له أن يختار أيهما شاء وقد وقعت الحرمة فيما بينهما ألا ترى أنه لو تزوج أختين في عقد واحد فرقت بينهما فها تان حين أرضعتهما المرأة واحدة بعد واحدة كأنها حين أرضعت الأولى من الصبيتين على النكاح لم يفسد على الزوج من نكاحهما شيئاً فلما أرضعت الثانية صارت أختها فصارت كأنها نكحتني في عقد واحد ألا ترى أنه لو فرق الأولى بعدما أرضعته المرأة قبل أن ترضع الثانية ثم أرضعت الثانية كان نكاح الثانية صحيحاً ولا ترى أن الحرمة إنما تقع بالرضاع إذا كانتا جميعاً في ملكه برضاها الأخرى بعد الأولى فتصيران في الرضاع إذا وقعت الحرمة كأنه تزوجهما في عقد واحد فلا يجوز ذلك قال ليس ذلك كما قلت ولكننا نظرنا إلى عقدتيهما فوجدنا لعدتين وقتاً صحيحتين في الصبيتين جميعاً فدخل الفساد في عقد كانت صحيحاً لا يستطيع ذلك والرابع مثل أن يقول لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق والخامس مثل أن يقل لامرأته قد خليت مسيلك أو قد خليت أو قد فارقك وهذا تقسيم صحيح ليس بشذوذه شيء من ألفاظ الطلاق الواردة

أن يثبت على العقدتين جميعاً فظننا إلى الذي لا يصلح له أن يثبت عليه فغلنا به ومن ذلك وظننا إلى الذي يجوز له أن يثبت عليه فغلنا به وقديحوز له أن يثبت على واحدة ولا يجوز له أن يثبت عليها جميعاً فغلنا به وبين واحدة وأمرنا له أن يحبس واحدة (قلت) أرايت أن كن صيات ثلاث أو أربع تزوجهن ومن مراضع واحدة بعد واحدة فأرضعن امرأة واحدة بعد واحدة (قلت) إذا أرضعت واحدة فهن على نكاحهن فإن أرضعت أخرى بعد ذلك قبل اخترايتهما شئت وفارق الأخرى فإن فارق الأولى ثم أرضعت الثالثة قلنا له أيضاً اخترايتهما شئت وفارق الأخرى فإن فارق الثالثة ثم أرضعت الرابعة قلنا له اخترايتهما شئت وفارق الأخرى فيكون بالخيار في أن يحبس الثالثة أو الرابعة وهذا إذا كان الخيار والفرقة قد وقعت فيما مضى قبله ما فإن أرضعت المرأة واحدة بعد واحدة حتى أتت على جميعهن ولم يختر فراق واحدة منهن فإن هذا له أن يختار في أن يحبس واحدة منهن أيهن شاء أن شاء أولاهن وإن شاء انحرهن وإن شاء أسطنهن يحبس واحدة منهن أي ذلك أحب (قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي (قلت) أرايت أن تزوج امرأة وصيتين واحدة بعد واحدة أو في عقدة واحدة وسمى لكل واحدة صداقاً فأرضعت المرأة صبية منها قبل أن يدخل بالكبيرة منهن (قال) تحرم الكبيرة ولا تحرم الصغيرة المرضعة إذا لم يكن دخل بامها التي أرضعتها لانها من ربائبه إلا أن يدخل بامها من وبما بين ذلك لو أن رجلاً تزوج امرأة كبيرة فطلقها قبل لبنائها ثم تزوج صبية من رضة فأرضعتها أمر أنه تلك المطلقة لم تكن تحرم عليه هذه الصبية لانها من الربائب التي لم يدخل بامها من (قلت) أرايت لو أني تزوجت امرأة كبيرة ودخلت بها ثم تزوجت صبية صغيرة فترضع فأرضعتها مرأتى التي دخلت بها بلبنى أو بلبنها غرمت على نفسها وحرمت على الصبية أن يكون لها من مهرها شيء أم لا (قال) لم أسمع من من فيه شيئاً وأرى لها مهرها لانه دخل بها ولا يرى للصبية مهر تعدت أمر أنه لفساد أولم تعدده (قلت) أرايت لو أن رجلاً تزوج صبية فأرضعها أمه أو أخته أو جدته أو بنته أو ابنته أو امرأة أخيه أو بنت أخيه أو بنت أخته أنفع الفرقة بينهما وبين الصبية في قول مالك (قل) نعم (قلت) ويكون للصبية نصف الصداق على الزوج في قول مالك (قال) لا بأس على زوج من الصديق شيء (قلت) ثم لا يكون على الزوج نصف الصداق (قال) لأنه لم يطلق إلا ترى أن الحرمة قد وقعت بينهما من قبل أن يبنى بها ففسد صارت أخته أو ابنته أو ذات محرم منه (قلت) فلا يكون للصبية على شيء أرضعتها نصف الصداق نعمدت الفساد أولم تعدده (قال) نعم لا شيء عليها من الصداق في رأيي (قلت) أو ديبها السلطان أن علم أنها نعمدت فسادها على زوجها في قول من (قال) نعم في رأيي (قلت) أرايت لو رجل يتزوج أخته من الرضاة أو أمه من الرضاة وسمى لها صداقاً وبني بها أي يكون لها الصداق لذى سمي أو صداق مثلها في قول مالك (قال) قال مالك لها الصداق لذى سمي ولا يلتفت إلى صدق مثلها

في ما لا يحرم من الرضاة

(قلت) أرايت لو أن صيتين غدا بلبن بهيمة من البهائم أن تكونا أحترق في قول من (قل) ماسحة من مالك في هذا شيئاً ولكن أرى أنه لا تكون الحرمة في رضاع لافي ابن بنت آدم إلا ترى أنه باع عن مالك أنه (قال) في رجل أرضع صبا ودرعيه الحرمة لا تنع بوزن ابن رجل يسحب يحرم (قل) مالك وإنما (قال) أنه في كتابه وأما نكاح الذي رضعته كما يحرم بيان بنت آدم لما سواها (قلت) لو أن لبناً صنع فيه طعام حتى غاب لبن في أعضام فكان أعضاه لبناً من امرأة تحطب على لبن راحي عيسى عن ابن القاسم فيمن قال لاهل امرأة ما نكحها ما قبل دخول واحدة من بنوي من وهد الدخول ثلاث ولا بنوي وما وجد من لا اختلاف في نهبي في قصر أفضاء فلاق نعم هو لا اختلاف في ذلك

عصده وضاب اللبن أو صب في اللبن ماء حتى غاب اللبن وصار الماء الغالب أو جعل في دواء قناب اللبن في ذلك الدواء فأطعم الصبي ذلك كله أو أسقيه أو أقع به الحرمه أم لا (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً وأرى أن لا يحرم هذا لأن اللبن قد ذهب وليس في الذي أكل أو شرب لبن يكون فيه عيش الصبي ولا أراه يحرم شيئاً

﴿ في رضاع النصرانية واليهودية والمجوسية والزانية ﴾

(قال) وسألت مالك عن المراضع النصرانيات (قال) لا يعجبني اتخاذهن وذلك لأنهن بشر بن الخمر وبأكل لحم الخنزير فأخاف أن يطعن ولده مما يأكل من ذلك (قال) وهذا من عيب نكاحهن وما يدخلن على أولادهن (قال) ولا أرى نكاحهن حراماً ولكن أكرهه (قلت) هل كان مالك يكره الطهنة من اليهوديات والنصرانيات والمجوسيات (قال) نعم كان يكرههن من غير أن يرى ذلك حراماً ويقول إنما أخذاء اللبن مما يأكلن وبشر بن وهن يأكلن الخنزير وبشر بن الخمر ولا آمن أن تذهب به إلى بنتها فطعمه ذلك (قلت) هل كان مالك يكره أن يسترضع بلبن الفاجرة (قال) بلغني أن مالكاً كان يتيقنه من غير أن يراه حراماً

﴿ في رضاع المرأة ذات الزوج ولدها ﴾

(قال) وسألت مالك عن المرأة ذات الزوج أيلزمها رضاع ولدها (فقال) نعم على ما أحببت أو كرهت إلا أن تكون ممن لا تكلف ذلك (قال) فقلت لمالك ومن التي لا تكلف ذلك فقال المرأة ذات الشرف واليسار الكثير التي ليس مثلها ترضع وتعالج الصبيان فأرى ذلك على أبيه وإن كان طالبن (قال) قلنا له فإن كانت الأم لا تقدر على لبن وهي ممن ترضع لو كان طالبن لئلا يلبس في الموضع الذي ذكرت في الشرف على من ترى رضاع الصبي (فقال) على الأب وكل ما أصابها من مرض يشغلها عن صبيها أو ينقطع بدمها فالرضاع على الأب يغرم أجر الرضاع ولا تغرم هي قليلاً ولا كثيراً وإن كان طالبن وهي من غير ذوات الشرف فإن عليها رضاع ابنها (قلت) أرايت هذه التي ليست من أهل الشرف إذا أرضعت ولدها أن تأخذ أجر رضاعها من زوجها (قال) لا وعليها أن ترضعه على ما أحببت أو كرهت (قلت) فإن مات الأب وهي ترضعه عنها ما كان يلزمها الصبي من الرضاع (قال) إن كان له مال والأرضعت (قلت) ولما أن نظر حه أن لم يكن له مال (قال) لا وذلك في الرضاع وحده والثففة مخالفة للرضاع في هذا (قلت) فإن كان ابنها رضيعاً ولها مال للابن أيلزمها رضاع ابنها (قال) نعم يلزمها رضاع ولدها على ما أحببت أو كرهت ولا يلزمها الثففة وأما الذي يلزمها الرضاع كذلك قال مالك (وقال) مالك ولا أحب لها أن تترك الثففة على ولدها إذا لم يكن له مال ولم يجعل الثففة مثل الرضاع رضاع ابنها وكذلك قال مالك أنه يلزمها رضاعه إذا لم يكن له مال (قلت) فإن كان للصبي مال فلما مات الأب قالت لا أرضعه (فقال) ذلك لما ويستأجر للصبي من ترضعه من ماله إلا أن يخاف على الصبي أن لا يقبل غيرها فتجبر على رضاعه وتطلى أجر رضاعه (قلت) وهذا كله قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت المرأة تأتي على زوجها رضاع ولدها منه (قال) قال مالك عليها رضاع ولدها على ما أحببت أو كرهت إلا أن تكون امرأة ذات شرف وغنى مثلها لا تكلف مؤنة الصبيان ولا رضاع ولدها ولا القيام على الصبيان في غناها وقد رها فلا أرى أن تكلف ذلك وأرى رضاعه على أبيه (قلنا) لمالك على أبيه أن يغرم أجر الرضاع (قال) نعم إذا كانت كما وصفت لك وإن مرضت أو انقطع درها فلم تقو على الرضاع وهي ممن ترضع كذلك أيضاً على أبيه يغرم أجر رضاعه (قال) مالك وإن كانت ممن يرضع مثلها فأصابها العلة فوضع ذلك عنها وكان رضاعه على أبيه

اللفظ من أي قسم هو من الأقسام التي ذكرناها فنقدروى عن أشهب في سرحنا أنها واحدة في المدخول بها فهي من القسم الثالث على مذهبه فافهم هذا وتدبره فتجدد صحيحاً إن شاء الله تعالى وبه التوفيق

(قلت)

(قلت) أرايت ان كان طلقها طليقة عليك الرجعة بها على من رضاع الصبي في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا ترى مادامت نفقة المرأة على الزوج فان الرضاع عليها اذا كانت من رضع فاذا انقطعت نفقة الزوج عنها كان رضاعه على أبيه (قلت) أرايت ان طلقها البتة أيكون أجزا الرضاع على الاب في قول مالك (قال) نعم هو قول مالك (قلت) أرايت ان طلقها طليقة فاذا انقضت عدتها كان رضاع الصبي على الاب في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت ان قالت بعد ما طلقها البتة لا أرضع لك ابنتك الا بما تدرهم كل شهر والزوج يصيب من رضع بخمسين درهما (قال) قال لي مالك الام أحق به بما رضع غيرها به فان أبت أن ترضع بذلك فلا حق لها وان أرادت أن ترضعه بما رضع الاجنية فذلك للام وليس للاب أن يخرق بينهما اذا رضيت أن ترضعه بما رضع به غيرها من النساء (قال) مالك فان كل ذلك ضرر على الصبي يكون قد علق أمه لا صبره عنها أو كان لا يقبل المراضع أو خيف عليه فأمه أحق به بما رضع مثلها ونجبر الام اذا خيف على الصبي اذا لم يقبل المراضع أو علق أمه حتى يخاف عليه الموت اذا فرق بينهما جبرت الام على رضاع صبيها بما رضع مثلها (قال) فقلنا لمالك فلو كان رجلا معدا لاشئ له وقد طلق امرأته البتة فوجد من ذوى قوائمه أخته أو أمه أو ابنته أو عمته أو خاتمه من رضع غير أبيه فقال لامه اما أن ترضعيه باطلا فانه لاشئ عندي واما أن تسلميه الى هؤلاء الذين رضعوني باطلا (قال) قال مالك اذا عرف انه لاشئ عنده ولا يقوى على أجزا الرضاع كان له ذلك عليها اما أن ترضعيه باطلا واما أن تسلميه الى من ذكرت ولو كان قليل ذات يده لا يقوى من الرضاع الا على الشئ اليسير الذي لا يشبه أن يكون رضاع مثلها فوجد امرأته ترضع له بدون ذلك كان كذلك اما ان أرضعته بما وجدوا اما ان أسلمته الى من وجدوا ان كان موسرا فوجد من رضع له باطلا لم يكن له أن يأخذ منها ما وجد من رضعه له باطلا وعليه اذا أرضعته الام بما رضع به غيرها أن يجبر الاب على ذلك (قال) سحنون وقد بينا آثار هذا في كتاب الطلاق المدقوق وقد روي ان الاب اذا وجد من رضعه باطلا وكان الاب موسرا أن ذلك له ويقال للام ان شئت فارضعيه باطلا والا فلا حق لك فيه

﴿ ثم كتاب الرضاع من المدونة الكبرى ﴾

﴿ ويليه كتاب الطهار ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله الكريمة ﴾

﴿ ملجأ في الطهار ﴾

(قلت) لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان قال لامرأته أنت على كطهر أي يكون مظاهرا قال نعم (قلت)

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كتاب الطهار ﴾

طهار تشبيه الرجل وطه من نخل له من النساء بوطه من تحرم عليه منهن نحر بما يؤيد انفسا أو صهر أو رضاع وكانت العرب تكتي عن ذلك بالطهر فتقول امرأتى على كطهر أي لذت سمي الطهار لانه مأخوذ من الطهر وانما اختص الظهر في التحريم في الظهر دون البطن والفرج وسائر الاعضاء وان كانت أولى بالتحريم منه لان الطهر موضع ركوب المرأة مكرهة عند العتيان فاذا قل رجل لامرأته أنت على كطهر أي فتم أراد ان ركوبها للنكاح عليه كركوب أمه لثغنيان فاقام ركوب مقام النكاح لان النكاح ركوب واقام الطهر مقام الركوب لانه موضع ركوب وهذا من الطيف لاستعارة بالكعبة وهو على أربعة أوجه تشبيه جله بجمله وبعض بعضه بجمله وجله بعضه وهو سوا كلها في الحكم لأن يكون لبعض يذى شبه من زوجته أو تشبه به زوجته مما يفصل عنه وعن تشبه بها من ذواتها كالكلام أو الشعر

أرأيت من قال لا امرأته أنت على كظهر فلانة فلذات رحم محرم من نسب أو محرم من رضاع (قال) قال مالك من ظاهر شيء من ذوات المحارم من نسب أو رضاع فهو ظاهر (قال) ابن القاسم وإن ظاهر من صهر فهو مظاهر (قلت) أرأيت أن قال أنت على ك رأس أي أو قدم أي أو كفخذ أي قال لم أسمع من مالك فيه شيئا وأراه مظهرا لأن مالك قال في الذي يقول لا امرأته أنت على مثل أي أنه مظاهر فكل ما قال به من شيء منها فهو مثله يكون. مظهرا لأن مالك قال في رجل قال لا امرأته أنت على حرام مثل أي (قال) مالك هو مظاهر (قال) سحنون وقد قال بعض كبار أصحاب مالك إذا وجدته قال في التحريم بالطلاق من ذلك شيئا فكانت امرأته تطلق به وذلك أن يقول الرجل لزوجته رأس طالق أصبع طالق بك حرام فرجك حرام بطنك حرام قدمك حرام فإذا وجب به على هذا التحول طلاق كل فأنه لزوجته بذوات المحارم في الطهارة مظهرا أن يقول رأسك على كظهر أي وكذلك في العضو والبطن والفرج والظهر وكذلك في ذوات المحارم يلزمه بكل ذلك الطهارة (قلت) لم قال مالك هو مظاهر ولم يجعله البتات وما لك يقول في الحرام أنه البتة (قال) لأنه قد جعل للحرمان مخرجا حيث قال مثل أي ومن قال مثل أي فاعلم هو مظاهر ولو أنه لم يذكر كراهة كانت البتات في قول مالك (قال) سحنون وقال غيره من كبار أصحاب مالك لا تكون حراما إلا ترى أنه انما يبي على أن الذي أنزل الله فيه الطهارة لم يكن قبله أحد يفسر بقوله ولم يكن كان قبله من الطهارة شيء يكون هو أراد ولا نواه وقد حرم بامه فأرسل الله فيه الطهارة وقد كانت التيه منه على ما أخبرك من أنه لم يكن مظهرا حين قال ما قال الله فأرسل الله في قوله كفارة الطهارة وقد أراد التحريم فلم يكن حراما أن حرما وجعلها أظهر أمه (وقد روي) ابن نافع عن مالك نص هذا أيضا (قلت) أرأيت أن قال أنت على كظهر فلانة لمبارة له ليس بينه وبينها محرم قال سئل مالك عنها فقال أراه مظهرا (قال) وسأله الذي سأله عنها على وجه أنها زلت به (قال) سحنون وقد قال غيره في الأجنبية أنها طالق ولا يكون مظهرا (قلت) وسواء إن كانت ذات زوج أو فارغة من زوج قال سواء (قال) ابن القاسم وأخبرني من أتق به أنه قال عليه الطهارة من قبل أن أسمع منه وقاله مرة بعد مرة (قلت) أرأيت أن قال أنت على مثل ظهر فلانة لأجنبية ليس بينه وبينها محرم (قال) قال مالك هو مظاهر من امرأته (قلت) فإن قال لها أنت على كفالة لأجنبية (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أنه حين قال أنت على كظهر فلانة علمنا أنه أراد الطهارة وإن لم يقل ظهر فهو عندى ولم أسمع من مالك فيه شيئا أنه طلاق البتات لأن الذي يقول الطهر فهو بين أنه أراد الطهارة وإن لم يقل أظهر فقد أراد التحريم إذا قال لا امرأته أنت على كاجنبية من الناس وإذا قال ذلك في ذوات المحارم فقال أنت على كفالة فهذا قد علمنا أنه أراد الطهارة لأن

فيجري ذلك على الاختلاف فيمن طلق ذلك من زوجته وله صريح وكناية فصرح به عند ابن القاسم وأشهب ورواها عن مالك أن يذكر الطهر في ذات المحرم وكنايته عند ابن القاسم أن لا يذكر الطهر في ذات محرم وإن يذكر الطهر في غير ذات محرم ومن كنياته عند أشهب أن لا يذكر الطهر في غير ذات محرم ومن صرح به عند ابن الماجشون أن لا يذكر الطهر في ذات محرم وليس من كنياته عنده أن يذكر الطهر في غير ذات محرم فلا كناية عنده للطهارة والفرق بين الصريح من الطهارة وكنايته فيها وجه الحكم أن كنيات الطهارة إن ادعى أنه أراد به الطلاق صدق إن أتى مستفتيا أو كمن قد حضرته البيعة وإن صرح بالطهارة لا يصدق إن ادعى أنه أراد به الطلاق إذا حضرته البيعة ويؤخذ من الطلاق بما أقر به من الطهارة بما لفظ به فلا يكون له إليها سبيل وإن تزوجها بعد زوج حتى يكفر كفارة الطهارة وقد قيل أنه يكون ظاهرا على كل حال ولا يكون طلاقا وإن وادعاه وهو رواية أشهب عن مالك أحمد. قرئ ابن القاسم

فصل في الطهارة في الجاهلية طلاق في أول الإسلام إلى أن أنزل الله عز وجل قد سمع الله قول التي

الطهار هو لذوات المحارم فالطهار في ذوات المحارم وقوله كفالة وهي ذات محرم منه فظاهر كله لان هذا وجه الطهار وان قال أنت على كفالة لذوات محرم منه وهو يريد بذلك التحريم أنها ثلاث البتة ان أراد بذلك التحريم (قلت) أرايت ان قال أنت على حرام كفو ولاية له قال هو مظاهر كذلك قال في قوله حرام مثل اي وقوله حرام كفو عندي مثله وهذا مما لا اختلاف فيه (قال) يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في رجل قال لامرأته أنت على مثل كل شيء حرمه الكتاب (قال) أرى عليه الطهار لان الكتاب حرم عليه أمه وغيرهما لم يحرم الله (قال) يونس وقال ابن شهاب في رجل قال لامرأته أنت على كبعض من حرم على من النساء (قال) نرى أن ذلك طهار والله أعلم (قال) يونس وقال ربيعة مثله وقال من حرم عليه من النساء بمنزلة أمه في الطاهر

﴿ طهار الرجل من أمه وأمواله ومدرته ﴾

(قلت) أرايت ان طاهر من أمه أو من أم ولده أو من مدرته أي يكون مظاهرا في قول مالك قل نعم (قال) مالك يكون مظاهرا (قلت) فان طاهر من معتقه أي أجل (قال) لا يكون مظاهرا لان وطأها لا يحل له (قال) ابن طه عن عيسى بن يزيد عن أبي حبيب عن ابن شهاب عن سعد بن المسيب وسالم بن عبد الله أنهما كانا يقولان في طهار الأمه ثم مثل طهار الحرة (قال) ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وابن شهاب ويحيى بن سعيد وسالم بن يسار وعبد الله بن أبي سلمة ومكحول ومجاهد أنه لو أختدى في لامة كما أختدى في الحرة (قال) ابن شهاب وقد جعل لذلك بيان في كتابه فقال ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء إلا قد سنن قالس بن ميمونة عن أمه (قال) ابن طه عن زيد بن أبي عمران أنه سأل القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله عن الرجل تضاعف من ولده ولا ينفذ على ما يهتق ذريته أفيجزع عنه لها قال نعم وينكحها (قال) ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه يجوز له عنها أن ينفذ عنها (قال) ولو كان له أمة طاهرة منهن جميعا فأما كفارته كفارة واحدة (قال) يونس بن يزيد عن ربيعة أنه نال من طاهر من أم ولده فهو مظاهر وقوله ابن شهاب وعطاء بن أبي رباح

﴿ ما لا يحب عليه الطهار ﴾

(قلت) أرايت ذميا طاهر من أمه ثم أسلم (قال) قل من كل عين كت عليه من صدق أو كذب أو صدقة أو شيء من الأشياء فهو مضر عن عنه إذ أسلم فظاهر أمره ناحية الطلاق لا ترى أن صلاحه في الشراء عند من

بحذلك في روجه أو شكى لي للهو ويديسمع تخاورك من سمع صبر يدين به هرون منكم من شأنهم ما هن أمهاتهم ان أمهاتهم إلا الذي ولدتهم وانهم لينة منكم من قولهم ورون الله فهو مشهور فأخبر تعالى أن فقط الطهار الذي كانوا يطلقون به نساءهم منكروا من القول زور ومنكروا من نول هو الذي لا تحرف حقيقة وزور لكذب وانما قال تعالى فيه أنه كذب لانهم صبر ونساءهم كمهاتهم وهن لا يصرون كمهاتهم لا كذوب محارمه لان ذوى المحارم لا يحل أن يبدوا ليس كذلك لاجنبيات فخرج به الله عز وجل من باب الطلاق باب الكفارة ثم أعلمنا كيف يكون حكمه في ذلك فذكرنا وتعدون ونحن يظهر من نسائهم محرمون لم يذوقوا طهر برقة من قبل أن يتزوجوا به ويقتربوا به فعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتزوجوا به فلو لم يجد ففصله من مسكنة ثلاثين يوما لله ورسوله تلك حدود الله وما كافر من عزب

﴿ فصل ﴾ وزلت سورة قد سمع حقن التي تجادل في زوجها في تحريم طهار في امرأة من الانصار

ليس بشئ فظهاره مثل طلاقه لا يلزمه (قلت) أرايت ان ظاهرت امرأه من زوجها أن تكون مظهرة في قول مالك (قال) لا نعم قال الله والذين يظاهرون منكم من نسائهم ولم يقل واللاذي يظاهرون متكن من أزواجهم (قلت) أرايت ان ظاهر الصبي من امرأته أن يكون مظهرا في قول مالك (قال) قال مالك لا إطلاق للصبي فكذلك ظهاره عنده أنه لا يلزمه (قلت) وكذلك المعترة الذي لا يقيق قال نعم (قلت) أرايت ظهارا المكروه أيلزمه في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يلزم المكروه الطلاق فكذلك الظهار عنده لا يلزمه (قلت) أرايت العتق هل يلزم المكروه في قول مالك قال لا (قال) ابن طيبة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل الناسم وسالم عن الرجل يخطب المرأة فتظاهرها منه ثم أراد بعد ذلك نكاحه فقال ليس عليها شيء (قال) رجال من أهل العلم عن ربيعة وأبي الزناد ويحيى بن سعيد وغيرهم من أهل العلم أنهم قالوا ليس على النساء ظهار

﴿ تظاهر السكران ﴾

(قلت) أرايت ظهارا السكران من امرأته أيلزمه لظهاره في قول مالك (قال) قال مالك يلزم السكران الطلاق فكذلك الظهار عنده هل يلزمه لأن الظهار انما يجرى بالطلاق

﴿ تحليل الرجل الظهارا امرأته ﴾

(قلت) أرايت ان قال لامرأته ان شئت الظهار فأنت على كظهر أي (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن أرى أنه مظهران شئت الظهار (قلت) حتى متى يكون هذا اليها مادامت في مجلسها أو حتى توقوف قال حتى توقوف (وقال) غيره انما هذا على جهة قول مالك في التحليل في الطلاق أنه قال حتى توقوف مرة (وقال) أيضا مادام في المجلس فكذلك الظهار انما اخبارها مادامت في المجلس

﴿ في الطهار الى أجل ﴾

(قلت) أرايت ان قال أنت على كظهر أي اليوم أو هذا الشهر أو قال أنت على كظهر أي هذه الساعة أ يكون مظهرا منها من مضى ذلك اليوم أو ذلك الشهر أو تلك الساعة (قال) قال مالك هو مظهر وان مضى ذلك اليوم أو ذلك الشهر أو تلك الساعة (قال) مالك فان قال لها أنت على كظهر أي ان دخلت هذه الدار اليوم أو كملت فلانا يلزم أو قال أنت على كظهر أي اليوم ان كملت فلانا أو دخلت الدار فهذا اذ مضى ذلك اليوم ولم يفعل فلا يكون مظهرا لأن هذا يلزم عليه الظهار بعد وانما يجب عليه بالخنش والاقول قد وجب عليه الظهار باللفظ لأن ترى أنه لو قال لامرأته أنت طالق اليوم كانت طالقا أبدا فان قال لها ان دخلت هذه الدار اليوم

اختلفت في اسمها فتقبل خيرة وقيل خويلة وفي سبها فتقبل انها بنت ثعلبة وقيل انها بنت صامت وقيل انها بنت الدليج وقيل انها بنت خويلد وكانت محادثة هذه المرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم في زوجها أوس بن الصامت مر اجتمعوا به في أمره وما كان من قوله لها أنت على كظهر أي ومحاورتها اباه في ذلك وذلك أنها أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائشة تغسل شق رأسه فقالت يا رسول الله طالت محبتي مع زوجي وأكل شبابي وثمرت له بطني حتى اذا كبر سنّي وانقطع ولدي يظاهرنى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمت عليه فقال أشكركم الى الله فأتى اليه ثم قالت يا رسول الله طالت محبتي مع زوجي وثمرت له بطني وظاهر منى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمت عليه فكلما قال لها ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم هتفت وصاحت وقالت الى الله ثم كبر فأتى قتل لحي وقد قامت عائشة تغسل شق رأسه الاخر فأومأت اليها عائشة أن اسكني فلما قضى الوحي قال خارسول الله صلى الله عليه وسلم ادعني زوجك فلا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سمع الله قول التي تجادى في زوجها وتشتكي الى الله وقوله والذين يظاهرون من نسائهم ثم يدعون لها

فأنت طالق أو قال أنت طالق إن دخلت الدار اليوم قضى ذلك اليوم ثم دخلت أنه لا يلزمه من إفساق شيء
فكذلك الطهارة وكذلك قال مالك في هذا كله في الطلاق وفي الطهارة (قلت) أ رأيت أن قال أنت على كذا
أي اليوم قضى ذلك اليوم أي يكون له أن يطأ بغير كفارة (قال) مالك لا يكون له أن يطأ إلا بكفارة (قلت)
أ رأيت أن قال لا أمر أنه أنت على كذا طهر أي إلى قدم فلان (قال) لا يكون مظاهرا إلا إذا قدم فلان فإن قدم
فلان كان مظاهرا وإن لم يقدم فلان لم يقع الطهارة لأن مالك قال إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إلى قدم
فلان أنها لا تطلق حتى يقدم فلان فإن قدم فلان طلقت عليه وإن لم يقدم لم تطلق عليه وكذلك الطهارة
عندي مثل هذا (قلت) أ رأيت أن قال ما أنت طالق من الساعة إلى قدم فلان قال هي طالق الساعة (قلت)
فإن قال لها أنت على كذا طهر أي من الساعة إلى قدم فلان قال هو مظاهرها الساعة لأن من ظاهر من
أمر أنه ساعة واحدة لزمه الطهارة تلك الساعة فهو مظاهرها في المستقبل وليس له أن يطأ إلا بكفارة وكذلك من
طلق امرأته ساعة فقد خرج الطلاق ومضى طلاق تلك الساعة وهذا الساعة فقد كنت الطهارة إذا
خرج وظاهرها ساعة واحدة فهو مظاهرها تلك الساعة وبعد تلك الساعة (قال) ابن وهب عن يحيى بن
أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال إذا طاهر الرجل من أمرأته إلى شهر أو يوم أو ليل إن ذلك قد وجب عليه
(قال) ابن وهب عن ابن أبي ذئب ويونس عن ابن شهاب أنه قال إذا قال الرجل لامرأته أنت على كذا طهر
أي هذا اليوم إلى الليل فإن عليه الكفارة بغير لفظ من المنكروة تقول زور (قال) ابن وهب عن مسلمة
ابن علي عن الأوزاعي مثله

فيمن طاهر من نسائه في كلمة واحدة أو مرة واحدة أخرى

أو طاهر من أمرأته مراراً

(قلت) أ رأيت أن طاهر من أربع نسوة في كلمة واحدة (قال) ذلك ملك كخبرة واحدة بخبرته (قال)
قال مالك وإن طاهر منهن في مجالس مختلفة ففي كل واحدة كفارة كفارة إن كان في مجلس واحد فقتل
لواحدة أنت على كذا طهر أي ثم قال للأخرى أيضاً أنت على كذا طهر أي حتى أتى على الأربع كان عليه لكل
واحدة كفارة كفارة (قال) مالك وإن طاهر منهن في مجالس مختلفة في كل واحدة كفارة لا كفارة ولا أنس هذا
التوب ولا أدخل هذه الدار فإن حشيت في شيء واحد أرفهن كلهن فليس عليه إلا كفارة واحدة وقد دللنا
لا كل هذا الطعام ثم قال والله لا أنس هذا ثوب ثم قال والله لا أدخل هذه البيت وكنت عليه لكل واحدة
كفارة كفارة فهذا الخبيث في الطهارة (قلت) أ رأيت أن قال لامرأته أنت على كذا طهر أي ثم قال لامرأة
له أخرى أنت على مثلها (قال) لم أسمع من من فيه سيأخوه طهر من شيء ذلك أنت على مثلها عليه كفارة
قالوا فحرب ربيعة من قبل أن يهاجروا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تستطيع أن تعق ربيعة فقال
قال فن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فقال رسول الله في ذلك كل في نيرهم ثم مرت ثديت أن يشد
بصري قال فن لم يستطع فاضاعهم ستين مسكناً فهل يستطيع أن يجمعهم ستين مسكناً قال لا يرسل الله لأن
تبعني فأعانه رسول الله صلى الله عليه وسلم فجمعهم ستين مسكناً رجلاً واحداً في هذه قصة كبيرة وفي
بعضها أن أوس بن الصامت لما طهر من امرأته قالت بموتها ما رأيتك تفتني بستان جنتي وقد كنت
شباباً وأكلت مالي حتى ذكبرتني ورق عظمي وحنجت يداي فتركتني فبكت كوني في ذلك رسول
الله صلى الله عليه وسلم فأظري هل تجرين عنده شيء في ثمرات نبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك
فقال لها ما رأيت إلا قد كنت منه ففانت ورجعت ففانت منه سبعين من ربيع معه
الأصوات فأتى لرجل من رسول الله صلى الله عليه وسلم أسبع فضكته وهو يحق في بعضه ذليل لوجه

عنه فقد سقطت عنه الكفارة فان تزوج واحدة من البواقي فلا يقر بها حتى يكفر وان كانت الاولى قد وطئها
فماتت أو طلقها أو لم يطئها ثم تزوج بعض البواقي أو كلهن فلا يقرب واحدة منهن حتى يكفر لان الحنف قد
وجب عليه فوطه الاولى كوطه الاخرى اذ احتى يكفر بمنع من كلهن حتى يكفر فان لم يطأ الاولى لم يجز له أيضا
أن يطأ الاخرى حتى يكفر وانما وجب عليه الطهار بزوجيه من تزوج منهن ولا يجب الحنف الا بالوطء ولا
يجوز له أن يطأ الا بعد الكفارة (قال مالك عن سعيد بن عمرو بن سليم ان زرقا ان القاسم بن محمد حدثه ان
رجلا جعل امرأته عليه كطهر أمه ان تزوجها فزوجه فأمره عمر بن الخطاب ان تزوجها ان لا يقر بها حتى
يكفر كفارة المتطاهر (قال سعيد بن عبد الرحمن عن هشام بن عمرو قال كان أبي يقول اذا قال الرجل
كل امرأه أن تزوجها على كطهر أي ما حدث يقول حتى رقبه يجزئ من ذلك كله

الحلف بالطهار

(قلت) أرايت ان قال لاربعة نسوة له من دخل هذه الدار ممكن فهي على كطهر أي قد دخلها كلهن أيجزئ
كفارة واحدة أو أربع كفارات (قال) لم أسمع من مثل فيه شيئا لاني أرى ان عليه في كل واحدة تدخل
كفارة كفارة لانه عندى بمنزلة من قال لاربعة نسوة له أيسكن كنت فهي على كطهر أي فكلم واحدة منهن
فوقع عليه الطهار فيها انه لا يقع عليه الطهار فيمن في منهن في الثلاث البواقي وان وطئهن ولم يكلمهن فهذا
يدل على أنه لا بد لكل من دخلت الدار منهن أن يلزم الزوج فيها الكفارة على حدة ولو كان ذلك طهارا
واحدا كان قد زعم في الثلاث البواقي وان لم يكلمهن الطهار وان لم يدخلن الدار قد دخلت واحدة كان ينبغي
أن يلزمه الطهار في الثلاث لم يدخلن فهذا ليس بشئ ولو كان ذلك حنثا لم يكن له سبيل الى وطئ واحدة منهن ممن لم
يدخل الدار ومن الثلاث لم يكلم لم يكن له سبيل الى وطئ من في منهن ولا هي وان من أوطئتهن كانت عليه فيمن
الكفارة فليس هذا بشئ وانما هذا فعل حلف به فإتيتهن دخلت الدار وأبهن كلم واحدة بد واحدة فعليه لكل
واحدة الطهار (قلت) أرايت اني كلمها فوجب عليه فيها الطهار ثم كلم الأخرى بعد ذلك أوجب عليه فيها
الطهار أيضا قال نعم وانما ذلك بمنزلة ما قول لاربعة نسوة تزوجت منكن فهي على كطهر أي فتزوج
واحدة كان منها مظاهر وان تزوج لاخرى كان مظاهرا ولا يبطل ظاهره منها بيجاب اظهاره عليه من الاول
وليس هذا بمنزلة من قال ان تزوجتكن فأتين على كطهر أي (قلت) أرايت ان قال أنت على كطهر أي
ان لم أضرب غلامي اليوم فعلى أيلزمه الطهار أم لا قال لا (قلت) أرايت ان قال ان تزوجت فلانة فهي على
كطهر أي (قال) قال ذلك ان تزوجها فعليه الطهار (قلت) أرايت ان قال كل امرأة أن تزوجها فهي على

الكفارة ان أجمع على الوطء ثم وقع لعصمه بطلاق فلم يستدماها أو نطعت عوت سقطت الكفارة وان كان
قد حمل بعضها سقط عنه سائرهما وكذلك ان استدما لعصمه ولم يرد نوضه ولا أجمع عليه لم تجب عليه الكفارة
بل لا تجزئ من فعلها وهو غير عازم على الوطء ولا يجمع عليه هذا قول مالك في المدونة وعليه جماعة أصحابه
وهو أصح الا قال يل وأجر على التماس وأتبعها طاهر ثم ان لانه قد أورد لوط وجب عليه تقديم الكفارة
قبله لتزول الله عز وجل من قبل أن يماسها ثم تنقض لعصمة أو ترجع منه عن ردة لوطه لأن طلاقه
وطئ نكته الكفارة وترتب في ذمته الكفارة ليمين بيمينه عن الحنف فيها لأن الحنف يذهب الى تعالى غير بين أن
يقيم الكفارة قبل حنث أو يثبت قبل الكفارة وخلافه لا يجزئ بل قبل الكفارة لقول الله عز وجل من
أقبل أن يماسا وانما في الردة لوط نفسه بغيره ويذهب عن مالك حكي الثلاثة لا قرأ عنه
عبد الوهاب ذهب الى أن لا تجزئ كفارة بغيره وان رد لوطه بجمع عليه واستدما لعصمه قبله
أن يطبق قبل الكفارة فذو لوط وجب عليه الكفارة ان أورد لوطه بيمينه واستدما لعصمة قد ربهت بيمينه

كظهر أي (قال) قال مالك أن تزوجها فلا يطؤها حتى يكفر كفارة الطهار (قال) مالك وكفارة واحدة تحجزه عن ذلك (قلت) أ رأيت أن قال كل امرأ: أن تزوجها فهي طالق (قال) قال مالك لا يكون هذا بشئ ولا يلزمه أن تزوج (قلت) ما فرق بين الطهار وبين هذا في قول مالك (قال) لأن الطهار عين لازمة لا يحرم النكاح عليه والطلاق يحرم فليس له أن يحرم على نفسه جميع النساء والطهار عين يكفرها فلا بد من أن يكفرها (قلت) والطهار في قول مالك عين (قال) نعم وقد أخبرك بقول عروة بن الزبير وما قال في ذلك (قلت) أ رأيت أن قال لأمركم أن تدخلوا الدار فأنت على كظهر أي فطلقها تطليقة فبانت منه أو البتة قد دخلت الدار وهي في غير ملكك ثم تزوجها بعد زوج فدخلت الدار وهي تحتها أ يلزمه الطهار في قول مالك أم لا (قال) إن كان طلاقه أياها واحدة أو اثنتين ثم تزوجها لم يقربها حتى يكفر لانه قد في عليه من الطلاق شئ فاليمين بالطهار ترجع عليه وإن طلقها البتة سقط عنه الطهار وإن تزوجها بعد زوج لانه لم يقع عليه الطهار قبل أن يقارها فقد سقط عنه الطهار بسقوط الطلاق والنكاح الذي كان عليه وأما يقع عليه الطهار بعد زوج إذا طلقها البتة إذا كان قد وجب عليه الطهار قبل أن يطلقها بحث أو قول فيلزمه به الطهار في قول مالك (قلت) لم (قال) لانه لم يحنث بدخولها وهي في غير ملكه ولم يحنث بدخولها وهي في ملكه (قلت) أ رأيت أن يظهر من امرأته ثم طلقها البتة ثم تزوجها بعد زوج قال هو طاهر منها وإن طلقها البتة ثم تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر عند مالك (قال) ابن وهب عن حوثة بن شريح وابن أبي عمير عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم بن محمد وسالم ابن عبد الله عن الرجل يظهر من امرأته أن لم يجلد غلامه مائة جلدة قبل أن يطعم طعاما ثم فعل ذلك هل عليه كفارة (قالا) لا قد وقت عيने (وقاله) طاووس وربيعة بن أبي عبد الرحمن ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح واليث بن سعد مثله

فمن ظاهر من امرأته ثم اشتراها في الكفارة من اليهودية والنصرانية

(قلت) أ رأيت من ظاهر من امرأته وهي أمة ثم اشتراها أ يكون مظاهرا منها أم لا في قول مالك (قال) هو مظاهر منها وإن اشتراها كذلك قال مالك (قلت) أ رأيت لو أن رجلا أظهر من امرأته وهي أمة أو حرة أ كفارة منها سواء في قول مالك قال نعم (قلت) وكذلك لو كانت يهودية أو نصرانية قال نعم (قلت) أ رأيت العبد إذا أظهر من امرأته وهي حرة أو أمة أ تكون الكفارة منهما في الطهار سواء في قول مالك (قال) نعم وقال مالك سألت ابن شهاب عن ظاهر العبد قال أراه نحو ظهار الحر يريد ابن شهاب أن ذلك يقع عليه إذا فعله عن الوطء واقطعت العصمة بموت أو هوان سقطت الكفارة لم يطأها به وبسكنى هذا القول أصبح في العتية عن أهل المشرق ومن يرتضى من أهل المدينة والرابع قول الشافعي ومن قال بقوله أن العودة استدامة العصمة وترتد الفرقا وأنه متى أظهر من زوجته ثم لم يطلقها طلاقا متصلا بالطهار فقد وجبت عليه الكفارة وهو قول فاسد يدل على فساد القرآن والحجة على أن أصحابه يدعون له علم اللغة لأن الله تبارك وتعالى قال ثم يعودون ثم توجب التراخي عند جميع أهل اللغة لا اختلاف بينهم أن الرجل إذا قال أقتبز يدا ثم عمرا أن المفهوم من قوله في عمرو بعد زب زمان والعصمة لم تنفصل باظهار فكيف يصح أن يقال ثم يكون كذا المالم يزل كأنها محال وقوله هذا خطأ أيضا من وجه آخر لانه إنما أوجب عليه الكفارة ترك الطلاق فيكون معنى قوله تعالى على مذهبه ثم يعودون بمعنى ثم لم يطلقوا وقوله تعالى ثم يعودون فيجب ولم يطلقوا نفي ولو صح ذلك لكان الإيجاب قويا والذي يجب باظهار هذا محال وعمله خطأ أيضا من وجه ثالث وهو أن قوله تعالى ثم يعودون لما ألوا بوجب أن يحدث منهم شئ لم يكن قبل والمظاهر لم يطلق في حال الطهار ولا قبله فذا ظاهر

كما يقع على الحر (قال) ابن وهب وقاله يحيى بن سعيد قال يحيى ولا يخرج من قوله إلا ما يخرج المسلم من مثل ذلك (قال) ابن طبيعة عن زيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن يزيد عن محمد بن سيرين أنه قال إذا تظاهر العبد ليس عليه إلا الصيام (قلت) أرايت أن تظاهر منها قبل البناء أو بعد البناء وهو رجل بالغ أهوى قول مالك سواء (قال) نعم لأنها زوجته وقد قال الله والذين يظاهرون منكم من نسائهم ألا ترى أنه لو تظاهر من أمه لم يطأها قط أنه مظاهر منها في قول مالك فالزوجة أخرى وأشد في الظهار

﴿ في الظهار من النصرانية والصبية والمجوسية ﴾

(قلت) أرايت المسلم يلزمه الطهارة في زوجته النصرانية أو الأيردية كما يلزمه في الحرة المسلمة (قال) نعم ألا ترى أن الطلاق يلزمه فيهن فكذلك الظهار وهن من الأزواج (قلت) أرايت لو أن مجوسياً على مجوسية أسلم المجوسى ثم تظاهر منها قبل أن تسلم هي فعرض عليها الإسلام فأسلمت مكلتها بعد ما مهر منها أيكون مظاهراً منها أم لا وهي زوجته في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وإن هو تظاهر منها ثم أسلمت قبل أن يطاول امرها فأسلمت بتقرب أسلام الزوج فردت إليه وصارت زوجته كان ضهاره ذلك لأرماله (قال) سعدون وكذلك لو أنه كان طلق ثم أسلمت بتقرب ذلك لزمه الطلاق لأنها لم تكن خرجت من ملك النكاح الذي طلق فيه ألا ترى أنها إنما تكون عنده لو لم يطلق على النكاح لأول بلا تجدي نكاح من ذي قبل (قلت) أرايت لو تظاهر من امرأته وهي صبية ومحرمة أو حائض أو رتقاء (قال) هذه مظاهر منهن كلهن لأنهن أزواج وقد قال الله تعالى والذين يظاهرون منكم من نسائهم

﴿ فيمن قال أن تزوجتك فأنت على كظهر امرئ وانت طالق ﴾

(قلت) أرايت أن قال رجل لامرأة أن تزوجتك فأنت على كظهر امرئ وانت طالق (قال) طالق (قال) وأنت صالحي أن تزوجتك أيكون هذا سراً في قول مالك وما يلزم الزوج من هذا الظهار ومن هذا الطلاق (قال) قال مالك في الرجل يقول في المرأة أن تزوجتك فهي طالق وهي على كظهر امرئ أن تزوجها وقع عليه الطلاق والظهار جميعاً فإن تزوجها حدث لم يضر بها حتى يكفر بكفارة الضهار لأن الضهار والظهار وقعا جميعاً معاً الوجهين وإنما تنكح مالك في نكاح قول المرأة أن تزوجتك فأنت على كظهر امرئ أنت على كظهر امرئ أن تزوجها وقع عليه الظهار والطلاق جميعاً ونكاحي قد تظاهر ابن عيسى (قال) وقال مالكون رجلاً قال لامرأته أنت طالق البتة وأنت على كظهر امرئ قد تظاهر أنت عليه البتة فإن تزوجها بعد زوج

ثم يطلق بعد الضهار فهو كما كان مستقبلاً لم يحدث منه شيء إلا فعل ولا قول فيستعجل معنى قوله ثم يعودون لأنهم إنما يعودون شيء كن قد فارقه وظاهره يفارق زوجته بأضار وتنفارق به نسي فهو المفسى المقصود بالعودة إليه والله أعلم وقد احتج بعض أصحاب الشافعي في أن العودة ترك زوجته لقوله تعالى يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها وقال في كبر أن يخرجوا منها من غيابة عيبدو فيها فسمى تعالى قائم هي النار وقرأهم فيها عدة وهذا الوجه فيه لأنه يحتمل أن يكونوا يحملون نكاح زوج كأنظراب اليهود فتأخذ المرأة مع قرده وحته لا ترى وتوصيه من شيء أن يكون أبقاء عدة من كان في ذلك وجه لأن الله تبارك وتعالى لو أوجب لكفارة بالعودة لكان ممنوعاً منه بالظهار وغر لودعه وأما العصمة فيمكن ممنوعاً منها بالظهار ولا منصفلاً عنها وروى عن ابن عباس عن كنفارة صح مع سدة مئة العصمة لم ينزل المصائب ولا أزرده وهو الذي أخرج عن قذيل العلماء وزوجه له لامرأة قول من أوجب عليه الكفارة بمجرد سدة مئة العصمة وهو وجهه ذيب كيف يصح له كفارة ويحل بها الظهار وهو لم يرد

لم يكن عليه كفارة في الطهارة لان الطهارة وقع عليها وليست له امرأة وهي مخالفة للذي يقول ان تزوجتك فانت طالق وانت على كطهرامى لان هذه ليست في ملكه فوقها جميعا مع النكاح كذلك فسر مالك فيها جميعا

وفي الرجل يظهر ويولي من امرأة وفي ادخال الايلاء على الطهارة

ومن اراد الوطء قبل الكفارة

(قلت) ارايت اذا قال الرجل لامرأة ان تزوجتك فانت على كطهرامى والله لا اقر بك ايلزمه الطهارة والايلاء جميعا في قول مالك ام لا (قال) قال مالك يلزمه الايلاء والطهارة جميعا (قلت) وقوله لا امرأه لم يزوجها ان تزوجتك فانت على كطهرامى والله لا اقر بك تزوجها مثل قوله لا امرأة نفسه والله لا اقر بك وانت على كطهرامى في قول مالك قال نعم (قلت) ارايت ان قال لامرأة ان تزوجتك فوالله لا اقر بك وانت على كطهرامى تزوجها ايلزمه الايلاء والطهارة جميعا في قول مالك قال نعم وهو بمنزلة رجل قال لا امرأه والله لا اقر بك وانت على كطهرامى فهو مول مظاهر منها (قلت) ارايت ان ظاهر من امرأته فاراد ان يجامعها قبل الكفارة تمنعه المرأة من ذلك أم لا وكيف ان خاصته الى القاضي يحول بينه وبين جاعها حتى يكفر في قول مالك ام لا قال نعم (قلت) وزى ان يؤدبه السلطان على ذلك ان اراد ان يجامعها قبل الكفارة قال نعم (قلت) ايا شرها قبل ان يكفر او قبلها (قال) قال مالك لا يشر ولا يقبل ولا يلمس قال مالك ولا ينظر الى صدرها ولا الى شعرها حتى يكفر لان ذلك لا يدعوى الى خير (قلت) ويكون مهافى البيت ويدخل عليها بلا اذن قال ما ارى بذلك بأسا اذا كان تؤمن ناحيته (قال) ابن وهب قال يونس وقال ابن شهاب وليس له أن يتلذذ بها ولا يقبلها قبل أن يكفر (قال) ابن وهب قال يونس قال ديبعة ليس له أن يتلذذ منها بشئ (قلت) هل يدخل الايلاء على الطهارة في قول مالك (قال) نعم يدخل الايلاء على الطهارة اذا كان مضاروا جميعا ضرره أن يكون يقدر على الكفارة فلا يكفر فانه اذا علم ذلك فغضت أربعه أشهر أو أكثر وقف مثل المولى فاما كفر والاطلقت عليه (قلت) ارايت ان قال ان قرئت فانت على كطهرامى متى يكون مظاهرا أساعة تكلم بذلك أو حتى يأتى (قال) هو مول في قول مالك ساعة تكلم بذلك فان وطئ سقط الايلاء عنه ولزمه الطهارة بالوطء ولا يقربها بعد ذلك حتى يكفر كفارة الطهارة فان تركها لا يكفر كفارة الطهارة كان سبيله ما وصفت لك في قول مالك في المظاهر المضار (قلت) لم قال مالك اذا ظاهر من امرأته فقال لها أنت على كطهرامى أنه مول ان تركها ولم يكفر كفارة الطهارة وعلم أنه مضار وليس هذا بسبب لان لم يقل ان قرئت فانت على كطهرامى وانما قال أنت على كطهرامى فهذا لا يكون عينا فلم يجعله مالك

التحلل اذ قد فعلها وهو لا يريد المصائب والخامس ان العودة أن يعود فتكلم بالطهارة مرة أخرى وهو مذهب داود وأهل الطاهر وروى مثله عن بكير بن الأشج وهو قول فاسد بين الفساد لبعده من النظر وخلافه الاثر وحديث الظاهر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رواه بكير بن الأشج وغيره فكلهم ذكر وأنه ظاهر مرة واحدة فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكفارة فليس معنى قول الله عز وجل ثم يعودون لما قالوا أن يرجعوا الى نفس القول بالطهارة لان القول الاول لا يباح من أن يكون أوجب الطهارة أو لم يوجه فان كان أوجه فالثاني تؤكد له وان كان لم يوجه فالثاني لا يوجه أيضا لانه مثله وانما معنى قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا أي يعودون في تحريم ما حرموا على أنفسهم من أزواجهم بظواهرهم وهو الوطء فيتحلون بارادة الوطء والاجماع عليه والسادس مذهب اليه ابن قتيبة أن المعنى في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا أن العودة في الاسلام الى نفس القول بالظهار الذي كانوا يظاهرون به في الجاهلية ويعودونه طلاقا

موليا وجعله عينا (قال) قال مالك لا يكون موليا حتى يعلم أنه مضار فإذا علم أنه مضار حمل على الإيلاء لان
 مالكا قال كل عين منعت من الجماع فهي إيلاء وهذا الظاهر أن لم يكن عينا عند مالك فهو إذا كفر
 الوطء وهو يقدر على الكفارة علم أنه مضار فلا بد أن يحمل على المولى (وقال) سحنون وغيره والظاهر
 ليس بحقيقة الإيلاء ولكنه من شرح ما يقدر عليه الرجل فياختلف فيه بالطلاق ليعلم أنه ثم يقيم وهو قادر على
 فعله فلا يفعله وتكون زوجته موقوفة عنه لا بصيها لانه على حث فيدخل عليه الإيلاء إذا قال امرأته هذا
 ليس بحمل له وطئ وهو يقدر على أن يحل له بأن يفعل ما حلف عليه ليعلم أنه فعل له وطئ فكذلك التي ظاهر
 منها تقول هذا ليحل له وطئ وهو يقدر على أن يحل له بأن يكفر فيجوز له وطئ فهو يبتدئ به أجل المولى
 بالحكم عند ما يرى السلطان من ضرره إذا رآه ثم يجرى الحساب بالمولى غير أن فيشته أن يفعل ما يقدر عليه من
 الكفارة ثم لا يكون عليه إذا فعله أن يصيب إذا حل له الوطء كما لم يكن على الذي حلف ليعلم أنه فعله أن يصيب
 (وقال) أربعة وابن شهاب في الذي حلف بطلاق امرأته ليعلم أنه فعله فلا يزل بمنزلة الإيلاء
 (قلت) وإذا قال أنا كافر ولم يقل أنا طائفا يكون له ذلك في قول مالك (قال) نعم لان في الكفارة ليس الوطء
 لانه إذا كفر عن ظهاره فقد سقط عنه الإيلاء وكان له أن يطلق الكفارة فإذا كفر عن ظهاره فلا يكون موليا
 وإذا لم يكن يعلم منه الضرر وكان يعمل في الكفارة فلا يدخل عليه الإيلاء (قلت) أرايت أن كان ممن لا يقدر
 على عتيق وهو يقدر على الصوم في الأربعة الأشهر فلم يصم شهرين عن ظهاره في الأربعة الأشهر حتى
 مضت الأربعة الأشهر يكون موليا منها ويكون لها أن ترققه (قل) نعم وقد روي غيره أن وقعه لا يكون إلا من
 بعد ضرب السلطان أجله وكل ذلك والوقف بعد ضرب الأجل أحسن (قلت) فإن وقفته فقال الزوج
 دعوني أنا أصوم شهرين عن ظهاري (قل) ذلك له ولا يحمل عليه سلطان (قل) أنا أصوم عن ظهاري
 (قلت) أرايت أن تركه فلم يصم حتى مضى شهر فرفقته أيضا إلى السلطان فقالت هذا هو فطرقته ترك الصيام
 أولا تركه السلطان ليصوم تركه الأصم يوما أو يومين أو خمسة أيام فرفقته مرأته إلى سلطان أيكرن هذا
 مضارا أو يفرق السلطان بينهما في قول مالك أم لا (قال) يتخير بذلك المرفق والملافة ويخوذ في فعل ولا فرق
 السلطان بينهما ولم ينظره لان مالكا قال في المولى إذا قال أنا أفى فافصرف فرفقته أيضا إلى السلطان
 انه أمره بذلك ويختبره المرة بعد المرة فإن لم يرف وصرق فذبه ولم يكن عتق طلق عليه (قلت) أرايت أن
 تركها أربعة أشهر ولم يكفر كفارة الظهار فرفقته إلى السلطان فقالت دعوني حتى أكفر كفارة ظهاري أصوم
 شهرين متتابعين وأجامعه وأقالت المرأة لا أنزحني (قال) قال مالك في المولى إذا أتت الأربعة الأشهر فكان

فصل في وقيل ان الآية فيها تقدير وتأخير وان التمتع برفقها بالذين يظاهرون من نسائها تحريم برفقته من
 قبل أن يتماسا ذلكم نوعظرن به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فعليه شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا
 فمن لم يستطع فطاعة ستين مسكينا ثم يهودون لما قالوا واختلف في معنى قوله تعالى من قبل أن يتماسا عمله
 أكثر أهل العلم على عزمه فقالوا لا يقبل المظاهر ولا يباشر ولا يجس حتى يكفر وهو مذهب من أكثر
 أصحابه وقال الحسن وعطاء وزهري رقادة ليس على عزمه ومراوده لودعه خاصة فظاهر زهري
 ويأبى ويطلق غير التفرج ونماهى عن الجناح وخشف ثيابه ولو لم يمسها في ثوبه ولم يمسها
 ان قبل أو بشر في خلل لكفارة قبالة ان يمسها قال أصح رجحون يستغفر لله ولا شيء عليه وقول
 مطرف يبتدئ بالكفارة فالامتناع مما عدا طوعه على مذهب من رجع على مذهب أصح رجحون
 مستحب وعلى مذهب الحسن ومن قبل بقره مباح وطوعه في زنى في جرب الامتناع منه لا على
 مذهب من يرى العودة فانه أباح له طوعه مرة واحدة ذكره في زنى في ذرت عزمه في ظاهر

في سفرهم ايضا أوفى سجن أنه يكتب الى ذلك الموضع حتى يوقف في مرضه ذلك فأما ما أطلق عليه
السلطان وما يعرف به فينته أن يكون يقدر على الكفارة فيكفر عن عيته التي كانت عليه في الايلة فان قال
أنا في في مرضه ذلك وكفر ترك وان أبي من ذلك طلقت عليه (قلت) أرايت ان أبي أن يكفر وقال أنا في
(قال) لم أرق لك في هذا انه يجزئه قوله أنا في دون أن يكفر ولم يره النبي ههنا دون الكفارة لانه يعلم أنه
لا يطاق وهو مرض أو غائب أوفى سجن لا يقدر عليه (قال) ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يولي من امره أنه يكفر
عن عيته قبل أن يطاق أن ترى ذلك يجزئ عنه قال نعم (قال) مالكا وأصوب مما فعل عندى أن لو وطئ قبل أن يكفر
ولكن من كفر قبل أن يطاق فهو مجزئ منه فهذا مما يوضح لك مسئلتك ويوضح لك ما أخبرتك من قول مالك
في الذي يريد ان في السفر إذا كفر أوفى السجن اذا كفر أن الايلة سقط عنه (قلت) أرايت ان كان هذا
لمولى الظاهر لما وقفه بعد مضي الاربعة الأشهر ان كان ممن يقدر على رقبة أو اطعام فقال أخروني حتى
أطعم وحتى أعتق عن ظهاري ثم أجامعها وقالت المرأة لا تؤخره (قال) يتولم له السلطان ولا يعجل عليه وبأمره
أن يبتق أو يطعم ثم جاع فان عرف السلطان أنه مضار وانما يريد اللد والضرر يطلق عليه ولم ينتظره
ذا كان قد تولم مرة بعد مرة (قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا قول مالك في الايلة والظاهر جميعا الا أنه في
الايلة ان كفر سقط عنه بحال ما وصفت لك وان كفر عن الظاهر سقط عنه الظاهر ايضا في قول مالك

في المظاهر يطاق قبل الكفارة ثم عرت المرأة أو يطلقها

(قلت) أرايت ان ظاهر جاع قبل أن يكفر أتجب عليه الكفارة ان طلقها أو ماتت فحتمه أو ماتت منها (قال)
قال مالك قد وجبت عليه الكفارة بجماعه اباها مات عنها أو طلقها أو ماتت عنده (قال) مسلمة بن علي عن
لاوزاعي عن حسان بن عطية أن أوس بن صامت طاهر من امره ثم أباها قبل أن يكفر فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم سامعنا من أعطاه خمسة عشر صاعا من شعير فقال تصدق بها على ستين مسكينا حين لم يجد
ما يبتق ولم يستطع الصوم (وقال) سعيد بن المسيب وربيعة وبجعي بن سعيد وطاوس وأبو الزناد وعطاء بن
أفراح في المظاهر يطاق قبل أن يكفر انه ليس عليه الا كفارة واحدة

في فم من ظاهر وهو معسر ثم أيسر أو دخل في الصيام أو اطعم ثم أيسر

(قلت) أرايت ان طاهر وجل وهو معسر ثم أيسر (قال) قال مالك لا يجزئه الصيام إذا أيسر (قلت) أرايت
ن أعسر بعدما أيسر (قال) أرى أن الصوم يجزئه لانه إنما ينظر الى حاله يوم يكفر ولا ينظر الى حاله قبل ذلك
شي من ذوات المحارم فهو مظاهر سمى الظاهر أو لم يسمه أراد بذلك الظاهر أو لم تكن له يسة فان أراد بذلك
الطلاق لم يرد به الظاهر فتقول ابن القاسم في رواية عيسى عنه من كتاب الايمان بالطلاق انه يكون طلاقا تاما
ولا ينوي في واحدة ولا اثنين وقال سحنون بن شاذان في ما نوى فيما أراد من الطلاق وهو الاظهر لانه لفظ بماليس من
الفاظ الطلاق فوجب أن يرقب الأمر على ما نوى بذلك هذا نص قول ابن القاسم أنه اذا ظهر بذات محرم
وأراد بذلك الطلاق سمى الظاهر أو لم يسمه ومسواته في هذا الوجه بين أن يسمى الظاهر أو لا يسميه
انما يصح على مذهبه فيما ينه وبين الله تعالى اذا نوى مستقبلا أو ما ذا حضرته اليه وطواب بحكم الظاهر فان
كان قد سمى الظاهر حكم عليه بالظاهر لان اليه قد حضرته في الافصاح به ولم يصدق في طرح الكفارة عن
نفسه وقضى عليه بالطلاق لا شره أو نواه أو أراد وكان حق المرأة أن تزوجها بعد زوج أن تمنعه نفسها
حتى يكفر كفارة ظاهرا وان كان لم يسم الظاهر لم يحكم عليه بالظاهر وصدق أنه لم يرد الظاهر اذا لم يصرح به
وهذا أصل من أصلهم أن من ادعى يسهة في الظاهر لفظه لا يصدق فيها وقول ابن الماجشون انه يكون

(قال) فقلنا لما لدخول في الصيام أو أطلع فآيسر أن ترى العتق عليه (قال) إن كان انما صام اليوم أو ما أشبهه فأرى ذلك حسنا أن يرجع إلى العتق ولست أرى ذلك بالواجب عليه ولكنه أحب ما فيه إلى وأن كان صام أياما لم يعد فلا أرى ذلك عليه وواجب أرى أن يعضى على صيامه (قال) مالك وكذلك الأ طعام مثل ما فسرت لك في الصيام (قلت) فإن كنت يوم جامعها مع ما دعاهم من أهل الصيام لأنه لا يقدر على رقية ولا على الأ طعام ثم آيسر بعد ذلك قبل أن يكفر (قال) قال مالك عليه العتق لأنه انما ينظر إلى حاله يوم يكفر ولا ينظر إلى حاله يوم جامع ولا يوم ظاهر

في كفارة العبد في الطهار

(قلت) أرأيت العبد إذا طاهر أيجزئه العتق أم الأ طعام إذا أذن له سيده أم لا وهل يجزئه الصوم وقد أذن له سيده في الأ طعام أو العتق (قال) قال مالك أما العتق فلا يجزئه وإن أذن له سيده (قال) مالك وأحب إلى أن يصوم (قلت) فإن كان قد أذن له سيده في الأ طعام فالصيام أحب إليه منه قال نعم (قال) ابن القاسم والصيام عليه وهو الذي فرضه الله على من قوى عليه وليس بطعم أحد يستطيع الصيام (قلت) هل يجزئ العبد أن يعتق باذن سيده في كفارة الأيلاء أو في كفارة شيء من الأيمان في قول مالك (قال) قال مالك لا (قلت) أرأيت لو أن عبدا حلف بالله أن لا يكلم فلا ما كلمه فأذن له سيده في الأ طعام أو الكسوة أو الصوم أي ذلك أحب إلى مالك أبطم أم يكسر أم يصوم وهل يجوز له أن يصوم وهو يدر على الكسوة والأ طعام إذا كان في يد العبد مال فأذن له سيده أن يطعم أو يكسر عن نفسه (قال) قال مالك الصيام أين عندي من الأ طعام وإن أذن له سيده فأطعم أجزأ عنه وكان يقر لي قلبي منه شيء (وعد) ابن القاسم هر يجزئ عنه إذا أذن له سيده لأن سيده لو فرغه بالطعام أو ربحه فرغ من صاحبه بالطعام باذنه أجزأ ذلك عنه فهذا مما بين لك أمر العبد (قال) ابن طيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن يزيد عن محمد بن سيرين أنه قال إذا طاهر العبد ليس عليه إلا الصيام ولا يعتق (قال) وكيع عن سفيان عن ليث عن مجاهد قال ليس على العبد إلا الصيام

فيمن تظاهر من امرأته ثم طلقها ثم كفر قبل أن يتزوجها

(قلت) أرأيت أن تظاهر من امرأته ثم طلقها ثلاثا أو واحدة فبانت منه فلما بانت منه أعق رقية عن ظهاره منها أو صام إن كان لا يقدر على رقية أو أطلع إن كان من أهل الأ طعام هل يجزئه هذا في الكفارات عن ظهاره منها إن هو تزوجها من ذي قبل قال لا يجزئه (قلت) لم لا يجزئه وأظهار لم يسقط عنه في قول مالك (قال) إذا طهار أو لا يكون طلاقا وإن نراه أو أراه وجهه إن الذي طاهر على عهد النبي عليه السلام وأنزل الله فيه الكفارة قد أراد الطلاق على ما كانوا يعرفونه في الجاهلية فلم يكن ذلك طلاقا لأنه من المباحشون الطهار عجز اللفظ دون النية وإن أتى مسغيا فبأنه وبين الله يلزمه مثل ذلك في العلق وهو قول مالك في المدونة فيمن قال لامرأته أنت طالق وقال قد أردت من وثقي ولا اختلاف في هذا ما قسم من المدونة ولم يلزمه ابن المباحشون الطلاق وقد أراد به بلفظ أنت على كظهر أمي ذليل من ألف ط الطلاق لأن الله قد أخرج عن أن يكون من ألفاظه من ألفاظ على مذهب بحرف ليس من حروف الطلاق وأردب الطلاق لم يلزمه طلاق وهو قول من طرف النماية ورويه عن مالك وقد أتى بدق ما لم يكن علقا ثم سم الطهار وظهار إن سماه وهذا لا اختلاف كله ذنوبي طلاق وما لم تكن له فيه أو قوى الظهار فهو ضهار سمى الطهار أول سمه وقد فسره بعض الشيوخ في مدونه بروية أشيب عن مالك وكنى أبو إسحاق أن نسي أنه مذهب ابن القاسم في كتاب بن المواز وهو بان تفسيره في المدونة برواية عيسى عن ابن القاسم وعلى

تخرج المرأة من ملكه فقد سقط عنه الطهارة لانه لاظهار عليه لومات أولم تزوجها وانما يرجع عليه الطهارة اذا هو تزوجها من ذي قبل فاذا تزوجها من ذي قبل فزمت الطهارة فلا تجزئ تلك الكفارة لان الكفارة لا تجزئ الا ان يكون الطهارة لازما فاما في حال الطهارة فيه غير لازم فلا تجزئ في تلك الحال الكفارة (قلت) أرايت ان قال رجل لامرأة أجنبية ان تزوجتك فانت على طهر أي فكفر عن طهاره هذا قبل ان يزوجهاتم تزوجها (قال) لا يجزئ ذلك وقد قال الله تبارك وتعالى نعم يعودون لما قالوا فالعودة ارادة الوطء والاجاع عليه فاذا أراد كفر بما قال الله واداسط موضع الارادة للوطء لما حرم الله عليه من الفرج بالطلاق أو غيره لم يكن للكفارة موضع وان كفر كان بمنزلة من كفر عن غير شيء وجب عليه فلا يجزئ

﴿ فيمن أكل أو جامع في صيام الطهارة ناسيا أو عامدا ﴾

(قلت) أرايت من صام عن طهاره فأكل في يوم من صيامه ذلك ناسيا (قال) قال لي مالك يقضي هذا اليوم ويصله بالشهرين فان لم يفعل استأف الشهرين (قلت) أرايت ان صام عن طهاره فغصبه قوم نفسه فغصبا في حاته المساء أيجزئ ذلك الصوم عن طهاره (قال) أرى أن يقضي يوما ويصله الى الشهرين فان لم يفعل استأف الشهرين (قلت) أرايت ان جامع امرأته وهو يصوم عن أخرى من طهاره ناسيا نهارا (قال) هذا يقضي يوما مكان هذا اليوم ويصله بالشهرين لان مالك قال ذلك في الذي يأكل ناسيا وهو يصوم عن طهاره انه يقضي يوما مكان هذا اليوم ويصله بالشهرين فان لم يصله بالشهرين استأف الشهرين (قلت) أرايت ان صام عن طهاره شهر ثم جامع امرأته ناسيا ليلا أو نهارا أيجزئ صومه ذلك في قول مالك قال يستأف (قلت) لم (قال) لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه من قبل أن يتأسا قال ولا يشبه هذا الا كل والشرب لان الاكل والشرب يحصل له بالليل وهو يصوم والجماع لا يحصل له على حال (قال) وسمعت مالكا يقول في المظاهر ان وطئ ليلا استأف الصوم ولم يل فيه عامدا ولا ناسيا ورأى في ذلك كله أنه واحد (قلت) وكذلك من جامع في الحج ناسيا فليه أن يستأف (قال) عليه أن يتم حجه ذلك ويتدبى به من قابل ناسيا كن أو عامدا (قلت) أرايت ان صام تسعة وخسين يوما ثم جامع ليلا أو نهارا يستأف الكفارة ام لا (قال) مالك يستأف الكفارة ولا تجزئ تلك الكفارة (قلت) ولذلك ان أطمع بعض المساكين ثم جامع (قال) قال مالك يستأف وان كن بني مسكين واحد (قلت) أرايت الطعام اذا أطمع عن طهاره بعض المساكين ثم جامع امرأته لم قال مالك هذا يستأف الطعام ولم يذكر الله سبحانه وتعالى في التزويج في اطعام المساكين من قبل أن يتأسا وانما قال ذلك في العتق والصيام قال انما يحل الطعام عند

روايه أشهب عول أبو بكر لا يهرى حال ان صرحت طهاره طهار وان قوى به الصلوات ان صرحت الطلاق طلاق وان قوى به الطهار وهذا لا يصح على مذهب ابن القسمر ورواية عيسى عنه بل يخالف في الطرفين فيقول ان الرجل اذا قال لامرأته أنت طاهرة وقال أردت بذلك الطهاره ازم الطهاره بما أقر به من نيته والطلاق بما أظهر من لفظه وقد ينتمى مذهبي لصهار

﴿ فصل ﴾ وأما المظاهر بالأجنبية فاختلف فيه على ثلاثة أقوال أحدها انه لا يكون مظاهرا بالأجنبية وهو قول بن المباشون سمي الطهار أولم يسمه أراد بذلك اظهار أولم يردوه وتكون امرأته بظواهره منها بالأجنبية طاهرا لأن يريد بقوله مثل فلا تقي هو انها عليه ونحو هذا فينوي في ذلك ولا يلزمه شيء وقد رأيت لبعض الشيوخ أنه قال معنى قول بن المباشون به لا يكون مظاهرا بالأجنبية اذا لم تكن له نيته وأرادا الطلاق وأما ان قال أردت بذلك طهاره فان اظهاره يزوجه من تزوجها بعد زوج يؤخذ بالطلاق بقوله و باظهاره نيته والصحيح من مذهبه ان اظهاره لا يلزمه شيء من الأجنبي وان نواه وأراد كمالا يلزمه الطلاق بذوات المهارم

مالك جمل العتق والصيام لانها كفارة الطهار كلها فكل كفارة الطهار تحمل محملا وابدأ بجعل كلها قبل الباع
(ابن وهب) عن محمد بن عمرو بن ابي جريح قال قلت لطاء أرايت اطعام سبتين مسكينا قبل أن يتأسا فانه
لم يزد كفى الطعام من قبل أن يتأسا قال نعم كل ذلك من قبل أن يتأسا (قال) مسلمة وكان الاوزاعي يقول
وان أطمع ثلاثين مسكينا ثم وطئ امرأته فانه يستأنف الاطعام وقوله اللبث

﴿ فيمن أخذ في الصيام ثم مرض ﴾

(قلت) أرايت ان صام من ظهاره شهر ثم مرض أيكون له أن يطعم وهو ممن لا يجدر بقية قال لا يكون ذلك له
لانما ذاص صام (قلت) أرايت ان عمداً به مرضه أربعة أشهر أيكرن موبلاً أم لا في قول مالك (قال)
أما قال الصالح في المظاهرة انه يوقف ويصنع به ما يصنع بالمولى اذا كان مضاراً فاما اذا لم يكن مضاراً فلا يوقف
ولا يدخل عليه شيء من ذلك فهذا اذا عمداً به المرض فليس بمضار (قلت) أرايت اذا عمداً به المرض فطال
مرضه فاحتاج الى أهله كيف يصنع (قال) اذا عمداً به المرض انظر حتى اذا صام الا أن يصيبه مرض
يعلم ان مثل ذلك المرض لا يقرى صاحبه على الصيام بعد ذلك فان هذا قد خرج من أن يكون من أهل
الصيام وصار من أهل الاطعام وقال غيره اذا مرض فطال مرضه واحتاج الى أهله فهو ممن لا يستطيع وعليه
الاطعام

﴿ فيمن ظاهر وليس له الا خادم أو عرض قيمته رقية ﴾

(قلت) أرايت ان طاهر من امرأته وليس له الا خادم واحدة أيجزئه الصيام في قول مالك (قال) قال مالك
لا يجزئه الصيام لانه يقدر على العتق (قال) مالك وان طاهر من أمته وهو لا يملك غيره لم يجزه الصيام أيضاً
وهي تجزئه ففسسها ان اشتفها عن ظهاره فان تزوجها جازله وأجزأه عتقها عن الطهار الذي كان طاهر منها
(قلت) أرايت ان كان يملك من العروس ما يشتري به رقبته أهله دار يسكن به أو ثمنها قيمته رقبته أيجزئه الصوم
في قول مالك (قال) قال مالك لا يجزئه الصوم لان هذا وابدأ رقية

﴿ فيمن أطمع بعض المساكين وصام أو اعتق بعض رقبته وأطعم ﴾

(قلت) أرايت ان صام شهراً وأطعم ثلاثين مسكيناً عن ظهاره أيجزئه في قول مالك (قال) لا يجزئه عندما
(قلت) أرايت ان اعتق نصف عبداً وأطعم ثلاثين مسكيناً عن ظهاره أو صام شهراً أيجزئه قال لا يجزئه

﴿ في الاطعام في الطهار ﴾

(قلت) أرايت ان أطمع عن طهاره كم يطعم في قول مالك (قال) قال مالك يطعم مداماً بالمد الماشى على مسكين
وان نواه وأراد ان يفرق بين الموضعين والثاني روية أبي زيد عن أشهب أنه يكرن مظاهرة بالاجنية سمي
الظهار أو لم يسمه والثالث قول ابن القاسم في المدونة انه سمي اظهار فهو ظهار لان يري بذلك الطلاق
وان لم يسمه فهو طلاق ولا يصدق انه أراد اظهار بذلك لان أقي مستفيافان لم يأت مستفتياً وحضرته اليه
أزعم الطلاق بما شهد به عليه من لفظه والظهار بما أقرب به عليه على نفسه من نيته وان تزوجها بعد زوج
لم يضر بها حتى يأتي بكفارة الطهار وهو الذي يأتي على مذهبه ولا أعرف ذلك له بصاً

﴿ فصل ﴾ والظهار ينقسم على قسمين ظهاره طلق غير مقيد وظهاره مقيد كالطلاق سواء فاما الظهار المطلق
فهو قول الرجل لمرأته أنت على طهر أرى وأما الظهار المقيد فانه ينقسم على الاقسام التي قسمنا عليها
الطلاق المقيد بصفة فهاذا كونه في كتاب الايمان بالطلاق ويجرى الحكم فيه على ذلك في الاقسام كلها ما كان
منها في الطلاق بميتا بالطلاق فهو في الطهار بمنزلة ظهار ومما لم يكن في الطلاق بميتا بالطلاق فلا يكون في الطهار

(قلت) حنطة أو شعير أو قال حنطة (قلت) والشعير كم يطعم (قال) قال مالك في كفارة الإيمان أن كان الشعير عيش
أهل البلد أجزأ ذلك عنه كيجزئ الحنطة سواء ويطعمهم من الشعير وسطا من شبع الشعير والتمر مثل
الشعيران كان التمر عيشهم ويطعمهم الووسط منه أيضا في كفارات الإيمان وأرى أن يطعم في الطهارة من
الشعير والتمر عدل شبع مدهشهم من الحنطة ولا يطعمهم الووسط من الشبع وإنما يكون الووسط من الشبع
في كفارات الإيمان (قلت) هل يجزئ أن يغدي ويعشي ستين مسكينا في قول مالك في الطهارة أو يغديهم
ولا يعشيهم أو يعشيهم ولا يغديهم أو يغديهم ويعشيهم (قال) بلغني أن مالك يقر في كفارات الإيمان أن
غداهم وعشاها أجزأ عنه ولم أسمع في الطهارة أحدا يجذ فيه غدا وعشا إلا ما جاء فيه عن النبي صلى الله
عليه وسلم مدين مدين (قلت) لم قال مالك مدا بالمشاي (قال) لأن المشاي هو بعد النبي صلى الله عليه
وسلم مدان الأثلاث وهو الشبع الذي لا يصده في الغداء والعشاء فذلك جوزه مالك قال ولا ظن من تغدي
وتعشي يبلغ أن يطعم مدين الأثلاث بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحب أن يغدي ويعشي في الطهارة (قال)
أين القاسم وكان مالك يقول في الكفارات كلها في كل شيء من الأشياء مدا مدا بعد النبي صلى الله عليه وسلم
في الإفطار في رمضان في الإيمان وفي كل شيء مدا بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلا في كفارة الطهارة قال
مدا بالمشاي وهو مدان الأثلاث بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقال في كفارة الأذى مدين مدين بعد النبي
صلى الله عليه وسلم لكل مسكين (قال) وقال مالك أطعام الكفارات في الإيمان مدا بعد النبي لكل
إنسان وإن أطعام الطهارة لا يكون الأشبع لأن طعام الإيمان فيه شرط ولا شرط في طعام الطهارة
(قلت) أرايت ما كان من كفارة الإفطار في رمضان لم لا يجعله مالك محمل كفارة الطهارة وإنما هو مثله
هو ثوبه أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا (قال) وقال مالك إنما محمل ذلك محمل كفارة
الإيمان ولا يحمل محمل كفارة الطهارة ولم يكن يرى مالك أن يكفر من أكل في رمضان بالإطعام ويقول هو
أحب إلي من العتق والصيام (قال) مالك وما للعتق وماله يقول لله على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين
فالأطعام أحب إلي (قلت) أرايت أن أعطى المساكين في كفارة الطهارة الدقيق والسويق أيجزئهم كيجزئ
الحنطة والشعير في قول مالك (قال) قال مالك لا يجزئ السويق ولا الدقيق في صدقة لظفر ولا يرى أن يجزئ
الدقيق والسويق في شيء من الكفارات إلا أنى أرى أن يطعم في الكفارات كلها الطعام ما خلا كفارة الأذى
وكفارة الطهارة أن ذلك يجزئهم (قلت) أرايت الكفارات كلها إذا أعطى من الذي هو عيشهم عندهم أيجزئ
ذلك في قول مالك (قال) نعم يجزئهم ذلك (قلت) أرايت أن أطعم في كفارات الإيمان فيأبجزله أن يطعم الخبز
وحده أيجزئ في قول مالك (قال) نعم يجزئ ذلك ولم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أنه قال يغدي ويعشي ويكون معه
الادام فإذا أعطى من الخبز ما يكرن عدل ما يخرج في الكفارات من كبل الطعام أجزأ عنه (قلت) ولا يجزئ
في قول مالك أن يطعم في كل شيء من الكفارات لعروض وإن كنت تلك العروض قيمة الطعام (قال) نعم
لا يجزئ (قلت) ولا يجزئ أن يعطى دراهم في قول مالك وإن كنت الدرهم قيمة الطعام (قال) نعم لا يجزئ
عند مالك (قلت) أرايت أن أعطى في كفارة الطهارة نصف مد نصف مد حتى أكل ستين مدا بالمشاي نأطى
عشرين ومائة مسكين أيجزئ ذلك (قال) لا يجزئ ذلك وعليه أن يعبد على ستين مسكينا منهم نصف مد نصف
عينا بالطهارة وما وجب فيها تعجيل الطلاق فيه وجب تعجيل الطهارة فيه ولم يكن له الوطء إلا بعد الكفارة
وما يجب فيه تعجيل الطلاق لم يجب فيه تعجيل الطهارة وذلك في الحالف بالطلاق من الإيلاء دخل فيه
على الحالف بالطهارة من الإيلاء أضافد بذلك وقس عليه نساء الله
(فصل) وقد قلنا أن الطهارة تحريم تركها كفارة فاذن باب طلاقه أو بحصول الصفقة التي فيه بها فلا يسقط

مد بالهشاش حتى يستكمل ستين مسكينا لكل مسكين مد بالهشاشي (قلت) ولا يجزئ أن يعطى ثلاثين مسكينا
ستين مدا (قال) نعم لا يجزئ ذلك عنه حتى يعطى ستين مسكينا مدامدا (قلت) وانما ينظر مالك في هذا الى
عدد المساكين ولا يلتفت الى الامداد (قال) نعم انما ينظر في هذا الى عدد المساكين فاذا استكمل عدد
المساكين واكمل لهم ما يجب لكل مسكين اجزاه ذلك وان استكمل عدد المساكين وقصمهم مما يجب لهم في
الكفارة لم يجز ذلك عنه وان اءطاهم ما قصمهم من الذي كان ينبغي له أن يعطيهم في الكفارة غيرهم من
المساكين لم يجزه ذلك وكذلك هذا في جميع الكفارات كلها في فدية الاذى لا يجزه أن يعطى اثني عشر مسكينا
اثني عشر مدا ولكن يعطى ستة مساكين اثني عشر مدا لكل مسكين مدين مدين بعد النبي عليه الصلاة
والسلام وكذلك في كفارة الاطفار في رمضان لا يجزه أن يعطى عشرين ومائة مسكين نصف مد نصف مد
بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولكن يعطى ستين مسكينا مدامدا بعد النبي ولا يجزه أن يعطى ثلاثين مسكينا
مدين مدين وقد سئل الشعبي في كفارة الطهار أعطى أهل بيت فقراءهم عشرة اطعام ستين مسكينا قال
لا طعام ستين مسكينا كما أمركم الله أعلم بهم وأرحم (قلت) لا ابن القاسم أرايت أن أطعم ثلاثين مسكينا
في كفارة الطهار حنطه ثم ضاق السعير واشتدت حال الناس حتى صار عيشهم الخمر والشعير لا يجزه أن يعطى
ثلاثين مسكينا بعد الثلاثين الذين ذكرت لك من هذا الذي صار عيش الناس (قال) نعم (قلت) وكذلك
لو أطعم ثلاثين مسكينا في بلاد عيشهم فيها الحنطه ثم خرج الى بلاد عيشهم فيها الشعير أو الخمر فأطعم هناك ما هو
عيش أهل تلك البلاد أجز ذلك عن طهاره (قال) نعم (قلت) وكذلك هذا في جميع الكفارات (قال) نعم (قلت)
أرايت ان لم يجد الاثلاثين مسكينا أيجزه أن يعطى اليوم نصف الكفارة وغدا نصف الكفارة في قول مالك
(قال) لا يجزه (سفيان) عن جابر قال سألت الشعبي عن الرجل يرد على مسكينين أو ثلاثة فكرهه (قال)
ابن القاسم فان لم يجد عنده في بلاده فليبحث به في بلاد أخرى وذلك أتى سمعت مالكا وسئل عن رجل كانت
عليه كفارتان أطعم اليوم عن كفارة فلما كان من الغدا أراد أن يطعمهم أيضا عن كفارة اليمين الاخرى ولم
يجد غيرهم (قال) لا يجزئ ذلك (قلت) كانت هاتان الكفارتان من شيء واحد أم من شيئين مختلفين (قال)
انما لنا مالكا عن كفارتين في اليمين بالله فقال ما أخبرتك (قلت) وان افرقت الكفارتان فكانت عن طهار
وعن اطفار في رمضان (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وقد أخبرتك من قوله في كفارة ليمين بالله أنه كرهه وهذا
مثله عندي (ابن مهدي) عن شمر بن منصور قال سألت يونس بن عبيد عن الرجل تكون عليه يمينان
فيدعو عشرة فيطعمهم ثم يدعوهم من الغد فذكره ذلك وقال لا ولكن يدعوهم اليوم فان حدثت يمين أخرى
دوال العصمة وتعود عليه بعد الطلاق ثلاثان تزوجها بطلاق اذا طلقها قبل حصول الصفة التي علق الطهار
بها فهذا ان كان الطلاق ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج سقط عنه الطهار وان كان الطلاق أقل من ثلاث واحدة أو
ثنتين رجع عليه الطهار وزعم حصول الصفة وما لم تزوجها في الوجهين جميعا بعد الطلاق فلا شيء عليه الا أن
يكون قد وطئ بعد وخطي الطهار عليه فتكون الكفارة قد لزمت وترتبت في ذمته
فمفصل الطهار يكون من كل من يحل وطؤها بملك أو يمين أو بشكاح وان كان الوطء ممتنعاً في الحال لعارض
لا يؤثر في صحة الملك أو النكاح مثل الخوض والنفاس والمغفر والصوم والاعتكاف اقول الله عز وجل والذين
يظاهرون منكم من نسائهم فمع جميع النساء اللاتي يحلان بهم الملك والنكاح لان أمة الرجل من نسائه اللاتي
أحل الله له وطؤها فقال والذين هم افروجهن حافظون الا على أزواجهن أو ما ما مكنت ايمنهم فانهم غير ملومين
وأجمع أهل العلم أن من وطئ أمة حرمت عليه أمهاوا انتها القول الله عز وجل وأمهاوات نساءكم وربائكم اللاتي
في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم من فان لم تكونوا ادخلتم من فلا جناح عليكم

عليهم بالعدان شاء (قلت) أ رأيت أن أطعم في كفارة أظهار أو في شيء من الكفارات أنا أو أختنا أو والدا
أو ولدا أو ذارحم محرماً (فقال) سألت مالكاً عن ذلك فقال لا يطعم في شيء من الكفارات أحدنا من أقاربه وإن
كانت تنقتمهم لأنزله ولا ينعمهم في شيء من الكفارات التي عليه (قلت) أيجزئ في قول مالك أن يطعم مكاتبه
(قال ابن القاسم) لا يطعم مكاتبه ولا مكاتب غيره ولا عبداً ولا أم ولد ولا أحد من أهل الذمة (قال) وقال مالك
ولا يجزئ أن يطعم في الكفارات كلها إلا محرماً مسلماً (قال) وقد قال ذلك ربيعة ونافع ومولى ابن عمر وغيرهم قال
نافع نصراني وقال ربيعة وغيره من أهل العلم نصراني ويهودى وعبد (قلت) لابن القاسم أفرجى أن يطعم
الاغنياء (قال) قال الله تعالى فاطعام ستين مسكيناً فلا يجزئ أن يطعم الاغنياء (قلت) أ رأيت أن أطعم ذمياً أو
عبداً في شيء من الكفارات أ بعيد (قال) نعم أنه بعيد وكذلك أن أطعم الاغنياء أنه بعيد أيضاً (قلت) أ رأيت
أن أطعم بعض من لا تنزله نفعته من قرابته (قال) مالك لا أحب أن يطعم أحد من قرابته وإن كانت نفعته
لأنزله (قلت) فإن فعل أ بعيد (قال) لا بعيد إذا كانوا ساكنين (قال) ابن القاسم قلت لمالك الصبي المرضع
أ يطعم في الكفارات (قال) نعم إذا كان قد أكل الطعام (قلت) ويحسبه لمالك في العدد ويحمله مسكيناً (قال)
نعم (قال) ابن القاسم وقال مالك إذا كان قد بلغ أن يأكل الطعام أطعم في الكفارات فأنا أرى أنه إن كان
في عين الله أعطى عبد النبي وإن كان في كفارات أظهار أعطى بعد هشام وإن كان في فدية أذى أ. طي مدين
عبد النبي صلى الله عليه وسلم

الكفارة بالعق في الطهارة

(قلت) أ رأيت أن أعتق عن ظهار عليه نصف عبد لأم له غيره ثم اشتري بعد ذلك النصف الباقي فأعتقه
عن ظهاره أ يجزئ أم لا (قال) لا أرى أن يجزئ ثم ما سمعت من مالك في هذا بعينه شيئاً إلا أن مالكاً قال في العبد
يكون بين لرجلين فيعتق أحدهما نصفه فيقوم عليه ولا يوجد له مال فيرق نصفه لصاحبه ثم يسر الذي أعتق
بعد ذلك فيشتري النصف الباقي أو يرثه أو يوهله أو يوصي له به فيقبضه أنه لا يعتق فلما كان إذا اشتري
النصف الباقي لم يعتق عليه لم يجزه عن ظهاره وإن أعتق النصف الذي اشتري عن ظهاره لم يجزه أيضاً لأنه قد
كان حين ملكه لا يعتق عليه إلا يعتق من ذى قبل والطهارة لا يكون فيه تبعض العتق ولو كان الشرط المعتق
لنصفه عن ظهاره موثراً لم يجزه النصف الباقي إن قوم عليه عن ظهاره إلا ترى أنه لما أعتق نصفه لم يزمه أن
يقوم عليه النصف الباقي بما أقدمه فيه قبل أن تتم كفارته فصار هذا النصف يعتق عليه بحكم أو لا ترى أن التي
نشتري شرطاً لا تجزئ ولا يجزئ من جرى فيه عقد عتق من مدبر أو مكاتب أو معتق إلى أجل أو أم ولد أو بعض

فصل في أن كان الوطء ممتنعاً على كل حال كالتقاء الشرج القاني الذي لا يتعد على الجماع أو العين أو الخصى
المقطوع المذكور في لزوم الظهار في ذلك اختلاف فمن ذهب إلى أن الطهارة تتعلق بالوطء وما دونه أزمه الطهارة
ومن ذهب إلى أنه إنما يتعلق بالوطء خاصة دون ما دونه من دواعيه لم يلزمه الطهارة هذا على اختلافهم في تأويل
قول الله عز وجل من قبل أن يتماسها هل هو محمول على عمومته في الوطء وما دونه أو مخصوص في الوطء خاصة
دون ما دونه وقد تقدم ذكر ذلك وقد أجرى اللخمي قول الرجل لأمه أنه قبلتك أو ملامستك على كظهر أي
على هذا الاختلاف فأنظر في ذلك وأما إن امتنع الوطء لعارض يؤثر في صحة الملك كالكابة أو عقد العتق إلى أجل
أو في صحة النكاح كالشروط التي تفسد النكاح ويجب فسخه به لم يلزمه الطهارة فيها بقوله هي على كظهر أي لا
أن يريد في المنكرحة نكاحاً فاسداً أو المعتمنة إلى أجل أن تزوجها أو في المسكابة أن عجزت أو تزوجتها

فصل في وقد اختلفت من هذا المعنى في مسألة وهي إذا أسلم المحوسى وله زوجة مجوسية قطاها منهنم أسلمت
بالقرب فقال ابن القاسم إن الظهار يلزمه لأنها لما أسلمت بالقرب وبقيت معه على العصمة دل ذلك على أن

من يعتق عليه اذا ملكه لانه يستطيع أن يملكه ملكاً تاماً فكذلك النصف الذي وجب عليه تقويمه لا يستطيع أن يملكه الا الى عتق لما دخله من العتق وانه يعتق عليه بحكم (قلت) أرايت ان قال ان اشترت فلاناً فهو حر فاشتراه عن ظهاره (قال) لا يجوز ثم لان مالكا قال من اشترى أحداً من يعتق عليه في ظهاره (قال) لا يجوز ثم ولا أرى أن يجوز ثم الارقية يملكها قبل أن تعتق عليه فكذلك مسائل لانه لا يملكها حتى يعتق عليه (قلت) أرايت ان اشترى بابا نفسه عن ظهاره قال هل يجوز ثم في قول مالك (قال) قال لي مالك غير مرة لا يجوز ثم (قلت) وكذلك ان اشترى من ذوى المحارم من يعتق عليه فاشتراه عن ظهار لا يجوز ثم ذلك في قول مالك قال نعم كذلك قال مالك (قلت) أرايت ان وهب له أبوه فقبله ونوى به عن ظهاره أيجزى ثم قال لا يجزى (قلت) وكذلك ان أوصى له به فقبله ونوى به عن ظهاره قال لا يجزى (قلت) وكذلك ان ورثه فتوى به عن ظهاره قال ذلك أيضاً لا يجزى (قلت) هل يجزى المكاتب والمذبر وأم الولد في كفارة الظهار أو في شيء من الكفارات (قال) قال مالك لا يجزى (قلت) أرايت المكاتب الذي لم يود شيئاً من نحوه هل يجزى في قول مالك في شيء من الكفارات (قال) لا يجزى في قول مالك (قلت) أرايت ما في بطن الحاربه هل يجزى ان أعتقه في شيء من الكفارات قال لا يجزى في قول مالك (قلت) ويكون حراً ولا يجزى (قال) نعم ان ولدته فهو حر ولا يجزى (قلت) أرايت ان أعتق عبداً عن ظهاره أو عن شيء من الكفارات على مال يجعله عليه ديناً يؤديه العبد داليه يوماً قال لا يجزى ثم ذلك (قلت) أرايت ان أعتق رجل عبداً من عبده عن رجل عن ظهاره على جعل جعله له أ يكون الا لذي أعتق عنه ويكون الجعل لازماً لذي جعله له (قال) نعم ولا يجزى ثم عن ظهاره والجعل له لازم والولاء له وهذا يشبه عندي أن يشترها بشرط فيعتقها عن ظهاره فلا يجزى ثم ذلك وهو حر والولاء اذا أعتقه (قلت) أرايت ان أعتق عن ظهاره عبداً قطع اليد الواحدة (قال) قال مالك لا يجزى ثم (قلت) فان كان مقطوع الاصبع أو الاصبعين (قال) ابن القاسم لا يجزى ثم (قلت) أرايت ان كان أجذم أو أبرص أو مجنوناً أيجزى منه في قول مالك (قال) أما الأجذم فلا يجزى في قول مالك وكذلك المجنون لا يجزى في قوله وأما الأبرص فسمعت مالكا يقول في الاسم انه لا يجزى في الكفارة فالاسم أيسر شأن من الأبرص فالأبرص لا يجزى وقال غيره في الأبرص اذا كان خفيفاً لم يكن مرضاً أجزاء (قلت) لابن القاسم أرايت الخصى المجهوب أيجزى في الكفارات في قول مالك (قال) لم أسمع فيه شيئاً الا أن رأيت مالكا يضعف شأن الخصى في غيره وجه واحد سمعته بكرة أن يكون الخصى اماماً راتباً في مساجد القبائل أو مساجد الجماعات والخصى انما ارتفع عنه ما صنع فيه من الأباطيل حين أتوه وقد انتقص بدنه فقير الخصى أحسب الى من الخصى في الكفارات ولا يجزى ان ذلك (قلت) هل يجزى

ظهاره منها وقع في حال العصمة الا ان كان ممنوعاً منها لعارض لم يؤثر في صحة النكاح فأشبهه الحيض والاعتكاف قال أشهب ان الظهار لا يلزمه قال ابن يونس لانها كانت حينئذ غير زوجة وذلك غير صحيح لانها لو كانت غير زوجة لم ترجع اليه بالنكاح جديد بل هي في ذلك الوقت زوجة الا أن لها أن تخارقه بقاءه باختياره وبثبوتها عليه فليس كون الفراق يدها مما يمنع وقوع الظهار عليها الا ترى أن الرجل ان قال لامرأته ان تزوجت عليك فأمرتك ببدل ثلاثاً فتزوج عليها ثم ظاهر منها أن الظهار يلزمه

فصل في ظاهر على مذهب ابن القاسم ان ظاهر منها فموراسلامه حتى لو أسلمت لبقيت معه على النكاح ففرض عليها الاسلام فأبقت ففوت التركة بينهما ثم أسلمت فتزوجها اهل رجع عليها الظهار أم لا فان قلت ان اسلامه لا يقطع العصمة الا أن يطول الامد أو توقفت ثأبي الاسلام وهو الظاهر من قول ابن القاسم وقع عليها الظهار ولم يقر بها ان تزوجها بعد اسلامه حتى يكفروا قلت ان حالها في ذلك الوقت مترقب لا يقال انها زوجة

الاخرى في شيء من الكفارات قال مالک لا يجزئ (قلت) ولا الاعشى (قال) قال مالک ولا الاعشى لا يجزئ (قلت) أرايت المجنون الذي يجن ويضيق هل يجزئ في شيء من الكفارات (قال) قال مالک لا يجزئ وقال مالک لا يجزئ الا صم (قلت) وهل يجزئ المغلوج اليباس الشق (قال) لا يجزئ (قلت) أرايت ان أعنتق عن ظهاره أو في شيء من الكفارات عبدا مقطوع الاذن هل يجزئ ذلك في قول مالک (قال) لم أسمع من مالک فيه شيئا لانه كره الا صم وقال لا يجزئ فامطوع الاذن ينع عندي بهذه المتزلة (قلت) أرايت ان أعنتق عبدا مقطوع الابهام أو الابهامين جميعا أيجزئ في الكفارة في ظهاره أو في شيء من الكفارات في قول مالک قال لا يجزئ لان مالكا قد قال فإهو أخف من هذا لا يجزئ (قلت) أرايت الاشل يجزئ في شيء من الكفارات في قول مالک (قال) لا يجزئ وقد قال غيره في مدة طوع الاصبع انه يجزئ (قلت) لان القاسم أرايت ان أعنتق عبدا عن ظهاره من امرأتين ولا ينوي به عن واحدة منهما ثم نوى به عن احدهما بعد ذلك قال لا يجزئ ذلك (قلت) أرايت ان أعنتق عبدا عن ظهاره من امرأتين جميعا ثم أعنتق بعد ذلك رقبته أخرى أيجزئ ذلك قال لا يجزئ ذلك وان أعنتق بعد ذلك رقبته أخرى لم تجزئ بهما لان الاولى انما أعنتقت عنهما فصاران أعنتق عن كل واحدة نصف رقبته فلا تجزئ ولا تجزئ أخرى بعدها وان جبرها بها وانما يجزئ ان لو أعنتق رقبته من واحدة منهما وان لم ينو هما أعنتق بعد ذلك رقبته أخرى اجزأت عنه لاننا علمنا انه انما خاص بالرقبة واحدة منهما ولم يشركهما فيها فلما أعنتق الاخرى لم تبال الاولى لا يتسما كانت الاولى ام للآخرة الا انه لا يبطأ واحدة منهما حتى يعق الرقبه الاخرى وهذا احسن ما سمعت (قلت) ارايت مالكا يذكر الله في القرآن مؤمنه أيجوز فيه اليهودي والنصراني (قال) قال مالک لا يجزئ في شيء من الكفارات في العتق الامؤنه (قال) ولا اري طعم في شيء من الكفارات الامؤمن ولا يطعم منها غير المؤمنين (قلت) ارايت ان أعنتق عن ظهاره عبدا او ارجوز به ذلك في قول مالک (قال) قال مالک نعم يجزئ (قلت) هل يجزئ مالک العتق في الكفارات في الظهار وفي اليعان وفي غير ذلك من الكفارات العبد المعبود المكن عبيده فاحشا (قال) سألت مالكا عن الاعرج يعق في الكفارات الواجبه فقال لي ان كان شيئا خفيفا اجزأ ذلك عنه فأحب ما فيه الى ان كان كانت هذه العيوب التي ذكرت شيئا خفيفا مثل العرجة الخفيفة والجذع في الاذن وقطع الأذلة وطرف الاصبع وما أشبهه فارجو ان يجزئ في الكفارات كلها اذا كان مؤمنا وما كان من ذلك عيبا مضرا به حتى ينقصه ذلك نقصا فاحشا أو ينقصه فيها يحتاج اليه من غناه وجزاه أرايت ان لا يجوز في الكفارات (قلت) أرايت العبد الصغير والامة الصغيرة هل يجوز في كفارة الظهار (قال) سألت مالكا عن ذلك فقال نعم يجوز وان كان صغيرا اذا كان ذلك من قصر النفقة (قال) مالک وأحب الي أن يعق من صلي وصام (قال) ان القاسم فعني قوله من صلي وصام أي من قد عقل ولا يقال انها غير زوجة لم يفع عليها الطهارة وما أن يقال انها باسلام الزوج غير زوجة على ما عجل به ابن يونس قول أشهب فلا يصح ما قد مناه

فصل وقد رأيت بعض الثوريين أن الرجل اذا ظاهر من مكاتبته فعجزت أن الظهار يلزمه قياسا على ظاهر هذه المسألة وقال أيضا فمن ظاهر من معصته الى أجل أو من أمة له فيها شرك فترجها بعد عتقها وهو غلط بين لان المكاتبه والمعققة الى أجل والتي له فيها شرك لسن من نسائه اذ ليس هن ملك عينه ولا أزواجه والله يشهد من نسائهم الظهار ليس بطلاق الا أنه يضارع الطلاق في بعض الوجوه وانما بين الله على ترك الوطء في بعض الوجوه في يضارع الطلاق في أنه يتبع بهمين وغيره من وفي أن الاستئناء فيه بعشيرة الله غير عام الا أن يكون فيه ايراد الاستئناء الى الفعل على أحد النواوين ويضارع اليمين بالله على ترك الوطء في سقوطه بالكفارة قبل الوطء وفي لزوم الكفارة بالحنث بالوطء وان كان ذلك ممنوعا في الظهار على الصحيح من الاقوال بخلاف

الاسلام الصلاة والصيام ثم سمعته بعد ذلك يقول وابتدأنا بالقول فقال ان رجلا يختلف الى في ظهار عليه يريد
 أن يعق صديقته عن ذلك وهو يختلف الى لا رخص له فلم أر محملا قوله ذلك اليوم الا ان الرجل كان غنيا
 فلذلك لم يأمره بذلك مالك ولذلك نهاه (قال) ولقد سألت مالكا عن الاجمعي بشره فيعتقه عن ظهاره (قال)
 نعم ان كان من ضيق الفقة فالرجو أن يجزئ عنه (قال) مالك ومن صلى وصام أحب الى من أجمعي قد أجاب
 الى الاسلام (قلت) أرأيت ان أعق رجل عبدا من عبده عن رجل عن ظهاره أو عن شيء من الكفارات
 فبلغه فرضي بذلك أيجزئ ذلك عن ظهاره ومن الكفارة التي وجبت عليه في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ
 قول مالك الساعة ولكن مالكا قال لي اذا مات الرجل وقد جامع امرأته بعد ما ظاهر منها فوجب عليه كفارة
 الظهار فاعتق عنه رجل رقبته عن ظهاره ان ذلك يجزئ عنه وكذلك قال مالك في الكفارات اذا مات
 رجل وعليه شيء من الكفارات فكفر عنه رجل بعد موته انه يجزئ عنه فأرى ان ذلك يجزئ عنه اذا كفر
 عنه وهو حي فرضي بذلك لان مالكا قال أضاف الذي يعق عبدا من عبده عن رجل من الناس ان
 الولاء للذي أعق عنه وليس الولاء للذي أعق (وقال) غيره لا يجزئ وهو أجمع وأحسن وقد قال ابن
 القاسم غيره اذا كان بأمره وهو أحسن من قوله هذا ألا ترى أن الذي أعق عنه غيره أمره ان قال لا أجيز
 ان ذلك ليس بالذي يراد العتق وان قال قد أجرت فأعما أجاز شيئا قد فات فيه العتق (أولاً ترى) أن الله يقول
 ثم يعودون لما قالوا فتعذر رقبته فاذا كفر عنه قبل أن يراد العتق فبجئت الكفارة في غير موضعها
 ألا ترى انه لو أعق رقبته قبل أن يراد العتق ثم أراد العتق لم يجزه وقد كان كبار أصحاب مالك يقولون
 اذا كفر المتظاهر بغيره للجماجم كما قال الله تعالى ثم يعودون فعسى يعودون يريدون ان ذلك لا يجزئ
 (قلت) لابن القاسم أرأيت ان أعق عبدا عن ظهاره وفي يد العبد مال (فقال) له سيده أعتقه عن
 ظهاره أو عن شيء من الكفارات على أن تعطى هذا المال الذي عندك فقال اذا كان المال عند العبد قبل أن
 يعق ولم يجعل السيد المال عليه العتق ديناً فلا بأس بذلك لان هذا المال قد كان للسيد ان يشره وانما اشترط
 أخذه من العبد فلا بأس بذلك وسأله رجل عن رجل أوصى اليه يعق رقبته فوجد رقبته تباع
 فأبى أهلها أن يبيعوها الا أن يدفع العبد الى سيده مالا (قال) ان كان يتقدم العبد فلا بأس بان يتاعها الوصي
 ويعتقه عن الذي أوصى اليه فرد عليه الرجل فقال انما يبيعه لمكان ما يأخذ منه وأما لم أدخل في ذلك
 بشئ والقاتل أألم أدخل في ذلك بشئ هو المشتري فقال مالك أليس يدفع اليه ذلك فقد قال لي قال فاشتره واعتقه
 عن صاحب ولا شيء عليك وهو يجزئ عن صاحبك فسلكت مثل هذا وأخف لانه انما يأخذ ماله من عبده
 الميم بالله على ترك الوطء اذا اختلف أن الحنف في الميم بالله تعالى مباح قبل الكفارة وانما اختلفوا في جواز
 الكفارة قبل الحنف

فصل فاذا وجب عليه الظهار بقول أو فعل لم يسقط عنه زوال العصمة باقتطاع جميع الملك ورجع عليه
 ان تزوجها بعد زوج بلا خلاف وأما ان طلقها ثلاثا بعد عينه بالظهار وقبل الحنف ثم تزوجها بعد زوج فلا يعود
 عليه الظهار واختلف اذا ظاهر من زوجته وهي أمة يمين ثم اشتراها قبل أن ينقض باليمين هل تعود عليه الميم
 أم لا فذهب بعض الشيوخ الى أن الميم لا تعود عليه لانه ملك عيني لا ملك عصمة فهو غير الملك الاول كلك
 العصمة بعد الطلاق ثلاثا قال الأنا يبيعها ثم تزوجها فانه تعود عليه الميم لانه بقي له فيها طلقتان واليمين تعود
 عليه ما بقي من طلاق ذلك الملك شيء وذهب بعضهم الى أن الميم بالظهار تعود عليه اذا اشتراها كما لو طلقها واحدة
 وقد كان ظاهر منها يمين أنها تعود عليه ان تزوجها والذي أقول به أنه اذا ورث جميعها أو اشتراها جميعا صفقة
 واحدة فاليمين باقية عليه لا تسقط عنه اذا لم تحرم عليه بزوجه من عصمة النكاح الى ملك الميم ولا أولانها

وهو قد كان يحوز له ان يأخذه فلا بأس ان يشترط أخذه وقد قال ابن عمر ومعلق بن سنان صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهما من أهل العلم لا تجزئ الرقبة تشتري بشرط في العتق الواجب وقال ربيعة لا تجزئ الأمومة وقال عطاء لا تجزئ الأمومة صحيحة وقال يحيى بن سعيد وابراهيم النخعي والشعبي في الأعمى لا يجزئ (وقال) ابن شهاب مثله وقال ابن شهاب ولا يجنون ولا أعمى ولا أربص (قال) يحيى ولا أنسل (وقال) عطاء ولا أعرج ولا أنسل (وقال) ابراهيم النخعي والحسن بن جزي الأعور وكان ابراهيم يكره الملعوب على عقله (وقال) ربيعة لا تجزئ أم الولد ولا المكاتب (وقال) ابراهيم النخعي والشعبي لا تجزئ أم الولد وقال ابن شهاب لا يجزئ المدبر لما عقده من العتق وان أباه مريّة وفضالة بن عبيد قال لا يعتق ولد الزنا فمن عليه عتق رقبة وقاله عبد الله بن عمر وربيعة وابن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة وعطاء وخالد بن أبي عمران يجزئ الصبي الصغير المرضع في الكفارة وقاله الليث وان كان في المهد ولا اجر على قدر ذلك (قال) وبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أي الرقاب أفضل فقال أغلاها غنائوا أنفسهم عند أهلها الابن وهب من موضع اسمه

﴿ فيمن صام شهر اقبل رمضان وشهر رمضان ﴾

(قلت) لابن القاسم أرايت لو ان رجلا كان عليه صيام شهرين من ظهار فصام شهر اقبل رمضان ورمضان ينوي بذلك شهرى ظهاره جاهد لا يظن ان رمضان يجزئه من ظهاره ويريد ان يقضى رمضان في أيام آخر فقال لا يجزئه من رمضان ولا من ظهاره شهر رمضان (قال) ابن القاسم وسألت مالكاً عن الرجل يكون عليه صيام شهرين في ظهار أو قتل نفس خطأ فيصوم ذاك القعدة وذال الحجة (فقال لي) لا أرى ذلك يجزئ عنه وليتبدئ الصيام شهرين متتابعين أحب الي (قال) فقلت يا أبا عبد الله انه دخل فيه بجهاة تورج ان ذلك يجزئه فقال وما حمله على ذلك فقلت الجهاة ووطن ان ذلك يجزئه فقال عسى ان يجزئه وما هو عندي بالين (قال) وأحب الي ان يتبدئ قال فقال له بعض أصحابنا أرايت من سافر في شهرى صيامه الظاهر فمرض فيهما فافطر (قال) اني أخاف أن يكون انحماج عليه مرضه السفر من حر أو برد أصابوه ولو استيقن ان ذلك كان من غير حر أو برد أصابه لأرايت ان يفتي على صيامه ولكني أخاف (قال سحنون) وقدر وينا غير هذا انه لا شيء عليه لانه فعل ما يجزئ زله وهو لا يمنع من السفر فاذا سافر فرض فلا شيء عليه وينى

﴿ في كل المتظاهرة ناسيا أو وطنه امرأته ﴾

(قلت) أرايت من أكل وهو يظن ان الشمس قد غابت وهو صائم في الظهار أو نذراً وقل نفس أو فيما كان من الصيام ليس سيئه سبيل من تسحر في القجر وهو لا يعلم في قول مالك قال ثم هو سيئه عند مالك في جميع ذلك (ابن وهب) عن ابن جريح عن عطاء بن أبي رباح وعمر بن دينار في الرجل يظفر في اليوم المقيم يظن ان الليل قد دخل عليه في الشهرين المتتابعين قالوا ترى ان يبدله ولا يسأف شهرين آخرين (ابن وهب) وقاله سليمان بن يسار وربيعة بن أبي عبد الرحمن (قلت) لابن القاسم أرايت من صام شهرين متتابعين من ظهار فوطئ امرأته قبل ان يتم الشهرين لئلا ناسيا أو نهاراً (قال) قال لي مالك من وطئ امرأته وقد رجع عليه اذ لا يكون العود الا بعد المفارقة وأما اذا اورث بعضها أو اشتري بعضها فخرمت عليه بذلك ثم شترى عنها فخلت له بالملك فاليمين لا تعود عليه لان ملك اليمين غير ملك العصمة وملك اليمين من ملك العصمة أعدم من ملك العصمة الثانية من ملك العصمة الاولى

﴿ فصل ﴾ وأما من ظاهر من أمته يمين بمباعها ثم اشتراها فان اليمين ترجع عليه على مذهب ابن القاسم لانه

ظاهر منها وقد كان سلم بعض الصيام قبل ان يطأ أو تصدق بجل الصدقة قبل ان يطأ ثم وطئ فقال مالك
 يتدنى الصيام والطعام قال ابن القاسم ولم يقل لمالك ناسيا لاني ليل ولا نهار ولكن أرى ان يكن ذلك عليه
 ولو كان ناسيا لانه لو طلقها البتة وقد وطئها ناسيا لم يضع عنه نسيانه الكفارة التي وجبت عليه ولو طلقها قبل
 ان يمسه وقد عمل في الكفارة لم يكن عليه أن يتم ما نى من الكفارة قال فأرى الكفارة قد وجبت عليه بوطئه
 اياها ناسيا كان أو متعمدا لئلا كان أو نهاها (وقد) قال غيره ابن نافع اذا أخذ في الكفارة قبل الطلاق ثم طلق
 فاتم ان ذلك يجزئه لانه حين ابتدأ كان ذلك جائزا لله ولانه ممن كانت العودة له جائزة قبل ان يطلق (قال) قالت
 لابن القاسم وكان مالك يقول اذا ظاهر منها ثم وطئها قبل الكفارة ثم طلقها أو ماتت عنه بعد ان وطئها ان
 عليه الكفارة وقد لزمته على كل حال وان طلقها أو ماتت عنه فلا بد من الكفارة لانه وطئ بعد الطهار فيا لوطئه
 لزمته الكفارة وان لم يطأ بعد ان ظاهر حتى طلق فلا كفارة عليه قال نعم هذا قول مالك لي (قال) سعنون
 وقد ذكرنا آثار هذا قبل هنا (قلت) أرايت ان هو ظاهر منها ثم طلقها البتة أو غير البتة قبل ان يطأها من
 بعده ما ظاهر منها ثم تزوجها بعد زوج أربح عليه الطهار ولا يكون له ان يطأها حتى يكفر (قال) قال مالك
 نعم لا يطؤها اذا تزوجها من بعد ان يطلقها حتى يكفر كان ذلك الطلاق ثلاثا أو واحدة (قلت) أرايت من
 ظاهر من امر أنه آله ان يطأ جوار يونساء أو غيرهما قبل ان يكفر وفي خلال الكفارة ليلا يضافي قول مالك
 (فقال) قال مالك نعم يطأ غيرهما من نساءه وجوار به قبل ان يكفر وفي خلال الكفارة ليلا اذا كانت كفارته
 بالصوم

﴿ في التي في صيام الطهار ﴾

(قلت) أرايت من تقي في صيام الطهار أستا نف أم يقضى يوميا يصله بالشهرين (فقال) يقضى يوميا يصله
 بالشهرين

﴿ في مرض المظاهر من امر أنه هو صائم ﴾

(قال) ابن القاسم قال مالك من مرض في صيام التظاهر أو قتل النفس فأطرفانه اذا صح وقوى على الصيام
 صام وبني على ما كان صام قبل ذلك وان هو صح وقوى على الصيام فأطرف يومان بعد قوته على الصيام استأ نف
 الصوم ولم ين وقال من أفطر يوما من قضاء رمضان متعمدا لم يكن عليه الا قضاء ذلك اليوم (قلت) أرايت لو
 ان امرأه كان عليها صيام شهرين متتابعين فحاضت في الشهرين ولم تصل أيام حيضتها بالشهرين أستا نف أم لا
 (قال) قال مالك تستأ نف ان لم تصل أيام الحيض بالشهرين (قلت) أرايت رجلًا ظاهر من امر أنه وهو ممن لا يجد
 رقبة ففرض أيجر زله أن يطعم فقال ما سمعت من مالك فيه شي إلا ان مالكا قال لي اذا ظاهر فصام ثم مرض فانه
 ان صح بني على ما صام فان فرط حين صح استأ نف الشهرين (قلت) أرايت قول الله تبارك وتعالى في كتابه فمن لم

يتهم في اسقاط اليمن عن نفسه وان بيعت عليه في الدين أو اشتراها ممن بيعت عليه في الدين فانها لا تعود عليه
 اليمن اذا رجعت عليه بغيرات بمنزلة من حلف بغيره أن لا يفعل فعلا فباعه ثم اشتراه والاختلاف الذي
 في ذلك يدخل في هذه فان وطئ المظاهر بعد وجوب الطهار عليه بقول أو فعل أدب جاهلا كان أو عالما وترتيب
 الكفارة بعد وجوب الطهار عليه بقول أو فعل في ذمته ولم يسقطها عنه موت ولا فرق على مذهب من رأى
 العردة الاجماع على الوطء مع استدامة العصمة فهو المشهور في المذهب وأما على مذهب من رأى العودة
 الوطء نفسه فلا تجب عليه الكفارة بأول وطء له أن يطأ امرأته فاذا وطئ لم يكن له أن يطأ امرأة ثانية حتى يكفر

يستطيع فاطعام ستين مسكينا كيف هذا الذي لا يستطيع ومن هو (قال) ما حفظت من مالك فيه شأنا لانه
عندي الصحيح الذي لا يقوى على صيام من كبر أو ضعف فان من الناس من هو صحيح لا يقوى على الصيام
واني لا رى ان كل من مرض مثل الامراض التي يصعب من مثلها الناس انه ان تظاهرو هو في ذلك المرض أو
ظاهرو ثم مرض ذلك المرض انه ينتظر حتى يصعب من ذلك المرض ثم يصوم اذا كان لا يتحدر رقة وكل مرض يطول
بصاحبه فلا يدري أي يوم منه أم لا يبر الطول ذلك المرض ولعله ان يحتاج الى أهله فأرى ان يطعم ويلم بأهله وان
صح بعد ذلك أجزأ عنه ذلك الطعام لان مرضه كان بائسا وقال غيره الا ان يطول مرضه وان كان ممن يرجى برؤه
وقد احتاج الى أهله فانه يكفر بالطعام (ابن وهب) عن يونس قال سمعت رجلا من أهل العلم يقولون في
المرأة التي تقطع صيامها الحيضة طارئة في صيام الشهر من المتتابعين من قبل ان الحيضة تقطع عليها الصيام
الذي فرضه الله عليها

﴿ في كفارة المنظار ﴾

(قال) وقال مالك فيمن تظاهرو من أربع نسوة في غير مرة واحدة ان عليه في كل واحدة منهن كفارة كفارة
ولا تجزئه كفارة واحدة (قلت) أرايت ان أعتق أربع رقاب في مرة واحدة عنهن أيجزئهم ذلك وان
لم يسم لكل واحدة رقة بعينها فقال نعم يجزئهم ذلك لانه لم يشرك ينهن في العتق وانما صارت كل رقة
لامرأة وذلك فيما بينه وبين الله ليس لمن ولا ثمن شيء (قال) وان أعتق ثلاث رقاب عن ثلاث أجزأه
وان لم يسم لكل واحدة منهن رقة وان أعتق الثلاث الرقاب عن النسوة الأربع لم تجزئه الرقاب في ذلك من
ظهاره اذ انوى حسن من جميعهن لانه انما أعتق عن كل واحدة منهن ثلاثة أو باع رقة فليس له ان يعتق
رقة أخرى فيجزئ ذلك عنه ولو أعتق ثلاثا عن ثلاث وحاشا من نسائه واحدة لم ينوها بعينها لم يكن له ان
يطأ حتى يعتق الرقة الرابعة فطأهن ولو ماتت واحدة منهن أو طلقها لم تجزئه الثلاث حتى يعتق رقة فيجوز
الوطء له حين أعتق ثلاثا عن ثلاث ولم يعتقهن عن جميعهن لانا لا ندري أيهن الباقية فلما أعتق الرقة
الرابعة فكان قد استكمل عنهن الكفارات ولم يشرك ينهن في أصل العتق فلما ماتت واحدة أو طلقها
قلنا لا نشك ان اثنتين من قديقي وقعت هن الكفارة والاخرى التي ماتت أو بقيت فلا يطأ واحدة منهن حتى
يعتق رقة احتياطا للتي بقيت فيستكمل الكفارة وأما الذي لا يجزئ عنه ان يعتق رقة اذا ماتت واحدة
منهن أو طلقها اذا أعتق ثلاثا عن أربع فحينئذ يكون قد جعل لكل واحدة منهن في العتق نصيبا فلا يجزئ حتى
يعتق أربع رقاب سواهن (قال) وان صام غمانيه أشهر متتابعات يريد بذلك الكفارة عنهن أشركهن
جميعا في صيام كل يوم كما أشركهن في العتق لم أر ذلك يجزئ عنه الا ان ينوي بالصيام كفارة كفارة وان لم
يوقع ذلك على واحدة من نسائه بعينها كما وصفتك في العتق فيجزئ ذلك عنه وأما الطعام فأرى ذلك يجزئ
عنه وذلك ان رأيت مجزئا لانه لو ماتت واحدة منهن وقد أطعم عنهن عشرين ومائة مسكين سقط من ذلك حظ
الميتة وجبر عما كان أطعم عن الثلاث الذي يقين عنده بقية الاطعام وذلك أنه لا بأس أن يفرق الاطعام
ولو أطعم اليوم عن هذه عشرين وعن هذه غدا ثلاثين وعن الاخرى بعد ذلك أربعين وعن الاخرى مثل ذلك
ثم جبر ما بقي بعد ذلك عنهن أجزأ عنه (فلذلك) رأيت مجزئا وان لم ينو واحدة منهن فخم مات منهن فصل في
وقد روي هذا القول عن مالك وقد ذكر أصبغ في العتية أنه قول أهل المشرق وبعض من يرتضى من أهل
المدينة روي عن مجاهد أنه اذا وطئ قبل أن يشترع في الكفارة لزمته كفارة أخرى اذ من مذهبه ان المطاهر
تزره الكفارة بمجرد لفظ الطهار وان ماتت المرأة أو طلقها فانظر هل يقال مثل هذا على ما روي عن مالك ان
الكفارة تلزم المطاهر بمجرد الاجماع على الوطء وقد روي عن غير مجاهد ان المطاهر اذا وطئ قبل الكفارة

أمرها كإفسرت لك يجبر ما بقي من الكفارة وبسقط قدر حفظها لأنه أطمع عنهن كلهن ولم ينو واحدة عن واحدة فهذا الذي أرى والله أعلم بالصواب الآن يطعم فيشركهن أيضاً في الأطعام في كل مسكين ولا يجزئ ذلك عنه إلا أن ينوي به سد الكل مسكين في كفارته وإن لم ينو امرأته بعينها فذلك يجزئ له لأنه أطمع عنهن ولم ينو واحدة فهذا الذي أرى والله أعلم (قلت) أرايت رجلاً ظاهراً من أربع نسوة له في كلمة واحدة فصام شهرين متتابعين عن واحدة منهن فجاء في شهرى صيامه بالليل واحدة من نسائه من لم ينو الصيام عنها أبعد ذلك صومه عن هذه التي نوى الصوم عنها قال نعم (قلت) ولم وانما نوى بالصيام واحدة منهن (قال) لأنه لو حلف على ثلاثة أشياء يجزئ واحدة كقوله والله لا ألبس قيصالاً ولا آكل خبزاً ولا أشرب ثم فعل واحدة منهن حنث فوجب عليه الكفارة فلا شيء عليه فيما بقي مما كان حلف عليه أن يفعله لو فعله (قال) ومما بين ذلك في أنه لو كفر في قول من يقول لا بأس بان يكفر قبل الحنث وقد قال مالك أحب إلى أن يكفر بعد الحنث (قال) وإن كفر قبل الحنث رجوت أن يجزئ في هذه الأشياء الثلاثة قيل أن يفعل واحدة منهن وانما نوى بالكفارة عن شيء واحد من هذه الثلاثة أن أراد أن يفعله ولم يخطر له الاثنان الباقيتان في كفارته فاتمما أراد بكفارته عن ذلك الشيء الواحد ثم فعل بعد الكفارة هذين اللذين لم يرد بالكفارة عنهما فإنه لا تجب عليه كفارة أخرى في فعله وتجزئ الكفارة الأولى عن الثلاثة الأشياء التي حلف عليها (قال) وهذا رأيي ولقد سئل مالك عن رجل حلف بعق رقبة أن لا يطأ امرأته فكان في ذلك مولياً فآخبر أن الإيلاء عليه فأعق رقبة في ذلك إرادته اسقاط الإيلاء عنه أترى ذلك يجزئ عنه ولا إيلاء عليه فقال نعم وإن كان أحب إلى أن لا يعق الإيلاء ما بحث ولكن إن فعل فموجزئ عنه فهذا بين لك ما كان قبله (قال) ومما بين ذلك لو أن رجلاً ظاهراً من ثلاث نسوة له في كلمة واحدة فوطئ واحدة منهن ثم كفر عنها ونسى الباقيتين أن يدخلهما في كفارته وانما أراد بكفارته لمكان ما وطئ من الأولى لكان ذلك مجزئاً عنه في الاثنين الباقيتين ولم يكن عليه فيما بقي شيء (قال) وقال مالك من ظاهراً من امرأته فصام شهراً ثم جامعها في الليل قال يستأنف ولا يئس (قال) وكذلك الأطعام لو بقي من المساكين شيء

﴿جامع الطهار﴾

(قلت) أرايت المرأة إذا ظاهراً من زوجها هل يجب عليها أن تمتنع نفسها (قال) قال مالك نعم تمتنع نفسها قال ولا يصلح له أن ينظر إلى شعرها ولا إلى صدرها (قال) قلت لمالك أين ينظر إلى وجهها فقال نعم وقد ينظر غيره أيضاً إلى وجهها (قلت) فإن خشيت منه على نفسها أن يرفع ذلك إلى الامام قال نعم (قلت) ويرى مالك أيضاً للامام أن يحول بينها وبينه (قال) بلغني عن مالك ذلك وهو رأيي (قال) وسمعت مالكا وسئل عن امرأته طلقها زوجها فطليقة فارتجها ولم يشهد على رجعتها فامتنعت منه المرأة وقالت لا أمكنك حتى تشهد فقال مالك قد أصابت ونعم ما فعلت (قلت) أرايت الرجل يصوم ثلاثة أيام في الحج ثم يجد عن الهدى في اليوم الثالث هل ينقض صومه (قال) قال مالك ينقض على صيامه (قلت) فإن كان أول يوم صام وجد عن الهدى (فقال) قال مالك إن شاء أهدي وإن شاء تعادى في صيامه (قلت) وكذلك صيام الطهار إذا أخذ في الصيام ثم أبسر (فقال) قال مالك إذا صام يوماً أو يومين في الطهار ثم أبسر فليعتق أحب إلى سقطت عنه الكفارة لأنه قد فات موضعها لقول الله عز وجل من قبل أن يتما سافياً فيمن وطئ قبل الكفارة أربعة أقوال أحدها أنه لا يجب عليه شيء ونسقط عنه الكفارة والثاني أن الكفارة لا تجب عليه إلا مع إرادته العود واستدامة العصمة والثالث أن الكفارة تجب عليه وترتب في ذمته أراد العودة أو لم يردّها وإن مات أو طلقها والرابع أنه يجب عليه كفارتان والله أوفى

وان كان صاماً أكثر من ذلك تمادى في صيامه (قال) ابن القاسم وقتل النفس عندى مثل الطهارة (قلت)
ما قول مالك فيمن أراد الصيام في جزاء الصيد (قال) يصوم مكان كل مديونة في قول مالك (قال) مالك في الاذى
من كان به اذى من رأسه فالصيام فيه ثلاثة ايام والطعام فيه ستة مساكين لكل مسكين مدين مدين (قال)
وقال مالك وكفارة الجوع اطعام عشرة مساكين مدامد الكحل مسكين وكل شيء من الكفارات سوى كفارة
الطهاره وكفارة الاذى من قتل النفس والطعام في الجزاء فكل شيء من هذا فاعما هو مدمد لكل مسكين (قال)
قال مالك في كفارة الطهارة ان لم يجد الا ثلاثين مسكيناً فأطعمهم ثم أراد ان يرد عليهم الثلاثين المسد الباقية لم
يجزه ان يرد عليهم ولا يجزئه الا ان يطعم ستين مسكيناً

بسم كتاب الطهارة من المدونة الكبرى

ويليه كتاب الايلاء

بسم الله الرحمن الرحيم

باب الايلاء

(قلت) لعبد الرحمن بن القاسم ارايت ان حلف ان لا يطاء امرأته اربعة اشهر ا يكون مولياً في قول مالك
(قال) قال لا (قلت) فان زاد على الاربعة الاشهر (قال) اذا زاد على الاربعة اشهر يمين عليه فهو
امول (قلت) ارايت ان حلف ان لا يعتل من امرأته من جنابة ا يكون مولياً (قال) نعم يكون مولياً
لان هذا لا يقدر على الجماع الا بكفارة (قلت) ارايت ان آلى منها بجم أو عمرة أو صوم أو طلاق أو عتق
أو هدى ا يكون مولياً في قول مالك (قال) قال مالك نعم (قلت) فان قال فان قربت فعلى ان اصلى
ما تتركه ا يكون مولياً (قال) نعم (قلت) ارايت لو ان رجلاً قال والله لا أقر بـ حتى يقدم فلان
ا يكون مولياً في قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يقول لغريم له والله لا أطاء امرأته حتى اوفيك
حقت انه مول فكذلك مسكتك عندى تشبه هذه (قلت) وكل من حلف ان لا يطاء امرأته حتى
يفعل كذا وكذا فهو مول في قول مالك قال نعم (قلت) فان كان ذلك الشيء مما يقدر على فعله أو مما
لا يقدر على فعله فهو سواء وهو مول في قول مالك (قال) نعم لان مالكاً قال في الرجل يقول لامرأته ان
وطئت فانت طالق البتة ففعله وبره فيها لا يكون الايلاء فراهى مالك انه مول وكان من جهته أو وجهه من اخ
عنه وأنا أشك في قوله ارايت ان رضيت بالاقامة ا كنت أطلقها فكذلك عندى كل ما لا يستطيع فعله والى فيه
لم يجعل عليه الطلاق لما ان ترضى فلا يكون فيه ايلاء ومما يبين لك ذلك ان لو قال ان وطئت حتى أمس السماء

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الايلاء

فصل في معرفة اشتقاق اسم الايلاء في الايلاء والائلاء والتأني هو الامتناع من فعل الشيء أو تركه باليمين
على ذلك قال من ذلك آلى يؤلى ايلاءاً وأيسه وتألى تألى وأتلا مؤتلى تأتلى اتلاء قال الله تعالى في الاثلاء
ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القرى والمساكين والمهاجرين في سبيل الله الى قوله غفور
رحيم فزلت هذه الآية في أبي بكر الصديق رضي الله عنه وذلك ان الله تبارك وتعالى لما أنزل عذرة عائشة
برأه من ما دنت قدفت به حلف أبو بكر رضي الله عنه ان لا يشترق على مسطح ابن أنانة وكان ابن خاتمه وعلى
خبره من آثاره لما كان حاضراً في حواشيها في عائشة رضي الله عنها فأنزلت هذه الآية فقال أبو بكر
لصديق لما نزلت والله اني لأحب ان يغفر الله لي فرجع اليهم الفقه وقال لا أقطعها عنهم أبداً وقال رسول الله

فلمنى كذا وكذا (فقلت) لا أريد أن تطأنى وأنا أقسم لم تطلق عليه لأن المرأة أن قامت في الأمر من جميعا على زوجها قبل مضى الأربعة أشهر أو بعد مضىها فإن الذي حلف بطلاق البتة أن لا يطأ أبدا يطلقها عليه السلطان ولا يمكنه من وطئها وليس من يوقف على في موألا خرفان أقامت قبل مضى الأربعة أشهر لم يجعل عليه شيء لأن فيه الوطء به الحنث وإن أقامت بعد الأربعة وقف فاما ما فاحت نفسه والاطلاق عليه السلطان (قلت) أرايت أن قال أن قرنتك فلمنى كفارة أو على يمين أيكون موليا (قال) نعم (قلت) أرايت أن قال والله لا أتقى أنا وأنت سنة أيكون هذا موليا في قول مالك أم لا (قال) سمعت مالكا (يقول) كل يمين لا يقدر صاحبها على الجماع لمساها فهو مول فان كان هذا لا يقدر على الجماع لمكان يمينه هذه فهو مول (قال) ابن وهب عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال أن الأيلاء في المسيس فلو أن رجلا حلف أن لا يكلم امرأته سنة فإن كلمها فهمى طالق البتة ثم ترك كلامها ووطئها لم يكن عليه إيلاء ولو أن رجلا حلف أن لا يطأ امرأته وهو يكلمها كان قد أدى ووقف حتى راجع أو يطلق وإن مضت الأربعة أشهر لم يكن ذلك طلاقا على ذلك أدركتنا الناس فيما مضى ولكنه يوقف حتى يؤبه له حتى يء أو يطلق (قال) ابن وهب قال يونس وقال ابن شهاب وإن حلف أن لا يكلم امرأته وهو في ذلك يمسه فلا ترى ذلك يكون من الإيلاء (قال) ابن وهب وقال مالك لا يكون الإيلاء في هجره إلا أن يحلف بترك المسيس (قلت) أرايت أن حلف بالله أن لا يعرب امرأته أن شاء الله أيكون موليا وقد استثنى في يمينه (قال) سألت مالكا عنها فقال هو مول (وقال) غيره لا يكون موليا (قلت) لأن القاسم أرايت هذا الذي استثنى في يمينه هل له أن يطأ بغير كفارة في قول مالك قال نعم (قلت) فإذا كان له أن يطأ بغير كفارة فلم يجعله مالك موليا وهو يطأ بغير كفارة (قال) لأنه إذا تركها أربعة أشهر فلم يطأها فلها أن توفقه لأن اليمين التي حلف بها في رقبته الآن فيها استثناء فهو مول منها يمين فيها استثناء فلا بد من الترقيف إذا مضت الأربعة أشهر إن طلبت امرأته ذلك وإن كان له أن يطأ بغير كفارة لأن اليمين لازمة له ولم يستطع عنه وانما يستطع عنه بالجماع ألا ترى أنه حالف إلا أنه حالف يمين فيها استثناء فهو حالف وإن كان في يمينه استثناء (قلت) أرايت أن قال على نذر أن لا أقربك (قال) إذا قال على نذرك في قول مالك هي عين فإذا كانت يميناً فهو مول (قلت) أرايت أن قال على عهد الله أو الميثاق أو قال كفالة الله أيكون موليا قال هذه كلها عند مالك أيمان فإذا كانت أيمانا فهو مول (قلت) أرايت أن قال على ذمة الله قال مالك أراها يميناً (قال) ابن القاسم وأراه موليا (قلت) أرايت أن قال وقسدة الله وعظمة الله وحلال الله تعالى أيمان كلها (قلت) أرايت أن قال أشهد أن لا أقرنك أيكون موليا (قال) قال لي مالك في أشهد لعمرى ليست يمين (قلت) قال قال أقسم أن لا أطأك (قال) قال لي مالك في أقسم أنها ليست يمين إلا أن يكون أراد بالله (قال) ابن القاسم فإن كان أراد أقسم بالله فأراه موليا لأنها يمين وإن لم يقل بالله ولم ير بالله فليس بمول (قلت) أرايت أن قال أنا يهودى أو نصرانى إن جامعتك (قال) لا يكون هذا يميناً في قول مالك فإذا لم يكن يميناً لم يكن موليا (قلت) أرايت أن قال أعزم ولم يقل بالله أو قال أعزم على نفسي ولم يقل بالله أن قرنتك (قال) قال لي مالك في أقسم ذم لم يل بالله ما أخرت ففوله عندى أعزم مثل صلى الله عليه وسلم في التالى تأنى أب لا يفعل حيرا في لذي حلف أن لا يصح عن صاحبه ويقله في تركه كان باسه منه فوضع فيه وقال الشاعر في الإيلاء

فما كبت لا أتيتك أن كنت مجرما * ولا أتى جارا سواك مجاورا

فقد أهاه الإيلاء في اللغة وهو في الشرع على ما هو عليه في اللغة ألا أنه قد تعرف في الشرع في الحلف على اعتزال الزوجات وترك جماعهن حيث ذكره الله في كتابه ونص على الحكم فيه وأصل ذلك أن الرجل

قوله أقسم (قلت) أ رأيت أن قال أنا زان أن قربتك أن يكون موليا أم لا (قال) لا يكون موليا لأن ما لك قال
من قال أنا زان أن فعلت كذا وكذا فليس بحالف (قلت) أ رأيت أن حلف لغيتها أو ليس هو فاقترعها
أربعة أشهر فوقته أن يكون موليا أم لا (قال) لا يكون هذا إيلاء (قال) ابن وهب وأخبرني يونس بن
يزيد أنه سأل ابن شهاب عن رجل قال إن قربت امرأتى سنة فحس طالق أو قال على عتق أو هدى فضت
أربعة أشهر قبل أن يصيب امرأته (قال) أرى قوله بمنزلة الإيلاء والله أعلم من أجل ما عقد على نفسه لله
وإن لم يكن حلف (قال) ابن وهب قال يونس وسألت ربيعة عن المولى هل يجب عليه إيلاء بغير عمن حلفها
ولو قال على عتق أو مشى أو هدى أو عهد أو قال مالي في سبيل الله (قال) كلما عقد على نفسه فهو بمنزلة العين
(قلت) لابن القاسم أ رأيت أن قال والله لا أطولك فلما مضت الأربعة الأشهر فوقته فقال لم أرد بقولي الإيلاء
وأنما أردت أن لا أطأها بدمي (قال) لا يقبل قوله ويقال له جامعها حتى تعلم أنك لم ترد الإيلاء أو نيت في الكفارة
أعلم أن شئت كفر إذا وطئت وإن شئت فلا تكفر (قلت) وكذلك إذا قال والله لا أجامعك في هذه الدار
فضت الأربعة الأشهر فوقته امرأته أنه أتاهم أن يجامعها ولا يلتفت إلى قوله إن أردت أن لا أجامعها في هذه
الدار (قال) نعم كذلك يقال له أخرجها وجامعها إن كنت صادقاً فإن كنت صادقاً فلا كفارة عليك ولا يترك
من غير أن يجامعها (قلت) أ رأيت أن قال لا أمر أنه والله لا أطولك في دارى هذه سنة وهو فاسا كن مع
امرأته فلما مضت أربعة أشهر فوقته فقالت قد آلى مني وقال الزوج است موليا إنما أنا رجل حلفت أن لا
أجامعها في دارى هذه فأنا لو شئت جامعته في غير دارى بلا كفارة (قال) لا أراه موليا ولكن أرى أن
يامر السطان أن يخرجها في جامعها لأنى أخاف أن يكون مضارا لأن تترك المرأة فلا تترك (قلت)
وكذلك أن قال والله لا أطولك في هذا المصر أو في هذه البلدة (قال) نعم هو سواء قال غيره أن قال والله
لا أطولك في هذا المصر أو في هذه الدار أنه مول لا به كانه قال لا أطولك حتى أخرج منها إذا كان خروجها يسكف
فيه المؤنة والكافة فهو مول لا ترى أنه إذا قال والله لا أطأ امرأتى بولك على حق كانه قال لا أطأ حتى أقضيت
وأنه مول وقد قال مالك الذي يقول لا أطأ حتى أقضيت حلفت أنه مول (قلت) أ رأيت أن قال
لا أمر أنه أن وطنك فكل مملوك أملكه فياستقبل فهو حر (قال) لا شيء عليه (وقد قال لي) مالك إذا
حلف الرجل قال كل مملوك اشتريته فهو حر أنه لا يعتق عليه شيء مما اشتري لأن هذا مثل من قال كل
امرأة أتزوجها فهي طالق فإذا عني العتق أو الطلاق لم يلزمه شيء (قلت) أ رأيت أن قال كل مملوك اشتريته
من القسط فهو حر (قال) هذا يلزمه فيه الحرية (قلت) ويكرن به موليا أن قال لا أمر أنه ذلك (قال)
لأنه ليس عليه عمن إن وطأها حنت بها الآن يشتري عبد ابان القسط فيقع عليه الإيلاء من يوم بشرته وكل
عمن حلف بها أحبا على ترك وطأ امرأته كان لو وطئ لم يكن بذلك حاتئ شيء يقع عليه عند حنته فلا أراه
موليا حتى يشعل ذلك الشيء فيمنعه من الوطء مكانه فيكون به موليا فقد قال غيره يكون بذلك موليا لأن
كل من يقع عليه الحنث يأتي حتى تلزمه ذلك إذا صار إليه فهو مول لا ترى أنه لو وطئ امرأته قبل أن
يشترى ثم اشتراه بعد عتق عليه (قلت) لابن القاسم أ رأيت أن قال لا أمر أنه أن وطنك فكل مملوك

في الجاهلية كان إذا كره المرأة أو أراد تنقيدها أن لا تنكح زوجها غيره حلف عليها أن لا يقر بها فيتركها لا أبدا
ولا ذات بعل أضار أرباها وفصل ذلك في أول الإسلام بخدا الله للبري من أمر الله الحد ليتجاوز وخيره بين
أن ينيء ويرجع إلى امرأته فيطوئها أو يعزم على طلاقها فقال تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر
فإن طأ فإن لم تنقروا فموتوا عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم

فصل في معنى الكلام للذين يؤلون يحلفون أن يعترفوا من نسائهم تربص أربعة أشهر والتربص التوقف

من ذى قبل فهو في المساكين صدقة (قال) لاشئ عليه لان مالك قال لو حلف به لم يكن عليه ان يتصدق
بثلث ما يفيد (قلت) فان قال كل مال أئده بالقسط فهو صدقة ان جامعته ان يكون موليا أم لا في قول
مالك (قال) لا وهو مثل ما فسرت لك في العتق (قلت) أ رأيت ان قال ان جامعته فعلى صوم هذا الشهر
الذى أئده بعينه أن يكون موليا أم لا قال لا يكون هذا موليا (قلت) أ رأيت ان لم يصم ذلك الشهر حتى مضى
ثم جامعها أن يكون عليه قضاء ذلك الشهر أم لا قال لا يكون عليه قضاء ذلك الشهر (قلت) لم (قال) لان الشهر
قدم مضى وانما يكون عليه قضاءه لو انه جامع قبل ان ينسخ الشهر أو جامع وقد بقي من الشهر شيء فهذا الذي
يكون عليه قضاء الايام التي جامع فيها ولا يكون عليه الا يلاء الا ترى انه لو حلف بعتي عبده ان جامع امرأته
ثم باع عبده ثم جامع امرأته انه لا يكون موليا فكذلك الشهر اذا مضى ثم جامع بعد ذلك فهو بمنزلة العبد
الذي باعته ثم جامع بعد ذلك (قلت) أ رأيت ان قال لامرأته والله لا أطول في هذه السنة الا يوما واحدا
أن يكون موليا (قال) قد اختلف فيها أهل المدينة ولم أسمع من مالك فيها شيئا ولست أرى عليه ايلاء الا أن
يطأ فان وطئ وقد بقي عليه من السنة أكثر من أربعة أشهر فهو مومول (قلت) أ رأيت ان قال والله لا أقربك
حتى تقطعني ولذا (قال) قل مالك لا يكون هذا موليا (قال) ابن القاسم قال مالك لان هذا البس على وجه
الضرر وانما أراد صلاح ولده (قال) ابن القاسم وقال مالك وبلغني ان علي بن أبي طالب قاله (قال)
يونس انه سأل ابن شهاب عن الرجل يقول والله لا أقرب امرأتي حتى تقطع ولدي قال ابن شهاب ما نعلم
الا يلاء يكون الا الحلف بالله فيأمره بالمرء أن يضار به امرأته من اعتزالها وما علم الله فرض فريضة الا يلاء الا
على أولئك فيأمره بالمرء الذي يحلف به بالضرر والاساءة الا ان حلقه ينزل منزلة الا يلاء ولا ترى هذا الذي
أقسم الاعتزال لامرأته حتى تقطع ولدها أقسم الا على امرئ يتعزى فيه الخبر وليس منه عزى الخير كالمضار
فلا زامه وجب على هذا ما وجب على المولى الذي يولى في الغضب (قلت) لابن القاسم أ رأيت ان قال والله
لا أجامعك سنة ونوى الجماع فصنت سنة قبل ان توقفه (قال) قال مالك اذا مضت السنة فلا يلاء عليه
(قال) ولقد سألت مالك عن رجل آتى ان لا يجامع امرأته ثمانية أشهر فلما مضت الاربعة الا أشهر وقف
فأبى ان يني فطلقت عليه ثم ارتجعهما فاقتضت الاربعة الا أشهر قبل ان تقضى عدتها ولم يجامعها أ ترى
رجعته ثابتة عليها ان اقضت عدتها قبل أن يجامعها بعد الاربعة الا أشهر ان لم يجامعها (قال) قال مالك الرجعة
له ثابتة اذا اقضى وقت البين وهي في عدتها فلا عين عليه ورجعته رجعة له لا يس هتاي عين بعينه من
الجماع (قلت) أ رأيت ان قال لامرأته والله لا أقربك ثم قال لها بعد ذلك شهر على حجة ان قسر بذلك
فلما مضت أربعة أشهر من يوم حلف باليمين الاولى وقفته المرأة عند السلطان فلم ينف فطلق عليه السلطان
فارتجعهما مكانه قضى شهر آخر وحل أجل الا يلاء الذي بالحج فأرادت ان توقفه أيضا أيكون لها ذلك أم لا في
قول مالك (قال) لا لان اليمين التي زاد انما هي توكيد لا ترى انه لو وقفته فحنت نفسه ان الحنث يجب
عليه باليمينين جميعا فكذلك اذا حلف بالطلاق اذا أبى التي فذلك لليمينين وقد قال هذا غيره أيضا وقال
في رجل حلف ليجلدن غلامه جلدا يجوز له بطلاق امرأته فباعه العلام قبل ان يجلده (قال) اوقفه عن
والنظر ونزل ذكر ان يعتز في السلاوة استغفارة بدلالة ما طهر من الكلام عليه وشمل هذا في القرآن كثير
من ذلك قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر معناه فأطرف فعدة من أيام أخر وقوله
قتلنا اضرب بعضنا الجرفا فتلق معناه فضررب فاحلق ومن ذلك قوله تعالى ولولا أن نأسرت به الجبال
أو قطعت به الأرض أو كلمهم بالوقوع بل لله الامر جميعا لان المعنى في ذلك لكان هذا القرآن أو لم آمنوا به
فخذف الجواب بدلالة لكلام عليه وذلك أن الكفار قالوا النبي عليه السلام باعد لنا بين الجبال فكم حتى

امرأته وأضرب له أجل المولى فإذا مضت الأربعة الأشهر ولم يرجع إليه العبد بشراء أو ميراث أو بعمل
 فيجلده. طلقت عليه امرأته واحدة فإن صار إليه العبد بشئ من الملك وهي في العدة فجلده رأيت له
 الرجعة ثابتة وإن لم يصبر العبد إليه حتى تنتقض عدتها بات منه فإن تزوجها رجع إليه الوقت إلا أن يملك العبد
 فيجلده فيخرج من بينه (قال سحنون) وقال وكثير من أصحاب مالك وهو ابن دينار ساعة باع عبده وخرج
 من ملكه وقع عليه الطلاق (وقال) ابن دينار في رجل حلف بعتق غلامه ليضرب فيه قاعه أن البيع
 مردود فإذا ردده اعتقت العبد لأن لا انقض شراؤه مسلم قد ثبت إلى ررق ولكني أنفضه إلى حرة (قلت)
 رأيت الرجل يقول لامرأته أنت طالق إن لم أفعل كذا وكذا ولم يوقت (قال) مالك يحال بينه وبينها ويدخل
 عليه الأيلاء من يوم ترفع ذلك (وقال) غيره إذا تبين للسلطان ضرره بها قال فاما أن لم يمكنه فعل ما حلف
 عليه ليقعنه فلا يحال بينه وبين امرأته ولا يضرب له أجل فإذا أمكنه فعل ذلك قيل له أنت بسبيل الخنث فلا
 تغربها فإن رفعت امرأته إلى السلطان ضرب به السلطان أجل المولى مثل الرجل يقول امرأتى طالق إن لم أصح
 ولم يوقت سنة بعينها وهو في أول السنة أو قال لا يخرج من ابى بلدة فلم يجد سبيلا إلى الخروج من قبل انقطاع
 الطريق الأثرى أن الحج لا يستطيع في أول السنة ولا يمكنه فعله فبقي فيئته فعل ما حلف عليه ليقعنه
 ولا يمكنه الخروج فبقي. ولأن في هذا ليس هو بالوطء إنما هي فعل الشيء الذي لا يمكنه فعله من ههنا
 لا يكون بسبيل الخنث ولا يوقف عنها الأثرى أن المولى نفس الأيلاء إذا جاء أجله وأوقفته امرأته وهو مرض
 أو مسجون أنه يعدله في أجله للعذر الذي هو به لأنه لا يقال له طأ وهو مسجون ولا وهو مرض فإذا أمكنه
 قيل له في. والأطلاق عليه فكذلك الحالف ليخرج من البلد فإذا أمكنه الخروج إلى البلدة
 ووجد السبيل إلى التي فترك الخروج الذي له صار بسبيل الخنث وترك الحج حتى جاء وقت أن يخرج لم يدرك الحج
 فمن حينئذ يقال له لا تصب امرأته لأنك بسبيل خنث حين تركت ما قدرت عليه من فعلك ما حلفت لتفعلن فإن
 رفعت امرأته امرأته حاضر ب له السلطان أجل الأيلاء. فإن فعل قبل أجل الأيلاء ما هو به ومخبر به من الحج
 والخروج إلى البلدة برى عينه وسقط حلفه ولم يكن عليه الأيلاء وإن جاء وقت الأيلاء ولم يفعل ما أمكنه فعله
 طلق عليه السلطان بالأيلاء. فإن ارتجع وفعل الحج والخروج قبل انقضاء العدة كانت امرأته وكانت رجعت
 ثابتة لأنه لا تدبر في عيته وقد فاء لأن فيئته فعله كما أن في المولى نفس الأيلاء الوطء الأثرى أن المولى إذا طلق عليه
 بعد الأربعة الأشهر بترك التي ثم ارتجع فإن صدق رجعت به فيئته وهو الوطء قبل انقضاء العدة ثبتت رجعت
 وسقطت عنه العيين (قال) يونس عن ربيعة في الذي يقول إن لم أضرب فلانا فامرأته طالق قال ربيعة يزل
 بمنزلة المولى إلا أن يكون حلف بطلاقها أثبت ليضرب رجل مسلما وليس له على ذلك الرجل وزر ولا أدب وإن
 ضرب به أباه أو ضرب به خد به من ظم فإن حلف على ضرب رجل هو بهذه المنزلة فرق بينه وبين امرأته لا ينتظر
 به ولا نعمة عين (قلت) فإن قال بطلاق امرأتى طالق إن لم تهبط لي ديناراً (قال) يحال بينه وبينها ولا يدخل
 عليه في هذا الأيلاء ولكن يتوالم له السلطان على قدر ما يرى مما يحلف عليه فإن وهب له المحالوف عليه ما حلف
 له الحالف والأفروق السلطان بينهما مكانه (قلت) وهاتان المستثانان جميعا قول مالك قال نعم (قلت) لأن
 تجعل بينهما جنتين أو قرب لنا الشام لأن متجرنا لهما أو أحيانا فلا يفلان حتى نألهما إن كان ما تقول حقا
 فانزل الله عز وجل ولأن قرأ بأسيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى تحذف الجواب له لالة
 الكلام عليه وقد قيل إن الجواب مقدم وهو قوله وهم يكفرون بالرحمن ولأن قرأنا لا آية في الأول أو أن
 الجواب محذوف أولى من أن المعنى في الآية اضربا أن يعتزلوا أولاد لالة الكلام عليه مع الآية على سبب
 تقتضيه وهو ما كانوا يفعلونه من الخلق على اعتزال ناسهم اضربا راجهم

القاسم أريت الرجل يقول لامرأته أنت طالق إن لم تسلمي وهي نصرانية (قال) قال مالك فيها ليس في هذا
 إيلاؤه لكنه يوقف ويتلوه له السلطان فان أسلمت والافرق بينهما وكذلك بلغني عن مالك فيها (وقال) ابن
 شهاب ان حلف ليفعلن فعلا ان ضرب انك اجلات حتى يفته وبينها وجل ذلك وان لم يحصل ليمينه اجلاتا ضرب له
 السلطان اجلاتا فان اضا ما حلف عليه فسييل ذلك وان لم ينقد ما حلف عليه فرق بينه وبين امرأته صاغرا
 قبيضا فانه هو الذي قطع ذلك على نفسه في اليمين الخاطئة من نزع الشيطان (وقال) ربيعة في الذي حلف ليخرجن
 الى افرقية بطلاق امرأته قال ربيعة يكف عن امرأته ولا يكون منها سبيل فان مرت به اربعة أشهر انزل
 بمنزلة المولى وعسى ان لا يزال موليا حتى يأتي افرقية ويبنى في اربعة أشهر (قال) الليث وقال ربيعة في
 الذي يحلف بطلاق امرأته ليرتجن عليها انه يوقف عنها حتى لا يطأها ويضرب له اجل المولى (قال) الليث
 ويحسن نرى ذلك قال ابن نافع قال مالك في الذي يحلف بطلاق امرأته ليحجن ولم يسم العام الذي يحج فيه
 ان له ان يحس امرأته قبل أن يحج ما ينسبه وبين الحج الاول فان جاء الحج في الابان الذي يدرك فيه الحج من بلد
 فلا عسها حتى يحج (قلت) لابن القاسم أريت لوان رجلا قال لامرأته طرأ اليها ليست له بزوجته والله لا أطول
 قتر زوجها بعد ذلك أ يكون مولا ان تركها اربعة أشهر لم يطأها في قول مالك قال نعم هو مولى عند مالك (قلت)
 ولم وهو حين حلف ان لا يطأها لم تكن له بزوجته وانما قال الله جل وعز للذين يؤلون من نسائهم (قال) ابن
 القاسم قال الله للذين يطاهرون منكم من نسائهم وقد قال مالك اذا طاهر من أمته فهو مظاهر فهاذا يدلك
 على ان الذي آلى من تلك المرأة وليس له بزوجته ثم تزوجها بعد ذلك انه مولى منها في قول مالك وقال الله
 وأمهات نسائكم فلا يحل له ان يطأها ما جارية له قد وطئها بملك اليمين (قلت) لابن القاسم أريت لوان رجلا
 قال لامرأته ان تزوجتك فأنت طالق والله لا أقرب قتر زوجها فوقع الطلاق في قول مالك أ يقع الايلاء أم لا توقعه
 من قبل ان الطلاق يقع من قبل وقوع الايلاء (قال) نعم هذا يلزمه في اليمين لان له ولحلف فقال لامرأته أجنبية
 والله لا أقربك ثم تزوجها انه مولى فكذلك مسئلتك ألا ترى ان مالك قال في رجل قال لامرأته طرأ اليها فقال لها
 ان تزوجتك فأنت طالق وأنت على كظهر أمي انه ان تزوجها وقع الطلاق عليه وهو مظاهر منها ان تزوجها
 بعد ذلك وجعل مالك وقوع الطلاق والظهار جميعا يلزمه جميعا ألا ترى لوان رجلا طرأ الى امرأته فقال لها أنت
 على كظهر أمي ولم يقل ان تزوجتك ولم يرد قوله ذلك ان تزوجتك فان تزوجها بعد ذلك لم يكن مظاهرا منها الا
 أن يكون حين قال لها أنت على كظهر أمي أراد بذلك ان تزوجتك فأنت على كظهر أمي فيكون مظاهرا بما
 نوى فهذا في الظهار اذا قال لها أنت على كظهر أمي ولم يقل ان تزوجتك ولم ينو ما قلت لك لا يكون مظاهرا
 ان تزوجها وهو ان قال لها ان تزوجتك فأنت طالق وأنت على كظهر أمي انه ان تزوجها فهي طالق وهو مظاهر
 منها في قول مالك ان تزوجها بعد ذلك فهذا يدلك على ان الطلاق والظهار وقسمهما جميعا في قول مالك فالايلاء
 ألزم من هذا وقد وقع الايلاء والطلاق معا وانما أخبرتك أن الايلاء ألزم من الظهار لانه لو نظر الى امرأته
 عند مالك فقال والله لا أقربك قتر زوجها بعد ذلك انه مولى ولو نظر الى امرأته فقال لها أنت على كظهر أمي
 قتر زوجها لم يكن مظاهرا ان لم يكن يشري اذا تزوجتك فهذا كان لا يلاء ألزم من الظهار والايلاء لازم في

فصل في الرجوع يقال فافلان بنى فبأوقية مثل القصة وقوله الطل بنى فبأوقية أو قيل في الأصول
 فبأ بمعنى قوله تعالى فان فاؤا أي فان رجعا الى ما كانا عليه ان لا يقعوه من وطء نسائهم ففعلوه

فصل في اختلاف الواقع بين أهل العلم في حكم المولى بعد انقضاء الاجل فذهب مالك رحمه الله في المشهور عنه
 وجميع أصحابه الى أنه لا يقع عليه طلاق وان مرت به سنة حتى يوقف فاما فاه واما طلق قال سبيل بن أبي صالح

سئلتك (قلت) أ رأيت ان قال ان تزوجته فوطئت فأت طالق قال ان تزوجها فهو مول فأتزوجها فان وطئها كانت طالق اوسطة الابلاء (قلت) أ رأيت ان آلى منها وهى صغيرة لا يجامع مثلها (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى هذا مولياً ولا أرى أن يرقح حتى تبلغ الوطء (قلت) أتوقفه يوم بلغت الوطء ان كان قد مضى أربعة أشهر قبل ذلك أم حتى تغضى أربعة أشهر من يوم بلغت الوطء (قال) بل حتى تغضى أربعة أشهر من يوم بلغت (قلت) أ رأيت لو ان رجلاً قال لامرأته ان وطئت فأت طالق ثلاثاً البتة أ يطلقها عليه مالك مكانه أم يجعله مولياً ولا يطلقها عليه قال بلغنى عن مالك انه قال هو مول (قلت) لم يطلقها مالك عليه حين قال ان وطئت فأت طالق البتة وقد علم مالك ان هذا لا يستطيع أن يقيم على امره الا أن لا يطأها (قال) لان هذا لا يحسن الا بالفعل وليس هذا أجل طلق اليه وانما هذا أفضل طلق به فلا يطلق حتى يحسن بذلك الفعل وهى ان تركه فلم ترفع به الى السلطان لم يقع عليه الطلاق أبداً الا أن يجامعها فهنا وجه لا يقع عليه طلاق أبداً لانها ان تركته لم يقع عليها الطلاق (قال سعدون) وقد قال أكثر ائمة من مالك انه لا يمكن من النفي لان باقى وطئه لا يجزئ له فذلك لا يمكن منه (وقد روى أيضاً عن مالك أن السلطان يحسنه ولا يضرب له أجل المولى لانه لا يمكن من النفي اذا قامت به امرأته اذا كان حلفه على أن لا يطأها أبداً وهو أحسن من هذا الذى فرق (قلت) لابن القاسم أ رأيت ان طلقها بتطبيقه يملك فيها الرجعة ثم آلى منها أ يكون مولياً في قول مالك (قال) قال مالك أراه مولياً من مضت الاربعة الأشهر قبل أن تنقضى العدة وقب فاما فاء واما طلق عليه (قلت) أ رأيت لو ان رجلاً قال لامرأته عدى ميمون حران وطئت فباع ميمونا أ يكون له أن يطأ امرأته في قول مالك (قال) نعم (قلت) فان اشترى ميمونا بعد ذلك أ يعتق عليه بما وطئ قبل أن يشتريه قال لا يعتق عليه (قلت) فهل يكون مولياً من امرأته حين اشتراه (قال) نعم هو مولى لانه لو وطئ امرأته عندما ملك بعدما اشترى العبد حشو وكذلك قال فى مالك فلما صار لا يطؤها الا بالحث صار مولياً (قلت) أ رأيت لو ان رجلاً حلف بطلاق امرأته ثلاثاً أن لا يطأ امرأته أخرى فطلق التى حلف بطلاقها تطليقة فتركها حتى اتقضت عدتها أ يكون له أن يطأ امرأته التى كان مولياً منها في قول مالك قال نعم (قلت) فان تزوج التى كان حلف بطلاقها بعد زوج أو قبل زوج أ يكون له أن يطأ امرأته التى كان منها مولياً بطلاق هذه التى نكح (قال) ان وطئها طلقت عليه هذه ببقية طلاقها وهى تطليقتان قال وان تركها لا يطؤها كان منها مولياً لانه لا يستطيع أن يطأ الا بالحث وهذا قول مالك (قلت) أ رأيت ان طلق التى كان حلف بطلاقها ثلاثاً البتة ثم تزوجها بعد زوج أ يكون مولياً من امرأته التى كان آلى منها بطلاق هذه (قال) لا يكون مولياً لان الطلاق الذى حلف فيه قد ذهب كله وهو بمنزلة رجل حلف بعنق عبده أن لا يطأ امرأته فأت العبد فسدت طاعت المحرم فكذلك طلاق تلك المرأة قد ذهب كله (قلت) أ رأيت ان طلق التى آلى منها ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج (قال) هو مولى منها مادامت هذه المرأة التى آلى منها بطلاقها من الاخرى تحته على شئ من طلاق ذلك الملك الذى آلى فيه ابن القاسم الا ترى أن مالك قال لو ان رجلاً قال لامرأته والله لا أطولك طلقها ثلاثاً البتة ثم تزوجها بعد زوج (قال) هو مولى منها فكذلك

عن أبيه سألت اثنى عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يرى من امرأته فكلهم يقولون ليس عليه شئ حتى تغضى أربعة أشهر فيوقف فاما فاء واما طلق وهو مذهب أهل المدينة وقول الشافعى وأبي ثور وأبي عبيد وأحمد بن حنبل واسحق بن راهب لانه لمعنى عندهم في قوله تعالى فانما أى بعد الاربعة الأشهر توسعة وان الايساف بعد زواجرى عنه أن النفي فى الاربعة الأشهر توسعة فاذا اتقضت طلاق عليه ولم يؤمر بالقيضة عداه هو قول ابن شبرمة وروى عنه عن سعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد

إذا آلى منها بطلاق صاحبها ثم طلق التي آلى منها ثلاثاً ثم تزوجها بعد ذلك وج والى كان حلف بطلاقها
تحتها على شيء من طلاق الملك الذي حلف عليه أنه مول من امرأته هذه (قلت) أرأيت أن قال لا امرأته
أن وطئت فقلانة طالق لا امرأته أخرى فطلق التي حلف بطلاقها تطليقة فوطئ هذه الأخرى وطئت في عدتها
أيقع عليه تطليقة أخرى في قول مالك قال نعم (قلت) وكذلك إن كانت عدتها قد انقضت فوطئ هذه التي
تحتها ثم تزوج التي كان طلق ثم ووطئ هذه التي تحتها أنه يحنث ويقع عليه تطليقة أخرى في قول مالك (قال)
نعم كذلك قال مالك (قلت) أرأيت أن حلف أن لا يقربها حتى يموت فلان لرجل أجنبي أن يكون مولياً
(قال) نعم ألا ترى أن مالك يقول لو قال إن وطئت حتى يقدم أبي وأبوه باليمن فأنت طالق قال هو مول (قلت)
لابن القاسم أرأيت أن آلى من أربع نسوة فمات أحدهن أو طلقها البتة أن يكون مولياً في البواقي أن
وطئ شيئاً منهن حنث في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرأيت إذا حلف أن لا يطأ نساءه الأربع في كلمة
واحدة فوطئ واحدة منهن أيقع عليه اليمين في قول مالك (قال) نعم (قلت) فإن وطئ الأواخر فاعياطوهن
بغير عيب (قال) نعم لأنه لم يحنث في الأولى سقطت اليمين وجبت عليه الكفارة بوطء الأولى (قلت)
أرأيت أن قال والله لا أقرب واحدة مكن وليست له نية في واحدة دون الأخرى أتجعله على جميعهن
(قال) نعم كذلك قال مالك يكرن على جميعهن (قلت) أرأيت المولى إذا مضت له سنة ولم يوقف أو يطلق
عليه امرأته قال لا (قال) ابن وهب عن مالك بن أنس عن جهم بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب كان
لا يرى إلا بلاءاً حتى يرقب (قال) ابن وهب عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول إذا آلى الرجل
أن لا يجس امرأته فضت له أربعة أشهر فماتت يمكها كما أمره الله وأما أن يطلقها ولا يوجب عليه الذي صنع
طلافاً ولا غيره (قال) ابن وهب عن عبد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة
منه (قال) ابن وهب وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وبضعة عشر
رجلاً من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي الدرداء وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد
وابن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وأبي الزناد ومجاهد وسعيد بن جبيرة أنهم
كانوا يقولون ليس عليه شيء حتى يرقب وإن مضت الأربعة أشهر ففني أو يطلق قال سليمان بن يسار
وإن مضت به السنة حتى يوقف ففني أو يطلق (قال) ابن وهب عن ابن طيبة عن ابن الهادي أن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول إذا آلى الرجل من امرأته فلا فخر يم عليه وإن مكث سبع سنين
ولكن السلطان يدعو ففني أو يطلق (قال) ابن الهادي وكان علي بن أبي طالب يقول وإن مكثت سنة
(قلت) لابن القاسم أرأيت أن قال لا امرأته والله لا أطولك إلا في بلد كذا وكذا وبينه وبين تلك البلد
مسيرة أربعة أشهر أو أقل أو أكثر أن يكون مولياً (قال) نعم والإبلاء لازم ألا ترى أن مالك يقول في الفضي
يقول لا امرأته والله لا أطولك حتى أفنى فلا ماخذه أنه مول (قلت) لابن القاسم فإن وقفته قتال
دهوى أخرج إلى تلك البلدة (قال) أرى أن كان ذلك البلد أمراً قريباً مثل ما يجبر بالقينة فذلك له وإن
كان بعيداً أرأيت أن تطلق عليه ولا يراد في الإبلاء أكثر مما فرض الله وإنما هو عندي بمنزلة ما لو قال إن
الرجل ومكحول وإن شهاب حكى لروايتين عن مالك بن خزيمة متداد في كتاب أحكام القرآن له وروى
أشهب عن مالك في العتبة أنه إذا وقف بعد انقضاء الأربعة أشهر فقال أنا أنافي أو أهمل حتى تنقضي عدتها
فإن لم يفعل بأت منه بانقضاء عدتها وهي قرلة بين القولين على طريق الاستحسان غير حاربه على قياس
فوق فصل في ما وقف على المشرد عنه فم في بؤ أو لم يطلق طلق عليه الإمام طائفة بملك فيها الرجعة وقال غيرهما
ولا يجس حتى يفي أو يطلق وقال أهل العراق قمع على المولى بانقضاء أجل الإبلاء طائفة بأنه وهو قول ابن

وطئت حتى أكلهم فلانا أو أفضى فلانا حقه فانت طالق فغضت أربعة أشهر فوقفته فقال أما أفضى أو أنا
 أفي أو المحلوف عليه غائب قال ان كانت غيبته غيبة قريبة مثل ما لو قال أنا في فترك اليه فذلك اليه وان كانت
 غيبته بعيدة لم يقبل قوله وطلقت عليه امرأته وقيل له ان تجع ان أحيت ولقد قال مالك في الذي يقول والله
 لا أطولك حتى أفضى فلانا انه مولى فلهذا حين قال لا أطولك حتى أقدم بلدا كذا فهو مثل ما يقول حتى
 أفضى فلانا (قلت) أرايت ان جامعها بين غنيتها بعد ما وقفته أو قبل أن توفقه أو يكون حاشا ويسقط عنه
 الايلاء وهل يكون هذا فينا أم لا في قول مالك (قال) قال لي مالك اني ما لجامع اذا لم يكن له عذر فلا يرى فيه
 الا لجامع ولا يجزئها لجامع حيث ذكرت ولا القبلة ولا المباشرة ولا اللبس (قلت) ويكون عليه الكفارة حين
 جامعها بين غنيتها في قول مالك (قال) ان كان نوى الفرج فلا كفارة عليه والا فعليه الكفارة لاني سمعت
 مالكا يقول في رجل قال لجارية أنت حرة ان وطئت شهر افعبت عليها فبادون الفرج (قال) مالك ان كان لم ينو
 الفرج بعينه فأراه حاشا لاني لا أرى من حلف بعمل هذا الا انه أراد أن يتركها فان لم يكن نيته في الفرج بعينه
 فقد حنت فان كانت بعينه بعقوبة جنيها أو بطلاق امرأه أخرى غنث بعقوبة الغلام أو بطلاق المرأة سقطت
 عنه العيّن ولم يكن مولى وان هو كفر وكانت بعينه بالله حتى يسقط بعينه فلا يلاء عليه وقد قال غيره اذا كانت
 بعينه بالله فلا يلاء عليه كاهي حتى يجامع وهو أعلم في كفارته لانه لعنه ان يكفر في أشياء وجبت عليه غير هذه
 وحق المرأة في الوقف وجوب الايلاء قد كان عليه فلا يخرجها الا اني وهو لجامع أو تطلق عليه الا أن يكون
 بعينه في شيء يسقط ببيع العيّن فلا يكون عليه ايلاء مثل أن يكون بعينه بتقريبه بعينها أو بطلاق امرأه
 أخرى (قلت) أرايت ان آلى من امرأته ثم سافر عنها فلما مضت الاربعه أشهر أتت امرأته الى السلطان
 كيف يصنع هذا السلطان في أمرها (قال) قال مالك لا تطلق عليه ويكتب الى الموضع الذي هو فيه فيوقف فيه
 فاما فاقوا ما تطلق عليه ومما تعرف به فينته ان يكفر ان كان يقدر على الكفارة والاطلاق عليه (قال) ابن وهب
 قال يونس سألت ربيعة هل يخرجها من الايلاء ان قال أ كفر وهو مريض أو مسافر (قال) نعم في رأيي (قال)
 ابن أبي ذئب عن ابن شهاب مثل ذلك (قلت) لابن القاسم أرايت ان كان بينه وبينها مبرة شهر أو شهرين
 فرفعت المرأة أمرها الى السلطان بعد الاربعه الأشهر (قال) نعم لا يقع عليها الطلاق عند مالك حتى يكتب الى
 ذلك الموضع كما أخبرتك (قلت) أرايت ان وقف في موضعه ذلك قضاء بلسانه وهو يتدبر على الكفارة قال
 قد أخبرتك ان مالكا قال اذا كان يقدر على الكفارة لم تعرف فينته الا بالكفارة (قلت) أرايت ان وقف في
 موضعه الذي هو فيه مع امرأته قضاء بلسانه وهو يتدبر على الكفارة (قال) قد أخبرتك أن مالكا قال ويخير المرأة
 والمرتين فان فاقوا الاطلاق عليه (قلت) أرايت ان قال أنا في وهو حائض (قال) يحكمه السلطان منها
 ويمهلها حتى تطهر في قول مالك (قلت) أرايت المسجون والمريض اذا رفعت المرأة أمرها الى السلطان بعد
 الاربعه الأشهر قال تعرف فينته في قول مالك كما تعرف فينته العائبة الذي وصفت لك والمرضى والمسجون
 في هذا بمنزلة العائبة فينته مثل فينته العائبة الذي وصفت لك (قال) سحزون وقال ابن أبي حازم وابن دينار
 ان عرض له حبس في سجن أو مرض لا يقدر فيه على الاصابة فلما حل أجله قيل له أني أو تفارق فان قال لا بل
 مسعود ومن الصحابة وزيد بن ثابت وروى مثله عن عثمان وعلى فجعل هؤلاء قولة تعالى فان فاقوا على أن المراد

بذلك قبل تمام الاربعه الأشهر

فصل في قوله فان الله غفور رحيم معناه على قوله غفور لهم فيما اجترعوا من الخلق على ترك وطئ نسائهم
 وتختبأ أنفسهم بالتي الى ذلك رحيمهم وبغيرهم من عباد المسلمين وقيل انما معني غفور فيما بعد الاربعه
 الأشهر لان الله تعالى قد أباح للمولى التبر بص أربعة أشهر والقفر انما يكون فيما هو محظور لم تقدم فيه

أنا في ذلك في عذر كآرون قبل له فان مما تعرف به فينتك أن تعق غلامنا ان كنت حلفت بعق غلام بعينه
 فيسقط عنه العيمين ويكون قد ثبت لنا صدقك وانما فينتك التي تسألنا ان نترك اليها توجب عليك عتق غلامك
 ولو كانت عينك بعد العتق مما لا يستطيع أن يحنث فيه الا بالفعل قبلنا ذلك منك وجعلنا فينتك فيه واما أن نجد
 سيلا إلى طرح العيمين عنك فنقول أنا نحن أو أنا في مولا يعق فليست تلك فينته وهو قول مالك (قلت) لابن
 القاسم أ رأيت إذا أتى من امرأته وهو صحيح ثم حل أجل الأيلاء وهو مريض فوقفته فلم يفي فطلق عليه فأت
 من مرضه ذلك أثرته أم لا (قال) ابن القاسم أرى أن ترثوا أجله فارا (قلت) أ رأيت ان كان أتى منها وهو
 مريض فحل أجل الأيلاء وهو مريض فوقفته أ يطلق عليه السلطان أم لا قال يطلق عليه إذا لم يفي فان كان
 فام وكان لا يقدر على الوطء فان له في ذلك عذرا وما يعلم به فينته ان كانت عليه عيمين يكفر هامل عتق رقبة بعينها
 أو صدقة بعينها أو حلف بالله فان فينته تعرف اذا سقطت عنه العيمين (قال) مالك وكذلك لو كان في سجن
 أو في سفر كتب إلى ذلك الموضع حتى يوقف على مثل هذا (قال) ابن القاسم فان لم تكن بعينه التي حلف بها أن
 لا يجامع امرأته مما يكفر فان الفينة بالقول فان صح أو خرج من السجن أو قدم من سفر فوطئ أو اطلقت
 عليه (قلت) أ رأيت ان جل إذا أتى من امرأته وهو مريض فلما حل أجل الأيلاء فوقفته فضاء بلسانه
 وانما كان حلف بالله لا يبطأ هاولم يكفر عن بعينه (قال) ذلك له لو يؤمر ان يكفر عن بعينه فان لم يفعل فبينته
 تلك تجزئه حتى يصح فاذا صح فلما وطئ واما طلقت عليه (قال) سحنون وهذه الرواية عليها أكثر الرواة
 وهي أصح من كل ما كان من هذا الصنف على غير هذا (قلت) لابن القاسم أ رأيت ان تكفر عن بعينه قبل
 ان يصح فلما صح أبى أن يجامع أ يطلق عليه امرأته أم لا (قال) لا تطلق عليه لأنه ليست عليه عيمين لأنه حين فاء
 بلسانه وكان له عذر فهو في سعة إلا أن يصح ويكفر قبل ذلك (قلت) أ بحث اذا فاء بلسانه وهو مريض في قول
 مالك قال لا يحنث وانما يحنث اذا جامع (قلت) هل تجزئه الكفارة في الأيلاء قبل أن يحنث وتسقط عنه
 العيمين بالكفارة قال نعم وقد جعل مالك ذلك له اذا كان في المرض (قال) وقال مالك اذا كان صحيحا فأحسن
 ذلك أن يحنث ثم يكفر فان كفر قبل أن يحنث أجزاء ذلك (قال) ابن القاسم سألت مالكا عن الرجل يكف

ابنته وهذا التأويل يترد من مشهور قول مالك ومن تابعه عليه من أن المولى لا يقع عليه طلاق ما لم يوقف
 وان مكث سنة أو أكثر وقبل ان التي بسقط عنه الكفارة لقوله تعالى فان طلقا فان الله تفر ربحم وهو مذهب
 الحسن والنخعي وغيرهما ممن يريد أن كل حائث في عيمين هو في المقام عليه حرج فلا كفارة عليه في عيمين وان
 كفارتها الحنث فيها والذي عليه جمهور الفقهاء وعامة العلماء ايجاب الكفارة على من حنث في عيمين را كان
 الحنث فيها أو غير بر وقوله تعالى فان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم عزيمة لطلاق على مذهب مالك
 ومن قال بقوله ان عزيمة الطلاق اياه كمال عزيمة النكاح في قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى
 يبايع الكتاب أجله ايقاع عقده والدليل على ذلك قوله وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم وسميع لا يكون
 الا للناطق لان الكلام هو الذي يسمع قال الله تعالى والله يسمع تحاور كما ان الله سميع بصير واما انقضاء أجل
 الأيلاء فليس بمسحوع انما هو معلوم فلو كان عزم الطلاق في قوله تعالى وان عزموا الطلاق هو وقوعه بانقضاء
 أجل الأيلاء كما قال أهل العلم انما كانت الاية محمولة بذكر اخبار الله عن نفسه انه سميع عليم كما لم يحنث
 الاية التي ذكر فيها النية الى طاعة الله في المراجعة بوطء وجهه بذكر الخبر عن الله انه شديد العقاب ان لم يكن
 موضع وعيد على معصية وانما كان موضع وعيد منه بالرجوع والغفران لمنيب أبواب الى طاعته فكذلك ختم
 الاية التي فيها التور بعصية نفسه انه سميع عليم لانه الكلام سميع وبالفعل عليم فقال تعالى وان عزم
 لمولود على طلاق من آلوا منهم فانه سميع لطلادهم اياهن عليم عما أتوا اليهن مما يصلح لهم ويحرم عليهم

عن امرأته تغير عين فلا يطأ فترفع ذلك الى السلطان (قال) لا يترك ذلك اذ لم يكن له عذر حتى يطأ امرأته أو يفرق بينهما (قال) قتلنا ذلك الخديث عمر بن عبدالعزيز الذي كتب فيه الى رجال كانوا باعجرا سان قد خفوا عليهم فكتب الى امرأته امان حالوهن اليهم واما ان قدموا عليهن واما ان فارقوهن (قال) مالك وذلك رأيي وأرى أن يقضى به (قلت) أرايت الشيخ الكبير الذي لا بد له من الجماع وقد وطئها قبل ذلك (قال) مالك لا يملك من تزوج امرأة بكرة كانت أو ثيباً فوطئها ووطئته ثم جاءه من الله ما حبسه عنها فلم يطق أن يطأها وعلم أن الذي ترك من ذلك انما هو لمكان ما أصابه ليس ليمين عليه ولا ترك ذلك وهو رقة در على ذلك فانه لا يفرق بينه وبينها أبداً (قلت) أرايت الشيخ الكبير الذي لا بد له من الجماع اذا أتى من امرأته ابوقف بعد الاربعه الأشهر ام لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئا ولا ابوقف اذ لم يستطع الجماع اذا أتى من امرأته وانما الايلاء على من يستطيع القية بالوطء (قال) ومثل ذلك الخصى الذي لا يطأ بولي من امرأته ابوقف بعد اربعة اشهر او لرجل يري من امرأته شهرة طام ذكره فهذا كله واحد ولا يكون على واحد منهم توقيف (قلت) ارايت ان أتى من امرأته وهي مستحاضة فوقفته بعد مضي الاربعه اشهر فطام عليه السلطان فكانت في عدتها وعدتها سنة فأتى بها فأنقضت اربعة اشهر من بعد ما راجعها قبل ان تمتضي عدتها ابوقف ثانية ام لا (قال) مالك لا يرقب ولكن ينتظر بهامادامت المرأة في عدتها فان وطئها في العدة فهي ربعة والا فليست بربعة (قلت) ولم ابوقفها وهي ان ماتت نوارثا (قال) ألا ترى انها ان لم يرتجها فماتت في العدة اذا كان الطلاق غير بائن أنه يرتها وتره ولا ابوقف لها ان مضت اربعة اشهر من بعد ما طلق عليه السلطان قبل أن تنقض عدتها فكذلك سئل بل هي هذه بعينها ولا ابوقف الرجل في الايلاء مرتين عند مالك في نكاح واحد لانه اذا وقف مرة فطام عليه السلطان فارتجعت في العدة انه ان وطئ حنت وكفر وسقط عنه الايلاء وان لم يطأ حتى تنقض العدة فليست بربعة وتصبأ حق بنسبها فهذا يدل على انه لا ابوقف في الايلاء عند مالك مرتين وانما حبسته العدة (قلت) أرايت لو أن رجلا أتى من امرأته ثم طلقها تطليقة تنقض أجل الايلاء قبل انقضائها عرساً يكون لها أن تقفه في قول مالك أم لا (قال) قال مالك نعم لها ان توفقه (قلت)

فصل في فاما اليمين على ترك الوطء فانه ينقسم على ثلاثة أوجه أحدها أن يحلف بالله على ذلك أو بما كان في معنى ليمين بالله مما يوجب على نفسه ان رضى كالصلاة والصدقة وما أشبه ذلك مما فيه قرينة أو طلاق غير المولى منها أو عتق بعينه أو غير عينه والثاني أن يحلف على ذلك طلاق المولى منها والثالث أن يحلف على ذلك بما عين عقده عليه الخنث فيه حكم ولا يلزمه بمجرد شيء فاما اذا حلف على ذلك باليمين بالله أو بما كان في معناه مما ذكرناه فانه على وجهين أحدهما أن يقول والله لا أطأ امرأتى والثاني أن يقول والله لا أطؤها حتى أفعل كذا وكذا فاما لوجه الاول فانه مؤدى من يرم حلفه ويوقف اذا حلف الاجل فاما فاما الوطء واما طلق عابه الوجه الثاني فانه لا يخلو من وجهين أحدهما أن يكون ذلك الفعل الذي حلف لا يطأ حتى يفعله مما يمكنه فعله والثاني أن يكون مما لا يمكنه فعله بمنع الشرع منه أو عدم القدرة عليه فاما اذا كان مما يمكنه فعله فان كان مما لا مؤنة عليه فيه فليس يعمل إلا أنه لا يترك وطئها له طأ امرأتك ان كنت صادقا انك لمست بعمل وان كان انما يشكك فيه مؤنة فانه مولى أيضا من يوم حلفه ويرقب اذا حلف الاجل ويحجر بين التي بالوطء وبين الفعل الذي حلف ان لا يطأ حتى يفعله فان أبي من ذلك طلق عليه ولم يمكن من البر بما لم يجهله الشرع من ترك أو شرب خمر وما أشبه ذلك

فصل في وأما اذا حلف على ذلك طلاق المولى منها فلا يخلو من أن يكون الطلاق ثلاثا أو مادون الثلاث واحدة أو اثنتين فان كان مادون الثلاث واحدة أو اثنتين وقف اذا حلف الاجل وقيل له في على أن تنوى الرجعة

أرأيت ان انقضت العدة قبل أجل الايلاء فمضى أجل الايلاء وليست له بامرأة ثم تزوجها بعد ذلك فأرادت ان توقفه (قال) يرجع الايلاء عليه مبتدأ من يوم تزوجها التزوج الثاني فإذا مضت أربعة أشهر من يوم تزوجها التزوج الثاني وقفته ان أحببت (قلت) أرأيت ان آلى منها ثم طلقها فانقضت عدة الطلاق بعد ما مضى ثلاثة أشهر من يوم آلى منها فبانت منه ثم خطبها ما كانه تزوجها فلما مضى الشهر قالت له المرأة أنا أوقفك فلما أنقضى وأما ان تطلق (قال) لا يكون لها ان توقفه الا بعد مضى أربعة أشهر من يوم النكاح الثاني لان الملك الاول قد سقط فقد سقط الاجل الذي مضى من الايلاء الذي كان والا يلاء لازم للزوج ويستدعى فيه المرأة أربعة أشهر من يوم نكحها فلما مضت أربعة أشهر وقفته أيضاً حتى بانت منه بثلاث ثم تزوجها بعد زوج (قال) مالك يرجع عليه الثمين وتوقفه امرأته فانها لا يطلق عليه السلطان (قال) مالك وكذلك هذا في الظاهر والايلاء لا يبطله طلاق الزوج اباءه ثلاثا طلقها بتركه الا في أو بطلاق غيره ذلك ثم تزوجها بعد ذلك فانه لا يسقط عنه الايلاء ولا

وان لم تكن مدخولاً بها بالتقاء المختارين فيخرج من الاختلاف هذا الوجه فان أبي من ذلك طلاق عليه بالايلاء فان ارتجع في المدخول بها وصدق رجعت برطبة بنية الرجعة صحت رجعتة وبقيت عنده على طهارة وان لم يرتجع حتى انقضت العدة وتزوجها رجعت عليه ايلاء من يوم تزوجها ما لم تنقض الثلاث بثلاث تطليقات وان كان الطلاق ثلاثا في ذلك اختلاف كثير تحصيله ان في ذلك قولين أحدهما أنه مول والثاني أنه ليس به قال فإذا قلت انه مول فلا يطلق عليه حتى يحل أحمل الايلاء واختلاف على هذا القول في حكمه اذا حل الاجل على أربعة أقوال أحدها انه يطلق عليه ولا يمكن من التي لانها تبين منه بالتقاء المختارين فيصير التزعم حراماً وهو مذهب ابن الماجشون على أصله فيمن طلع عليه الصغرى في رمضان وهو يأت امرأته أن ينفى ذلك البرم لان اخراج الفرج من الفرج وطء والثاني انها لا يطلق عليه الا أن يأتي التي فان لم يأتها وأراد التي ممكن من التقاء المختارين لا أكثر روى هذا القول عن مالك ويكون هذا التزعم على مذهبه واجبا وليس بجماع كما هو المطلق امرأته ثلاثا في تلك الحال والثالث أنه يمكن من جميع لذته حتى يشترط أن ينزل ولا ينزل فيها مخافة أن يكون الولد لذنا وهو قول أصبغ والرابع أنه يمكن من التي بوطء كامل ولا يقع عليه الخنثى البتامة وهو قول ابن القاسم في الأصل وظاهر قوله في المدونة وما يوجب بدله من خلاف ذلك فقد قيل انه اصلاح سمحون فإذا قلت انه غير مول في ذلك قولان أحدهما انه يسجل عليه الطلاق من يوم حلف وهو قول مطرف والثاني ان الطلاق لا يسجل عليه حتى يرفع امرأته الى السلطان وتوقفه

فوفصل (وأما اذا حلف على ذلك بما يعقد عليه الخنثى فيه فاختلاف هل يكون به مولياً أم لا على قولين فافهم من المدونة أحدهما انه لا يكون به مولياً والثاني انه يكون به مولياً وذلك كان يقول ان وطئت امرأتي فكل عبد اشتريه من الفسطاط فهو حر والله لا أطأ امرأتي في هذه السنة الا مرة واحدة أو يوماً واحداً أو والله لا أطأ إحدى امرأتين ولا نية له ومن ذلك أيضاً أن يقول ان وطئت امرأتي فهي علي كطهر أقي أو ان وطئت امرأة لا أطؤها على مذهب من يزل في الحالف بالطلاق ثلاثاً أن لا يطأ نية يمكن من الوطء وأما على مذهب من يرى انه لا يمكن من الوطء ويطلق عليه اذا انقضت أجل الايلاء وإذا ماتت به امرأته على الخلاف الذي ذكرناه فهو مول على كل حال وأما على مذهب من يرى أنه يمكن من تمعاء المختارين لا أكثر فتخرج ذلك على الاختلاف فيمن حلف أن يزل به امرأته يزل من أم ذفر ومنه است من الأرجح الثلاثة فوفصل (ولا يكون الحالف بتركه بوطء مريب لا بشرط أن يكون حائضاً في حال انقباض ارادة نضر وفان لم يكن على وجه الضرر ركن يمينه على وجه الاصلاح كانه في حلفه أن لا يطأ امرأته حتى يبرأ من مرضه وما أشبه

الظهار لانه لا يقدر على أن يجامع الا بالكفارة فكل جماع لا يقدر عليه صاحبه الا بالكفارة فان طلاقه اياها ثلاثا ثم تزويجه اياها بعد زوج لا يسقط عنه الايلاء ولا الظهار الا ترى أنه لا يقدر على أن يجامع الا بكفارة فهذا يدل على أن ذلك ثابت عليه (قال) مالك واذا آلى منها الى أجل من الايجال فوفقته بعد الاربعه الأشهر فلم ينفى ففرق بينهما السلطان ثم ان تزوجها بعد ذلك وقد بقي من الوقت الذي آلى اليه أربعه أشهر سواء أودى من من أربعه أشهر (قال) مالك فلا يلاء عليه الا أن يكون بقي من الوقت الذي آلى فيه أكثر من أربعه أشهر (قلت) واذا آلى ثم طلق فمضت الاربعه الأشهر من يوم آلى قبل مضى عدتها فوفقته فطلق عليه السلطان أن تكون تطبيقه أخرى في قول مالك (قال) نعم (قلت) ويكون للزوج أن يرأبها اذا طلق عليه السلطان حين أبي القىء (قال) قال مالك نعم له أن يرأبها ما كانت في عدتها اذا كان طلاق السلطان عليه من نكاح قد كان وطئها فيه (قلت) أرأيت ان ارضعها في عدتها فلم يطأها حتى مضت العدة أن تكون رجعت رجعه أم لا (قال) قال مالك لا تكون رجعت رجعه اذا لم يكن يطأها في عدتها (قلت) ويكون الزوج موسعا عليه

ذلك لم يكن مولىا عند مالك وجميع أصحابه وقال ذلك على بن أبي طالب رضي الله عنه وذهب الشافعي وأبو حنيفة ومن تبعهما الى انه مولى بكل حال وجهتهم عموم قول الله عز وجل في الآية انه لم يخص فيها عاضا من راض ولا محسنا من مسيء ومن أهل العلم من ذهب الى انه لا يكون مولىا الا من حلف بالله تعالى وهذا لا يصح الا على مذهب من يرى ان الأيمان كلها بغير الله غير لازمة لقول النبي عليه السلام من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت وهو بعيد والثاني قلنا فيه انه اليمين على ترك الوطء وهو المظاهر للكفارة على من حلف أن لا يطأ ولم تكن واجبة قبل والمثل قلنا فيه انه اليمين بالطلاق التي يكون الحالف فيها على حنث وهو ان يقول الرجل امرأى طالق ان لم أفعل كذا وكذا وهو ينقسم على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون ذلك الفعل مما يمكنه فعله مثل أن يقول امرأى طالق ان لم أدخل الدار وما أشبه ذلك والثاني ان يكون ذلك افضل مما لا يمكنه فعله لعدم الامكان مثل أن يقول امرأى طالق ان لم أمس السماء أو ان لم أشرب الخمر أو ألحى سم الحيات وما أشبه ذلك

فصل في فاما الوجه الاول فيمنع فيه من الوطء من وقت اليمين فان طالبته امرأته بذلك ضرب له أجل الايلاء ووقف عند محامه فاما فاه فعل ذلك واما طلق وليس له أن يني بالوطء لانه ممنوع منه لكونه على حنث فان اجترأ ووطئ سقط ما مضى من أجل الايلاء واستؤثرت ضربه مرة أخرى فان قامت بذلك المرأة وطالبته فان فاه بفعل ذلك الفعل سقط عنه الايلاء ولم يلزمه طلاق وان طلق لم تلزمه طلاق أخرى بفوات ذلك الفعل المحلوف عليه ان كان مما يفوت في حياته على مذهب ابن القاسم خلافا لابن الموار في قوله انه تقع عليه طلاقه أخرى اثرات الفعل لان فواته كافتضاء الاجل فان أبي من ذلك طلق عليه الامام بالايلاء فن طلق عليه الامام به فارتجع لم تصح رجعتة الا أن يني ففعل ذلك الفعل قبل اقتضاء العدة بخلاف ان طلق هرقب أن يطلق عليه الامام بالايلاء عليه فان تزوجها بعد اقتضاء العدة رجع عليه الايلاء وكان لها أن توقفه لانه ممنوع من الوطء لكونه على حنث ويضرب له أجل الايلاء ثانية ويوقف عند محامه فاما فاه فعل ذلك الفعل واما طلق فان طلق انحلت عنه اليمين فان لم يفعل طلق عليه الامام ثانية بالايلاء وبقيت عليه اليمين فان ارتجع لم تصح رجعتة أيضا الا أن يني بفعل ذلك الفعل وان تزوجها بعد اقتضاء العدة رجع عليه الايلاء وكان لها أن توقفه فاما ان وفقته ضرب له أجل الايلاء فاذا قضى وقب أيضا فان أبي أن يني يطلق عليه الامام ثالثة وانحلت عليه ولم تعد عليه لا بقضاء ذلك المالك فهذا حكم هذا الوجه الا في مسألتين احدهما أن يقول امرأى طالق ان لم أطلقها وقد ذكرت الحكم فيها في كتاب الايمان بالطلاق وأما الوجه الثاني ففيه أربعه أقوال أحدها انه

يخلع يئنه وبينهما كانت في عدتها اذا هو ارتجعا قال نعم (قلت) فاذا لم يطأها في عدتها حتى دخلت في الدم من الحيضة الثالثة بانته وحلت للزوج مكانها في قول مالك (قال) نعم الا ان يكون له عذر من مرض أو سجن أو سفر فان رجعت ثابتة عليها (قال) فقلت لك فاذا صبح أو خرج من السجن أو قدم من السفر فامكن منها فأتى أن يطأها (قال) أرى أن يفرق بينهما ان كانت هذه العدة قد انقضت (قال) فقلت لمالك فهل عليها الا ان عدة (قال) لا وعدتها الاولى تكفيها قال ومحمل ذلك عندى اذا لم يخل بها في العدة فان خلاها في العدة أو قرأ بأنه لم يطأها ففرقت بينهما وجعلت عليها العدة للزوج من ذى قبل ولا يكون للزوج عليها في هذه العدة الرجعة (قلت) أرايت الزوج ان قاله ووطئها وقالت المرأة لم يطأني قال فان القول قول الزوج ويصدق ويحلف (قلت) أرايت الرجل يولى من امرأته ولم يبين بها أو لم يطأها ثم توقعه بعد الاربعه الأشهر فيطلق عليه السلطان أي يكون له رجعة أم لا (قال) قال مالك لا رجعة له عليها قال وكذلك اذا كان قد وطئها ثم طلق عليه السلطان فاحضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك ولم يطأها فوقته بعد الاربعه فلم ينفى فطلق

يمنع من الوطء من يوم حلف وان كان الفعل غير متمكن منه في الحال وهو ذا هو قال ابن القاسم في المدونة ورواية عيسى عنه في العتية انه يقال احرم واخرج وان كان ذلك في المحرم قال غير ابن القاسم في المدونة اذا تبين ضرره بها ولا بن القاسم في مراعاة الضرر منه في الطهار والثاني انه لا يمنع من الوطء حتى يكسبه الفعل بجعيه ابان الخروج الى الحج والثالث انه لا يمنع من الخروج حتى يحنث فواته والرابع انه لا يمنع منه حتى يفوته جلة فان طال به امرأته بالوطء اذ منع منه على مذهب من يرى المنع منه في ذلك الموضع ضرب له أجل الايلاء فان ضرب له على التول الاول حين حلف أو على التول الثاني حين أمكنه الخروج فخرج فادرك الحج قبل انقضاء أجل الايلاء فخرج روست عنه الايلاء وان لم يحج طلق عليه بالايلاء عند انقضاء أجله وان انقضت أجل الايلاء قبل وقت الحج لم تطلق عليه حتى يأتي وقت الحج فان أقي وقت الحج فخرج روست عنه الايلاء وان لم يدرك الحج طلق عليه بالايلاء ان كان قد انقضت أجله أو عند انقضائه ان لم ينقض بعد وان ضرب له أجل الايلاء على القرل الرابع بعد فوات الحج فخرج من العام المقبل لم يطلق عليه باقضاء أجل الايلاء حتى يأتي وقت الحج فأتى وقت الحج طلق عليه به وان لم يطأه المرأة باليمين وترك هو الحج في ذلك العام ثم قامت عليه في العام الثاني استوفى لها الحكم فيه كالعام الاول وسرى ذلك على الاختلاف المذكور فيه فينادى في القول الاول على الامتناع من الوطء ويضرب له أجل المدعى وان قامت قبل أن يتمكن الخروج ويرجع في القول الثاني الى الوطء حتى يحنث فوات الحج فيضرب له حينئذ أجل الايلاء وقد روى ابن القاسم انه اذا لم يصح ذلك العام حنث ووقع عليه الطلاق ووجه هذا القول انه جل يمينه على أن يصح في ذلك العام فعل هذا القول لا يدخل عليه الايلاء لانه أجل مؤقت يحنث بمضيه فله ان يطأ لانه على روقد قيل ليس له ان يطأ فيدخل عليه الايلاء على هذا القول ويطلق عليه به ان تنقض قبل أن يفوته الحج وأما الوجه الثالث فيعجل عليه فيه الطلاق ولا يضرب فيه أجل الايلاء لان النفي لا يقدّر عليه فيما لا يمكنه فله ولا يمكن منه فيما لا يجوز له مما ينهيه الشرع منه غير انه ان يادرو نعمل برقي يمينه وسقط عنه الطلاق ولا ثم

فصل في ويختلف ما يكون المولى به فائبا باختلاف أيمانه فما كان منها لا يسد على اسقاطه عن نفسه قبل الحنث لم يكن له أن ينفيه الا بالجماع وما كان منه بادران سقطه عن نفسه قبل الحنث فظاهر او باطناً بات منه الفيد باسقاط اليمين عن نفسه في الطارعى قرين ناك للمولى عذر يتعذر به من الجماع من مرض أو سفر أو حيض أو دم نفاس أو شبه ذلك التحل يمينه من عدة الاوجه المذكورة أعدها أن يكون مما لا يقدّر على اسقاطه قبل الحنث مثل أن يكون يمينه بشق غير معين أو صدقة شتى غير معين أو ما أشبه ذلك

عليه السلطان أيضا انه لا رجعة له عليها لانه لم يطأها في هذا الملك من بعدما عقد نكاحها الثانية (قال) وكذلك كل ملك لم يطأ فيه فلارجعة له عليها (قلت) ارايت لو ان رجلا حرائثته بمواكبة آلى منها كم اجل الايلاء من هذه الامه في قول مالك (قال) قال مالك كل حرا آلى من ازواجه حرائث كن او اماء مسلمات كن او مشركات من اهل الكتاب حرائث فاجل الايلاء اربعة اشهر ولا ينظر في ذلك الى النساء (قال) وكذلك كل عبد آلى من نسائه وتحت حرائث واماء مسلمات او مشركات حرائث من اهل الكتاب فاجل الايلاء شهران وانما ينظر في هذا الى آجال الرجال لا الى آجال النساء (قال) قال مالك لان الطلاق على الرجال والعدة على النساء فكذلك اجل الايلاء للرجال (قلت) ارايت اذا آلى منها وهو عبد وهى امه فوقفته بعد الشهرين فلم ينه فطلقها عليه السلطان ثم اعتقت وهى في عدتها ينتقل الى عدة الحرائث ويملك الزوج الرجعة في قول مالك ام لا (قال) قال مالك في الامه اذا اعتقت وهى في عدتها من طلاق يملك الزوج الرجعة ولا يملك الرجعة قال تبنى على عدتها عدة الامه ولا تنقل الى عدة الحرائث لان العدة قد لزمت الامه حين طلقها

والثاني ان يكون مما يقدر على اسقاطه قبل الخنث ظاهر افيعلم بذلك ان اليمين قد انحلت عنه بفعل ما حلف به وذلك مثل ان يحلف بعق عبد بعينه او لا يطأ امرأته او بطلاق امرأته اخرى ثلاثا وما اشبه ذلك والثالث ان يقدر على اسقاط اليمين عن نفسه في الباطن من غير ان يعلم ذلك في الظاهر الا من قبله وذلك مثل ان تكون عينه بالله تعالى او ما تكون كفارته لغارة عين بالله تعالى فاذا كانت بعينه لا يقدر على اسقاطها عن نفسه قبل الخنث ككفله بعق غير معين او ما اشبه ذلك من صدقة او مشى او صيام او ما اشبه ذلك فالبينة له بالقول الى ان يزول العذر فيوقف فاما ان ينفي واما ان يطلق اذا تسقط عنه اليمين ولا ينحل عنه الايلاء بما يعتق و يتصدق به قبل الوطء اذ لم يكن ذلك بعينه هذا هو المشهور الذي يوجب الظن والقياس وقد روى عن مالك فيمن آلى بعق غير معين فاعتق لذلك رقبه قبل الخنث انه لا يحرثه وقع ذلك في كتاب الطهارة من المدونة ومثله في كتاب ابن المواز وهو عبيد واما ان كانت بعينه بعق عبد بعينه او صدقة تبنى بعينه او ما اشبه ذلك من المعينات فلا يقبل منه فينبه بالقول دون ان يعتق العبد الذي حلف بعنته او يتصدق بالشئ الذي حلف بالصدقة به لانه اذا اعتق ذلك العبد او تصدق بذلك الشئ سقطت عنه اليمين وانحل عنه ولان فينبه التي يسألانان نظره اليها توجب عليه ذلك هذا قول اصحابنا كلهم حاشا ابن الماجشون فانه يرى الفتيه يهرطمن ان الفتيه لا تكون الا باسقاط اليمين والاطلاق عليه بالايلاء فارتجع ولا يرى السفر عذرا واما ان كانت بعينه بالله تعالى فاختلف هل تقبل فينبه بالقول دون ان يكفر او لا تقبل منه حتى يكفر فقبل انها لا تنبىل منه درن ان يكفر بسقوط اليمين عنه بالكفارة قبل الخنث وقيل انها تقبل منه دون ان يكفر لا لاندرى ان كفر هل نوى تلك لكفارة اليمين ام لا وقال جماعة من اهل العلم اني اجماع الا ان يكون له عذر يمنع منه فيكون له اني وباللسان اذا شهد على ذلك وقال آخرون الفتيه له بالقول على كل حال وهذا ان القول انما يتصور ان عندى على مذهب من يرى ان الطلاق يقع على المولى باقتضاء اجل الايلاء ان لم ينه منه واما ان لم تكن بعينه على ترك الوطء ففتيته فعل الشئ الذي حلف ان يفعله على مذهب مالك واصحابه اذا كان قادرا على ذلك الفعل واختلف اذ لم يكن قادرا عليه في الحال على ما تقدم ذكره وتخصيل الاختلاف فيه واما ان لم يكن قادرا عليه بحال فيعجل عليه الطلاق ولا يضرب له اجل الايلاء حسبما مضى القول فيه

فصل في اختلاف اهل العلم في حد المدة الذي يكون الحالف ترك الوطء فيها مولى على اربعة اقوال أحدها انه لا يكون مولى الا من حلف أن لا يطأ زوجته على التأيد أو أطلق اليمين ولم يقيد بامدة مخصوصة مؤقتة فليس بمول حكى هذا القول اهل الاختلاف عن ابن عباس والثاني انه لا يكون مولى الا ان يحلف على أكثر

ولا يلتفت في ذلك الى العتق فكذلك مسئلتك (قلت) أرايت لو ان عبدا على امه او على حرة آتى منها فلما مضى شهر اعتق العبد فضى شهر آخر فأرادت امرأته ان توفقه بعد مضى الشهرين من يوم آتى فقال الزوج أما سولي أربعة أشهر (قال) قال مالك في عبد طلق امرأته تطليقه وهي حرة أو أمه ثم اعتق العبد بعد ذلك انه انما بقي من طلاقه تطليقة واحدة (قال) قال مالك الايلاء للرجال لان الطلاق للرجال فأرى هذا قد لزمه ايلاء وهو عبد فأعتق بعد ذلك فلا يلتفت الى حاله التي تحول اليها بعد العتق لان الايلاء قد لزمه وهو عبد فأجله في الايلاء أجل عبد ألا ترى أن مالك قال انما بقي من طلاقه تطليقة فهذا يدل على قول مالك (قال) ابن القاسم ألا ترى أن مالك قال في الامه يطلقها زوجها فتعتد بعض عدتها ثم تعتق أنها لا تنتقل الى عدة الحواثر لان العدة قد لزمتها يوم طلقها زوجها وهي أمه فكذلك مسئلتك (قلت) أرايت العبد اذا آتى بالعتق أو بالصدقة أن يكون موليا (قال) قال مالك في عبد حلف بعتق جارية ان اشتراها فأقى مالكا يستفتيه قال مالك لا أحب أن تشتريها ونهاه عن ذلك (قال) ابن القاسم فقلت لما لك أسيد أمه أن يحلف بها قال مالك لما قال لي ان سيده أمره بأن يحلف (قال) مالك ولم أر له أن يشترى (قال) ابن القاسم فأراه موليا لانه لو حنث ثم اعتق لزمته الجنتين (قلت) أرايت ايلاء النفي اذا حلف بعتق أو طلاق أو بالله أو بصدقة ما يملك أو بغير ذلك من الايمان أن لا يقرب امرأته فأسلم أيكون موليا أم لا (قال) قال مالك لا يكون موليا اذا أسلم سقط هذا كله عندي ألا ترى أن طلاقه لا يلزمه فكذلك ايلاءه لان الايلاء يصير الى الطلاق

﴿ تم وكل كتاب الايلاء من المدونة الكبرى ﴾

بمحمد الله وعونه ويليه كتاب اللعان

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كتاب اللعان ﴾

(قلت) لابن القاسم أرايت الامام اذا الا عين بين الزوجين المسلمين الحرين أو الكافرة تحت المسلم أو العبد بن أو العبد تحت الامه أو الامه تحت الحر أو الحر تحت العبد كيف يلاع عنهم ومن يبدأ (قال) يبدأ من أربعة أشهر ولو يوم وهو مذهب مالك ومن تبعه وقد تأول على هذا المذهب انه لا يكون موليا حتى يزيد على الاربعه أشهر أكثر مما يتلوم به عليه اذا قال أنا في وهو غلط لان التلوم انما يكون اذا وقف فقال أنا في فلم يفعل وأما اذا وقف فأبى ان يني فان الطلاق يعجل عليه ولا معنى للتلوم عليه فن حق المرأة أن يوقف لها زوجها المولى وان لم يزد على الاربعه الأشهر فصاعدا ولا يكون مريسا ان حلف على أقل منها وهو مذهب أبي حنيفة وأهل العراق والرابع أنه يكون موليا اذا حلف على ستير من الاوقات أو قليل أن لا يجامع فتركها أربعة أشهر من غير جاع وهو قول ابن أبي ليلى وطائفة من أهل الكوفة والايلاء ينقسم على ثلاثة أقسام قسم يكون موليا من يوم حلف وقسم لا يكون فيه موليا الا من يوم ترفسه امرأته الى السلطان ونوقسه وقسم اختلف فيه فقيل انه مول من يوم حلف وقيل من يوم ترفعه الى السلطان فأما الذي يكون فيه موليا من يوم حلف فهو الذي يحلف على ترك الوطء وأما الذي لا يكون فيه موليا الا من يوم ترفعه فهو الذي يحلف بطلاق امرأته أن يفعل فعلا وأما المختلف فيه فهو الايلاء ان الذي يدخل الظهار

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كتاب اللعان ﴾

الاصل في اللعان كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام واجماع الامه فأما كتاب الله فهو قوله عز وجل

بالرجل فيحلف أربع شهادات يقول أشهد بالله لأني ما تزني أشهد بالله لأني ما تزني (يقول) ذلك أربع
 مرات والخامسة يقول الزوج لعنة الله على من كنت من الكاذبين (قال) وكذلك سمعت مالكا قال
 وقال لي ويدرا عنها العذاب أن تشهد بقول أشهد بالله ما رأيت أني أشهد بالله ما رأيت أني قال يقول ذلك
 أربع مرات والخامسة أن غضب الله عليها أن كان من الصادقين وحديثنا سحنون عن ابن وهب عن
 ليل بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زوعة بن إبراهيم أن رجلا أتى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم (فقال) يا رسول الله إن امرأتك زنت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتوني بها فلما أتت بها
 (قال) ما يقول هذا قالت كذب يا رسول الله فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا فلان اتق الله
 وانزع عما قلت فجعل يدك وتوب إلى الله تعالى يتوب الله عليك (قال) لا والذي بعثني بالحق أربع مرات
 رددتها عليه رسول الله فأقبل على المرأة فقال يا فلانة اتقي الله وأقري بذنبك ترجل وتزني إلى الله
 ويتوب الله عليك قالت لا والذي بعثني بالحق لقد كذب قال ذلك أربع مرات فنزل القرآن والذين يرمون
 أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم الآيات كلها فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا فلان
 فم تشهد قال أقول ماذا يا رسول الله (قال) تقول اشهد الله أني إن الصادقين أربع مرات كلما قال قال ثن
 وثلاث وربع ثم قال وخمس فقال يا رسول الله إذا أقول (قال) قل لعنة الله على من كنت من الكاذبين
 ثم دعا المرأة فقال لشهدين أو زوجك قالت يا رسول الله بل شهد قال فم قال يا رسول الله ماذا أقول (قال)
 قولي أشهد بالله أنه من الكاذبين أربع مرات ثم قال خسي قالت يا رسول الله ماذا أقول قال قولي غضب الله
 عليا إن كان من الصادقين ففعلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوما فقد فرقت بينكم وأوجب النار
 لأحدكم أو ولدك يعني المرأة (قال) إن وهب قال مالك في الذي يغيب عن امرأته ثم يقدم وقد ماتت
 امرأته أو تزوجت ولدا كان بعده فأسكره (قال) لمعني يلتمعن وبرأ من الولد ويكون له الميراث (قال) ابن
 وهب قال يونس قال ابن شهاب عن رجل تزوج امرأة فلم يجمعها إليه حتى جلت فقات هو من زوجي
 وكان يأتي في أهلي سرا فيغشاني وأسررت من أهلي فسل زوجي فقتلها أو غشها وقال أنا من ولدها برى
 (قال) ابن شهاب سئها سئ الملاعنة ترى أن تلاعنوا ولا تنكح حتى تضع حملها ولا يجتمعان أبدًا وولدها
 يدعى إلى أمه ومن قذفها جلد الحسد (قال) قال يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل تزوج امرأة فدخل
 بها ثم قذفها ثم اتفقوا إلى السلطان جاء بهم فشهدوا أنها أخذته من الرضاة (قال) ابن شهاب إن قامت
 يمين على أنها أخذته ففرق بينهما ولم يكن بينهما ملاعنة وكان لها مهرها بما استعمل منها (قلت) فإن تبرأ
 من الحمل كيف يلتمن (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى أن يقول أشهد بالله رأيت ولم أسمعه
 من مالك وتقول المرأة أشهد بالله ما رفيت (سعيد) ابن المسيب وسليمان بن يسار كما يقولان يقع اللعان بين
 كل زوجين (مالك) أن ربيعة وعبد الله بن يزيد هر مزوجين من أدركت من العلماء كانوا يقولون
 يقع اللعان بين كل زوجين (يحيى) بن سعيد ونافع مولى ابن عمر وعطاء بن أبي رباح وأبو الزناد وطر يف
 قاضي هشام وبكير بن الأشج وعبد الرحمن بن القاسم وابن قسيط بذلك (قال) أبو الزناد ومضت السنة
 في المرأة من أهل الكتاب تكفر تحت المسلم إنهما يتلاعنان إذا قذفها وقال عبد العزيز بالحر يلاعن الأمة

والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه من الصادقين
 والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه من
 الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين يقول عز وجل والذين يذنبون من الرجال
 أزواجهم من النساء فيرمونهم بالزنا ولم يكن لهم شهود يشهدون لهم بصحة ما رموه من به من الفاحشة

والعبد يلاعن الحرية وذلك أنهم زوجان وإن للولد حرمه تكلمت أمه نكاح الاسلام وهي زوجة فليست له
بأمة يصدق عليها قال إذا استبرأها (قلت) هل بين الكافرة والمسلم لعان إذا أذنت فها في قول مالك (قال)
إذا أذنت فها فلا يكون عليه لعان لأنها كافرة (قلت) أرايت أن ادعى برؤيته فبأنه لم يجماع بعد الرؤيته وهي
كافرة (قال) يلاعن في قول مالك الساعة لأنه يدفع عن نفسه ما يكون له منها من الولدان أحب أن يلاعن
وأنما جعل مالك للزوج أن يلاعن حين زعم أنه آها من قبل أن يظهر الحمل لأن الزوج يقول أخاف أن
أموت أو يكون من هذه ولد فيلحقني فلذلك كان له أن يلاعن ويدفع عن نفسه الولد إذا جاءت به واءا يلاعن
المسلم النصرانية في دفع الولد ولا يلاعنها فيما سوى ذلك (قلت) وهل بين الحرية والعبد أو الأمة والحر لعان
في قول مالك (قال) نعم والحر من الأمة على ما فسر تلك من الحر والنصرانية لأنه لا لعان بينهما إلا في نفي
الحمل (يحيى) بن سعيد في حرمته أمة قد فها بالزنا قال كان يتبرأ من حملها فانه يلاعنها المكان ولدها وإن
كان زناها ولم يتبرأ من حملها زوجها وقال في المأول تحته الأمة مثل ذلك قال يحيى في النصرانية تحت المسلم
مثل ذلك (قلت) أين تلاعن النصرانية المسلم في قول مالك (قال) في كتبها وأحيث تظلم قال مالك
وتحلف بالله (قلت) لابن القاسم فالمسلم أين يلعن قال في المسجد وعند الإمام (قال) سحنون وقد وثق في
كتاب الشهادات أين تحلف النصرانية (قلت) أي الساعات تلعن في قول مالك (قال) سمعت مالك يقول
في دبر الصلوات (قلت) فهل تحضر النصرانية الموضع الذي يلعن فيه زوجها أم لا في قول مالك والزواج إنما
يلعن في المسجد (قال) لا أعرف من قوله أنها تحضر ولا تحضر لأنها تمتنع من المسجد (قلت) فهل يحضر الرجل
موضعها حيث تلعن في كتبها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أنه قال تلعن النصرانية في كتبها
ويلعن المسلم في المسجد والنصرانية تمتنع من دخول المسجد عند مالك فهذا يملك على أنه لا بأس أن يلعن
كل واحد منهما بغير محضر من صاحبه إلا أن يشاء الرجل أن يحضرها (قلت) فهل يجمع الإمام للعان
المسلم ناسا من المسلمين (قال) قال مالك يلعن في دبر الصلوات وبمحضر من الناس ولا بد للإمام فيها سمعنا
من مالك أنه يلاعن بينهما بمحضر من الناس (قلت) أرايت أعمام اللعان أو فرقة بين الزوجين أم حتى
يفرق السلطان بينهما (قال) قال مالك أعمام اللعان هي الفرقة بين الزوجين (ابن وهب) عن بنونس عن
ابن شهاب وغيره أن رسول الله عليه وسلم أمر الزوج والمرأة خلفا بعد العصر عند المنبر (ابن وهب) عن
يحيى بن أيوب عن المشني بن الصباح عن عمرو بن شعيب أن المتلاعنين يتلأعن في دبر الصلاة الظهر
والعصر وما كان في دبر العصر أشدهما (قلت) أرايت المتلاعن إذا كذب نفسه بعد أعمام اللعان
أبطل له أن ينكحها في قول مالك (قال) لا تحل له أبدا ويضرب الحد ويلحق به الولد (قال) مالك السنة
في المتلاعنين أنها لا يتناكح أبدا وإن كذب نفسه جلد الحد ولحق به الولد ولم يرجع إليه امرأته قال مالك
وتلك السنة عندنا لا شئ فيها (قال) ابن وهب وقاله ابن شهاب ويحيى بن سعيد وروى عنه ابن عبد الرحمن
(ابن وهب) عن ابن أبي عمير واليثة عن عبد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأعمش أن التلاعن هي السنة
ولا يتزنا وإن كانا أبدا وعليها عدة المطلقة فإن كان لها عليه مهر وجب عليه (قلت) فإن أ كذب
نفسه قبل أن يتم اللعان ولم يبق من اللعان إلا مرة واحدة من المرأة (قال) إذا كذب نفسه وقد بقي من

الأفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أي يحلف أحدهم أربع إيمان بالله أن لعان الصديق فيأمر
بزوجته من الفاحشة ويدفع عنها العذاب أي حد الزنا وهو الرجم إن كانت ثيبا أو الجلد إن كانت بكر إلا أن
العذاب معرف بالآلاف واللام معرفة فالمراد به الحد المعلوم الذي أوجبه الله على الزناة في كتابه وعلى لسان

رسوله

لعان المرأة واحدة أو اثنتان جلد الحسد وكانت امرأته (ابن وهب) عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه كان يقول في اللعان إذا كذب نفسه بعد ما يشهد بأربع شهادات من قبل الخامسة التي يلعن فيها جلد الحسد ولم يفرق بينهما (قلت) أرايت أن يظهر امرأته جل فأتى منه ولا عن السلطان بينهما ثم اغتس ذلك الرجل أنردها إليه (قال) لا قلت ولم وقد مضى اللعان قال لا (قلت) أفرّجهما من ذى قبل قال لا (قلت) ولم وقد مضى اللعان قال وهل يدري أن ذلك اغتس ولعلها أسقطت فكتمته (ابن وهب) عن عبد الله بن عمرو بن نافع عن ابن عمر قال قذف رجل من الأنصار ثم من بني عجلان امرأته فاحلفهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فرق بينهما بعد أن تلاعنا قال سهل فحضر هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فحضت سنة المتلاعنين بعد أن يفرق بينهما ولا يجتمعان أبدا (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب وبكير بن الأشج ويحيى بن سعيد وربيعة وأبي الزنادان المتلاعنين لا يتناكحان أبدا (ابن عيينة) والفضيل عن سليمان الأعمش عن إبراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب قال في المتلاعنين لا يجتمعان أبدا (قلت) أرايت المحذور والمحدودة في القذف هل بينهما لعان في قول مالك (قال) قال مالك اللعان بين كل زوجين إلا أن يكونا جميعا كافرين فلا يكون بينهما لعان (قال) سحنون وقد بينا هذا قبل هذا وأثاره (قلت) أرايت العصبى إذا قذف امرأته وهى امرأة كسيرة أو بلاعن أم لا في قول مالك لأنه ليس بقاذف ولا يلحقه الولدان جاءت امرأته بالولد فلما كان لا يلحقه الولد وكان ليس بقاذف علمنا أنه بلاعن وقد قال مالك أنه إن زنى لم يحسد (قال) مالك وإن قذف الصغير لم يحسد فهذا يدل على أنه لا بلاعن (قلت) أرايت المأوكين المسلمين هل بينهما لعان في قول مالك (قال) نعم بينهما اللعان كذلك قال مالك إذا أراد أن ينسئ الولد أو يدعى روية فقال أنا اتعن خوفا من أن يلحق بى الولد أباها (قلت) أرايت الحر إذا قذف امرأته الحرة فقال رأيتها زنى فأراد أن يلاعنها وهى ممن لا تحمل من كبر أو لا تحمل من صغر (قال) تلاعن إذا كانت الصغيرة قد جمعت وإن كان مثلهما لا تحمل فلا بدله من اللعان وإن كانت ممن لو نكحت لم يكن عليها حد إلا ترى أن التصراية لو نكحت عن لعان المسلم وسدقته لم يكن عليها حد وكذلك الصغيرة توجب على الرجل اللعان فإذا دعى لأنه صار لها قاذفا ولا يسقط عنها الحد إن لم يلاعن ولا تلاعن الصغيرة لأنها لو أقرت بما رواها به الزوج لم تحدد ذلك ولو زنت أيضا لم يكن عليها حد (قلت) فإن كانت هذه الحرة مثلها لا تلد إلا أن زوجها قال رأيتها زنى وهو لا يريد يلاعنها حد من الحمل أيلعن في قول مالك أم لا (قال) يلعن لأن هذا قاذف لهذه الحرة فلا بد من اللعان وهوى الأمة والمشرقة لا يكون قاذفا ولا يلعن إذا قذفها إلا أن يدعى روية أو ينفي جلا باستبراء يدعيه فيقول أنا اتعن خوفا من أن أمرت فيلحقنى الولد فهذا الذى يلعن إذا كانت امرأته أمة أو من أهل الكتاب أو بنى من جملها له أن يلعن وإن أراد أن يلعن ويحقق قوله عليها لم أمنعه من ذلك لأن الله تبارك وتعالى قال فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله وإن لم يرد ذلك لم يكن عليه شيء لأنه لا حد عليه في قذفها أباها (قلت) أرايت لو أن رجلا فطر إلى امرأته حاملا وهى أمة أو نصرانية أو مسلمة فسكت فلم يتنف من الحمل ولم يدعه حتى إذا هى وضعت الحمل أيتنى منه (قال) قال مالك إذا رأى الحمل فلم يتنف منه حتى تضعه فليس له أن يتنى وقد

فصل فإذا امتنع المرأة عن اللعان حدث حد الزنا وكذلك الزوج إذا نفي حمل امرأته أو قذفها برؤية أو بغير رؤية على الاختلاف في ذلك إن نكل عن اللعان حد حد القذف واختلف الفقهاء المتأخرون من القرويين إذا نكحت المرأة عن اللعان بعد لعان الزوج ثم أرادت أن ترجع إلى اللعان هل يكون ذلك لها أم لا فمنهم من روى ذلك لها وقال لا يكون نكرانها عن اللعان أقوى من إقرارها بالزنا وهى لو أقرت به ثم رجعت

وأما حاملا ولم ينتف منه فانه يجلد الحد لانه حرة مسلمة قصار قد افل هذا قول مالك وأما الكافرة والامه قاته
 لا يجلد فيها لانه لا يجاد فاذفهما (قلت) فان ظهر الحمل وعلم به ولم يدعه ولم ينتف منه شهرا ثم اتى منه بعد
 ذلك (قال) لا يقبل قوله ذلك منه ويضرب الحدان كانت حرة مسلمة وان كانت كافرة أو أمه لم يضرب الحد
 ولحقه ذلك الولد ويجعل سكوته ههنا اقرارا منه بالحمل قال نعم (قلت) فان رآه يوما أو يومين فسكت ثم اتى
 بعد ذلك (قال) اذا اثبت البتة انه قد رآه فلم ينكره وأقر ثم جاء بعد ذلك ينكر لم يكن له ذلك (قلت) أرايت
 الصبية التي يجمع مثلها إلا انها لم تحض اذا قدفها زوجها أو ابلا عن في قول مالك (قال) قال مالك من قذف
 صبية مثلها يجمع وان لم تبلغ الحيض فان قدفها يحد فكذا زوجها اذا قدفها فانه يلاعن يسدق بذلك عن
 نفسه الحد (قلت) وتعتن وهي صغيرة اذا كان مثلها يجمع وان لم تبلغ الحيض (قال) لا لانه لو زنت لم يكن عليها
 حد وانما للعان على من عليه الحد لانها لو أقرت بما قال لم يكن عليها حد وقد قال الله تبارك وتعالى ويذكر عنها
 العذاب وهي ممن لا عذاب عليها في اقرارها ولا زناها (قلت) أرايت ان قذف رجل امرأته فقال رأتها تزني
 الساعة ولم أجتمعها بعد ذلك إلا أني قد كنت جامعها قبل ذلك وقد جامعها اليوم قبل ان أراها تزني وأما منذ
 رأيتها تزني اليوم فلم أجتمعها ألبتة أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في هذه المسئلة بعينها انه يلعن ولا
 يلزمه الولدان جاءت بولد (قال) مالك وان أقر أنه كان يطؤها حين رآها تزني فلا ينفعها وان الولد يلزمه اذا
 التعن باقراره انه كان يطؤها حين رآها تزني (قلت) فان جاءت بالولد من بعدما التعن شهرين أو ثلاثة أو بخمسة
 أيلزم الاب أم لا (قال) نعم لان الابن انما هو من وطء هو به مقر وانه يزعم انه رآها تزني منذ خمسة أشهر والحمل
 قد كان قبل أن رآها تزني (قلت) أفيلحق به الولد في قول مالك (قال) قد اختلف في قول مالك فيما سمعنا منه
 وفيما بلغنا منه مما لم نسمعه وأحب ما فيه الى أنه اذا رآها تزني وبها الحمل ظاهر لا شك فيه فانه يلحق به الولد اذا
 التعن على الرؤية (قلت) أرايت اختلاف قول مالك في هذه المسئلة ما هو قال ألزمه حرة وحرة لم يلزمه الولد
 وحرة يقول بنفيه وان كانت حاملا وكان المخزومي يقول في الذي يقول رأتها تزني وهو مقر بالحمل قال يلاعنها
 بالرؤية فان ولدت ما في بطنها قبل ستة أشهر من ادعائه بالولد منه وان ولدت له ستة أشهر فصاعدا فالولد للعان
 فاعتراه به ليس بشئ فان اعترف به بعد هذا ضربته الحد وألحقته به الولد (قلت) أرايت ان ولدت ولدين في
 بطن واحد فأقر بالاول ونفى الاخر أيلزمه الولدين جميعا ويضرب به الحد أم لا (قال) يضرب الحد ويلزمه
 الولدان جميعا ولم أسمع من مالك (قلت) أرايت لو أن امرأة ولدت ولدا ثم ولدا آخر بعد ذلك بخمسة أشهر
 أيجعله بطن واحد قال نعم (قلت) فان وضعت الثاني لسته أشهر فصاعدا أيجعله بطنين أو بطن واحد قال بل
 بطنين (قلت) أرايت ان قال لم أجتمعها بعد مولدت الولد الاول (قال) يلاعنها وينفي الثاني اذا كانا بطنين (قلت)
 فان قال لم أجتمعها من بعدما ولدت الولد الاول ولكن هذا الولد لثاني ابني (قال) يلزمه الولد الثاني لان هذا الولد
 للفراس (قلت) فهل يجلد الحدين قال لم أجتمعها من بعدما ولدت الولد الاول وهذا الولد لثاني ولدي (قال)
 أرى أن يسئل النساء فان كان الحمل يتأخر عندهن هكذا لم أر أن يجادوا وان قلن انه لا يتأخر الى مثل هذا جلده
 الحدولا جلده ان كان يتأخر عندهن وكان عندهن بطن واحد او قد سمعت غير واحد يزعم ان الحمل يكون

قبل رجوعها ومنهم من لم يرد ذلك له لما يتعلق به من حق الزوج والاول أصح واظهر هل يدخل هذا الاختلاف في
 الزوج اذا نكل عن اللعان ثم أراد أن يرجع اليه هل يكون له ذلك أم لا فقد قيل انه يدخل في ذلك والصحيح أنه
 لا يدخل فيه والفرق بين الرجل والمرأة في ذلك أن تكول المرأة عن اللعان كالقرار منها على نفسها بالزنا ولها
 أن ترجع عن الاقرار به وتكول الرجل عن اللعان كالقرار على نفسه منه بالقذف وليس له أن يرجع عن

واحد أو يكون بين وضعهما الأشهر ولا يشبه هذا أن يقول الرجل لامرأة تزوجها ولم ين بها فجاءت بولد بعدما
 عده تكاحها ستة أشهر فقال هذا ابني ولم أطأها من حين عقدت تكاحها فهذا يكون ابنه ويجلد الحد لأنه حين
 قال هو ابني ولم أطأها فكانه انما قال جئت به من غيري ثم أكذب نفسه بقوله انه ابني فهذا يدل على أن الحد قد
 وجب عليه (قلت) أرايت اذا قدم رجل من سفر فولدت امرأته ولدا فإلا عنها ثم ولدت بعد ذلك بشهر أو أقل
 ولدا آخر أيا ليعن له أيضا أم لا ليعن (قال) يجوز ثم العان الاول ولم أسمعه من مالك (قلت) ولم (قال) لأنه حين
 التمن بالولد الاول فقد التمن وقطع عن نفسه كل ولد يكون لهذا الحمل (قلت) فان ادعى الولد الثاني (قال)
 يلحق به الولد الاول والثاني ويجلد الحد (قلت) أرايت ان ولدت امرأته ولدا فإلا عنها ولم يعلم الرجل بذلك أو
 كان غائبا فلما قدم اتى منه أيا ليعن والولد ميت أم لا (قال) يلاعن لأنه قاذف (قلت) وكذلك لو ولدت له
 ميتا فنفاه فيلتن قال نعم (قلت) أرايت الرجل يقذف امرأته وقد كانت زنت وحدث فقال في رأيته تزنني
 فقال اذا قذفها برؤية يقول يقذفها بالزنا الذي حدثت فيه لآعن (قلت) أرايت ان أكذب نفسه وقد قذفها
 برؤية ولم يقذفها بالزنا الذي حدثت به أنضربه لها الحد أم لا في قول مالك (قال) لا حد عليه وعليه العقوبة
 (قلت) فان قذفها زوجها وقد غضبت نفسها ألتعن قال نعم (وقال) غيره ان كان قذفه اياها برؤية سوى الذي
 اغضبت فيه فانه يلعن ثم يقال لها ادري عن نفسك ما أحق عليك باللعان وخذي مني رجل الذي جعله الله لك
 بأن تشهدي أو برع شهادات بالله وتحسمي بالغضب فان لم يقذفها أو اغضبت ثم استمرت حاملا فنفاه لم يسقط
 نسب الوالد الا باللعان فان التمن دفع الولد لأنه قد يمكن أن يكون من وطء القاسق ولم يكن عليها أن تلعن للشبهة
 التي دخلت لها بالاغتصاب لانها تقول انما من قد تبين لكم انه ان لم يكن منه فقد كان من الغاصب (قلت)
 أرايت من أبى اللعان من الزوجين أيجلده مالك بايانه أم حتى يكذب نفسه (قال) اذا أبى اللعان أحد الزوجين
 أقيم عليه الحد ان كان الزوج أقيم عليه حد القذف وان كانت المرأة أقيم عليها الحد الزنا (قلت) أرايت اذا التمن
 الرجل فنكحت المرأة عن اللعان أيجلدها أم يحبسها حتى تلعن أو تفر على نفسها بالزنا فقيم عليها الحد (قال)
 قال لي مالك اذا نكحت عن اللعان رجعت لقول الله تبارك وتعالى ويدأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات
 بالله قال فاذا تركت المخرج الذي جعل الله لها برد قوله جللت ان كانت بكر أو رجعت ان كانت ثيبا لأنه أحق
 عليها الزنا باللعان وصدق به قوله حتى صار غير قاذف لها فان رجعت من صدقه عليها والا أقيم عليها الحد (قلت)
 أرايت ان نكل الزوج عن اللعان أتجده في قول مالك مكانه قال نعم (قال) مالك اذا نكل عن اللعان جلده
 الحد (قلت) أرايت ان ادعت المرأة أن الزوج قذفها والزواج منكرفا فأممت البينة (قال) اذا فامت البينة
 جلد الحد الا أن يمدى برؤية فيلتن (قلت) وقبل قوله اذا مدى برؤية بعد جوده القذف (قال) نعم لأنه
 يقول كنت أريد أن أكنتم فلما ان فامت البينة فأناتن (وقال) بعض كبار أصحاب مالك انه يحد ولا يلاعن
 لأنه لما جحد ثم أقر أو فامت عليه ينسه أنه قال قد رأيتها تزنني وهو يجحد كان اذا جحد ترك المخرج الذي كان له
 لأنه لما ثبت أنه قاذف فكان مخبره اللعان كما قال الله جل وعز فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله وكأنه قال
 حين جحد أن يكون قال قد رأيتها تزنني ثم قال لم أرها فكان مكذبا لنفسه وقع عليه الحد با كذابه لنفسه ثم قال أنا
 صادق فلا يقبل منه (قلت) لابن القاسم أرايت لو أن رجلا قذف امرأته ثم طلقتها فبانت منه وتزوجت

الافرار به وزعم العراقيون أن المرأة اذا نكحت عن اللعان لم يحد وحبس وكذلك عندهم اذا نكل الزوج
 عن اللعان حبس ولم يحد وتركوا قول الله عز وجل ويدأ عنها العذاب وقد تأول لهم متأول أن العذاب هو
 السجن لقوله عز الله عز وجل الا أن يسجن أو عذاب أليم ولم يعرف ما احتج به لان العذاب الذي ذكره الله في
 هذه الآية هو غير السجن وليس معين وانما قالت كذا وكذا وهم يحكمون بالنكول في الحقوق بغير عين من

الأزواج ثم رفعت إلى السلطان أبعد أم ماذا يصنع به (قال) ابن القاسم لم أسمع فيه شيئا إلا أني أرى أن يلتعن
 لأن القذف إنما كان في موضع اللعان فليس تركها إياه بالذي يوجب عليه الحد ولكنه إن دعي إلى اللعان فلم
 يلتعن فقد أكذب نفسه وإنما أمرته أن يلتعن لأن اللعان كان حده يوم قذفها أو عاقد دفع عنه العذاب إذا لعن
 (قلت) أرايت المرأة هل يلزمها اللعان الزوج وقد انقضت عدتها من النكاح الذي قذفها فيه وزوجت ثم قامت
 عليه بالقذف (قال) نعم يلان لاني إذا رأيت عليه اللعان إذا لم تكن تحته قدرأت عنه العذاب لما اتعن رجع
 عليها اللعان فأما أبرت نفسها وأما حدثت (قلت) أرايت لو أن وجلا قال لامرأته هذا الولد الذي ولدته ليس هو
 مني فأنالت المرأة صدقت ليس هو منك (قال) قال مالك والليث لا يلزمه الولد إذا تصادق الزوجان أن الصبي
 ليس بابن له ولا ينتسب إليه (قلت) أتحدد الام (قال) قال مالك نعم تحد (قلت) وينقطع نسب هذا الصبي
 بغير لعان من الزوجين (قال) نعم كذلك قالوا قال مالك غير مرة فبالغنى (قلت) فإن كانت تحته قبل أن تلد
 هذا الولد بعشرين سنة أو أدنى من ذلك مما يلحق به الحمل قال فهو عندى واحد (قال) ابن القاسم وسمعت
 الليث بن سعد يقول مثله وقد قال أكثر الرواة عن مالك أنه لا ينفيه إلا اللعان ولا يخرج به من الفرائض المعروف
 والعصبة والعشيرة إلا اللعان (قال) وقد روى ما قال ابن القاسم وأكثر الرواة يرون ما قال مالك أنه لا يفتي إلا
 بلعان (قال) ابن القاسم (وقال) مالك لا يكون للرجل أن يفتي ولده إذا ولدته امرأته وهو مقيم معها ببلد يرى
 حملها إلا أن يكون غائبا عن الحمل فقدم وقد ولدت له أنه ينفيه فان أقام مقرا به فليس له أن ينفيه بعد ذلك
 (قلت) أرايت أن قال وجدت مع امرأتى رجلا في لحافها أو وجدت أو قد تجردت لرجل أو وجدت مضاجعة
 لرجل في لحافها عريانة مع عريان أتعتن أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا إلا أنه لا لعان بين
 الزوج وبين امرأته إلا أن يرميها بالزنا برؤية أو يفتي حملها فان رماها بالزنا ولم يدع رؤيته ولم يرد أن يفتي خلافه
 الحد لأن هذا مقتر وقاله الحزوي وابن دينار وقال في الرجل أن نفاه ولم يدع استبراء جلد الحد (قال) ابن
 القاسم فأرى مسئلتك أن لم تكن له بينة على ما ذكرت من تجريد هاله ومضاجعتها إياه كرت رأيت عليه
 الأدب ولا حد عليه (قال) وجل رواية مالك على أن اللعان لا يكون إلا أحد وجهين إما برؤية لا ميسر بعدها
 أو يفتي جلا يدعي قبله استبراء أو ما قذف لا يدعي هذا فانه يحد وقد قاله ابن القاسم (وقال) ابن القاسم أيضا غير
 هذا إذا ذنف أو نفي حملها لم يكن به مقر إلا عن ولم يسئل عن شيء وقاله ابن نافع معه (قال) ابن أبي الزناد عن أبيه
 عن القاسم بن محمد عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عن بين العجلا في امرأته لو كانت
 حبلى وقال زوجها والله ما قر بها منذ عقرنا النخل والعقر أن يسقي النخل بعد أن يترك من السقي بعد الأبار
 شهرين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بين فجاءت بفلام أسود وكان الذي رمت به ابن السحماء
 (قال) مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رجلا لعن امرأته في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وأتني من
 من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بإمه (قال) ابن وهب وأخبرني عبد الله بن عمر
 أنه سأل عبد الرحمن بن القاسم ما يوجب اللعان بين المرأة وزوجها قال لا يجب اللعان إلا برؤية واستبراء
 (قال) الليث بن يحيى بن سعيد أنه قال التلاع بين الزوجين لا يكون إلا بانكار الولد فانه يقول إن شاء موطنها
 منذ كذا وكذا أو يقول رأيت معها رجلا في ذلك التلاع فان قال هي زانية ولم أر معها رجلا جلد الحد (قال)
 يونس عن ربيعة بذلك (قال) عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه نحو ذلك (قلت) أرايت من لعن امرأته
 الطالب وجعلوه غزلة لا قرأوا الملا عن قد تقدمت أيمانها على ما دعي ثم لا يحكمون على المرأة بنكوطا وقد
 أنزل الله فيها من القرآن ما أنزل قتر كرافيا ذهبوا إليه في هذا الص والقياس جلة إلا أنهم زعموا أن الحدود
 لا تؤخذ قياسا وأما السنة فتأبى في الآثار الصحاح من ملاعنة النبي عليه السلام بن عويمر العجلاني

فتنى ولدها عنه ثم قذفها رجل يضرب الحلد أم لافى قول مالك (قال) قال مالك يضرب قاذفها الحلد ومن قذف ابنها فقال له يا ابن الزانية ضرب الحلد أيضا كذلك قال مالك (قال) مالك ومن قال لابنها ليس فلان أبوك على وجه المشاعة ضرب الحلد أيضا (قال) مالك من نافع عن ابن عمر أنه قال من دعا ابن ملاءنة زانية ضرب الحلد (قال) يونس وقال ابن شهاب من نفى ولدها جلد الحلد (قال) مخمرة بن بكير عن أبيه عن سليمان ابن يساق قال من دعاها زانية ضرب الحلد (وقال) علي بن أبي طالب من قذف ابن ملاءنة جلد الحلد (قال) يونس عن ربيعة أنه قال في الرجل يلاع امرأته ثم يقذفها بعد ذلك يجلد الحلد وقاله نافع مولى ابن عمر والقاسم ابن محمد ذكره مخمرة بن بكير عن أبيه عنهما (قلت) أ رأيت أن شهد الشهود على هذا الذي لا عن أنه قد أقر بأنه بعد اللعان وهو يشكر ذلك قال يلحق به الولد ويضرب الحلد (قلت) أ رأيت إذا لاعنها بولد فتفاه ثم زنت المرأة بعد ذلك فادعى الملاعن ولده أنضرب به الحلد أم لا تضرب به لأنها قد زنت (قال) لم أسمع في هذه المسألة يعنيها شيئا ولكنه لا حد عليه إذا ادعاه لأنها قد صارت زانية (قال) وقال ربيعة في رجل يزعم أنه رأى على امرأته رجلا يسميه باسمه قال يلاعنها ويجلد الحلد في الرجل فأما الثلاثا فندفع عن نفسه شيئا لا يعرفه وأما الحلد فيكون عليه في تسمية رجل ولم يسمه لم يضرب به (وقاله) مالك (قلت) أ رأيت المرأة إذا ضرب رجل يظنها فألقت جنينها ميتا فأتى منه الزوج والتعن لمن تكون الفرة (قال) للام ومن ورت الجنين مع الأم وهذا مثل ابن الملاءنة إذ ماتت من مال وورثته أمه وعصبته (قلت) أ رأيت لو أن رجلا أنكر ولده فتفاه بلعان ثم مات الولد عن مال فادعى الملاعن الولد بعد ما مات (قال) لا أدري أسمعته من مالك سمعا أو ينفى عن مالك أنه قال إن كان لولده ولد ضرب الحلد ولحق به لأنه نسب يلحقه (قال) ابن القاسم وإن لم يكن له ولد فلا يقبل قوله لأنه يتهم بوراثته ويجلد الحلد ولا يرثه (قال) ابن وهب وقال مالك من أنكر لون ولده فإنه لا يكون في ذلك لعان وإنما هو عرق نزع (قال) يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن أعرابيا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن امرأتى ولدت غلاما أسود وأنى أنكرته ثم ذكر الحديث وفي الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له هل لك من أهل قال نعم قال ما أولئها قال حر قال هل فيها من أوردق قال إن فيها ورقا قال فأتى ذلك جاءها فقال يارسول الله عرق نزعها قال فعلت هذا عرق نزعها ولم يرض له في الانتفاء منه (قلت) لابن القاسم أ رأيت أن لاعن السلطان بينهما فلما التعن الرجل ماتت المرأة (قال) قال مالك يرثها (قلت) فإن التعن الرجل والتعن المرأة فلما بقي من لعانها امرأة أو امرأتان ماتت المرأة (قال) أرى أن الزوج وارثها ما لم يتم اللعان من المرأة (قال) ابن وهب عن ابن طيبة عن خالد بن يزيد عن ربيعة أنه قال يرثها إن ماتت وإن مات هو لم يرثه (قلت) أ رأيت أن مات الزوج وبقيت المرأة وقد التعن الزوج ما يقال للمرأة في قول مالك (قال) قال مالك يقال للمرأة اتعنى واحذرى العذاب عن نفسك ولا ميراث لك فإن أوتى اللعان وأ كذبت نفسك أقيم عليك الحلد وكان لك الميراث

﴿ في لعان الاعمى ﴾

(قلت) أ رأيت الاعمى إذا قذف امرأته أ يلتنع في قول مالك (قال) نعم (قلت) لم وهو لا يجوز له أن يدعى رؤيته (قلت) أ رأيت أن قلت أنه يدعى الاستبراء في الحمل فيجوز له أن يلتنع في الحمل فهو يجوز له أن يلتنع إذا ادعى وزوجه وبين هلال بن أمية الواقعي وزوجه أيضا وأما الإجماع فلا خلاف بين المسلمين أن اللعان بين الزوجين من شرعنا وأن الأحكام تتعلق به على الاختلاف الحاصل بينهم في بعض وجوه تفصيله

﴿فصل﴾ وكان سبب نزول آية اللعان فيأوردى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه أن الله تبارك وتعالى لما قال والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم عشرين جلدة قال سعد بن عبادة هكذا أنزلت

الرؤية قال غيره يعلم ببله على المسيس وغيره من أسباب العلم وأمل رؤية فلا قاله غيره وكذلك ينبغي (قال) ابن القاسم هو من الأزواج وقد قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون أزواجهم والأعي عند ما لم يكونوا زوج فلا بد من اللعان وهو قول مالك (قال) مالك جعل ذلك إليه ويحمله في دينه

﴿ في لعان الآخر ﴾

(قلت) أ رأيت الآخر هل يلعن إذا قذف بالاشارة أو بالكاب (قال) نعم إن قذف ما يقال له وما يقول وسألت عن الذي يدعي الرؤية في امرأته فليتنن فتأني بولد لادني من ستة أشهر من يوم ادعى الرؤية قال الولد ولده لا ينبغي بوجه من الوجوه إذا زعم أنه لم يكن استبرأ قبل أن يرى لأن اللعان قد مضى ولا نأخذ علمنا أنه ابنه لأنه لا نراه بأمر آهوا هي حامل منه (قلت) فإن ادعى الاستبراء حين ولده لادني من ستة أشهر قال فالولد لا يلحقه ويكون اللعان إذا قال ذلك الذي كان ضيال الولد (قلت) فإن لم يدع الاستبراء إلا أنه قال لم أزل أطوها وهذا الولد ليس مني وإنما تعن بالروية ودجاءت بالولد لادني من ستة أشهر فالحقته بأبيه إلا ثبت أن يكون قاذفاً ولا يجلد الحد قال لا (قلت) فإن قال حين ولده بعد الرؤية خمسة أشهر هذا ليس مني قد كنت استبريت فنفيت الولد وتم اللعان أ رأيت أن قال الولد ولم أكن استبرأت يومئذ أو ما كذب في الاستبراء أ يلحق به الولد ولا يكون عليه حد لأن اللعان قد كان برؤية (قال) أرى عليه الحد لأنه سارقاً فالان اللعان الذي كان لما ادعى الاستبراء أنه كان بعد ما وضعت بعد كان ضيال الولد فلما استلحقه وأكذب نفسه في الاستبراء صار قاذفاً (قلت) أ رأيت المرأة يشهد عليها أربعة بالزنا أحدهم زوجها قال يلاعن الزوج ويجلد الثلاثة (قال) يونس عن أبي الزناد في المرأة يشهد عليها أربعة بالزنا أحدهم زوجها قال أبو الزناد كان القاذف زوجها أو غيره يأتي أربعة شهداء أو يلاعن الزوج ههنا ويجلد الآخرون (قال) يونس وقال ابن شهاب لا يرحم ولا يرى زوجها تجوز شهادته عليها من أجل أن الله دشهادته عنها بالملاعة تزي أن يجلد الحد إذا ردت شهادة الزوج حد القربة بما بين جلدة وتزي أن يلاعنها زوجها فإن تكس من ملاعتها جلدة الحد وان لا عنها فرق بينه وبينها (قال) وأخبرني رجل من أهل العلم عن ابن عباس وعبد الرحمن بن القاسم وابن قسيط مثله (قال) ابن عباس يلاعن الزوج ويجلد الآخرون وقال إبراهيم النخعي مثله (وقال) ابن شهاب في رجل قذف امرأته وجاء بثلاثة فلا عن الزوج ويجلد الثلاثة ثم جاء برجلين يشهدان قال يجلدان

﴿ ترك رفع اللعان إلى السلطان ﴾

(قلت) أ رأيت أن قذف رجل امرأته فلم ترفعها إلى السلطان أ يكون على الزوج شيء أم لا (قال) لا شيء على الزوج قال وكذلك سمعت مالكاً يقول فيها (وقال) مالك في رجل قذف رجلاً فلم يرفعها المقذوف إلى السلطان قال لا شيء على القاذف

﴿ لعان امرأة بكر لم يدخل بها جات بولد ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة فلم يبينها ولم يخلها حتى جات بولد فأنكره الزوج أ يلاعن أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يلاعن إذا ادعت أنه منه وأنه كان يفتشها وكان ما قالت يمكن وجاءت بالولد ستة أشهر فأكثر من يوم تزوجها ولم ينصف الصداق ولا سكنى عليه ولا متعة (قلت) وكذلك أن يطلقها قبل البناء بإرسول الله لو أ رأيت لكاع قد أخذها رجل لم يكن لي أن أهيجها ولا أحركه حتى آتي باربعة شهداء فوالله لا آتي باربعة شهداء حتى يفرغ من حاجته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تسمعون إلى ما يقول سيّدكم قالوا لا نالعه بإرسول الله فإنه رجل غيور ما تزوج فينا قط إلا عذراء ولا طلق امرأه فاجترأ أحد منا أن يتزوجها

بجاءت بالولد لمنسل ما تملكه النساء يا زعم الزوج الولد أم لا وهل له أن يلاعن (قال) قال مالك يلزمه الولد إلا أن يلاعن فإن لاعنها لم يلزمه الولد وهذا إذا كان ما ادعت من أنها إياها يمكن فبما قالت (قال) يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل تزوج بكراً فلم يجتمعها إليه حتى حلت فقالت هو من زوجي كان يشاني في أهلي سراً فسئل زوجها فقال لم أعشها وأني من ولدها البري وقال سئاسته الملاءنة بتلاعنها ولا ينكح حتى تضع حملها (قال) يونس وقال ربيعة إذا تكلمت بذلك وعرف منها لاعنها وإن مضت سنون وقاله يحيى بن سعيد وابن قسيط أنه يلاعنها إن تمت نكحته

﴿ نفقة الملاءنة وسكاتها ﴾

(قلت) أرأيت هذا الذي لاعن امرأته وأتني من حملها فولدت ولداً ثم ادعاه الزوج بعد ما ولدت به فجلدته الخلد والحقت به الولد أيجعل لها سبيل الزوج نفقة الخلد إذا طلبت ذلك المرأة أم لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى أن ينظر إلى حال الزوج يومئذ حين كانت المرأة حاملاً فإن كان الزوج يومئذ موسراً لزمته النفقة وإن كان يومئذ معسراً فلا نفقة لها (قلت) فإن كان في بعض الحمل معسراً وفي بعض الحمل عديماً (قال) يلزمه من النفقة بقدر ما كان فيه موسراً ويسقط عنه من النفقة بقدر ما كان معسراً وأما قوله عن قول مالك في الرجل يطلق امرأته البتة وهي حامل أن عليه النفقة أن كان موسراً وإن كان معسراً فلا نفقة عليه (قلت) أرأيت الملاءنة أن يكون لها السكنى وهي بمنزلة المبسوطة (قال) قال مالك للملاءنة السكنى (قال) مالك ولا متعة لها (قلت) أرأيت أن كانت هذه الملاءنة غير مدخول بها ولم يسم لها صداقاً فالتعن أ يكون عليه المتعة والسكنى (قال) قال مالك لا يكون للملاءنة متعة مدخولاً بها أو غير مدخول بها سمي لها صداقاً أو لم يسم لها صداقاً لا تكون المتعة على حال من الحالات (قلت) أرأيت الملاءنة لم يجعل لها مالك السكنى وهو لا يلحقه منها الولد (قال) لأنها في عدة منه وهي مبتوتة فلا بد من أن يكون لها السكنى ألا ترى أنها لا يحل لها أن تنكح حتى تنتفي عدتها

﴿ ملاءنة الحائض ﴾

(قلت) أرأيت الرجل يذف امرأته ويتنى من ولدها ويدعي الاستبراء وهي في دم نفاسها أو حائض (قال) لا أحفظ قول مالك فيه ولا يلاعن السلطان بينهما حتى تطهر إلا أني سمعت منه في الذي لا يجد ما ينقضي ضرب له أجل فيأتي الأجل وهي حائض أنه لا يطلق عليه حتى تطهر وفي الذي لا يقدر على مسيس امرأته في قول مالك كذلك إلا المولى وحده فأنى سمعت مالكا غير مرة وأخبرني به غير واحد من أصحابنا أنه قال إذا وقع السلطان وهي حائض فلم ينف طلق عليه وقدرى أشهب عن مالك أنه لا يطلق عليه في الحيض

﴿ متعة الملاءنة ﴾

(قلت) ولم أقم في الملاءنة أنه لا متعة لها وهي ليست كالمتخلعة لأنها لا تعطى الزوج شيئاً قال لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنه قال لا لا متعة للملاءنة (قال) ابن القمام إلا أن الذي يقع في قلبي لأن الفراق جاء من فقال سعد بن رسول الله أبي أنت وأمي والله لا أعرف أنهما من الله وأنا حق ولكني لو وجدت لكاع قد فقعن ها رجلاً لم يكن لي أن أهيجه ولا أحره حتى آتي بأربعة شهداء والله لا آتي بهم حتى يضرغ من حاجته فالبنيوا الإيسر أحتج جاء هلال بن أمية من حديثه له وقد رأى بعينه وسمع بأذنيه فأمسك حتى أصبح فلما أصبح غداً على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس مع أصحابه فقال يا رسول الله اني جئت أهلي عشاء العشاء فوجدت رجلاً معها أرأيت بعيني وسمعت بأذني فذكره رسول الله صلى الله عليه وآله ما أتى به وثقل ذلك عليه جداً حتى

قبلها حين أنكرت ما قال فلما وقع اللعان بينهما والتعنت وقعت الفرة ولم يكن لها متاع لان الفراق لم يكن من قبل الزوج

﴿ ثم كتاب اللعان من المدونة الكبرى ﴾

وبله كتاب الاستبراء

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ في استبراء الامه المستحاضة ﴾

(قلت) لابن القاسم أ رأيت لو أن رجلا اشترى أمة مستحاضة يعلم ذلك بكم يستبرئها في قول مالك (قال) يستبرئها بثلاثة أشهر الا ان لا يبرئها ذلك أو تشك في رفعها الى تسعة أشهر (قال) وقال مالك وهذه والتي رفعها حيضتها بمنزلة سواء (قال) ابن القاسم لان استبراءها عنده انما كانت حيضة فلما رقت هذه حيضتها واستحيضت هذه كانت عنده بمنزلة واحدة لا حيضة لها الا ان مالكا قال في العدة من طلاق أو موت في المستحاضة اذا جاءها دم لا تشك فيه ولا يشك النساء انه دم حيضة لكونه وتغيره ورائحته بخبرفة النساء به رأته قرأ وتكف عن الصلاة فهذه الامه المشتراة المستحاضة كذلك اذا جاءها دم لا تشك ولا يشك النساء انه دم حيضة رأيت ذلك استبراء وتحل لسيدها مثل ما قال مالك في العدة (قال) وانما جعل مالك المستحاضة في الاستبراء بمنزلة التي ترفعها حيضتها الذي يعرف النساء ولا هي حيضتها فاذا عرفت كانت كما وصفتك (يونس) ابن يزيد عن ربيعة أنه قال في الامه العذراء أو غيرها حاضت أو لم تحض أو قعدت فالريضة ينتظرها ثلاثة أشهر لانهم رآها بالابراء الحرة ههنا (قال) يجبي فالتى تباع منهن ثلاثة أشهر الا ان تحيض حيضة من الاماء اللاتي لم يحضن

﴿ استبراء المقتصبة والمكاتبه ﴾

(قلت) أ رأيت ان كان غصبها منه رجل فردها عليه أعليه أن يستبرئها في قول مالك قال نعم (قلت) فان كانت أمته ثم هجرت أعليه أن يستبرئها (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئا وأحبا لي أن يستبرئها لانه قد حرم عليه فروجها وقد أطلقها فانه ور ولو كانت في يده لم تخرج لم يكن عليه استبراء (قلت) فلأؤزر بلا تشعب جارية أجنبية فوطئها ثم اشتراها أو يكون عليه الاستبراء بعد الشراء (قال) نعم (قلت) فان غصبها رجل فردها على أبيجب على ان استبرئها في قول مالك قال اذا غاب عليها الذي غصبها وجب عليه الاستبراء لان مالكا قال في الرجل يتناع الجارية الحرة فينقلب بها ويعلق عليها بابه فتستحق انها حرة فتعمر على ذلك البينة فدهر بابه لم يطأها وقر المرأة بانه لم يحسها قال ما أرى ان تزوج حتى يستبرئ زوجها بثلاث حيض لانه قد أعلق عليها بابه وخلا بها قال فقيل لمالك فان كان ووطئها أنرى عليه في ووطئها شيئا حين خرجت حرة صداقا أو غيره (قال) لا لان ووطئها وهي عنده ملك له (قال) مالك وان كان ووطئها وهو يعلم انها حرة رأيت ان يقام عليها الحد (قلت) أفيجب عليه الصداق مع الحد في قول مالك قال نعم

عرف ذلك في وجهه فقال هلال والله يا رسول الله في لارى الكراهية في وجهك مما أتيتك به والله يعلم أنى صادق ما قلت لاحقا وانى لارجو أن يحول الله لى فرجا واجتمعت الانصار فقالوا ابتلينا بما قال سعد بن جلد هلال فبطل شهادته في المسلمين فهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يضر به فينا هو كذلك يريد أن يامر بجلده وكان رسول الله مع أصحابه اذ نزل عليه لوى فأمسك أصحابه عن كلامه حين عرفوا أن الوصى قد أنزل عليه حتى فرغ من نزل الله عز وجل والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادة الا أنفسهم

﴿ استبراء الامه يسبها العدو ﴾

(قلت) أ رأيت ان أسرا العدو جارية على أمة ذرية أو أم ولد أو حرة فرجعن الى أ يكون على الاستبراء في قول مالك أم لا قال نعم عليها الاستبراء (قلت) فيكم يستبرهن فقال الحرة بثلاث حيض والامه والمذبرة وأم الولد بحيضة حيضة (قلت) فان قلن لم توطأ واحدة منا (قال) لا يصدقن وعليهن الاستبراء لان أهل الحرب قبضوهن على وجه الملك لمن لا على وجه الوديعه فلا استبراء لازم

﴿ استبراء الموهوبة والمرهونة ﴾

(قلت) أ رأيت ان رهنتم جارية فافتككتها أ يكون على استبرائها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا يكون على سببها استبراء لانها بمنزلة مالها استودعها رجل (قلت) أ رأيت ان وهبت لرجل جارية فمات عليها ثم ارتجعت أ يكون على ان استبرئها في قول مالك قال نعم (قلت) ولا يكون هذا بل البيع (قال) لان هذا حين غاب عليها غاب عليها وهو حائز لها فعلى الذي وهب اذا ارتجع ان يستبرئ لنفسه والبيع يتواضعها فاذا رجعت اليه قبل ان تدخل في الحيضة ويذهب عظم حيضها فلا استبراء على البائع اذا رجعت اليه وان كان في البيع قد قبضها المشتري وحازها لنفسه ليس على المواضعة عنده ولكن على الحيضة لنفسه فعلى البائع ان استقاله ان يستبرئها وان ذلك بعد يوم اذا غاب عليها فكانت الهبة (قلت) أ رأيت ان وهبت لابن لي صغير في حجرى جارية أو لابن لي كبير وهو في عيالي فارتجعت هبتي باعتصرتها أ على ان استبرئها أم لا (قال) الصغير والكبير بمنزلة واحدة ان كان في يد الاب لم يكونا محرران فلا استبراء عليه وان كان محرران أو قبضها لكبير وغاب عليها فلا استبراء عليه فان وطنها الابن فلا اعتصار للاب فيها وكذلك قال مالك ليس عليه اعتصار (قال) وقال مالك لو ان رجلا استودع رجلا جارية فخاضت عند المستودع ثم اشتراها المستودع أ جرت بها تلك الحيضة من الاستبراء (قلت) أ رأيت ان اشتريت جارية أو وهبت لي أو نصدقت بها على أو صارت لي من مضم أو من غيره أو أوصيت بها أو وديتها أو صارت لي بوجه من الوجوه أ يجب على ان استبرئها في قول مالك قال نعم

﴿ استبراء الامه تبيعة بعض عند البائع قبل ان يقبضها المبتاع ﴾

(قلت) أ رأيت ان اشتريت جارية فنفعت صاحبها من ان أقبضها حتى أدفع اليه المهر فخاضت عند البائع بعد استبرائي ياها قبل ان أقبضها ثم دفعت اليه المهر وقبضت الجارية أ تجزئ تلك الحيضة من الاستبراء في قول مالك أم لا فقال ان أخذها في أول حيضتها أجزأ ذلك وان كانت في آخر حيضتها أو بعد ان طهرت لم يجزه ذلك حتى تحيض حيضة مستقبله وعلى البائع المواضعة (قلت) أ رأيت ان لم يمنعه القبض فلم يرضها المشتري حتى حاضت عند البائع أ يجزئ المشتري هذه الحيضة من الاستبراء أم لا (قال) ان كان المشتري لم يسأله القبض والبائع لم يمنعه الا ان المشتري ذهب ليأتي بالتمن فاطأ عن القبض حتى حاضت الجارية عند البائع ثم جاء ليقبضها فان كانت من وخش الرقيق فأرى ان يستبرئها بحيضة مستقبله وان كانت من عليه الرقيق رأيت ان يرضاعها وكذلك ان كان البائع منعها من المشتري حتى يقبض المهر فخاضت عند البائع فان كانت من عليه الرقيق أو رضاعها وان كانت من وخش الرقيق قبضها المشتري وكان عليه ان يستبرئها بحيضة مستقبله

فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله الى قوله ان كان من الصادقين فقال رسول الله أ شر يا هلال فان الله قد جعل فرجا فقال قد كنت أرجو ذلك من الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلا اليها بغاءت فلما اجتمعا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل لم فكذبته فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منك تائب فقال هلال يا رسول الله أبى أنتوا مائة الاحقا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

الا أن يكون أمكنه منها وتركها عنده فإن حيضتها استبراء له شترى لأن ضمانها كان منه لأنه غزلة إن لو وضعها عند غيره (قلت) أرايت من اشترى جارية وهي حائض ثم هذه الحيضة في قول مالك من الاستبراء (قال) مالك أن كانت في أول حيضتها أبرأه ذلك من الاستبراء وإن كانت في آخر الحيضة لم يجزه مثل اليوم وما أشبهه وإن كانت قد أتت على آخر حيضتها استقبلت حيضة أخرى (قلت) فإن كانت هذه الأمة المشتراة قد حاضت عند بائعها فلما اشترى أرت الدم عند يوم أو يومين بعد خمسة أيام من حيضتها التي حاضتها عند البائع أي يكون هذا استبراء أم لا (قال) لا يكون هذا استبراء (قلت) وتدع الصلاة قال نعم (قلت) ولم لا تجعله استبراء قال لا يكون الدم التي تراء استبراء حتى يكون بين الدمين من الأيام ما يعلم أن الدم الثاني حيض فإذ وقع بين الدمين من الأيام ما يعلم أن الدم الثاني حيضة كانت حائضا (قلت) فإن لم تر هذا الدم الذي يعلم أنه حيض مستقبل الأيوما واحدا لم تقطع عنها التحمل حيضا ويجزئها من الاستبراء قال يسئل النساء عن ذلك فإن قلن أن الدم يوم أو بعض يوم يكون حيضا كان هذا استبراء والأفلا أراه استبراء حتى يقم في الدم ما يعرف ويستيقن أنه استبراء لرجحها ولا يكون هذا الدم استبراء إذا لم أجله حيضة تامة وإن كنت أمعها من الصلاة (قلت) أرايت ما بين الدمين من الطهر كيف يعرف عدد ما بين الدمين حتى يجعل الدم الثاني حيضا (قال) قال مالك الثلاثة الأيام والأربعة الأيام والخمسة إذا ظهرت فيها ثم رأت الدم بعد ذلك أن ذلك من الحيضة الأولى قل وما قرب من ذلك فهو كذلك قال وسألنا مالكا عن امرأة طلقت فقال قد حضت في شهر ثلاث حيض قال يسئل النساء فإن كن يحضن كذلك برطهرن صدقت والأفلا ويسئل النساء عن عدد أيام الطهر فإن قلن هذه الأيام تكون طهرا فيما بين الحيضتين وجاء هذه الأمة بعد هذه الأيام من الدم ما قلن النساء أنه دم حيضة ولا يشككن أنها حيضة أبرأه ذلك من الاستبراء والأفلا

﴿ في استبراء الجارية بتابع ثمة قبلها البائع ﴾

(قلت) أرايت أن اشترى جارية فقبضها ثم استقال البائع فأقلته قبل أن تفرق فأوجب على البائع أن يستبرئ في قول مالك (قال) لا لانها لم يفرق ولم يقب على الجارية (قلت) أرايت أن اتقبلت بها ثم استقالني (قال) ان كان لم يكن في مثل ما غاب عليها المشتري أن نحيض فيها لانها لم تقم عنده وقد ما يكون في مبلغ الاستبراء فليس على المشتري مواضع لانها لو هلك في مثل ذلك كانت على البائع ولا يبطأ البائع حتى يستبرئ لنفسه وإن كانت من وخش الرقيق فهلا كهان المشتري أن كان البائع لم يضعها عند المشتري على وجه الاستبراء وانما قبضها على وجه الاستبراء وحازها لنفسه فالمشتري لم يستبرئ فتعل له فهي وإن لم تحمل له حتى ردها إلى البائع فلا يطؤها البائع أيضا حتى يستبرئ لنفسه احتياطا لأنه قد ردها إلى المشتري وغاب عليها إلا أن يكون دفعها إلى المشتري وأتمنه البائع على الاستبراء فلا يكرن على البائع استبراء إذا رجعها قبل أن تحيض عظم حيضتها وإن كان اعتمادها البائع إلى المشتري قبض لنفسه فقد وصفت لك ذلك ولو وضعها على يدي رجل أو امرأة الاستبراء ما كان على البائع إذا استقاله ورجعت إليه فيها استبراء فإن طال مكثها في الموضع الذي نواضها فيه للاستبراء إذا لم تحض فإذا كانت قد حاضت في الموضع الذي جعلها فيه للاستبراء وخرجت من الحيضة فقد حلت للمشتري فإن استقال البائع بعد هذا فعليه الاستبراء لانها حلت للمشتري قبل أن يستبرئ البائع وصارت عليه العهدة

وسلم لا عنوا بينهما فقال للال باهلال اشهد فشهد أربع شهادات بالله أنه لم يصادقني قبيل له عند الخامسة باهلال اتقى الله باهلال فإن عذاب الله أشد من عذاب الناس وأنها موجهة التي ترجع عليك العذاب فقال هلال والله لا يعذبني عليها الله كما لم يعذبني عليها رسول الله فشهد الخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين ثم قيل لها اشهدي فشهدت أربع شهادات بالله أنه لم يصادقني قبيل لها عند الخامسة اتقى الله فإن

ووجب عليه المواضعة وصار المشتري انما هو تاركها في موضعها لم يكن للمستميل بد من الاستبراء الا ان يستقبل البائع المشتري في الجار يتوالجاري في أول دمها أو في عظم دمها فاذا فعل لم يكن عليه استبراء الا ان يستقبل في آخر دمها فيكون عليه الاستبراء (قلت) أرأيت ان استقاله في آخر دمها (قال) فعلى البائع المستقبل أن يستبرئ لنفسه وله المواضعة على المقيبل (قلت) ولم وهي لم يحل للمشتري حتى تخرج من دمها (قال) لأنها اذا دخلت في الدم من أول ما تدخل في الدم فحصيلتها من المشتري وقد حصل للمشتري أن يقبل وان يصنع بها ما يصنع الرجل بجارية اذا حاضت وان أقال المشتري البائع في الدم أو في عظمه رأيت بمنزلة رجل اشترى جارية في أول دمها أو في عظمه فان أقالها في آخر دمها كان بمنزلة رجل اشترى جارية في آخر دمها فلا تجزئه تلك الحيضة (قلت) لم أمرت البائع حين استقاله في آخر دمها ان يستبرئ والمشتري لم يحل له وطئها (قال) لان الجارية قد تحمل في آخر الدم اذا وطئت فيه فلا أدري ما أحدثت الجارية وهي لو اشتريت في هذه الحال لم تجز من اشترها هذه الحيضة فاما يحل هذا العمل للاشتراء الحادث (قال) وقال مالك في الذي يشترى الجارية في آخر دمها انه لا تجزئه من الاستبراء وعليه أن يستبرئ استبراء آخر وله المواضعة وعهده قائمة (ابن وهب) من عقبة ابن نافع المعافري عن يحيى بن سعيد الانصاري انه قال في الرجل يشترى الجارية بتوهم حائض هل تبرئها تلك الحيضة (قال) يحيى أدركنا الناس وهو أمرهم الى اليوم ان الوليدة اذا شترت فقامت بربها ويسلم للذي اشترها اذا حاضت حيضة واحدة (قال) ابن وهب وأخبرني حمزة بن بكير عن أبيه قال قال إمامنا رجل ابتاع وليدة فحيض فوضعت على يدي رجل حتى تحيض فانت فهي من صاحبها حتى يحيض وكل هذه على ذلك قال بكير ويقال إمامنا رجل ابتاع وليدة فأراد أن يتخاصم فيها لم يحل له أن يطأها وفي نفسه خصومة صاحبها فيها (قال) ابن وهب وأخبرني ابن طيعة عن أبي جعفر عن زيد بن اسحق الانصاري ان عمر بن الخطاب قضى في جارية وضعت على يدي رجل حتى تحيض فانت بانها من البائع أخبرني يونس عن ابن شهاب مثله (قال) ابن شهاب وان كانت حاضت فهي من المتباع (قال) يونس عن ابن شهاب في رجل اشترى جارية من آخر فدعاها الى غنمها فقال سرف فانت الوليدة عند البائع (قال) ان كانت الوليدة ماتت في العهدة قبل أن تحيض فهي من البائع وان كانت حاضت فهي من المتباع وان وضعها على يدي عدل فكذلك ايضا

في استبراء الجارية ببيع شقص منها

(قلت) أرأيت ان بيعت شقصا من جاريتي أيا من في مائة أن تواضعها للاستبراء ان كانت من عليه الرقيق (قال) نعم (قلت) أرأيت ان بيعت شقصا منها ثم استقلته فأنتي بعدما تواضعها لحاضت أو كانت من وخش الرقيق فبعته شقصا منها فاستقلته بعدما أمكنته منها أوجب على الاستبراء (قال) نعم يجب عليك فيها الاستبراء لأنها قد حرمت على البائع حين حاضت وله على المقيبل المواضعة لان الضمان قد كان وجب عليه ويرى منه البائع الاول فلما استقال كان بمنزلة ما لو اشترها من المشتري أجنبي من الناس فله المواضعة فكذلك يكون للمستقبل على المقيبل وان كانت من وخش الرقيق فلا يطؤها حتى يستبرئ لان المشتري قد غاب عليها اذا كان قابضا لها وأخذها على القبض وهي لو أصيبت كنه من المشتري فكان المستقبل أجنبي من الناس اشترها من المشتري الذي قبضها على الايجاب فلذلك صار ضمانها منه وانها اذا كانت من وخش الرقيق يجوز بيعها بالبراءة من الحل وانه لا ياتي فيها من الخطر ما ياتي من التي تباع على المواضعة والسنة فيها

عذاب الله أشد من عذاب الناس وان هذه هي الموجبة التي توجب عليك لعذاب قلكت ساعة حتى ظننا انها ترجع ثم قالت والله لا أفصح قومي سائر اليوم فشهدت الخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقضى أن الولد لها وأن لا يدعي لآب ولا ترمي ولدها ويرى أن

﴿ استبراء أم الولد والمدة اذاعتا ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن رجلا باع أم ولده أو مدبرته فقبضها المشتري أيكون على البائع إذا ردت إليه الاستبراء في قول مالك (قال) نعم عليه الاستبراء إذا كان قد دفعها على الحيازة ولم يرضاعها للاستبراء

﴿ استبراء الجارية يشتريها الرجل من عبده ﴾

(قلت) أ رأيت أن اشتري رجل من عبده تاجر جارية أيحب عليه الاستبراء (قال) لم أسمع من مالك فيه شيء وعليه الاستبراء (قلت) وكذلك أن اتزعه السيد كان عليه الاستبراء قال نعم ويكون هذا مثل البيع

﴿ في استبراء الأمة بتابع بالخيار ثم ردد ﴾

(قلت) أ رأيت لو أني بعث جارية بتي على أفي بالخيار ثلاثا أو على أن المشتري بالخيار ثلاثا فتواضعا منها وهي من عليه الرقيق أو كانت من وخش الرقيق قد دفعها إليه فاختار الردد أو اخترت الردد أيكرن على البائع إذا رجعت إليه الاستبراء أم لا (قال) لا لأن ملكه عليها ولأن مصبتها منه لأن البيع لم يتم فيها وأني أحب أن يستبرئ إذا غاب المشتري عليها وكان الخيار له فهو حسن لأن المشتري قد كان لو وطئها وإن كان لا يجوز له ذلك كان ذلك منه رضا واختيارا فقد خلاها وقد كان له ما علمت الأثرى أن المغصوبة أيضا أحب لسيدها أن لا يجسها حتى يستبرئ لأن الغاصب لا يؤمن إذا غاب عليها

﴿ في استبراء الجارية ترد من العيب ﴾

(قلت) أ رأيت أن اشتريت جارية قد ردها من عيب هل يكرن على البائع استبرئ (قال) نعم عليه الاستبراء إذا كانت قد خرجت من الحيضة وضمانها من المشتري وإن لم تكن خرجت من الحيضة فلا استبرئ عليه يريد أن لا مواضع على الذي رد بالعيب على البائع (قال) ابن القاسم لأنها لو هلكت قبل أن تحيض كانت المصيبة فيها من البائع (وقال) أشهب لا يكون على الذي رد بالعيب مواضع خرجت من الحيضة أو لم يخرج لأن الرد بالعيب نقض بيع وليس هو يعا ابتداء

﴿ ما ينقض به الاستبراء ﴾

(قلت) أ رأيت أن اشتريت أمة حاء لا فاضطت سهطا لم يتم خلقه أينقض به الاستبراء (قال) قال مالك كل ما ألقته المرأة الحرة من دم أو وضعة أو غلظة أو شيء مما يستيقن النساء أنه ولد أو أم ولد ألفت ذلك فإن الحرة تنقض به عدتها وتكون الأمة به أم ولد فكذلك الاستبراء عندي مثله (قلت) أ رأيت أن قالت الأمة قد أسقطت أبيضدها أسيدها أم لا قال السقط لا يخفى دمه وينظر إليه النساء فإن كان بها من ذلك ما يعلم أنها قد أسقطت أجزأه ذلك إذا طهرت وإن لم يكن بها من الدم ما يعلم النساء أنها قد أسقطت لم تصدق

﴿ مواضع الحمل ﴾

(قلت) أ رأيت أن شترت أمة حاملا أتواضعها حتى تلد في قول مالك (قال) قال مالك إذا كانت حاء لا فلا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما لعن نبي العجلاني وزوجته قال لها حاسبكما على الله وأحدكما رذاب لا سيبل لك عليها قال يا رسول الله ما قال لا مال لك أن كنت صدقت عليها فهو لها استعمال من فرجها وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعث لك منه ثم قال نظروها فإن جاءت به أسحم دعيج العينين عظيم اللابئين فلا أراه إلا قد صدق عليها وإن جاءت به أجمر كأنه موحرة فلا أراه إلا كذبا قال فجاءت به على النعت المكروهة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو لا ما مضى من كتاب الله لكان هلو نى شأن

يراضعها وليقبضها لينفذ منها ولا يطؤها المشتري حتى تضع مافي بطنها (قلت) أ رأيت ان قالت الامة قد أسقطت من عشرة أيام أو انقطع الدم عنى قال لاتصدق الامة (قلت) فكيف يصنع بها سيدها قال لا يطؤها حتى تحيض حيضة (قلت) فندرجت هذه الامة الى حال ما لا يجوز النقد فيها ولا بد أن يرضاعها اذا كان استبرأوا بها بالحض قال اذا باعها البائع والحمل بها ظاهر لم يستطع هذا المشتري ان يجاع الثمن ولا يواضعها لان البائع يقول للمشتري اما ان افقد جنك حاملا فلا أدري ما صار اليه الحمل وقد بعثك ما يجر فيه النقد وقد انتقدت ويقال للمبتاع استبرئ لنفسك بحيضة مستقبله قال وان كان حين باعها لم يكن تبين حملها عند الناس رأيت البيع فاسدا ان كانت من الجوارى المرتفعات جوارى الوطء لانه ان كان تبرأ من الحمل فلا يجوز أن يبيعها وتبرأ من الحمل وان كان باعها على انها حامل بامر لا يستبين ولا يعرفه النساء فانما هو رجل باعها على انها ان كانت حاملا فانا نرى من الحمل فيذا لا يجوز في المرتفعات فأرى أن يفسخ البيع بينهما وهو قول مالك لا يجوز وفي هذا البيع ايضا وجه آخر انه اشترط النقد ولا يجوز ان يشترط النقد الجوارى المرتفعات لانه لا بد من المواضعة فيهن للاستبراء وان كنت من ونش الرقيق جاز ذلك فيما بينهما وبما له شترى استبرئ لنفسك بحيضة مستقبله لان ونش الرقيق يجوز فيهن عند البيع ابراء من الحمل ويستبرئ المشتري لنفسه بحيضة ويجوز ان يشترط البائع فيها النقد فان كانت حاملا لم يستطع ردها لان البائع قد تبرأ من الحمل قال وان كانت مرتفعة وكانت ينة الحمل جازا لنقصها وجاز تبرئ البائع من الحمل ولا تصدق الامة على انها أسقطت الا أن يكون ذلك معروفا عند النساء كما وصفت لك خوفا من أن يكون كان رجعا فافش وليس على البائع في ذلك في بيعه عيب لانه باع حلا ظاهرا يعرفه النساء ويشهدن عليه ولم يردوجه براءة حمل ان كان حقا ولا مخاظرة ولا استبراء المشتري على البائع ويستبرئ المشتري لنفسه لان البائع باع على الحمل وما يجبها (قلت) ما بال الحرائر يصدقن على اعضاء العدة ويصدقن في الحيض وفي انها أسقطت ولا تصدق الامة في الحيض في الاستبراء ولا السقط (قال) لان الحرائر لا ينظر اليهن وشأنهن أن يصدقن على أنفسهن وتؤخذ أمانتهن في ذلك والامة لاتصدق في نفسها اذا ادعت الحيضة حتى ترى حيضتها وللمشتري بها أن يرضعها النساء فينظرن اليها اذا زعمت انها حاض لانها عهدة تستطعن البائع والضمان لازم على البائع لا يسقط ببول الجارية الا بالينة العدة التي يجوز في مثله أو يبرئه المشتري بماله أو وقت ولبس لزوج المرأة اذا اطلقها فزعمت انها قد حاضت ان يرضعها أحدا فهذا فرق ما بينهما ولان الله تبارك وتعالى جعل ذلك المين فيما يذكرا أهل العلم فقال ولا يحصل لمن أن يكتم ما خلق الله في أرحامهن وهو الحيض والحمل وقد بينا هذا في غير هذا الموضوع

﴿ مواضعة الامة على يدى المشتري ﴾

(قلت) أ رأيت لو اقي اشتريت جارية من عليه الرقيق فأمننى البائع على استبرائها ووضعها عندى أيجوز هذا في قول مالك (قال) كذا مالك يكره ذلك ويرى المواضعة على يدى النساء أحب اليه (قال) ابن القاسم فان فعلا هذا وجلا ان يضاعها على يدى النساء حتى تحيض رأيت ذلك مجزئا عنهم ما ورأيتهما من البائع حتى تدخل في أول دمها لان البائع ائتمنه على ذلك ورضى له على ذلك (قلت) أ كان مالك يأمر بالجارة اذا اراد أن يواضعها للاستبراء أن يضاعها على يدى امرأة ولا يضاعها على يدى رجل (قال) قال مالك

﴿ فصل ﴾ والحكم باللعان واجب على ما ورد به القرآن وحكم به الرسول عليه السلام أنزله الله في كتابه وجعله سرعة لعباده رجعة لهم اذا كان الازواج لا يجوزون مجرى غيرهم من سائر الناس الذين أوجب الله عليهم الجلد برى المحصنات الا أن تأوعلى ذلك بأربعة شهداء اذا كان الاضرر عليهم في أنفسهم فبما عينوه والزواج يلزمه اظهار ما رأى لا يخاف أن يلحقه سب ليس منه فجعل له ذاك كرك حلالا لم يعرف سبيا أن يشكره وجعل له اذا

الشأن أن يضاعها على يدي امرأته فإن وضعها على يدي رجل له أهل ينظرون إليها وتوضع على يديه لمكانهن أجزاء ذلك ووجه ذلك ما وصفت لك في النساء (قال) مالك ولو أن جارية عند رجل وديعة حاضته عنده حيضة ثم اشتراها بجزء تلك الحيضة التي حاضته عنده من الاستبراء إذا كانت لا تخرج (قلت) أرايت أن اشتريت جارية فقال البائع أنا أَرْضِي أَنْ تَكُونِ عِنْدَكَ أَيُّهَا الْمَشْتَرِي حَتَّى تَسْتَبْرَأَ (قال) مالك غيره أحب إلى منه فإن فعلا أجزاءها

﴿ في الامة عوت أو تعطب في المواضعة ﴾

(قلت) أرايت أن اشتريت جارية من عليه الرقيق فشرطت على البائع أو اشترط على أن أقبضها وأحوزها لنفسى كما أقبض وخش الرقيق فماتت عندي (قال) المواضعة بينهما ولا يفسخ شرطها ما البيع إذا لم يكن انما باعها على البراءة من الحمل وبسلك بهما سبيل من لم يشترط استبراء في المواضعة وكذلك سمعت فان هلكت في أيام الاستبراء قبل أن يمضي من الأيام ما يكون في مثلها استبراء للجارية فصيتها من البائع وإن خشي ما يكون من الأيام ما يكون في مثلها استبراء للجارية فهلكت فهي من المشتري إلا أن يشترط في القبض ثبوته من الحمل ويقول البائع ليس الحمل مني إن ظهر ولا وطئت الجارية قد فعضها على وجهه يحجب البيع والبراءة من الحمل فيكون ضمان الجارية من المشتري من حين قبضها ويكرن البيع فاسدا وترد إلا أن يوثق فاما الذي قال مالك في المشتري إذا هلكت فبأن يكون فيه استبراء لم يقصبتها من المشتري وان هلكت فيما لا يكون في عدد تلك الأيام استبراء لم يقصبتها من البائع لم يكن في المسئلة التي سئل عنها مالك اشتراط براءة من الحمل إلا أنه قبضها المشتري من البائع كما قبض وخش الرقيق وجهه لا وجه المواضعة (قال) ابن التماس فإذا شرط القبض على وجه البراءة للبائع من الحمل والجارية من عيابة الرقيق فليس فاسدا إذا كان البائع لم يوطأ وهلكت في مثل ما يكون فيه استبراء لم يوطأ في مثل ما فيه استبراء لم يوطأ ويكرن على المشتري قيمتها يوم قبضها إلا أن يكون البائع وطئ واشترط هذا الشرط فان كان وطئ ثم هلكت الجارية في مثل ما لا يكون فيه استبراء لم يوطأ فالمصيبة من البائع ولا ينفعه شرطه وبراءته لأنه لو ظهر حمل كان منه وهو قول مالك إذا وطئ ما لم يخرج من الحيضة فقصبتها من البائع وان هلكت في مثل ما يكون فيه الاستبراء فالمصيبة من المشتري وعليه قيمتها في الوقت الذي جعلناه تحجيز في مثله لأن من ذلك اليوم وجب عليه ضمانها لأنه مدع ادعى أنها لم تحض وانما مثل ذلك مثل رجل اشترى جارية مرفقة بالبراءة من الحمل ولم يوطأ البائع وانما تبرأ من حمل أن كان بها من غيره فهلكت عند المشتري فالمصيبة من المشتري وان هلكت بعد ذلك بيوم أو يومين لأنه شراء فاسد والبائع قد تبرأ من الحمل لا يلحقه الولد وانما تخاطر على حمل أن كان من غيره فأراه يعا فاسدا إلا أن يدرك فيرد فان لم يدرك كان على المشتري في القيمة

﴿ في الرجل يتزوج الامة ثم يشتريها قبل أن يدخل بها ثم يبيعها قبل أن يطأها ﴾

(قال) ابن العاصم في الرجل يتزوج الامة ثم يشتريها قبل أن يدخل بها ثم يبيعها قبل أن يطأها (قال) يستبرئها بحيضة قال وكذلك إذا وطئها ثم باعها فانها تستبرأ بحيضة وان كان دخل بها ثم اشتراها فباعها قبل أن يطأها عاب الزنا وشاعده من روجه أن يخبر به ثم جعل له المخرج من ذلك باللعان لضرورته اليه ولم يجعل ذلك لغیره اذا ضروره الى ذلك

﴿ فصل في اللعان على مذهب مالك وجميع أصحابه ﴾ كثراهل العلم يكون بين كل زوجين إلا أن يكونا كافرين ككافرين أو عبيدين أو محدودين أو ذمية تحت مسلم على ظاهر قول الله عز وجل والذين يرمون أزواجهم ولم

بعد الاشتراء فان المشتري الاخر يستبرئ بحيضتين لانها عدة في هذا الوجه قال وسواء اذا كان دخل بها ثم طلقها واحدة ثم اشتراها قبل أن تنقضي عدتها فانه ان كان وطئها بعد الشراء ثم باعها فان المشتري يستبرئ بحيضه وان كان لم يطأها عد الشراء فأرى ان تستبرأ بحيضتين لانه اذا باعها بعد ما اشتراها قبل أن يطأها فان الحيضتين ههنا عدة لان شراء ابائها فسخ لك كما هو وان طلق واحدة وانقضت عدتها ثم اشتراها أو طلقها ثلاثاً فانقضت عدتها ثم اشتراها ثم باعها فانها تستبرأ بحيضه لانه اشتراها وليست له بامرأة وهو قول مالك (قال) مالك ولو اشتراها وقد حاضت به لم يطلقه حيضه ثم باعها فان المشتري يستبرئ بحيضه ثم تحل له

﴿ في استبراء الامة بتزويج بغير اذن سيدها فيفسخ السيد نكاحها ﴾

(قلت) أرأيت أمة تزوجت بغير اذن سيدها فدخل بها ففرق السيد بينهما (قال) على السيد الاستبراء مولا عدة عليها (قلت) كم الاستبراء (قال) حيضتان لانه نكاح يلحق فيه الولد ويدرا عنهما فيه الحد فيسلك بهما فيه سبيل النكاح وقد قال بعض الناس هو نكاح

﴿ في الاب يطأ جارية انه أعليه الاستبراء ﴾

(قلت) هل يكون على الاب اذا قومت عليه جارية ابنته التي وطئها استبراء بعد التقويم (قال) نعم اذا لم يكن الاب قد عزمها عنده فاستبرأها وقال غيره يستبرئ لانه لا ينبغي له أن يصب ما به على الماء الذي لم يمت له القيمة لانه ما فاسد وان كان الولد يلحق فيه وان كانت مستبرأة عند الاب لان وطأ ابائها كان تعدياً به لثالث لزمته القيمة فلا ينبغي أن يصب ما به الصحيح على ماء العدا (قلت) لا ابن الماسم لم يجعله يستبرئ والولد يلحق الاب (قال) لانه وطء فاسد وكل وطء فاسد فلا يطأ فيه حتى يستبرئ

﴿ في الرجل يطأ جارية فيريد أن يزوجه متى يزوجه ﴾

(قلت) أرأيت من كان يطأ جاريته فأراد أن يزوجه متى يزوجه (قال) حتى تحيض حيضه ثم يزوجه (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قال) فقلت مالك أفلا يزوجهau يكف عنها ويؤنها حتى تحيض حيضه (قال) لا ولا ينبغي لنكاح أن يقع في موضع لا يحل فيه الميسر (قلت) فان زوجها قبل أن تحيض (قال) قال مالك ان كان السيد يطؤها فلا يصلح أن يزوجه حتى تحيض حيضه من يوم وطئها وان كان لم يطأها فلا بأس أن يزوجه مكانه (قلت) فان زوجها قد وطئها قبل أن تحيض حيضه (قال) النكاح لا يترك على حاله ويفسخ (قال) وقال مالك لا يزوج الرجل أمة الا في موضع يجوز للزوج الوطء (قلت) أرأيت ان اشترت جارية وقد أقر سيدها لبائع أنه قد كان وطئها وتواضعها للاستبراء ولم يمر السيد البائع بالوطء ولم يجحد أي يجوز ان أزوجها في قول مالك (قال) لا أحفظ عن مالك في هذا بعينه شياً ولكن لا يجوز لك أن تزوجه حتى تستبرئها لانه لو ظهر حمل ادعاه سيدها البائع جاردعواه (قلت) فان كان البائع قد تبرأ من حملها وقال ليس الحمل مني ولم أطأها وهي من وخش الرقيق (قال) فليزوجها من قبل انه لو ظهر بها حمل وقد قال البائع لم أطأها كان الحمل عيها ان شاء المشتري قبلها وان شاء ردها فهي اذا لم يظهر الحمل فزوجها فلا بأس بذلك وان كان ذلك قبل الاستبراء

بمحض حرام من عبد ولا محدود من غير محدود ولا كافراً من مسلم ولا ابناً حنيفه وأصحابه في قولهم انه لا يلاعن العبد ولا الحر وفي النكاح قالوا لان المراد بالآية من تجوز شهادته من الازواج لان الله استثناهم من الشهادة وتولاه ولم يكن لهم شهاداء الا أنفسهم فبما هم شهداء بذلك اذا المستثنى من جنس المستثنى منه وقال فتشهادة أحدهم قال على ان اللعان شهادة والعبد والمحدود لا تجوز شهادتهما وليس ذلك بصحيح لان الاستثناء

لأن البائع قد قال لم أطأ إلا ترى أمها لو كانت عند البائع جازله أن يزوجه أو لا يستبرئها فكذلك المشتري يجوز له أيضا أن يزوجه أو لا يستبرئها أو أصل هذا أن يظهر إلى كل جارية كان للبائع أن يزوجه أو لا يستبرئها فكذلك للمشتري أيضا إذا رضى بها بعد الشراء أن يزوجه أو لا يستبرئها وإذا لم يكن للبائع أن يزوجه حتى يستبرئها فلا يجوز للمشتري أن يزوجه حتى يستبرئها (قلت) فإن كنت من عليه الرقب فاشترها وتواضعها أو يجوز للمشتري أن يزوجه (قال) إذا قال البائع لم أطأ وباعها على أنه لم يطأ وأنه كان كل حمل فليس مني ولم يبرأ من الحمل إلى المشتري ويقول إنه كان كل حمل فهو منك فالبيع جائز والمشتري أن يزوجه في أيام الاستبراء إذا احتازها لأن المشتري لو قال للبائع أنت قد قلت أنك لم تطأ فالجارية تظهر بها حمل فهو من غيرك وهو عيب فيها فأما قبلها بغيرها ظهر الحمل فذلك جائز فإن قبلها ثم تزوجه قبل أن يستبرئها جاز السكاح وصلاح للزوج أن يطأها قبل الاستبراء لأن البائع لو تزوجه قبل أن يديه جاز السكاح (قال) ولأن مالك قال لو أن رجلا باع جارية مثلهما تراضع للاستبراء من عليه الرقب فظهر بها حمل فأراد المشتري أن يقبلها بذلك انحل فإني البائع ذلك وقال لا أسلمها إذا وجدتها حاملا ودل الحمل ليس مني إلا في الأسيماها وليس لك أن تختار على (قال) مالك أن شاء المشتري أن يأخذها أو أخذها أو أس البائع ههنا حجة لأنه عيب قبله إلا أن يدعي البائع أن الحمل منه لأنه إذا باعها على أن الحمل ليس منه فتواضعها بالحضة فأما البراءة في ذلك للمشتري من الحمل أن كان بها فإذا كان له أن يقبلها إذا ظهر الحمل فذلك قبل أن يظهر الحمل على ما أحب البائع أو كرهه إذ لم يدع الحمل لنفسه فإذا قبلها جاز له تزويجها وهو بمنزلة عيب حدث بها عورت عينها أو قطعت يدها

❦ في الرجل يشتري الجارية وطأ روج لم يدخل بها فبطلت

(قلت) أ رأيت أن اشتريت جارية طأ روج لم يبين زوجها فلما اشتريتها طأها زوجها مكانه وذلك قبل أن يبنى بها زوجها أبصلي أن أطأها (قال) لا يصلح لك أن تطأها حتى تحيض حيضة عند المشتري (قلت) فإن اشتراها وهي في عدة من وفاة زوجها ثم انقضت عدتها من بعد ما اشتراها يوم أو برمين (قال) قال مالك لا يطؤها حتى تحيض حيضة من بعد اشترائها إياها فإن حاضت حيضة وتبي عليها بغيره من عدتها لم يطأها حتى تنقضي عدتها فإذا انقضت عدتها أجزأه ذلك من العدة ومن الاستبراء جعلا ويطؤها (قلت) أ رأيت أمعز جل زنت أنه أن يطأها في قول مالك (قال) قال مالك لا يطؤها حتى تحيض حيضة (قلت) أبصلي أن يزوجه بعد أن زنت قبل أن تحيض (قال) لا يجوز ذلك لأن مالك قال لا يزوجه الرجل أمة إلا أمة يصلح للزوج أن يطأها مكانه

❦ في الرجل يبيع جارية الرجل بعير أمره فيجزئ السيد البيع

(قلت) أ رأيت لو أبيع جارية بغير أمره فحاضت عند المشتري ثم أجاز سيد الأمه البيع أي يكون على المشتري أن يستبرئ (قال) ليس عليه أن يستبرئ لأن مالك قال في المسترد إذا حاضت عنده الجارية ثم اشتراها لم يكن عليه أن يستبرئها وأجراه تلك الحيضة

❦ في الرجل خالعه أمره أنه على جارية أعليه استبراء

(قلت) أ رأيت أن خالعه أمره أنه على جارية لم يكن على الزوج لاستبراء (قال) إن كانت منقطع والمعنى فيه ولو لم يكن له شهدة أو غير قلم الذي ليس بشهادة كما لو الصبر حيلة من لحيطة أو الجوع زاد من لاراد له فالأحاديث ليس من الشهادة سبيل وإنما من باب المشاهدة بينه وبين السيد فسمى شهادة هذه العلة وتلك قال مالك رحمه الله في أحد قوله أن من قال لامرأته يا زينة ولم يأتك رأيتك ولا نبي جلا نه يحسد ولا يلاعن لأن ذلك أخذ من باب المشاهدة فالرجل ينزل في لعانه أشهد بالله لندوا تهانتي وأشهد بالله أن

الجارية نجوسة في بته مع أهله لا تخرج لم أر عليه الاستبراء كانت تخرج رأيت عليه الاستبراء
 (قالت) وكذلك لو وهبت امرأة زوجها جارية (قال) هي بهذه المنزلة وهذه المسئلة التي قالها مالك
 انه لا استبراء عليه اذا كانت لا تخرج

في الامه تشتري وهي في العدة

(قلت) أ رأيت ان اشتراها وهي في عدة من وفاة زوجها فحصى لها شهران وخس ليال فلم تحض حيضه أبصر
 للمشتري أن يطأها في قول مالك (قال) لا يطأها حتى تحيض حيضة من بعد الشهرين والخمسة الايام (قال)
 سعنون ان أحست من قسهار بية (قال) ابن القاسم ان لم تحض حتى مضت تسعة أشهر من بعد ما اشتراها
 ولم تحض شيئاً فليطأها فانها قد خرجت من الرية الا أن تأتي التسعة الا شهر وهي مسترابة فلا يطأها حتى
 تنسلخ من الرية (قال) أشهب وان كن قد انقطعت ريتها قبل تمام التسعة الا شهر ومساها للقوا بل فلم يربن
 شيئاً فليطأها (قال) سعنون وقد روي عن مالك في التي تشتري وهي من تحيض فلما اشترت ارتفعت حيضتها
 أشهر الاختلاف (فقال) مالك تستبرئ بتسعة أشهر ر واه ابن وهب وان ابن غانم كتب بهذه المسئلة الى مالك
 (فقال) مالك اذا حصى لها ثلاثة أشهر ودعي لها القوا بل قتلن لاجل بها فأرى ان استبراءها قد انقضى وان
 لسيدها أن يطأها (قال) أشهب وقوله هذا أحسهما الى وأحسنهما عندى لان رجها يبرأ بثلاثة أشهر كايبرأ
 بتسعة أشهر لان الحمل يبين في ثلاثة أشهر وذلك الذي حل كثير من أهل العلم على ان جعل استبراء الامه اذا
 كانت لا تحيض أو قد ينست من الحيض ثلاثة أشهر وفي قول الله في عدة الحرائر والاتي ينست من الحيض من
 نساكن ان ارتبتم فعدتن ثلاثة أشهر والاتي لم تحضن (قلت) لابن القاسم أ رأيت ان اشتراها وهي في عدة
 من الطلاق وهي من تحيض فارتفعت حيضتها فلم تدلم رفعتها (قال) أمافي الطلاق فانه لا يطأها حتى تنقضي
 السنة وهو انقضاء عدتها من يوم طلقها ويكون فيما استبرأها استبراء رجوا فيها أقامت عنده وذلك ثلاثة أشهر
 (قلت) لان القاسم أ رأيت من اشترى امرأته بعد ما دخلها أو قبل أن يدخلها عليه استبراء في قول
 مالك (قال) لا (قال) سعنون ولا مواضع فيها والمصيبة من المشتري (قال) ابن وهب (قال) مالك
 من ابتاع أمة وهي في عدتها من وفاة أو طلاق فلا يجرد لها لينظر منها عند البيع ولا يلد منها بشئ ان ابتاعها
 حتى تنقضي عدتها وهو قول ابن نافع

في الرجل يطأ الجارية ثم يشتري أختها أو يتزوجها

(قلت) أ رأيت رجلان كانا يطأ جارية فاشترى أختها أله أن طأ التي اشترى ويكف عن التي كان يطأ في قول مالك
 (قال) قال مالك لا يطأ التي اشترى ولكن يطأ التي كان يطأ فان حرم عليه فرج التي كان يطأ فلا بأس أن يطأ التي
 اشترى ولا يطأ التي اشترى أبداً حتى يحرم عليه فرج التي كان يطأ (قلت) أ رأيت ان اشترت جارية فوطئتها ثم
 اشترت أختها فوطئتها أصح أن أن أها واحدة منهما في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يطأ واحدة منهما
 حتى يحرم عليه فرج واحدة منهما فاذا حرم عليه فرج واحدة منهما وطئ الاخرى ان شاء كذلك بلغني عن مالك
 لان مالكا قال لو أن رجلاً اشترى جارية فوطئها ثم باعها ثم اشترى أختها وكان يطأها فأراد أن يشتري أختها

هذا الولد لبس مني فالقول مأخوذ من باب المشاهدة بالنظر والثاني من باب المشاهدة باقلب فشهد الرجل
 على ما يدعي مشاهدته ومعرفة وشهادة لمرأة أيضاً على من دعي علمه ومعرفة وهي عالمه بصدقه أو كذبه
 فكل واحد منهما موكل الى عنقه وان كن أحدهما كاذباً لا محالة وكيف به أن يشبه اللعان بالشهادة ويقاس
 عليها والعدل لا قبل شهادة لنفسه ولو حلف مائة عين لا يخصص ولا يجوز شهادته أيضاً لغيره عند بعض

التي كان يطاو ويتيم على وطء هذه التي عنده (قال) مالك لا بأس بذلك ولكن لا يرجع إلى التي اشترى حتى يحرم عليه فرج هذه (قال) ثم قال مالك إذا وطئها جميعا وكانتا عنده لم يصلح له أن يطأ واحدة منهما حتى يحرم عليه فرج واحدة منهما وقد بلغني ذلك عن مالك (قلت) أرايت أن اشتريت أختين صفقة واحدة إلى أن أطأ أياً منهما شئت (قال) مالك نعم (قلت) أرايت أن كنت وطئتهما جميعاً ثم اشتريتهما صفقة واحدة (قال) يطأ أيتهما شاء لأن هذا ملك مبتدأ وقد كانتا حرمتا عليه حين باعهما (قلت) لعبد الملك فما حد التحريم للأخت الأولى من ذلك العيمين في الوطء إذا أراد أن يصيب أختها قال الترمذي والكاتب والحق إلى أجل وكل ما حرم الفرج وهو في ملكه والبيع (قلت) فلو طأها مرة فما قال لا يحرمها إلا ترى أنه يكفر من يومه فصيب والاحلال إليه (قلت) لعبد الملك فلو حرمها بآبائه الكبير والصغير ولم يولد له أوليتمه وهو في حجره هل يكون ذلك محلاً له أختها (قال) إذا كان إليه أن يصيبها بشراء هو الحاكم في ذلك ليس له من بدنه أو باعتصام فإن هذا كله يرجع إلى أنه يملك وطأ ما أراد (قال) وإن كان لعبد أن يطأها لأن للسيد أن تزاعها فتحل له بلا مانع له قال عبد الملك وكذلك كل ما يفسخ في البيوع والكساح مما ليس لهما أن يشتأ عليه إذا شأ أو أحدهما قبل له فلو كان البيع انما يرد بالعيوب التي لو شاء صاحبها أقام عليها ولم يرد قال إذا قضى على جهة التحريم لأن الراد لها كان لو شاء أقام عليها وليس الرد بواجب لازم يعلبان عليه جميعاً (قلت) لابن القاسم أرايت أن اشترى جارية فوطئها ثم اشترى أختها فوطئها ثم باع أحدهما وبقيت الأخرى عنده فاشترى التي باع قبل أن يطأ التي بقيت عنده أيكون له أن يطأ أيتهما شاء (قال) لا يكون له أن يطأ إلا التي بقيت عنده لأنه كان وطئها قبل أن يبيع أختها وانما منعناه من أن يطأ هذه التي اشترى لأن أختها في ملكه وقد وطئها أيضاً فلما أخرج أختها من ملكه صارت له حلالاً لأن بطأها وقد كان وطئها قبل ذلك وهي عنده على وطئها فلما اشترى أختها لم يكن له أن يطأ المشتراة لأن الباقية في ملكه كانت له حلالاً قبل أن ترجع أختها وقد كان وطئها قبل أن يبيع أختها فهي عنده على وطئها أياها (قلت) أرايت أن كانت عندي اثنتان فوطئتهما ثم تزوجت أحدهما فلم أطأ الباقية التي لم أزوجهما حتى طلق الزوج أختها قبل البناء (قال) قال في مالك يتيم على وطء هذه التي لم يزوجهما وإن كان زوج الأخرى قد طلقها قبل البناء لأن فرجها قد كان حرم عليه حين تزوجهما وبقيت أختها عنده حلالاً (قال) سحنون وانظر أبدأ فإذا كانت عنده أختان أو جارية وعمتها أو جارية وخالها فوطئ واحدة فإن الأخرى لا يطؤها حتى يحرم فرج هذه فإن وطئ الأخرى قبل أن يحرم الأولى فليس يسل عنهما حتى يحرم واحدة منهما فإن حرم الأولى فلا يطأ الأخرى حتى يستبرأ بحضه لأن فرجها كان حراماً عليه لئلا كان بطأ قبلها فلما حرم الأولى قبل له لا تصب ما ملأ الطيب على الماء الفاسد الذي كان الوطء باغياً فإن حرم الأخرى التي وطئ آخرها فلا يطأ الأولى ولا يستبرأ لأنه فيها أعلى وطئه الأول لأن ماء الأول كان صبه بما يجوز له وانما منعناه منه لمكان ما أدخل من الوطء الآخر لما نهى عنه من الجمع بين الاختين نكاح الله وبين المرأة وعمتها وخالتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا حرم الأخرى جاز له أن يطأ الأولى مكانه لأن ماء الأول كان جائزاً له (قلت) لابن القاسم فإن كان وطئهما جميعاً ثم باع أحدهما يباع فاسداً أو زوج أحدهما تزويجاً فاسداً لم يصلح له أن يطأ أختها قال ما في الترمذي إذا كان التزويج فاسداً لا يتيم عليه على حال فلا يرى أن يطأ الباقية التي عنده وإن كان زناً فاسداً فلا يطأ التي

أعلماء ذاهب عليها الاتهام فيها ومن الدليل أصا على أن المحذور والعبد لا يعتان أن كل من حكم عليه العيمين له حكم لهما فالبر والقاسم والعبد والمسلم والذي فيها سواء فكذلك يجب في اللعان وهو الطاهر من قول الله عز وجل في القرآن وأيضاً فإن المعنى الذي فرق الله بين الزوج والاخت في القذف وهو ضروره إلى نفس الولد الذي ينكح ولا يعرف له سبباً يستوي فيه الحر والعبد والمحذور وغير المحذور وقد تنقض أبو حنيفة وأصحابه

بقيت عنده حتى نفوت التي باع فأذافانت ولم يكن له مشترى ان يرد هافليطاً التي عنده (قلت) أرايت ان أبت
 احداهما وقد كنت وطمتم ما جميعاً وأسرها على الحرب (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً فان كان اباقها اباقا
 قد يس منها فيه فليطاً أختها وأما لتي أسرها العدو فأراها قد فانت فليطاً أختها (قلت) أرايت ان اشتري جارية
 فوطئتها ثم تزوج أختها (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا يعجني هذا النكاح لان مالك قال لا يجوز للرجل
 ان ينكح الا في موضع يجوز له فيه الوطء (قال) سحنون وقال ابن القاسم أيضاً ان تزوج كان نكاحاً ويجوز جازاً
 وأوقفته عن الوطء في النكاح وفي الملك فيختار فليطاً مطلقاً وما سحر فرج الامة فأى ذلك فعل جاز له حبس الباقية
 وقد اختلف فيها (وقال) أشهب ان كان النكاح قبيل وطء الاخرى لم يضر النكاح وحرم الامة
 ونبت النكاح وان كان وطء الامة قبل ثم تزوج الاخت بعدها فقد انعقد النكاح تحريراً للملك فيكون النكاح جازاً
 وهو تحريراً للامة (وقال بعض كبار أصحاب مالك منهم عبد الرحمن وسئل عن الجمع بين الاختين من ملك
 اليمن أو جمعها بنكاح وملك (قال) اذا كان يصيب الملوكة فليس له أن ينكح أختها الا أن يحرمها قبل
 النكاح لان النكاح لا يكون الا للوطء قبله فان كان يصيبها فاشتري أختها (قال) اذاله أن يشترها قبل ان يحرم
 عليه التي يصيب لان الشراء يكون لغبر الوطء ولان النكاح لا يكون الا للوطء فهو مثل ما لو أراد أن يصيب أمة
 فوكانت عنده عمتها يصيبها قبل ان يحرمها فليطاً لا يصيب الاخرة من ملك اليمن حتى يحرم الاولى فكذلك
 لا يتزوج الاخرة حتى يحرم الاولى لان النكاح لا يجوز على عمه قد كان يصيبها بملك اليمن كما لا يجوز الوطء
 لامة على عمتها قد كانت تصاب بملك اليمن فصار النكاح في المنكوحة على أخت مثل الوطء بملك اليمن على عمه
 وطمئت (قال) له فلو تزوج أمة وقد كان يصيب أختها بملك اليمن هل يكون له ان هو حرم أختها الاولى التي كان
 يصيب بملك اليمن ان ثبت على هذا النكاح الذي نكح قبل التحريم (قال) لانه انما يفسخ بالتحريم يحرم
 نكاح الاخت على أختها لان الجمع بين الاختين في ملك اليمن بالوطء انما يفسخ بالتحريم على ما نهى الله تبارك وتعالى
 عنه من الاختين في جمع النكاح فكذلك لا يفسخ ذلك لانه انعقد النكاح في أخت
 على أخت نوطاً بملك اليمن (وقد قال) علي بن أبي طالب في رجل له جارتان أختان قد ولدت منه احداً هما
 انه رغب في الاخرى فأراد أن يطأها (قال) علي بن أبي طالب في رجل له جارتان أختان قد ولدت منه احداً هما
 أبي طالب يحرم علي بن أبي طالب ما يحرم علي بن أبي طالب من النساء ويحرم علي بن أبي طالب من الرضاة من الاحرار
 ومن ملك يميناً ما يحرم علي بن أبي طالب من النساء (قال ابن وهب) وقد كره الجمع بينهما في الملك يعني
 في الاختين عثمان بن عمار بن العوام والنعمان بن شير صاحب النبي عليه السلام (وقال ابن وهب)
 عن ابن شهاب لا يلزم بالانكاح حتى يفتن أو يزوجه أو يبيعها أو يبعها وقاله يحيى بن سعيد وابن قسيط وقال ابن أبي
 سامة حتى يبيعها أو ينكحها أو يبعها المن لا يجوز له ان يعصرها منه (وقال) ابن عمر لا يطؤها حتى يخرج
 الاخرى من ملكه

عن أبي سبرة الامة يبيعها سيدها وقد وطئها

(قلت) أرايت ان بيعت جارية وقد كنت أطؤها أكل مالك يا امرأته ان يستبرئها قبل ان يبيع (قال) لا يبيعها
 الا ان يستبرئها أو يوافقها على يدي امرأته لتستبرأ (قلت) فان وضعها على يدي امرأته لتستبرأ أنجزت لهما
 أصلهما في هذا (ولم ان القاسق المحلوم بالفسق يلاعن وشهاده لا يجوز وكذلك الاعمي يلاعن وشهادته
 عندهم لا يجوز فبطل مذهبهم ومع مذهب مالك ومن تابعه وانما جعل اللعان حكم على حياله شرعه الله رجة
 لعباده فلا يحمل على الشهادة ولا يأس عليها
 فصل في اللعان على ستة أوجه ثلاثة منها متفق عليها وثلاثة مختلف فيها فاما الثلاثة الاولى التي تنفق على

هذه الحيضة البائع والمشتري جميعاً (قال) مالك نعم تجزئها هذه الحيضة (قال) وقال مالك ولوان رجلاً اشترى جارية فوضعاها فكانت على بدي رجل لتبترأ له فحاضت فساءه الذي وضعت على يديه أن يوليه أياها ولم يخرج من يديه كان ذلك له استبراء في شراؤها ويطؤها ويجزئها الاستبراء الذي استبرأت عنده (وقال) مالك ولوان جارية كانت بين رجلين وكانت على رءى أحدهما فحاضت عنده ثم اشتراها من شريكه أجزاء ذلك من الاستبراء ووطنها

﴿ في استبراء الامة ببيعها سيدها وقد اشتراها ﴾

(قلت) أرايت ان اشترى الرجل جارية وهو ير يدبها فاستبرأها قبل ان يبيعها عنده ثم باعها أيجزئ ذلك الاستبراء البائع (قال) قال مالك لا يجزئ ذلك الاستبراء ولا يطلها من ان نواضع للاستبراء للمشتري (قال) مالك وان كانت من الجوارى المرتضعات لم يبعها بالبراءة من الحمل وان كان قد استبرأها لنفسه ولم تنفعه البراءة من الحمل وان قال قد استبرأت لنفسى وان كانت من وخش الرقيق فباعها وقاد استبرأها أو لم يستبرئها اذا لم يكن يطؤها فباعها بالبراءة من حمل ان كان بها ان ذلك جائز وهو يرى من الحمل ان ظهر بها

﴿ في استبراء الامة تشتري من المرأة أو الصبي ﴾

(قلت) أرايت الجارية ان كان مثلها يوطأ فكانت لرجل لم يوطأها أو كانت لامرأة أو صبي فباعوها ينواضعانها الاستبراء أم لا (قال) قال مالك بن أنس ينواضعانها للاستبراء اذا كان مثلها يوطأ ولا يلتفت في ذلك الى سيدها ووطئ أو لم يوطأ وان كان صبياً أو كانت امرأة فلا استبراء لازم للجماعية على كل حال اذا كان مثلها يوطأ وتستبرأ (قلت) أرايت ان اشترى جارية من امرأة أو من ابن لي صغيراً في جبري أيكون على الاستبراء في قول مالك (قال) قال مالك ان كانت جارية لا تخرج وهي في بيت الرجل فلا يرى عليه استبراء وهي مثل المستودعة عنده (قلت) فان كانت تخرج في حرائجهم الى السوق أيجب عليه استبراء اذا اشتراها من ابنه أو من امرأته قال عليه الاستبراء (قلت) فان كانت الجارية التي عنده تخرج الى السوق فاشتراها بعد ما حاضت أيكون عليه الاستبراء (قال) عليه الاستبراء قال لانه مثل مالك عن الرجل يضع مع الرجل في جارية فاشتراها له من ماله فبعث بها اليه فحاضت في الطريق قبل ان تصل اليه قال مالك لا يطؤها حتى يستبرئها لنفسه وقول مالك في الجارية المستودعة ان حيضتها عند الذي استردعها لا تجزئها الا ان تكون جارية لا تخرج وهي محبوسة في بيته

﴿ التقدي الاستبراء ﴾

(قلت) أرايت اذا اشترى الرجل الجارية فهو هي ممن يستبرأ أيصح أن يشترط التقدي فيها أم لا (قال) قال مالك ان اشترط التقدي فيها فالبيع مفسوخ (قلت) فان اشترط ان ينواضعه التقدي على بدي رجل أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) نعم قال مالك وذلك جائز قال (قلت) لمالك فان هلك الثمن قبل ان تخرج الجارية من الاستبراء ممن يكون الثمن قال ان خرجت من الحيضة كان الثمن من البائع وان ماتت أو ألقيت حاملاً كان الثمن من المشتري لانه اذا تم البيع فالبيع قابض للثمن لان الثمن انما وضع له واد لم يتم البيع فالثمن من مال المشتري لان

وجرب اللعان فيها فأحدها أن ينفي جلاله يمكن مقرا به ويدعى لاستبراءه والثاني أن يدعى رؤيته لا ميسر بعدها في غير ظاهرة الحمل والثالث أن يشكر الوطء جملة فيقول له ألم أطلأ قط أو منذ مدة كذا وكذا لم يلاحق بعثه الانساب أو ما لوجوه الثلاثة التي يختلف في وجوب اللعان فيها فأحدها أن يتدفق زوجته ولم يدع رؤيته والثاني أن ينفي جلا ولا يدعى استبراءه الثالث أن يدعى رؤيته ولا ميسر بعدها في حامل بينه الحمل لان ابن الجلاب حكى

الجارية لم تجبه قال مال له (قلت) فهل يصلح في هذا إذا جعلها على يدى المشتري ان يشترط النقد (قال)
لا يصلح وان اشترط لنقد في هذا كان البيع مفسوخا (قلت) فان لم يشترط النقد ونفذه المشتري الثمن في أيام
الاستبراء أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا بأس بذلك إذا كان بغير شرط

استبراء الصغيرة والكبيرة التي تحيض والتي لا تحيض من صغراً أو كبراً

(قلت) أرأيت ان كانت لا تحيض من صغراً أو كبراً ومثلها يوطأ فاشتراها رجل (قال) قال مالك يستبرئها ثلاثة
أشهر (قلت) فان كانت من تحيض (قال) قال مالك يستبرئها بحضه (قلت) فان كانت من تحيض فارتفعت
حيضتها أشهراً كيف يصنع في قول مالك (قال) قال مالك لا يوطأها المشتري حتى يعضى لها ثلاثة أشهر الا ان
ترتاب فان ارتابت رفعت ربتها الى تسعة أشهر فان لم يبين بها حمل وطمها مكانه وليس عليه بعد التسعة أشهر
شيء الا ان ترتاب بحمل فان ارتابت بحمل لم يوطأ حتى تستبرأ من تلك الرية وان انقطعت عنها الرية بعد
لثلاثة الا شهر في ما تنقطع أصابها سيدها ولم ينظر بها تسعة أشهر (ابن وهب) عن عبد الله بن عمر عن
أبى عن ابن عمر كان يقول فيمن اشترى أمة أنه لا يقربها حتى تستبرأ بحضه (قال ابن وهب) قال وسمعت
سفيان الثوري يحدث عن فراس بن يحيى عن طاهر الشعبي عن علقمة بن قيس عن عبد الله بن مسعود انه قال
تستبرئ الأمة اذا بيعت بحضه (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن القاسم بن محمد وسالم وفضالة بن
عبيد صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وابن شهاب ويحيى بن سعيد وبيعة وعطاء بن أبي رباح مثله (ابن
وهب) قال ابن شهاب وهى السنة (ابن وهب) وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن ان النكاح انما استبرأه بعد
الاطباء والدخول على المنكوحه أمانه ولأنه ما يحل نكاحها الا بها محضه فليس مثلها يوطأ على الرية وان
المملوكه التي تستبرأ حيضتها عهده واستبرأها سنة فلا تنفق المنكوحه ولا التي تباع (ابن وهب) وقال لي
مالك لا تستبرأ الأمة في النكاح وقال مالك استبرأ أرحام الاماء اللاتي لم يبلغن المحيض واللاتي قد نسن من
المحيض في البيع ثلاثة أشهر أمر الناس دلى ذلك عندنا وهو مع ذلك من أحب ما سمعت الى فيه
وان كانت تحيض بخضه (قال ابن وهب) وقاله عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب ويحيى
ابن سعيد وبيعة بن أبي عبد الرحمن وتكبر بن الاشج وغيرهم من أهل العلم

في استبراء المربضة

(قلت) أرأيت ان اشتريت جارية فتواضعاها للاستبراء فأصابها في الاستبراء مرض فارتفعت حيضتها من
ذلك المرض فرضى المشتري ان يقبلها بذلك المرض متى بطوها (قال) قال مالك ذلك لا يوطأها اذا رفعت
الابعد ثلاثة أشهر والمرض وغير المرض يدخل في قول مالك (قلت) وكل شيء أصابها في أيام الاستبراء من
مرض أو عيب أو داء يكون ذلك عند الناس عيباً أو قبحاً في الجارية فله المشتري ان يردها ولا يقبلها في قول
مالك (قال) نعم الا ان يحب ان يقبلها بذلك العيب فان رضى أن يقبلها بذلك العيب وقال البائع لا أدفعها اليك
إذا كان لك لو وجدت بها عيباً ان ترددها على فليس لك ان تختار على قال ذلك الى المشتري ان أحب أن يأخذها
أخذها وليس للبائع في هذا حجة وان أحب أن يترك ترك

عن مالك في هذه المسائل الثلاث ثلاث روايات أحدها إيجاب الحد للعان والثانية إيجاب اللعان وثبتت
النسب والثالثة إيجاب اللعان وسقوط النسب وبها اختلف في التعريض قول ابن القاسم فرة رأه كالتصريح
بالنكاح وأوجب اللعان فيه وهو قوله في كتاب القذف من المدونة وظاهر قوله في اللعان منها ومرة قال بجواز
التعريض ولا يلاع وهو قول أشبهني كتاب ابن المواز انه يحذف التعريض ولا يلاع الا أن يكون تعريضاً

﴿ في وطء الجارية أيام الاستبراء ﴾

(قلت) أ رأيت الرجل يشتري الجارية ليصلح له أن يضل أو يباشر في حال الاستبراء (قال) قال مالك لا يتاد ذمها في حال الاستبراء بقبلته ولا بحس ولا ينتظر ولا بشئ إلا أن ينظر على غير وجه التلذذ فلا بأس (قلت) أ رأيت من اشترى جارية فوطئها في حال الاستبراء ثم حاضت فصارت له آرى أن ينكحها السلطان بمصانع من وطئه إياه في أيام الاستبراء (قال) نعم إن لم يعذر بالجهل (قلت) أ رأيت أن اشترى رجل جارية وهي بكر فوطئها في حال الاستبراء فأصابها عيب في حال الاستبراء ذهب عين أو ذهب يد أو عوى أو داء فأراد المشتري أن يردّها (قال) له إن يردّها ويرد معها ما قصه الوطء (قلت) ولا يكون عليه الصداق في قول مالك (قال) لا لأنها سلمته من السلم فأتمها عليه ما قصه الوطء فإن لم ينقصها الوطء فلا شئ عليه (قلت) وكذلك في قول مالك إن اغتصب رجل جارية فوطئها كانت بكرًا أو ثيبًا فأتمها عليه ما قصه الوطء (قال) نعم (قلت) ولا يعرف مالك الصداق قال لا وأخبرني عن ابن وهب عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه حدثه قال من اشترى جارية قد بلغت الحيض فلا ينبغي له أن يطأها حتى تحيض ولا يقبلها ولا يتلذذ بشئ من أمرها فإذا اشترى الجارية التي قد عركت لم توطأ حتى تعرك فإن مات قبل ذلك كانت من البائع ليس للمشتري أن يقبلها ولا يغمرها ولا ينظر إليها تلذذا (ابن وهب) عن ابن طبيعة عن خالد بن يزيد عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل اشترى جارية تحبلى هل يباشرها في ثوب واحد (قال) ما أحب أن يفعل (مسلمة) بن علي عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال لا يضع يده عليها حتى تضع وقاله الأوزاعي (قال) ابن وهب وابن نافع عن مالك من ابتاع أمه حاملًا من غيره فلا يحل له ووطؤها كان حمله ذلك عنده أو عند غيره من زوج أو زنا ولا ينبغي له أن يباشرها ولا يقبلها ولا يغمرها ولا يمسها ولا يجردّها للذة حتى تضع حملها قال وإن بيعت الجارية بالبراءة حاملًا أو غير حامل فلا تقبل ولا تباشر لا قبل أن يتبين حملها ولا بعد حتى تضع

﴿ في وطء الجارية في أيام الاستبراء ثم تأتي بولد ﴾

(قلت) أ رأيت أن وطئها في حال الاستبراء ثم جاءت بولد وقد كان البائع وطئها أيضا كيف يصنع بهذا الولد (قال) قال مالك أرى أن يدعى إليه الساقفة أو ذواته لا ثم من ستة أشهر من يوم وطئها المشتري فإن كان ولده لا قل من ستة أشهر من يوم وطئها المشتري فهو من البائع إذا أقرب الوطء وشكل المشتري في حال هذا كله حين وطئ في حال الاستبراء وإن كان البائع أنكر الوطء فالولد للجارية لا أب له إذا جاءت به لا قل من ستة أشهر من يوم وطئها المشتري ويكرن للمشتري أن يردّها ولا يكون عليه الرطء غرم وعليه العقوبة إلا أن يكون قصصها ووطؤه (قلت) فإن كانت الجارية بكرًا فاقضها المشتري في حال الاستبراء فجاءت بالولد لا قل من ستة أشهر والبائع منكسر للوطء (قال) لا أب له وهي ولدها للذوق إلا أن يقبلها المشتري فدان له إلا أن يكون البائع أقران الولد ولده فينتقض البيع ويكون الولد ولده والجارية أم ولده (قلت) أ رأيت أن قال البائع قد كنت أنفذتها ولكني لم أرل الماء فيها وليس الولد ولدي يكون ذلك أم لا (قال) ذلك له ولا يلزمه الولد (قلت) أ رأيت هذه التي وطئ المشتري في حال الاستبراء فجاءت الجارية بولد لا ثم من ستة أشهر فالحقت القافة الولد بالمشتري أنصبر أم يرد هذا الولد قول مالك (قال) نعم (قلت) أ رأيت أن باع رجل جارية وأمر بانه كان يطأ ولا ينزل فيها فجاءت بولد لم يجبي به النساء من يرم وطئها سببها (قال) قال مالك يلزمه الولد ولا ينفعه أن يقول كنت أدزل عنها (قال)

يشبه التصريح وأما مثل قوله وجدتها مع رجل عربي في لحاف أو وجدتها تحتها فلا يلحق في حد أو يؤدب رلو قاله لا يجبي بحد إلا في قوله أ رأيتها تقبل رجلا فإن رجعت لم يمسها في لعن رخص فلو قال رأيتها تراني لعن قاله عبد الملك وهو عندي تقبيرا لقول من لم يرفى لعن رخص اللعان

أشهب وقد نزل مثل ذلك على عهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رجل انى كنت أعزل عن
(فقال) له صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الوكاه نقلت فالحق به الولد ذكره أشهب عن ابن لهيعة عن
يزيد بن أبي حبيب عن صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا

﴿ ثم كتاب الاستبراء من المدقونة الكبرى ﴾

﴿ بحمد الله وعونه ويليهِ كتاب العتق الاول ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ في العتق ﴾

(قلت) أرايت التدبير والعتق يمين أم مختلف هو (قال) نعم لان العتق يمين اذا حث عتق عليه إلا ان يكون
جعل حثه بعد موت فلان أو بعد خدمة العبد الى أجل كذا وكذا فيكون كما قال (قلت) والعتق عند مالك
واجب لانه شيء قد أخذوه وبته والتدبير واجب لانه ايجاب أو جبه على نفسه واليمين في العتق لازمة والوصية
بالعتق عدة ان شاء رجع فيها فقال نعم هذا كله كذلك عند مالك (قلت) أرايت ان قال الله على عتق رقيق
هؤلاء أيجبر على عتقهم أم لا (قال) لا يجبر على عتقهم ان شاء أعتقهم وان شاء ببسهم (قلت) وهذا قول
مالك قال هذا رأيي (قلت) وكان يرى ذلك مالك على سيدهم ان بنى بما وعد ذلك (قال) نعم كن يرى
ذلك عليه (قلت) فان كان يرى ذلك عليه واجبا لم لا يعتقهم عليه (قال) انما هذه عدة جعلها الله من عمل البر
فلا يجبر على ذلك ولكنه يؤمر بذلك وانما الذي يعتقه عليه السلطان عند مالك ان لو كانت يمينه عتقهم فحسب
فيها أو أبت عتقهم بغير عين فالماذا كان نذر انما أو موعدا فاعما يؤمر بان يبتى ولا يجبر على ذلك

﴿ في الرجل يقول للعبد ان اشتريتك فأنت حر ثم يشتري بعضه أو يشتريه بشرا فاسدا ﴾

(قلت) أرايت ان قال لعبد ان اشتريتك فأنت حر فاشتري بعضه (قال) يعتق عليه كله عند مالك ويقوم عليه
نصيب شركائه لان مالكا قال من قال كل مملوك حر وله أضاف مما يملك فانه يعتق ما بقي عليه منهم (قلت)
أرايت ان قلت ان ملكك فلانا فهو حر فملكك نصفه (قال) هو حر ويقوم عليه ما بقي (قلت) أرايت
ان قلت ان اشتريت فلانا فهو حر فاشتريته ببيع فاسدا (قال) قال مالك من اشتري عبدا ببيع فعتقه جازعته
فكذلك هذا يعتق عليه ويرد الثمن ويرجع الى القيمة فيكون عليه قيمة العبد (وقال) مالك اذا اشترى
رجل عبدا بئوب فأعتق العبد واستحق الثوب فانه يرجع على بائع الثوب ببيعة العبد (قلت) أرايت ان
قال لامة اذا اشتريتك فأنت حرة أنتق عليه في قول مالك اذا اشتراها (قال) نعم

﴿ في الرجل يقول للعبد ان يعتق فأنت حر ثم يبعه ﴾

(قلت) أرايت ان قال الرجل لعبده ان يعتق فأنت حر فباعه (قال) قال مالك يعتق على البائع ويرد الثمن
(قلت) فان قال رجل لرجل ان اشتريت عبدا فلانا فهو حر وقال سيده ان يعتقه فهو حر فباعه سيده من
الحال (قال) قال مالك هو حر من الذي قال ان يعتق (قلت) لم (قال) لان الحث قد وقع والبيع معا وقد
كان حر هو باليمين قبل البيع ورجع بما عقده قبل ان يبيعه (قال) ابن القاسم وحدثنى ابن أبي حازم ان رجلا
كان يفرل هو ومرتته في يمينه

﴿ فصل ﴾ وأصل اللعان انما جعل لنفس الولد تسلا عن الرجل بمجرد نفس الرجل دون قدس في مذهبنا
والخالف في هذا بعض أصحاب الشافعي وهو يمدد ذوقه تكون مغلوقة على نفسها وله أن يلاعنها وهي حامل
وقد قيل ليس له أن يلاعنها حتى تضع روى ذلك عن مالك وهو قول ابن المباشون ومذهب أبي حنيفة ويرده

﴿الَّذِي يَقُولُ لِعَبْدِهِ أَنْ بَعْتَ فَأَنْتَ سَرٌّ﴾

(سحنون) عن ابن وهب عن سهل بن أبي حاتم عن قرعة بن خالد (قال) سئل الحسن البصري عن رجل قال لمملوكه ان بعتك فأنت حر فباعه قال هو حر من مال البائع (أشهب) عن ابن الدراوودي عن عثمان بن ربيعة انه قال يعتق لانه كان حر تنابا لليمن قبل البيع (ابن وهب) وقال ابراهيم النخعي وقادة في الذي يقول ان بعت غلای فهو حر فباعه فهو حر (سحنون) عن ابن وهب عن سفيان ابن عيينه عن ابن أبي ليلى وابن شبرمة قال اذا قال الرجل بعتك فأنت حر فباعه فهو حر (قال) فان اشتراه أو باعه فهو حر على ما قال قال قتيل لابن شبرمة لم ير مثل ذلك في البيع فقال اليس يقول اذا امت غلای فهو حر مثله

﴿فِي الرَّجُلِ يَقُولُ كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي حُرٌّ وَلَهُ مَكَاتِبُونَ وَمُدَبَّرُونَ وَأَنْصَافٌ بِمَالِكٍ﴾

(قلت) أ رأيت ان قال كل مملوك لي حروجه الله قوله مكاتبون ومدبرون وأمهات أولاداً يعتقهم عليه مالك (قال) قال مالك هم أحرار كلهم (قلت) أ رأيت ان قال كل مملوك لي حرا البتة وله نصف مملوك أ يعتق عليه أم لا (قال) قال مالك يعتق عليه (قلت) فيقوم ب قيمته عليه ان كان موسرا في قول مالك (قال) لي مالك نعم (قلت) فان قال كل مملوك لي حروجه شقص في مملوك أ يعتق عليه ذلك الشقص في قول مالك (قال) نعم يعتق ويقوم عليه شقص صاحبه ان كان له مال (قلت) أ رأيت ان قال كل مملوك لي حروجه بمالين ولمالك بمالين (قال) مالك لا يعتق عليه الا بمالين ويترك بمالين بمالين في يدى مالين الذين اعتقوا بيعهم بريقا لهم (قلت) وكذلك ان كان للمالين أمهات أولاد لم يعتقوا كانوا تبعاء لهم في قول مالك (قال) نعم (قلت) فان كان للمالين أولاد من أمهات أولادهم فقال يعتقون ضد مالك لان الأولاد ليسوا بمالين لا تبعاء لهم مال السيدو يعتقون كانوا اولادوا قبل حلقه أو بعد حلقه (قلت) أ رأيت ان قال ان كنت فلا نافلك مملوك لي حروجه مكاتبون وأمهات أولادومدبرون وأنصاف من عبيد فكلهم فقال مالك بحث فيهم كلهم ويعتقون عليه ويقوم عليه بقية العبيد الذين له فيهم الشقص ان كان موسرا

﴿فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لِمَمْلُوكٍ غَيْرِهِ أَنْتَ حُرٌّ مِنْ مَالِي أَوْ بِطَارِيَةٍ غَيْرِهِ أَنْتَ حُرٌّ أَنْ وَطْنَتِكَ﴾

(قلت) أ رأيت الرجل يقول لعبده لا يملكك أنت حر من مالي (قال) لا يعتق عليه (قال) مالك فان قال سيده أنا أأرضي أن أبعه منك فإنه لا يعتق عليه عند مالك وأما يعتق عليه عند مالك اذا قال ان اشتريتك أو ملكتك فأنت حر فهذا الذي ان اشتراه أو ملكه فهو حر عند مالك (قلت) ارايت ان قال لامي لا يملكها ان وطنتك فأنت حرة فاشترها فوطئها (قال) هذه لا تعتق عليه الا أن يكون أراد بقوله ان وطنتك أي ان اشتريتك فوطنتك فأنت حرة فان أراد هذا فهي حرة كما أراد وان لم يرد هذا فلا تعتق عليه (قلت) وكذلك ان قال لمان حرة فاشترتك فأنت حرة وهي في ملك غيره (قال) هذا والاول سواء فباشرت لك (ابن وهب) عن ابن أبي الزناد عن أبيه انه قال في رجل قال لعبده رجل أنت حر من مالي ان ذلك باطل وليس ذلك شيء

﴿فِي الرَّجُلِ يَقُولُ كُلُّ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ فَهُوَ حُرٌّ﴾

(قلت) أ رأيت ان قال كل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حر (قال) قال مالك لا شيء عليه (قال) وقال مالك وان قال كل عبد أشتريه فهو حر فلا شيء عليه فيما اشتري من العبيد (قال) وقال مالك ولو قال كل جارية أشتريها الا تزويها وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عن بين العجلا في زواجه وقال ان جاءت به على نعمت كذا فلا أراه الا قد صدق عليها وان جاءت به على نعمت كذا فلا أراه الا قد كذب عليها ويلاعن من ادعى رؤيته لم يأتها

فهي حرة فلا شيء عليه فيما اشترى من الجوارى (قال) مالك الآن يسمى جارية بعينها أو عبد بعينه أو جنساً من الاجناس (قال) مالك وهذا مثل الطلاق اذا قال كل جارية أو قال كل عبد أو قال كل مملوك فهو بمنزلة من قال كل امرأه أو تزوجها فهي طالق (قلت) وكذلك ان كان حلف هذه وعنده وقيق فان له أن يشترى به ولا يعتقون عليه في قول مالك (قال) نعم (قلت) وهو بمنزلة يمينه في الطلاق اذا حلف بطلاق كل امرأه أو تزوجها وعنده أربع نسوة حرائر كان له أن يتزوج أو يطلق واحدة منهم كان له أن يتزوج وكانت يمينه باطلا في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرأيت ان قال كل عبد أملكه فهو حر (قال) مالك لا يلزمه هذه اليمين وليس بشي (قال) وقال مالك أو قال كل عبد أملكه فهو حر أو قال كل جارية أشتريها فهي حرة فلا شيء عليه لانه قد عم الجوارى وعم الغلمان فلا يلزم هذا هذه اليمين (ابن القاسم) وذكر ذلك مالك عن ابن مسعود انه كان يقول من قال كل امرأه أو تزوجها فهي طالق أو كل جارية أشتريها فهي حرة أو كل عبد أبتاعه فهو حر (وقال) ابن مسعود لا شيء عليه الآن يسمى امرأه بعينها أو قبيلة أو نخداً أو جنساً من الاجناس أو رأساً بعينه (قلت) أرأيت ان قال ان دخلت هذه الدار أبداً فكل مملوك أملكه فهو حر فدخل الدار (قال) لا يلزمه الخنث اذا خنث الا في كل مملوك كان عنده يوم حلف وهو هذا قول مالك (قال) فقلت لما لك فلان رجل لا قال كل مملوك أملكه فهو حر لوجه الله ان تزوجت فلانة ولا رقيق له فأفاد وقيام تزوجها بعد ذلك (قال) فلا شيء عليه فيما أفاده بعينه قبل تزويجها ولا بعد تزويجها (وقال) أشهب اذا قال ان دخلت هذه الدار فكل مملوك أملكه أبداً فهو حر فدخل الدار قال لا يلزمه الخنث في كل مملوك عنده لا نكحها قال كل مملوك أملكه أبداً علم أنه انما أراد الملك فيما يستقبل الا ترى انه لو قال كل مملوك أملكه أبداً وكل امرأه أو تزوجها أبداً في طالق وله ممالك وله زوجة أنه لا شيء عليه فيما في يديه فكذلك اذا حلف (قال مسخون) أخبرني ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه قال اذا قال الرجل كل امرأه أنكحها فهي طالق ان ذلك ليس عليه الا أن يسمى امرأه بعينها أو قبيلتها أو قرينها فان فعل ذلك جاز عليه (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة بنحو ذلك في الطلاق والعناق (قال) ربيعة وأن ناس يرون ذلك بمنزلة التحريم اذا جع قصير النساء والارقاء ولم يجعل الله الطلاق الارجعة ولا العناق الا أجزا فكان في هذاهلكة من أخذه

في الرجل يحلف بعق كل مملوك يملكه من جنس من الاجناس أو يسويها الى أجل من الاجال

(قلت) فلو قال كل مملوك أملكه من الصقالبة أو البربر أو القرس أو مصر أو من الشام فيما يستقبل فهو حر قال هذا يلزمه لانه قد سمي جنساً أو موضعاً ولم يعم فيلزمه هذا عند مالك (قلت) أرأيت ان قال كل مملوك اشتريه من مصر فهو حر فأمر غيره فاشترى له أعتق عليه في قول مالك (قال) نعم يعتق عليه في قول مالك لانه اذا اشتراه بأمره فكان هو الذي اشتراه (قلت) أرأيت ان قال كل مملوك اشتريه من الصقالبة فهو حر فوهب له عبد صقلبي على ثواب أعتق عليه أم لا في قول مالك (قال) قال مالك الهبة للثواب بيع من البيوع فاذا كان يباع على (قلت) ومتى يكون حراً اذا قبله للثواب أو اذا دفع الثواب قال اذا قبله للثواب فهو حر ساعد قبل أن يدفع الثواب ويحبر على دفع الثواب اذا كانوا قد سموا الثواب وان كانوا لم يسموا الثواب فهو حر ويكون عليه قيمة العبد الا أن يرضى بدون القيمة من الثواب لان الهبة للثواب عند مالك بيع من البيوع فاذا قبله للثواب عتق عليه فاذا عتق عليه فقد استهلكه فعليه قيمته وهذا رأي (قلت) أرأيت ان قال كل مملوك أشتريه من الصقالبة فهو حر فوهب له عبد صقلبي لغير الثواب أو تصدق به عليه أو وصى له به أو ورثه أن يلحق به الوالد باجاء اذا لم تكن ظاهرة الاجل وأما من قد تزوجته ولم يدع رؤيه ولا ياتي حلالاً فلا يصح من الاقارب أنه يحد ولا بلاعن ومن أوجب اللعان فيه جعل العلة في ذلك رفع الحد عن نفسه مع أنه ظاهر القرآن

أبعتق عليه في قول مالك أم لا (قال) قال مالك إن كان أراد أن لا يتناع من الصقالبه انما أراد بيعه
 ان لا يشتري ولم ير بيعه الملك فانه لا يعتق عليه وان أراد بيعه الملك حين قال كل مملوك اشتريه من
 الصقالبه أراد أن كل مملوك يملكه من الصقالبه فهو حر وورثه أو وصى له به أو وهبه أو تصدق به
 عليه فهو حر فلا يلتفت إلى قوله كل مملوك اشتريه اذا كان أراد بذلك الملك (قلت) فان لم يكن له نية في شيء
 وكانت بيعته مسجلة (قال) فلا شيء عليه وهو على الاشتراء أبدا كما حلف حتى ير يد الملك ويكرن ذلك هو
 الذي نوى (قلت) أرايت ان قال أن كلم فلا نأبدا فكل مملوك أم ملكه من الصقالبه فهو حر (قال)
 فذلك عليه عند مالك اذا كلم فلا نأفكل مملوك يملكه بعد ذلك من الصقالبه فهو حر (قلت) فان اشتري
 بعد بيعه وقبل أن يكلمه صقالبه ثم كلمه بعد الاشتراء قال فهم أحرار إلا أن يكون أراد بيعه كل مملوك أم ملكه
 بعد حتى فهو حر فذلك على ما نوى اذا كان ذلك الذي نوى وأراد (قلت) فان قال كل مملوك
 أم ملكه إلى ثلاثين سنة فهو حر (قال) هذا يلزمه عند مالك لانه قد وقت

وفي الرجل يحلف بعق عبده ان كلم رجلا فيبيعه أو يكتبه ثم يكلمه ثم يتناعه بعد ذلك

(قلت) أرايت ان قال ان كلمت فلانا فعبدي حرقا بعه ثم كلم فلانا ثم اشتراه ثم كلم فلانا (قال) قال مالك
 يحنث ههنا (قلت) لم (قال) لانه لم يحنث بالكلام الاول حين كلمه وهو في غير ملكه وانما يحنث فيه اذا حنث
 وهو في ملكه (قال) قتل مالك فلوقلس فباعه عليه السلطان ثم أسير يوما فاشتراه فكلمه (قال)
 يحنث وليس بيع السلطان اياه مما يخرج منه من بيعه (قال) مالك ويعهو ويبيع السلطان واحد قال مالك وان
 كلم فلانا المحلوف عليه بعد ما ورث العبد أنه لا يحنث (قلت) فلو حلف بعقه أن لا يكلم فلانا فبعته ثم كلمت
 فلانا ثم وهبني العبد أو تصدق به علي فكلمته قال هو حنث (قلت) ما فرق ما بين الميراث في هذا الوجه
 وبين الشراء والصدقة أو الهبة (قال) قال مالك لان الميراث لم يجز له ان يقبضه ولكن الميراث حر العبد اليه
 وهذه الاشياء كلها هو حرها الى نفسه ولو شاء أن يتركها تركها (قلت) أرايت ان قال لعبده ان كلمت
 فلانا فانت حر فكتابه ثم كلم فلانا (قال) يعتق عليه لان مالك قال لي من حلف بعق رقيقة فحنث
 فدخل في ذلك المكاتب والمدبر وأمهات الاولاد والاماء والعبيد فكل هؤلاء يعتق عليه (قلت) فان كتبه
 وعبد آخر معه كتابه واحدة ثم كلم السيد فلانا يعتق هذا الذي كان حلف بعقته (قال) لا أرى العتق
 جائزا إلا أن يبيعه صاحبه لانه لو ابتدأ عتق أحدهما الساعة لم يجز إلا أن يبيعه ذلك صاحبه فيجوز فكذلك
 مسئلتك لانه انما عتق بكلام مولا حين كلم المحلوف عليه فهو بمنزلة الابتداء (قال) وقال مالك ولو أن
 رجلا حلف أن لا يكلم فلانا بعق رقيقة فباعهم فوقع أحد منهم عند والده أو عند أخ له فانت فبيع في ميراثه
 فاشترى منهم رأسا ثم كلم صاحبه (قال) مالك ان كان الرأس الذي اشتري هو أكثر من قدر ميراثه عتق
 عليه كله ان كلمه وان كان أقل من ذلك رجع رقيقا وان فضل عن قيمة هذا الرأس فلا حنث عليه قال مالك لانه
 عندي بمنزلة المقاسمة (قال) ابن القاسم ولو أن رجلا حلف بعق رقيقة أن لا يكلم فلانا فباعهم ثم ورثهم ولم
 يكن كلم فلانا حتى ورثهم فكلمه فلا حنث عليه وهو قول مالك وقد قال غيره من كبار أصحاب مالك في الذي
 يحلف أن لا يكلم رجلا بعق غلام له ثم يبيعه عليه السلطان في الدين ثم يشتريه أنه بمنزلة الميراث أن لو باعه ثم
 ورثه لانه يرى أن يبيع السلطان له في الدين ليس مثل يبيعه للذي يثم عليه من يبيعه هو من قبل نفسه ثم يعده
 اليه ليخرج من بيعه

وهو قوله والذين يرمون أزواجهم لم يذكروني حل ولا رؤية زنا وهذا ليس بين لان الحكم انما هو لمعاني الالفاظ
 لافظها فاذا اعلن على الرؤية وادعى الاستبراء لا تنفي الوالد باجتماع وأما اذا ادعى الاستبراء فاختلف هل

في الرجل يحلف بحرية شقص له في عبده أن لا يدخل الدار

فيبيع ذلك الشقص ويشتري الشقص الآخر ثم يدخل الدار (قلت) أ رأيت أن حلفت بحرية شقصي في عبدي أن دخلت هذه الدار فاشتريت الشقص الآخر ثم دخلت الدار (قال) يعنى جميع العبد عند مالك لأنه حين دخل الدار حثت في الشقص الذي حلف به فإذا عتق ذلك الشقص عتق عليه ما بقي من العبد إذا كان ملكه فإن كان لا يملكه غثت في شقصه ذلك نظراً فإن كان له مال عتق عليه جميعه وهذا قول مالك فهذا يدل على أنه إذا كان الجميع له أنه يعنى عليه جميعه (قلت) أ رأيت لو باع شقصه من رجل غير شريكه واشتري بعد ذلك الشقص الآخر من العبد من شريكه فدخل الدار التي حلف بحرية شقصه الذي باع أن لا يدخلها (قال) لا يعنى عليه أن لا يملكه قال من حلف بعتق عبده أن دخل هذه الدار فباع العبد واشتري عبداً غيره ثم دخل الدار لم يحنث فإن عاد واشتري عبده الذي حلف بحرية أن يدخل الدار ثم دخل الدار بعد دخله الأولى والعبد في ملكه فإنه يحنث عند مالك لأنه لم يحنث بدخوله الأول لأنه في دخوله الأول لم يكن العبد في ملكه (قال) وإنما يحنث في هذا العبد إذا عاد إليه فدخل الدار بعد أن عاد إليه العبد إذا كان أعتقاً عادياً بشارته أو جهة أو بصدقة أو بوصية أو بوجه من وجوه الملك الآن بعد واديه بالميراث فإنه لا يحنث أن يدخل الدار والعبد في ملكه إذا كان أعتقاً عادياً بغيره (قلت) مافرق بين الورثة وبين ما سوى ذلك قال لأنه لا ينهم في الورثة أن يكون أعتقاً بعبده ليرثه والميراث والصدقة هو جرحه إلى نفسه ولو شاء أن يتركه أو الورثة ليس بقدر على دفعه عنه (قال) سمعنا من قال أشهب مثل جميع ما قال عبد الرحمن بن العاصم

في الرجل يحلف بعتق كل مملوك له أن لا يملكه فلا ناله يوم - لحف بمالين ثم أفاد بمالين بعد ذلك ثم كلف

قلت أ رأيت أن قال كل مملوك لي حر يوم أكلم فلا ناله يوم حلف بمالين ثم أفاد بمالين بعد ذلك ثم كلف وكيف أن كان يوم حلف لا بمالين له ثم أفاد بمالين ثم كلف فلا ناله (قال) لا يعنى عليه إلا ما كان في ملكه يوم حلف (قال) مالك وإذا قال الرجل أن كلفت فلا نفك لم يملك لي حر أو حلف على ذلك بالطلاق ثم كلف فلا ناله فإنه يعنى عليه ما كان في ملكه يوم حلف وتطلق عليه كل امرأة كانت عنده يوم حلف إذا كلف فلا ناله (قال) قال مالك وإن لم يكن عنده يوم حلف عبداً لم يكن له امرأة يوم حلف فإنه لا شيء عليه فلا شيء عليه فيما يترجح بعد ذلك ولا فيما يشتري بعد ذلك (قلت) أ رأيت أن قال أن كلفت فلا نفك لم يملك لي حر فاشتري رقيقاً بعد العيين فكلم فلا ناله (قال) قال مالك لا يحنث إلا فيما كان عنده ذلك اليوم قال مالك وفي الطلاق كذلك لا يحنث إلا في كل امرأة كانت في ملكه ذلك اليوم (قال) مالك والصدقة كذلك

في الرجل يحلف بحرية عبده أن لا يدخل الدار

قلت لابن القاسم أ رأيت الرجل يقول لامته أن لم أدخل الدار فأتت حرة (قال) هذا يمنع من بيعها ولا يطؤها لأنه على حث الأتري أنه إذا قال أن لم أدخل الدار فأتت حرة فأت قبل أن يدخل الدار عتقت الجارية في الثلث بالكلام الذي تكلم به فهذا يدل على أنه كان في حث وإذا قال أن دخلت هذه الدار فأتت حرة فإنه لا يمنع من بيعها ولا من وطئها لأنه على بر فلا تقع الحرية ههنا إلا بالفعل (قال) ومن قال لامته أن لم تدخل الدار فأتت حرة (قال) أرى أن كان أراد بقوله على وجه أنه يريد بذلك يكرهها فذلك لا يدخلها مكرهه ويكون القربى قوله ويرى فيمنه وإن كان أعتقاً قال أنت حرة أن لم تدخل الدار ليس على وجهه ما ذكرت

ينبغي الولد بذلك اللعان أم لا على ثلاثة أقوال أحدها أن الولد ينفيه اللعان على كل حال وإن ولد لأقل من ستة أشهر وهو أحد قولي مالك في المدونة والثاني أنه لا ينفيه بحال وإن ولد لأكثر من ستة أشهر ويلحق به وهو

لك من الاكرام انما افوض لها رأيت أن توقف الجارية فتويع من وطئها ثم يتولم له السلطان بقدر ما يعلم أنه أراد
 يمينه إلى ذلك الاجل فان أبت الجارية العنول وقالت لا أدخلها أعتقها عليه السلطان ولم ينتظر موته لأن
 مالكاً قال في الرجل يقول لرجل ان لم تفعل كذا وكذا فعبدي سر او امرأتى طالق (قال) مالك يتولم له
 السلطان بقدر ما يرى انه أراد يمينه ولا يضرب له في ذلك الاجل الا بقدر ما يرى السلطان ويتولم له ويحال
 يمينه وبين وطئه أمته وبينه وبين وطئه امرأته ان كان حلف في هذا بطلاق امرأته ثم يقول السلطان للمعاوف
 عليه افعل هذا الذي حلف عليه هذا الرجل فان قال لا أفعله مطلق عليه السلطان امرأته امرأتى حق عليه
 أمته ولا ينتظر في هذا في يمينه بالحرية موته ولا يضرب له في يمينه هذه بالطلاق أجل المولى قال مالك وانما يتولم
 له السلطان في هذا على قدر ما يرى انه أراد يمينه إلى ذلك من الاجل (قال) مالك وانما الذي يضرب له
 أجل الايلاء اذا قال لامرأته أنت طالق ان لم أدخل هذه الدار وان لم أفعل كذا وكذا فهدا الذي يضرب له
 أجل الايلاء بعد أن ترفعه إلى السلطان (قال) مالك وأما اذا قال أنت طالق ان لم تدخل على هذه الدار وقال
 لرجل آخر امرأتى طالق ان لم تفعل كذا وكذا فانه لا يضرب له في هذا في امرأته أجل الايلاء ولكن يتولم له
 السلطان على ما وصفت لك فان دخلت الدار أو دخل ذلك الابن الذي حلف عليه والا أو قهها فان قال
 لا تدخل طعها عليه السلطان وكذلك ان كانت يمينه على رجل أجنبي يحرى يرققه ان لم يدخل فلان هذه
 الدار فهو بحال ما وصفت لك يتولم به السلطان ولا يكون في هذا مولى اذا حلف بالطلاق ولكن يحال يمينه وبينها
 وفي يمينه بالحرية في هذا يوقف المعاوف عليه بعد التولم للعالم فان قال لا أفعل ذلك أعتق عليه السلطان
 وطلق عليه (قلت) أرأيت ان حلف بعتق عبده ليضرب به أبحال بين السيد وبين ضربه في قول مالك
 (قال) لا الا أن تكون يمينه وقعت على ضرر بحال بين السيد وبين ذلك الضرب من عبده فيعتق
 مكانه ويتساق عليه عبده وهو قول مالك (قلت) فلو كان ضرر بالبحال بين السيد وبين ذلك
 الضرب لم يكن له أن يبيعه حتى يضربه (قال) نعم (قلت) أرأيت من حلف بعتق عبده ليفعلن كذا
 وكذا في حال يمينه وبين العبد حتى ينظر أير أم يحنث أيعول يمينه وبين عمل العبد في قول مالك (قال) لا الا
 الوطء فانه لا يطاق فيه ان كانت أمه (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة أنه قال في رجل قال ان لم
 أنكح فلانة فغلاي سر وقال أعتق ما أملك من عبدة ان لم احاصم فلانا أو قال ان لم أجلد فلانا غلاي مائة سوط
 فغلاي سر (قال) ربيعة لا يترك أن يبيعه وينتظر به يوقف العبد لذلك (قال) ربيعة وان لم يحاصمه حتى يموت
 الحالف فانه يعتق في الثلث وذلك أنه لم يجب الحنث الا بعد موته وقال في الذي يحلف ليجلده مائة سوط يوقف
 العبد فلا يبيعه حتى يتظر أيجلده أم لا (قال) ابن وهب وأخبرني الليث قال كتبت إلى يحيى بن سعيد في رجل
 قال لفلانة ان لم أضربك ألف سوط فانت سر او قال لجارية بطؤها مثل ذلك (قال) يحيى عتقه أحب إلى
 من ضربه ومن خلا غلامه أو بجاريته وحلف بذلك كان متعديا لما أراد به السلطان ورأيت أن لو ابتلى بذلك
 أن يعول يمينه وبينه فيعتقه (ابن وهب) قال الليث وقال ربيعة كنت معتهما الا انظرهما أن يضربهما
 ألف سوط وذلك عند الله عظيم وظلم لا ينبغي أن يقرب ذلك وقال مالك مثله (وقال) مالك وان حلف على
 ما يجوز له من الضرب وقف عنها ولم يضرب له أجل ولم يجزله يمينها ولا وطؤها فان باعها فسخ البيع وردت عليه
 وان لم يضربها حتى يموت فهي في ثمنه (وقال) ابن عمر لا يجوز للرجل أن يطأ جارية لأجابه فيجوز له بيعها
 أو هبتها (وقال) ابن دينار يمنع من وطئها ويوقف فان باعها ردت البيع وأعتقها على سيدها لا على لا تقصر
 صفقة مسلم الا إلى عتق

قوله عبد الملك وأشهبو الثالث للفرقة بين أن يراد لأقل من خمسة أشهر ولا كثر منهن وهو البرل
 الثاني للمالك في المدونة فياتي على هذا في جلة المسألة ثلاثة أقوال في كل طرف منها قولان اذا ولدت لأقل من

في الرجل يحلف بحرية عبده ان لم يفعل كذا وكذا الى أجل سماه

(قال) وقال مالك ولوان وجلا حلف بطلاق امرأته على رجل ان لم يقضي حتى الى أجل كذا وكذا فأمر أنه طالق البتة قال مالك فلا أرى أن يحال بينه وبين امرأته الى الأجل وهو مثل ما يحلف هو ليفضيه الى ذلك الأجل (قال) ابن القاسم والعتيق عندي منه اذا حلف ان لم يقض فلا ناحقه وان لم يفعل فلا ن كذا وكذا الى أجل سماه لم يحل بينه وبين رقيقه في وطنهم ولا يبعهن فان برغلان الى ذلك الأجل في القضاء أو في الفعل الى ذلك الأجل كانوا رقيقا وان لم يرتعوا عليه بمنزلة ما لو حلف الا أن يكون عليه دين لا وفاة فيفعل فيه بمنزلة ما يفعل عن اعتق رقيقا له وعليه دين (قلت) أرايت ان قال الرجل لأمر أنه أنت طالق ان لم أدخل هذه الدار هذه السنة أو قال لامته أنت حرة ان لم أدخل الدار هذه السنة (قال) قال مالك يطؤها وليس له ان يبيع الجارية سبيلا حتى تمضي السنة فان دخل في السنة بر وان لم يدخل في السنة حتى مضت حنت وان كان قد باعها قبل مضي السنة رد البيع وكذلك هذا في الطلاق ان لم يدخل الدار حتى تمضي السنة فانها تطلق فيه ولكن لا يحال بينه وبين وطنها الى السنة وان طلقها واحدة فانقضت عدتها قبل السنة أو صالحها فخلت السنة وليست له بامرأة فخلت وليست تحتها فانه ان تزوجها بعد ذلك لم يكن عليه شيء وهذا قول مالك لان مالكاً قال في رجل قال ان لم أقض حنك الى سنة فأمر أنه طالق ورقيقه أحرارانه بأمراً أنه وجوابه في السنة فان مضت السنة ولم يقضه حنت وان طلق امرأته قبل ان تمضي السنة تطلقه فانقضت عدتها قبل السنة أو صالحها فانقضت السنة ثم تزوجها بعد ذلك فلا شيء عليه (قلت) أرايت ان قال ان لم أقض حنك الى سنة فأمر أنه طالق ورقيقه أحرار قال مالك لا يمنع من الوطء يمنع من البيع الا ان كانت بيمينه على بر فلا ينبغي له ان يحال بينه وبين بيع أمره وان كان على حنت فانه لا ينبغي ان يطأ جاريته ولا امرأته حتى يبرأ ويحنك فلم قال مالك ما قال قال لان الرجل الحالف على بر فذلك وطئ الامه في هذا وهي في البيع مرتبة يمين وهو حق لها فلا يسد على بيعها للحق الذي طأ في يمينه لقول الجارية لا تبعني حتى تبرأ وحنك وهو بر بالوطء وهي بالبيع مرتبة يمينه فيها (قالت) فان قالت الامه لا لا أريد ان أطالبك في بيعك بشيء قال لا ينظر الى قولها ولا يتابع حتى يبرأ ويحنك (قلت) أرايت لو اعتق الى أجل من الأجل أنه ان يستمتع من اعتق بحال ما وصفتك في قول مالك الى ذلك الأجل (قال) نعم من غير وطء (قال) سحنون (وقال) بعض الرواة عن مالك ليس له وطؤها كالميسر ليعها وقد قال ابن عمر لا يجوز للرجل ان يطأ جارية الاجارية ان شاء باعها وان شاموها وذكره ابن القاسم عن مالك

في الرجل يحلف بحرية عبده ان لم يفعل كذا وكذا فموت قبل ان يفعل

(قلت) أرايت ان قال لأمر أنه أنت طالق ان لم أدخل هذه الدار هذه السنة أو قال لامته أنت حرة ان لم أدخل هذه الدار هذه السنة فموتت في السنة قال فلا شيء عليه عند مالك لان مات على بر (قلت) أرايت ان قال لرجل أمي حرة ان لم أفعل كذا وكذا وقال لرجل امرأته طالق ان لم تفعل كذا وكذا فموتت له السلطان فمات الرجل الحالف في أيام التلوم قال هو حرة في الجارية وتعسق في ثلث ماله وترثه امرأته لان الحنث وقع عليه بعد موته لانه كان لا ينبغي له أن يطأ واحدة منهم ما في تلومه ولو كان على بر لو طئ فاذا مات قبل ان يفعل فقد حنت وعصمت الجارية في الثلث وترثه امرأته (قال) سحنون وقال أشهب لا يعتق اذا مات الرجل في التلوم (قلت) لابن القاسم فاذا قال لأمر أنه أنت طالق ان لم تزج عليك أو أنت طالق ان لم أدخل هذه الدار أو على حنت حتى يفعل ما قال (قال) نعم (قلت) فان مات الحالف أو ماتت المرأة التي حلف عليها هل يتوارثان وفي قول مالك (قال) ستة أشهر قولان واذا ولدت لا أكثر من ستة أشهر قولان وهذا على مذهب من يؤول قوله في المدونة مرة الزمه ومرة لم يلزمه ومرة ينفيه وان كانت حاملا رجع الى قولين ويجعل قوله مرة لم يلزمه ومرة ينفيه وان كانت

نعم وتوارثان (قلت) فهل حنث في عينة حين مات أو مات (قال) قال لي مالك لا حنث بعد الموت (قلت) فكيف كان هذا على حنث وحلت بينه وبين امرأته وضربته لأجل الإيلاء لأنه عندك على حنث وهو إذا مات أو مات امرأته قلت لا يحنث فلم كان هذا هكذا (قال) لأنه لا حنث عندنا بعد الموت (قلت) أرأيت أن حلف في الصحة على شيء ليعلمته بعقوبة رقيقه فحلف ولم يضرب بذلك أجلا قبل أن يفعله أبعق رقيقه من الثلث أو من جميع المال (قال) قال مالك يعقون من الثلث قال مالك ولا يستطيع أن يبيعهم قبل موته وإن كانت فيهم جارية لم يقدر على أن يطلأ هل حتى يبرأ ويحنث فتخرج حرة (قلت) فلم جعلهم مالك من الثلث وأصل عينة إنما كانت في الصحة (قال) لأن الحنث نزل بعد الموت وكل عتق بعد الموت فهو في الثلث لأنه لم يزل على الحنث حتى مات فلما ثبت على الحنث حتى مات علمنا أنه إنما أراد أن يعقهم بعد موته وقد علمت أن من أعتق في المرض أنه من الثلث فالذي بعد الموت أخرى أن يكون من الثلث (سحنون) لأن للرجل أن يوصي بأن يعق عنه بعد موته ولا يجوز أن يوصي رجل بإطلاق امرأته بعد موته

في الرجل يحلف بحرية عبده أن لا يفعل كذا وكذا فيبيع عبده ذلك ثم يشتره

(قلت) أرأيت أن قال لبعده أنت حر أن دخلت هذه الدار فباعه ثم اشتراه (قال) يرجع عليه المين عند مالك (قلت) أرأيت أن قال كل عملوكي حر وعليه دين يفتقر المماليك وليس له مال سواهم وقال هذه المقالة في صحته (قال) قال مالك لا يجوز زعته لأن عليه ديناً يفتقر قيمتهم (قلت) فإن كان الدين لا يفتقر قيمتهم (قال) يباع منهم جميعاً بقدر الدين بالسوية ثم يعق ماسوي ذلك (قلت) أبالقرعة أم بغير القرعة (قال) يعق منهم بالخصص بغير قرعة وليست القرعة عند مالك إلا في الذي يعق في وصيته (سحنون) (قال) وقال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أنه لا يجوز زعاقه إل رجل عليه الدين يحيط بماله ولا هبته ولا صدقته وإن كانت الديون التي عليه إلى أجل وإن كان بعيد إلا أن يأذن له في ذلك الغرماء وما يبعه وابتاعه وروحه فذلك جائز وإنما الرهن مثل البيع (قال) مالك ولا ينبغي أن يطلأ بأمير ولا ثمة إلا في رد الغرماء عتقهن عليه أن أجازا الغرماء عتقهن مضى عليه وإن أيسر قبل أن يحدث فيهن وبها عتقهن

في الرجل يحلف بحرية أحد عبده ثم يحنث

(قلت) أرأيت أن حلف بإطلاق إحدى امرأته هاتين فحنث (قال) قال مالك أن كانت له نية حين قال إحدى امرأتي هاتين طالق طلقت تلك بعينها وهو مصدق وإن لم يكن له نية في واحدة طلقتا عليه جميعاً (قال) ابن القاسم فإذا جحد وشهد عليه كان بمنزلة من لم تكن له نية (قال) وقال مالك وإن كان نوى واحدة فأنسها طلقنا عليه جميعاً (قلت) فإن قال رأس من رقيق حر ولم ينو شيئاً ولا واحداً بعينه (قال) فهو مخير في أن يعق من شاء منهم وأنما هو بمنزلة من قال رأس من رقيق صدقة على المساكين أو في سبيل الله فهو مخير فمن شاء منهم (قلت) أرأيت أن قال رجل لبعدين له أحدهما حر (قال) إن كانت له نية في أحدهما قبلت فيته وصدق ولا يمين عليه وإن لم تكن له نية أعتق أهما شاء والطلاق مخالف لهذا إذا طلق إحدى من امرأته أن نوى واحدة والطلاق طلقنا عليه جميعاً (قلت) فإن قال ذلك في صحته في العبدین ثم مرض فقال في مرضه نوبت هذا العبد أو يكون مصدقاً ويخرج من جميع المال (قال) نعم أراه من جميع المال إلا أن يكون قيمة الذي زعم أنه نواه أكثر

حاملأشياء واحد أو من الناس من يحملها على ثلاثة أقوال على ظاهرها فيقول معنى قوله يتفسيه وإن كانت حاملأته يتفسيه بلعان ثان وإن لم يدع استبراء فيقول في لعانه أشهد بالله ما جعلها هذا مني فيأتي على هذا في الطرف الواحد ثلاثة أقوال وفي الطرف الثاني قولان وسواء كان الزوج عالماً بقوله وهذا بين في كتاب

من قيمة الآخر فأجل الفضل الذي اتهمته فيه في الثلث (قال سحنون) وقال غيره بخروج فارما من رأس المال

﴿ في العبد يحلف بحرية كل مملوك يملكه الى أجل ثم يعتق ويملك ماله ﴾

(قلت) أرأيت لو ان عبدا حلف فقال كل مملوك أملكه الى ثلاثين سنة فهو حر فاعتقه سيده فاشتريه رقيقا في الثلاثين سنة يعتقون عليه أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا إلا اني كنت عند مالك فأنه عبدا فقال اني سميت اليوم بخارية فعاشرني في عنفها قال فقلت هي حرة ان اشتريتها ثم بداني أن اشتريها (قال) قال مالك لا أرى أن تشتريها ونهاه عن ذلك وعظم الكراهية فيها (قال) فقلت له أسيد أم أمره أن يحلف بذلك فقال لي مالك لي بخبري أن سيده أمره بذلك وقد نهته أن يشتريها فاستثنتك أبين من هذا عدي انه يعتق عليه ما يملكه في الثلاثين سنة اذا هو عتق واليمين له لازمة حين حلف بها ولكن ما ملك من العبد وهو عدي في ملك سيده انما منعنا من ان نعتقهم عليه لان العهد ليس يجوز عتقه عبدا الا باذن سيده وهذا رأي الان يعتق وهم في ملكه فيعتقوا عليه بمنزلة ما اعتق ولم يرد ذلك السيد فكذلك هو فيما حثنا اذ لم يرد السيد بمنزلة ما اعتق يجوز ذلك عليه بعد عتقه اذا كانوا في يده ولقد سمعت مالكا وأرسلت اليه أمة مملوكة حلفت بصدقة مالها أن لا تنكح ما أختها فأرادت أن تنكحها فقال ان نكحها رأيت ذلك يجب عليها في ثلث مالها بعد عتقها (قال) ابن القاسم وذلك عندي فيما قال مالك اذ لم يرد السيد حتى يعتق فالصدقة والعنق بمنزلة واحدة يجب ذلك عليه الا ان يرد ذلك السيد بعد حثه وقبل عتقه فلا يلزمه فيهم ويلزمه فيما أفاد بعد عتقه الى الاجل الذي حلف اليه وهذا أحسن ما سمعت

﴿ في الرجل يقول لامته أنت حرة ان دخلت هاتين الدارين قد دخل احداهما ﴾

(قلت) أرأيت ان قال لامته ان دخلت هاتين الدارين فأنت حرة فدخلت احدي الدارين قال هي حرة عند مالك وقال اذا قال الرجل لامرأته ان دخلتا الدار فأنتا طالقان أو لعبيده انما حران فدخلتاه واحدة منهما أو واحد من العبد قال لا شيء عليه حتى يدخل جميعا (قال) سحنون (وقال) أشهب يعتق الذي دخل ولا يعتق الآخر وليس لمن قال لا يستفان الا بدخولهما جميعا قول ولا لمن قال يستفان جميعا اذا دخل واحد منهما قول

﴿ في الرجل يقول لعبدته أنت حران دخلت هذه الدار فيقول العبد قد دخلتها ﴾

(قلت) أرأيت الرجل يقول لعبدته أنت حران دخلت هذه الدار أو يقول لامرأته أنت طالق ان دخلت هذه الدار فقالت المرأة والعبد بعد ذلك قد دخلنا قال ما فيها بينه وبين الله فيؤمر بخرق امرأته ويعتق غلامه لانه قد صار في حال الشك في الحنث والبر واما في القضاء فلا يجبر على طلاقها ولا على عتقه وكذلك ان قال لها ان كنتما دخلتما هذه الدار فأنت حرة أنت طالق فقالا انا قد دخلنا هاتين الدارين في قول مالك سواء أقرأ أو لم يقرأ لا يعتق العبد ولا يطلق المرأة بقضاء لان الزوج والسيد لا يعلمان تصديق ذلك الا بظهورهما فلذلك يؤمر بان يطلق ويعتق فيما بينه وبين الله ولا يجبر في القضاء على ذلك

﴿ في الرجل يقول لامته أنت حرة ان كنت تبغضيني فتقول أنا أجبل ﴾

(ق) أرأيت ان قال لامته أنت حرة ان كنت تبغضيني فقالت أنا أجبل ولست أفصل أو قال لها أنت حرة من الموار وظاهر قول المخزومي في المدونة وقد تأول بعض الناس قوله وهو مقر بالجل أي بالوطء وقد تأول بعض الشيوخ أن الاختلاف الواقع من قول مالك في المدونة انما هو اذ لم يعلم الزوج بحملها ولا كان مقرا

ان كنت تحبيني فقالت أنا أفضلك أنتعق عليه أم لا قال هذا عندى حاش لا لا يدري أصدقت في قولها أم كذبت فهو على حش ولا ينبغي ان يحبسها بعد عينة طرفة عين ولكن بعته او يخلها (قلت) وكذلك ان قال ان كان فلان يبغضنى فعلى المشى الى بيت الله قال فلان أنا أحب قال عليه أن عشى لأنه لا يدري أصدق فلان في مقاتله أو كذب وهذا قول مالك لا في سالت مالك والديه عن الرجل يسأل امرأته عن الخبر فيقول لها أنت طالق ان كنتيني وان لم تسمد فبني فتخبره الخبر فلا يدري أكمته ذلك أم صدقته الا انها تقول للزوج قد صدقتك ولم أكمك فلما اجعازى ان يفارقها لأنه لا يدري أصدقه أم كذبه فكذلك مسائلك هذه كلها وما كان مما يشبه هذا الوجه فهو على مثل هذا (قلت) وينقض عليه في هذا بالحنث في الحرية والطلاق أم لا (قال) لا ينقض عليه ولكن يؤمر بذلك ولا يجزى ذلك

في الرجل يجعل عتق عبده في يده في مجلسهما

(قلت) أرايت ان قال عبده عتق نفسي في مجلسك هذا فوض ذلك اليه قال العبد قد اشترت نفسي بنوى العبد بذلك العتق أ يكون حراً أم لا (قال) اذ انوى العبد بذلك الحرية عتق لان قوله هذا قد اشترت نفسي هو من حروف العتق (قلت) ويجعل القول قوله انه اعلم ارا ذلك العتق (قال) نعم (قلت) فان لم ينو العبد بذلك الحرية فلا حرية له (قال) نعم لا حرية له اذ لم يرد بذلك الحرية (قلت) فان قال أنا أدخل الدار ينوي بذلك العتق (قال) هذا لا يكون بقوله أنا أدخل الدار حر الان هذا ليس من حروف العتق (قلت) فلوان السيد قال لعبده أدخل الدار وهو يريد بلفظه ذلك حرية العبد (قال) هو حر عند مالك اذا أراد بذلك اللفظ عتق العبد (قلت) ما فرق ما بين قول السيد لعبده أدخل ذوى بذلك اللفظ حرية العبد وبين قول العبد أنا أدخل الدار ينوي بذلك اللفظ حرية نفسه في هذا الذي فرض سيده اليه العتق (قال) لان العبد مدع في ذلك فلا يصدق لأنه لم يتكلم بالعتق ولا بحروف العتق فالسيد هو ما صدق على نفسه والعبد لا يصدق في هذا على سيده واتما مثل ذلك مثل رجل قال ل امرأته امرأتك بيدك قالت أنا أدخل بيتي ثم جاءت بعد ذلك تدعى انها أرادت الطلاق لم يقبل قولها (قلت) فان قالت المرأة أو قال العبد أما ذالم تعجز واما كان من قولنا ذلك فنحن نطلق ونعتق الآن من ذى قبل (قال) لا يكون ذلك اليهما (قلت) وان كان ذلك المجلس الذى فوض فيه الزوج والسيد اليهما (قال) نعم لا يكون اليهما من ذلك شيء لانهما قد تركا ذلك حين أجا باعير طلاق ولا عتاق (قلت) فان سكتا حتى تفسرا ليس ذلك في أيديهما في يد المرأة وفي يد العبد (قال) لا الا في قول مالك الا نحر وليس عليه جماعة الناس ولا أهل المداينة وليس ذلك رأي (قلت) فلم لا يكون عند مالك هذا العبد والمرأة ان تطلق وان يعتق في ذلك المجلس اذا بطلت قهرهما الاول (قال) لانهما باعيا قول الاول تاركان لما جعل اليهما حين أجات وأجاب العبد بجواب لم يلزم السيد فليس لهما بعد ذلك قضاء لافي قوله الاول ولا في الآخر عند مالك وفي السكوت مما على أمرهما عند مالك حتى يجي من ذلك ما يعلم انهما قد تركا كان جعل اليهما لان مالكاً سئل اذا كان يتزل ذلك لهما ما كانا في مجلسهما فان تفرقا فلا شيء لهما فقيل لمالك فان طال المجلس بهما (فقال) اذا طال ذلك حتى يرى انهما قد تركا ذلك أو يفرجان من الذى كان فيه الى كلام غيره يستدل بذلك على انهما تركا كما فيه طل ما جعل في أيديهما من ذلك فهي اذا جاءت بجواب لم يلزم الزوج فهي عترة من ترك ما كان لهما من ذلك لانها قد قضت قضاء لا يلزم الزوج فليس لهما ان تقضى بذلك الا ترى انها في مالك الا تحران ذلك لها وان قامت من مجلسهما الا ان توقه أو تركه بطوها أو ياترها أو يخر ذلك فيكون ذلك تركا لما في يديها من ذلك فكذلك اذا قضت بما لا يلزم الزوج في الذى جعل اليها فليس لهما بعد ذلك في ذلك الامر قليل ولا كثير به وانما علم انها كانت حاملما لما انكشف من ومنه ما قبل ستة أشهر وهو تأويل باطل حكينا من وجود

(قال) ابن القاسم ورأى على قول مالك الأول وعليه جماعة الناس انهما اذا تفرقا لم يقض شيء فليس لها من بعد ذلك قضاء (قال) سحر بن زوق قال غيره اذا قال لعبد عتقك في يديك (فقال) فقد اخترت نفسي أو قال له امرتك في يديك في العتق (فقال) له قد اخترت نفسي انه حر وان زعم انه لم يرد بذلك العتق غثله المرأة تقول قد اخترت نفسي فهي طالق وان قالت لم ارد الطلاق وان قال العبد أنا أدخل الدار أو أنا اذهب أو أخرج لا يكون هذا عتقا الا ان يكون اراد بقوله بذلك العتق فان كان اراد بذلك العتق فهو عتق لان هذا من كلام يشبه ان يكون يريد به العتق

﴿ ما يلزم من القول في العتق ﴾

(قلت) أرأيت لو ان السيد قال لعبد ادخل الدار وهو يريد بلفظه ذلك حرية العبد (قال) هو حر عند مالك اذا اراد بذلك اللفظ عتق العبد فلما ان كان اراد ان يقول أنت حر فزل لسانه فقال ادخل هذه الدار أو ما أحسنك أو أنزل الله فانه لا يكون حرا حتى ينوي أن العبد حر بما قال من اللفظ بقوله أنزل الله وبقوله ادخل الدار وكذلك الطلاق لو ان رجلا اراد أن يقول لا امرأته أنت طالق فزل لسانه فقال أنزل الله أو عليك لعنة الله فزال لسانه عن الطلاق فان هذا لا يطلق عليه امرأته حتى يكرن الزوج ينوي بالكلمة بعينها الطلاق قبل ان يتكلم بها أي أنت بما أقول لك من قولي أنزل الله وما أحسنك وما أشبه هذا من الكلام أنت بما أقول من هذا اللفظ طالق فهي طالق وان لم يكن ذلك الكلام من حر وف الطلاق وهو قول مالك (قلت) أرأيت ان قال رجل لرجل اعتق جاري فزال لسانه فقال له ذلك الرجل اذهب وقال أردت بذلك العتق (قال) نعم قلناه من حر وف العتق (قلت) فان قال ذلك الرجل لم أرد بذلك العتق (قال) القول قوله (قلت) أتخفظه عن مالك (قال) لا وبغني اقول في الرجل يقول لعبد يدك حرية أو رجلك حرية يعتق عليه جميعه (قلت) وان شهد عليه بذلك وهو يحسد (قال) نعم (قلت) أرأيت من قال لجاريته أنت حرية أو بائنه أو خلية أو قال اعزبي أو استتري أو تنحي أو كلي أو اشربي يريد بذلك اللفظ الحرية اعتق عليه (قال) نعم اذا اراد بذلك اللفظ الحرية (قال) وكذلك الطلاق وكل لفظ نلفظ به برجل يريد بان امرأته طالق بذلك اللفظ وان لم يكن ذلك اللفظ من حر وف الطلاق فهي بذلك اللفظ طالق عند مالك وكذلك الحرية (وقال) مالك من قال لعبد أنت حر اليوم انسر بذلك أبدا (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة في رجل يقول أشهدكم ان ما ولدت هذه الوليدة فهو حرا أو يرة زول أشهدكم ان رجها حر (قال) ربيعة ان قال رجها حر فهي حرة وان قال كل ما ولدت فهو حرا ولدت وهي له فحسب ان يعتق وان مات أو باعها انقطع ذلك الشرط عنها واسترقت هي وولدها وذلك لان قوله لا يحرم بيعها ولا تكرن ميراثا بتداولها من ورثها ولا يعتق شيأ رقه يومئذ يديه ولا بشئ تكون العتاق في مثله ولا ما كاهو يومئذ

﴿ ما لا يلزم من القول في العتق ﴾

(قلت) أرأيت ان قال رجل لعبد أنت حر اليوم من هذا العمل (قال) اذا قال سيده انما أردت بهذا القول في قد اعتقته من هذا العمل ولم ارد الحرية فالقول قوله في رأيي ولا يكون حرا ويحلف على ذلك (قلت) أرأيت ان قال لعبد وعجب من عمله أو من شيء رآه منه (فقال) له ما أنت الا حر أو قال له تعال يا حر ولم يدبش من ذلك الحرية انما اراد أي انك تعصيني فأنت في معصيتك باي مثل الحر (قال) قال مالك ليس على سيده في هذا القول شيء فيما بينه وبين الله (قلت) وفي القضاء أيضا (قال) نعم قال وانما الذي الاختلاف في ذلك لما لك في كتاب ابن الموارف اعلمه فان ادعى الاستبراء بعد أن ولدته وقال ليس الولد مني وقد

سئل مالك عنه في القضاء (قال) وسئل مالك عن طباح كان لرجل وكنان عنده رجال فطبخ
 طبخاً فأجاد فقال سيده انه سر (قال) مالك لا يلزمه في هذا حرية وانما معنى قوله انه سر الفعل او عمل عمل
 الاحرار (قلت) ولا يمتنع عليه القاضي اذا كانت للعبد يئنه (قلت) ارايت رجلاً قال في امته هي حرة لانه سر
 على عائسر او نحو هذا من الاشياء وهو لا يريد بذلك القول حرية الجارية انعتق عليه الجارية في يئنه وبين الله
 في قول مالك (قال) لا (قلت) فان اقامت الجارية عليه اليئنه انعتق عليه الجارية أم لا (قال) اذا عرف من ذلك
 انه دفع بذلك القول عن نفسه مظلمة لم يعتق عليه الجارية في رأي وان قامت بذلك اليئنه (قلت) ارايت الذي
 يقول لامته انت حرة ونوى انك كذب فيما بينه وبين الله او قال لامرأته انت طالق ونوى الكذب فيما بينه وبين
 الله (قال) ذلك لازم له في الطلاق وفي الحر بقوله لا تنفعه يئنه التي نوى ولا يئني في هذا انما يئني اذا كان
 لذلك وجه انما قال لها ذلك لوجه كان فيه بمنزلة ما وصفت لك من امر العاشرة ونحو ذلك (قال) ولقد سمعت
 مالكا يقول في المرأة تقول لرجل يئنها او الرجل يقول لعبد يئها انما انت حرة على وجه انك تصيني (قال) مالك
 ليس هذا بشئ قال ولقد سأله رجل عن عبد كان له طباح وانما صنع له صنعا فطبخ العبد فأحسن الطبخ فدا
 اخوانه فأعجبهم وقالوا له لقد اجد فلان طبخه قال انه سر (قال) مالك ليس هذا بشئ انما أراد به حر
 الفعل فلا يعتق عليه بهذا (قلت) ارايت الرجل يقول لعبد لا سبيل لي عليك ولا ملك لي عليك (قال) ان كان
 به هذا الكلام كلام قبله يستدل بذلك الكلام الغنى بهذا القول انه لا يريد به هذا القول الحرية قال القول
 قول السيد وان كان هذا الكلام ابتداء من السيد عتق عليه العبد ولم أسمعه من مالك (قلت) ارايت ان قال
 رجلاً لامته هذه أختي أو لعبد هذا أختي (قال) اذا لم يرد به الحرية فلا يعتق عليه (ابن وهب) قال وقال
 الحسن في الرجل يقول لغلامه ما أنت الا حر وهو لا يريد بالحرية انه ليس بشئ وقال عثمان بن عفان
 لا عتاقه الا الله

﴿ في الرجل يقول لعبد قد وهبت لك عتقك أو نصفك ﴾

(قلت) ارايت لو ان رجلاً قال لعبد قد وهبت لك عتقك أو قال قد تصدقت عليك تعتقك ان يكون حراماً كانه
 (قال) سمعت مالكا يقول في الرجل يقول لعبد قد وهبت لك نفسك انه سر (قلت) قبل أو لم قبل (قال) نعم
 قبل العبد أو لم قبل هو حر في قول مالك فستلذت تل هذا (قال) سحنون وقال غيره اذا وهبه نفسه فقد وجب
 العتق لانه لا ينتظر منه قبول مثل الطلاق اذا وهبها فقد وهب ما كان ملكاً منها جاءت بذلك الآثار لان الواهب
 في مثل هذا المذهب لان ينظر قبول من وهبه له كالا مال التي توهب فان قبل الموهر به نصد وان رده
 رجع الى الواهب (قال) ابن القاسم وسألت مالكا عن رجل وهب لعبد نصفه (قال) اراه حراً كله (قال) ابن
 القاسم لا نه حين وهبه نصفه عتق عليه كله ولولا له السيد وكذلك اذا اخذ منه دنائراً على عتق نصفه أو على
 بيع نصفه من نفسه قال العتق في جميع ذلك انما هو من السيد نفسه فيكون مارق منه تعالما اعتق منه ويعتق
 جميعه قال ولقد سئل مالك عن عبد بين رجلين أ. طى العبد أحد هما دنائراً على أن يعتقه ففصل قال ينظر
 في ذلك فان كان أراد وجه العتاقه عتق عليه كله (قال) مالك ويقوم عليه نصيب صاحبه (قال) ابن القاسم ويرد
 المال الى العبد ولا يكون له منه قليل ولا كثير لانه من اعتق عبداً يئنه وبين آخر واستثنى من ملكه شيئاً
 عتق العبد عليه كله ويرد ما استثنى من المال الى العبد فكذلك اذا أراد وجه العتاقه بما اخذ منه وان علم أنه
 لم يرد وجه العتاقه وانما أراد وجه الكتابة ولم يرد العتاقه فسخ ما صنع وكان العبد بينهما وأخذ صاحبه نصف
 ما اخذ من العبد (قلت) ارايت ان قال لها انت حرة ان هويت أو رخصت أو شئت أو أردت حتى يكون ذلك
 كنت استبرأت كان ذلك له في الوجوه كلها باتفاق وسقط نسب الولد قبل بذلك اللعان وهو قول أشهر وقيل

للأمة (قال) ذلك لها وإن قامت من مجلسها مثل التلبس في المرأة إلا أن تمكنه من الوطء أمر من مباشرة أو قبله أو ما يشبه هذا وتوقف الجارية فاما أن يختار سريرتها واما أن تترك وأما ألا يرى لها بعد أن يفرق قامن المجلس شيئا إلا أن يكون شيئا فوضه إليها

في الاستثناء في العتق

(قلت) أ رأيت أن قال لعبد له أتم أحرار الأفلان (قال) ذلك له (قلت) أليس قلت قال لي مالك لا استثناء في العتق أليس ذلك استثناء قال ليس هذا عند مالك والاستثناء الذي قل مالك فيه أنه لا استثناء في العتق إنما ذلك الاستثناء الذي لا يجوز في العتق إذا قل أن شاء الله فذلك الذي يعتق عليه ولا يكون استثناء شيئا (قلت) وكذلك أن قال لنسائه أتمن طوائق الأفلان (قال) نعم هو كذلك عند مالك وأيس هذا عند مالك بمنزلة ما لو قال أتمن طوائق أن شاء الله (قال سحنون) وقاله أشهب (قلت) أ رأيت أن قال غلام حران كلفت فلانا لأن يبدولي أو لأن أرى غير ذلك (قال) ذلك له عند مالك (قال) وسئل مالك وأما عنده عن رجل قال لامرأته أنت طالق ألبتة أن أكلت معي شهر إلا أن أرى غير ذلك فوضع له طعام بعد ذلك فأنت ففقدت معه فرضت يدها تأكل فيها ثم قال كلى فأتري فيه (قال) أن كان هذا الذي أردت وهو يخرج عينا ثم رأيت ذلك فلا أرى عليك شيئا (قلت) فما فرق بين هذا وبين قوله غلام حران كلفت فلانا إلا أن يشاء الله (قال) ذلك ليس في الحرية استثناء وليس جعل من المشبهة إليه أو إلى أحد من العباد ممن يشاء أو ممن لا يشاء مثل مشبهة الله لأن الرجل إذا قال أنت طالق إن شئت أو أن شاء فلان لم تطلق عليه حتى يشاء أو يشاء فلان وإذا قال أنت طالق إن شاء الله طلقت عليه مكانها وعلمنا أن الله قد شاء طلاقها حين زمه الطلاق لأنه حين تكلم بالطلاق زمه الطلاق وهذا رأي

في الرجل يأمر رجلين بعتقان عليه عبده فيعتقه أحدهما

(قلت) أ رأيت أن قال رجلين اعتقنا عبدي هذا فأعتقه أحدهما يجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك في رجلين فوض إليهما رجل أمرهما أنه فقال قد جعلت أمرهما في يديكما فطلقاها فطلقها أحدهما دون صاحبه (قال) قال مالك لا يلزمه ذلك قال وأما إذا لم يوض إليهما وكانا رسولين فالطلاق لازم له وإن لم يطلقها ولم أسمع هذا من مالك وكذلك العتق عندى إذا كان على التفويض فهو كالمصفت لك وكانا رسولين عتق عليه وإن لم يعتقه (قلت) أ رأيت أن جعل عتق جاريته إلى رجلين فأعتق أحدهما دون صاحبه يجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) أن كانا ملكا وجعلنا فاعتقتهما أحدهما فلا يجوز أن كانا رسولين جاز ذلك عند مالك (قال) سحنون وكذلك قال أشهب وغيره من كبار أصحابنا لك في عتقك إذا ملكها أمرها في العتق والطلاق ورجلا آخر معهما أو عتق رجلين سواها في العتق فأعتق أحدهما وأبى الآخر أن يعتق فقال لا عتق لهما حتى يجمعنا جميعا على العتق لأن إلى كل واحد منهما ما لصاحبه وكذلك إذا كانت هي منهما فإن وطئها أحدهما فقد انتقض الأمر الذي جعل لهما

في الرجل يدعو عبدا له باسمه ليعتقه فيعتقه غيره فيقول له أنت حر

(قلت) أ رأيت أن دعا عبدا له يقال له ناصح فأجابه مرزوق فقال له أنت حر وهو يظن أنه ناصح وتهد عليه بذلك (قال) يعتقان عليه جميعا يعتق مرزوق بما تهد له ويعتق ناصح بما أقر له بما نوى وأما فيما بينه وبين الله فإنه لا يعتق إلا ناصح (قال) ابن القاسم فإن لم يكن عليه يته لم يعتق عليه إلا الذي أراد ولا يعتق عليه الذي واجهه بالعتق (قال) سحنون وقال أشهب في رجل دعا عبدا يقال له ناصح فأجابه مرزوق فقال أنت حر فقال

بلعان ثان وهو قول أصبغ وعبد الملك وفي المدونة ما يدل على القولين جميعا

أراه حرافياً بينه وبين الله وفيما بينه وبين العباد ولا أرى لنا صحتنا إلا أن يحدث له العتق لا بدعاه ليعتقه فلم يعتقه وعتق غيره وهو يرطنه وهو فرزق هذا وحرم هذا

﴿ في العبد بين رجلين يقول أحدهما إن لم يكن دخل المسجد أمس فهو حراً ويقول الآخر إن كان دخل فهو حراً ولا يؤقتان أدخل أم لا ﴾

(قلت) أرايت لو أن عبداً بين رجلين فقال أحدهما إن لم يكن دخل المسجد أمس فهو حراً وهو لا يستيقن دخوله وقال الآخر إن كان دخل المسجد أمس فهو حراً ولا يستيقن أنه لم يدخله (قال) إن كانا يديان علم ما حلفا عليه دينا لذلك وإن كانا لا يديان علم ما حلفا عليه ويدعيان أنهم ما حلفا على الظن فإن العبد لا ينبغي أن يملكه وينبغي أن يعتق عليهم ما لأنهم ما لا ينبغي لهما أن يسترقاه بالشك (قال) ابن القاسم ولا يجبران على العتق بالقضاء عليهما (قال) سحنون وقال غيره يجبران على ذلك وقد قاله ابن عمر يفرق بالشك ولا يجمع بالشك

﴿ في عتق السهام ﴾

(قال) قال مالك فيمن أعتق في مرضه عشرة أعبد له ستون مملوكاً (قال) مالك يعتق منهم سدسهم بالسهم (قلت) فإن ماتوا كلهم إلا عشرة أعبد (قال) إذا ماتوا كلهم إلا عشرة أعبد فإن مالكا قال إن كن الثلث يجعلهم عتقوا كلهم هؤلاء العشرة جميعهم (قلت) وإن كانت قيمة هؤلاء العشرة أكثر من قيمة هؤلاء التحسين الذين ماتوا (قال) نعم وإن كانوا أكثر قيمة (قلت) لم (قال) لأنه إنما ينظر إلى عدد ما في منهم فإن بقي عشرة عتقوا جميعهم في الثلث إن جعلهم الثلث وإن لم يجعلهم الثلث عتق منهم مبلغ الثلث بالقرعة وورق منهم ما بقي (قلت) فإن كان بقي من ستين أحد عشر عبداً (قال) يعتق منهم عشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً إن حل ذلك الثلث بالقرعة (قلت) فإن بقي منهم عشرون عبداً (قال) يعتق منهم النصف بالقرعة وورق ما بقي إن حل الثلث نصفهم وأصل هذا القول أن ينظر إلى عدة من بقي فإن كانوا عشرة عتقوا كلهم وإن كان الذين بقوا عشر من عتق منهم نصفهم بالقرعة وإن كانوا اثلاثين أعتق منهم بالقرعة وورق ما بقي منهم وإن لم يمت منهم أحد عتق منهم سدسهم (قال) وهذا كله قول مالك (قال) والفرعة بين العبيد إنما هي على قيمتهم (قال) وقال مالك من أعتق رقبة مثله بتلاعه موته لا يجعلهم الثلث فإن هؤلاء يترع بينهم (قلت) كيف يترع بينهم في قول مالك (قال) إن كانوا انقسموا انقسموا قسموا وأذرع بينهم على أي الأثر ثمة وصية الميت فإذا أصاب ثلثاً منها عتق وإن كنوا لا ينقسمون فإنهم يقومون جميعاً ثم يسهم بينهم فمن خرج سهمه عتق وإن كان آخر من خرج منهم يكون أكثر من بقية الثلث عتق منه تمام الثلث وورق ما بقي وهذا قول مالك (قال) وقال مالك من قال ثلث رقبتي أحرار أقرع بينهم فأخرج ثلث أولئك الرقبتي وهو بمنزلة من قال رقبتي كلهم أحرار وإن قال نصفهم أو ثلثهم أحرار فكذلك يعمل فيهم بالقرعة إذا قال نصفهم أو ثلثهم يترع بينهم (قال) وقال مالك من قال رأس من رقبتي أو خمسة أو ستة أحرار ولم يسهم بأعيانهم نظراً إلى جسد الرقبتي يوم يقومون ينظر إلى عدد ما سمي من رقبته فإن كان قال خمسة وهم ثلاثون أعتق سدسهم وإن كانوا عشر من أعتق ربعهم يقومون جميعاً ثم يسهم بينهم فينظر إلى الذي خرج سهمه فإن كان هو كفاف الجزء الذي سمي من رقبته عتق وحده وورقوا جميعاً وإن كان أكثر عتق منه مبلغ ما سمي سدسهم أو ربعهم وورق منهم ما زاد على ذلك وورق جميعهم وإن لم يكن فيه كفاف لما سمي ضرب بالسهم الثانية فإن استكملوا ما سمي من

﴿ فصل ﴾ وقد ذهب طائفة من أهل العلم إلى أن الولد المولود على فراش الرجل إذا نفاه لا يثنى منه بلعان

السهم أو الربع والأضرب بالسهم أيضا حتى يستكملوا ماسمى وإن خرج في ذلك أكثر عدد ماسمى
 من العدد بأضعاف إذا كان الذين يعقون قيمتهم كفا فالماسمى من الجزء وانما يعق منهم كفاف ماسمى
 من الجزء وان كان ربعا أو سدس بالسهم كان واحدا أو عشرين أو ثلاثين لا يلتفت في ذلك إلى العدد إذا كان
 فيما بين الورثة ثلاثة أو بأعهم أو خمسة أسداسهم بقية الأجزاء على ماسمى وذلك إذا لم يترك مالا غيرهم وإن ترك
 مالا غيرهم استكملوا عتق جميع ماسمى في ثلث جميع ماله حتى يؤتى على جميع وصيته التي سمى على ما فسرت
 لك قال (قلت) مالك أرايت أن أوصي رجل بالعتق وله خسون رأسا قتال عشرة من رقيق أحرار ففعل
 الورثة عن بيع ماله فلم يقيموا حتى هلك منهم عشرون وبقي منهم ثلاثون (فقال) مالك يعق ثلث الثلاثين
 ولا يكون لمن مات قيمة يستدبها على الورثة ولا تدخل على الرقيق وانما يعق من عددهم يوم يحكم بينهم وليس
 لمن مات منهم قيمة وتصور التسمية كلها التي سمى فيما بين من الرقيق (ابن وهب) أن مالكًا وغير واحد من
 أهل العلم حدثه عن الحسن بن أبي الحسن وعن محمد بن سيرين أن رجلا في زمن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أعتق عبيد الله ستة عند موته فأسهم رسول الله بينهم وأعتق ثلث تلك الرقيق (قال) مالك وبلغني أنه
 لم يكن لتلك الرجل مال غيرهم (قال) ابن وهب وأخبرني جرير بن حازم والحارث بن نبهان عن أيوب بن أبي
 نجيمة عن محمد بن سيرين وأبي قلابة الجرمي عن عمران بن الحصين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله
 (أنهم) عن الليث بن سعد أن يحيى بن سعيد حدثه عن الحسن أن رجلا أعتق ستة أرؤس على عهد رسول
 الله عليه الصلاة والسلام ولم يكن له مال غيرهم فأسهم رسول الله عليه الصلاة والسلام بينهم فأخرج منهم (ابن
 وهب) عن مالك أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن حدثه أن رجلا في زمن أبان بن عثمان أعتق رقيقا له جميعا فأمر
 أبان بن عثمان بتلك الرقيق فقسما أثلاثا ثم أسهم بينهم على أيهم يخرج سهم الميت فعتقوا وأخرج السهم على
 أحد الأثلاث فعتقوا (قال) مالك وذلك أحسن ما سمعت الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد قال أدركت مولى
 لسعيد بن بكر يدعى دهورا أعتق ثلث رقيق له هم قرىب من العشرين فرفع أمرهم إلى أبان بن عثمان
 فقسهم أثلاثا ثم أفرع بينهم فأخرج ثلثهم فاعتقهم (ابن وهب) عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد قال
 كان لرجل غلامان فأعتق أحدهما عند الموت فلم يدر أيهما هو فأسهم أبان بينهما فأصار السهم لاحدهما
 وغشى على الآخر

﴿ في الرجل يعق أثلاث عبيده وأنصافهم ﴾

(قال) وقال مالك من قال عند موته أثلاث عبيدي أو أنصافهم أحرار أو ثلث كل رأس أو نصف كل رأس
 أعتق من كل واحد ما ذكر أن جعل ذلك الثلث ولم يبرأ بعضهم على بعض (قلت) فإن لم يحمل الثلث ذلك (قال)
 يعق منهم عند مالك ما جعل الثلث يقسم الثلث على قدر ما أعتق منهم يتعاصون فيه ولا يفرع بينهم ولكن يعق
 من كل واحد منهم ما أصابه من ثلث مال الميت في الخاصة وقاله أنسب

﴿ في الرجل يحلف بعق رقيقه في مرضه ﴾

(قلت) أرايت الرجل يحلف بعق رقيقه أن لا يكلم فلا يقرض فكلمه وهو مريض (قال) هو بمنزلة من
 أعتق عبدا وهو مريض أن مات ووسعهم الثلث عتقوا أو لا أفرع بينهم فأخرج منهم ما جعل الثلث ورق منهم
 ما بقي ولو نصف ليكن فلانا بعق رقيقه فأت قبل أن يكلمه عتق رقيقه في ثلثه أن وسعهم الثلث والأفاجل
 الثلث منهم جميعا ولا يفرع بينهم وهم بمنزلة المدبرين يعق من كل واحد حصته من الثلث وإن كان قد دول
 ولا بما سواه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للفراس وللعاقر الجروى عن الشعبي أنه قال خالفني

لرقبته هؤلاء أولاد عبد عينة هذه كان أولادهم معهم في الوصية يقومون مع آبائهم في الثلاثين كانت أمهاتهم
 إماء لا آبائهم وهم بمنزلة المدبرين وكذلك قال مالك أرى أولادهم يدخلون معهم بمنزلة المدبرين (قلت) أرى
 الرجل يحلف بعق رقيقه ليفعلن شيئاً فيولد لعبيده أولئك والد (قال) أراهم في البين مع آبائهم (قلت) أرى
 لو أن رجلاً قال لعبد أن دخلت أنا هذه الدار فأنت حرة وقال هذه المقالة في الصحة ثم دخل الدار في المرض فمات
 من مرضه (قال) يعتق العبد من الثلث وسألت مالك عن الرجل يقول لأمرأته أن تدخلت دار فلان
 فانت طالق البتة وهو صحيح حين قال لهذا ذلك ثم دخلت الدار وهو مرض ثم مات قال مالك أرى أن ترثه وإن
 انقضت عدتها وهو بمنزلة من طلق في المرض (قلت) ولم ير بها مالك وإنما وقع الفراق دهنًا من المرأة لا من
 الزوج (قلت) أرى أن المفقدين في المرض أليست ترثه في قول مالك وهذه بمنزلة المفقدين في الميراث

﴿ في الرجل يعتق العبد ثم يدين السيد بعد عتقه ﴾

(قلت) أرى أن أمرت عبدي أن يبيع لي سلعة من السلع فباع السلعة وأعتقت أنا العبد ثم اعترفت
 السلعة التي باع العبد فأرد المشتري أن يبيع السيد ويرد عتق العبد قال ليس ذلك له ولم أسمعه من مالك
 لأن الدين انما لحق السيد بعدما عتق العبد

﴿ في المدين يصدق عبده وعنده من العروض كفاف دينه أو نصفه ﴾

(قال) قال مالك إذا كان على الرجل دين وكان عنده كفاف دينه سري عبده فاعتق عبده جاز عتقه (قلت)
 وكذلك لو دبره أو كاتبه قال نعم (قال) مالك في العتق أنه جائز فهر في التدبير والكاتبه أولى أن يجوز وقال مالك من
 أعتق عبداً وله من المال والعروض ما وقامت عليه الغرماء يوم أعتقه كان في ماله سوى العبد وفاء دينهم فلم
 يردوا عليه حتى ضاع المال كله فإن العتق ماض وليس للغرماء أن يردوا عتقه وكذلك التدبير والكاتبه أيضاً
 في قوله ولو كان دينه يفتقر نصف العبد فلم يرد عليه الغرماء حتى ضاع المال كله لم يبيع من العبد إلا ما كان يباع
 لو قام الغرماء عليه حين أعتق والمال غير نال فينتظر فيه يوم أعتق أو دبر إلى ما كان في يد السيد من المال يومئذ
 ولا ينظر إلى ما تلف من المال به ذلك ويعتق منه ما بقى (قلت) فإن دبر رجل عبده وله مال وعليه دين
 يفتقر ماله أو يفتقر نصف عبده هذا الذي دبره (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى أن يباع من العبد
 مبلغ الدين بعد مال سيده مثل ما وصفت لك في العتق فإذا يبيع منه ما ذكرك كان ما بقى مديراً لأن مالكاً
 قال لو أن عبداً بين رجلين دبره أحدهما بآذن صاحبه لجاز ذلك وما كان به بأس لأن الكلام في هذا المدبر
 الذي لم يدبر فإذا اشترى المشتري على هذا فكان عرض بالتدبير ولا يتقوا ماله ولقد سمعت مالكاً وكان المقاومة
 عنده ضعيفة ولكنها شئ جرت في كسبه ولقد سمعته وزلت فألزمه التدبير الذي دبره كله ولم يجعل فيه تقرباً
 فهذا يدل على أنه يباع منه بقدر الدين ويترك ما بقى مديراً بمنزلة العتق (قلت) فإن كان كاتبه وعليه من الدين
 مثل ما وصفت لك مقدار نصف العبد (قال) فلا أرى أن يجوز منه قليل ولا كثيراً لأنه لو كاتب نصف عبده وليس
 عليه دين لم يحجز ذلك ولو كاتبه كله وعليه دين لم يحجز ذلك إلا أن يكون لو بيعت كاتبه أو بعضها كان فيها ما يؤدي
 دين سيده فإن كن كذلك أرى أن تباع وتقر كاتبه لأنه ضرر على الغرماء في شئ من دينهم إذا كان فيما يباع من
 كاتبه قضاء لدينهم وإنما الذي لا يجوز إذا لم يكن فيما يباع منه قضاء للغرماء فحينئذ يرد كله ويبيع العبد في دينهم ولو
 أن عبداً بين رجلين كاتب أحدهما نصيبه غير أن شريكه أو يآذنه فالكاتب باطل ولا يتأهل له ما مثل ما قيل في التدبير

إبراهيم وابن معتقل وموسى في ولد الملائنة فقالوا نلحته به قتلنا لحقه به بعد شهادة أربع شهادات بالله أنه
 لمن الصادقين ثم جبر بالخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فكتبوا فيها إلى المدينة فكتبوا أن

﴿ في عتق الما يان وورد العرماء ذلك ﴾

قال (وقال مالك في الذي يعتق وعليه دين فرد الغرماء عنه فلم يباعر حتى أفاد السيد ما لا فاتهم أحرار فقال له بعض جلسائه ألم يكن ذلك رد العتق فقال ليس ذلك رد العتق حتى يباعوا قال ولو بادهم السلطان ولم ينفذ ذلك أفاد السيد ما لا (قال) مالك رأيتم أحرارا (قلت) ما معنى قول مالك ولم ينفذ ذلك قال ان السلطان عندهم بالمدينة يبيع ويشترط في ذلك انه بالخيار ثلاثة أيام فان وجد من يريده والا أشد البيع للذي اشتراه (قلت) ويجوز هذا البيع في قول مالك قال نعم (قال) ابن القاسم وأرى انه قبض المال ما لم يقسمه العرماء اذا أفاد الثمن المغلس قبل ذلك أعتق الرقيق ويرد المال الى المشتري ويقضى الغرماء من هذا المال الذي أهدوه ووجه ما سمعت من مالك وكذلك يقول أنسب (قال) سحنون ليس هذا بشئ ولا أنظر فيه واذا وقع البيع من السلطان فقد تم قريبا لكن أو غير قريب (قلت) أرايت الرجل يعتق عبده وعليه دين يشتري قيمة العبد وللعبد أولاد أحرار ولم يعلم الغرماء بعتق السيد اياه فبات بعض ولد العبد أيرته العبد وقد أعتق قبل أن يموت ابنه (قال) لا أرى أن يرته لانه عبد حتى يعلم الغرماء بالعتق فيجوز ذلك أو يفيد السيد ما لا قال وكيف أوردت من لو شاء العرماء ان يردوه في الرق ردوه وان شاؤا أن يجهزوا واعتقه أجاز وهو لا يورث الا من قبله من عتقه ولا يرجع في الرق على حال من الحالات ولا يكون لاحد أن يرد في الرق ولقد قول مالك في الرجل يعتق عبده عنده ثم يوله أموال مفسرقة وفيها يخرج العبد من الثلث اذا جمعت فلم يجمع ولم يقض حتى هلك العبد فقال مالك لا يرد ثمنه الا احرار فهذا يدل على ما مثلت وما أخبرتك فيها لان العتق اغنايتهم هد جمعهم المال وتقويهم اياه لانه لو ضاع المال كله لم يعتق من العبد الا الثلث ولذلك ان بقي من المال ما لا يخرج العبد في ثلث الميت عتق منه ما حل الثلث ولا يلتفت الى ما ضاع من المال فهذا يدل على ما مثلت

﴿ في الرجل يعتق في مرضه رقيقا فيقتل عتقهم أو بعد موته وعليه دين ﴾

(قلت) أرايت ان أعتق عبده في مرضه فقتل عتقهم أو أعتق بعد موته وعليه دين يفتقر العبد (قال) لا يجوز عتقه عنده مالك (قلت) فان كان الدين لا يفتقر قيمة العبد قال يقرع بينهم الذين فن خرج منهم سهمه يبيع في الدين حتى يخرج مقدار الدين ثم ينظر الى ما بقي فعتق منهم الثلث بالقرعة أيضا وهو قول مالك وقد وصفت لك كيف القرعة ان يباعوا فاذا خرجت القرعة على أحدهم وقيمتها أكثر من الدين يبيع منه مقدار الدين والذي يبقى منه بعد الدين يقرع عليه أيضا في العتق مع من بقي فان خرج ما بقي من هذا العبد في العتق وكن كفا فالثلث الميت عتق وان لم يكن فيه وفاء أقرع أيضا بين من بقي منهم فان خرجت القرعة على من بقي وقيمتها أكثر ما بقي من الثلث عتق منه مبلغ الثلث ورق منه ما بقي وان كان حين أقرع بينهم في الدين انهم يباعون في الدين خرجت القرعة على أحدهم وليس فيه وفاء بالدين فانه يقرع بينهم أيضا ثانية حتى يستكمل الدين بالقرعة وان خرجت القرعة الى الاول على آخره وفاء ببقية الدين وفضل يبيع منه مبلغ الدين وكان ما بقي منه بعد ذلك للميت ويضرب على ما بقي منه بالسهم مع جميع الرقيق الذين بقوا بعد الدين فن خرج سهمه عتق في ثلث الميت حتى يستكملوا ثلث الميت وباست تكون القرعة عند مالك الا في الوصية وهذه وصية (قلت) فإلذي أعتق رقيقه في مرضه فقتلهم أو عتقهم بعد الموت وعليه دين والعبد أكثر من الدين أو سوا في قول مالك يقرع بينهم في الدين (قال) نعم هو سواء (قلت) ويقرع بينهم فيما فضل بعد الدين في العتق في قول مالك (قال) نعم (قلت) فان لم يكن عليه دين أقرع بينهم في العتق في قول مالك في الوجهين جميعا في الذين تلت عتقهم في مرضه وفي الذين أوصى بعقبتهم نعم العتق في أي الفريقين بالقرعة وان كان لا دين عليه (قال) نعم (قلت) فان عتقهم في مرضه وعليه دين وعنده من المال مقدار الدين فملك المال ثم مات السيد والذين يفتقر قيمة العبد قال هؤلاء رقيق

كلهم يباعون في الدين لان هذه وصية فلا يكون العتق في الوصية عتقا الابداء الدين (قلت) وسواء بتسل عتقهم في مرضه في مسئلتى أو أعتقهم بعد موته (قال) نعم هذا كله سواء لانها وصية فهم رقيق حتى يستوفى الدين فان كان في قيمتهم فضل عن الدين أسهم بينهم فيعير يباع في الدين ثم أقرع بينهم في العتق في الثلث

﴿ في الرجل يعتق رقيقه وعليه دين فيعير عليه الغرماء أن يكون لهم أن يبيعوهم دون السلطان ﴾

(قلت) أ رأيت من أعتق رقيقه ولا مال له غيرهم وعليه دين يفترقهم فيقوم عليه الغرماء أن يكون له أن يبيعهم دون السلطان أو يكون ذلك للغرماء (قال) قال مالك لا يكون له أن يبيعهم ولا لهم دون السلطان (قلت) فان باعهم بغير أمر السلطان ثم أقام الملام رفع أمرهم إلى السلطان (قال) يرد بعضهم وتخصى حرثهم وانما ينتظر السلطان في ذلك يوم يرفع اليه فان كان أعتق وهو مرسر ثم أقبل لم يرد عتقه وان كان أعتق وهو مفلس ثم أسير لم يرد عتقهم أيضا (قلت) فان باعهم السلطان في دينه ثم اشتراهم سيدهم الذي كان أعتقهم بعد ذلك أعتقون عليه في قول مالك (قال) قال مالك لا يعتقون عليه وهم رقيق

﴿ في الرجل يعتق رقيقه في الصحة وعليه دين لا يحيط بهم أو يفترقهم ثم أقام الملام ثم ذهب ﴾

(قلت) أ رأيت ان أعتق رقيقه في صحته وعليه دين لا يحيط بهم وفيهم فضلة عن دينه وليس له مال سواهم قال هؤلاء يباع منهم جميعا مقدار الدين بالحصص ويعتق جميع ما بقي منهم وما يبيع في الدين منهم فذلك رقيق كذلك قال مالك (قلت) أ رأيت ان أعتق رقيقه وعليه دين يفترقهم ولا مال له سواهم فبيعهم عليه الغرماء حتى أقاد مالا فيه وفاء من دينه هل يجوز عتقهم (قال) قال مالك نعم عتقهم جائز (قلت) أ رأيت ان ذهب المال الذي أقاد قبل أن يقوم الغرماء عليه ثم قامت الغرماء بعد ذلك (قال) الرقيق اسرار عند مالك وأيسر للغرماء عليهم سبيل لان الكفا قال في رجل أعتق رقيقا له وعليه دين وعنده من المال سوى الرقيق كفاف الدين ان عتقه جائزا فان تلف المال من يديه بعد ذلك قامت الغرماء لم يكن لهم على العبيد الذين عتقوا سبيل وكان عتقهم جائزا وان لم يكن الغرماء علموا بعتقهم لانه أعتقهم يوم أعتقهم وعنده من المال مقدار الدين فكذلك مسئلتك (قلت) فان لم يكن في ماله هذا مقدار الدين يوم أعتقهم ولكنه مقدار بعض الدين (قال) ينظر الى ما بقي من الدين بعد ماله الذي كان عنده فيقر من العبيد مقدار ذلك يرق منهم مقدار ما بقي من الدين بالحصص من جميعهم وهذا كله اذا كان في الصحة وكذلك يقول أشهب

﴿ في الرجل يشتري من يعتق عليه وعليه دين ﴾

(قال) وقال مالك في الذي يشتري أباه وعليه دين انه لا يعتق عليه قال وقلت لمالك وان اشترى أباه وليس عنده ثمنه كله وعنده بعض الثمن أن يرى ان يعتق بقدر ما عنده منه ويبيع منه ما بقي (قال) مالك لا ولكن أرى أن يرد البيع (قال) ابن القاسم ولا يعجبني ما قال ولكن أرى أن يباع من الأب مقدار ثمنه الباقي ويعتق منه ما بقي بعد ذلك (قال) سحنون وقد قال بعض كبار أصحاب مالك لا يجوز له ملك الا لى عتق فأما اذا كان عليه دين يرد ماله صار خلاف السنة والحق أن يكون الرجل يملك أباه فيباع في دينه ويخصى عن دينه ثم يباعه ويكرن فيه الرجوع والزيادة وذلك خلاف ما أعلمت به من السنة أن يملك أباه كما يملك المسلم فتموا الساع فيه يبيع فيها أو تضع فيخسر فيها

﴿ في الرجل يعتق ماني طن أمته ثم يلحقه دين ﴾

(قلت) أ رأيت ان أعتق رجل ماني طن أمته ثم لحقه الدين من بعدما أعتق ماني بطنائهم ولدت قبل أن يقوم يلحق بامه وهو شذوذ من القرل ولا حجة لقائله فيما احتج به من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للقراش

الغرماء على سيد الامه أن يكون لهم أن يردوا الولد في الرق أم لا في قول مالك قال ليس لهم على الولد سبيل لانه قد
 زایل الام قبل أن يقوم الغرماء على حقهم (قال) وهذا رأي أولان عتقه اياه وقد كان قبل دين الغرماء (قلت)
 أ رأيت رجلا أعنتق ماني بطن أمته وهو صحيح ثم لحق السيدين فقامت الغرماء على الامه (قال) قال مالك
 تباع بمافي بطنه للغرماء ويضخ عتق السيد في الولد (قلت) فلم جعل مالك الدين يلحق ماني بطنها وجعل عتق
 هذا الولد اذا خرج من بطن أمه والسيد مريض أو مات فأرعا من رأس المال ولم يجعله في الثلث اذا كان عتقه اياه
 في الصحة فينبغي أن يكون عتق هذا الجنس اذا لحقه الدين عتقه في الثلث ولا فأجعله فأرعا من رأس المال ولا
 تجعل الدين يلحقه (قال) انما قال مالك تباع أمه في الدين فاذا بيعت أمه في الدين كان الولد تبعها لانه لا يجوز
 أن تباع أمه ويستثنى ماني بطنها فان ذلك بطل عتق هذا الولد ولو لم تقم الغرماء على هذا السيد حتى يزایل الولد
 أمه أعتق الولد من رأس المال اذا كان عتق السيد اياه في الصحة قبل الدين ويعت الام وحدها في الدين
 وكذلك قال مالك (قال ابن القاسم) وهو قول عبد العزيز بن أبي سلمة فيما بلغني (قلت) أ رأيت الرجل
 يشترى عبدا في مرضه فخاف في شرائه ثم أعتق العبد والثلث لا يصح له أكثر من العبد (قال) قال مالك من
 اشترى في مرضه فخاف في شرائه أو باع فخاف في بيعه (قال) مالك ذلك في الثلث وهو وصية وأرى في مسئلتك انه
 ان جاني سيد العبد لا تجوز محاباته اذا اعتق وثلث مال الميت العبد ولا يصح له أكثر من قيمة
 عبده لان قيمته ليست بمحابة فهي دين وما زاد على قيمته فهي محابة وهي وصية في الثلث فاذا دخل العتق
 في ثلث الميت كان أولى من وصيته وكانت قيمة العبد أولى من العتق لان قيمة العبد من رأس المال وقد قال
 ابن القاسم المحابة مبتدأة لان الشراء لا يجوز الا بها فكانه أمر بتدئة المحابة في الثلث فبقي بعد المحابة في الثلث
 فهو في العبد أم ذلك عتقه أم نص منه (قلت) أ رأيت لو أن رجلا أعتق عبدا في مرضه بتلا ولا مال له
 سواء وقيمة العبد ثلاثمائة درهم والعبد بنت حرة فملك العبد قبل السيد ترك ألف درهم ثم مات السيد ما حال
 العبد وحال الالف وهل تراث البنت من ذلك سيأ أم لا (قال) قال مالك لا يدري قيق لان السيد لم يكن له مال
 ما مومن فيعتق العبد منه كل الدور والارضين وما وصفت لك فلما لم يكن ذلك للسيد كان عتقه فيه باطلا
 لا يجوز (قال) وان كانت له أموال مأمونة يارعتقه اياه وكانت الالف بين السيد وبين البنت ميراثا به
 قال بعض الرواة وفصل المريض هذا الموت نظره كانت له أم مئة مأمونة أو لم يكن لا يتعجل بالنظر في شيء
 من أمه الا بعد الموت وبعد التقويم كانت له أموال مأمونة أو غير مأمونة (قلت) فان كانت له أموال
 مأمونة تبلغ نصف قيمة العبد أعتق منه النصف أم لا (قال) لا يعتق منه قليل ولا كثيرا لأن يكون له
 أموال كثيرة مأمونة بحال ما وصفت لك وتكون أضعاف قيمة العبد مرارا (قلت) أ رأيت لو أن رجلا يئنه
 وبين شريك له عبدا أعتق أحدهما حصته وهو مومر فعلى الذي لم يعتق أنا أعتق حصتي الى أجل ولا
 أضمن شريكي (قال) بلغني أن مالكا قال ليس له ذلك انما له ميت عتقه أو يضمن شريكه (قلت) فان
 أعتقه الى أجل أو يكون له أن يضمن شريكه (قال) نعم فصح ما صنع ويضمن شريكه فيعتق عليه (قلت)
 فان در حصته أو كاتبه (قال) لا يجوز ذلك انما له أن يجعل له العتق أو يضمن شريكه ورواه أشهب عن
 مالك ان كان للمعتق مال وقال غيره وان لم يكن للمعتق مال يحمل أن يتوهم عليه أو له مال لا يحمل جميع قيمة
 النصف قوم على المعتق بقدر ما في يده وان حله قوم عليه وان حل نصف النصف قوم عليه وعتق على
 لمعتق ماني من نصيبه وهو ربح العبد الى أجل وقال بعض رواة مالك أرى ان كان للمعتق مال ان الذي
 أعتق الى أجل أو اذا طال سنة رسل الله عليه السلام وأرى اذا أن يتمسك من الرق بماليس له
 ولتأخر الحجر لانه انما ورد في المدعي بالزمانا ولد على فراش غيره على ما جاء في حديث عتبة وما نفي أولاد

وقد أعتق عتقا لازما وأخر عتقه إلى سنة وذلك لعدمه في التأخير والتعدي أولى بالطرح من العتق الذي عتقه
قوى ويلزم العتق الذي ألزم نفسه معجلا (قلت) أرايت عبد مسلم بين نصراني ومسلم أعتق النصراني
حصته في هذا العبد وهو موسر وتمسك المسلم بالرق أيضا من النصراني حصته المسلم من ذلك (قال) نعم إذا
كان العبد مسلما أبا النصراني على عتق جميع العبد لأن مالك قال كل حكم يكون بين المسلم والنصراني
أنه يصح فيه بحكم الاسلام (قلت) وإن كان العبد نصرانيا فاعتق المسلم حصته (قال) يقوم على المسلم
وإن أعتق النصراني حصته لم يقوم عليه ما بقي من حصته المسلم لأن العبد لو كان جميعه للنصراني فاعتقه
أو أعتق نصفه لم يحكم عليه بعتقه فكذلك إذا كان بينه وبين مسلم فاعتق النصراني حصته منه وهذا قول مالك
وقال أشهب يقوم عليه لأن الحكم انما هو بين السيد بين (قلت) أرايت أن أعتق رجل شقصالة في عبد وهو
موسر فضمن لصاحبه نصفه باكر من قيمته إلى أجل قال لا يعجنبي ولا يجوز هذا وهو حرام (قلت) أرايت
لو أن عبدا بين رجلين أذن أحدهما لصاحبه في العتق فاعتق أيضا لشريكه الذي أذن له في العتق أم لا أنه
أذن له (قال) يضمن له عند مالك إذا كان موسرا (قلت) أرايت أن لم يكن المعتق مرسرا بما في من غن
العبد ولكنه موسر بنصف ما بقي من العبد (قال) قال مالك يعتق عليه من العبد ما حل ماله منه ويرق ما سوى
ذلك (قلت) أرايت لو أن عبدا بيني وبين رجل أعتق أحدا نصيبه منه ثم أعتق الآخر نصف نصيبه منه
أ يكون له أن يضمن شريكه الذي أعتق أولا نصف نصيبه الباقي (قال) لا (قلت) لم (قال) لأنه إذا أعتق شيئا
من شتته عتق عليه جميع ما كان فيه (قلت) ولم يعتق عليه جميع ما كان له فيه وانما كان حقه مالا على
صاحبه إذا كان المعتق الأول موسرا (قال) لأنه لا يجب على المعتق الأول شيء إلا إذا أقيم عليه والعبد غير
تالف (قال) ابن القاسم ألا ترى أن العبد لو مات قبل أن يقوم دلي المعتق الأول لم يضمن لشريكه شيئا من
قيمه وكذلك إذا أعتقه شريكه بعد عتق الأول لم يكن للباقي أن يضمن الأول لأنه قد ألتف نصيبه فكذلك أن
أعتق بعض نصيبه فقد ألتف وعتق عليه ما بقي من نصيبه (قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا الذي سمعت
(قلت) أرايت لو مات المعتق الذي أعتق نصف نصيبه قبل أن يعتق عليه ما بقي أ يقوم على الأول النصف
الباقي من نصيبه (قال) نعم يقوم عليه عند مالك (قال) وقال مالك لو أن عبدا بين ثلاثة نفر أعتق أحدهم
نصيبه ثم أعتق الآخر نصيبه فأراد المتمسك بالرق أن يضمن المعتق الثاني والمعتقان جميعا موسران (قال)
مالك ليس له أن يضمنه وانما له أن يضمن الأول لأنه هو الذي ابتداء الفساد (قلت) فإن أعتقه الأول وهو
معسر ثم أعتق الثاني وهو موسر فأراد المتمسك بالرق أن يضمن المعتق الثاني (قال) مالك ليس ذلك له لأنه لم
يبتدئ فسادا أولا وانما ينظر إلى من ابتداء الفساد أولا (قال) وقال مالك لو أعتق اثنان منهم ماله من
العبد جميعا وأحدهما موسر والآخر معسر ضمن الموسر جميع قيمة نصيب المتمسك بالرق (قلت) ولم (قال)
لأن مالك قال إذا ضمن شيئا من قيمته ضمن جميع ذلك (قلت) ويجعله كانه ابتداء فساد هذا العبد (قال)
نعم هو وصاحبه ابتداء فسادا لأن صاحبه لا يضمن لأنه معسر (أشهب) عن مالك عن نافع عن عبد الله
ابن عمر عن رسول الله عليه الصلاة والسلام أنه قال من أعتق شركه في عبد فكان له مال يبلغ عن العبد قوم
عليه قيمة العدل فأعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والا فندعتق عليه منه ما أعتق وقضى بذلك
عمر بن عبد العزيز برأى عمرو بن الزبير امرأة أعتقت مصابها من عبدها وكانت مصابها ثمانية ولا قيمة
عندها فجعل له عمر بن عبد العزيز من كل ثمانية أيام بر ما وجب له في يوم الجمعة وللرثة تسعة أيام وهو قول مالك
(قلت) أرايت أن أعتق شقصالة في عبد وهو معسر فلم يقم عليه شريكه حتى أسير (قال) لغني عن مالك أنه
كان يقول قديماته يقام عليه وأما من أدر كناه فماتاه عنه غير مرة ووفقته عليه فقال لي أن كان يوم أعتق
يعلم الناس والعبد وسيد الذي لم يعتق أنه لو قام عليه لم تقوم عليه أسره ولم أرا أن يعتق عليه وإن أسره بعد ذلك

لأنه كان حين أعتقه لآمال له إذا علم الناس أنه أعتاكره لعسره (قال) فقلت لك فإن كان العبد غائباً فلم يقدم حتى أيسر الذي أعتق نصيبه (قال) قال مالك أرى أن يعتق عليه ولم يره مثله إذا كان حاضراً معه وهو يعلم والناس يعلمون أنه أعتاكره لأنه لآمال له وأنه ليس بمن يقوم عليه وإن العبد حين كان غائباً لا يشبهه إذا كان حاضراً إلا سيده الذي لم يعتق أعتاكره من أن يقوم على شريكه الذي أعتق لحال غيبة العبد فهو يقوم عليه إذا قدم العبد وهو موسر وإن كان يوم أعتقه معسراً (قلت) فإن أعتقه وهو موسر ثم أعسر ثم أيسر ثم قام عليه شريكه أبيض منه (قال) نعم يضمه لأن يوم أعتقه كان من يقوم عليه لو قام شريكه فإذا لم يرقم عليه شريكه حتى أعسر ثم أيسر ورجع إلى حاله الأولى التي لو قام عليه فيها شريكه ضمن فله أن يضمه (قلت) فإن لم يرقم عليه شريكه حتى أعسر بعد أن كان موسراً يوم أعتق (قال) قال مالك هذا الشك فيه أنه لا يقوم عليه (قال) قال مالك فإن أعتقه ثم قبل لشريكه أعتقه أم تضمه (قال) بل أضمه ثم قال بعد ذلك بل أنا أعتقه فإن ذلك ليس له بعد أن رد ذلك (قال) مالك ويقوم على الأول ويعتق جمعه على الأول (قلت) أرايت لو أن أمة بنتي وبين رجل وهي حامل فاعتقت نصفها وأعتق صاحبها مافي بطنها (قال) التيممة لازمة لأبني أعتق نصفها واعتق هذا الذي أعتق مافي بطنها بعد ذلك ليس بشيء إلا أن يعتق أجمعاً (قلت) أرايت أمة بين شريكين وهي حامل دبر أحدهما مافي بطنها قال أخرج تناوماه فيهما (قلت) فإن دبر أحدهما مافي بطنها وأعتقها الآخر (قال) بنفسه التدبير الذي دبر وتقوم على الذي أعتق في قول مالك (أشهب) عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ من العبد قوم عليه قيمة العدل وأعطى شركؤه حصصهم وأعتق العبد والأفقد عتق منه ما عتق (قلت) لابن القاسم أرايت أن أعتق شقصاله في عبد وله شواريت يبلغ نصيب صاحبه أيلزمه عتق جميع العبد (قال) نعم يلزمه ذلك عند مالك (قال) وإنما يترك له ولا يباع عليه مثل كسوة ظهره التي لا يستغني عنها وعيشة الأيام وأما فضول الثياب فإنها تباع عليه (قال) وقال مالك وإن لم يكن له مال يبلغ نصيب صاحبه عتق عليه مبلغ ماله ويرق ما بقي من العبد قال وسألت أبا الكاثر العبد بين الرجلين يعتق أحدهما حصته وهو موسر ويبيع المتمسك بالرق حصته (قال) مالك يرد البيع ويقوم على شريكه الذي أعتق (قلت) أرايت أن أعتقه وهو معسر والعبد غائب فباع المتمسك بالرق حصته من رجل وتواضعا الثمن فقبضه المشتري وقدم به بالمعتق موسر وأولم يقدم به إلا أن العبد علم بموضعه فخاصم في موضعه وسيده موسر (قال) يتنقض البيع ويعتق على المعتق كله (قلت) أرايت أن أعتقت شقصالاً في عبد أو أصحج فلم يتم على نصيب صاحبي حتى مرضت أيتوم على وأنا مريض (قال) أرى أن يقوم عليه هذا النصف في الثلث (قال) ابن القاسم والرجل يعتق نصف عبده وهو صحيح فلا يعلم ذلك إلا وهو مريض (قال) أرى أن يعتق النصف الباقي في ثلثه وإن لم يعلم به إلا بعد موته لم يعتق منه إلا ما كان أعتق وكذلك سمعت مالكا يقول في الموت والتفليس أنه لا يعتق عليه إلا النصف الذي كان أعتق منه (قال) مالك فإذا أعتق الرجل شقصاله في عبده وهو معسر فدفع ذلك إلى السلطان فلم يرقم عليه ثم أيسر به بذلك المعتق فأشترى نصيب صاحبه قال لا يعتق عليه (قلت) فإن رضعه إلى السلطان فلم يرقم عليه ولم ينظر في أمره حتى أيسر (قال) يعتق عليه لأن العتق إنما يقع عليه حين ينظر السلطان فيه وليس يوم رفعه إلى السلطان ولا يشبه هذا الذي وقف عن طلبه وهو يعلم والناس يعلمون أنه أعتاكره لأنه لو قام عليه ولم يدرك شيئاً ثم أيسر بعد ذلك فإن هذا إن قام لم يعتق عليه (قال) وقال مالك في العبد بين الشريكين يعتق أحدهما نصيبه وشريكه غائب أرى أن الزوجات فليس من ذلك في شيء لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قضى في ذلك بالملاعنة وورد الولد للملاعنة به إلى أمه دون المولود على فراشه

ينظره دوم الشريك (قال) ان كانت غيبته قريبة ولا ضرر فيها على العبد أبت أن يكتب إليه فان أعتق والا قوم على الاول الذي كان أعتقه فان كانت غيبته بعيدة أعتق على المعتقد ان كان موسرا ولم ينتظر الى قدوم الآخر (قال) سحنون وقال بعض الرواة في الذي يعتق شقصا له في عبد فلم يقوم عليه نصيب صاحبه حتى مرض أو أعتق نصف عبده ليس له فيه شريك فلم يقوم عليه العبد حتى مرض أنه لا يقوم عليه في الثلث نصيب صاحبه ولا مابق من عبده ولا يعتق عليه في ثلثه لان عتقه كان في الصحة فلا يدخل حكم الصحة على حكم المرض وكذلك اذا مات المعتقد أو أفلس وقد قال أبو بكر لعائشة لو كنت حزته لكان لك وانما هو اليوم مال وارث قاله وهو مريض فالمرض من أسباب الموت وفيه اظهر وقد أخبرني عبد الله ابن نافع أن عمر بن قيس حدثه عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عباس أنه قال لا يقوم ميت ولا يقوم على ميت

﴿في الرجل يعتق نصف عبده أو أم ولده﴾

(قلت) أ رأيت أم ولد رجل أعتق نصفها سيدها أعتق جميعها. ليس في قول مالك (قال) قال مالك من أعتق نصف أمة له عتقت عليه كلها فكذلك أم الولد وكل من أعتق شقصا له في عبد عتق عليه كله عند مالك (ابن وهب) عن يونس عن ربيعة أنه قال في الرجل يعتق نصف عبده (قال) ربيعة يعتق عليه كله وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أنه من أعتق شركا له في عبد أقيم عليه ثم عتق كله عليه وذلك أنه لم يكن ليجتمع في يد رجل عتاقه وورق كل ذلك من قبله حتى تتبع أخرى الحرمتين صاحبها والرق أحق أن يتبع العتاقه من العتاقه للرق وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن القاسم ونافع مولى ابن عمر بذلك وأن عمر بن الخطاب قال ليس لله شريك (ابن نافع) عن سفیان الثوري عن سلمة بن خالد الخزومي أن عمر بن الخطاب جاءه رجل فقال له أنا الذي أعتقت نصف عبدي فقال عمر عتق عليك كله ليس له فيه شريك والرجل صحيح

﴿في الرجل يعتق نصف عبده ثم فقد المعتقد﴾

قلت: أ رأيت أن أعتق رجل نصف عبده والعبد جميعه له ثم فقد المعتقد فلم يدركه هو (قال) قال مالك مال المفقود موقوف حتى يبلغ من السنين ما لا ينجي إلى تلك المدة فإذا بلغ تلك المدة جعلنا ماله لو أرتبه يومئذ قال مالك وان تبين أنه مات قبل ذلك جعلنا ماله للذين كانوا يرثونه يوم مات فهذا المعتقد أرى أن يوقف نصفه لانه لا يدري لمن يكون هذا النصف الذي لم يعتق وانما يكون هذا النصف الذي لم يعتق من العبد لم يرث المال (قلت) ولا يعتقه في ماله (قال) لا لا في لأدري أحق هذا المفقود أم ميت فلا يعتق في ماله بالثلث

﴿في الرجل يعتق شقصا من عبده يتلا في مرضه أو غير بتل وله مال مأمون أو غير مأمون﴾

(قال) وقال مالك في المريض اذا كان بينه وبين رجل عبد فأعتق نصفه يتلا في مرضه ان عاش عتق عليه وان مات قرم عليه مابق في ثلثه قال مالك واذا أعتق الرجل في مرضه عبدا يتلا وله مال مأمون من أرضين ودور بحل عتقه وكان حرا يرث ويورث وتعت حريته وجراحاته وحدوده وقبلت شهادته وان لم يكن له مال مأمون كما وصفت لك وكان يخرج من الثلث لم يجعل له عتقه وكانت حرمة حرمة عبد وجراحاته جراحات عبد وشهادته شهادة عبد حتى يعتق في ثلثه بعد موته فاذا اشترى المريض نصفه ثم أعتقه في مرضه يتلا ان عاش وان مات كان حرا كله اذا كان له مال مأمون من دور وأرضين ويحرم عليه نصيب صاحبه ولا ينتظر موته وان لم يكن له مال مأمون لم يقوم عليه نصيب صاحبه الا بعد موته كما أعتق منه ونصيب صاحبه جميعا ايضا انما

يكون في ثلثه بعد موته فإن كان الذي اشترى منه والذي كان يملك منه من الشقة صاعداً كان اعتقه المريض بعد الموت في وصيته لم يقوم عليه نصيب صاحبه كانت له أموال مأمونة أو لم تكن له ولم أرا مأمونة عند مالك في الأموال إلا الله وروا الأرضين والنخل والعقار وقد باعني أنه كان يقول قبل ذلك في الذي يعتق ثلثي من مرضه أنه في حرمته وحالاته كلها حرمه عبده وحاله حال عبده حتى يخرج من الثلث بعد موته ثم يرجع عن ذلك ووقفناه عليه غير مرة فقال ما أخبرتك (قلت) أ رأيت هذا الذي اشترى في مرضه شقصاً من عبده فأعتقه وليس له أموال مأمونة إلا يقوم عليه نصيب صاحبه في حال مرضه (قال) لا يقوم عليه في مرضه ووقف العبد في يد المريض فإذا مات أعتق عليه العبد في ثلثه فإن حله الثلث عتق جميعه وإن لم يحمله الثلث جميعه أعتق منه ما حل الثلث ورق منه ما بقي وذلك أن مالكا قال في المريض إذا اشترى في مرضه عبداً فشرأه جائز فإن أعتقه جاز ذلك على ورثته إذا حله الثلث فإن لم يحمله عتق منه ما حل الثلث ورق منه ما بقي وجاز فيه الشراء إذا لم يكن في الشراء محاباة على ما أب الورثة أو كرهوا وذلك أن مالكا قال أيضاً إذا أعتق الرجل عبداً بثلثي من مرضه نصف عبده عتق كله في الثلث فإذا كان يعتق عليه العبد في ثلثه إذا كان جميعه له فإنه إذا أعتق في مرضه شقصاً له في عبده قبله فإنه يقوم عليه نصيب صاحبه منه كانت له أموال مأمونة أو غير مأمونة (ابن وهب) عن الليث بن سعد عن ربيعة أنه قال في الرجل يعتق شركاه في عبده عند الموت أنه يعتق ما عتق من نصيبه ولا يكلف حق شريكه (ابن وهب) وأخبرني حيوة بن شريح عن محمد بن جحلان أن عمر بن عبد العزيز أجاز عتق ثلث عبداً أعتقه امرأة عند موتها

وفي الرجل يعتق شقصاً ثم يموت العبد قبل أن يقوم على مال

(قلت) أ رأيت لو أن عبداً بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه وهو موقوف لم يقوم عليه حتى مات العبد عن مال وللعبد ورثة أحرار (قال) مالك المال الذي مات عنه العبد للمتمسك بالرق دون ورثته الأحرار ولا يكون للسيد الذي أعتق من ماله شيء ولا للورثة ليعبد ولا يقوم على الذي أعتق لأنه قد مات (قلت) وكذلك لو لم يترك العبد مالاً لم يقوم على سيده الذي أعتق حصته وإن كان مومراً إذا مات العبد في قول مالك (قال) نعم (قلت) فإن أعتق حصته وهو موقوف للعبد عن مال وله ورثة أحرار (قال) قال مالك المال للسيد المتمسك بالرق وليس لمولاه الذي أعتق ولا للورثة من ذلك شيء (قال) مالك لا يورث من فيه الرق حتى يخرج جميعه من حال الرق إلى حال الحرية فتم فيه الحرية فهذا الذي يرثه ورثته الأحرار وهو ما يخرج إلى هذه الحال التي تتم فيها حريته فأعماله التي ترك لمن له فيه الرق (قلت) أ رأيت إن كان الرق الذي في العبد لرجل الثلث ولا آخر السدس ونصف العبد وكيف يتقسمون المال الذي هلك عنه العبد قال علي قدر ما له فيه من الرق لصاحب السدس سهم ولصاحب الثلث سهمان (ابن وهب) عن ابن لهيعة أن عمر بن عبد العزيز قضى فيمن أعتق نصيباً من مملوك أن مات قبل أن ينظر في أمره كان ميراثاً الذي لم يعتق (ابن وهب) وأخبرني يونس عن ابن شهاب أنه قال في عبدين ثلثان فمات أحدهما بقي نصيب واحد فمات العبد عن مال قبل أن يرضى بخلاصه السلطان (قال) ربيعة نراه الذي بقي له فيه الرق لأن الرق يغلب لنسب والولاء (قال ابن وهب) وأخبرني عقبة بن نافع عن ربيعة أنه قال في عبدين كان بين شركاء ثلاثة أعتق أحدهم نصيبه وكتبه الثاني وتمسك الثالث بالرق فمات العبد (قال) ربيعة ميراثه بين كاتبه وبين الذي تمسك بالرق على أن يرد الذي كتب ما أصاب من كتابته قبل موته وقاله مالك (ابن وهب) عن يزيد بن يباس عن عمرو بن شعيب عن عمر بن الخطاب أنه قضى في عبدين كان بين رجلين من قريش وثني ففصل

فأعتق أحدهما نصيبه وبقي الآخر لم يعق فابتاع العبد ولده فوطئها فولدت منه أولاداً ثم أعتق الآخر نصيبه من العبد من نفسه وماله ولده فقتضى عمر بن الخطاب أن ميراث العبد ولده بين الرجلين .

﴿ في العبد بين الرجلين يعق أحدهما نصيبه إلى أجل ﴾

(قلت) أرأيت لو أن عبداً بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه منه إلى أجل من الأجل فقتله رجل أو يكون قيمته بين السيدين جميعاً في قول مالك (قال) نعم لأن عتق النصف لم يتم حتى يمضي الأجل فكذلك الجني لم يتم عتق الذي أعتق حصته فيه إلا من بعد الولادة (قلت) أرأيت هذا الذي أعتق حصته من هذا العبد إلى أجل من الأجل ألا يقوم عليه نصيب صاحبه الساعة أم حتى يمضي الأجل وكيف ان لم يقوم عليه الساعة كيف يصنع في نصيب صاحبه وقد عضل نصيبه عليه وأضر به (قال) أحب ما فيه أن يقوم عليه الساعة لأن الناس قد اختلفوا في المدبر وقد سمعت مالكا أفتى بمن ذبح حصته من عبدينه وبين شركائه قال يقوم عليه حصته شركاءه وقوله في المدبر غير هذا إلا أنه أفتى بهذا وأما عتقه فالتى أعتق حصته إلى أجل أو كره وأخرى أن يقوم عليه

﴿ في الأمة بين الرجلين يعق أحدهما ما في بطنها ﴾

(قلت) أرأيت الأمة تكون بين الرجلين يعق أحدهما ما في بطنها متى يقوم هذا الولد على هذا المعتقد وهو موسر (قال) إذا وضعت قوم عليه حين تضعه (قلت) وهذا قول مالك (قال) قال مالك عقلاً الجنين إذا عتق في بطن أمه عقل جنين أمة فإذا لم يجعل عقله عقل جنين الحره علمتنا أن عتقه أعماهو في قول مالك بعد خروجه فإذا خرج قوم على شركاءه يوم يحكم فيه (قلت) أرأيت أن ضرب بطنها فألقت هذا الجنين وقد أعتقه أحد الشر يكن (قال) أرى العقل بينهما لأن مالكا جعل حرته بعد خروجه (قلت) فلم قال مالك إذا أعتق الرجل ما في بطن أمته وهو صحيح ثم مرض فولدت وهو مريض أو ولدته بعد موته فإنه فارغ من رأس المال ولا يكون في شيء من الثلث فأرى مالكا ههنا قد جعل العتق قبل خروج الولد (قال) إنما جعل مالك عتقه فارغاً من رأس المال في مسئلتك هذه لأن من أعتق عبداً إلى أجل من الأجل والسيد صحيح ثم مرض فمات من مرضه ذلك أن العبد يعق من رأس المال فكذلك الجنين في بطن أمه فهو وقبل خروجه في حاله أنه كله في الجنائيات عليه وغير ذلك خلاف العبد وهو من رأس المال وليس من الثلث (قلت) أرأيت أن كان لهذا الجنين الذي أعتقه سيده أخوة أحرار فضر برجل بطنها فألقت جنيناً ميتاً أيكون عقله لسيده دون أخوته (قال) نعم

﴿ في الرجل يشتري نصف ابنه أيقوم عليه ما بقي منه أم لا ﴾

(قلت) أرأيت لو أني اشتريت نصف ابني من سيده أيعتق على جميعه ويقوم على النصف الباقي إذا كنت مرسراً في قول مالك أم لا (قال) مالك لو أن جميع ابنه لرجل فاشتري نصف ابنه أو تصدق بنصفه سيده على والد العبد فقبل والد العبد الصدقة أو وهبه له فقبل الهبة والد الحر ومسرته يقوم على أبيه ما بقي ويعتق جميعه في قول مالك (قال) مالك وكذلك أن أوصى سيدي الابن الأب نصف ابنه فقبله عتق عليه جميعه أن كان موسراً وكان عليه في جميع هذا نصف قيمة ابنه وكذلك أن كان أقل من النصف أو أكثر إذا كان موسراً فمن جماع ذلك بزمته وكذلك قال مالك لأن الميراث إذا كان مالكا قال إن رثت منه شقة فميراث يعق عليه ما بقي لأن الميراث إذا دخل ذلك الشقة من عليه ولم يدخله هو على نفسه فلا يعق عليه إلا ما أدخل عليه الميراث منه موسراً كان أو موسراً (قلت) أرأيت أن كان ابني عبداً بين رجلين فوهب لي أحدهما نصيبه أو اشتريته

أو تصدق به على - رضا السيد الآخر وبأذنه وبعلمه أيعتق على جميعه وأضمن حصه الشريك الآخر إذا كنت موسرا في قول مالك (قال) نعم (قلت) فإن كنت غير موسر عتق على منه ما ملكك وما بقي منه رقيقا على حاله يتخدم بقدر ما راق منه ويعمل لنفسه بقدر ما عتق منه في قول مالك (قال) نعم (قلت) ويكون ماله موقوفافي يديه في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت اني إذا كان عبد ابن رجلين فاشتريت نصيب أحدهما فعتق على - أيقوم على ما بقي منه وأنا موسر وإنما اشتريت بأمر الشريك الذي لم يبيع وكيف ان كان بغير أمره أيعتق على في جميع ذلك وأضمن قيمة ما بقي في قول مالك (قال) نعم وأصل ذلك ان كل من ملك شقصا من ذوى قرابته الذين يعتقون عليه أمر لو شاء ان يدفع ذلك عن نفسه دفعه بشرائه أو هبة أو وصية أو صدقة فإن هذا يعتق عليه ما بقي الا في الميراث وحده أو مولى عليه أو صغير يوصى له بشقص فقبل ذلك وصيه له فإنه لا يقوم عليه ولا يعتق عليه الا ما قبله له وليه ولا يعتق عليه ماسوى ذلك وهذا قول مالك (قلت) أرايت ان اشتريت أم أو أخي اني في صدقة واحدة أيعتق على نصيبه وأضمن له نصيبه في قول مالك (قال) نعم (قال) وقال مالك إذا كان الابن لرجل فاشتري نصفه عتق عليه نصفه وضمن قيمة نصفه لشریکه

في الصغير يرث شقصا من يعتق عليه أو يوهب له فيقبله وليه

(قلت) أرايت الصبي الصغير اذا ورث شقصا من أبيه أيعتق عليه ما بقي من أبيه في قول مالك (قال) الصغير والكبير في هذا عند مالك سواء لا يعتق على واحد منهما اذا ورث شقصا من يعتق عليه الا ما ورث ولا يقوم عليه ما بقي انما ذلك في الشراء والهبة والصدقة والوصية وقد وصفت لك ذلك في الصغير والكبير (قلت) أرايت لو ان رجلا وهب لابن له صغيرا حاله قبلت ذلك أيعتق على اني (قال) نعم يعتق عليك انك عند مالك ويجوز قبولك الهبة لابنك (قلت) أرايت لو ان رجلا وهب لابن له شقصا من أخيه قبلت ذلك الشقص أيعتق على اني ما بقي من أخيه في ماله أم لا في قول مالك (قال) قال مالك من وهب لصغير شقصا من عبد يعتق على الصغير وقبله وليه لم يعتق عليه الا ما وهب له منه (قلت) ولا يعتق بقيته على وليه في قول مالك (قال) لا قال ومال الولي ولها (قلت) ومن الولي ههنا الذي يجوز قبوله الهبة على الصغير (قال) وصيه وأبوه اذا كان يليه كل من كان يجوز بيعه وشرائه وعلى الصغير قبوله الهبة جائز (قال) وقال مالك كل من ملك شقصا من ذوى قرابته الذين يعتقون عليه أمر لو شاء ان يدفع ذلك عن نفسه دفعه من شراء أو هبة أو صدقة أو وصية فإن هذا يعتق عليه ما بقي الا الميراث وحده أو مولى عليه صغير يوصى له بشقص فقبل ذلك وليه له فإنه لا يقوم عليه ولا يعتق عليه الا ما قبله له وصيه ولا يعتق عليه ماسوى ذلك وهذا كله قول مالك وان لم يقبل ذلك الوصي فهو حر على الصبي (قال) سنعنون وهذا قول عبد الرحمن وسيره من أمهنا

في العبد المأذون له في التجارة يملك ذاقرا به

(قلت) أرايت العبد المأذون له في التجارة اذا ملك أباه أو أمه أو ولده أن يبيع له أن يبيعهم (قال) قال مالك في أم ولد العبد لا يبيعها الا أن يأذن له سيده فوله أخرى أن لا يبيعهم الا أن يأذن له سيده ألا ترى انهم لو اعتق وهم ملكه عتقوا عليه وان أم ولده لو اعتق وهي في ملكه كانت أمه له فقد ذكره له مالك ان يبيعها الا أن يأذن له سيده في ذلك فوله أخرى ان لا يبيعهم الا باذن سيده لانهم يعتقون عليه ان عتق وإنما الوالدان عندى بمنزلة الولد لا يبيعهم الا باذن السيد (قلت) أرايت العبد المأذون له في التجارة أن يجوز له اذا اشترى ولده أو أباه أو

والثاني أنه ثلاث خيض وهو مذهب ابن الماجشون وحكاه عبد الوهاب

وأخواته أو محارمه من قبل الصهر أمهات نسائه أو جدتهن أو ولدتهن أو ولدواهن أيعتق عليه شيء منهن
 (قال) مالك لا يعتق عليه شيء منهن ويبيعهن إن شاء (ابن وهب) عن الثبت عن يحيى بن سعيد أنه كان
 يقول أما الذي لا شك فيه فالولد والوالد والاخت فمملكتهم فهم أحرار (ابن وهب) عن عبد الجبار بن عمر
 عن ربيعة أنه قال يعتق عليه فيما ملكت عينه الولد والوالد وبلغني عن ربيعة أنه قال لا يعتق في علمي الأب
 والابن ولا الاخت (ابن وهب) عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أنه قال مضت السنة أن لا يسترق
 الرجل أباه ولا ولده ولا أخاه (قال ابن شهاب) فإن عجلت منيته من قبل أن يعتقهم فقد عتقوا عليه يوم
 ابتاعهم من أجل أنه لا يعتق رجل أباه ولا ولده (ابن وهب) عن مخزومة عن أبيه عن ابن قسيط بذلك (ابن
 وهب) عن رجال من أهل العلم عن عطاء مجاهد ومكحول مثل ذلك (ابن وهب) عن ابن أبي ذئب
 أنه سأل ابن شهاب هل يسترق الأب والام من الرضاة (قال) مضت السنة باسترقاقهما إلا أن يرغب
 رجل في خير (قال ابن شهاب) ولا يعتق على أحد ينسب رضاة إلا أن يتطوع رجل وبلغني عن ربيعة
 أنه قال الرجل يملك من يحمى عليه من النسب من الرضاة الولد والوالد فيملك له ملك أولئك وهم عليه حرام
 (سحنون) عن ابن نافع عن ابن أبي الزناد عن أبي الزناد عن السبعة أنهم كانوا يقولون إذا ملك الولد والوالد
 عتق الولد وإذا ملك الولد والوالد عتق الولد وما سوى ذلك من القربات فيختلف فيه الناس وهم سعيد بن
 المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وخارجة بن زيد بن ثابت وأبو بكر بن عبد الرحمن بن
 الحارث بن هشام وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار مع مشيخة سواهم من
 أهلهم أهل ققه وفضل

﴿ في العبد المأذون له وغير المأذون يشترى ابن سيدهما ﴾

(قلت) أ رأيت عبدي إذا أذن له في التجارة فاشتري أني أيعتق على أم لا (قال) سمعت مالكا يقول
 يعتق (قلت) أ رأيت أن لم أذن لعبدي في التجارة وهو محجور وعليه فذهب فاشتري أني أيعتق أم لا
 (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكنه لا يجوز شرائه ولا يبع وهذا عند مخالف للذي أذن له في التجارة
 فلا يجوز شرائه بغير إذن سيده

﴿ في الأب يشتري على ولده من يعتق عليه ﴾

(قلت) أ رأيت الأب يجوز له أن يشتري على ولده من يعتق عليه في قول مالك (قال) لا يجوز لأب أن يشتري
 على ولده الصغير من يعتق عليه ولا يجوز لولد أن ينفذ على ولده (وقال) أشهب مثل قول ابن ناسم
 (قال) سحنون وكذلك لعبد لا يجوز له أن يشتري ما يعتق على سيده

﴿ في الرجل يدفع الرجل المال يشتري به أباه يعينه به ﴾

وسئل مالك عن الرجل يعطي الرجل المال يشتري به ابنه أو ابنته يعينه به فيفعل الرجل (قال) لا يعتق على
 المشتري ولا على الذي أعانه وأراهم ما لو كين للذي اشتراهما

﴿ في الرجل يقول لعبده أنت حر أو مدبر إذا قدم فلان ﴾

(قلت) أ رأيت إذا قال الرجل لعبده أنت حر إذا قدم فلان أو أنت مدبر إذا قدم فلان أهو في قول مالك مثل
 قول الرجل لأمر أنه أنت طالق إذا قدم فلان (قال) لا قوله أنت طالق إذا قدم فلان لا يبع الطلاق في قول مالك
 والثالث رجوعه على المرأة إلا أن تلاع واختلف في الفرقة بماذا تجب فالمشهور عن مالك أنها تجب بثلاث لعان

حتى يقدم فلان وقرله أنت سر اقدم فلان (قال) قال مالك لا أرى أن يبيعه ويرقب حتى ينظر هل يقدم فلان أم لا (قال) ابن الفاسم ولا أرى بأساً أن يبيعه (قلت) أرايت أن قال لامته أنت سر اذ احضت (قال) قال مالك من قال لامته أنت سر الى شهر أو الى سنة أو الى قدوم فلان فاتها لا تتفق الا الى الاجل الذي جعل وفي القدوم لا تتفق حتى يقدم فلان فهذا الذي قال لامته أنت سر الى سنة أو الى شهر (قال) مالك فليس له أن يطأها (قال) مالك وكل معتقة الى أجل فليس لسيدها أن يطأها فسلكت في الذي قال أنت سر اذ احضت أرى أن لا تتفق حتى يحض لأنه أجل اعتق اليه ولا يصل له وطؤها وأما الذي قال لامته أنت سر الى قدوم فلان فكان مالك يعرض فيها أو لا أرى بيعها بأسا وله أن يطأها وأما هي في هذا بمنزلة الحرة ان لو قال لها أنت طالق اذ اقدم فلان ان له أن يطأها ولا يطلقها حتى يقدم فلان (قلت) أرايت اذا قال رجل لعبد أنت سر اذ اقامت فلان أنمنعه من بيع عبده هذا (قال) نعم (قلت) لم (قال) لان هذا قد اعتق عبده هذا الى أجل هو أت فلا يقدر على بيعه وله أن يستمتع به الى محي ذلك الاجل فإذا حل الاجل عتق العبد فان كانت أمة لم يطأها ولكن ينتفع بها الى ذلك الاجل (قال) وموت فلان أجل من الآجال (قلت) وهذا لا يلحقه الدين (قال) نعم لا يلحقه الدين عند مالك وان مات سيده خدم ورثته الى موت فلان ليس هذا بمنزلة المدبرة الا ترى أن المدبرة توطأ ويلحقها الدين وهذه لا توطأ ولا يلحقها الدين وعتقها من رأس المال (قلت) أرايت ان قال رجل لامته وهو يطؤها اذا حبلت فانت سر (قال) له أن يطأها في كل طهر مرة (قال) ابن وهب عن بوس بن يزيد عن ابن شهاب وريعه أنها قال في رجل قال يردني سر الى شهر (قال) لا يصلح له أن يطأها (قال) ابن وهب وأخبرني رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب ويحيى بن سعيد وابن قسيط وأبي الزناد وسليمان بن يسار انه لا يصلح وطء أمة عتقت الى أجل أو وهبت خدامها الى أجل (قال) ابن وهب قال ربيعة وسعيد بن المسيب أولادها بمنزلة أذا اعتقا قال ربيعة وذلك لان رجها كان موقوفة لا يصلح لرجل أن يصيبها الا زوج

في الرجل يقول لعبد ان جئتني بكذا وكذا فانت سر

(قلت) أرايت ان قال لعبد ان جئتني ألف درهم فانت سر أو قال متى ما جئتني بألف درهم فانت سر متى يكون سر في قول مالك (قال) اذا جاءه بألف درهم عتق عليه وما لم يجبه ألف فهو عبد (قلت) ويكون للسيد أن يبيعه قبل أن يجيبه بألف درهم في قول مالك (قال) لا ليس له أن يبيعه حتى يوقفه ويرفعه الى السلطان (قلت) أرايت ان قال لعبد أنت سر متى ما أدبت الى ألف درهم أستطيع أن يبيعه (قال) ينظر فيه السلطان ويتلوم له وليس للعبد أن يطول بالسيد ولا مدع السلطان السيد أن يجعل يبيعه حتى يتلوم بالعبد (قلت) تحفظه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه عن مالك (قلت) أرايت ان قال لعبد متى ما أدبت الى ألف درهم فانت سر يكون له أن يبيعه أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيأ ولا أرى أن يبيعه حتى يتلوم له السلطان (قلت) فان قال اذا أدبت الى ألف درهم فانت سر يكون له أن يبيعه (قال) هذا يتلوم له السلطان على قدر ما يرى لان من قاطع عبده على مائة دينار يطأها اياه الى سنة ثم هو حرقضت السنة قبل أن يعطيه (قال) مالك يتلوم له السلطان فسلكت مثل هذا (قلت) أرايت ان قال لعبد ان أدبت الى ألف درهم فانت سر فدفعها عن العبد لرجل آخر فأبى السيد أن يقبل فقال انما قلت ذلك لعبدى (قال) يجبر السيد على أخذها وبذل للعبد اذهب فانت سر (قلت) أرايت اذا قال لرجل لعبد اذا أدبت الى ألف درهم فانت سر وفي يدى العبد مال فأدى العبد الالف من المال الذي في يديه وقال السيد المال المرأة بعد الزوج فعلى هذا اذا مات الزوج بعد أن التعن وقبل أن تلتن المرأة انها رثته التعت أو لم تلتن وهو

مالي (قال) لا ينظر في هذا الى قول السيد لان الرجل لو كاتب عبده تبعه ماله في قول مالك فهو يحصل على وجه الكفاية (قلت) أرايت اذا قال لعبده اذا أدبت الى ألف درهم فأنت حر أيمنع السيد من كسب العبد (قال) كذلك ينبغي مثل المكاتب (قلت) وقوله ان أدبت أو اذا أدبت فهو سوا في قول مالك (قال) نعم في رأيي

❦ في الرجل يقول لامته أول ولد تلدينه فهو حر وتلد ولدين الأول نهما ميت ❦

(قلت) أرايت لو أن رجلا قال لامته أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ولدين في بطن واحد ولدت الأول ميتا ثم ولدت الآخر جاحدا (قال) قال مالك الولد الأول الميت هو الذي كان فيه العتق والولد الباقي رقيق (قلت) أرايت لو أن رجلا قال لامته أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ميتا ثم ولدت آخر جاحدا (قال) مالك اذا ولدت الأول ميتا ثم ولدت الآخر جاحدا كان في بطن واحد فان الآخر رقيق لان العتق انما كان في الأول الميت (وقال) ابن شهاب الميت لا يقع عليه عتق والاخر حر ذكره الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب (الحرث بن نهبان قال كان النخعي يقول اذا قال الرجل لامته ان ولدت غلاما فأنت حرة فولدت غلامين فهي حرة والغلام الآخر حر وان ولدت جارية وغلاما فاحدهما عبدان وهي حرة (وقال) ابن شهاب وان قال أول بطن تضعينه فهو حر فولدت توأمين قال عتقنا جميعا

❦ في الرجل يقول لامته كل ولد تلدينه فهو حر ❦

(قلت) أرايت اذا قال الرجل لامته كل ولد تلدينه فهو حر أيعتق في قول مالك ما ولدت (قال) نعم (قلت) أرايت لو أن رجلا قال لامته كل ولد تلدينه فهو حر فأراد أن يبيعها (قال) بلغني عن مالك انه سئل عن رجل زوج عبده أمته فقال لها كل ولد تلدينه فهو حر فأراد أن يبيعها فاستقل مالك بيعها (وقال) بن أبي عمير عدها (قال) ابن القاسم وأنا أرى أن يبيعها (قلت) أرايت ان قال لامته كل ولد تلدينه فهو حر وهي حامل أو حملت بعد هذا القول أبيع من بيعها في قول مالك (قال) نعم وفي قول مالك الآن برهقه دين فتباع في دينه (قلت) أرايت الرجل يقول لامته كل ولد تلدينه فهو حر فحملت في حصة السيد فولدتها السيد حررض أو ولدت بعد موت السيد أو حملت به السيد حررض فولدتها والسيد حررض أو ولدت بعد موت السيد (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا الا أن مالك قال في رجل قال لامته ما في بطنها حر وهي حامل وقال هذا القول في حصة وأشهد على ذلك ثم ولدت بعد موته (قال) ابن القاسم فهو حر من رأس المال وما حملت الامه في الصفة في مسئلتك فولدت في مرض السيد أو ولدت بعد موته فهو حر من رأس المال (قلت) أرايت ان أوصى بمافي بطن أمته لرجل أو وهب مافي بطنها لرجل أو تصدق به عليه ثم وهبها لغيره بعد ذلك لرجل آخر أو مات فورثها ورثته فاعتقوها (قال) عتقهم جائز يعتق بعتقها مافي بطنها ونسقط وصية الموصي له بمافي بطنها بمنزلة مال الوالد السيد وهب مافي بطنها لم السيد بعد ذلك كات ومافي بطنها حرة ونسقط الهبة (قلت) أرايت ان وهبت لرجل مافي بطن جاريته ثم أعتقتها قبل أن تضع مافي بطنها (قال) بلغني عن مالك أنه (قال) قال يريعه هي حرة ومافي بطنها (قلت) ولم يجعله حر من رأس المال وهذا انما قال ان ولدت فهو حر ولم يسل اذا حلت فهو حر (قال) لانه اذا قال اذا ولدت فهو حر فهذا معتق الى أجل فانه حر من رأس المال لان مالك قال من أعتق عبدا الى أجل فهو حر من رأس المال فلي هذا أرايت مسئلتك (قلت) أرايت هذا الذي حملت به في المرض ورضعته في المرض أو بعد موت السيد (قال) هذا في الثلث لان المريض قول يريعه ومطرف واختيار ابن حبيب وقد قال انها تجب بتمام لعان الزوج وان لم تمنع المرأة وهو مذهب

إذا أعتق عبده إلى أجل فأعاهو حر من التلث ومما بذلك على مسئلة الأولى لو أن رجلاً قال لبعده وهو صحيح أنت حر إذا ولدت ثلاثة ففرض السيد فوضعت ثلاثة والسيد مرض أو ولدت بعد مرض السيد أن العبد حر من رأس المال وقد ينشأ قول ربيعة في مثل بعض هذا

وفي الرجل يعتق ماني بطن أمته ثم يريد أن يبيعها قبل أن تضع

(قلت) أرأيت لو أن رجلاً أعتق ماني بطن أمته وهو صحيح ثم مات السيد فولدت بعد موته أو مرض السيد فولدت وهو مرض ثم مات السيد أي يكون هذا الوادي الثلث أم يكون من رأس المال (قال) بل هو من رأس المال وهو رأي (قلت) وتباع الأمّة في الدين إذا لحق السيدين وهو صحيح والأمّة حامل به أو بعد موت السيد في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرأيت أن أعتق رجلاً ماني بطن أمته أو دبره فجاءت بالولد لأربع سنين يلزم العتق السيد أو التدبير (قال) إذا جاءت بالولد لمثل ما يلد له النساء إذا كانت حاملًا يوم عتق أو دبره فذلك لازم للسيد (قلت) أرأيت أن أعتق رجلاً ماني بطن أمته أي يكون له أن يبيعها (قال) لا إلا أن يرهقه دين قباع الأمّة بحملها في الدين فيبطل العتق في ولدها الذي في بطنها إذا رعت ويكون رقيقاً (قلت) فإن وضعت قبل أن يقوم عليه الغرماء فقام عليه الغرماء بعد ذلك (قال) إذا كان الدين قبل العتق فإن العتق لا يجوز إذا اغترق الدين الأم والولد (قلت) فإن كان الدين أنعاه عنه بعد ما أعتق ماني بطنها وقبل أن تضعه فقامت الغرماء عليه (قال) تباع الأمّة وماني بطنها في الدين قصير رقيقاً في قول مالك إذا قاموا عليه قبل أن تضعه فإن لم يرهقه عليه الغرماء حتى وضعته فأنشئت أسع أنه حر من رأس المال وتباع الأمّة وأما هو بمنزلة من أعتق إلى أجل وأما أرق مالك الولد إذا هو سبها دين وهي يد المعتق حامل إن قال كيف تباع أمّة ويستثنى ماني بطنها فذلك أرقه وهي حرة التي كان يبيعها فاما إذا وضعته فأنه يحكم عليه فيه بمنزلة من أعتق إلى أجل فبأرقه من الدين من بعده عتقه إياه وفيها بعد موته وهذا الذي سمعت وهو رأي (قال) وقال مالك ولو قال لأمته ماني بطنها حر فلحقه دين بعد عتقه ماني بطنها أنها تباع في الدين وماني بطنها ويبطل عتقه (قلت) أرأيت أن قال لأمته ماني بطنها حر فلحقه دين بفترق ماله وقيمة الأم أكثر من ذلك ولم يرهقه عليه الغرماء حتى ولدت الولد أي باع لولده أمّة في ذلك الدين أم تباع الأم وحدها في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكني أرى إذا لم يرهقه عليه الغرماء على دينهم حتى تضع الأم ولدها فإنه لا يباع الولد وتباع الأم وحدها وأما كان لهم أن يفسخوا عتقه أن لو قاموا قبل الولادة إذا كان الدين قبل عقد العتق (قلت) أرأيت إذا قال رجل لأمته ماني بطنها حر فضر ب رجل بطنها فألقت جنيناً ميتاً أي شيء يكرن عقله أعقل جنين أمّة أم عقل جنين حرة (قال) بل عقل جنين أمّة لمعنى ذلك عنه (قلت) أرأيت لو أن أم ولد رجل حملت من سيدها فضر ب رجل بطنها فألقت جنيناً ميتاً (قال) قال مالك عقله عقل جنين حرة (قلت) ما فرق بين جنين هذه التي قال لها ماني بطنها حر وبين جنين أم الولد (قال) لأن أم الولد حين حملت به فهو حر والتي قال لها ماني بطنها حر لا يعتق إلا إذا وضعت (قلت) ولم قال مالك فيه أنه إذا قال في الصحة ماني بطنها حر فوضعت بعد موته أنه حر من رأس المال فهذا قد جعله حر قبل الولادة (قال) إنما هذا معتق إلى أجل والمعتق إلى أجل الجناية عليه جنابة عبده وكذلك هذا الذي قال لأمته ماني بطنها حر (قلت) أرأيت لو أن رجلاً قال لأمته ماني بطنها حر ولها زوج ولا يعلم أنها حامل يومئذ فجاءت بولد لأربع سنين أي عتق أم لا (قال) لا يعتق من هذا إلا ما كان لاقل من ستة أشهر وهو بمنزلة لورثة لو مات رجل وأمّه تحت رجل فأت بولد لم يرث أكثر من ستة أشهر ويرث لاقل من ستة أشهر فالعتق عندى بمنزلة أنه لم يكن بين حملها يوم أعتقه فهو حر وإن ولدته الشافعي وظاهر قول مالك في موطنه وقرئ عبد الله بن عمرو بن العاص في المدونة وهو قول أصيبغ في العتبية

لأربع سنين (وقال) قد بصره إن كان زوجها مرسلاً عليها فإن وضعته لأقل من ستة أشهر فهو حر وإن وضعته لأكثر من ستة أشهر فلا حرية وإن كان زوجها غير مرسلاً عليها وهو غائب عنها أو ميت قالوا لا تأخذ الحرية وإن وضعته لأكثر من ستة أشهر إلى ما يلد له النساء (قال) أمهيب لا ينبغي أن يسترق لو ادبالشك لأنه لا يدري لعلها كانت حاملاً به يوم أعنتق ماني بطنها (وقال) أربعة في رجل تصدق بماني بطن وليس له وهي حبلى على بعض ولده ثم اعتقها بعد ذلك أن ماني بطنها يعتق معها ولا يجوز صدقته وذلك لأنه منها (قال) ابن وهب قال يونس وقال أربعة في امرأة اعتقت خادماً لها وهي حبلى وهي مريضة ثم رجعت في ولدها فتألت لم أعنتق ماني بطنها (قال) أربعة يعتق معها ماني بطنها ولا يجوز لها أن تستثنى ماني بطنها فيكون بينهما عزلة بين الجنين الأمة وهي حرة أن قتلت كانت فيها دابة الحرة وإن قتل الجنين كان فيه ماني بطنين الأمة وليس هذا كهيئته أن يعتق نصفها أو ثلثها عند الموت (قال) ابن وهب قال يونس (وقال) أربعة في الرجل يعتق وليدته وهي حامل ويستثنى ولدها أنه عبد (قال) ليس ذلك له ولدها حر (ابن وهب) وذكر عن الحسن إذا أعنتق الرجل المملوك واستثنى ماني بطنها فهو مهران

في الرجل يهب عبده لرجل ثم يبعثه قبل أن يقبضه لموهوب له أو تصدق به

(قالت) أ رأيت لو أن رجلاً وهب عبد الرجل فأعتقه الواهب قبل أن يقبضه الموهوب له أو تصدق به عليه فأعتقه المتصدق قبل أن يقبضه المتصدق عليه أيجوز عتقه في قول مالك أم لا (قال) هم يحجز العتق من أيهما كان وكذلك قال لي مالك قال وأني ما لك أقوم وأنا عنده في رجل حبس رفيقاً له على ذي قرابة له حياته فأعتق وأسامنها ولم يكن الحبس عليهم قبضهم فأثروا أنا عنده فقال مالك أرى عتقه جائزاً أو ماري هذا قبض شيئاً فأرى عتقه جائزاً أو الهبة والصدقة به (قال) أمهيب إذا أعنتق المتصدق أو وهب أو تصدق بعد ما كان تصدق به وهب لأول ولم يكن قبض حتى وهب لآخر أو تصدق وقبض الموهوب له الآخر والمتصدق عليه الآخر قبل الأول بطلت صدقته (قال) سحنون وأباه عبد الرحمن في الصدقة والهبة ورأى أن هبة الآخر والصدقة عليه وقبضه لا يبطل ما عقد الأول وله أن يقوم فيقبض صدقته وهبته إلا أن يموت المتصدق قبل أن يقوم فيبطل حقه ويتم قبض الموهوب له الآخر والمتصدق عليه الآخر فانه جائز (قال) ابن القاسم فإذا أعتقه لم يرد العتق لأن الموهوب له لم يقبضه حتى فات فكل من تصدق بعد أو وهبه ثم أعتقه الذي تصدق به أو وهبه قبل أن يقبض المتصدق عليه أو الموهوب له فالعتق جائز ولا يرد كان المتصدق عليه أو الموهوب له علم بالصدقة أو بالهبة أو لم يعلم به فهو سواء

في الرجل يهب عبد الرجل فيقتل العبد لمن قيمته

(قلت) أ رأيت أن وهبت عبدي لرجل فقتله رجل قبل أن يقبضه الموهوب له لمن قيمة العبد (قال) للموهوب له (قلت) وهذا قول مالك (قال) هداري وأنا أ بطل مالك الصدقة والهبة والحبس إذا مات الذي تصدق بها أو وهبها أو حبسها قبل أن يقبضها الذي جعلت له وإن مات الذي وهبته له أو تصدق بها عليه فورثته بمنزلة يقرمون مقامه فموت الصدقة بعينها بمنزلة موت المتصدق عليه والهبة والحبس كذلك فإن كانت أمتا قتلت فعقلها للمتصدق عليه والموهوب له فإن كان وهبها بما لها أو تصدق بها بما لها ماتت الأمة فالمال للمتصدق عليه وإن كان أمتا تصدق بها ولم يذكر المال فالمال للمتصدق بمنزلة البيع إذا باع عبداً وله مال فكذلك الهبة والصدقة

في الذي يتزوج المرائنة فتأني بولد يباع أحد الزوجين أنها تحرم للابن بدعي الذي لا عنها ولم تلعنه

﴿ في الرجل يعق أمته على أن تنكحه أو غيره ﴾

(قلت) أرأيت لو أعق رجل أمته على أن تنكح فلا تأب أن تنكحه أ يكون عليها شيء في قول مالك أم لا (قال) قال مالك في رجل أعق أمته على أن ينكحها فأب أن تنكحه أن العتق جائز ولا شيء عليها فكذا ذلك مسئلتك (قال) وقال مالك في رجل قال لرجل لك ألف درهم على أن تعق أمتك وتزوجها فأعتقها فأب الجارية أن تزوجه (قال) قال مالك أرى الألف لازمة للرجل لسيد الأمة والأمة أن لا تنكحه فلا يلزم الأمة شيء والعتق ماضٍ وسيد الأمة الألف قال وزلت بالمدينة

﴿ في عتق الصبي والسكران والمعتوه ﴾

(قلت) أرأيت الصبي والسكران والمعتوه أيجوز عتقهم وتديرهم في قول مالك أم لا (قال) أما السكران فذلك جائز عليه عند مالك إذا كان غير مولى عليه وأما المعتوه فلا يجوز عتقه إذا كان معتوها مطبقاً لا بعقل وأما الصبي فلا يجوز عتقه وهذا أقول مالكاً (قلت) أرأيت الذي يحلف بعقده إن فعل كذا أو كذا فجاء ثم فعله (قال) لا شيء عليه فإن فعل المجنون ليس بفعل (قلت) أرأيت الصبي إذا قال إذا احتلمت فكل جملوك لى حر (قال) فإذا احتلم لم يلزمه ذلك عند مالك (وقال) أشهب مثل جميع ما قال ابن الناسم (قال) ابن وهب وأخبرني رجال من أهل العلم عن الهامس بن محمد وسالم بن عبد الله وابن شهاب وعطاء بن أبي رباح ومكحول ونافع وغير واحد من التابعين أنهم يبيحون طلاق السكران قال بعضهم وعنه

﴿ في عتق المكره ﴾

(قلت) أرأيت المستكره أيجوز عتقه في قول مالك (قال) لا قلت ولا يجوز على المستكره شيء من الأشياء في قول مالك لا عتق ولا بيع ولا شراء ولا نكاح ولا وصية ولا غيره ذلك (قال) قال مالك لا يجوز على المستكره شيء من الأشياء لا عتق ولا طلاق ولا نكاح ولا بيع ولا شراء وأما الوصية فلم أسأله من مالك وهي لا تجوز وصية المستكره (قلت) أرأيت من استكره على الصلح أكرهه عليه غير سلطان أيجوز عليه أم لا (قال) لا يجوز عليه عند مالك وإكرام السلطان عند مالك وغير السلطان سواء إذا كان مكرها (قلت) وكيف إلا إكرامه عند مالك (قال) الضرب والتدبير والتلذذ والتدبير والضرب والتخويف الذي لا شيء فيه (قلت) فأسجن إكرامه عند مالك (قال) لم أسمع من مالك وهو عندي إكرام (قلت) وإكرام الزوج امرأته إكرامه عند مالك (قال) قال مالك إذا ضربها أو أضر بها فاختلعت منه أنه يرد إليها ما أخذ منها وذلك يدل على أن إكرامه إكرام

﴿ في العبد يוכל من يشريه ويؤدى إليه ما لا يقبضه ويؤدى إليه ما لا يقبضه غير علم السيد ثم يعلم بذلك سيده ﴾

(قلت) أرأيت العبد إذا وُلِّدَ لرجل أن يشريه بجماله دفعه العبد إلى الرجل فأشتراه (قال) يهرم ثمه ثانية ويلزمه البيع ويكرن العبد له كذلك (قال) لى مالك وسأله عن العبد يدفع إلى الرجل ما لا يقبضه واشترى في نفسه فقال لى ما أخبرتك (قلت) فإن دفع إليه العبد ما لا على أن يشريه ويؤدى إليه ما لا يقبضه وأعتقه أ يكون ضامناً للثمن في قول مالك (قال) قال مالك يلزمه أداء الثمن ثانية والعتق له (قلت) فإن لم يكن للبشري مال أيجوز عتقه في قول مالك (قال) بلغني عن مالك أنه قال برده عنه ويبيع العبد فإن كان في نفسه وفاء أعطيه السيد وإن كان فيه فضل عتق من العبد ذلك الفضل وإن قصر عن الذي اشتراه به كان دياعاً له يتبع به السيد (قلت) أرأيت هذا الذي أعقني أ يرجع على العبد شيء من الثمن الذي غرمه ثانية (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى على العبد شيئاً

فعل في هذا ذامات أسد الزوجين هدمام لعان الزوج انهما لا يترانان وهو قوله في المدونة فان ماتت المرأة

﴿ في العبد يشترى نفسه من سيده شرافا فاسدا أو الرجل يشترى العبد شرافا فاسدا ثم يعقده ﴾

(قلت) أ رأيت العبد إذا اشترى نفسه اشتراه فاسدا أتراه رقيقا أم يكون حرا (قال) أراه حرا ولا تسمى عليه لسيده وليس شرأ العبد نفسه بمنزلة شرأ غيره أباه وأرى أن يعفى ولا يرد إلا أن يكون الذي اشترط حراما مما لا يحل أن يعطيه أباه مثل الخمر والخنزير فيكون عليه قيمة رقبنه (وقال) غيره يكون حرا ولا تسمى عليه مثل ما لو طلق امرأته على غرور وما لا يحل فالطلاق جائز وله الغرور وليس له ما لا يحل (قلت) لابن القاسم أ رأيت أن كان هذا في أجنبي بنت عبدا من أجنبي بما تدينار و قيمته مائتا دينار على أن أسلفني المشتري خمسين دينار (قال) البيع فاسد ويبلغ به قيمته إذا قلت مائتا دينار (قلت) أ رأيت لو أن مسلما باع عبدا بضمير أو بختير فأعتق المشتري العبد أتراه فزنا (قال) نعم ويكون للبائع على المشتري قيمة العبد يوم قبضه (وقال) قال مالك في البيع الحرام أنه إذا أعتقه المشتري فإن العتق جائز ويرجع البائع على المشتري بقيمة العبد يوم قبضه (قلت) أ رأيت أن اشتري رجل عبدا بضمير أو بختير أو بشئ لا يحل فأعتقه أيجوز عتقه وتكون عليه القيمة في قول مالك (قال) العتق جائز وعليه القيمة قرأني لأن ما لكما قال في البيع الحرام إذا فات بعتق مضى وكان على المشتري القيمة

﴿ في الرجل يبتغي عبده على مال يرضى العبد به ﴾

(قلت) أ رأيت أن قلت لعبدي أنت حر الساعة تلبا وعليك ألف دينار تدفعها إلى أجل كذا وكذا (قال) مالك هو حر وذلك عليه على ما أحب العبد أو كره (قال) ابن القاسم ولا يعجنني هذا وأراه حر الساعة ولا تسمى عليه (قال) ابن القاسم وكذلك بلغني عن سعيد بن المسيب (وقال) أنه يب مثل قول مالك (قلت) أ رأيت أن قال لعبده أنت حر على أن تدفع إلي كذا وكذا دينار (قال) قال مالك لا يعتق حتى يدفع إليه ماسمى من الدنانير لأنه قال له سيده أنت حر على أن تدفع إلي كذا وكذا وليس شبه هذا عند مالك أن يقول أنت حر وعليك كذا وكذا لأنه إذا قال أنت حر وعليك كذا وكذا فهو حر مكاه الساعة وإنما يختلف الناس في هذا في المال منهم من قال يجب عليه المال ومنهم من قال لا يجب عليه المال (قلت) أ رأيت أن قال لعبده أنت حر على أن تدفع إلي عشرة دنانير فقبل العبد ذلك أم لا يكون حرا حتى يدفع الدنانير (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن إذا لم يقل أنت حر الساعة ولم يرد أنه حر الساعة على أن يدفع إليه ماسمى من المال إلى ذلك الأجل فلا يكون حرا حتى يدفع المال لأنه لم يبتل عتقه إلا بعد أخذه المال (قلت) فإن حل الأجل ولم يدفع إليه المال أ برده السيد في الرق أم لا (قال) ينظر السلطان في ذلك ويتلوم له فإن لم يره وجه أداءه وبغزره رقيقا (قال) وهذا قول مالك (قال) وكذلك قال مالك في القطاعة (قلت) وما القطاعة (قال) الرجل يقول لعبده إن جئتني بعشرة دنانير إلى أجل فأت حر فأطعه على ذلك فإن جاء بها فهو حر وإن لم يجي بها تنظر في ذلك السلطان بحال ما وصفت لك (قلت) وكذلك المكاتب وإنما يحل هذا ويحل المكاتب عند مالك واحد (قال) نعم (قلت) فإن قال لامته إن ادبت إلى ألف درهم إلى سنة فأنت حرة أ يكون له أن يبيعها (قال) لا (قلت) وهذا قول مالك (قال) هو قوله (قلت) أ رأيت أن قال لسان ادبت إلى ألف درهم إلى عشر سنين فأنت حرة فولدت ولدا في هذه العشر سنين ثم أدت لألف بعد مضى الأجل أ يعتق أولادها معها في قول مالك أم لا (قال) نعم لأن ما لكما قال كل شرط كان في أمة فلو أدت من ولد بعد الشرط أو كانت به حاملا يوم شرط لها فولد لها في ذلك الشرط ورثها الزوج وإن مات الزوج ورثته الزوجة أم لا (قال) نعم على هذا أن الفرقه تجب بتمام لعان الزوج إن التنت المرأة فاحفظ انها مسألة يحصل فيها ثلاثة أقوال

بمنزلها (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يحلف بعق أمة له ان لم يفعل كذا وكذا الى أجل يسميه قتل
 أولاد اقبل أن ينقض الاجل ثم لم يفعل السيد فحث هل ترى أن يعق ولدها (قال) نعم ولدها يعقون بعقها
 ولا يستطيع أن يبيعها ولا يبيع ولدها فهذا يدلك على مسئلتك (قلت) وكذلك ان لم يكن ضرب لها أجلا ولكن
 قال ان أدبت الى ألف درهم فانت حرة فولدت ولدا بعد ذلك ثم أدت الالف (قال) نعم ولدها أيضا بمنزلها
 (قلت) أرايت ان قال لها أنت حرة ان أدبت الى ألف درهم الى سنة فقضت السنة ولم تؤد شيئا أتتو لها
 السلطان بعد مضي السنة (قال) قال مالك نعم تلوم لها السلطان (قلت) أرايت ان قال لها ان أدبت الى
 اليوم ألف درهم فانت حرة قضى اليوم ولم تؤد اليه شيئا أتتو لها السلطان (قال) نعم كذلك ينبغي (قلت) فان
 قال لعبده اذا أدبت الى ألف درهم فانت حرة فوضع عنه خمسمائة وادى اليه العبد خمسمائة أيعق في قول
 مالك (قال) نعم (قلت) وكذلك لو قال اذا أدبت الى ألف درهم فانت حرة فوضع عنه (قال) هو حر مكانه مثل
 المكاتب اذا وضع عنه سيده كتابته

﴿ في الرجل يعق عبده على مال وبأبي ذلك العبد ﴾

(قلت) أرايت ان قال لعبده أنت حر على أن تدفع الى كذا وكذا فقال العبد لا أقبل ذلك أكون رقيقا بحاله
 في قول مالك (قال) نعم لانه لم يقبل العتق بالمال الذي جعله السيد به حرا فلا يكون حرا ان لم يقبل ذلك ويدفعه
 اليه (قلت) وسواء ان قال أنت حر على أن تدفع الى كذا وكذا دينارا الى أجل كذا وكذا أو لم يسم الاجل
 لا يكون حرا اذ لم يقبل ذلك العتق العبد في قول مالك (قال) نعم لان مالك يذهب كرا الاجل من غير الاجل
 والاجل وغير الاجل في هذا سواء لا يعق الا أن يرضى (قلت) أرايت ان قال لامة له لا مال له غيرها ان
 أدبت ألف درهم الى يورتى فانت حرة أو قال أدى الى يورتى ألف درهم وأنت حرة فمات والثلاث يحملها أولا
 يحملها ما حلف في قول مالك (قال) اذا حملها الثلاث فهي على ما قال لها اذا أدت الالف فهي حرة وتلوم لها
 السلطان في ذلك على قدر ما يرى بوزعه عليها الا في سمعت مالكا يقول في الرجل يوصي بان يكتب عبده
 ولا يسمى ما يكتب به (قال) مالك يكتب على قدر ما يرى من قوته وأدائهم قدر ما يرى أنه أراد به من دفعه
 من كتابته مثله ويزرع ذلك عليه فمثلت تشبه هذا (قلت) فان تلوم ولم تهدر على شيء أتبطل وصيتها أم هي على
 وصيتها (قال) يتلوم لها السلطان على قدر ما يرى فان بش منها كاي ش من المكاتب أطلق وصيتها (قال) واذا
 لم يحملها الثلاث خبر الورثة في أن يعضوا ما قال الميت وفي أن يعقوا منها ما حل الثلاث الساعة (قال) وهذا اذا لم
 يحملها الثلاث من قول مالك

﴿ في الرجل يعق عبده ثم يحلده فيستغله ويستغله ﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلا أعق عبده فبعه بعد العتق فاستغدمه واستغله وأكانت جارية فوطئها ثم أقر
 بذلك بعد زمان أو قامت عليه البينة بذلك ما القول في هذا في قول مالك (قال) أما الذي قامت عليه البينة وهو
 جاحد فليس عليه شيء وهو قول مالك في الذي يحلده (قال) مالك في رجل اشترى جارية وهو يعلم انها حرة فوطئها
 انه ان أقر بذلك على نفسه انه وطئها وهو يعلم بحريتها فعليه الحد فمثلت مثل هذا اذا أقر وأقام على قوله ذلك
 لم ينزع منه فان الحد إم عليه والغلة مردودة على العبد وله عليه قيمة خدمته (قال) وسئل مالك عن رجل
 حلف بعق عبده في سفر من الاسفار ومعه قوم عدول على شيء ان لا يضعه فقدم المدينة بعبدته ذلك وتحلف
 القوم الذين كانوا معه فحث في عبده ثم هلك وقد استغل عبده بعد الحنث فكتابه ورثته بعد موته وهم
 فصل ﴿ والفرقة في اللعان فصيح بغير طلاق وهي • • • • • لا يتراجع الزوجان بعده أبدا هذا مذهب مالك

لا يعلمون بحث صاحبهم فأدى نجهو ما من كاتبه ثم قدم الشهود بعد ذلك فأخبروا بالذي كان من فعل الرجل من
 الخيبي وأنه خنت فرغوا ذلك إلى القاضي فستل مالك عن ذلك عن عتق العبد وعن ما استغله سيده وعن ما أدى
 إلى وورثته من كاتبه (فقال) مالك أماعقه فأمضيه وأما ما استغله سيده فلا شيء على السيد من ذلك وأما
 الكتابة فلا شيء له من ذلك أيضاً على ورثته سيده مما أخذوا منه أيضاً وإنما عتقه اليوم (قال) ابن
 القاسم وهذا مما يبين لك ما قلت لك في مسئلتك في الذي يطأ جاريته أو يقدف عبده ثم يجرحه ثم
 تقوم على السيد لينته أنه أعتقه قبل ذلك وهو جاحد أنه لا شيء عليه إذا كان السيد هو الجارح أو القاذف
 فلا شيء عليه في الوطء لأحد ولا غير ذلك (سعد بن) والرواية بالقوة وبرون الغلة على من أخذها
 وأنه سرق أحكامه وأنه يجلد قاذفه ويقاد من جرجه سيده كان أو غيره ويقتص منه في الجراحات للحرار
 ويجلد حد الحر في القرية

﴿ في الرجل يعق العبد من الغنمية قبل أن تقسم الغنائم ﴾

(قلت) أ رأيت الرجل من أهل العسكر ممن له في الغنمية نصيب يعق جارية من الغنمية أيجز عتقه فيها
 (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى عتقه فيها جائزاً وذلك أنه لا شيء له أوسمعت من مالك أنه قال إذا زنى
 رجل من أهل الجيش بجارية من الغنمية أو سرق من الغنمية جارية بعد أن تحرر أقيم عليه الحد إذا زنا
 وقطعت يده فهذا يدل على أن عتقه غير جائز (وقال) غيره لا يحدان وطئ جارية يقطع أن سرق ما فوق
 حقه ثلاثة دراهم لأن حقه في الغنمية واجب بره ورثته أن مات وليس هو كمنعه في بيت المال لأنه إنما يجب
 له إذا أخذه وأن مات لم يورث عنه

﴿ في النصراني والحر في يعق عبده المسلم ثم يريد أن يسترقه ﴾

(قلت) أ رأيت أن أعتق النصراني عبده بعد أن أسلم العبد أيلزمه العتق أم لا في قول مالك (قال)
 يلزمه العتق ويحكم عليه به لأن الإسلام حرمة دخلت للعبد بالإسلام فلا بد من أن يحكم على النصراني
 بالعتق لأن كل حكم وقعه بين نصراني ومسلم حكم بينهما يحكم الإسلام لأن مالكاً قال في نصراني دبر عبده ثم
 أسلم العبد (قال) مالك يؤجر العبد ولا يباع فالعتق أو كدهن التدبير وهذا المدير الذي يؤجر إذا مات
 سيده صراياً فإنه يعق في ثلثه إن حله الثلث والافلغ الثلث ويرق منه ما بقى فإن كان ورثته نصراني أجبروا
 على بيع ما صار لهم من هذا العبد وإن كان لا ورثته له كان مارقاً منه جميع المسلمين وهذا قول مالك (قلت)
 أ رأيت لو أن حرباً دخل إليها بامان فكتب عبيد الله أو أعتقه هم أو دبرهم ثم أراد أن يبيعهم أيمن من ذلك
 (قال) أرى ذلك له وقد قال مالك في النصراني يعق عبده صراياً ثم يبيع أو يفتقه ويرده إلى الرق أنه
 لا عرض له فيه (قلت) فما يقول في النصراني إذا أعتق عبده أيحكم عليه بالعتق أم لا في قول مالك (قال)
 قال مالك في النصرانيين يكون بينهما العبد النصراني فيعتق أحدهما حصته (قال) قال مالك لا أرى أن يقوم
 عليه وأما إذا كان جيعه لسيده فقد بلغني أن مالكاً قال لا أعتقه عليه أيضاً (قال) ابن القاسم وهو إذا كان
 لو أحداً وكان بين نصرانيين سواء لأن مالكاً قد جعل تدبير النصراني وكاتبته لازمة إذا أسلم العبد ولو أراد أن
 يضح كاتبته وتدبيره لم أعرض له إذا كان تدبيره ذلك قبل أن يسلم العبد

﴿ في النصراني يحلف بحرية عبده ثم يحنث بعد إسلامه ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن نصرانياً أعتق عبده أو دبره في نصرانيته فحنث بعد إسلامه ثم أراد بيع المدير واسترقاق
 وجميع أصحابه أو أكثر أهل العلم والدليل على ذلك قول النبي عليه السلام للزوج بعد نكاح اللعان لا سبيل لك

الذي أعتق أبيع من ذلك وهل يلزم العتق والتدبير ونصراني (قال) سئل مالك عن النصراني يختلف في حال نصرانيته يعتق عبده أن لا يفعل كذا وكذا ثم أسلم ثم فضله أبحث أم لا (قال) قال مالك لا حنت عليه بما حلف عليه في الشر (قال) مالك وكذلك لو حلف بالصدقة وبالإطلاق في حال شركه فلم يحنث إلا بعد إسلامه أنه لا شيء عليه في عينه لأن عينه كانت في حال الشرك باطلا (قال) ابن القاسم فأرى أنه ان حنت في حال نصرانيته ثم أسلم أنه لا يعرض له مثل الذي أخبرتك وما أعتق النصراني أو دير فأبى أن ينفذه وتحسب به فأراديعه فذلك له ولا يحال بينه وبين ذلك ولا يعتق عليه ويبيعه جائز كذلك قال مالك (قال) ابن القاسم إلا أن يرضى السيدان بحكم عليه حكم المسلمين فإن رضى بذلك حكم عليه بخرته

﴿في الرجل يخدم الرجل عبده سنين ويحصل عتقه بعد الخدمة ولا يجوز له المخدم حتى يستدين المخدم﴾

(قلت) أرى أن أخدم عبده وجلس سنين ثم أعتقه وحل عتقه بعد الخدمة ثم استدان ديناً بعدما أخدمه إلا أن العبد يدا السيد لم يسلمه إلى من جعل له الخدمة ولم يسلمها له (قال) مالك يكون الغرماء أولى بالخدمة يؤجر لهم وليس لهم إلى العتق سبيل (قلت) فإن كان قد نبذ الخدمة الذي جعلها له فلا سبيل للغرماء على الخدمة في قول مالك (قال) نعم (قلت) وكذلك لو تصدق بصدقة أو وهب هبة أو أعطى عطية ثم لم يسلمها إلى الذي جعلها له حتى لحقه دين (قال) قال مالك الغرماء أولى بذلك لم يثله إلا في العتق خاصة فإنه إذا أعتق بعد الخدمة وهو صحيح قبل الخدمة أو لم يثله فإنه لا شيء للغرماء في العتق عند مالك ولهم الخدمة إن لم يكن بثلمها أو حازها الذي جعل له

﴿في العبد يعتق وله على سيده دين﴾

(قلت) أرى أن إذا أعتق الرجل عبده وله على سيده دين أن يكون للعبد أن يرجع بذلك على سيده في قول مالك (قال) نعم يرجع على سيده لأن مالكا قال يتبع العبد له إذا أعتقه سيده فالدين الذي على السيد للعبد يكون للعبد إذا أعتقه السيد لأن السيد لم يتزع ذلك من العبد (قلت) فإن قال السيد اشهدوا أنني قد أقرت بالدين الذي للعبد على أو قال اشهدوا أنني أعتقته على أن ماله على أن يكون المال للسيد ويكون هذا اتزاعاً في يد العبد (قال) نعم (قلت) وهذا أقول مالك (قال) هو قوله (ابن وهب) عن ابن أبي عمير عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق عبداً له مال قال العبد له إلا أن يستنيه السيد (مالك) عن ابن شهاب أنه حدثهم قال مضت السنة إذا أعتق العبد تبعه ماله (قال) ابن وهب وأخبرني رجال من أهل العلم عن عائشة والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله ويحيى بن سعيد وريعة بن أبي عبد الرحمن وأبي الزناد ومحمد بن عبيد القاري ومكحول بذلك (قال) يحيى وعلى ذلك أدركنا الناس (قال) ربيعة وأبو الزناد علم سيده بماله أوجهه (قال) أبو الزناد وإن كانت للعبد سرية قد ولدت منه علم السيد بذلك ولم يعلم فإن سرية العبد للعبد وإن ولده أرقا لسيدة (وكيع) وقال الحسن وإبراهيم النخعي وعائشة في المملوك يعتق أن ماله للعبد (وقالت) عائشة والحسن إلا أن يشتريه السيد

إيها لأن ظاهره التأييد فلم يقيد ذلك شرطاً لماله به لأن التحرير إذا أطلق من غير تنييد محمول على التأييد ألا ترى أن المطلقة ثلاثاً لو لا قول الله عز وجل فيها حتى تتكبر زوجها غيره لم تحل له أبداً بظاهر قوله تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد

﴿فصل﴾ وإذا قلنا أنه فيم وليس بطلاق فيسأل على هذا إذا لا عنها قبل اندخول لا يكون طائشاً من

﴿في العبد بن الرجلين أو المعتق بعضه يكون ماله موقوفاً في يده﴾

(قلت) أرأيت عبد انصفه رقيق ونصفه حراً باع السيد المتمسك بالرق نصيبه منه أ يكون له أن يأخذ من ماله شيئاً أم لا في قول مالك (قال) قال مالك أبيع عبد كان نصفه عبداً ونصفه حراً فأراد سيده الذي له فيه الرق أن يبيع نصيبه منه فإنه يبيعه على حاله ويكون المال موقوفاً في يد العبد ويكون الذي ابتاع العبد في مال العبد بمنزلة سيده الذي باعه وليس للذي اشتراه ولا للذي باعه أن يأخذ من ماله شيئاً فإن عتق يوماً كان جميع ماله له أو يموت فبكرن المال للذي له فيه الرق ولا يكون للذي أعتق من ماله الذي مات عنه العبد قليل ولا كثيراً ولا يورث بالحرية حتى يتم فيه الحرية عند مالك (قلت) ولم يجعل مالك المال موقوفاً في يد العبد ولم يجعل المتمسك بالرق أن يأخذ من ماله شيئاً (قال) لشركة العبد في نفسه وللعق الذي دخله فإنه موقوف إن عتق تبعه ماله وإن مات قبل أن يتم حرته كان سيده ما وصفت لك عند مالك

﴿في عتق العبد الممثل به على سيده﴾

(قلت) أرأيت من مثل بعده أ يعتق عليه في قول مالك (قال) نعم (قلت) فإن قطع أتملة من أصابعه أهي مثله في قول مالك (قال) نعم إذا تعدد ذلك (قلت) أرأيت أن أحرقه بالنار عبداً أو أحرق من جسده أ يكون هذا مثله في قول مالك (قال) نعم إذا كان على وجه العذاب له وإذا كواه بالنار لمرض يكون بالعبد أو يكون أراد بذلك علاج العبد فلا شيء عليه ولا يعتق العبد بهذا (قال) ولقد سمعت مالكا وقال لنا أرسل إلى السلطان يسألني عن امرأة كوث فرج جاريتهما بالنار فقلت لمالك فما الذي رأيت فقال إن كان ذلك منها على وجه العذاب لها فانتشر وساءت منظره رأيت أن تعتق عليها (قلت) أرأيت أن لم ينتشر ورقع منظره (قال) فلا أرى أن تعتق عليها (قلت) أرأيت أن لم يكن من مخاضها (قال) فلا تعتق فيه كذلك قال مالك (قلت) أرأيت أن مثل بأم ولده أ تعتق عليه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن أم ولده ملك له عتقه فيها جائز إذا مثل بها فإنها تعتق عليه (قلت) أرأيت أن مثل بمكاتبه (قال) إذا مثل بمكاتبه فإنه يعتق عليه (قلت) فإن مثل به قطع يده عبداً أو جرحه قال ينظر إلى جرحه أن لو جرحه أجنبي فيكون ذلك على السيد فإن كان قيمة الجرح والكاتبه سواء أعتق العبد وإن كان قيمة الجرح أكثر من الكاتبه كان على السيد الفضل وإن كان أقل من الكاتبه عتق العبد ولم يكن للسيد عليه سبيل لأنه لو فعل ذلك بعد له غير مكاتب عتق عليه (قلت) أرأيت أن مثل بعده عبده أ يعتق عليه في قول مالك (قال) لم أسمع فيه من مالك شيئاً وأرى أن يعتق عليه (قلت) وعبيد أم ولده إذا مثل بهم (قال) أرى يعتقون عليه ولم أسمع من مالك (قلت) فعبيد مكاتبه إذا مثل بهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يكون عليه ما قصصهم ولا يعتقون عليه لأن عبيد مكاتبه لا يقدر على أخذهم إلا أن تكون مثله فاسدة فيصنعهم ويعتقون عليه (قلت) أرأيت أن مثل بعبيد لا به صغيراً يعتقن عليه في قول مالك (قال) قال مالك إذا عتق الرجل عبداً أو ولده الصغار وهو مولى جارا عتق فيهم وضمن القيمة لولده فأراه إذا مثل بهم عتقوا عليه وكانت عليه القيمة لولده مثل ما قال مالك إن

الصدائق لا تصفه ولا غيره وكذلك في كتاب ابن الجلاب وهو خلاف قول مالك في موطنه وخلاف ما في المدونة ووجه هذا أن المال صدق الزوج فلعل الولد منه وأنه أراد إطلاقها وتحررها بها باللعان لا ليدل على كونه عليه صدائق فلما اتهم في ذلك أزم نصف الصدائق وهو خلاف المعروف في المذهب وقرله في المدونة أن الملاعة لا تمتعه لها صحیح على هذا التعليل لتعليل سقوط المتعة في اللعان بأنه فسخ وان الله لم يوجها الأعلى المطلعين أصح من العلة التي عليها في المدونة

كان مليا (قلت) أرايت ان جزؤس عبده ولطاهم أنراه مثله يعتقدون عليه بها في قول مالك (قال) لا أرى ذلك مثله يعتقدون بها (قلت) أرايت ان قلع أسنان عبده أثره مثله (قال) أخبرنا مالك أن زباد ابن عبيد الله إذا كان عاملا على المدينة أرسل إليهم يستشيرهم في أمر أو سحلت أسنان جارية لها بالمعبر حتى ذهبت أسنانها (قال) مالك فما اختلف عليه أحد منا يومئذ أنها تعق عليها فاعتقها بر يمالك نفسه وغيره من أهل العلم قالوه معنى سحلت أسنانها بردت فمثلت مثل هذا أرى أن يعتوا إذا كان على وجهه العذاب (قلت) أرايت ما يصيب به المرء عبده يضرب على وجهه الأدب فبقا عينه أو يكسر يده أو ما أشبه هذا من القطع والشلل (قال) قال مالك لا أرى أن يعتق هذا ولا يعتق إلا بما قطعه به عبدا (قلت) أرايت ان خصما أعتق عليه في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت ان مثل عبدا أمر أنه أوبخا دمها (قال) يعاقب ويضمن ما قص ولا يعتق عليه إلا أن تكون مثله فاسدة فيضمنهم ويعتقون عليه (ابن وهب) عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص (قال) كان لزنايع عبدي يسمى سندرا أو ابن سندر فوجده يقبل جارية له فأخذ خبجه وجده وأذنيه وأفضه فأتى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل إلى زنايع فقال لا تحملوهم ما لا يطيقون وأطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون وما كرهتم فيعوا وما رضىتم فأسكوا ولا تعذبوا خلق الله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مثل عبده أو أرق بالنازفه هو وهو مولى الله ورسوله فأعتقه رسول الله عليه السلام قال يا رسول الله أوصى بي فقال أوصى بك كل مسلم (مالك) ابن أنس قال بلغني أن عمر بن الخطاب أخته وليدة قد ضربها سيدها بالناز أو أساجها فاعتقها (ابن وهب) عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن سليمان بن يسار مثل ذلك قال وضرب عمر سيدها وأخبرني ابن وهب عن ابن أبي مليكة وابن الزبير أن سيدها أحمى لها رصفا فأقعد ها عليه فأحرق فرجها فقال عمرو ويحك ما وجدت عقوبة إلا أن تعذبها بعذاب الله قال فأعتقها وأجلده (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب ويحيى ورويه أن العبد يعتق في المثلثة المشهورة (قال) ابن شهاب والمثلثة كثيرة (وقال) ربيعة طلع حاجبيه ويزرع أسنانه هذا وما أشبهه (قال) يحيى كل ما كان متلا في الإسلام عظيم يعاقب من فعل ذلك ويعتق عليه العبد (قال) ابن طه عن يزيد بن أبي حبيب ان زنايعا كان يومئذ كافرا

❦ في الرجل يؤاجر عبده سنة ثم يعتقه قبل السنة ❦

(قال) وسمعت مالكا يقول في الرجل يؤاجر عبده سنة ثم يعتقه (قال) مالك لا تعتق له حتى تتم السنة وإن مات السيد قبل السنة فهو حر من رأس المال إذا مضت السنة (قال) مالك ولا تنتقض الأجرة لموت السيد (قال) سحنون فكذلك الخدم إلى سنة أو أكثر يعتقه سيده مثل دوسفنا من أمر المستاجر إلا أن يترد الخدم المستاجر ماله فيه فيعتق كذلك قال مالك

❦ في الرجل يدعى الصبي الصغير في يده أنه عبده يشكر الصبي ويدعى الحرية ❦

(قلت) أرايت لو أن صبيًا صغيرا في يد رجل قال هذا عبدي فلما بلغ الصغير قال أنا حر وما أنا لك بعبد (قال) ❦ فصل ❦ وبتمام اللعان القرقة بين الزوجين لم يفرق بينهما الإمام وهذا موضع اختلف فيه أهل العلم اختلافا كبيرا فذهب مالك ما ذكرناه وقال الشافعي ان القرقة تقع بتمام اللعان الزوج ولا تحل له أبدا وقال أبو حنيفة وبعض أصحابه ان القرقة لا تقع بين الزوجين حتى يفرق الإمام بينهما فإن لم يفرق الإمام بينهما لم تحل له حتى يكذب نفسه فإن كذب نفسه جلدًا لحد وكان خاطبا من الخطاب وقيل انه ان كذب نفسه جلدًا لحد وردت إليه امرأته وقيل اللعان طليقة ثانية وهو قول عبيد الله بن الحسن وقيل ان اللعان لا ينقض شيأ من

لم أسمع من مالك فيه شيئا وأراه عبدا ولا يقبل قوله إذا كانت خدمته له معروفه وحيازته إياه (قلت) أرأيت ان كان الصبي يعرب عن نفسه فقال له سيده أنت عبدى وقال الصبي أنا حر (فقال) هو مثل ما وصفت لك ان كان قبل ذلك في يد يبيد خدمته وهو في حيازته لم ينفع الصبي قوله أنا حر وهو عبد له وهو رأي وان كان انما هو متعلق به لا يعلم منه قبل ذلك خدمة له ولا حوزاياه فالقول قول الصبي (قلت) أرأيت ان قال رجل لعبدى يديه أنت عبدى وقال العبد لى أنا فلان (قال) هو لمن هو في يديه ولا يصدق العبدى ان يصبر نفسه لغير الذى هو في يديه (قلت) تحفظه عن مالك (قال) سمعت مالكا يسأل عن جارية كان معها ثوب فقال سيدها الثوب هو لى وقال رجل من الناس لى الثوب ثوبى وأنا دفعته اليها تبعه وأقرت الجارية أن الثوب للاجنبى دفعه اليها تبعه قال مالك الثوب ثوب السيد لان الجارية تجارته الا أن تكون للاجنبى بينة محسنة ولا تصدق الجارية في اقرارها هذا فكذلك مستثناة اذ لم يحزها اقرارها في مالها الذى في يديها اذا أقرت به للاجنبى فكذلك رقبته لا يجوز اقرارها بربقتها لغير سيدها اذا كانت في يديه

﴿ في الرجل يدعى العبد فى يدي غيره أنه عبده ﴾

(قلت) أرأيت ان ادعيت أن هذا الرجل عبدى فأردت ان استعلقه أن يكون ذلك لى (قال) ليس ذلك لك (قلت) فإن أفت شاهدوا احدا أحلف مع شهادى ويكرن عبدى فى قول مالك (قال) نعم ولم أسمع من مالك فيه شيئا الا أن مالكا قال فى كتابه فى الرجل يعنى العبد فى الرجل يدعى شاهد على حق له على الرجل الذى اعتق أن صاحب الحق يحلف ويثبت حقه ويرد حقه العبد فاذا كان هذا عند مالك هكذا رأيت يستترقه باليمين مع الشاهد (قلت) أرأيت لو أنى ادعيت عبدانى يدعى رجل فأفت عليه اليه أنه عبدى أم يحلفى القاضى بالله أنى ما عبت ولا وهبت ولا خرج من يدي بوجه من الوجوه مما يخرج به العبد من ملك السيد (قال) نعم كذلك قال مالك (قلت) أرأيت العبد يكون يد رجل فيسافر العبد أو يغيب فيدعيه رجل والعبد غائب فقيم اليه على ذلك العبد أنه عبده أم يقبل القاضى بينته على العبد وهو غائب وكيف هذا فى المتاع والخير ان اذا كان بينه أم يقبل القاضى اليه على ذلك أم لا (قال) نعم يقبل اليه اذا وصفوه وعرفوه وبضئ له بذلك (قلت) تحفظه عن مالك (قال) لا ولكن هذا رأي اذا وصفوه بنعته وجاهه (قلت) أرأيت لو أفت اليه على عبد فى يد رجل وقد مات فى يديه أنه عبدى أم يحلفى عليه بشئ فى قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا شئ على الذى مات العبد فى يديه الا أن يقيم اليه المدعى أنه غصبه لانه يقول اشتريت من سوق المسلمين فأت فى يدي فلا شئ على

﴿ فى اللقيط يقر بالعبدية أو الرجل يدعى الميسر عبدا له ﴾

(قلت) أرأيت اللقيط اذا لم يجز جلا فخر بالعبدية لرجل أتبعه عبدا له (قال) لا يكرن عبدا له لان مالكا قال للقيط حر (قلت) أرأيت ان التقت لقيطا فادعيت أنه عبدى (قال) لا يقبل قولك لان مالكا قال للقيط حر فاذا علم أنه لقيط فادعى به أم عبد لم يصدق الابينة وهو حر (ابن طهية) عن يزيد بن أبى حبيب أن عمر بن عبد العزيز كان يقول فى الذى يلتقط من الصبيان أنه يكتب فيه أنه حر وان العسمة وهو قول عثمان عن النبي وطائفة من أهل البصرة أخذوا ذلك عنه ولا بن نافع فى تفسير ابن حزم أن أنه ستعب للملاعن أن يطلق ثلاثا عند الفراق من اللعان من غير أن يأمره الامام بذلك كما فعل عويمر فان لم يفعل أغناه من ذلك ماضى من سنة المتلاعنين أنهم ما لا يتناحان أبدا وذهب ابن لياحة الى أنه ان لم يطلق يطلق عليه الامام ثلاثا ولم ينعه من مراجعتها وقال انه ظاهر الحديث عنه الابكباب أو سئنه أو اجماع هذا معنى

ينفق عليه من بيت المال (القاسم) بن عبد الله عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب أنه قال المنبذ حر

﴿ في العبد يدعى أن سيده أعتقه ﴾

(قلت) أ رأيت أن ادعى العبد أن مولاه أعتقه أعتقه له (قال) قال مالك لا إلا أن يأتي العبد بشاهد قال ولو جاز هذا للعبد والنساء لم يشأ عبد ولا امرأة إلا أو قفت زوجها أو قف العبد سيده كل يوم بحلفه (قال) قلنا لما لك فإن شهدت امرأة أن في الطلاق أنرى أن يحلف الزوج قال إن كانتا من نجرز شهدتهما عليه رأيت أن يحلف بر يديك إلا أن تكفينا أمهاتنا أو بناتنا أو أخواتنا أو جداتنا أو من هو منها بطنه (قلت) وكذلك هذا في العتق (قال) نعم مثل ما قال مالك في الطلاق

﴿ في إقرار بعض الورثة أن الميت أعتق عبداً وينكر بقية الورثة ﴾

(قلت) أ رأيت لو أن رجلاً هلك وترك ورثة نساً ورجالاً فشهد واحد من الورثة أو أقر أن أباه أعتق هذا العبد وبذلك بقية الورثة (قال) قال مالك لا يجوز شهادته ولا إقراره (قلت) ويكون خطه من العبد رقيقاً له في قول مالك (قال) نعم (قلت) فإن أقره و آخر من الورثة بأن الميت قد أعتق هذا العبد (قال) قال مالك ينظر إلى العبد الذي شهدوا له فإن كان العبد ممن لا يرغب في ولائهم وليس لولا لا تمخطب جازت شهادتهما على جميع الورثة رجالاً كانوا أو نساء و رجالاً أو كان لولا لا تمخطب قال مالك لم تجز شهادتهما وإن كان في الورثة نساء لهن ينهون على جراح الولاء فإن لم يكن في الورثة نساً وكانوا كلهم رجالاً ممن ثبت لهم ولا هذا العبد جازت شهادتهما على عتقه على جميع الورثة إذا كانوا بحال ما وصفت لك (قلت) أ رأيت لو أن آخرين ورثوا عن أبيهما عبداً أو مالاً فأقر أحدهم أن أباه أعتق هذا العبد في صحته أو في مرضه والثالث يعمل العبد (قال) مالك العبد رقيق كله يباع ولا يعتق على واحد منهما فإذا باع جعل هذا الذي أقر به والده أعتقه نصيبه من ثمن العبد في رقبته (قلت) فإن قال الذي أقر بما أقر به أما إذا لم يلزمي هذا الذي أقررت به فاقبل لأبيع نصيب منه وقال الآخر الذي لم يقر بشيء لا أبيع نصيب منه (قال) مالك يستحب للذي أقر أن يبيع نصيبه من العبد فيجعل ذلك في رقبته أن بلغ ما يكون رقبته أو رقاباً فيعتقهم عن أبيه الميت ويكون ولاؤهم لآبيه ولا يكون ولاؤهم له (قال) ابن القاسم وليس يقضى بذلك عليه (قلت) فإن لم يبلغ رقبته (قال) قال مالك يشاركه في رقبته ولا يملكه يشترها هو الآخر (قلت) فإن لم يجد أحدهما في المكاتبين في رقبته (قال) قال مالك يعتق بها في رقاب فيتم بها عتاقهم (قلت) وكذلك هذا في جميع الورثة تزوجه كانت المقررة بالعتق أو أختاً أو والدة فإنه لا يجوز إقرارهم بالعتق وحالها في إقرارها كحال الآخر الذي وصفت لك في قول مالك (قال) نعم (قلت) أ رأيت أن هلك رجل وترك عبيداً كباراً وترك ابنين فأقر أحدهما أن والده أعتق هذا العبد وبعض أولئك العبيد وقال الابن الآخر بل أعتق هذا العبد أبي أعتق الآخر وأولئك يعملهما ولا يعملهما (قال) يرضم الرقيق عليهما فأيهما صار العبد الذي أقر عتقه في خطه عتق عليه ما حل الثالث منه وإن لم يصر العبد الذي أقر عتقه في خطه وصار في خط صاحبه فإنه يخرج مقدار نصف ذلك العبد إذا كان ثلث الميت يعمل في رقبته أو في نصف رقبته (قال)

كلما مه مختصراً وقيل إن فراق اللعان ثلاث تطليقات وتحل له بعد زوج ولم أر هذا القرل إلا أنه أخبرني بعض أصحابنا أنه في كتاب ابن شيبان

﴿ فصل ﴾ واللعان يجب في كل نكاح يلحق فيه الولدان كن فاسداً أو حرماً لا يقران عليه خلافاً لابي حنيفة وأصحابه ولا يكرن اللعان الاعتداء في الإمام في المسجد و معض من الناس لأن اللعان الذي كان في زمن النبي عليه السلام إنما كان عنده وفي المسجد و معض من الناس وذلك مروى في الأحاديث الصالحة من

فان لم يجد أغان به في آخر كتابة مكاتب مجال ما وصفت لك (قلت) أليس قد قلت يباع اذا أقر أحدهما بعتقه
 قول مالك فكيف ذكر القسمة ههنا (قال) انما يباع اذا كان لا ينقسم فالما اذا كان مما ينقسم فانه يقسم بحال
 ما وصفت لك والذي قال لي مالك انما هو في العبد الواحد لانه لا ينقسم (قلت) أرايت العبدان شهد به بالتقو
 واحد من الورثة أيعتق أم لا وهل يعتق: يجب الوارث منه في قول مالك (قال) قال مالك لا يحلف هذا العبد من
 هذا الوارث ولا يعتق منه: يجب هذا الوارث ولا نصيب غيره ولكن الوارث يؤمر ان يصرف ما صار له من
 مورثه من ثمن رقبة العبد في رقبة ان بلغت وان لم تبلغ جعلها في نصف رقبة أو ثلث رقبة فان لم يجد نصفاً أو ثلثاً
 من رقبة فها صار اليه من حقه في رقبة العبد أغان نصيبه منه في رقبة مكاتب في آخر الكتابة الذي به بعت
 المكاتب (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت ان لم يدعوا العبد وقالت الورثة لا ينبع ولكنا نقض
 والعبد كثير يحلون القسمة (قال) ذلك لهم عند مالك (قلت) فان اقساموا العبد واسهموا اخرج العبد الذي
 أقر الوارث أن أباه أعتقه في سهمه أيعتق جميعه في سهمه أم يعق منه مقدار حصته منه قبل القسمة (قال) قا
 مالك يعتق جميعه (قلت) نقضاه (قال) نعم وبما يدلك على هذا ألا ترى لو أن رجلاً شهد على عبد رجل أنه
 وأن سيده أشتقه فردت شهادته فاشتراه من سيده انه يعتق عليه اذا اشتراه أو ورثه (ابن وهب) عن عبد الجب
 وابن عمر عن ربيعة أنه قال في رجل شهد أن أباه أعتق فلاناً من رقيقه (قال) ان كان معه رجل آخر
 يشهد على ذلك جاز ذلك على الورثة وان لم يكن معه غيره سقطت شهادته عنه وعن أهل المسيرة
 وأعطى حقه وهو قول كبار أصحاب مالك (قال) سحنون هو قول مالك الا انه أحياناً يقول ان كان من
 يرغب في ولائه أو لا يرغب

﴿ في الرجل يقر أنه أعتق عبده على مال ويدعي العبد أنه أعتقه على غير مال ﴾

(قلت) أرايت لو أن رجلاً قال قد أعتقت عبدي أمس فبنت عتقه على ما تدين نارجهتها عليه وقال العبد
 بنت عتقي على غير مال (قال) التول قول العبد عندى ولم أسمع من مالك (قلت) أفيحلف العبد السيد (قال)
 نعم ألا ترى انه يحلف الزوجة للزوج (وقال) أشهب القول قول السيد ويحلف ألا ترى أنه يقول لعبده: أ
 حر عليك ما تدين نارقيعتي وتكون المسألة عليه وبأس هو مثل الزوجة يقول لها أنت طالق وعليك ما تدين
 فهي طالق ولا شيء عليها

﴿ في الرجل يقر في مرضه بعتق عبده ﴾

(قلت) أرايت ان أقر في مرضه فقال قد كنت أعتقت عبدي في مرضي هذا أيجوز هذا في ثلثه (قال)
 ما أقر به انه فعله في مرضه فهو وصية وما أقر به في الصحة فهو خلاف لما أقر به في مرضه قال فان قام الذي أ
 هو صحيح أخذ ذلك منه وان لم يقم حتى يمرض أو يموت فلا شيء لهم وان كانت لهم ينة الا العتق والكفالة فان
 أقر به في الصحة فقامت على ذلك ينة عتق في رأس ماله وان كانت الشهادة انما هي بعد الموت أخذت الك
 من ماله وارتا كان أو غير وارتا لان دين قد ثبت في ماله في صحته (قلت) أرايت العبد يكون بين الر جابين فبد
 أحدهما على صاحبه انه أعتق نصيبه منه وصاحبه يكر ذلك (قال) أرى ان كان الذي شهد عليه موس
 أرا ان يسترق نصيبه ورأيت أن يعتقه لانه بحقه قيمة نصيبه منه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
 ذلك حديث مالك في موطنه في ملائسة العجلا في زوجته (قال) سهيل فقلنا عاونا ما مع الناس عندا
 عليه السلام

﴿ فصل ﴾ ويستحب أن يكون اللعان في دبر الصلاة وبعد صلاة العصر لانه أشد الاوقات في اليقين لما
 لايمان بعد صلاة العصر ليس لما توبته وبأس ذلك فلازم أعنى في دبر الصلوات

كان الذي شهد عليه معسر أم أران يعق عليه من نصيبه شيئا لأنه لا قيمة عليه فلذلك غسل بنصيبه
فأولوا نظر إذا كان الشاهد موسرا أو معسرا فشهد على موسر قنصيه حر وإذا كان المشهود عليه
الشاهد معسرا أو موسرا لم يعق على الشاهد من نصيبه شيء (قال) وهذا أحسن ما سمعت (قال)
وقد قال هو وغيره لا تجوز الشهادة إذا كان المشهود عليه موسرا أو معسرا وهو أجود قوله وعليه
الرواية

في الرجل يشهد أن على الرجل يعق عبده ثم يرجع عن شهادتهما

(أرأيت الشاهدين إذا شهدا على رجل يعق عبده فأعتقه السلطان عليه ثم رجعا عن شهادتهما (قال)
أن العتق ماض ولا يرد العبد في الرق لرجوعهما عن شهادتهما ولم أسمع من مالك في قيمة العبد هل
بأهذان الشاهدين وأما أنا فأرى أن يضمنا للسيد قيمة العبد وكذلك يقول غيره من الرواة

في الرجل يشهد أن على الرجل يعق عبده فترد شهادتهما عنه ثم يشتريه أحدهما

وقال مالك إذا شهد رجلان على رجل أنه أعتق عبده فرد القاضى شهادتهما عنه ثم اشتراه أحدهما
لأنه يعق عليه حين اشتراه (وقال) أشهبان أقام على الإقرار بعد الشراء لأن قوله يومئذ لم يكن يلزمه
بأن يحدو قال كنت قلت باطلا وأردت أخراجه من يديه لم يكن عليه شيء

في الرجل الواحد يشهد لعبدان سيده أعتقه

وقال مالك إذا شهد الرجل لعبدان سيده أعتقه أولا ثم أعتقه أولاهما أو أعتقه أولاهما ثم أعتقه
أولاهما فإن لم يحلفا سبعا حتى يحلفا وقد كان مالك يقول في أول قوله أن أيا من يحلفا طلق عليه وأعتق
يرجع فقال يسجن حتى يحلف وقوله لا تسرا أحب إلى فأن أرى أن طال سجنه أن يحلف سبيله ويدن
عليه ولا يطلق (قلت) أرأيت عبدا ادعى أن مولاه أعتقه وأنكر المولى ذلك أليكون للعبد على مولاه
لافي قول مالك (قال) لا يعين عليه (قلت) فإن أقام شاهدا واحدا أو أقام امرأتين فشهدتا على العتق
العبد مع الرجل أم مع المرأتين في قول مالك (قال) لا يحلف العبد ولكن يحلف السيد (قلت) فإن
يحلف السيد (قال) كان مالك مرة يقول أن أبي أن يحلف أعتق عليه ثم رجع عن ذلك فقال يسجن
حتى يحلف (قلت) وتوقعه عن عبده وعن أمته إذا أقام شاهدا واحدا أو امرأتين وتجبسه حتى يحلف
مالك (قال) نعم وأما قال لي مالك هذا في الطلاق والعتق مثله (وقال) مالك وأعتجوز شهادة النساء
إذا كانت المرأتان ممن تجوز شهادتهما للمرأة على الزوج فقلت وما معنى قول مالك هذا (قال)
إن أم المرأة أو بنتها ونحوهما ممن لا تجوز شهادتهما لها وكذلك هذا في العتق (قلت) أرأيت أن شهدت
أجنبية (قال) لا أرى أن يجوز (قلت) وكذلك العمة والخالة قال نعم لا يجوز لأن هذا ليس بمنزلة الحقوق
لأن (قلت) وهذا قول مالك (قال) إنما قال لنا مالك جلة مثل ما أخبرتك (قلت) أرأيت لو أن رجلا
دعى عبده أن مولاه أعتقه فأقام شاهدا واحدا أو حلف مع شاهده أم لافي قول مالك (قال) قال مالك
مع شاهده ويكون رقيقا ويحلف الورثة إن كانوا أكبارا أنهم لا يعلمون أنه أعتقه

وفي صفه اللعان اختلاف كثير من أصحاب مالك وغيرهم إلا أنه اختلاف متقارب فمن أراد الوقوف
وله في مواضعه وسيأتي الكلام عليه في موضعه واختلف فيمن قذف أو بع نسوة له في كلمة واحدة
وبكر الأهرى استأعرها منصوسة والذي يجب على مذهبه أن يلاعن لكل واحدة لأن اللعان
لشهادة وتوابع الشهود للزم أن يقيم الشهادة على كل واحدة منهن منفردة ويحتمل أن يكون يحزمه
حاشا على القذف إذا قذف جماعة كلمة واحدة وعلى الظهار بدليل أنه إذا ظاهر منهن في كلمة

﴿في الامة يشهد لها زوجها ورجل اجنبي بالعتق﴾

(قلت) أرايت لو ان أمة شهدت بالعتق زوجها ورجل اجنبي (قال) قال مالك لا تجوز شهادة الزوج ولا المرأة زوجها (قال) فلو شهد زوج لامرأته ورجل ان سيدها اعتقها كان أخرى ان لا تقبل شهادة

﴿في اختلاف الشهادة في العتق﴾

(قلت) أرايت ان شهد شاهدان على عبده ورثته من أبي شهد أحدهما ان أبي كان دبره وشهد آخر ان أعتقه صحيبا بطلا تجوز شهادتهما في قول مالك (قال) أرى انهما قد اختلفا ولا تجوز في رأيي (وقال) لان أحدهما شهدانه من رأس المال وقال الآخر من الثلث ولا يكون في الثلث الا ما أرى دبره الثلث وشاهد على رجل انه أعتق عبده بطلا وشهد آخر انه أعتق ذلك العبد عن دبر فهما لم يجتمعا في ثلث ولا حلف مع كل واحد منهما وأبطل شهادتهما فان أبي أن يحلف سجن وإن قال أحدهما لي سنة وقال بتل عتقه فقد اجتمعا على العتق واختلفا في الأجل حلف على شهادة المبتل فان حلف كان حلفه سنة على رجل العتق وإن أبي أن يحلف بسنة فخذ هذا على مثل هذا (قلت) أرايت ان شهد شاهد على امره عبدا لهذا الرجل وإن هذا الرجل أعتقه وشهد غيرهم انه عبده فلان لرجل آخر ولم يشهدوا على عتق اذا تكافأت البيئتان في الصداقة فهو حر لان الحرية قبض وحوز ولا ترد حريته الا بأن الذي أقامه على العبودية بأمر هو أثبت من بيعة الذين شهدوا على الحرية (وقال) غيره اذا كان العبد ليس في يده منها (قلت) أرايت ان شهد رجل لرجل ان فلانا هذا الميت عبده وانه كاتبه وشهد له شاهد آخر انه وانه أعتقه (قال) أرى شهادتهما جائزة على اثبات الرق لانهما اجتمعا عليه وما اختلفا فيه من الرق والعتق فذلك لا تجوز شهادتهما فيه (قلت) أرايت ان شهد رجل ان فلان على أمة في يده اثم أمة فلان وهذا يدعيها وشهدا انه أعتقها أو دبرها أو كاتبها أو أعتقها الى أجل من الآجال وأقت أنا البيعة اثم وتكافأت البيئتان في العدالة لمن قضى بها (قال) أما الشهادة على اثبات العتق فاقى أجعلها حرة ولا الذي هي في يده لانهم قد شهدوا على هذه الجارية التي في يده هذا الرجل انها حرة وأما في الكتابة وا فاقى لا أقبل شهادتهم وأجعلها للذي هي في يده لان مالك قال اذا تكافأت البيئتان فهي للذي هي (قال) سجنون وقال غيره من الرواة هي للذي هي في يده ولا ينظر الى قول من قال ان البيعة على من ليس هي في حوزة وليست البيعة على من هي في يده فان ذلك ليس بمعتدل لانه لا بد لمن جاء بينه وبين ما يدين من أن يكون له ما ناعا لم اعندين وان لا يضر في حوزي وأن لا تكون حجة لغيري على ولا منع يكون باقوى من بيعة مع حوز وقال انما ادعى الذي أعتق أو كاتب ما هو له ملك وانما يكون العتق بعد الملك فالملك لمن ثبت له فكيف يحقق له العتق مالك ولم يثبت له لو قال أحدهما هو المدعي ولدت عنده بيعة وأقام المدعي عليه بيعة انما ولدت عنده واعتدت البيعة اما كانت تكون في يده الذي هي في يده بيعة المدعي لان بيعة لم تثبت له ملكا والعتق لا يكون الا لملك فلو قالت بيعة المدعي ولدت عنده وأعتق العتق بوجبه لم اعلم ملك أرايت لو شهدوا انها للذي هي في يده يملكها منذ سنة وتشهد بيعة المدعي يملكها منذ عشرة أشهر وانه أعتقها كان العتق يخرجها ولم يثم له ملكها

﴿ثم كتاب العتق الثاني من المدونة الكبرى وبه يتم الجزء الثاني منها﴾

﴿وبليه الجزء الثالث وأوله كتاب المكاتب﴾

واحدة أنه يجزئ كفاية واحدة ثم قال وقد حكى الاصطخري عن اسماعيل القاضي أن جماعة ادعى رجل دينا فحلف لهم عينا واحدة فحلف هذا يصح أن يكتفى بلعان واحد لمن كلهم وبالله التوفيق

﴿ثم الجزء الثاني من قدمات ابن رشد وبليه الجزء الثالث وأوله كتاب تحريم الربا في الصرف﴾

